المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس

نشأتها - أعلامها - أصولها - وأثرها

تأليف:

الدكتور / توفيق بن أحمد الغلبزوري الإدريسي

تصدير:

فضيلة الأستاذ الدكتور / إبراهيم بن الصديق الغماري

تقديم:

فضيلة الشيخ العلامة
محمد بن الأمين بوخبزة التطواني الحسني

فضيلة الشيخ الدكتور
حسن بن عبدالكريم الوراكلي



ح مكتبة ودار ابن حزم، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الإدريسي، توفيق أحمد الغلبزوري

المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس / توفيق أحمد الغلبزوري

الإدريسي - الرياض، ١٤٢٧هـ.

١٠١٠ص ؛ ٢٤ سم

ردمك: ٢-٧٧-٧٩٥-٩٩٦٠

١- الفقه الظاهري. أ- العنوان

ديوي: ٢٥٨,٥٢ ١٤٢٧/٢٢٠٤

رقم الإيداع: ٢٢٠٤ / ١٤٢٧

ردمك: ٢-٧٧-٧٩٥-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م

مكتبة ودار ابن حزم للنشر والتوزيع

الرياض - شارع السويدي العام - هاتف وفاكس ٤٢٧٥١١٧

جوال ٠٥٠٣١٢٢٩٣٥

ص.ب: ٢٢٥٦٦ الرمز البريدي: ١١٤١٦ - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

تصدير بقلم الشيخ العلامة المحدث الكبير الأستاذ الدكتور
إبراهيم بن الصديق الغماري (المشرف على الأطروحة) رحمه الله
أستاذ بجامعة القرويين - كلية أصول الدين - بتطوان ودار الحديث الحسنية بالرباط
ورئيس المجلس العلمي بطنجة

الحمد لله كما ينبغي لجلاله، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله.

أما بعد: فمن المعلوم لدى الباحثين كافة أن الاختلاف بين مذاهب أهل السنة هو اختلاف في الفروع لا في الأصول، أما الأصول الاعتقادية، فلا اختلاف - يذكر - بينهم فيها، بل الاتفاق على أغلبها، هو الذي يميزهم عن غيرهم من الفرق الإسلامية، كما أنه لا مراء في أن مذاهب أهل السنة، وإن بقي منها الآن أربعة فقد كانت عند حدوث المذاهب الفقهية أكثر من ذلك، وفي رسالة «حدوث المذهب الأربعة» للمحقق أحمد تيمور باشا جاء قوله: «أخذت المذاهب الأربعة تتغلب مع الزمن، وغيرها من المذاهب السنية يدرس حتى إذا كان القرن السابع تم لها التغلب والتمكن فدرس ما عداها إلا بقايا من المذهب الظاهري، بقيت في بعض البلاد إلى القرن الثامن ثم درست».

وعَدُّه المذهب الظاهري من مذاهب أهل السنة هو الواقع والصواب الذي لا يتجه غيره باعتباره أن أصوله موافقة لأصول أهل السنة كما يتضح لِمن تتبعها في كتب الظاهرية التي أمكن الوقوف عليها، وقد قرر ذلك بجلاء ووضوح العلامة عبدالقاهر البغدادي في كتابه «الفرق بين الفِرَق» تبعاً لمن قبله حيث قال في ص٢٦: «فأما الفرقة الثالثة والسبعون فهي أهل السنة والجماعة

من فريق الرأي والحديث ، دون من يشتري لهو الحديث، وفقهاء هذين الفريقين وقراؤهم ومحدثوهم ومتكلمو أهل الحديث منهم، كلهم متفقون على مقالة واحدة في توحيد الصانع وصفاته، وعدله وحكمته وفي أسمائه وصفاته ، وفي أبواب النبوة والإمامة ، وفي أحكام العقبى وفي سائر أصول الدين ، وإنما يختلفون في الحلال والحرام من فروع الأحكام » إلى أن قال : « ودخل في هذه الجملة جمهور الأمة وسوادها الأعظم من أصحاب مالك والشافعي وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري وأهل الظاهر » .

ومع كل هذا فقد شاع في وقت من الأوقات بين نفر من طلبة العلم وبعض صغار المتفقهة أن المذهب الظاهري لا يعد من مذاهب أهل السنة والجماعة، وظهر صدى هذا الإنكار لسنية المذهب الظاهري في كتابات بعض المتأخرين حيث نجد الأديب المصري المرموق الأستاذ إبراهيم الأبياري يقول في تقديمه لكتاب « المطرب من أشعار أهل المغرب » لأبي الخطاب بن دحية السبتي الظاهري المذهب :

« فظاهرية ابن دحية وإن ثبتت على لسان المقري، فقد وصفه ابن الزبير بغيرها فقال : وكان سنياً مجانباً لأهل البدع » .

وهذا يظهر بوضوح كيف تمكنت هذه الشبهة من الأذهان إلى حد القطع بمضمونها، ولعلها وقعت لمن وقعت إليه من عاملين :

العامل الأول : نفي الظاهرية للقياس عند الاجتهاد وعدم أخذهم به في الأحكام الشرعية، مع أنه الأصل الرابع لها عند أهل السنة ، ومن أجل ذلك حكم الكثير من فقهاء المذاهب الأخرى على الظاهرية بأنهم غير مؤهلين

للاجتهاد، وهكذا لم يراعوا خلافهم في الفروع، وقالوا إنه غير مؤثر في الإجماع ، ولكن هذا الحكم انتهى ولم يبقَ له أثر بعدما ميز النظار من الفقهاء أخطاء الظاهرية الناتجة عن نفي القياس وحصروها حتى أصبحت معروفة، وقد أشار تاج الدين السبكي في « طبقات الشافعية » (٢/٤٥) وغيره من العلماء إلى أن اعتبار خلاف داود الظاهري وأصحابه في الإجماع هو الذي استقر عليه الأمر آخراً ، ولا يستبعد أن يكون قد اشتبه على بعضهم الخلاف في الفروع مع الخلاف في الأصول فأصدروا ما أصدروه من أحكام .

العامل الثاني : شدة ابن حزم - أحد كبار أئمة المذهب الظاهري - على المذاهب السنية الأخرى وعنفه البالغ في مناقشة أئمتها وأتباعها ، بحيث عدوه خارجاً عن حدود ما هو متعارف عليه في المناقشات والمناظرات العلمية من لباقة وأدب ، حتى قارنوا قلمه بسيف الحجاج مما حدا الغُيَّر منهم على مذاهبهم إلى نبذ علمه والتعتيم عليه وعلى آرائه بل على مذهبه من أصله ، وتداولوا بينهم عبارة : من الحزم أن لا تطالع ابن حزم .

فكان من نتائج ذلك وغيره مما لا يتسع المقام لذكره من جزئيات تواردت على نفس المعنى : تجاهل للمذهب الظاهري، ومقاطعة لرجاله وأئمته بصفتهم المذهبية طيلة فترة ركود الساحة الفقهية والاقتصار على المختصرات؛ إذ رغم أن عدداً لا يُستهان به من علماء الظاهرية بلغو الإمامة في فن من الفنون وانتفع الناس بعلومهم ومؤلفاتهم في التفسير والحديث والتاريخ والأدب والفقه والقضاء واللغة إلخ ، كالمفسر الكبير أبي حيان الغرناطي والحافظَين ابن القطان الفاسي وابن رشيد السبتي ، وقاضي الأندلس الشهير وخطيبها البليغ المنذر بن سعيد البلوطي وابنه، والصوفي الشهير محيي الدين ابن عربي ، والمحدث اللغوي

ابن الخطاب ابن دحية، والحافظ الفقيه المحدث أبي بكر بن سيد الناس وغيرهم كثير، فإنهم إذا ذكروا أو ذكرت مؤلفاتهم القيّمة قلّما يذكرون بمذهبهم الظاهري أو يشار إلى انتمائهم الفقهي ؛ بل إن ابن القطان الفاسي ترجم له في نيل الابتهاج وكفاية المحتاج [1] على أنه مالكي المذهب .

كما أن عدداً آخر من علماء المذاهب الأربعة أخذوا ببعض مسائل هذا المذهب واستصوبوها وأفتوا بمقتضاها ولا زال يؤخذ بها إلى الآن في مختلف الجهات ، ثم إنه استقر بصفة شاملة لوقت غير قليل بالمغرب حين أصبح هو مذهب الدولة الرسمي في عهد الموحدين وكانت الأندلس تابعة لهم .

لذلك كنت أرى منذ مدة أن إضاءة هذا الجانب في المذهب الظاهري والكشف عن واقع الحال بالنسبة إلى علمائه في دراسة علمية جادة ، واجب الباحثين ومحضري الأطروحات الجامعية على الأخص، فلما أبدى الأستاذ الزميل توفيق الغلبزوري رغبته في بحث الموضوع ، وطلب مني الإشراف عليه صادف هوىً في نفسي، وتطلعاً إلى من يقوم بخدمته، فلم أتوان عن القبول مرحباً مغتبطاً ، خاصة وأنا أعرف الأستاذ الغلبزوري بجديته واطلاعه وصبره وطول نَفَسه في البحث ، وأحسستُ أن أطروحته «المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس » ستؤدي ديناً على الباحثين عامة والمغاربة خاصة .

وقد وفّى بما أمّلته فيه، حيث تناول بحث الموضوع بدراية الخبير المتمرس، واقتنص كل شاردة أو واردة من مختلف المصادر لإثرائه أو إضافة جديد إليه،

(١) وهما ذيلان لأحمد بابا التمبكتي على الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب أي المالكية.

وصاغ ذلك كل في منهج مقبول مترابط وأسلوب مشوق بحيث سد فراغاً في هذا النوع من الدراسات ، وأضاف إلى المكتبة الإسلامية ما تهنأ عليه كلية أصول الدين وجامعة القرويين ، ويكفي أنه اقتحم حِمَى هذا الموضوع الذي اعتبر فيه رائداً بحيث فتح الباب لغيره ، وأزال ما علق به من غموض .

وفق اللهُ الدكتور توفيق الغلبزوري وأعانه على مزيد الدراسة والبحث، وهدانا وإياه سواء السبيل .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

بين يدي الكتاب

بقلم الشيخ العلامة الفقيه المحقق

محمد بن الأمين بوخبزة التطواني الحسني

كتاب (المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، نشأتها، أعلامها، وأثرها) وهو بحث لنيل دكتوراه الدولة في أصول الدين ـ بكلية أصول الدين بتطوان ـ التابعة لجامعة القرويين ، أنجزه الدكتور توفيق الغلبزوري ، بحث رائد وجاد في موضوعه دون منازع، وقد نعمت بقراءته أياماً مغتبطاً مستفيداً ، مراجعاً متأملاً مبتدئاً معيداً، مستجلياً من خلال أبوابه وفصوله المفعمة: فوائد شوارد، ونوادر زوائد ، ومعلومات بالجديد عوائد، وقد صدق الباحث في اعتبار بحثه هذا مبتكراً جديداً من ناحية شموله واستيعابه، في معظم جهاته، فإننا لا نعرف بحثاً جاداً شاملاً لما اشتمل عليه من موضوعات حتى من الناحية التاريخية التي تناولتها أقلام أعلام في الشرق والغرب ـ حاشا الأستاذ المنوني ـ يغني غناءه ، ويسد مسده، وإن كان منهم مؤهلون لخوض غمارها، وجوس خلالها، إلا أنهم لم يوفقوا ، ولعل منهم من كان يتهيب البحث فيها لصعوبته، وانعدام السلف فيه لتسهيل وعورته، فادّخر الله تعالى ذلك لهذا الخلف الصالح الذي كان التوفيق اسمه وحليفه ، ومقدَّمَه ورديفه، فحبَّر لنا هذا السِّفر الحافل الممتع، وقد كان في الحق غنياً عن كل تقديم، ومكتفياً بنفسه عن كل تقريظ، لما يلمسه القارئ فيه من أمارات الجهد البليغ المبذول، وتقريب البعيد، واكتشاف المجهول،

سهر فيه الباحث الليالي الطوال، وعكف على تحصيله الشهور والأيام، ولو قلت السنين والأعوام لكان أهلاً له، لأنه نتاج كريم، لمخاض علمي صميم، ارتكب فيه الصعب والذلول، من أسفار ومراسلات، ومجالس ولقاءات ، وأسئلة تترى، وكتب ورسائل وأطاريح وأعلاق تستعار وتشرى ، فلم يقف البحث على قدميه إلا بعرق القربة ، ومعاناة التنقل والغربة ، ولكنه لما استوى وضعاً سوياً، وتدلى على الناس رطباً جنياً ، كان لأهل العلم أمنية النفس، وقرة العين، البعيدة عن الفسولة والشين ، ناهيك من كتاب جلى للناس تاريخ وأحوال مذهب عتيد من مذاهب أهل الإسلام ملأ الدنيا وشغل الناس ردحاً من الزمان، وكانت له الكلمة الأولى والقول الفصل في حياة دولة عظيمة من الدول الإسلامية التي بسطت نفوذها على عدة دول مما يحياه الناس الآن، وزادت في عمر الإسلام وبقاء المسلمين في الأندلس حقباً وقروناً، ولولاها وسابقتها لكان الإسلام هناك في خبر كان، وخلي منه الزمان والمكان، ثم أدركها ما يدرك الدول من شيخوخة واهنة، واعتورها من أدواء بينة وكامنة، فلفظت نفسها مأسوفاً عليها لما كانت عليه من ازدهار علوم، وتقدم باهر، وعهد زاهر، انطلقت فيه العقول من أعنتها، واقتحمت ميادين الاجتهاد برمتها، وحطمت قيود التقليد والجمود، وأحرقت دفاتر الموت والخمود، وأعقبتها دولة قلبت لها ظهر المجن، وأحيت ما تبقى من أفكار الضعف والوهن، وتلك من سنن الله تعالى في كونه ، وتقلبات الدهر بأهله، وسرعان ما تناسى الناس تلك الأمجاد والمناقب، والمآثر والمحامد، التي كانت غرة في جبين الزمان، وشعاعاً باهراً في صفحات التاريخ ، إلا أنه ما زال بين الحين والحين ، تسخو الأيام ـ وهي الضنينة ـ ببقية كتاب أو وثيقة عن ذلك العصر الذهبي تكشف عن جانب مهم

منه ، أو تلقي ضوءاً ولو باهتاً على بعض خفاياه، وقبح الله السياسة والتعصب، فكم جنيا على التاريخ بالطمس والتدليس ، وعلى الحقائق بالتشويه والتزييف ، ورحم الله أبا محمد ابن حزم الذي قضى ضحية الغدر والجهالة، والسفالة والنذالة، التي لم تتورع عن مد اليد العادية إلى تراثه العظيم الزاخر، ونتاجه المميز الباهر، فأحرقته بنار الحقد والكراهية والعُنْجُهية الجاهلية، فحرمت الإنسانية جميعاً - لا المسلمين وحدهم - من كنوز عرفانية ، وعلوم ربانية، لا نملك عند سماع خبرها إلا التحسر والأسف المضاعف على الحزن على تراثنا الذي قلدهم فيه متعصبو النصارى، فأحرقوه بعد سقوط غرناطة آخر معاقل ذلك الفردوس المفقود ، ولله الأمر من قبل ومن بعد .

وبعد المقدمة التي شرح فيها الباحث - وفقه الله - قصته مع البحث ، ودوافعه لاختياره ، وطبيعة مصادره ومراجعه ، وما اعترضه من مصاعب ومشاق، والتمهيد الذي خصصه لبيان مصطلحاته عقد لبحثه أربعة أبواب وخاتمة ، أفرد الباب الأول للحديث عن نشأة المذهب الظاهري بالمغرب والأندلس، وجذوره الشرقية ، واستمداده من القرآن والحديث ، والتقائه بأهل الحديث في الوسيلة والهدف ، إلى ترجمة ماتعة لإمام المذهب داود بن علي الأصفهاني، والتعريف بعشرين من تلاميذه ، وأول من أدخل مذهبه إلى الأندلس منهم .

وعقد الباب الثاني لأعلام المذهب بالمغرب والأندلس، ومن تعاجيبه: إحصاء ثمانين منهم مع ما يلزم من وفياتهم والمهم من أحوالهم، ولم يقصد الباحث إلى استيعابهم ، ولا يخفى أن من الباحثين من لو كلف ذكر عشرة منهم

لما استطاع إلا بعد لأيٍ .

أما الباب الثالث فهو واسطة عقد الأبواب، وقد خصّصه لترجمة الإمام أبي محمد ابن حزم الذي يُعدُّ بحق رائد المذهب الظاهري بالأندلس والمغرب وغيرهما؛ لانفراده عن الإمام داود بقواعد ومسائل ميزت مذهبه عن أصله فعرف بالاستقلال حتى دُعي المذهب الحزمي، وأصحابه الحزمية ، وقد لخّص الأخ توفيق معالم ترجمة هذا الإمام تلخيصاً أغنى عن عشرات الدراسات، والكتب والمقالات، خلص بعده إلى بسط أصول المذهب وقواعده بسطاً ينم عن تذوق تام، وجودة فهم، وحسن مقارنة، وكمال تتبع، يكفي الدارس الباحث عنها ؛ لأنه يجدها ماثلة بين يديه ، مجموعة واضحة لديه، وقد كان لا تكفيه الأيام ولا الشهور للبحث عنها في مطاوي الكتب والمجلدات ، ذوات العدد من نتاج الإمام أبي محمد ، والماعات متفرقة لبعض الباحثين المعاصرين المعنيين بفقه الإمام وآثاره .

ثم تناول الباحث الموفق - إن شاء الله - في الباب الرابع قضايا غاية في الأهمية كأثر المذهب الظاهري العام في مختلف المجالات في الأندلس والمغرب. ومن مجالي هذا الأثر الثابت : ظاهرية الدولة الموحدية ، وهي مسألة ثار الجدل فيها قديماً وحديثاً ، وتجاذبها في عصرنا وفي بلدنا عَلَمَان كبيران من أعلام المغرب: هما السيدان عبدالله كنون ، ومحمد المنوني - رحمه الله - ، كان الصواب فيها - إن شاء الله - حليف المنوني الذي أقام الدلائل على ظاهرية الدولة، ووعد بالمزيد من البراهين التي وقف عليها لولا اخترام المنية له . ولكن باحثنا المسدَّد أتى في هذا المجال بما لم يأتِ به غيرُه، بحيث لو تأمله القارئ لاقتنع بنتيجة بحثه ، واطمأن إلى نهاية درسه واستدلاله ، ومع هذا فإنه لم يحسم في الأمر نهائياً،

وإنما أبدى ثمرة اجتهاده، وقد تأتي الأيام بما ينقض ما أبرمه ، وينكث ما أحكمه (والبحث مرزاق) كما كان يقول فقيدنا العزيز العلامة المنوني حسب تعبيره الطريف.

ثم تصدى الباحث لبسط آثار المذهب الظاهري في النحو وما تبع ذلك من مواقف ، وتولد عنه من ميول واجتهادات ، تبنَّاها بعض من يدعو إلى تبسيط النحو العربي، وتصفيته من آثار العُجمة، وبصمات المنطق والفلسفة، يليه إيضاح أثر المذهب في الفقه المعاصر، وقد أطال الباحث النَّفَسَ فيه من ضرب أمثلة وجلب فتاوى في ذلك لا تخلو من نظر ، كمناقشة دعاة اللامذهبية، وأدعياء السلفية، وكان ينبغي له التريث والتأني، وتناول الموضوع بإنصاف دون تأثر بتيار، وهذا إنما يتأتى باستنطاق مصادر الطرفين، ودراسة أفكار ومواقف التيارين ، وهو ما لم نظفر به في معالجة الأخ الباحث، ولا شك في سلامة طويته، وخلوص نيته ، ولكن السيف قد ينبو ، والجواد قد يكبو ، كما لم يَرُقني صنيعه - وفقني الله وإياه - في بيان أثر المذهب الظاهري في حل مشكلات فقهية معاصرة، واستمداد من سماهم فقهاء الصحوة من أصول المذهب، والحق أن هؤلاء فريقان : فريقٌ جاد يعانق أبا محمد ابن حزم ويواليه، وينهج نهجه بصدق، يعرف هذا من عقيدته وسلوكه. وفريقٌ دخيل يدَّعي الاجتهاد ، وليس في العير ولا في النفير، وإنما هو ممن أفرزتهم الظروف السياسية ، ولمع اسمهم في أفقٍ غائم انحسر عنه شعاع الحق الساطع، وضياء العلم الصحيح، وقد قلت في غير ما مناسبة - إن كان لي أن أقول - : إن ابن حزم رضي الله عنه لو بعث من قبره الآن ورأى مَيَعَ هؤلاء وجنايتهم على الدين لرفع عقيرته بذمِّهم ، ولا أخفي بالمناسبة عتاب الأخ توفيق على حشر بعض طلبة العلم المبتدئين

المتعالمين، وهم موجودون في كل زمان ومكان ، فلا معنى للالتفات إليهم، والاشتغال بدحض دعاويهم، وقديماً قيل :

لو كل كلب عوى ألقمته حجرا لأصبح الصخر مثقالاً بدينار

وقبل أن أنهي كلمتي أشير إلى أنني أفردت قائمة ثانية - والأولى للباحث - لأخطاء طباعية، وأخرى لتنبيهات واستدراكات عنَّت لي أثناء القراءة، وهذا لا ينقص أبداً من قيمة هذا العلق النفيس والسفر الحافل المنفرد الآن في الساحة، والجالب لقارئه المتعة والراحة، والله تعالى المسؤول أن يوالي توفيق (توفيق)، وأن يهدينا إلى سواء الطريق، والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أثيراً إلى يوم الدين .

وكتبه صباح يوم الخميس ٥ شعبان الأبرك عام ١٤٢١هـ

موافق ٢ نوفمبر سنة ٢٠٠٠م

أبوأويس محمد بن الأمين بوخبزة الحسني

عفا الله عنه

تقديم

بقلم الشيخ العلامة الدكتور حسن بن عبدالكريم الوراكلي

عضو رابطة علماء المغرب وأستاذ الدراسات القرآنية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

تعود أول معرفتي بتراث المدرسة الظاهرية في الغرب الإسلامي وخاصة تراث أبي محمد علي بن أحمد بن حزم بدرها السافر وبحرها الزاخر إلى فترة باكرة من اهتمامي بتراث الغرب الإسلامي الشرعي منه والأدبي حين كنت أقرأ في آثار فقيه قرطبة وأديبها ، وحين مضيت أتلقف كل ما يقع بين يدي مما كتبه عنه الدارسون من عرب وغير عرب.

وكان من ثمرات هذه المعرفة بتراث أهل الظاهر بالأندلس وبتراث رأس مدرستهم بخاصة ما أفردته به وفسحت له في أعمالي (أشذاء أندلسية) ، و(القرآن وعلومه في آثار الأندلسيين) ، و(نصوص مغربية وأندلسية في الإعجاز) ، وكذلك في أعمال طلابي مثل عمل الدكتور عبدالعزيز الكموط عن (ابن حزم المفسر) ، ومثل عمل الدكتور سمير برهون عن (ابن حزم الأديب) ، وكان شيخنا الفقيه الأديب عبدالله كنون لذلك ولغير ذلك يعقد الأمل علي في تحقيق أمنية علمية بترجمة كتاب عن ابن حزم وجهوده في علم الأديان المقارن ، أعجب به وأعجبت ، ألفه صاحبه المستعرب الأسباني ميجيل أسين بلاثيوس، فكتب إلي - بعد صدرو ترجمتي لكتاب المستعرب الغرناطي داريو كابنيلاس عن ابن سيدة المرسي - يقترح نقل كتاب أسين عن ابن حزم ويستحث، فوعدت وعزمت، بيد أن اتصال الأشغال وتزاحمها حالا بيني وبين إنجاز وعدي والوفاء به إلى اليوم .

ومثلما حبب إلي تراث الظاهرية الشرعي والأدبي وأنا أعكف على قراءة أعمال فقيه أدبائها وأديب فقهائها ابن حزم حبب إليها قراءة أعمال أخرى في التفسير والحديث، وفي اللغة والنحو ، وفي السيرة والأدب مما كتبه أعلام الظاهرية في العدوتين أمثال منذر بن سعيد البلوطي، وأبي عبدالله الحميدي، وأبي حيان الغرناطي ، وابن القطان الفاسي ، وابن مضاء القرطبي ، وابن دحية الكلبي السبتي ، وغيرهم وغيرهم، وجميعهم شموس علوم باهرة، وبحور معارف زاخرة، فما قرأت لأحد منهم إلا ألفيتني بإزاء عظيم قدر، جليل شأن فيما يؤلف عنه ويصنف فيه سواء أكان تفسيراً أم حديثاً أم فقهاً، وسواء أكان لغة أم نحواً أم أدباً ، ودونك آثارهم تنبئك عما كانوا عليه من تبحر في العلوم وتوسع في المعارف يطرفون فيها ويبدعون بما أوتوا من فهم ونباهة، يدلان على سيلان ذهن، وتوقد قريحة.

وكل أولئك عوامل تجعل الإحاطة بتراثهم - ومنه ما لم يرَ النور بعد - أمراً عسيراً غير يسير كما تجعل قراءته - وقد عرفنا تنوعه وغناءه - أمراً عسيراً غير يسير كذلك ، لذا ألفيتني أشفق على صاحب هذا العمل يوم زارني في منزلي بالمحروسة تطوان بمعية زميله طالبنا الأرضى الدكتور عبدالله الشارف وأخبرني بما يشتغل به من بحث عن المدرسة الظاهرية في الغرب الإسلامي، لكني حين أنصت إليه وهو يحدثني عن بحثه سرني ما كشف لي عنه من رباطة جأش، وقوة جنان ، إلى ذكاء وألمعية ونبوغ، وقلت في نفسي : إن صاحب مثل هذه العدة حري أن تهون عليه الصعاب وتسهل له العقاب !.

وكان ما توسَّمت فيه وتوقعت له، فما زال يكب على عمله إذا أصبح، ويكب عليه إذا أمسى حتى تمثل له عمله الموصول بحثاً سوياً، وتشخص له جهد

المبذول رطباً شهياً ، يقر هو به عيناً ونقر ، ويشهد له بالجد والحزم ونقر!

وليس من غرضي هنا أن ألخص هذا العمل ، أو أستعرض قضاياه الموضوعية وطرائقه المنهجية ، أو أجاذب صاحبه القول في بعض ما عالج من مسائل أو استخلص من نتائج، لكني لا أحب أن تفوتني الإشارة إلى أنه مع كون مجموع أبواب هذا العمل وفصوله حافلة بالفوائد ، عامرة بالعوائد ، معربة عما أنفق الباحث في إعدادها من جهد ، وبذل من وسع ؛ إلا أنها متفاضلة في ذلك، وأهما في نظري البابان الثالث والذي بعده ، أما اللذان تقدماهما فإن مادتهما العلمية فيها الفاضل والمفضول ، وكان بوسع الباحث أن يتحاشى مثلاً الترجمة بمؤسس المذهب في المشرق الإمام داود والترجمة بتلامذته ، وكان يكفيه من ذلك كله تمهيد مركّز في نشأة المذهب وبيان أصوله وقواعده قبل أن يتخطى حدود المشرق إلى الغرب الإسلامي حيث سيعرف من التجديد ما يتولد عنه تيار عرف بـ(الحزمية) ، وعرف أهلوه بـ(الحزميين) .

أما الباب الثاني فإني مع إعجابي البالغ بما استفرغ الباحث في بنائه من جهود ملحوظة فإني كنت أوثر لو جعله معجماً بأعلام الظاهرية في العدوتين؛ بل في الغرب الإسلامي يضعه ملحقاً بالأطروحة . ولم يكن هذا ليمنعه من استثمار مادة هذا (المعجم) حيث تثري وتعمق بآنٍ مباحث البابين الثالث والرابع وهما في نظري سنام الأمر وعموده في هذه الأطروحة الجيدة .

ومع هذا وذاك فإن ما يستكمل به القصد من هذه التقدمة أن نقول بأن تتبع محاسن هذا العمل يطول، فلنجتزئ في تصوير ذلك بالإشارة إلى كونه ثمرة قراءة واعية متبصرة لتراث الظاهرية في الغرب الإسلامي وخاصة منه نتاج رأسها ابن حزم. إي وربّي ـ ما أرى أن الباحث ترك شيئاً مما كتبه ابن حزم في

محلاه ومجلاه، وفي فصله وإحكامه ، وفي غير هذه وتلك من أعماله دون أن يقرأه تفقهاً ، ويدرسه تفهماً ، وكذلك كان صنيعه مع آثار غير ابن حزم من أعلام الظاهرية في الغرب الإسلامي على تراخي العصور، وبذلك وقف على معارفهم ورصد مناهجهم ، وتبين أساليبهم في الفهم والإفهام مما بَلْوَرَ به تفردهم أو تميزهم في إطار المذهب الظاهري على تنوع المجالات المعرفية التي عالجها أصحابه؛ من ثم كان هذا العمل من أجمع ما عرفت من أعمال علمية وأعمقها حول المذهب الظاهري في العدوتين المغرب والأندلس .

والحق ـ وبهذا أختم ـ أنني حين حمل إلي صاحب هذا العمل الأخ الفاضل العالم الباحث الدكتور توفيق الغلبزوري في (منيتي) بفدان الورد بين الجبل والبحر بظاهر تطوان نسخة هدية منه كريمة موشاة بلطيف تحية وجميل دعاء أشفقت، هذه المرة، على نفسي وأنا أقلب البصر في هذا السفر الحافل، وأسائل نفسي عن المبتدا والمنتهى. لكني سرعان ما ذدت عن خاطري هذا السؤال، وشرعت في القراءة ، فما حسبتني، طَوَالَ ما أمضيت في ذلك من ساعات نهاري، وأمضيت من ساعات ليلي إلا كمن حلَّ في :

روضٌ وشته يدُ الإبداع فانتظمت ... فيه المحاسن من بدءٍ إلى طرف

شكر الله للباحث النابغة الدكتور توفيق جهوداً بذلها بسخاء في إنجاز هذا العمل، وبارك له فيه، ونفع به وبعلمه، ومبارك للمشتغلين بالبحث في التراث الحزمي والأندلسي بباحث يتفجّر علماً ، ويتقد فهماً ، والتحية المقرونة بالتقدير لدار ابن حزم في رياض نجد العبقة ولصاحبها أخينا العلامة البحاثة المحقق مقدم (الظاهرية الحزمية) ورأسها في الجزيرة أبي عبدالرحمن ابن عقيل الذي ما فتئ يستنهض همم شباب الباحثين لخدمة التراث بعامة وتراث الظاهرية والحزمية

بخاصة ، ويرعى ثمرات جهودهم بنشرها وإذاعتها في الآفاق .

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا وقدوتنا سيدنا محمد وعلى وآله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين .

وكتبه

أبو أيمن حسن عبدالكريم الوراكلي

بالبلد الأمين مكة المكرمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله مالك يوم الدين ، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة للعالمين ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ، ويحرم عليهم الخبائث ، ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم ، فتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك ، ورضي الله عن الصحابة والتابعين ، ومن تبعهم من أئمة الأمصار المجتهدين ، الذين قاموا من بعدهم بالفقه والدين .

أما بعد : فقد كان من توفيق الله لي أن هداني إلى التحرر منذ وقت مبكر من ربقة التعصب المذهبي والتقليد الأعمى لقول عالم بعينه ، لا سيما بعد التحاقي بدار الحديث الحسنية بالرباط ، هذه الدار التي جعلت همَّها إحياء دراسة الحديث وعلومه في هذا البلد.

و بحكم تسجيلي بشعبة علوم القرآن والحديث بها ، التي طبيعة الدراسة بها تقتضي من أساتذتنا الأفاضل توجيهنا إلى كتب فقه السنة التي تعنى بالأدلة من القرآن والحديث ، نستقي منها بدل الرجوع إلى كتب الفقه المذهبي وحدها.

وفي مكتبة دار الحديث العامرة كانت صلتي بتراث حفاظ المغرب العظام ، وجهابذته الكبار الجامعين بين صناعتي الحديث والفقه ، من أمثال حافظ المغرب أبي عمر بن عبد البر ، وأبي الوليد الباجي ، وأبي علي الغساني ، والقاضي عياض اليحصبي السبتي ، وعبد الحق الإشبيلي وغيرهم ، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً رجل أثار انتباهي ثم إعجابي ثم شدَّني إليه شداً.

هذا الرجل هو إمام الظاهرية بالمغرب والأندلس الحافظ أبو محمد ابن حزم الظاهري ، قرأت له « المحلى بالآثار » ثم « الإحكام في أصول الأحكام » فوجدتُ لديه لوناً آخر من الفقه لم أعهده من قبل ، فقه نزّاع إلى التفرد جوهره الثورة على التقليد والدعوة إلى الاجتهاد ، وأخذ الأحكام من ظاهر الكتاب والسنة، فقه أصبح مع ابن حزم عذباً بعد أن كان مراً ، ومثيراً بعد أن كان مملاً ، وسهلاً سلساً بعد أن كان معقداً وصعباً. فتعلقت بهذا الرجل الذي لم تنجب الأندلس مثله ، وشغفت به من غير تعصب ، فأكبرت علمَه الغزير الواسع ، وأحببت نبوغه وذكاءه وعبقريته.

ولما أردتُ تسجيل بحثي لنيل دبلوم الدراسات العليا في تخصص السنة وعلومها بكلية الآداب بالرباط ، عزمت على اختياره موضوعاً للبحث. واقترحت على الأستاذ المشرف الدكتور فاروق حمادة يومئذ أن يكون العنوان: «منهج فقه الحديث عند الإمام ابن حزم الظاهري» ، لكنه استصعب علي هذا الموضوع وأنا في بداية الطريق؛ لأن ابن حزم مثل البحر الذي لا تكف غواربه ، ولا يروى شاربه كما قال ابن بسام.

فصرفتُ عن ابن حزم مكرهاً إلى إمام آخر من فقهاء الحديث هو الإمام البغوي الذي اشتغلت بكتابه الجليل « شرح السنة » الذي ليس في كتب فقه السنة ما يغني غناءه ، كما شهد بذلك غير واحد من الأئمة ، وكان عنوان الرسالة يومذاك « الإمام البغوي ومنهجه في دراسة الحديث وفقهه » فرحت أعجم عيدان كتابه الواحد بعد الآخر ، وأنا في كل ذلك لا أنسى الإمام ابن حزم وكتبه ، فكنت أكثر من إيراد كلامه في الاستشهاد والاستدلال.

واستمر ولعي بهذا الإمام الجليل بعد ذلك ، إلى أن حان أوان تسجيل أطروحتي لنيل دكتوراه الدولة ، فآليتُ على نفسي ألاّ أدعَ ابنَ حزم يتفلّت من

بين يدي هذه المرة ، وأفضيت بما في نفسي لأحد أعمدة الحديث والسنة في المغرب فضيلة شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق وطلبت منه الإشراف على هذا البحث ، فَسُرَّ بالموضوع أيما سرور لحاجة المكتبة الإسلامية إليه.

لكنه لَمّا لمس شغفي وإصراري ، اقترح عليَّ ألاّ أقتصر في بحثي على ابن حزم وحده وإن كان إمام أهل الظاهر بالغرب الإسلامي بغير منازع ، وأن أجعل الموضوع أشمل وأوسع وأرحب ، وأن أدرس المدرسة الظاهرية بالغرب الإسلامي بأسرها ، لأنها البحث البكر الذي لم تتعاوره الأقلام ، ولم تشتغل به الأفهام.

وبعد مراجعات ومناقشات وأخذٍ ورد ، استقر موضوع البحث على العنوان الذي تراه مثبتا على الغلاف: «المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ، نشأتها ـ أعلامها ـ أصولها ـ وأثرها ». تلك بعض اللمحات من قصتي مع هذا الموضوع.

*** دوافع اختيار الموضوع:**

وقد زاد من تشويقي إلى هذه الدراسة وترغيبي فيها الأسباب الآتية:

أولها : إن هذا الموضوع لا زال بكراً فيما أعلم ، لم يسبقني أحد إلى البحث والكتابة فيه بهذا الشمول وتلك الرحابة ، أو خصّه بدراسة مفصلة تجلي للقارئ معالمه وتاريخه وتكشف له عن أثره وأسراره.

ثانيها : إن المدرسة الظاهرية بالغرب الإسلامي بُخِسَتْ حقها ، ونالها الظلم والإجحاف ، حتى ذهب بعض المقلدة إلى عدم الاعتداد بخلافها ، وعيرت بالشذوذ ، فكان لابد من رفع هذا العسف والبغي عنها بإنصافها وإيلائها الاهتمام البالغ والعناية الفائقة اللائقة بها.

ثالثها : إن المذهب الظاهري بالغرب الاسلامي لم ينل حظه من الدراسة والبحث حتى الآن بسبب الأوهام التي أحاطت به ، فصرفت أقلام الدارسين عنه وظل بابه مغلقا إلى الآن ، فرجوت أن تقدم هذه الدراسة تصوراً واضحاً يزيح عنه الحجاب ، ويرفع عن وجهه النقاب.

رابعها : إن هذا المذهب هو الذي شغل ، أو فتن مالكية المغرب والأندلس ، وهدد استتباب مذهبهم ، تهديداً حقيقياً ، غير ما مرة ، فاستحق البحث والدراسة.

خامسها : المذهب المالكي والمذاهب الأربعة الأخرى كتب عنها الكثير ، وصنفت كتب في تراجم وطبقات علماء المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة بل والزيدية والجعفرية وغيرهم ، ولم يصنف في طبقات الظاهرية شيء ، فظل الكثير من أعلام هذه المدرسة مجهولين مغفلين أو ترجم لهم مع علماء المذاهب الأخرى وليسوا منهم ، وفي هذا خلط شنيع ، فاحتاجوا إلى من يرفع عنهم النقاب ، وينفض عنهم التراب. وقد كنت أظن مع الظانين أن المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس تنحصر في الإمام ابن حزم وقليل من تلاميذه حتى فوجئت بأن الأمر ليس كذلك ، وأن أهل الظاهر قد امتلأ بهم المغرب في بعض الفترات من الزمن.

سادسها : وجود المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس بشتى اتجاهاتها ، حقيقة تجاهلها عندنا في المغرب البحث العلمي ، ولم يرد الخوض في تفاصيلها ، حتى أصبح من المسلم به لدى الجميع أو الأغلب أن الأندلس لم تعرف مذهبا إلا المذهب المالكي وحده وأن المغاربة والأندلسيين كانوا جميعا مالكية ، وهذا يتنافى مع الحقيقة ، ويصادم شواهد التاريخ .

سابعها: إن عصرنا بسبب التطور الهائل السريع الحاصل فيه وتعقد مشاكله ، لا يكفي أن يلتزم فيه مذهب واحد ، بل لابد من النظر في جميع المذاهب والمدارس الفقهية حتى المندثرة منها أو البائدة علها تفي ببعض الحاجة ، لأن الشريعة غنية بمجموع مدارسها ومذاهبها واجتهادات فقهائها ، والحق لا يشتمل عليه مذهب واحد ، ولا مدرسة فقهية واحدة ، فمن الخطأ الظن بأن رأي أمثال الليث بن سعد ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ، وأبي عبيد ، والثوري ، والطبري ، وداود ، وابن حزم وغيرهم ؛ دون رأي الأئمة الأربعة المتبوعين.

فكم من قول في مذهب هُجر لأنه سبق زمنه وخالف المألوف ، فاعتبر شاذاً حينذاك وظل دفيناً في بطون الكتب قرونا طويلة ، ثم قَيَّض الله له من يحييه ويبرزه ويجليه ويشهره ويقويه ، فعد في وقت آخر من روائع الاجتهاد الفقهي ، وأنه أرفق بالناس ، وأليق بروح العصر ، ومصالح الناس فيه ، وأقرب إلى يسر الشريعة والسماحة في ضوء ما جد من ظروف وأوضاع. فليس الصواب دائماً مع الكثرة والشهرة ، ولا الخطأ أبداً مع القلة ، فقد ينفرد إمام بقول ، تثبت الأيام أنه كان عين الصواب ، وما لنا نذهب بعيداً وفقه المدرسة الظاهرية وإمامها ابن حزم خير شاهد على ما نقول ، كما سيتبين لك من خلال هذا البحث.

فقمين بنا أن ننتفع بهذه الثروة الفقهية الضخمة بمختلف مدارسها ومشاربها المتنوعة ، ومناهجها المختلفة ، وأقوالها المعتبرة ، فكلها متساوية في نسبتها إلى الشريعة ، ويجد فيها العالم الفقيه الذي يملك وسائل الموازنة والترجيح ، متسعا أي متسع للاختيار والتنقيح، والانتقاء والتصحيح ؛ بالبرهان والدليل الصحيح.

إذ رأينا كيف ضاق الحال بأتباع كل مذهب في بعض المسائل مما جعلهم يترخصون باتباع مذهب آخر لما رأوه من حرج في التقيد بمذهبهم. وقد ظهرت هذه الحاجة إلى فقه المذاهب الأخرى في التشريع المعاصر في أضيق مجالاته وهو

قانون الأحوال الشخصية - فاضطرت المدونات في مختلف البلاد العربية والإسلامية إلى الأخذ ببعض الأقوال المهجورة أو المرجوحة غير المشهورة كمذهب الظاهرية وغيره لما لم تجد بدا من ذلك ، كما هو الأمر في المغرب ومصر مثلا رغم سعة المذهبين المالكي والحنفي ، وخصوبة أصولهما واستبحار علمائهما.

و لا ننسى أن الضيق الذي وجده بعض الحكام في بعض الأحيان بسبب الاقتصار على مذهب واحد في التشريع دون غيره ، هو الذي فتح الباب واسعا للأخذ بالقوانين الغربية أو الوضعية المستوردة من هنا وهناك ، ولو جعل فقه الأئمة كله مجالاً للأخذ والنظر والقبول والرد ، لما وجد هذا الإشكال ، ولتوقف هذا الإذلال.

ثامنها : إن اختيار المدرسة الظاهرية الحزمية بالغرب الإسلامي كان بسبب اختلاف منهجها عن سائر المناهج ، بما فيه مناهج الأئمة الأربعة ، واختلاف المنهج لا بد أن يصحبه اختلاف في الفروع والأحكام المستنبطة ، ولذلك كان فقهها لونا آخر من الفقه ، فقهاً متفرداً لا ينتمي لأي مذهب وإن كان الأصل واحداً فليس من لونه ، وإن اتَّحَدَ المعدن ، وكلهم ملتمس من كتاب الله وسنة رسوله ، وكلهم وارد وردهما الصافي الذي فيه الشفاء والرحمة للعالمين.

أما ما اعترى فقه الظاهرية من شذوذ وإغراب في أحيان قليلة ، فلا ينقص من قدره ، ولا يدعو إلى العزوف عنه وإهماله ، لأنه يحتوي كذلك على كثير مما يمتع ويقنع ، وينفرد باختيارات في غاية القوة والروعة والجدة ، وليست الإساءة في جانب مدعاة إلى نبذ كل الجوانب ، وكل المذاهب لا تخلو من الخطأ.

فإهمال فقه هذه المدرسة الغني بالفوائد، والثري بالفرائد، والإمعان في إماتته ، والإعراض عن الاستفادة منه في حل المستجدات والمعضلات في هذا العصر خطأ في العلم إن لم يكن خطيئة في الدين. وما يزال فقه هذه المدرسة حياً معنا إلى اليوم ، لم تبل جدته بعد ، خلافا لما شاع من أنها بادت وماتت.

تاسعها : إن هذه المدرسة مدرسة مغربية أصيلة ، قاسمت المذهب المالكي الامتداد والانتشار في المغرب والأندلس ردحا من الزمن ، وقامت على فقهها دولة في المغرب من أعظم الدول فيه ، هي دولة الموحدين الظاهرية ، ودان بمذهبها بالمغرب والأندلس ملوك وأمراء وقضاة وعلماء الأزمان الطويلة كما يقول أبو حيان.

فكان أولى الناس ببعث فقه وفكر هذه المدرسة وإحياء تراثها والتعريف بأعلامها الباحثون المغاربة ، لأنهم أدرى بخصوصيات بلدهم ، وعقليته وتكوينه، وأقدر من غيرهم على سبر غور منحنيات أفكار ومذاهب رجالاته.

عاشرها : إن هذه المدرسة المغربية الأصيلة ليست مذهبا فقهيا فحسب كسائر المذاهب الفقهية ، لأن أثرها لم يقتصر على الفقه فقط بل امتدت أصولها وقواعدها فصبغت بصبغتها وأخضعت لضوابطها سائر أنواع العلوم والمعارف ، لا سيما علوم الآلة والنحو التي وجدت فيها مدرسة مستقلة بالمغرب والأندلس كان من أهم خصائصها ومميزاتها نزوع بعض النحاة بها إلى تطبيق المذهب الظاهري وأصوله على النحو ، سميت هذه المدرسة بالظاهرية النحوية ، وإن مدرسة تبلغ من التأثير الفكري هذا المدى لقمينة أن تُدْرَس.

*** مصادر البحث ومنهجه:**

كانت مصادر هذا البحث غزيرة وموفورة ، ومتشعبة تشعب هذا البحث ، بين مخطوط ومطبوع ، وبين قديم وحديث ، كما تجد ذلك في ثبت المصادر

والمراجع ، وهي مزيج من كتب التراجم والطبقات والفهارس والبرامج لاسيما الأندلسية منها والمغربية ، فقدكانت هي الباب الذي ولجت منه نحو آفاق البحث والدراسة ، وكتب التاريخ المغربي والأندلسي القديم منها والحديث ، وهي من المصادر الهامة التي استند إليها هذا البحث ، وتراث ابن حزم المطبوع والمخطوط ، وعليه كان معولي بصفة خاصة. وقد حرصت ألا أغادر منه رسالة صغيرة ولا كتابا كبيرا إلا أفدت منه.

كما أفدت من سائر البحوث الحديثة التي تناولت ابن حزم بالدراسة وبعضها رسائل أو أطاريح جامعية ، وكتب الحديث بمختلف أنواعها ولا سيما أمهات كتب فقه الحديث التي تعنى بالأدلة ، وكتب الأصول ، وقد أسعفتني في بحث أصول الظاهرية ومقارنتها بأصول الجمهور ، وكتب الفقه المقارن التي تعتمد الحجة في الرد على المخالفين. كانت هذه هي المصادر الرئيسة التي استمد منها هذا البحث.

وثمة مصادر أخرى أفادتني في نطاق محدود منها: كتب اللغة وأصول النحو التي أفادتني بصفة خاصة في تحرير صلة الظاهرية الفقهية بالظاهرية النحوية ، وبعض كتب التفسير لاسيما كتب أحكام القرآن ، وبعض كتب الفقه المعاصر التي أسعفتني في تلمس أثر المدرسة الظاهرية الحزمية في فقه الصحوة المعاصرة.

و التزمت في ذلك كله أن أعزو كل قول إلى صاحبه ، وأسنده إلى قائله ، وقد تمر عبارات قليلة أكتفي بشهرتها عن نسبتها إلى مصدر معين ، وذلك قليل نادر فيما لا يترتب عليه حكم.والتزمت كذلك تخريج الأحاديث ، والإشارة إلى صحتها أو ضعفها أحيانا في دواوين السنة ومصادرها الأصلية إلا فيما ندر.

ولم آلُ جهداً في الرجوع إلى كل ما يمكن أن يفيد منه هذا البحث ، فحرصت

على عقد جلسات علمية خاصة مع نفر من خيرة علماء المغرب المختصين في هذا المجال ، اجتهاداً مني في الوصول إلى أسلم النتائج وأصوبها ، مثل العلامة المؤرخ محمد المنوني والفقيه العلامة محمد بن الأمين أبي خبزة التطواني الحسني ، والشيخ سعيد أعراب ، والشيخ عبد الحي بن الصديق الغماري ، والدكتور حسن الوراكلي ، والدكتور عبد السلام الهراس.

ومن المشرق الدكتور وهبة الزحيلي المهتم بتاريخ الفقه الإسلامي ومدارسه وأصوله ، والدكتور عبد الحليم عويس المؤرخ المهتم بابن حزم وتراثه وتاريخ الأندلس وحضارتها ، وقد سافرت إلى وهران بالجزائر للقياهما ، فيسر الله سبحانه ذلك فله الحمد والمنة ، وقد تفضل بعض هؤلاء الأفاضل مشكوراً بمد يد العون لي وأفادني بوثائق مهمة مخطوطة ومطبوعة.

و يطيب لي أن أسجل هنا أن من بركات هذا البحث أنه فتح لي نافذة على الدراسات التاريخية والنحوية التي كنت - بمقتضى تخصصي - في عزلة عنها.

وقد سلكتُ منهجاً في هذا البحث كان أساسه الجمع والترتيب ، ثم الاستقراء والتبويب ، ثم التحليل والتركيب ، وحرصت فيه على تحري الجدة والنفع ، والإعراض عما خلا منهما.

فإن البحث ما اشتمل على فوائد زائدة؛ وإلا فهو تسويد كاغد، وتخسير مداد، وأما ما ملئ به البحث أحياناً من كثرة النقول والاستشهادات ، فليس خارجا عن هذا الأصل - أصل تحري الجديد والنافع - لأني إنما أنقل هذه النصوص لأستخرج منها الجديد ، وأتخير في النقل عن أمهات المصادر القديمة ما كان أوضح بيانا وأنصع عبارة ، وأكثر نفعا وجدة ، لأدفع بها إلى التداول والرواج والاشتهار عند أهل العلم وعموم الباحثين والدارسين. فإن التراث صنفان: صنف تجاوزه الزمن ، وصنف في مكامنه عناصر الصلاح والبقاء والاستمرار

وأحسب تراث المدرسة الظاهرية بالغرب الاسلامي من الصنف الثاني.

*** خطة البحث:**

و قد اقتضتني طبيعة الموضوع ، وتشعب مسائله وتنوع قضاياه ، أن أربط بين أجزائه بترتيبه على مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة أبواب وخاتمة.

المقدمة: عرضت فيها لقصة هذا البحث منذ أن نشأت فكرته في ذهني إلى أن نمت وترعرعت ، وتحدثت عن أهمية هذا الموضوع ودواعي اختياره ، وأوجزت القول عن طبيعة المصادر والمراجع التي استقى منها البحث مادته العلمية. ثم ختمت بذكر مصاعب البحث ومشاقه.

التمهيد: شرحت فيه المصطلحات التي تضمنها عنوان البحث.

وقد خصصت الباب الأول للحديث عن نشأة المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس. وضمنت الباب الثاني تراجم أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس في عصر ابن حزم وبعده.

و اختص الباب الثالث بالترجمة لإمام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ابن حزم ، وبسط أصول الظاهرية كما وضعها وحررها.

و انفرد الباب الرابع ببيان أثر المدرسة العميق والواسع في مختلف المجالات.

و تندرج تحت هذه الأبواب فصول ومباحث عديدة.

فجاء الباب الأول عن نشـأة المدرسة في ثلاثة فصول.

الفصل الأول: جذور النشأة:

وقد كشفت فيه عن الجذور العميقة لهذه النشأة في منهج الفهم عند بعض الصحابة رضي الله عنهم ، ثم في مذهب أهل الحديث من بعدهم بالمشرق والمغرب ، وانتهيت فيه إلى أن الظاهرية محدِّثون ، من المحدِّثين انبثقوا وعلى

أيديهم تخرجوا ، وأنهم صدروا في استخلاص كثير من الأحكام عن منهج واحد ، وإن كانت بينهما بعض الفروق سجلتها في موضعها ، ثم انتقلت إلى الحديث عن نشأة المذهب الظاهري بالمشرق على يد داود بن علي الأصفهاني البغدادي المتوفى سنة ٢٧٠ للهجرة وعن ظروف العصر وعلاقتها بهذه النشأة.

ثم ترجمتُ لعشرين من أصحابه وتلامذته ، كان آخرهم عبد الله بن محمد بن قاسم بن هلال القيسي الأندلسي القرطبي المتوفى سنة ٢٧٢هـ ، الذي كان أول من أدخل مذهب الظاهرية إلى الأندلس ، وعرف به أهلها بعد أن رحل ودخل العراق ولقي داود ، فكتب عنه كتبه كلها ، وأدخلها الأندلس ، واجتهد في نشرها ، فأسس بذلك لمدرسة الظاهر بها.

الفصل الثاني : المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس نشأتها واتجاهاتها:

وهي حقيقة أغفلها عندنا في المغرب البحث العلمي وتجاهلها كثيراً ، فتناولت بالدراسة طبيعة هذه المدارس الفقهية وخصائصها ، وأسباب ضمور وانقراض بعضها ، وعرفت ببعض أعلامها ، وبينت - خلافاً لما شاع - من غلبة مذهب مالك على الأندلس ، أن طوائف من علمائها كانوا أوزاعية أو شافعية ، أو ظاهرية ، أو على مذهب أهل الحديث الذين مهدوا لنشأة مذهب الظاهرية بها.

كل ذلك لنلتمس بعض أثر هذه المدارس في بروز مذهب أهل الظاهر بالأندلس.

الفصل الثالث: نشأة المدرسة الظاهرية بالأندلس وأعلامها قبل ابن حزم:

كشفت فيه عن صفة هذه النشأة الأولى من خلال تراجم الرواد الأوائل المؤسسين لمذهب الظاهرية بالأندلس قبل ابن حزم.

أما الباب الثاني: أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس في عصر ابن حزم

وبعده :

فقد كان من أوسع الأبواب وأهمها ، وقد ترجمت فيه لأعلام الظاهرية بدءً بمعاصري ابن حزم ، وانتهاءً بأبي حيان الذي جعلته آخر المترجم لهم مبيناً سبب ذلك من كلامه هو نفسه ، وكلام العلامة المؤرخ ابن خلدون.

و قد أحصيتُ من أعلام المذهب الظاهري بالغرب الإسلامي - ولله الحمد - ما يناهز الثمانين عَلَماً ، مرتباً لهم على تاريخ وفياتهم ، ومن لم أجد تاريخ وفاته اجتهدت في تعيين طبقته حسب ما تدل عليه القرائن ، إلا ما كان من أمر خلفاء وأمراء الدولة الموحدية الذين جمعتهم في شق واحد ليتميزوا عن غيرهم.

وقد أطلت في ترجمة المغمورين منهم ليعرفوا ، وأوجزت القول غالبا فيمن اشتهر منهم مكتفيا بالمقصود من هذا الباب وهو بيان ظاهريتهم ، وسلكت منهج المقارنة بين آراء بعضهم وآراء ابن حزم لإثبات الظاهرية أو نفيها عنهم ، مرجحا ما تدل عليه الأمارات والقرائن فيمن كان منهم محل خلاف ، وهكذا خلص لنا من هذا الباب والفصل الذي قبله مصنف في طبقات الظاهرية يحتاج إلى مزيد من التقصي ليبلغ الغاية.

أما الباب الثالث: ابن حزم إمام المدرسة الظاهرية وواضع أصولها بالمغرب والأندلس:

فقد عنيت به عناية فائقة وأوليته اهتماماً بالغاً ؛ لكونه صلب الموضوع وجوهره ، وقد جاء في فصلين :

الفصل الأول: الإمام ابن حزم شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس:

وقد أفردته لترجمة طود هذه المدرسة الشامخ ، وقطب رحاها أبي محمد بن حزم ، محاولاً أن ألامس في هذه الترجمة مواطن الجدة والنفع ، مركّزاً على مسلكه

العلمي والفقهي الحر الذي قاده إلى الشافعية في البداية، ثم إلى الظاهرية فيما بعد.

ثم ذكرت بعض أسباب اختيار ابن حزم للظاهرية ، وحرصت على التعريف بإنتاجه الغزير الذي خلفه للأجيال ، حتى عد أكثر أهل الإسلام تأليفاً لولا ضياع تراثه الزاخر بسبب الحادثة المشؤومة ؛ حادثة إحراق كتبه في إشبيلية على يد حاكمها المعتضد بن عباد ، وأحصيت من هذه المؤلفات ستة وخمسين ومائة بين مخطوط ومطبوع ومفقود ، مرتبة على حروف المعجم.

الفصل الثاني: أصول المدرسة الظاهرية كما وضعها الإمام ابن حزم:

وهو من الفصول الهامة في البحث ، بينت فيه أن الإمام ابن حزم هو الذي ثبت قواعد المذهب الظاهري ، وأرسى أصولـه ، ودون مسائله بالغرب الإسلامي ، ولولاه لاندثـرت معالمـه ورسومه ، وبادت أصوله وفروعه ، وأن أبا محمد مجتهد مطلق ، وليس مجرد تابع لداود ، إذ خالفه في بعض الأصول ، وفي كثير من الفروع وإن كانا يصدران عن مشكاة واحدة : ولهذا سمي مذهبه بالمذهب الحزمي باعتباره مذهباً مستقلاً .

وقد ضرب في أصول الفقه بسهم وافر ، وكتب بقلم سيال ، وهو في هذه الأصول يختلف مع الجمهور في أهمها ، وقد اصطفيت من هذه الأصول - لطولها - أهمها ، والتي تمثل في رأيي لب الظاهرية وجوهرها ، وقسمتها إلى مبحثين:

المبحث الأول : الأصول المعتد بها عند الظاهرية ، وهي أربعة:

* **الأصل الأول : الأخذ بظاهر الكتاب والسنة** : وهذا الأصل هو عماد المدرسة الظاهرية ، ومنه اشتق اسمهم الذي صار علما عليهم ، يميزهم عن باقي المدارس الفقهية الإسلامية.

* **الأصل الثاني: الإجماع** : وبينت فيه الخلاف في ماهية الاجماع بين الجمهور والظاهرية ، الذين يرون أنه لا إجماع إلى عن نص وتوقيف ، أما الإجماع المستند إلى الرأي والقياس والتعليل فهو باطل ، وإذا صح هذا فقد تقرر عندهم أنه لا إجماع إلا إجماع الصحابة رضي الله عنهم قبل أن يتفرقوا في الأمصار ، لأنهم كانوا عدداً محصوراً يمكن أن يحاط بهم، وتعرف أقوالهم، وليس من بعدهم كذلك.

* **الأصل الثالث : الدليل** : وهذا الأصل عند المدرسة الظاهرية بحاجة إلى مزيد من الدرس والبحث ، لأن البعض ظنه قياساً ، وليس كذلك ، وقد أوضحت فيه أن الدليل مولد من النص والإجماع وليس حملاً عليهما ، كما هو العمل في القياس ، ورتبت أقسام الدليل وأنواعه الكثيرة كما هي عند ابن حزم والظاهرية ، وبينت أنهم استعاضوا به عن القياس ، لأن القياس عندهم ظن وتخمين ، أما الدليل فهو قطع ويقين.

* **الأصل الرابع : الاستصحاب** : كشفت فيه عن توسع المدرسة الظاهرية في استعمال هذا الأصل ، والاعتداد به ، والمصير إليه عندما يعوزها النص والدليل ، بحكم ضيق مسالك الاستنباط عندها ، وإبطالها الرأي في الدين جملة ، فقد عدته أصلًا قائماً بنفسه ، خلافاً للجمهور الذين اعتبروه آخر مدار الفتوى ، وبذلك ضمن الظاهرية البقاء لمذهبهم ، لأنه يفتح - بهذا الأصل - باب الإباحة في أمور كثيرة ضيق فيها الفقهاء القياسيون.

المبحث الثاني : أهم الأصول المردودة عند الظاهرية : واقتصرت فيه على ثلاثة أصول تنتظم كل أصل مردود عند أهل الظاهر :

الأصل الأول: إبطال الرأي: لأن وجود واقعة لا نص فيها ـ عند الظاهرية ـ معدوم ، إذ الدين كله منصوص عليه ، وعمومات الكتاب والسنة وافية بأحكام

الحوادث ، فلا حاجة إلى الرأي ، ولا يحل الحكم به في الدين .

الأصل الثاني : إبطال التعليل : بينت فيه أن تعليل الأحكام هو فيصل التفرقة بين جمهور الفقهاء والظاهرية ، الذين عدوه بدعة وباطلاً ، وانتقدت مسلك بعض الباحثين الظانين أن إبطال ابن حزم للتعليل معناه أنه ينفي عن الشريعة مطلقاً كل حكمة أو غرض ، أو كل قصد إلى جلب مصلحة أو درء مفسدة ، وإنما هي مشيئة الله وكفى ، وكشفت عن أن الأمر ليس كذلك مستدلاً بكلام ابن حزم نفسه.

الأصل الثالث : إبطال القياس : أوضحت فيه أن القياس هو أصل الأصول المردودة عند جميع الظاهرية ، وهو الذي وقع فيه البون الشديد بينهم وبين غيرهم من جماهير الفقهاء ، ثم بينت المذهب الوسط الذي ينبغي في القياس بين غلاة النافين وغلاة المسرفين.

أما الباب الرابع: أثر المدرسة الظاهرية :

فيمثل ثمرة البحث ؛ لهذا جاء طويل الذيل ، واسع الجوانب ، ضارباً في مسارب متنوعة ، قائماً على تمهيد وخمسة فصول. عرضت فيه للأثر الكبير والواسع الذي أحدثته المدرسة الظاهرية الحزمية بالمغرب والأندلس ، في مختلف المجالات والعلوم والمعارف ، فصبغتها بصبغتها وأخضعتها لضوابطها وأصولها ، ذلك أن أهم خصيصة امتازت بها الظاهرية المغربية هي كونها منهجا فكريا له نسقه المتكامل ، و « مشروعه » الشامل ، لا مجرد مذهب فقهي .

و في الفصل الأول منه : من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة :

تناولت فيه بالدراسة والتحليل كيف قيض الله لدعوة الإمام ابن حزم الموحدين ليخرجوها من عالم القول إلى عالم الواقع ، ومن ظاهرية الفكرة إلى

ظاهرية الدولة ، وليمكنوا لمذهبه الظاهري الذي أضحى في زمنهم المذهب الرسمي للدولة بالمغرب والأندلس على عهد أمير المؤمنين يعقوب المنصور الموحدي وأبنائه.

وقد خالفتُ في ذلك ـ كما خالف غيري ـ كثيراً من الدارسين والباحثين قديماً وحديثاً الذين اعتبروا عمل الدولة الموحدية دعوة إلى الاجتهاد المطلق ؛ وليس انتحالاً للمذهب الظاهري ، وأثبت بعد الاستقراء أن هؤلاء لم يمعنوا في البحث ، ولم يبعدوا في طلب النصوص واستيفائها ، والمقارنة بينها ، بما تتهيأ معه السلامة في الحكم ، ويستقيم به عمود الرأي ، وإنما استعجلوا النتيجة ، وقلد منهم اللاحق السابق.

و قد أوردت من الأدلة القوية، والحجج الكثيرة ، والنصوص المتظافرة في هذا الموضوع ما تقوم به الحجة ، وتستبين به المحجة إن شاء الله تعالى ، ومع ذلك فإني لا أزعم الحسم والقطع في هذا الأمر ، إنما هي نتيجة قادني إليها اجتهادي وبذلي غاية الوسع ومنتهى الجهد في سبر غور هذا الموضوع وتمحيصه ، ومن يدري؟ فقد تلد الأيام والليالي ما ينقض زعمي من أساسه ، وفوق كل ذي علم عليم.

و ختمت هذا الفصل بذكر الأسباب التي حالت دون نجاح دعوة الموحدين إلى العمل بالظاهر بالمغرب والأندلس ؛ والنجاح المأمول لها ؛ وفي مقدمتها قيام بني مرين الذين نقضوا ذلك كله ، وأعادوا العمل بالفروع ، وقنعوا بالتقليد. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

و في الفصل الثاني : من الظاهرية الفقهية إلى الظاهرية النحوية :

انتقلت من أثر المدرسة الظاهرية الحزمية في الدولة ، إلى أثرها في مختلف أنواع العلوم والمعارف والفنون على عهد الموحدين ، فبدأت بعلوم الآلة ، لاسيما

النحو ، الذي تفردت فيه هذه المدرسة المغربية دون أختها المشرقية بظاهرة تسترعي الانتباه ، وهي محاولة تطبيق أصول مذهب الظاهرية عليه ، فبرزت إلى الوجود معالم مدرسة مستقلة سميت بالظاهرية النحوية ، لو كتب لها النجاح المأمول .

وأنا وإن لم أكن من فرسان هذا الميدان ، فقد بينت فيه أن الدراسات النحوية قد تأثرت تأثرا كبيرا بالدراسات الفقهية والأصولية . وكشفت في هذا الفصل عن أن ظاهرية المغرب والأندلس أحدثوا ثورة في النحو ، بدأها الإمام ابن حزم الظاهري الذي كان أول من فتح باب الهجوم على العلل والأقيسة في النحو كما فتحه عليها في الشريعة من قبل ، واقتفى أثر هذه الثورة ابن مضاء القرطبي في كتابه «الرد على النحاة» ، وأحيى بعض رسومها أبوحيان الغرناطي في سائر كتبه.

ثم تتبعت أثر ذلك كله في اتجاه النحو الحديث ، وحركة تجديده وتيسيره عند عدد من النحاة المعاصرين.

الفصل الثالث : أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس :

ضمنته تفاصيل دقيقة ، لم أفرق فيها بين أثر الدولة الظاهرية وأثر المدرسة الظاهرية ، بل تتبعت أثرهما معا ، ورحت أعجم عيدان هذا الأثر عودا عودا في مبحثين رئيسين :

المبحث الأول : أثر المدرسة الظاهرية في علوم القرآن والحديث بالمغرب والأندلس:

وقد لمست هذا الأثر على عهد الموحدين في العودة المباشرة إلى العمل بظاهر القرآن والسنة ، وأخذ الأحكام منهما ، وإقامة الحياة عليهما ، فكان لهذه الدعوة أثر في ازدهار التأليف في « أحكام القرآن » .

ثم انتقلت إلى الكلام عن أثر الظاهرية في ازدهار حركة الحديث بالمغرب والأندلس على عهد الموحدين ، وأثرهم في منهج تدريس فقه الحديث ، وأثرهم

في ظهور كتب أحاديث الأحكام التي كان أول من اتجه بها الوجهة المطلوبة، ووضعها في مسارها الصحيح ابن أبي مروان الظاهري الاشبيلي الشهيد المتوفى سنة ٥٤٩هـ في كتابه الكبير المسمى بـ «المنتخب المنتقى»، والذي عليه بنى تلميذه عبد الحق الإشبيلي المعروف بابن الخراط المتوفى سنة ٥٨١هـ، أحكامه الكبرى والوسطى والصغرى، ثم نشط التأليف من بعدهما في أحاديث الأحكام بالمغرب والأندلس، استدراكاً ونقداً وشرحاً، ثم بينت أثر ابن حزم الظاهري في منهج الحافظين عبد الحق الإشبيلي وابن القطان الفاسي، وكشفت عن أثر الظاهرية في ظهور كتب «الجمع بين الصحيحين» في المغرب والأندلس.

المبحث الثاني: أثر المدرسة الظاهرية في علم الفقه وأصوله بالمغرب والأندلس:

بينت فيه أثر المدرسة والدولة الظاهريتين في ازدهار علم الأصول بعد أن كان المغرب خلوا منه كما ذكر ابن رشد، وكشفت عن ظهور مؤلفات في هذا العلم مبنية على أصول الظاهرية ككتابي الحافظ ابن القطان الفاسي في إبطال القياس.

كما بينت أثر المدرسة الظاهرية في حركة الفقه بالمغرب والأندلس، الذي تجلى في إحياء فقه الدليل بعد هيمنة فقه الفروع، والثورة على التقليد، والدعوة إلى الاجتهاد في نطاق الأخذ بظاهر النصوص، فكان لهذه الحركة الفوارة الموارة بالجدل والمناظرة التي فجرها الظاهرية بالمغرب والأندلس فضل كبير في إيقاظ الحياة العلمية والفقهية، بل أثمرت هذه الحركة تأثيرا على فقه المالكية أنفسهم، فأصبح فقها مؤصلاً يعتمد الأدلة وينظر في الخلاف العالي، ويهتم بفقه السنن والآثار.

و في الفصل الرابع: امتداد أثر المدرسة إلى المشرق:

بحثت انتقال أثر المذهب الحزمي والمدرسة الحزمية من المغرب إلى المشرق،

بسبب اضطرار بعض الظاهرية الأندلسيين إلى الرحلة إليه، والاستقرار به، فكَرّ راجعاً إليه مصبوغاً بالصبغة الحزمية هذه المرة، وتجلى أثر الإمام ابن حزم في المشرق في صورتين:

الصورة الأولى: الأخذ الكامل بالمذهب الحزمي كما فعل بعض علماء المشرق وفقهائه، الذين جمعنا قائمة بأسمائهم، مرتبة على تاريخ وفاتهم.

والصورة الثانية: علماء تأثروا بابن حزم ومدرسته الظاهرية في بعض الجوانب، وأخذوا بلون منها، لكنهم لم يكونوا ظاهرية، اقتصرت على ذكر بعض أعلامهم المشهورين، مقارنا أحيانا بين آرائهم ورأي ابن حزم.

أما الفصل الخامس: أثر المدرسة الظاهرية في الفقه المعاصر الذي ختمت به الباب، فقد جاء لبنة أخيرة اكتمل بها بنيان هذا الأثر العميق الواسع، كشفت فيه عن أن الظاهرية وخلافا لما شاع لم تمت ولم تتوقف في عصر من العصور، وهي في العصر الحديث حاضرة معنا بكل ثقلها، وفقهها حي لم تبل جدته بعد، واستجليت ذلك في فكر وفقه الحركة السلفية الحديثة، والمدرسة الظاهرية الحديثة التي كان من روادها أعلام كالشيخ أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، وشيخه أبي تراب الظاهري، والشيخ محمد شويل، والعالم المغربي الشيخ محمد المنتصر الكتاني، ومحدِّث المغرب أحمد بن الصديق الغماري، وعالم الشام الأستاذ سعيد الأفغاني.

كما التمست أثر هذه المدرسة في فقه الظاهرية الجدد من أبناء الصحوة المعاصرة أو المدرسة النصية الحرفية كما سماهم البعض، وهم جيل من المشتغلين بالحديث وعلوم السنة ممن تأثروا تأثراً بالغاً بالمنهج الظاهري عند ابن حزم في الفهم والفقه، ومن أقطابهم في العصر الحديث: المحدث الكبير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، وتتبعت ذلك في بعض اختياراته الفقهية، مقارناً

بينها وبين آراء ابن حزم كمسألة إسقاط الزكاة عن عروض التجارة ، والقول بوجوب الوليمة عند الزواج وغيرهما.

وذكرتُ أثرها في دعاة اللامذهبية في العصر الحديث ، وأوضحت أن استنادهم إلى ابن حزم في بعض ما ذهبوا إليه باطل لا يصح ، ثم كشفت عن أثر المدرسة الظاهرية الحزمية في فقه قانون الأحوال الشخصية المعاصر في بعض البلاد العربية والإسلامية كالمغرب ومصر ، وبينت أن مدونات الأحوال الشخصية استمدت بعض الآراء من اختيارات المذهب الظاهري الحزمي حين أعوزها حل بعض النوازل المعاصرة من المذهب الذي التزمته أو من المذاهب الأربعة ، كمبدأ الوصية الواجبة ، واليمين بالطلاق ، والطلاق المعلق ، والطلاق البدعي وغير ذلك.

ثم ختمت هذا الباب بالحديث عن أثر المدرسة الظاهرية في حل بعض المشكلات الفقهية المعاصرة ، مبيناً استمداد بعض فقهاء الصحوة المعاصرة من فقه أهل الظاهر واختياراتهم وأصولهم حلولا لكثير من المعضلات المعاصرة ، حلولا رأوها في غاية القوة والروعة والجدة ، كأصل الاستصحاب عند ابن حزم ، وقول بعض الفقهاء المعاصرين بجواز تولي المرأة الحكم والقضاء ، وأن صلاة النساء في المساجد أفضل من صلاتهن في البيوت ، وإباحة الغناء المصحوب بالآلات ، وإباحة اللعب بالشطرنج ، وإباحة بنوك الحليب المعاصرة بناء على معنى الرضاع عند الظاهرية.

وذلك كله بعض أثر ابن حزم والظاهرية في الصحوة المعاصرة ، وتلك علاقة الموضوع بالواقع والعصر الحاليين حتى لا يظن الظان أنه قد عفى عليه الزمن ، وبهذا يكون البحث قد استوعب ما يتعلق بموضوع المدرسة الظاهرية

بالمغرب والأندلس نشأة وتاريخاً وأصولاً وأعلاماً وأثراً.

و الخاتمة بينت فيها مواطن الكشف والتجديد في هذا البحث ، وأدليت بتوجيهات واقتراحات أوحى بها عملي في هذا الموضوع ، واشتغالي بالمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ردحا من الزمن.

و الحقيقة أني في جل أبواب وفصول هذا البحث كنت أنحت من صخر ولا أغترف من بحر ، بسبب دقة المادة العلمية وتفرقها شذر مذر في فنون من العلم مختلفة ومتنوعة ، وكان ذلك مما زاد في صعوبة الموضوع ، وكلفني من المشقة الشيء الكثير.

ففي بحثي عن أعلام الظاهرية بالمغرب والأندلس مثلاً، يكفي أن يعلم القارئ أني كنت أقضي في تصفح كتاب واحد من كتب التراجم يتألف من عشرات الأجزاء والمجلدات صفحة صفحة ، الأيام والليالي ذوات العدد ، عله يجود علي بظاهري واحد ؛ لأن فهارس الأعلام - إن وجدت بهذه الكتب - لا تسعفك ببيان ظاهرية علم من الأعلام ، وما أكثر ما عدت منها بخفي حنين ، وفي الكشف عن جذور نشأة المدرسة ، وتاريخها ، وأصولها ، وتتبع أثرها ، ما لا يتمحض إلا بجريعة الذقن ، مع الغصص به برهة من الزمن ؛ كما يقول القاضي ابن العربي.

ولذلك كانت تنتابني بين الحين والآخر فترات من العياء والملل والفتور ، غير أن أستاذي المشرف على هذا البحث - جزاه الله خيراً - ونفراً من أهل العلم ما فتئوا يؤكدون لي أهمية الموضوع ، وحاجة المكتبة الإسلامية إليه ، مما كان يبعث في نفسي الأمل من جديد على المضي قدما فيه ، اقتناعاً مني أنه من سار على الدرب وصل.

و قد تطلّب مني ذلك أن أجتهد في جمع المصادر المخطوطة والمطبوعة من

مظانها ، ارتياداً لبعض المكتبات والجامعات بتطوان ، والرباط ، والدار البيضاء، وفاس ، ووهران ، بالجزائر ، ومراسلة لأخرى بمدريد ، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة ، والقاهرة ، واتصالاً بالعلماء المختصين في هذا المجال من أهل المغرب خاصة ، الذين تقدم ذكرهم ، فكنت أحيانا أحظى بالمراد وأحياناً أخرى لا أظفر بطائل.

ومع ذلك كله ، فإني لا أزعم الإحاطة ، ولا الاستقصاء ، ولا القول الفصل ، فتلك درجة لا يدعيها المجتهدون ، فكيف يدعيها المقتصدون.

و حسبي أنني بذلت فيه غاية الوسع ، ومنتهى الجهد ، وتجشمت فيه كثيرا من المشاق ، وواصلت فيه الأيام بالليالي ، فإن وفقت فذلك ما أرجو ، ومن الله التوفيق والصواب ، وإلا فللمجتهد إذا أخطأ نصيبه ، وأرجو أن لا أحرم من ذلك ، كما أرجو أن يكون إسهامي هذا وصلا لما انقطع بيننا وبين المذهب الظاهري بالغرب الإسلامي ، وإحياء لمنهج الظاهرية ، وفقههم ، وأصولهم ، وأثرهم ، وتعريفا بأعلامهم الذين ظلوا ردحاً من الزمن نسياً منسياً.

و في الختام ـ أرى من الواجب علي أن أقدم شكري وتقديري لمستحقه الأول بعد الله عز وجل ، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة ، والذي عاش معي مراحل كتابتها بجلد وصبر ، ولم يضن علي بتوجيهاته القيمة وآرائه السديدة ، وأبوته الروحية الكريمة ، رغم شواغله وأعبائه الكثيرة :

«فضيلة شيخنا وأستاذنا: الدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري»

والله تعالى أسأل أن يجزل له الثواب ، وأن يبارك في عمره وجهوده وجهاده.

كما لا يفوتني أن أشكر كل من أعانني برأي ، أو بمشورة ، أو بعمل من أجل

إخراج هذا البحث بالصورة التي هو عليها ، وأخص منهم بالذكر: أخانا الفاضل وصديقنا العزيز الدكتور حسن العلمي ، الذي لم يألُ جهداً ، ولم يدخر وسعاً في تذليل مصاعب هذا البحث. والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً .

وأسأل الله سبحانه وتعالى ، أن يتقبل مني هذا العمل وأن يبارك لي فيه وأن يلهمني العون والرشاد ، والتوفيق والسداد ، وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب.

وكتبه الفقير إلى عفو الله

أبوصهيب توفيق بن أحمد الغلبزوري

بمدينة تطوان : ٠٦ جمادى الأولى ١٤٢٠هـ

الموافق ١٦ غشت ١٩٩٩م

تمهيد

رأيت من تمام الفائدة أن أستهل هذا البحث بشرح بعض ألفاظ عنوانه ، كشفاً للبس ، وإيضاحاً للغموض ، وقد علمتَ أن العنوان الذي استقر عليه الأمر هو «المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ، نشأتها ، أعلامها ، أصولها ، وأثرها» ، فأول لفظ يصادفنا هو لفظ « المدرسة » ، فما المراد بها؟

المدرسة:

مصطلح اشتهر في تاريخنا وتراثنا منذ القديم ، فالمدرسة المكان الذي يدرس فيه ، وعدَّ بعض المؤرخين والدارسين الوزير السلجوقي نظام الملك أول مؤسس لنظام المدرسة بالمعنى الحديث في أواسط القرن الخامس للهجرة ، وجاء في «معجم العالم الإسلامي» أن المدرسة أصبحت تطلق فيما بعد على «المكان الذي يدرس فيه الفقه الإسلامي بالدرجة الأولى»[1].

وهذا التخصيص أقرب في الدلالة على المقصود من اللفظ ، ولذلك لما صنف العلامة عبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي المتوفى سنة ٩٧٨هـ كتابه النفيس « الدارس في تاريخ المدارس » قال في مقدمته مبينا ترتيبه له : « وهو أني أذكر دور القرآن ، ثم دور الحديث ، ثم مدارس الأئمة الأربعة ، لكني أبدأ بمدارس أئمتنا الشافعية ، ثم الحنفية ، ثم المالكية ، ثم الحنابلة»[2] ، فسمى أماكن القرآن والحديث دوراً وأماكن الفقه على المذاهب الأربعة مدارس .

و لكن مع ذلك فإن المدرسة بهذا المعنى ظلت تطلق على أماكن ومؤسسات دراسة العلم ، أما المدرسة بمعنى المذهب الفكري الواحد ، الذي يسلكه مجموعة

---

(١) معجم العالم الإسلامي : لمجموعة من المستشرقين ، ترجمة الدكتور كتورة ، ص ٤٨٩-٤٩٠.

(٢) الدارس في تاريخ المدارس ، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي : ١/٤.

من العلماء ، فلم يظهر إلا في العصر الحديث مع نشأة الاتجاهات الفلسفية المتعددة ، فاستعمل في اللغة الفرنسية بصيغة المفرد (L'école) وكذا في اللغة الاسبانية (Escuela) كما استعمل ذلك المستعرب الاسباني آسين بلاثيوس مرارا في كلامه عن المدارس الفقهية بالأندلس.

وقد عرَّف الدكتور جميل صليبا المدرسة بهذا المعنى الحديث فقال :

«المدرسة بالمعنى الضيق جماعة من الفلاسفة لهم مذهب واحد ، ونظام واحد ، ومكان واحد للاجتماع ، ورئيس أو عدة رؤساء يتعاقبون على التعليم.

والمدرسة بالمعنى الواسع جماعة من العلماء أو الفلاسفة ينتسبون إلى مذهب واحد ، أو يدافعون عن مبدإ أساسي واحد»[1].

والمدرسة بهذا المعنى الواسع هو مرادي من هذا اللفظ ، وقد نلمس أصلاً لهذا التعريف في كتب اللغة عندنا أكثر من غيرها ، ففي مادة (درس) قال ابن منظور: « والدرس الطريق الخفي »[2].

وفي ذلك أبلغ دلالة على المراد من المدرسة ، فالمدرسة الفقهية ، أو المذهب الفقهي ، هو الطريق الذي ينتهجه الفقيه ، في استنباط الأحكام ، وتقرير الأدلة ، فيأخذها عنه غيره ، ويتابعه عليه ، وبذلك تصبح تياراً ومسلكاً ، يعرف به طائفة من الفقهاء والعلماء دون غيرهم.

ولكن قد يقول قائل: لم تركت لفظ « المذهب » وهو أكثر أصالة ، وأشد رسوخا في تاريخنا وتراثنا ، واخترت لفظة المدرسة؟ .

والجواب: إني وجدت لفظة المدرسة أليق بالظاهرية من المذهب ، وأشمل ،

(١) المعجم الفلسفي للدكتور جميل صليبا : ٢/٣٥٨.

(٢) لسان العرب لابن منظور: مادة (درس) ، ٦/٧٩.

وأوسع ، وأرحب ، ذلك لأن الظاهرية ليست مذهبا فقهيا فحسب كسائر المذاهب الفقهية ، وإنما هي منهج شامل ، و«مشروع» متكامل - كما أوضحت في المقدمة - صبغ بصبغته - وأخضع لأصوله وضوابطه ؛ مختلف أنواع العلوم والفنون والمعارف.

الظاهرية:

نسبة إلى الظاهر ، وقد فسرته في فصل أصول المدرسة الظاهرية في الباب الثالث من هذا البحث ، بما يَنْقَعُ الغلة ، ويشفي العلة إن شاء الله تعالى ، فأغنى عن تكراره هنا.

المغرب والأندلس:

وكان يمكن أن يكتفى بلفظ « المغرب » ؛ لأنه إذا أطلق أريد به المغرب بعدوتيه الأندلس والمغرب الأقصى ، إلا أني أضفت الأندلس زيادة في بيان أن ظهور المدرسة الظاهرية وبروزها كان بالأندلس أول الأمر ، ثم انتقلت إلى المغرب.

إذ من المعروف عند الدارسين أن تأثير الأندلس الفقهي والفكري في المغرب أبين من تأثر الأندلس بالمغرب ، ومع ذلك فهما يعدان من الناحية العلمية قطرا واحدا ، وإذا أمكن فصلهما سياسياً في بعض الحقب ، فمن العسير فصلهما علميا وفكريا ، لأن بين علمائهما من التداخل والترابط والاشتراك في الشيوخ والمذهب ، والتفكير والمنهج ، ما يتعذر معه فصلهما.

وقد قال ابن القطان الفاسي وهو يتحدث عن يوسف بن عدي الكوفي نزيل مصر: «روى عنه من أهل بلدنا : بقي وابن وضاح»[1].

(١) علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام ، لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق ١/١٣.

واقتصاري على العدوتين ليس لأني لم أعثر على تراجم الأعلام من الظاهرية الحزمية في أصقاع المغرب الأخرى لاسيما المغرب الأوسط ـ كابن يبكى البجائي وابن مروان التلمساني ، وغيرهما ـ ولكنهم قليل إذا ما عدوا أو قورنوا بغيرهم من الأندلسيين والمغاربة.



الباب الأول

نشأة المدرسة وتاريخها

الفصل الأول : جذور النشأة .

الفصل الثاني : المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس ، نشأتها واتجاهاتها .

الفصل الثالث : المدرسة الظاهرية بالأندلس وأعلامها قبل ابن حزم .

* * *

الفصلُ الأول

جذور النَشْأةِ

* المبحث الأول: مذهب أهل الحديث وأثره في نشأة المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب .
* المبحث الثاني : نشأة المذهب الظاهري بالمشرق .

المبحث الأول

مذهب أهل الحديث وأثره في نشأة المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب

المَطْلَبُ الأَوَّلُ : الاتجاهُ إلى الظَّاهِرِ في فِقْهِ بَعْضِ الصَّحابَةِ :

الاتجاه إلى الظاهرِ في فهم النصوص قديمٌ في فقهنا، ترجعُ جذورُه إلى عصر الرسولِ ﷺ نفسِه، فقد طلب الرسولُ ﷺ من الصحابة، عقبَ غزوةِ الأحزابِ، أن يتوجهوا إلى ديارِ بني قُرَيْظَةَ من اليهودِ، ليُعاقبوهم على خيانتهم للمسلمين ونقضِهم العهودَ، وطلب منهم ألا يصليَ أحدٌ منهم العصرَ إلا في بني قريظةَ، فنفّذَ بعضُ الصحابةِ هذا الطلبَ حرفياً، وأخّرَ العصرَ حتى وصل إلى بني قريظةَ بعد العشاءِ، ورأى بعضُهم أن المرادَ هو سرعةُ النهوضِ لا خصوصُ تأخيرِ الصلاةِ، فصلّوا العصرَ في الطريقِ، ثم واصلوا سيرَهم مسرعين، ولاشك أن كُلّاً من الفريقين قد امتثلَ الأمرَ ونفّذَه، ولهذا أقرَّ الرسولُ ﷺ كلاً من الفريقين، ولم يلُمْ أحداً منهُما.

و قد ذكر الإمامُ ابنُ حزمٍ أنّ السرَّ في اختلافِ الطائفتين يومَ بني قريظةَ أنهما كانا بين نصَّين متعارضَيْنِ، فقد سبقَ أن بيَّنَ لهمُ الرسولُ ﷺ وقتَ العصرِ، وأنّ تأخيرَها إلى الصُّفرةِ بغيرِ عذرٍ فعلُ المنافقينَ، ثم أمَرَهم بتأخيرِ العصرِ حتى تصلّى في بني قريظةَ، فوجَبَ أن يُغلَّبَ أحدُ الأمرينِ على الآخَرِ ضرورةً، فأخذت إحدى الطائفتَيْنِ بالأمرِ المتقدمِ، وأخذت الطائفةُ الأخرى بالأمرِ المتأخرِ، ثم قال أبو محمدٍ :« ولو أننا حاضرون يوم بني قريظةَ لما صلينا العصرَ إلا فيها ولو بعد نصفِ الليلِ... »[1] .

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم : ٣/ ٢٨.

و ينبغي أن يُعلَمَ أنّ الفقيهَ المجتهدَ الواحدَ قد يختلفُ سُلوكُه في زمنيْنِ مختلفيْنِ أو في مسألتيْنِ مختلفتيْن، فَيَميلُ إلى التَّقيُّدِ بحرفيةِ اللفظِ أحيانا، على حين يجد من القرائنِ في أحيانٍ أخرى ما يحُضُّه على التجاوُزِ عن ظاهر اللفظ، والغوصِ في طلب المعاني المقصودة[1].

فعصرُ الصحابةِ رضوانُ الله عليهم هو الملتقى الذي تفرَّعَ منه الاتجاهان الفقهيّان: الاتجاه إلى الظاهر؛ والاتجاه إلى المقاصدِ والعِلَلِ.

وقد نَبَّهَ الإمامُ ابنُ القيمِ إلى هذه العلاقةِ بين عصرِ الصحابةِ وبين الاتجاهيْنِ الفقهيَّيْنِ - المشار إليهما - اللذيْن ظهرا فيما تلا من عصور، وضرب لذلك المَثَلَ المُتقدِّمَ المتعلِّقَ باجتهادِ الصحابةِ عندما أمرَهم الرسولُ ﷺ يومَ الأحزابِ بأن يصلوا العصرَ في بني قريظةَ، فاجتهد بعضُهم وصلاّها في الطريق وقال: لم يُرِدْ منّا التأخيرَ، وإنما أرادَ سُرْعةَ النّهوضِ، فنظروا إلى المعنى. واجتهد آخرون وأخرّوها إلى بني قريظةَ، فصلّوْها ليْلاً، فنظروا إلى اللفظ، ثم قال: «وهؤلاء سلفُ أهلِ الظاهرِ، وأولئك سَلَفُ أصحابِ المعاني والقياسِ»[2].

وقد وُجِدَ في الصحابة أنْفُسِهِمْ، رضي الله عنهم، من كان يميلُ في فقهه إلى القياسِ وطَلَبِ المعاني والعِلَلِ، ومَن كان يتقيدُ بالألفاظ ويَتَمَسَّكُ بظاهرها.

و من أصحابِ الاتجاه الأول حَبْرُ الأمةِ عبدُ الله ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما، فقد كان مُعْمِلاً للرأي، كَلِفاً بالمعنى، وكان عِلْمُه باللغةِ والشِّعرِ وتمرُّسُه بأساليبِ العربِ، خيرَ مُعينٍ له على الفَهمِ والتّذوُّقِ وإدراكِ المقصودِ من الألفاظِ وما وراءَ الألفاظِ في الكتابِ والسُّنّةِ. وقدِ اشتهرَ بين الصحابةِ بغوصِه

(١) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب [illegible]

على معاني القرآنِ، وحسنِ تفسيرِه له، وبراعةِ استنباطِه منه، حتى لُقِّبَ بِتَرْجُمانِ القرآنِ.

و من أصحاب الاتجاه الثاني عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما، وهو طرف مقابل لابن عباس في اتجاهه الفقهيِّ، فقدكان حريصا على السنة متمسكاً بها أشدَّ التمسكِ، مقتديا بالرسول ﷺ اقتداءً تامًا لا استثناء فيه، حتى إنَّ مُعاصريه رأوْا أنّه بالغ في ذلك، فقد « ذكر نافع أن عبدَ الله تتبع أمرَ رسول الله ﷺ وآثارَه وأفعالَه، حتى كأنه خيفَ على عقله»[1].

ومن أمثلة تحرِّيه وحرصِه الشديدِ على اقتفاءِ الأثرِ، ما رواه مجاهدٌ أنه كان مع ابن عمرَ في سفرٍ « فمرَّ بمكان فحادَ عنه فسُئِلَ: لِمَ فعلْتَ ؟ قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ فعل هذا ففعلتُ ».

و عن أنسِ عن ابن سيرينَ قال: « كنتُ مع ابن عُمَرَ رحمه اللهُ بعرفاتٍ، فلمّا كان حينَ راحَ رُحتُ معه، حتى أتى الإمامَ فصلى معه الأولى والعصرَ، ثم وقفَ وأنا وأصحابٌ لي حتّى أفاض الإمامُ، فأفضْنا معه، حتى انتهى إلى المضيق دون المأزِمَيْنِ فأناخَ فأنخْنا ونحن نحسب أنه يريد أن يصلّيَ، فقال غلامه الذي يمسك راحلتَه إنه ليس يريدُ الصلاةَ، ولكنه ذكر أن النبيَّ ﷺ لما انتهى إلى هذا المكانِ قضى حاجتَه، فهو يحبُّ أن يقضي حاجتَه »[2].

و لذلك كانت موازنةُ أبي جعفرٍ المنصور بين ابن عمر وابن عباسٍ موازنةً صادقةً صحيحةً، عندما طلبَ من الإمامِ مالك بن أنسٍ أن يكتبَ للناس كتابا يتجنبُ فيه رُخَصَ ابنِ عباسٍ وشدائدَ ابنِ عُمَرَ.

(١) تذكرة الحفاظ :١/ ٣٩.

فالاتجاه نحو الظاهر - إذن - قد بدأ في عصر الصحابةِ أنفسِهِمْ، فإذا كان ابن عباس يميلُ إلى القياس ويجتهد في طلب المعاني والعلل؛ فإنَّ ابن عُمَرَ رضي الله عنهم جميعًا كان - على العكس من ابن عباس - يغلِبُ عليه الميلُ إلى الظاهر، ويحرِصُ على ظاهر اللفظ، دون تأويلٍ له أو نظرٍ إلى معناه، ويشاركه في هذا الاتجاه كذلك أبو هريرةَ رضيَ اللَّه عنه[1].

والأدلةُ على ذلك من فقه الصّحابيَّيْن الجليلَيْن كثيرةٌ وغزيرةٌ لا يتّسع لها المقام. لكن هذا الاتجاه إلى الظاهر عند بعضِ الصحابةِ لم يكنْ مذهباً ملتزَماً لا يُعْدَلُ عنه كما هو الأمرُ في مذهب الظاهريّةِ.

وهذا المسلك - مسلك ابنِ عمرَ وأبي هريرةَ، رضي الله عنهما - هو الذي سلكَهُ المحدِّثون في طريقةِ اجتهادِهم، لكنَّ المقصودَ باتجاهِ المُحَدِّثينَ نحوَ الظاهِرِ هو غَلَبَةُ هذا الاتجاهِ عليهم وهيْمَنَتُهُ على فقههم، وإن لم يكنْ هذا الأمرُ مانِعاً من أن تكون لهم اجتهاداتٌ جاوزوا فيها حدودَ الألفاظِ محلّقينَ في أجواءِ المعاني ومقاصدِ التشريعِ.



(١) ومن أمثلة أخذ أبي هريرةَ بالظاهر عدُّهُ غسلَ يوم الجمعة واجباً « كان يقول : غُسْلُ يومِ الجمعةِ واجبٌ على كل محتلِم كغُسْلِ الجَنَابَةِ » . الموطّأ بشرح الزَّرقاني : ١/ ٢٠٩، رقم الحديث : ٢٢٤، وجَعْلُهُ الضّجْعَةَ التي بين سنّةِ الفجرِ وصلاةِ الصبحِ فرضًا لروايتِهِ آثاراً في ذلك أخذها على ظاهِرِها، وتبعه فيها أهلُ الظاهرِ وابنُ حزمٍ . أُنظر المحلى: ٢/ ٢٢٨، بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري .

المطلب الثاني
بعض مظاهر الاتجاه إلى الظاهر في فقه المحدثين

ولتوضيحِ هذا الاتجاهِ لا بدَّ من ذكر جملةٍ من المسائل التي تُعينُ على تصوُّرِه في فقهِ أهلِ الحديث، وإتباعِ كلِّ مسألةٍ بمذهبِ أهل الظاهرِ فيها[1].

ولولا ضياعُ كُتُبِ مدرسةِ الحديثِ بالأندلس - كمؤلَّفاتِ بَقِيِّ بنِ مَخْلَدٍ وابنِ وضّاحٍ وقاسمِ بن أصبغ، وابنِ أيمنَ وغيرِهم - لتمَّ الاستدلالُ بفقهِها كذلك، ولكنْ تعذّرَ ذلك، ولا شكَّ أنّ محدِّثي الأندلس نسجوا في تواليفهم على مِنْوال محدِّثي المشرق ؛ فقد قال ابن حزم إنَّ بقيَّ بنَ مَخْلدٍ « كان ذا خاصّةٍ من أحْمَدَ بنِ حنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ تعالى عنهُ وجارياً في مضمارِ أبي عبد اللَّه البخاريِّ وأبي الحُسَيْنِ مسلم بنِ الحجّاجِ النَّيسابوريِّ وأبي عَبْدِ الرّحمنِ النسائيِّ رَحْمَةُ اللّهِ عَلَيْهِمْ »[2].

١ - غسل اليد عند الاستيقاظ :

صحّ عن رسول الله ﷺ أنه قال : « إذا استيقظ أحدُكم من الليلِ، فلا يُدْخِلْ يدَه في الإناءِ حتى يُفْرِغَ عليها مرتين أو ثلاثا، فإنه لا يدري أين باتت يدُه »، وفي بعض روايات الحديث « إذا استيقظ أحدُكم من نومِه »[3] بدلا من « الليل» .

(١) نُقِلَتْ هذه المسائلُ عن كتاب: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، ص: ٣٣٧ فما بعدها

(٢) رِسالَةٌ في فَضْلِ الأَنْدَلُسِ وذِكْرِ رِجالِها، لابنِ حزمٍ، ص: ١٧٩، تحقيق د. إحسان عبّاس ضِمْنَ رسائل ابن حزم .

(٣) رواه مالك في كتاب الطهارة، حديث (٩) باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة، والشافعي في «الأم» : ١/ ٢٤ في باب «غسل اليدين قبل النوم»، والبخاري في كتاب الطهارة، باب الاستجمار وترا : الحديث (١٦٢)، فتح الباري : ١/ ٢٦٣، ومسلم في

فهذا النهيُ عن إدخال اليد في الإناء قبل الغسلِ، هل المقصود به الاحتياطُ في النظافة؛ أو أنه بسبب النجاسةِ التي يمكن أن تلحقَ اليدَ في أثناءِ النومِ، لأن القوم كانوا يستجمرونَ بالحجارة؟ أو أن هذ النهيَ تعبُدِيٌ لا يُشتَغَلُ بالبحثِ عن علةٍ له؟

و بعبارة أخرى : هل هذا النهي معلَّلٌ بعلةٍ، يدور الحكمُ معها وجوداً وعدمًا، أم أنه غيرُ معلَّلٍ فيجبُ تنفيذُه في كلِّ الأحوالِ ؟

ذهب أحمدُ بنُ حنبلٍ وإسحاقُ بنُ راهوَيْهِ إلى عدم تعليلِ هذا النّصِّ، وأوجبا غسلَ اليدِ عندَ الاستيقاظِ غيرَ أن أحمدَ رأى أن الحديثَ جاء مُطْلَقًا في بعض الروايات، وجاء مُقَيَّدًا بـ (الليلِ) في بعضها الآخرِ، فحمَلَ المطْلَقَ على المقَيَّدِ، وأوجبَ غسلَ اليدِ عندَ الاستيقاظِ من نومِ الليلِ لا من نومِ النّهارِ. أمّا إسحاقُ ابنُ راهوَيْهِ فَقَدْ سَوّى بَيْنَ نَوْمِ اللّيْلِ ونَوْمِ النّهارِ في وُجوبِ غَسْلِ الْيَدِ عِنْدَ الاسْتِيقاظِ أخذاً بالروايةِ المطْلَقَةِ .

و وجوبُ غسلِ اليدِ عند الاستيقاظِ هو مذهبُ ابنِ عُمَرَ، وأبي هريرةَ، والحسنِ البصريِّ، وقد تقدم أنَّ هذيْنِ الصّحابيين رضي الله عنهما كانا يميلان في أغلبِ فقههِما إلى الظاهرِ، وعلى هذا المهْيَعِ كان التابعيُّ الجليلُ الحسنُ البصريُّ؛ وليس هذا موضعَ بسط ذلك .

فإن غمست اليدَ في الإناءِ قبل الغسلِ، فقد روي عن أحمدَ بنِ حنبلٍ أنه قال : « أعجب إلي أن يُهريقَ الماءُ »، وهذه عبارة تحتمل وجوب الإراقةِ، وهو مذهب الحسن البصريِّ، وتحتملُ استحبابَ الإراقةِ .

كتاب الطهارة الحديث (٦٣١)، باب كراهة غمسِ المتوضّئِ وغيرِه يدَه المشكوكَ في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثاً، وللترمذي في الطهارة باب ما جاء إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها .

وقد ذهب الشافعيُّ إلى استحبابِ غسل اليد عند الاستيقاظ من أيّ نومٍ، وكراهةِ إدخالها الإناءِ قبلَ الغسلِ، فإن أدخلها قبل الغسل لم يفسُدْ ماءُ الإناءِ إنْ لم يكن على يده نجاسةٌ .

أما مذهبُ مالكٍ في ذلك فقد قال حافظ المغرب ابنُ عبد البرّ : « وأما قوله ﷺ في الحديث : « فليغسلْ يده قبل أن يدخلَها في وضوئه » فإن أكثر أهل العلم ذهبوا إلى أن ذلك ندْبٌ لا إيجابٌ، وسنةٌ لا فرضٌ .

وكان مالك يستحبُّ لكلِّ من كان على غير وُضوءٍ سواء قام من نومٍ أو غيرِه أن يغسلَ يدَه قبل أن يدخلها في وَضوئه »[1] .

وقد مال أبو داودَ وابن ماجةَ إلى رأي أحمدَ، وحكى الترمذيُّ الأقوال دون أن يرجِّحَ بينها[2] .

ولنستمعْ إلى الإمامِ ابنِ حزم يُدْلي بمذهبِ الظّاهريةِ في هذه المسألة، فيقول: « وفرضٌ على كل مستيقظٍ من نومه - قلَّ النوم أو كثُرَ، نهارا كان أو ليلا، قاعدًا أو مضطجعًا أو قائمًا، في صلاة أو في غير صلاة، كيفما نام - ألا يدخلَ يدَه في وَضوئه - في إناءٍ كانَ وَضوءُهُ أو من نهرٍ أو غيرِ ذلك - إلا حتى يغسلَها ثلاث مرات، ويستنشقَ ويستنثر ثلاث مراتٍ. فإن لم يفعلْ لم يُجزِهِ الوضوءُ ولا تلك الصّلاةُ، ناسيًا تركَ ذلك أو عامدًا »[3] .

---

(١) الاستذكار لابن عبد البر : ٢/ ٧٨، بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي .

(٢) انظر المغني لابن قدامة ١/ ٩٨، والترمذي بشرح ابن العربي ١/ ٥٦-٥٧، وسنن أبي داود ١/ ٥٩ وسنن ابن ماجة ١/ ١٣٨ . ت: محمد فؤاد عبدالباقي .

(٣) المحلّى : ١/ ٢٠٠ رقم المسألة : ١٤٩ (تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري)، و انظر تحقيق أحمد محمّد شاكر للمحلّى:١/ ٢٠٦ وأمّا عبارة «إلا حتّى» فقدْ وردت هكذا في كلا التحقيقيْنِ .

ويلاحظُ أن ابنَ حزمٍ يأخذُ بالمعنى الزائدِ، أيْ يأخذُ بالروايةِ التي تُطلِقُ النومَ، لأن فيها معنى زائدًا، والأخذَ بها يتضمَّنُ الأخذَ بالروايةِ المقيَّدةِ وغيرِها. وكذلك ورد في بعضِ الرواياتِ «لا يدخِل يدَه في إنائِه»، وفي بعضِها «لا يُدخِل يَدَهُ في وَضوئِه»، وهوَ يأخذُ بهذه الرِّوايةِ لأنها أعمُّ من أن يكونَ الوضوءُ في إناءٍ أو في غَيْرِه، ومذهَبُ أبي محمّدٍ إعمالُ كُلِّ الأحاديثِ بلا استثناءٍ كما هُوَ مُقرَّرٌ في أُصولِه.

٢- حُكْمُ صَلاةِ الْجَماعَةِ:

روى البخاريُّ عن أبي هريرةَ أن النبيَّ ﷺ قالَ: «والذي نفسي بيدِه، لقد هممتُ أن آمرَ بحطبٍ فيُحتَطَبَ، ثم آمرَ بالصلاة فيؤذَّنَ لها، ثم آمرَ رجلاً يؤمَّ الناسَ، ثم أخالِفَ إلى رجالٍ فأحرِّقَ عليهم بيوتَهم. والذي نفسي بيده، لو يعلمُ أحَدُهم أنّه يجدُ عظماً سَميناً أو مِرْماتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ العِشاءَ»[1].

و قد ترجم البخاري لهذا الحديثِ بقولِه: (بابُ وجوبِ صلاةِ الجماعةِ وقال الحسنُ: إن منعتْه أمُّه عن العِشاءِ في الجماعةِ شَفَقَةً عليه لم يُطِعْها).

و استناداً إلى الحديثِ المتقدِّمِ ذهبَ عطاءٌ، والأوزاعيُّ، وأبو ثورٍ، وابنُ خُزَيْمَةَ وداودُ الظّاهريُّ - إلى أن صلاةَ الجماعةِ فرضُ عينٍ، بل ذهبَ داودُ إلى أنها شرطٌ لصحةِ الصّلاةِ، وقد ذكرَ صاحبُ «المغني» أنّ أحمدَ بنَ حنبلٍ قد نصَّ

(١) حديثٌ متفق على صحته، أخرجه البخاري في «الجماعة»: باب وجوب صلاة الجماعة، وفي الخصومات: باب إخراج أهل المعاصي والخصوم من البيوت بعد المعرفة، وفي الأحكام: باب إخراج الخصوم وأهل الريب من البيوت بعد المعرفة، وأخرجه مسلم (٦٥١) في المساجد ومواضع الصلاة: باب فضل صلاة الجماعة، وأخرجه مالك في الموطأ في صلاة الجماعة: باب فضل صلاة الجماعة.

على أنّ الجماعةَ ليست شرطاً لصحةِ الصلاةِ على الرّغمِ من أنه يقولُ بوجوبِها.

و ذهبَ الجمهورُ إلى أنّ الجماعةَ ليست فرضَ عينٍ، ثم اختلفوا هل هي فرضُ كفايةٍ أو سُنَّةٌ، واختار النوويُّ أنها فرضُ كفايةٍ[1]. وعمدةُ الجمهورِ في عدمِ الوجوبِ الأحاديثُ التي فضّلتْ صلاةَ الجماعةِ على صلاةِ الفردِ، فإنها تفيدُ صحةَ الصّلاةِ المفضولةِ.

و قد ترجم التِّرمذي للحديثِ السابقِ بقولِه: (بابُ ما جاء فيمن يسمَعُ النداء فلا يجيبُ)، ثم علّقَ عليه بقوله: (وقد رُوِيَ عن غيرِ واحدٍ من أصحابِ النبي ﷺ أنهم قالوا: من سمع النداءَ فلم يجِبْ فلا صلاةَ له. وقال بعض أهلِ العلمِ: هذا على التغليظِ والتشديدِ، ولا رخصةَ لأحدٍ في تركِ الجماعةِ إلا مِنْ عُذْرٍ. قال مجاهد: وسُئِلَ ابنُ عباسٍ عن رجلٍ يصوم النهارَ ويقوم الليلَ لا يشهدُ جُمُعَةً ولا جماعةً؟ قال: هو في النار)[2].

و قد روى ابن ماجةَ حديثَ أبي هريرةَ المتقدمِ تحت (باب التغليظِ في التخلف عن الجماعة)، كما روى في هذا البابِ أيضاً عن ابن عباس مرفوعاً (من سمع النداءَ فلم يأتِهِ فلا صلاةَ له إلا مِنْ عُذْرٍ). وروى أيضا عن ابنِ أمِّ مكتومٍ قال: قلت للنبي ﷺ إني كبيرٌ، ضريرٌ، شاسعُ الدار، وليس لي قائدٌ يلازمُني، فهل تجدُ مِن رخصةٍ؟ قال: «هل تسمعُ النداءَ؟» قلتُ: نعمْ، قال: «ما أجدُ لك رخصةً»[3]. فكأنّه يذهبُ إلى وجوبِ صَلاةِ الْجَماعَةِ.

(١) انظرْ: النوويَّ على صحيح مسلم: ٥/ ١٥، والمغني لابنِ قُدامة الحنبليّ ٢/ ١٧٦-١٧٧.

(٢) التِّرمذي بشرح ابن العربي: ١/ ٢٧٧.

(٣) الحديثُ صحيحٌ، صَحَّحَهُ الألبانيُّ في صَحيحِ سُنَنِ ابنِ ماجَةَ: ١/ ١٣٢.

وقد علق السندي على هذا الحديث بقوله : « وظاهر هذا الحديث أن الجماعة فرض لصحة الصلاة حتى لو تركها بطلت صلاته، وهو خلاف ما عليه أهل الفقه فلا بد لهم من حمل الحديث على نقصان تلك الصلاة »[1].

وقد تقدم أن داود بن علي الظاهري ذهب إلى أن الجماعة شرط لصحة الصلاة. ويقرر ابن حزم مذهب الظاهرية في حكم صلاة الجماعة فيقول : « ولا تجزئ صلاة فرض أحداً من الرجال إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصليها إلا في المسجد مع الإمام. فإن تعمد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته ؛ فإن كان بحيث يسمع الأذان ففرض عليه أن يصلي في جماعة مع واحد إليه فصاعداً ولا بد ؛ فإن لم يفعل فلا صلاة له إلا أن لا يجد أحداً يصليها معه فيجزئه حينئذ ؛ إلا من له عذر فيجزئه حينئذ التخلف عن الجماعة »[2].

٣ - إذا أدرك المأموم إمامه وهو راكع فركع معه، لا يعتد بتلك الركعة:

ذهب البخاري إلى أن قراءة الفاتحة في الصلاة فرض على الإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر، وبما يجهر فيها وما يخافت.

و قد روي في هذا الباب عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب »[3]، فهذا الحديث يفيد وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة.

و في أثناء مناقشة الإمام البخاري لمن لا يرون وجوب القراءة خلف الإمام ؛

---

(١) ابن ماجة بحاشية السندي : ١/ ٢٧، المطبعة العلمية ١٣١٢هـ.

(٢) المحلى لابن حزم : ٣/ ١٠٤، رقم المسألة : ٤٨٥، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري.

(٣) أخرجه الشيخان وابن ماجة. انظر : صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني : ٢/ ١٢٤٩، رقم : ٧٥١٣.

حكى احتجاجهم بأن المأموم إذا أدرك الركوع جازت تلك الركعة مع خلوها من القراءة، ولكنه رد على ذلك بقوله : « إنما أجاز زيد بن ثابت، وابن عمر، والذين لم يروا القراءة خلف الإمام، فأما من رأى القراءة فقد قال أبو هريرة : لا يجزيه حتى يدرك الإمام قائماً »[1].

و هذا هو مذهب الظاهرية نفسه، خلافاً للجمهور[2]، حيث إن قراءة الفاتحة عندهم فرض على المنفرد، والمأموم، والإمام، يقول ابن حزم : « فمن دخل خلف إمام فبدأ بقراءة أم القرآن ؛ فركع الإمام قبل أن يتم هذا الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها. فإن جاء والإمام راكع ؛ فليركع معه، ولا يعتد بتلك الركعة ؛ لأنه لم يدرك القيام، ولا القراءة ؛ ولكن يقضيها إذا سلم الإمام »[3].

٤ - إذا صلى المأموم وحده خلف الصف بطلت صلاته وعليه الإعادة :

و هذا هو رأي أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه والترمذي وأبي داود والدارمي وابن ماجة، للحديث الصحيح الثابت عن وابصة بن معبد أن « رسول الله ﷺ رأى رجلاً يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد صلاته »[4].

---

(١) صحيح البخاري : ١/ ٤.

(٢) انظر : نيل الأوطار للشوكاني : ٣/ ١٥٢.

(٣) المحلى : ٢/ ٢٧٤، المسألتان رقم : ٣٦١-٣٦٢.

(٤) أخرجه أبو داود والترمذي في كتاب الصلاة : باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده، عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة، وأخرجه ابن ماجة في كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها : باب صلاة الرجل خلف الصف وحده. وقد صححه الألباني، انظر : صحيح سنن ابن ماجة : ١/ ١٦٦.

وقد ذهب الجمهورُ إلى أن صلاته صحيحةٌ ولا إعادة عليه[1].

و رأيُ أهلِ الحديث في هذه المسألةِ هو مذهبُ الظاهريةِ نفسُه، قال ابنُ حزم: « وأيُّما رجلٍ صلّى خلفَ الصفِّ بطلتْ صلاتُه، ولا يَضُرُّ ذلك المرأةَ شيئاً »[2].

٥ - وجوب الوليمة عند الزواج :

ذهبَ البخاريُّ إلى الوجوبِ كما يُفهمُ من قوله : « بابُ الوليمةِ حقٌّ »، وقال عبد الرحمن بنُ عوفٍ: قال لي النبيُّ ﷺ : أَوْلِمْ ولو بشاةٍ »[3].

و البخاريُّ يشيرُ بقوله : « الوليمةُ حقٌّ » إلى حديثٍ ضعيفٍ، رواه الترمذيُّ في سُنَنِهِ[4]، كما يشيرُ إلى أنّ الحقَّ هنا مقصودٌ به الوجوبُ، ويؤيّده أمرُ الرّسول ﷺ لعبد الرحمنِ بن عوفٍ : (أَوْلِمْ)، والأمر يقتضي الوجوبَ .

و قد علق القاضي ابنُ العربي في « العارضة » أن معنى الحقِّ في هذا الحديثِ

(١) انظر : الاتجاهات الفقهيّة عند أصحابِ الحديث، ص: ٢٤٣ .

(٢) المُحَلّى : ٢/ ٣٧٢، المسألة رقم : ٤١٥ .

(٣) البخاري، كتاب النكاح :٧/ ٤٤، تحقيق قاسم الشماعي الرفاعي، دار الأرقم بيروت . أمّا حديثُ « أَوْلِمْ ولَوْ بشاةٍ » فهُوَ من روايةِ أنسِ بْنِ مالك رضي الله عنه : « أنّ النّبيَّ ﷺ رأى على عبدِ الرّحمن بْنِ عوفٍ أثرَ صُفْرَةٍ، فقالَ : ما هذا ؟ قالَ : يا رَسولَ اللّه، إنّي تزَوَّجْتُ امرَأةً على وَزْنِ نواةٍ مِنْ ذهَبٍ، قالَ : فَبارَكَ اللّهُ لَكَ، أَوْلِمْ ولَوْ بشاةٍ » . والحديثُ مُتّفَقٌ عليه، واللّفظُ هنا لمسلم أخرجه في كتابِ النّكاحِ : باب الصّداق وجواز كونه تَعْليمَ قُرْآنٍ وخاتَمَ حديدٍ، وأخرجه البخاريُّ في كتاب النّكاح أيضاً : باب الصُّفْرَةِ للمُتَزَوِّجِ وغيرها من أبواب هذا الكتاب .

(٤) الترمذي بشرح ابن العربي المسمى «عارضة الأحوذي»: ٣/ ١٦، رقم الحديث : ١٠٩٩ .

هو الواجبُ[1]، فالوليمةُ على العرسِ واجبةٌ في ظاهر النص[2]، ولهذا السّببِ ذهب الظاهريةُ أيضا إلى الوجوب، قال الإمام ابنُ حزم الظاهريُّ : « وفرضٌ على كل من تزوجَ أن يُولِمَ بما قلّ أو كثُرَ ... وهو قول أبي سليمان[3] وأصحابنا »[4].

و ذهب الجمهور إلى أن الأمرَ في الحديثِ على الندبِ لا على الوجوبِ وبه قال مالكٌ و الشافعي[5]، وقالَ أحمدُ : الوليمةُ سنّةٌ[6] .

هذه بعضُ الأمثلةِ التي تصوِّرُ جانبا من فقه المحدِّثين - كالبخاريّ ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة - في ميلهم إلى الظاهر في الغالب، وعلى طريقتهم سارت مدرسةُ الحديث في الأندلس وعلى رأسها بقيُّ بن مخلدٍ كما قرر ابن حزم في رسالته في «فضل الأندلس» . ولو وُجِدت كُتُبُ المدرسةِ لأسْعَفَتْ في المقارنةِ بينها وبين فقه ظاهريةِ الأندلس، حتّى يُتَمَكَّنَ من البحثِ عن أوجه الافتراق والتلاقي بينَ المدرستين، ولكن كُتُبَهم في حكم المفقود اليوم - في حدود علمي - فآثَرَ هذا البحث الاتّجاهَ إلى أهل الحديث من المشارقة للمقارنة بين أقوالهم وأقوال إمام الظاهرية بالأندلس أبي محمد بن حزمٍ، وليس هناك فرقٌ كبيرٌ بينهم وبين الأندلسيين في هذا المجال .

ولقد رأينا في الأمثلة المُتَقَدِّمةِ كيف اقتصر فقه المحدِّثين على مَوْرِدِ النصِّ،

(١) المصدر السابق .

(٢) التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي : ص ١٦٨، عالم الكتب بيروت ط١/ ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م .

(٣) هو داود بن علي الأصبهاني الظاهري، والمقصودُ بقوله : « أصحابنا » أهلُ الظاهر، وهو مذهب ابن حزم كما هو معروف .

(٤) المحلى ٩/ ٢٠-٢٣، المسألة رقم: ١٨٢٣

(٥) انظر: النووي على صحيح مسلم : ٩/ ٢١٧، والزرقاني على الموطأ : ٣/ ١٦٠ .

(٦) سُبُلُ السّلامِ : ٣/ ٢٩٥ .

وكيف أن أهلَ الحديث يحملون مُعظمَ الأوامر والنواهي على الوجوب، فموجبُ الأمر عند البخاري مثلا هو الوجوبُ، وموجبُ النهي عنده هو التحريمُ ؛ إلا إذا دلّ دليلٌ على إخراج الأمر والنهي عن موجبهما، ويدل على ذلك جزئياتٌ عديدة عَرَضَ لها في صحيحه - لا يتسع الحيِّزُ لبَسْطِها - بل نراه يصرِّح بهذا المذهب في الترجمة التي قال فيها: (باب نهي النبي ﷺ، على التحريم، إلا ما تُعْرَفُ إباحتُه، وكذلك أمرُه، نحو قوله حين أحلّوا : « أصيبوا من النّساءِ » .

وقال جابر : ولم يعزم عليهم ولكن أحلّهنّ لهم، وقالت أمُّ عطيةَ : نُهينا عن اتِّباع الجنائزِ، ولم يُعْزَمْ علينا)[1].

ومذهب البخاري في موجب الأمر والنهي هو مذهب الظاهرية ؛ لا يفارقه إلا في إجازته أن يكون الدليل المُخرِجُ لهما عن موجبهما غيرَ منصوصٍ، والظاهرية يشترطون فيه أن يكون منصوصاً[2].

يقول إمام الظاهرية ابنُ حزم في تقرير هذا المذهب : « وأوامر الله تعالى، ورسوله ﷺ : كلُّها فرضٌ، ونواهي اللهِ تعالى ورسولِهِ ﷺ : كلُّها تحريمٌ، ولا يحِلُّ لأحدٍ أن يقولَ في شيءٍ منها : هذا ندبٌ، أو كراهية إلا بنصٍ صَحيحٍ مبيِّنٍ لذلك، أو إجماعٍ »[3].



(١) البخاري، كتاب الجنائز: باب اتباع النساء الجنائز : ٢/ ٥٤٧ .

(٢) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٤٩-٣٥٠ .

(٣) النُّبَذ في أصول الفقه الظّاهريّ لابن حزم، ص: ٦٩ بتحقيق: محمد صبحي حسن حلاّق.

المطلب الثالث

الائتلاف والاختلاف بين أهل الحديث والظاهرية بالمشرق والمغرب

هكذا يتبيّنُ من الأمثلة المتقدّمة كيف التقى المحدِّثون مع أهل الظاهر، وكيف صَدَروا في استخلاصهم للأحكام عن منهجٍ واحدٍ. ولكن هل يعني هذا أن المحدِّثين هم الظاهريةُ ؛ وأن الظاهرية هم المحدِّثون ؟

لا ريبَ أن بينهما تشابهاً وتلاقياً كبيراً في الفكرةِ والمنهجِ، ولكن بينهما أيضا من الفروق ما يجعل من أهلِ الظاهر فرقةً خاصةً، لها كيانُها المتميِّزُ عن أهلِ الحديث. ويُمكِنُ أن توصَفَ العلاقةُ بين المحدِّثين والظاهرية، بعبارة موجزة تُستعارُ من المناطقةِ، فيقالُ : إن بينهما عموماً وخصوصاً مطلقاً، بمعنى أن كلَّ ظاهريٍّ فهو من أهل الحديث، ولكن ليس كلُّ محدِّثٍ ظاهريًّا[1].

وفي تراجمِ رجالات مدرسة الظاهر بالأندلس - التي ستَعرض لاحقاً - ستتبين لنا هذه الحقيقة بجلاءٍ.

وفي الصفحاتِ الآتية عَرضٌ للعلاقة بين المحدِّثين والظاهرية وأثرهم في نشأة مذهب الظاهر، وإيجازٌ للقول في مواطن الخلاف بينهم وبين المحدِّثين :

أ- الائتلافُ بين المحدِّثين والظاهريةِ، وأثرُه في نشأة مدرسة الظاهر :

أسهم المحدِّثون بنصيبٍ وافرٍ في نشأةِ المذهب الظاهريِّ بالمشرق وبالمغرب معا، ويمكن تَتبُّعُ آثارِهم في هذه النشأةِ، وإيجازُها فيما يأتي :

١- الاتجاه إلى الظاهر - كما تقدّم - لـه جذوره العميقة الممتدّةُ إلى عصر

(١) انظر : الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد، ص٣٥٠ .

الصحابة لا سيّما كبار رواة الحديث منهم كابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين، إلا أنّ هذا الاتجاه لم يكن عندهم مذهباً ملتزما في كلّ الأحوال ولا في جميع المسائل كما هو الأمر عند الظاهرية.

٢- ظهور داود في عصر ازدهار الحديث :

لقد كان القرن الثالثُ - الذي شهد حياةَ داودَ - توقيتاً ملائماً لإعلان مذهبِ الظّاهريّة، إذ كان هذا القرنُ أزهى عصور الحديثِ على الإطلاق، ففيه أُلِّفت الكتبُ السّتّةُ الصحيحةُ المعوّلُ عليها في الإسلام، وفيه تميزت المذاهبُ الفقهية، وكان يجذبُ الناسَ نحو مذهبِ الظّاهر في هذا العصر إعلاءُ الظّاهريّةِ لمقامِ السّنّة في وقت كثرت فيه الآراءُ الفقهيةُ ، والتعريفاتُ المذهبية[1] .

٣- أهل الظاهر محدِّثون، من المحدِّثين انبثقوا :

وعلى أيديهم تخرّجوا، وإمامُهم داودُ بنُ عليٍّ تلقى علمَه على أعلام المحدِّثين في عصره كإسحاق بن راهويَه وغيرِه، كما تلقّى فقهَه على أصحاب الشافعي، وقد كان بين أهل الحديث ومذهب الشافعي تعاطفٌ، مَنْشَؤُهُ تقديرُ المحدِّثين لبلاءِ الشافعيِّ في نُصرتِهم حتّى لقّبوه بناصِرِ السُّنّةِ وتقديرُ أحمدَ بنِ حنبلٍ - إمامِ المحدِّثين - له وإعجابُه به، وقد أعجب داودُ نفسُه أيضا بالشافعي، وكان في وقت من الأوقات متعصِّباً له، حتى ألّف كتابين في مناقبه[2] .

وَ أمّا الإمامُ الثاني للظاهرية بالمغرب والأندلس ابنُ حزم فقد بدأ حياته شافعيًّا، وناضلَ عن مذهبِ محمدِ بنِ إدريسَ الشافعيِّ وانحرفَ عن مذهبِ

(١) انظر : ابن حزم لأبي زهرة، ص: ٢٦١ .

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي : ٢/ ٤٣، والاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٥٢-٣٥٣ .

غيره، حتى وُسِم به، ونُسب إليه[1]. نعته بذلك ابنُ بسام قائلاً : « وبلغتُ من خطّ الفقيه أبي محمدٍ عليِّ بن حزمٍ الشافعيّ ... »[2] .

٤- اتجاه الظاهرية نحو الأثر:

كانت كتبُ إمام الظّاهرية الأوّل داود وفقهُه مملوءةً بالأحاديث والآثار، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي : « وفي كُتُبه حديثٌ كثيرٌ، إلا أن الرواية عنه عزيزةٌ جداً »[3] .

وكذلك كانت كتبُ إمام الظاهرية الثاني بالمغرب والأندلس أبي محمد بن حزم، مملوءةً حديثا، لأنّ فقهه فقهُ النُّصوص عموماً، وفقهُ الحديث خصوصاً، ولذلك سمى كتابه في الفقه « المحلّى بالآثار » .

وقد اضطرّ الظاهريةُ إلى الإكثار من الآثار والسُّنن ، لأنهم ضيّقوا مسالك الاستنباط كما هو معروفٌ، فوجدوا في علوم السّنّة متسعاً لأنها البحرُ الزّخّارُ ، الذي لا ينضبُ ولا يغورُ .

وللعلاقة الوثيقة بين المحدِّثين والظاهرية، عدّ بعضُ العلماء أحمد بن حنبلٍ من أهل الظاهر، وجعلَه من أئمتهم، فقد جاء في رسالةٍ للشيخ محمد الشّطّي ما نصه: « ولما كان الإمام أحمدُ من أئمة الظاهر، كداود بن علي الظاهريّ، وابن حزم، وغيرهما - التزم البعضُ من متقدّمي فقهاء الحنابلة نقل أحكام مذهب داودَ وغيرِه، ككتاب « رؤوس المسائل » لأبي الخطاب و « الرعايتين الصغرى

(١) انظر الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام : ١/ ١٦٧ ، تحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٢) المصدر السابق : ١/ ٣٢٩ .

(٣) تاريخ بغداد : ٨/ ٣٧٠ .

والكبرى »، لابن حمدان وغيرهما من الكتب المعتمَدة في المذهب »[١] .

و ذكر الحجويُّ أن صاحبَ « المدارك » وصَفَ داودَ بنَ عليٍّ بما وصف به أحمدَ بنَ حنبلٍ من معرفته بالحديث وإنْ فاقه أحمدُ فيه ؛ دون الإمامةِ في الفقه ولا جودةِ النظر في مأخذه، إذ لم يتكلّما في نوازلَ كثيرةٍ كلامَ غيرِهما، وميلِهما لظاهر السّنّة[٢] .

و لهذه العلاقة الوثيقة بين المحدّثين والظاهريةِ في الأندلس جعلَ القاضي ابنَ العربي المعافري محدثَ الأندلسِ قاسمَ بنَ أصبغَ البيانيَّ من أهلِ الظاهرِ[٣] .

و إنّ ابنَ حزمٍ نفسَه يصرّح بأن الظاهريةَ من المحدّثين في قوله :

«... أصحاب الظاهر من أهل الحديث رضي الله عنهم، أشدُّ اتباعاً وموافقةً للصحابة رضوان الله عليهم ... »[٤] .

و كانَ جلُّ الظّاهريّةِ المعاصرينَ لابنِ حزمٍ أو الذين أتوا بعده في الأندلس محدّثين كِباراً ، وحُفّاظاً عِظاماً، وإذا أردْنا الإشارةَ السّريعةَ إلى أسْماءِ بعْضِ أفذاذهم ذكرْنا الحافظَ الكبيرَ أبا عبدِ الله الحميديَّ [المُتوفّى سَنَةَ ٤٨٨ هـ]، تلميذَ ابنِ حزم صاحبِ كتابِ « الجمع بين الصحيحين » في الحديث، وغيرِه من التّآليف، وكان « متحققا بعلم التحقيق والأصول على مذهبِ أصحاب الحديثِ »[٥] كما يقولُ شمْسُ الدّين الذّهبيُّ، والحافظَ عليَّ بنَ سعيدٍ العبدريَّ

(١) ابن حزم ورسالته في المفاضلة بين الصحابة، بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني ص: ٦٣ .

(٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي ٣/ ٢٧ .

(٣) انظر عارضة الأحوذي لابن العربي : ٥/ ٣١٧ ط / دار الفكر .

(٤) النّبذ في أصول الفقه الظّاهريّ لابن حزم، ص: ٢٤، بتعليق الشّيخ محمّد زاهد الكوثريّ، ط/ عزّت العطّار الحسنيّ .

(٥) سير أعلام النبلاء للذهبي : ١٩/ ١٢٣، رقم : ٦٣ .

الميورقيَّ المتوفى في حدود سنة ٤٩٢هـ ومحدثَ قرطبةَ أبا محمد بن يربوع المتوفى سنة ٥٢٢ هـ ومحدثَ المغربِ الكبيرَ عبدَ الله بنَ سليمانَ بنِ حوطِ الله المتوفى سنة ٦١٢ هـ وحافظَ الأندلسِ ومحدّثَها أحمدَ بنَ بقيٍّ، من ذرية بقيِّ بنِ مخلدٍ، المتوفى سنة ٦٢٥ هـ والحافظَ أبا الخطابِ ابنَ دِحيةَ المتوفى سنة ٦٣٣ هـ وهو الذي بنى له سلطانُ مصرَ الكاملُ دارَ الحديثِ الكامليةَ ليتولّى مشيختَها والتّدريسَ بها، والحافظَ ابنَ الروميةِ النباتيَّ الحزميَّ العشّابَ المتوفى سنة ٦٣٧ هـ صاحبَ كتابِ « الحافل في التذييل على الكامل » لابن عديٍّ، والإمامَ الحافظَ أبا بكرٍ بنِ سيدِ الناسِ المتوفى سنة ٦٥٩ هـ وغيرَهم .

وجميعُهم حُلِّيَ في ترجمته باتباعِ الأثرِ والسُّنَن . فلتراجَعْ تراجمُهم في البابِ الذي عُقِدَ لأعلامِ المدرسةِ الظّاهريّةِ بالمغربِ والأندلس .

٥- احتفال الظاهرية بدواوين أهل الحديث :

أهدى المحدّثون لأهل الظاهر المادّةَ التي يعتمدون عليها في فقههم، فقد جمع المحدّثون السّنّةَ من مختلِف البلدان ؛ وبمختلف الطرق، فيسّروا لأهل الظاهرِ تناولَها، وأمدّوهم بالنصوص التي تُسعِفُهُم في الإجابةِ عن كثير من المسائل[١] .

ففي الأندلس حلَّ الفقهُ الظاهريُّ فيها، ودخلَها شيئا فشيئا مع السُّنّةِ النبوية، لأن هذا المذهب يسير مع السُّنّة حيث سارت، لأنها جُلُّ اعتمادِه، ومنها أكثرُ عناصره، ولأنها كانت المَعينَ الذي لا ينضبُ في إمداده، فما كان الكتابُ وحدَه ليُمِدَّه بكلِّ تفريعاتِ الأحكامِ الفقهية، بل كان لا بدّ من شارحِ الكتاب ومبلِّغِ الرسالةِ، وهي السُّنّةُ النبوية الثابتةُ عن رسول الله ﷺ[٢] .

(١) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٥٢-٣٥٣ .

(٢) انظر ابن حزم لأبي زهرة، ص: ٢٦٦ .

وبالكثرة من الحديثِ والأسانيدِ التي دخلت الأندلسَ مع المحدِّثين، وُجِدت المادةُ التي يعتمد عليها الفقه الظاهريُّ، فكان المحدِّثون هم البذرةَ الأولى لنشأته في تلك البلاد . وقد أخذ الظاهريةُ من المحدِّثين احترامَ النصوصِ، ومحاولةَ العملِ بها كلِّهـا، وعدمَ إهمال بعضِها بدعوى الترجيحِ أو النسخِ إلا إذا قام برهانٌ واضحٌ على النسخ.

و في ذلك يقول الإمامُ ابن حزم شيخُ الظاهريّةِ بالأندلس : « إذا تعارضَ الحديثان أو الآيتان أو الآيةُ والحديثُ ؛ ففرضٌ على كل مسلمٍ استعمالُ كل ذلك، لأنه ليس بعضٌ أولى بالاستعمالِ من بعضٍ »[1] .

٦- كَراهيةُ المحدِّثين للقياسِ :

وغضُّهم من شأنه ؛ وتحذيرُهم من استعماله، وعدمُ التجائهم إليه إلا عند الضرورة، كل ذلك مهَّد للظاهرية أن يُنكروا القياسَ جملةً[2] .

و في تقديري أنّ كراهيةَ قاسمِ بْنِ أصبغَ البيّانيِّ « محدِّثِ الأندلسِ » للقياسِ والرأيِ وذمَّه لهما ؛ هو الذي جعل القاضيَ ابنَ العربيِّ المعافِريَّ في «عارضة الأحوذي » يظنه ظاهرياً ، ويسلكه في جملة ظاهريةِ الأندلسِ الذين أنكروا الرأيَ والقياسَ .

و الظاهرية يحتجّون بأقوالِ المحدِّثين في إثبات مذهبهم هذا في إنكار الرأيِ والقياسِ جملةً . فهذا الإمام أحمد - إمامُ أهل الحديثِ - يروي عنه ابنه عبدُ الله فيقولُ: «سمعتُ أبي يقولُ : لا تكاد ترى أحداً نظرَ في الرأيِ إلا وفي قلبه

(١) الإحكام لابن حزم : ٢/ ٢١ .

(٢) الاتجاهات الفقهية، ص: ٣٥٥ .

دَغَلٌ[1] . والحديثُ الضعيفُ أحبُّ إليّ من الرأيِ »، ثم يقولُ : فسألت أبي عن الرجل يكون ببلدٍ لا يجدُ فيه إلا صاحبَ حديثٍ لا يعرف صحيحَه من سقيمه وأصحابَ رأيٍ فمن يسألُ ؟ قال: « يسألُ صاحبَ الحديث ولا يسألُ صاحبَ الرأيِ »[2] .

و قد سلك الإمامُ ابن حزم الظاهريُّ هذا المسلكَ نفسه ولنستمعْ إلى عبارته فهي تشبه تماما عبارةَ أحمدَ حذوَ النعل بالنّعل، قال : « وإذا قيل له - إذا سأل عن أعلم أهل بلده بالدين - : هذا صاحبُ حديثٍ عن النبيِّ ﷺ ، وهذا صاحبُ رأيٍ أو قياسٍ، فليسألْ صاحبَ الحديث، ولا يحلُّ له أن يسأل صاحبَ الرأي أصلاً ... »[3] .

ثم يروي ابنُ حزم عن إمام السُّنة ابن شهابٍ الزهريِّ قولَه : (دَعُوا السُّنةَ تمضي لا تعرضوا لها بالرأي)، ويروي عن الإمام الأوزاعيِّ قولَه : (عليك بآثار من سلَفَ وإن رَفَضَكَ الناسُ، وإياك وآراءَ الرجال وإن زخرفوا لك القول)، ويروي عن ابن سيرينَ قولَه : (القياسُ شؤمٌ، وأول من قاس إبليسُ، وإنما عُبِدَتِ الشمسُ والقمر بالمقاييس). ويروي عن الشّعبيِّ قولَه : (السُّنة لم توضعْ بالمقاييس)، ويروي عنه أيضاً من طريق محمدِ بن مسلمٍ قال لي الشعبيُّ : (إنما هلكتم حين تركتم الآثارَ، واخذتم بالمقاييس، لقد بَغَّضَ إليَّ هذا المسجدَ فهو

(١) والدغل : الفساد .

(٢) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، لابن حزم، ص: ٦٥، بتحقيق سعيد الأفغاني.

(٣) رسالة ابن حزم في مسائل الأصول، ضمن مجموع رسائلَ في أصول التفسير وأصول الفقه جمعها جمال الدين القاسمي ص ٤٦، طبع دمشق سنة ١٣٣١هـ وعلى رسالة ابن حزم تعليق للأمير الصنعاني، نقلاً عن الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص ٣٥٥ .

أبغضُ إليّ من كُناسةِ أهلي: هؤلاء الصَّعافِقَةُ »[1] .

ومنَ هذا نرى أن هجومَ المحدّثين على الرأي والقياس، كان من الأسباب القوية التي أدت إلى نشأة الظاهرية، بالإضافة إلى غلوٍّ بعض العلماء في القياس وإغراقهم فيه، وإعطائهم إيّاه قوّةَ معارضةِ النّصوص، ممّا نتج عنه ردُّ فعل، بدأ بالهجومِ على القياس وكبْحِ جماحِه، حتى لا يعدوَ قدرَه، وانتهى بإنكاره جملةً، وعدمِ الاعتراف به مصدراً من مصادر التشريع في الإسلام، ونقدِ المستعملين له وتخطئتهم[2]، كلّ ذلك على يَدِ داود الظّاهريّ، ثُمّ ابن حزم ومدرسته الفقهية فيما بعد .

٧- تمهيد المحدّثين الطريق لأهل الظاهر بالمغرب والأندلس :

المحدّثون - ومدرستُهم - هم الذين مهدوا لنشأة المذهب الظاهري في المغرب والأندلس؛ على يد بقي بن مخلدٍ وغيره من أفذاذ مدرسة الحديث المغربية، فقد كان المذهبُ المالكيُّ هو المذهبَ السائدَ في الأندلس، لا يعرف أهلُها شيئاً عن غيره .

فلما رجع بقي بن مخلد من رحلته إلى المشرق، متأثراً بالمحدّثين، وبخاصة أحمدَ ابن حنبل وإسحاق بن راهويه . تعصب عليه علماء الأندلس، لإظهاره مذهب أهل الأثر، وفي ذلك يقول ابن حزم : « وكان بقي متخيّرًا لا يقلّد أحداً، وكان ذا خاصةٍ من أحمدَ بن حنبل رضي الله تعالى عنه، وجاريا في مضمار أبي عبدالله البخاري ، وأبي الحسين مسلمِ بن الحجاج النّيسابوري ، وأبي عبد الرحمن

(١) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم، ص: ٦٥ فما بعدها . والصعافقة : هم الرُّذالة وقيل : التجار بلا رأس مال .

(٢) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص: ٣٥٦ .

النسائي رحمة الله عليهم »[1] .

ويقول ابن العربيُّ المعافريُّ عن أحدِ جهابذةِ المحدّثين بالأندلس : « وكان عندنا في الأندلس رجلٌ يقال له قاسم بن أصبغ، رحل، وروى الحديث، وعاد وادّعى أنه لا قياسَ ولا نظرَ »[2] .

ويقول الإمامُ محمد زاهد الكوثريّ في كلامه عن الظاهرية : « ثم انطوت صحيفتُهم بالشرق في القرن الخامس، فجدّ بالأندلس المذهبُ الظاهريُّ بعد أن مهّدَ السبيلَ إليه بقيُّ بن مخلد، وابنُ وضّاح، وقاسمُ بن أصبغ حيث قام ابنُ حزم بعد أن اكتهل يتفقّه إلى أن أصبح يناهضُ فقهاءَ الملّةِ، فأخذ يدعو إلى الأخذ بالظاهر، ونبذ التمذهب »[3] .

و يقولُ الشيخُ محمّد أبو زهرة : « وهؤلاء الثلاثة وإن لم يكونوا ظاهريين في أقوالهم، فقد كانت آراؤهم تنحو نحو الظاهر، أو تمد الفكرَ الظاهريَّ بعناصر من السنة وطوائف من الآثار . وقد أخذوا من المذهب الظاهري عدم التقيد بمذهب، والاختيار، وأخذ الأحكام من الكتاب والسنة »[4] .

و كان موقف الأمير محمدِ بن عبدِ الرحمنِ الناصر من مدرسة الحديث وإمامِها بقي بن مخلد، سببًا رئيسًا في أن أصبحت الأندلس دارَ حديث ورواية وإسنادٍ بعد أن كانت دارَ فروعٍ ومسائلَ مقتصرةً في ذلك على مذهب مالكٍ فحسبُ لا تعدوه إلى غيره، وقد وصف الضبّيّ الأميرَ محمداً فقال : « وكان محبّاً

(١) رسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها ص: ١٧٩، بتحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٢) عارضة الأحوذي لابن العربي : ٥/ ٣١٧، ط/ دار الفكر .

(٣) مقدمة الكوثري لكتاب النبذ لابن حزم، ص: ٤ .

(٤) ابن حزم، لأبي زهرة، ص: ٢٦٢-٢٦٣ .

للعلوم، مؤثِرًا لأهل الحديث ... فلمّا أنكر جماعة من أهل الرأي ما أدخل بقيّ من كتب الحديث والرواية إلى الأندلس كمصنَّف أبي بكر بن أبي شيبةَ وغيره مانِعين إياه من قراءته، قال الأمير لبقي : أُنشُرْ علمَك، وارْوِ ما عندك من الحديث، واجلس للناس،حتى ينتفعوا بك »[1].

فكانت هذه نقطةَ تحولٍ هامةً في تاريخ الدِّراسة الفقهية بالأندلس، بفضل تشجيع الأمير محمّدٍ رحمه الله لأهل الحديث وفقهاءِ الأثر ؛ الذين مهدوا بالكثرة من الحديث والأسانيد لظهور مدرسة الفقه الظاهريّ .

ب- مظاهِرُ الاختِلافِ بين المحدِّثين والظاهريّةِ :

وإذا كان المحدِّثون يميلون إلى الأخذ بالظاهرِ، ويكرهون الرأيَ، وإذا كان أهل الظاهر طائفة من المحدِّثين، فينبغي لنا أنْ نتساءَلَ عن أوْجُه الاختِلاف بين المحدِّثين والظاهرية ؟

إنّ بين الطائفتين فروقاً، أجْمَلَها الدكتور عبد المجيد محمود[2] فيما يأتي :

أولاً: جعَل الظاهرية من الاتجاه إلى الظاهر مذهباً ملتزَماً تُقرِّرُ له أصولٌ وقواعدُ، جعلوها مُطَّرِدَةً لا تتخلّف، حتى لو أدت بهم أحياناً إلى الإغراب والشذوذ.

فالالتزام والاطِّراد هما ما يميّزُ أهلَ الظّاهرِ عن أهل الحديث، إذ إنّ اتجاهَ أهلِ الحديث إلى الظاهرِ وإن كان وصفاً غالبا لم يكن مذهبا ملتزَما، ومنهجهم في ذلك أشبَهُ بمنهج الصحابةِ بعامة، وأوثقُ صلةً بمنهج ابن عُمَرَ وأبي هريرةَ بخاصة .

هذا الالتزام والاطّراد اللّذان فرّقا بين المحدِّثين وأهلِ الظّاهر يمثِّلان العامل

(١) بغية الملتمس : ١/٣٦ .

(٢) في كتابه : الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٥٧ فما بعدها .

المشترك بين أهل الظاهر وأهل الرأي، وإن كان أهلُ الظّاهر يحتلّون الطَّرف البعيدَ المقابلَ لأهل الرأي .

و قد أشار الإمامُ الشاطبيُّ إلى هذه الحقيقة، حين تساءل عن المجتهد الذي جاوز مرتبةَ الحفظ إلى مرتبة النظر فيما حفظ، حتى وصل من هذا النظر إلى الكشف عن علاقات عامة، تربط الشريعةَ، وتوضح اتجاهها وأهدافها وأحكامها الكليةَ مستخلَصةً من الأحداث الجزئية، فهل لهذا المجتهد حينئذٍ أن يجتهد بمقتضى الأحكام الكليةِ التي استخلصها، دون مراعاةٍ للاعتبارات الخاصة بالجزئيات ؟ أجاب قوم بالايجاب، وآخرون بالنفي .

ثم ذكر الشاطبي أن من أمثلة هذه المرتبة « مذهب من نفى القياس جملةً واخذ بالنصوص على الإطلاق، ومذهب من أعملَ القياس على الإطلاق، ولم يعتبرْ ما خالفه من الأخبار جملةً ؛ فإنّ كلَّ واحدٍ من الفريقين غاص به الفكرُ في منحىً شرعيٍّ مطلقٍ عامٍّ، اطّرد له في جملة الشريعة اطّراداً لا يتوهّمُ معه في الشريعة نقصٌ ولا تقصير، بل على مقتضى قوله تعالى : ﴿اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[1] .

فصاحب الرأي يقول : الشريعة كلّها ترجع إلى حفظ مصالح العباد ودرء مفاسدهم، وعلى ذلك دلت أدلتها عموما وخصوصا، دل على ذلك الاستقراء؛ فكل فرد جاء مخالفا، فليس بمعتبر شرعا ؛ إذ قد شهد الاستقراء بما يعتبر مما لا يعتبر، لكن على وجه كلي عام ؛ فهذا الخاص المخالف يجب رده وإعمال مقتضى الكلي العام؛ لأنه دليل قطعي ؛ ودليل الخاص ظني ؛ فلايتعارضان .

و الظاهري يقول : الشريعة إنما جاءت لابتلاء المكلّفين أيّهم أحسن عملاً،

(١) المائدة : ٣ .

ومصالحهم تجري على حسب ما أجراها الشارع، لا على حسب أنظارهم؛ فنحن من اتّباع مقتضى النصوص على يقين في الإصابة، من حيث إن الشارع إنما تعبّدنا بذلك، واتباع المعاني رأي؛ فكل ما خالف النصوصَ منه غير معتبر، لأنه أمر خاص مخالف لعام الشريعة، والخاص الظني لا يعارض العام القطعي.

فأصحابُ الرأي جرّدوا المعاني؛ فنظروا في الشريعة بها، واطّرحوا خصوصياتِ الألفاظِ، والظاهريةُ جرّدوا مقتضياتِ الألفاظ؛ فنظروا في الشريعة بها، واطّرَحوا خصوصياتِ المعاني القياسية، ولم تتنزّل واحدة من الفرقتين إلى النظر فيما نظرت فيه الأخرى، بناء على كليٍّ ما اعتمدته في فهم الشريعة»[1].

هذا الكلام المنقولُ عن الشاطبيّ، الدّالُّ على أصالة صاحبه وعمقه - يوضح لنا كيف التزم الظاهرية بالظاهر، وطبقوه في كل الفروع، لا يستثنون منه مسألة أو فرعا، وليس كذلك المحدّثون[2].

ثانياً: بالنسبة إلى الأصول المعتمَد عليها في استنباط الأحكام افترق المحدّثون عن الظاهرية فيما وراء القرآن والسنّة، فالمحدّثون اتجهوا إلى الآثار، وجعلوها مع القرآن مرجعًا لأحكامهم، ودليلاً عليها، والآثار عندهم تشمل الأحاديثَ وغيرَها من أقوال الصحابة والتابعين، فأقوال الصحابة والتابعين عندهم آثار معتمدة.

أما أهل الظاهر فقد قصروا الحجة على نصوص القرآن والسنة فحسب، ولم يروا لآراء الصحابة ومَن بعدهم ما يرفعها إلى مرتبة النّصوص، فليست عندهم بحجة، إلاّ إذا اجتَمع الصّحابَةُ جميعاً على أمْرٍ، فإنّ هذا الإجْمـاعَ حينئذٍ حُجَّةٌ،

(١) الموافقات للإمام الشاطبي: ٥/٢٢٩-٢٣٠.

(٢) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٥٨-٣٥٩.

ومصيرُه إلى النّصّ أيضاً، لأنهم لا يجتمعون إلا عن توقيف[1].

فابن حزم - إمام الظاهرية بالأندلس - يعتبر الأخذَ بقول الصحابيّ، من غير حجة من السنّة النبوية، تقليدًا غيرَ جائز في دين الله تعالى.

ثالثاً: وكما لا يأخذُ الظاهريةُ بأقوال الصحابة والتابعين - مع أن المحدّثين ألحقوهما بالنصوص - لا يأخذون بالرأي في أيّ شكل من أشكاله، سواء أكان قياساً أم مصلحة أم كان استحساناً أم غير ذلك، كما سيأتي الكلام على أصولهم.

أما المحدّثون فهم وإن كانوا يكرهون الرأيَ، لا يحرّمون الرأيَ المحمودَ، لا على أنفسهم ولا على غيرهم، مادام لا يخالف نصًّا، ولا ينقض أصلاً، فقد قال أحمدُ ابن حنبل - إمامُ أهل الحديث - بالقياس عند الضرورةِ، كما عمل بالمصلحة[2]، وأخذ بالاستحسان، فقد جاء في «المغني» لابن قدامةَ فيمن إذا غصَبَ أرضاً فزرعها ثم استرجعها ربُّها والزرعُ قائمٌ: إنما ذهب أحمدُ إلى هذا الحكم استحسانا على خلاف القياس: وقد صرح به أحمدُ فقال: هذا شيء لا يوافق القياس، أستحْسِنُ أن يَدفعَ إليه نفقته للأثر[3].

(١) المرجع السابق، ص: ٣٥٩.

(٢) انظر: ابن حنبل، لأبي زهرة، ص: ٣٠٠، والاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٦٢.

(٣) انظر المغني: ٥/ ٢٥٣-٢٥٦، بتصرف يسير، والأثر الذي من أجله ترك أحمدُ القياسَ هو الحديث: «من زرَع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وعليه نفقته» أخرجه أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي وابن ماجه، كلهم عن رافع بن خديج، والحديث صحيح، صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته: ٢/ ١٠٧٥، رقم: ٦٢٧٢، والاستحسان للأثر هو نوع من أنواع الاستحسان، إذ هو تركٌ لمقتضى القياس لأثر أو إجماع أو قياسٍ آخر. انظر: أصول التشريع الإسلامي، لعلي حسب الله: ١٦٥-١٦٧، وأبو حنيفة، لأبي زهرة: ٣٤٢-٣٤٩.

ولا شكَّ أنَّ منهجَ أحمدَ في فقه النصوص - هو منهجُ بقيٍّ بن مخلدٍ مؤسسِ مدرسة الحديثِ بالأندلس - إذ كان ذا خاصة من أحمدَ بن حنبلٍ، كما يقول ابن حزم الظاهريُّ في رسالته في فضل الأندلس.

رابعاً: اختلف الظاهرية مع المحدِّثين في بعض صُوَرِ الإسنادِ: فالظاهرية لا يعتبرون من النصوص إلا ما نُسِبَ إلى الرسول ﷺ بنص صريح، فأمّا أن يقول الصحابيُّ: أُمِرْنا، أو نُهينا، أو من السُّنّة كذا، أو كُنّا نفعل كذا على عهد النبيِّ ﷺ، فإن كلَّ أولئك لا يدخلُ في دائرة النصوص المرفوعة عندهم، فلا يصلُح للاحتجاج به[1].

وفي هذا قال الإمامُ ابن حزم: «وإذا قال الصحابيُّ السُّنّةُ كذا، وأُمِرْنا بكذا، فليس هذا إسناداً، ولا يُقطع على أنه عن النبيِّ ﷺ، ولا يُنسَبُ إلى أحدٍ قولٌ لم يُرْوَ أنه قاله، ولم يقمْ برهانٌ على أنه قاله»[2].

أما المحدِّثون فإنهم يعطون أمثالَ هذه الصِّيَغِ حكمَ الحديثِ المرفوعِ، فالبخاريُّ مثلاً وهو - شيخ المحدِّثين - استدلّ بقول أمّ عطيةَ رضي الله عنها «أُمِرنا أن نُخرِجَ في العيديْن العواتقَ وذواتِ الخُدور»[3]، ورُوِيَ عنها أيضاً أنها قالت: «نُهينا عن اتِّباعِ الجنائزِ»[4].

هذه بعضُ الفوارق الرئيسةِ التي تفرِّقُ بين المحدِّثين والظاهريةِ، وتجعل من

(١) الاتجاهات الفقهية: ص ٣٦٢-٣٦٣.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٢/ ٧٢.

(٣) البخاري: كتاب العيدين: باب خروج النساء والحُيَّض إلى المصلى: ٢/ ٤٤٢، تحقيق الشماعي الرفاعي.

(٤) البخاري: كتاب الجنائز، باب اتباع النساء الجنائز: ٢/ ٥٤٧، وأبو داود: ٣/ ٢٧٤

مدرسة الظّاهر فرقةً خاصةً، لها منهجها ومميزاتُها.

وقد لَمَسْنا في هذه الفوارق أصولَ أهلِ الظاهر لَمْساً خفيفاً، وسيأتي الحديثُ عن هذه الأصولِ، بقدرِ ما يوضحُ لنا فكرَهم ومنهجَهم.

أما ما ذكر من العلائق بين أهل الحديث وأهل الظاهر، فهي الجذور الأولى التي كانت حاسمة في نشأة المدرسة الظاهرية بالمشرق والمغرب[1]، ولكن كيف كانت نشأة هذه المدرسة المتميزة عن بقية المذاهب الفقهية.



(١) سيأتي بسط الكلام عن أثر مذهب أهل الحديث في نشأة المدرسة الظاهرية بالأندلس في فصل: المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس، فلْيُنظر في موضعه.

المبحث الثاني

نشأة المذهب الظاهري بالمشرق :

داودُ بْنُ عليٍّ الظاهريُّ : المؤسّسُ الأولُ لمدرسةِ الظاهرِ :

١- اسْمُهُ ونَسَبُهُ، لقبُهُ وكُنْيَتُهُ :

لقد سبق ابنَ حزم إلى منهجِ الظاهرِ الحافظُ الفقيهُ المجتهدُ داودُ بنُ عليِّ بنِ خَلَفٍ الأصبهانيُّ الأصلِ، الكوفيُّ المولدِ، البغداديُّ الدار، الشهيرُ بداودَ الظاهري[1] أحدِ الأئمةِ الأعلامِ المجتهدين في الإسلامِ كان «صاحبَ مذهبِ

(١) مصادر ترجمته :

- تاريخ بغداد : أحمد بن علي الخطيب البغدادي ٨/ ٣٦٩-٣٧٥ مطبعة السعادة طبع سنة ١٩٣١م
- تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي ٢/ ٥٧٢-٥٧٣ دار إحياء التراث العربي-بيروت- الطبعة الرابعة
- تهذيب الأسماء واللغات : لأبي زكريا محي الدين النووي ١/ ١٨٢ دار الطباعة المنيرية بمصر.
- الجرح والتعديل لعبد الرحمن بن أبي حاتم . القسم الثاني من المجلد الأول ص ٤١٠.
- البداية والنهاية لابن كثير ١١/ ٤٧ مطبعة السعادة بمصر.
- روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات : الميرزا محمد الباقر الموسوي ٣/ ٣٠٢ مكتبة اسماعليات - طهران.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد ٢/ ١٥٨
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي ٢/ ٤٢-٤٨ المطبعة الحسينية المصرية.
- طبقات الحفاظ : لجلال الدين السيوطي ص ٢٥٧ رقم ٥٧١

- طبقات الشافعية : لأبي بكر بن هداية الله الحسيني ص٥٨ دار الآفاق الجديدة - بيروت
- طبقات المفسرين للداودي ١/ ١٦٦ مطبعة الاستقلال الكبرى ط ١
- الكامل لابن الأثير ٢/ ٩٧٨.
- اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري ٢/ ٢١٥ دار صادر للطباعة - بيروت
- الأعلام لخير الدين الزركلي ٢/ ٣٣٣ دار العلم للملايين بيروت - لبنان - ط ٧ مايو ١٩٨٦م.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني ٢/ ٢٤٠، ط ٢ مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت.
- مروج الذهب للمسعودي، ٤/ ٢٩٥، مطبعة السعادة ط ٣ مصر.
- النجوم الزاهرة لابن تغري بردي ٣/ ٤٧
- ميزان الاعتدال للذهبي ٢/ ١٥-١٦ ط ١ طبع عيسى البابي الحلبي مصر
- معجم المؤلفين عمر رضا كحالة، ٤/ ١٣٩ - مكتبة المثنى بيروت، ودار إحياء التراث العربي - بيروت.
- وفيات الأعيان لابن خلكان ٢/ ٢٥٥ رقم الترجمة ٢٢٣ دار صادر - بيروت، لبنان، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.
- الفهرست لابن النديم ص٣٠٣ دار المعرفة بيروت لبنان وفيه أخبار كثيرة عن الإمام داود بن علي وأصحابه من أهل الظاهر.
- أطروحة : الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الاسلامي، للدكتور عارف خليل محمد أبي عيد ط ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م طبع دار الأرقم الكويت.

ورأيي في هذه الأطروحة أنها:

- أغفلت ذكر أصول الإمام داود الظاهري، واكتفت بذكر بعض اختياراته الفقهية المبثوثة في كتب الفقه والفروع .

مستقل»(١)، مولده سنة ٢٠٠ هـ ووفاته سنة ٢٧٠ هـ .

يكنى داود الظاهري بأبي سليمان، ولقد أكثر ابنُ حزمٍ في كتبه كالإحكام والمحلى من تحليته بهذه الكنية : « قال أبو سليمان...» .

و أما لقبه المشهورُ به فهو داودُ الظاهريُّ، وإنما عُرِفَ بالظاهريِّ لأنه أولُ مَنْ أظهر القولَ بظاهريةِ الشريعة، والاعتمادِ على ظواهرِ النصوص من الكتاب والسنة ؛ دون تأويل أو بحث أو تعليل، يقولُ الخطيبُ البغداديُّ : « إنه أولُ من أظهر انتحالَ الظاهرِ ونفى القياسَ في الأحكامِ قولاً، واضطرَّ إليه فعلاً فسماه الدليلَ »(٢) .

و لم يأخذ كذلك بالرأي ولا بالاستحسان وما إلى ذلك من الأدلةِ بلْ رفضها أيضاً، فلا يَعتبرُ شيئاً من ذلك من أدلةِ الأحكام.

٢-العَصْرُ وعَلاقَتُهُ باتجاهِ داوُدَ نَحْوَ الظَّاهِرِ :

أشرقتْ شمسُ القرنِ الثالثِ الهجريِّ بميلادِ هذا الإمامِ الجليلِ، إمامِ أهلِ الظاهرِ، الذي وُلدَ سنةَ مائتَيْنِ لِلْهِجْرَةِ، وتُوُفِّيَ سنةَ سَبْعينَ ومِائَتَيْنِ لِلْهِجْرَةِ، فعاصرَ ثمانيةً من الخلفاءِ العباسيِّين هم :

(١) المأمونُ : ١٩٨-٢١٨ هـ .

- اغفلت ذكر أعلام المدرسة الظاهرية المشرقية ، واكتفت بذكر بعضهم فقط وهم قِلّة، ممن تتلمذ لداود .
- عنوان الأطروحة هو : « الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي » ، ولكني لم أجد أي كلام عن هذا الأثر في الفقه الإسلامي، لا قديماً ولا حديثاً .

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٢٥٥ .

(٢) تاريخ بغداد ٨/ ٣٧٤

(٢) المعتصم : ٢١٨-٢٢٧ هـ .

(٣) الواثق : ٢٢٧-٢٣٢ هـ .

(٤) المتوكل : ٢٣٢-٢٤٧ هـ .

(٥) المنتصر : ٢٤٧-٢٤٨ هـ.

(٦) المستعين : ٢٤٨-٢٥٢ هـ .

(٧) المهتدي : ٢٥٢-٢٥٦ هـ .

(٨) المعتمد : ٢٥٦-٢٧٩ هـ .

و كان هذا العصرُ عصرَ نهضةٍ علميةٍ كبيرةٍ، ونضجٍ للعلوم الشرعيةِ خاصةً، وكان العاملُ الأساسُ في ذلك انتشارَ صناعةِ الوَرَقِ منذ عهدِ الرَّشيدِ .

و كان من أظهرِ مظاهرِ هذا العصرِ :

أ - شيوعُ مهاجمةِ القياسِ الفقهيِّ : بعد اكتمال المذاهبِ الفقهيةِ الأربعةِ، سواء من المُحدِّثين أو من أهلِ الظاهرِ الذين كانوا يرون أن الشريعة تَعبُّدٌ محضٌ؛ لا مجالَ فيها للنظر أو القياس .

ب - وفرة دواوين السنة والآثار : ويَسَّرَ لمهاجمي القياس هُجومَهُم أنَّ السنةَ والآثارَ قد استقصيَت وجُمِعَت من مختلِفِ الأصقاعِ الاسلاميةِ، وتحصَّلَ لهم منها ذخيرةٌ عظيمةٌ من الفتاوى والأحكام في كلِّ فرعٍ من فروعِ الفقهِ بحيث لم تَعُدِ الحاجةُ إلى القياسِ ضرورةً مُلِحَّةً في نظر الكثير(١) . وقد ذكر ابن الأثير أن نهضةَ الحديثِ وعلومَ السُّنَّةِ قَدْ بلغتْ ذروتَها في هذا العصر، فقال : « فكان ذلك العصرُ خلاصةَ العصورِ في تحصيلِ هذا العلمِ وإليه انتهى »(٢) .

(١) الإمام داود الظاهريّ وأثره في الفقه الإسلاميّ، للدكتور عارف خليل محمّد أبي عيد : ص: ٣٩-٤٠ .

(٢) جامع الأصول لابن الأثير ١/ ٤٢ .

ج - النفورُ من الرأيِ والاعراضُ عنه بسببِ ما ظهر من المعتزلة من التجرُّ على العقائدِ، والتكلمِ في صفات الله وذاته المقدسةِ ؛ بسببِ الفلسفةِ وما أدّى إليه أمرُهم من الفتنةِ في الدّين، فهذا سببُ ضعفِ الرأيِ في ذلكَ العصر[1].

فهذه الأسبابُ مُجتَمِعَةً - في هذا العَصْرِ - هيَ التي حَدَتْ بالإمامِ داوُدَ بنِ عَليٍّ إلى بناءِ مسلكِهِ الفقهيِّ على الاتجاهِ إلى السنّةِ والأثرِ، والميْلِ إلى التمسُّكِ بالظّاهِرِ والوقوفِ عندَهُ.

٣- شيوخُ الإمام داوُدَ الظّاهِرِيِّ :

لقد عاشَ الإمامُ داودَ في فترةٍ من الزمنِ صاحَبَ وجودَ جِلّةٍ من فحول علماءِ المِلّةِ في كلِّ فنٍّ، وسنقتصِرُ على ذكر بعضهم :

- أبو ثور[2] : إبراهيمُ بنُ خالد بنِ أبي اليمانِ الكَلْبيُّ البغداديُّ، أحدُ الأئمة فقهاً وعلماً وورَعاً، روى عن وكيعٍ والشافعيِّ وابن عيينةَ، أخذَ عنه الإمامُ داود الظاهريّ فقهَ الشافعيِّ، وروى عنه أيضاً أبو داودَ وابنُ ماجةَ وأخذَ عنه الإمامُ مسلمٌ.

قال الإمام الذهبيُّ : أخذ عن سفيانَ بنِ عيينةَ، وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ : هو عندي في مِسلاخِ[3] الثوريِّ أعرفه بالسُّنّةِ منذُ خمسينَ سنةً، وقال ابنُ حِبّان : كانَ

(١) الفكر السامي للحجوي ٣/ ٥٠ .

(٢) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٦/ ٦٥-٦٩، وتهذيب التهذيب ١/ ١١٨ دار الصياد بيروت، وتذهيب تهذيب الكمال ، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للخزرجي ١/ ٤٤ مطبعة الفجالة بمصر، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٨٧ دار إحياء التُراث العربي بيروت ، وشذرات الذهب ٢/ ٩٣ ، ووفيات الأعيان ١/ ٢٦ ، والوافي بالوفيات ٥/ ٤٤-٤٥ ، والفهرست ٢٩٧، وميزان الاعتدال ١/ ٢٩-٣٠، وطبقات الشافعية ١/ ٢٢٧-٢٣١.

(٣) مِسلاخ : درَجة.

أحدَ أئمةِ الدنيا، فقهاً، وعلماً، وورعاً، وفضلاً، صنّفَ الكتب، وفرّعَ على السُّنن ، وذبّ عنها ، وقمَعَ مخالفيها، وقال الحاكمُ : كان فقيه أهلِ بغداد ومُفتِيَهُمْ في عصره ، وأحدَ أعيان المحدِّثينَ المتقنين بها، وقالَ الخطيبُ البغداديُّ : كانَ أبوثورٍ أولاً يتفقّهُ بالرّأيِ على مذهبِ الإمامِ أبي حنيفةَ ؛ حتى قدِمَ الشّافعيُّ بَغْدادَ فاختَلَفَ إليه ورجع عنِ الراي إلى الحديث.

و قد أخذَ عن الشافعيِّ، وكانَ يَنقُلُ عَنهُ الأقوالَ القَديمَةَ، وأحدَثَ لِنفْسِهِ مَذهَباً مُستَقِلاً، وخالَفَ الشّافِعِيَّ في أشياءَ، وأكثرُ أهْلِ أذربيجانَ وأرمينيةَ كانوا يتفقهون على مذهبِهِ، وله كتبٌ كثيرةٌ منها كتابُ الطّهارةِ ، وكتابُ الصّلاةِ ، وكتابُ الصِّيامِ والمناسكِ، وقدْ جَمَعَ في كُتُبِهِ بَيْنَ الحديثِ والفقه[1] .

- إسحاق ابن راهويه المتوفى سنة ٢٣٨ هـ : الإمام إسحاق بن إبراهيمَ بنِ مَخلد بن إبراهيم بن مطر الحنظليّ، أبو يعقوب المرْوَزي، نزيلُ نيسابور، أحدُ أئمة المسلمين وعلماء الدين، اجتمع له الحديثُ والفقه والحفظ والصدق والورع والزهدُ رحل إلى العراق والحجاز واليمنِ والشام ، وعاد إلى خراسان، روى عنه الجماعة سوى ابْنِ ماجَة.

قال أحمدُ بن حنبل : لا أعلم لإسحاق بالعراق نظيراً، وقال: إسْحاق إمامٌ مِنْ أئِمّةِ المُسْلِمينَ، وقالَ : إذا حَدّثكَ أبو يَعقوبَ أميرُ المؤمنين فتمسكْ به، وقال الدّارِميُّ : ساد إسحاق أهلَ المشرق والمغرب بصدقه . وقال إسحاق عن نفسه: ما سمعت شيئاً إلا حفظته، ولا حفظت شيئا فنسيتُهُ[2].

أخذ عنه الإمام داود بن علي الظاهري « المسند » و « التفسير » الذي أملاه

(١) الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، الدكتور عارف أبو عيد، ص: ٦٩ .

(٢) طَبَقاتُ الحُفّاظِ للسُّيوطيّ، ص: ١٩١، رقم: ٤١٨ .

من حفظه، وما كان يحدث إلا حفظاً.

ـ سليمانُ بنُ حربٍ الأزديُّ البصريُّ المتوفى سنة ٢٢٤ هـ : أحدُ الأعلام، نزيلُ مكةَ وقاضيها، روى عنه الإمامُ أحمدُ، وابن راهويهِ، والفلّاسُ ، والبخاريُّ، والدّارميُّ، وخلقٌ .

قال أبو حاتم : إمامٌ من الأئمةِ، كان لا يُدلّسُ، ويتكلمُ في الرجالِ وفي الفقهِ... ولقد حضرْتُ مجلسَه ببغدادَ فَحَزرَ مَنْ حضرَ مَجْلِسَهُ بأربعين ألف رجل .

و قال ابن سعد : كان ثقةً كثيرَ الحديثِ، وَلِّيَ قضاءَ مكةَ ثمّ عُزِلَ فرجعَ إلى البصرةِ، فلم يَزلْ بها حتّى ماتَ سنةَ ٢٢٤ هـ[١] . أخذَ عنه الإمامُ داوُدُ الظّاهريُّ مُنْذُ صِباهُ .

ـ عبد الله القَعْنَبِيُّ المتوفى سنة ٢٢١ هـ : عبد الله بنُ مَسْلَمَةَ بنِ قَعْنَبٍ أبوعبدالرحمن المدني، أحدُ الأئمةِ الأعلام، نزلَ البصرةَ وروى عن مالكٍ، وابنِ أبي ذئبٍ، وشعبةَ ، وحمادِ بنِ سلمةَ وخَلْقٍ .

و روى عنه البخاريُّ، ومسلمٌ، وأبو داودَ، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ، وأبو زرعةَ، وأبو حاتمٍ، وداودُ بن عليٍّ الظاهريُّ وغيرهمْ .

قال العِجْلِيُّ : بصْريٌّ ثقةٌ، رجلٌ صالحٌ، قرأ مالكٌ عليه نصفَ (الموطأ) وقرأ هو على مالكٍ النصفَ الباقي .

وقال أبو حاتم : ثقةٌ حجةٌ لم أرَ أخشعَ منه. ماتَ سنةَ إحدى وعشرين ومائتين[٢].

---

(١) المصدر السابق ص ١٧٠ رقم ٣٧١.

(٢) المصدر السابق ص ١٦٨ رقم ٣٦٦.

ـ مُسَدَّدُ بْنُ مُسَرْهَدِ بْنِ مُسَرْبَلٍ الأَسَدِيُّ، أبو الحسنِ البصريُّ الحافظُ المتوفى سنة ٢٢٨ هـ . روى عن ابنِ عيينةَ، والفضيلِ بنِ عياضٍ، ويحيى القطّان وغيرِهِمْ . وروى عنه البخاريُّ، وأبو داودَ، والجوزجانيُّ، ويعقوبُ بنُ شيبةَ، وداودُ بنُ عليٍّ الظاهريُّ وآخرون، وصنَّفَ «المسندَ»[١] .

هؤلاءِ بعضُ شيوخِ الإمامِ داودَ الظاهريِّ، وقد استبان لكَ من خلالِ تراجمهم أن المحدِّثين أصحابَ الكتبِ الستةِ الصّحيحةِ المعوَّل عليها في الإسلامِ وهمْ : محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ، ومسلم بن الحجاج، وأبو عيسى التّرمذيُّ، وأبو داود السجستانيُّ، وأبو عبد الرحمن النّسائيُّ، ومحمدُ بنُ يزيدَ بنِ ماجةَ القَزْوِينيُّ، قد عاصروا الإمامَ داودَ الظاهريَّ وشاركوه في شيوخه، وكان لهم أكبرُ الأثرِ عليه، فقد كان فقههُ فقهَ حديثٍ ، وكانت تواليفُه مليئةً بالحديثِ والأثرِ .

٤- صفاتُهُ وأخلاقُه :

كان الإمامُ داودُ الظّاهريُّ - رحمه الله - من كرمِ الأخلاقِ وجليلِ الصِّفاتِ، ورعاً، زاهداً، فصيحاً، قويًّا مبيناً، حاضرَ البديهة ، قويَّ الحُجَّةِ، سريعَ الاستدلال ، حتى قال فيه الإمام أبو زرعةَ معاصرُهُ : «تُرى داود هذا ؟ لو اقتصرَ على ما يقْتَصِرُ عليه أهلُ العلمِ ، لظننتُ أنه يَكمدُ أهلَ البدعِ بما عنده من البيانِ والأدلةِ، ولكنه تعدّى»[٢] .

وكان جريئاً في الحقِّ لا يَهابُ النطقَ به، ولا يخشى فيه لومةَ لائمٍ، ولقد جاء في تاريخِ بغدادَ للخطيب البغداديِّ عن أبي عَمْرو المستملي كتبَ بخطِّه : «سمعتُ داودَ بنَ عليٍّ الأصبهاني يرد على إسحاق بنِ راهويه، وما رأيتُ أحداً

---

(١) المصدر السابق ص ١٨٤ رقم ٤٠٧.

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٢/ ٤٣.

قبله ولا بعده يَرُدُّ عليه هيبةً له »[1] . إذ كان إسحاق أحدَ الأئمةِ الأعلام .

و كان مع جُرْأَتِهِ عَفَّ اللِّسان ، لا تفرُطُ منه العباراتُ القاسية ، ولا يُشَنِّعُ على من خالفه، وتُلْمَسُ ذلك من قِصَّتِهِ مع الإمامِ محمدِ بنِ جريرِ الطبريِّ الذي كانَ أحدَ تلامذةِ داودَ، وكان يتردَّدُ على مجلسِهِ ثمَّ انقطعَ عنه وعقدَ مجلساً لـه، فلمّا أُخبِرَ بذلك داودُ أنشأ يقولُ :

فَلَـوْ أنِّـي بُلِيـتُ بهاشِـمِيٍّ خُؤولَتُـهُ بَنُـو عَبْـدِ المُـدانِ
صَـبَرْتُ عَلَـى أذِيَّتِـهِ ولكِـنْ تَعالَيْ فانْظُرِي بِمَـنِ ابْتَلانِي[2]

وقد اشتهر الإمامُ الظَّاهريُّ بكثرةِ عبادتِهِ وزهدِهِ وإعراضِهِ عن الدُّنْيا، وعيْشِهِ على القليلِ أوْ أقلَّ القليلِ، وكان يَرُدُّ الهَدايا، ولا يَقْبَلُها إفراطاً منه في الورعِ، وإنَّه لَيُرْسِلُ إليه أحدُ رجالِ الدَّولةِ ألفَ درهمٍ ليستعينَ بها على بعضِ أمورِهِ، فيردُّها مع الغلامِ، ويقول لـه : « قُلْ لمنْ أرسلَك بأيِّ عينٍ رأيتَني ؟ وما الذي بَلَغَكَ من حاجَتِي وخلَّتِي حتى وجَّهتَ إليَّ بهذا ؟ »[3] .

وكان من عقلاءِ النَّاسِ وأذكيائهمْ ؛ حتى قالَ في حقِّه أحدُ معاصريه وهو أبو العبَّاس ثعلبُ : « كان عقلُ داودَ أكثرَ منْ علمِهِ »[4] .

و كانَ مع علمِهِ وعقلِهِ وزُهدِهِ، جَمَّ التواضعِ، لا يتعالى على أحدٍ، حتى وَصَفَهُ أحدُ معاصريه وهو القاضي المحامِلِيُّ قالَ : « رأيتُ داودَ بنَ عليٍّ يُصلِّي فما رأيتُ مسلماً يشبِهُهُ في حُسْنِ تواضُعِهِ »[5] . وبتواضعِهِ ذلك كان يَعرِفُ

(١) تاريخ بغداد ٨/ ٣٧٠.

(٢) المصدرُ السابق : ٨/ ٣٧٣ .

(٣) وفيات الأعيان ٢/ ٢٥٦.

(٤) المصدر السابق ٢/ ٢٥٧.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى: ٢/ ٤٤ .

قدرَ العلمِ والعلماءِ، فعندما حضرَ أبو عبدِ الله البوشَنْجيُّ[1] - وكان من كبارِ علماءِ عصره - مجلسَ داودَ الظاهريُّ قالَ لتلامذتِهِ : حَضَرَكُمْ مَنْ يُفيدُ ولا يَستَفيدُ[2] .

٥- مذهبه الفقهي :

نشأ الإمامُ داود بنُ علي بن خلف الظاهري شافعيَّ المذهبِ، فلقد تخرَّج على تلاميذِ الإمامِ الشافعي، والتَقى بكثيرٍ من أصحابه كأبي ثورٍ، بل كان مِنَ المتعصِّبين للشافعي ؛ وألَّف كتابين في «فضائل الشافعي»، ولهذا سلكه ابنُ السُّبكي في عِدَادِ الشافعيةِ[3] .

و كان مُعْجَباً أشدَّ الإعجابِ بالشافعي لانتِصارِهِ لِلسُّنَّةِ وبُعْدِهِ عنِ الرَّأْيِ ، يؤيِّد ذلك ما رواه ابنُ السُّبكي عن عمرَ بن أحمد بن بجير قال : سمعتُ داودَ ابن علي يقول : دَخَلْتُ على إسحاق بن راهويه وهو يحتجِم؛ فَجَلَسْتُ ؛ فرأيتُ كتبَ الشافعي، فأخذتُ أنظُرُ إليها، فصاح بي إسحاق : إيش تعمل ؟ فقلت : ﴿معاذَ اللهِ أنْ نأخُذَ إلاَّ من وجدْنا متاعَنا عنده﴾ (يوسف : ٧٩) قال : فجلس يضْحكُ ويتبسَّمُ[4] .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعيد العبديّ البوشنجي، المحدِّثُ الفقيه، روى عن أحمدَ بن حنبلٍ، وأبي الربيع الزَّهرانيِّ وغيرهما، وروى عنه أبو حامد بنُ الشرقيِّ وآخرون، وثَّقَهُ ابن حبان، وقال الحاكم : سمع بمصر والحجاز والكوفة والبصرة، وبغداد والشام . وروى عنه البخاريُّ وغيرُه مات سنة ٢٩١هـ . (طبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٩١ رقم ٦٥٦) .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى : ٢/ ١٩١.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ٤٢-٤٣ .

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٣/ ٩٨-٩٩.

ولكنْ كيفَ انتقلَ داودُ بنُ علي مِنَ الفقه الشافعي الّذِي أخذَه عن شيوخه إلى تأسيسِ فقه جديد هو فقهُ الظّاهر، ومدرسة جديدة هي مدرسةُ الظّاهر ؟

و الجواب : أنهُ بَعْدَ دراستهِ للمذهبِ الشّافعي ونبوغِهِ فيه؛ أخذَ الحديثَ عن كبارِ مُحَدِّثِي عصرِهِ كسُلَيْمان بن حرب، والقَعْنَبِي، ومُسَدَّدِ بنِ مُسَرْهَد، ثُمّ رحلَ إلى نَيْسابور ليأخذَ عن الإمام إسحاق بن راهَوَيْه أحد جبال الحديثِ والسنةِ الّذي وَصَفَهُ ابنُ قُتَيبة بقوله : « ولم أرَ أحداً ألْهَجَ بذكرِ أصحابِ الرأي، وتَنَقُّصِهِمْ، والبحثِ عن قبيح أقَاوِيلِهِم، والتّنبيه عليها؛ من إسحاق بن إبراهيمَ الحنظلي المعروف بابن راهَوَيْه وكان يقُول : « نَبَذُوا كتابَ اللهِ وسُنّةَ رسولِهِ ﷺ ولزموا القياس »(1).

و إسحاق بن راهويه - كما قدمنا - من مدرسة الحديث وأهله، الذين يذمّون الرأيَ والقياسَ، ولا ينفونه تماماً، وكذلك كان أهلُ الحديث بالمغرب والأندلس كقاسمِ بن أصبغ وغيره، فاتجاه إسحاق إلى الأثر، وذمُّه لأهل الرأي وأصحاب المقاييس، هو الذي أخذَ به داودُ بعده وأغرق فيه، وذهب إلى نهايته، ثم انحرف به، واتخذ لنفسه مذهبا مستقلاً مُبتكرًا، عُمدتُه القولُ بالظاهر، وإنكارُ الرأي، وإبطالُ القياس، قائلاً: إن في عموماتِ الكتاب والسنة ما يفي بالأحكام، وما لم نجد نصا على حكمه فقد تجاوز الله عنه، قال الشّهرستانيُّ في الملل والنحل : إنه لم يجوّز القياسَ والاجتهادَ في الأحكام قائلا : إنّ الأصولَ الكتابُ والسنةُ والإجماعُ فقط، ومَنَعَ أن يكون القياسُ أصلاً من الأصول، وقال : أولُ من قاس إبليس(2).

(1) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ٥٣، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م .

(2) انظر الملل والنحل للشهرستاني، بهامش الفصل لابن حزم: ٢/ ٤٥ .

و بهذه الآراءِ غيرِ المألوفة ، تقدمَ هذا الشافعيُّ في عمله ، وفي تطويره للمذهب ؛ حتى وصل إلى نقطة لا تقبلُها المدرسةُ الشافعية، وقد كانت هذه الآراء داعية لعدم الرضا عن هذا المذهب الجديد، فتصدّى للرّدِّ عليه بعضُ الشافعيةِ مثلُ أبي العباسِ بن سُرَيْجٍ المتوفى سنة ٣٠٥ هـ الذي وضع كتابا عنوانه « **الرد على المخالفين من أهل الرأي وأهل الظاهر** » وكانت له مناظرات مع الإمام داود الظاهري(1) .

كما تصدّى للردّ على داود أيضا المزنيُّ صاحبُ الإمام الشافعيّ، وقد ذكر ابن السُّبْكِيُّ أنه قد وقف على رسالةٍ لداودَ الظاهريّ تدل على عظيم معرفته بالجدل، وكثرة صناعته في المناظرة ؛ وكان موضوع هذه الرسالة هو الردَّ على المزنيّ الشافعيّ، وكان المزنيُّ قد ردَّ على داود إنكارَ القياس، ويقولُ ابن السبكي: إن داود قد شنّعَ في هذه الرسالةِ على المزني كثيراً(2) .

وكان الإمام داودُ رحمه الله كثيرَ المناظرةِ لمخالفيه في الدِّفاع عن مذهب الظاهر، وتقرير أصوله، وممّن ناظرهُ على أصول مذهبه من كبارِ الحَنَفية أبوسعيد أحمدُ بنُ الحسين البردعيُّ المتوفى سنة ٣١٧ هـ شيخ الحنفية ببغداد الذي كان فقيها مناظرا بارعاً إلا أنه كان معتزلياً، ناظر داود الظاهريَّ فقطع داودُ، وقد جلس أبو سعيدٍ يوماً في حلقةِ داودَ بنِ عليٍّ الظاهريِّ فقال له : ما تقول في بيع أمهات الأولاد ؟ قال : يجوز، قال: ولِمَ ؟ قال : لأنّا أجمعنا على جواز بيعهن قبل العُلوق فلا نزولَ عن هذا الإجماع إلا بإجماع مثله، فقال

(1) انظر: الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عارف خليل محمّد أبي عيد. ص: ٥٣ و١٣٣.

(2) طبقات الشافعية الكبرى : ٢/ ٤٦ .

البردعيُّ : أجمعنا على أن بَعدَ العلوقِ قَبلَ الوضعِ لا يجوز بيعهنَّ حتى يضعْنَ فلا نزولَ عن هذا الإجماعِ إلا بإجماعٍ مثلِه، فانقطع داودُ وقال : يُنظَرُ في هذا .

وقد عزم أبوسعيد البردعيُّ المقامَ ببغدادَ والتدريسَ بها ؛ لما رأى من غَلَبَةِ أصحابِ الظاهر، فلمّا كان بعدَ مُدَيْدَةٍ رأى في المنام قائلاً يقول : ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ﴾ [سورة الرعد الآية : ١٩] فانتبه فإذا البابُ يُدَقُّ وقائل يقول : مات داود الظاهريُّ فإن أردتَ أن تصليَ فاحضر(١) .

و ممّن ردَّ على داودَ من معاصريه بل من تلامذته الإمامُ ابنُ جريرٍ الطبريُّ الذي ألفَ كتاباً في الرّدِّ على شيخه سماه الرد على ذي الأسفار(٢) .

٦- مصنفاتُ الإمام داودَ الظاهريُّ :

إن كتبَ الإمامِ داودَ بنِ عليٍّ كانت مملوءة حديثا كما وُصِفَت، ويَتَبيَّنُ بجردِ تواليفه أنّ الفقيهَ الظاهريَّ كان كثيرَ التصنيفِ ؛ لا سيّما في مجالِ الفقهِ والأصولِ والتّأصيلِ لمدرستِهِ الفقهيةِ، مما ينمُّ عن علمٍ جمٍّ، واطّلاعٍ واسعٍ .

و لكن هذه الثروةَ التي تركها لنا لم يقيض لها - للأسف الشديد - أن ترى النورَ لتصبحَ متداولةً بين أيدي النّاسِ، فقد ضاعتْ مبكّراً ولم يبقَ منها شيء(٣) .

---

(١) الوافي بالوفيات : ٦/ ٣٣٣-٣٣٤، رقم الترجمة : ٢٨٣٦، وانظر : الأعلام للزركلي : ١/ ١١٤-١١٥.

(٢) المصدر السابق : ٢/ ٢٨٦ .

(٣) انظر : تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان : ٩/ ١٢٩، ويذكر فيه أنه لم يبق من كتب الإمام داود الظاهري على وجه الأرض شيء، وانظرْ أيضاً : الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي : ص ١٢٣ .

و لم أقف لداود الظاهري- إلى الآن - على كتاب مطبوعٍ أو مخطوط قطُّ، اللهم إلا رسالة طبعت في دمشق سنة ثلاثين وتسعمائة وألف، كما أشار إلى ذلك كارل بروكلمان(١)، والأستاذ سعيدُ الأفغانيُّ في تقديمه لرسالة المفاضلة بين الصحابة للإمام ابن حزم، حيث ذكر أنها في مجموع يشتمل على رسالتين: الأولى في مذهب داود، بجمعِ محمد الشطّيّ ، والثانية في مسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، بجمع برهان الدين ابن قيم الجوزية(٢) .

ويذكر الدكتور عارف خليل محمد أبو عيد في « أطروحته العلمية »(٣) أنه تكبدّ البحث عن كتب داود المفقودةِ علّهُ يجد لها أثرا وذكرا فلم يحصل من ذلك على شيء، فقد بحث في دار الكتب المصرية وما فيها من فهارسَ لمكتبات المخطوطات في معظم بلاد العالم الإسلامي، واطّلعَ على مكتبة معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية، وكانت نتيجة كلّ هذا الإطلاع والبحث في قوائم الفهارس تأكيدا لِقَولِ المستشرق بروكلمان إنّ هذه الكُتُبَ فُقِدَتْ مُبكّراً .

قلت : ولولا أن الله قيّضَ لِلْمَذْهب الظاهري في الغرب الإسلامي الإمامَ العَلَمَ أبا مُحمّد ابْنِ حزم الذي نافح عنه، ودَوّنَ أصوله؛ لاندثر هذا المذهب - بأصوله وفروعه - كما اندثر كثير من المذاهب البائدةِ .

و قد ذكر ابن النديم في الفهرست أن لداود الظاهري كتبا كثيرة منها: كِتابُ الإيضاحِ، كِتابُ الإِفصاحِ، كِتابُ الدّعْوى والبَيِّناتِ، كِتابُ الأصولِ، كِتابُ

---

(١) تاريخ الأدب العربي : ٣/ ٣١٦-٣١٧ .

(٢) رسالة المفاضلة بين الصحابة لابن حزم تحقيق : سعيد الأفغاني ص ٦٣ .

(٣) التي نال بها درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر وهي بعنوان : الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي ص ١٢٥ .

الْحَيْضِ[(١)].

ثم ينقل ابن النديم عن محمد بن إسحاق أنه قرأ بخط عتيق يوشك أن يكون كُتِبَ في زمان داود بن علي الظاهري تسمية كتبه ،و قد أثبتها على ترتيب ما قرأ[(٢)]:

كتاب الطهارة، كتاب الحيض، كتاب الأذان، كتاب الصلاة، كتاب القبلة، كتاب المواقيت، كتاب السهو (أربعمائة ورقة)، كتاب الاستسقاء، كتاب افتتاح الصلاة، كتاب ما يفسد به الصلاة، كتاب الجمعة، كتاب صلاة الخوف، كتاب صلاة الخسوف، كتاب صلاة العيدين، كتاب الإمامة، كتاب الحكم على تارك الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب غسل الميت، كتاب الزكاة (ثلاثمائة ورقة)، كتاب صدقة الفطر، كتاب صيام التطوع، كتاب صيام الفرض (ستمائة ورقة)، كتاب الاعتكاف، كتاب المناسك، مختصر الحج، كتاب النكاح (ألف ورقة)، كِتاب الصَّداق، كتاب الرضاع، كتاب النشوز، كتاب الخلع، كتاب البينة عَلى مَنْ يَسْتحِقُ البَيِّنَةَ عَلَيْه، كِتابُ الاستِبْراءِ، كِتابُ الرَّجْعَةِ ،كتاب مسألة فيء، كتاب الإيلاء، كتاب الظهار، كتاب اللعان، كتاب المفقود، كتاب الطّلاق، كتاب طلاق السّنّة ،كتاب الأيمان في الطلاق ، كتاب الطلاق قبل الملك ، كتاب طلاق السكران والنّاشي، كتاب العدد ، كتاب البيوع، كتاب الصرف، كتاب المأذون له في التجارة، كتاب الشركة، كتاب القراض، كتاب الوديعة، كتاب العارية، كتاب الحوالة والضمان، كتاب الرهن، كتاب الإجارات، كتاب المزراعة، كتاب

(١) الفهرست لابنِ النَّديم : ص: ٣٠٣، ط. دار المعرفة، بيروت .

(٢) المصدر السابق ص ٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥ .

المساقاة، كتاب المحافرة والمعاقل، كتاب الشرب، كتاب الشفعة، كتاب الكفالة بالنفس، كتاب الوكالة، كتاب أحكام الإباق، كتاب الحدود، كتاب السرقة، كتاب تحريم المسكر، كتاب الأشربة، كتاب الساحر، كتاب قتل الخطأ، كتاب قتل العمد، كتاب القسامة، كتاب الجنين، كتاب الأيمان والكفارات، كتاب النذور، كتاب العتاق، كتاب المكاتب، كتاب المدبر، كتاب إيجاب القرعة، كتاب الصيد، كتاب ذبائح المسلمين، كتاب الأضاحي، كتاب العقيقة، كتاب الأطعمة، كتاب اللباس، كتاب الطب، كتاب الجهاد، كتاب السير، كتاب قسم الفيء، كتاب سهم ذوي القربى، كتاب قسم الصدقات، كتاب الخراج، كتاب المعدن، كتاب الجزية، كتاب القسمة، كتاب المحاربة، كتاب اللقطة والضوال، كتاب اللقيط، كتاب الفرائض، كتاب ذوي الأرحام، كتاب الوصايا، كتاب الوصايا في الحساب، كتاب الدور، كتاب الولاء والحلف، كتاب الخناث، كتاب الأوقات، كتاب الهبة والصدقة، كتاب القضاء، كتاب أدب القاضي، كتاب القضاء على الغائب، كتاب المحاضر، كتاب الوثائق (ثلاثة آلافِ ورقةٍ) ،كتاب السجلات، كتاب الحكم بين أهل الذمة، كتاب الدعوى والبينات (ألف وَرَقَة)، كتاب الإقرار، كتاب الرجوع عن الشهادات، كتاب الحجر، كتاب التفليس، كتاب الغصب، كتاب الصلح، كتاب النضال، كتاب ما يجب من الاكتساب، كتاب الذب عن السنن والأحكام والأخبار (ألف ورقة)، كتاب الرد على أهل الإفك، كتاب المشكل، كتاب الواضح والفاضح للساعي، كتاب صفة أخلاق النبي ﷺ ، كتاب أعلام النبي ﷺ ، كتاب المعرفة، كتاب الدعاء، كتاب المستقبل والمستدبر، كتاب الإجماع، كتاب إبطال التقليد، كتاب إبطال القياس، كتاب خبر الواحد، كتاب الخبر الموجب للعلم، كتاب الحجة، كتاب

الخصوص والعموم، كتاب المفسر والمجمل، كتاب ترك الأفكار، كتاب الربيع ابن سليمان[1]، كتاب رسالة أبي الوليد، كتاب رسالة القطان، كتاب رسالة هارون الشاري، كتاب الإيضاح (أربعة آلاف ورقة)، كتاب المتعة .

قال محمد بن إسحاق : نسختُ هذه الكتبَ من جزء عتيق بخط محمود المروزي ؛ وأحسب هذا الرجل على مذهب داود إلا أنه غير معروف[2] .

ثم إن كل هذه التواليفِ والتصانيفِ نقلها إلى الأندلس ونشرها فيها، وأذاع فيها مذهب الظاهر تلميذُ الإمام داود عبدُ الله بنُ قاسم بن هلال القيسي الأندلسي، الذي دخل العراقَ، ولقي أبا سليمان، فكتب عنه كتبه المذكورة كلها، وأدخلها الأندلس ، واجتهد في نشرها ، وتلاه في ذلك قاضي الجماعة منذرُ ابن سعيد البلوطي الذي كان يُؤْثِرُ مذهب داود، ويجمع كتبَه، ويحتجُّ لمقالته، كما تذكر كتب التراجم الأندلسية .

٧ - أعلام مدرسة الفقه الظاهري بالمشرق :

لقد حظي الإمام داود بن علي بتلاميذَ نجباءَ نشروا مذهبه، وانتصروا له من بعده، حتى قيل : «كان في مجلسه أربعمائة صاحبِ طَيلسان أخضر»[3] إلا أن حَصْرَ كلِّ تلاميذِه ومن جاء بعدهم بالمشرق أمرٌ عسير ؛ لأن يد الزمان أتت على كلِّ كتبه فضاعت، وضاع معها نقلَتُها ورواتها .

---

(١) هو الربيع بن سليمان المرادي تلميذ الشافعي وراوي كتابي « الرسالة » و « الأم » عنه، ويبدو أن هذه الكتب المذكورة كانت في أصول الفقه الظاهري التي كان يؤصل فيه الإمام داود لمدرسته الفقهية ويجادل عنها علماء عصره .

(٢) الفهرست لابن النديم ص : ٣٠٥ .

(٣) طبقات الشافعية : ٢/ ٤٣ .

غير أن إحصاءَ رجالات المذهب الظاهريِّ بالمشرق ليس غاية لهذا البحث ولا هدفا له، بل حسبُنا من ذلك ذكرُ طائفةٍ منهم تنير لنا الطريق لما نرومه من معرفة جذور هذا المذهب الذي انتقل إلى بلاد الغرب الاسلامي، فملأ الدنيا وشغل الناس.

و سنُثبت فيما يأتي قائمةً بأعلام هذا المذهب بالمشرق من تلاميذِ داود أو من الذين انتصروا لمذهبه بعده :

١ - ابنه محمد بن داود بن عليِّ بن خلف الأصبهاني المتوفى سنة ٢٩٧ هـ أبو بكر الإمام بن الإمام، الفقيه، الأديب، كان فقيها أديبا شاعرا ظريفا مناظرا ؛ قال الصفدي: «من أذكياء العالم»[1]، حفظ القرآنَ وله سبعُ سنينَ[2] . ولما تُوُفِّيَ أبوه جلس محمدٌ في حلقته للفُتيا، وكان على مذهب والده، فاستصغروه، فدسوا إليه رجلا وقالوا له : سَلْهُ عن حدِّ السُّكرِ، فأتاه الرجلُ فسأله عن السكر ما هو ؟ ومتى يكون الإنسانُ سكران ؟ فقال : إذا عَزَبَتْ عنه الهموم، وباح بسِرِّهِ المكتوم، فَاسْتَحْسِنَ ذلك منه، وعَلِمَ موضعُه من العلم[3] .

و صنَّفَ في عنفوانِ شبابه كتابَه الذي سماه الزُّهرَة[4]، وهو مجموعُ أدبٍ أتى فيه بكل غريبَةٍ ونادرةٍ وشعرٍ رائقٍ، وعلى منواله نسج الإمام ابن حزم في «طوق الحمامة » متأثراً به .

---

(١) الوافي بالوفيات : ٣/ ٥٨، رقم الترجمة : ٩٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) وفيات الأعيان: ٤/ ٢٥٩-٢٦٠، رقم الترجمة: ٦٠٤ . وانظر طبقات الفقهاء للشيرازي : ١٧٦

(٤) اشتهر كتاب الزهرة لمحمد بن داود عند أهلِ الأندلسِ كثيرا أدبائهم وفقهائهم، ودخل الأندلس في وقت مبكر، وهو مطبوع الآن .

وحكى أبو بكرٍ عبدُ الله بنُ أبي الدُّنيا أنه حَضَرَ مجلسَ مُحَمَّدٍ المذكور؛ قال: فجاء رجلٌ فوقفَ عليه ورفع له رُقْعَةً، فأخذها وتأمَّلَها طويلا وظن تلامذته أنها مسألةٌ، ثم قلَبَها وكتبَ على ظهرها ؛ وردها إلى صاحبها، فنظرْنا فإذا الرجلُ عليُّ بن العباسِ المعروفُ بابنِ الرومي الشاعرِ المشهورِ، وإذا في الرُّقْعةِ:

يـا ابْـنَ داوُدَ يـا فَقِيـهَ الْعِـراقِ أَفْتِنـا في قَواتِـلِ الأَحْـداقِ
هَـلْ عَلَـيْهِنَّ في الْجُـروحِ قِصـاصٌ أَمْ مُبـاحٌ لَهـا دَمُ الْعُشّـاقِ

وإذا بالجواب:

كَيْـفَ يُفْتِـيكُمْ قَتيـلٌ صَـريعٌ بِسِـهامِ الْفِـراقِ والاشْـتِياقِ
وقَتيـلُ التَّلاقـي أَحْسَـنُ حـالاً عِنْـدَ داوُدَ مِـنْ قَتيـلِ الْفِـراقِ[1]

وكان عالماً في الفقه، وله فيه تصانيفُ عديدةٌ، منها كتابُ الوصول إلى معرفة الأصول، وكتاب الإنذار ، وكتاب الإعذار، وكتاب الانتصار على مُحَمَّد بنِ جَرير وعَبْدِ اللهِ بنِ شَرْشير وعيسى بْنِ إبراهيم الضَّرير[2]، وكتاب اختلاف مسائل الصحابة[3] وغير ذلك.

وتُوُفِّيَ يومَ الاثنينِ تاسعَ شهرِ رمضانَ سنةَ تسعٍ وتسعينَ ومائتين وعمرهُ اثنتان وأربعون سنةً، ويُحكى أنه لما بلغت وفاتُه ابنَ سُرَيْجٍ[4] كان يكتب شيئاً فألقى الكُرّاسَةَ من يدِهِ وقال: مات من كنتُ أحُثُّ نفسي وأُجْهِدُها على

(١) وفيات الأعيان: ٤/ ٢٦١.

(٢) المصدر السابق، والفهرست لابن النديم: ص ٣٠٥، والأعلام للزركلي: ٦/ ١٢٠.

(٣) الأعلام للزركلي: ٦/ ١٢٠.

(٤) كان شافعيَّ المذهب، وكان محمد بن داود يناظره ولا يكاد ينقطع عنه.

الاشتغال لمناظرته ومُقاومتِه[1]، وجلس ابنُ سريجٍ في عزائه، وبكى، وجلس على التُّرابِ وقال: ما آسى إلاّ على لسانٍ أكلَهُ التُّرابُ من أبي بكرٍ[2].

وهكذا خلَفَ داودَ في القيامِ على المذهبِ والدعوةِ له ابْنُهُ أبوبكرٍ، فقام على تلك التَّرِكَةِ المُثْرِيَةِ من علمِ السُّنَّةِ التي تركَها أبوه، فنشرها، ودعا النَّاسَ إليها، وكان يجْذِبهُمْ نحوَها إعلاءُ الظَّاهريةِ لِمَقامِ السُّنَّةِ في وقتٍ كثُرت فيه الآراءُ الفقهيةُ والتَّعريفاتُ المذهبيةُ، وفوق ذلك قد كان في المذهبِ الظَّاهريِّ الذي خَلَّفَهُ داودُ حُرِّيَةَ الاجتهادِ والاختيارِ في الوقتِ الذي كانت المذاهبُ تُقَيِّدُ المتَمَذْهِبِينَ بها، وتمْنَعُهُمْ منَ الانطلاقِ والتحليقِ في جوِّ الكتابِ والسنة[3].

٢- إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عَرَفَةَ الأزديُّ العَتَكِيُّ، أبو عبدِ الله، الملقبُ بِنِفْطَوَيْهِ المتوفَّى سنة ٣٢٣ هـ تلميذُ داودَ الظَّاهريِّ، من أحفادِ المهلبِ بن أبي صُفْرَة، إمامٌ في النحو، وكان فقيهاً رأساً في مذهب داودَ، مسنِداً في الحديثِ، ثقةً، قال ابن حجر: جالَسَ الملوكَ والوزراءَ، وأتقنَ حفظَ السيرةِ ووفياتِ العلماءِ، مع المروءةِ والفُتُوَّةِ والظَّرْفِ، ولد بواسطٍ ومات ببغدادَ، وكان على جلالةِ قدره تَغْلِبُ عليه سذاجةُ الملبسِ، فلا يُعْنى بإصلاحِ نفسهِ، وكان دَميمَ الخِلقةِ، يؤيدُ مذهبَ سيبَوَيْهِ في النحوِ، فلقَّبوه نِفْطَوَيْهِ[4]، وقد صنَّفَ في بغدادَ الكتبَ الكثيرةَ منها كتاب التاريخ، وكتاب المُلَحِ، وكتابُ غريب القرآن، وكتاب الرّدّ على من قال بخلق القرآن[5].

(١) وفيات الأعيان: ٤/ ٢٦١.

(٢) الوافي بالوفيات للصفدي: ٣/ ٦٠.

(٣) ابن حزم، للإمام أبي زهرة ص ٢٦١.

(٤) الأعلام للزركلي: ١/ ٦١.

(٥) طبقات الفقهاء للشيرازي: ١٧٧، الوافي بالوفيات: ٦/ ١٣٠، ومعجم الأدباء: ١/ ٢٧١، والأعلام للزركلي: ١/ ٦١.

٣- عبدُ الله بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ المغلّس، أبو الحسنِ المتوفّى سنة ٣٢٤ هـ الفقيهُ الظاهريُّ، أخذ العلمَ عن الإمامِ داودَ وابنه محمدٍ، وكان إماماً في المذهب، وإليه انتهتْ رياسةُ الدّاوُدِيّينَ في وقتِه، ولم يُرَ مثلُهُ فيما بعدُ، وكان فاضلاً، عالماً، نبيلاً، صادقاً، ثقةً، مقدّماً عند جميعِ النّاسِ، وكان منزلُه ببغدادَ على نهر مهدي يقصدُه العالمُ من سائرِ البلدان، ولـه مـن الكتـب : كتـاب المُوَضّحِ ، وكتاب المُنتَجِح ، وكتاب المُفصِح وكتاب أحكـام القـرآن ، وكتـاب الطـلاق ، وكتاب الوَلاء[1] . وكثيرا ما ذكره الإمامُ ابنُ حزم الأندلسيُّ بإعجابٍ وإطراءٍ .

٤- مُحَمّدُ بنُ إسحاقِ القاشانيُّ أبو بكرٍ، حملَ العلمَ عن الإمامِ داودَ الظاهريّ، وكان أوّلاً داوُدِيّاً نسبةً إلى مذهبِ داودَ، ثم انتقل إلى مذهب الشافعيّ، وصار رأساً فيه ومتقدّماً، ولـه من الكتب كتاب الرّدِّ على داوُدَ في إبطال القِياسِ ، وكتاب إثبات القياس ، وكتاب أصول الفُتْيا، وقد خالفَ الإمامَ داودَ الظاهريَّ في مسائلَ كثيرةٍ من الأصولِ والفروعِ، ونَقَضَ عليه أبو الحسنِ ابنُ المغلّسِ بكتاب سماه القامع لِلْمُتَحامِلِ الطّامِعِ[2] .

هؤلاء تلامذته، ثم جاء بعدهم من انتصر لمذهبه ممن لم يتتلمذْ له مباشرةً، ومنهم :

٥- أحمدُ بنُ محمدِ بنِ صالح المنصوريُّ، على مذهب داود، من أفاضلِ الدّاوُدِيّينَ، ولـه كتبٌ جليلةٌ حسنةٌ كبارٌ منها كتاب المِصْباح الكَبير ، وكتاب

(١) الفهرست لابن النديم ص ٣٠٦ .

(٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٧٦، والإمام داود بن علي الظاهري ومنهجه الفقهي لعلال اللهباوي ، رسالة لنيل دبلوم الدّراسات العليا ، مرقونة بكلّيّة الآداب بالرّباط، ص:٥٥ ، وانظر كذلك: الإمام داود الظّاهريّ وأثره في الفقه الإسلاميّ، للدكتور عارف خليل أبي عيد، ص١١٣ .

الهادي ، وكتاب النّيِّر[1] .

٦- عبدُ العزيزِ بنُ أحمدَ الأصفهانيُّ الجزريُّ، أحدُ علماءِ الدّاودِيّينَ في عصره، والمتمكّنين من المذهبِ، من أفاضلِ أصحاب المذهبِ ومُصَنّفيهمْ، كان معاصراً لابنِ النّديم، ولاّه عضدُ الدّولةِ قضاءَ الربعِ الأسفَلِ من الجانبِ الشرقيِّ من مدينةِ السّلامِ، وله من الكتب كتاب مَسائِلِ الخِلاف[2] .

٧- ابنُ الخَلاّلِ : ويُكنى أبا الطّيِّب، وله من الكتب كتاب إِبطالِ القِياس، وكتاب النُّكَت، وكتاب نعت الحكمة في أصول الفقه ويحتوي على عدة كتب[3] .

٨- إبراهيمُ بنُ جابرٍ أبو إسحاق، من علماءِ الدّاودِيّين وأكابرِهِمْ، ولـه من الكتبِ كتابُ الاختلاف ولم يُعْمَلْ أكبرَ منه، وأصحابُه يستحسنونه . توفي سنة ٣١٠هـ[4] .

٩- الحسنُ بنُ عُبَيْدٍ النّهْرَبانيُّ أبو سعيدٍ، من علماءِ الظّاهريةِ، وله من الكتب إبطال القياس[5] .

١٠- أبو سعيد الرّقّيّ، على مذهب داودَ، من علماء المذهبِ، ولـه من الكتب كتاب الأصول ويشتملُ على مائةِ كتابٍ على مثالِ كُتُبِ داودَ، ولـه كتاب شَرْح المُوَضَّح[6] .

(١) الفهرست لابن النديم ص ٣٠٦ .

(٢) الفهرست لابن النديم ص ٣٠٧ .

(٣) المصدر السابق ص ٣٠٦ .

(٤) المصدر السّابق ص ٣٠٥-٣٠٦ .

(٥) المصدر السابق ص ٣٠٦ .

(٦) المصدر السّابق .

١١- إبراهيم بن أحمدَ بن الحسن الرَّباعي، أبو إسحاق، بغداديٌّ، من علماء الداودين، خرج من بغداد إلى مصر وبها مات، له من الكتب كتاب الاعتبار في إبطال القياس [١] .

١٢- أبو الحسن حيْدرة، قال عنه ابن النديم : « وكان من الأخيار، وفقيها على مذاهب أصحابه، ورأيته وكان لي صديقا » [٢] .

١٣- أحمد بن بُندار بن إسحاق، أبو عبد الله الأصبهاني الشعّار، الفقيه، كان ثقة، ظاهريَّ المذهبِ توفي سنة ٣٥٩هـ [٣] .

١٤- محمد بن موسى، أبو علي الواسطيُّ، قاضي الرّملة، كان عالما بالفقه والتفسير، ويتفقه على مذهب أهل الظاهر ، وقد رُمِيَ بالقَدَرِ، توفي سنة ٣٢٠ هـ [٤].

١٥- يوسفُ بنُ عمرَ بن محمدِ بن يوسفَ الأزديّ، أبو نصر، القاضي، من أهل بغدادَ، ولي قضاءَها، وكان أبوه قاضياً بها، وجدّه وأبو جدّه أيضاً، فهو من أعرق الناس في القضاء، وكان أديباً، كاتباً، عالماً باللغة، شاعراً، قال القاضي عياض : كان مالكياً وانتقل إلى مذهب داود، وتمّم كتابَ الإيجاز لمحمد بن داود.
وهو صاحب الأبيات التي أولها :

يا محنةَ الله كُفّي إنْ لم تكُفّي فخِفّي
ما آنَ أنْ تَرْحَمينا من طُولِ هذا التّشفّي [٥]

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق ص ٣٠٧.
(٣) الوافي بالوفيات : ٦/ ٢٧٧، رقم : ٢٧٦٨ .
(٤) طبقات المفسرين للسيوطي ص ١٠٢.
(٥) الأعلام للزركلي : ٨/ ٢٤٣.

١٦- محمدُ بنُ موسى بن المثنى، الفقيهُ أبو بكرٍ البغداديُّ الأثريُّ الداوديُّ الظاهريُّ، كان فقيها نبيلاً، تُوُفّي سنةَ ٣٨٥هـ [١] .

١٧- ابنُ القَيْسَرانيِّ الحافظُ: محمدُ بنُ طاهر بن عليِّ بنِ أحمدَ، أبو الفضل المقدِسيّ من متأخري الظاهرية بالمشرق، ويُعرَف في وقته بابن القيسرانيِّ الشيبانيّ، له الرّحلة الواسعةُ، سَمِعَ ببلده، ودخلَ بغداد، وحجَّ وجاور، وسَمِعَ بمصر، وبدمشقَ، وبحلب، وبأصبهان، فروى عن الكبار في سائر البلاد، وصنّف كتابا سمّاه صفوة التصوف يَضحَكُ منه مَنْ رآه، ويَعْجَبُ من استشهاده بالأحاديثِ التي لا تُناسِبُ، وكان داوديَّ المذهبِ، قال ابن الجوزي في «المرآة» : فمن أثنى عليه فَلِحِفْظِهِ الحديثَ وإلا فالجَرْحُ أولى به، وقال محمد بن ناصر : لا يُحتَجُّ به كان يذهب مذهب أهل الإباحة، وذكره الحافظ أبو عبد الله الدّقّاقُ فأساءَ الثناء عليه جداً ونسبه إلى أشياءَ، وكذلك الحافظ إسماعيلُ بن أحمدَ الطّلحي كان سيِّءَ الرأي فيه، توفي سنة ٥٠٧هـ [٢] .

هؤلاء هُمْ بعضُ فقهاءِ المذهبِ الظاهريِّ بالمشرق، الذين بقيتْ تراجِمُهُم منثورةً في بطونِ الكتب، وقد خلّفوا لنا مصنفاتٍ كثيرةً في خدمةِ المذهبِ الظاهريِّ، تتلخص في إبطال القياس ، والكلام في مسائل الخلاف بين الظاهرية وغيرهم من المذاهب، لكنها ضاعت كلُّها، ولولا أن الله قيّضَ لها في الغرب الإسلاميِّ الإمامَ الأوحدَ ابنَ حزم ؛ لأصبح مذهبُ الظاهرِ في عدادِ المذاهب المندثرة ؛ وجل ما بقي لنا منه إنما هو من آثار أبي محمد .

و في الوقت الذي خبا فيه ضوءُ هذا المذهب بالمشرق، كان يحيى حياةً قويةً

(١) الوافي بالوفيات : ٥/ ٨٦، رقم ٢٠٩٠ .
(٢) الوافي بالوفيات : ج٣، رقم الترجمة ١١٣٣ .

في الأندلس والمغرب، ولكن كيف انتقل من المشرق إلى المغرب ؟

إن ذلك المذهبَ انتقلَ من العراق إلى الأندلس، عن طريق رحلاتِ العلم، فكثيراً ما رحل المغاربةُ والأندلسيون إلى المشرق في الوقت الذي كان يعيش فيه داود نفسه .

١٨- **عبد الله بنُ محمدِ بنِ قاسم بنِ هلال:** المتوَفى سنة ٢٧٢ هـ وهو أول من ادخل مذهب داود إلى الأندلس، كان مالكياً، ثم تتلمذ لداود وأخذ عنه كتبه كلّها مباشَرَةً، ثم أدخلها إلى الأندلس[1]، وكان عارفاً بالمذهب الشافعيِّ والمالكي إلا أنه اختار مذهب داودَ، واجتهد في نشره في الأندلس .

وهكذا انتشر المذهبُ الظاهريُّ في الشرق والغرب، يقول القاضي عياض : «وأما داودُ فكثر أتباعه، وانتشر ببغداد وبلادِ فارس مذهبُه، وقال به قوم قليلٌ بإفريقية والأندلس، وضَعُفَ الآنَ»[2] .

ثم يقول عن مذاهب عصره: «وصار الناس اليوم في أقطار الدنيا إلى خمسةِ مذاهبَ : مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وداودية، وهم المعروفون بالظاهرية»[3] .

ولكن ما هي المدارس والمذاهب الفقهية التي ظهرت في الأندلس على وجه الخصوص؟

وما هو أثرها في نشأة المدرسة الظاهرية بها؟

---

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي : ١/ ٣٧٨، رقم الترجمة : ٦٥٣ .

(٢) ترتيب المدارك : ١/ ٦٦.

(٣) المصدر السابق : ١/ ٦٧.

وهل صحيح ما ذاع ويذاع أن الأندلس صارت ملكاً لمذهب مالك وأصحابه؟

هذه الأسئلة وغيرها لابد من تناولها بالبحث والدرس، ليَخلُص لنا مذهب الظاهرية واضحاً جلياً، إن شاء الله تعالى.

* * *

الفصل الثاني

المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس نشأتها واتجاهاتها

المبحث الأول : مذهب الأوزاعي .

المبحث الثاني : المذهب المالكي .

المبحث الثالث : مذهب أهل الحديث .

المبحث الرابع : المذهب الظاهري (المدرسة الظاهرية بالأندلس).

المبحث الخامس : المذهب الشافعي .

المبحث السادس : المذاهب الفقهية الأخرى بالأندلس .

تمهيد

هل صحيح أن الأندلس لم تعرف مذهبا إلا مذهب مالك ؟

إن كتب التراجم والتاريخ تدلنا على أن الأندلس قد عرفت مختلف المذاهب الفقهية الإسلامية ؛ منذ عهد مبكر ؛ وبالضبط مع الطلائع الأولى من الفاتحين المسلمين لها ، والراحلين منها أو إليها ، وذلك ابتداء من القرن الثاني الهجري فما بعده.

و غدا أهل الأندلس يتمذهبون بمختلف المذاهب ، ولم يقتصروا في دراساتهم الفقهية على المذهب المالكي فحسب - كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين من القدماء والمحدثين - وإنما تعاملوا مع سائر المذاهب الفقهية المشرقية ، وإن كانت الغلبة دائما للمذهب المالكي.

فلم يكن الأمر أكثر من غلبة مذهب مالك على الأندلس ، وهو ما يؤيده كلام إمام مدرسة الظاهر بالأندلس أبي محمد بن حزم ، يقول رحمه الله : «.. ولا أكثر من غلبة مذهب مالك على الأندلس وأفريقية ، وقد كان طوائف علماء مخالفون له جملة ، قائلون بالحديث ، أو بمذهب الظاهر ، أو بمذهب الشافعي ، هذا أمر مشاهد في كل وقت »[1] .

فالواقع التاريخي يؤكد أنه ما يكاد يظهر مذهب جديد أو مدرسة جديدة في المشرق ؛ حتى يشق طريقه إلى الأندلس ، يظهر هذا مما كتبه القاضي عياض في ترتيب المدارك[2] من أن قوماً من الرَّحَّالين والغرباء أدخلوا شيئاً من مذهب

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ، لابن حزم: ٤/١٨٣.

(٢) انظر ترتيب المدارك : ١/٢٧.

الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود الظاهري ، فلم يتمكنوا من نشره ، فمات بموتهم على اختلاف أزمانهم ، إلا من تدين به في نفسه ممن لا يؤبه لقوله.

و قول عياض - رحمه الله - فلم يتمكنوا من نشره ، أمر لا يسلم له ، ولا يُوافَقُ عليه ، بعد أن رأينا كتب التراجم والتاريخ تحتشد بكثرة من أتباع هذه المذاهب في مختلف عصور تاريخ الأندلس ، ولا سيما بالنسبة للظاهرية والشافعية ، فلم تمت هذه المذاهب بموت من أدخلوها من أهل البلد الأندلسيين أو الغرباء ، كما زعم عياض رحمه الله ، وإنما ظلت تنتشر وتشق طريقها في ثبات ، يأخذ بها الناس دراسة وتدريساً ، وبحثاً وعملاً ، تخفت أحياناً وتظهر أحياناً ، هذه حقيقة لا يتطح فيها عنزان كما يقال ، تؤكدها الشواهد الكثيرة[1].

فها هو القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي لما عاد من المشرق يجد القول بالظاهر قد ملأ المغرب[2] - كما قال - بتأثير ابن حزم ، وفي موضع آخر يقول عن الظاهرية بالأندلس : « وفي حين عودتي من الرحلة ، ألفيت حضرتي منهم طافحة ، ونار ضلالهم لافحة ، فقاسيتهم مع غير أقران ، وفي عدم أنصار »[3].

فإذا كان هذا هو الواقع كما يصفه ابن العربي ، فما أعجب وأبعد قول مجموعة من المستشرقين أصحاب دائرة المعارف الإسلامية أن المذهب الظاهري في الأندلس ظل محصوراً في ابن حزم ، يكاد يقتصر عليه وحده !![4].

---

(١) راجع مباحث في المذهب المالكي بالمغرب للدكتور عمر الجيدي - رحمه الله - ص٢٢-٢٣.

(٢) العواصم من القواصم لابن العربي ٢/ ٣٣٦.

(٣) المصدر السابق ص ٣٣٧.

(٤) دائرة المعارف الاسلامية ج١٥/ مادة الظاهرية ص ٤٠٩.

و المقري الذي يؤكد أن الأندلس صارت ملكا لمالك ، وأن لا مذهب لهم إلا مذهب مالك ، هو نفسه يصرح بأن خواص أهل الأندلس يحفظون من سائر المذاهب ما يباحثون به ، بمحاضر ملوكهم ذوي الهمم في العلوم[1] .

* نشأة المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس واتجاهاتها :

رأينا الإمام ابن حزم الظاهري في النص المتقدم يقرر أن الغلبة في الأندلس كانت لمذهب مالك ، ولكن هذا لا يعني بحال عدم وجود المدارس الفقهية الأخرى ، فقد كان طوائف من العلماء يقولون بالحديث ، أوبمذهب الظاهر ، أو بمذهب الشافعي ، وهذا أمر مشاهد في كل وقت.

و يظهر أن ترتيب ابن حزم للمدارس الفقهية بالأندلس هذا الترتيب ابتكار جديدلم يلتفت إليه الباحثون. فلو أمعنا في كلامه لوجدناه يمنح الرتبة الأولى من حيث الكثرة والغلبة والقوة للمذهب المالكي ، والرتبة الثانية لمذهب أهل الحديث القائلين به ، والرتبة الثالثة لمذهب الظاهر ، والرتبة الرابعة لمذهب الشافعي ، والرتبة الآخرة لغيرها من المذاهب ، كمذهب الأوزاعي الذي أغفل ابن حزم ذكره في هذا المقام ، مع أنه أول مذهب فقهي دخل الأندلس وانتشر فيها قبل المذهب المالكي نفسه ، فلسبقه التاريخي سأستهل به الحديث ، ثم أرتب المدارس الفقهية بالأندلس - من حيث القوة والكثرة والغلبة- ترتيب ابن حزم لها ، إذ أظنه التصنيف الصحيح ، ثم أفرد فصلاً خاصاً لمدرسة الفقه الظاهري بالأندلس قبل ابن حزم باعتبارها موضوع هذه الدراسة الأساس ، إذ المذهب الظاهري هو الذي زاحم بحق المذهب المالكي بالأندلس مزاحمة قوية ردحا طويلا من الزمان.

---

(١) نفح الطيب ١/ ٢٢١.

المبحث الأول :
مذهب الأوزاعي

ينسب هذا المذهب إلى الإمام الأوزاعي، وهو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، من أفاضل التابعين المجتهدين ، ولد في بعلبك (من مدن الشام) سنة ٨٨هـ ، ونزل قرية (أوزاع) قرب دمشق فنسب إليها[1] ، وتوفي سنة ١٥٧هـ. و غلب هذا المذهب على الشام وعلى جزيرة الأندلس أولاً ، إلى أن غلب عليها مذهب مالك بعد المائتين ، فانقطع منها[2].

يقول القاضي عياض – رحمه الله – : « و أما أهل الأندلس فكان رأيهم منذ فتحت على رأي الأوزاعي ؛ إلى أن رحل إلى مالكٍ زيادُ بن عبد الرحمن ، وقرعوس بن العباس ، والغازي بن قيس ، ومن بعدهم ، فجاءوا بعلمه..»[3].

أما عن صفة انتقال مذهب الأوزاعي إلى الأندلس ، فتُجمع كتبُ التراجم والتاريخ أن أول من أدخل هذا المذهب إلى الأندلس هو صعصعة بن سلام الشامي الدمشقي الأندلسي- لاستقراره فيها كما يقول ابن حزم –[4] أبوعبدالله[5] صاحب الإمام الأوزاعي ، والراوي عنه ، كان فقيها ، محدثا ،

---

(١) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ١٢٧

(٢) ترتيب المدارك ج١/ ص٦٦ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٦ .

(٤) بغية الملتمس ، للضبي: ٢/ ٤١٨ .

(٥) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ص٣٥٤ رقم الترجمة (٦٠٨)، وجذوة المقتبس للحميدي ج١ ص٣٧٩-٣٨٠ رقم الترجمة ٥١١ ، وبغية الملتمس للضبي ج٢/ ص٤١٨ رقم ٨٥٦.

حتى ذهب ابن الفرضي إلى أن صعصعة كان أول من أدخل الحديث إلى الأندلس كذلك[1].

انتقل صعصعة بن سلام من دمشق إلى قرطبة ، تولى الصلاة بها ، وتقلد منصب الإفتاء فيها ؛ إذ كانت الفتيا دائرة عليه بالأندلس أيام عبدالرحمن بن معاوية ، وصدراً من أيام هشام بن عبد الرحمن[2].

و بقي هذا المذهب غالباً فيها مدة أربعين سنة ، ساد خلالها الفتيا والقضاء ، حتى نهاية القرن الثاني الهجري زمن الخليفة الأموي الثالث (الحكم بن هشام) حيث غلب مذهب مالك بن أنس رضي الله عنه ، وكان « شيخ المفتين حينئذ صعصعة بن سلام إمام الأوزاعية ، وراويتهم »[3] وتوفي رحمه الله سنة ١٩٢هـ.

* **أعلام مذهب الأوزاعي ومدرسته في الأندلس .**

١- **صعصعة بن سلام المذكور .**

٢- **زهير بن مالك البلوي أبو كنانة**[4] : من أهل قرطبة ، كان فقيها على مذهب الأوزاعي ، وكان عبد الملك بن حبيب – رأس المالكية بالأندلس – يعذل أبا كنانة على انحرافه عن مذهب أهل المدينة وتمسكه برأي الأوزاعي ، فكان يقول له : حسدتني إذ أنفرد بالأوزاعي دون أهل البلد ، توفي زهير بن مالك – رحمه الله – في صدر أيام الأمير محمد بن عبد الرحمن.

---

(١) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٥٤.

(٢) المصدر السابق .

(٣) ترتيب المدارك ج١/ ص٢٧.

(٤) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ج١/ ص٢٧٧ رقم ٤٥٤.

قلت : والنص السابق الذي أورده ابن الفرضي يدلنا على حقيقة مهمة : هو أن رؤوس المالكية بالأندلس ، كعبد الملك بن حبيب وغيره كانوا لا يقبلون أن يزاحمهم بالأندلس مذهب غير مذهب مالك ، وكانوا ينكرون على كل من التزم مذهبا غير مذهبه.

٣- عبدالملك بن زونان أبو مروان أو أبوالحسن[1]: من أهل قرطبة، ويعرف بزُونان بضم الزاي وبعد الواو نون. صاحب صعصعة بن سلام ، وسمع بالأندلس منه ، ولكنه رحل فسمع من تلامذة مالك : أشهب ، وابن القاسم ، وابن وهب وغيرهم من المدنيين.

قال ابن الفرضي : كان يذهب أولا مذهب الأوزاعي ، ثم رجع إلى مذهب مالك ، وكان الأغلب عليه الفقه ، ولم يكن من أهل الحديث[2].

*** أسباب انقراض مذهب الأوزاعي من الأندلس:**

نشأ مذهب الأوزاعي في الشام ، ثم انتقل مع تلاميذه والرواة عنه إلى أصقاع الإسلام ؛ حتى دخل بلاد الأندلس والمغرب ، غير أن هذا المذهب لم يكتب له البقاء والاستمرار ، فغلبت عليه المذاهب الفقهية الأخرى ، وانقرض.

ففي بلاد الشام موطن نشأة الإمام الأوزاعي نفسِه ، غلب عليها مذهب الشافعي ، وفي الأندلس بدأ العدول عن مذهب الأوزاعي بعد عودة الصفوة الأولى من أصحاب الإمام مالك بن أنس كما علمنا ، وذلك في صدر خلافة

(١) ترجمته في: ترتيب المدارك للقاضي عياض ج٤/ ص١١٠. وابن الفرضي ٤٥٨/١ رقم ٨١٣.

(٢) ابن الفرضي ٤٥٨/١.

عبد الرحمن الداخل ، أو في عهد ابنه هشام بن عبدالرحمن ، حسب خلاف المؤرخين في ذلك.

و يمكن إجمال أهم الأسباب التي ساعدت وعجلت بانقراض مذهب الأوزاعي من الأندلس ، في وقت مبكر فيما يأتي :

١. عدم اهتمام الأوزاعية بنشر مذهب إمامهم ، ونصرته ، فلم يثبت أنهم عقدوا له المجالس العلمية ، ولا المناظرات الفقهية ، كما هو الحال عند المذهب المالكي.

٢. إنكار فقهاء المالكية على أتباع مذهب الأوزاعي ومضايقتهم لهم ، الأمر الذي دفع بعضهم إلى العدول عن مذهب الأوزاعي والتحول إلى مذهب مالك. يؤيد ذلك ما ذكره ابن الفرضي ، فيما تقدم: أن أبا كنانة زهير بن مالك البلوي، من أهل قرطبة ، كان فقيها على مذهب الأوزاعي ؛ على ما كان عليه أهل الأندلس قبل دخول بني أمية رحمهم الله ، وكان ابن حبيب ، رأس المالكية ، يعذل أبا كنانة على انحرافه عن مذهب أهل المدينة وتمسكه برأي الأوزاعي ، فكان أبوكنانة يقول له: حسدتني إذ أنفرد بالأوزاعي دون أهل البلد[1].

وبسبب هذه المضايقة والإنكار، آل الأمر ببعض الأوزاعية إلى التحول إلى مذهب المالكية ، يدل على ذلك ما ذكره ابن فرحون : أن أبا الحسن عبد الملك ابن الحسين المعروف بزُونان كان يذهب مذهب الأوزاعي ؛ في أول الأمر ، ثم رجع إلى مذهب مالك[2].

(١) ابن الفرضي ٢٧٧/١ رقم ٤٥٤.

(٢) الديباج المذهب ص ١٥٧.

٣. لم يتح للأوزاعية من السلطان ما يمكنهم من نشر فقه إمامهم وإذاعة مذهبه في الأندلس ، إذ انفرد فقهاء المالكية بالفتيا والقضاء والشورى دونهم ، وهذا من أبرز العوامل التي عجلت بانقراض المدرسة الأوزاعية من الأندلس ، وكلنا يعلم ما لقوة السلطان من أثر في انتشار واستقرار المذاهب.

٤. فَقْدُ الاستقرار بالمدن الكبرى ، والاضطراب في السكنى ، وعدم الجلوس إلى الطلبة في حلقات العلم والدرس ، يعد أيضا من الأسباب التي ساعدت على ضمور مذهب الأوزاعي في الأندلس.

يؤيد ذلك ما ذكره ابن الفرضي عن أحد رؤوس مدرسة الفقه الأوزاعي بالأندلس ، وهو زهير بن مالك البلوي القرطبي – السابق ذكره – أنه كان مضطربا في سكناه بين مدينة باجة وفحص البلُوط ، إذ كان لجده عدي بن جذيمة إقطاع من قبل عبد الرحمن بن معاوية رحمه الله لفحص البلوط [1].

* * *
* * * *

(١) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٧٧ رقم ٤٥٤.

المبحث الثاني
المذهب المالكي

منذ دخل الإسلام إلى الأندلس ، وأهلها عل مذهب الإمام الأوزاعي ، كما سبق القول ، إلى أن رحل طلبتُها إلى الحجاز قاصدين الحج ، وكانت رحلتهم في البداية مقصورة عليها ، وإمامها يومئذ هو الإمام مالك ، فتتلمذوا له ، وأخذوا عنه مباشرة ، فلما عادوا إلى الأندلس أخذوا ينشرون علمه وفقهه بين الناس ، وتولوا وظائف التدريس والفتيا والصلاة والقضاء والشورى ، وفي مقدمة هؤلاء: زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، الذي جزم الحميدي أنه أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس[1] ، وقرعوس بن العباس ، والغازي بن قيس المتوفى سنة ١٩٩هـ ، وأبو عبد الله محمد بن سعيد ابن بشير بن شراحيل المتوفى سنة ١٩٨هـ ، ويحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة ٢٣٤هـ ، وأبو محمد عيسى بن دينار القرطبي المتوفى سنة ٢١٢هـ.

ولم يكن هؤلاء الراحلون يهتمون بنشر علم مالك وفقهه فحسب ، وإنما كانوا حريصين على أن يصفوا من صدقه، وجلالة قدره ، وسعة علمه ، واقتداء الأمة به في سلوكه وأخلاقه ، ما عظم به صيته بالأندلس[2]، وهذا ما دفع بعض الخلفاء إلى أن يأخذوا بمذهبه ، ويأمروا الناس باتباعه ، ويُصَيِّروا القضاء والفتيا عليه ، كما هو الشأن بالنسبة للخليفة الأموي هشام بن عبد الرحمن بن معاوية في الأندلس، وإدريس بن إدريس في المغرب الأقصى، والمعز بن باديس في تونس[3].

(١) جذوة المقتبس ص ٢١٨ ، رقم الترجمة : ٤٣٩ بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي.
(٢) نفح الطيب ٢/ ٤٦.
(٣) انظر : مباحث في المذهب المالكي بالمغرب ، للدكتور الجيدي – رحمه الله – ص١٦.

وفي هذا الظرف بالذات (أي في أواخر القرن الثاني الهجري) كانت المدرسة الأوزاعية في الأندلس قد أخذت تتخلى عن مواقعها، فاسحة المجال للمدرسة المالكية، إذ لم يبق لمذهب الأوزاعي من يناصره، إلا أفراد قليلون يأتي في مقدمتهم: الفقيه المحدث الراوية صعصعة بن سلام الدمشقي الأندلسي، رائد المدرسة الحديثية في الأندلس، وشيخ المفتين بقرطبة[1] مع جماعة كانت تحذو حذوه، وتنهج نهجه.

وفي هذا السياق يذكر القاضي عياض في «المدارك» ما نصه: «وأما أهل الأندلس فكان رأيهم منذ فتحت على رأي الأوزاعي إلى أن رحل إلى مالك زياد بن عبد الرحمن، وقرعوس بن العباس، والغازي بن قيس، ومن بعدهم، فجاءوا بعلمه، وأبانوا للناس فضله واقتداء الأمة به، فعُرف حقه، ودُرس مذهبه، إلى أن أخذ أميرُ الأندلس إذ ذاك هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الناس جميعا بالتزام مذهب مالك، وصير القضاء والفتيا عليه، وذلك في عشرة السبعين ومائة من الهجرة (أي عام ١٧٠هـ) في حياة مالك رحمه الله تعالى، وشيخ المفتين حينئذ صعصعة بن سلام إمام الأوزاعية، وراويتهم، وقد لحق به من أصحاب مالك عدة، فالتزم الناس بها من يومئذ هذا المذهب، وحَموْه بالسيف عن غيره جملة»[2].

و قد اختلف المؤرخون في أول من أدخل المذهب المالكي إلى الأندلس: فذهب ابن القوطية وتبعه السيوطي والعياشي في الرحلة[3]، إلى أنه الغازي بن

(١) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٤٥، وجذوة المقتبس ١/ ٣٧٩-٣٨٠ وبغية الملتمس ٢/ ٤١٨.

(٢) ترتيب المدارك ج١ ص ٢٦-٢٧.

(٣) الرحلة العياشية، ماء الموائد، لأبي سالم العياشي ت ١٠٩٠هـ: ٢/ ٢٠٣.

قيس، وذلك في خلافة عبد الرحمن الداخل[1]، بينما يرى الجمهور أن أول من أدخله هو زياد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بشبطون؛ فقيه الأندلس[2].

و الجمع بين الرأيين ممكن، باعتبار أن الغازي بن قيس، أول من أدخله، إلا أن المذهب لم يشتهر ويذاع بين الناس على نطاق واسع، إلا بعد ما جاء زياد الذي تصدى لإقرائه وإسماعه الناس[3]. ولعل هذا يفهم من قول عياض: «وكان زياد أول من أدخل الأندلس موطأ مالك، متفقها بالسماع منه»[4] ومن قول المقري: «و هو أول من أدخل موطأ مالك إلى الأندلس مكمّلاً متقناً»[5].

* **ظهور المذهب المالكي على غيره من المذاهب بقوة السلطان.**

أما عن الأسباب التي أدت بالمذهب المالكي إلى أن ينتشر ويشيع في هذه الربوع، ويتقلص نفوذه في المشرق - موطن نشأته - على خلاف المعهود، فالباحثون في ذلك مختلفون، فمنهم من يرجع ذلك إلى شخصية صاحب المذهب القوية، ومنهم من يرده إلى ملاءمة مذهبه لطبيعة المغاربة والأندلسيين، ومنهم من يرده إلى تشابه البيئة في كل من الحجاز وبلاد المغرب كابن خلدون، ومنهم من يرجع ذلك إلى اقتصار رحلة الأندلسيين والمغاربة إلى الحجاز غالباً من أجل الحج ...[6].

(١) تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية ت ٣٦٧، ص٥٦، تحقيق ابراهيم الأبياري.

(٢) انظر المدارك ٣/ ١١٧.

(٣) مباحث في المذهب المالكي ص ١٧.

(٤) المدارك ج٣/ ص١١٧.

(٥) نفح الطيب ٢/ ٤٦.

(٦) انظر تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، للدكتور عمر الجيدي: ص٢٩.

هذه بعض الأسباب التي قيل إنها كانت من العوامل التي ساعدت على انتشار المذهب المالكي بالأندلس ، وهي وإن كانت من العوامل التي ساعدت - في الجملة - على ذيوع هذا المذهب في هذه الربوع ، إلا أنها لا تعد في نظر الباحث المتفحص أسباباً حقيقية لانتشار هذا المذهب ، ولا تنهض حجة على ذلك .

والذي أميل إلى أنه السبب الحقيقي ، هو ما ذكره الإمام ابن حزم الظاهري إذ يقول: «مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان، مذهب أبي حنيفة، فإنه لما ولي قضاء القضاة أبويوسف كانت القضاة من قِبَلِه ، فكان لا يولي قضاء البلاد من أقصى المشرق إلى أقصى أعمال أفريقية إلا أصحابه والمنتمين إلى مذهبه ، ومذهب مالك بن أنس عندنا ، فإن يحيى بن يحيى كان مكيناً عند السلطان ، مقبول القول في القضاء ، فكان لا يلي قاضٍ في أقطارنا إلا بمشورته واختياره ، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه ، والناس سراع إلى الدنيا والرياسة ، فاقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به ، على أن يحيى لم يلِ قضاءً قط ، ولا أجاب إليه ، وكان ذلك زائداً في جلالته عندهم ، وداعياً إلى قبول رأيه لديهم»[1] .

ورأي ابن حزم هذا فيه كثير من الصواب ، إذ القوة دائماً تفعل فعلها ، ولنا في موقف العثمانيين الذين نشروا المذهب الحنفي بالقوة في الأقطار التي خضعت لحكمهم ، وموقف الدولة السعودية من المذهب الحنبلي ، شاهد على ذلك ، أما من انتقد رأي ابن حزم هذا فلم يأتِ بأدلة مقنعة ، وكما قيل : الناس على دين ملوكهم[2] .

---

(١) جذوة المقتبس ٢/ ٦١٠-٦١١ ، ونفح الطيب ٢/ ٢١٨ .

(٢) تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي: ص٣٥ .

ومما يؤيد رأي ابن حزم ، ما ذكره بعض المؤرخين أن مالكاً سأل بعض الأندلسيين عن سيرة ملك الأندلس ، فوصف له سيرته ، فأعجبت مالكاً - لكون سيرة بني العباس في ذلك الوقت لم تكن مرضية - فقال مالك رضي الله عنه لذلك المخبر: نسأل الله تعالى أن يُزَيِّنَ حَرَمَنا بمثله ، فنُميت المسألة إلى ملك الأندلس، مع ما علم من جلالة مالك ودينه ، فحمل الناس على مذهبه ، وترك مذهب الأوزاعي[1] ، ويذهب المقَّري إلى أن الموصوف هو الخليفة هشام ابن عبدالرحمن ، والواصف هو زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون تلميذ مالك[2] .

ومما يؤيد أن المذهب المالكي انتشر بقوة السلطان ، ما ذكره القاضي عياض في المدارك : أن أمير الأندلس إذ ذاك ، هشام بن عبد الرحمن حمل الناس جميعاً على التزام مذهب مالك ، وصير القضاء والفتيا عليه ، فالتزم الناس بالأندلس من يومئذ هذا المذهب ، وحموه بالسيف عن غيره جملة[3] .

ومما يؤيده ما ذكره مؤرخو المذهب المالكي أن الحكم المستنصر أصدر منشورا الزم به الأندلسيين تقليد المذهب المالكي وحده[4] ، ومما جاء في المنشور: «وكل من زاغ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه ، وزُيِّن له سوء عمله...»[5] .

ومن المؤيدات أن الفقهاء بالمغرب والأندلس ، كانوا يبايعون الأمراء على

---

(١) انظر نفح الطيب: ٣/ ٢٣٠ .

(٢) المصدر السابق: ١/ ٣٣٧ .

(٣) ترتيب المدارك: ١/ ٢٧ ، والمعيار: ١٢/ ٢٦ ، ونيل الابتهاج:ص١٩١ .

(٤) ترتيب المدارك: ١/ ٢٢ ، ونيل الابتهاج: ص١٩١ .

(٥) نيل الابتهاج: ص١٩٢ .

كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، ومذهب مالك ، كما اشترط ذلك صراحة الفقيه أبو إسحاق السبائي[١] .

ومن المؤيدات لرأي ابن حزم ، كذلك ، ما ذكره المؤرخ ابن حيان في سبب كثرة قضاة الأمير عبد الرحمن بن الحكم حيث يقول: « إنما كان سبب استكثار عبد الرحمن بن الحكم من القضاة وكثرة توليته وعزله لهم ، اتباعه فيهم رضا كبير الفقهاء المشاوَرين ؛ الأثير عنده ؛ يحيى بن يحيى ، إذ كان لا يزال يشير عليه بقاض ، فيوليه الأمير عبد الرحمن مقتصرا فيه على رأيه ، فإذا أنكر عليه يحيى شيئا رفع عليه إلى الأمير ، فلا يؤخر عزله ، ولا يحيد عن مشورته ، وكان يحيى الذي يولي مكانه»[٢] .

وفي موطن آخر يزيد ابن حيان هذا الأمر بياناً وتفسيراً ، فيقول: « وغلب يحيى بن يحيى جميعَهم - أي دون جميع الفقهاء - على رأي الأمير عبد الرحمن ، والوى بإيثاره ، فصار يلتزم من إعظامه وتكريمه وتنفيذ أموره ما يلتزم الولد لأبيه ، فلا يستقضي قاضيا ؛ ولا يعقد عقدا ؛ ولا يُمضي في الديانة أمرا ، إلا عن رأيه وبعد مشورته»[٣].

ويبدو أن عددا من المؤرخين وفقهاء المالكية يسيرون مع رأي الإمام ابن حزم ، منهم: ابن حيان ، كما هو واضح في هذه النصوص التي نقلناها من كلامه، والقاضي عياض الذي أشار إلى أن المذهب انتشر بقوة السلطان ؛ وبالسيف

(١) انظر المدارك: ٦/ ٧٣ .

(٢) المقتبس من أنباء أهل الأندلس ، لابن حيان: ص٤٠-٤١ ، بتحقيق الدكتور محمد علي مكي .

(٣) المصدر السابق: ص٤٢-٤٣ .

جملة ، وإلى هذا الرأي مال القاضي ابن العربي كذلك ، عندما يقول: « نفذ إلى هذه البلاد - يقصد الأندلس - بعض الأموية ، فألفى هنا عصبية ، فثاروا به ، وأظهر الحق ، وقال: أحيي السنة ، فلا فقه إلا فقه أهل المدينة ، ولا قراءة إلا قراءتهم ، فألزموا الناس العمل بمذهب مالك ، والقراءة على رواية نافع ، ولم يمكنهم من النظر والتخيير في مقتضى الأدلة ، متى خرج ذلك عن رأي أهل المدينة »[١] .

و هكذا يتبين بما سقناه من مؤيدات وأدلة أن انتشار المذهب المالكي بقوة السلطان ، أمر لا ينتطح فيه عنزان ، ولا يختلف فيه اثنان .

*** طبيعة وخصائص المدرسة المالكية بالأندلس.**

وثمرة لما تقدم ، نستطيع القول بأن المذهب المالكي بالأندلس؛ عرف اتجاهين داخل نفس المدرسة الفقهية ومنذ بدء نشأتها:

١- اتجاه فروعي مقلد.

٢- واتجاه تأصيلي مجتهد .

ويبدو ذلك جلياً لكل من أمعن النظر في تاريخ المدرسة وأعلامها بالأندلس وتواليفهم الفقهية .

١- الاتجاه الفروعي المقلد:

وهو الاتجاه الغالب على المدرسة المالكية بالأندلس ، الذي اتخذ طابع التمسك بفروع المذهب المالكي ومسائله، مع قلة البضاعة أو عدم الدراية في علم الحديث والأثر ، والانصراف عن علوم السنة إلى الفقه المحض المجرد عن الأدلة.

ومما يؤسف له ؛ أن المدرسة المالكية في الأندلس سلكت هذا الاتجاه في بداية

(١) العواصم من القواصم: ٢/ ٤٩٠ ، بتحقيق عمار طالبي.

نشأتها وظهور أمرها .

وأول من خط هذا الاتجاه بالأندلس ، في ظني ، هو قرعوس بن العباس بن قرعوس - تلميذ مالك وراويته ومن أوائل المالكية الذين أدخلوا المذهب الأندلس- يقول فيه ابن الفرضي: « وكان علمه بالمسائل على مذهب مالك وأصحابه ، ولاعلم له بالحديث »[1] ، ومعنى المسائل في اصطلاحهم علم الفروع لا غير ، وتقليد مالك وأصحابه في ذلك.

وهذا يحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة٢٣٤هـ ، تلميذ مالك وراوي الموطأ عنه ، وفقيه الأندلس وعاقلها ، والذي انتهت إليه رئاسة العلم بها ، وبسببه استغلظ المذهب المالكي في الأندلس واستوى على سوقه ، يقول فيه حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر : « ولم يكن له بصرٌ بالحديث »[2].

وهذا عبد الملك بن حبيب السلمي المتوفى سنة٢٣٨هـ ، عالم الأندلس ، الذي انفرد برئاسة المذهب بعد يحيى بن يحيى ، يقول فيه ابن الفرضي: « كان عبدالملك حافظاً للفقه على مذهب مالك نبيلاً فيه ، غير أنه لم يكن له علم بالحديث ، ولا معرفةٌ بصحيحه من سقيمه »[3] ، ولذلك لم يخرّج ابن وضاح[4] لابن حبيب شيئاً ، وكان لايرضى عنه[5] وحكى الباجي وابن حزم أن أبا عمر

---

(١) ابن الفرضي ٢/ ٦٢١ ، وترتيب المدارك ٣/ ٣٢٥ .

(٢) ترتيب المدارك ٣/ ٣٨٣ .

(٣) المصدر السابق ٤/ ١٢٣ .

(٤) مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس وستأتي ترجمته .

(٥) المصدر السابق ص١٢٩ .

ابن عبد البر كان يكذبه[1] ، وكان أحمد بن خالد- المحدث- سيء الرأي فيه[2] ، واتهمه ابن حزم بالكذب[3].

* كتاب الواضحة ، مظهر من مظاهر هذا الاتجاه :

وعبد الملك بن حبيب هو مؤلف كتاب « الواضحة » ، أحد الكتب الجامعة في المذهب المالكي التي يقول عنها الإمام ابن حزم : « والمالكيون ، لاتمانع بينهم في فضلها ، واستحسانهم إياها »[4] ، وكانت عناية ابن حبيب فيها ، استخراج المعاني والقواعد ، التي قامت عليها الفروع[5] ، فكان اهتمامه بالفروع والمسائل أكثر من الأصول ، ولذلك أحرق الموحدون الظاهرية كتاب الواضحة،كما في المعجب للمراكشي .

وهذا محمد بن خالد بن مرتنيل القرطبي المتوفى سنة٢٢٠هـ ، المعروف بالأشج ، أحد أعلام المالكية بالأندلس ، الذي سمع أصحاب مالك كابن القاسم ، وابن وهب ، وأشهب ونظرائهم من المدنيين والمصريين ، والذي ولي الشرطة والصلاة والسوق بقرطبة ، يقول فيه القاضي عياض: « وكان الغالب عليه الفقه ، ولم يكن له علم بالحديث »[6].

---

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس ، ورقة : ٢٣٨ (مخطوط خاص).

(٤) انظر :النفح ٣/ ١٧١ ، ورسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها ص١٨١ بتحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٥) انظر مالك لأبي زهرة ص٢٤٥ ط٢

(٦) ترتيب المدارك ٤/ ١١٧ .

وهذا قاسم بن هلال القيسي ، أبو محمد القرطبي المتوفى سنة٢٣١هـ أو ٢٣٧هـ ، سمع أصحاب مالك كابن القاسم وابن وهب وغيره ، يقول فيه عياض : «وكان عالما بالمسائل ولم يكن له علم بالحديث»[١] ، والمقصود بالمسائل فقه الفروع.

ومن أعلام هذا الاتجاه محمد بن أحمد بن عبد العزيز العتبي الأندلسي القرطبي ، الفقيه المالكي المشهور المتوفى سنة٢٥٤هـ ، صاحب العتبية ، تلميذ يحيى بن يحيى الليثي ، غلب عليه فقه المسائل والفروع حتى قال فيه عياض : «كان حافظاً للمسائل ، جامعا لها جدا ، عالماً بالنوازل»[٢].

● كتاب «العتبية ، أوالمستخرجة» أسوأ ما يمثل هذا الاتجاه بالأندلس :

وقد جمع العتبي هذه «المستخرجة» ، من الأسمعة المسموعة غالباً من مالك ابن أنس رضي الله عنه ، ومن أسمعة ابن القاسم ، وأشهب بن عبد العزيز ، ويحيى بن يحيى الليثي ، ومن كتاب «الواضحة» لابن حبيب ، فقد كان وكده وهمه جمع المسائل والنوازل التي لا أصول لها وإدخالها في مستخرجته.

قال ابن لبابة: «وهو الذي جمع المستخرجة ، وكثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة ، وكان يؤتى بالمسألة الغريبة ، فإذا أعجبته قال: أدخلوها في المستخرجة»[٣] ولذا قال محمد بن وضاح : «وفي المستخرجة خطأ كثير»[٤].

---

(١) المصدر السابق ص١١٩ .

(٢) المصدر السابق ص٢٥٣

(٣) نفس المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق ص٢٥٤ .

وقال أسلم بن عبد العزيز : قال لي محمد بن الحكم: أتيت بكتب حسنة الخط تدعى المستخرجة ، من وضع صاحبكم العتبي ، فرأيت جلها كذوباً ، ومسائل لا أصول لها[١] ، ومما قد اسقِطَ وطُرح ، وشواذ من مسائل المجالس لم يوافق عليها أصحابها ، فخشيت أن أموت فتوجد في تركتي ، فوهبتها لرجل يقرأ فيها»[٢].

ورغم هذا كله ، فإن الكتاب وقع عليه الاعتماد من أعلام المالكية كابن رشد[٣] وغيره ، وعولوا عليه كثيرا ، حتى قال الإمام ابن حزم الظاهري : «لها - أي المستخرجة- بأفريقية القدر العالي ، والطيران الحثيث»[٤].

ومن أعلام هذا الاتجاه الذين ذكروا في كتب التراجم ، رأس المالكية بالأندلس عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل القرطبي المتوفى سنة ٢٥٦هـ ، وقد تقدم ذكر أبيه ، روى عن يحيى بن يحيى ، وعيسى بن دينار وأبيه ، وسمع بمصر من أصبغ بن الفرج ، وعبد الملك بن هشام ، وسمع من سحنون بالقيروان الأسدية قبل أن يدونها. قال الحافظ أبو عمر بن عبد البر: «وكان رأس المالكية بالأندلس، والقائم بها ، والذاب عنها»[٥] ، ومع ذلك قال فيه القاضي عياض : «وتفقه ، ولم

---

(١) وهذه العبارة «مسائل لاأصول لها» تؤيد ما ذهبنا إليه من أن كتاب المستخرجة كتاب يمثل الاتجاه الفروعي المقلد الذي يورد المسائل مجردة عن أدلتها وأصولها.

(٢) المدارك ٤/ ٢٥٤ .

(٣) في كتابه «البيان والتحصيل» وهو مطبوع متداول .

(٤) رسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها ص١٨١ بتحقيق د. إحسان عباس ، وانظر نفح الطيب: ٣/ ١٧١ .

(٥) المدارك ٤/ ص٢٤٠.

يكن له علم بالحديث »[1] ، ولذلك ذكر ابن الفرضي أنه كان أشد الناس على
بقي بن مخلد[2] مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس.

ومنهم يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن القرطبي المتوفى سنة٢٥٩هـ ، تلميذ يحيى
ابن يحيى الليثي ، والغازي بن قيس ، وعيسى بن دينار ونظرائهم ، وكان
مشاوراً مع العتبي وابن خلاد وطبقتهم ، قال فيه ابن لبابة: « أفقه من رأيت في
علم مالك وأصحابه ابن مزين »[3] قال أبو عبد الملك : « ولم يكن له على ذلك
علم بالحديث »[4] ، ولذلك لما ألف « كتاب المستقصية »الذي استقصى فيه علل
الموطأ رد عليه قاسم بن محمد المحدث الشافعي ، وخطأه لما أثبته فيها[5].

ومنهم أيضاً ، عبد الأعلى بن وهب بن عبد الأعلى القرطبي المتوفى سنة
٢٦١هـ ، المشاور بقرطبة مع الشيوخ : يحيى بن يحيى ، وعبد الملك بن حبيب ،
وأصبغ بن خليل، وكان رجلا عاقلاً ، حافظا للرأي ، ومع ذلك قال فيه عياض :
« ولم يكن له معرفة بالحديث »[6].

ومن أسوأ من مثل هذا الاتجاه الفروعي المقلد في تاريخ المدرسة المالكية
بالأندلس:

(١) المصدر السابق ص٢٣٩ .
(٢) تاريخ علماء الأندلس ١/ ٣٦٩ رقم ٦٣٣ والمدارك ٤/ ٢٤٠.
(٣) المدارك ٤/ ٢٣٨.
(٤) المصدر السابق ص٢٣٩ .
(٥) نفس المصدر السابق وانظر تاريخ الفكر الأندلسي لبالنثيا ص٤٢٠.
(٦) ترتيب المدارك ٤/ ٢٤٥.

أصبغ بن خليل القرطبي المتوفى سنة٢٧٣هـ[1] : تلميذ قرعوس بن العباس
ـ أول من خط هذا الاتجاه بالأندلس كما تقدم ـ والغاز بن قيس ، ويحيى بن
يحيى الليثي ، وسحنون بن سعيد ، وأصبغ بن الفرج ، وغيرهم. كان حافظا
للرأي على مذهب مالك وأصحابه ، فقيها في الشروط ، بصيراً بالعقود.

قال ابن الفرضي : « دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاماً... ولم يكن له
علم بالحديث ، ولا معرفة بطرقه ، بل كان يباعده ويطعن على أصحابه ، وكان
متعصباً لرأي أصحاب مالك ، ولابن القاسم من بينهم ، وبلغ به التعصب
لأصحابه أن افتعل حديثا في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام ، ووقف
الناس على كذبه فيه »[2].

فهذا رأس من رؤوس المالكية بالأندلس ، كان متعصباً لذلكم الاتجاه
الفروعي المقلد ، يعادي أصحاب الحديث ، حتى قال فيه ابن الفرضي في
موضع آخر: «وكان معاديا للآثار ، شديد التعصب للرأي»[3] ، وقال فيه الحافظ
ابن عبد البر: « وكان معاديا للآثار ، ليس له معرفة بالحديث ، شديد التعصب
لرأي مالك وأصحابه ولابن القاسم من بينهم »[4].

ولذا كان يعادي أشد العداء مدرسة الحديث والأثر بالأندلس ، وواجهها
مواجهة عنيفة ؛ وعلى رأسها زعيمها بقي بن مخلد ، وكان يمنع من السماع منه ،

(١) ترجمته في :تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ج١/ ص١٥٠ رقم ٢٤٥ ، وترتيب المدارك ٤/ ٢٥٠ .
(٢) تاريخ علماء الأندلس ١/ ١٥٠.
(٣) المصدر السابق ص١٥١.
(٤) ترتيب المدارك ٤/ ٢٥١.

حتى كان قاسم بن أصبغ ؛ محدث الأندلس ؛ يدعو عليه ويقول : « هو الذي حرمني أن أسمع من بقي بن مخلد ، كان يحض أبي على نهيي عن الاختلاف إليه وكان لنا جاراً »(١) .

ولم يقتصر عداؤه لأهل الحديث فحسب ، بل جاوزه إلى كتب السنة المعتمدة نفسها ، قال قاسم بن أصبغ : سمعت أصبغ بن خليل يقول : « لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة »(٢) ، وبلغ به التعصب أن كذب على النبي ﷺ ، وسلك مسلك الوضّاعين الهالكين ، ووضع حديثا لتأييد مذهبه ، وزعم أنه رواه عن غاز بن قيس عن سلمة بن وردان ، عن ابن شهاب ، عن الربيع بن خيثم ، عن ابن مسعود قال : «صليت وراء رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر سنتين وخمسة أشهر ، وخلف عمر عشر سنين ، وخلف عثمان اثني عشرة سنة ، وخلف علي بالكوفة خمس سنين ، فما رفع واحد منهم يديه إلا في تكبيرة الإحرام وحدها»(٣).

قال أحمد بن خالد: فوقع الشيخ في حفرة عظيمة ، منها: أن الإسناد غير متفق ، لأن سلمة بن وردان لم يرو عن ابن شهاب ، وابن شهاب لم يرو عن الربيع بن خيثم حرفاً قط ولا رآه.

وقال : إن ابن مسعود صلى خلف علي بالكوفة خمس سنين ، وابن مسعود مات في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه(٤) .

---

(١) ابن الفرضي ١/ ١٥١ .

(٢) نفس المصدر السابق ، والمدارك ٤/ ٢٥٢.

(٣) ابن الفرضي ١/ ١٥٠-١٥١.

(٤) المصدر السابق ص١٥١ .

قلت : انظر إلى ما يفعله التعصب بأهله!! نعوذ بالله من الخذلان!!

وقد حاول تلميذه أحمد بن خالد المحدث أن يلتمس لشيخه العذر فقال : إن أصبغ لم يقصد الكذب على رسول الله ﷺ ، وإنما ظهر له أنه يريد تأييد مذهبه(١) ، قال عياض ردا عليه: « وهذا كلام لا معنى له ، وكل من كذب على النبي ﷺ فإنما كذب لتأييد غرض ، ولو قال : إنه إنما كذب في السند وعلى غير النبي ، إذ قد رُوي عن النبي أنه رفع أولاً ثم لم يرفع بعد ... كان أشبه ».

ثم يستدرك عياض فيقول: « لكن الكذب في العلم ، أي نوع كان ، مبطل لصاحبه ، مسقط له بشهادة الزور »(٢) .

أما الرجال فكان يصحف فيهم ويخلط بينهم خلطاً فاحشاً ، فحديثه في إسناد القرآن مشهور عن الغاز بن قيس ، عن نافع ، عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، عن جبريل عن الله عز وجل ، فظن أن نافع بن أبي نعيم القارىء ، هو نافع مولى ابن عمر(٣) . وكان يصحف ويقول في أسيد بن الحضير ، هو ابن الخضير ، تصغير « خضر » ويأبى أن يرجع عنه(٤).

وهكذا يتبين أن هذا الاتجاه الفروعي المقلد بالأندلس ، خالف في الواقع اتجاه مدرسة مالك؛ لأن مذهب مالك بن أنس رضي الله عنه يقوم في أساسه على الحديث ، حتى سميت مدرسة مالك بالحجاز مدرسة الحديث ، ولكن هذا

---

(١) ترتيب المدارك: ٤/ ٢٥٢ .

(٢) نفس المصدر السابق .

(٣) ابن الفرضي ١/ ١٥١ والمدارك ٤/ ٢٥١.

(٤) نفس المصدر السابق ، والمدارك ٤/ ٢٥٢ .

الاتجاه في الأندلس لم يلتزم منهج مالك بل فعل ضده ، فانصرف فقهاؤه من وقت مبكر عن دراسة الحديث ، واقتصروا على الرجوع إلى كتب الفروع التي أقرها شيوخ المذهب ، ولا سيما ابن القاسم ، وأصبح ذلك تقليدا ثابتا لهم لا يحيدون عنه.

وكان هذا الاتجاه ، للأسف الشديد، الغالب على المدرسة المالكية بالأندلس، فحجروا على من سواهم ، ولم يكتب لاتجاه التأصيل والأثر والاجتهاد أن يسود ، ولنا على ما نقول شواهد كثيرة إليك بعضها :

* عندما أفتى الفقيه ابن لبابة في مسألة بخلاف المذهب تابعاً لمذهب الكوفيين، ثار عليه الفقهاء المقلدون صائحين : « سبحان الله!نترك قول مالك الذي أفتى به أسلافنا ، ومضوا عليه ، واعتقدناه بعدهم وأفتينا به ، لانحيد عنه بوجه ، وهو رأي أمير المؤمنين ورأي الأئمة آبائه »[1].

* ما ذكره المقدسي في تعريف الأقاليم عن أهل الأندلس ، قال: « أما في الأندلس فمذهب مالك ، وهم يقولون:لانعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك ، فإن ظهروا على حنفي أو شافعي نفَوه ، وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ربما قتلوه ، وسائر المغرب إلى مصر ، لايعرفون مذهب الشافعي ، إنما مذهب أبي حنيفة ومالك رحمهما الله ، وكنت يوماً أذاكر بعضهم في مسألة ، فذكرت قول الشافعي ، فقال : أسكت من هو الشافعي؟ إنما كان بحران : أبو حنيفة لأهل المشرق ، ومالك لأهل المغرب ، أفتتركهما وتشتغل بالساقية »[2].

(١) ترتيب المدارك ٦/ ٩٠ .

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، لمحمد بن أحمد المقدسي: ٤٢ .

* تقليد الأندلسيين كان لابن القاسم لا لغيره :

فقد ذكر القاضي عياض في ترجمته لفضل بن سلمة بن حريز الألبيري المتوفى سنة ٣١٩هـ ، أنه حن إلى ألبيره بلده ، فلما حلها؛ وجد فقهاءها قد تمكن سؤددهم ، وتفننهم في المدونة خاصة ، فلما جالسهم وذكر لهم أقوال أصحاب مالك ، قالوا : دع هذا عنك ، فلسنا نحتاج إليه ، طريقنا كلام ابن القاسم لاغيره. فرأى زهدهم في علمه ، فانصرف إلى بجانة[1] .

* إنكار علماء الأندلس المجتهدين على هذا الاتجاه منذ وقت مبكر:

وقد تنبه إلى هاته الظاهرة ، أعني الابتعاد عن الأصول والارتباط بالفروع علماء أجلاء في مختلف العصور بالأندلس، وكان من أوائلهم ، الفقيه الظاهري، القاضي منذر بن سعيد البلوطي المتوفى سنة ٣٥٥هـ ، الذي عاب على المالكية تقليدهم الأعمى ، وجمودهم على المذهب ، وتركهم طريق الدليل في أبيات مشهورة أوردها الحافظ ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله[2] ، أرى أن أسوقها بتمامها لأهميتها البالغة في الدلالة على ما نحن بصدده .

عذيري من قوم يقولون كلما	طلبت دليلا هكذا قال مالك
فإن عدت قالوا هكذا قال أشهب	وقد كان لا تخفى عليه المسالك
فإن زدت قالوا قال سحنون مثله	ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
فإن قلت قال الله ضجوا وأكثروا	وقالوا جميعا أنت قرن مماحك
وإن قلت قد قال الرسول فقولهم	أتت مالكاً في ترك ذاك المسالك

(١) ترتيب المدارك: ٥/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) ج٢/ ص١٧٢ ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

وقبله في زمن مبكر جدا المحدث الأندلسي الشافعي ، قاسم بن سيار ، المتوفى سنة ٢٧٦هـ ، الذي ألف كتاباً يرد فيه على رؤوس اتجاه الفروع والتقليد بالأندلس كالعتبي ، وابن مزين ، وغيرهما ، وسماه : « الإيضاح في الرد على المقلدين »[1] أو « الرد على المقلدة »[2].

وبعدهما إمام مدرسة الظاهر بالأندلس العلامة ابن حزم ، الذي شنع على المالكية المقلدين حينما قال : « وأما أهل بلادنا فليسوا ممن يتعنى بطلب دليل على مسائلهم ، وطالبه منهم- في الندرة - إنما يطلبه كما ذكرنا آنفا ، فيعرضون كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه السلام على قول صاحبهم ، وهو مخلوق مذنب يخطىء ويصيب ، فإن وافق قول الله وقول رسوله عليه السلام قول صاحبهم ، أخذوا به ، وإن خالفاه تركوا قول الله جانباً ، وقوله عليه السلام ظهريا ، وثبتوا على قول صاحبهم »[3].

ثم إن الحافظ ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ نفسه - من اتجاه التأصيل والاجتهاد في الفقه المالكي - كان ينعي على أرباب الاتجاه الأول من أهل بلده، ما صاروا عليه ، من ابتعاد عن الكتاب والسنة ، والعمل بالفروع التي لا حد لها ولا نهاية، بقول : « واعلم رحمك الله ؛ أن طلب العلم في زمننا هذا ، وفي بلدنا، قد حاد أهله عن طريق سلفهم ، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم ، وابتدعوا

(١) هكذا سماه الحميدي في جذوة المقتبس ٢/ ٥٢٤ رقم٧٦٤ ، والضبي في بغية الملتمس ٢/ ٥٨٧ رقم ١٢٩٧ .

(٢) وهكذا سماه القاضي عياض في ترتيب المدارك ٤/ ٤٤٨ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٦/ ١١٧ دار الآفاق الجديدة بيروت تحقيق الشيخ أحمد شاكر وتقديم الدكتور إحسان عباس.

في ذلك ما بان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم ... .

فلم يعنوا بحفظ سنة ، ولا الوقوف على معانيها ، ولا بأصل من القرآن ، ولا اعتنوا بكتاب الله جل وعز ؛ فحفظوا تنزيله ، ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله ، ولا وقفوا على أحكامه ، ولا تفقهوا في حلاله وحرامه ، قد اطرحوا علم السنن والآثار ، وزهدوا فيهما ، وأضربوا عنهما...

بل عولوا على حفظ ما دُون لهم من الرأي والاستحسان ، الذي كان عند العلماء ؛ آخر العلماء والبيان ... فلذلك اعتمدوا على ما قد كفاهم الجواب فيه غيرهم ، وهم مع ذلك لا ينفكون من ورود النوازل عليهم فيما لم يتقدمهم فيه إلى الجواب غيرهم ، فهم يقيسون على ما حفظوا من تلك المسائل ، ويفرضون الأحكام فيها ، ويستدلون منها ، ويتركون طريق الاستدلال من حيث استدل الأئمة وعلماء الأمة ، فجعلوا ما يحتاج أن يستدل عليه دليلاً على غيره.

ولو علموا أصول الدين وطريق الأحكام وحفظوا السنن كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم ، ولكنهم جهلوا ذلك فعادوه وعادوا صاحبه...

واعلم يا أخي أن الفروع لا حدَّ لها تنتهي إليه أبداً ، ولذلك تشعبت ، فمن رام أن يحيط بآراء الرجال ؛ فقد رام ما لا سبيل له ، ولا لغيره إليه ، لأنه لايزال يرد عليه ما لم يسمع... »[1].

وأكثر علماء المالكية ، تنديداً وتشنيعاً على أصحاب الفروع ، القاضي ابن العربي المعافري المتوفى سنة٥٤٣هـ في كتابه « العواصم من القواصم » الذي يصور لنا فيه ، حالة هذا الاتجاه الفروعي المقلد بالأندلس ، ولمكانة كلامه في الدلالة على المراد ، أسوقه بنصه ، قال : « فصار التقليد دينهم ، والاقتداء

(١) جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٦٩-١٧١ ط دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

يقبنهم ، فكلما جاء أحد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره ، وحقروا من أمره ، إلا أن يتستر عندهم بالمالكية ، ويجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية... وبقيت الحال هكذا ، فماتت العلوم إلا عند آحاد ممن حيي بشيء من الحديث ، واستمرت القرون على موت العلم وظهور الجهل »[١] .

ثم حدثت حوادث لم يلقوها في منصوص المالكية[٢] ، فنظروا فيها بغير علم فتاهوا ، وجعل الخلف منهم يتبع السلف ، حتى آلت الحال ألا ينظر إلى قول مالك ، وكبراء أصحابه ، ويقال : قد قال في هذه المسألة أهل قرطبة ، وأهل طلمنكة ، وأهل طلبيرة ، وأهل طليطلة ، فانتقلوا من المدينة وفقهائها ، إلى طلبيرة وطريقها.

وحدثت قاصمة أخرى في تعلم العلم ، فصار الصبي عندهم إذا عقل ، فإن سلكوا به أمثل طريقة لهم ، علموه كتاب الله ، فإذا حذقه ، نقلوه إلى الأدب ، فإذا نهض فيه ؛ حفظوه « الموطأ » ، فإذا لقنه ؛ نقلوه إلى « المُدونة » ثم ينقلونه إلى «وثائق ابن العطار»[٣] ثم يختمون له « بأحكام ابن سهل »[٤] ثم يقال :قال

(١) وهذا يؤيد ما ذهبنا إليه من أن اتجاه التقليد والفروع كان الغالب على الأندلس.

(٢) وهذا أمر طبيعي ، فلو أنهم رجعوا إلى الكتاب والسنة لوجدوها ، لكنهم أعرضوا عن النظر فيهما واكتفوا بالفروع وهي لا تقدم ولا تؤخر ، بل انتهى بهم الأمر إلى ألا ينظروا في قول مالك وكبراء أصحابه أنفسهم ، واقتصروا على أقوال المتأخرين .

(٣) ابن العطار :هو محمد بن أحمد بن عبد الله توفي سنة ٣٩٩هـ ، كان متفنناً وعارفاً بعلم الشروط.

(٤) ابن سهل :هو عيسى أبو الأصبغ بن سهل بن عبد الله الأسدي ، توفي بغرناطة سنة ٤٨٦هـ ويسمى كتابه « الإعلام بنوازل الأحكام » ، وله كتاب في الرد على ابن حزم سماه «التنبيه على شذوذ ابن حزم» مخطوط في أوراق متفرقة بخزانة القرويين بفاس .

فلان الطليطلي ، وفلان المجريطي ، وابن مغيث[١] ، لاأغاث الله نداءه ، ولا أناله رجاءه ، فيرجع القهقرى أبداً إلى وراء على أمه الهاوية »[٢].

فهذا النص الهام جدا ، يبين حالة الفقه المالكي بالأندلس ، من الإعراض عن الأصول ، والرجوع بطلاب العلم ؛ إلى كتب الرأي والفروع ، وأقوال الرجال المجردة عن أدلتها، حتى صار لبعض المدن الأندلسية كقرطبة وطلمنكة ، وطلبيرة ، عمل فقهي خاص بها ، يحكم القضاة على ضوئه...

٢- الاتجاه التأصيلي المجتهد :

إتجاه المدرسة المالكية بالأندلس إلى الفروع كان أقوى من اتجاهها نحو التأصيل ، ولكن مع ذلك كله ، شق تيار الدليل والتأصيل طريقه جنباً إلى جنب مع التيار الأول ، ومنذ زمن مبكر أيضا كما سيأتي.

وذلكم الاتجاه التأصيلي المجتهد هو الذي بينه القاضي ابن العربي في «العواصم» أحسن بيان ، يقول :«واستمرت القرون على موت العلم وظهور الجهل» ، وهو يقصد الاتجاه الأول في المدرسة المالكية الفقهية بدليل بقية الكلام[٣]، ثم يقول : « ولولا أن طائفة نفرت إلى دار العلم ، وجاءت بلباب منه، كالأصيلي ، والباجي ، فرشت من ماء العلم على القلوب الميتة ، وعطرت أنفاس الأمة الزفرة ، لكان الدين قد ذهب »[٤].

فهذه الطائفة - التي ذكرها ابن العربي- اشتغلت بالعلم الحقيقي الذي هو

(١) هو أحمد بن مغيث أبو جعفر فقيه طليطلة توفي سنة ٤٥٩هـ.

(٢) العواصم من القواصم ٢/ ٤٩٢-٤٩٣ .

(٣) انظره في العواصم ٢/ ص٤٩١ ، فما بعدها.

(٤) العواصم من القواصم ٢/ ٤٩٣ .

علم الكتاب والسنة ، وبنت فقهها على أحكامهما تصريحا أو تلويحاً ، وإن بقيت وفية لأصول مذهب مالك في الاستنباط.

وقد وجدت - بعد أن استقريت بعض كتب تراجم فقهاء المالكية - أن أول من خط هذا الاتجاه في الأندلس هو نفسه أول من أدخل المذهب المالكي ، وموطأ الإمام مالك إليها ، وهو فقيه الأندلس ، زياد بن عبد الرحمن القرطبي الملقب بشبطون المتوفى سنة ٢٠٤هـ ، تلميذ مالك بن أنس يقول عياض : «وكان زياد أول من أدخل الأندلس موطأ مالك، متفقها بالسماع منه»[١] ، وعبارة عياض «متفقها بالسماع» تشير إلى أن زياداً كان وكده تدريس كتاب «الموطأ» الذي هو كتاب فقه وحديث ، فهو رد للناس إذن ، إلى الأصول بدل الفروع.

ومما يزيد هذا الأمر بياناً ، قول يحيى بن يحيى الليثي - صاحب زياد - : «زياد أول من أدخل الأندلس علم السنن ، ومسائل الحلال والحرام ، ووجوه الفقه والأحكام ، وهو أول من عرف بالسنة في تحويل الأردية في الاستسقاء ، وصاحب الصلاة إذ ذاك المصعب بن عمران ، فأنكر ذلك، وقال: هذه نشوة»[٢].

فهو رد للناس- إذن - إلى السنن وتعريفهم بالسنة والحجة والدليل ؛ والتأصيل ؛ الأمر الذي لم يألفه علماء الأندلس ، فلذلك أنكر عليه صاحب الصلاة المصعب بن عمران ، ظانا أن تحويل الأردية في الاستسقاء نشوة وليست سنة ، لجهله بالسنة.

وهكذا بدأ الاحتكاك والاختلاف بين الاتجاهين في المدرسة المالكية؛ اتجاه التأصيل ، واتجاه الفروع منذ البداية ، وفي زمن مبكر جدا في أواخر القرن الثاني

(١) ترتيب المدارك ٣/ ١١٧.

(٢) نفس المصدر السابق.

كما يشير إليه هذا النص الهام الذي أورده القاضي عياض في ترتيب المدارك.

وهذا علم آخر من أعلام اتجاه التأصيل والاجتهاد في المدرسة المالكية ، في وقت مبكر ، عيسى ابن دينار الغافقي الطليطلي المتوفى سنة ٢١٢هـ صحب تلميذ مالك عبد الرحمن بن القاسم ، وكان ابن القاسم يجله ويكرمه ، وكان إماما في الفقه على مذهب مالك بن أنس ، قال فيه الحافظ الحميدي : « وكان يعجبه ترك الرأي ؛ والأخذ بالحديث »[١].

وروى ابنه أبان بن عيسى بن دينار : « أن أباه عيسى بن دينار كان أجمع في آخر أيامه؛ على أن يدع الفتيا بالرأي ، ويحمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب وغيرها ، حتى أعجلته المنية على ذلك »[٢].

فهو اتجاه التأصيل في المذهب المالكي إذن، حَمْلُ الناس على ماروواه من الحديث في كتب ابن وهب ، وهجر الرأي والفروع جملة ، وقد ألف ابن دينار كتاب « الهداية » أثنى عليه ابن حزم الظاهري وقال فيه : « وهي أرفع كتب جمعت في معناها على مذهب مالك وابن القاسم ، وأجمعها للمعاني الفقهية على المذهب، فمنها كتاب الصلاة ، وكتاب البيوع ، وكتاب الجدار في الأقضية، وكتاب النكاح والطلاق »[٣] .

ومن أعلام هذا الاتجاه في الأندلس أيضاً ، محمد بن عمر بن لبابة المتوفى سنة٣١٤هـ ، الذي نعته القاضي أبو الوليد الباجي بفقيه الأندلس[٤] ، كان إماما

(١) جذوة المقتبس٢/ ٤٧٢ رقم الترجمة ٦٧٨ ، وانظر بغية الملتمس ٢/ ٥٢٥ رقم ١١٤٧.

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) رسالة فضل الأندلس لابن حزم ص١٧٨ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٤) ترتيب المدارك ٥/ ١٥٤.

في الفقه المالكي ، مقدماً على أهل زمانه في حفظ الرأي والبصر بالفتيا ، درس كتب الرأي ستين سنة ، وكان مشاوراً في أيام الأمير عبد الله ، مع عبيد الله بن يحي وطبقته ، وكان أعرف الناس باختلاف أصحاب مالك وغيره[1].

ومع هذا كله ، قال فيه حافظ المغرب ابن عبد البر : « وكان يحب الحجة والكلام في الفقه ، وعلى النظر واتباع الحديث في آخر أيامه ، والميل إلى طريق الشافعي »[2] ، وروى ابن حزم بسنده إلى خالد بن سعد قال : سمعت محمد بن عمر بن لبابة ، يقول : « الحق الذي لاشك فيه كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ ، أما الرأي فمرة يصيب ومرة كالذي يتكاهن »[3].

وبسبب هذا ، أثنى عليه الإمام ابن حزم الظاهري في رسالته « في فضل الأندلس » فقال : « وإذا أشرنا إلى محمد بن يحيى بن لبابة وعمه محمد بن عمر وفضل بن سلمة[4] ، لم نناضح بهم إلا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم ومحمد ابن سحنون ، ومحمد بن عبدوس »[5].

ومنهم أبو عمر أحمد بن بشر التجيبي القرطبي المعروف : بابن الأغبش المتوفى سنة ٣٢٧هـ أو ٣٢٨هـ ، الذي ترجم له عياض في المدارك فقال: «وكان يميل إلى النظر والحجة ، وربما أفتى بمذهب الشافعي[6]. وقال احمد بن خالد : «كان يحفظ أصول مذهب مالك حفظاً حسناً ، واعتنى بكتب محمد بن ادريس

(١) المصدر السابق ص١٥٣.
(٢) المصدر السابق ص١٥٥
(٣) بغية الملتمس للضبي ج١/ ص١٤٧ رقم الترجمة ٢٢٣.
(٤) فضل بن سلمة الجهني مولاهم توفي سنة ٣١٧ انظر البغية رقم ١٢٨٣.
(٥) رسالة فضل الأندلس لابن حزم ص١٨٧ تحقيق الدكتور إحسان عباس
(٦) ترتيب المدارك ٥/ ص٢١٠

الشافعي ، وكان يميل إليه ، وكان إذا استفتي ربما يقول : أما مذهب مالك فكذا، وأما الذي أراه فكذا »[1].

وافضل من يمثل اتجاه التأصيل هذا ، في مدرسة الفقه المالكي بالأندلس ؛ **الإمام الأصيلي** ، عبد الله بن ابراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر ، ابو محمد المتوفى سنة٣٩٢هـ ، محدث الأندلس الكبير ، وأول من ادخل الأندلس الجامع الصحيح للبخاري بعدما رواه عن أبي زيد المروزي عن محمد بن يوسف الفربري صاحب الإمام البخاري ، قال ابن الحذاء: « لم ألق مثله في علمه بالحديث ومعانيه وعلله ورجاله »[2].

أما الفقه المالكي ، فقد انتهت إليه رياسة المذهب بالأندلس ، كما قال أبو إسحاق الشيرازي[3] ، وقال ابن حيان : « كان أبومحمد في حفظ الحديث ، ومعرفة الرجال ، والإتقان للنقل ، والبصر بالنقد ، والحفظ للأصول ، والحذق براي أهل المدينة ، والقيام بمذهب المالكية ، والجدل فيه على أصول البغداديين ، فرداً لانظيرله في زمانه »[4].

ورغم أنه كان من حفاظ رأي مالك ، ورأس المدرسة المالكية بالأندلس ، كان يجتهد رايه ولايبالي أوافق مالكاً أم خالفه ، إذ كان على مذهب العراقيين من أصحاب مالك[5]، فكان يتكلم على الأصول ويترك التقليد[6]، وكان يرى

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) ترتيب المدارك ٧/ ١٣٨ .
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ص١٣٩.
(٥) بغية الملتمس ٢/ ٤٤١ رقم٩٠٩ .
(٦) المدارك ٧/ ١٣٩، هذه العبارة تؤيد ما ذهب إليه من وجود الجاهين في المدرسة المالكية =

ان من خلا من علم الحديث ليس فقيها على حال[1]، ولذا كان إذا استُفتي في مسألة قال للسائل: أعن مذهب مالك تسأل؟ أم عما يقتضيه العلم بإطلاق؟[2].

وقد اصطدم الأصيلي بالاتجاه الأول في المدرسة المالكية - الاتجاه الفروعي المقلد - منذ أول وهلة عاد فيها من المشرق مقبلا إلى الأندلس ، وواجهوا علومه مواجهة عنيفة ، وضجر به فقهاء البلد ، وبقي مدة مضاعاً ، حتى هم بالعودة إلى المشرق ، نقل القاضي عياض عن كتاب ابن مفرج قال : « وسمع به الحكم وهو بالمشرق مدة طويلة ، فأقبل إلى الأندلس ، فلما وصل إلى المرية ، مات الحكم ، فانعكس أمل الأصيلي، وبقي حائراً هائما؛ ثم نهض إلى قرطبة، ونشر بها علمه، فساد ذكره ، وشرق به فقهاء البلد ، فبقي مدة مضاعاً ، حتى هم بالانصراف إلى المشرق ، إلى أن عرف ابن أبي عامر مقداره ، فنوه به ، وأمر بإجراء الرزق عليه باسم المقابلة؛ ثم ارتقت حاله إلى أكثر بتقليد الشورى ، فنبُه حاله »[3].

ونص آخر أورده القاضي عياض في المدارك ، يدل على ما ذهبنا إليه من وجود الجاهين في المدرسة المالكية بالأندلس: اتجاه التأصيل والتجديد ، واتجاه التفريع والتقليد ، قال عياض : قال أبو الوليد[4] : لما دخلت القيروان ، أتيت أبا محمد بن أبي زيد[5] ، فقال لي : حاجتك؟ قلت : الأخذ عنك ؛ فقال لي : ألم يقدم عليكم الأصيلي ؟ قلت : بلى ؛ قال لي : تركت - والله - العلم

* مدرسة التأصيل ومدرسة التقليد.

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) المعيار للونشريسي ١/ ٥١.

(٣) ترتيب المدارك ٧/ ١٣٧.

(٤) هو الباجي.

(٥) الفقيه المالكي صاحب « الرسالة ».

وراءك ، فكيف حاله مع أهل بلده؟ فأخبرته بظلمهم له ، فقال : جهلوا ما أتى به ، وأتيت القابسي ، فجرى معه مثل ذلك ، وقال مثل قوله[1].

ألف الإمام الأصيلي كتباً نافعة في فقه التأصيل ؛ والأثر والدليل ؛ فقد جمع كتابا في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه « الدلائل » ، وكتاب «نوادر حديثية» خمسة أجزاء ، وكتاب « الانتصار » ، ورسالة المواعد المتجزة ، ورسالة الرد على من استحل عن رسول الله ﷺ ، ورسالة الرد على ما شذ فيه الأندلسيون[2].

ومنهم أبو عبد الله ابن الفخار ، محمد بن عمر المتوفى سنة ٤١٩هـ ويعرف بالحافظ ؛ آخر المالكية بقرطبة كما يقول القاضي عياض[3] رحمه الله ، ومع ذلك كان: « مرجحاً بين المذاهب ؛ حافظا للحديث والأثر ، مائِلاً إلى الحجة والنظر... وكان أولاً يميل إلى مذهب الشافعي ثم تركه»[4]. أكثر من هذا ؛ يذكر عياض رحمه الله أن ابن الفخار « كان يفضل داود القياسي[5] ، ويقول في بعض الأشياء بقوله»[6].

(١) ترتيب المدارك ج٧/ ص١٤٠ .

(٢) المصدر السابق ص١٤١

(٣) ترتيب المدارك ٧/ ٢٨٦

(٤) نفس المصدر السابق

(٥) يقصد داود بن علي الظاهري إمام المذهب الظاهري ، ولقب القياسي لنفيه القياس في الشرع.

(٦) نفس المصدر السابق ، ولا أدري بعد هذا كله كيف استساغ القاضي عياض رحمه الله ذكره في تراجم المالكية وأنه « آخر المالكية بقرطبة » ، فكان الأولى أن يرتب في تراجم الظاهرية الأندلسيين ، وقد رأيت أن أصنفه كذلك والله أعلم.

ومن أعلام هذا الاتجاه أيضاً ، ابن أبي جمرة عبد الملك بن وليد المُرسي المتوفى سنة٤٦٠هـ ، قال ابن الزبير « كان مائلاً إلى الاجتهاد مع إيثار مذهب مالك»[1].

وعبد الله بن إسماعيل الإشبيلي المتوفى سنة٤٩٧هـ ، من فقهاء المذهب المالكي ولي قضاء أغمات ، وقرطبة ؛ وتقلد الخطبة بها ، لـه في شرح المدونة ومختصر بن أبي زيد تصنيفان مشكوران[2].

ومع ذلك قال فيه ابن الزبير : «كان من أهل العلم التام؛والحفظ للحديث والفقه ، يميل في فقهه إلى النظر وظاهر الحديث»[3] ، أي يميل مع الدليل حيث مال.

أما إذا ذكرنا - في هذا الاتجاه - حافظ المغرب ابن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣هـ فحدث عن البحر ولا حرج ، فهو وإن كانت أقواله معدودة من وجوه المذهب المالكي ، معمولاً بها ، معتمدة عند المالكية ، فإنه الفقيه المحدث المجتهد ، وصفه عصريه أبو الوليد الباجي المتوفى ٤٧٤هـ بأنه أحفظ أهل المغرب ، لم يكن بالأندلس مثله في الحديث[4] ، وكان مستقل الفكر ، داعياً إلى الاجتهاد ، مبغضاً للتقليد ، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حزم الظاهري : « وممن أدركنا ممن جرى على سنن من تقدم ممن ذكرنا : مسعود بن سليمان بن تغلب أبو الخيار[5]، ويوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري.

---

(1) صلة الصلة لابن الزبير ٣/ ٢٣٣.

(2) المصدر السابق ص٩١-٩٣ رقم الترجمة ١٣٤ .

(3) نفس المصدر السابق.

(4) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ص٣٥٧ .

(5) هو ابن مغلث الظاهري شيخ ابن حزم ، وستأتي ترجمته.

فهؤلاء أهل الاجتهادمن أهل العناية والتوفر على طلب علم أحكام القرآن ، وفقه كلام رسول الله ﷺ ، وإجماع العلماء واختلافهم ، والاحتياط لأنفسهم فيما يدينون به ربهم تعالى...وأما من قلد دينه رجُلاً ، لايعدو مذهبه ، فليس من أهل العلم بالاجتهاد ، ولا يذكر في جملتهم ، وإنما يُذكر في أهل التقليد ، لا أهل الاجتهاد ممن ذكرنا ، وحسبنا الله ونعم الوكيل »[1]. وقد صرح ببلوغه درجة الاجتهاد سائر من ترجم له ؛ ومن قرأ كتبه يدرك ذلك.

ألف كتباً جليلة لامثيل لها ؛ منها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لم يتقدمه أحد إلى وضعه ، قال الإمام ابن حزم : « ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف بن عبد البر...وهوكتاب لاأعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلاً ، فكيف أحسن منه... ولصاحبنا أبي عمر ابن عبد البر المذكور كتب لا مثيل لها... »[2].

وقد سلك مسلك الاجتهاد ، وخالف المذهب في مواضع كثيرة ، حتى نعته تلميذه الحافظ الحميدي الظاهري بالميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمه الله[3].

ومن أعلام هذا الاتجاه المشهورين أبو الوليد سليمان بن خلف التميمي الباجي المتوفى سنة ٤٧٤هـ الفقيه الحافظ النظار المتفنن ، حامل لواء المذهب

---

(1) جوامع السيرة لابن حزم ، ص٣٣٥ ط العربية لاهور باكستان.

(2) رسالة فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم ص١٧٩-١٨٠ تحقيق الدكتور إحسان عباس .

(3) جذوة المقتبس للحميدي ج٢/ ص٥٨٦ رقم الترجمة ٨٧٤ .

المالكي على نهج الدليل والتأصيلة ، برع في الحديث وعلله ورجاله ، وفي الفقه وغوامضه وخلافه[١] ، ورحل إلى المشرق وأخذ عن أشهر علمائه من مختلف المذاهب ، وأدخل مسائل علم الخلاف إلى الأندلس ، وهو الذي استطاع أن يناظر الحافظ ابن حزم الظاهري - بعد أن عجز فقهاء الأندلس عن ذلك - لقوة عارضته ؛ وسعة اطلاعه ، حتى صرح ابن العربي في العواصم إلى أنه بالباجي والأصيلي حيي العلمُ بالأندلس والاجتهاد بعد أن كان ديدنهم التقليد وموت العلم[٢] ، فكان الباجي بهذا من الذي ارتقوا إلى درجة الاجتهاد المذهبي، ولهذا قال فيه الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري - على بعد ما بينهما - : « لم يكن للمالكية بعد عبدالوهاب مثل أبي الوليد »[٣] ، وهذه شهادة خصم منصف تقدر قدرها ، ولله در أبي محمد لم تحجزه الخصومة عن الانصاف.

وشهادة شيخ الإسلام ابن تيمية - وهو من هو - في الباجي وابن العربي كافية في الدلالة على المراد وخير دليل على ما أسلفنا ، قال : « وكذلك المتأخرون من أصحاب مالك الذين وافقوه ، كأبي الوليد الباجي ، والقاضي أبي بكر بن العربي ونحوهما لايعظمون إلا بموافقة السنة والحديث »[٤].

ألف أبو الوليد كتاب «المنتقى» شرح فيه الموطأ ، وهو أوسط شروحه عليه،

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٧١.

(٢) انظر عبارته فيما سبق .

(٣) ترتيب المدارك ٨/ ١١٩.

(٤) الفتاوى ٤/ ١٨.

قال المقري: « ذهب فيه مذهب الاجتهاد ، وإبراز الحجج ، وهو مما يدل على تبحره في العلوم والفنون »[١] .

ومن هذا الاتجاه - اتجاه التأصيل في المدرسة المالكية - محمد بن أبي الخيار العبدري القرطبي ، المتوفى سنة ٥٢٩هـ ، كان من أهل الحفظ والاستبحار في علم الرأي ، له « تنابيه على المدونة » وله رد على أبي عبد الله بن الفخار ، و«ألف» كتاب الشجاج » ، و« كتاب أدب النكاح » ، وقُرِأت عليه المدونة تفقها وعرضا أعواماً[٢] ، ومع ذلك قال فيه ابن الآبار : « ورأس قبل موته في النظر؛ فترك التقليد ، وأخذ بالحديث »[٣] ، وترك التقليد والأخذ بالأثر ، هو عين اتجاه التأصيل في المذهب المالكي بالأندلس الذي رمتُ بيانه في هذه الدراسة.

فهؤلاء طائفة من الفقهاء المالكيين الذين اتجهوا اتجاه التأصيل والاجتهاد، واستقلوا بالراي . وهكذا اتجهت المدرسة المالكية في الأندلس اتجاهين - على ما قررناه - : **اتجاه التأصيل والدليل وهو قليل ، واتجاه الفروع والتقليد** ، وهو الغالب، الذي اتجه إليه كثير من فقهاء المذهب المالكي بها ممن لم يرزقوا فهم الحديث ، ولا اهتموا بكتبه ورجاله ، وإنما جمدوا على الفروع والمسائل ، ناقلين عن غيرهم ، مقلدين لهم ، وهؤلاء لايمكن اعتبارهم فقهاء بالمعنى الصحيح ، فمن ليس له دراية بالحديث ، وتضلع بالأصول ، لا يعتبر فقيها في اصطلاح العلماء ، وإنما الفقيه هو الذي يستطيع رد المسائل الفرعية إلى أصولها من الكتاب والسنة أو

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٧٧ .

(٢) التكملة لابن الآبار ١/ ٤٢٦-٤٣٠ رقم الترجمة ١٢٢٦، وانظر الوافي بالوفيات ٢/ ٥١.

(٣) المصدر السابق ص٤٣٠ .

القياس عليهما.

ولم يكن قصدي في هذه الدراسة أن أتوسع في هذه النقطة ، فليس هذا محل بسطها ، وإنما كان قصدي أن أدرس في المذاهب الفقهية بالأندلس الاتجاهات الرئيسة التي كانت تحكمها ، فاتجاه الأثر والتأصيل في المدرسة المالكية مثلا هو الذي يفسر لنا ما آل إليه أمر بعض المالكية ، الذين تحولوا إلى المدرسة الشافعية أو المدرسة الظاهرية التي هي مركز هذا البحث .

* * *

المبحث الثالث

مذهب أهل الحديث أو مدرسة الحديث الفقهية بالأندلس

أولا : من هم أهل الحديث ؟

أحسن من وجدته بين سبب تسميتهم بأهل الحديث، وأوضح هذا الاتجاه الفقهي الشهرستاني؛ حيث قال : «وإنما سموا بأصحاب الحديث ؛ لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث، ونقل الأخبار، وبناء الأحكام على النصوص، ولايرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبراً أو أثراً»[1].

وأصحاب هذا الاتجاه، يكرهون الخوض بالرأي، ويهابون الفتيا والاستنباط إلا لضرورة لايجدون منها بُدا.

ومدرسة أهل الحديث كان لها فضل السبق إلى تدوين السنة، وجمعوا معها آثار فقهاء كل بلد من الصحابة والتابعين، ومن رواد هذه المدرسة المشهورين الذين لهم أتباع في القرن الثاني الهجري؛ يحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وسفيان بن عيينة، وشعبة بن الحجاج، وعبد الرحمن بن مهدي، والأوزاعي، والليث بن سعد[2] .

ومن مشاهيرهم في القرن الثالث الهجري؛ علي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبو بكر بن أبي شيبة[3]، وأبو زرعة الرازي، وابن جرير الطبري، والبخاري، ومسلم، والنسائي، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجة، وابن قتيبة

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني، بهامش الفصل لابن حزم: ٢/ ٤٥ .

(٢) الحديث والمحدثون لأبي زهو : ٢٨٧-٣٠١ .

(٣) وهو الذي استلهم منهجه وأدخل كتابه بقي بن مخلد الأندلسي ، فكان ما كان من الرد العنيف من متعصبي المالكية .

الدينوري[1].

ويرشح لهذا الفهم أن حافظ المغرب ابن عبد البر قد أثبت هذا الاتجاه - فقه أهل الحديث - وصرح بإمامة أحمد لهم في هذا الفقه: فقد قال عن أحمد بن حنبل: « وله اختيار في الفقه على مذهب أهل الحديث وهو إمامهم »[2].

فلما كان القرن الثالث الهجري، برز فقه خاص في المشرق ثم انتقل إلى المغرب، فقه مستقل ومتميز هو فقه المحدثين الذي أصبح مقابلاً لغيره من المذاهب، وقسيما لها، فقه وضح لونه وتحددت معالمه بعد محنة الإمام أحمد بن حنبل مع المعتزلة الأحناف، والمجتهدون قبل ظهور هذا الفقه لم ينقسموا إلى أهل حديث وأهل رأي، إنما كان هذا التقسيم بعد بروز هذا المذهب الفقهي الجديد المميز لأهل الحديث، والذي أصبح يطلق في مقابلة المذاهب الأخرى التي اندرجت تحت عبارة أهل الرأي، لافرق في ذلك بين مالكية وحنفية وشافعية؛ يقول الإمام أحمد بن حنبل: «رأي الأوزاعي ورأي مالك ورأي أبي حنيفة - كله رأي، وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار»[3].

ومما يؤيد ماذهبنا إليه أن الفقهاء الذين يعنون بذكر المذاهب الفقهية واختلاف العلماء، يسوقون أمثال مالك والثوري والأوزاعي كأصحاب مذاهب مستقلة ثم يعطفون عليها مذهب أهل الحديث؛ فابن قدامة في عرضه الخلاف في إباحة ترك الاغتسال من الجنابة في رمضان حتى يطلع الفجر - يثبت أن القول بالإباحة هو قول عامة أهل العلم من الصحابة، (وبه

(١) الحديث والمحدثون لأبي زهو: ٣٤٢-٣٦٣.

(٢) الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء، لابن عبد البر: ١٠٧.

(٣) جامع بيان العلم وفضله لابن البر ٢/ ٣٨٠، بتحقيق محمد عبد القادر عطا.

قال مالك والشافعي في أهل الحجاز، وأبو حنيفة والثوري في أهل العراق، والأوزاعي في أهل الحديث، وداود في أهل الظاهر)[1].

ويقول الإمام ابن حزم في بيان أن مدة المسح على الخفين يوم وليلة للمقيم، وثلاثة أيام للمسافر: « وهو قول سفيان الثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وداود بن علي، وجميع أصحابهم، وهو قول إسحاق بن راهويه وجملة أصحاب الحديث»[2].

وقال فيمن كان في سفر و لاماء معه، أو كان مريضا يشق عليه استعمال الماء فله أن يقبل زوجته وأن يطأها: « وهو قول ابن عباس ، وجابر بن زيد، والحسن البصري؛ وسعيد بن المسيب، وقتادة، وسفيان الثوري، والأوزاعي، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق وداود، وجمهور أصحاب الحديث »[3].

وقال في إمامة المرأة للنساء: «وهو قول قتادة، والأوزاعي ، وسفيان الثوري ، وإسحاق، وأبي ثور ، وجمهور أصحاب الحديث، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ، وأحمد بن حنبل ، وداود ، وأصحابهم»[4].

وفي سجود التلاوة من المفصل قال : « وهو قول أصحاب ابن مسعود، وشريح، والشعبي، وعمر بن عبد العزيز أمر الناس بذلك، وأبي حنيفة، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وأحمد، وإسحاق، وداود، وأصحابهم،

(١) المغني ٣/ ١٧٣.

(٢) المحلى ٢/ ٨٩، بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ١٤١-١٤٢.

(٤) المصدر السابق: ٣/ ١٢٨.

وأصحاب الحديث »[1].

ولئن احتمل بعض ما تقدم من نصوص الإمام ابن حزم الظاهري أن تكون من قبيل عطف العام على الخاص، أو العكس - فقد وجدنا له نصا قاطعا بأن أصحاب الحديث جماعة مستقلة، لهم فقههم الخاص بهم، وهوفقه يفارق مذاهبَ غيرهم من المتقدمين؛ وذلك في معرض مناقشة ابن حزم لمفهوم الإجماع والمراد به، قال : « فإن قالوا : إنما أراد أهل السنة، قلنا: أهل السنة فرق : فالحنفية جماعة، والمالكية جماعة، والشافعية جماعة، والحنبلية جماعة، وأصحاب الحديث الذين لايتعدونه جماعة »[2].

ويقول في موضع آخر في النص الذي سبق أن أوردناه: « ولا أكثر من غلبة مذهب مالك على الأندلس وأفريقية، وقد كان طوائف علماء يخالفون له جملة، قائلون بالحديث ، أو بمذهب الظاهر، أو بمذهب الشافعي، هذا أمر مشاهد في كل وقت »(٣) .

فابن حزم يجعل القائلين بالحديث في الأندلس والمغرب جماعة خاصة، واتجاها فقهيا مستقلا عن المالكية والظاهرية والشافعية، هذا الاتجاه الذي بدأه بالأندلس ابنُ وضاح وبقيُّ بن مخلد، وبهما أصبحت الأندلسُ دارَ حديث، بعد أن كان الغالب عليها الفروع.

ونلاحظ أن الإمام ابن حزم ذكر في النص قبله (الحنبلية جماعة) مستقلة عن (أصحاب الحديث)، ولا يملك المرء إلا أن يؤيد ابن حزم فيما ذهب

(١) المحلى :٥/ ١١١ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤/ ١٩٦ .

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٤/ ١٨٣.

إليه. وهذا لايعني أن احمد بن حنبل ليس من أصحاب الحديث، بل يعني أن الحنبلية غير احمد بن حنبل، وغير أصحاب الحديث، فإن أحمد كان محدثاً سلك مسلك المحدثين وأفتى على وفقه، ولكن المطلع على كتب الحنبلية مثل (المغني) لابن قدامة يجد كثيراً من التفريعات والمسائل الافتراضية التي لم تؤثر عن ابن حنبل، بل أثر عنه كراهيته لها وتحذيره منها، ولكن فقهاء الحنبلية اخذوا مسائل أهل الرأي، ثم حاولوا أن يجيبوا عنها على وفق أصول إمامهم، كما صنع أسد بن الفرات وسحنون في الفقه المالكي[1].

ثانياً : حالة الحديث بالأندلس قبل ظهور المدرسة .

لم تكن وضعية الحديث بالأندلس - قبل مجيء مدرسة الحديث (بقي بن مخلد وابن وضاح) - مرضية، فلم يُعرف الحديث قبلهما علماً مستقلاً له أسسه وقواعده ومناهجه التي يحويها علم الحديث رواية ودراية[2] : من نقد الأسانيد، وجمع الروايات، ومعرفة العلل، وأسماء الرجال، ومعرفة علم الجرح والتعديل، ومعرفة مختلف الحديث، وناسخه، واستنباط الأحكام والفوائد والقواعد من الحديث وفقهه، إلى غير ذلك من مباحث هذا العلم، فلم يكن ذلك من شأن أهل الأندلس آنذاك ؛ ولا كانوا يدرسونه. وكان المعروف من الحديث غالباً لايعدو موطأ مالك بن أنس وتحقيق سماعاته بقصد الفتيا والتفقه على مقتضاه.

ويعود السبب في ذلك إلى عدم عناية الطبقة الأولى من أصحاب مالك

(١) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث ص١٣٨

(٢) انظر محمد بن وضاح القرطبي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس لأستاذنا الدكتور نوري معمر ص٣٠ ، ط١ ، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م مكتبة المعارف ، الرباط.

الأندلسيين بالحديث عنايتهم بالفقه المالكي ومسائله، وقد سمينا بعضهم في بحث سابق كقرعوس بن العباس بن قرعوس، ويحيى بن يحيى الليثي، وعبدالملك بن حبيب السلمي.

ويؤيد هذا أيضاً ما نقله ابن خير عن الحافظ المحدّث أبي محمد بن يربوع الإشبيلي الظاهري المتوفى سنة٥٢٢هـ قال : « وهؤلاء القرطبيون...كانوا بمعزل عن معرفة الصحيح (أي الحديث الصحيح) لأنه قد ضرب بينهم وبين الصناعة [يعني الحديثية] بأسداد، فهم على بعد شديد من السداد »[1].

و لكن ليس معنى ذلك، أن المغرب والأندلس خلا آنذاك مطلقا من المحدثين، فقد دخل إليه محدثون كبار، أمثال معاوية بن صالح الحضرمي[2] المتوفى سنة١٥٨هـ راوية حديث أهل الشام، الذي دخل الأندلس سنة١٢٣هـ قادما إليها من حمص، ومن أهلها داود بن جعفر بن الصغير القرطبي[3]، الذي أملى على أحد تلاميذه ثلاثة آلاف حديث أو أكثر، و صعصعة الدمشقي صاحب الإمام الأوزاعي المتوفى سنة١٩٢هـ وأبو محمد مصعب ابن عمران، راوية الشاميين و المدنيين، الذي كان قاضياً بقرطبة للأمير هشام

(١) فهرسة ابن خير ص١٠٧.

(٢) هو معاوية بن صالح بن عثمان بن سعيد بن سعد الحضرمي الحمصي المتوفى سنة١٥٨هـ ، كان فقيهاً، راوية عن الشاميين، استقضاه الإمام عبد الرحمن بن معاوية بقرطبة، وسمع من سفيان الثوري، والليث ابن سعد، وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان وغيرهم . ابن الفرضي ٢/ ٨٣٨ رقم ١٤٤٣.

(٣) مولى تيم من أهل قرطبة، سمع من مالك ، وسفيان بن عيينة، ومعاوية بن صالح، وعبد الله بن وهب وغيرهم، وروى عن ابن وضاح وروى عنه، ولي قضاء قلنبيرة. ابن الفرضي: ١/ ٢٥٧، رقم٤٢٣ .

ابن عبد الرحمن، و كان لا يقلد مذهباً، و يقضي ما رآه صواباً[1].

إلا ان هؤلاء المحدثين كانوا قلة، ولم يكن لهم ظهور، ولم يخلفوا أثراً كبيراً، لا من حيث بناء مدرسة حديثية ذات خطر، و لا من حيث التصنيف والتأليف، لأن أهل المغرب كان شغلهم ووكدهم إذ ذاك فروع فقه مذهب مالك، أما الحديث النبوي فلم يعتنوا به العناية الحقيقية، حتى عودة محمد بن وضاح وبقي بن مخلد الأندلسيين من رحلتهما المشرقية.

يقول الخشني :سأل يحيى بن معين (المتوفى سنة٢٣٣هـ) محمد بن وضاح: هل جمعتم حديث معاوية بن صالح؟ فقال ابن وضاح : لا، قال ابن معين : وما منعكم من ذلك؟ قلت: قدم بلداً لم يكن أهله يومئذ أهل علم، قال ابن معين : ضيعتم والله علماً عظيما(٢).

ومن الواضح البيّن ؛ أن الذي يعنيه ابن وضاح بالعلم هنا، هو علم الحديث بمعناه الواسع المتعارف عليه عند المحدثين.

وقال محمد بن عبد الملك بن أيمن ـ المحدث ـ بعد عودته من المشرق، وقد عرف قدر معاوية بن صالح، ومنزلته في علم الحديث: « فلما انصرفت إلى الأندلس، طلبْتُ أمهاته، وكتبه، فوجدتها قد ضاعت بسقوط همم أهلها»[3].

وهكذا يستفاد من هذه النصوص أن المحدثين دخلوا بلاد الأندلس في وقت مبكر، غير أن أهل الأندلس، وقد شغلهم فقه مسائل مذهب مالك أعرضوا عن علوم الحديث، ولم يولوه كبير اهتمام، فكان ذلك سبب ضيا

(١) ابن الفرضي :٢/ ٨٣١، رقم ١٤٣٠.

(٢) قضاة قرطبة، للخشني : ص ٥٣ .

(٣) المصدر السابق، ص٥٤ .

في هذه الفترة، إلى حين عودة محمد بن وضاح من رحلته الثانية من بلاد المشرق، وكذلك بقي بن مخلد محدث الأندلس الكبير.

ثالثاً : ظهور مدرسة الحديث بالأندلس :

أ ـ نشأة مدرسة الحديث بالأندلس :

بدأ مذهب أهل الحديث اتجاهاً فقهيا مستقلا، يكشف عن ذاته، ويعلن عن نفسه بالأندلس في أواخر القرن الثالث الهجري على يد محمد بن وضاح وبقي بن مخلد مؤسسي مدرسة الحديث بالأندلس والمغرب، مزاحماً غيره من المذاهب المعروفة آنذاك بالأندلس لاسيما المذهب المالكي.

قال الحافظ ابن الفرضي : « وبمحمد بن وضاح، وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث »[١]، ومن يومئذ برز فقه المحدثين وظهر إلى الوجود، مستقلاً عن مذاهب الفقهاء، متميزاً عنهم، شاقاً لنفسه طريقاً لا تنتسب لأحد غير المحدثين.

فأصبح للمحدثين الأندلسيين فقه خاص، وإن هذا الفقه قد وضح لونه، وتحددت معالمه ؛ بعد محنة الإمام بقي بن مخلد المحدث الكبير الذي يعد بحق أول من أبرز هذا المذهب الفقهي الجديد المميز لأهل الحديث بالأندلس، يقول ابن لبابة : « ... وأما بقي بن مخلد فكان بحراً يحسن تأدية ما روى، ولم يكن يتقلد مذهباً، يتقل مع الأخبار حيث انتقلت »[٢].

وفي بيان هذا الاتجاه الفقهي المستقل عند أهل الحديث بالأندلس الذي

---

(١) ابن الفرضي ٢/ ٦٥٢، رقم الترجمة ١١٣٤ .

(٢) ترتيب المدارك ٤/ ٢٣٩

يقول القاضي ابن العربي : « .. كحادثة بقي بن مخلد، فإنه جاء بداه بقي بعلم عظيم، واستأثر بمذهب لإمامته، ولم ير أن يقلد أحداً، فرمته القرطبية على قوس واحدة »[١].

و في ذلك أيضاً يقول الإمام ابن حزم الظاهري: « فصارت تآليف هذا الإمام الفاضل قواعد للإسلام لا نظير لها ، وكان متخيراً لا يقلد أحداً، وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه، وجارياً في مضمار أبي عبد الله البخاري ، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ، وأبي عبد الرحمن النسائي رحمة الله عليهم »[٢].

وهكذا برزت مدرسة فقه المحدثين ، مدرسة لها تخصصاتها واهتماماتها ، مما أضفى عليها ملامح خاصة تميزهم عن غيرهم، جعلت قطب رحاها الأثر تدور معه حيث دار.

ويبدو ذلك جلياً في تراجمهم ونعتهم ووصفهم بإطلاقات جديدة لم تكن معهودة في كتب التراجم و الطبقات، فنجد في تحليتهم مثلاً : أن فلانا من أبناء هذه المدرسة «كان يذهب إلى الحديث »[٣]، أو أن فلاناً : « كان مذهبه النظر في الحديث والتفقه فيه »[٤] أو أن فلاناً : « كان يميل في فقهه إلى النظر

---

(١) العواصم من القواصم ٢/ ص٥٠٣ بتحقيق عمار طالبي.

(٢) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ص١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٣) انظر ترتيب المدارك : ترجمة داود بن هذيل ابن منان الطليطلي ٥/ ص٢٣٠ .

(٤) انظر بغية الملتمس : ترجمة يحيى بن عبد الله بن الجد الفهري اللَّبْلي ٢/ ٦٧٦ رقم ١٤٨٣، والصلة لابن بشكوال ٢/ ٦٧٢ رقم ١١٨١.

واتباع الحديث»[١]، أو أن فلاناً: «كان يذهب إلى النظر والآثار»[٢]، أو أن فلانا «كان فتياه بما ظهر له من الحديث»[٣]، وأصرح من هذا قولهم أن فلاناً «كان الأغلب عليه قراءة الآثار، وإليها كان يذهب»[٤]، أو أن فلاناً «كان مذهبه حفظ الرأي وروايته، ثم نزع بنفسه إلى الحديث، وتقليد الأثر»[٥]، أو أن أناساً عنوا بالعلم على مذهب الشيوخ والمحدثين[٦].

فهذه العبارات وغيرها صريحة في الدلالة على المقصود؛ وهو أن مدرسة الحديث بالأندلس كان لها فقه متميز، مخالف لبقية المذاهب، وقسيم لها.

ب ـ فقهاء مدرسة الحديث بالأندلس:

من المتعذر أن أترجم لجميع فقهاء مدرسة الحديث، الذين اختاروا مذهباً خاصاً ومستقلاً يسلك مسلك الحجة والنظر، ولا يقلد مذهباً من المذاهب، إذ المقام لايتسع لذلك، ولذلك أكتفي بذكر أئمتهم ورؤوسهم، ممن أصبحت بهم الأندلس دار حديث، بعد أن كانت دار فقه وفروع وعقد وشروط على مسائل مذهب مالك وأسمعة أصحابه:

---

(١) انظر الصلة ترجمة عبد الله بن إسماعيل الإشبيلي ١/ ٢٨٩ رقم ٦٣٧.

(٢) انظر ترتيب المدارك: ترجمة أبي جعفر كليب بن محمد بن عبد الكريم الطليطلي المتوفى ٣٠٠هـ. ٥/ ٢٣١.

(٣) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي، ترجمة إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم بن زياد المعروف بابن الطحان ١/ ص١٣٥ رقم ٢١٩.

(٤) انظر الصلة: ترجمة موسى بن قاسم بن خضر الطليطلي ٢/ ص٦٠٩.

(٥) انظر ابن الفرضي ٢/ ٦٠٣ رقم ١٠٥٥ ترجمة قاسم بن نجبة القرطبي تلميذ ابن وضاح.

(٦) الصلة لابن بشكوال ٢/ ٦٦٢ رقم ١٤٥٤.

١ـ بقي بن مخلد[١]:

ترجمته: الإمام أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد القرطبي المتوفى سنة٢٧٦هـ مؤسس مدرسة الحديث أو مذهب أهل الحديث بالأندلس. ولد بمدينة قرطبة سنة إحدى ومائتين[٢]، أخذ بقيّ العلم أولاً في الأندلس، فدرس الحديث والفقه على يد محمد بن عيسى الأعشى[٣]، ويحيى بن يحيى الليثي[٤]، ورحل إلى المشرق رحلتين استغرقت أولاهما عشرين سنة، والثانية أربع عشرة سنة، فروى عن الأئمة المحدثين، وأعلام السنة المسْنِدِين، منهم: الإمام أحمد بن حنبل،

---

(١) انظر ترجمته في: ابن الفرضي ١/ ١٦٩ رقم٣٨١، وجذوة المقتبس١/ ٤٠، والصلة١/ ١١٦ رقم٢٨٠، وبغية الملتمس١/ ٣٦، والبيان المغرب٢/ ١٠٩، والمقتبس لابن حيان ص٢٤٥، وسير أعلام النبلاء١٣/ ٢٨٥، وخصه أستاذنا الدكتور نوري معمر بدراسة واسعة إذ كان موضوعاً لأطروحته لنيل دكتوراه الدولة بدار الحديث الحسنية وهي مطبوعة، وقد ترجم له أيضاً الدكتور أكرم ضياء العمري في كتاب: بقي بن مخلد القرطبي ترجمة ضافية، لذا سأوجز التعريف به، واقتصر على بعض النقاط الدالة على تأسيسه لمذهب أهل الحديث.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٨٥

(٣) هو محمد بن عيسى بن عبد الواحد بن نجيح المعافري المعروف بالأعشى، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، رحل في العام الذي توفي فيه مالك بن أنس، وذلك سنة تسع وسبعين ومائة، فسمع من سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن سعيد القطان، وعثمان بن عيسى بن كنانة، وغيرهم من العراقيين والمدنيين، وكان الغالب عليه الحديث ورواية الآثار، وكان يذهب في الأشربة مذهب أهل العراق إذ كان علمه عراقياً، روى عنه محمد بن وضاح وأصبغ، بن خليل، وجماعة سوا توفي سنة ٢٢١هـ. تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦٣٣ رقم١١٠٠.

(٤) ابن الفرضي ١/ ١٦٩ رقم٢٨١

وأبوبكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وزهير بن حرب أبو خيثمة، وأبو ثور صاحب الشافعي، وجماعات أعلام عدّهم راويته عبد الله بن يونس فأوصلهم إلى أربع و ثمانين و مائتي رجل[١].

اتجه بقيّ بن مخلد إلى التصنيف في الأصول؛ مغيراً بذلك منهج الأندلسيين الذين شغلهم التأليف في الرأي والمسائل، فألف في تفسير القرآن الكريم تفسيراً متقناً، قال عنه الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري: « وفي تفسير القرآن: كتاب أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد، فهو الكتاب الذي أقطع قطعاً لا استثني فيه أنه لم يؤلف في الإسلام تفسير مثله، ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره »[٢].

ثم صنف بقي كتاباً في الحديث مبتكراً؛ لم يُسبق إليه، وقد أثنى على هذا العمل الجيد كذلك ابن حزم في رسالته قال: «ومنها في الحديث مصنفه الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة رضي الله تعالى عنهم، فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ونيّف، ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مصنف ومسند، وما أعلم هذه الرتبة لأحدٍ قبله، مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله في الحديث وجودة شيوخه، فإنه روى عن مائتي وأربعة وثمانين رجلا ليس فيهم عشرة ضعفاء، وسائرهم أعلام مشاهير. ومنها مصنفه في فضل الصحابة والتابعين ومن دونهم، الذي أربى فيه على مصنف أبي بكر بن أبي شيبة[٣] ومصنف عبد الرزاق بن

(١) نفس المصدر السابق ، وانظر الصلة لابن بشكوال ١/١١٦ رقم ٢٨٠ .

(٢) رسالة فضل الأندلس لابن حزم ص١٧٨ بتحقيق الدكتور إحسان عباس .

(٣) هو عبد الله بن أبي شيبة، الكوفي ، الحافظ ، (ت سنة٢٣٥هـ)، له مصنف في

همام[١] ومصنف سعيد بن منصور[٢] وغيرها، وانتظم علماً عظيما لم يقع في شيء من هذه »[٣].

هذه مؤلفات هذا الإمام الجليل التي تدل على علوّ كعبه، ورسوخ قدمه، في الكتاب والسنة وعلومهما.

بقي بن مخلد مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس:

* لما عاد بقي بن مخلد إلى الأندلس، عاد وقد حمل معه منهجاً جديداً في الدراسة، هو منهج أهل الحديث من شيوخه المشرقيين، عسى أن تجد نهضة الحديث في المشرق صدى لها في الأندلس والمغرب، وقد كانت الدراسة الفقهية في الأندلس على مذهب مالك لا يعدونه، وإن رووا بعض الأحاديث فمن كتاب الموطأ لاغير، وأدخل بقي معه كتبا جديدة - لم يعرفها الأندلسيون من قبل - انفرد بها ولم يدخلها سواه ، منها: مصنف أبي بكر بن أبي شيبة - رحمه الله - بتمامه، وكتاب التاريخ لخليفة بن خياط، وكتابه في الطبقات، وكتاب سيرة عمر بن عبد العزيز، رحمه الله، للدورقي[٤] وكتاب

١٠ مجلدات أو ١٥ مجلداً ، جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، مرتبة على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه، وله مسند كذلك.انظر الرسالة المستطرفة ص٣٩ .

(١) هو عبد الرزاق أبو بكر بن همام بن نافع الصنعاني المتوفى سنة٢١١هـ، ومصنفه أصغر من مصنف أبي بكر ابن أبي شيبة، انظر الرسالة المستطرفة ص٣٩.

(٢) أبو عثمان سعيد بن منصور بن شعبة المروزي البلخي ثم الخراساني، المتوفى بمكة، وبها صنف كتابه سنة ٢٢٧هـ وسماه السنن، انظر الرسالة المستطرفة ص٣٤.

(٣) رسالة في فضل الأندلس ص١٧٨-١٧٩.

(٤) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ١٧١.

الأم للشافعي ، فملأ بقي الأندلسَ حديثاً ورواية .

ولم تكن مهمة بقي سهلة، فقد كان علمه هذا، بالنسبة للفقهاء المالكية، شيئا لايحتمل، فإن العلم كان إلى ذلك الحين علمهم، وهو محصور في مذهب مالك وأقوال أصحابه، لاسيما ابن القاسم منهم لا يعدونه، فرموه بالبدعة، واتهموه بالزندقة، واستعْدَوا عليه السلطان، حتى أشرف على الهلكة، لولا لطف الله به، وجميل نظر الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم وحسن تثبته وسعة اطلاعه، وقد كان هذا الأمير رحمه الله كما وصفه الضبي : « محباً للعلوم، مؤثراً لأهل الحديث، عارفاً ، حسن السيرة »[1].

قال أحمد بن محمد الرازي واصفاً محنة الإمام بقي بن مخلد مع مقلدة عصره المالكية وصفاً ضافياً : « وفي صدر دولته (أي الأمير محمد بن عبد الرحمن) سُعِي ببقي بن مخلد إلى الأمير محمد، وذلك أنه لما قدم بقي من المشرق عن رحلته الطويلة، بما جمع من العلوم الواسعة، والروايات العالية، والاختلافات الفقهية، أغاظ ذلك فقهاء قرطبة، أصحاب الرأي والتقليد ، الزاهدين في الحديث ، الفارين عن علوم التحقيق، المقصرين عن التوسع في المعرفة، فحسدوه ؛ ووضعوا فيه القول القبيح عند الأمير ؛ حتى ألزموه البدعة، وشنأوه إلى العامة، وتخطى كثير منهم إلى رميه بالإلحاد والزندقة، وتشاهدوا عليه بغليظ الشهادة، فأمر بعضهم بها مؤيدين لها، داعين إلى سفك دمه، والتقرب إلى الله برفع شبهته، وخاطبوا الأمير محمداً يُعَرِّفُونه بذلك، ويكثرون عليه بكل ما يرجون به الوصول إلى دمه، ويسألونه تعجل الحكم فيه، فاشتد خوف بقي جداً، واستتر خوفاً على دمه، وعمل في الفرار عن

(١) بغية الملتمس ١/ ٣٦ .

الأندلس ؛ إلى أن تهيأ له، فهداه الله إلى التعلق بحبل هاشم بن عبدالعزيز ؛ وسؤاله الأخذ بيده، وكتب إلى محمد الأمير معه كتاباً مطلقاً ينشده الله في نفسه، ليرى رأيه فيه بعد سماع حجته، فيأتي في ذلك بما يوفقه الله له.

فألقى الله في روع هاشم الإصغاء إلى شكواه، والفهم عن مغزاه، والاعتناء بأمره فركب الأبلق، وشمر عن ساعده، فأوصل كتابه إلى الأمير محمد، وشرح له خَبَرَه، وتناول من شانه عنده ما عطف به قلبه على بقي رحمه الله، واتهم الساعين به إليه؛ فأمر بتأمين بقي وإحضاره إلى القصر والطالبين له يوماً حده لهم، فأوصلهم إلى مجلسه، وتناظروا بين يديه، فأدلى بقي رحمه الله بحجته، وفَلَج على خصومه، واستبان للأمير محمد حسدهم إياه لتخلفهم عن مداه، فدفعهم عنه، وتقدم إليه بمطاطاة قدمه ونشر علمه، وأمر بإيصاله إليه في زمرة الفقهاء، والدفع عن منزلته، فاعتلى ذروة العلم، ولم يزل عظيم القدر عند الناس وعند الأمير محمد ومن تلاه ؛ إلى أن مضى لسبيله فقيداً رحمه الله »[1].

فبقيٌ هو الذي قام بالانتقال الفعلي في طبيعة الدراسة الفقهية بالأندلس من دراسة الفروع إلى دراسة الحديث، فاستوسع أهل الأندلس في الحديث من يومئذ، وصارت الأندلس دار حديث، ومعدن إسناد، وإنما كان الغالب على أهلها قبل ذلك رأي مالك وأصحابه، والتفقه في المسائل المدونية، فكانوا ينصبون لأهل الحديث العداء ولا يرضَوْنَهم، حتى حرضوا العامة

(١) المقتبس لابن حيان ص٢٤٨-٢٤٩ تحقيق الدكتور محمود مكي. ونقل هذا النص أيضاً صاحب البيان المغرب ٢/ ١٠٩ ولم يصرح أنه من كلام الرازي ولعله عنه نقل.

على بقي، فقام عليه جماعة منهم، ومنعوه من قراءة مسند ابن أبي شيبة في المسجد الجامع، وبلغ من تعصب أحد مقلدة المالكية المعاصرين لبقي بن مخلد؛ أصبغ بن خليل[١] أن قال: « لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة »[٢]، هذا؛ ومسند ابن أبي شيبة أحاديث مرتبة على أسماء الصحابة، وليس فيه ما يدعو إلى هذا النفور كله، ولكنه لا يستبعد من رجل كان زاده من العلم مسائل مذهب مالك ولا زيادة، وكان يخطىء في قراءة أسماء كبار الصحابة، ويراجعه الناس فيصر على خطئه في عناد[٣].

وكان من أشد الفقهاء إنكاراً على بقي بعد أصبغ بن خليل: عبد الله بن خالد بن مرتنيل[٤] المتوفى سنة ٢٥٦هـ رأس المالكية بالأندلس، ومحمد بن الحارث[٥] المتوفى سنة ٢٦٠هـ وأبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى

(١) سبقت ترجمته عند عرض اتجاه التقليد في المدرسة المالكية فلينظر هناك.

(٢) ابن الفرضي ١/ ١٥١ والمدارك ٤/ ٢٥٢.

(٣) انظر شيوخ العصر بالأندلس للدكتور حسين مؤنس ص٤٣ وما بعدها، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١ديسمبر١٩٦٥م.

(٤) قال ابن عبد البر: وكان رأس المالكية بالأندلس، والقائم بها، والذاب عنها انتهى، قال عياض: تفقه؛ ولم يكن له علم بالحديث، رحل فسمع من سحنون بن سعيد بالقيروان الأسدية قبل أن يدونها، قال عياض: قالوا: وكان أشد الناس على بقي ابن مخلد. ترتيب المدارك ٤/ ٢٣٩-٢٤٠

(٥) محمد بن الحارث بن أبي سعيد صاحب الشرطة الصغرى المتوفى سنة ٢٦٠هـ. وصفه ابن الحارث الخشني بالجهل وقلة العلم، ثم قال ابن الفرضي: « كان فقهه قليلاً »، وهو محق في ذلك، فلم يكن يقر بوجود الناسخ والمنسوخ لا في القرآن ولا في السنة، وسجن علماء الحديث وامتحنهم. ترجمته في « أخبار الفقهاء والمحدثين » للخشني

ابن يحيى بن برير[١] المتوفى سنة٢٥٨هـ، وكلهم كانوا من كبار فقهاء المالكية المشاوَرين، أنكروا على بقي ما أدخله إلى الأندلس من كتب الاختلاف، وغرائب الحديث، وأغروا به السلطان، وأخافوه به، إلا أن الله بمنه وفضله أظهره عليهم، وعصمه منهم، فنشر حديثه، وقرأ للناس مسند ابن أبي شيبة، حيث أن الأمير محمد بن عبد الرحمن (ت ٢٧٣هـ) لما تصفح هذا المسند، لم ير فيه شيئاً يمنع من قراءته بل أعجبه، وأمر خازن كتبه بنسخه، بعد أن تصفح الكتاب جزءاً جزءاً حتى أتى على آخره، وقال: «هذا الكتاب لا تستغني خزانتنا عنه، فانظر في نسخه لنا » ثم قال لبقي: « أنشر علمك، وارو ما عندك، ونهاهم أن يتعرضوا له»[٢].

وكان من النتائج الهامة التي أسفر عنها هذا الصراع بين مدرسة الحديث وخصومها من مقلدة المدرسة المالكية، وما تلا ذلك من محنة مؤسس المدرسة الأول الإمام بقي بن مخلد رحمه الله، أن انتشر من يومئذ الحديثُ بالأندلس ثم تلاه ابن وضاح، فصارت الأندلس دارَ حديث وإسناد، وإنما كان الغالب عليها قبل ذلك حفظ رأي مالك وأصحابه، كما يقول الحافظ ابن الفرضي[٣].

فبرز فقه المحدثين، الذي استقر بالأندلس بعد محنة بقي بن مخلد، إذ إن بقياً لم يكن رجلا هادئاً مسالماً مقلداً للمدرسة المالكية مثل صاحبه ابن وضاح

ص٢١٠ وتاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦٣٧ رقم ١١٠٥، وانظر قصته الكاملة مع المحدث محمد بن عبد السلام الخشني في المقتبس لابن حيان ص٢٥٠ فما بعدها.

(١) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/ ٤٤١ رقم ٧٧٩.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٥١٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٣) تاريخ علماء الأندلس ١/ ١٧١.

القرطبي - على ما سيأتي في ترجمته -، بل مضى يُدَرِّسُ مسند ابن أبي شيبة، وكتب الشافعي، ويدعو إلى الرجوع إلى الآثار بدلا من الاكتفاء بتقليد رأي مالك، وخط لنفسه مذهباً مستقلاً، هو مذهب أهل الحديث، يقول المقري عن ذلك: « وكان إماماً...قليل المثل، مجتهداً، لايقلد، بل يفتي بالأثر »[1]، ويقول عنه ابن لبابة: « وأما بقي بن مخلد فكان بحرا يحسن تأدية ما روى، ولم يكن يتقلد مذهبا، ينتقل مع الأخبار حيث انتقلت »[2].

وممن أيد هذا الكلام، أقصد أن الإمام بقي بن مخلد استأثر في الأندلس بمذهب خاص، هو مذهب أهل الحديث، القاضي أبو بكر بن العربي المعافري قال: «... كحادثة بقي بن مخلد، فإنه جاء بعلم عظيم، واستأثر بمذهب لإمامته، ولم ير أن يقلد أحداً، فرمته القرطبية على قوس واحدة»[3].

وقال أيضاً: « منهم بقي بن مخلد، رحل فلقي علماء الأمة، وسادة العلم، ورفعاء الملة، كأحمد بن حنبل وأكْرِم، فارتبط، وظفر فاغتبط، وجاء بعلم عظيم، ودين قويم، ولم يكن له أن يرتبط بمذهب أحد...»[4].

و إلى هذا ذهب الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري إذ قال: «وكان متخيراً لا يقلد أحداً »[5].

(1) نفح الطيب ٢/ ٥١٨ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.
(2) ترتيب المدارك ٤/ ٢٣٩.
(3) العواصم من القواصم ٢/ ٥٠٣ بتحقيق عمار طالبي.
(4) العواصم من القواصم٢/ ٤٩٠-٤٩١.
(5) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ص١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

فهذه النصوص قاطعة، وصريحة في الدلالة على المقصود، و هو أن مذهب أهل الحديث ظهر على يد مؤسسه الإمام بقي مذهباً فقهياً مستقلاً، لا يرتبط بمذهب أحد، إنما حجته في الآثاروالأخبار، ينتقل معها حيث انتقلت.

وهكذا كانت محنة بقي بن مخلد - رحمه الله - نقطةَ تحوُّلٍ في تاريخ الفقه بالأندلس حتى قال ابن حيان: « بَحْرُ علم عم الأندلس منفعته، وسَبَلَ لأهلها ملاءة الحديث، وقد كانت لديهم ضيقة »[1].

٢ - محمد بن وضاح القرطبي المتوفى سنة ٢٨٧هـ:

ترجمته: هو محمد بن وضاح[2] بن بزيغ، مولى الإمام عبد الرحمن بن معاوية، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، الحافظ الكبير. ولد بالأندلس بقرطبة سنة١٩٩هـ روى بالأندلس عن علمائها، ثم رحل إلى المشرق رحلتين ، إحداهما سنة ٢١٨هـ وكانت رحلته قبل رحلة بقي بن مخلد، وقد شارك بقياً في كثير من رجاله.

ورحل رحلة ثانية، فروى عن كبار المحدثين كأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وابن المديني، وغيرهم كثير، حتى أوصل ابن الفرضي عدة الرجال الذين سمع منهم في الأمصار إلى خمسة و سبعين و مائة رجل.

وقد روى عنه من تلاميذه جم غفير منهم كبار علماء الحديث بالأندلس كأحمد بن خالد بن يزيد، وقاسم بن أصبغ البياني، وأبي عبد الملك محمد بن

(1) المقتبس ص ٢٤٧.
(2) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦٥٠ رقم (١١٣٤)، سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٤٥، ٤٤٦، وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٢٨٧-٢٨٨، والأعلام للزركلي ٧/ ٣٥٨، ورسالة أستاذنا الدكتور نوري معمر: محمد بن وضاح القرطبي (مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد) مطبوعة، ومقدمة كتاب « ما جاء في البدع » للإمام ابن وضاح القرطبي بتحقيق بدر بن عبد الله البدر.

عبدالله بن أبي دليم، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن، ووهب بن مسرة، وغيرهم كثير، وأحصى منهم ابن الفرضي مائتي راوٍ، ولعل ذلك لطول لبثه فيهم، فقد لبث فيهم أكثر من ثمانين سنة.

• تأسيسه لمدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد :

يعد ابن وضاح في طليعة هذه النهضة الحديثية الكبرى، التي عم خيرها بلاد الأندلس والمغرب، يقول ابن الفرضي : « وبمحمد بن وضاح، وبقي بن مخلد، صارت الأندلس دار حديث، وكان محمد بن وضاح عالما بالحديث، بصيرا بطرقه، متكلما على علله، كثير الحكاية عن العُبّاد، ورعاً، زاهدا، فقيراً متعففاً، صابرا على الإسماع، محتسبا في نشر علمه، سمع منه الناس كثيراً، ونفع الله به أهل الأندلس »[1]، وقال الحافظ شمس الدين الذهبي : « الحافظ الكبير، محدث الأندلس مع بقي بن مخلد »[2].

ورغم هذا كله، لم تكن آفاق ابن وضاح في العلم واسعة كآفاق بقي[3]، زد على ذلك أن ابن وضاح كان مالكي المذهب، ولم يلتزم بقي مذهبا بعينه، و لعل ذلك كان سبب الوحشة بين الرجلين، وحشة جعلت مشاهير تلامذة ابن وضاح لايحضرون مجلس بقي بن مخلد، يقول ابن الفرضي : « وكان مشاهير تلامذة ابن وضاح لا يسمعون من بقي للذي كان بين بقي وابن وضاح من الوحشة »[4].

ولعل ذلك هو الذي جعل الإمام أبا محمد بن حزم الظاهري لم يُشِد بذكر

---

(١) تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦٥٢

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٤٦

(٣) انظر : الطعون الكثيرة التي وجهت لابن وضاح، في ابن الفرضي ٢/ ٦٥٢ .

(٤) تاريخ ابن الفرضي ١/ ١٧١

ابن وضاح كما أشاد بذكر بقي، غير أنه يفهم من كلام القاضي ابن العربي في العواصم أن ابن وضاح لم يكن في حقيقته مالكياً، وإنما تستر بالمالكية، وجعل ما عنده من علوم على رسم التبعية، قال: « ولقي سحنون، وتشرف بأصحاب مالك، وتلمذ ليحيى بن يحيى، وأعان المطالب لبقي شهادة، فكأنما رقي المنازل وطار في الدولة بجناح »[1]، بخلاف بقي الذي اختار المواجهة المباشرة مع مقلدة المالكية، « فكان مهجورا حتى مات »[2] كما يقول ابن العربي.

٣ ـ محمد بن عبد السلام الخشني القرطبي[3] المتوفى سنة ٢٦٨هـ :

هو أحد كبار أعلام مدرسة الحديث بالأندلس، وكثيراً ما تغفل الكتب الحديثة ذِكْرَه، رغم أنه كان صاحب بقي بن مخلد في المحنة التي شملتهما بسبب إدخالهما لكتب من الحديث غريبة على أهل الأندلس، ولعل السبب أن بقيّاً أهل ذكره لكونه « أتمهما عناية، وأوسعهما رواية »، كما يقول ابن حيان[4].

• ترجمته : هو محمد بن عبد السلام بن ثعلبة بن زيد بن الحسن بن كلب بن أبي ثعلبة الخُشَني، صاحب رسول الله ﷺ، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله. رحل قبل الأربعين ومائتين فحج، ودخل البصرة فوجد أهلها متوافرين، فسمع فيها من محمد بن بشار بُندار، ومن أبي موسى الزَّمِن، ونصر بن علي الجَهضمي وغيرهم من أصحاب الحديث، ولقي بها أبا حاتم سهل بن محمد السجستاني، والعباس بن الفرج الرياشي، وأبا إسحاق الزيادي، فأخذ عنهم كثيراً من كتب اللغة، رواية عن الأصمعي، وغيره.

---

(١) العواصم من القواصم ٢/ ٤٩٠-٤٩١

(٢) نفس المصدر السابق

(٣) ترجمته في تاريخ الأندلس لابن الفرضي ٢/ ٦٤٨ رقم ١١٣٢ والمقتبس لابن حيان ص٢٥٠ .

(٤) المقتبس ص١٤٧ بتحقيق محمود مكي

ودخل بغداد فسمع بها من غير واحد، وكتب بها كتب أبي عبيد القاسم بن سلام، عن محمد بن وهب المِسْعَري، وأبي عمران موسى بن خاقان، وسمع بمكة من محمد بن يحيى بن أبي عمر العَيْذي، أخذ عنه مصنف ابن عُيَيْنة، وسمع بمصر من سلمة بن شبيب صاحب عبد الرزاق، وجماعة كثيرة من البصريين، والمصريين وغيرهم. وكان فصيح اللسان، جزلَ المنطق، ضرباً من الأعراب، وكان صارما أنوفاً، منقبضاً عن السلطان. وأراده الأمير محمد على القضاء، فأبى وقال: أبيت كما أبت السموات والأرض إباية إشفاق لا إباية عصيان، لي ولد وأنا أحبه، لي ولد وأنا أحبه، فأعفاه الأمير. مات رحمه الله يوم السبت لأربع بقين من شهر رمضان سنة ٢٦٨هـ وهو ابن ثمان وستين سنة[1].

* تأسيسه لمدرسة الحديث مع بقي بن مخلد :

أدخل الفقيه محمد بن عبد السلام الخشني - بعد عودته من رحلته إلى المشرق - العلوم الواسعة، والروايات العالية الغريبة، والاختلافات الفقهية، ولاسيما كتب الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام[2] ككتاب « الناسخ والمنسوخ »

---

(١) ابن الفرضي ٢/ ٦٤٨-٦٤٩

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي مولاهم البغدادي صاحب التصانيف، واحد الأئمة المجتهدين حديثاً وفقهاً ولغة، قال إسحاق بن راهويه: أبو عبيد أفقه مني ومن الشافعي واحمد، واعلم، وقال الدار قطني : جبل إمام، وقال الذهبي: إنه من أئمة الاجتهاد. ولي قضاء طرسوس ١٨ سنة، وهو أول من ألف في الغريب، وكتبه تنيف عن عشرين ، توفي سنة٢٢٤هـ ترجمته في وفيات الأعيان ٤/ ٦٠ وتهذيب التهذيب ٧/ ٣١٥ والفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي للحجوي ج٢/ ص٧٢ رقم ٢٦٥، وقد خصه أخونا وزميلنا الدكتور أحمد الخياطي بدراسة واسعة جيدة، حقق فيها كتابه « فضائل القرآن »، وقد طبعته وزارة الأوقاف المغربية.

وكتب « الغريب »[1] ومصنف سفيان بن عيينة[2] ، وغيرها من الكتب النافعة التي لاعهد لأهل الأندلس بها، يقول الحافظ ابن الفرضي : « وأدخل - الفقيه محمد بن عبد السلام الخشني - كثيراً من حديث الأئمة، وكثيراً من اللغة والشعر الجاهلي، رواية»[3]، ويقول الحافظ السيوطي: «ونشر بالأندلس حديثاً كثيراً»[4].

ولا أدري كيف غلب لقب « الفقيه » على الخشني، مع أن أولى الألقاب العلمية به، المحدث اللغوي، إذ عِلمُ الحديث والرواية كان الغالب عليه ، يقول الحافظ ابن الفرضي : « ولم يكن عند الخشني كبير علم بالفقه، إذ كان الغالب عليه حفظ اللغة، ورواية الحديث، وكان ثقة في ذلك مأموناً»[5].

وبالكثرة من كتب الحديث والأسانيد واللغة والغريب، التي أدخلها الخشني إلى الأندلس - مع بقي - تأسست مدرسة الحديث، وقد أغاظ ذلك فقهاء قرطبة المالكيين، الزاهدين في الحديث، المنصرفين إلى الرأي والتقليد، فاتهموهما بالنكوب عن السنة، والركوب للبدعة، فسعوا به إلى السلطان مع صاحبه محدث الأندلس الكبير بقي بن مخلد.

---

(١) انظر المقتبس لابن حيان ص٢٥٤.

(٢) انظر تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦٤٩ . وسفيان بن عينة هو ابن أبي عمران الهلالي، أبومحمد الكوفي الأعور ، أحد أئمة الإسلام ، روى عنه الشافعي ، وابن المديني ، وابن معين، وابن راهويه، وأمم سواهم، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، مات بمكة سنة ١٩٨هـ طبقات الحفاظ للسيوطي ص١١٩ رقم ٢٣٨

(٣) نفس المصدر السابق

(٤) طبقات الحفاظ ص٢٨٨ رقم ٦٤٨

(٥) تاريخ علماء الأندلس٢/ ٦٤٩ .

وقد أورد تفاصيل محنتهما ابن حيان في « المقتبس »[1] قال تحت عنوان (محنة بقي بن مخلد وصاحبه محمد بن عبد السلام رحمهما الله): « ولم يلبث الأمير محمد أن سعي إليه بالفقيه الناسك بقي بن مخلد، الراوية البعيد الرحلة، الأمير الفضيلة رحمه الله؛ ثم بالفقيه الزاهد الأديب الفاضل محمد بن عبد السلام الخشني رحمه الله، أشد سعاية؛ رُميا فيها بالنكوص عن السنة والركوب للبدعة، وتمالأ عليهما الفقهاء بقرطبة؛ ومن قلدهم من أهل العدالة، واستعدَوْا عليهما السلطان، فلحقهما من متقلدي أحكامه ضُر أحلَّ بهما الفاقة، ووقفهما وقتاً على الهلكة؛ حتى انتشلهما الله بفضله، بجميل نظر الأمير محمد؛ وحسن تثبته، فخلصا من محنتهما بعد شدة الكرب، وأبان الله برهانهما بعد إرادة الساعين بهما بما أطفاه. فأمنا على نفسيهما، وتمكنا من بث ما لديهما من أثارة، وتعرف الناس فضل ما عندهما فسألوهما بذله، وغشوهما للاستكثارمنهما »[2].

وكان أكثرهما شجاعة وصرامة؛ في مواجهة شدة هذا الكرب وهذه المحنة، الفقيه أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الخشني، قال أحمد بن محمد الرازي : « لما سُعي بالفقيه أبي عبد الله الخشني إلى ما نُسب إليه، فأُدرِج في طي المطالبة معه، واخيف على سجنه، إخافة بقي التي أدته إلى الاستخفاء؛ لم يقتد به في ذلك لصرامته، وإباء نفسه، ومناقبه، وأبى أن يستخفي؛ وقال : ما كنت أستخفي لقول الحق، ولا أخشى في الله أحداً، وإن أصب في الله فطريق الخير سلك بي، فميل في الطلب عليه، وأسيء القول فيه.

وكُثر على السلطان في شانه؛ حتى أمر محمد بن حارث[3] متقلد أحكام

(١) ص ٢٤٧ فما بعدها.

(٢) المقتبس لابن حيان ص٢٤٧.

(٣) تقدمت ترجمته .

السوق بإحضاره، ووقفه على ما يُنسبُ إليه؛ ومعرفة ما عنده.

وكان ابن حارث متقلد أحكام السوق موصوفاً بالأفن والجهالة، فأحضر الخشني مَعْنوتاً[1] به، فلما مثل بين يديه؛ خشن في سؤاله، وقال له: إيه يا عدو الله وعدو نفسه! أنت القائل إن في القرآن ناسخاً ومنسوخاً؟ فقال الخشني : إن الله تعالى يقول في محكم كتابه : ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾[2] [سورة البقرة ١٠٦] .

قلت : وقد كان محمد بن حارث بن أبي حارث صاحب الشرطة الصغرى، قليل الحظ من العلم، ولذلك لم يفهم ما أتى به الخشني، فأمر بسجنه.

وقد دخل متولي المدينة وليد بن عبد الرحمن بن غانم على الأمير محمد، فشكا له ما فعله ابن حارث صاحب السوق بالخشني، وإليك بقية القصة[3] :

«فدخل - وليد بن عبد الرحمن بن غانم متولي المدينة - إلى الأمير محمد، فأعلمه بما أحدثه صاحب السوق محمد بن حارث على محمد بن عبد السلام، وحكى له قوله، فضحك محمد حتى وضع كمه على وجهه، ثم قال: يا وليد، لقد لقي الخشني من ابن حارثنا عنتاً ! لكأني أنظر إليه أعرابياً في شملته، بدوياً في لهجته، يكلمه بما لايفهمه. أخرِجِ الساعة إلى الجاهل المائن[4] ابن حارث، فَعَنِّفْه أشد التعنيف، وأعلمه أن لولا عذرنا إياه لجهله بهذا الشأن الذي ليس بعذر لنا في

(١) بمعنى معنوفاً .

(٢) المقتبس ص٢٥٠-٢٥١ .

(٣) وسط القصة مخروم في أصل المخطوط، وقد قام محقق «المقتبس» محمود مكي بالاجتهاد في ذكر اسم المشتكي إلى الأمير محمد، الذي هو وليد بن عبد الرحمن بن غانم الذي كان يتولى المدينة.

(٤) المائن بمعنى الكاذب.

تولية مثله، لعاقبناه على فعله، ومُرْ بإطلاق محمد بن عبد السلام، ثم اعتذر منا إليه لما نيل منه، وقل له فليَطأ من جاشه، وَيَعْمُر مجلسه، وينشر علمه »[1].

ويظهر أن مقلدة المالكية بالأندلس لم يستسيغوا قول الخشني أن في القرآن والحديث ناسخاً ومنسوخاً، لعدم تحققهم بهذا العلم، قال القاضي ابن الفرضي: « لما أدخل أبو عبد الله الخشني كتاب الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد إلى الأندلس من روايته ولم يكن دخلها قبل، أنكر عليه ذلك الفقهاء، وأكثروا عليه، وأنهوا شأنه إلى محمد بن حارث صاحب السوق، فأرسل فيه وجيء به إليه، فنهره وقال له: أنت تزعم أن في الحديث ناسخاً ومنسوخاً ؟ فقال له: هو في القرآن فضلاً عن الحديث. قال : وأين هو؟ قال: في قوله : ﴿ ٱتَّقُوا ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ ﴾ نسخه قوله تعالى : ﴿ فَٱتَّقُوا ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ ﴾، وهل كان أحد يقدر أن يتقي الله حق تقاته ؟ ومصداق ذلك قول الله تعالى : ﴿ ۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ ﴾ يريد بخير منها؛ لكُمْ في نقلها من التثقيل إلى التخفيف، فلم يُصْغِ إليه ولا فهم عنه[2]، وعجل عليه، فأمر بسجنه[3]، وأطلقه الأمير محمد لوقته واعتذر إليه ـ كما تقدم ـ ولذلك كان الخشني إذا قعد للإسماع ابتدأ القارىء عليه بالدعاء للأمير محمد، وإذا فرغ ختم به[4].

---

(١) المقتبس ص٢٥٢.

(٢) قلت : وأنى له وقد ضُرِب بينه وبين هذا العلم بأسداد.

(٣) المقتبس ص٢٥٤ وهذا النص ليس في كتاب تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي وإنما نقله ابن حيان كما صرح عن كتاب آخر لابن الفرضي سماه طبقات الأدباء بالأندلس. انظر المقتبس ص٢٥٣ .

(٤) المصدر السابق ص٢٥٢

نقلت هذه النصوص المهمة بطولها؛ ليُعلم أن نشأة مدرسة الحديث أو مذهب أهل الحديث بالأندلس اتجاهاً مستقلاً، لم يكن بالأمر الهيّن، بل كان دونه خرط القتاد، وقد واجه الخشني رحمه الله فئة المقلدين لرأي مالك وأصحابه، الزاهدين في الحديث وعلوم التحقيق، بالصرامة والصراحة والأنفة المعهودة فيه، مع الإصرار على أن ماعنده من البضاعة هو الحق الذي لايحيد عنه، وبذلك مكّنَ لمذهب أهل الحديث بالأندلس، مدرسةً لها تخصصاتها واهتماماتها ، التي أضفت عليها ملامح خاصة تميزهم عن غيرهم.

بعد هؤلاء الثلاثة ـ الجيل الأول المؤسس ـ ظهر جيل آخر من تلامذتهم، حذوا حذوهم ؛ ونحوا منحاهم في التأسيس لمذهب أهل الحديث بالأندلس، وفي مقدمة هؤلاء :

٤ ـ قاسم بن أصبغ البياني القرطبي[1] المتوفى سنة ٣٤٠هـ

قاسم ممن وطأ علم الحديث والآثار بأرض الأندلس، وبتلك التوطئة استقر مذهب أهل الحديث بالغرب الإسلامي كله.

هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء، مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان، من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد، ويعرف بالبياني.

سمع بقرطبة من ـ علماء الحديث الثلاثة المؤسسين ـ بقي بن مخلد، وأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الخشني، ومحمد ابن وضاح، ورحل إلى المشرق مع محمد بن عبد الملك بن أيمن، ومحمد بن زكريا بن أبي عبد الأعلى، سنة٢٧٤، في إمارة المنذر، رحمه الله، فسمع بمكة ودخل العراق فلقي بعض أهل الكوفة،

---

(١) ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٢/ ٦١١ رقم ١٠٦٨ ، والديباج المذهب لابن فرحون ص٢٢٢.

وسمع ببغداد من إسماعيل بن إسحاق، قاضي القضاة، وأحمد بن زهير بن أبي خيثمة، كتب عنه تاريخه، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، و عبد الله بن مسلم بن قتيبة، سمع منه كثيرا من كتبه، و سمع من أئمة اللغة كمحمد بن يزيد المبرِّد، صاحب الكامل، وأحمد بن يحيى بن يزيد ابن ثعلب، كما سمع بمصر والقيروان في آخرين كثيرين من أئمة المسلمين ومشاهير الرواة[1].

وتصرف قاسم بن أصبغ إلى الأندلس بعلم كثير، ومال الناس إليه في تاريخ أحمد بن زهير بن أبي خيثمة وكتب ابن قتيبة، و كانت الموردة عليه في هذه الكتب دون صاحبيه: محمد بن أيمن، وابن أبي عبد الأعلى. وسمع منه كثيراً من هذه الكتب أمير المؤمنين عبد الرحمن بن محمد قبل ولايته الخلافة، ثم سمع منه ولي عهده الحكَم وإخوته.

• قاسم بن أصبغ يُمَكِّن لمدرسة الحديث بالأندلس :

مكَّن قاسم رحمه الله لمدرسة أهل الحديث بالأندلس حتى استقرت على أرضها، واستوت على سوقها، إذ لبث فيهم عُمراً طويلاً، قال ابن الفرضي: «وطال عمره، فسمع منه الشيوخ والكهول والأحداث، ولحق الصغار الكبار في الأخذ عنه، وكانت الرحلة في الأندلس إليه، وفي المشرق إلى أبي سعيد بن الأعرابي[2]، وكانا متكافئين

---

(١) تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦١١-٦١٢ (بتصرف)

(٢) أبو سعيد بن الأعرابي، الإمام الحافظ، شيخ الحرم، أحمد بن محمد بن بشر البصري صاحب التصانيف، سمع الحسن الزعفراني وأبا داود وعمل لهم « معجماً » ، روى عنه الحافظ ابن منده، وكان ثقة ثبتاً، عارفاً عابداً ربانياً، كبير القدر، بعيد الصيت. ولد سنة ٢٤٦، ومات في ذي القعدة سنة ٣٤٠. طبقات الحفاظ للسيوطي ص٣٥٣-٣٥٤ رقم ٧٩٩.

في السن »[1].

قلت : وتوفيا في عام واحد كذلك.

وكان قاسم بن أصبغ إماماً، محدثاً، فقيهاً، حجة في النحو واللغة ، قال ابن فرحون : « وكان ثبتا، صادقاً، حليماً، مأموناً، بصيراً بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والغريب، و شوور في الأحكام، وغلبت عليه الرواية والسماع »[2].

فرغم علو كعبه، ورسوخ قدمه في علوم كثيرة، غلب عليه علم الحديث والأثر، كما هو صريح كلام ابن فرحون.

ووصفه الإمام الحافظ السيوطي فقال : « قاسم بن أصبغ الإمام الحافظ، محدث الأندلس؛ كان بصيراً بالحديث ورجاله، رأسا في العربية، فقيهاً، كبُر وكثر نسيانه وما اختلط، فأحس بذلك، فقطع الرواية صونا لعلمه، وانتهى إليه علو الاسناد بتلك الديار والحفظ والجلالة »[3].

اقترن اسمه في تاريخ الحديث والفقه بالأندلس، بإدخال كتب مهمة في الحديث، مثل مسند محمد بن إسماعيل الترمذي، وكتاب«التاريخ» لأحمد بن زهير بن أبي خيثمة، وتواليف ابن قتيبة، وكذا كتب اللغة ككتب المبرد وثعلب.

صنف قاسم بن أصبغ في الأصول ، مخالفاً طريقة فقهاء الأندلس المهتمين بالفروع، وكان ممن عُنوا بأحاديث الأحكام، وفتح طريق التأليف فيها لمن جاء بعده.

و لقد كان الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري معجباً بمحدِّث الأندلس، قاسم بن أصبغ إعجاباً شديداً، منوهاً بتصانيف هذا الإمام الجليل، قال عنها :

---

(١) تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦١٣

(٢) الديباج المذهب ص٢٢٣ .

(٣) طبقات الحفاظ ص٣٥٤ رقم ٨٠٠ .

«ومنها في الحديث مصنف أبي محمد قاسم بن أصبغ بن يوسف بن ناصح، ومصنف محمد بن عبد الملك بن أيمن[1]، وهما مصنفان رفيعان، احتويا من صحيح الحديث وغريبه على ما ليس في كثير من المصنفات، ولقاسم بن أصبغ هذا تآليف حسان جداً، منها أحكام القرآن على أبواب كتاب اسماعيل وكلامه، ومنها كتاب المجتبى على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى[2]، وهو خير منه انتقاء، وأنقى حديثاً، وأعلى سنداً، وأكثر فائدة. ومنها كتاب في فضائل قريش وكنانة، وكتاب في الناسخ والمنسوخ، وكتاب في غرائب حديث مالك بن أنس مما ليس في الموطأ»[3].

و أورد الحافظ الحميدي أسماء هذه التواليف ثم قال: «حكى ذلك لنا أبومحمد علي بن أحمد[4]، وقال ـ أي ابن حزم ـ: «كان ـ رحمه الله ـ أي قاسم ابن أصبغ ـ من الثقة والجلالة؛ بحيث اشتهر أمره، وانتشر ذكره»[5].

وبهذه التصانيف والتلاميذ الذين تخرجوا على يديه، مكّنَ قاسم بن أصبغ، لمذهب أهل الحديث ومدرستهم بالأندلس.

ولقد عجبت للقاضي ابن العربي المالكي كيف سلك قاسم بن أصبغ في أئمة الظاهرية!! مع أنه مذكورٌ في أئمة المالكيين، كما يقول ابن فرحون[6].

---

(1) ستأتي ترجمته.

(2) كتاب «المنتقى» أي المختار من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ في الأحكام، وابن الجارود، هو أبو محمد، عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، الحافظ (ت ٣٠٧)، وكتابه المنتقى في مجلد. انظر الرسالة المستطرفة ص٥٢.

(3) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ص١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(4) يقصد شيخه أبا محمد ابن حزم الظاهري.

(5) جذوة المقتبس ٢/ ٥٢٧ رقم ٧٦٩.

(6) في الديباج المذهب ص٢٢٣.

يقول ابن العربي ـ في سياق قدحه في الظاهرية نفاة القياس ـ: «وكان عندنا في الأندلس رجل يقال له: قاسم بن أصبغ، رحل وروى الحديث، وعاد فاسند وادّعى أنه لا قياس ولا نظر»[1].

ومن أمعن في هذا الكلام، تبين له أن قاسم بن أصبغ رحمه الله، لم يكن مالكياً صرفاً، ولم يكن ظاهرياً صرفاً، وإن أنكر الرأي والقياس، بل هو من أئمة مذهب أهل الحديث ومن مدرسة الحديث، ويزول العجب من هذا، إذا علمنا أن فقهاء المحدثين اشتهر عندهم ذم القياس والرأي، وجمعوا في تصانيفهم الآثار المحذرة من استعماله، ولا غرابة أن يلتقي أهل الظاهر وأهل الحديث في ذم الرأي والقياس، فإن المحدثين يميلون غالبا إلى الأخذ بالظاهر، ويكرهون الرأي، ثم إن أهل الظاهر أنفسهم محدثون، من المحدثين انبثقوا، وعلى أيديهم تخرجوا، وسبيلَهم سلكوا.

ومع كون علاقة المحدثين وثيقة بالظاهرية، فأنا لا أوافق ابن العربي الذي جعل قاسم بن أصبغ ظاهريا، ولا ابن فرحون الذي ذكره في أئمة المالكية، إنما كان الرجل على مذهب أهل الحديث، باعتباره اتجاهاً مستقلاً عن المذاهب الفقهية، وقسيما لها، تأسس في الأندلس على يد بقي بن مخلد ومحمد بن عبدالسلام الخشني ومحمد بن وضاح، وتمكن واستقر على يد قاسم بن أصبغ رحمه الله، وصاحبه محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي.

وما دمنا قد وصلنا إلى هذا المكان من القول، فلابد من كلمة عن هذا الرجل.

٥ ـ محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي[2] المتوفى سنة ٣٣٠هـ:

---

(1) عارضة الأحوذي لابن العربي ٥/ ٣١٧ ط. دار الفكر.

(2) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٧٠٤ رقم ١٢٢٨، وجذوة المقتبس ١/ ١١٦ رقم ٩٨، وفهرسة ابن خير ص١٢٤، ونفح الطيب ٢/ ٢٣٧، والديباج المذهب ص٣٢٠، وطبقات الحفاظ ص٣٤٩ رقم ٧٨٧.

ومن كبار فقهاء مدرسة الحديث بالأندلس، معاصر قاسم بن أصبغ، ويَلِيه ورفيقه في الرحلة إلى المشرق، أبو عبد الله محمد بن عبد الملك، وتميز ابن أيمن بانه « ممن جمع بين الفقه والحديث »[1]. من أهل قرطبة ، يكنى أبا عبد الله.

سمع بالأندلس من محمد بن وضاح وأكثر عنه، ومحمد بن عبد السلام الخشني، وإبراهيم بن قاسم بن هلال[2]، ومن صاحبه في الرحلة قاسم بن أصبغ وغيرهم. ورحل سنة ٢٧٤هـ مع قاسم بن أصبغ، وابن أبي عبدالأعلى[3] فسمع بمصر وبمكة، ودخل بغداد، فسمع بها من أحمد بن زهير بن حرب كتاب « التاريخ » ، ومن إسماعيل بن إسحاق القاضي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبي إسماعيل الترمذي، وجماعة سواهم من نظرائهم، وشارك قاسم بن أصبغ في رجاله كلهم. أشهر من روى عنه تلميذه المحدث الكبير خالد بن سعيد . ولد محمد بن أيمن ٢٥٢هـ ومات رحمه الله سنة ٣٣٠ في النصف من شوال .

* نصرته لمذهب أهل الحديث بالأندلس مع صاحبه قاسم بن أصبغ :

إن شهادات العلماء وأقوالهم في ابن أيمن تؤكد أنه مِمَّن مكَّن لمدرسة

(١) فهرسة ابن خير ص١٢٤.

(٢) إبراهيم بن قاسم بن هلال بن يزيد بن عمران القيسي القرطبي، أبو إسحاق توفي سنة ٢٨٢هـ انظر ابن الفرضي ١/ ٣٨ رقم ١٢

(٣) هو محمد ابن زكريا بن أبي عبد الأعلى اللخمي القرطبي، سمع من محمد بن وضاح والخشني وغيرهما من شيوخ الأندلس، ورحل سنة ٢٧٤هـ مع محمد بن عبد الملك بن أيمن، وقاسم بن أصبغ، وشاركهما في جميع روايتهما ، وكان ضابطاً ثقة، زاهداً ورعاً، صاحب ليل وعبادة، وكانت فيه مع ذلك دعابة، سمع الناس منه تاريخ ابن أبي خيثمة، وبعض كتب ابن قتيبة، مات شهيداً في غزاة « وخشمة » في محله « قَلهرة » من أعمال طليطلة في شرق الأندلس سنة٣٢٢هـ انظر تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦٩٢ رقم ١٢٠٧.

الحديث بالأندلس مع رفيقه قاسم بن أصبغ، فقد طال عمره، توفي « وله ثلاث وتسعون سنة »[1]، فطال مُكْثه في أهل الأندلس، وأخذ عنه الكثير منهم، وصنف كتابه الرفيع « السنن » الذي احتوى من صحيح الحديث على ما ليس في كثير من المصنفات، وبلغ درجة الإمامة في الفقه والحديث على مذهب أهل الحديث، وإليك بعض أقوال العلماء فيه:

قال الحافظ ابن الفرضي : « وكان فقيهاً عالماً، حافظاً للمسائل والأقضية، نبيلاً في الرأي، مشاوراً في الأحكام، صدراً فيمن يُستفتى، وولي الصلاة بعد أحمد بن بقي القاضي، وكان ذا جلالة ؛ وكان ضابطاً لكتبه، ثقة في روايته، والف مصنفا في السنن على تصنيف أبي داود، أخذه الناس عنه »[2].

وقال فيه محمد بن يحيى بن عبد العزيز[3] : « كان محمد بن عبد الملك بن أيمن إماماً، روى الناس عنه كثيراً »[4].

وقال فيه الحافظ الحميدي: «حدث بالمشرق وبالأندلس، وصنف السنن»[5].

وقال فيه الحافظ السيوطي : « الحافظ مسند الأندلس، كان عالماً بالفقه

(١) الديباج المذهب : ٣٢٠.

(٢) تاريخ علماء الأندلس ج٢/ ٧٠٥.

(٣) المعروف بابن الخراز، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الله، كان عالما بالنحو، فصيحا بليغا، وولي الصلاة بقرطبة، وتصرف في خطة القضاء بمدينة طليطلة ومدينة باجة وذواتها، وولي أحكام الشرطة، سمع منه الناس أكثر روايته، وسمع منه الحافظ ابن الفرضي قال فيه : وكان ثقة ماموناً، فاضلاً عاقلاً، قلَّ ما رأيت مثله في عقله وسمته ، توفي رحمه الله سنة ٣٦٩هـ . تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٧٥٢ رقم ١٣٢٣ .

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) جذوة المقتبس ١/ ١١٦.

مفتياً، بصيرا بالحديث، حافظاً »[1].

أما مستخرج ابن أيمن في السنن، فقد تناوله العلماء بالمدح والثناء والتقريظ منهم الحافظ ابن خير قال : « مصنف أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن الفقيه في السنن؛ صنفه على كتاب أبي داود أيضا، وهوكتاب متقن حسن »[2].

وأثنى عليه رئيس المحدثين بقرطبة الحافظ أبو علي الغساني الجياني[3] وحدثنا عن قصة تأليفه ودواعي تصنيفه ، فقال : « وكان قاسم بن أصبغ ومحمد بن عبد الملك بن أيمن قد رحلا جميعاً من الأندلس، و وصلا إلى العراق سنة ٢٧٦، فوجدا أبا داود السجستاني قد توفي قبل وصولهما بيسير، مات سنة خمس وسبعين، فلما فاتهما أبو داود؛ عمل كل واحد منهما مصنفا في السنن على تراجم كتاب أبي داود، وخرّجا الحديث من روايتهما عن شيوخهما؛ وهما مصنفان جليلان، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن ممن جمع الفقه والحديث رحمهما الله »[4].

وأثنى على مصنف ابن أيمن في « السنن» كذلك إمام الظاهرية بالأندلس

(١) طبقات الحفاظ ص٣٤٩ رقم ٧٨٧ .

(٢) فهرسة ابن خير ص١٢٤.

(٣) هو حسين بن محمد الغساني رئيس المحدثين بقرطبة، يكنى :أبا علي، ويعرف بالجياني، كان من جهابذة المحدثين، وكبار العلماء المسندين، وعني بالحديث وكتبه وروايته، وضبطه، وكان حسن الخط، جيد الضبط، وكان له بصر باللغة والإعراب، ومعرفة بالغريب والشعر والأنساب، وجمع من ذلك كله ما لم يجمعه أحد في وقته ، من أنفس كتبه « تقييد المهمل وتمييز المشكل في رجال الصحيحين » ، توفي رحمه الله سنة ٤٩٨ هـ انظر الصلة لابن بشكوال ١٤٢/١ رقم : ٣٢٩ وقد طبعته وزارة الأوقاف المغربية.

(٤) فهرسة ابن خير ص١٢٤ .

أبو محمد بن حزم، فقال : « مصنف ابن أيمن؛ مصنف رفيع، احتوى من صحيح الحديث وغريبه ما ليس في كثير من المصنفات »[1].

وقد عاد ابن أيمن إلى الأندلس وهمه الهميم إحياء علوم السنة والحديث بها، لكنه وجد أهل الأندلس ضيعوا محدثين كثيرين وحديثا كثيرا بسبب سقوط هممهم عن طلب الحديث وانكبابهم على كتب الرأي والمسائل، فعاب عليهم تضييعهم لأمهات كتب المحدث الكبير معاوية بن صالح الحضرمي المتوفى سنة ١٥٨هـ راوية حديث أهل الشام الذي دخل الأندلس سنة١٢٣هـ وتوفي بها، قال ابن أيمن : « فلما انصرفت إلى الأندلس، طلبت أمهاته، وكتبه، فوجدتها قد ضاعت بسقوط همم أهلها »[2].

بعد هذه الطبقة الثانية من فقهاء مذهب أهل الحديث بالأندلس (قاسم بن أصبغ، وابن أيمن)، ظهرت طبقات كثيرة فيها عدد كبير من فقهاء هذه المدرسة، سلكوا ذلك النهج القويم الذي رسمه بقي بن مخلد إمام فقه الحديث بالأندلس غير منازع.

رابعا : أصول مذهب أهل الحديث بالأندلس في بيان الأحكام :

تبدو بعض أصول مدرسة الحديث واضحة جلية بتتبع تراجمهم ، وقد استبانت لي بعض هذه الأصول فإليكها :

١ ـ رفض التقليد :

لم يكن من طريقة أهل الحديث أن يقلدوا رجلاً بعينه في كل ما يذهب إليه، بل يتبعون الحجة والآثار ويدورون معها حيث دارت، وقد رأينا أن مؤسس

(١) جلوة المقتبس ١١٧/١ رقم ٩٨ .

(٢) قضاة قرطبة للخشني ص٥٤ .

مدرسة الحديث أو مذهب أهل الحديث بالأندلس الإمام بقي بن مخلد لم يكن يقلد مذهبا، بل كان متخيراً كما يقول الإمام أبو محمد ابن حزم الظاهري، أو يتنقل مع الأخبار حيث انتقلت كما يقول ابن لبابة، أو أنه استأثر بمذهب له خاص لإمامته كما يقول القاضي ابن العربي.

٢ ـ الفتوى بالأثر:

إذا وجدوا في المسألة قرآناً ناطقاً، فإنهم لايجيزون التحول عنه إلى غيره، فإذا كان القرآن محتملا لوجوه فالسنة قاضية عليه، فإذا لم يجدوا في كتاب الله أخذوا حديث رسول الله ﷺ، سواء كان مستفيضاً دائراً بين الفقهاء، أو لم يكن مستفيضا، و سواء عمل به الصحابة ومن بعدهم أو لم يعملوا به، ومتى كان في المسألة حديث صحيح فلا يتبعون خلافه، فلا اعتبار للآثار ولا لآراء المجتهدين، إذا خالفت الحديث[1]. قال المقري عن بقي بن مخلد: «وكان إماماً...قليل المثل، مجتهداً، لايقلد، بل يفتي بالأثر»[2]، وقال ابن الفرضي في ابن الطحان الأندلسي، المتوفى سنة ٣٨٤ هـ: «وكان يفتي، وكانت فتياه بما ظهر له من الحديث»[3].

٣ ـ الأخذ بأقوال الصحابة والتابعين:

وإذا أفرغوا جهدهم في تتبع الأحاديث، ولم يجدوا في المسألة حديثا، أخذوا بأقوال جماعة من الصحابة والتابعين، ولا يتقيدون بقوم دون قوم، ولا بلد دون

(١) حجة الله البالغة لشاه ولي الله الدهلوي ١/ ٤٢٨ وقد بين الدهلوي أصول هذا المنهج ومعالمه في كتابه هذا، وعنه أخذنا بعضها، وحاولنا تطبيقها على مدرسة الحديث بالأندلس.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٥١٨.

(٣) تاريخ علماء الأندلس ١/ ١٣٦.

بلد، كما كان يفعل من قبلهم، فإذا اتفق جمهور الخلفاء والفقهاء على شيء فهو المتبع، وإن اختلفوا أخذوا بحديث أعلمهم علماً، أو أورعهم ورعاً، أو أكثرهم ضبطا، فإن وجدوا في المسألة قولين، فهي مسألة ذات قولين[1].

٤ ـ الأخذ بعمومات الكتاب والسنة وإيماءاتهما:

فإن عجزوا عن ذلك كله، تأملوا في عمومات الكتاب والسنة وإيماءاتهما، واقتضاءاتهما، وحملوا نظير المسألة عليها في الجواب، إن كانتا متقاربتين بادي الرأي لايعتمدون في ذلك على قواعد من الأصول، ولكن على ما يخلص إلى الفهم ويثلج به الصدر[2].

٥ ـ كراهية الرأي والقياس:

ومن معالم مدرسة الحديث بالأندلس التوقف فيما لاأثر فيه، والإعراض عن الرأي ولا سيما القياس، إذ هو أبرز سمات الرأي، وأقوى دعاماته.

ولذلك لم يأل المحدثون بالأندلس جهدا في أن يجمعوا الآثار الذامة للرأي والقياس، والمحذرة من استعماله. وقد عقد لذلك حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البر باباً في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»[3] أسماه: «باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، وعيب الإكثار من المسائل دون اعتبار» حشد فيه من النصوص الدالة على ذلك الشيء الكثير، فليراجع.

وقد رأينا قطباً من أقطاب مدرسة الحديث بالأندلس هو قاسم بن أصبغ البياني تلميذ بقي وابن وضاح يعلن بكراهية القياس والنظر، حتى ظنه القاضي

(١) حجة الله البالغة ١/ ٤٢٨.

(٢) المصدر السابق ص٤٢٨-٤٢٩.

(٣) ٢/ ٣٦٢ ط مؤسسة الكتب الثقافية بيروت- لبنان ط٢ ١٤١٧هـ ١٩٩٧م.

ابن العربي ينفيهما نفيا تاما، فنسبه إلى القول بالظاهر وسلكه في الظاهرية، وليس الأمر كذلك، قال ابن العربي : «وكان عندنا في الأندلس رجل يقال له: قاسم بن أصبغ، رحل وروى الحديث وعاد فأسند، وادّعى أنه لاقياس ولا نظر»(١).

٦ ـ كراهية إفراد فقه الفروع بالتدوين، وتأليف السنن والمسانيد وأحاديث الأحكام:

فقد سلكت مدرسة الحديث بالأندلس طريقة في التأليف والتصنيف خالفت ما كان عليه أهل الأندلس يومئذ ؛ من إفراد فقه الفروع والمسائل بالتدوين.

واعتبر المحدّثون أن الاشتغال بالفروع ليسا علماً، حتى أن يحيى بن معين لما سأل محمد بن وضاح القرطبي عما منع الأندلسيين من جمع حديث معاوية بن صالح؟ أجابه أنه قَدِم بلداً لم يكن أهلُه يومئذ أهلَ علم(٢)، والذي عناه ابن وضاح بالعلم هنا، هو علم الحديث والآثار ، أما علم المسائل والفروع فكان موجوداً.

ولم تصبح الأندلس دار حديث وإسناد حتى عاد بحرا السُّنَنِ بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح من رحلتهما المشرقية، لاسيما بقي الذي صارت تواليفه قواعد للإسلام لا نظير لها ـ كما يقول ابن حزم الظاهري ـ باتجاهه إلى التأليف في الأصول على غير عادة القوم وما ألفوه.

ثم توالى التأليف على هذا المنوال عند رواد مدرسة الحديث بالأندلس فظهر للوجود « مسند بقي بن مخلد » المشار إليه، ومصنف قاسم بن أصبغ الذي سماه

(١) عارضة الأحوذي ٥/ ٣١٦-٣١٧ .
(٢) قضاة قرطبة للخشني ص٥٠.

« المجتبى » ، و « مستخرج ابن أيمن على سنن أبي داود »، وكتاب « الدلائل في شرح غريب الحديث » لقاسم بن ثابت السرقسطي المتوفى ٣٠٢هـ ، الذي ما وضع بالأندلس ولا بالمشرق مثله، كما يقول ابن الفرضي(١)، وكتاب « مسند حديث ابن فطيس » المتوفى سنة٤٠٢هـ .

ثم تلا هؤلاء جيل ابن عبد البر ، وابن حزم ، والباجي ، وعبد الحق الإشبيلي، وأبي علي الجياني، وأبي العباس النباتي ، وغيرهم ممن صنف في هذا الباب كتب الحديث رواية ودراية.

هذا، وقد أطنبنا في الكلام عن مدرسة الحديث بالأندلس ؛ لأنها هي التي مهدت لقيام المدرسة الظاهرية بها، فعَنْها انبثقت هذه المدرسة، وعن أصولها تفتقت .



(١) تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٦٠٦.

المبحث الرابع

المذهب الظاهري أو المدرسة الظاهرية بالأندلس

وهو قطب هذا البحث وأساسه، و عليه مداره، وبسطه في مواضع شتى من هذا البحث، فليراجع .



المبحث الخامس

المذهب الشافعي بالأندلس

المذهب الشافعي وثيق الصلة بالمدرسة الظاهرية، بل إن الظاهرية ليست سوى إغراق في الشافعية، حتى إنه لما سئل داود: لم أبطلت القياس؟ قال: أخذت أدلة الشافعي في إبطال الاستحسان فأبطلت بها القياس، و قد كان إماماً الظاهرية بالمشرق و المغرب داود وابن حزم شافعيَين قبل أن يصيرا ظاهريين. لهذا كله رأينا الحديث عن المذهب الشافعي و أعلامه بالأندلس أمراً في غاية الأهمية، لا سيما وأن هذا الموضوع لم يُفْرَد بالبحث، فيما أعلم ، مع أنه يستحق ذلك.

بدأ المذهب الشافعي يدخل إلى بلاد أفريقية والأندلس في وقت مبكر، أواسط القرن الثالث الهجري، وليس بعد الثلاثمائة كما ذهب إليه عياض في المدارك[1].

و إليك ما بلَغتهُ يدي من أعلام هذه المدرسة بالأندلس:

١ ـ قاسم بن محمد بن سيّار القرطبي المتوفى سنة ٢٧٦هـ: محدث الأندلس المعروف بصاحب الوثائق، أول من أدخل مذهب الشافعي إلى الأندلس؛ رحل إلى المشرق أواسط القرن الثالث الهجري، ودرس على كبار شيوخ الشافعية، فلما عاد إلى الأندلس، أنكر على فقهائها تقليدهم الأعمى لما كان عليه شيوخهم، وانصرف إلى نشر مذهب الشافعي بين أهل بلده؛ عن طريق التدريس، والتأليف، وتجمعت حوله طائفة من التلاميذ، ومد عليه الأمير

(١) المدارك ٦٦/١.

محمد ظل رعايته، وعهد إليه في تحرير وثائقه وشروطه، وقد ظل في هذا المنصب إلى وفاته سنة٢٧٦هـ[١].

قال ابن الفرضي : « وكان يذهب مذهب الحجة والنظر، وترك التقليد، ويميل إلى مذهب الشافعي »[٢]، وقد أخذ قاسم مباشرة عن أصحاب الشافعي كأبي إبراهيم المزَني، وإبراهيم بن محمد الشافعي، وهما من كبار تلامذة الشافعي[٣] . وألف في مذهب الشافعي تواليف رد فيها على مخالفيه، منها كتاب: « الإيضاح في الرد على المقلدين » ، رد فيه على كبار المالكية بالأندلس كيحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن، وعبد الله بن خالد، والعُتْبي[٤].

وقد أثنى عليه و على علمه صفوة علماء الأندلس، قال فيه رفيقه بقي بن مخلد: « لم يقدم علينا من الأندلس أعلم من قاسم »[٥]، وقال أحمد بن محمد بن عبد البر: « سمعت أحمد بن خالد و محمد بن عمر بن لبابة، يقولان: ما رأينا أفقه من قاسم بن محمد ممن دخل الأندلس من أهل الرحل (الرحلة)، وقال بقي ابن مخلد أيضاً : قاسم بن محمد أعلم من محمد بن عبد الله بن الحكم[٦].

---

(١) تاريخ الفكر الأندلسي لبالنثيا ص٤٣١ .

(٢) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٢/ ٥٩٧-٥٩٨ .

(٣) انظر نفس المصدر السابق .

(٤) جذوة المقتبس ٢/ص٥٢٤ رقم ٧٦٤، وبغية الملتمس ٢/ص٥٨٧ رقم (١٢٩٧)، وترتيب المدارك ٤/ ٤٤٨

(٥) شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢/ ١٧٠

(٦) ابن الفرضي ٢/ ٥٩٧-٥٩٨، ومَنْ علِم من هو محمد بن عبد الله بن الحكم عرف منزلة قاسم بن محمد، فهو محمد بن عبد الله بن الحكم، أبو عبد الله، سمع من أبيه وابن وهب وأشهب وابن القاسم وغيرهم من أصحاب مالك، وصحب الشافعي وأخذ عنه،

وذكره أبو محمد بن حزم الظاهري في « رسالته » فأثنى عليه ثناء جميلا فقال : « ولحن إذا ذكرنا قاسم بن محمد لم نُبَاهِ به إلا القفال، ومحمد بن عقيل الفريابي، وهو شريكهما في صحبة المزني أبي إبراهيم و التلمذة له »[١]، وقال في موضع آخر: « وتآليف قاسم بن محمد، المعروف بصاحب الوثائق، وكلها حسن في معناه، وكان شافعي المذهب نظاراً، جاريا في ميدان البغداديين »[٢].

ومع شافعيته، كان يفتي بمذهب أهل البلد، ولعل هذا كان سببا في ضمور المذهب الشافعي بالأندلس وعدم ظهوره، ولهذا لما ذكره ابن أبي دليم في طبقة المالكية قال : « كان يفتي بمذهب مالك، وقال غيره :كان يتحفظ كثيراً من مخالفة المالكية »[٣]، قال أحمد بن خالد : قلت له أراك تفتي الناس بما لاتعتقد ؛ وهذا لايحِلُّ لك ، قال : إنما يسألوني عن مذهب جرى في البلد يُعرف، فأفتيهم به، ولو سالوني عن مذهبي أخبرتهم[٤] .

و قد ترجم له القاضي عياض في ترتيب المدارك، وابن فرحون في الديباج المذهب، وهما كتابان في أعيان علماء مذهب مالك، وهذا يُتَعَجَّبُ منه ؛ لأن قاسم بن محمد على مذهب الشافعي كما هو معروف، ولكن كم من شافعي أو ظاهري ترجم له في طبقات المالكية، ولعل السبب هو ما ذكرناه من الرغبة في الاستكثار والاستقواء بكثرة الأتباع، لا سيما المبرزين منهم .

وأصبح من أهل النظر والحجة فيما يتكلم فيه ويتقلده من مذهبه، وانتهت إليه الفتوى بمصر على مذهب مالك، وكانت وفاته سنة ٢٦٨ . الديباج ٢٣١ ، وترتيب المدارك ٣/ ٦٢.

(١) رسالة فضل الأندلس وذكر رجالها ص١٨٧ .

(٢) المصدر السابق ص١٨١.

(٣) ترتيب المدارك ٤/ ٤٤٧ .

(٤) الديباج المذهب لابن فرحون ص٢٢٢.

وكان المحدث المسند بقي بن مخلد[1] المتوفى سنة ٢٧٦هـ أيضاً، هو أول من ادخل كتب الشافعي الأندلس، وقد خلف من بعده نفراً طيباً من تلاميذه الذين درسوا المذهب الشافعي على يديه، وتمذهبوا به ، منهم :

٢ ـ يحيى بن عبد العزيز، أبو زكرياء القرطبي المعروف بابن الخراز المتوفى سنة ٢٩٥هـ: سمع العتبي، وعبد الله بن خالد وغيرهما من الأندلسيين، ورحل فسمع بمصر من المزَني، والربيع بن سليمان المؤذن، ومحمد بن عبد الحكم، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم.سمع الناس منه « مختصر المزَني » و « رسالة الشافعي » وغير ذلك من علم محمد بن عبد الله بن الحكم، وكان يميل في فقهه إلى مذهب الشافعي، وكان مشاوَراً بقرطبة مع عبيد الله بن يحيى ونظرائه؛ أيام الأمير عبد الله... وسمع الناس منه بالقيروان مستخرجة « العتبي » وغير ذلك من حديثه[2].

٣ ـ هارون بن نصر القرطبي أبو الخيار المتوفى سنة ٣٠٢هـ: صحب بقي بن مخلد نحواً من أربع عشرة سنة، وأكثر الرواية عنه، وكان قدمال إلى كتب الشافعي، فعني بها، وحفظها، وتفقه فيها، وكان من أهل النظر والحجة، وسُمع محمد بن عمر بن لبابة يثني على أبي الخيار، ويقول : ليس يدري أحدٌ مِن هذا البلد ما يقول هذا، يعني: في الفقه[3].

٤ ـ عثمان بن وكيل من أهل المدَور الأقصى، من حوز قرطبة.

(١) جعله المستشرق الإسباني بالنثيا من كبار الشافعيين الأندلسيين، في «تاريخ الفكر الأندلسي» ص٤٣٣، ولا يصح ، إنما كان مجتهداً لا يقلد أحداً ، ولم يتمذهب بمذهب كما تقدم .

(٢) ابن الفرضي ٢/ ١٨٢-١٨٣ وترتيب المدارك ٥/ ١٥٧

(٣) ابن الفرضي ٢/ ٨٨٥ (١٥٢٩) ، وهذا دليل آخر على أن كثيراً من فقهاء المالكية بالأندلس كان فقههم مقصوراً على رأي مالك لا يعدونه .

٥ ـ عثمان بن سعد الكناني : من أهل جيان ، ويعرف بجَرقوص ، ويكنى أبا سعيد، توفي قريباً من سنة ٣٢٠هـ[1].

٦ ـ أسلم بن عبد العزيز بن هاشم بن خالد: مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه، المتوفى سنة٣١٩هـ سمع من بقي بن مخلد وصحبه طويلاً، ثم رحل إلى المشرق سنة ٢٦٠فلقي أبا يحيى المزني، والربيع بن سليمان المرادي صاحب الشافعي، ومحمد ابن عبد الله بن عبد الحكم ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم، وله سماع بالأندلس من محمد بن عبد السلام الخشني وقاسم بن محمد ونحوهم.ولي قضاء الجماعة بالأندلس لعبد الرحمن الناصر، قال الضبي: « وكان جليلا من القضاة، ثقة من الرواة، يميل إلى مذهب الشافعي »[2].

٧ ـ ابن آمنة[3] الحجاري: الفقيه العالم، صاحب كتاب « أحكام القرآن » وهو كتاب جليل، قال عنه ابن حزم الظاهري في « الرسالة » : « ومنها (أي من الكتب الأندلسية) في أحكام القرآن، كتاب ابن آمنة الحجاري، وكان شافعي المذهب، بصيرا بالكلام على اختياره »[4].

٨ ـ ومنهم : خلف بن عبد الله بن مُخارق الخولاني، من أهل الجزيرة الخضراء، رحل حاجاً؛ فسمع من ابن المنذر ومن ابنة الشافعي بمصر، وكان مفتياً في بلده، وفقيها مشاوَراً، تدور عليه الفتيا مع أصحابه، وكان صاحب صلاة

(١) ذكرهما بالنثيا في تاريخ الفكر الأندلسي ص٤٣٣ وأكد أنهما شافعية ومن تلامذة بقي بن مخلد.

(٢) بغية الملتمس ١/ ص٢٩٤-٢٩٥ رقم (٥٧٣)، وانظر ابن الفرضي ١/ ١٦٧ رقم ٢٧٨.

(٣) في النفح : ابن أمية، والتصحيح من رسالة ابن حزم ص١٧٩ ، وبغية الملتمس ٢/ ٧١٧ رقم (١٥٦٥) ، وفي تاريخ الفكر الأندلسي ص٩ ولا يصح بل هو تصحيف ووهم.

(٤) رسالة فضل الأندلس لابن حزم ص١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس .

الجزيرة (الخضراء)، وسكن قرطبة(1).

٩ - ويروي ابن الأبار في التكملة : أن الأمير عبد الله بن عبد الرحمن الناصر(2) المتوفى سنة ٣٣٩هـ كان فقيها شافعيا، قال : « وعني العناية التامة بسماع العلم وحمله، ووضع التواليف فيه، وكان فقيهاً شافعياً، أخبارياً، متمكناً، بصيراً بلسان العرب، رفيع الطبقة في الأدب ومعرفته، ضارباً بأوفر سهم في اللغة، ذاكراً للخبر، مطبوعاً في صوغ القريض، وتصنيف كتب الأدب، وله كتاب «العليل والقتيل في أخبار بني العباس» في أسفار، وقد حدث عنه مسلمة ابن قاسم « بالمُسْكِتة » من تأليفه وهي ستة أجزاء؛ في فضائل بقي بن مخلد... وكان لعبد الله هذا اختلاط بالعلماء؛ واستراحة إليهم، وهو أحد النجباء من أبناء الخلفاء. وسُعِيَ به إلى أبيه عبد الرحمن الناصر، فحبسه في آخر خلافته تحت التوكيل الشديد، أزيد من حول، إلى أن أنفذ قتله يوم الثلاثاء ثاني عيد الأضحى وقيل ثالثه سنة ٣٣٩هـ»(3). وهكذا لقي هذا الأمير والفقيه الشافعي؛ حتفه على يد أبيه، إذ اتهم بالاشتراك في التدبير عليه والرغبة في خلعه، بسبب مبايعة الناصر لابنه الحكم ولياً لعهده دون عبد الله، وكان لذلك أثر سيء على المذهب الشافعي في الأندلس، إذ توقف نشاطه حتى أيام الحكم المستنصر(4).

(1) ابن الفرضي ١/ ٢٤٦ رقم ٤٠٥ .

(2) له ترجمة في: الحلة السيراء ١/ ٢٠٦ رقم ٧٨، المُغرب ١/ ١٨٢ رقم ١٢٠، جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١٩٧ ، بغية الملتمس رقم ٩٣٢ ، جذوة المقتبس رقم ٥٥٥، المقتبس (عصر الناصر) ٥/ ١٧، الوافي بالوفيات ١٧/ ٢٤٤ رقم ٢٢٨، البيان المغرب ٢/ ٢١٧، طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٣٠٩ رقم ١٩٨، نفح الطيب ٣/ ٥٨٢.

(3) التكملة لابن الأبار ٢/ ٢٣١ رقم ٦٤٣ بتحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

(4) تاريخ الفكر الأندلسي ص٤٣٤ .

١٠ - ومنهم : أبو عمر أحمد بن عبد الوهاب بن يونس : المعروف بابن صلى الله القرطبي المتوفى سنة ٣٦٩هـ وصفه ابن الفرضي بقوله : « كان رجلاً حافظا للفقه، عالماً بالاختلاف، ذكياً، بصيراً بالحجاج، حسن النظر، قائماً بما يقلد الكلام فيه. وكان يميل إلى مذهب الشافعي. وله سماع من شيوخ وقته، وصحب عُبَيْداً الشافعي، وتفقه معه، وناظر عليه. وكان له حظ وافر من العربية واللغة، وصار في جملة المقابلين للمستنصر بالله... وكان يُنسب إلى مذهب الاعتزال، وكان دميا سمجاً »(1).

١١ - يوسف بن محمد بن سليمان الهمداني الشلوني: من أهل شلونة، يكنى أبا عمر المتوفى سنة ٣٨٣هـ. سمع بالأندلس ، ثم رحل إلى المشرق، «وكتب بخطه كتاب الشافعي الكبير؛ عشرين ومائة جزء... صارت نسخته إلى المستنصر بالله، وسمع بجُدّة من الحسين بن حُمَيد موطأ القَعنبي، وكتاب الأموال لأبي عبيد، وكتب حديثا كثيراً، مصنفاً ومنثوراً، وانصرف إلى الأندلس. فقدّمه أمير المومنين (الحكم) رحمه الله إلى قضاء قَلْسانة، وقدّم أخاه إلى صلاة شَريش، وكان خطيبا أديبا وسيماً »(2).

١٢ - وعبد السلام بن السمح بن نابل بن عبد الله بن يَحْيون الهواري المتوفى سنة ٣٠٧هـ : أصله من موررور رحل إلى المشرق، وتفقه بمصر للشافعي، وقرأ القرآن وجوده، وقدم الأندلس، وكان حافظا لمذهب الشافعي؛ حسن القيام به. وكان رجلا صالحاً فاضلاً، كثير الذكر والصلاة، متهجداً بالقرآن، وكان

(1) ابن الفرضي ١/ ١٠٢ رقم ١٥٢.

(2) المصدر السابق ٢/ ٩٤٢ رقم ١٦٣٤.

ساكناً بالمدينة الزهراء إلى أن توفي بها[1].

١٣ ـ وعبد الله بن محمد بن عبد المومن بن يحيى التجيبي القرطبي: المعروف بابن الزيات المتوفى عام٣٩٠هـ رحل إلى المشرق رحلتين، دخل فيهما العراق وكان كثير الحديث، مسندا؛ صحيحاً للسماع، صدوقاً في روايته...وكان متصرفاً في التجارة، كتب الناس عنه قديما وحديثا، وتمذهب بالمذهب الشافعي[2].

١٤ ـ سلمة بن سعيد بن سلمة بن حفص بن عمر بن برد الأنصاري المتوفى سنة ٤٠٦هـ من أهل أستجة، سكن قرطبة بمقبرة الكلاعي منها، يكنى أبا القاسم، شيخ حافظ المغرب أبي عمر ابن عبد البر.

رحل إلى المشرق وحج وأقام بالمشرق ثلاثا وعشرين سنة، كان حافظاً للحديث، يملي من صدره؛ يشبه المتقدمين من المحدثين، وكانت روايته واسعة، وعنايته ظاهرة، ثقة فيما نقل وضبط.

قال ابن أبيض: وكان شافعي المذهب رحمه الله، وقال تلميذه أبو حفص الزهراوي: ساق سلمةُ بن سعيد شيخنا من المشرق ثمانية عشر حملا مشدودة من كتب[3].

١٥ ـ وعلي بن سليمان بن أحمد المرادي القرطبي المتوفى سنة ٥٤٤هـ: كان فقيهاً شافعي المذهب، نظاراً فيه، حافظا له، قائما عليه، متحققا به[4].

١٦ ـ وثابت بن المفرج بن يوسف الخثعمي البلنسي المتوفى سنة ٥٤٥هـ

(١) ابن الفرضي ٢/ ٤٩٢ رقم: ٨٥٥.
(٢) المصدر السابق/١ ٤٢٣ رقم ٧٥٥.
(٣) الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٢٤ رقم ٥١٣.
(٤) الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر ٥/ القسم ١.

تمذهب بمذهب الشافعي ومات بمصر[1].

١٧ ـ وأحمد بن علي بن أبي بكر عتيق بن إسماعيل المقرىء القرطبي المتوفى سنة ٥٩٦هـ من أهل قرطبة، ونزل دمشق، وكان شافعي المذهب، ولد بقرطبة عام ٥٢٨ هـ[2].

١٨ ـ وفتح بن موسى بن حماد الخضراوي، ولد بالجزيرة الخضراء، أبو البركات القصري؛ رحل إلى المشرق؛ وأقام هناك، وكان محدثا، راوية مكثراً، متسع السماع؛ صحيحه، فقيهاً شافعياً، شاعرا مجيداً، مدح الملوك وحظي لديهم، وصنف في ما كان يتحله من العلوم، ولد بالجزيرة الخضراء في رجب ٥٨٨هـ[3].

١٩ ـ ابن المناصف القرطبي: محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي، أبو عبد الله، المتوفى سنة ٦٢٠هـ الشيخ الفقيه القاضي الجليل، شيخ الرعيني، وهو من أهل العلم والفطن والاجتهاد، ذكره في شيوخه المحدث الناقد أبوالحسن ابن القطان، وأنه أهدى إليه تأليفه الذي سماه: «الإنجاد في أحكام الجهاد» وحملَه إياه، وعنايته بالنظر أغلب عليه من الرواية، ومن منظوماته: المُذهبة، والمعقبة، والدرة في الفقه وأصوله؛ وكل ذلك مما برز فيه؛ وأبان به عن معرفته ورسوخه، وهو يميل إلى الشافعي في أكثر نظره، ويقطع نفسه رتبة الاجتهاد، وكتابه في الجهاد من أجل الموضوعات، توفي يوم الأحد لثمان عشرة خلت من شهر ربيع الآخر، سنة عشرين وست مائة[4].

(١) نفح الطيب ٢/ ٦٤٥ رقم ٢٧٧.
(٢) التكملة لابن الأبار ١/ ٨١ رقم ٢٣٦ بتحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(٣) الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر ٥/ القسم٢: ص٥٣٣ رقم: ١٠٢٥.
(٤) برنامج الرعيني ص١٢٩.

٢٠ ـ ومنهم : شهاب الدين أبو العباس أحمد بن فَرْح ابن أحمد بن محمد اللخمي الإشبيلي الشافعي المتوفى سنة ٦٩٩هـ الإمام، الحافظ، الزاهد، بقية السلف، أسره الإفرنج سنة ٦٤٦، وخلص، وقدم مصر سنة بضع وخمسين، تمذهب للشافعي، وعني بالحديث، وأتقن ألفاظه، وعرف رواته وحفاظه، وفهم معانيه، وانتقى لبابه ومبانيه، قال الصفدي: وكان من كبار أئمة هذا الشأن[1].

* وقد تحول بعض المغاربة من المذهب المالكي إلى المذهب الشافعي، تذكر كتب التراجم منهم:

٢١ ـ محمد بن عمر بن لبابة[2] القرطبي المتوفى سنة ٣١٤هـ. كان مالكياً، وكان اعتماده في الفقه على العُتبي وابن مزين، ثم تحول إلى مذهب الشافعي في آخر أيامه، قال الحافظ ابن عبد البر : « وكان يحب الحجة والكلام في الفقه، وعلى النظر واتباع الحديث في آخر أيامه، والميل إلى طريق الشافعي »[3].

٢٢ ـ وأحمد بن بشر بن محمد بن إسماعيل التجيبي القرطبي المتوفى سنة ٣٢٨هـ «قال أحمد بن خالد : كان يحفظ أصول مذهب مالك حفظاً حسناً، واعتنى بكتب محمد بن إدريس الشافعي، وكان يميل إليه، وكان إذا استفتي ربما يقول : أما مذهب مالك فكذا، وأما الذي أراه فكذا »[4].

* وممن كان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي من الأندلسيين، متأثراً به:

---

(١) نفح الطيب ٢/ ص٥٢٨-٥٢٩ رقم ٢١٢.

(٢) سبق أن رتبته في اتجاه التأصيل في الفقه المالكي، ولا تضاد، لأن فقه التأصيل والدليل هذا انتهى به في آخر أيامه إلى الميل للمذهب الشافعي كما أكد ابن عبد البر .

(٣) ترتيب المدارك ج٥/ ص١٥٥.

(٤) المصدر السابق ص٢١٠.

٢٣ ـ حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ قال فيه تلميذه الحافظ الحميدي: « وكان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي رحمة الله عليه »[1].

* وممن كان في بدايته شافعياً ثم انتقل إلى المذهب الظاهري أو المالكي:

٢٤ ـ أبو عبد الله محمد بن عمر المعروف بابن الفخار القرطبي المتوفى سنة ٤١٨هـ : قال القاضي عياض: « وكان أولاً يميل إلى مذهب الشافعي ثم تركه»[2].

٢٥ ـ كذلك لاينبغي أن يعزب عن بالنا ـ ونحن نحاول أن نبحث عن رجالات المذهب الشافعي بالأندلس ـ أن الإمام أبا محمد ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ كان شافعيا في بداية حياته، حتى وجدنا من ينعته بالشافعي رغم ظاهريته المعروفة كما فعل ابن بسام المتوفى سنة ٥٤٢هـ في « الذخيرة » قال: «ونقلْتُ من خط الفقيه أبي محمد علي بن حزم الشافعي...»[3]، وقال المقّري: «وكان شافعي المذهب، يناضل الفقهاء عن مذهبه ثم صار ظاهرياً »[4].

* وقد دخل الأندلسَ بعضُ الشافعية، وافدين من المشرق، و الذين تذكرهم كتب التراجم الأندلسية في قسم الغرباء[5].

---

(١) جذوة المقتبس ٢/ ص٥٨٦ رقم ٨٧٤ وانظر بغية الملتمس ٢/ ٦٦٠ .

(٢) ترتيب المدارك ج٧/ ص٢٨٦ .

(٣) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/ ٣٢٩.

(٤) نفح الطيب ٢/ ٧٨، وانظر وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٥ رقم ٤٤٨، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦.

(٥) منهم: أبو الطيب محمد بن إبراهيم بن أبي بردة البغدادي ت٣٧٣هـ ابن الفرضي ٢/ ٨٠٤ رقم١٤٠١، وعلي بن إبراهيم التبريزي، الصلة لابن بشكوال ٢/ ٤٢٧

ولو ذهبنا نستقصي أعلام المذهب الشافعي بالأندلس، لعثرنا على آخرين غير من ذكرنا، وقد ساق ابن السبكي في طبقاته كثيراً منهم، غير أننا لم نشر إليهم حذرا من الوقوع فيما وقع فيه ابن السبكي وغيره من الاستكثار بالأتباع، حتى نعت الكثيرين منهم بالشافعية وليسوا كذلك.

• بعض أسباب ضمور المذهب الشافعي بالأندلس :

رغم أن المذهب الشافعي بالأندلس أخذ به الأكابر ؛ فإنه لم يعرف ذيوعاً وانتشاراً، ولا زاحم المذهب المالكي مزاحمة قوية، وذلك لأسباب أذكر بعضها:

١ ـ مقتل الأمير عبد الله ابن الناصر، الشافعي المذهب، الذي بلغ من ميله إلى فقهاء الشافعية بالأندلس أن تآمر على أبيه مع نفر منهم، مما سار به إلى حتفه مع اثنين من أعلامهم[1].

وكان لذلك أثر سيء على المذهب الشافعي في الأندلس، إذ توقف امتداده وانتشاره، وقد علمنا ما لقوة السلطان من أثر في انتشار المذاهب وذيوعها، ولو كتب للأمير عبد الله ـ الفقيه الشافعي ـ تولي الخلافة، لكان للفقه في الأندلس وجه آخر.

٢ ـ عدم اهتمام الشافعية بنشر مذهبهم، ونصرته ، والدفاع عنه.

٣ ـ تضييق الفقهاء المالكية على أتباع مذهب الشافعي بالأندلس، فإنهم كانوا لا يحتملون ظهور مذهب غير مذهب مالك، مذهب أهل البلد.

رقم٩١٩ ، وأبوالقاسم عبيد الله بن عمر بن جعفر القيسي ت٣٦٠هـ ابن الفرضي١/ ٤٣٣ رقم ٧٦٩، وأبو نصر سهل بن علي بن عثمان النيسابوري شيخ القاضي عياض ت٥٣٦هـ ، جذوة الاقتباس لابن القاضي٢/ ٥٢٠ رقم٦٠٤ .

(١) تاريخ الفكر الأندلسي ص٩.

٤- تحرج فقهاء المذهب الشافعي بالأندلس من مخالفة ما عليه الناس في الفتوى والعمل، فإمام الشافعية بالأندلس نفسه قاسم بن محمد بن سيار كان يفتي بمذهب مالك رغم شافعيته، وكان يتحفظ كثيراً من مخالفة المالكية كما يقول القاضي عياض[1]، وكان أحمد بن بشر التجيبي القرطبي المتوفى ٣٢٨هـ إذا استفتي يقول : أما مذهب مالك فكذا، وأما الذي أراه فكذا[2].

٥- إعراض فقهاء الأندلس عن جميع المذاهب غير مذهب مالك؛ حتى إن محمد بن عمر بن لبابة كان يثني على هارون بن نصر القرطبي الشافعي المتوفى سنة٣٠٢هـ ويقول : ليس يدري أحد من هذا البلد ما يقول هذا، يعني في الفقه[3].

٦ ـ لم يُتح للشافعية من المناصب الكبرى في الدولة ما يمكنهم ويساعدهم على نشر فقه إمامهم ، وإذاعة مذهبه بين الناس، فقد انفرد الفقهاء المالكية بتسيير نظام الفتوى والقضاء، وكانوا لا يولّون ذلك إلا من كان مالكياً كما تقدم.

هذا بحث مقتضب، استعرضنا فيه المذاهب التي انتشرت وذاعت في الأندلس، وعلا شأنها، غير أن هذا لا يعني عدم وجود المذاهب الأخرى، فقد كانت موجودة، لكنها لم تجد تربة خصبة، ولذا عاشت مهجورة حتى انقطعت عن قريب.



---

(١) ترتيب المدارك ٤/ ٤٤٧ .

(٢) ترتيب المدارك ٥/ ٢١٠.

(٣) ابن الفرضي ٢/ ٨٨٥.

المبحث السادس

المذاهب الفقهية الأخرى بالأندلس

لقد قُدِّرَ لبعض المذاهب الفقهية الأخرى أن تدخل بلاد الأندلس بأخرة، على يد بعض الغرباء والرُّحَّالين، غير أنها لم يُكتب لها الذيوع والانتشار، فماتت بموت أصحابها، وهذه حقيقة كثيراً ما تجاهلها البحث العلمي، ولم يرد الخوض في تفاصيلها، حتى أصبح من المسلم به لدى الجميع أو الأغلب، أن الأندلس لم تعرف إلا المذهب المالكي وحده، وأن الأندلسيين كانوا جميعاً مالكية، وهذا يتنافى مع الحقيقة، ويصادم شواهد التاريخ[1].

أ- المذهب الحنفي بالأندلس:

قال القاضي عياض: «ودخل منه شيء - أي مذهب أبي حنيفة - ما وراء أفريقية من المغرب قديماً، بجزيرة الأندلس وبمدينة فاس»[2]، وقال في موضع آخر: «وأُدخل بها - أي الأندلس - قومٌ من الرحالين والغرباء شيئاً من مذهب الشافعي، وأبي حنيفة، وأحمد، وداود، فلم يتمكنوا من نشره، فمات بموتهم، على اختلاف أزمانهم إلا من تدين به في نفسه، ممن لا يؤبَهُ لقوله، على ذلك مضى أمر الأندلس إلى وقتنا هذا»[3].

وكلام عياض هذا ينطبق مطابقة تامة على المذهبين الحنفي والحنبلي، اللذين ندر أتباعهما في الأندلس؛ دون غيرهما من المذاهب التي كان لها ذيوع وانتشار وأتباع؛ كما بسطنا القول في ذلك.

(١) المذهب المالكي بالمغرب للدكتور عمر الجيدي ص٢٢.
(٢) ترتيب المدارك ١/ ٦٥.
(٣) المصدر السابق ص٢٧.

ومن الأندلسيين الذين تذكر كتب التراجم والتاريخ أنهم اعتنقوا هذا المذهب الفقهي: **زيد بن بشير الأندلسي** الفقيه على مذهب الكوفيين، الذي روى عنه سليمان بن عمران قاضي المغرب، ولقد عرّفه الإمام أبو جعفر الطحاوي الحنفي وأثنى عليه[1].

ومن الغرباء: أبو هاشم محمد بن الفضل بن عبيد الله ابن قُثَم القرشي العباسي الذي قدم الأندلس تاجراً سنة ٤٢٢هـ وكان بغدادياً على مذهب أبي حنيفة وأصحابه، وكان صحيح العقل، حسن الخلق، فصيح اللسان، من أهل الفضل والثقة[2].

ومنهم: أبو موسى عيسى بن محمد بن هارون بن عتاب النسفي الأستاذ، قدم إشبيلية تاجراً مع أبيه محمد سنة ٤٢٢هـ قرأ القراءات على أبي طاهر البغدادي المقرئ، وسمع عليه تواليفه، وكان من أحفظ الناس لأخبار العلماء، وأميزهم بالتعديل والتجريح، وكان حنفي المذهب ثقة فيما رواه، روى عنه من الأندلسيين ابن خزرج[3].

ب- المذهب الحنبلي بالأندلس:

دخل بعض الحنابلة من الغرباء إلى الأندلس بأخره، ولم أجد ذكراً لأندلسي حنبلي المذهب، ولعل السبب أن الإمام أحمد لم يشتهر عند الأندلسيين اشتهار الإمام أبي حنيفة، فحتى في الموسوعات الفقهية الأندلسية كالتمهيد لابن عبد البر والمحلى لابن حزم لا نكاد نجد له ذكراً إلا لماماً، وقد يكون السبب أيضاً ما

(١) بغية الملتمس ١/ ٣٧٤ رقم ٧٥٧.
(٢) الصلة لابن بشكوال ٢/ ٥٩٩ رقم ١٣١٣.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٤٤١ رقم ٩٤٨.

شاع من أن ابن حنبل كان محدثاً ولم يكن فقيهاً.

ومن الغرباء: في هذا الباب الذين دخلوا الأندلس، وأخذ عنهم بعض أهلها: سالم بن علي بن ثابت بن أبي يزيد الغساني اليماني، قدم الأندلس مع ابنه تاجراً سنة ٤١٦هـ وكان من خيار المسلمين؛ على طريقة قويمة من المتسننين، حنبلي المذهب، وكان ذا رواية واسعة عن شيوخ بلده وغيرهم، حدث عنه من أهل الأندلس أبو محمد بن خزرج وقال: أخبرنا أن مولده سنة ٣٤١هـ وأنه ابتدأ بالسماع مع العلماء سنة ٣٦٠هـ[1].

ومنهم عبد الله بن الحسن بن عبد الرحمن بن شجاع المروزي، كان فاضلاً ديناً، حنبلي المذهب، متفنناً واسع الرواية، قديم الطلب، وكان عالماً بالعربية على مذهب الكوفيين، وله تاليف في النحو على مذهبهم سماه «الابتداء»، وله كتاب مختصر من علم أبي حنيفة في سبعة أجزاء، واسمه «المغني»، سمع منه من الأندلسيين أبو محمد بن خزرج وأجاز له في صفر سنة ٤٢٤هـ وأخبره أن مولده سنة ٣٤٨هـ قال: وكان متمتعاً بذهنه وجميع جوارحه[2].

هذه نظرة عن المدارس الفقهية بالأندلس، لنتلمس بعض أثرها في بروز فقهاء أهل الظاهر، ولنخلص منها إلى المدرسة الظاهرية التي هي مركز هذا البحث، فكيف كانت نشأة هذه المدرسة المتميزة بالأندلس؟.



(١) الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٣٢ رقم ٥٢٦.
(٢) المصدر السابق ١/ ٢٩٧ رقم ٦٥٥.

الفصل الثالث

نشأة المدرسة الظاهرية بالأندلس وأعلامها قبل ابن حزم

المبحث الأول: الأعلام الأندلسيون الذين أسسوا المذهب.

المبحث الثاني: أعلام مشارقة أدخلوا المذهب إلى الأندلس

تمهيد

إن عدمَ تصنيفِ كُتُبٍ لِطبقات المدرسة الظاهرية الفقهية - بالمشرق والمغربِ - يجعلنا مُفتقِرين إلى الكثير من تراجم أعلامها، وأخبارهم، وتواليفِهم، وفقههم. وهذه محنة يجدها الباحثُ في تاريخ هذه المدرسةِ.

فقد أُفرِدَت مصنفاتٌ لطبقاتِ المالكيةِ والشافعية والحنفية والحنبلية وغيرِها مِن المذاهِبِ السُّنّيّة والشيعيّةِ، أمّا الظاهريةُ فلا يكاد يُعثَرُ على مؤلَّفٍ يُترجِم لرجالاتها أو يُعرِّفُ بهم، إلاّ ما يجده الباحثُ أحيانا قليلَةً في كُتُبِ التراجِمِ والطّبَقاتِ والفهارس؛ من الإشارةِ السريعة الخاطفة من أنّ فلاناً كان يميلُ إلى الظّاهر أو إلى القول به، وفي أكثر الأحيان لا يُنصُّ على ظاهرِيّتِه بالمرّةِ، وقد تكونُ عِلّةُ ذلك استِشْناعَ بَعْضِ الْعُلَماءِ والفُقَهاءِ لِمذهَبِ الظّاهِرِيّةِ، ونُفورِهِمْ مِنهُ.

بلْ إنّ أشدّ من ذلك وأنكى أن تجدَ فقيهاً ظاهِرِياً مَقْطوعاً بِظاهِرِيّتِه مترجماً لَه ضمنَ طبقاتِ المالكيةِ كالدّيباجِ المُذهَبِ لابْنِ فَرْحون، وترتيبِ المَدارِكِ للقاضي عيّاض، أو في طَبَقاتِ الشّافِعِيّةِ كصنيعِ ابْنِ السُّبْكي في تَرْجَمَتِهِ لابْنِ حَزْمٍ مَثلاً؛ ولعل الدافعَ إلى ذلك هو الرغبةُ في الاستكثار والاستقواءِ بكثْرَةِ الأتْباعِ، أو الاستدلال على أفضلية المذهب بكثْرَةِ أعْلامِه، لاسيما المبرِّزين منهم.



المبحث الأول

الأعلام الأندلسيون الذين أسسوا المذهب

يظن الناس أن المدرسة الظاهرية بالأندلس، لم تنشأ إلا مع الإمام ابن حزم، لاشتهاره عندهم، وليس الأمر كذلك، فالظاهرية نشأت في الأندلس قبل ابن حزم قرابة قرنين من الزمان، وهؤلاء مؤسسوها الأوائل .

١- عبدالله بن قاسم بن هلال القيسي، المتوفى سنةَ ٢٧٢ هـ[1] :

تتفق المصادرُ على أنّ أولَ من نشر مبادئَ المذهبِ الظّاهريِّ في الأندلس، وعرّف به أهلَها، ونقَلَه إليها من المشرق، هو عبدُ الله بنُ قاسم بنِ هلال بن يزيدَ بنِ عِمرانَ القيسيُّ، أبو محمدٍ، أندلسيٌّ من أهل قرطبةَ، فقيهٌ جليلٌ، كان من أوائل الظاهريّين عامةً، إذ إن المذهبَ ظهر في منتصف القرن الثالث الهجريِّ، وقد كان قبلُ مالكيّاً بحكم البيئة والنشأةِ، مشهورا بالرّحلة والطلَب، رحل ودخل العراقَ، ولقي أبا سليمانَ داودَ بنَ عليٍّ الأصفهانيَّ الظاهريَّ مؤسسَ مذهب الظاهر بالمشْرِق، فكتب عنه كتبَه كلَّها، وأدخلها الأندلسَ، واجتهد في نشرها، فأخَلَّتْ به عند علماء وقته بسبب تمكُّن المذهبِ المالكيِّ من الناس، فنظر في علم مالكٍ نظراً حسناً، غير أنّ علمَ داودَ ظلَّ الأغلبَ عليه، فكان يميل إلى القولِ بالظاهر والحجّة .

وكان ابن قاسمٍ إلى جانب ذلك من العارفين بمذهب الشافعيّ، فقد لقي

---

(١) ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ١/٣٧٨-٣٧٩، رقم الترجمة ٦٥٣، وجذوة المقتبس للحميدي٢/٤١٨، رقم الترجمة : ٥٦٣، وبغية الملتمس للضبي ١/ ٤٥٣-٤٥٤، رقم الترجمة ٩٥١، البيان المغرب لابن عذاري المراكشي ١/ ١٤٢، وتاريخ الفكر الأندلسي لباليثيا، ص ٤٣٩ .

صاحبَ الإمام الشافعي إسماعيلَ بنَ يحي المزني المصري(1) وحدّث عنه، غير أنه في نهايةِ المطافِ انقطع إلى المذهب الظاهريّ واجتهد في نشره، ذكر فضلَه وأثنى عليه الإمامُ أبو محمد ابن حزم الظاهريُّ فقال: «وإذا نعتنا عبدالله بن قاسم بنِ هلال ومنذر بن سعيدٍ، لم نُجارِ بهما إلا أبا الحسن ابن المغلّس، والخلاّل، والديباجيّ، ورُوَيْم بنَ أحمدَ(2)، وقد شاركهم عبدُ الله في أبي سليمانَ وصحبتِه [يعني: داود بنَ عليٍّ]»(3)، تُوُفّيَ رحمه الله سنة اثنتين وسبعين ومائتين(4).

٢- منذر بن سعيد البلوطي الظاهري(5) (المتوفّى سَنَةَ ٣٥٥هـ):

وإذا كان عبد الله بنُ قاسم بنِ هلالٍ لم يؤثِّرْ تأثيراً قوياً في نشر المذهب

---

(1) هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحي المزَني المصريّ، كان زاهداً عالِماً مجتهداً، مِحجاجاً غوّاصا على الدقائق، إمام الشافعية، وأعرفهم بأقوال إمامه، مؤلف الكتب التي عليها مدار مذهب الشافعي، لكن الشافعية يعدونه مجتهدا مطلقا، ويعدون اختياراته خارجة عن المذهب على قلتها. توفي سنة٢٦٤هـ: الفكر السامي٣/ ١٢٤.

(2) انظر تراجمهم في فصل «جذور النشأة» الذي استهل به هذا البحث.

(3) رِسالةٌ في فضلِ الأندلُسِ وذكرِ رجالِها، لابنِ حزمٍ، ص ١٨٧، تحقيق: إحسان عبّاس، ضمن رسائل ابنِ حزم.

(4) وذكر الحمَيْديُّ في الجلوة ٢/٤١٨: أنه تُوُفّيَ سنةَ ٢٩٢هـ وتابعَه على ذلك الضبّيّ في بُغيَةِ الملتمس ١/ ٤٥٤، وابنُ عذاري في البيان المُغرب ١/ ١٤٢.

(5) انظر ترجمته في: ابن الفرضي ٢/ ٨٤٥، رقم ١٤٥٢، والجذوة ٢/ ٥٥٥، رقم ٨١١، والمرقَبة العليا للنُّباهي، ص٧٥، وقضاة قرطبة للخشني، ص ٢٣٧، وبغية الملتمس ٢/ ٦٢٠، رقم ١٣٦١، ونفح الطيب ١/ ٥٧٠ فما بعدها، وهي أوفى ترجمة له، والبيان المغرب ٢/ ٢٥٠، وسِيَرُ أعلام النُّبلاءِ ١٦/ ١٧٣، وبُغيَةُ الوُعاة للسيوطيّ ٢/ ٣٠١، رقم ٢٠٢٣، والأعلام للزِّركليّ ٧/ ٢٩٤.

الظاهري، فإنَّ الفقيهَ الشهيرَ قاضيَ الجماعةِ منذرَ بن سعيدٍ البلوطيّ يُعدُّ المنافحَ الحقيقيَّ عن هذا المذهب بالأندلس.

هذه الشخصية الظاهرية الكبرى التي تنتمي إلى عهد الحكَم الثاني: هو منذرُ بنُ سعيد بن عبد الله بن عبد الرّحمان بن قاسم بنِ عبد الله البلوطيُّ، ثم الكُزنيُّ، من أهل قرطبة، يُكنى: أبا الحكَم، ويُنسَبُ في البربر، في فخذٍ منهم يقال له كَزْنة. والبلوطي: نسبة إلى موضع قريب من قرطبة يقال له: فحصُ البَلّوط.

• مكانته العلمية ورحلته إلى المشرق:

سمع بالأندلس من عُبيد الله بن يحيى بن يحيى اللّيثيّ ونظرائه، ورحل حاجًا سنة ٣٠٨هـ، فأقام فى رحلته أربعين شهرا لقي فيها جماعةً من الأعلام، وظهرت فضائله بالمشرق فأخذ بمكة عن محمد بن المنذر النَّيسابوريّ كتابَ «الإشراف في اختلاف العلماء» روايةً عن مؤلِّفه، وجَلَبه إلى الأندلس، وروى بمصر كتاب العين عن أبي العباس بن ولاد، ولقي أبا جعفرٍ أحمدَ بن محمدِ بن النّحّاس النحويّ بمصر، وله معه حكاية مشهورة تدل على فطنته وسرعة خاطره(1).

---

(1) نقلها الحميدي في الجذوة: ٢/ ٥٥٦-٥٥٧، والمقري في نفح الطّيب: ٢/ ١٩، وذلك أنه حضر مجلسه في الإملاء، فأملى أبوجعفر مما أملى قولَ الشاعر:

خَليليّ هلْ بالشّامِ عَيْنٌ حَزينَةٌ ... تُبكي عَلى لَيلى لَعَلّي أعينُها

قَدْ أسلَمَها الباكونَ إلاّ حَمامَةٌ ... مُطوّقَةٌ باتتْ وباتَ قَرينُها

تُجاوِبُها أخرى عَلى خَيْزُرانَةٍ ... يَكادُ يُدانيها مِنَ الأرْضِ لينُها

فقال له منذر بن سعيد: أيها الشيخ، أعزك الله، باتا يصنعان ماذا؟ فقال أبو جعفر النّحّاس: وكيف تقول أنت يا أندلسي؟ فقال لـه منذر: بانت وبان قرينها، فاستبان أبوجعفر ما قال، وقال له: ارتفعْ، ولم يزل يرفعه حتى أدناه منه.

وكان عالماً فقيهاً، وأديباً بليغاً، وخطيباً على المنابر وفي المحافل مصقعاً، وشاعراً مطبوعا، بصيراً بالجدل حاذقاً فيه، منحرفاً إلى مذهب أهل الكلام، لهِجاً بالاحتجاج، شديد العارضة، حاضر الجواب عتيدَه، ثابتَ الحجة.

قال ابن الطيلسان في تاريخ فقهاء قرطبة: « كان خطيب الأندلس وبليغها، مع العلم البارع والمعرفة الكاملة، والتفنن في العلوم على اختلافها، والدين والورع، وكثرة الصلاة والصيام، والصلابة في الأحكام، والصدع بالحق في جميع الأمور، لا يداهن أحداً، ولا تأخذه في الله لومة لائم، وكان أعلم الناس باختلاف العلماء »[1].

وقد أثنى عليه ابنُ حزم فقال: « وكان أخطبَ الناس وأعلمَهم بكل فن، وأورَعهم، وأكثرَهم هزلاً ودُعابةً »[2].

* أخلاقه:

كانت لـه شارةٌ عجيبة، ومنظر جميل، وخُلُق حميد، وتواضع لأهل الطلب وانحطاط إليهم، وإقبال عليهم، وكان ـ مع وقاره التّامّ ـ فيه دُعابة مستملَحة، وله نوادرُ مستحسنة، قال المقّري: « فربما ساء ظنُّ من لا يعرفه، حتى إذا رام أن يصيبَ من دينه شعرةً ثار لـه ثورةَ الأسد الضّاري »[3]، ومِنْ دُعابته ما حدّثَ به سعيدٌ ابنُه قال: قعدنا ليلةً من ليالي شهرِ رمضانَ المعظمِ مع أبينا للإفطار بداره البرّانية، فإذا سائلٌ يقول: أطعمونا من عَشائكم أطعمَكم الله

(١) طبقات المالكية لمؤلف مجهول، ورقة ٢١٢-٢١٤، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ٣٩٢٨ د.

(٢) طوق الحمامة، ص ٤٥.

(٣) النفح ٢/ ١٧.

تعالى من ثمار الجنة، هذه الليلةَ، ويُكثِرُ من ذلك، فقال القاضي: إن استجيب لهذا السائل فيكم فلن يصبح منّا واحد[1]. وأخباره في ذلك كثيرة[2].

وكان مع ذلك خيِّراً، ورِعاً صادقاً، شهد له بذلك الخليفةُ النّاصرُ، فعندما ابتنى مدينة الزهراءِ، واستفرغ وُسْعَه في تنميقِها، وإتقان قُصورها، وزخرفةِ مصانِعها، وانهمك في ذلك حتى عطّلَ شُهودَ الجُمُعَةِ بالمسجد الجامع ثلاث جُمَعٍ متوالياتٍ، قام القاضي مُنْذِرُ بْنُ سعيد فابتدأ أولَ خطبته بقوله تعالى: ﴿ أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ ءَايَةً تَعْبَثُونَ ﴿١٢٨﴾ وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ﴿١٢٩﴾ وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴿١٣٠﴾ ﴾ [الشعراء: ١٢٨] وقرعَه بكلام جزلٍ وقولٍ فصلٍ، وأسرف عليه في ذلك مُضيفاً إليه من آي القرآن ما يطابقه وجالباً من الأحاديث والآثارِ مايشاكله. فأشار عليه ابنه الحَكَمُ بعزله واستبداله بغيره، فزجره الناصرُ وانتهره وقال لـه: « أمِثْلُ منذر بن سعيد في فضله وخيره وعلمه - لا أم لك - يُعزَلُ؛ لإرضاء نفس ناكبة عن الرُشْدِ، سالكة غيرَ القصدِ؟ هذا ما لا يكونُ، وإني لأستحي من الله أن لا أجعلَ بيني وبينه في صلاةِ الجمعة شفيعاً مثلَ منذرٍ في وَرَعِهِ وصدقه »[3].

* عقيدته:

١- تأثره بالمذهب الاعتزالي:

دخلَ المذهب الاعتزاليُّ إلى الأندلس في زمنٍ مبكرٍ، ولم تكن الأندلسُ منزّهةً عنه كما يقول شيخ المالكيةِ في وقته أبو الحسينِ بن زرقون، وممن عُرِف

(١) المصدر السابق.

(٢) لا يتسع المجال لذكرها، راجعها في النفح ٢/ ١٦ فما بعدها.

(٣) المصدر السابق ١/ ٥٧٠.

بالاعتزال في الأندلس في القرنين الثالث والرابع الهجريين - كما تذكر كتب الطّبقاتِ والتّراجِمِ - عبدُ الأعلى بن وهب المتوفّى سنةَ ٢٦١ هـ وفرجُ بن سلام الذي أخذ عن الجاحظ وأدخل كتبه إلى الأندلس، ويحيى بن يحيى القرطبيُّ المعروفُ بابن السمينة[1] المتوفّى سنةَ ٣١٥ هـ ومحمّد بن عبد الله ابن مسرّةَ القُرْطُبيُّ[2] المتوفّى سنةَ ٣١٩ هـ، وخليلُ بن إسحاق[3]، والحاجبُ موسى بن حيدر[4] وأخوه الوزيرُ صاحبُ المظالم أحمدُ[5]، وكان داعيةً إلى الاعتزال لا يتستّرُ بذلك، كما يقول ابن حزم[6]، وفي مقدّمةِ هؤلاءِ جميعاً قاضي الجماعة مُنْذِرُ بْنُ سَعيد، فإنه لمّا رحَلَ إلى المَشرق لقي أبا هاشم الجُبّائي، فأخذ عنه الآراءَ القدريةَ في الاعتقادِ، وفي هؤلاء المعتزلة الأوائلِ الذين أدخلوا مذهب الاعتزال إلى الأندلس يقول القاضي ابن العربي: «وقد رحلَ قوم من الضُّلّال كمَسْلَمَةَ بنِ قاسم[7]، ومحمدِ بنِ مسرة، فجاءوا بكل مضرّةٍ ومعرّةٍ، ورحل البلّوطيُّ ولقي الجُبّائيَّ، فجاء ببدعة القَدَريّةِ في

(1) ترجمته في طبقات الأمم: ٧٤، وابن الفرضي: ٢/ ١٨٥.

(2) انظر: د. إحسان عباس في الهامش ٤ من الذيل والتكملة، السفر ١، القسم ١، ص ٣٠-٣١، ونماذج من أوهام النُّقّاد المشارقة في الرّواة المغاربة - لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصّدّيق، ص ٢٦.

(3) خليل بن إسحاق: هو ممن صحب ابن مسرة، وكان يقول بالاستطاعة، وتتلمذ له ابن السمينة.

(4) موسى بن محمد بن حيدر: ترجمته في الجذوة، رقم ٣١٦ والبغية رقم ١٣٢٠.

(5) هو أحمد بنُ محمّد بن حيدر، وولي أيضاً الوزارةَ والقيادةَ لعبدِ الرّحمن النّاصر.

(6) في رسالته في فضل الأندلس وذكر رجالها، ص ١٨٦ تحقيق د. إحسان عباس، ضمنَ رسائل ابن حزم.

(7) مسلمة بن القاسم بن إبراهيم مؤرخ ومحدث أندلسي قرطبي، توفي سنة ٣٥٣هـ.

الاعتقاد، ونحلة الداودية في الأعمال»[1].

وتزيد حَمَلةُ ابن العربي - عند كلامه عمّا آل إليه حال العلم بالأندلس - على القاضي منذر بن سعيد فيقول: «وتماسكت الحالُ قليلاً. فإذا حلّت بمسلم نازلةٌ في اعتقاده ألفى قاصمةَ الظّهر من عقائد البلّوطيّ، ومسلمة وابن مسرة، فأشركوا بالله ما لم ينزّلْ به سلطاناً[2]، وأروْهُ أنهم لا يألونه تحقيقاً وبرهاناً، أو يصادفُ في دينه المعليّ داودياً[3]، فإذا بديهته قد تدوّد، ونظام شرعه قد تبدّد»[4].

والواقع أن ابنَ الفرَضيّ كان في كلامه عن منذر أكثر أدباً وأخفّ وطأةً من ابن العربي حين يقول: «وكان بصيراً بالجدل، منحرفاً إلى مذهب أهل الكلام، لَهِجاً بالاحتجاج، ولذلك ما كان ينتحل في اعتقاده أشياء، الله يجازيه بها ومحاسنِه عنها»[5]، ولا غروَ فقد تأثر بفكرة خلق القرآن إمامُه داودُ الظاهريُّ نفسُه على ما نُسبَ إليه بعضُهم، ولذلك كره الإمامُ أحمدُ بن حنبل لقاءه.

وابنُ حزم نفسُه يُثبتُ اعتزاليّةَ مُنذرٍ عند ذكره لأبنائه فيقولُ في «طوق الحمامة»: «وكان أبوهم قاضي القضاة مُنذرُ بنُ سعيدٍ متّهماً بمذهب

(1) العواصم من القواصم لابن العربي ٢/ ٤٩٣، تحقيق الدكتور عمّار طالبي.

(2) القذف بالشرك والكفر غير مستساغ في منذر بن سعيد لجلالته وعلمه وفضله، ولكن لا يُستغرَبُ هذا من القاضي ابن العربي الذي عُرِفَ بالشدة والقسوة على المخالفين، ولقد كُفِّرَ من قَبْلُ داودُ الظاهريُّ نفسُه. انظر أحكام القرآن، له ١/ ١٧١.

(3) وقد كان منذر بن سعيد البلوطي نفسه داودياً ظاهرياً.

(4) العواصم من القواصم ٢/ ٤٩٤.

(5) تاريخ عُلَماءِ الأندلس ٢/ ٨٤٦.

الاعتزال»[1].

و قد نقلَ لنا أبو بكر بن العربيُّ بعضَ آراء القاضي منذر بن سعيد البلوطي الاعتزاليةِ، ومنها مسألةُ العدل الإلهي التي هي ركنٌ أساسٌ في الفكر المعتزلي، ويبدو أنه ينقل ذلك من كتاب « الناسخ والمنسوخ » الذي تنسب جلُّ كتب التراجم والتاريخ إلى القاضي منذر بن سعيد، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ يقول: غواية: قال بعضهم[2]: «هذه الآية ليست بمنسوخةِ للدّلائلِ ، الدالةِ على ذلك، إذ غيرُ جائزٍ في حكمة الله وعدله ورأفته وفضله أن يَتَعَبَّدَ خَلْقَهُ بما لا تبلُغُهُ قُدْرَتُهُمْ لأن هذا جورٌ لاعدلٌ[3] تعالى الله عن ذلك، بل قد أخبَرَ أنه لايكلِّفُ نفساً إلا وُسْعَها.

فالآيتان متّفِقَتان (وكيف يأمرنا أن نطيعَه ولا نعصيه) والنبيُّ المعبِّر عن الله يقول : « استَقيموا ولَنْ تُحصوا »[4] أي لن تحيطوا بالاستقامة إلى جميع الطاعات، فإذا كان هو لا يُطيق أن يتقيَ الله حتى لا يعصيه فمن ذا الذي يقدر على ذلك ؟

وقد أخبر الله أنه كانت له ذنوب متقدمة ومتأخرة بقوله تعالى : ﴿ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ [الفتح :٢] والله تعالى بفضله عن تكليف ما لا يطاق لخلقه[5].

---

(١) طوق الحمامة، ص ٤٥ .

(٢) هو مُنْذِرُ بْنُ سَعيدِ البَلّوطيُّ الظّاهِرِيُّ قاضي الجَماعةِ بالأندلُس، كما هو مَفْهوم من سياق الكلام الذي سيأتي بَعْدُ .

(٣) وهو مذهب المعتزلة في قضيّة العدل الإلهيّ والتكليف بما لا يُطاقُ .

(٤) الحديث في الموطأ (طهارة ٣٦)، وسنن ابن ماجة (طهارة ٤)، وسنن الدارمي (وضوء ٢).

(٥) هذا النصُّ من كلام القاضي منذر بن سعيد البلوطي يوزَنُ بالذّهب، وهو واضحُ الدّلالة

ويَعْقُبُ القاضي ابن العربي في كتابه « الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم » على هذا الكلام بقوله : «هداية : لقد أصاب هذا البائسُ قَدَرَ سوء، فإنّه رحل إلى ديار المشرق[1]، معدن العلمِ وحظيرةِ المعرفةِ، فقيَّضَ له بسابقِ القَدَرِ السَّيِّءِ أبو هاشم الجُبّائيُّ في الاعتقاد، وهو أرذلُ المبتدعةِ وأدناهم اعتقاداً، ولقيَ في المسائل أصحابَ داودَ فزادَ اعتقاده لجهالةِ الجميعِ وسخافة الكلِّ، وعاد إلى هذه البلاد[2] وقد ملأ حقائبَه بدعاً وسخافاتٍ، معتزلياً في الاعتقادِ، داودياً في العملِ، لم يتحقّقْ بفَهْمٍ ولا حَصَلَ على عِلْمٍ. أمّا قولُه إن الآيةَ منسوخةٌ فياليتَه سكتَ هاهنا، ولم يتعرَّضْ لدليلٍ، فإنّه جاء ببدعةٍ وتضليلٍ»[3].

و قد تأثر بهذا الاتجاهِ الاعتزاليِّ جلُّ أبناءِ القاضي منذرٍ، بل كان منهم من صار قُطْباً من أقطابِ المعتزِلَةِ بالأندلُسِ كابنه حَكَم الذي أصبحَ - كما يقول ابن حزم - « رأس المعتزلة بالأندلُسِ وكبيرهم وأستاذهم ومتكلّمهم وناسكهم »[4]. وقريباً من هذا كان أخواه عبدُ الملك وسعيد ابْنا منذرٍ قال

على تأثُرِه بالفكر الاعتزاليّ، ذلك لأنّ كلّ مصنّفاتِ البلّوطيّ في حكم المفقود اليوم إلا ما نقلَ عنه ابن العربيّ في كتبه – كما هو الأمر في هذا النّصّ – وكذا ابن جُزَيّ في التّسهيل .

(١) قالَ مُحَقّقُ كِتابِ « النّاسِخِ والمنسوخ » لابن العربيّ الدكتور عبد الكبير العلويّ المدغري : « لم نَقِفْ على اسْمِ هذا الشّخصِ » قُلْتُ: بَلْ قَدْ سَمّاه لَنا ابْنُ العربيّ في كتابه « العواصِمُ من القواصِمِ » وهو مُنْذِرُ بْنُ سَعيدِ البلّوطيُّ الظّاهِرِيّ كَما تُقدّم .

(٢) يَقْصِدُ الأنْدَلُسَ .

(٣) الناسخ والمنسوخ لابن العربي، بتحقيق الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري ، ص ١٢٧- ١٢٨ .

(٤) طوقُ الحمامة، ص٤٥ .

ابن حزم : « وكان أخوه عبدُ الملك ابن منذر متّهمًا بهذا المذهب أيضاً »[1]
فصارت أسرة البلّوطيّ بذلك أُسْرَةً مُعْتَزِلِيَّةً، تنافحُ عن المعتزلة، وتُجادل
عنهم ، وتنشر آراءَهم بما اشتهرَتْ به من معرفة وذكاء، واتّقادِ ذهنٍ، في وقت
كان الاتّجاه إلى علم الكلام بالأندلس ضعيفاً ، وكان تصرّفُهم في هذا الباب
قليلاً، كما يقول ابن حزم[2].

وقد عرَضَ ابنُ حزم في مواضعَ من كتابِ « الفصل » لبعض آراءِ المعتزلة
بالأندلس، وهي حَرِيَّةٌ ببحثٍ مستقلٍّ فريدٍ في بابه، وليس ممّا يرمي إليه هذا
البحث .

٢- رأيُه في إمامةِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه :

لقد كان الأمويّون بالأندلس يعدّون أنفسهم جزءاً من الدولة الأموية الكبرى
بالمشرق، يحملون أفكارَها، ويروّجون لآرائِها، وموقفُ الأمويّين من إمامة علي
بن أبي طالب رضي الله عنه معلومٌ، وكذا موقفُهم من آل بيت الرسول ﷺ، على
العموم . وقد بلغ هذا الاتّجاه أقصى حدّه عند القاضي ابن العربي الذي نُسِبَ
إليه قولُه في استشهادِ الحُسَيْنِ رضي الله عنه، بكربلاء: « إنّما قُتِلَ بسيف جدّه»[3].
أمّا قاضي الحضْرَةِ فقد تميّز في هذا الباب، على الرّغم من كونه قاضيَ
قُضاةِ الدّولةِ الأمويّةِ بالأندلسِ ، إذ إن رأيَه في إمامةِ عليٍّ رضي الله عنه كان مخالفاً

(١) المصدر السّابق .
(٢) رسالة في فضل الأندلس، ص: ١٨٦، تحقيق د. إحسان عبّاس، ضمنَ رسائل ابنِ حزم .
(٣) انظر : بيوتاتُ فاس الكبْرى، لإسماعيل بن الأحمر، ص٦٠، وانظر ص٦٤ حيثُ يتّهمُ المؤلّفُ ابنَ العربيِّ بالنّصب وأنّه من النّواصب الذين يبغضون آلَهُ ﷺ .

تماما لموقف الدولةِ وبعض قضاتها وفقهائها، يؤكّد ذلك ما أورده المقري في
النفح[1]، قال: قال: أبو عبيد : نزل القاضي منذر بن سعيد على أبي[2]
بطَرطوشة، وهو يومئذ يتولى القضاء في الثغور الشرقية قبل أن يليَ قضاءَ
الجماعة بقرطبة، فأنزله في بيته الذي كان يسكُنُه، فكان إذا تفرغ نظر في كتب
أبي، فمرّ على يديه كتابٌ فيه أرجوزةُ ابنِ عبد ربه يذكر فيها الخلفاءَ ويجعل
معاويةَ رابعَهم، ولم يذكر علياً فيهم، ثم وصل ذلك بذكر الخلفاء من بني
مروانَ إلى عبد الرحمن بن محمد، فلما رأى ذلك منذر غضب وسبَّ ابن عبد
ربه، وكتب في حاشية الكتاب :

أَوَما عليٌّ - لا برحت ملَعّناً   يا بنَ الخبيثةِ - عندكم بإمامِ؟
ربُّ الكساءِ وخيرُ آلِ محمدٍ   داني الولاءِ مقدمُ الإسلامِ

قال أبو عبيد : والأبيات بخطه في حاشية كتاب أبي إلى الساعة[3].
فهو قد جعل علياً «خير آل محمد» ، و«ربَّ الكساء» ، و «مقدّم الإسلام»،
وهذه الأوصافُ كانت مستهجَنة ـ ولا شك ـ من لدُنْ حكّامِ الأندلسِ يومئذ .

* **مذهبه الفقهي : ظاهرية منذر بن سعيد البلوطي :**

قال المقري : « وغلب عليه التفقُّه بمذهب أبي سليمانَ داودَ بن علي

(١) النّفح : ٢ / ٥١١-٥١٢ .
(٢) أبوه هو : أبو القاسم خلَف بنُ فتح بنِ عبْدِ الله بنِ جُبَيْرٍ، من أهل طَرْطوشةَ يُعْرَفُ بالجُبَيْرِ، وهو والِدُ أبي عُبَيْدٍ أبو القاسِمِ المذكور، وكانت له رحلة إلى المشْرِقِ، ومعه رحل ابْنه وهو صَغيرٌ، وكان من أهل العدلِ والنّزاهة، وعليه نزَلَ القاضي منذر بن سعيد البلّوطي بطرطوشة في ولايته قضاءَ الثّغور الشرقيَةِ في الأندلس . النّفح ٢/ ٥١١ .
(٣) نفح الطّيب : ٢/ ٥١١-٥١٢ .

الأصبهاني المعروف بالظاهريّ، فكان منذر يؤثر مذهبَه، ويجمع كتبَه، ويحتج لمقالته ويأخذ به نفسه وذويه، فإذا جلس للحكومة قضى بمذهب الإمام مالك وأصحابه، وهوالذي عليه العمل بالأندلس، وحمل السلطانُ أهلَ مملكته عليه»[1].

ذكره أبو الوليد الباجي في كتابه « فرق الفقهاء » فقال : « أول من تعلق بطريقة داود الظاهري ببلدنا ابن مسرة[2]، لكن كان يظهر في بعض الأوقات اتباع مذهب مالك، ثم تلاه المنذر بن سعيد القاضي البلوطي، على أن منذرا كان يحكم بمذهب مالك »[3].

و قد أثنى على القاضي منذرِ أبو محمد عليُّ بن أحمدَ بن حزم إمامُ الظاهريّة بالأندلسِ فقال : «وكان داوديُّ المذهب، قويا على الانتصار لذلك»[4].

و قد يقول قائل : وما الذي جعل البلوطيُّ - رغم ظاهريته - إذا جلس مجلس الحكومة يقضي بمذهب مالك بن أنس وأصحابه الذي عليه العمل في بلده ولم يعدل عنه؟ .

يفسر ذلك ما قاله القاضي ابن العربي المالكي عن أهل الأندلس في «العواصم من القواصم» : « فصار التقليدُ دينَهم، والاقتداءُ يقينَهم، فكلما جاء أحد من المشرق بعلم، دفعوا في صدره، وحقّروا من أمره، إلاّ أن يتستّرَ

(١) نفح الطيب ٢/ ٢١، وانظر المرقبة العليا في القضاء والفُتْيا للنُّباهي ص ٧٤-٧٥ .

(٢) هذا أمر غريب، إذ لم يذكر المؤرخون والمترجمون أحدا من أبناء مسرة في الظاهرية .

(٣) طبقات المالكية، لمؤلف مجهول مخطوط الخزانة العامة بالرباط، ورقة ٢١٢ - ٢١٤، مخطوط رقم ٣٩٢٨ د .

(٤) رسالة في فضل الأندلس لابن حزم، ص ١٧٩ بتحقيق د. إحسان عباس .

عندهم بالمالكية، ويجعلَ ما عنده من علوم على رسم التَّبعيّة »[1].

و إذا كان هذا تصرُّفَ الأندلسيّين مع عامّة أهلِ العلمِ فما بالُك بالظّاهريّة وهم يعيّرونهم بالشّذوذِ والخروجِ عن المألوفِ ؟

وكذلك فعلوا مع القاضي منذر بن سعيد - أحدِ أعلامِ الظّاهريّةِ بالأندلسِ - لا لشيْءٍ إلاّ لظاهِريّته، كما فعلوا مع سلَفِه عبْدِ اللّه بْنِ قاسِمِ ابْنِ هِلالِ الظّاهِرِيِّ عِنْدَما أدخَلَ كُتبَ داود إلى الأندلُسِ فأخلّت به عند فُقهاءِ المالِكيّةِ في وقْتِهِ كذلكَ.

وهكذا بقي الفقيهُ الظّاهِرِيُّ مُنْذِرُ بْنُ سَعيدٍ خاملاً، منظورا إليه شزرًا، لا يرْفعونَ إلى ما عنْدَهُ من العلومِ رأساً، إلى أن ساعده القَدَرُ - في واقِعَةِ أبي عليٍّ القالي المشهورةِ[2] - فأصبح قاضيَ الجماعةِ بقرطبةَ وصاحبَ الصلاة والخطبةِ في مسجد « الزهراء »، فاشتكى في المجلسِ الحافِلِ بين يدي الخليفةِ الحكَمِ المُستنصِرِ ما لاقاهُ من أهْلِ بَلَدِهِ من ازْدِراءٍ واحْتِقارٍ، وصَدٍّ وإعْراضٍ فقالَ :

هذا المقالُ الذي ما عابَه فَنَدٌ ... لكنّ صاحبَه أزرى به البلدُ
لو كنتُ فيها غريباً كنت مُطَرَّفاً ... لكنّني منهُمُ فاغْتالَني النَّكَدُ
لولا الخِلافَةُ أبْقى اللّهُ بَهْجَتَها ... ما كُنْتُ أبْقى بِأَرْضٍ ما بها أَحَدٌ[3]

وهذا الكلامُ يُشْبه تماماً ما جَهَرَ به إمامُ مدرسةِ الظّاهِرِ بالأندلسِ أبو محمّد ابن حزمٍ الذي قالَ مُسْتشْعِراً هذا الغبْنَ :

(١) العواصم من القواصم : ٢/ ٤٩٠ - ٤٩١ .

(٢) راجعها في جَذْوَة المقتبس للحُميدي : ٢/ ٥٥٥-٥٥٦، وفي نفح الطِّيب، (ترجمة منذر بن سعيد البلوطي).

(٣) جذوةُ المقتبس : ٢/ ٥٥٦ .

أنا الشّمسُ في جوِّ العُلومِ مُنيرَةٌ ولكنّ عَيْبي أنّ مطْلَعِيَ الغَرْبُ[1]

و هذه عادَةُ الأندلُسيِّين والمغارِبَةِ من قديم، فقد حدّثنا القاضي ابْنُ العربيِّ أنّ محدِّثَ الأندلس بقيّ بن مخلد لم يتستر بالمالكية «فكان مهجوراً حتى مات»[2].

و لكنّ منذِرَ بْنَ سعيدٍ طارَ في الدّولةِ بجناحٍ، فَرُزِقَ الفَلاحَ، فراحَ يُنافِحُ عن مذهبِ الظّاهِرِيّةِ ويُناظِرُ عليه ويأخذُ به نفسَهُ وذويهِ، ويُنكِرُ على الأندلسيّين تقليدهم الأعمى لمالكٍ - لأنه كان يرى الأخذ بالدّليل وترْكَ التّقليد جملةً، كما جاءَ في ترجمته - وعابَ عليهم ذلك في قصيدةٍ له مشهورة أورد بعضَ أبياتها حافظُ المغربِ ابنُ عبد البر في معرِضِ ذمّه للتّقليدِ في كتابِ « جامع بيان العلم وفضله »[3]، قال فيها منذر :

عذيري من قوم يقولون كلما طلبت دليلا هكذا قال مالك

فإن عدت قالو ا هكذا قال أشهب وقد كان لا تخفى عليه المسالك

فإن زدت قالواقال سحنون مثله ومن لم يقل ما قاله فهو آفك

فإن قلت قال الله ضجوا وأكثروا وقالوا جميعاً أنت قرن مماحك

وإن قلت قد قال الرسول فقولهم أتت مالكاً في ترك ذاك المسالك

فهو يذم الأندلسيين لشدة تعصبهم وتقليدهم لمالك، ويردهم إلى قول الله وقول رسول الله ﷺ ، على عادة فقهاء الظاهر في ردِّ الناس إلى ظاهر الكتاب والسنة لاغير . وكان كثير المناظرة لهم، والاحتجاج عليهم لمعرفته

---

(١) المصدر السابق : ٢/ ٤٩١ .

(٢) العواصم من القواصم ٢/ ٤٩١ .

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البرّ ٢/ ١٧٢، ط. دار الكتب العلميّة، بيروت .

باختلاف العلماء، وتمكنه من المذهب المالكي نفسه، وفي هذا يقول ابن الفرضي: « وكان مذهبه في الفقه مذهب النّظار[1] والاحتجاج، وترك التقليد، وكان عالما باختلاف العلماء، وكان يميل إلى رأي داود بن علي بن خلف العباسي ويحتج له»[2] . ويقول ابن الطيلسان في تاريخ فقهاء قرطبة : «وكان نظاراً، لا يقنع بالتقليد»[3] .

ثناء الإمام ابن حزم الظاهري على منذر بن سعيد البلوطي : لقد أثنى الإمام ابن حزم الظاهري على قاضي القضاة منذر بن سعيد كثيرا وذكره في كتبه فقال : « وإذا نعتنا عبد الله ابن قاسم بن هلال، ومنذر بن سعيد لم نجارِ بهما إلا أبا الحسن ابن المغلّس، والخلال، والديباجي، ورويم بن أحمد »[4].

ومن الواضح أن ابن حزم يثني على البارزين من فقهاء المذهب الظاهري في الأندلس قبله. وأثنى على كتاب منذر الموسوم بـ « الإنباه على استنباط الأحكام من كتاب الله » ، والذي سماه بعضهم «أحكام القرآن » فقال : «ومنها - من التو اليف - في أحكام القرآن كتاب ابن آمنة الحِجاري، وكان شافعيّ المذهب... وكتاب القاضي أبي الحكم منذر بن سعيد، وكان داودي المذهب، قوياً على الانتصار له، وكلاهما في أحكام القرآن غاية، ولمنذر مصنفاتٌ منها كتاب الإبانة عن حقائق أصول الديانة»[5] .

---

(١) المناظرة .

(٢) ابن الفرضي ٢/ ص٨٤٦ .

(٣) طبقات المالكية، لمؤلف مجهول مخطوط الخزانة العامة بالرباط، ورقة : ٢١٢ - ٢١٤، مخطوط رقم ٣٩٢٨ د .

(٤) رسالة في فضل الأندلس ص١٨٧ .

(٥) المصدر السابق ص١٧٩ .

وقد ذكر ابن حزم منذراً ضمن الفقهاء المجتهدين المختارين بقول: «وكان بالأندلس ممن له أيضاً شيء من الاختيار يحيى بن يحيى، وعبد الملك ابن حبيب، وقاسم بن محمد صاحب الوثائق، يحفظ لهم فتاوي يسيرة، وكذلك أسلم بن عبد العزيز القاضي، ومنذر بن سعيد »(1).

ويظهر أن سلسلة الظاهرية متصلة بين منذر وابن حزم، ذلك لأن أحمد بن محمد بن الجسور أبرز شيوخ ابن حزم، كان كاتب القاضي منذر بن سعيد ويخلفه في السوق، وهو أول شيخ سمع منه ابن حزم قبل الأربعمائة(2)، وابن الجسور كان حافظاً للحديث والرأي، عارفاً بأسماء الرجال، قديم الطلب، ذكره الحميدي وقال فيه: محدث مكثر »(3)، فلا شك أن ابن الجسور لقن ابن حزم كثيرا من أفكار الظاهرية التي أخذها عن منذر بن سعيد الظاهري، وقد يدل هذا على شيء آخر، وهو أن تأثر ابن حزم بمدرسة الظاهر كان مبكراً، ولكن لم ينضج لديه المذهب إلا لاحقاً، كما أن ابن حزم أدرك سعيد بن منذر، وأخاه حكم بن منذر الذي يقول فيه: « وحكم المذكور، في الحياة في حين كتابتي إليك بهذه الرسالة(4) قد كف بصره وأسن جداً »(5)، وكان حكم بن منذر هذا شيخ أبي عمر بن عبدالبر الحافظ أيضاً(6).

(1) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥/ ١٠٢.
(2) الصلة ١/ ٢٤، ٢٥.
(3) نفس المصدر السابق.
(4) هي طوق الحمامة .
(5) المصدر السابق ص٤٥.
(6) الصلة ١/ ١٤٨.

* **توليه القضاء :**

ما كان ليتاح لمنذر النفاح عن المذهب الظاهري والإحتجاج له والمناظرة عليه، لو لم يطر في الدولة بجناح، وبذلك رزق الفلاح.

فقد كان مهجوراً، واستطاع رغم ذلك أن يلي قضاء « ماردة »، وما والاها من مدن الجوف وطرطوشة، ثم سنحت له فرصة طيبة نهضت بشأنه عندما ولي قضاء الجماعة بقرطبة في حياة الحكم المستنصر بالله، في اليوم المشهور الذي ملأ فيه الأسماع، وبهر القلوب، وذلك أن الحكم المستنصر كان مشغوفا بأبي علي القالي يؤهله لكل مهم في بابه، فلماورد رسول ملك الروم، أمره عند دخول الرسول إلى الحضرة أن يقوم خطيبا بماكانت العادة جارية به، فلما كان في ذلك الوقت، وشاهد أبو علي الجمع، وعاين الحفل، جبن ولم تحمله رجلاه، ولاساعده لسانه، وفطن له أبو الحكم منذر بن سعيد، فوثب وقام مقامه، وارتجل خطبة بليغة على غير أهبة، وأنشد لنفسه في آخرها :

هذا المقال الذي ما عابه فند ... لكن صاحبه أزرى به البلد

(إلخ الأبيات)(1) .

فاتفق ذلك الجمع الكبير على استحسانه، وجمال استدراكه، وصلّب العلج، وقال: هذا كبش رجال الدولة(2).

ولي منذر بن سعيد قضاء الجماعة بقرطبة(3) المعبر عنه بالمشرق بقضاء

(1) سبق ذكرها كاملة .
(2) جذوة المقتبس ٢/ ٥٥٥-٥٥٦ .
(3) ذكر السيوطي في بغية الوعاة ٢/ ٣٠١ أنه ولي قضاء الجماعة بغرناطة، وهذا وهم أو خلط منه رحمه الله، بل الصحيح أن قضاء الجماعة يكون بقرطبة عاصمة الخلافة منذ .

القضاء في يوم الجمعة لخمس خلون من شهر ربيع الآخر سنة تسع وثلاثين
وثلاثمائة فقضى باقي أيام عبد الرحمن الناصر ثم ابنه الحكم المستنصر [illegible]
ابن سعيد على خطتي القضاء والصلاة ثم ولي الصلاة بقرطبة [illegible] لم
يزل قاضياً إلى أن توفي. فكانت ولايته لقضاء الجماعة ست عشرة سنة
كاملة[1]. فكان في قضائه كما وصفه الخشني في ترجمته [illegible]
صليباً صارماً غير هياب ولا جبان[2]، ولم يحفظ عليه في أحكامه جور في
قضية، ولا قسم بغير سوية، ولا ميل بهوى، ولا إصغاء إلى عناية، رحمه الله
تعالى ورضي عنه»[3]. وقد أورد المقري بعض أحكامه القضائية [illegible]
الشجاعة فلتنظر في نفح الطيب.

● آثاره ومؤلفاته:

وله رحمه الله تعالى كتب كثيرة مشهورة ومفيدة مؤلفة في القرآن والفقه والكلام والرد على أهل المذاهب أخذها الناس عنه وقرؤوها عليه[4]. منها:

١- كتاب «الإبانة على استنباط الأحكام من كتاب الله»[5]، ويسمى «أحكام القرآن»[6]. ويظهر من اسم الكتاب أنه ألف على منهج مدرسة الظاهر في استنباط الأحكام رأساً من ظاهر الكتاب والسنة، ولو وصل إلينا هذا الكتاب وغيره من تصانيفه لعرفنا من خلاله طريقة الظاهرية الأندلسيين

---

(١) قضاة قرطبة للخشني ص٢٣٧، وابن الفرضي ٢/ ٨٤٦.
(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) نفح الطيب ٢/ ٢٢.
(٤) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٢/ ٨٤٦، ونفح الطيب للمقري ٢/ ٢٨.
(٥) الجذوة ٢/ ٥٥٦.
(٦) نفح الطيب ٢/ ٢٢.

في الأصول في الاستنباط، وكانت ثروة علمية جداً لا سيما وأن كل دواوين المذهب الظاهري المشرقي منها والمغربي قد فقدت اللهم إلا كتب ابن حزم، ولولا ابن حزم لاندثرت أصول وفروع هذا المذهب، فلا يعرف منها إلا ما ينقل في بطون كتب التفسير والحديث، أو ما يأتي استطراداً في كتب المذاهب الأخرى.

وقد أكثر النقل من هذا الكتاب ابن جزي في تفسيره «التسهيل لعلوم التنزيل» في مجال أحكام القرآن، كما ينقل عن منذر بن سعيد آراءه في مجال علم الأصول والعقيدة[1]، ففي قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [سورة الفتح آية ١٦] يقول ابن جزي: «واختلف في هؤلاء القوم على أربعة أقوال:

الأول: أنهم هوازن، ومن حارب النبي ﷺ في غزوة حنين.

الثاني: أنهم الروم، إذ دعا رسول الله ﷺ إلى قتالهم في غزوة تبوك.

الثالث: أنهم أهل الردة من بني حنيفة وغيرهم الذين قاتلهم أبو بكر الصديق.

الرابع: أنهم الفرس.

ويقوى الأول والثاني بأن ذلك ظهر في حياة الرسول ﷺ، وقوى منذر ابن سعيد القول الثالث بأن الله جعل حكمهم القتل أو الإسلام، ولم يذكر الجزية قال: «وهذا لا يوجد إلا في أهل الردة»[2].

---

(١) ابن جزي ومنهجه في التفسير لعلي محمد الزبيري ١/ ٣١٧.
(٢) التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي ٤/ ٥٣.

ونقل عنه أيضاً الإمام القرطبي في تفسيره، واستدل بأقواله[١]، وكذا أبوالحسن بن القطان في كتابه « الإقناع في مسائل الإجماع » واكثر عنه.

٢- غريب القرآن وتفسيره: ذكره ابن جزي في مقدمة « التسهيل » فقال: «وأما أهل المغرب والأندلس، فصنف القاضي منذر بن سعيد البلوطي كتاب في غريب القرآن وتفسيره »[٢].

و قد ذكر الداودي في طبقات المفسرين[٣]، أن له كتاباً في تفسير القرآن لعله هذا المذكور.

٣- الإبانة عن حقائق أصول الديانة[٤]: ويبدو من اسم الكتاب أنه صنف في أصول الدين وعلوم الكلام، وكان منذر بارعا في هذا الفن.

٤-الناسخ والمنسوخ[٥]: ومنه أكثر النقل القاضي ابن العربي في كتابه «الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم »[٦].

٥ - تفسير غريب المدونة : ذكره صاحب طبقات المالكية[٧].

وله تصانيف أخرى لم يذكرها المترجمون له كما تدل على ذلك عبارة

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٣٦.
(٢) مقدمة التسهيل ١/ ١٠.
(٣) ٢/ ٣٣٦.
(٤) الجذوة ٢/ ٥٥٦، وبغية الملتمس ٢/ ٦٢١، والأعلام ٧/ ٢٩٤.
(٥) الأعلام للزركلي : ٧/ ٢٩٤.
(٦) سبق أن أوردنا نموذجاً منه.
(٧) طبقات المالكية، لمؤلف مجهول مخطوط الخزانة العامة بالرباط، ورقة ٢١٢ - ٢١٤، مخطوط رقم ٣٩٢٨ د.

البلوطي[١]، وقد سمع منه تو اليفه كلها،تلميذه المختص به احمد بن قاسم ابن عبد الرحمن التا هرتي البزاز، أبو الفضل[٢].

● أسرته:

١-أخوه: فضل الله بن سعيد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن قاسم بن عبدالله بن نجيح النفزي الكرني من أهل قرطبة. هو أخو قاضي الجماعة منذر ابن سعيد البلوطي، رحل مع أخيه إلى المشرق، فلقي ابن المنذر بمكة وسمع منه، ولقي ابن ولاد ، وابن النحاس، بمصر وسمع منهما، وشارك أخاه في أشياخه، ولي قضاء فحص البلوط سنة ٣٣٠هـ ، وتوفي سنة ٣٣٥هـ، ولأخيه منذر فيه مراث[٣].

٢- أبناؤه:

- عبد الملك بن منذر بن سعيد: ولي خطة الرد[٤] أيام الحكم، وهو الذي صلبه المنصور بن أبي عامر ، إذ اتهمه هو وجماعة من الفقهاء والقضاة بقرطبة أنهم يبايعون سرا لعبد الرحمان بن عبد الله ابن أمير المؤ منين الناصر، فقتل عبد الرحمان وصلب عبد الملك بن منذر، وبدد شمل جميع من اتهم[٥]، وذكر محمد بن يحيى بن خميس مولى بني أمية، يكنى أبا عبد الله، توفي ٤٠١هـ أنه سمع صاحب الرد عبد الملك بن منذر بن سعيد يقول يو م صلبه وقد استقل على جذعه:

(١) قال - بعد أن ذكر الكتب المذكو رة - : وغير ذلك من التصانيف.
(٢) الجذوة ١/ ٢٢٠.
(٣) الجذوة ٢/ ٥٩٥-٥٩٦، وبغية الملتمس ٢/ ٥٨٢ رقم (١٢٨٨).
(٤) ترجمته في الصلة لابن بشكوال٢/ ٤٩٨، رقم : ١٠٥٨.
(٥) ذكر ذلك كله ابن حزم في طو ق الحمامة ص٤٥.

«اللهم إن كنت كشفت ستري في الدنيا فلا تكشفه في الآخرة يا أرحم الراحمين».

- حكم بن منذر بن سعيد[١]: هو شيخ الحافظ ابن عبد البر، يكنى أبا العاصي، روى عن أبيه، وعن أبي علي البغدادي، وغيرهما، ورحل إلى المشرق، وأخذ بمكة، روى عنه أبوعمر ابن عبد البر، كان حكم بن منذر من أهل المعرفة والذكاء متقد الذهن، طود العلم في الأدب لا يجارى، سكن طليطلة مدة، توفي بمدينة سالم في نحو سنة عشرين وأربعمائة، وأدركه ابن حزم الظاهري بعد أن كف بصره وأسن جداً[٢]، وأخذ عنه كما يدل عليه قوله في الفصل: «إن أبا العاص حكم بن منذر بن سعيد القاضي أخبرني..»، ووثقه ابن حزم وعدله فقال: «وحكم بن منذر ثقة في قوله، بعيد من الكذب»[٣].

- سعيد بن منذر بن سعيد[٤]: هو من ولد قاضي الجماعة منذر بن سعيد، من أهل قرطبة، يكنى: أبا عثمان، روى عن أبيه وغيره، وكان خطيباً بليغاً ذكياً نبيهاً قتل يوم تغلب البرابرة على قرطبة يوم الاثنين لست خلون من شوال سنة ٤٠٣هـ قال ابن حزم الظاهري: «فأنا أدركت سعيداً هذا وقد قتله البربر يوم دخولهم قرطبة عنوة وانتهابهم إياها»[٥].

وهكذا كان بيت قاضي الجماعة منذر بن سعيد كله بيت جلالة وعلم، ورياسة، وفضل كثير.

(١) الصلة ١/ ١٤٨-١٤٩ رقم ٣٣٥.
(٢) طوق الحمامة لابن حزم الظاهري ص٤٥.
(٣) الفصل في الأهواء والملل والنحل لابن حزم ٤/ ٨٠.
(٤) الصلة ١/ ٢١١، ٢١٣ رقم ٤٧٥.
(٥) الطوق ص ٤٥.

* تلاميذه:

من أشهر تلاميذه: أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهرتي البزاز[١]، أبوالفضل، شيخ الحافظ ابن عبد البر، ولد بتاهرت، وأتى مع أبيه صغيرا إلى الأندلس، سمع من أبي دليم، وقاسم بن أصبغ، ووهب بن مسرة، ومحمد بن معاوية القرشي، وأبي بكر الدينوري، وكان ثقة فاضلاً، اختص بالقاضي منذر بن سعيد، وسمع منه تواليفه كلها. قال أبوعمر بن عبد البر: وقد لقيته وسمعت منه كثيراً.

* ولادته ووفاته:

ولد سنة ثلاث وسبعين ومائتين في ولاية الأمير المنذر، وتوفي رحمه الله يوم الخميس لليلتين بقيتا من ذي القعدة سنة خمس وخمسين وثلاثمائة[٢]، وهو ابن اثنين وثمانين سنة وسبعة أشهر، ودفن بمقبرة قريش بالربض الغربي من قرطبة، وصلى عليه ابنه عبد الملك[٣].

٣- مسعود بن سليمان بن مفلت الشنتريني المتوفى سنة ٤٢٦هـ:

وقد انقطعت سلسلة الظاهرية بعد منذربن سعيد إلى الأديب الظاهري،

(١) ترجمته في الجذوة ١/ ص ٢٢٠-٢٢١ رقم (٢٤٢).
(٢) انفرد الإمام السيوطي بالقول أنه توفي سنة ٣٤٩، وأنه بلغ من السن ٤٧سنة، وهذا بعيد وهو خطأ بين، فقد اتفق سائر المترجين أنه توفي سنة ٣٥٥هـ بل قال ابن عذارى في البيان المغرب ج٢/ ص٢٥٠: ووجد بخط المستنصر بالله تاريخ وفاة قاضيه وقاضي أبيه منذر ابن سعيد البلوطي، و أنه توفي يوم الخميس لليلتين بقيتا من ذي القعدة من سنة ٣٥٥هـ أما قوله إنه بلغ من العمر ٤٧ سنة فلا أدري من أين جاء بهذا السيوطي؟ بل كان عمره يوم توفي رحمه الله ما ذكر.
(٣) ابن الفرضي ٢/ ٨٤٦-٨٤٧، وقضاة قرطبة ص٢٣٧، ونفح الطيب ٢/ ٢١-٢٢، والمرقبة العليا ص٧٥، والبيان المغرب ٢/ ٢٥٠.

بجيء مسعود بن سليمان المعروف بابن مفلت شيخ ابن حزم، ولعل المدرسة الظاهرية انكمشت بعد وفاة قاضي الجماعة منذر بن سعيد، ومجيء المنصور ابن أبي عامر الحاجب (٣٢٦-٣٩٦)، فقد كان ابن أبي عامر مالكياً يمنياً قحطانياً، وكانت اليمنية هي الحاكمة، في ذلك العصر، والمذهب المالكي نسبة إلى مالك ابن أنس بن أبي عامر الأصبحي رضي الله عنه، من ذوي أصبح باليمن، فالمذهب إذن، له جذور عند اليمنيين، خلافاً لمذهب داود الظاهري العراقي، ولهذا توقف انتشار المذهب الظاهري أيام المنصور، بسبب ما تظاهر به من إنكار غير المالكية من المذاهب(١).

وما إن انقضى عصر المنصور بن أبي عامر حتى ظهر المذهب من جديد، وانصرف إلى إذاعته في قرطبة أبو الخيار بن مفلت، ثم تلميذه ابن حزم فيما بعد، يقاسم الأندلسيين، إذ كثر أتباعه، وراجت كتبه.

• ظاهرية ابن مفلت:

قال ابن بشكوال: «وكان داودي المذهب لا يرى التقليد»(٢)، وقال الحميدي: « مسعود بن سليمان بن مفلت أبو الخيار، فقيه عالم زاهد، يميل إلى الاختيار والقول بالظاهر، ذكره أبومحمد علي بن أحمد، وكان أحد شيوخه»(٣).

وعن ابن مفلت أخذ ابن حزم مذهب الظاهر، متأثرا به على الراجح، وقد أثنى عليه ابن حزم في غير موضع من كتبه، ونعته بالاجتهاد، قال:

(١) تاريخ الفكر الأندلسي لانخل بالنثيا ص٤٤١.
(٢) الصلة ج٢، رقم الترجمة ١٣٥٢.
(٣) جذوة المقتبس ٢/ ٥٥٨ رقم ٨١٤ ، والصلة لابن بشكوال : ج٢/ رقم (١٣٥٢)، وانظر : بغية الملتمس ج٢ ص٦٢٤ رقم ١٣٦٥.

«ومن أدركنا من أهل العلم على الصفة التي من بلغها استحق الاعتداد به في الاختلاف: مسعود بن سليمان بن مفلت، ويوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبد البر النمري »(١).

و قد ذكر المستعرب الإسباني آثين بالاثيوس، أن ابن حزم وشيخه ابن مفلت كانا ينشران مذهب الظاهرية، فطردا من حلقتيهما في المسجد الجامع، ومنع العامة من الاجتماع إليهما ونهيا عن الفتوى، وسجن وامتُهن أتباعهما، وكان المتجرد للنكير عليهما أبو بكر المعروف بابن أبي القراميد(٢)، وكان صليب القناة في الحكومة، خاطب بشأنهما الخليفة هشام بن محمد ، وهو يومئذ بالثغر فأجابه يستصوب رأيه في ذلك(٣).

مسألة من فقهه واختياره على منهب الظاهرية.

- زواج وطلاق المريض مرض الموت :

وإننا، للأسف، لا نعرف شيئا من اختيارات هذا الرجل في فقه الظاهرية، لشحة المعلومات في ترجمته، إلا أن تلميذه ابن حزم ذكر عنه إفادة تاريخية هامة، دالة على مذهب الرجل، إفادة تفرد بها، وهو أن ابن مفلت تزوج وطلق في مرض موته إحياء للسنة وتحديا للمالكية، قال ابن حزم: « وتزوج شيخنا أبو الخيار مسعود بن سليمان - رضي الله عنه - قبل موته بسبع ليال، وهو مريض يائس من الحياة ودخل بها إحياء للسنة »(٤) .

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم٥/ ١٠٢.
(٢) لم اعثر له على ترجمة
(٣) Aben Hazam de Cordoba y su Historia Critica de Las Ideas Relegiosas: Miguel Asin Palacios- Tomo 1-P 136-137
(٤) المحلى٩/ ١٥٥، وانظر نوادر الإمام ابن حزم لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري١/ ٨ .

وهذا خبر لم يذكره كل من تكلم عن ابن مغلت من المؤرخين، وفيه دلالة واضحة على المدافعة التي كانت موجودة في الأندلس بين المدرسة المالكية والمدرسة الظاهرية إلى حد التحدي في مرض الموت.

و المريض مرض الموت، هو المريض بمرض يخشى منه الموت، أي من شأن المرض أن يعرض الحياة للموت، ثم يموت الشخص موتاً متصلاً به.

وزواج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن، سواء كان المُتَزَوِّجُ بها مريضة أوصحيحة، جائز - في مذهب الظاهرية - ويرثها وترثه، مات في ذلك المرض أو صح ثم مات. وقال مالك رضي الله عنه: يفسخ نكاح المريض قبل الدخول وبعد الدخول، فإن لم يدخل بها فلا شيء لها، فإن دخل بها فلها صداق مثلها في ثلث ماله، بما استحل من فرجها، ولا ميراث لها منه البتة.

قال: فإن مات قبل أن يفسخ نكاحها فعليها الإحداد ولا ميراث لها، قال: فإن صح من مرضه -و قد كان دخل بها- فأرى أن يفارقها، وقال مرة أخرى: إن صح من مرضه جاز النكاح.

قال ابن حزم: نكاح المريض جائز على مهر مثلها، هو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأصحابهما ...و هو قول ابن شبرمة، والأوزاعي، والحسن بن حي، وأبي سليمان، وجميع أصحابنا (يقصد داود وجميع الظاهرية).

قال: عهدنا بالمالكية يعظمون خلاف الصاحب الذي لايعرف له من الصحابة رضي الله عنهم مخالف، وهذا مما خالفوا فيه ابن مسعود، ومعاذ بن جبل، والزبير، وقدامة ابن مظعون، وعبد الله بن أبي ربيعة، بحضرة جميع الأحياء من الصحابة، لاينكر ذلك أحد، وفي خلافة عثمان.

ثم قال أبو محمد: « أباح الله تعالى ورسوله ﷺ، النكاح ولم يخص في القرآن، ولا في السنة: صحيحاً وصحيحة من مريض ومريضة (و ما كان ربك نسيا)، وما نعلم للمخالف حجة أصلا، لامن قرآن، ولا من سنة، و لا قول صاحب، ولا من رأي يعقل.. »[1].



(١) المحلى ٩/١٥٢-١٥٥ .

المبحث الثاني

أعلام مشارقة أدخلوا المذهب إلى الأندلس في وقت مبكر

إلى جانب علماء الأندلس الذين نقلوا إليها المذهب الظاهري من العراق عن طريق رحلات العلم والحج، فقد وجدت طائفة من فقهاء الظاهر، في زمن مبكر وفدوا على الأندلس من أجل التجارة وغيرها، حاملين معهم علوم الفقه الظاهري وكتبه، فنشروا مبادئه في الأندلس،و تتلمذ عليهم بعض أهلها، فمن هؤلاء الأعلام:

٤- **علي بن بندار** بن إسماعيل بن موسى بن يحيى بن خالد بن برمك البرمكي، من أهل بغداد، قدم الأندلس تاجرا سنة سبع وثلاثين وثلاثمائة (٣٣٧ هـ) وكان قد أخذ عن أبي الحسن عبد الله بن أحمد بن محمد بن المغلس تلميذ داود، الفقيه الداودي[1]، تلمذ له، وسمع منه « الموضح » و«المنجح »، من تآليفه في الفقه، وما تم له من أحكام القرآن[2].

٥- **محمد بن عبد الله بن طالب البصري الظاهري المقرئ**: يكنى أبا عبدالله[3]، قدم الأندلس تاجراً سنة عشرين وأربعمائة،ذكره ابن خزرج وذكر أنه سمع منه ما رواه، وقال: كان على مذهب داود القياسي، وتجول كثيراً ببلاد المشرق، وأخذ عن شيوخها وقال: أخبرنا أن مولده سنة اثنين وخمسين وثلاثمائة، وأنه ابتدأ بطلب العلم على حداثة سنه.

(١) سبقت ترجمته .

(٢) نفح الطيب ٣/ ٦٦ رقم ٥٢ قال المقري: هكذا نقله الحافظ ابن حزم عن أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله المعتني بهذا الشان رحمه الله .

(٣) الصلة لابن بشكوال ٢/ ص٥٩٨-٥٩٩ رقم ١٣١١.

٦- **أبو سالم، محمد بن سليمان بن محمود الحراني الظاهري**[1]، دخل الأندلس في تجارة سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة، ذكره ابن خزرج وقال: «دلنا عليه أبو الحسن بن عبادل فلقيته وروينا عنه بعض كتبه، وكان ذكيا عالما شاعرا متفننا، قرأ القراءات السبع على أبي أحمد السامري بمصر، متصرفا في فنون من العلم، ذا رواية واسعة عن جلة من شيوخ العراق وخراسان وغيرها، وروايته عالية جدا، وكان يعتقد مذهب داود الظاهري ،توفي سنة ثلاث وعشرين وأربع مائة (٤٢٣هـ) ».

٧- **داود بن إبراهيم بن يوسف بن كثير الأصبهاني**[2]، يكنى أبا سليمان، كان من أهل العلم، وعلى مذهب داود وأصحابه، كثير الرواية عن الشيوخ، ذكره ابن خزرج[3] وقال : أجاز لي بخطه في شعبان سنة خمس وعشرين وأربعمائة بإشبيلية ، وكتبت عنه بعض ما رواه.

٨ - **أبوسالم محمد بن سليمان الخولاني الحزمي الظاهري** كان على مذهب داود ورأي أبي محمد بن حزم معتقداً له محتجاً لصحته دخل الأندلس تاجرا سنة ٣٧٤هـ.



(١) الصلة ج٢ رقم ١٣١٢ ، الوافي بالوافيات ج٣/ ص١٢٤ رقم (١٠٦٥)، وانظر غاية النهاية ٢/ ١٤٩.

(٢) الصلة ج١/ ص ١٨٣ رقم ٤١٨

(٣) وابن خزرج هذا هو شيخ عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع، أبو محمد الحافظ، الظاهري المذهب من أهل إشبيلية، فتكون سلسلة الظاهرية متصلة بينه وبين داود بن إبراهيم ، انظر الصلة ١/ ٣.

الباب الثاني

أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس في عصر ابن حزم وبعده

٩- هشام بن غالب الغافقي ت ٤٣٨هـ: الوثائقي الظاهري، المتوفى سنة ٤٣٨هـ من أهل قرطبة، يكنى أبا الوليد، تلميذ الإمام الأصيلي، كان أقعد الناس به وأكثرهم لزوماً، روى عن أبي بكر بن زرب القاضي، وابن العطار، وابن الهندي، وابن الكومي، والأصيلي، وعن جماعة غيرهم. كان خيراً، فاضلاً، من أهل العلم الواسع، والفهم الثاقب، متفنناً، قد أخذ من كل علم بحظ وافر، محسناً لعقد الوثائق، بصيراً بعللها. وكان يميل إلى مذهب داود بن علي الأصفهاني في باطن أمره .

وكان روضة لمن جالسه، وكان قد خرج من قرطبة في الفتنة، وسكن غرناطة، ثم استقر بإشبيلية، مولده ووفاته قبل ابن حزم بأعوام كثيرة، توفي في ربيع الآخر سنة ٤٣٨ هـ ومولده سنة سبع وخمسين وثلاثمائة ٣٥٧هـ[١].

١٠- ابن الحوات ت ٤٥٠هـ[٢]: أبو أحمد عبد الرحمن بن خلف المعافري الطليطلي ، صديق ابن حزم، والذاب عنه، كانت بينهما مراسلات، وكان رحمه الله إماما مختارا لايرى التقليد، يتكلم في الحديث والفقه والاعتقادات بالحجة، قوي النظر، ذكي الذهن، سريع الجواب، بليغ اللسان، وله تواليف جيدة ، ومشاركة قوية في الأدب والشعر، لقيه الحميدي بالمرية .

توفي قريباً من سنة خمسين وأربعمائة، وقد أوفى على الخمسين، وكانت وفاته قبل ابن حزم، كان ابن حزم يصفه « بسيدي وأخي » و« الأخ المحمود »[٣] .

---

(١) الصلة ج٢ص٦٥٢/ رقم١٤٣٤

(٢) ترجمته في جذوة المقتبس رقم ٥٩٠، وبغية الملتمس رقم٩٩٧، والصلة رقم ٣٢١.

(٣) رسائل ابن حزم ج٣، رسالة البيان عن حقيقة الإيمان ص١٨٧ وص٢٠٣ تحقيق الدكتور إحسان عباس.

دل على انتمائه لمدرسة الظاهر بالأندلس ؛ قوله في رسالته التي كتب بها إلى صديقه ابن حزم: «إنه لولا خوف المشغبين، وما دُهينا به من ترؤس الجاهلين لكتبت أقوالك ومذاهبك وبثثتها في العالم، وناديت عليها كما ينادى على السلع»[1]، وقول الإمام ابن حزم في جوابه على هذه الرسالة: «وحمدت الله عز وجل على ما ذكرته فيه من حسن معتقدك لي، فهذا الذي يلزم بعضنا لبعض، فنحن غرباء بين المتعصبين...»[2].

١١- ابن الربولي ت٤٥١ هـ: القاسم بن الفتح بن محمد بن يوسف من أهل مدينة الفرج، يكنى أبا محمد.

روى عن أبيه، وأبي عمر الطلمنكي شيخ ابن حزم، وأبي محمد الشنتجيالي، وأبي عمران الفاسي وغيرهم، ورحل إلى المشرق وأدى الفريضة. روى عنه أحد أعلام المدرسة الظاهرية بالأندلس، تلميذ الإمام ابن حزم المعروف بابن بريال[3].

وكان عالما بالحديث، ضابطا له، عارفا باختلاف الأئمة، عالما بكتاب الله تعالى، عالما بالقراءات السبع كلها، متكلما في أنواع العلم، وكان شاعرا أديبا، متقدما في المعارف كلها، صادقاً، دينا، ورعا، متقللا من الدنيا، وله روايات مشهورة عن أبيه وغيره.

قال القاضي أبوالقاسم بن صاعد: « كان أبومحمد القاسم بن فتح، واحد الناس في وقته في العلم والعمل، وسالكاً سبيل السلف في الورع والصدق

---

(١) رسائل ابن حزم ص١٨٧-١٨٨.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) انظر الصلة لابن بشكوال ج٢/ ٣٥٢، وتاريخ الإسلام للذهبي رقم الترجمة ٤١ص٦٢ ومعجم السفر للسلفي ص١٥٣.

والبعد عن الهزل، متقدما في علم اللسان والقرآن وأصول الفقه وفروعه، ذا حظ جليل من البلاغة ونصيب صالح من قرض الشعر، توفي رحمه الله على ذلك، جميل المذهب، سديد الطريقة، عديم النظير».

وقال الحميدي: «أبومحمد فقيه مشهور عالم زاهد، يتفقه بالحديث ويتكلم على معانيه». وقال ابن بشكوال: «وكان رحمه الله إماماً مختاراً ولم يكن مقلداً،ولم يكن يرى التقليد، وكان عاملا بكتاب الله، وسنة نبيه محمد ﷺ متبعا للآثار الصحاح، متمسكا بها، وكان يقول بالعلة المنصوص عليها والمعقولة ولايقول بالمستنبطة، ومضى عليه دهر يقول بدليل الخطاب، ثم ظهر له فساد القول فيه فنبذه واطّرحه»[1].

توفي ببلده بعد مطالبة جرت عليه من جهة القضاء بها رحمه الله، وهو ابن ثلاث وستين سنة، ومولده سنة ٣٨٨هـ. وله رسائل كثيرة، وتواليف حسنة، وشرع في جمع الحديث في كتاب سماه « الاستيعاب »، فقطع عن إتمامه منيته. كان بينه وبين أبي محمد بن حزم مسائل وجوابات، وقد سفر بينهما محمد ابن الدباغ[2].

وإذا أمعنا النظر فيما ذكره ابن بشكوال عن ابن الربولي - من كونه لا يرى التقليد بل كان مختاراً، وكونه يعمل بالنصوص من الكتاب والسنة، متبعا الآثار

---

(١) الصلة لابن بشكوال ٢/ ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢ رقم الترجمة ١٠١٧، والقول بالعلة المنصوص عليها والمعقولة دون المستنبطة، هو مذهب القاشاني من الظاهرية، أما اطراح دليل الخطاب فهو مذهب الظاهرية جملة وعلى رأسهم ابن حزم.

(٢) ذكره أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري في كتابه (ابن حزم خلال ألف عام) ج٢ ص١٠ ونسبه إلى الصلة ٢/ ٤٤٦-٤٤٨

الصحاح، متمسكاً بها، وكونه يقول بالعلة المنصوص عليها ولا يقول بالمستنبطة، وكونه ينبذ ويطرح دليل الخطاب ويرى فساد القول به - وما ذكر من المودة والمسائل والجوابات التي كانت بينه وبين ابن حزم، تحققنا من ظاهرية الرجل إلى درجة تكاد تقارب اليقين، لأن ذلك أهم أصول أهل الظاهر، كما سيأتي، وهو الأمر الذي جعلني أصنفه مع الظاهرية وإن لم تنص كتب التراجم بالحرف على كونه ظاهري المذهب، فليس التنصيص ضرورياً إذا دلت الأمارات على المقصود.

١١ ـ سالم بن أحمد بن فتح أبوالنجاة[1]، المتوفى سنة ٤٦١ هـ كان صديقا لابن حزم ومعاصرا له، سمع الحديث وأكثر من كتبه عن شيوخ بلده، ثم مال إلى الظاهرية بصداقته لأبي محمد بن حزم، إمام الظاهرية بالأندلس، وكتب كثيراً من مصنفاته، وكان أول أمره رفاء مشهوراً بين أهل عصره في ذلك، ثم تحول إلى الكتابة فجاء في القدرة عليها وبطشه بها نسيج وحده، أقدر أهل زمانه على الانتساخ.

مولده سنة سبع وتسعين وثلاثمائة، وتوفي عن غير عقب ابن بضع وستين سنة، ودفن بالمقبرة المحدثة تجاه باب القنطرة، يوم الإثنين لثلاث عشرة ليلة بقيت من ذي القعدة سنة إحدى وستين وأربعمائة، وصلى عليه معاوية العقيلي الفقيه، وشهده جمع من الناس، وأتبعوه ثناءً جميلاً.

١٢- حافظ المغرب ابن عبد البر، ت ٤٦٣هـ: أبوعمر يوسف، الإمام العَلَم، صاحب التصانيف الفائقة «التمهيد» و«الاستذكار» وغيرهما، « سار

(١) الذيل والتكملة لابن عبد الملك، بقية السفر الرابع / ص٢ رقم ٣.

بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان » كما يقول الحافظ الذهبي[1].

وليس قصدنا في هذا البحث الترجمة لابن عبد البر، فهو أشهر من نار على علم، وإنما أروم تحقيق الكلام في مسألة ظاهريته المبكرة التي أوردها بعض مترجميه.

*** ظاهرية الحافظ ابن عبد البر:**

يقول شمس الدين الذهبي: «وكان ديّناً صيّناً، ثقة حجة، صاحب سنة واتباع، وكان أولا ظاهريا أثرياً، ثم صار مالكياً مع ميل كثير إلى فقه الشافعي»[2].

ويقول الجلال السيوطي: « وانتهى إليه، مع إمامته، علو الإسناد..وكان أولا ظاهريا، ثم صار مالكياً »[3].

ثم ينقل الذهبي عن شيخه أبي عبد الله بن أبي الفتح قوله: « كان أبوعمر أعلم من بالأندلس في السنن والآثار، واختلاف علماء الأمصار، وكان في أول زمانه ظاهري المذهب مدة طويلة، ثم رجع إلى القول بالقياس من غير تقليد أحد، إلا أنه كان كثيراً ما يميل إلى مذهب الشافعي »، ثم يعقب الذهبي على كلام شيخه بقوله: « كذا قال، وإنما المعروف أنه مالكي »[4].

*** علاقته بابن حزم إمام المدرسة الظاهرية:**

ذكر المؤرخون أن أبا عمر ابن عبد البر كان صديقاً لابن حزم الظاهري وكان ينبسط إليه ويؤانسه، وأنه عنه أخذ ابن حزم فن الحديث[5].

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٥٤.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٣٠.

(٣) طبقات الحفاظ ص٤٣٢ رقم ٩٧٨.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٦٠.

(٥) المصدر السابق.

وقال الحافظ ابن كثير: «وكان - أي ابن حزم - مصاحباً للشيخ أبي عمر ابن عبد البر النمري، وكان مناوئاً للشيخ أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي»[1].

ويصفه ابن حزم بالصاحب، فيقول: «كتاب كذا لصاحبنا أبي عمر»[2]، وروى عنه كثيرا في كتبه كالإحكام، والمحلى، والفِصَل.

ويذكر المقّري في النفح قصة طريفة اتفقت لابن عبد البر مع ابن حزم، تدل على تغلغل الظاهرية في روح ابن حزم وفكره وشعوره، كما تدل على نوع الصداقة التي كانت تجمعهما، قال: «مر ابن حزم يوماً هو وأبوعمر بن عبد البر صاحب الاستيعاب بسكة الحطّابين من مدينة إشبيلية، فلقيهما شاب حسن الوجه، فقال أبومحمد ابن حزم: هذه صورة حسنة، فقال له أبوعمر ابن عبدالبر: لم تر إلا الوجه، فلعل ما سترته الثياب ليس كذلك، فقال ابن حزم ارتجالاً:

وذي عذل فيمن سباني حسنه ... يطيل ملامي في الهوى ويقول

أمن أجل وجه لاح لم تر غيره ... ولم تدر كيف الجسم أنت عليل

فقلت له أسرفت في اللوم فاتئد ... فعندي رد لو أشاء طويل

ألم تر أني ظاهري وأنني ... على ما أرى حتى يقوم دليل[3]

فهذه القصة تدل على ما كان بين الحافظين الكبيرين من الانبساط والمؤانسة.

ثم إن الإمام ابن حزم يذكر ابن عبد البر في كتبه، ويضفي عليه صفة الإمامة

(١) البداية والنهاية، لابن كثير ٦/ ٩٢.

(٢) سيرد ما يؤيد هذا الكلام

(٣) نفح الطيب ٢/ ٨٢-٨٤.

والاجتهاد، وحسبك بأبي محمد مثنياً، يقول: «وممن أدركنا ممن جرى على سنن من تقدم من ذكرنا: مسعود بن سليمان بن مفلت أبوالخيار، ويوسف بن عبدالله ابن محمد بن عبد البر النمري، فهؤلاء أهل الاجتهاد من أهل العناية..»[1].

وأشاد في رسالة فضل الأندلس به وبمصنفاته، فقال: «ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمر يوسف ابن عبد البر، وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله أصلا، فكيف أحسن منه، ولصاحبنا أبي عمر ابن عبد البر المذكور كتب لا مثيل لها»[2].

هذه الأسباب وغيرها هي التي جعلت المستعرب الإسباني بالنثيا في كتابه تاريخ الفكر الأندلسي، يعتبر ابن عبد البر من مدرسة ابن حزم التي أطلق عليها اسم الحزمية[3]، ومقصوده أنه كان ظاهري المذهب، كابن حزم سواء.

غير أني بتتبع ما كتبه ابن عبد البر في كتبه المطبوعة لاسيما كتاباه الجيدان: التمهيد والاستذكار، لم أجد قرينة قوية على ميل ابن عبد البر إلى الظاهر، وقد يكون مال إليه في وقت مبكر قبل تأليفه كتبه،كما ذكر الحافظان: الذهبي والسيوطي، بل إننا نجده ينتقد المذهب الظاهري وابن حزم في مواضع من كتبه تلميحاً لا تصريحاً[4].

(١) جوامع السيرة، لابن حزم: ص٣٣٥.

(٢) رسالة في فضل الأندلس و ذكر رجالها: ص١٧٩-١٨٠، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٣) تاريخ الفكر الأندلسي: ص٢٣٧.

(٤) انظر: الاستذكار ج٤ المسألة ٥٤٨٦، و ج٢٠ المسألة ٢٩١٥٣، و ج٢٥، المسألة ٣٧٦٦١، وج٦ المسألة ٧٨٥٣.

صحيح أن ابن عبد البر في كتبه، كثير الذم للرأي والقياس على غير أصل، فقد ترجم لأحد أبواب كتابه « جامع بيان العلم وفضله »، فقال : (باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل، وعيب الإكثار من المسائل دون اعتبار)[1]، كما أنه لا يلتفت إلى أصول المالكية الفرعية، كسد الذرائع، أو المصالح المرسلة، أو العرف، إذ لا نجد لها ذكرا في كتبه[2].

ولكن هذا وغيره ، لا ينهض دليلا على ظاهرية الرجل ، كما أن القول بمالكيته محل نظر، إنما هو مجتهد مطلق، همه اتباع الأثر والدليل، يدور معه حيث دار، وقد يكون قال بالظاهر في وقت مبكر من حياته ثم نزع عنه، كما ذهب إليه بعض مترجميه فيما تقدم، والله أعلم .

١٣- الفضل بن علي بن حزم الفارسي[3] المتوفى سنة ٤٧٩هـ أبورافع، من أهل قرطبة، وهو ولد ابن حزم،كان فقيها ظاهريا، بل من أقطاب المدرسة الظاهرية بالأندلس، وهو الذي أكمل كتاب أبيه « المحلى » .

روى عن أبيه، وعن أبي عمر بن عبد البر، والدولابي وغيرهم. كان سريا فاضلا، وكتب بخطه علماً كثيراً، وكان عنده أدب ونباهة، ويقظة، وذكاء، وفيه يقول جهور بن يحيى التجيبي المعروف بابن الفلوّ :

رأيت ابن حزم ولم ألقه ... فلما التقيت به لم أره
لأن سنا وجهه مانع ... عيون البرية أن تبصره

وأبورافع هذا، هو الذي أذاع مؤلفات أبيه الحافظ، فقد روى عنه صاعد

(١) جامع بيان العلم و فضله٢/ ٣٦٢، بتحقيق عبد القادر عطا .
(٢) الاستذكار ١/ ١٣٠ (مقدمة التحقيق) .
(٣) الصلة ٢/ ٤٦٤ رقم٩٩٧، والذيل والتكملة، السفر٥، القسم٢ ص٥٤٠، رقم١٠٥٩.

تلميذ ابن حزم في « طبقات الأمم » أنه أخبره أن أباه ابن حزم قد بلغت مؤلفاته في الفقه والحديث والأصول والملل والنحل وغير ذلك من التاريخ والنسب وكتب الأدب والرد على المعارضين نحو أربعمائة مجلد يشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة[1]، توفي أبورافع بالزلاّقة سنة تسع وسبعين وأربعمائة .

١٤- فَرْجُ بن حديدة[2]: بسكون الراء وضم الحاء، بطليوسي ،كان معاصراً لابن حزم، رحل وحج، وكان فقيها ظاهريا عالما بالقراءات، متصدراً للإقراء بها، وجرى بينه وبين أمير بلده المظفر أبي بكر محمد بن عبد الله بن مسلمة بن الأفطس الملقب بسَمَاجة، ما أوجب انتقاله إلى إشبلية، فقدِمَها في إمارة المعتضد عباد، ووافى حينئذ إكمال أمه السيدة بناء مسجدها المنسوب إليها، فأجلسه المعتضد للإقراء به، بعد أن أجرى عليه راتبا ونفقة من الأحباس، فلزم الإقراء به إلى أن توفي يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من محرم عام ٤٨٠، ودفن يوم الثلاثاء بعده ، في روضة الوزير ابن زيدون .

قال ابن عبد الملك: « ذكره ابن بشكوال في باب فرج بفتح الراء والجيم فاخل به ، ولم يستوف خبره » .

١٥ - يزيد الراضي بن المعتمد بن عباد ، ت ٤٨٤ هـ:

ولاه أبوه المعتمد بن عباد الجزيرة الخضراء، وكان بها عند إجازة جنود ابن تاشفين اللمتوني البحر، فنقله إلى رندة، وأمه اعتماد، كانت ذات حظوة خاصة لدى المعتمد، وقد كان مفرطا في الميل إليها.

(١) طبقات الأمم ١٠٢، وانظر الصلة ٢/ ٤١٥ فما بعدها.
(٢) الذيل والتكملة السفر ٥/ القسم الثاني :ص٥٣٨-٥٣٩ رقم ١٠٥٣ (وانظر الصلة ج٢ رقم ٩٩١.

وكان الراضي من أهل العلم والأدب، كلفاً بالمطالعة والدراسة، أشرف على مذهب ابن حزم الظاهري، فمهر في الأصول وذهب إلى النظر والاختيار.

وكان عالي الهمة، عالما بالشرعيات، واقفاً على الطبيعيات، ذاكراً للعرب وأنسابها، حافظا للغاتها وآدابها، وهو شاعر بني عباد بعد أبيه المعتمد، على أنه أقوى عارضة منه، وأبوه ألطف طبعا، وأرق صنعاً.

استنزل الراضي من رندة عند خلع أبيه، فسلم للمرابطين البلد، فقتل صبراً، في رمضان سنة ٤٨٤هـ[1].

ولقد كان كلفا بالمطالعة، ويفضلها على المقارعة، ويرى أن معاناة العلوم أربح من مداواة الكلوم، وكان ذلك سبب غضب أبيه المعتمد عليه، حتى قال فيه طاعناً عليه وهازئاً به :

الملك في طي الدفاتر ... فتخل عن قود العساكر
طف بالسرير مسلما ... وارجع لتوديع المنابر
واطعن بأطراف اليرا ... ع نصرت في ثغر المحابر
واضرب بسكين الدوا ... ة مكان ماضي الحد باتر
أو لست رسطاليس إن ... ذكر الفلاسفة الأكابر؟
وكذاك إن ذكر الخليـ ... ـل فأنت نحوي وشاعر
وأبو حنيفة ساقط في الـ ... ـرأي حين تكون حاضر
من هرمس من سيبويـ ... ـه من ابن فورك إذ تُناظر
هذي المكارمُ قد حويـ ... ـتَ فكن لمن حباك شاكر

(١) الحلة السيراء لابن الأبار ٢/ ٧٠ - ٧٥، رقم الترجمة ١٢٢. تحقيق د. حسين مؤنس.

واقعد فإنك طاعم ... كاس وقل هل من مفاخر[1]

١٦ - الحميدي ت ٤٨٨هـ[2]: محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن حميد بن يصل الأزدي الأندلسي الميورقي الظاهري من أهل جزيرة ميورقة[3]، وحامل علم ابن حزم الظاهري، ولا يهمنا في هذا المطلب أن نستوفي ترجمة الحافظ الحميدي، فإن ذلك موجود في مظانه، وحسبنا من ذلك ما يتعلق بظاهريته التي هي موضوع هذه الدراسة كما هو شأننا في كل ترجمة.

* **المذهب الظاهري « الحزمي » في أهل ميورقة :**

حين اضطربت قرطبة، بسبب الفتنة، جعل كثير من علمائها يتركونها، ويفرون بأنفسهم ويعلمهم منها، واتجه الكثير منهم إلى شرق الأندلس، وكان من أثر هذه الفتنة قيام الإمارات المستقلة في أنحاء الأندلس، واتخاد أمرائها

(١) الحلة السيراء لابن الأبار ٢/ ٧٥.

(٢) ترجمته مأخوذة من الصلة ج٢ رقم ١٢٣٠ص٥٦٠-٥٦١،بغية الملتمس رقم ٢٥٧،نفح الطيب ج٢رقم ٦٣ ص ١١٢، الذيل والتكملة السفر ٥/ ٥٣٥ القسم ٢ رقم ١٠٣٧، طبقات الحفاظ رقم ١٠٠٦ص٤٤٧، سير أعلام النبلاء ج١٩رقم ٦٣ص ١٢٠، شذرات الذهب ج٣ص ٣٩٢، وفيات الأعيان ج٤ رقم ٦١٦ ص٢٨٢، الوافي بالوفيات ج٤ رقم ١٨٦٣ص ٣١٧.

(٣) وميورقة : جزيرة فيها بلدة حصينة تجاه شرق الأندلس، يقول صاحب «المعجب» : وهذه الجزيرة - أعني ميرقة - أخصب الجزر أرضاً، وأعدلها هواء، وأصفاها جواً، طولها وعرضها نحو من ثلاثين فرسخاً، اتفق أهلها على أنهم لم يروا فيها شيئا من الهوام المؤذية قط منذ عمرت، من ذئب أو سبع أو حية أو عقرب، إلى غير ذلك مما يخشى ضرره، ويجاورها بالقرب منها جزيرتان تقربان منها في الخصب، تسمى إحداهما منُرقة والأخرى يابسة، المعجب للمراكشي ص ٣٨٧.

مظاهر الملوك، وكذلك كان شأن مجاهد العامري، صاحب الجزائر الشرقية، وقد كان من قبل واليا عليها، من قبل المنصور بن أبي عامر، فلما زالت دولة العامرين، وكانت الفتنة المبيرة، استقل بها، وكان مجاهد هذا من أهل العفاف والعلم والمعرفة والأدب، فقصده العلماء والفقهاء من المشرق والمغرب، وألفوا له تواليف مفيدة في سائر العلوم، فأجزل صلاتهم على ذلك بالآلاف الدنانير،ومضى على ذلك طول عمره[1].

وهكذا أصبحت ميورقة والجزائر الشرقية مركزا من المراكز العلمية والأدبية في الأندلس، إلى جانب دانية التي اتخذها مجاهد، بعد مقرا له، ولكنه جعل أمر الجزائر الشرقية إلى أحد أصفيائه وهو أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب[2].

ومما يدلنا على مكانة هذا الرجل أن الضبي يعتبر تقديم مجاهد له من أعظم فضائله، إذ يقول: «ومن أعظم فضائله (أي مجاهد) تقديمه للوزير الكاتب أبي العباس أحمد بن رشيق، وتعويله عليه، وبسطه يده في العدل وحسن السياسة»[3].

وكان أحمد بن رشيق هذا رجلاً واسع المعرفة، كريم الخلق، حليماً متواضعاً، حازماً، وكان يشتغل بالفقه والحديث، ويجعل العلماء والفقهاء عنده ويؤثرهم، قال الحميدي: «وما رأينا من أهل الرياسة من يجري مجراه، مع هيبة مفرطة،

---

(١) انظر البيان المغرب لابن عذاري ٣/ ١٥٥ - ١٥٦ .

(٢) أبو العباس، أحمد بن رشيق الكاتب، نشأ بمرسية، وانتقل إلى قرطبة، وطلب الأدب فبرز فيه، وشارك في سائر العلوم، ومال إلى الفقه والحديث، وبلغ من رئاسة الدنيا أرفع منزلة، وقدمه الأمير مجاهد على كل من في دولته توفي ٤٤٠ هـ « بغية الملتمس : ١٧٨» ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧م .

(٣) بغية الملتمس ص ٤٧٣، ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧ م .

وتواضع، وحلم عرف به، مع القدرة»[1].

وابن رشيق هذا هو الذي رحل ابن حزم الظاهري إلى ميورقة في عهده، وهو الذي استقدمه، فوجد في هذه الجزيرة موئلا يئل إليه، ومكاناً خصباً ينشر فيه علمه ومذهبه مدة من الزمن. واستطاع ابن حزم في ظل ابن رشيق أن يكسب أنصارا بهذه الجزيرة وذلك بين عامي ٤٣٠هـ و٤٤٠هـ فقد كانت الفتوى بالجزيرةتدور على الفقيه المالكي أبي عبد الله بن عوف - من أهل ميورقة - فلما « دخل أبومحمد بن حزم ميورقة - حزم ميورقة، بعد الثلاثين وأربعمائة، كما يقول ابن الأبار »[2].

قال القاضي عياض : « وحَلّ - أي ابن حزم الظاهري - بجزيرة ميورقة ، فراس فيها واتبعه أهلها »[3]، وكلام القاضي عياض يوحي أن ابن حزم نجح في بسط مذهبه في هذه الجزيرة ، وأنه أصبح رئيس الفتوى والفقه بها غير منازع، يدل على ذلك كثرة فقهاء مدرسة الظاهر من أهل ميورقة ، تذكر كتب التراجم منهم: حافظنا أبا عبد الله الحميدي الميورقي الذي يقول عنه الحجاري في المسهب فيما نقله عنه المقري[4] : « أنه طرق ميورقة بعد ما كانت عطلاً من هذا الشأن - أي عطلاً من العلم والحديث - وترك لها فخراً تباري به خواص البلدان » ، ولقد لازم الحافظ الحميدي ابن حزم كثيراً بميورقة، واختص به،

---

(١) بغية الملتمس : ١٧٨ .

(٢) التكملة ج ٢ رقم ٢١٣١ ص ٩١٠.

(٣) نفح الطيب ٢/ ص ٦٨.

(٤) المصدر السابق ج٢/ ص ١١٤.



وأكثر من الأخذ عنه، وشهر بصحبته[١].

وممن سمع عليه كذلك بميورقة ، أبوالحسن علي بن سعيد العبدري الميورقي الظاهري[٢]، من كبار تلامذة ابن حزم أخذ عنه الفقه وتمذهب بمذهبه، وأخذ عنه أيضاً ابن حزم.

ومن الميورقيين الظاهرية كذلك: الحافظ أبوعامر محمد بن سعدون ابن مرجى العبدري الميورقي المتوفي سنة ٥٢٤هـ ، تلميذ الحافظ الحميدي ، ومحمد ابن الحسن بن أحمد بن يحي بن بشر الأنصاري، يكنى أبا بكر ، ويعرف بالميورقي لأن أصله منها، المتوفي سنة ٥٣٧هـ تلميذ أبي علي الصدفي .

وهكذا في ميورقة وتحت رعاية واليها أحمد بن رشيق، أتيح لابن حزم أن يجاهر بمذهب الظاهري ويدعو إليه، وينافح عنه، وينشئ مدرسة فقهية ظاهرية على رأسها تلميذاه أبوعبد الله الحميدي وأبوالحسن العبدري .

● ترجمة الحميدي :

أولاً : اسمه ونسبه : هو الإمام الحافظ الثبت الحجة، المتقن القدوة ، أبوعبدالله محمد ابن أبي نصر فتوح بن عبد الله بن حميد بن يصل الأزدي الحميدي الميورقي الظاهري، حامل علم ابن حزم، وصاحبه وتلميذه .

والحميدي بضم الحاء المهملة، وفتح الميم، وسكون الياء المثناة، وبعدها دال مهملة، نسبة إلى جده حميد المذكور، وقد نسبه بعض المؤرخين إلى حميد بن عبدالرحمن بن عوف ، ورد ذلك ابن خلكان في «وفيات الأعيان» فقال:

(١) وفيات الأعيان ج٤ رقم ٦١٦ص ٢٨٢ .
(٢) ستأتي ترجمته مستوفاة بعد حين.

«وأخبرني بعض أرباب التاريخ أنه رأى في بعض التواريخ أن نسبته إلى حميد بن عبد الرحمن بن عوف ، وهو ليس بصحيح، لأن أبا عبد الله المذكور أزدي النسب، وعبد الرحمن قرشي، زهري، فكيف يجتمعان » .

والميورقي : فقد تقدم الكلام على ميورقة التي ينسب إليها، ويصل بفتح الياء المثناة وكسر الصاد المهملة، وبعدها لام، اسم لجده الثالث.

ثانياً : مولده ونشأته :

يقول عن نفسه : « ولدت قبل سنة عشرين وأربعمائة، وكنت أحمل للسماع على الكتف، وذلك في سنة خمس وعشرين وأربعمائة، فأول ما سمعت من الفقيه أصبغ بن راشد. وكنت أفهم ما يُقرأ عليه، وكان قد تفقه على أبي محمد ابن أبي زيد[١]. وأصل أبي من قرطبة من محلة تُعرف بالرصافة، فتحول وسكن جزيرة ميورقة، فولدت بها[٢].

ويبدو من هذا النص أن الحافظ الحميدي نشأ ذكياً يقظاً منذ صغره ونعومة أظفاره، وفي بيئة علمية، وقوله : « كنت أحمل للسماع على الكتف » يدل على الاهتمام البالغ ، والعناية الفائقة التي أحيط بها من جانب أبيه، العالم المحدث الفقيه « الذي سمع من أبي القاسم أصبغ بن راشد ، وسمع منه ابنه أبوعبد الله»[٣].

وقد بدأ الحميدي بدراسة رسالة ابن أبي زيد ؛ وهي من أمهات كتب الفقه المالكي على يد تلميذ ابن أبي زيد أصبغ بن راشد .

(١) ابن أبي زيد القيرواني صاحب الرسالة .
(٢) سير أعلام النبلاء ج١٩ رقم ٦٣ ص١٢٢ ، وانظر تذكرة الحفاظ ج ٤ ص١٢١٨.
(٣) الذيل والتكملة السفر ٥ القسم ٢ رقم ١٠٣٧، ص٥٣٥ .

ثالثاً : منزلته العلمية :

ذكره غير واحد من العلماء ممن لقوه، أو ترجموا له، فأثنوا عليه ثناء جميلاً.

يقول ابن خلكان: وكان موصوفا بالنباهة والمعرفة والإتقان والدين والورع، وكانت له نغمة حسنة في قراءة الحديث.

ويقول الحافظ الذهبي: الإمام القدوة الأثري، المتقن الحافظ، شيخ المحدثين.

وذكره الأمير أبونصر ابن ماكولا فقال: أخبرنا صديقنا أبوعبد الله الحميدي وهو من أهل العلم والفضل والتيقظ، وقال: لم أر مثله في عفته ونزاهته، وورعه وتشاغله بالعلم[1].

ويقول المقرّي : وكان إماماً من أئمة المسلمين في حفظه ومعرفته وإتقانه وثقته وصدقه ونبله وديانته وورعه ونزاهته[2].

وقال يحيى بن إبراهيم السلماسي : قال أبي: لم تر عيناي مثل الحميدي في فضله ونبله، وغزارة علمه، وحرصه على نشر العلم، وكان ورعاً تقياً، إماماً في الحديث وعلله ورواته، متحققاً بعلم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب والسنة، فصيح العبارة، متبحراً في علم الأدب والعربية والترسل[3].

وقال السلفي: سألت أبا عامر العبدري[4] عن الحميدي، فقال: لا يُرى مثله قط، وعن مثله لا يُسأل، جمع بين الفقه والحديث والأدب، ورأى علماء

(١) الصلة ج٢ رقم ١٢٣٠ ص٥٦٠ .

(٢) نفح الطيب ج ٢ رقم ٦٣ ص١١٣ .

(٣) سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٢٣ .

(٤) الظاهري من أكابر أصحاب ابن حزم ، وهو تلميذ الحميدي كذلك.

الأندلس، وكان حافظاً .

وقال الذهبي: كان من بقايا أصحاب الحديث علماً وعملاً وعقداً وانقياداً، رحمة الله عليه[1] .

وقال يحيى بن البناء: كان الحميدي من اجتهاده ينسخ بالليل في الحرّ ، فكان يجلس في إجّانة[2] في ماء يتبرد به .

وقال الذهبي كذلك : كان الحميدي يقصد كثيراً في رواية كتاب الشهاب، عن مؤلفه[3]، فقال صيرني الشهاب شهاباً[4] .

ويقول الضبي: فقيه عالم محدث عارف حافظ ، إمام متقدم في الحفظ والإتقان[5].

ويقول ابن العماد الحنبلي: وكان أحد أوعية العلم، وكان ظاهري المذهب، أكثر عن ابن حزم وابن عبد البر، وكان دؤوباً في الطلب للعلم ، كثير الاطلاع

(١) سير أعلام النبلاء ١٩ / ١٢٢ .

(٢) الإجانة بالتشديد: إناء يغسل فيه الثياب .

(٣) وهو محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي المصري ، ذكره الحافظ ابن عساكر في تاريخ دمشق، و قال: روى عنه أبو عبدالله الحميدي ، وتولى القضاء بمصر نيابة من جهة المصريين، وتوجه منهم رسولا إلى جهة الروم ، وله عدة تصانيف، منها كتاب « مسند الشهاب » في مجلدين ، بتحقيق الشيخ عبد المجيد السلفي، وكتاب « مناقب الإمام الشافعي رضي الله عنه » وكتاب «الأنباء عن الأنبياء» و«تواريخ الخلفاء» وله كتاب «خطط مصر» ، توفي سنة ٤٥٤ هـ.

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) بغية الملتمس : رقم الترجمة ٢٥٧.

ذكياً فطناً صيناً ورعا أخبارياً متقناً، كثير التصانيف حجة ثقة رحمه الله تعالى(١).

ويقول السيوطي: «الحميدي، الحافظ، الثبت، الإمام القدوة، من كبار تلامذة ابن حزم .. وكان من أفراد عصره في غزارة العلم والفضل والنبل، حافظاً ورعاً ثبتاً، إماماً في الحديث والفقه والأدب والعربية والترسل(٢).

وقال محمد بن طرخان: سمعت الحميدي يقول: ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب تقديم التهمم بها، كتاب «العلل» وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني، وكتاب المؤتلف والمختلف، وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الأمير ابن ماكولا، وكتاب وفيات الشيوخ، وليس فيه كتاب وقد كنت أردت أن أجمع في ذلك كتاباً، فقال لي الأمير: رتبه على حروف المعجم بعد أن ترتبه على السنين. قال ابن طرخان: فشغله عنه الصحيحان إلى أن مات رحمه الله(٣).

وهذا قليل من كثير مما ذُكر عنه ووُصف به رحمه الله.

رابعاً: تدينه وزهده وورعه:

لقد تقدم ذكر الحافظ الحميدي بالديانة والزهد والورع، وقد وصفه بذلك جل من ترجم له، وصفه تلميذه أبوعلي الصدفي الحافظ بالدين والورع ثم قال: سمعت أبا بكر ابن الخاضبة يقول: ما سمعت الحميدي ذكر الدنيا قط(٤).

وهذه الخصلة لا يتحقق بها إلا علماء الآخرة، المشتغلون بها ويعلومها، وقال أبوعلي أيضاً عن زهد شيخه: كان يدلني على الشيوخ، وكان متقللاً من

(١) شذرات الذهب ج٣ص٣٩٢.
(٢) طبقات الحفاظ رقم ١٠٠٦ ص٤٤٧.
(٣) الصلة ج٢ رقم ١٢٣٠ ص٥٦١ .
(٤) المصدر السابق: ٥٦٠ .

الدنيا بصونه ابن رئيس الرؤساء(١).

ولقد كان أبوعبد الله شاعراً، ذكرت له المصادر جملة من الشعر في الوعظ والزهد والورع منها قوله:

طريق الزهد أفضل ما طريق ... وتقوى الله تالية الحقوق
فثق بالله يكفك واستعنه ... يُعِنك ودَعْ بُنيّات الطريق(٢)

وله في ذلك أيضاً:

لقاء الناس ليس يفيد شيئاً ... سوى الهذيان من قيل وقال
فأقلل من لقاء الناس إلا ... لأخذ العلم أو إصلاح حال

وله:

من لم يكن للعلم عند فنائه ... أرج فإن بقاءه كفنائه
بالعلم يحيى المرء طول حياته ... وإذا انقضى أحياه حسن ثنائه

وله في الدعوة إلى التنزه عن الطعن في الصحابة:

كل من قال في الصحابة سوءاً ... فاتهمه في نفسه وأبيه
وأحق الأنام بالعدل من لم ... ينتقصهم بمنطق من فيه
وإذا القلب كان بالوُدّ فيهم ... دل أن الهدى تكامل فيه(٣)

(١) تذكرة الحفاظ: ج ٤ .
(٢) نفح الطيب ج ٢ ص١١٥.
(٣) الوافي بالوفيات ج٤ رقم ١٨٦٣ ص٣١٨: وقد انفرد بذكر أبيات لم تذكر في سائر كتب التراجم التي ترجمت للحافظ الحميدي .

خامساً : ظاهرية الحميدي :

كان الحميدي من أهم رجال مدرسة الفقه الظاهري في الأندلس والمغرب، وهو رسول هذه المدرسة، ومبعوثها إلى المشرق، وأحد أركانها من حيث كثرة روايته عن ابن حزم ، ونشره كتبه ، والتعريف بها.

لقد وصف الحافظ الحميدي بالفقيه الظاهري سائر من ترجم له، وهو مذهب شيخه ابن حزم من قبل، الذي حل بجزيرة ميورقة، فوجد أهلها لكلامه طلاوة - رغم أنه كان خارجاً عن المذهب المالكي- ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه، فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه، فاتبعه على مذهبه جماعة من أهل ميورقة، كان على رأسهم الحافظ الحميدي.

ولقد لازم الحميدي شيخه ابن حزم، وقرأ عليه مصنفاته، وأكثر من الأخذ عنه، واختص به، وشهر بصحبته «وصار على مذهبه إلا أنه لم يكن يتظاهر به»[1] وكان « يسر ذلك بعض الإسرار »[2] كما يقول الحافظ الذهبي .

والراجح أن عدم التظاهر، والإسرار، وكتمان المذهب الفقهي عن الناس، كان بسبب اضطهاد جمهرة مالكية الأندلس من كان بها من الطائفة الظاهرية بل إن ذلك كان السبب الذي جعل- الحميدي - يرحل عن الأندلس، ويفر إلى المشرق، ويستقر ببغداد، لاسيما وأنه عرف بالميل إلى أقوال ابن حزم، والتعصب الشديد له، وفي ذلك يقول القاضي عياض: « محمد بن أبي نصر الأزدي الأندلسي، سمع بميورقة من ابن حزم قديماً، وكان يتعصب له، ويميل إلى قوله،

(١) نفح الطيب ج٢ رقم ٦٣ ص ١١٢ .

(٢) تذكرة الحفاظ ج٤ ص ١٢٢٢.

وأصابته فيه فتنة، ولما شدد على ابن حزم، خرج الحميدي إلى المشرق »[1] .

وقد بقي الحميدي وفياً لشيخه - حتى بعد استقراره بالمشرق - يحدث عنه، وينشر تواليفه، ويعنى بتدوين آثاره ، «ويجمع شعره ويرتبه على حروف المعجم»[2]، ويعترف له بالفضل في نهاية تعريفه بتاريخ علماء الأندلس الذي بلغ ستا وثلاثين صفحة من كتاب جذوة المقتبس فيقول : « هذا آخر ما استفدنا أكثره من شيخنا أبي محمد علي ابن أحمد رحمه الله »[3].

وللحافظ الحميدي نظم يبين فيه أصول مدرسة الظاهر بالأندلس، وهو أحد رجالاتها، وقد صاغ هذا الشعر بصيغة المتكلم، مما يدل على إيمانه المطلق بهذه الأصول، يقول :

كلام الله عز وجل قولي ... وما صحت به الآثار ديني
وما اتفق الجميع عليه بدءاً ... وعوداً فهو عن حق مبين
فدع ما صد عن هذي وخذها ... تكن منها على عين اليقين[4]

وهذه الأصول التي ذكرت في هذا النظم هي الكتاب، والسنة ، ثم (ما اتفق الجميع عليه بدءاً) وهو إجماع الصحابة المتيقن فقط، والمستند إلى النص فقط، وهي نفسها أصول ابن حزم ومدرسة فقه الظاهر .

ثم يدعو الحميدي إلى ترك ما صد عن هذه الأصول ، وهو يقصد الرأي والقياس ، الذي ينكره أهل الظاهر في الدين والشريعة جملة، وفي ذلك يقول

(١) سير أعلام النبلاء ج ١٩ رقم ٦٣ ص١٢٥- ١٢٦.

(٢) الذخيرة القسم الأول - المجلد الأول ١٧٢ ت إحسان عباس .

(٣) جذوة المقتبس للحميدي ص ٣٦ . ت ابن تاويت الطنجي .

(٤) نفح الطيب ج٢ ص١١٥.

شيخه ابن حزم : «الأصول التي لا يعرف شيء من الشارع إلا منها أربعة وهي نص القرآن، ونص كلام رسول الله ﷺ ... و إجماع جميع علماء الأمة، والدليل منها لا يحتمل إلا وجهاً واحداً »[1] .

سادساً : رحلته إلى المشرق وشيوخه :

أخذ عن علماء بلده لا سيما الحافِظَين ابن حزم وابن عبد البر اللذين أكثر عنهما، ثم رحل إلى المشرق ، وكان أول ارتحاله في العلم سنة ٤٤٨هـ فمر بتونس وسمع من علمائها .

و قدم مصر وسمع بها من الضراب والقضاعي صاحب « كتاب الشهاب »، وغير واحد ، ثم انتقل إلى مكة فحج، ولقى بها المحدثة راوية صحيح البخاري كريمة المروزية، وسمع الزنجاني، وأدرك بدمشق الخطيب البغدادي، وروى عنه وعن غيره وكتب عنه أكثر مصنفاته، وروى الخطيب عنه، وسمع من أبي القاسم الحنائي، وعبد العزيز الكتاني، وببغداد من عبد الصمد بن المامون، وأبي الحسين بن المهتدي بالله، وأبي محمد بن هزار مرد، وأبي جعفر بن المسلمة، وأقام بواسط مدة بعد خروجه من بغداد، فروى فيها عن العلامة أبي غالب بن بشران اللغوي، وأكثر عن أصحاب أبي طاهر المخلص، ثم عن أصحاب أبي عمر بن مهدي، إلى أن كتب عن أصحاب أبي محمد الجوهري، ثم عاد إلى بغداد واستوطنها، وكتب بها كثيرًا من الحديث والأدب وسائر الفنون، وصنف مصنفات كثيرة، ولقد كثرت رحلات الحميدي العلمية، وطالت مشرقاً ومغرباً، وفي ذلك يقول :

(١) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ص ٧١.

ألِفتُ النوى حتى أنست بوحشتي ... وصرت بها لا بالصبابة مولعا

فلم أحص كم رافقت منها مرافقاً ... ولم أحص كم يممت في الأرض موضعاً

ومن بعد جَوْبِ الأرض شرقاً ومغرباً ... فلا بد لي من أن أوافي مصرعا[1]

سابعاً : تلاميذه :

لقد روى عن الحافظ الحميدي كثير من تلاميذه في المشرق والمغرب، وليس هذا مجال حصرهم بل تكفي الإشارة إلى بعضهم، فمن تلاميذه الأندلسين :

١-أبو بكر ابن العربي : محمد بن عبد الله بن محمد بن العربي المعافري، من أهل إشبيلية، الإمام الحافظ، الفقيه خاتمة علماء الأندلس، روى عنه ببغداد في رحلته إلى المشرق مع أبيه .

٢- القاضي الشهيد أبو علي حسين بن محمد بن فيره الصدفي، المعروف بابن سُكَّرَة السرقسطي، المحدث الحافظ، النظار العالم بالحديث وطرقه وعلله، الحافظ لمصنفاته، الذاكر لمتونه وأسانيده وروايته .

٣- الشيخ أبو الحجاج يوسف بن علي القفال، روى عنه كتاب « الجامع لإخلاق الراوي والسامع » لأبي بكر الخطيب البغدادي[2] .

٤- بلديه الحافظ أبو عامر محمد بن سعدون بن مرجي الميورقي العبدري،

(١) نفح الطيب ج٢ ص ١١٤.

(٢) فهرست ابن خير: ص ١٨٣.

الفقيه الظاهري، المتوفى سنة ٥٢٤هـ (وستأتي ترجمته) وهو الذي قال في الحميدي لما سأله الحافظ السِّلفي عنه « لايرى مثله قط، وعن مثله لايسأل ».

وأشهر من روى عنه من المشارقة:

٥- أبو بكرالخطيب البغدادي المشهور، وقد تدبجا هو والحميدي، فروى أحدهما عن الآخر، ولعل الخطيب عرف كتب ابن حزم الظاهري وابن عبدالبر النمري بواسطة الحميدي.

٦- الحافظ المحدث الأمير أبو نصر علي بن ماكولا صاحب كتاب «الإكمال» روى عن شيخه الحميدي أكثر مصنفاته، وذكره فقال: « أخبرنا صديقنا أبوعبدالله الحميدي وهو من أهل العلم والفضل، والتيقظ، وقال لم أر مثله في عفته، ونزاهته، وورعه وتشاغله بالعلم »[1].

٧- الشيخ المحدث أبو بكر بن طرخان التركي الذي روى عنه كتاب جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ذكره ابن خير في فهرسته فقال: « حدثني به - أي بكتاب الجذوة - الفقيه القاضي أبو بكر ابن العربي - رحمه الله - مناولة منه في أصل كتابه، قال حدثنا أبوبكر بن طرخان - رحمه الله تعالى - قال سمعته من مؤلفه أبي عبد الله الحميدي رحمه الله[2].

وذكر الحافظ الذهبي من تلامذة الحميدي أيضاً: يوسف بن أيوب الهمداني الزاهد، ولإسماعيل بن محمد التيمي صاحب « الترغيب والترهيب »، والقاضي محمد بن علي الجلابي، والحسين بن الحسن المقدسي، وصديق بن عثمان التبريزي، وأبا إسحاق بن نبهان الغنوي، وأبا عبد الله الحسين بن منصور

(١) الصلة ج٢ ص٥٦٠.

(٢) فهرسة ابن خير ص٢٢٦، ٢٢٧.

بن خميس الموصلي، وأبا القاسم إسماعيل بن السمرقندي، وأبا الفتح محمد بن البطي[1] وهم لا يحصون كثرة، ولذا اقتصرت على أشهرهم وأبرزهم.

سابعاً: آثاره ومصنفاته:

خلف الحافظ الحميدي علماً غزيراً في مختلف الفنون، لا سيما في الحديث وعلومه، وقد جمع رحمه الله بين الحديث والفقه والأدب والتاريخ، ومن المؤسف أن الكثير من تواليف الحميدي - التي كانت ستدلنا على ظاهريته الفقهية- أضحت في حكم المفقود، أو المخطوط الذي لم ير النور بعد، ولو وجدت لتبعناها ملتمسين فيها مواضع أصول الفقه الظاهري كما أصلته المدرسة الظاهرية المغربية، وسنكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى بعض هذه المصنفات.

١- تواليفه في الحديث وفقهه:

- كتاب « الجمع بين الصحيحين: البخاري ومسلم » من أشهر مصنفاته، وهو من الكتب المبتكرة في هذا الفن، وكان قد عزم على وضع كتاب في وفيات المشايخ لكن شغله عن ذلك الجمع بين الصحيحين، واستغرق وقته كله إلى أن مات، قال تلميذه محمد بن طرخان: «فاشتغل الحميدي بالصحيحين إلى أن مات»[2]. والاشتغال بهذه الصنعة ليس بالأمر الهيِّن، بل دون ذلك خرط القتاد، ولا يستطيعه إلا أئمة الحديث الجهابذة، وكذلك كان الحافظ الحميدي رحمه الله.

وقد شهد له بهذا الفضل، وأثنى عليه في هذا العمل الجليل، جهرة أهل الحديث، قال شيخ المحدثين الحافظ الذهبي: «و عمل الجمع بين الصحيحين

(١) سير أعلام النبلاء ج١٩ ص١٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ج١٩ص ١٢٥.

ورتبه أحسن ترتيب »[1].

وقد تتبعه ابن حجر وأثنى عليه ثناءً كبيراً، ويقول الحافظ ابن بشكوال «ولأبي عبد الله هذا كتاب حسن جمع فيه بين صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه»[2].

- كتابه في تاريخ العلماء والمحدثين بالأندلس: «جذوة المقتبس» وهو مطبوع متداول ألفه في بغداد، لما طلب منه ذلك، وذكر في خطبته أنه من حفظه، افتتحه بمقدمة تاريخية عن ولاة الأندلس منذ الفتح حتى عصر الحسنيين، ثم أورد ما يحضره من أسماء رواة الحديث بالأندلس، وأهل الفقه والأدب، وذوي النباهة والشعر: مرتباً على حروف المعجم، وقد ذيل عليه أحمد بن يحيى الضبي المتوفي سنة ٥٩٩ هـ وسماه « بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس » ، ويعترف الحميدي في كتابه هذا بأنه استفاد أكثر ما دونه فيه من شيخه الحافظ ابن حزم الظاهري .

- كتاب « تفسير غريب ما في الصحيحين »[3]: وهو جمع لغريب الحديث الموجود في الصحيحين ، وشرحه وبيان معانيه وفوائده وأحكامه وفقهه، وهو مطبوع .

- كتاب « المؤتلف والمختلف » : ذكره الصفدي في الوافي بالوفيات[4] ، وهو كتاب في ضبط أسماء المحدثين الذين تتفق في الخط صورتهم، وتختلف في النطق

(١) المصدر السابق ص١٢١ .
(٢) الصلة ج٢ ص٥٦٠، والكتاب مطبوع .
(٣) جذوة المقتبس : مقدمة التحقيق ص١٤.
(٤) الوافي بالوفيات ج٤ ص٣١٨ .

والتلفظ صيغتهم، ولايضبطه إلا الكبار حفاظ الأمة.

- « كتاب ما جاء من النصوص والأخبار في حفظ الجار » ذكره المقري في نفح الطيب[1]، والكتاب يتضمن نصوص القرآن والحديث التي توصي بالجار خيراً ، وهو منهج الظاهرية في التعويل على النصوص وحدها في تقرير الأحكام الشرعية .

- «الذهب المسبوك في وعظ الملوك»[2]: وهو مطبوع بتحقيق أبي عبدالرحمن الظاهري، والدكتور عبد الحليم عويس، نشر مكتبة عالم الكتب بالرياض[3]. وهو كتاب نفيس، يبدو من عنوانه أنه وعظ وإرشاد الملوك وذوي السلطان والرياسة .

- « ذم النميمة »[4] .

- « من ادعى الأمان من أهل الإيمان »[5] .

- « التذكرة » : وقد كتبه الحميدي تذكرة ومودة لأبي محمد الحسن بن محمد ابن حبيب، وهو مطبوع بتحقيق أبي عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري، ضمن كتابه الذخيرة في المصنفات الصغيرة، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ ، نشر دار الغرب الإسلامي ببيروت، والطبعة الثانية عام ١٤٠٣ هـ مكتبة الفرزدق[6] .

(١) نفح الطيب ٢ / ١١٤ .
(٢) المصدر السابق ص١١٣، وانظر تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢١٩، والوافي بالوفيات ٤/ ٣١٧ وسير أعلام النبلاء ١٩/ ١٢٣.
(٣) انظر الذخيرة في المصنفات الصغيرة، لأبي عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري ١/ ٤٠ .
(٤) نفح الطيب ٢/ ١١٣ .
(٥) نفس المصدر السابق .
(٦) انظر الذخيرة في المصنفات الصغيرة، لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ١/ ١٦٣ .

- أسماء رواة الحديث وأهل الفقه والأدب وذوي النباهة والشعر: وذكر محقق « الجذوة » أنه مطبوع، ولم أقف عليه .

- كتاب « مراتب الجزاء يوم القيامة » : وهو الذي رد عليه ابن عطية القضاعي المالكي ت ٦٠٨ هـ وهو مطبوع بتحقيق أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري[1] .

- « منظومة دالية في النقض على من عاب الحديث وأهله » ذكره ابن خير في فهرسته ، وذكر محقق الجذوة أنه مخطوط بمكتبة غوطة[2] .

٢- تواليفه في التاريخ والأدب :

-كتاب « جذوة المقتبس في أخبار علماء الأندلس » وهو كتاب تاريخ وكتاب حديث كما سلف القول .

-كتاب « تاريخ الإسلام » ذكره المقري في « نفح الطيب »[3] .

- « جمل تاريخ الإسلام » ذكره الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[4] و «سير أعلام النبلاء »[5] وذكر محقق الجذوة، اسما آخر له « بُلْغة المستعجل »[6] وقال: إنه مخطوط.

- « تحفة المشتاق في ذكر صوفية العراق » : ذكره الصفدي في الوافي

---

(١) ضمن الذخيرة في المصنفات الصغيرة، لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ١/ ١٨٩ .

(٢) جذوة المقتبس : ص ٨.

(٣) نفح الطيب ٢/ ص١١٣.

(٤) ج٤/ ص١٢١٩.

(٥) ج١٩/ ص١٢٣.

(٦) جذوة المقتبس ج٨ ص: ٨ .

بالوفيات[1]، ويبدو أن الحافظ الحميدي رغم ظاهريته كان متأثراً بالتصوف والزهد، يدل على ذلك ما جاء في جل المصادر التي ترجمت له، من أنه أوصى ابن رئيس الرؤساء أن يدفنه عند قبر الصوفي الكبير بشر الحافي، ولذلك جَمَعَ هذا المجموع في التاريخ لصوفية العراق.

- « الأماني الصادقة » : ذكره المراكشي في « المعجب » ونقل عنه فقرات كثيرة تتعلق بتاريخ الأندلس، يقول مثلا : « قد أورد منها الشيخ الفقيه المحدث الضابط المتقن أبوعبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي طرفا في كتابه المترجم بـ«الأماني الصادقة » من جملتها قال الحميدي : حدثني أبومحمد علي بن أحمد بن حزم قال أخبرني أبوعبد الله محمد بن إسحاق التميمي قال: ... إلخ... »[2]، وذكره كذلك المقري في « نفح الطيب »[3].

- وكتاب « تسهيل السبيل إلى علم الترسيل » ذكره المقري في النفح[4].

- وكتاب « مخاطبات الأصدقاء في المكاتبات واللقاء »[5] .

- وكتاب « أدب الأصدقاء » ذكره الصفدي في « الوافي بالوفيات »[6] .

- « الفوائد المنتقاة »[7].

---

(١) ج ٤/ ص٣١٨.

(٢) المعجب للمراكشي : ص٤٦-٤٧ .

(٣) ج ٢/ ص١١٤ .

(٤) نفح الطيب ج٢/ ص١١٣.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) الوافي بالوفيات ٤/ ص٣١٨.

(٧) جذوة المقتبس : مقدمة التحقيق ج١/ ص٨.

- «المتشاكه في أسماء الفواكه»[1].
- «مختارات من مروياته»[2].
- «نوادر الأطباء»[3].
- ديوان شعره: ذكره الصفدي[4] وقال الحافظ الذهبي: «وله شعر رصين في المواعظ والأمثال»[5].

وقد ذكر له بعض المترجمين[6] كتاباً آخر هو «وفيات الشيوخ»، والصحيح أنه لم يصنفه ولا شرع في تأليفه، فقد شغله عنه الصحيحان كما قال تلميذه ابن طرخان التركي[7].

وفاته:

بعد هذا الجهد العلمي الكبير، ارتحالاً وتصنيفاً وأخذاً وعطاءً، توفي أبوعبدالله الحميدي في بغداد حيث استوطن وأقام، فكان كما قال عن نفسه:

ومن بعد جوب الأرض شرقاً ومغرباً

فلا بد لي من أن أوافي مصرعاً

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) الوافي في الوفيات ج٤/ ص٣١٨.

(٥) تذكرة الحفاظ ٤/ ص١٢١٩ و سير أعلام النبلاء ج١٩/ ص١٢٣.

(٦) منهم: الصفدي في الوافي بالوفيات ٤/ ٣١٨ و محقق «جذوة المقتبس» ج١/ ص٨.

(٧) الصلة لابن بشكوال ج٢/ ص٥٦١.

مات – رحمه الله – في سابع عشر ذي الحجة سنة ٤٨٨هـ وعلى هذا إجماع المؤرخين، وأسهم في الصلاة عليه أبوبكر الشاشي، بجامع القصر، ودفن بمقبرة باب أبرز بقرب قبر الشيخ أبي إسحاق الشيرازي[1]، وكان أوصى مظفراً ابن رئيس الرؤساء أن يدفنه عند قبر بشر الحافي، فخالف وصيته، فلما كانت مدة رآه مظفر في النوم وأنه يعاتبه على مخالفته، فنقله في صفر سنة ٤٩١هـ إلى مقبرة باب حرب، ودفن عند قبر بشر، وكان كفنه جديدا وبدنه طريا تفوح منه رائحة الطيب، ووقف كتبه على أهل العلم، رحمه الله تعالى[2].

١٧- علي بن سعيد العبدري الميورقي[3] ت بعد ٤٩١ هـ:

من أكابر تلامذة ابن حزم الظاهري، وشيخ القاضي أبي بكر ابن العربي، من أهل جزيرة ميورقة، يكنى أبا الحسن، سمع بها قديماً من أبي محمد بن حزم وأخذ عنه ابن حزم كذلك، ثم لما اشتدت الحالة على ابن حزم وأصحابه من الظاهرية بميورقة، رحل العبدري إلى المشرق – كما فعل الحميدي من قبل – وحج، ودخل بغداد، قال ابن بشكوال: «وترك مذهب ابن حزم، وتفقه عند أبي بكر الشاشي، وله تعليق في مذهب الشافعي. وسمع من الخطيب أبي بكر ابن ثابت البغدادي وغيره، أخبرني بذلك القاضي أبوبكر بن العربي، وذكر أنه صحبه ببغداد، وأخذ عنه وأثنى عليه، وقال لي تركته حيا ببغداد سنة إحدى وتسعين وأربعمائة ٤٩١ هـ وتوفي بعد ذلك»[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ ج٤/ ١٢٢١.

(٢) نفح الطيب ج٢/ ص١١٤-١١٥.

(٣) الصلة لابن بشكوال ج٢ رقم ٩٠٦، ص ٤٢٢-٤٢٣.

(٤) نفس المصدر السابق.

ذكره الأمير أبونصر ابن ماكولا وقال: صديقنا أبوالحسن الفقيه العبدري رجل من أهل الفضل والمعرفة والأدب، وهو من جزيرة ميورقة.

١٨- الوزير أبومحمد، عبد الله بن محمد بن أحمد بن العربي المعافري[١]، والد القاضي أبي بكر، توفي ٤٩٣هـ من أكابر أصحاب ابن حزم، سمع ببلده: من أبي عبد الله محمد بن أحمد بن منظور، وأبي محمد بن خزرج. وسمع بقرطبة من أبي عبد الله محمد ابن عتّاب الفقيه، وأبي مروان عبد الملك بن سراج، وأجاز له أبوعمر بن عبد البر ما رواه.

ورحل إلى المشرق مع ابنه أبي بكر في صدر سنة خمس وثمانين وحج وسمع بالشام، والعراق، والحجاز، ومصر، من شيوخ عدة. وشارك ابنه في السماع هنالك، وكتب بخطه علماً كثيراً ورواه.

وكان من أهل الآداب الواسعة، واللغة، والبراعة، والذكاء، والتقدم في معرفة الخبر والشعر والافتنان بالعلوم وبجمعها. وكان من أهل الكتابة، والبلاغة، والفصاحة واليقظة، ذا صيانة وجلالة، وتوفي منصرفاً عن المشرق بمصر في محرم سنة (٤٩٣ هـ). وكان مولده سنة خمس وثلاثين وأربعمائة.

وقد صحب الوزيرُ أبومحمد ابن العربي الإمامَ ابنَ حزم سبعة أعوام، وقرأ عليه أكثر تصانيفه، وأكثر الرواية عنه جداً. قال: «صحبت الإمام أبا محمد علي ابن حزم سبعة أعوام، وسمعت منه جميع مصنفاته، حاشا المجلد الأخير من كتاب (الفصل)... وقرأنا من كتاب (الإيصال) أربع مجلدات من كتاب الإمام أبي محمد بن حزم في سنة ست وخمسين وأربعمائة، ولم يفتني من تآليفه شيء سوى ما ذكرته من الناقص، وما لم أقرأه من كتاب «الإيصال» ... وربما كان

(١) انظر الصلة ج١ ص٢٨٨ رقم ٦٣٥.

للإمام أبي محمد ابن حزم شيء من تآليفه ألّفه في غير بلده في المدة التي تجول فيها بشرق الأندلس، فلم أسمعه. ولي بجميع مصنفاته ومسموعاته إجازة منه مرات عدة كثيرة..»[١].

وقد كان ابن حزم يؤلف مصنفاته ويُسمعها لتلاميذه، ويُجيزهم بها، «ومعظمها في أصول الفقه وفروعه، على مذهب داود بن علي بن خلف، ومن قال بقوله من أهل الظاهر ونفاه القياس والتعليل» كما يقول تلميذه القاضي أبوالقاسم صاعد بن أحمد التغلبي الأندلسي المتوفى سنة ٤٦٢هـ في كتابه طبقات الأمم[٢].

ومن غريب ما يروى أن الوزير أبا محمد بن العربي، كان من أكابر أصحاب ابن حزم وأكثرهم رواية عنه، مع أن ولده أبا بكر دفين فاس كان من كبار خصوم الظاهرية، وصاحب الردود العنيفة المقذعة على شيخ أبيه ابن حزم.

قال الحافظ الذهبي في ترجمة ابن العربي: «وكان أبوه أبومحمد من كبار أصحاب أبي محمد بن حزم الظاهري بخلاف ابنه القاضي أبي بكر، فإنه منافر لابن حزم، محط عليه بنفس ثائرة»[٣].

١٩- ابن بُرْيال: عبد الباقي بن محمد بن سعيد بن أصبغ[٤]، أبوبكر الأنصاري الحجاري، الأندلسي، المعروف بابن بُرْيال أو ابن بُرال كما في

(١) معجم الأدباء لياقوت ج١٢ ص٢٤٢-٢٤٣ ط القاهرة.

(٢) طبقات الأمم ص١٠٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٠/١٩٨.

(٤) ترجمته في الصلة ٢/٣٨٥ رقم ٨٢٧، وتاريخ الإسلام للذهبي رقم ٤١ ص٦٢، ومعجم السفر للسلفي رقم ٤٧٦ ص ١٥٣.

التكملة[١]، تلميذ الإمام ابن حزم، وشيخ ابن مرزوق اليحصبي الظاهري، كان ظاهري المذهب.

روى عن المنذر بن المنذر[٢]، وهشام بن أحمد الكناني، وأبي عمر الطلمنكي، والقاسم بن فتح[٣]، وله سماع أيضاً من أبي عمر بن عبد البر، عرض عليه القرآن.

أخذ عنه ابن العريف وابن مرزوق، وكان نبيلاً حافظاً ذكياً شاعراً محسناً.

قال ابن بشكوال : حدثنا عنه غير واحد من شيوخنا، وتوفي في شعبان ببلنسية، وكان مولده سنة ست عشرة وأربعمائة ٤١٦ هـ .

قال الحافظ السلفي في معجم السفر: أنشدني أبومحمد عبد الله بن محمد بن مرزوق اليحصبي الظاهري، أندلسي، سكن مصر، أنشدني أبوبكر عبدالباقي بن بريال الحجاري لنفسه بالمرية من مدن الأندلس:

لا يـؤثرالعلم إلاراغـب فيـه ... ليستضـيء بنـور الله باريـه
فـيعلم الحـق بـالقرآن يـبرزه ... حتـى يصير يقينـا عنـد واعيـه
وحسبنا فعل مـا حـد الرسـول لنـا ... ومـن يصـدقه فـالله يهديـه
والصـدق قـول وفعـل لازم لهمـا ... عقـد صـحيح بـه الرحمـان يدنيـه
دينـوا جميعـاً بمـا جـاء الرسـول بـه ... تنجـو ومـن لم يـدن فـالله يخزيـه

(١) ذكره ابن الأبار في التكملة في ترجمة تلميذه عبد الله بن محمد بن مرزوق اليحصبي الظاهري ج٢/ ص٨١٨ رقم ١٩٩٦نسخة عزت العطار الحسيني .
(٢) هو المنذر بن المنذر بن سعيد البلوطي، قاضي الجماعة بقرطبة و كان أبوه ظاهري المذهب .
(٣) هو ابن الربولي الظاهري المذهب وسبق ترجمته .

والنظم ينضح بروح ظاهرية كما ترى، فحسبه ما حد الرسول لنا، أي النص، والنص فقط. توفي سنة ٥٠٢ هـ.

٢٠- **بكر بن خلف بن سعيد بن عبد العزيز بن كوثر الغافقي**[١] من أهل إشبيلية، يكنى: أبا عمرو (المتوفى ٥٠٥ هـ) له رواية عن مشيخة بلده، وسمع من عباد بن مرحان وغيره. وروى عنه ابنه عبد الله، الآتي ذكره، وكان فقيهاً على مذهب الظاهر، لا يرى التقليد، أديباً، شاعراً، وله في الأخذ بالحديث، والتعويل عليه، واطراح أهل الرأي، قصيدة طويلة، قال ابن الأبار: «وقد سمعتها من بعض أصحابنا، ووجدت الأخذ عنه بإشبيلية، وفي مسجده منها، مؤرخا بسنة خمس وخمسمائة ٥٠٥هـ».

٢١-**عبد الله بن بكربن كوثر الغافقي الشهيد**[٢] : وهو ولد بكر السالف ذكره، إشبيلي شاربي[٣] الأصل، روى عن أبيه وصحب أبا بكر ابن زيدون، روى عنه أبوالوليد سعد السعود بن عفير الظاهري[٤].

كان أبومحمد - رحمه الله - محدثاً حافظاً ظاهري المذهب كأبيه، ديناً، فاضلاً، شجاعاً، يحضر الغزوات ويبلى فيها البلاء الحسن، استشهد نفعه الله ضحى يوم رأى في ليلته بعضُ أصحابه رؤيا، وهي أنه رأى فداناً من فدادين شاربة قد أنبت ريحاناً لم يُر مثله قط، فقصها على أبي محمد هذا عقب صلاة صبح تلك الليلة، فقال أبومحمد في تأويلها: شهيد يتوفى بذلك الموضع عسى الله أن

(١) ترجمته في التكملة لابن الأبار ج١ رقم: ٥٧٧، ص:٢١٧.
(٢) ترجمته في الذيل والتكملة السفر ٤ رقم الترجمة ٣٤٤ ص:١٨٥ .
(٣) أصل سلفه من شاربة بغربي الأندلس .
(٤) ستأتي ترجمته .

يحملنيه، فلم يرعهم، وقد أشرقت الشمس يومئذ. إلا العدو مغيراً على شارية، فأسر بضاحيتها قوماً ألفاهم بها على غِرّة، فركب أبومحمد واحد أصحابه صد ذلك تجاه العدو، وحملا عليهم حتى استنقذا أولئك الأسرى. ثم لما يزالا في حرب من الروم حتى تكاثرت الأعلاج عليهما، فعزم صاحبه على الفرار، فقال له أبومحمد رحمه الله : أين تريد يا فلان وهذه الجنة ؟ فلم يلوِ عليه وصار إلى شارية، وناشب أبا محمد القتال أحد أولئك الأعلاج، فتطاعنا حتى تكسرت رماحهما، ثم تضاربا بالسيوف حتى سقطا معا عن فرسيهما الى الأرض، ويد كل واحد منهما في شعر صاحبه، وأهل شارية ناظرون إليهما من أعلى سور شارية، ثم إن العلج استصرخ علجاً آخر فقصد إليهما وطعن أبا محمد من خلفه، فاستشهد - رحمه الله- في موضع ذلك الريحان، وانكفأ العدو بغير شيء سوى قتل أبي محمد، ولم يقتل من المسلمين حينئذ بذلك الموضع سواه.

٢٢- عبد الرحمن بن يحيى القرشي الأموي[1]: المتوفي سنة ٥٠٨هـ يكنى : أبا القاسم، أستاذ محدث، من أهل إشبيلية، روى عن أبي محمد بن عتاب، وأبي الحسن عباد بن سرحان، وشريح بن محمد، روى عنه الأستاذ أبوذر مصعب، وأبوعلي الشلوبين وذكَرَاه، وذكَرَه أبوالعباس النباتي ابن الرومية الظاهري وأثنى عليه، قال ابن الزبير في صلة الصلة: وذكره الشيخ في الذيل - يقصد ابن عبد الملك، وقال: «كان يتمذهب بمذهب ابن حزم، ولم يذكر هذا غيره»[2].
انتقل الى بجاية، واستوطنها إلى أن توفي بها سنة ثمان وخمسمائة ٥٠٨هـ .

(١) ترجمته في صلة الصلة لابن الزبير القسم ٣/ ١٩٠، رقم الترجمة:٣٣١، والتكملة لابن الأبار ٢/ ٥٧٢ رقم ١٦١٥.
(٢) المصدر السابق ص ١٩٠.

٢٣ - ابن يربوع : عبد الله بن أحمد بن سعيد بن سليمان[1] الإشبيلي الظاهري المتوفي سنة ٥٢٢هـ أبومحمد من أهل إشبيلية، وسكن قرطبة، أصله من شنترين، وقيل : من شنتمرية الغرب تلميذ أبي علي الصدفي، قال ابن الأبار : « كتب إلى أبي علي يسأله عن سنن الدراقطني وغير ذلك ،فأجابه بما ذكرته في اسم أبي علي الغساني من هذا المعجم». حدث عنه ابن بشكوال وأبوجعفر بن البادش وغيرهما.

كان ظاهري المذهب حافظاً محققاً، فقيهاً، محدث قرطبة، وله تواليف مفيدة ، منها : « الإقليد في بيان الأسانيد » ، وقال تلميذه القاضي عياض : « ولأبي محمد بن يربوع المحدث ممن لقيناه كتاب في الكلام على أسانيد الموطأ سماه «تاج الحلية وسراج البغية »[2].

وقد نقل ابن خير من خط أبي محمد ابن يربوع كلاماً جليلاً يوزن بالذهب، وأنا أورد النص كاملا لأهميته:

قال: «اخبرني أبوعلي النمري، قال: سألت أبا القاسم خلف بن القاسم الحافظ قلت: أي كتاب أحب إليك في السنن، كتاب أبي عبدالرحمن أحمد بن شعيب النسائي أو كتاب البخاري ؟ فقال لي : كتاب البخاري ، قلت : فأيهما أحب إليك ، كتاب البخاري أو كتاب أبي داود ؟قال: كتاب أبي داود أحسنهما وأملحهما.

وتعقب أبومحمد بن يربوع (الظاهري) هذا الكلام فقال : قوله « أملحهما »

(١) ترجمته في المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار رقم : ٢١٢ ص :٢١٢-٢١٣، وبغية الملتمس للضبي ج٢ رقم ٩٠٨، ص٤٤٠، والأعلام للزركلي ج٤ ص٦٦.
(٢) ... المدارك ٢ / ٨٥ ..

لفظة قلقة باردة، وقوله « أحسنهما » يعني للمتفقهين أصحاب المسائل الذين لا يراعون سقيماً وصحيحاً، وإن لم يُرِد هذا فكلامه هذيان، وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل إلا كتاب أبي داود فالتموا به، وأما الكتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بآخرة، وكانوا بمعزل عن معرفة الصحيح، لأنه قد ضرب بينهم وبين الصناعة بأسداد، فهم على بعد شديد من السَّدَاد. قال ابن خير: «انتهى كلامه - يعني ابن يربوع الظاهري - ومن خطه نقلتُ»[1].

وهذا التعقيب المضيء يشتمل على فوائد دقيقة:

١- انتقاده تقديم القرطبيين أو بعضهم لسنن أبي داود على صحيح البخاري، بسبب انشغالهم بفقه المسائل الفقهية، وإهمالهم للصناعة الحديثية، فلا يراعون سقيماً ولا صحيحاً كما يقول ابن يربوع.

٢- فائدة تاريخية، وهو أن من أوائل كتب الحديث التي دخلت الأندلس سننُ أبي داود، ولم تدخل كتب الصحيح كصحيح البخاري إلا في وقت متأخر، فانكب الأندلسيون على أبي داود، وأنكروا غيره.

٣- قلة اشتغال الأندلسيين عموماً والقرطبيين خصوصاً بصناعة الحديث، ومعرفة الصحيح من الضعيف، ولهذا ظهر الغلط والخلط والبعد عن السداد في كلام بعض فقهائهم، فقد « ضرب بينهم وبين الصناعة بأسداد، فهم على بعد شديد من السداد » كما قال الحافظ ابن يربوع، وقد علل اهتمام المغاربة بموطأ مالك وسنن أبي داود قبل البخاري بأنهم أهل فقه ونظر، لا أهل حديث وأثر.

ولهذا كثر في تراجم فقهاء الأندلس مثل هذه العبارات: « وكان الغالب عليه

(1) فهرست ابن خير ص ١٠٧.

الفقه ولم يكن له علم بالحديث »[1]، أو عبارة أوضح من هذه « وكان عالماً بالمسائل، ولم يكن له علم بالحديث »[2].

وقد علمنا أن الظاهرية ومنهم ابن يربوع تميزوا عن فقهاء الأندلس بحفظهم ومعرفتهم التامة بالحديث، وضبطهم وإتقانهم الكامل للرواية، لأنها بضاعتهم في الفقه والأحكام وقد عدم عندهم الرأي والقياس، فأحيوا فقه الدليل، بدل النظر في فقه المسائل والفروع.

٢٤- **الحافظ العلامة أبوعامر محمد بن سعدون بن مُرَجي القرشي**، الميورقي ت٥٢٤ هـ[3]، الفقيه الظاهري، نزيل بغداد، تلميذ أبي عبدالله الحميدي، وشيخ القاضي أبي بكر ابن العربي. سمع بها من أبي الفضل ابن خيرون، وطراد الزينبي، وأبي عبد الله الحميدي جارِه وجماعة.

ولم يزل يُسمع إلى حين وفاته. كفاه فخرا وشرفا أنه روى عنه الحافظان أبوطاهر السِّلفي وأبوالفضل محمد ابن ناصر.

منزلته ومكانته العلمية: قال فيه المقّري: « وكتب بخطه كثيراً من الكتب والأجزاء، وجمع وخرج، وكان صحيح العقل، معتمد الضبط، مرجوعاً إليه في

(1) انظر مثلا ترجمة عبد الملك بن حبيب: ترتيب المدارك ٤/ ١٢٣. وترجمة أبي عبدالله بن مرتيل الفقيه المالكي تلميذ ابن القاسم وأشهب في ترتيب المدارك: ٤ / ١١٧.

(2) انظر ترجمة قاسم بن هلال القيسي القرطبي المتوفى سنة ٢٣٧ هـ تلميذ ابن القاسم وابن وهب ترتيب المدارك ٤ / ١١٩.

(3) ترجمته في الصلة ج٢ رقم ١٢٣٨ص٥٦٤، نفح الطيب ج٢ رقم:٨١ص١٣٨، شذرات الذهب ٤/ ص٧٠، تذكرة الحفاظ ج٤ص١٢٧٢، طبقات الحفاظ رقم ١٠٣٧ص٤٦١، الوافي بالوفيات ج٣ رقم ١٠٢٣، ص٩٣.

الإتقان » وقال فيه أيضاً : « وكان فهاما علامة ذا معرفة بالحديث، متعففا مع فقره » .

وقال أبوطاهر السلفي : « إنه من أعيان علماء الإسلام بمدينة السلام متصرف في فنون العلم أدبا ونحواً ، ومعرفة بأنساب العرب والمحدثين... قرشي النسب، وقد كتب عني وكتبت عنه، وسمعنا معا كثيرا على شيوخ بغداد، وقبل اجتماعي به كنت أسمع إسماعيل ابن محمد بن الفضل الحافظ يثني عليه، فلما اجتمعنا وجدته فوق ما وصفه » ، وقال الحافظ ابن عساكر : « كان أحفظ شيخ لقيته » ، وقال ابن العربي : « أبوعامر العبدري هو أنبل من لقيته »[1]. وصحب أبوبكر ببغداد، وسمع منه ، قال فيه : « هو ثقة حافظ مقيد، لقيته فتي السن، كهل العلم»[2] . وقال أحمد بن أبي بكر البندنيجي: لما دفنوا أبا عامر العبدري قال ابن ناصر: « خلا لك الجو فبيضي واصفري، مات أبو عامر حافظ حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شاء فليقل ما شاء»، وقال أبوالسعد ابن السمعاني: «حافظ مبرز في صناعة الحديث » ، ونسخ الكثير، وكان يسمع وينسخ »[3].

ظاهريته الفقهية :

قال المقري: « كان داودي المذهب »[4].

وقال الذهبي : « وكان من أعيان الحفاظ ، ومن فقهاء الظاهرية »[5].

---

(١) وغريب هذا الإنصاف من ابن العربي مع ما عرف عنه من الحط الشديد على الظاهرية.

(٢) الصلة ج٢ رقم ١٢٣٨ص٥٦٤.

(٣) انظر مصادر ترجمته المتقدمة.

(٤) النفح ٢/رقم ٨١، ص ١٣٨.

(٥) تذكرة الحفاظ ج٤ ص ١٢٧٢.

وقال ابن العماد الحنبلي : « الحافظ الفقيه الظاهري »[1].

وقال الصفدي: « ابن سعدون المغربي الظاهري كان من كبار أهل الظاهر »[2].

وقال ابن عساكر : « كان فقيها على مذهب داود »[3].

آراؤه وطعن بعض العلماء عليه :

قال ابن ناصر : كان يذهب إلى أن المناولة والعرض كالسماع[4].

قال الحافظ ابن عساكر : كان أبوعامر داودياً... سمعته وقد جرى ذكر الإمام مالك فقال: جِلْفٌ جافٍ ضرب هشام بن عمار بالدرة[5]، وقرأت عليه الأموال لأبي عبيد فقال: ما كان إلا حماراً مغفلاً لا يعرف الفقه، وحكي لي عنه أنه قال في إبراهيم النخعي: أعور سوء. قال ابن عساكر : فاجتمعنا يوماً عند ابن السمرقندي في قراءة الكامل لابن عدي، فحكى ابن عدي حكاية عن السعدي، فقال: يكذب ابن عدي، إنما هذا قول إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، فقلت له: السعدي هو الجوزجاني، ثم قلت : إلى كم نحتمل منك سوء الأدب، تقول في إبراهيم النخعي كذا، وفي مالك كذا، وفي أبي عبيد كذا، وفي ابن عدي كذا؟ فغضب وأخذته الرعدة وقال: كان البرداني وابن الخاضبة وغيرهما يخافاني وآل أمري إلى أن تقول لي هذا، فقال ابن السمرقندي: هذا بذاك ،

---

(١) شذرات الذهب ج٤ / ص ٧٠.

(٢) الوافي بالوافيات ج ٣ رقم ١٠٢٣ ص ٩٣.

(٣) شذرات الذهب ج ٤ ص ٧٠.

(٤) وهي طرق من طرق التحمل والأداء عند أهل الحديث، تُنظر في كتب المصطلح .

(٥) وهذه عبارة جافية منه لا تليق بمقام الإمام مالك رحمه الله ، ولعلها رد فعل لما قاساه ظاهرية الأندلس من اضطهاد على يد المالكية.

وقلت له : إنما نحترمك ما احترمت الأئمة، فإذا أطلقت القول فيهم لم نحترمك.

فقال : والله لقد علمت من علم الحديث ما لم يعلمه غيري ممن تقدمني، وإني لأعلم من صحيح البخاري ومسلم ما لم يعلما من صحيحهما، فقلت له على وجه الاستهزاء: فعلمك إذاً إلهام! فقال : إي والله إلهام. وتفرقنا وهاجرته ولم أتمم عليه كتاب الأموال، وكان سيء الاعتقاد يعتقد من أحاديث الصفات ظاهرها، بلغني[1] أنه قال : في ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ وضرب على ساقه فقال: ساقٌ كساقي هذه.

ويظهر أن هذا التحامل الشديد من جانب ابن عساكر على شيخه أبي عامر العبدري وهذا الحط الشديد عليه كان لأسباب أخرى نجهلها، وإلا فإنه حدَّث عنه، وشهد له أنه أحفظ شيخ لقيه كما مر، وأثنى عليه في غير هذا الموضع، وهو الأمر الذي جعل الحافظ الذهبي يُكَذِّبُ هذه القصة، وصحة نسبتها إلى أبي عامر العبدري بل يحكم بانقطاعها قال: «قلت : هـذه حكاية منقطعة، وهذا قول الضُلاَّلِ المجسمة، وما أعتقد أنه بلغ بالعبدري هذا »[2].

ولقد وثقه ابن العربي رغم حطه الشديد وعدائه الكبير للظاهرية فقال: «هو ثقة حافظ »[3].

قال الحافظ ابن عساكر: وبلغني[4] أنه قال « إن أهل البدع يحتجون بقوله

---

(1) قال محقق تذكرة الحفاظ : كلمة « بلغني » أخت « زعموا » فإذا رأيت العالم يمتطيها للغض من مخالفه، فاعلم أنها مطية مهزولة، ألجأته إليه الضرورة ، والله المستعان .

(2) تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢٧٤.

(3) الصلة ج ٢ رقم ١٢٣٨ ص ٥٦٤ .

(4) هذه البلاغات لا يعول عليها كما مر، و لقد تكررت عند ابن عساكر مما يدل على أن الأمر زعم و حكايات قد تصح و قد لا تصح .

تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ أي في الإلهية، أما في الصورة فهو مثلي ومثلك، ثم تلا قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ أي في الحرمة .

قال الحافظ الذهبي معقباً على هذا الكلام: «قلت : تعالى الله عن ذلك وتقدس ، وهذا لا يتفوه به مؤمن ، فإن الله تعالى لامثيل له أبداً » .

إلى أن قال ابن عساكر: وكان شنيع الصورة ، زري اللباس . قال الصفدي : «وخمل ذكره لبدعته»، ثم قال : قلت : ما أحسن قول القائل في أحدب :

لو كان إنسانا كما ينبغي ... لكان في أحسن تقويم

وأما قياسه آية نساء النبي ﷺ على قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ فليس بقياس صحيح، لأنه قال تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ﴾ وشيء للعموم، وشيء يستغرق الإلهية والصورة والصفة وكل ما سوى الله تعالى، وأما الآية الأخرى فتقتضي التخصيص »[1].

وهذا الحط الشديد من الصفدي قلّ فيه الإنصاف، ووصل إلى حد التنابز بالألقاب والغمز واللمز، كما يدل عليه البيت الشعري السالف الذكر، ولا علاقة بين علم الانسان وصورته، فالله سبحانه لا ينظر إلى الصور، وإنما ينظر إلى القلوب والأعمال كما في الحديث الصحيح.

وهذا الرد الشنيع كان يستساغ لو صحت هذه الرواية، أما والمعوّلُ فيها على «بلغني » أخت « زعموا » فلا حاجة إلى هذا التكلف كله .

ولقد كان الحافظ الذهبي - رحمه الله - أكثر إنصافاً لما حكم بأن الحكاية

---

(1) الوافي بالوافيات ج ٣ رقم ١٠٢٣ ص ٩٣ .

منقطعة ولا تصح، ونزّه الحافظ العبدري عن هذا القول الشنيع وعن سوء الاعتقاد، وبيّن أن الحافظ ابن عساكر حدث عن أبي عامر العبدري بعد ذلك الخط، والمسلّم به أن المحدثين لايروون إلا عن الثقاتِ وسليمي المعتقَد. قال الذهبي: «حدث عنه الحافظ ابن عساكر بعد ذاك الخط»[1].

والدليل على كذب هذه الروايات، أن المصادر المغربية المترجمة للحافظ العبدري، لم تذكر شيئا من ذلك البتة، بل أثنت عليه بما هو أهله، وأورد المقّري أقوال ابن عساكر بصيغة التمريض والشك، وعزى علمها إلا الله فقال: «وربما حكى عنه بعضهم كابن عساكر أقوالاً منكرة، والله أعلم»[2].

*** مسألة فقهية وافق فيها أبوعامر العبدري الإمام داود الظاهري:**

قال ابن عساكر تلميذه: «سئل الحافظ أبوعامر العبدري عن وجوب الغسل على من جامع ولم يُنْزل، فقال: لاغسل عليه، الآن فعلت ذلك بأم أبي بكر»[3] - يعني زوجته -.

وهذه المسألة دليل على أن الحافظ العبدري داودي المذهب، إذ وافق فيها الإمامَ داودَ الظاهريْ الذي ذهب إلى أنه لا يجب الغسل إلا إذا وقع الإنزال[4].

وقد روي ذلك عن بعض الصحابة منهم عثمان بن عفان، وعلي، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، ومعاذ بن جبل، وأبوسعيد الخدري، ومن غير الصحابة روي عن عمر بن عبدالعزيز، والأعمش، وذهب جمهور الصحابة والتابعين

(1) تذكرة الحفاظ: ٤ / ١٢٧٤.
(2) النفح ٢/ ص ١٣٩.
(3) الوافي بالوافيات للصفدي ج ٣ رقم ١٠٢٣ ص ٩٣.
(4) انظر نيل الأوطار للإمام الشوكاني ١ / ٢٢٠ وسبل السلام للصنعاني ١ / ١٤٩.

والفقهاء الأربعة، وذهب ابن حزم الظاهري - خلافاً لداود - إلى إيجاب الغُسل من التقاء الختانين.

وقد خالف ابنُ حزم الظاهري داودَ بن علي الأصفهاني في هذا الموطن - كما في مواطن كثيرة - وسار على رأي الجمهور، قال ابن حزم في باب الأسباب الموجبة غسل الجسد كله من «المحلى»: «إيلاج الحشفة أو إيلاج مقدارها من الذكر الذاهب الحشفة في فرج المرأة الذي هو مخرج الولد منها بحرام أو حلال، إذا كان بعمد، أنزل أو لم ينزل»[1].

وهذا موطن يبين الخلاف في كثير من الفروع بين المدرسة الظاهرية المغربية وأختها المشرقية.

وأهم دليل استدل به الإمام داود الظاهري ومن وافقه على عدم إيجاب الغسل من التقاء الختانين بدون إنزال، هو قول رسول الله ﷺ: «إنما الماء من الماء»[2]، وجعل الجمهور أحاديث كثيرة واردة في هذا الباب ناسخة لحديث: «الماء من الماء» منها قوله ﷺ: «إذا قعد بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل»[3]. وزاد مسلم: «وإن لم ينزل».

وعلى منهج ابن حزم الظاهري الذي يذهب إلى إعمال كل الأحاديث عوض دعوى النسخ التي قال بها الجمهور قال: «هذا - يعني أن هذا الحديث - فيه زيادة

(1) المحلى لابن حزم الظاهري ج١/ ص ٢٤٧.
(2) الحديث متفق عليه، أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي ٤/ ٣٦ رقم الحديث ٨١ من الحيض.
(3) الحديث متفق عليه: صحيح البخاري ١/ ٨٠، وصحيح مسلم حديث ٨٧-٨٨ من الحيض، والزيادة لمسلم.

ثابتة عن الأحاديث التي فيها إسقاط الغسل، والزيادة شريعة واردة لا يجوز تركها[1]، وقد انفرد بهذا القول من فقهاء المذاهب داود، والصحيح ما عليه جمهور الأمة ومنهم ابن حزم نفسه، وهو الذي يترجح عند التحقيق.

وفاته:

توفي في ربيع الآخر سنة أربع وعشرين وخمسمائة ٥٢٤هـ ببغداد رحمه الله تعالى، ومعه مات أبوعبدالله محمد بن تومرت الذي ادعى أنه المهدي المعصوم كما يقول الحافظ الذهبي[2].

٢٥ - عبد الله بن موسى المتوفي سنة ٥٢٦ هـ: من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد، روى عن أبي الحسن العبسي المقرىء، ومحمد بن فرج، وأبي علي الغساني... وسمع جماعة من شيوخ ابن بشكوال، وعني بالحديث عناية كاملة، وكان متفننا في عدة علوم مع الحفظ والإتقان[3]، كان رحمه الله ظاهري المذهب، وإياه عنى ابن مفوز في رده على ابن حزم[4].

٢٦- جابر بن غالب بن سليم بن عبد الله الجذامي[5]: من أهل إشبيلية، يكنى أبا محمد، معاصر لابن حزم الظاهري، روى عن أبي الحسن شريح بن محمد، وأبي عبد الله اللخمي بإشبيلية، وسمع بقرطبة من أبي جعفر بن عبد العزيز، أخذ عنه الصحيحين وغير ذلك. ولقي بغرناطة أبا محمد أيوب الشاطبي

(١) المحلى ١/ ٢٤٨.
(٢) تذكرة الحفاظ ج٤/ ص ١٢٧٤.
(٣) الصلة لابن بشكوال ج ١ رقم ٦٤٦ ص ٢٩٤.
(٤) نفس المصدر السابق هامش التحقيق رقم (١).
(٥) ترجمته في: التكملة لابن الأبار ج١ رقم ٦٥٢ ص ٢٤٦-٢٤٧.

فسمع منه الحديث المسلسل في الأخذ باليد، وأجاز له أبوبحر الأسدي، وأبومحمد اللخمي سبط أبي عمر بن البر.

وكان من أهل العناية بالرواية، والحفظ للحديث، وله تاليف على صحيح البخاري سماه «ترتيب الطرر» يدل على مكانه من الصناعة، وكان محدثاً على مذهب أهل الظاهر. قال ابن الأبار: «وجدت لأبي محمد بن حزم رثاء في أبي محمد جابر المعروف بالعطار وهو هذا فيما أحسب، قرأت بخطه سماعه من أيوب سنة تسع وعشرين وخمسمائة».

وهذا مشكل؛ إذ كيف يرثيه ابن حزم وقد مات قبله؟ فإما أن الخط ليس خطه، وإما هو شخص آخر بنفس الاسم والصفة.

٢٧- ابن شبرين أحمد بن طاهر ت ٥٣٢هـ: ابن علي بن عيسى[1] الأنصاري الخزرجي يكنى: أبا العباس، شيخ القاضي عياض، وأصل سلفه من شارقة بلنسية، وهي قلعة الأشراف، وانتقل جده إلى دانية وبها ولد أبوالعباس سنة ٤٦٧هـ.

وهوممن عني بالحديث والرواية، ورحل فيها، وفهم الطريقة، وأتقن الضبط، واتسع في الأخذ والسماع، ثم تجول بالأندلس في لقاء الشيوخ والرواية عنهم.

فسمع بدانية بلدِه أبا داود المقرئ، وبمرسية أبا علي الصدفي، وبالمرية أبا علي الغساني، وبأوريولة أبا القاسم خلف بن فتوح الظاهري، ورحل إلى العدوة فلقي بقلعة حماد أبا مروان الحمداني، وبمدينة بجاية أبا محمد المقري، ويروي عن أبي

(١) ترجمته في الغنية للقاضي عياض رقم ٤٣ ص ١٨٤ والتكملة لابن الأبار ج ١ رقم ١٢٦ ص٤٤، والذيل والتكملة السفر الأول القسم ١ ص١٢٩، وذكَر ابنُ عبدالملك نسبه وافياً فقال: أحمد بن طاهر بن عيسى بن محمد بن اشترمني بن رصيص بن فاخر ابن فرح بن وليد بن وليد بن عبد الله بن نعم الخلف بن حسان بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي. وانظر معجم المؤلفين١/ ٢٥٥.

عبدالله المازري نزيل المهدية ، ولعلها مكاتبة.

وقفل إلى بلده فأسمع بها وحدث، روى عنه أبوالعباس الإقليشي، وأبوعبدالله المكناسي، والقاضي عياض بسبتة، وسماه في شيوخه قال: «لقيته ببلدنا، وجالسته كثيراً ، وسمعت منه فوائد » .

وكان عالماً بالمسائل، محدثا ضابطا، حسن التقييد، ذا أصول عتيقة وعناية بلقاء المشايخ، ورعاً فاضلاً. تقلد بدانية ولاية خطة الشورى، وأفتى بها نيفاً وعشرين سنة ، وعُرض عليه قضاؤها فامتنع منه.

وله تصانيف في الحديث منها: «أطراف الموطا» ، وسماه بعضهم كتاب «الإيماء» ، ضاهى به أطراف الصحيحين لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي ، وعرضه على شيخه أبي علي الصدفي فاستحسنه وأمر ببسطه، فزاد فيه،قال ابن عبد الملك : « وقفت عليه وكان في كتبي »، وله أيضا كتاب «رجال مسلم» وغير ذلك، وكان فاضلاً، خيراً، صيناً، أخذ عنه الناس، قال القاضي عياض: «كان علم الحديث أغلب عليه، ويميل في فقهه إلى الظاهر »[1] .

٢٨- محمد بن حسين الأنصاري[2] المري، ت ٥٣٢: من أهل المرية ، يكنى : أبا عبد الله، تلميذ أبي علي الغساني، روى عن أبي محمد ابن أبي قحافة، ويزيد مولى المعتصم ، وأبي علي الغساني وغيرهم، وصحب أبا عمرابن اليمنالش الزاهد وتحقق به.

وكان معتنياً بالحديث ونقله ، منسوبا إلى معرفته ، عالما بأسماء رجاله وحملته، له كتاب حسن في الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه.

(١) الغنية ص ١٨٥.

(٢) الصلة لابن بشكوال ج ٢ رقم ١٢٨٠ ص ٥٨١-٥٨٢

وكان ديناً فاضلاً، عفيفاً متواضعاً، متبعا للآثار والسنن، ظاهري المذهب. قال ابن بشكوال: « كتب إلينا بإجازة ما رواه ». وكان مولده سنة ست وخمسين وأربعمائة ٤٥٦هـ. وهوتاريخ وفاة الإمام ابن حزم الظاهري.

٢٩- محمد بن حسين بن أحمد الأنصاري الحوضي الظاهري ت سنة ٥٣٢هـ المعروف بابن أبي أحد عشر[1] ويقال: ابن أبي إحدى عشرة. من أبوعبد الله، ويعرف أيضا بالحوضي لسكناه المعروف بالحوض منها. أهل المرية، وكان كثير العناية بالحديث، متمسكا بظاهره، حتى شهر بالظاهري. جمع بين الصحيحين، وعلم القرآن، ودأب على إسماع الحديث، وله سماع من أبي علي الصدفي بالمرية، أخذ عنه جامع الترمذي، والشمائل له، ومسند البزار، وأدب الصحبة للسلمي، وغيرذلك. وبالمرية سمع أيضا من أبي علي الغساني، وأبي بكر بن بُرّال الظاهري وغيرهم، وكتب بخطه على ضعفه علماً كثيراً.

٣٠- ابن مرزوق اليحصبي[2] الظاهري أبومحمد عبد الله بن محمد، أندلسي ، ولد بسرقسطة، وسكن مصر. روى عن عبدالباقي بن بُرّال الحجاري، ورحل حاجاً فسمع منه بالاسكندرية الحافظ أبوطاهر السلفي كتاب « طبقات الأمم » لصاعد الطليطلي، وحدث به عنه، عن ابن بُرّال، عن صاعد .

قال الحافظ أبوطاهر السِّلفي: « أبومحمد هذا كان من صلحاء المسلمين، وفي أمور دينه من المتنبهين، وفي أحوال الدنيا من المغفلين، وكانت له عناية عظيمة بتحصيل كتب أبي محمد بن حزم الظاهري ورسائله، وقد كتبت أنا من نسخ

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار رقم ١١٣ص١٣١.

(٢) ترجته في التكملة ج٢/ ص٨١٨ رقم ١٩٩٦ نسخة علي عزت العطار الحسيني ومعجم السفر لأبي طاهر السِّلفي ص١٥٣ رقم ٤٧٦-٤٧٧ .

جملة صالحة، وكان ظاهري المذهب وكذلك شيخه ابن بريال[1]، وأبومحمد بن
حزم شيخ ابن بريال، وكنت أستأنس به مدة إقامتي بمصر، ويقابل معي ما أكـ
وأقرأه على الشيوخ، ثم رأيته بالإسكندرية أيضاً، وتوفي على ما بلغني بالمشـ
رحمه الله، ومولده بسرقسطة من مدن الأندلس سنة ست وخمسين وأربعمائة،
وهي السنة التي توفي فيها أبومحمد بن حزم »[2].

قال أبومحمد بن مرزوق : « وأحصيت تواليفه (يعني تواليف ابن حزم) فبلغ عدد أوراقها ثمانين ألف ورقة في كل فن، ومن جملتها « الإيصال في شرح كتاب الخصال » أربعون مجلداً، وما خرج من داره في صغره حتى التحى وكان والده وزيرا وكذلك هو، ثم تركها وأقبل على العلم وإفادته »[3].

فابن مرزوق هذا من الذين نشروا كتب ابن حزم بالمشرق وبمصر، ولقد كتبها عنه الحافظ السلفي نفسه، وكان ابن مرزوق حزمي المذهب، كَلِفاً بكل ما كتب ابن حزم، وقد توفي الحافظ السلفي سنة ٥٧٦هـ فدل هذا على أن وفاة ابن مرزوق متقدمة .

٣١- عبد الصمد بن أحمد المقبري الأمي الجياني[4]: ٥٣٥هـ يكنى أبا محمد، من أهل جيان، سكن غرناطة، روى عن أبي علي الغساني، وأبي علي الصدفي، وابن عتّاب، وأبي الوليد ابن رشد . وروى عنه بالإجازة ابنُ الفرَس.

كان فقيهاً متكلماً، ورعاً زاهداً، واعظاً فاضلاً، ذا معرفة جيدة بعلم الكلام،

---

(1) وفي التكملة : ابن برال .
(2) معجم السفر لأبي طاهر السلفي رقم الترجمة ٤٧٦-٤٧٧، ص١٥٣ .
(3) نفس المصدر السابق .
(4) ترجمته في : التكملة لابن الأبار ج٣ رقم ٢٨٢، ص ١١٤، وصلة الصلة لابن الزبير القسم ٤ رقم ١٧ص ١٣ .

كثير العمل، حسن النية والطوية، كتب بخطه كثيراً، من ذلك صحيح مسلم، وتمهيد ابن عبدالبر، وغيرها من أمهات الدواوين، وكان بارع الخط، حسن التقييد، كثير الاعتناء، أخذ الناس عنه واعتمدوه.

وكان ظاهري المذهب، قال ابن الأبار: «كان من أهل المعرفة بالحديث، مائلا إلى مذهب أهل الظاهر»[1]. ومن مصنفاته « الكتاب المستوعب » في أحاديث الموطأ.

٣٢ - محمد بن الحسين بن بشر الأنصاري الميورقي[2] المتوفى سنة٥٣٧هـ

يكنى: أبا بكر، أصله من ميورقة، وسكن غرناطة.

روى عن أبي علي الصدفي، ورحل حاجاً فسمع بمكة من أبي الفتح البيضاوي، وأبي نصر النهاوندي سنة ٥١٧هـ وبالأسكندرية من أبي عبد الله الرازي، وأبي الحسن بن مشرف، وأبي بكر الطرطوشي، وغيرهم.

وروى عنه أبوعبد الله النميري الحافظ، وأبوبكر بن رزق وسواهم. وعاد إلى الأندلس بعد مدة طويلة، فحدث بغير ما بلد لِتَجوُّلِه.

وكان فقيهاً ظاهرياً محدثاً راوية، قال ابن الخطيب: «كان ظاهري المذهب داوُديه »[3]. عارفا بالحديث وعلله وأسماء الرجال، ذكيا متقنا لما رواه، مشهوراً بالإتقان والضبط، ثقة فيما نقل وروى، ديناً، متخاملاً، فاضلاً، خيراً، متقللاً من

---

(1) التكملة لابن الأبار ج٣ رقم ٢٨٢/ ص ١١٤ .
(2) ترجمته في : التكملة لابن الأبار ج١ رقم ١٢٥٩ص٤٤٠، ونفح الطيب ج٢/ ص١٥٥ ، والإحاطة لابن الخطيب ٣/ ١٩٠ ، ومعجم السفر ص٣٦٠ ، وصلة الصلة لابن الزبير القسم الخامس رقم ١٧٢ص٣٩٢.
(3) الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ج٣/ ص١٩٠.

الدنيا، يغلب عليه الزهد والصلاح.

وصار آخراً إلى بجاية[1] هارباً من صاحب المغرب حينئذ علي بن يوسف بن تاشفين بعد أن حُمل إليه هو وأبوالعباس ابن العريف وأبوالحكم ابن برجان.

قال ابن الزبير: « إن علياً ضربه بالسوط عن أمره، وسجنه وقتاً ثم سرحه، فانصرف إلى المشرق فتوفي بالجزائر في شهر رمضان عام ٥٣٧هـ »[2].

قال الحافظ أبوطاهر السلفي دفين الأسكندرية: « الميورقي هذا صحب الصحاح عن ابن سُكَّرَة[3] بالأندلس وكان يقوم بها، ونسخته معه أينما توجه، وسمع علي وعلى غيري، وكان ذكيا متقنا، رجع إلى المغرب ومات هناك رحمه الله ببجاية، ومولده بميورقة، وكان ظاهري المذهب »[4].

وقال: « سمعت أبا بكر محمد بن الحسين بن يحي الأنصاري الميورقي الأصم بالأسكندرية، وكان من أهل المعرفة بالحديث »[5].

٣٣- أحمد بن سعيد بن علي ابن حزم بن غالب الفارسي[6] المتوفي ٥٤٠ هـ

سكن شلب، وأصل سلفه من قرطبة، يكنى: أبا عمر. كان فقيهاً ظاهرياً على

(1) بجاية: مدينة على ساحل البحر بين إفريقيا والمغرب، (توجد اليوم بالجزائر) (معجم البلدان ١/ ٤٩٥).

(2) صلة الصلة لابن الزبير ٣٩٣، رقم الترجمة ١٧٢.

(3) هوالحافظ أبوعلي الصدفي.

(4) معجم السفر لأبي طاهر السلفي ص٣٦١.

(5) نفس المصدر السابق ص٣٦٠.

(6) ترجمته في التكملة لابن الأبار ج ١ رقم ١٤٤ ص ٥١، وصلة الصلة لابن الزبير القسم الخامس رقم ١٧ص٣٢٦، والذيل والتكملة لابن عبدالملك السفر الأول القسم ١ ص ١٢١، والوافي بالوافيات ج ٦ رقم ٢٩٠٥ ص٣٩١.

مذهب جده أبي محمد الظاهري، عارفاً مصمماً عليه، صلبياً فيه مجادلاً عنه، داعية إليه، مع معرفة بالنحو، ومشاركة في قرض الشعر، وتوفي بعد محنة عظيمة، وامتحان طويل من ضربه وحبسه وسلب ماله، وتغير حاله، لما نسب إليه من الثورة على السلطان، كما ذكر الصفدي في الوافي بالوافيات[1].

٣٤- أحمد بن محمد بن حزم الإشبيلي[2]: أبوعمر، وهو غير أحمد بن سعيد ابن حزم السالف، وكثيراً مايلتبس به، من ذرية ابن حزم من قبل أمه، من بني حزم المَذْحِجيِّين، من قبل أبيه.

كان أديباً ماهراً في علوم اللسان على الإطلاق، متحققا بالعربية، وكان أستاذه فيها أبوالقاسم الرماك، يدعوه أيام قراءته إياها عليه زُقيق النحو لكثرة مباحثته إياه وحدة أسئلته التي كان يوردها عليه، وكان متوقد الخاطر، سريع البديهة في نظم الشعر، مكثرا منه في ما شاء من فنونه.

سُعي عليه أنه يريد الثورة بدعوة المهدي، فامتُحن لذلك بأنواع من البلاء كالضرب المبرح بالسوط، والسجن الطويل، ونهب المال، وأجاز البحر إلى العدوة أول الفتنة الحادثة بين اللمتونيين والموحدين، وتطور بأطوار، فكان تارة جندياً وأخرى كاتباً، إلى غير ذلك من التقلبات.

وله تصانيف منها «الرسالة الصوول على الباغي الجهول» وكتابه الذي وسمه «بالزوائغ والدوامغ» تابع فيه ابن العربي على فصول كتابه «الدواهي والنواهي».

(1) ج ٦ رقم ٢٩٠٥ ص٣٩١ وانفرد بذكر تاريخ وفاته على التقريب لا على التعيين والتحديد.

(2) ترجمته في: صلة الصلة لابن الزبير: ق ٥ / ٣٤٥ رقم ٦٧، والذيل والتكملة لابن عبد الملك س ١ / ق١ / ٤٠٧ رقم ٥٩٨، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٦٤.

في الرد على ابن حزم، وحاذاه فيه كلاماً بكلام، وحديثاً بحديث، وفقهاً بفقه، ونظما بنظم، ونثراً بنثر، وإقذاعا بإقذاع . وفي ذلك دلالة واضحة على ظاهرية الرجل وصلابته فيها .

٣٥ - أبوالحسن مفرج بن سعادة : المحدث الظاهري شيخ أحمد بن أبي مروان الظاهري الآتي ذكره، هو مفرج بن سعادة : من أهل «إشبيلية» وصاحب الصلاة بمسجد السباتي منها، يكنى: أبا الحسن، ويعرف: بغلام ابن عبد الله البرزالي.

روى عن ميمون بن ياسين، وأبي القاسم : أحمد بن محمد بن منظور، وأجاز له ابن عتاب، ولقيه وناوله، وكان محدثاً حافظاً متقناً، حسن الخط.

حدث وأخذ عنه : أبوجعفر ابن أبي مروان الشهيد الظاهري سنة ٥٣٤هـ وأبومحمد بن جمهور، وأبوبكر النيار، وأبوبكر بن عبيد، وغيرهم، ذكره ابن عبدالملك في شيوخ ابن أبي مروان الشهيد ووصفه «بالمحدث الظاهري»[1].

٣٦- الحافظ ابن أبي مروان الأنصاري[2] المتوفي سنة ٥٤٩هـ أحمد بن عبدالملك بن محمد أبوالعباس، وكناه ابن الأبار : أبا جعفر وأبا عمر، ويعرف : بابن أبي مروان، إشبيلي سكن لَبْلَة، كان ابنَ معين وقته، وبخاريَّ زمانه.

روى عن أبي الحسن شريح بن محمد، وأبي بكر بن طاهر المحدث، وأبي الحسن بن سعادة المحدث الظاهري ولازمه كثيرا، وأبي إسحاق ابن حيش البزاز وغيرهم.

(١) الذيل والتكملة : س ١ / ق١ / ٢٦٥ رقم ٣٤٦ . وانظر ترجمته أيضاً في التكملة لابن الأبار : ٢/ ٧٢١ رقم ١٨٣٢ .

(٢) ترجمته في التكملة ج ١ رقم ١٦٢ ص ٥٨، والذيل والتكملة السفر ١ القسم ١ رقم ٣٤٦ ص ٢٦٥ والأعلام للزركلي ج ١ ص ١٦٤ .

روى عنه صهره أبوالوليد سعد السعود بن عفير الظاهري، وخضر بن محمد ابن نمر الكفيف الظاهري، وأبوالحسن بن عتيق ابن موسى، وابن جمهور وغيرهم.

وكان فقيهاً ظاهري المذهب حَزْمِيَّه » كما يقول ابن عبد الملك، أو « على طريقة ابن حزم» كما يقول ابن الأبار، وكان محدثا حافظا لأسانيد الحديث ومتنه، يستظهر من كتب الحديث جملة منها صحيح مسلم، حتى ليؤثر عنه أنه نسخ منها نسخا من حفظه، ذاكرا لأسماء الرجال وتواريخهم وتعديلهم وتجريحهم، مميزاً لم، بز في ذلك كل أهل عصره، حتى كان يقال فيه: ابن معين وقته.

وكان أبومحمد بن جمهور يقول فيه: كان بخاري زمانه، وقال أبوالعباس بن خليل: سألته أن يملي علي كتاباً في رجال الحديث، فأملى علي من ذلك كثيرا، دون تأمل في كتاب، ولا استمداد من ديوان، ثم إنه نقر بعد عن صحة ما أملاه فوافق ما قيده المحققون والحفاظ المتقدمون من أصحاب التواريخ في أسماء الرجال ولحوالهم، وكان زاهداً ورعاً، حديث السن، كبير المعرفة، بارع الخط، متقدماً في جودة الضبط، له تأليف مفيد في الحديث سماه: « المنتخب المنتقى » جمع فيه ما افترق من الصحيح في أمهات المصنفات والمسندات من نوازل الشرع[1]، وعليه بنى كتابه أبومحمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الإشبيلي في الأحكام ومنه استفاد، وطريقه هذا حذا، وكان صاحبا لابن أبي مروان، ملازماً له، مستفيداً منه، وكان رحمه الله أيام الفتنة يعمر البوادي والبراري، ويتعيش من المباحات كالصيد وأشباهه، واستشهد - قبل سن الكهولة - بلبلة عند ثورة أهلها والتغلب عليهم سنة تسع وأربعين وخمسمائة ٥٤٩هـ .

(١) يقصد جمع أحاديث الأحكام، ولقد كان ابن أبي مروان الظاهري من أوائل الرواد في هذا الفن، إذ مدرسة الظاهر كما هو معلوم معولها في الأحكام نصوص الحديث، فلا رأي ولا قياس ولاتعليل .

وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف ابن أبي مروان الظاهري في أحاديث الأحكام وحذو تلميذه عبد الحق الإشبيلي حذوه كان إحياء لفقه الدليل بعد طغيان فقه الفروع والمسائل بالمغرب والأندلس، فتعد هذه المكرُمَة في مناقب المدرسة الظاهرية في الغرب الإسلامي.

٣٧- خضر بن محمد بن نمر التجيبي الكفيف[١]: ت٥٧١هـ من أهل إشبيلية ومن شرقها، يكنى: أبا الحسن مولده ٥١٣هـ كان فقيها على مذهب أهل الظاهر، يستمع إليه[٢]، ويناظر عليه، وقد أخذ عنه مفرج بن حسين الضرير وغيره، وتوفي في جمادى الأولى سنة ٥٧١، وصُلي عليه بمسجد الخولانيين الأكبر عند الضحى، واحتمل إلى قريته بالشرق فدفن هناك.

٣٨- سعد السعود بن أحمد بن هشام ت ٥٨٨هـ ابن عفير الأموي[٣]، من أهل لبلة[٤]، يكنى أبا الوليد ، روى عن الحافظ الشهيد أحمد بن عبد الملك الإشبيلي الظاهري، وكان صهراً له، فاختص به كثيراً وعن أبي بكر النيار، وأبوي الحسن: شريح، وأبي القاسم بن بشكوال، وابن كوثر الظاهري، وأجاز له أبوالحكم ابن غشليان السرقسطي مقيم قرطبة.

روى عنه ابنه القاضي أبوأمية، وأبوبكر بن عبد النور، وأبوعبد الله بن

---

(١) ترجمته في التكملة لابن الآبار ج١ رقم ٨٤٢ ص ٣١١.

(٢) في نسخة دار الفكر بتحقيق د.عبد السلام الهراس « يجتمع إليه » ج ١ رقم ٨٦٢ ص٢٥٢ .

(٣) ترجمته في الذيل والتكملة السفر ٤ رقم : ٤٤ص ١٨، وصلة الصلة لابن الزبير القسم ٤ رقم :٤٣٣ ص ٢١٧.

(٤) ولبلة قرية الإمام ابن حزم، وقد نسب إليها الكثير من الظاهرية ؛ لأن ابن حزم اتخذها مستقراً له ولآرائه ولمذهبه .

... خلفون، وأبوالعباس ابن الرومية الحزمي الظاهري، ذكره في برنامجه وحدث عنه.

كان رحمه الله ظاهري المذهب، مصمماً على القول به، شديد التمسك بالسنن، محدثا حافظا، سنيا فاضلا، مثابرا على اقتفاء الآثار النبوية، سمحا هينا، لينا، متواضعا، كريما موثرا، صليبا في الحق، لاتأخذه في الله لومة لائم، سليم الباطن، صحيح الدخلة، ملازماً الإمامة والأذان بمسجده، عالي الصوت، فإذا أذن سُمع من نحو أربعة أميال نفعه الله.

جمع في السنن كتاباً حفيلاً سماه «السبيل» وهو كتاب كبير كما يقول ابن الزبير. ووصفه بعض من ذكره أنه كان ذا حظ من الأدب وقرض الشعر، وقال حين احتضر: والله لا أبالي بالموت ثقة بحب رسول الله ﷺ، صدق الله رجاءه .

مولده منتصف ذي القعدة من سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ٥١٣، وتوفي بقريته برجلانة، إحدى قرى لبلة، من علة الشوصة[١] نفعه الله بالشهادة، سنة ثمان وثمانين وخمسمائة ٥٨٨هـ ودفن بجوفي داره، بموضع كان يوصي به ويتعاهده بتغليسه والقراءة فيه، نفعه الله بذلك القصد ، وجعله له روضة من رياض الجنة.

٣٩- ابن مضاء القرطبي (٥١٣-٥٩٢هـ)[٢] :

١- اسمه ونسبه : هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن

---

(١) الشوصة: ورم في حجاب الأضلاع من داخل. قاله الدكتور إحسان عباس محقق الذيل والتكملة ص٢١

(٢) ترجمته في التكملة ١/ ٧٩، وبغية الملتمس١٩٣ ، وغاية النهاية ١/ ٦٦، والذيل والتكملة السفر ١، القسم الأول/ ص ٢١٢ رقم الترجمة ٢٩١، وبغية الوعاة ١/ ٣٢٣ رقم ٦١٣، وجذوة الإقتباس القسم ١/ص ١٤٢ رقم٩٢، والديباج المذهب ص٤٧، والإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ١/ ٢٣٣.

عاصم ابن مضاء اللخمي القرطبي الجياني، يكنى بأبي العباس، وأبي جعفر[1]

وزاد ابن فرحون[2] في نسبه ابن مهند بن عمير .

٢- مولده ووفاته : ولد ابن مضاء القرطبي في قرطبة سنة ٥١٣هـ وكانت وفاته بإشبيلية سنة ٥٩٢هـ[3] في عهد الخليفة الموحدي يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، فيكون بذلك قد عاش ما يقرب من الثمانين عاماً قضاها في الدراسة والتدريس ، وتولى فيها قضاء الجماعة في دولة الموحدين .

٣ - شيوخه وتلاميذه: ولد ابن مضاء في إحدى بيوتات قرطبة المشهورة بالعلم والمعرفة، فلا غرو إن رأيناه يجوب الآفاق طلبا للعلم، في سن مبكرة درس في مراكز قرطبة العلمية، فتعلم القرآن والقراءات، وعلوم الحديث، وبعد أن اشتد عوده رحل إلى إشبيلية، فأخذ عن علمائها وفقهائها ومحدثيها، حيث التقى فيها بابن الرماك[4] فدرس عليه كتاب سيبويه، وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية واللغوية والأدبية ما لا يحصى[5].

روى أيضاً عن عبد الحق بن عطية، وهاجر في طلب الحديث إلى سبتة حيث

(١) بغية الوعاة ١/ ٣٢٣ رقم الترجمة ٦١٣ .

(٢) الديباج المذهب ص ٤٧

(٣) الذيل والتكملة لابن عبد الملك س ١ ق ١/ ص ٢٢٢، وبغية الوعاة ١/ ٣٢٣ ، والديباج المذهب ص ٤٨ .

(٤) البغية ١/ ٣٢٣، وابن الرماك: هوعبد الرحمن بن محمد بن عيسى أبوالقاسم الأموي الإشبيلي، كان أستاذاً في العربية مدققاً قيماً بكتاب سيبويه، البغية / ٢/ ٨٦ رقم الترجمة ١٥٠٥ .

(٥) المصدر نفسه ١/ ٣٢٣.

أخذ عن القاضي عياض[1] أكبر محدثي المغرب وفقهائه في عصره .

ونقل ابن فرحون[2] أن ابن مضاء أكثر عن شريح الرعيني، وأبي بكر بن العربي القاضي، والبطروجي[3]، والرشاطي[4]، وأنه تأدب في العربية بأبي بكر سليمان بن سمحون[5] وابن بشكوال وغيرهما من كبار علماء العربية في عصره كالإمام أبي القاسم السهيلي[6] الذي ذكره في كتاب « الرد على النحاة » ونعته بـ«صاحبنا الفقيه...» .

تلاميذه: تتلمذ على يديه الكثير من مشاهير علماء اللغة، والفقه ، والحديث، والسير، وفي ذلك يقول ابن عبد الملك : « وكان مقرئاً مجوداً ، محدثاً مكثراً، قديم السماع، واسع الرواية ... »[7].

ويذكر ابن القاضي أنه قد روى عنه الجم الغفير[8] ، ويقول ابن فرحون : «وروى عنه خلائق منهم أبوبكر الشراط، ومحمد بن عبد الله القرطبي ... ومحمد ابن محمد بن سعيد بن زرقون، وبنوحوط الله أبوسليمان وأخوه أبومحمد[9]، وعمر ابن محمد الشلوبين، وخلائق لا يحصون كثرة من جلة أهل عصره... ولم يزل

(١) البغية ١/ ٣٢٣.

(٢) في الديباج ص ٤٧ .

(٣) هو أبوجعفر بن عبد الرحمن البطروجي : نفس المصدر السابق .

(٤) هو أبومحمد بن علي الرشاطي : نفس المصدر السابق .

(٥) نفس المصدر السابق .

(٦) الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي ص ١٣٧.

(٧) الذيل والتكملة السفر ١/ القسم ١ ص ٢١٧.

(٨) جذوة الإقتباس ج ١/ ص ١٤٢ رقم ٩٢.

(٩) الظاهري المذهب كما سيأتي .

مدرسا للعلوم، ناشراً ما لديه من المعارف... ثم دخل إلى الأندلس وتفرغ لإفادة العلم، صابراً، محتسباً، ممكنا طلابه منه، إلى أن توفي عفا الله عنه بإشبيلية...[1]

٤- ثقافته ومكانته العلمية : لم يقتصر ابن مضاء على لون واحد من ألوان المعرفة ، وذلك جريا على عادة ذلك العصر والسمة العامة له، وهي الموسوعية في الثقافة، عُني بعلم الحديث حتى صار رحلة في الرواية، وعمدة في الدراية- كما يقول السيوطي[2]- محدثاً مكثراً، قديم السماع، واسع الرواية، عاليها ، ضابطا لما يحدّثُ به، ثقة فيما يؤثره، منقطعاً إلى طلب العلم... فكان أحد من ختمت به المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم[3].

أما في علوم الفقه فكان ذاكراً لمسائل الفقه، عارفاً بأصوله، متقدما في علم الكلام[4] وفي العلوم العقلية والطبيعية: كان ماهرا في كثير من علوم الأوائل ، كالطب، والحساب، والهندسة « ثاقب الذهن، متوقد الذكاء » كما يقول ابن عبد الملك[5] ، وفي الشعر والأدب: كان بليغا، شاعرا، كاتباً مجيدا[6]، أما علوم اللغة والنحو فقد كان إمامها المجتهد المجدد، حافظاً للغات، بصيرا بالنحو، مختاراً فيه، مجتهدا في أحكام العربية، منفردا فيها بآراء ومذاهب شذ بها عن مألوف أهلها[7].

---

(١) في الديباج المذهب ص ٤٨ .
(٢) بغية الوعاة ١/ ٣٢٣.
(٣) الذيل والتكملة السفر ١/ القسم ١ ص ٢١٧.
(٤) نفس المصدر السابق .
(٥) نفس المصدر السابق .
(٦) الديباج ص ٤٨.
(٧) الذيل والتكملة س ١/ ق ١:ص ٢١٧

٥- سيرته وأخلاقه: وصف أخلاقه وسيرته ابن عبد الملك وصفاً دقيقاً فقال: « وكان طيب النفس، كريم الأخلاق، حسن اللقاء، جميل العشرة، لم ينطو قط على إحنة لمسلم، عفيف اللسان، صادق اللهجة، نزيه الهمة، كامل المروءة»[1].

وهذا هو العالم حقاً، الذي يوافق علمه عمله، وسيرته سريرته، وثقافته سلوكه، وقليل ما هم.

٦- آثاره : ما كان عمل ابن مضاء في التدريس والقضاء ليمنعه من التصنيف والتأليف، ولذلك أودع أفكاره النحوية واللغوية ، ومنهجه الجديد ؛ في ثلاثة من التواليف، وصلنا منها واحد هو «الرد على النحاة»[2] أو «الرد على النحويين»[3]، وهو غاية ما وصلنا من آثاره - حسب علمي- وقد أعلن فيه ثورته على نحواهل المشرق، الذي أساء إلى النحو والنحاة في رأيه، داعيا نحاة عصره إلى تخليص النحو مما علق به من تعليلات، وأقيسة، وتقديرات، وتأويلات لا طائل تحتها، لم تفد النحو في شيء ولم تكسبه جديدا، وإنما على العكس من ذلك أبعدته عن مقصده، وذهبت بالدارس مذاهب من الحيرة لا ينتفع بها، وهذا ما سأعرض له في الحديث عن الفقه الظاهري وأثره في النحوالأندلسي والمغربي بإذن الله.

أما ما لم يصلنا من آثاره الأخرى، فقد أشارت إلى بعضها كتب التراجم والأدب، ومنها كتابه:

- المشرق في النحو[4] وقد يكون هذا الكتاب تطبيقاً عملياً للأصول اللغوية،

---

(١) المصدر السابق ص ٢١٨.
(٢) طبع بتحقيق الدكتور شوقي ضيف طبعة دار المعارف القاهرة.
(٣) هكذا سماه السيوطي في البغية ١/ ٣٢٣.
(٤) انظر الذيل والتكملة السفر ١ القسم ١ ص٢١٧، والديباج ص٤٨ وبغية الوعاة ١/ ٣٢٣.

وللمنهج الجديد الذي نادى به ودعى إليه في كتابه «الرد على النحاة»
قال ابن فرحون: «وصنف فيما كان يعتقده منها كتابه المشرق في النحو و«تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان» وقد ناقضه في هذا التأليف أبو الحسن بن خروف ورد عليه بكتاب سماه «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو».

وذُكر أنه لما بلغه مناقضةُ ابن خروف له قال: «نحن لا نبالي بالكباش النطّاحة، وتعارضنا أبناء الخرفان...»[1].

فاجتهاده ومنهجه الجديد في تطوير النحو، أثار عليه حفيظة النحاة المقلدين بالأندلس أمثال ابن خروف وغيره.

- ومن كتبه أيضاً «تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان»، ذكره ابن عبد الملك وابن فرحون والسيوطي[2].

وقد ابتلي ابن مضاء بفقد أصول أسمعته وتواليفه، عند استيلاء الروم على المرية[3]، وهكذا فقدت كتب ابن مضاء، ولعله السبب في إغفال ذكر صاحبها في الكثير من كتب التراجم والأدب والتاريخ.

غير أن الذين أرخوا له، أو تحدثوا عنه من قدماء ومحدَثين اتفقوا جميعا على أنه إمام في الفقه، عالم في اللغة والنحو، متقدم في التجديد والإبتكار[4]. وفي ذلك يقول أحمد أمين بعد أن تحدث عن النحاة المقلدين الذين داروا في فلك سيبويه ولم

(1) الديباج ص ٤٨.
(2) انظر الذيل والتكملة س١ ق١ ص٢١٧، ٢١٨، والديباج ص ٤٨، والبغية ١/ ٣٢٣.
(3) راجع الذيل والديباج.
(4) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف، ص٣٠٥-٣٠٦.

يجتهدوا في النحو اجتهاداً مطلقاً -: «... إنما الذي خرج واجتهد اجتهادا مطلقا هو ابن مضاء الأندلسي القرطبي»[1].

٧- منزلته عند خلفاء بني عبد المؤمن، وتوليته القضاء:

لدى ابن مضاء عند اشتداد عوده في العلم بغيُ أحد حسدته من بني عصره، وأهل مصره، اضطر إثره إلى التحول عن وطنه قرطبة، والإضطراب في الأرض، حتى لحق بجبل تينمل، أحد الجبال الشامخة الغربية من مراكش، فاستقر به، مدرساً العلم، ناشراً ما لديه من المعارف، وذلك في عشر الأربعين وخمسمائة، ودولة بني عبد المؤمن وطائفته حينئذ في إقبالها وورنقها وجدتها- فأخذ عنه هناك أهل ذلك الموضع وغيرهم، وأقرأ أبناء عبد المومن مدة، وانتفع به، حتى اشتهر، وعلم قدره وفضله، وعرف منصبه، وعظم صيته[2].

وتَعَرَّفَ مكانه من العلم وجلالته أبويعقوب يوسف بن عبد المومن، وتقرر لديه ما هوعليه من التفنن في المعارف، وحسن المشاركة في العلوم على تفاريقها، فاستدعاه واستدناه، ونوه به ما شاء وأحظاه. وكان يوسف وإخوته من بني عبد المومن عاملين على إيثاره، متنافسين في إعظامه وإكباره[3].

أسند الموحدون إلى ابن امضاء منصب القضاء في بعض بلدانهم في فاس وبجاية[4]، ولم يلبث يوسف بن عبد المومن أن جعله قاضي الجماعة في الدولة كلها[5] بدار الخلافة بمراكش. ولما حار الأمر بعده إلى ابنه يعقوب المنصور أقره

(1) ظهر الإسلام لأحمد أمين ج٣/ ص٩٥.
(2) الذيل والتكملة السفر١ القسم ١ ص٢١٨-٢١٩.
(3) نفس المصدر السابق ص٢١٩.
(4) انظر الديباج ص٤٨.
(5) المعجب ص.١٧٨، وروض القرطاس ١/ ١٤٢.

على قضاء الجماعة[1].

٨ - ظاهريته : هذه الحظوة الكبيرة التي وجدها عند بني عبد المومن آية على أن ابن مضاء كان ينزع منزعهم، فالمعروف عن الموحدين أنهم كانوا يقربون فقهاء مدرسة الظاهر، وقد ارتقى كثير من الظاهرية في عهدهم إلى مناصب رفيعة في الدولة، كقاضي الجماعة ابن بقي، وابن مروان التلمساني، وابن حوط الله، وغيرهم، وكانت أحكامهم تجري وفق المذهب الظاهري كما يؤكد ذلك النباهي في « المرقبة العليا » أثناء ترجمته لابن بقي.

وقد ولّى يوسفُ ابنَ مضاء منصب قاضي الجماعة في الدولة كلها، وأقره على ذلك ابنُه يعقوب، وقد عُرف يوسف وابنه يعقوب بعدم رضاهما على المذاهب الفقهية الأربعة ولاسيما مذهب مالك ، وبدعوتهما إلى الاجتهاد وفق الأخذ بالظاهر من الكتاب والسنة.

ولاريب أن ابن مضاء تأثر تأثرا بالغا بهذه الدعوة الفقهية الجديدة بحكم منصبه، فاستلهم هذه الدعوة لا في حملة على الفقه والفقهاء، وإنما في حملة على النحووالنحاة، فنقل أصول المذهب الظاهري من مجال الفقه إلى مجال النحو، بعد أن تشبع به، فطبق أصول مدرسة الظاهر في النحو رافضاً للعوامل والعلل والأقيسة، منكراً للرأي ما لم يستند إلى دليل، حريصا على التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه، على نحو ما يسلك المذهب الظاهري في الفقه، وهكذا يصح أن نقول : إن ابن مضاء كان ظاهرياً في النحوكما كان ظاهريا في الفقه. وسأبسط القول في ذلك في البحث المخصص لأثر مدرسة الظاهر في النحوالأندلسي والمغربي إن شاء الله.

(١) الذيل والتكملة س١/ القسم ١ ص٢٢١.

٤٠ - سفيان بن أحمد بن عبد الله بن الإمام:

أبومحمد[1] محدث، سكن مرسية، وكان زاهدا، يميل إلى الظاهر. روى عن الحافظ أبي الوليد يوسف بن عبد العزيز المعروف بابن الدباغ وغيره.

٤١ - محمد بن عبد الله بن مروان التلمساني الظاهري[2] :

ت ٦٠١ هـ أبوعبد الله، قاضي الجماعة، الأديب المتفنن. ذكره التاج ابن حمويه الدمشقي[3] في رحلته المغربية ، وأخبر أنه من المرية أصلاً .

وكان والده من الأجناد، تقدم وساد وولي مدينة وهران . وبها ولد أبوعبدالله، ونشأ بتلمسان[4] مجداً في الفقه والأدب.

(١) ذكره الضبي المتوفي سنة ٥٩٩هـ في بغية الملتمس ج٢، رقم ٧٨٥،ص٣٨٩ .

(٢) ترجمته في الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة لابن سعيد أبي الحسن علي بن موسى الأندلسي ص ٢٩-٣٥ .

(٣) هوأبوالمظفر صدر الدين محمد بن عمر بن علي بن حمويه الدمشقي الكاملي، كان مولده سنة ٥٧٢ ووفاته ٦٥٢هـ وله مصنفات عدة ألفها للملك الكامل، وكانت له مشيخة الشيوخ بمصر، ورحل رحلة واسعة طاف فيها بفلسطين والمغرب، واتصل بصاحب مراكش المنصور بن عبد المؤمن الموحدي، ومن كتبه « تقويم النديم وعقبى النعيم المقيم » بدار الكتب المصرية منه نسخة خطية برقم (١٥٠١أدب) وبآخرها ترجمة المؤلف ونبذة من تاريخه تشمل بعض رحلاته ومصنفاته، كذا ذكر المحقق إبراهيم الأبياري ص٢٩ .

(٤) تلمسان، بكسرتين وسكون الميم، ويقال فيها «تنمسان» بالنون عوض للام: مدينتان متجاورتان ، وإحداهما قديمة والأخرى حديثة، فالحديثة اختطها الملثمون، وكان اسمها تافرزت، وكانت لسكنى الجند، واسم القديمة قادير، وكانت لسكنى الرعية، قال ياقوت: فهي كالفسطاط والقاهرة من أرض مصر. انظر: معجم البلدان لياقوت.

ومال لعلم الظاهر، وأكثر من مطالعة كتب ابن حزم، فاشتهر بذلك، وصادف انحراف المنصور[1] الموحدي عن كتب الفروع، وميله إلى مذهب أهل الحديث، فتقدم عنده[2]، إلى أن ولاه قضاء قضاته، فأبان عن صرامة وعفة ومروءة.

وكان ممن له مشاركة في صناعتي النظم والنثر.

قال ابن سعيد : وذكره والدي فيمن لقيه من أهل العلم، وأطنب في الثناء عليه من جهة التعصب والسعي الجميل في حق من اعتمد عليه، مع خُلُقٍ أندى من النسيم ، وأدب أنقى من الوجه الوسيم.

قال: إلا أن حفظه وعلمه بالأدب فوق شعره، وأحسن ما أورده منه قوله في المنصور الموحدي، وله فيه أمداح كثيرة:

أسيدنا يا ابن الأمامين أمركم … منوط بأمر الله ما عنه معدل

نصرتم لأن الحق آن ظهوره … وناصره في الله ما كان يخذل

أزلتم على ما ينفع الناس جهلها[3] … وعلمتم في الدين ما كان يجهل

وأوردتم السلسال من شفه الظما … أوان جرى ذلك الحديث المسلسل[4]

---

(١) هو أبويوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن ، المنصور بالله، بويع له بمراكش بعد وفاة أبيه سنة ٥٨٠هـ وتوفي سنة ٥٩٥هـ بمدينة سلا ، وهوالذي ألزم الناس بفقه الظاهر كما سيأتي بسط ذلك.

(٢) وهذا دليل قوي على ظاهرية الدولة على عهد المنصور سيزداد بياناً وبسطاً عند الحديث - إن شاء الله - عن ظاهرية الدولة

(٣) يقصد إزالة كتب الفروع المالكية في المغرب ، وإحراقها بفاس على يد المنصور ورد الناس إلى كتب الحديث .

(٤) يقصد الحديث المسلسل: المتصل الإسناد .

قطعتم فروعاً قد أضرت بأصلها[1] … ألا هكذا من كان بالعدل يشمل

ملأتم بساط الأرض خيراً وما بقى … فأخباركم فيه تسير وتنقل[2]

ومن نادر الحكايات أنه كان قد لزم أبا جعفر ابن مضاء قاضي القضاة مدة، وكان يثقل عليه بالطبع ويخف عليه بالتصنع، فسأله في بعض الأوقات عن حاله، فارتجل هذه الأبيات:

يا من مضى وتسمى … ولم يخنه زمانه

سألتني كيف حالي … وقد كفاك عيانه

إن كان عندك خير … يُرجى فهذا أوانه

فقال: يكون الخير إن شاء الله ولأسعين فيه جهدي، ثم جعل يستنيبه ويرشحه لما هو أهله، فقال له بعض أصدقائه: أراك تقدم هذا الرجل وتعينه على نفسك، فضحك ابن مضاء وقال: الرأي ما ظننته، إنه غير رأيي، هذا رجل لاحت لي فيه بوارق السعادة ، ولابد أن يتقدم رضيت أم سخطت، والأولى أن أظهر أن تقديمه بترشيحي وسعيي له، فإن وفى اشتركنا في حمد الناس، وإن لم يف انفرد باللائمة.

ثم إن ابن مضاء مرض في سفرة المنصور إلى إفريقية سنة ٥٨٣ هـ فاشتغل ابن مروان بالحكم بين الناس، فظهر منه من حسن الخلق والسياسة ما اشتهر به اسمه ونسي معه ابن مضاء.

فما استقل ابن مضاء من مرضه إلا وقد حاك في قلب المنصور أن يجعل

---

(١) قَطْعُ الناسِ عن الفروع وإرجَاعُهم إلى أصولها التي هي الكتاب والسنة .

(٢) يريد « ببساط الأرض » سهلها، و « بما بقى » : وعرها وحزنها، أي إن خيره ط الوهاد والنجاد . قاله المحقق ص٣١ .

قاضي الجماعة فكان ذلك، وصار ابن مضاء إذا رآه والناس مقبلون عليه أنشد:

وما يستوي الثوبان ثوب به البلى ... وثوب بأيدي البائعين جديد

ولم يزل أبوعبد الله قاضيا للمنصور إلى أن كانت سنة اثنتين وتسعين ٥٩٢هـ فوقع بينه وبين أبي القاسم بن بقي[1] كلام أظهر فيه ابن مروان الاقتدار عليه، فأنشده ابن بقي:

الدهر لا يبقى على حالة ... لكنه يقبل أو يدبر

فإن تلقاك بمكروهه ... فاصبر فإن الدهر لا يصبر

واتفق أن سُعِي في إثر ذلك بابن مروان، ونسب له تقصير في صدقات خرجت على يده، فعزله المنصور وولى على قضاء الجماعة ابن بقي المذكور، فلقيه ابن مروان في إثر ذلك، وكان مُفَاكِهاً حسن الخلق طيب النفس، فقال له: أفترى؟ لقد أقبل وأدبر ونحن نصبر كما صبرت، فاستحى ابن بقي فلم يجاوبه بحرف، ثم لما ولي الناصر رده إلى قضاء الجماعة، فلم يزل عليه إلى أن مات سنة إحدى وستمائة ٦٠١هـ.

٤٢ ـ علي بن محمد بن خيار البلنسي الأصل الفاسي[2] (٥٤١-٦٠٥هـ)

أبوالحسن[3]، أصله من بلنسية، وسكن مدينة فاس. قال فيه ابن أبي زرع الفاسي:

(1) هو أبوالقاسم احمد بن محمد بن بقي بن مخلد، الفقيه الظاهري، المحدث الحافظ، قاضي الخلافة المنصورية.

(2) ترجمته في التكملة ٢/ رقم ١٩١٧ ص ٦٨٦، والذخيرة السنية ص ٤٤، وجذوة الاقتباس القسم الثاني رقم ٥٤٦ ص ٤٨٣، والذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر الثامن القسم ١ رقم ٨ ص ١٦٤.

(3) ذكر الأستاذان محمد المنوني وإبراهيم حركات أنه كان ظاهري المذهب. انظر: حضارة

«الفقيه المبارك الصالح»[1].

سمع أبا عبد الله بن الرمامة وأكثر عنه ولازمه سنين وتفقه عليه، وسمع أيضا أبا الحسن ابن حنين، ودخل الأندلس، فلقي بقرطبة أبا القاسم بن بشكوال، وأبا بكر ابن خير الله بسبتة، وأخذ عنه صحيح مسلم، وأبا عبد الله ابن الفخار بمراكش، وابن أبي جنون بتلمسان، وكان فقيها حافظا مشاورا، رافضا للتقليد، ميالا إلى النظر والاجتهاد، متفنناً حسن المشاركة في العربية، وعلم الكلام، وأصول الفقه، والتصوف.

ظاهريته: ذكر المؤرخون أنه كان رافضاً للتقليد، ميّالاً إلى النظر والاجتهاد، وكثيراً ما يُقصد بهذا الكلام انتحالَ المذهب الظاهري، والانحراف عن المذهب المعمول به، وهو الأمر الذي أكده الفقيه محمد المنوني فقد نسب ابن خيار البلنسي الفاسي إلى المغاربة الذين كانوا يتحلون المذهب الظاهري كابن الكماد الفاسي المتوفي سنة ٦٦٣هـ وأبي الخطاب ت ٦٣٣ وأبي عمرو ت ٦٣٤ ابني دحية[2].

٤٣ – ابن حوط الله[3] **الأنصاري الحارثي** (وفاته ٦١٢ هـ): عبد الله بن

الموحدين ص ٣٩، والمغرب عبر التاريخ ج ١ ص ٣٠٧، ولم أجد فيما بين يدي من المصادر النص على ظاهريته إلا أن رفض التقليد والميل إلى النظر والاجتهاد كثيرا ما يُقصد بها الانحراف عن المذهب المالكي إلى الظاهرية.

(1) الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية لابن أبي زرع الفاسي ص ٤٤.

(2) حضارة الموحدين للمنوني ص ٣٩.

(3) ترجمة القاضي أبي محمد بن حوط الله الظاهري في: أعلام مالقة لابن عسكر ورقة ١٢٦، مخطوط ميكروفيلم بالخزانة العامة بالرباط، أعاد كتابَته لرداءته الفقيهُ المحقق محمد بوخبزة التطواني الحسني. التكملة ٢/ ٨٨٣ رقم ٢٠٩٩، المرقبة العليا للنباهي ص١١٢، الإحاطة لابن الخطيب ج ٣/ ص ٤١٦، صلة الصلة لابن الزبير

سليمان بن داود بن عبد الرحمن بن سليمان بن عمر الأندي، بضم الهمزة، وسكون النون، والدال المهملة، يكنى أبا محمد، أصله من « أندة » عمل بلنسية، وبها ولـد ونشأ بشرق الأندلس، (مولده ٥٤٨)، سمع أباه، وأخذ عنه القراءات، وقدم بلنسية، فسمع من أبي الحسن بن هذيل : النصف الأول، ولحوه من « إيجاز البيان » في قراءة ورش لأبي عمروالمقرئ، ورحل إلى مرسية، فلقي أبا القاسم بن حبيش، وأبا عبد الله بن حميد- فأخذ عنهما القراءات، وسمع منهما الحديث، وناظر في العربية على أبي عبد الله منهما، وقيد عنه الأداب واللغات، ثم جال في بلاد الأندلس - وبها يومئذ بقية من الرواة وجلة من المحدثين والنحاة - يأخذ القراءات من المقرئين، ويروي الحديث عن المسندين. فتحصل له تلاوة الكتاب العزيز على أحد عشر رجلا من أشياخه، وعلى هذه السنة حاله في الكتب

القسم ٣ رقم ٢٢١ ص ١٣٤، والذيل والتكملة السفر ١ القسم ١ رقم ١٤٤، بغية الوعاة ج ٢ ص ٤٤ رقم ١٣٨٧، تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٩٧ رقم ١١٢٣، سير أعلام النبلاء ج ٢٢ ص ٤١ رقم ٢٩، الإعلام بمن حل مراكش ج ٨ ص ٢٠٧ رقم ١١٦٣ ، والديباج المذهب ١/ ٧٤٤.

وحوط الله، قال ابن عبد الملك: بفتح الحاء وسكون الواو، وكأنه مصدر حاط يحوط مضافا إلى الله تعالى، قال: وذكر لي شيخنا أبوالحكم أن أصله حوطله مصغر «حوت» مؤنث على لغة شرق الأندلس، وما صاقبها من البلاد كبلنسية وانظارها التي منها أندة موضع سلف بني حوط الله، فإنهم يفتحون أول الكلمة فيقولون للحوت والعود ونحوهما الحوت والعود بفتح الحاء والعين وينطقون بالتاء طاء، فيقولون في الحوت الحوط، ويلحقون الأسماء المصغرة في آخرها لاما مشددة مضمومة في المذكر ومفتوحة في المؤنث وهاء ساكنة فيقولون في الحوت مذكرا حوطله وفي حوت مؤنثاً حوطله قال ابن عبد الملك : ويأباه كَتْبُ هؤلاء الأفاضل إياه حوط الله ونقلهم ذلك خلفا عن سلف . والله أعلم. الذيل والتكملة : (بتصرف) .

الخمسة(١) وغير ذلك من أخذ كل كتاب منها (أي من الخمسة) على جماعة، وأخذ عن ابن حميد والسهيلي كتاب سيبويه تفقها، وأخذ عن غيرهما، وسمع أبا القاسم ابن بشكوال ، وأبا العباس بن مضاء القرطبي، وقرأ أكثر من ستين تأليفا بين كبير وصغير فيها الموطأ والخمسة، وأبعاضا من كتب كثيرة ، وسمع نحوا من ستة وثلاثين تأليفا فيها الصحيحان، ومسند البزار، والاستيعاب وغير ذلك، وكتب إليه من أهل المشرق آخرون في مقدمتهم الحافظ ابن عساكر، ولم يكن في زمانه من أهل المغرب أكثر مسموعا منه ومن أخيه أبي سليمان رحمهما الله ، وفهرسته الحافلة شاهدة بذلك، قال فيه الراوية الصالح أبوجعفر بن عبد المجيد الجيار : ولا نعلم أحداً في وقتنا جمع من الرواية ما جمعه ، ولا قيد تقييده ، قال ابن الزبير: وصدق رحمه الله، روى عنه عالم لا يحصون لتردده ببلاد الأندلس والعدوة، لشهرته وجلالته ، وذكروه في فهارسهم ، وطرزوها باسمه.

وقال ابن الأبار : «وسمع منه الأكابر وفاتني : أن ألقاه أو أستجيزه». واعتنى بالرواية من لدن صغره، إلى كبره ، وروى العالي والنازل، وكان إماما في صناعة الحديث، مقيداً ضابطاً، بصيراً بها ، معروفاً بالإتقان لها، حسن الخط، حافظا لأسماء الرجال، واقفاً على المعدّلين والمجرّحين، يجمع إلى الاحتفال في الرواية حسن الاستقلال بالدراية، من صدور القضاة، وأعلام الفقهاء، فقيهاً جليلاً أصولياً نحويا ، كاتبا أديبا، شاعراً متفننا في العلوم، وكان يدرس كتاب سيبويه ، ومستصفى أبي حامد الغزالي وغير ذلك.

وكان ورعا دينا حافظا ثبتا فاضلا، حميد السيرة ، محببا في الناس، صليا في الحق على حِدّة : ربما أوقعته فيما يكره، سُنيّاً، مجانباً لأهل البدع والأهواء، بارع

---

(١) يعني بالخمسة:البخاري ومسلم وأبا داود والترمذي والنسائي .

الخط، حسن التقييد. قال ابن الزبير: مع أنه كان يكتب بشماله لتعذر يده اليسرى، ولم يكن يخرج يده اليمنى من ثوبه، وقد يمسك بها تحت الثوب ما يريد إمساكه، ولم أر من عرف بعذره ذلك، واستحييت من سؤال ابنه أبي عمر رحمه الله عن ذلك.

ظاهريته ومنزلته عند الموحدين:

قال ابن الخطيب في الإحاطة «وكان القاضي أبومحمد... يميل إلى الاجتهاد في نظره، ويغلب طريقة الظاهرية» وذكر ميله للمذهب الظاهري غير واحد ممن ترجم له(1).

ومن دلائل ذلك ما نقله أبوالحسن الرعيني في برنامجه من نظم لابن حوط الله يدل على ميله إلى الظاهر، وهوقوله:

أيا طالباً دين النبي محمد — على حين عم الحق وانتشر العَدَلْ
عليك كتاب الله والسنن التي — رواها رسول الله والعدل فالعدل
بها الحق والبرهان والنور والهدى — فما لهما عِدْل ولا عنهما عدل
ودع عنك آراء الرجال فما لمشتريـ — ـها بدين الله صرف ولا عدل(2)

فهو يدعو إلى الاعتصام بكتاب الله وسنن رسول الله، التي نقلها العدول عن العدول، ونبذ ما عداها من آراء الرجال، وذلك محض الظاهرية.

وكان مُعظَّماً عند ملوك الموحدين، معلوم القدر لديهم، يخطب في مجالس الأمراء والمحافل الجمهورية، متقدماً في ذلك ببلاغة وفصاحة إلى أبعد مضمار، ولأمراء الموحدين به اعتناء كبير، وقدكان أستاذ الناصر وإخوته، فكان له عند

(1) على سبيل المثال: ابن الزبير في صلة الصلة القسم ٣ ص ١٣٦، والسيوطي في بغية الوعاة ج ٢ رقم ١٣٨٧ ص ٤٤.
(2) برنامج الرعيني ص٥٧ رقم١٨، وأعلام مالقة لابن عسكر ورقة ١٢٦ من المخطوط.

المنصور والدهم بذلك أكرم أثرة، وهوالذي استأدبه لبنيه، مع ما كان مشهورا به من العلم والدين والفضل، ونال من جهتهم وجاهة متصلة، ودنيا عريضة.

وتصرف في الخطط النبيهة، فولي - في أوقات مختلفة - قضاء قرطبة وإشبيلية ومرسية وسبتة وسلا وميورقة وغيرها من حواضر البلاد بالأندلس والعدوة، فتظاهر بالعدل، وعرف ما أبطن من الدين والفضل.

مؤلفاته:

ألف كتاباً: في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي، نزعَ فيه منزَعَ أبي نصر الكَلاَباذي(1) لم يُكمِله.

قال ابن الأبار: وامتُحِن بالتجول، فذهبت أصوله، وضاعت كتبه في بعض أسفاره، ولو فرَغ للتأليف والتصنيف لعظُم الانتفاع بمعلوماته بعده.

مولده ووفاته:

مولده بأُندة في محرم سنة ثمان وأربعين وخمسمائة ٥٤٨هـ. ولما كان آخر عمره أعيد إلى مُرسية واليا قضاءها ثانية، قصدها من الحضرة، فمات بغرناطة في شهر ربيع الأول سنة ٦١٢هـ. ومن شعره:

أتدري أنك الخطاء حقا — وأنك بالذي تدري(2) رهين
وتغتاب الورى(3) فعلوا وقالوا — وذاك الظن(4) والإثم المبين

(1) نسبة إلى «كلاباذ» محلة ببخارى. كما في اللباب٣/ ٦١ ومعجم البلدان٧/ ٢٦٩.
(2) في صلة الصلة: «يأتي».
(3) في الإحاطة لابن الخطيب: «الألى».
(4) وفي الإحاطة: «الافك».

٤٤- أبو إسحاق إبراهيم بن هُمام الأندلسي ت٦١٥هـ الإشبيلي الظاهري

وهُمام: بضم الهاء وتخفيف الميم. سمع ببغداد من أبي محمد ابن أبي المجد وجماعة، وبواسط بالعراق من أبي الفتح محمد بن أحمد ابن المَنْدائي، وبأصبهان من أبي حفص محمد بن أحمد ابن نصر الصيدلاني وجماعة، وسمع بخراسان من جماعة من أصحاب أبي عبد الله الفراوي، وأبي القاسم زاهر بن طاهر الشحامي وغيرهم، وسكن هَرَاة مدة. وحدث ببغداد، وخراسان. قال المنذري: « وفي العشر الأواخر من شهر ربيع الآخر سنة خمس عشرة وستمائة ٦١٥هـ فُقِدَ الشيخ الصالح أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن هُمام الأندلسي الإشبيلي، بين تكريت والموصل، لا يُدرى هلك بقتل أو عطش أو غير ذلك »[1].

ظاهريته: قال الحافظ الذهبي بعد أن ذكر سماعه: « وكان من أهل الدين والصلاح والسنة، وعلى مذهب أبي محمد بن حزم، وله صبر على الفاقة وتعفف زائد، إلا أنه كان سيء الأخلاق، سريع النفرة، كثير القطوب، لا يسامح في هفوة ولا يقبل معذرة - نسأل الله السلامة - ، وكان قد استولى على أكثر أصول أبي روح وغيره بهراة، فمن يجسر أن يسأله جزءاً منها؟ وقيل: « إنه لما فارق هراة في هذه السنة دفن تلك الأجزاء لئلا ينتفع بها أحد بعده فما نفعه الله بها »[2].

٤٥- الحافظ السنهوري ت٦٢٠هـ إبراهيم بن خلف بن منصور الغساني، الدمشقي، أبو إسحاق[3]. ذكرته هنا ضمن تراجم الأندلسيين والمغاربة رغم أن

---

(١) التكملة لوفيات النقلة لزكي الدين المنذري ج٢ رقم ١٥٩١ ص٤٢٨.
(٢) نقل المحقق الدكتور بشار عواد معروف هذا الكلام عن الذهبي من المشتبه ص٦٥٤.
(٣) ترجمته في التكملة لابن الأبار ١/ ص١٤٩ رقم ٤٦١ بتحقيق د.عبد السلام الهراس، ونفح الطيب ج٣/ ص١٣٥ رقم ٧١، ولسان الميزان لابن حجر ج١/ ص ٥٤ رقم ١٣٣، والإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام ج١/ ص١٧٠ رقم ١٥.

أصله ليس مغربياً ولا أندلسياً، لكونه أثَّر في المدرسة الظاهرية الحزمية في الأندلس والمغرب، وتأثر بها، فقد أخذ عنه من الظاهرية أبو سليمان بن حوط الله وأبو العباس النباتي.

وروى السنهوري عن طائفة من أهل الأندلس على رأسهم أبو سليمان بن حوط الله تلميذه المذكور.

نسبه ولقبه: السنهوري: أصله منها، نسبته إلى سنهور: قرية في بلاد مصر بالمحلة[1]، وقال أبو القاسم ابن عساكر الصغير في معرض تجريحه « انتسب مازنياً ثم انتسب غسانياً »[2]، وكان يلقب بالناسك لكثرة سفره وتجواله بالبلاد »[3].

شيوخه: روى عن أبي القاسم بن عساكر، وأبي اليمن الكندي، وأبي المعالي الفراوي، وأبي الطاهر الخشوعي[4]، ومن الأندلسيين أبي سليمان ابن حوط الله[5].

تلاميذه: حدث عنه محدث المغرب أبو الحسن ابن القطان الفاسي عند قدومه تونس سنة ٦٠٢هـ وسماه في شيوخه وأجازه هو وابنه حسن[6]، وأخذ عنه أبو العباس النباتي عند دخوله إشبيلية من بلاد الأندلس سنة ثلاث وستمائة[7]

---

(١) لسان الميزان ١/ ٥٤.
(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) التكملة ١/ ١٤٩ بتحقيق الهراس.
(٥) اللسان ١/ ٥٥.
(٦) نفح الطيب ٣/ ص ١٣٥ -١٣٦.
(٧) المصدر السابق ص ١٣٥.

وقال ابن حوط الله: «أجازني وابني محمدا جميع ما رواه عن شيوخه»[1] وذكر أن روايته بنزول، لأنه لم يرحل إلا بعد وفاة الشيوخ المشاهير بهذا الشأن[2].

وفاته: انفرد ابن حجر بذكر تاريخ وفاته في لسان الميزان[3] فنقل عن تلميذ السنهوري ابن سندي أن وفاته كانت في حدود العشرين وستمائة ٦٢٠هـ.

مروياته: حكى عنه أبو العباس النباتي أنه كان يروي موطأ أبي مصعب وصحيح مسلم بعلو[4] وقال أبو سليمان بن حوط الله: «أجازني وابني محمدا جميع ما رواه عن شيوخه الذين منهم أبو الفخر فناخسر ابن فيروز الشيرازي»[5].

وقال ابن القطان: «وقد كان إذ أجاز ابني، كتب بخطه جملة من أسانيده وسمى كتبا منها الموطأ، والصحيحان وغير ذلك»[6].

وذكر تلميذه ابن سندي أنه كانت له وكالات بالإجازة: من شيوخ وكلوه على الإذن لمن يريد الرواية عنهم، قال: «فكتب لي بالإجازة عنه، وعن موكليه في سنة ثلاث وستمائة ٦٠٣هـ»[7].

حزميته وظاهريته: كان الحافظ السنهوري حزمياً ظاهري المذهب، وفي ذلك يقول تلميذه ابن سندي: «وكان ينتحل مذهب ابن حزم كابن دحية[8] في انتحاله

---

(١) التكملة ١/ ١٤٩ تحقيق الهراس.
(٢) نفس المصدر السابق، وانظر الإعلام للمراكشي ١ / ص ١٧١.
(٣) اللسان ١/ ٥٥.
(٤) التكملة ١/ ١٤٩ بتحقيق الهراس.
(٥) نفس المصدر السابق.
(٦) نفح الطيب ٣/ ١٣٥-١٣٦.
(٧) اللسان ١/ ٥٤.
(٨) الحزمي الظاهري ستأتي ترجمته.

مذهب الظاهر في الجملة»[1].

وقال غيره: «كان ظاهري المذهب على طريقة أبي محمد بن حزم»[2]، غير أننا لا نستطيع الجزم بأن السنهوري أخذ المذهب الظاهري عند قدومه إلى الأندلس، لاسيما وقد خالطه بالمشرق، بل كان بموطنه مصر بالذات بعضُ الظاهرية الحزميين، ذكرتْ منهم كتبُ التراجم معاصرَه وخصمه ابنَ دحية الذي ناظره مرة، فشكاه إلى الكامل[3].

لكن غالب الظن- رغم ذلك كله - أنه تأثر بالمذهب الحزمي في الأندلس والمغرب، لأن قدومه إلى الغرب الإسلامي كان في زمن الموحدين أيام محمد الناصر بن يعقوب الموحدي، وفي هذا العهد بالذات، كان للمذهب الحزمي بالمغرب والأندلس صولة وجولة؛ بنفاح الموحدين عنه، وجعله المذهب الرسمي للدولة، ومحاولتهم محو مذهب مالك.

وقد نقل ابن حجر عن ابن عبد الملك المراكشي أن السنهوري زار الخليفة محمد الناصر بن يعقوب المنصور الموحدي «وهو يومئذ يحاصر المهدية، فاجتمع به، ووصله، ثم رحل إلى مراكش ثم إلى الأندلس، ثم رجع إلى مراكش، فأسره الروم، ثم خلّصه الناصر، وأحسن إليه، ورجع إلى بلاده سنة خمس وستمائة ٦٠٥هـ»[4].

وهذه الحظوة والعناية والاهتمام البالغ، من الوصل، والإحسان، والفك من

---

(١) اللسان ١/ ٥٤.
(٢) نفس المصدر السابق.
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) المصدر السابق ص٥٥.

الأسر، لا يناله عند الموحدين إلا من كان على مذهبهم، من فقهاء الظاهر، لما
فقهاء الفروع من المالكية، فلم يكن لهم إلا النفي، والتشريد، والامتحان الشديد،
والحبس، والقتل، وتتبع كتب الرأي والفروع وحرقها .

رحلاته : وصفه بعض المؤرخين فقال في حقه: « الشيخ المحدث الرحالة، إبراهيم السنهوري صاحب الرحلة إلى البلاد، دخل الأندلس»[1] . فقد عُرف الحافظ السنهوري بكثرة رحلاته وسفراته، حتى وُسم بالمحدّث الرحالة، دخل بغداد، ونيسابور، وشيراز، وأصبهان وغيرها مرارا[2] . وقدم إلى الغرب فدخل تونس[3] سنة ٦٠٢هـ ، وانصرف من تونس إلى المغرب فدخل مراكش ، ثم اجتاز إلى العدوة ومنها إلى إشبيلية ، غير أنه لم يكتب له القرار بموطنه وبلاده ؛ إذ سرعان ما امتحنه الملك الكامل ، ثم أمر بإخراجه من البلاد ، فمات غريباً في بلاد العجم كما حكى تلميذه ابن سندي[4] .

مجرِّحُوه ومعدِّلوه :

انقسم العلماء في الحافظ السنهوري بين مجرِّح ومعدّل، ومعتقد ومنتقد، ومن المحدثين النقاد الذين جرّحوه أبوالحسن ابن القطان تلميذه قال : « وقدم علينا بعد ذلك مراكش مفلتاً من الأسر، فظهر في حديثه عن نفسه تجازف، واضطراب وكذب، زهّدَ فيه، وإثر ذلك انصرف إلى المشرق راجعاً، وقد كان إذ أجاز ابني، كتب بخطه جملة من أسانيده، وسمى كتباً منها الموطأ والصحيحان وغير ذلك،

(١) نفح الطيب ٣/ ١٣٦.
(٢) اللسان ١/ ٥٥.
(٣) التكملة ١/ ١٤٩.
(٤) اللسان ١/ ٥٤.

قال : وقد تبرأت من عهدة جميعه لما أثبت من حاله »[1] .

وقال فيه أبوالقاسم بن عساكر الصغير : « كان يشتغل في كل علم، والغالب عليه فساد الذهن، وكان متسمحاً فيما ينقله ويرويه، وكان قدومه دمشق سنة ثلاث وستمائة ، فانتسب مازنياً ثم انتسب غسانياً، ووردت معه إجازة من وقف عليها، عرف ما ذكرتُه من التخليط »[2] . ثم قال : « ويقال أن الحامل له على تطواف البلاد طلب حشيشة الكيمياء»[3] .

وقال ابن حجر : «دجال في المغرب، اتهمه أبوالحسن ابن القطان بالمجازفة والكذب»[4] .

ومن عدله : مكرم بن علي الأنصاري،وصفه بالحفظ[5] . ومن المغاربة الذين عدلوه ووثقوه ونافحوا عنه، ابن عبد الملك المراكشي، نقل عنه الحافظ ابن حجر قوله في الذيل والتكملة : « وكان محدثاً، حافظا لمتون الأحاديث، ضابطا لما يرويه، ثقة في نقله، متين الدين، جميل المروة»[6] .

ثم قال ابن عبد الملك يرد على ابن القطان تجريحه إياه، مناضلاً عنه: « واتهمه أبوالحسن بن القطان، وغضّ منه في منقص الأفاضل، وقد نزهه الله عن كل ما رماه به، وعدله كل من أخذ عنه، ووثقوه، وصححوا نقله »[7] .

(١) التكملة ١/ ١٥٠ بتحقيق الهراس.
(٢) لسان الميزان ١/ ص ٥٤.
(٣) نفس المصدر السابق.
(٤) نفس المصدر السابق.
(٥) نفس المصدر السابق.
(٦) نفس المصدر السابق.
(٧) نفس المصدر السابق .

ورغم هذا كله، مال شيخنا إبرهيم بن الصديق- حفظه الله - في محاضرته بكلية أصول الدين بتطوان التي عنوانها: «تحقيق محضر ابن دحية»[1] إلى تجريحه، مدافعا عن الحافظ ابن دحية، منافحا عنه، مكذباً ما ورد في المحضرَ المزعوم.

محنته مع الكامل: محنة الحافظ السنهوري مع السلطان الكامل، كانت بسبب أبي الخطاب ابن دحية الظاهري، غير أن الرواية في هذا السبب أخذت اتجاهين:

- **الاتجاه الأول:** قال به ابن العديم، وهوأن كل ما في الأمر، أن الحافظ السنهوري ناظر الحافظ ابن دحية مرة فشكاه إلى الكامل، فامر به، فضُرِب وعزر على جَمَلٍ ونُفي[2]. وهذا الاتجاه يثبت أن سبب المحنة هو المناظرة لاغير.

- **أما الاتجاه الثاني:** فهي الرواية التي أوردها المقّري التلمساني[3]: «وهو أن السنهوري لما دخل الأندلس ذكر لمشايخها وعلمائها، أن الشيخ أبا الخطاب ابن دحية يدّعِي أنه قرأ على جماعة من شيوخ الأندلس القدماء، فأنكروا ذلك وأبطلوه وقالوا : لم يلق هؤلاء ولا أدركهم، وإنما اشتغل بالطلب أخيراً، وليس نسبُه بصحيح فيما يقوله، ودحية لم يعقب[4]. فكتب السنهوري محضراً، وأخذ خطوطهم فيه بذلك، وقدم به ديار مصر. فعلم أبوالخطاب ابن دحية بذلك، فاشتكى إلى السلطان الكامل منه ، وقال : هذا يأخذ عرضي ويؤذيني ، فأمر السلطان بالقبض عليه، فقُبِض وضُرِب بالسياط، وأُشْهِرَ على حمار، وأُخرج من

(١) في ندوة «علم الحديث بسبتة والمحدثون السبتيون» يومي الثلاثاء ١٩ والأربعاء ٢٠ شعبان ١٤١٤ هـ الموافق ١و٢ فبراير ١٩٩٤م، ونُشر المقال بمجلة كلية أصول الدين بتطوان العدد: ١ صفر : ١٤٢٠هـ ماي ١٩٩٩م.

(٢) اللسان ١/ ٥٤.

(٣) نفح الطيب ٣/ ١٣٦.

(٤) يأتي بسط هذا كله في ترجمة الحافظ ابن دحية الظاهري.

ديار مصر، وأخذ ابن دحية المحضر وحرقه. وهذا الاتجاه يؤ كد أن سبب المحنة هو المحضر المزعوم، والله أعلم بالصواب.

٤٦ - **أبوالأصبغ، اللخمي الإشبيلي الظاهري**[1]، ت ٦٢١هـ عبد العزيز بن علي يعرف بابن صاحب الرد، كان ممن برع في فقه الظاهرية. قال ابن مسدي: كان ذاكرا لصحيح مسلم، متظاهرا بمذهب أهل الظاهر، رافعا راية تلك المظاهر مع الثقة والأصالة.

٤٧- **أبومحمد ابن بيكى**[2] : عبد الكريم بن عبدالملك بن عبد الله بن طيب الأزدي البجائي، من أهل القرن السابع الهجري، الشيخ الفقيه، العالم المتقن، المحصل المجيد، المعروف بابن بيكى، من أهل قلعة حماد، صاحب الرابطة المعروفة برابطة ابن بيكى بداخل باب «أمسيوان» من أعلى سند بجاية، وبها قبره رحمه الله، وهو الموقّف لأوقافها المعروفة بها.

كان من جلة أهل العلم، ومن أكابر أولي النُّهَى والفهم، وكان معروفا عند خلفاء بني عبد المومن، وكان ينحوللظاهر، وكانت له وجاهة وعلو قدر ورفعة في الدين والعلم وسمو نظر، وهو من نظراء العالم أبي عبد الله محمد بن عبد الحق ابن سليمان التلمساني[3]، وإليه كان مرجع الفتيا وعلى قوله العمل، وكان له مع ذلك انقباض عن الناس، واشتغال وجدٌ خرجاً عن القياس .

(١) ترجمته في التكملة٦٣٣، الوافي بالوفيات : ١٨/ ٥٣٠.

(٢) ترجمته في :عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني رقم٥١، لم اقف على تاريخ ولادته ووفاته .

(٣) فقيه مالكي ولي القضاء بتلمسان مرتين، له كتاب «المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار» ، في نحو ٣ آلاف ورقة، توفي سنة ٦٢٥هـ.

٤٨- مُحِب الدين بن حيون البهراني اللبلي(١). أحمد بن تميم بن هشام (٦٤٣هـ-
٦٢٥هـ) ولد بلبلة - وهي قرية ابن حزم الظاهري - من قرى إشبيلية سنة ثلاث
وسبعين، وروى عن أبيه وابن الجد، وأبي عبد الله بن زرقون، وسمع ببغداد من
ابن طَبَرْزَذ، وبهَرَاة من أبي رَوح، وبنيسابور من المؤيد، وزينب الشعرية.
وعُني بالرواية، وكتب الكثير، وتفقه للشافعي وقيل: كان ظاهرياً، روى عنه
مجد الدين بن العديم، وتاج الدين عبد الخالق. مات بدمشق سنة ٦٢٥هـ

٤٩- ابن بقي القرطبي ت ٦٢٥هـ : الأموي الظاهري، أبوالقاسم أحمد بن
يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد، ولد عام ٥٣٧، من ذرية بقي بن
مخلد، حافظ الأندلس ومحدثها، قاضي الجماعة بالمغرب، من أهل قرطبة(٢).

روى عن أبيه يزيد، وجده عبدالرحمن، وأبي عبد الله بن عبد الحق الخزرجي،
وابن بشكوال، وأبي خالد المرواني، وابن مضاء القرطبي الظاهري، وابن فرقد،
وأبي العباس ابن اليتيم، وغيرهم، وسمع من السُهيلي تأليفه (الرَوْض الأُنُف)،
وأجاز له شريح بن محمد وهو ابن عام ، وابن قزمان، وأبوالحسن بن حنين، وابن
الرمامة، وابن مسرة، وسواهم .

روى عنه ابن حوط الله الظاهري، وأبوالخطاب بن خليل، والرعيني، وابن أبي
الربيع وترجما له في برنامجيهما وخلق.

---

(١) ترجمته من : سير أعلام النبلاء للذهبي ج٢٢/ ص٣٠١ رقم ١٧٨.

(٢) ترجمته : في التكملة ١/ ١١٥-١١٦ و١/ ٧٦ رقم ٢٩٢، والمرقبة العليا ١١٧-١١٨، وصلة الصلة ق٥/ ٣٤٨ رقم ٧٥ ، ونفح الطيب ٢/ ٥٧٥، والإعلام للمراكشي ٢/ ١٣٥ رقم ١٦٥، ونيل الابتهاج ٦٣، وبرنامج الرعيني ٥٠، رقم ١٦ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٩٩، وشذرات الذهب ٥/ ١١٦-١١٧، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٧٤ .

قال الرعيني في برنامجه : « لقيته مراراً بإشبيلية وقرطبة، وجالسته كثيراً،
وسمعت عليه ، وتناولت كتباً جمة من يده ، وأجاز لي الرواية عنه لما اشتملت
عليه رواياته كلها»(١).

وسمع منه الناس وتنافسوا في الأخذ عنه، وكان أهلا لذلك، كتب إلى ابن
الأبار بإجازة ما رواه، وهوآخر من حدّث عن شريح بإجازة، وانفرد برواية الموطأ
عن ابن عبد الحق قراءة عن ابن الطلاع سماعا. وآخر من روى عنه عبدالله ابن
هارون الطائي.

ظاهريته : قال ابن الزبير : « وكان قاضي الخلافة المنصورية وكاتبها يميل إلى
الظاهر»(٢). وكذا نقل عنه السيوطي في بغية الوعاة، وقال ابن العماد الحنبلي :
«وكان ظاهري المذهب»(٣). وقال النُباهي: «وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه،
مدة ولايته وعلى ذلك كان المنصور في مدته، كان ابن بقي لايرى الحكم
بالتدمية، ولا العمل عليها بوجه»(٤).

وقال الرعيني : « كان يرغب عن مذهب مالك، ويميل إلى الظاهر، وينزع إلى
ابن حزم ويتشيع له »(٥).

---

(١) برنامج الرعيني ص٥٠ رقم١٦.

(٢) صلة الصلة ق٥ رقم٧٥ ص٣٤٨.

(٣) شذرات الذهب ج٥/ ١١٦ ، ١١٧ .

(٤) المرقبة العليا ص١١٧-١١٨، وهذا دليل قوي على أن المذهب الظاهري، كان المذهب الرسمي للدولة على عهد المنصور الموحدي، وكان القضاء والأحكام بالظاهر، وكلامُ النُباهي واضح في هذا المقام، والتدمية : هي تصريح القتيل الجريح بقاتله قبل موته .

(٥) برنامج الرعيني ص٥٠ رقم ١٦ وهذا دليل أيضاً على أن الدولة كانت تنزع إلى ابن حزم الظاهري، وتتشيع له وترغب عن مذهب مالك.

منزلته العلمية وتوليته القضاء زمن الموحدين : كان من أعلام الأندلس جلالة وكمالاً ، ولا يعرف فيها أعرق من بيته في العلم والنباهة إلا بيت بني مغيث بقرطبة وبيت بني الباجي بإشبيلية، وله التقدم على هؤلاء ، وكان قاضي الخلافة المنصورية، القديم الاختصاص بها، والأثرة لديها.

ولي قضاء الجماعة بمراكش مضافا ذلك إلى خِطتي المظالم والكتابة العليا، فحُمدت سيرته، ولم تزده الرفعة إلا تواضعاً ثم صرف عن ذلك كله، وأقام بمراكش مدة طويلة إلى أن تقلد قضاء بلده وصُرف عنه قبل وفاته بيسير.

وكان مسند أهل المغرب، وعالمهم، ورئيسهم، كما يقول ابن العماد، وكانت له إمامة في علم العربية ولذلك ترجم له السيوطي في بغية الوعاة، وكان كتابه إذا كتب حسناً مختصراً، سهل المساق، محذوف الحشو. وكان أطيب الناس نفسا وخلقاً.

مؤلفاته : وألف كتاباً في: « الآيات المتشابهات » قيل : إنه من أحسن شيء في بابه، وكان لايفارقه في سفر ولاحضر. ومن شعره :

ارجـــع إلى الله ودع غيــــره ... فكـــل شـــيء غـــيره باطـــل
وكـــل مـــا بطلانـــه ممكـــن ... فلـــيس يغـــترُّ بـــه عاقـــل

وقد روى مصنفات كثيرة من الكتب بالأسانيد إلى مصنفيها ذكرها ابن أبي الربيع الإشبيلي في برنامجه فلتراجع هنالك(1).

ولقد وجدت لأبي القاسم ابن بقي الظاهري رواية بسنده إلى جده بقي محدث الأندلس، اجتمعت فيه رواية الأبناء عن الآباء ما لم يجتمع في غيره .

وقد روى الحديث بسنده أبوحيان النحوي المفسر الظاهري، قال : حدثنا ابن

(1) انظر برنامج ابن أبي الربيع الإشبيلي : ص٤١.

أبي الأحوص عن قاضي الجماعة أبي القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن مخلد بن عبد الرحمن بن أحمد بن بقي بن مخلد بن يزيد القرطبي عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه الإمام بقي بن مخلد عن أبي بكر المقدمي عن عمر بن علي وعبد الله بن يزيد عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الرحمن بن رافع عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ مرّ بمجلسين أحدهما يدعو الله ويدعون إليه، والآخر يتعلمون العلم ويعلمونه، فقال: «كل المجلسين خير، وأحدهما أفضل من الآخر، أما هؤلاء فيتعلمون ويُعَلّمون الجاهل فهم أفضل، وأما هؤلاء فيدعون الله ويرغبون إليه، إن شاء أعطاهم وإن شاء منعهم، وأنا بُعثت معلماً » ثم جلس معهم(1).

قال أبوحيان : « قلت : لا أعرف حديثاً اجتمعت فيه رواية الأبناء عن الآباء بعدد ما اجتمع في هذا »(2).

(1) أخرجه ابن ماجه في السنن : المقدمة حديث رقم ٢٢٥، والدارمي في مقدمة السنن رقم : ٣٥٢ من طريق بشر بن هلال الصواف حدثنا داود بن الزبرقان عن بكر بن خنيس عن عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال : خرج رسول الله ﷺ ذات يوم من بعض حجره ، فدخل المسجد ، فإذا هو بحلقتين إحداهما يقرءون القرآن ويدعون الله ، والأخرى يتعلمون ويُعلّمون، فقال النبي ﷺ : «كلٌ على خير ، هؤلاء يقرءون القرآن ويدعون الله ، فإن شاء أعطاهم وإن شاء منعهم ، وهؤلاء يتعلمون وإنما بعثت معلماً » فجلس معهم . ولفظهما واحد . وهو حديث ضعيف، ومدار رواية ابن بقي على طريق عبد الرحمن بن زياد، وفيه داود بن الزبرقان ، قال ابن معين : ليس بشيء، وضعفه ابن المديني جداً، وبكر بن خنيس يُكتب من حديثه الرقاق، والآفة فيه من عبد الرحمن بن زياد : متروك الحديث.

(2) نفح الطيب ج٢/ ص٥٧٥

وتكفينا هذه الشهادة من أبي حيان دليلا على المرتبة التي تسنّمها أبو [illegible] ابن بقي في الحديث.

٥٠ - بكر بن إبراهيم ابن مجاهد ٦٢٨هـ[1]: أبوعمرو اللخمي الإشبيلي الظاهري، من أهل إشبيلية، أديب شاعر، له رواية عن سعد السعود بن عفير الظاهري - السابق ذكره - وأحمد بن حنون، روى عنه جملة من شعره، قال ابن القاضي في الجذوة: «وكان يتمذهب بالظاهر».

وقال ابن الزبير: قال شيخنا ابن فرتون: «واجتمعت به بفاس، ثم رجع إلى إشبيلية، فتوفي بها عام ثمانية أوتسعة وعشرين وستمائة. وكان يحترف بتسفير الكتب»[2].

وله في ذلك تأليف أسماه: «التيسير في صناعة التسفير» قال الزركلي: وهو مطبوع.

٥١ - أبوالحسن ابن خطاب المعافري: ت ٦٢٩ هـ علي بن عبد الله بن يوسف بن خطاب بن خلف:[3] إشبيلي بلساني[4] الأصل، تلا بالسبع على أبي الحسن بن نجبة، وسمع من أبي بكر النيار، وأبي عبد الله بن زرقون، وأجاز له أبوبكر بن خير، وابن بشكوال، وكان جالساً للمحدث أبي بكر النيار في دكان واحد، وكانا على هدي واحد، وسمت متقارب.

---

(١) ترجمته في جذوة الاقتباس ق١/ ١٦٩ رقم١٢٤ ، والأعلام للزركلي٢/ ٦١.
(٢) ما يسمى في المشرق تجليد الكتب.
(٣) ترجمته في التكملة رقم (١٩٠١)، والذيل والتكملة السفر٥ ق ١ رقم ٤٨١ص٢٣٨، وصلة الصلة لابن الزبير القسم٤ رقم ٢٥٠ص١٢٢.
(٤) بلسانة: قرية على نهر إشبيلية الأعظم.

روى عنه أبوالقاسم بن فرقد وأبومحمد الحرار، وأبو الخطاب بن خليل، من أهل إشبيلية، وجلة شهودها، وعدول موثقيها، واستقضي بإشبيلية وقتاً، واستنابه قضاتها كثيراً في الأحكام.

وكان محدثاً راوية، فقيهاً ظاهري المذهب[1] فاضلاً، عاقداً للشروط مبرزاً في تجويدها، حسن الخط، ذا مشاركة في الأدب وحظ من النظم والنثر. وكف بصره بأخرة، فلزم داره إلى أن توفي، قال ابن الزبير: «أراه توفي قبل سنة٦٠٠هـ».

وقال ابن عبد الملك: «توفي نصف ليلة الأحد السابعة عشرة من ذي قعدة سنة تسع وعشرين وستمائة»، وهو ابن ثمانين سنة وأشهر، ودفن عصر ذلك اليوم بمقبرة النخيل.

٥٢ - أبوالحسن علي بن عياش شيخ أبي القاسم السهيلي وخال أبيه. قال أبوالخطاب بن دحية الظاهري: «وسمع الموطأ - أي السهيلي - على خال أبيه الفقيه المحدث الخطيب الظاهري أبي الحسن علي بن عياش، توفي بصحراء قُدَيد[2] راجعاً من زيارة قبر المصطفى ﷺ»[3].

٥٣ - الحافظ أبوالخطاب ابن دحية الظاهري ت ٦٣٣هـ:

وهو مجد الدين عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن فَرَح بن خلف من ولد دحية بن خليفة الكلبي رضي الله عنه، من أهل سبتة، ويذكر ابن عسكر أنه من أهل مالقة واستوطن سبتة، يكنى أبا الخطاب ويعرف بابن الجُمَيل، ولد ٥٤٧هـ[4].

---

(١) ذكر ابن الزبير أنه كان أول أمره يميل إلى الظاهر ثم عزم على مذهب مالك رحمه الله.
(٢) قرب مكة.
(٣) المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب بن دحية الظاهري ص٣٢١.
(٤) ترجمته في: أعلام مالقة لابن عسكر ورقة ١٨٤ مخطوط بخط أبي خبزة، التكملة رقم

عبدالله بن دحية بن خليفة الكلبي، فقال له عبد العزيز : « لو كان معي جنّ لقبلت، فتركه وولاها منصور بن جمهور »[(١)].

وفيما يرويه الطبري مقنع لمن ينبزه من المشارقة، ويرد عليه نسبه إلى دحية، وأن دحية قد أعقب[(٢)] ، والطبري هو من هو في الحفظ والإتقان في الحديث والثقة والجلالة .

بين توثيقه وتجريحه : وثمة شيء يتصل بنسبه، وهو الحديث عن توثيقه في روايته أو تجريحه في عدالته. وتجدر الإشارة إلى أن الذين كذّبوا أبا الخطاب ابن دحية رحمه الله في نسبه أو ضعفوه في نقله، أو عابوه بالتدليس ؛ أو رموه بالكذب، كانوا كلهم من المشرق، وهذا يلقي ظلالاً من الشك على القصص التي ساقوها عنه، فعند الله علمُها .

قال سبط ابن الجوزي : «كان في المحدثين مثل ابن عُنين، في الشعراء، يقع في أئمة الدين، ويزيد في كلامـه، فترك الناس الرواية عنه وكذبوه . وكان الكامل مقبلا عليه، فلما انكشف حاله أعرض عنه، وأخذ منه دار الحديث وأهانه»[(٣)] .

ويقول القاضي ابن واصل : «كان أبو الخطاب مع فرط معرفته وحفظه متهماً بالمجازفة في النقل، فبلغ ذلك الملك الكامل، فأمره أن يعلّق شيئا على كتاب الشهاب فعلق كتابا تكلم فيه على أسانيده وأراه الكامل، فقال له الكامل بعد أيام: ضاع مني الكتاب فعلّق لي مثله، ففعل فجاء متنافيا للأول، فعلم السلطان صحة ما قيل، وعزلـه من دار الحديث، فولى مكـانه أخاه الإمام أبا عمرو

---

(١) تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري : ٧/ ٢٧٠ .

(٢) انظر المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب ابن دحية مقدمة التحقيق ص(ل-م).

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٩٢ .

اللغوي»[(١)].

ويقول الحافظ الضياء : « لقيته بأصبهان ولم أسمع منه شيئاً، ولم يعجبني حاله، كان كثير الوقيعة في الأئمة، أخبرني إبراهيم السنهوري أنه دخل المغرب وأن مشايخ أهل المغرب كتبوا له جرحه وتضعيفه، ثم قال الضياء: وقد رأيت منه غير شيء مما يدل على ذلك »[(٢)].

ويقول ابن نقطة : «كان أبوالخطاب موصوفا بالمعرفة والفضل ، لم أره ، إلا أنه كان يدعي أشياء لا حقيقة لها : فذكر لي أبوالقاسم بن عبد السلام – ثقة – قال : نزل عندي ابن دحية فجعل يقول : أحفظ صحيح مسلم وجامع الترمذي، فأخذت خمسة أحاديث من الترمذي وخمسة من المسند وخمسة من الموضوعات، وجعلتها جزءا وعرضتها عليه فلم يعرف منها شيئا »[(٣)].

ويقول الحافظ ابن كثير : «قد تكلم الناس فيه بأنواع من الكلام، ونسبه بعضهم إلى وضع حديث في قصر صلاة المغرب، وكنت أود أن أقف على إسناده ليعلم كيف رجاله، وقد أجمع العلماء- كما ذكر ابن المنذر وغيره - أن صلاة المغرب لا تقصر، واتفق أن وصل في جمادى الأولى سنة ٦١٦هـ إلى غزة، فخرج كل من في غزة بالأسلحة والعصي والحجارة إلى الموضع الذي هوفيه، وضربوه ضرباً شديداً بعد أن انهزم من كان معه »[(٤)].

ويقول ابن النجار : « وكان صديقنا إبراهيم السنهوري دخل إلى الأندلس،

---

(١) تذكرة الحفاظ ج٤ص١٤٢١ .

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق ص١٤٢٢ .

(٤) نفح الطيب ج٣/ ص١٣٨ .

فذكر لمشايخها حال ابن دحية وما يدعيه، فأنكروا ذلك وأبطلوا القاءه لهم وأنه اشتغل بالطلب أخيراً، وأن نسبه ليس بصحيح. وكتب السنهوري بذلك محضراً وأخذ خطوطهم فيه. فعلم ابن دحية بذلك، فشكاه للسلطان، فأمر بالقبض عليه، فضُرِب وجُرِس على حمار، وأخرج من القاهرة، وأخذ ابن دحية المحضر فحرقه»[1].

ويقول الحافظ الذهبي :«كان مدلسا يستعمل «حدثنا» فيما هو إجازة، لم أر من يحدثني عنه»[2].

ويقول أيضا : «ولم تدخل في الأذن دعواه أنه قرأ صحيح مسلم من حفظه على بعض شيوخه، وكان معروفاً على كثرة علمه وفضائله بالمجازفة والدعاوى العريضة»[3].

توثيقه وتعديله :

قدمنا ما قاله بعض المشارقة في تجريح أبي الخطاب، غير أن إجماع المغاربة والأندلسيين على توثيقه ، يلقي ظلالا من الشك على ما اتهم به لاسيما وأنه لم يعدم من المشارقة من أثنى عليه ووصفه بالحفظ والثقة كابن خلكان وغيره.

وابن حجر نفسه يقول : «ورأي المغاربة في أبي الخطاب غير رأي أهل بلاد

(١) سير أعلام النبلاء ٢٢ / ٣٩٢، ونفح الطيب ج٣ص١٣٦ ، وانظر تحقيق محضر ابن دحية لشيخنا الدكتور ابن الصديق، مجلة كلية أصول الدين بتطوان العدد : ١ صفر ١٤٢٠هـ ماي ١٩٩٩ م

(٢) تذكرة الحفاظ ج٤/ ص١٤٢٢ .

(٣) المصدر السابق ص١٤٢١ .

مصر»[1] ولكي يتبين أمره، أوردُ أقوال موثقيه ومعدليه والمثنين عليه :

يقول المقري : «كان من كبار المحدثين ، ومن الحفاظ الثقات الأثبات المحصلين»[2] . ويرُد على المشارقة الذين جرّحوه مبرءا له مما ثلموه به بقوله : «وتكلم فيه جماعة فيما ذكره ابن النجار، وقدرُه أجل مما ذكروه»[3] .

ويورد أقوال ابن النجار في ابن دحية، ويعقب عليها بما يفيد تشكيكه فيها يقول: «هكذا ذكره ابن النجار، وأطال الوقيعة في أبي الخطاب بن دحية»[4]، ثم يقول : «وقدمنا في ترجمته توثيق جماعة له، فربك أعلم بحاله»[5].

ويقول أبوالعباس الغبريني في عنوان الدراية : «وارتحل إلى المشرق في مدة بني أيوب فرفعوا شأنه، وقربوا مكانه، وجمعوا له علماء الحديث ، وحضروا له مجلساً أقروا فيه بالتقدم، واعترفوا له أنه من أولي الحفظ والإتقان والتفهم، وسمعت أنهم ذكروا أحاديث بأسانيد حولوا متونها، وأنه أعاد المتون المحولة وعرف عن تغيرها ثم ذكر الأحاديث على ما هي عليه من متونها الأصلية»[6] . ووصفه في مستهل الترجمة بالشيخ الفقيه، المحدث الحافظ المتقن[7] .

ويقول ابن الزبير: «ورحل إلى المشرق فاستوطن مصر وعلا بها صيته، وشهر

(١) انظر لسان الميزان : ٤ / ٢٩٢ رقم ٨٢٩ .

(٢) نفح الطيب ج٢ص٩٩ .

(٣) المصدر السابق ص١٠٣ .

(٤) المصدر السابق ص١٣٧ .

(٥) المصدر السابق ص١٣٨ .

(٦) عنوان الدراية رقم ٨٦ ص٢٧٢ .

(٧) المصدر السابق ص٢٦٩ .

ذكره، وكان معتنيا بالعلم، مشاركا في فنون منه، مجتهداً، معتنيا بالأخذ من الشيوخ، ذاكراً للتاريخ والأسانيد، ورجال الحديث، والجرح والتعديل، متباعداً لأهل البدع، سرياً فاضلاً»(١).

ثم يستدل لحاله بما يبطل أقوال مُجَرحيه فيقول: «عرّفني بحاله وحال أخيه أبي عمرو عثمان ، الشيخان أبوالحسن العافقي وأبوالخطاب بن خليل ، وكانا قد صحباهما طويلاً وخبراهما جملة وتفصيلا ، إلا أنهما ذكراهما بانحراف في الخلق وتقلب لم يَشِنْهُما غيره، ووصفاهما مع ذلك بالثقة والعدالة والسراوة، والاعتناء التام »(٢).

قلت : قال تعالى : ﴿ فاسأل به خبيراً ﴾ الآية ، هذا هو القول الذي ينبغي ان يعتمد في أبي الخطاب وأخيه، قول من « صحباهما طويلا وخبراهما جملة وتفصيلاً » لا قول ابن نقطة : «لم أره، إلا أنه كان يدّعي أشياء لاحقيقة لها »، ولا قول ابن كثير : « قد تكلم الناس فيه بأنواع الكلام، ونسبه بعضهم إلى وضع حديث في قصر صلاة المغرب، وكنت أود أن أقف على إسناده ليعلم كيف رجاله»، ولا قول الذهبي : « ولم تدخل في الأذن دعواه أنه قرأ صحيح مسلم من حفظه» .

فهذه كلها روايات مروية بصيغة التمريض، ولا يصح شيء من هذا في أبي الخطاب رحمه الله، ولعل الدافع إلى هذا هو تحاسد العلماء وتباغضهم وتدابرهم؛ فإنه عندهم أشد من التُّيوس في زُرُوبها . لاسيما وأن ابن دحية عُرِف بتقلُّبٍ في الخلق، كما يقول ابن الزبير ، ولعله الذريعة إلى ما شانوه به .

---

(١) صلة الصلة : ق ٤ / ٧٨ - ٧٩ رقم ١٤١ .

(٢) نفس المصدر السابق.

ويقول ابن خلكان - وما هو بالمغربي لكنه أنصف - : «كان أبوالخطاب من أعيان العلماء ، ومشاهير الفضلاء ، متقناً لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به ، إلى أن يقول : وهو في ذلك الحال يؤخذ عنه ويستفاد منه »(١).

ويقول ابن الأبار: «وكان بصيراً بالحديث معتنياً بتقييده مكباً على سماعه»(٢).

وقد أثنى عليه كذلك ابن عبد الملك في الذيل وعرّف بحاله(٣) .

التعليق والترجيح :

وقول القائلين فيه كما ترى:

فريق مشرقي منهم : الذهبي، وابن كثير، وابن حجر، وابن واصل ، وابن النجار، يميلون لذكر مثالبه، ولايذكرون له الخير إلا والنقيصة في إثرِه .

وفريق أندلسي مغربي وفيهم : المقّري ، وابن الأبار، وابن الزبير، وابن عبدالملك ، والغبريني ، ومن خبره منهم طويلا كأبي الحسن الغافقي ، وأبي الخطاب خليل ، يرفعون قدره، وينوهون بشأنه، ويلتمسون لنقد ناقديه عذره فيه. فيقول المقري : «وإن الناس فيه مُعتقد ومُنتقد، وهكذا جرت العادة خصوصا في الغريب المتسب للعلم: وعند الله تجتمع الخصوم »(٤).

والمقري في هذا الكلام يأتي بمسألة جديدة، لعلها السبب في ذلكم القَدْح، وهي غربة أبي الخطاب، فلم يكن مصرياً ولا شرقياً ، وإنما كان أندلسياً مغربياً، وأكثر من ذلك أنه كان عالماً متسباً للعلم، فلا غرو أن حط بعض المشارقة عليه

---

(١) وفيات الأعيان ج٣/ ص٤٤٩ رقم ٤٩٧.

(٢) التكملة لابن الأبار : «مَنْ اسمه عمر» .

(٣) انظر الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر الثامن القسم الثاني رقم ٧٩ص٥٥٠

(٤) نفح الطيب ج ٣ ص ١٣٧ ، وانظر المطرب لابن دحية مقدمة التحقيق (ص:ن-س).

حطا شديدا، فلم يكن الذي ذهبوا إليه عن تمحص وتحر للأمر، وإنما كان عن تحامل وتعصب كما تدل عليه عباراتهم السالفة الذكر، والإنصاف عزيز.

وكأن أبا الخطاب ابن دحية كان يشعر بهذا الأمر، وهو سفير مدرسة أهل المغرب إلى الشرق، فأحس أن المشارقة لأهله ظالمون، ولحقهم هاضمون، ولعله لقي في تجواله بالمشرق ما زاده دليلاً وملأه يقيناً، فأراد أن ينصف قومه في مؤلفه «المطرب من أشعار أهل المغرب» حين خصهم به دون غيرهم.

ولنستمع إليه يعقب على شعر الغزال[1]: «وهذا الشعر لو رُوي لعمر بن أبي ربيعة، أو لبشار بن برد، أو لعباس بن الأحنف، ومن سلك هذا المسلك من الشعراء المحسنين لاستُغرِب له، وإنما أوجب أن يكون ذكره منسياً، أن كان أندلسياً، وإلا فما له أُخمِل، وما حقُّ مثلِه أن يُهمل». ثم يقول: «.. هل وصفه - يقصد الغزال - إلا الدر المنتظم، وهل نحن إلا نظلم في حقنا ونهتضم، يا لله لأهل المشرق، قولة غاصٌ بها شَرِق، ألا نظروا إلى الإحسان بعين الاستحسان، وأقصروا عن استهجان الكريم الهجان[2]، ولم يخرجهم الازراء بالمكان عن حد الإمكان، لئن أرهفت بصائرهم البصرة وأرقتها الرقتان، فقد درجنا نحن بحيث مرج البحرين يلتقيان، فإن منهما يخرج اللؤلؤ والمرجان»[3]. ونصُّ ابن دحية نفسه يحمل ما ذهبتُ إليه من ظن، بل يكاد يجعله يقيناً.

---

(١) الغزال بتحقيق الزاي ولقب بذلك لجماله، من شعراء المائة الثالثة، وينسب إلى جيان، وعمر أربعاً وتسعين سنة، ولحق أعصار خمسة من الخلفاء المروانية آخرهم محمد بن عبد الرحمن بن الحكم وتوفي في حدود سنة ٢٥٠هـ (النفح ٢/ ٣٥٤ وجذوة المقتبس رقم ٨٨٨)

(٢) الهجان: البعير الأبيض الكريم.

(٣) المطرب من أشعار أهل المغرب لأبي الخطاب بن دحية ص ١٤٥.

في قدح هؤلاء المشارقة في أبي الخطاب بن دحية، مسألة أخرى تزيدنا تشككاً في جرحه وثقة بعدالته، فقد تحدثوا عن تغير الكامل عليه، وعزله إياه عن دار الحديث، لما صح عنده أن ابن دحية غير ثقة فيما يحدثه، وولى أخاه أبا عمرو عثمان، غير أن ابن حجر نفسه يعقب على هذا الكلام ويقول: «وقيل إنما عزله، لأنه حصل له تغير ومبادىء اختلاط»[1] وما عقب به ابن حجر هو الصحيح الذي لا غبار عليه.

ويزيد الأمر تأكيداً إلى درجة تقارب اليقين؛ ما ذكره المقري في النفح بعد أن ساق حكاية أبي الخطاب بن دحية مع إبراهيم السنهوري صاحب المحضر - آنف الذكر - حيث قال: «فاشتكى إلى السلطان منه فقال: هذا يأخذ عرضي ويؤذيني، فأمر السلطان بالقبض عليه وضُرب بالسياط وأشهر على حمار، وأخرج من ديار مصر، وأخذ ابن دحية المحضر وحرقه»، ثم عقب على هذا الكلام فقال: «ولم يزل ابن دحية على قُرب من السلطان إلى حين وفاته، وبنى له داراً للحديث، وهي الكاملية بين القصرين، فلم يزل يحدث بها إلى أن مات»[2]. فالمقري ينفي عزل ابن دحية عن دار الحديث الكاملية.

فابن دحية ترك المدرسة ليعتزل الحياة العلمية، حين أقعدته السن، ولم يذكر المؤرخون متى كان هذا العزل، وإن كانوا يشيرون إلى أن ذلك لم يكن قبل موت ابن دحية بكثير، بل هناك من ينفي رواية العزل هذه من أصلها كما فعل المقري في النفح.

ولم يمكث أبو عمرو عثمان - أخو أبي الخطاب - طويلا بالمدرسة الكاملية، فقد

---

(١) لسان الميزان: ٤/ ٢٩٢. رقم ٨٢٩. وانظر المطرب مقدمة التحقيق (ص).

(٢) النفح ٢/ ١٣٦.

مات بعد أخيه بعام أي سنة ٦٣٤هـ ثم آلت بعد فترة إلى شرف الدين بن أبي الخطاب، كل ذلك كان في حياة السلطان « الكامل » ولو أن أبا الخطاب صُرِف منها مُجَرَّحاً مطعوناً - كما قال المشارقة الذين سبق ذكرهم - ما التفت الكامل لأخيه أو لابنه يمنحهما رياستها، وما نظنهما بلغا مبلغه رواية ودراية[1].

وابن دحية إن كان على شيء مما وصفه به ثالبوه، فهو أنه كانت تعتريه حدة في الخلق، ولعلها هي التي جلبت عليه تلك المثالب، لما قدمناه من أدلة وأمارات على ذلك.

وقد ذهب شيخنا الدكتور إبراهيم ابن الصديق إلى : أن هذا التغير والاختلاط كان بسبب آفة ذهنية تعقُبها نوبات من فقدان الذاكرة، تطول أو تقصر، فينسى معها ابن دحية كل محفوظاته، وهذا أمر جَلَبَ عليه كل ذلك الطعن والجرح بالكذب والدعاوى العريضة، ولكن المهم كما يقول شيخنا: هو أنه حين يكون في حالته العادية ، يكون آية في التحقيق والحفظ والمعرفة[2].

فمعدلوه وناقدوه كل منهم حَكَمَ بحسب ما رأى مِنْ حاله . وأما ما جرحه به معاصروه من المصريين ونقله عنهم غيرهم من المحدثين كالذهبي وابن حجر، فلا يقبل منهم، لأن المعاصرة حجاب كما هو مقرر في علم الحديث، ومن ذا الذي سلم من المحدثين من بعض كلام الأقران، ولم يكن ابن دحية غير واحد من هؤلاء، لا سيما وأن حدة خلقه تلك تركت خصومه يعدون عليه الكثير، وقدره أجل مما ذكروه كما يقول المقري .

---

(١) انظر المطرب لابن دحية مقدمة التحقيق ص (ذ)

(٢) تحقيق محضر ابن دحية لشيخنا الدكتور ابن الصديق، مجلة كلية أصول الدين بتطوان العدد ١ صفر ١٤٢٠هـ ماي ١٩٩٩ م.

ورغم ذلك كله ، فإن الإنصاف والبحث النزيه في أغوار وثنايا كتب الرجل المخطوطة والمطبوعة ، يؤكد ما ذهب إليه البعض من أنه كان يقع في الأئمة أحياناً بعبارة قاسية عنيفة مستهجنة، كقوله في الحافظ أبي عبد الله الحاكم : «وكم للحاكم في كتاب الإكليل من الأباطيل، وفي أكثر تواليفه من التغيير والتبديل، تحفظوا من قبولها إلا بواضح الدليل، وأما المستدرك على الصحيحين، فسُخْنَةُ عين[1]، غفر الله ذنوبنا وستر عيوبنا »[2].

وقوله في محدث الأندلس بقي بن مخلد: «وأكثر عن أبي حاتم الرازي بقي بن مخلد الأندلسي، مولى عزة الجيانية، وأدخل تاريخه الأندلس، فملأ بالمنكر بلادها الدرس »[3].

وقوله في الإمام النسائي صاحب السنن : « والنسائي رحمه الله وإن كان يعرف التعديل والتجريح يخلط في كتبه الموضوع والصحيح »[4].

ولا شك أن هذه العبارات الشديدة ، لا تليق بمقام هؤلاء الأئمة ، حفاظ الأمة ، وجهابذة الحديث والسنة. ولكنَّه عِشْقُ الظاهرية في الخلاف مع خصومهم، وابن حزم نفسه لم تخل عباراته من هذه الجفوة كتهويل في غير موضع تهويل، ورمي بالسخف والحمق لمن لا يكون سخيفاً. ولعل ذلك يرجع إلى سوء ما لاقاه الظاهرية عامة من أهل عصرهم، وإن ذلك ليخرج الحكيم عن حلمه،

---

(١) سخنة عين : نقيض قُرتها .

(٢) أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين، لأبي الخطاب بن دحية : مخطوط الاسكوريال رقم١٦٩٣ .

(٣) الابتهاج في أحاديث المعراج : لابن دحية ص٣١ . تحقيق د. رفعت فوزي عبد المطلب .

(٤) المصدر السابق ص١١٣ .

والصابر عن صبره .

رحلاته وشيوخه : روى - رحمه الله - بالمغرب ومصر والشام والعراق وخراسان، وعراق العجم، وكل ذلك في طلب الحديث، وسمع بالأندلس من ابن بشكوال، وابن زرقون، وأبي بكر بن الجد، وابن المجاهد، وابن حبيش وطبقتهم.

واشتغل بطلب الحديث في أكثر بلاد الأندلس ، ثم رحل منها إلى بر العدوة، ودخل مراكش واجتمع بفضلائها، ثم ارتحل إلى إفريقية وحدّث بتونس في سنة ٥٩٥ هـ ومنها إلى مصر والشام والعراق وأصبهان ونيسابور، وسمع ببغداد من ابن الجوزي، وبأصبهان من أبي جعفر الصيدلاني « معجم الطبراني » ومنْ غيره، وبنيسابور من ابن الصفار، ومنصور بن الفراوي، والمؤيد الطوسي، وبواسط من أبي الفتح الميداني .

ودخل بلاد العجم وخراسان وما والاها ومازَنْدران، كل ذلك في طلب الحديث والاجتماع بأئمته والأخذ عنهم، فحصَّل الكتب والأصول، وهو في تلك الحال يؤخذ عنه ويستفاد منه، وحدث سنة ستمائة بالموطأ ، وسمعه منه أبوعمرو بن الصلاح .

وقدم مدينة إربل في سنة أربع وستمائة، وهو متوجه إلى خراسان، فرأى صاحبها الملك المعظم مظفر الدين بن زين الدين التركماني، رحمه الله تعالى، مولعا بعمل مولد النبي ﷺ مهتماً به غاية الاهتمام، عظيم الاحتفال به، فعمل له كتاباً سماه : «كتاب التنوير في مولد السراج المنير»، وقرأه عليه بنفسه، وختمه بقصيدة طويلة، فأجازه بألف دينار.

ظاهريته: كان أبوالخطاب بن دحية ظاهرياً ، ذكره المقري فقال:

«الظاهري المذهب»[1] ، وكذا قال ابن العماد الحنبلي في « شذرات الذهب »[2] ، وذكر المراكشي في الإعلام: «أنه كان ينتحل مذهب ابن حزم ومذهب الظاهر في الجملة»[3].

وهناك نص نادر في « المطرب » ، يدل على نزعته الظاهرية ، وتأييده لما فعله الموحدون من إحراق كتب الرأي، والإيقاع بفقهاء المالكية وحمل الناس على الظاهر، في ترجمة شيخه ابن زرقون المالكي، يقول عنه : «وشاهدناه في آخر عمره قد اتخذ المسجد الجامع دارا، والتفت إلى رواياته وتواليفه فروى صغارا وكبارا، قرأت عليه كثيرا وسمعت، وأجاز لي ولأخي الحافظ أبي عمرو جميع رواياته ومجموعاته، وتوفي رحمه الله على أحسن حالاته ببلدة إشبيلية سنة ست وثمانين وخمسمائة، وله أربع وثمانون سنة ، وخلّف أموالا عظيمة، وكتبا في كل فن، وله ولد يُكنى أبا الحسين » . ثم يقول عن ولده هذا : «وكان سُخْنة عين، كريمة، فأساء ذكره، ولم يتبع حسنه، فأمر صاحب المغرب[4] أن يصفد في الحديد، وأن يلقى في عنقه ما يتصل بحبل الوريد، وحُمل إلى السجن الذي بباب حميدة، على حالة مذمومة بكل لسان غير حميدة، ثم أُحضر في موطن جرت العادة فيه بضرب رقاب أهل الظلم والعدوان، وهو يَخْجُل في قيوده ويضطرب اضطراب الخيْزُران، ثم أمر بإطلاقه بعد هوان، وخوف غلب على أمان . ثم أمر بإحضار كتبه وهي التي ورثها من أبيه، وكانت تقاوِم[5] مالاً جسيماً وتساويه، في كل

---

(١) نفح الطيب ج ٢/ ص ٩٩.

(٢) شذرات الذهب ج ٥/ ص ١٦٠ .

(٣) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للمراكشي : ١ / ١٧١ .

(٤) هو المنصور الموحدي .

(٥) تقاوم : تعادل وتساوي .

صحف تشتمل عليه من الرأي وفيه، فأوردت النار وشب الوزد للوزود فأحرقت فسمع لها تشقشع ودوي لها وقود، واحترق الكاغد وانزوت الجلود ذلك يوم يؤرخ به مشهود»(١).

ويظهر من كلامه هذا روح التشفي بمحنة المالكية، وميله إلى نزعة الظاهرية. فقد وصف ابن زرقون بأنه «كان سخنة عين، وليس قرته، لأنه أسلمه بتأليف كتب الرأي والفروع، فلم يتبع السبيل الحسن»، ثم يتعقب ذلك بالتشفي من خصومه المالكية، وتأييد ما قام به صاحب المغرب من إحراق كتب ابن زرقون التي تشتمل على الرأي، واعتبر ذلك اليوم الذي أحرقت فيه كتب ابن زرقون يوما يؤرخ به مشهوداً.

ومن دلائل ظاهريته كذلك ميله للموحدين الظاهرية الذين ردوا الناس إلى الأصول؛ وبغضه للمرابطين المالكيين الذين اختصوا بالفروع كقوله: «ثم سلط الله على الملثمين جماعة الموحدين، فأزالوا الملك من أيديهم، وتحكموا في أنفسهم وساحتهم ونواديهم ... وجرت أنهار الدم في سكك المدينة، وأزال الله جلت قدرته عنهم ملاءة السكينة»(٢).

ويدل على ذلك أيضا ثناؤه الكبير على ابن حزم؛ حين عدّه حافظ زمانه من غير منازع، يقول: «وقال حافظ أهل زمانه أبومحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، في رسالته في فضل الأندلس ..»(٣).

واحتفاله بأقوال داود الظاهري ضمن أقوال أئمة الفقه، كقوله مثلاً في مسألة

(١) المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ص٢٢١-٢٢٢.
(٢) المطرب لابن دحية ص٢٧.
(٣) المصدر السابق ص١٦٠.

حكم الصلاة على الشهداء: «وأما الصلاة عليهم فقد ذهب مالك والشافعي والليث بن سعد وأحمد بن حنبل وداود إلى أنه لايصلى عليهم، وحجتهم حديث جابر المتقدم»(١).

ومن الأمارات على ظاهريته كذلك قوله في مسألة إسراء الرسول ﷺ: «ولايعدل عن الظاهر والحقيقة إلى التأويل إلا عند الاستحالة، وليس في الإسراء بجسده وحال يقظته استحالة»(٢).

رياسته لدار الحديث الكاملية: وكان قد ولي قضاء بلد أصوله دانية مرتين، ثم صرف عن ذلك لسيرة نعيت عليه، وبعد تطوافه وتجواله في البلاد، عاد إلى مصر، فاستأدبه العادل لولده الكامل، وأسكنه القاهرة، فنال بذلك دنيا عريضة، ثم زادت حظوته عند الكامل وأقبل عليه إقبالاً عظيماً، وكان يعظمه ويحترمه، ويعتقد فيه الخير، ويتبرك به، حتى كان يسوي له المداس حين يقوم.

وكان الملك الكامل محبا للحديث وأهله، حريصاً على حفظه ونقله، معظما للسنة النبوية وأهلها، راغباً في نشرها والتمسك بها، فعهد إلى أبي الخطاب برياسة «دار الحديث الكاملية»، التي أنشأها سنة ٦٢٢هـ وكانت ثاني مدرسة عملت للحديث، وكانت أول دار للحديث في الدنيا لنور الدين محمود بن زنكي بدمشق، وقد وقف الكامل مدرسته الكاملية على المشتغلين بالحديث النبوي، ثم من بعدهم على الفقهاء الشافعية(٣).

(١) أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين لأبي الخطاب ابن دحية: مخطوط الاسكوريال رقم: ١٦٩٣.
(٢) الابتهاج في أحاديث المعراج: ١٩.
(٣) المطرب ص (ش) (مقدمة التحقيق). قال الأبياري: مكان هذه المدرسة بين القصرين في القاهرة، ولا تزال موجودة إلى اليوم بشارع بين القصرين بجوار جامع السلطان برقوق وتعرف باسم جامع الكاملية أو جامع الكامل.

وخص ابن دحية بهذا المنصب دون سواه من معاصريه وأقرانه وهو الأندلسي المغربي الغريب، فلا غرو أن قيل فيه ما قيل، بل جعلها إرثاً في آله، فولاها من بعده أخاه أبا عثمان بن دحية ثم ابنه شرف الدين ابن أبي الخطاب، ولم يخصه الكامل بهذه المَكْرُمة عبثاً، وإنما لمكانته العلمية الرفيعة، ولنا عندها وقفة قصيرة.

منزلته العلمية : يقول عنه الذهبي : « الإمام العلامة الحافظ الكبير أبوالخطاب... كان بصيراً بالحديث معتنياً بتقييده، مكباً على سماعه، حسن الخط، معروفا بالضبط»[1].

ويقول المقري : «الحافظ أبوالخطاب ابن دحية الظاهري المذهب، الأندلسي، كان من كبار المحدثين، ومن الحفاظ الثقات الأثبات المحصلين، استوطن بجاية، وروى بها، وأسمع، وكان من أحفظ أهل زمانه باللغة»[2].

ونقل ابن حجر فيما نقل عنه : أنه «كان حافظاً ماهراً في علم الحديث حسن الكلام فيه فصيح العبارة »[3].

ويقول ابن خلكان : «كان أبوالخطاب من أعيان العلماء ومشاهير الفضلاء، متقنا لعلم الحديث النبوي وما يتعلق به »[4].

ويقول ابن العماد الحنبلي: « وعني بالحديث أتم عناية ، وجال في مدن الأندلس ومدن العُدْوة ، وحج في الكهولة »[5] ، ويقول السيوطي : « وله بنى

(١) تذكرة الحفاظ ج٤/ ص١٤٢١.
(٢) نفح الطيب ج٢/ ص٩٩.
(٣) لسان الميزان : ٤/ ٢٩٢ .
(٤) وفيات الأعيان ج٣/ ص٤٤٩ رقم ٤٩٧.
(٥) شذرات الذهب ج٥/ ص١٦٠.

الكامل دار الحديث الكاملية بالقاهرة، وجعلَه شيخها ، حدث عنه ابن الصلاح وغيره »[1] ولقد سقت قبل شيئا من أقوال العلماء فيه في غضون الحديث عن توثيقه وتجريحه، فلتراجع .

مكانته في اللغة والأدب :

أما عن مكانته في اللغة والأدب، فحدث عن البحر ولا حرج . يقول الغبريني: «وكان من أحفظ أهل زمانه باللغة، حتى صار حُوشِيُّ اللغة عنده مستعملا غالباً عليه. ولا يحفظ الإنسان من اللغة حوشيها إلا وذلك أضعاف أضعاف محفوظه من مستعملها. وكان قصده - والله أعلم - أن ينفرد بنوع يشتهر به دون غيره من الناس، كما فعل كثير من الأدباء حتى تركوا طريق المعرب، وانفردوا بالطريق الآخر، لأنهم انفردوا به واشتهروا فيه، ولو سلكوا طريق المعرب لكانوا فيه كآحاد الناس، وكذا الشيخ أبوالخطاب بن دحية الكلبي »[2].

ويقول المقري : « له رسائل ومخاطبات، كلها مغلقات مقفلات، وكان- رحمه الله تعالى - إذا كتب اسمه فيما يجيزه أو غير ذلك يكتب : ابن دحية، ودحية معا، المشبه به جبريل وجبرائيل، ويذكر ما ينيف على ثلاث عشرة لغة مذكورة في جبريل»[3].

وترجم له السيوطي في «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » وقال :«كان عارفا بالنحو واللغة وأيام العرب وأشعارها»[4]. ويقول الذهبي : « له حظ وافر

(١) بغية الوعاة ج٢/ ص٢١٨ رقم ١٨٣٢ .
(٢) عنوان الدراية رقم ٨٦ص٢٧٠ .
(٣) نفح الطيب ج٢/ ص٩٩ .
(٤) بغية الوعاة ج٢/ ص٢١٨ رقم ١٨٣٢ .

من اللغة ومشاركة في العربية وغيرها »[١].

مؤلفاته : قال المقري : «وصنف كتباً كثيرة مفيدة جداً»[٢]. ولقد خلف لنا أبوالخطاب بن دحية رحمه الله مؤلفات بقي أكثرها بأسمائها، وسلِمَتْ قلتها من الضياع، وإليكها مرتبة على حروف الهجاء :

١- « الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات »، بهذا الإسم ذكره المقري[٣]. وذكر بروكلمان أن هناك بالجزائر منه نسخة برقم (١٦٧٩)[٤]. وسمعت من شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق أنه قد طبع آخراً.

٢- « الابتهاج في المعراج » وقد ذكره السخاوي فقال : « ولأبي الخطاب بن دحية وغيره : المعراج »[٥]. وقد طبع هذا الكتاب آخرا بعنوان «الابتهاج في أحاديث المعراج» بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١ : ١٤١٧هـ ١٩٩٦ م، وعندي منه نسخة.

٣- « استيفاء المطلوب في تدبير الحروب »[٦].

٤- « الإعلام المبين في المفاضلة بين أهلي صفين » كذا ذكره المقري[٧]. وسماه الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: «النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين»[٨]،

---

(١) تذكرة الحفاظ ج٤/ ص١٤٢١.

(٢) نفح الطيب ج٢/ ص١٠٤.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) المطرب (مقدمة التحقيق) ص: (د).

(٥) الإعلان بالتوبيخ ص٩١ . وانظر المطرب (مقدمة التحقيق).

(٦) المطرب مقدمة التحقيق للأبياري : ص : هـ.

(٧) نفح الطيب ج٢/ ص١٠٤.

(٨) تذكرة الحفاظ ج٤/ ص١٤٢١.

وكذا ابن الأبار في التكملة[١]، وسماه الزركلي : « علم النصر في المفاضلة بين أهل صفين » ونبه إلى أنه مخطوط[٢]. ومنه نسخة بمكتبة الاسكوريال برقم (١٦٩٣) تحت هذا الاسم : « كتاب أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين » وفي أولها : « أما بعد حمد الله مقدر الحياة والآجال. فإنك سألتني ... عن أخبار حرب صفين، وما جرى فيه بين المسلمين المختلفين، وفضل عليٍّ على التعين، فوجب أن أبين ذلك أحسن تبيين : « حدثنا غير واحد من شيوخنا رحمهم الله .. ثم استطرد يذكرهم شيخاً شيخاً، حتى انتهى إلى الشيخ الصالح بقية المشايخ أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر قراءة منه عليه بأصبهان ...»[٣].

والمخطوط كله في تفضيل الإمام علي كرم الله وجهه على معاوية، وأن علياً مصيب في قتاله لأهل صفين وأهل الجمل، وأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له ولكن لا يجوز تكفيرهم ببغيهم، وأن الكتاب والسنة قد فضّلا علياً (عليه السلام) فلا قياس بين الرجلين، وأن علياً كان من العلماء الراسخين، وأفقه الصحابة أجمعين، أعلى ما رُوي عن سيد المرسلين، وثبت في صحيح البخاري عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أمير المومنين أنه قال : « أقرؤنا أُبيٌّ ، وأقضانا عليٌّ » ، والقضاء يشتمل على أبواب الحلال والحرام وأحكام الشريعة كلها..»، ثم ينتهي إلى أنه لم يُروَ في فضائل أحد من الصحابة بالأسانيد الحسان ما رُوي في فضائل علي بن أبي طالب[٤].

---

(١) التكملة ج١/.

(٢) الأعلام للزركلي ج٥/ ص٤٤.

(٣) انظر مخطوط الاسكوريال برقم ١٦٩٣ ورقة :٢، وفي حوزتي نسخة منها.

(٤) المصدر السابق.

٥- «أنوار المشرقين في تنقيح الصحيحين المشرقين»[1].

٦- «تاريخ الأمم في أنساب العرب والعجم»[2].

٧- «التحقيق في مناقب أبي بكر الصديق» - ذكره إسماعيل عارف باشا في «هدية العارفين»[3].

٨- تعليق على شهاب الأخبار في الحكم والأمثال والآداب من الأحاديث النبوية للقضاعي لأبي عبد الله بن سلامة المتوفى سنة (٤٥٤هـ) ، ذكره صاحب «هدية العارفين»[4].

٩- «تنبيه البصائر في أسماء أم الكبائر» وهو مختصر على الحروف. ذكر بروكلمان أنه منه نسخة بمكتبة «ليدن»[5]، واكتفى الزركلي بالشق الأول من الاسم «تنبيه البصائر» وذكر أنه مخطوط وبين أنه في أسماء الخمر[6].

١٠- «التنوير في مولد السراج المنير» ذكره المقري[7]. وابن خلكان[8]، ألفه لملك إربل سنة ٦٠٤ وهو متوجه إلى خراسان، بالتماس الملك المعظم مظفر الدين، وأجازه بألف دينار. وذكر الأبياري أن في المكتبة الأهلية بباريس منه

(١) المطرب مقدمة التحقيق للأبياري : ص : هـ.

(٢) المرجع السابق.

(٣) هدية العارفين لاسماعيل عارف باشا البغدادي : ٥/ ٧٨٦ .

(٤) هدية العارفين : ٥/ ٧٨٦.

(٥) المطرب : (مقدمة التحقيق) ص: (و) .

(٦) الأعلام للزركلي ج٥/ ص٤٤ .

(٧) في نفح الطيب ج٢/ ص١٠٤.

(٨) وفيات الأعيان ج٣/ ص٤٤٩.

نسختين برقمي (١٤٧٦،٣١٤١)[1].

١١- سلسلة الذهب في نسب سيد العجم والعرب: ذكره ابن دحية في «النبراس» وقال : «وباقي هذا النسب ذكرته في كتاب سلسلة الذهب في نسب سيد العجم والعرب»[2].

١٢- «شرح أسماء النبي ﷺ» ذكره المقري[3].

١٣- «الصارم الهندي في الرد على الكندي» وكان حضر هو والتاج الكندي عند الوزير ابن شكر فتناظرا، وأورد ابن دحية حديث الشفاعة : فلما وصل إلى قول الخليل عليه الصلاة والسلام : «إنما كنت خليلاً من وراء وراء» ، فتح ابن دحية الهمزتين.

فقال الكندي : «وراء وراء، بضم الهمزتين» فعسر ذلك على ابن دحية، فصنف في هذه المسألة هذا الكتاب «الصارم» ، وبلغ ذلك الكندي فعمل مصنفا سماه «نتف اللحية من ابن دحية» ذكره غير واحد ممن ترجموا لأبي الخطاب ونقله حاجي خليفة في «كشف الظنون»[4]. وتشير عبارة ابن العماد الحنبلي في «الشذرات»[5] إلى أن تأليفه للكتاب كان لتعريض الكندي بنسب ابن دحية ورده عليه.

١٤- «عصمة الأنبياء»[6].

(١) المطرب (مقدمة التحقيق للأبياري ص :(و) .

(٢) النبراس في أخبار خلفاء بني العباس لابن دحية ص١٩ نقلاً عن المطرب (مقدمة التحقيق).

(٣) في نفح الطيب ج٢/ ص١٠٤ .

(٤) المطرب (مقدمة التحقيق)ص: (و)، وسماه ابن عسكر «المرهف الهندي في الرد على التاج الكندي» أعلام مالقة : ورقة ١٨٤.

(٥) انظر شذرات الذهب ج٥/ ص١٦٠.

(٦) المطرب (مقدمة التحقيق)ص: (ز) .

١٥- « العلم المشهور في فضائل الأيام والشهور » ذكره ابن دحية في المطرب[1] والمقري في النفح[2]. ومن الكتاب مخطوطة بمكتبة الإمام يحيى باليمن رقمها (٢١٤) أدب، قديمة الخط، عدد أوراقها ٣٢٠ وهي ناقصة من آخرها[3].

١٦- « مرج البحرين في فوائد المشرقين والمغربين » ذكر بروكلمان أن منه نسخة بليدن برقم (٩٠٣)[4]، وقفتُ عليه بمكتبة « ليدن » فوجدتُه هو وكتاب «أعلام النصر المبين» السالف ذكره، غير أنه مذكور في فهرس المكتبة بهذا الاسم، فنبهت عليه القائمين عليها.

١٧- « المستوفى من أسماء المصطفى » لخصه القاضي « ناصر الدين » في كراسة. وأشار إليه السخاوي في « الإعلان بالتوبيخ »[5].

١٨- « مصنف في رجال الحديث » ذكره الغبريني فقال: « رأيت له تصنيفاً في رجال الحديث لابأس به »[6].

١٩- «النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس» وسماه المقري: «النبراس في أخبار خلفاء بني العباس»[7]. حققه ونشره الأستاذ عباس العزاوي، سنة ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م، وقدم له ببحث طريف جامع عن الكتاب ومؤلفه.

(١) ص :٢٢٣.
(٢) ٢/ ١٠٤
(٣) المطرب (مقدمة التحقيق)ص: ز.
(٤) نفس المرجع السابق.
(٥) الإعلان بالتوبيخ ص٩٠.
(٦) عنوان الدراية ص٢٧٢ .
(٧) نفح الطيب ج٢/ ص١٠٤.

٢٠- « نهاية السول في خصائص الرسول » ذكره الزركلي وأشار إلى أنه مخطوط[1]. ومنه مخطوط بدار الكتب المصرية رقمها (٦١٢حديث) بخط قديم حسن، في ١١٣ ورقة[2].

٢١- «وهج الجمر في تحريم الخمر» ذكره ابن دحية في المطرب حين ساق أبياتا لابن زرقون يخاطب فيها امرأة وقال: وقد تكلمنا على هذه الأشعار ومن انتقدها عليه من العلماء الكبار، واعتذرنا عنه بأبلغ اعتذار، وذلك في كتاب «وهج الجمر في تحريم الخمر»[3].

٢٢- المطرب من أشعار أهل المغرب، مطبوع محقق.

فأنت ترى أن أبا الخطاب بن دحية رجل عاش للحديث حقا، ومُلئت جوانحه بحب الرحمة المهداة للعالمين محمد ﷺ، فخصه من بين مؤلفاته بالنصف، أو بما يربو عليه قليلا، وأنت ترى كذلك أنه مصنِّف مكثر، تصانيفه مفيدة ، فهذا فيض من غيض ما وصلنا من مؤلفاته.

وفاته : كانت وفاته سنة ثلاث وثلاثين وستمائة ٦٣٣هـ وعلى ذلك إجماع المؤرخين، وكانت القاهرة مثواه، وفي سفح المقطَّم قبره رحمه الله.

٥٤ - ابن الجُمَيل ابن دحية ٦٣٤هـ :

عثمان بن حسن بن علي بن محمد بن فَرَح ثم بن دحية بن خليفة، ولد ٥٤٦هـ الكلبي[4]: ثم السبتي، من أهل سبتة وهو أخو أبي الخطاب عمر المتقدم ذكره.

(١) الأعلام للزركلي ج٥/ ص٤٤ .
(٢) المطرب : مقدمة التحقيق ص : ح.
(٣) المصدر السابق ص٢٢١.
(٤) ترجمته في : التكملة ج٣/ ص١٧٢ رقم : ٤٢٧، « والذيل والتكملة » السفر ٨ : القسم ٢:

يكنى أبا عمرو ، ويعرف بابن الجُمَيّل (بضم الجيم وياء مدغمة فيها ياء التصغير) تصغير جميل، أخذ بسبتة عن ابن عبيد الله سمع عليه كثيرا وعن غيره من أهلها ومن الواردين عليها، ودخل الأندلس فأخذ بقرطبة عن ابن بشكوال وغيره وبإشبيلية عن الحافظ أبي بكر بن الجد ، وأبي عبد الله بن زرقون وغيرهما، وأكثر من الأخذ عن الشيوخ وعني بذلك ، وكان ذاكراً للجرح والتعديل والأسانيد والرجال، ذاكراً للغة - حتى ترجم له السيوطي في بغية الوعاة ولقبه باللغوي- ذا اعتناء بوحشيها ، حافظاً لها ، مستعملاً ذلك في كلامه ورسائله، مؤثراً للمستغلق من الوحشي ، صاحب شذوذ في كلامه ؛ حتى فارق بذلك غيره ، وَمَنازِعه في ذلك مستطرفة ، قال الذهبي : « وكان من الأئمة، لكنه أولَعَ بالتقعير[1] في كلامه ورسائله فمقت » .

قال ابن عبد الملك : « ولشذوذه عدل عن الرواية عنه بعض من لقيته ، مع أنه معروف بالعدالة والمعرفة ، وأخذ عنه غير واحد »[2].

رحل مع أخيه أبي الخطاب إلى المشرق، فحج، وحدّث بإفريقية، ونزل هو وأخوه بالقاهرة، وكان لصاحبها الملك الكامل بن أيوب عناية كبيرة بهما، وبنى لهما دار الحديث الكاملية بالقاهرة، فرأسها أبوعمرو ، ودرّس بها بعد أخيه أبي الخطاب، ولم يزل بها إلى أن توفي يوم ثالث عشر جمادى الأولى سنة أربع وثلاثين وستمائة بالقاهرة، عن ثمان وثمانين سنة ، ودفن بسفح المقطَّم.

ص٥٥١ رقم ٨٢، ووفيات الأعيان ج٣/ ص٤٥٠ وج٧/ ص١١ في ترجمة يعقوب المنصور الموحدي، وبغية الوعاة ج٢/ ص١٣٣ رقم ١٦٢٦. وانظر النبوغ المغربي للأستاذ عبد الله كنون ج١/ ص١٥٣ ، وحضارة الموحدين للفقيه محمد المنوني ص٣٩.

(١) تقعر في كلامه : تشدق وتكلم بأقصى فمه.

(٢) الذيل والتكملة السفر ٨/ القسم ٢ ص٥٥١ رقم ٨٢

قال ابن خلكان : « وله رسائل استعمل فيها حُوشي اللغة »[1].

تواليفه : ...

ظاهريته الفقهية : كان أبوعمرو ظاهري المذهب كأخيه أبي الخطاب، وهو راجح، قال الأستاذ عبد الله كنون في النبوغ : «وكانا يميلان إلى النظر والاجتهاد وربما نُسبا إلى الظاهرية»[2]. وكثيرا ما يقصد به حينئذ الميل إلى مذهب الظاهر والانحراف عن المذهب المعمول به، ولذلك ذكر الفقيه المنوني أبا عمرو ابن دحية ضمن بعض المغاربة الذين كانوا حينئذ ينتحلون المذهب الظاهري[3].

وصفهما ابن خلكان «بالاجتهاد واستنباط القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس، ولايفتيان إلا بالكتاب العزيز والسنة النبوية، من غير تقليد أحد من الأئمة المجتهدين المتقدمين»[4].

لكن الفقيه المنوني يعقب على ابن خلكان بأن هذا غلط من ابن خلكان نشأ من بُعد الدار، وإنما الذي أمر به يعقوب هو العمل بالمذهب الظاهري كما تنطق عبارة غير واحد[5]، ثم قال « والمراد بالاجتهاد أنهما كانا معتنقين للمذهب الظاهري أخذا مما تقدم»[6].

والشك في ذلك آتٍ من جهة أن أبا عمرو لم تنص المصادر المترجمة له بوضوح على ظاهريته أما أخوه أبوالخطاب فقد ذكر ظاهريته غير واحد، وتواليفه تشير إلى هذا كما سبق.

---

(١) وفيات الأعيان ج٣/ ص٤٥٠.

(٢) النبوغ المغربي ج١/ ص١٥٤.

(٣) انظر حضارة الموحدين لمحمد المنوني ص٣٩.

(٤) وفيات الأعيان ج٧/ ص١١.

(٥) حضارة الموحدين ص٣٧.

(٦) المرجع السابق : ٣٩.

٥٥- **أبوالعباس اللخمي**[١]: احمد بن محمد بن عمر، مالقي، المشهور والنباتي[٢] لاشتغاله بالنبات، وتبريزه في المعرفة به. ولد عام اثنتين وستين وخمسمائة ٥٦٢هـ.

ومن شيوخه ابن الفخار، سمع عليه بعض مسلم والبخاري، والسهيلي سمع عليه بمراكش السِّيَر، وتأليفه المسمى الروض الأنف في شرحها، وابن عبد الله، سمع عليه الموطأ، وابن الشيخ قرأ عليه الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، وسمع عليه غير ذلك، وأبوعبد الله بن زرقون سمع عليه السنن لأبي داود والسنن للدار قطني، وكلهم أجاز له.

رحلته إلى المشرق: رحل إلى المشرق حاجاً ولقي هنالك جماعة من اكابر أهل العلم، منهم أبو عبد الله السهرَوردي وأبو محمد عبد الله بن عبد الوهاب بن إسماعيل بن مكي بن عوف الزهري، وقفل إلى بلده.

تلاميذه: روى عنه أبوالعباس بن يوسف بن فرتون، وحدث عنه أبوالحسن الرعيني وترجمه في برنامج شيوخه فقال: « ومنهم الشيخ الصالح الحاج:

---

(١) ترجمته في: برنامج شيوخ الرعيني لأبي الحسن الرعيني رقم ٦٥ص١٤٢، والذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر١/ القسم الثاني :ص٤٧٦ رقم ٧١٧ والإعلام للمراكشي٢/ ص١٣٨-١٣٩.

(٢) والمترجم غير أحمد بن محمد بن مفرج ابن الرومية الآتي ذكره، وهما وإن كانا يأتلفان في الاسم واسم الأب والخرقة والعصر فإنهما يختلفان في إسم الجد والنسب والنسبة. فالمترجم هنا لخمي مالقي، وابن مفرج أموي مولاهم إشبيلي، وقد خلط إبراهيم شبوح محقق برنامج الرعيني في المترجم فحسبه أحمد بن مفرج المعروف بابن الرومية، ومن ثم غير اسم جده عما ورد في مخطوطي البرنامج فسماه ابن مفرج؛ وأحال على مراجع لا تعني المترجم هنا، وإنما تخص ابن الرومية، وليس هذا بابن الرومية بل هو شخص آخر فليُحقق انظر الذيل والتكملة حاشية ص٤٧٦ السفر ١ القسم٢ تحقيق الدكتور محمد بن شريفة.

أبوالعباس، احمد بن محمد بن مفرج اللخمي النباتي رحمه الله، لقيته بمالقة - حماها الله - وكان صاحباً لأخي أبي محمد أيام قضائه بمالقة »[١]. ثم قال: « اجاز لي جميع ما رواه، وسمعت عليه جملة من الأحاديث العوالي مستخرجة من موطأ مالك، وصحيح البخاري »[٢].

مكانته العلمية: وكان شيخاً فاضلاً سنياً مقتصداً في أحواله، ديّناً، مؤثراً، حسن المشاركة في حوائج الناس، مبادرا إلى قضائها، ممتع المحاضرة، ذاكرا للآداب.

ظاهريته: قال عنه تلميذه أبوالحسن الرعيني في برنامجه: «وهو شيخ سُنّي يقول بالظاهر »[٣].

وقال عنه ابن عبد الملك: «وكان شيخاً سنياً ظاهري المذهب»[٤].

٥٦- **إبراهيم بن محمد بن يوسف الأنصاري**[٥]: من أهل إشبيلية، يعرف بابن المالقي، ويكنى: أبا إسحاق.

شيوخه: روى عن أبيه، وأبي بكر بن زيدون، وأبي أسامة يعقوب بن أبي محمد بن حزم[٦] وغيرهم.

تلاميذه: حدث عنه أبوالعباس ابن الرومية النباتي الظاهري.

ظاهريته: قال ابن الأبار: « وكان فقيهاً على مذهب أهل الظاهر، يتولى الصلاة

---

(١) برنامج شيوخ الرعيني لأبي الحسن الرعيني رقم٦٥ص١٤٢.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) برنامج شيوخ الرعيني رقم٦٥ص١٤٢.

(٤) الذيل والتكملة السفر١ القسم٢/ ص٤٧٦ : رقم٧١٧.

(٥) ترجمته في: التكملة لابن الأبار ج١/ ص١٥٩ رقم :٤١١.

(٦) ابن الإمام ابن حزم الظاهري إمام المدرسة ولربما عنه أخذ أبوإسحاق المذهب الظاهري.

بدرب ابن الأخضر من إشبيلية»[1] .

٥٧- الزبارالأنصاري[2] ت ٦٣٧ هـ : عمر بن أحمد بن عمر بن موسى يكنى أبا علي، ويعرف بالزبار. من أهل إشبيلية، كان ساكنا بطريانة، ومُكْتِباً بها .

ظاهريته : قال عنه تلميذه أبوالحسن الرعيني في برنامج شيوخه : « وتفقه مدة بأبي محمد الشلطيشي[3] الفقيه، شيخنا رحمه الله. لكن اتباع الظاهر غلب عليه، فلم يقلد مذهبا من مذاهب الفقهاء ولا انتسب إليه »[4].

وهذه عبارة تدل على أن اتباعَ الظاهر منهجُ اجتهادٍ وليس مذهبا يُقلَّد، وقال عنه ابن عبد الملك : « وكان ظاهري المذهب »[5].

شيوخه : تلا على أبي عمرو عياش بن الطفيل، وابن بُزّال الظاهري تلميذ الإمام ابن حزم، وروى الحديث عن أبوي عبد الله : ابن حسين بن مجبر وابن خلفون، وأبي محمد بن حوط الله القاضي المحدث الظاهري، وتفقه بأبي عبد الله ابن زرقون ثم بابنه أبي الحسين ، وأبوي محمد : الشلطيشي، وأخذ العدد والفرائض عن الشقّاق . قال تلميذه أبوالحسن الرعيني : « وله أشياخ وقفني على خطوطهم له، ولا أثق الآن ذكري لهم، فلذلك تركتهم » .

---

(١) التكملة لابن الأبار ج١/ ص١٥٩ رقم :٤١١.

(٢) ترجمته في : برنامج الرعيني ص٧رقم١ ، والذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر٥/ القسم ٢/ ص٤٤٠ ، وصلة الصلة لابن الزبير القسم الرابع/ ص٧٥ رقم : ١٣٦.

(٣) أبومحمد الشلطيشي : من المحصلين للمذهب المالكي تحصيل حفظ وإتقان ، قال الرعيني : «ولم يكن له كبير نظر في الآثار وإنما كان فروعيا قُحاً » برنامج الرعيني ص٤١ رقم١٣ .
قلت : هذا قدح وثلب ونقص في حق من كانت بضاعته في الحديث مزجاة .

(٤) برنامج الرعيني ص٧ رقم١ .

(٥) الذيل والتكملة س٥ق ٢ص ٤٤٠.

تلاميذه : روى عنه أبوإسحاق بن محمد البلفيقي نزيل سبتة، وأبوبكر بن سيد الناس الظاهري، وأبوالحسن الرعيني ترجم له ترجمة حافلة في برنامج شيوخه .

منزلته العلمية : قال فيه تلميذه أبوبكر بن سيد الناس الظاهري : « المحدث الصالح »[1]. وذكره تلميذه أبوالحسن الرعيني ضمن من لقيهم من حملة كتاب الله العزيز المتصدرين لإقرائه، نفعهم الله بما فيه واستعملهم في ترتيل آيه ، وتجويد أدائه.

قال : «فأول من قرأت عليه، وترددت أعواماً إليه، الشيخ الأستاذ المحدث الخطيب الحافظ الفاضل أبوعلي، عمربن أحمد بن عمر بن موسى الأنصاري، المعروف بالزبار، معلمي في المكتب، مهّدَ الله له كنفَ رضوانه، وجازاه برحمته وجنانه، قرأت عليه القرآن برواية ورش، ختمات لا أحصيها تدريساً وتجويداً، وكان رحمه الله قائما عليها وضابطا لها ، تدربت عنده في شيء من الحساب والفرائض، وقرأت عليه جملة من اختصاره لكتاب مسلم بن الحجاج، وسمعت كثيراً منه بلفظه، وتناولت جميعَه من يده، وكان يحفظه ويقوم عليه قياماً حسناً، وجوّد رحمه الله تعالى اختصاره، وأخبرني غير مرة أن اختصاره إياه كان باختيار القاضي المحدث (الظاهري) أبي محمد بن حوط الله[2] - رحمه الله - وإمداده له فيه بفضل معرفته، فجاء من أجمل المختصرات وأتقنها ، وختمه مرارا على

---

(١) صلة الصلة لابن الزبير ق٤/ ص٧٥.

(٢) قلت : وكذلك كان شأن دولة الموحدين في الاهتمام باختصار كتب الحديث وحذف أسانيدها لتيسير حفظها على الناس ، والاستنباط منها مباشرة، وفي إشارة ابن حوط الله الظاهري على تلميذه، أبي علي الزبار الظاهري باختصار صحيح مسلم، سير على منهج الموحدين في رد الناس إلى ظاهر الحديث، وإحراق كتب الرأي والفروع . وابن حوط الله أحد كبار قضاتهم من المدرسة الظاهرية .

القاضي أبي محمد المذكور، وعُني به ، وأضاف إليه زيادات البخاري، أنشدني رحمه الله غير مرة :

حكيم عليم في التلاوة خمسة — فلا تسمعن من قول من قال سادس
ففي سورة الأنعام منها ثلاثة — وفي الحجر حرف ثم في النمل خامس

وأنشدني :

سألتَ إذا أتى لعب ولهو — وكم من موضع هو في القرآن
فحرف في الحديد وفي القتال — وفي الأنعام أيضا موضعان

ثم قال : « وكان نفَعَهُ الله - منقبضاً على الدنيا وبنيها، مكباً على علوم السنة يحفظها ويعيها، مقيداً لأمهات الأثر وصحائحه، مجتهدا في سديد العمل وصالحه، وليّاً إلى الله منقطعاً، منقطع القرين، زهداً وورعاً »[1].

وهذه شهادة شيخه أبي محمد الشلطيشي، قال فيه - وقد جرى ذِكْرُه - : « إن هذا الرجل في عفافه وانكفافه كما قال بعض التابعين، وقد سُئل عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما : لو كان الناس كابن عمر ما غلقَتْ أمك بابها »[2].

وقال فيه ابن عبد الملك : «وكان ظاهري المذهب، منقبضاً على أبناء الدنيا متقللا منها ، عاكفاً على الاستفادة مقيداً، مجتهدا في أعمال البر، خيِّراً زاهداً ورعاً، منقطعا إلى الله تعالى، ملتزماً إقراء كتاب الله تعالى وإكتابه، واحد زمانه صلاحا وسلامة باطن »[3].

(١) برنامج الرعيني ص٨.
(٢) المصدر السابق ص٩.
(٣) الذيل والتكملة س٥ ق٢ ص٤٤١.

تواليفه : اختصر « صحيح مسلم » اختصارا حسناً، وأضاف إليه زيادات البخاري في « صحيحه » ، وكان اختصاره إياه - كما تقدم - بإشارة شيخه أبي محمد بن حوط الله، فجاء من أنبل المختصرات وأتقنها .

وفاته : توفي أبوعلي سنة سبع وثلاثين وستمائة ٦٣٧هـ

٥٨- ابن الرومية ت -٦٣٧ هـ[1] :

الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن أبي خليل بن مفرج الأموي ولاء، الإشبيلي نسبا، النباتي الحزمي، يعرف بالنباتي لاشتغاله بعلم النبات، وبالزُهري - بفتح الزاي- نسبة إلى الزهر، ويعرف أيضا بابن الرومية - وهي أشهرها وألصقها به - ، لأن أمه كانت رومية إسبانية، وكان يقلق - رحمه الله - لهذه التسمية، ويفزع لها، وكناه أبوالعباس ابن فرتون - وهو من كبار شيوخه

(١) انظر ترجمته في :
- التكملة لابن الأبار ج١/ ص١٢١ رقم٣٠٤.
- الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر١/ القسم٢/ ص٤٨٧ رقم٧٥٨.
- الإحاطة في أخبار غرناطة لابن الخطيب ج١/ ص٢٠٧.
- نفح الطيب للمقري ج٢/ ص٥٩٦ رقم٢٢١.
- برنامج شيوخ الرعيني ص٢١.
- تذكرة الحفاظ للذهبي ج٤/ ص١٢٥.
- شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ج ٥/ ص ١٨٤.
- طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٠١ رقم ١١٠٤.
- الوافي بالوافيات للصفدي ج ٨/ ص ٤٥ رقم ٣٤٥١.
- الأعلام للزركلي ج ١/ ص ٢١٨.
- أبوالعباس الإشبيلي وجهوده في علوم الحديث : للمختار بنعيسى ، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط.

بالأندلس- أبا جعفر، وتفرد بذلك، ولقب في المشرق أثناء رحلته بمحب الدين، وكان يلقب أيضا بالعشّاب والنباتي لأنه كان يعالج الناس بطب الأعشاب والنبات، فغلب عليه هذان اللقبان.

ولد الإمام أبوالعباس ابن الرومية النباتي بإشبيلية، في شهر محرم سنة ٥٦١ للهجرة كما نقلت ذلك كتب التراجم المعول عليها كالتكملة لابن الأبار، والذيل والتكملة لابن عبد الملك ، وغيرهما.

نشأته : نشأ النباتي في إشبيلية، وتربى في أحضان أسرة مهرت في علم الطب والصيدلة، فقد كان جده مفرج أحد أطباء قرطبة المرموقين، وكان قد تبناه وعن جده هذا أخذ علم النبات والطب، فنبغ فيه ، وأصبح أوحد زمانه.

شيوخه: كان للنباتي عناية كبيرة بالشيوخ، والأخذ عنهم ، والرحلة إليهم، حتى قال ابن الخطيب في كثرتهم : « هو البحر الذي لا نهاية له »[1] وقد جمع أسماءهم في برنامج حافل أو فهرسة حافلة كما سماها ابن الأبار[2] أفرد فيها روايته بالأندلس من روايته بالمشرق. ومنهم :

أبوبكر بن الجد ، وابن جهور ، وأبوعبد الله بن زرقون ، وأبوالوليد سعد السعود بن أحمد بن عُفَيْر الظاهري[3] وأبوالقاسم الشراط، وأحمد بن الحسن القضاعي حفيد المفسر ابن عطية المتوفى سنة ٦٠٠هـ ومحمد بن حسين بن عبدالله المعافري بن أخي القاضي أبي بكر بن العربي، أبوبكر، وأبوزكريا بن مرزوق، وأبوالعباس بن سعيد الناس، وعبد المنعم بن فرس، وسمع ببغداد،

(١) الإحاطة ج ١/ ص ٢٠٩.
(٢) التكملة ج ١/ ص ١٢١ رقم ٣٠٤ ولورد جلها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة .
(٣) تقدمت ترجمته .

والموصل، ودمشق وغيرها جماعة من أصحاب أبي الوقت السجزي، وأبي الفتح ابن البطي، وأبي عبد الله الفراوي وغيرهم من الأئمة[1].

تلاميذه : لم تذكر التراجم لابن الرومية النباتي ممن أخذ عنه من تلاميذه إلا النزر اليسير ، ذكرهم ابن عبد الملك في الذيل والتكملة[2] ، وابن الخطيب في الإحاطة[3] ومنهم :

أبوعبد الله بن سعيد اللَوشي أخذ عنه ببغداد، وبمصر الحافظ أبوبكر القط ، وبالأندلس جم غفير منهم أحمد بن علي الموماني، وابن فرتون، وعبد الله بن قاسم الحرار الظاهري[4]، وأبوالحسن بن محمد الرعيني صاحب البرنامج، ذكره في كتابه هذا فقال : « شيخنا المحدث الظاهري أبوالعباس أحمد بن محمد بن مفرج النباتي »[5].

رحلته : تجول النباتي في بلاد الأندلس، فدخل غير ما مرة غرناطة لسماع الحديث ، وتحقيق النبات، ونقَرَ عن عيون النبات بجبالها، أحد خزائن الأدوية، ومظان الفوائد الغريبة كما قال ابن الخطيب .

ثم جاز البحر إلى المغرب بعد الثمانين وخمسمائة ٥٨٠هـ ، فتهمَّمَ بلقاء ابن عبد الله بسبتة فلم يتهيأ له ذلك، ثم رحل إلى المشرق سنة ٦١٢هـ ومَرّ في طريقه ببجاية وتونس فأخذ عن علمائها، ولما وصل إلى الإسكندرية في السنة

(١) التكملة ج ١/ص ١٢١ رقم ٣٠٤.
(٢) الذيل والتكملة السفر ١/ القسم ١ ص ٤٨٧ رقم ٧٥٨ .
(٣) الإحاطة ج ١/ ص ٢١١.
(٤) ستأتي ترجمته إن شاء الله .
(٥) برنامج شيوخ الرعيني ص ٢١ .

الثانية سمع بوصوله إليها السلطان الملك العادل أبوبكر بن أيوب صاحب مصر، وكانت شهرته قد سبقته إليها، لعلمه الغزير في الحديث، ومهارته في طب النبات بالأندلس.

فاستدعاه السلطان إلى القاهرة، وقابله وأكرمه ورسم له مرتباً، على أن يقيم عنده، ويشتغل بالتدريس، فامتنع واعتذر بأنه إنما سافر من بلده بنية الحج ثم الرجوع إلى أهله، فقبل الملك العادل عذره، وبقي بمصر مدة باحثاً عن الحديث والنبات، ورأى منه في مصر عدداً لم ينبت بالأندلس والمغرب، وعاينه في منابته، وجمع الترياق الكبير وركّبه.

وإلى جانب تحقيق علم النبات، كان يعقد بالمساجد مجالس لإسماع الحديث، فيحدث بالأحاديث من حفظه فانتفع الناس به، وزادت شهرته، فأحبوه، ولقبه الشيوخ وطلبة العلم بمحب الدين. وانتقل من مصر إلى الحجاز فأدى فريضة الحج سنة ٦١٣هـ وزار شيوخ العلم بمكة وسمع منهم وأسمعهم، ثم رحل بعدُ إلى العراق، فدخل بغداد والموصل فحدث بهما، ومر بالشام فزار حواضره فدخل دمشق.

وكان همُّه الحميم في كل البلاد التي مر بها البحث عن الصناعتين: صناعة الحديث، وصناعة النبات: وفي هذه الرحلة لقي من الشيوخ الذين أخذ عنهم أو حظي بإجازتهم عدداً وفيراً، وكان ممن لقيه بمصر وهو عائد إلى المغرب الحافظ المنذري، سمع منه روايات انفرد بروايتها بأسانيد عالية.

وبعد رحلة مضنية دامت ثلاثة أعوام، قفل راجعاً إلى إشبيلية وطنه بروايات واسعة، وأسانيد عالية، وفوائد كثيرة، وجلب معه إلى المغرب كتبا نافعة، وتصانيف غريبة، لم تكن معهودة في بلده قبل رحلته.

قال ابن الخطيب وهو يصف رحلة ابن الرومية: «ورحل إلى المشرق، فاستوعب المشهور من إفريقيه، ومصره، وشامه، وعراقه، وحجازه، وعاين الكثير مما ليس بالمغرب، وعاوض كثيراً فيه، كل ما أمكنه، بما يشهد له بالفضل في معرفته، ولم يزل باحثاً على حقائقه، كاشفاً عن غوامضه، حتى وقف منه على ما لم يقف عليه غيره، ممن تقدم في الملة الإسلامية»[1].

ظاهريته المذهبية: إن العصر الذي عاش فيه أبوالعباس النباتي كان عصر ازدهار العلوم الشرعية، ولا سيما علم الحديث، وكان فقه الفروع المجردة من الأدلة هو السائد في عهد المرابطين، ثم جاء الموحدون فألزموا الناس بظاهر الكتاب والسنة، على طريقة أهل الظاهر، وحرقوا كتب الفروع والرأي، فنشأ الطلبة على هذا بالمغرب بعد سنة ٥٨٠هـ[2]، وهذه الثورة على كتب فروع المذهب أتاحت الفرصة ليَبْرُزَ المذهب الظاهري، فوجد في هذا العصر علماء تخلوا عن المذهب المالكي السائد - بعد النبوغ فيه - إلى المذهب الظاهري.

وكان على رأس هؤلاء ابن الرومية النباتي الذي أصبح فقيهاً ظاهرياً متعصباً لابن حزم بعد أن تفقه طويلاً في المذهب المالكي على أبي الحسين بن زرقون.

يقول ابن الأبار عن هذا التحول: «وكان فقيهاً ظاهرياً متعصباً لأبي محمد بن حزم؛ بعد أن تفقه بالمذهب المالكي على أبي الحسين ابن زرقون، وطالت صحبته له»[3].

ويذكر ابن الخطيب أن ابن الرومية: «كان سنياً ظاهري المذهب، مُنحياً على

---

(١) الإحاطة ج١/ ص٢٠٨-٢٠٩.
(٢) وبسط القول في هذا الأمر يأتي في فصل أسميته: من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة.
(٣) التكملة ج١/ ص١٢١ رقم الترجمة (٣٠٤).

أهل الرأي، شديد التعصب لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم على دين متين، وصلاح تام، وورع شديد»[1].

ولم يكتف النباتي بهذا بل اعتنى بكتب ابن حزم كما لم يعتن بذلك أحد قبله ولا بعده، وعنه انتشرت، يقول صاحب الإحاطة: «انتشرت عنه تصانيف لأبي محمد بن حزم، واستنسخها، وأظهرها، واعتنى بها، وأنفق عليها أموالاً جمة، حتى استوعبها جملة، حتى لم يشذ له منها إلا ما لا خطر له، متقدماً ومقتدراً على ذلك بجدته ويساره، بعد أن تفقه طويلاً على أبي الحسين محمد بن أحمد بن زرقون في مذهب مالك»[2].

ولظاهرية ابن الرومية اشتهر: بالحزمي - بفتح الحاء - نسبة إلى مذهب ابن حزم[3]، وقد أخذ المذهب الظاهري (الحزمي) مكانه بين فقهاء الأندلس والمغرب، وتلقوه بالقبول، بنصرة الموحدين له، وقيامهم بالدعوة إلى المذهب الجديد والتأييد له، وقد بلغ نفر من فقهاء الظاهر إلى مراتب مرموقة، وارتقوا كبار المناصب في الدولة في هذا العهد، وتظهر نزعة ابن الرومية الظاهرية في تعديله وثنائه على إمام الظاهر بالمشرق داود بن علي الأصبهاني، قال فيه في كتابه الحافل الذي ذيل به على الكامل لابن عدي: «ثقة فاضل إمام من الأئمة»[4].

فقد وثق داود بن علي، وذب عنه، وأورد اسمه من أجل ذلك في كتابه

(١) الإحاطة ج١/ ص٢٠٩، وانظر: الذيل والتكملة السفر١ القسم٢/ ص٥١٢ رقم ٧٥٨.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفح الطيب ج٢/ ص٥٩٧ رقم٢٢١.

(٤) الميزان ٢/ ١٤ واللسان ٢/ ٥١٧ و٥١٩ وانظر: أبوالعباس الإشبيلي وجهوده في علوم الحديث للمختار بنعبس لنيل دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية الآداب جامعة محمد الخامس بالرباط.

الحافل، وأشار إلى أن مخالفة رأيه ومذهبه للجمهور لا يضيره، كما لا يضيره من ترك مذهبه.

وقد دافع عن داود ضد من أزرى بمذهبه كالأزدي الذي قال في داود: «ولا يقنع برأيه ولا بمذهبه تركوه»[1]. قال النباتي: «وما ضر داودَ تركُ تاركٍ مذهبَه... وداود بن علي ثقة فاضل إمام من الأئمة»[2].

قلت: والأمر كما قال النباتي، فداود إمام مجتهد، اجتهد كما اجتهدوا، ولم يدع أحداً إلى تقليده، بل هو ضد التقليد من غير دليل أو حجة، كما هو منهج أهل الظاهر كلهم.

والراجح أن أبا العباس النباتي - رحمه الله - إنما تحول من المذهب المالكي إلى المذهب الظاهري لشدة تأثره بفقه الإمام ابن حزم الذي كان يستقي الأحكام الشرعية رأساً من النصوص، وينبذ التقليد والمقلدين، والآراء الفقهية المجردة عن الدليل.

منزلته عند أهل العلم: كان أبوالعباس النباتي العشّاب، واحد عصره في علمين انفرد بهما: الحديث والاستكثار من روايته، والنبات والبحث عن منابته، فأجاد الصناعتين، لوجود القدر المشترك بينهما، إذ موادهما الرحلة والتقييد، وتصحيح الأصول، وتحقيق المشكلات، وحفظ الأديان والأبدان.

والعالم بحق، إنما تظهر منزلته بثناء العلماء المبرزين عليه، فقد أجمع مترجموه على أنه كان إماماً، حافظاً، ناقداً مؤرخاً، طبيباً ضرب بسهم في مسارب متعددة، وعلوم كثيرة، ونال الرياسة في علم الصيدلة وطب الأعشاب، حتى وقف منه

(١) لسان الميزان: ٢/ ٥١٧-٥١٩.

(٢) المصدر السابق.

على ما لم يقف عليه غيره ممن تقدم في الملة الإسلامية، فصار فرداً لا يجاريه فيه أحد بإجماع من أهل هذا الشأن . وهذه بعض شهادات العلماء، وثنائهم عليه.

قال لسان الدين بن الخطيب : «كان نسيج وحده، وفريد دهره، وغرة جنسه، إماماً في الحديث، حافظاً، ناقداً، ذاكراً تواريخ المحدثين، وأنسابهم وموالدهم ووفياتهم، وتعديلهم وتجريحهم، عجيبة نوع الإنسان في عصره وما قبله وما بعده في معرفة علم النبات، وتمييز العشب، وتحليتها، وإثبات أعيانها، على اختلاف أطوار منابتها، بمشرق أو مغرب، حساً ومشاهدة، وتحقيقاً، لا مدافع له في ذلك، ولا منازع، حجة لا تُرد ولا تدفع، إليه يسلّم في ذلك ويُرجع»(١).

وكان - رحمه الله - كثير الشغف بالعلم والدأب على تقييده ومداومة سهر الليل من أجله، مع استغراق أوقاته، وحاجات الناس إليه ولا سيما المرضى، إذ كان حسن العلاج في طبه، يأتيه الناس إلى دكانه من كل حدب وصوب، لثقته ودينه، فجمع بين طب الأديان، وطب الأبدان، وبهما قوام الدين والدنيا .

وقال ابن عبد الملك المراكشي : «إمام أهل المغرب قاطبة في معرفة النبات وتمييز الأعشاب وتحليتها، وعلم منافعها ومضارها غير مدافع عنه ولا منازع فيه.. وكان له دكان متسع يقعد فيه لبيع الحشائش الطيبة والنفع بها ... وعلى الجملة فإنه كان من حسنات الدهر التي لايسمح بمثلها رحمه الله »(٢).

وقال المقري في نفح الطيب: «وكان بصيراً بالحديث ورجاله، كثير العناية به»(٣).

وقال عنه الرعيني في برنامجه(٤) : «شيخنا المحدث الظاهري أبوالعباس أحمد بن

(١) الإحاطة ج١/ ص٢٠٨.

(٢) الذيل والتكملة السفر١ القسم٢/ ص٥١٢-٥١٣.

(٣) نفح الطيب ج٢/ ص٥٩٨ رقم٢٢١.

(٤) برنامج شيوخ الرعيني ص٢١.

مفرج النباتي».

وقال الحافظ الذهبي: «الشيخ الإمام الفقيه الحافظ الناقد الطبيب، أبوالعباس أحمد بن محمد بن مفرج الإشبيلي»(١).

وقال ابن الأبار: «كان بصيراً بالحديث ورجاله ... وكانت له معرفة بالنبات وتمييز العشب وتحليته فاق فيها أهل عصره، وقعد في دكانه لبيعه، وهناك رأيته ولقيته غير مرة، ولم آخذ عنه ولا استجزته، وسمع منه جل أصحابنا»(٢).

وغريب قول ابن الأبار : « لم آخذ عنه ولا استجزته »، فإنه يوحي بنوع تحامل على شخص الإمام النباتي - رحمه الله - مع وصفه إياه بالحفظ والضبط، ومع شهادة كل من ترجم له بالفضل والعدالة والثقة، كالحافظ المنذري ، والحافظ ابن نقطة بالمشرق ، والحافظ الذهبي والسيوطي وابن العماد الحنبلي وابن عبد الملك ، وغيرهم كثير .

وقال المنذري(٣) : « لقيته بمصر بعد عوده، وحدث بأحاديث من حفظه، وجمع مجاميع».

وكتب عنه الحافظ ابن نقطة وقال(٤): « كان ثقة حافظاً صالحاً».

وقال الحافظ جلال الدين السيوطي في طبقات الحفاظ(٥) : « وكان مالكياً فصار ظاهرياً، محدثاً، حافظاً، بصيراً بالحديث ورجاله، ذاكراً للتواريخ والأنساب، ثقة، وكان له معرفة بالعشب والنبات فاق فيها أهل العصر» .

(١) السير للذهبي ج٢٣ ص٥٨.

(٢) التكملة ج١/ ص١٢١-١٢٢ رقم ٣٠٤.

(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ج٤/ ص١٤٢٦.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) طبقات الحفاظ ص٥٠١-٥٠٢ رقم ١١٠٤

وقال ابن العماد في الشذرات[1]: « كان حافظاً، صالحاً، مصنفاً، من الأثبات، ظاهري المذهب » .

حاله : تميز الإمام النباتي بصفات رفيعة، وأخلاق نبيلة، وهو من القلة الذين تطابق أحوالهم تقدُّمَهم العلمي وتفوقَهم فيه .

قال ابن عبد الملك : « وكان زاهداً في الدنيا، موثراً بما في يديه منها، موسَّعاً عليه في معيشته، كثير الكتب في كل فن من العلوم على تفاريقها، سمحاً لطلبة العلم بها، ربما وهب منها لِمُلْتَمِسِهِ الأصل النفيس الذي يعز وجودُه، ويعظم جدواه، وترتفع قيمته، احتسابا به « وإعانة »[2] على المتعلم، له في ذلك كله، أخبار منبئة عن فضله، وكرم طبعه»[3].

وحكى المقري عنه في نفح الطيب فقال : «وكان زاهداً صالحاً، وحكى بعضهم عنه أنه كان جالساً في دكانه بإشبيلية يبيع الحشائش وينسخ، فاجتاز به الأمير أبوعبد الله بن هود سلطان الأندلس، فسلم عليه، فرد عليه السلام، واشتغل بنسخه، ولم يرفع إليه رأسه، فبقي واقفاً منتظراً أن يرفع إليه رأسه، ساعة طويلة، فلما لم يحفل به ساق فرسه ومضى»[4].

وقال ابن الزبير: « كان ظاهري المذهب إلا أنه على دين، وورع، ومعرفة

(١) شذرات الذهب ج٥ ص١٨٤..
(٢) إلمام النص والمعنى من الإحاطة ج١/ ص٢٠٨ .
(٣) الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر١ القسم ٢/ ص٥١٢.
(٤) نفح الطيب ج٢/ ص٥٩٧

بالرجال، متحرفاً بالصيدلية »[1].

تواليفه : تنوعت تصانيف الإمام النباتي وآثاره في شتى العلوم، فقد شملت التفسير والحديث، والفقه، والتراجم، وعلم الطب والصيدلية :

له في التفسير[2]:

- تفسير المشاب في عشر مجلدات لم أعثر عليه.
- تفسير مختصر في مجلدين لم أعثر عليه .

وله في علوم الحديث[3]:

- الحافل في تذييل الكامل لابن عدي، وهو استدراك على كتاب الكامل، وقد نقل منه الحافظان الذهبي وابن حجر، واعتمدا أقواله في الجرح والتعديل .
- اختصار كتاب الكامل في الضعفاء والمتروكين لابن عدي .
- بحر الأثار في الحديث.
- كنز الأخبار في الحديث .
- المعلم بزوائد البخاري على مسلم.
- اختصار غريب حديث مالك للدارقطني.
- نظم الدراري فيما تفرد به مسلم عن البخاري.
- توهين طرق حديث الأربعين :جعله أربعين باباً .

(١) انظر تذكرة الحفاظ ج٤/ ص١٤٢٦ .
(٢) انظر أعلام المغرب العربي لعبد الوهاب بنمنصور ٤/ ص١١٠-١١١، وانظر أبوالعباس الإشبيلي وجهوده في علوم الحديث للمختار بنعيسى ١/ ١١٩ وما بعدها .
(٣) أعلام المغرب العربي لعبد الوهاب بنمنصور ٤/ ص١١٠-١١١.

وله في الفقه[١]:

- كيفية الأذان يوم الجمعة .
- كتاب البر .
- حكم الدعاء في أدبار الصلوات .
- كتاب الحج .
- معيار الفقهاء .

وله في السير[٢]:

- أخبار محمد بن إسحاق .

وله في التراجم والفهارس[٣]:

- التذكرة في معرفة مشيخته .
- فهرسة أفرد فيها روايته بالأندلس عن روايته بالمشرق .

وله في علم الطب والصيدلة[٤]:

- جامع الأدوية المفردة.
- رسالة في تركيب الأدوية .
- كتاب الصيدلة .
- مقالة في تفسير الأدوية .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر أعلام المغرب العربي ج٤/ ص١١٠-١١١.

(٣) نفس المصدر

(٤) نفس المصدر

- شرح حشائش ديسقوريدس[١].
- أدوية جالينوس والتنبيه على أوهام مترجمها (يعني أدوية جالينوس).
- التنبيه على أوهام الغافقي.
- الرحلة النباتية المستدركة . وهو الغريب الذي اختصّ به، لكنه فُقد مع ما فُقد من كتبه ، ولم يعثر لها على أثر إلى الآن .

ويلاحظ أن الإمام غلب عليه فيما ينتحله من العلوم في مجال التصنيف فنّان: فن الحديث وفن الصيدلة، فله فيهما - كما ترى- تصانيف مفيدة، وتنبيهات نافعة، واستدراكات نبيلة وبديعة.

قال لسان الدين ابن الخطيب بعد أن سرد تواليفه : «وكان معجزة في فنه، إلى غير ذلك من المصنفات الجامعة، والمقالات المفيدة والتعاليق المنوعة»[٢].

شعره:

ذكره أبوالحسن بن سعيد في « القدح المعلى » وقال : « جوال بالبلاد المشرقية والمغربية، جالسته بإشبيلية بعد عودته من رحلته، فرأيته متعلقاً بالأدب، مرتاحاً إليه ارتياح البحتري لحلب، وكان غير متظاهر بقول الشعر، إلا أن

---

(١) ديسقوريدس Dioscoredes : طبيب وكيميائي يوناني، عاش في القرن الأول للميلاد، واشتهر بكتابة عن الأعشاب العلاجية، وقد عرفه المسلمون منذ عصر مبكر، وأهدى الامبراطور قسطنطين السابع قيصر بيزنطة نسخة منه إلى الخليفة عبد الرحمن الناصر، وترجمت إلى العربية منذ أوائل القرن الرابع للهجري وعليها وضع ابن الرومية شرحه. وأما جالينوس Galen، فهو من أطباء اليونان القديمة - عاش في القرن الثاني للميلاد واشتهر ببراعته في الطب وتركيب الأدوية وعرف العرب كتبه الطبية وعرّبوها .

(٢) الإحاطة ج١/ ص٢١٢.

أصحابه يسمعون منه، ويروون عنه، وحملت عنه في بعض الأوقات، فقيدت من هذه الأبيات:

خيم تخلق بين الكأس والوتر ... في جنة هي ملء السمع والبصر

ومتع الطرفَ في مرأى محاسنها ... بروض فِكْرِك بين الروض والزهر

وانظر إلى ذهبيات الأصيل بها ... واسمع إلى نغمات الطير في الشجر

وقل لمن لام في لذاته بشرا ... دعني فإنك عندي من سوى البشر

قال: « وكثيراً ما يطنب على دمشق، ويصف محاسنها، فما انفصل عني إلا وقد امتلأ خاطري من شكلها، فأتمنى أن أحُل مَوَاطنها، إلى أن أبلُغَ الأمل قبل المنون »[1].

وفاته: بعد حياة حافلة بالتأليف، والتدريس، والتطبيب، مات أبوالعباس النباتي المعروف: بابن الرومية - رحمه الله - بإشبيلية فجأة عند مغيب الشفق من ليلة الاثنين مستهل ربيع الآخر، وقال ابنه عبد النور: منسلخ ربيع الأول، وقال أبوجعفر بن الزبير: توفي بين الظهر والعصر من يوم الأحد الموفي ثلاثين من ربيع الأول، واتفقوا أن ذلك كان سنة سبع وثلاثين وستمائة[2].

رثاؤه: ترك موتُ النباتي أثراً بالغاً في قلوب محبيه وتلاميذه وأصحابه، ولقد أورد ابن عبد الملك المراكشي قصيدة فريدة مطولة في ٦٩ بيتاً في مناقب أبي العباس رحمه الله، رثاه بها صديقه القاضي الحسيب الأديب أبوأمية إسماعيل بن سعد السعود بن عفير الظاهري، الآتي ذكره في موضعه من هذا المجموع إن شاء

---

(1) الإحاطة ج1/ ص213.

(2) انظر الذيل والتكملة السفر 1/ القسم2، ص513-514.

الله اقترح نظمها عليه الرواية أبومحمد بن قاسم الحرار الظاهري أحد تلامذة الإمام، وأودعها مجموعه في مناقب أبي العباس رحمه الله[1].

مؤلَّفٌ في مناقبه: قال ابن عبد الملك وابن الزبير، وغيرهما: عُني تلميذه، الآخذ به، الناقد، المحدث، أبومحمد بن القاسم الحرار، وتهمّم بجمع أخباره، ونشر مآثره، وضمّن ذلك مجموعاً حفيلاً نبيلاً[2].

٥٩- القاضي ابن عُفَير[3] ت ٦٣٧هـ:

أبوامية إسماعيل بن سعد السعود أحمد بن هشام ابن عُفَير الأموي من أهل لَبْلَة، وسكن إشبيلية وبنو عُفَير ينتمون في الصريح إلى ذرية عثمان بن عفان رضي الله عنهم. ودارهم التي نزلوها أول دخولهم لبلة[4]. كان مولده يوم الخميس ثامن صفر سنة ٥٥٨ هـ[5].

شيوخه: روى عن أبيه أبي الوليد[6] وأبي بكر بن صاف، وأخذ عنه القراءات وسمع منه صحيح البخاري وغير ذلك، وسمع بقرطبة أبا بكر بن خير قرأ عليه بجامعها الأعظم صحيح مسلم وكتبا سواه، ولقي ابن زرقون وابن بشكوال وأبا

---

(1) انظر القصيدة التي دلت على ظاهرية الرجلين أبي أمية إسماعيل بن سعد السعود بن عفير ولأبي محمد قاسم الحرار: في الذيل والتكملة السفر 1/ القسم 2ص514 فما بعدها.

(2) انظر الإحاطة ج1/ ص213.

(3) ترجمته في التكملة لابن الأبار ج1/ ص157 رقم 497 بتحقيق: الدكتور عبدالسلام الهراس. وذكره ابن عبد الملك في الذيل والتكملة س1 ق2 ص514 في ترجمة صديقه ابن الرومية النباتي الحزمي الظاهري، وانظر الإعلام للمراكشي 3/ 62 رقم 347.

(4) وهي قرية ابن حزم التي اعتزل فيها من أجل التأليف والتدريس.

(5) انظر التكملة لابن الأبار ج1/ ص158 بتحقيق الدكتور الهراس.

(6) هو أبوالوليد سعد السعود بن عفير وكان ظاهري المذهب، تقدمت ترجمته.

إسحاق بن فرقد وأجازوا له، كما أجاز له السهيلي وغير هؤلاء.

ولي قضاء مراكش في الفتنة ثم صُرف عنه، وانصرف إلى إشبيلية. قال ابن الأبار: «كان من أهل العلم والأدب مع النباهة والنزاهة حدث وأخذ عن أصحابنا»[1].

وقال ابن عبد الملك المراكشي: «..صديق- ابن الرومية - القاضي الحسب الأديب أبوأمية إسماعيل بن سعد السعود بن عفير»[2].

دليل ظاهريته: تقدم القول أن أباه سعد السعود بن عفير ظاهري المذهب، مصمم على القول به، شديد التمسك بالسنن، وعنه أخذ ابنه إسماعيل القول بالظاهر. فقد كان إسماعيل صديقاً لابن الرومية النباتي الحزمي - كما كان أبوه شيخا له - ورثاه بقصيدة طويلة اقترح نظمها عليه الرواية أبومحمد الحرار الظاهري، وفي ثنايا هذه القصيدة تبدو ظاهريته جلية واضحة، تأمل قوله في رثاء صديقه النباتي:

أسَّسْتَ بالآثار عِلْمَكَ موقنا ... أن البناء يَهِي بغير أساس

من ذا يُطهِّر بالإماطة سنة ... تشكو أذى الآراء والأقياس

من ذا يعالج داءها من حِفْظِه ... بعلاج لا ناس ولا متناس

هزم القياس بعسكر من مسند الـ ... آثار لا ميل ولا أنكاس[3]

فهو يعد القياس والرأي أذى وداء ينبغي إماطته بالسنة، وهَزْمه بعسكر الآثار.

(١) التكملة ج١/ ص١٥٨.

(٢) الذيل والتكملة س١/ ق٢، ص٥١٤.

(٣) انظر القصيدة بطولها في الذيل والتكملة س١/ ق٢ص٥١٤.

وهذا أبلغ دليل على ظاهريته، إذ أصلُ الأصول عند مدرسة الظاهر الذي أجمعت عليه هو نفي القياس والرأي في الدين.

٦٠- الحريري ت ٦٤٦هـ[1]: أبومحمد عبد الله بن قاسم بن عبد الله بن محمد ابن خلف اللخمي: ولد ٥٩١هـ من أهل «إشبيلية»، يكنى: أبا محمد ويعرف بالحرار. واختار هو «الحريري» فعرف بذلك. تلميذ ابن الرومية النباتي الحزمي الآخذ به.

شيوخه: سمع أبا محمد عبدالرحمن بن علي الزهري، وأبا الحسين ابن عظيمة. وروى عن أبي جعفر بن يحيى، وأبي الحسن الشقُوري، وابن حوط الله الظاهري، وأبي القاسم الملاحي، وأبي القاسم بن بقي الحزمي الظاهري، وأبي الحسين بن زرقون، وأبي عمر ابن عات، وجماعة، وشيوخه يزيدون على المائتين، وذكر أنه سمع الموطأ: من شيخه ابن بقي الظاهري الحزمي، ثلاث مرات، وأخذ عن الزهري، صحيح البخاري، عن شريح: سماعاً.

تصانيفه: وله من التواليف[2]

معجم شيوخه: سماه: «كتاب الدرر والفرائد، في نُخبِ الأحاديث وتحف الفوائد». وله كتاب «حديقة الأنوار»: في تذييل «اقتباس الأنوار»، و«التماس الأزهار» للرشاطي: في الأنساب، وكتاب «المنهج الرضي في الجمع بين كتابي ابن بشكوال وابن الفرضي» بزيادة عليهما.

(١) ترجمته في التكملة ج٢/ ص٩٠٢ رقم ٢١٢١ نسخة علي عزت العطار، وأورد اسمه ابن عبدالملك المراكشي في الذيل والتكملة السفر١/ ق ٢ص ٥١٨في معرض الترجمة لشيخه ابن الرومية النباتي الظاهري.

(٢) التكملة (نفس المصدر السابق).

منزلته العلمية : قال ابن الأبار : « وكان له حظ من قرض الشعر، واعتناء بصناعة الحديث، وتقدم فيها، مع براعة الخط - الذي نحا فيه منحى أبي بكر بن خير - والاتصاف بالإتقان والضبط »[1] ، ووصفه ابن عبد الملك وابن الزبير بالناقد المحدث، أبي محمد بن القاسم الحرار[2] يقصدون الحرار المشار إليه .

دليل ظاهريته : قال ابن عبد الملك وابن الزبير وغيرهما في ترجمة ابن الرومية الحزمي الظاهري : «عني تلميذه، الآخذ به، الناقد المحدث، أبومحمد بن القاسم الحرار، وتهمَّمَ بجمع أخباره، ونشر مآثره، وضمن ذلك مجموعاً حفيلاً نبيلاً »[3] .

والذي أراه أن العبارة التي نطق بها كل من ابن عبد الملك وابن الزبير وأوردها الخطيب ، وهي قولهما (عني تلميذه الآخذ به) ، تشير الى أن عبد الله بن قاسم الحرار أخذ بشيخه ابن الرومية الحزمي في منحاه العلمي ؛ بما في ذلك الاعتناء بالحديث والقول بالظاهر .

يدل على ذلك أيضاً اهتمامه بجمع أخبار شيخه ابن الرومية النباتي الحزمي، ونشر مآثره حتى أودع ذلك بمجموعه المشار إليه الذي صنفه في مناقب أبي العباس العشاب رحمه الله، ونظمه القصائد في رثائه، بل بلغت شدة حبه له أن اقترح على صديقِ الشيخ أبي أمية إسماعيل بن سعد السعود الظاهري نظْمَ قصيدة طويلة في رثائه.

ويدل على ذلك أيضاً أنه كان مختصاً بابن الرومية الظاهري، كما كان مختصاً بأبي القاسم بقي الحزمي الظاهري، فقد سمع منه الموطأ ثلاث مرات، وأخذ عن

(١) المصدر السابق ص٩٠٣.
(٢) الإحاطة ج١/ ص٢١٣.
(٣) نفس المصدر السابق .

شيخ ظاهري آخر هو أبومحمد بن حوط الله. فهذه أدلة تغلب على الظن أنه كان ظاهري المذهب مثل شيوخه المتقدمين الذين نحا منحاهم .

مولده ووفاته : مولده بجزيرة شُقَر (مستوطن أسلافه) : عند الرواح من يوم الجمعة الثاني عشر لشعبان سنة ٥٩١ هـ وتوفي في حصار الروم إشبيلية : في صدر سنة ٦٤٦- يوم الاثنين الخامس من شعبان منها، ملكها الطاغية صاحب قشتالة صلحا، بعد منازلتها حولاً كاملاً وخمسة أشهر أو نحوها[1] .

٦١ - الحافظ ابن سيد الناس اليعمري الإشبيلي ٦٥٩[2] هـ :

أبوبكر محمد بن أحمد بن يحيى بن محمد بن محمد المعروف بابن سيد الناس، أصله من « أُبّدَة » من أعمال جيان، وهي وما ولاها دار اليعمريين بالأندلس ، ولد عام ٥٩٧هـ

شيوخه : قرأ بإشبيلية ولقي مشايخ، من جملتهم والده الفقيه أبوالعباس، وأبومحمد عبد الرحمن بن علي بن أحمد الزهري سمع منه صحيح البخاري، وأبوالعباس أحمد بن محمد بن مقدام الرعيني ، وأبوحفص عمر بن عبد الله بن عمر السلمي، وأبوعمران موسى بن حسين القيسي الزاهد، وأبوالحجاج بن الشيخ ، وأبوذر مصعب محمد الخشني وأبوالحسن بن خروف النحوي، وأبوالحسين بن جبير، وأبوالقاسم الملاحي وغيرهم، وله إجازة من أهل الشام والعراق، أكبرُ من أجاز له القاضي أبوالقاسم عبد الصمد بن محمد الأنصاري

(١) انظر التكملة ج١/ ص٩٠٣.
(٢) ترجمته في عنوان الدراية للغبريني ص٢٩١، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٥٠، والحلل السندسية في الأخبار التونسية ١/ ٦٧٨ ، وطبقات الحفاظ ص٥٠٨، والوافي بالوفيات ٢/ ١٢٢ رقم ٤٦٨ ، ونيل الابتهاج ص٢٢٩ .

الخرَستاني، وأبوعمرو ابن الصلاح الشهرزوري صاحب المقدمة في علوم الحديث، وغيرهم، قال ابن الزبير: أجاز له نحو من أربع مائة.

ظاهرية ابن سيِّد الناس: قال الحافظ الذهبي: «وكان ظاهرياً علامة»[1].

وقال أيضاً: «كان ظاهري المذهب، على طريقة أبي العباس النباتي، إلا أن النباتي اشتهر بالورع والفضل التام»[2].

وكان ـ رحمه الله ـ يعلم أولاده أصول الحزمية الظاهرية بسنده إلى إمام المدرسة ابن حزم: قال حفيده أبوالفتح ابن سيد الناس أنشدني والدي أبوعمرو محمد قال أنشدني والدي أبوبكر محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد بن يحيى بن سيد الناس رحمهما الله تعالى قال أنشدني الحافظ أبوالعباس أحمد بن مفرج النباتي قال أنشدني أبوالوليد سعد السعود بن أحمد بن هشام قال: أنشدني الحافظ أبوالعباس أحمد بن عبد الملك أنشدنا أبوأسامة يعقوب قال: أنشدني والدي الفقيه الحافظ أبومحمد ابن حزم لنفسه:

مَنْ عذيري من أناس جهلوا ... ثم ظنوا أنهم أهل النظرْ

ركِبُوا الرأي عنادا فسرَوا ... في ظلام تاه فيه من عَبَرْ

وطريق الرشد نهج مَهْيَعٌ ... مثل ما أبصرتَ في الأفقِ القمرْ

وهو الإجماع والنص الذي ... ليس إلا في كتاب أو أثرْ[3]

فهذا إسناد ظاهري، أسند فيه ابن سيد الناس إلى ابن حزم أصول الظاهر التي

(1) تذكرة الحفاظ ج٤/ ص١٤٥١.
(2) المصدر السابق نفسه.
(3) الوافي بالوفيات ج١ص٣١١ رقم الترجمة ١٩٨.

هي الكتاب والسنة والإجماع لا غير، وهي كالقمر المنير في الأفق، ذامّاً مسلك أهل الرأي والنظر، الذين سلكوا طريق الظلام والتيه والعناد.

ويذكر الإمام الشوكاني أن أبا عمرو ابن سيد الناس من الذين قدموا بكتاب «المحلى» لابن حزم إلى الديار المصرية[1].

وعلى يد بني سيِّد الناس انتشرت كتب ابن حزم ومذهب الظاهرية الحزمية بالمشرق؛ يدل على ذلك ما ذكره الحافظ ابن حجر أن أبا الحسن علي بن إبراهيم ابن خضر الأنصاري الأوسي الظاهري المتوفى سنة ٧٧٤ هـ كان قد سمع ابن سيد الناس ولازمه وأحب المذهب الظاهري، فمهر فيه، ونسخ بخطه غالب تصانيف ابن حزم، وانتهت إليه رياسة المذهب المذكور؛ حتى كان منفرداً بذلك[2].

منزلته العلمية:

كان ابن سيد الناس راوية، حافظاً للحديث، عارفاً برجاله وبأسمائهم، وبتاريخ وفاتهم، ومبلغ أعمارهم، وكان يقوم على البخاري قياماً حسناً، وكان إذا قرأ الحديث بسنده إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ، ثم إذا انتهى الإسناد رجع إلى ذكر رجاله، فيبدأ من الصحابي رضي الله عنهم فيذكر اسمه، ونسبه وصفته، وتاريخ ولادته ووفاته وحكايته إذا عُرفت له، ثم يتلوه بالتابعي كذلك، ولا يزل يتبعهم واحداً فواحداً إلى أن ينتهي إلى شيخه فيقول: أما فلان شيخنا فيقول: ويذكر ما ذكر فيمن تقدم، ويزيد على ذلك بأنه لقيه وقرأ عليه كذا، وسمع منه كذا، وبعد الفراغ من ذلك يذكر لغة الحديث وعربيته، ويتعرض لما فيه من الفقه والخلاف العالي، ولدقائقه ورقائقه والمستفادات منه. كل ذلك بفصاحة لسان،

(1) انظر البدر الطالع للشوكاني: ج٢/ ص٢٤٩.
(2) انظر الدرر الكامنة لابن حجر: ج٣/ ص٥ رقم ٥.

وجودة بيان.

وهذا المنهج في فقه الحديث الذي ذكره الغبريني عنه[1] لم ينضج بهذا الشكل إلا عند المتأخرين من فقهاء الحديث، وحري بمدرسي فقه الحديث أن يسلكوه في مناهجهم التعليمي.

ويذكر أنه كان ـ رحمه الله ـ يستظهر عشرة آلاف حديث بأسانيدها، ويذاكر بأضعافها، مع ما يتبع ذلك من فنون اللغة، وأوضاع النحاة، وضروب المقالات.

قال عنه الغبريني: «له سعة علم ورواية، ومعرفة ثابتة ودراية، وهو في معرفة القراءات إمام، وولي صلاة الفريضة والخطبة بالجامع الأعظم ببجاية، وروى بها وأقرأ وأسمع، وكثر الآخذون عنه والسامعون منه والمقتدون به»[2].

وقال السراج: «وكان رأى النبيّ ﷺ في المنام ومسح بيده الكريمة على صدره، فما حفظ شيئاً ونسيه، وكان جيد الكتب حسن النظم»[3].

وقال فيه الحافظ الذهبي: «الإمام الحافظ العلامة الخطيب عالم المغرب»[4].

وقال السيوطي: «ابن سيد الناس الحافظ الإمام العلامة ... خطيب تونس وعالم المغرب»[5].

وذكره القاضي عز الدين الشريف في وفياته فقال: «كان أحد حفاظ الحديث

(1) في عنوان الدراية ص٢٩٤ رقم ٩١.
(2) المصدر السابق نفسه.
(3) الحلل السندسية ج١ ص٦٧٨.
(4) تذكرة الحفاظ ج٤/ ص١٤٥٠.
(5) طبقات الحفاظ ص٥٠٨ رقم ١١١٧.

المشهورين وفضلائهم المذكورين، وبه ختم هذا الشأن بالمغرب»[1].

وقال الصفدي: «ابن سيد الناس الحافظ الخطيب ... سمع الحديث وعني بهذا الشأن، وأكثر منه، وحصّل الأصول، والكتب النفيسة، وحدث وصنف وجمع»[2].

وقال بابا التنبكتي: «الشيخ الفقيه الحافظ الخطيب اللغوي أبوبكر»[3].

رحلاته: انتقل إلى حصن القصر، ثم طنجة وأقرأ بجامعها وأمّ وخطب به، ثم انتقل إلى بجاية فخطب بجامعها، ولما اشتهر حاله وعلمه، ونقل الناقلون ذكاءه وفهمه، نُهي خبرُه إلى المنتصر بالله بحاضرة إفريقية[4] فاستدعاه، فاستفتح بالاستعاذة، وقرأ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[5]، فاستحسن المنتصر بالله[6] قراءته وقصته، وكان ذلك سبباً في حظوته فقرب منزله، وأجزل عطيته وجائزته، ووفر جرايته، وكان من أخص الحاضرين من الطلبة بمجلسه.

تواليفه: كتاب «بيع أمهات الأولاد» في مجلد، رآه الحافظ الذهبي وقال: «يدل على سيلان ذهنه، وسعة حفظه، وسعة إمامته»[7].

(1) تذكرة الحفاظ ج٤/ ص١٤٥١.
(2) الوافي بالوفيات ج٢/ ص١٢١ رقم ٤٦٨.
(3) نيل الابتهاج بهامش الديباج ص٢٢٩.
(4) هي تونس اليوم.
(5) آل عمران آية ١٥٩.
(6) في عنوان الدراية ص٢٩٤ «المستنصر» والصواب «المنتصر» كما في نيل الابتهاج
(7) تذكرة الحفاظ ج٤ ص١٤٥١.

مولده ووفاته : ولد في صفر سنة سبع وتسعين وخمس مائة ٥٩٧ هـ وتوفي رحمه الله بحاضرة تونس يوم الثلاثاء الثالث والعشرين لجمادى الأخيرة سنة تسع وخمسين وستمائة ٦٥٩ هـ.

٦٢- ابنُ الكمّاد الفاسي [1] **ت ٦٦٣ هـ** : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون المرادي الفاسي يعرف بابن الكماد، من أهل مدينة فاس، وبها ولد ونشأ.

شيوخه : تجول في حواضر المغرب والأندلس وأخذ عن الجهابذة الأعلام، أمثال الحافظ المحدث الظاهري ابن حوط الله، وقاضي الجماعة المحدث الظاهري أيضا أبي القاسم ابن بقي بن مخلد، وأبي ذر الخشني، وأبي عبد الله التجيبي، وأبي الحجاج ابن الشيخ، وزكي الدين محمد بن قاسم بن عبد الرحمن التميمي، وأبي العباس بن تامتّيت، وأبي الصبر أيوب بن عبد الله الفهري، وأبي العباس ابن هابيل وجماعة.

تنقلاته :سكن إشبيلية مدة طويلة، وبعد سقوطها في يد الإسبان سنة ٦٤٦هـ رجع إلى العدوة فسكن سبتة، وبها بقي ينشر الحديث والفقه مدة حياته بها.

تلاميذه : روى عنه الحافظ الكبير أبوجعفر ابن الزبير الثقفي العاصمي الغرناطي قال : « لقيته - رحمه الله - وحضرت بعض مجالسه وأجاز لي مرارا عدة »[2].

---

(١) تنظر ترجمته في : صلة الصلة لابن الزبير القسم الخامس/ ص ٣٥٦ رقم٩٢ ، وجذوة الاقتباس لابن القاضي المكناسي : ج١/ ص٨٤-٨٥ رقم ٤ ، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية للشيخ محمد بن محمد مخلوف ١/ ٢٠٠ رقم ٦٧٩.

(٢) جذوة الاقتباس ج١/ ص٨٥.

ظاهريته : قال أحمد ابن القاضي المكناسي: «وكان يميل إلى الظاهر»[1]. ويغلب على الظن أنه أخذ مذهب الظاهر عن شيخيه الظاهريَين الحزميَين : أبي القاسم ابن بقي بن مخلد، وأبي محمد بن حوط الله.

منزلته العلمية : كان أحفَظ أهل زمانه لحديث رسول الله ﷺ، وأذكرَهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل والخلاف العالي. قال الإمام السيوطي: «ابن الكماد الحافظ الحجة، الواعظ القدوة»[2].

وقال صاحب شجرة النور الزكية : «ابن الكماد العالم الثقة الفقيه الحافظ»[3].

وكان يقوم على الكتب الخمسة قياماً حسناً، ويتكلم على أسانيدها ومتونها، ويستوفي خلاف الفقهاء، وكان يُدَرِّسُ حديث رسول الله ﷺ لطلبة سبتة كل يوم، ويتكلم على فقهه، مستنبطاً الأحكام الفقهية منه. قال أبوالخطاب بن خليل : «لم ألق أحداً أحفظ منه، وأنه كان في حفظ الحديث آية من الآيات»[4].

حاله : وكان يعظ الناس كل جمعة، وينهاهم عن المنكرات، إذ كان فيه إقدام على تغيير المنكر، لا يبالي في ذلك بأحد، ولا يداري أهل الدنيا، كيفما كان شأنهم.

---

(١) نفس المصدر السابق . وذكر الزميل عبد الهادي الحسيسن في ترجمته أنه كان يميل إلى ظاهر الكتاب والسنة ليؤكد ما ذهب إليه من أن الدولة لم تكن ظاهرية وإنما كانت تعمل بظاهر الكتاب والسنة، وهذا خطأ ؛ والمقصود بالميل إلى الظاهر هو المذهب الظاهري .

(٢) طبقات الحفاظ ص٥١٠ رقم ١١٢٢.

(٣) شجرة النور الزكية ١/ ٢٠٠، وغريب أن يُترجم للمذكور في شجر النور الزكية في طبقات المالكية؛ وهو ظاهري المذهب، وهذا أمر يدع وإليه الرغبة في الاستكثار من الأتباع للاستقواء بهم في المذهب كما تقدم .

(٤) صلة الصلة ج٥/ ص٣٥٦ رقم ٩٢ .

وفاته : توفي رحمه الله ببستة في الرابع عشر لشوال سنة ثلاث وستين وستمائة ٦٦٣ هـ. ومولده في حدود ٥٨٨ هـ.

٦٣ - ابن صابر القيسي[1] ت ٦٦٦ هـ: أحمد بن محمد بن صابر بن محمد أبوالعباس، وأبوجعفر، مالقي الأصل.

شيوخه : روى بالأندلس عن أبيه، وأبي اسحاق بن الأديب، وأبي بكر أحمد ابن عبد الله بن القرطبي حُمَيد، ولازمه مختصاً به في النحو والأدب، وانتفع به كثيراً، وأبي الحسن بن محمد الشاري وانقطع إليه طول مقامه مُغَرَّباً بالمرية في كنفه، وأبي زيد بن القمارشي، وآباء محمد ابن عطية، وابن محمد الباهلي، وعبدالعظيم بن الشيخ.

وأخذ بآخرة عن جماعة واستجاز آخرين، ثم رحل إلى المشرق وعُرِفَ هنالك بضياء الدين، وروى بالقاهرة عن أبي البركات هبة الله بن عبد الله الأزدي، وأبي القاسم عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة الحلبي، وأبي محمد صالح بن إبراهيم بن أحمد الفارقي، وأبي محمد بن أحمد بن عمر بن أحمد الحنفي.

ظاهريته : قال ابن عبد الملك : « وآثر قديما مذهب الظاهرية، فمال إليه مدة، وصنف في عَضْدِه، ثم نزع عنه، واعتمد مذاهب الفقهاء أهل النظر»[2].

وقال أثير الدين أبوحيان : «كان على مذهب أهل الظاهر»[3].

فعبارة ابن عبد الملك تفيد أن أبا أحمد بن جابر القيسي رجع عن مذهب

---

(١) ترجمته في: الذيل والتكملة السفر ١ القسم ٢/ ص٤٣٧ رقم :٦٥٢، ونفح الطيب ج٢/ ص٦٥٥ رقم:٢٩١.

(٢) الذيل والتكملة س١ ق٢/ ص٤٣٨.

(٣) نفح الطيب ج٢/ ص٦٥٥.

الظاهرية إلى مذهب فقهاء النظر، أما كلام أبي حيان فيشير إلى أنه ظل على مذهب أهل الظاهر، وأبوحيان أكثر معرفة به من ابن عبد الملك لأن المذكور كان رفيقاً للشيخ أبي حيان أبي جعفر ابن الزبير[1].

وذكر أبوحيان أن سبب خروجه من الأندلس، أنه كان يرفع يديه في الصلاة على ما صح في الحديث، فبلغ ذلك السلطان أبا عبد الله، فتوعده بقطع يديه، فضجَّ من ذلك وقال : « إن إقليماً تماتُ فيه سنة رسول الله ﷺ حتى يتوعد بقطع اليد من يقيمها لجدير أن يُرْحل عنه، فخرج، وقدم ديار مصر»[2].

قد كان جمهور أهل الأندلس مقلدة يأخذون في الغالب الأعم برواية ابن القاسم عن مالك، وكانوا لا يرفعون أيديَهم في شيء من الصلاة إلا في أولها عند تكبيرة الإحرام، وإن فعلوا فرفْعٌ يسير، وهذه رواية ابن القاسم عن مالك. أما عند أبي سليمان داود الظاهري فيجب رفع اليدين عند الإحرام، وعند الركوع، وعند الرفع من الركوع، وذهب ابن حزم خلافاً لداود إلى أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الإحرام سنة وندب فقط قال : « فأما رواية ابن القاسم عن مالك فما نعلم لها وجها أصلاً، ولا تعلقاً بشيء من الروايات، ولا قائلاً بها من الصحابة ولا من التابعين »[3].

ولذلك هدد السلطانُ أحمدَ بن صابر القيسي الظاهري بقطع اليدين لخروجه عن مذهب مالك في هذه المسألة، إذ كان ظاهرياً يرى وجوبَ الرفع على مذهب داود أو سنيته على الأقل على مذهب ابن حزم، فخرج من الأندلس إلى مصر،

---

(١) انظر نفس المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المحلى ج٣/ ص٣-٤.

نصرة للسنة وهجراً للبدعة.

منزلته العلمية : كان أحمد بن صابر القيسي كاتب أبي سعيد فرج ابن السلطان الغالب بالله بن الأحمر ملك الأندلس . قال ابن عبد الملك : « وكان تام العناية بشأن الرواية، ضابطاً لحديثه، يقظاً، سرياً، فاضلاً، شديد التهمم بالعلم على الإطلاق، وحُببَ إليه طلبه منذ صغره، وكان وافر الحظ من الأدب، شاعراً مطبوعاً، محسناً ، نظم الشعر في صغره وهو بالمكتب، وبرع فيه»[1] .

وقال أبوحيان : «كان رفيقاً للأستاذ أبي جعفر ابن الزبير شيخنا، وكان كاتباً مترسلاً، شاعراً، حسن الخط على مذهب أهل الظاهر »[2] .

وكان فيه تشيُّعٌ خفيف لايضر، دلت عليه أبيات نظمها فقال فيها :

ومن نكد الدنيا على الحر حاسد ... يكيد وينوي جاهدا أن يناويه
فلا تعجبوا ممن عوى خلف ذي علا ... لكل علي في الأنام معاويه

وقد أنكر عليه ما في طي هذا التضمين القبيح، والتعريض المُرْبي على التصريح، حتى عقَّب المقري على هذا البيت بقوله :

قلت : لا يخفى ما فيه من عدم سلوك الأدب مع الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين، ويرحم الله بعض الأندلسيين حيث قال في رجز كبير :

ومن يكن يقدح في معاويه ... فذاك كلب من كلاب عاويه »[3]

والجدير بالذكر أن هذا التشيع الخفيف كان شأن عدد من الظاهرية كمنذر بن سعيد البلوطي ، وأبي حيان ، وأبي جعفر أحمد بن صابر القيسي .

---

(١) الذيل والتكملة س١ ق٢/ ص٤٣٧-٤٣٨ .

(٢) نفح الطيب ج٢ ص ٦٥٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه .

وفاته : وتوفي بمصر في حدود ست وستين وستمائة ٦٦٦هـ وقد قارب الخمسين، قال أبوجعفر بن الزبير : «كان يقول لي أبداً : يا أخي ما أراني أبلغ من العمر خمسين سنة بوجه، فقضى الله أن كان كذلك، وحضر جنازته عالم كبير، وأثنوا عليه خيراً، ودفن مع شيخه وبلديه أبي بكر حُمَيْد بن القرطبي رحمة الله عليهما» .

٦٤ ـ أبوالجيوش عبد المهيمن الأشجعي البُلُنْوذي[1] . ت سنة ٦٩٧ هـ

عاد المذهب المالكي للظهور بالمغرب من أوائل عصر بني مرين، ومع هذا ظهرت بعض التيارات المخالفة للمذهب المالكي، حيث يُعثر على أسماء تُنتسب للمذهب الظاهري.

ومنهم مَتَرْجَمُنا عبد المهيمن بن محمد الأشجعي البُلنوذي، أصله من بُلُنوذ، نزل مراكش، يكنى : أبا الجيوش، كان شاعراً مُكثراً، سهْل الشعر، سريعه، كثيراً ما يستجدي به، دخل الأندلس وجال في بلادها بعد دخوله مراكش ، وورد مالقة أيام قضاء أبي جعفر بن مَسْعَدة، وأطال بها لسانه، فحمل عليه هنالك حملا آذاه . وكان ذا هذر وخرق، طوافاً على البلاد، ينظم شعراً ضعيفاً، يستفتح به الناس.

حاله وهيأته : قال ابن الخطيب : «حدثني أبي قال : « رأيته رجلاً طُوالاً، شديد الأدمة، حليق الرأس، دميمه، عاريه، كثير الاستجداء والتهافر مع المحايين من أدباء وقته»[2] .

---

(١) ترجمته في : الإحاطة لابن الخطيب ج٤ص١٨ ، وانظر :محمد المنوني : ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين ص٢٣٣.

(٢) الإحاطة ج٤/ ص٢٠.

ظاهريته الحزمية :

قال ابن الخطيب : «وكان يتقلد مذهب أبي محمد بن حزم الفقيه الظاهري، ويصول بلسانه على من نافره»[1]، ثم قال أيضاً : «كان يناضل على مذهب الظاهرية بجهده»[2].

محنته ووفاته : آلت حالته إلى أن سُعي به لأبي فارس عَزوز المَلْزوزي[3] شاعر المرينيين عموماً والسلطان أبي يعقوب خصوصا وخديمه، وذُكر له أنه هجاه، وكان له حظوة كبيرة عند بني مرين، فألقى إلى السلطان ما أوجب سجنه، ثم ضربت عنقه صبراً فتوفي بفاس عام سبعة وتسعين وستمائة ٦٩٧ هـ رحمه الله .

٦٥- أبوعبد الله الغرناطي الأنصاري ٧٠٣ هـ : ويقال : أبوسلمة، محمد بن علي الياسي[4]، ناصر الدين، روى عن الحافظ أبي جعفر بن الزبير وغيره .

---

(١) المصدر السابق ج٤/ ص١٨.

(٢) المصدر السابق ج٤/ ص٢٠.

(٣) عبدالعزيز الملزوزي أبوفارس والملزوزي نسبة إلى ملزوزة وهي بطن بن بطون زناتة الكبرى، شاعر ملوك بني مرين. له أرجوزة تسمى (نظم السلوك في الأنبياء والخلفاء والملوك) وقد طبعت بالرباط بتحقيق مؤرخ المملكة الأستاذ عبدالوهاب بن منصور، كان قوي العارضة، متدفق الطبع، متفنناً في إبداع ضروب القول، مقرباً من السلطان يعقوب بن عبد الحق. مرافقاً له في جميع حركاته، واصفاً لغزواته في قصائده، جُعلَ له النظر في أمور الحسبة ببلاد المغرب، قال ابن الخطيب : «توفي خنقاً بسجن فاس بسعاية سُعيت به، جناها تهوره في عام ٦٩٧ هـ »

قلت : اعمل ما شئت كما تدين تدان . انظر ترجمته في : الإحاطة لابن الخطيب ج٤/ ص٢٠، والإعلام للمراكشي ج٨ ص٤٠٣ رقم ١٢٥٥ ، وراجع: النبوغ المغربي لعبد الله كنون ج١ ص٢٢٦، وذكريات مشاهير رجال المغرب ج١/ ص٦.

(٤) ترجمته في نفح الطيب للمقري ج٢/ ص٥٩ رقم:٣٠ .

وقدم إلى القاهرة واستوطنها بعد الحج، وكان عارفاً بعلم الحديث، وكتب منه كثيراً، وانتفع به جماعة من طلبة الحديث، وكان ثقة . قال المقري : «ومال إلى مذهب الظاهرية»[1] مات - رحمه الله - بالقاهرة سنة ٧٠٣ هـ .

٦٦- الوزير ابن سهل ت ٧٣٠ هـ : القاسم محمد بن محمد بن سهل بن محمد بن مالك بن أحمد بن إبراهيم بن مالك الأزدي الغرناطي الأندلسي[2]، ابن الوزير أبي عبد الله، المشهور بلقبه الوزير ابن سهل .

أسرته ونشأته : وهو من بيت كبير معروف بالجلالة والفضل والرئاسة والثروة،مات أبوه سنة سبعين وستمائة ٦٧٠ وهو صغير، وكان رئيس غرناطة .

شيوخه ورحلاته : قرأ القراءات السبع ببلده، وهو صغير على ابن أبي الأحوص، وأبي جعفر ابن الزبير ، وسمع على أبي جعفر ابن الطبّاع وغيرهم .

واشتغل كثيراً فقدم مصر وحج سنة سبع وثمانين وستمائة ٦٨٧ هـ وعاد إلى بلده، ثم رحل إلى المشرق مرة أخرى سنة ٧٢٠ هـ وجاور بمكة ستين، وسمع من العلماء، وقدم دمشق ، وسمع بها صحيح البخاري قرأه بنفسه على أبي العباس أحمد الحجار، وصحيح مسلم على ابن العسقلاني .

منزلته العلمية وصفاته الخُلُقية : نبغ الوزير - العالم الأندلسي المغربي - بالمشرق ولا سيما بمصر؛ إذ عاصر بها كبار العلماء منهم ابن دقيق العيد، وبهاء الدين ابن النحاس، وشرف الدين الدمياطي، وسمع منهم ومن غيرهم.

---

(١) نفس المصدر السابق .

(٢) ترجمته في الدرر الكامنة ج٤/ ص١٧٨-١٧٩ رقم :٤٨٣ ، والمقفّى الكبير للمقريزي ٧/ ص٢٣-٢٤.

وقد أثنى عليه من ترجمه، ووصفوه بالعلم والفضل والزهد، وغيرها من الصفات الجليلة، قال الذهبي : «كان شيخاً وقوراً، لايتعمم، بل كان يتطيلس على طاقية»[1].

وقال تلميذه قطب الدين عبد الكريم الحلبي : «كان فاضلاً عارفاً، له دين متين، وورع وزهد، وكان لا يقبل لأحد شيئاً، ويكثر التصدق مما يأتيه من أملاكه بالمغرب، لكن سراً»[2].

ووصفه الوزير ابن الخطيب : «بالرياسة، ومجالسة السلطان، وملازمة التلاوة، وتفقد أهل الخير»[3].

وقال ابن حجر : «وكان ذو فنون وشعر»[4].

ثورته على السلطان : ذكر ابن الخطيب أنه كان فيمن تمالأ على السلطان في سنة ثلاث عشرة وسبعمائة ٧١٣ هـ فلما كانت النصرة للسلطان فرُّوا وتركوا أموالهم ثم لطف الله بأبي القاسم، فعاد إلى وظيفته، واستمر إلى أن بدا له فرحل إلى المشرق في سنة ٧٢١ هـ[5].

ظاهريته : قال الحافظ ابن حجر : «اشتغل كثيراً، ومال إلى مذهب الظاهر»[6].

---

(١) الدرر الكامنة ج٤/ ص١٧٩.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق ٤/ ص١٧٨

وقال الذهبي : «وكان أثرياً ظاهرياً»[1].

وقال غيره : «وكان كثير النظر في كتاب «المحلى» تأليف الحافظ الفقيه أبي محمد ابن حزم ويميل إلى مذهبه»[2].

مولده ووفاته : ولد سنة ٦٦٢هـ واستوطن الوزير ابن سهل القاهرة في آخر عمره، ومات بها في رجوعه من الحج في ثاني عشر المحرم سنة ثلاثين وسبعمائة ٧٣٠ هـ رحمه الله.

٦٧- عبد الحليم بن الحسن التينمالي بن عبد الملك بن عبد الله بن يحيى بن تدرارت[3]، المتوفى سنة ٧٤١ هـ.

مشيخته : روى عن أبي علي بن عنوان، وأبي الطاهر بن سرور، وناصر الدين، وأبي الحجاج بن قسوموغيرهم.

ظاهريته : قال ابن الخطيب : «كان فقيهاً مناضلاً عن مذهب الإمام أبي محمد ابن حزم، متشيعا له»[4].

حاله : كان شيخاً سليم الصدر، قليل التصنع، فاضلاً مستطرفاً، مسكن (مالقة) متعيشاً من الشهادة المخزنية، مجروحاً بهنة المعاقرة، مرجوحاً من عقلاء الناس، مكرماً لبنيه وطلبته إلى حين وفاته. توفي بمالقة سنة إحدى وأربعين وسبعمائة، وقد أربى على الثمانين.

---

(١) المعجم المختص بالمحدثين للإمام الذهبي ص٢٥٧ لمحقق محمد الحبيب الهيلة.

(٢) المقفى الكبير، المقريزي ٧/ ٢٤.

(٣) ترجمته في الإحاطة (نصوص جديدة لم تنشر) لمحقق الدكتور عبدالسلام شقور رقم ٢٨٧ ص٢٣٣-٢٣٤.

(٤) المصدر السابق. ولهذا صح أن يكون الإمام ابن حزم صاحب مذهب مستقل يسمى أتباعه بالحزمية.

٦٨- ابن خليل العبدري ق٦ هـ[١]: محمد بن عبدالملك بن عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن جعفر بن محمد بن خليل، الأندلسي الظاهري.

ولم أقف له على ترجمة، ولا ذِكْرَ له في غير كتاب «المورد الأحلى» المذكور، ووصفه صاحبه «بالإمام، الأستاذ الجليل، تابع السلف ثم قال: وناهيك به»[٢].

ألف ابن خليل الظاهري كتاب «القدح المعلى في إكمال المحلى»[٣]، فالمحلى ينتهي بنهاية المسألة الثالثة وعشرين وألفين في أحكام شبه العمد من كتاب الديات. والمطبوع بعد ذلك - وهو بقية الجزء العاشر وجميع الجزء الثاني عشر من الطبعة المنيرية العتيقة - إنما هو تتمة المحلى لأبي رافع الفضل بن أبي محمد بن حزم الظاهري أتمه من كتاب أبيه الإيصال. وكان الإمام أبو محمد بن حزم عهد إلى بنيه أن يكملوه على ما نهجه من كتاب الإيصال قبل وفاته رحمه الله.

إلا أن الإمام ابن خليل العبدري الظاهري لم يعجبه صنيع أبي رافع في التتمة، ورآه يخالف نهج المحلى ولم يجعل المجلى - بالجيم - أصلاً لتتمته، يقول في خطبة كتابه التي نقلها عنه كاملة صاحب (المورد الأحلى): «... فتأملتُ هذه الزيادة - يقصد زيادة أبي رافع - فوجدت فيها خللاً كثيراً.. وذلك أن الإمام أبا محمد

(١) المورد الأحلى في اختصار المحلى: مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ٤٠ ق، لمؤلف مجهول من تلامذة الحافظ الذهبي، وانفرد هذا المؤلف بذكر اسمه كاملاً.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق، وانظر مقالاً للأستاذ محمد إبراهيم الكتاني حول كتاب «القدح المعلى في إكمال المحلى» لابن خليل بالعربية والفرنسية في مجلة: Hesperis ١-١٦ P Tamuda Puplication du centre universitaire de la recherche sientifique Faculte de lettres, Editions techniques Nord-Africains Volum ٢-١٩٦١ Imprimerie de L' aGdal Rabat /

رتب كتاب المُحلى على كتاب المجلى.. لا يخالف ترتيبه ... والذي صنعه أبو رافع في هذه الزيادة أنه أخذ أبواباً على ترتيب الإيصال فكمل بها المحلى ولم يعرض إلى المجلى، ولا نقل منه كلمة واحدة»[١].

ولما لم يرتض ابن خليل الظاهري هذا النهج ألف كتابه «القدح المعلى في إكمال المحلى»، يقول: «... رأيت أن أكمله على ترتيبه إن شاء الله تعالى حتى إذا رآه العارف الناقد، لم ير فرقاً بينه وبين ما ابتدأ به أبو محمد»[٢].

وقد وهم صلاح الدين الصفدي المتوفي سنة ٧٦٤ هـ في قوله أن ابن خليل تلميذ ابن حزم، قال في الوافي بالوفيات[٣]: «وله - أي ابن حزم - كتاب المجلى وشرحه المحلى ولم يكمله، وكمله تلميذه ابن خليل، رأيت هذه التكملة، في ثلاثة مجلدات، بخط ابن خليل، عند ابن سيد الناس».

وهذا أمر لا يتفق وما ورد في مقدمة «القدح المعلى» لابن خليل - حسبما أوردها صاحب «المورد الأحلى» من الإشارة إلى إحراق كتب الفروع، والمعروف أن هذه الكتب أحرقت على عهد الدولة الموحدية، وبالضبط في خلافة المنصور سنة ٥٨٠ هـ الموحدي، فلا يمكن أن يكون أحد تلاميذ ابن حزم بقي حياً إلى هذا العهد[٤] ولهذا أرى أن وفاة ابن خليل كانت على وجه التقريب خلال القرن السادس وفيه وقعت حادثة الإحراق.

(١) المورد الأحلى في اختصار المحلى.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الوافي بالوفيات ج١ ص٢٩٢.

(٤) انظر بسط ذلك في دراسة الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني المذكورة سابقاً.

ظاهرية ابن خليل العبدري :

١-تبدو ظاهريته واضحة في تلويحه بالثناء والتأييد الشرعي لفعل يعقوب المنصور الموحدي الذي ملك بين ٥٨٠-٥٩٥ هـ والذي أحرق كتب المالكية، وامتحن فقهاءهم ، وعرضهم على السيف. يقول في « القدح المعلى » : «والحق فيمن عَلِمَ الحق وعَنِدَ عن قبوله من هؤلاء - يقصد المالكية - أن يجاهَدوا عليه بالسيوف، وتحرقَ كتبهم المضلة التي ليس فيها لرسول الله ﷺ ذِكرٌ، إلا آراء مجردة عن الاستدلال بالكتاب والسنة ، حتى يرجعوا عن هذه المقاصد الرذلة، والأغراض المنبوذة ، كما فعل بعض من ولاه الله تعالى من أقطار أرضه أمراً فجزاه الله خير الجزاء، فمن لم يقدر على ذلك ففرضه على رأي أبي محمد أن يجاهدهم بلسانه، كما فعل هو »[1].

٢- في نفاحه الكبير على ابن حزم ، وانتصاره له ، وحطه الشديد على خصومه: فهم عنده أحد رجلين « إما جاهل مفرط الجهل.. وإما رجل دقيق الحياء قليل الدين ينال منه تعصباً لأهل مذهبه.. »[2] ، ثم يصفهم بالجهل، والكذب عليه، والإفك والغرور، والبهتان والتقوّل ، والتعصب والهوى، وبيع الأخرة بالدنيا إلخ.. »[3] وكفى بهذا دليلاً على ظاهريته وحزميته .

٣- إكماله للمحلى على أصول ابن حزم ومذهبه الظاهري في كتابه « القدح المعلى في إكمال المحلى » .

(١) المورد الأحلى في اختصار المحلى ، وانتصار الظاهرية لفعل يعقوب المنصور الموحدي دليل على ظاهرية الدولة الموحدية أيضاً .

(٢) نص المصدر السابق .

(٣) نص المصدر السابق .

٦٩- محيي الدين ابن عربي ٦٣٨ هـ[1]:

أبو بكر محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن عبد الله الطائي الحاتمي الأندلسي الصوفي الظاهري الملقب بالشيخ الأكبر.

المطلب الأول : ترجمته :

لم أقصد ترجمة وافية له فإن ذلك في مظانه من كتب التراجم، وإنما أروم الحديث عن ظاهريته التي هي قطب الرحى في هذا العمل ، ومع ذلك سأقتضب لك نبذة عن حياته، تكشف لنا عن شخصه.

كان بالمغرب يعرف بابن العربي بالألف واللام ، واصطلح أهل المشرق على ذكره بغير ألف ولام ، للتفريق بينه وبين القاضي أبي بكر بن العربي المعافري .

ولد بمرسية يوم الاثنين سابع عشر رمضان سنة ٥٦٠هـ وسكن إشبيلية، بعد أن انتقل إليها وأقام بها إلى سنة ٥٩٨ هـ ثم ارتحل إلى المشرق : « كان أولاً يكتب لبعض الولاة بالأندلس، ثم إنه طرقه طارق فخرج في البراري على وجهه»[2].

شيوخه ورحلاته : سمع بمرسية ابن بشكوال ، وقرأ القرآن على أبي بكر بن خلف بإشبيلية بالسبع ، وقرأ أيضا بالسبع على أبي القاسم الشراط القرطبي، وسمع على أبي بكر محمد بن أبي جمرة كتاب « التيسير » للداني ، وسمع على ابن زرقون ، وأبي محمد عبد الحق الإشبيلي الأزدي، وغير واحد من أهل المغرب

(١) انظر ترجمته في: عنوان الدراية ص١٥٦، ونفح الطيب ٢/ ١٦١ رقم ١١٣، وشذرات الذهب ج٥ ص٢٠٠، وطبقات المفسرين للسيوطي ص٩٨، وطبقات المفسرين للداودي ج ٢/ ٢٠٤ رقم ٥٤١، والوافي بالوفيات ج٤/ ١٧٣ رقم ١٧١٣، والأعلام للزركلي ٦/ ٢٨١ .

(٢) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر لعبدالوهاب الشعراني ج٢/ ص٦ .

والمشرق يطول تعدادهم.

ثم ارتحل إلى المشرق وأجازه جماعة منهم الحافظ السلفي وكان يحدث عن بالإجازة العامة، وابن عساكر، وأبو الفرج ابن الجوزي، ودخل مصر، وأقام بالحجاز مدة، ودخل بغداد والموصل وبلاد الروم، ومات بدمشق سنة ٦٣٨ هـ ليلة الجمعة الثاني والعشرين من شهر ربيع الآخر، ودفن بسفح قاسيون.

تلاميذه : لقيه جماعة من العلماء والمتعبدين فأخذوا عنه العلوم والمعارف.

أقوال العلماء فيه : وانقسم العلماء فيه إلى مادح وقادح ومعتذر له :

بعض مادحيه :

قال الغبريني : «الشيخ الفقيه الجليل، الحافظ المتصوف المحقق، أبوعبدالله محمد ابن علي الطائي الحاتمي المعروف بابن سراقة»[1].

وذكر مكانته في الفقه راداً على من زعم قصوره فيه فقال : «وأما علم التعاليم[2] فكان أعلم الناس بها، وأما علم الفقه، فكان أعلم الناس به، منقوله ومعقوله، وقد توهم بعض من لا يعرفه لما رأى استغراق الشيخ رحمه الله في فنون من العلم أنه قاصر فيه»[3].

ثم قال بعد كلام : «وعلم الحديث كان له فيه تقدم وعلو سند، وعلم العربية لغة وأدباً ونحواً كان متقدماً فيه، له التآليف الحسنة، وله الشعر الفائق الرائق غزلاً وتصوفاً، وله في علم الفرائض ما لم يسبق إليه. وأما علم التصوف فهو فيه

(١) عنوان الدراية ص١٥٦.

(٢) التعاليم هو علم التصوف والسلوك على مذهب أهل الباطن : راجع المنقذ من الضلال للغزالي.

(٣) المصدر السابق ص١٤٥.

الإمام»[1]. ... الصوفي الفقيه ... ذو المحاسن التي تبهر

وقال المقري : «الشيخ الأكبر، ذو المحاسن التي تبهر ... الصوفي الفقيه المشهور الظاهري»[2]، ثم قال منافحاً عنه : «وبالجملة فهو حجة الله الظاهرة، وآيته الباهرة، ولا يلتفت إلى كلام من تكلم فيه، ولله در السيوطي الحافظ فإنه ألف «تنبيه الغبي على تنزيه ابن عربي»، ومقام هذا الشيخ معلوم، والتعريف به يستدعي طولاً، وهو أظهر من نار على علم»[3].

بعض قادحيه :

قال الشيخ عز الدين ابن عبد السلام : «هذا شيخ سوء، كذاب، يقول بقدم العالم، ولا يحرّم فرجاً»[4].

وقد انتقده أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية انتقاداً شديداً في كتبه «فقد ذُكر له أن في دمشق إنساناً يرد كلام ابن عربي بالتأويل إلى ظاهر الشرع ويوجه خطأه فطلبه فلم يحضر إليه، فلما كان في بعض الأيام قدّر الله الجمع بينهما، فقيل له : هذا فلان، فقال له : بلغني عنك كذا وكذا ؟ فقال: هو ما بلغك، فقال : كيف نعمل في قوله «خضتُ لُجَّةَ بحرِ الأنبياءُ وقوفٌ على ساحله». فقال : ما في ذا شيء، يعني أنهم واقفون لإنقاذ من يغرق فيه من أممهم، فقال له : هذا بعيد...»[5].

وقد مال إلى تكفيره خلق، ساق أقوالهم قاطبة الإمام برهان الدين البقاعي في

(١) المصدر السابق ص١٤٦.

(٢) النفح ج٢ ص١٦١ رقم ١١٣.

(٣) المصدر السابق ص١٧٥.

(٤) الوافي بالوفيات للصفدي ج٤/ ص ١٧٤.

(٥) الوافي بالوفيات ج٤/ ص١٧٧.

كتابه «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي»، بلغوا نحواً من ست وعشرين علماً بجرائر كلامه في «الفصوص» و«الفتوحات المكية» و«التفسير»(١).

ومن اعتذر عنه: الذهبي قال في حقه معتذراً عنه: «إن له توسعاً في الكلام، وذكاء، وقوة خاطر وحافظة، وتدقيقاً في التصوف، وتواليف جمة في العرفان، لولا شطحه في كلامه وشعره، ولعل ذلك وقع منه حال سكره وغيبته، فيرجى له الخير»(٢).

وقال أيضاً: «كان رجلاً قد تصوف وانعزل، وجاع وسهر حتى فسدت مخيلته، فصار يرى بخياله أشياء يظنها حقيقة ولا وجود لها»(٣).

ومن اعتذر عنه أيضاً الصفدي قال في الوافي بالوفيات: «ولم أكن وقفت على شيء من كلامه، ثم إني وقفت على «فصوص الحكم» التي له، فرأيت فيها أشياء منكرة الظاهر، لا توافق الشرع، وما فيه شك أنه يَحصُل له ولأمثاله حالات عند معاناة الرياضات في الخلوات يحتاجون إلى العبارة عنها فيأتون بما تقصر الألفاظ عن تلك المعاني التي لحوُها في تلك الحالات، فنسأل الله العصمة من الوقوع فيما خالف الشرع»(٤).

محنته: ولقد أنكر عليه أهل الديار المصرية «شطحات» صدرت عنه كالقول بوحدة الوجود وغيرها، فعمل بعضهم على إراقة دمه، كما أريق دم الحسين بن منصور الحلاج وأشباهه. وحبس، فسعى في خلاصه علي بن فتح البجائي من

---

(١) انظر: تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي، لبرهان الدين البقاعي، ص١٣٧ وما بعدها.
(٢) نفح الطيب ٢/ ١٦٥.
(٣) طبقات المفسرين للسيوطي ص٩٩.
(٤) الوافي بالوفيات ج٤/ ص١٧٥.

أهل بجاية، فنجا، واستوطن دمشق، فتوفي بها(١).

تواليفه: برع في علم التصوف، وله فيه وفي غيره من العلوم تصانيف هي أكثر من الكثير، ذكر بعضهم أنها نحو أربعمائة كتاب ورسالة(٢)، منها: «الفتوحات المكية» مطبوع في عشر مجلدات، و«محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار»، و«فصوص الحكم» ط، و«عنقاء مغرب» ط، وغيرها(٣).

مولده ووفاته: ولد بمرسية يوم الاثنين سابع عشر رمضان سنة ٥٦٠ هـ ومات بدمشق سنة ٦٣٨ هـ ليلة الجمعة الثامن والعشرين من شهر ربيع الآخر، ودفن بسفح قاسيون.

المطلب الثاني: ابن عربي الفقيه الظاهري الحزمي:

يظهر من كتاب «الفتوحات المكية» وغيره من كتبه التي عرض فيها للفقه أنه كان متأثراً بمدرسة ابن حزم في الفروع وفي بعض الأصول تأثراً كبيراً، وقد ذكر بالنثيا «أنه قرأ القرآن والحديث في إشبيلية، ودرس الفقه على يد أحد تلاميذ ابن حزم الظاهري»(٤).

ولابن عربي رؤيا وردت في «الفتوحات المكية» ترمز إلى أن المعتنق لفقه ابن حزم، معتنق لفقه رسول الله ﷺ، وما ابن حزم إلا دليل خير لذلك الفقه الحق؛ وداعٍ إليه. قال الحاتمي: «رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام، وقد

---

(١) انظر الأعلام للزركلي ج٦/ ص٢٨١.
(٢) هو الزركلي في الأعلام ج٦/ ص٢٨١.
(٣) انظر تواليفه في ج٦ من الأعلام للزركلي، ص٢٨١، وانظر عنوان الدراية ص١٤٦-١٦٤.
(٤) تاريخ الفكر الأندلسي ص٣٧١.

عانق أبا محمد بن حزم المحدّث، فغاب الواحد في الآخَر، فلم نر إلا واحداً، وهو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهذه غاية الوصلة»[1].

ومن تواليف ابن عربي التي تدل على ميله لمذهب ابن حزم واهتمامه به والعناية بكتبه: «المعلى في اختصار المحلى»[2] الذي اختصر فيه المحلى لابن حزم لنفسه قال: «وكذلك ابتدأتُ في اختصار المُحلى لابن حزم الفارسي، واختصرتُ المسند الصحيح لمسلم بن الحجاج لنفسي»[3].

ومن عنايته البالغة بكتب ابن حزم الظاهري، ما ذكره الأستاذ سعيد الأفغاني أنه عثر على رسالة الإمام ابن حزم (ملخص إبطال القياس والرأي والإستحسان والتقليد والتعليل) في تونس سنة ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦م) وكلها بخط الإمام الذهبي، علقها لنفسه من خط الشيخ محيي الدين بن عربي قال: «فجاءت تحفة تزدهي بمؤلفها [وهو ابن حزم] وناسخها - وهو الشيخ ابن عربي - ومعلقها وهو الإمام الذهبي»[4].

اختلاف العلماء في ظاهريته: منهم من وصفه بالاجتهاد المطلق، ومنهم من نص على أنه ظاهري المذهب، وممن وصفه بالاجتهاد المطلق: ابن خلكان[5]

---

(١) الفتوحات المكية ٢/ ٥١٩ دار صادر بيروت لبنان، وانظر معجم فقه ابن حزم الظاهري لمحمد المنتصر الكتاني ص٣٧.

(٢) انظر دائرة المعارف ج١/ ص٢٦١.

(٣) عنوان الدراية للغبريني ص١٦٤.

(٤) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، مقدمة التحقيق للأستاذ سعيد الأفغاني ص٣.

(٥) في وفيات الأعيان ج٧/ ص١١.

وابن العماد الحنبلي[1]، وقد احتج ابن العماد لذلك بما قاله الشيخ ابن عربي في رائيته قال:

لقد حرم الرحمن تقليد مالك ... وأحمد والنعمان والكل فاعذروا

واحتج له أيضا بما قاله في نونيته، قال:

لست ممن يقول قال ابن حزم ... لا ولا أحمد ولا النعمان

ثم عقّب ابن العماد على ذلك فقال: «وهذا صريح بالاجتهاد المطلق»[2].

وقد نسبه إلى المذهب الظاهري غير واحد من العلماء، واشتهر ذلك على ألسنتهم منهم ابن مُسدي، والسيوطي[3]، والصفدي[4]، والمقري قال في النفح[5]: «وكان ظاهري المذهب في العبادات، باطني النظر في الاعتقادات».

ووصفه الداودي فقال: «الصوفي الفقيه الظاهري المحدّث»[6].

وقال المقري أيضاً: «الصوفي الفقيه المشهور الظاهري»[7].

الترجيح بين هذين القولين:

وفي الواقع إن بعض العلماء الذين نسبوه إلى الاجتهاد المطلق لم يحققوا ما يعنيه الظاهر عند أهله، فالظاهر عندهم يكاد يكون منهجاً لا مذهباً - بالمعنى المعروف

---

(١) في شذرات الذهب ج٥/ ص٢٠٠.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) طبقات المفسرين للسيوطي ص٩٩.

(٤) الوافي بالوفيات ج٤ ص١٧٣.

(٥) نفح الطيب ٢/ ١٦٤.

(٦) طبقات المفسرين للداودي ج٢/ ص٢٠٤ رقم ٥٤١.

(٧) النفح ٢/ ١٦٢.

للمذهب - لأن المذهب يقتضي شيخاً ومقلدة، ولا يمكن أن يكون في الظاهرية مقلدون، لأن التقليد مهدوم من أساسه في المنهج الظاهري.

ولذلك فالظاهرية - ومنهم ابن عربي - قد يوافق بعضهم بعضاً في الأصول والفروع، وقد يخالف بعضهم بعضاً في بعضها الآخر، غير أني وجدت الأصل الأصيل الذي يجمعهم جميعاً ويميزهم عن غيرهم نفي القول بالرأي والقياس في الدين.

ولما اتهمَ بعضهم ابنَ حزم بحَضّ أتباعِه على تقليده، كذّب هذا الكلام وأنكره قال: «وأما قوله - يقصد الخصم - إننا نحض أتباعنا على تقليدنا فقد كذب صراحاً بواحاً، وما نحض أصحابنا وغيرهم، ولا نملأ كتبنا إلا بالأمر باتباع القرآن وسنن النبي ﷺ وإجماع الأمة ...»[1].

وهذا الكلام قريب مما قال به ابن عربي الحاتمي لمّا نسبه بعض أهل زمانه إلى تقليد الإمام ابن حزم الظاهري، قال في أبيات جامعة:

نسبوني إلى ابن حزم وإني ... لست ممن يقول قال ابن حزم

لا ولا غيره فإن مقالي ... قال نص الكتاب ذلك علمي

أو يقول الرسول أو أجمع الخلق ... على ما أقول ذلك حكمي[2]

والذي قرره في هذه الأبيات من الأخذ بالكتاب والسنة والإجماع لا غير، ولم يذكر القياس دليلاً شرعياً. هي نفسها أصول الظاهرية.

(١) رسالة في الرد على الهاتف من بُعد لابن حزم ص١٢٤ تحقيق إحسان عباس.

(٢) نقلاً عن كتاب «الفقه» عند الشيخ الأكبر محي الدين بن العربي لمحمود محمود الغراب ص٩

أما إنكاره تقليد ابن حزم، فليس عند الظاهرية تقليد في الفروع وإنما هي أصول تجمعهم، ويشتركون فيها، وعلى هذا الوجه نحمل الأبيات السابقة، ويحمل كلام كل من ابن خلكان وابن العماد اللذين وصفاه بالاجتهاد المطلق، والصحيح أنه مجتهد على أصول الظاهرية، كما تنطق بذلك عبارة غير واحد ممن ذكرنا أولاً.

غير أن الذي يحسم الخلاف في هذا الأمر هو تتبع بعض آراء الشيخ ابن عربي الفقهية والأصولية في كتبه[1]، ومقارنتها بآراء الإمام ابن حزم خاصة وآراء الظاهرية عامة. ويكفي في ذلك إثبات ما وافق فيه مدرسة الظاهر الحزمية في الأصول والفروع.

أ: موافقته المدرسة الظاهرية الحزمية في الأصول:

موافقة ابن حزم ومدرسة الظاهر في أن:

١- أصول أحكام الشرع: الكتاب والسنة والإجماع لا غير.

يقول ابن عربي: «اعلم أن أصول أحكام الشرع المتفق عليها ثلاثة: الكتاب

(١) وقد يسر الأمر علينا الباحث محمود محمود الغراب في كتابه «الفقه عند الشيخ الأكبر محي الدين بن العربي» إذ جمع في كتابه هذا، كل ما وقف عليه من آراء الشيخ الفقهية في جميع كتبه التي بين أيدينا اليوم، كما قال في مقدمة الكتاب، إلا أنه لم يحل على هذه الكتب فعسُرَ أمر الرجوع إليها، وذكر منها إيجاز البيان في الترجمة عن القرآن، وهو ما بقي من تفسيره المفقود، وشركة الكون، وروح القدس في محاسبة النفس، وكتاب القربة، وكتاب الكتب، والديوان، والتدبيرات الإلاهية في إصلاح المملكة الإنسانية، ورسالة في أصول الفقه للشيخ جمال الدين القاسمي، جمع فيها أقوال ابن عربي، وقد جَهدت أن أحصل على بعض هذه الكتب لاسيما رسالة ابن عربي في أصول الفقه، فلم أتمكن من ذلك، فاضطررت إلى نقل بعض هذه النصوص من كتاب محمود الغراب المذكور.

والسنة المتواترة والإجماع، واختلف العلماء في القياس، فمن قائل أنه دليل وأ[صل] من أصول الأحكام، ومن قائل بمنعه، وبه أقول»[1].

فهو يتفق مع ابن حزم في الأخذ بالأصول الثلاثة لا غير الكتاب والسنة والإجماع، خلافاً لمنهج جمهور الأئمة الذين استندوا في استنباطهم إلى الكتاب والسنة والإجماع والرأي وضمنه القياس.

٢- موافقته ابن حزم في حقيقة الإجماع:

يقول ابن عربي الحاتمي: «يقول أهل الأصول في الإجماع: إن الإجماع لابد أن يستند إلى نص، وإن لم ينطق به. فقام الإجماع في الدلالة على الحكم المشروع مقام النص من الكتاب أو السنة المتواترة التي تفيد العلم... ولا حكم بإجماع بعد إجماع الصدر الأول، فالإجماع إجماع الصحابة بعد رسول الله ﷺ لا غير، وما عدا عصرهم فليس بإجماع يحكم به»[2].

وهذا عين رأي ابن حزم الذي يقول: «فنظرنا في هذا القول الثاني وهو قول من قال: إن أهل العصر الذي إجماعهم هو الإجماع الذي أمر الله تعالى باتباعه، هم الصحابة رضي الله عنهم فقط، فوجدناه صحيحاً»[3].

ثم يقول: «فإجماعهم [أي الصحابة] على ما أجمعوا عليه هو الإجماع المفترض اتباعه، لأنهم نقلوه عن رسول الله ﷺ عن الله تعالى بلا شك»[4].

---

(١) الفتوحات المكية لمحيي الدين ابن عربي ٣/ ٢٩٠ ط دار الفكر.

(٢) المصدر السابق ٣/ ٢٩١-٢٩٥.

(٣) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص٢٦ بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق.

(٤) المصدر السابق ص٢٧-٢٨.

٣- موافقته لابن حزم والظاهرية في إبطال الرأي والقياس:

وهذا أصل الأصول الذي خالف فيه الظاهرية الجمهور. يقول ابن عربي: «إذا وقع خلاف في شيء وجب رد الحكم فيه إلى الكتاب والخبر النبوي، فإنه خير وأحسن تأويلاً، ولا يجوز أن يدان الله بالرأي، وهو القول بغير حجة ولا برهان من كتاب ولا من سنة ولا من إجماع»[1].

ثم يمنع القياس في الدين فيقول: «وإنما امتنعنا نحن من الأخذ بالقياس، لأنه زيادة في الحكم... فلما رأيناه على ذلك منعنا القياس في الدين، فإن النبي ﷺ ما أمرنا به، ولا أمرنا به الحق تعالى، فتعين علينا تركه»[2].

ويقول: «وأما القياس فلا أقول به ولا أقلد فيه جملة واحدة»[3]، ثم يقرر أن في عمومات ظاهر الكتاب والسنة ما يغني عن القياس.

ويمثل لذلك فيقول: «مثال ذلك رجل ضرب أباه بعصا أو بما كان. فقال أهل القياس: لا نص عندنا في هذه المسألة، ولكن لما قال تعالى: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾، قلنا: فإذا ورد النهي عن التأفف وهو قليل، فالضرب بالعصا أشد فكان تنبيهاً من الشارع بالأدنى على الأعلى، فلا بد من القياس عليه، فإن التأفيف والضرب بالعصا يجمعهما الأذى، فقسنا الضرب بالعصا المسكوت عنه على التأفيف المنطوق به.

وقلنا نحن[4]: ليس لنا التحكم على الشارع في شيء مما يجوز أن يكلف به..

---

(١) الفتوحات المكية: ٣/ ٢٩٥ ط دار الفكر.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) يقصد الظاهرية من فقهاء الملة على الأرجح، وعلى رأسهم ابن حزم، وهو قول اختصوا به دون غيرهم.

ولو لم يرد في نطق الشارع غير هذا لم يلزمنا هذا القياس، ولا ألحقناه بالتأفف، وإنما حكمنا بما ورد وهو قوله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ فأجمل الخطاب، فاستخرجنا من هذا المجمل الحكم في كل ما ليس بإحسان، والضرب بالعصا ما هو من الإحسان المأمور به من الشرع في معاملتنا لآبائنا، فما حكمنا إلا بالنص وما احتجنا إلى قياس، فإن الدين قد كمل ولا تجوز الزيادة فيه كما لم يجز النقص منه»[1].

وهذا نفس مذهب ابن حزم، في الأخذ بظاهر القرآن لا غير، والإفراط فيه إلى درجة إبطال دليل الخطاب أو دليل الأولى. كما هو واضح في تفسيره للتأفيف والضرب.

موافقته لابن حزم والظاهرية في إبطال التعليل:

يقرر ابن عربي ابتداء أن أحكام الحق في عباده لا تُعلَّل لأنها تعبدية، يقول: «بواضح الدليل أحكام الحق في عباده لا تُعلَّل. فالشرع حكم الله لا حكم العقل. والأصل في العبادات كلها أنها من الله ابتداء لا مقصودة للمكلفين... وكل عمل لا يظهر له الشارع تعليلاً من جهته فهو تعبد»[2].

وهو مذهب الإمام ابن حزم والظاهرية في إبطال التعليل في الشريعة جملة، يقول ابن حزم: «فأول ذنب عُصيَ الله به التعليل لأوامر الله بلا نص، وترك اتباع ظاهرها، وذلك قول إبليس: ﴿مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ﴾[3]، استنبط علة لنهي الله لهما عن أكل الشجرة. ولم

---

(١) الفقه عند الشيخ الأكبر محيي الدين ابن عربي لمحمود الغراب: ص٥٤-٥٥.

(٢) الفقه عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي ص٤٨.

(٣) سورة الأعراف ١٩.

يصح التعليل عن صحابي ولا قال به قط»[1].

٥- موافقته لابن حزم والظاهرية في الأخذ بالظاهر:

يقرر ابن عربي أصل الأخذ بالظاهر وعدم الزيادة عليه، وهو الأصل الذي تميز به الإمام ابن حزم والظاهرية عن غيرهم من المذاهب الفقهية، يقول ابن عربي: «ومن أراد أن يعتصم من التزيين فليقف عند ظاهر الكتاب والسنة، لا يزيد على الظاهر شيئاً»[2].

وهذا الذي قرره ابن حزم والظاهرية يقول: «ولا يحل لأحد أن يُحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره، لأن الله تعالى يقول: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[3]، وقال تعالى ذاماً قوماً: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾[4]، ومن أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو إجماع، فقد ادعى أن النص لا بيان فيه، وقد حرف كلام الله تعالى ووحيه إلى نبيه ﷺ عن موضعه، وهذا عظيم جداً»[5].

٦- موافقته لابن حزم في عدم جواز الفتيا بالتقليد:

ويوافق ابن عربي ابن حزم في مناهضته للتقليد وإبطال فتوى المُقلِّد فيقول: «والتقليد في دين الله لا يجوز عندنا تقليد حي ولا ميت، ويتعين على السائل إذا

---

(١) ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم بتحقيق سعيد الأفغاني ص٤٩.

(٢) فقه الشيخ الأكبر... ص ٤٤.

(٣) سورة الشعراء الآية (١٩٥).

(٤) سورة المائدة :الآية (١٣).

(٥) النبذ في أصول الفقه الظاهري للإمام ابن حزم بتحقيق حلاق ص٥٩-٦٠.

سأل العالم أن يقول له : أريد حكم الله أو حكم رسوله في هذه المسألة، فإن قال له المسؤول: هذا حكم الله في المسألة أو حكم رسوله، تعيَّن عليه الأخذ به، فإن قال المسؤول هنا ناقل حكم الله وحكم رسوله الذي أمرنا بالأخذ به، فإن قال : هذا رأيي، أو هذا حكم رأيته، أو ما عندي في هذه المسألة حكم منطوق به، ولكن القياس يعطي أن يكون الحكم فيه مثل الحكم في المسألة الفلانية المنطوق بحكمها، لم يجز للسائل أن يأخذ بقوله، ويبحث عن أهل الذكر فيسألهم عن صفة ما قلنا، ويتعين على كل مسلم أن لا يسأل إلا أهل الذكر وهم أهل القرآن قال تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ وأهل الحديث، فإنْ عَلِمَ السائل أن هذا المسؤول صاحب رأي وقياس فيتركه ويسأل صاحب الحديث، فإن كان المسؤول صاحب رأي وقياس وحديث فيسأله، فإذا أفتاه تعين أن يقول له : هذا الحكم رأي أو قياس، أو عن حديث، فإن قال عن رأي أو قياس تركه، وإن قال عن خبر أخذ به. وإن قال المسؤول هذا رأيي كما يقول أصحاب الرأي في كتبهم، فإنه يحرم عليه اتباعه فيه، فإن الله ما تعبده إلا بما شرع له من كتاب أو سنة، وما تعبد الله أحداً برأي أحد ».

ثم يذم التقليد في الأصول والفروع ويأمر بالنظر في الأدلة فيقول : « قال تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴾[1]. في هذا تحريض على النظر في الأدلة وذم التقليد في الأصول والفروع، فإنه عم بقوله ﴿مَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ فدخل تحته جميع الأحكام وهو الأوجه... فلا يبقى من التقليد إلا نقل الدليل من

(١) سورة البقرة : الآية : ١٦٩ .

يعني أن السائل عن الله أو عن رسوله أو الإجماع في المسألة التي يسأل فيها »[1].

وهذا الكلام من ابن عربي قبس - ولا شك - من مشكاة الإمام ابن حزم، وكأن ابن حزم - هنا - هو المتكلم، ولكن شتان ما بين الرجلين :

سارت مشرقة وسرت مغرباً ... شتان بين مشرق ومغرب

ويقول ابن حزم في الموضوع : « ولا يحل لأحد أن يقلد أحداً، لا حياً ولا ميتاً، وعلى كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته، فمن سأل عن دينه فإنما يريد معرفة ما ألزمه الله عز وجل في هذا الدين، ففَرْضٌ عليه إن كان أجهل البرية أن يسأل عن أعلم أهل موضعه بالدين الذي جاء به رسول الله ﷺ، فإذا دل عليه سأله، فإذا أفتاه قال له : هكذا قال الله عز وجل ورسوله ؟ فإن قال له : نعم. أخذ بذلك وعمل به أبداً، وإن قال له : هذا رأيي، أو هذا قياس، أو هذا قول فلان، وذكر له صاحباً أو تابعاً أو فقيهاً قديماً أو حديثاً، أو سكت أو انتهره أو قال له: لا أدري، فلا يحل له أن يأخذ بقوله، ولكنه يسأل غيره »[2].

أليس كلام ابن عربي الحاتمي السالف ذكره هو نفسه كلام ابن حزم في روحه ومعناه ، وأحيانا في لفظه ومبناه ؟

٧ - موافقته ابن حزم والظاهرية في أن أفعال النبي ﷺ ليست على الوجوب :

تجدر الإشارة إلى أن مذهب أهل الظاهر جميعاً أنهم لا يعتبرون حجة من السنن إلا أقواله ﷺ، ولا تكون أفعاله حجة في وجوب أمر إلا إذا اقترنت بقول، أو قامت قرينة على أنها قائمة مقام قول، أو كانت تنفيذاً لأمر. ذلك لأن الأقوال عند مدرسة الظاهر هي التي يكون بها التبليغ .

(١) الفتوحات المكية ٣/ ٢٩٦ ط. دار الفكر، وانظر الفقه عند الشيخ الأكبر ص٦٢-٦٤.
(٢) المحلى ج١/ ص٨٥ مسألة :١٠٣.

وهذا المذهب مخالف لمذهب الجمهور، ومخالف لما ذهب إليه كثير من الحنفية والمالكية أن أفعال النبي ﷺ تدل على الوجوب، بل هي آكد من أوامره.

يقول ابن عربي : « وأما أفعال النبي ﷺ فليست على الوجوب، إلا فعل بيّن به أمراً تعبدنا به، فذلك الفعل واجب مثل قوله : «صلوا كما رأيتموني أصلي»، « وخذوا عني مناسككم » وأفعال الحج، ولولا نطقه في ذلك في بعض الأفعال لم يكن يلزمنا ذلك الفعل، فإنه بشر يتحرك كما يتحرك البشر، ويرضى كما يرضى البشر، ويغضب كما يغضب البشر، فلا يَلْزَمنا اتباعه في أفعاله إلا إن أمر بذلك... فمعنى الاتباع أن نفعل ما يقول لنا، فإن قال اتبعوني في فعلي اتبعناه، وإن لم يقل فالذي يلزمنا الاتباع فيما يقول »[1].

و هذا الكلام قريب جداً من كلام الإمام ابن حزم إذ يقول: « وأفعال النبي ﷺ على الندب لا على الوجوب إلا ماكان منها بيانا لأمر، أو تنفيذاً لحكم »[2].

فالواجب عند ابن حزم القولُ لاغير، لأن النبي ﷺ مأمور بالتبليغ، والتبليغ يكون بالقول، أما الفعل فإنه يكون لنا أسوة، والائتساء مندوب إليه، وليس بواجب، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾ [الأحزاب :٢١]، ولو كانت الأسوة واجبة، لكان النص ﴿ لقد كان عليكم﴾، لأن لفظ الإيجاب إنما هو علينا لا لنا[3].

ثم يبين ذلك - بنفس الألفاظ التي سبق أن بينه به ابن عربي فيقول : « فأما ما كان من أفعاله عليه السلام تنفيذاً لأمر فهو واجب. فمن ذلك قوله عليه

---

(١) الفتوحات المكية ٣/ ٢٩٥-٢٩٦ ط. دار الفكر، وانظر الفقه عند الشيخ الأكبر ص٨٦.

(٢) راجع النبذ في أصول الفقه الظاهري للإمام ابن حزم بتحقيق حلاق ص٧٠.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج٤/ ص٤٨

السلام : « صلوا كما رأيتموني أصلي »، و« خذوا عني مناسككم »، وهمّه بإحراق منازل المتخلفين عن الصلاة في الجماعة، وجلده شارب الخمر »[1].

و هكذا تتجلّى الموافقة بين ابن عربي والإمام ابن حزم ومدرسة الظاهر في كثير من الأصول.

ب: موافقة ابن عربي لابن حزم ومدرسة الظاهر في الفروع[2] :

١- وجوب غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء :

غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء مسنون فحسب عند مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم، لكل متوضىء أو مغتسل طاهر اليدين من النجاسة، لأن مدار الغسل عندهم خوف نجاسة تكون في اليد، وإذا انتفت نجاسة اليد صار ذلك مسنوناً فحسب لا فرضاً . وأوجبه أحمد بن حنبل عند القيام من نوم الليل خاصة لقوله ﷺ : « فإنه لا يدري أين باتت يده » والمبيت لا يكون إلا بالليل .

أما المدرسة الظاهرية فقد خالفت الفقهاء الأربعة في هذا الأمر، وأوجبت غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء لكل مستيقظ من نوم، نهاراً كان أو ليلاً . ومذهب ابن عربي في هذه المسألة هو مذهب الظاهرية في أن غسل اليد واجب من الليل ونوم النهار، قال : «ولا فرق عندنا إذا قيل واجب أو فرض فهما على السواء لفظان مترادفان على معنى واحد»[3] .

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ص٥٠ .

(٢) قال محمد إبراهيم الكتاني : « ويلغني أن علامة الشام جمال الدين القاسمي الدمشقي رحمه الله أفرد ما في الفتوحات من الفقه الظاهري في مؤلف خاص » . ابن حزم خلال ألف عام لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ٢/ ٧ .

(٣) الفتوحات المكية ج١/ ص٣٣٦-٣٣٧ دار صادر بيروت

وهو نفسه مذهب إمام ظاهرية الأندلس والمغرب ابن حزم، فَفَرْضٌ «على كل مستيقظ من نوم - قل النوم أو كثر - نهاراً كان أو ليلاً، قاعداً أو مضطجعاً أو قائماً، في صلاة أو في غير صلاة، كيفما نام - ألاّ يدخل يده في وَضُوئه - في إناء كان وَضُوءه أو من نهر أو غير ذلك - إلا حتى يغسلها ثلاث مرات، فإن لم يفعل لم يجزئ الوضوء ولا تلك الصلاة. ناسياً ترك ذلك أو عامداً»[1].

ومذهب ابن حزم والظاهرية في هذه المسألة متمسك بظاهر قول النبي ﷺ من حديث أبي هريرة: «إذا استيقظ أحدكم من نوم فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لايدري أين باتت يده»[2].

ويرد ابن حزم مذهب الفقهاء الأربعة أن الغسل خوف لنجاسة تكون في اليد، أن هذا باطل بلا شك، لأنه عليه السلام لو أراد ذلك لبيّنه ولما كتمه عن أمته، وأيضاً لو كان ذلك خوف نجاسة لكانت الرِّجْلُ كاليد في ذلك، ولكان باطن الفخذين وما بين الإليتين أولى بذلك[3].

٢- وجوب الغسل ليوم الجمعة لا لصلاة الجمعة:

ذهب جمهور العلماء من السلف والخلف وفقهاء الأمصار إلى أن الغسل يوم

---

(١) المحلى ١/ ص٢٠٠ مسألة ١٤٩.

(٢) الحديث قد جاء من طرق بأسانيد صحيحة. فقد أخرجه البخاري في (الوضوء/ باب الاستنثار في الوضوء ١/ ٥٢)، ومسلم في (الطهارة/ باب٢٦/ رقم٨٧) وأبوداود (الطهارة/ ٤٩ باب الرجل يدخل يده في الإناء قبل أن يغسلها/ ١٠٣-١٠٥)، وكذا رواه النسائي (الطهارة/ باب١).

(٣) المحلى ج١/ ص٢٠١.

الجمعة مستحب، قال القاضي عياض: وهو المعروف من مذهب مالك وأصحابه[1]، وذهب الظاهرية إلى أن الغسل يوم الجمعة واجب، قال ابن عربي: «إن الله قد شرع حقاً واجباً على كل عبد أن يغتسل في كل سبعة أيام، فغسل يوم الجمعة لليوم لا للصلاة، فإن العلماء اختلفوا فمن قائل إن الغسل إنما هو ليوم الجمعة وهو مذهبنا، فإن أوقعه قبل صلاة الجمعة ونوى أيضاً الاغتسال لصلاة الجمعة فهو أفضل، ومن قائل إنه لصلاة الجمعة في يوم الجمعة وهو الأفضل بلا خلاف، وحتى لو تركه قبل الصلاة وجب عليه أن يغتسل ما لم تغرب الشمس»[2].

وقد ذهب ابن عربي في هذه المسألة مذهب إمام الظاهرية بالمغرب والأندلس ابن حزم، فإن أبا محمد يقرر في المحلى[3] أن غسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال والنساء، ويذهب ابن حزم كذلك إلى أن غسل يوم الجمعة إنما هو لليوم لا للصلاة «فإن صلى المصلي الجمعة والعصر ثم اغتسل بعدهما أجزأه ذلك»[4].

والمتأمل في كلام الرجلين يجده متطابقاً تطابقاً تاماً، وهو دليل آخر على ظاهرية محيي الدين ابن عربي.

٣- وجوب الجمعة على المسافر:

يرى الجمهور: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: أن لا جمعة على عبد، ولا

---

(١) نيل الأوطار للإمام الشوكاني ١/ ٢٣١ أبواب الأغسال المستحبة (باب غسل الجمعة).

(٢) الفتوحات المكية ج١/ ص٣٦١ ط. دار صادر.

(٣) المحلى ج١ ص٢٥٥ مسألة ١٧٨.

(٤) المصدر السابق ص٢٦٦ مسألة ١٧٩.

مسافر، وذهب داود بن علي وابن حزم والظاهرية إلى وجوب الجمعة على المسافر في سفره، والعبد، والحر، والمقيم، مستدلين بعموم الخطاب في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَذَرُواْ ٱلۡبَيۡعَۚ﴾.

قال الإمام ابن حزم: «فهذا خطاب لا يجوز أن يخرج منه مسافر ولا عبد بغير نص من رسول الله ﷺ»[1]، ووافق ابن عربي الحاتمي الظاهرية وابنَ حزم موافقة تامة في هذه المسألة قال: «اتفق العلماء على أنها (أي الجمعة) تجب على من تجب عليه الصلوات المفروضة، ثم زادوا أربعة شروط اثنان متفق عليهما واثنان مختلف فيهما، فالمتفق عليهما الذكورة والصحة، وأنها لا تجب على المرأة والمريض، والإثنان المختلف فيهما المسافر والعبد، فمنْ قائل أن الجمعة تجب على المسافر وبه أقول وتجب على العبد، فللعبد أن يتأهب فإن منعه سيده، فيكون السيد من الذين يصدون عن سبيل الله، ومن قائل إنها لا تجب عليهما»[2].

٤ - خطبة الجمعة ليست بفرض:

اختلف أهل العلم في حكم خطبة الجمعة، فذهب عامة العلماء الشافعي وأبي حنيفة ومالك إلى الوجوب، واستدلوا على الوجوب بما ثبت عنه ﷺ بالأحاديث الصحيحة ثبوتاً مستمراً، أنه كان يخطب في كل جمعة. غير أن هذا الدليل لا ينهض للوجوب عند الظاهرية، لأن مجرد الفعل لا يفيد الوجوب عندهم، وإنما يفيد الندب والتأسي فحسب. ولذلك ذهب داود وابن حزم إلى أن الخطبة ليست فرضاً، قال أبو محمد: «قال الله تعالى: ﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ

(1) المحلى ج٣/ ص٢٥٥.

(2) الفتوحات المكية ١/ ٤٥٨ ط. دار صادر.

حَسَنَةٞ﴾ [الأحزاب: ٢١] فإنما لنا الإئتساء بفعله ﷺ وليس فعله فرضاً»[1].

وقد وافق الظاهرية في هذا الرأي ابنُ عربي الحاتمي قال: «اختلف علماء الشريعة في خطبة يوم الجمعة، هل هي شرط في صحة الصلاة، وركن من أركانها أم لا. فذهب الأكثرون إلى أنها شرط وركن، وقال قوم: إنها ليست بفرض، وبه أقول»[2]، ثم قال في موضع آخر: «ولما لم يرد نص من الشارع بإيجاب الخطبة ولا بما يقال فيها، إلا مجرد فعله، لم يصح عندنا أن نقول يخطب شرعاً ولا لغة إلا أنا ننظر ما فعل فنفعل على طريق التأسي لا على طريق الوجوب»[3].

والمتأمل في كلام ابن العربي في هذا المقام يجده موافقاً لرأي الظاهرية، وهو واحد منهم. ولم يختص الظاهرية بهذا الرأي بل ذهب إليه أيضاً الحسن البصري، والإمام الجويني، ومن المتأخرين الإمام الشوكاني[4].

٥ - حكم من تعمّد ترك الصلاة حتى خرج وقتها

وهذا الباب هو مما اختص به الظاهرية دون غيرهم من فقهاء الملة. فقد ذهب عامة الفقهاء كأبي حنيفة ومالك والشافعي إلى أن من تعمد ترك الصلاة، يقضيها بعد خروج الوقت مع الإثم[5].

أما الإمام ابن حزم الظاهري فقد ذهب إلى أن من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها، فهذا لا يقْدِرُ على قضائها أبداً، فليكثر من فعل الخير وصلاة

(1) المحلى ج٣/ ص٢٦٣.

(2) الفتوحات المكية ج١/ ص٤٦٢ ط. دار صادر.

(3) المصدر السابق ص٤٦٣.

(4) انظر نيل الأوطار ج٣/ ص٢٦٥-٢٦٦.

(5) المحلى ج٢/ ص١٠.

التطوع، ليكمل ميزانه يوم القيامة، وليتب وليستغفر الله عز وجل[1].

وبهذا الرأي قال ابن عربي الحاتمي موافقاً بذلك ابن حزم والظاهرية، قال: «اختلف العلماء في العامد، فمن قائل أن العامد يجب عليه القضاء، ومن قائل لا يجب عليه القضاء وبه أقول، وما اختلف فيه أحد أنه آثم»[2].

٦- وجوب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر:

وهذه المسألة مما انفرد به الظاهرية دون غيرهم من فقهاء الشريعة وجمهور العلماء، فقد ذهب الشافعي وأصحابه إلى أن ذلك مستحب. وذهب مالك إلى أن ذلك مكروه وحكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء[3]. أما مذهب الإمام ابن حزم الظاهري فهو أن كل من ركع ركعتي الفجر، لم تُجْزِه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقة الأيمن بين سلامه من ركعتي الفجر، وبين تكبيره لصلاة الصبح. إلا أنه إذا لم يصل ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع[4]. واستدل بحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه»[5].

(١) المحلى ٢/ ١٠.

(٢) الفتوحات المكية ١/ ٤٧٨ ط. دار صادر.

(٣) انظر مجموع هذه الأقوال في نيل الأوطار للإمام الشوكاني ج٣/ ص٢١-٢٢، وقد ذكر فيه أنه اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة أقوال ولكن ابن حزم والظاهرية انفردوا بالقول بالوجوب.

(٤) المحلى ج٢/ مسألة ٣٤١ ص ٢٢٧.

(٥) أخرجه الترمذي (٤٢٠) في الصلاة، باب ما جاء في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وصححه، وأخرجه أبوداود (١٦٢١) في الصلاة: باب الإضطجاع بعدها، وإسناده صحيح، صححه النووي في شرح مسلم، وقال الشوكاني في نيل الأوطار ٣/ ٢١: رجاله رجال الصحيح.

ومعلوم أن أمر رسول الله ﷺ كله على الفرض والوجوب - عند ابن حزم - حتى يأتي نص آخر أو إجماع متيقَّن على أنه ندب، فيقف عنده، وهذا الأصل من أصول الفقه عند الظاهرية هو الذي جعل الحاتمي يوافق ابن حزم في وجوب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر.

قال: «ذهب قوم إلى وجوبها وبه أقول للأمر الثابت عن رسول الله ﷺ»[1].

وقال في موضع آخر بعد حطه على المقلدين من فقهاء زمانه في هذه المسألة: «وقد ثبت في الصحيح أن رسول الله ﷺ كان يضطجع بعد ركعتي الفجر، وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة الأمر بالاضطجاع لكل من ركَعَ ركعتي الفجر، فالذي أذهب إليه أن تارك الاضطجاع عاص، وأن الوجوب يتعلق به، فليضطجع ولابدَّ ولو قضاه متى قضاه»[2].

ثم يستدل في مو ضع آخر بأقوال أصحابه من الظاهرية دو ن غيرهم من الفقهاء فيقول: «وإن كانت الفاء في قوله ﷺ «فليضطجع» تعطي التعقيب، فإن بعض المتأخرين من المجتهدين الحفاظ من أهل الظاهر، قال: إن صلاة الصبح لا تصح لمن ركع ركعتي الفجر ولم يضطجع، فإن لم يركع ركعتي الفجر صحت صلاة الصبح عنده»[3]. وهو نفس قول ابن حزم كما تقدم.

٧- لا زكاة في عروض التجارة:

وهذه المسألة انفرد بها الظاهرية كذلك، وخالفوا فيها الإجماع، قال ابن المنذر (المتوفى سنة ٣١٨ هـ): «وأجمعوا على أن في العروض التي تدار للتجارة

(١) الفتوحات ١/ ٤٩٤ ط. دار صادر.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

الزكاة إذا حال عليها الحول »(١).

ومذهب أهل السنة كافة إيجاب الزكاة في عروض التجارة، ولم يخالف في ذلك إلا داود ومدرسة الظاهر، وقد تبنى مذهبهم ودافع عنه ابن حزم في المحلى حيث قال: « وقد صح عن رسول الله ﷺ ما يدل على أن لا زكاة في عروض التجارة »(٢)، وقال في موضع آخر: « ولو كانت - الزكاة - في عروض التجارة، لبين - الرسول ﷺ - ذلك بلا شك، فإذ لم يبينه عليه السلام فلا زكاة فيها أصلاً »(٣).

وقد دافع عن هذا المذهب أيضا الشيخ ابن عربي الحاتمي موافقاً فيه ابنَ حزم والظاهرية، إذ عقد في « الفتوحات » فصلاً حول العروض قال فيه: « والذي أذهب إليه أن لا زكاة فيها؛ لعدم النص في ذلك، وكأنه شرع زائد، وهو القياس المرسل، لا شرعٌ مستنبط من شرع ثابت. والله أعلم »(٤)، فهو ينفي وجود نص في زكاة عروض التجارة، ويعتبر الذين قالوا بوجوبها شرعوا شرعاً زائداً بالقياس، والقول بالقياس عنده باطل كما سلف. وهذا يؤكد ظاهرية الحاتمي الصرفة، إذ هو مذهب اختصت به مدرسة الظاهر الداودية والحزمية، وخالفوا فيه عامة فقهاء الملة؛ بل خالفوا فيه الإجماع كما قال ابن المنذر، وقد أيد مذهب الظاهرية في هذه المسألة من المتأخرين الإمام الشوكاني، وصديق حسن خان

---

(١) الإجماع للإمام ابن المنذر ص١٤ كتاب الزكاة رقم ١١٥.

(٢) المحلى ج٤/ ص٤٤.

(٣) المصدر السابق ص٤٥.

(٤) الفتوحات المكية ١/ ٦٠٠ ط دار صادر.

القنوجي كذلك(١).

٨- وجوب إفطار المسافر والمريض شهر رمضان:

وفي هذه المسألة خالف ابنُ حزم ومدرستُه الظاهرية الجمهورَ أيضاً، فقد ذهب الجمهور منهم مالك والشافعي وأبوحنيفة إلى مشروعية الصوم في السفر؛ بل ذهبوا إلى أن الصوم أفضل من الإفطار لمن قوي عليه ولم يشق به(٢).

أما الظاهرية وعلى رأسهم ابن حزم: فقد ذهبوا إلى وجوب الإفطار في السفر، وأن من صام لا يجزئه الصيام، وعليه القضاء، واستدلوا بروايات كثيرة ليس هذا موضع استقصائها. قال الإمام ابن حزم: « ومن سافر في رمضان - سفر طاعة أو سفر معصية، أو لا طاعة ولا معصية - ففَرْضٌ عليه الفطر إذا تجاوز ميلاً، أو بلغه، أو إزاءه، وقد بطل صومه حينئذ لا قَبْل ذلك، ويقضي بعد ذلك في أيام أخر »(٣).

وهذا المذهب الذي خالف فيه ابن حزم والظاهرية الجمهور وافقهم عليه الشيخ ابن عربي موافقة تامة، فقد عقد فصلا في الفتوحات أسماه: « فصل في صوم المسافر والمريض شهر رمضان » قال بعده: « فمِن قائل إنهما إن صاماه وقع، وأجزاهما، ومن قائل أنه لا يجزيهما، وأن الواجب عليهما عدة من أيام أخر، والذي أذهب إليه أنهما إن صاماه فإن ذلك لا يجزيهما، وأن الواجب عليهما أيام أخر»(٤).

---

(١) انظر فقه الزكاة للدكتور يوسف القرضاوي ١/ ٣٢٣.

(٢) انظر نيل الأوطار ج٤/ ص٢٢٥.

(٣) المحلى ج٤/ م ٧٦٢ ص٣٨٤.

(٤) الفتوحات المكية ج١ ص٦١٢، وراجع المحلى ج٤ ص٣٩٩ وفيه يذهب ابن حزم إلى وجوب إفطار المريض أيضاً.

وقد اكتفيت في هذا المبحث بأخص خصائص الظاهرية في الأصول والفروع التي وافقهم عليها الشيخ ابن عربي الحاتمي؛ ليصبح واحداً من تلامذة هذه المدرسة العريقة في تاريخ المذاهب الفقهية بالمغرب والأندلس، وإلا فإن موافقاته لهم كثيرة، لو استقصيتها لطال الكلام، وحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق.

٧٠- أبو العباس أحمد بن علي بن خالص الأنصاري الإشبيلي الزاهد الظاهري المذهب، شيخ أثير الدين أبي حيان النحوي المفسر.

٧١- أبوالفضل محمد بن محمد بن سعدون الفهري الشنتمري الظاهري المذهب، شيخ أبي حيان كذلك.

ذكرهما أبو حيان في معرض تعريفه بشيوخه الذين أخذ عنهم ،قال: « وممّن لقيت من الظاهرية... فذكرهما »[1]، ولم آلُ جهداً في البحث عن ترجمة هذين الفقيهيْن الظاهريَيْن الأندلسيَيْن شيخي أبي حيان، فلم أعثر لهما على ترجمة في المصادر التي تحت يدي.

٧٢- أثير الدين أبوحيان[2] المتوفى سنة ٧٤٥ هـ :

نسبه : هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي : أثير

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٥١-٥٥٢ ، وانظر أيضاً : الوافي بالوفيات للصفدي ٥/ ٢٨٠.

(٢) انظر ترجمته في: نفح الطيب ٢/ ٥٣٥، وبرنامج ابن جابر الوادي آشي ص٨٠ رقم :٤٥، والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ٤٣، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٤/ ص٣٠٢ رقم ٨٣٢، ذيل تذكرة الحفاظ ص٢٣، والبدر الطالع للشوكاني ٢/ ٢٨٨ رقم الترجمة ٥٣٤، وبغية الوعاة ج١/ ص٢٨٠ رقم ٥١٦، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٨٧ رقم ٦٠٨، والوافي بالوفيات ج٥/ ص٢٦٧ رقم:٢٣٤٥، وفوات الوفيات للكتبي رقم٥٠٦ ، وانظر دراسة الدكتورة خديجة الحديثي بعنوان : « أبوحيان النحوي ».

الدين أبو حيان الأندلسي الجياني النفزي، الظاهري المذهب[1]، ويتضح مما ذكره المؤرخون أن أبا حيان كان جياني الأصل، فأصله من جيان إحدى مدن الأندلس الوسطى[2].

أما لَقَبُه الثاني وهو : « الغرناطي » فيرجع إلى مدينة غرناطة التي ولد بها، وفيها نشأ وترعرع ، وجاء لقب « النفزي » من انتسابه إلى « نفزة » إحدى قبائل البربر، وكثيراً ما يلقب أبوحيان بالأندلسي؛ نسبة إلى موطنه الكبير الأندلس . فأبوحيان جياني الأصل، غرناطي المولد والنشأة، أندلسي الانتماء، ظاهري المذهب كما سيأتي بيانه .

مولده : ولد أثير الدين أبوحيان الأندلسي في مدينة « غرناطة » ، ولكن بعضهم يذكر أنه ولد في « مطخشارش » وهي مدينة من حضرة غرناطة[3]، وكان مولده في آخر شوال سنة ٦٥٤ هـ[4] وذكر ذلك بنفسه في إجازته للصفدي، قال : «ومولدي بغرناطة في أخريات شوال سنة أربع وخمسين وستمائة »[5].

شيوخه : قرأ ببلده على الأستاذ أبي جعفر بن الزبير ولازمه، وانتسب إليه، وانتفع به، وشاد له بالمشرق ذِكْراً كبيراً[6]، وعلى الأستاذ الخطيب أبي جعفر الرعيني الطبّاع، والخطيب الصالح أبي الحسن ابن فضيلة المعافري، وروى عن القاضي المحدِّث أبي علي الحسين بن عبد العزيز أبي الأحوص الفهري. ثم أخذ

(١) كما ذكرت ذلك جل كتب التراجم والتاريخ.

(٢) انظر معجم البلدان لياقوت الحموي ٢/ ١٩٥ .

(٣) بغية الوعاة ١/ ٢٨٠ .

(٤) انظر مصادر ترجمته السابقة الذكر .

(٥) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٨١.

(٦) الإحاطة ٣/ ٤٤.

بتونس عن الأديب الكاتب أبي محمد عبد الله بن هرون الطائي، وبالأسكندرية عن المُسنِد صفي الدين محمد عبدالوهاب ابن الفرات الحسني، وبالثغر على المسند الأصولي وجيه الدين ابن عمران الأنصاري، وبالقاهرة: عن المحدث نجيب الدين أبي عبد الله ابن المؤيد الهمداني[1]، وغيرهم ممن يشق حصرهم.

سبب رحيله إلى المشرق وتركه الأندلس:

قال لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة: «حملته حِدّة الشبيبة على التعريض للأستاذ أبي جعفر الطبّاع، وقد وقعت بينه وبين أستاذه ابن الزبير الوحشة فنال منه، وتصدى للتأليف في الرد عليه، وتكذيب روايته، فرفع أمره إلى السلطان، فامتعض له، ونفذ الأمر بتنكيله، فاختفى، ثم أجاز البحر مختفياً، ولحق بالمشرق يلتفت خلفه»[2]. فترك أبوحيان الأندلسَ، قاصداً القاهرة التي استوطنها حتى توفي بها رحمه الله.

تدريسه وتلاميذه: لقي أبوحيان حظوة من لدن سلاطين مصر وأمرائها وحكامها، فعُين مدرساً في مدارس القاهرة وتصدر لإقراء العربية بالجامع الحاكمي والجامع الأقمر[3]. ودرس التفسير بالجامع الطولوني والقبة المنصورية، ثم أضيف إليه مشيخة الحديث بها أيضاً، فباشر هذه الوظائف كلها حتى مات.

وقرأ عليه الأئمةُ الكبار، وتلمذوا له، وأكثروا من كَتْب تصانيفه في حياته والأخذ عنه[4]. ومن هؤلاء الشيخ تقي الدين السبكي وولداه، والجمال

(١) نفس المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق ص٤٦-٤٧.
(٣) بعض جوامع العصر الفاطمي.
(٤) ذيل تذكرة الحفاظ ص٢٤.

الإسنوي، وابن القاسم، وابن عقيل والسمين، وناظر الجيش، والسفاقسي، وابن مكتوم[1]، وخلائق يطول تعدادهم.

وفاته: توفي رحمه الله تعالى في القاهرة بمنزله خارج باب البحر في يوم السبت بعد العصر الثامن والعشرين من صفر سنة ٧٤٥ هـ ودفن من الغد بمقبرة الصوفية خارج باب النصر، وصلي عليه بالجامع الأموي بدمشق صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر[2].

آثاره وتآليفه: هي البحر الزاخر الذي يطول تعداده، فقد ألف أبوحيان في علوم كثيرة، في النحو واللغة، والتفسير والقراءات، والحديث والفقه، والتاريخ والتراجم، والنقد والبلاغة، والشعر وغير ذلك[3]. ولا بأس من ذكر أشهرها، فمن ذلك:

البحر المحيط في تفسير القرآن الكريم، وهو أكبر كتبه وأشهرها، ومختصره النهر المادُّ منَ البحر.

وفي الحديث والفقه: الأنورُ الأجلى في اختصار المحلّى لابن حزم الظاهري، والوهاج في اختصار المنهاج اختصر فيه كتاب: منهاج الطالبين للإمام النووي الشافعي، ومسلك الرشد في تجريد مسائل نهاية ابن رشد.

وفي القراءات: المورد الغمر في قراءة أبي عمرو، والمزن الهامر في قراءة ابن عامر، والأثير في قراءة ابن كثير، والنافع في قراءة نافع، والرمزة في قراءة حمزة،

(١) بغية الوعاة ١/ ٢٨٠.
(٢) نفح الطيب ٢/ ٥٣٨.
(٣) انظر هذه الفنون والمصنفات التي صنف فيها في رسالة الباحثة الدكتورة خديجة الحديثي: أبوحيان النحوي ص١٠١ فما بعدها.

والنيِّر الجلي في قراءة زيد بن علي، والروض الباسم في قراءة عاصم، وتقريب النائي في قراءة الكسائي، وعقد اللآلي في القراءات السبع العوالي.

وفي التاريخ والتراجم: تحفة الندس في نحاة الأندلس، ومجاني العصر في آداب وتواريخ أهل العصر.

وفي النحو واللغة: التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك، وارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، وإعراب القرآن، وغاية الإحسان من علم اللسان.

و في البلاغة: خلاصة التبيان في علمي البديع والبيان.

وفي الشعر والآداب: نوافث السحر في دمائث الشعر، ونشر الزهر في نظم الزهر[1]، وغير ذلك من التواليف الجيدة المفيدة.

منزلته العلمية:

أجمع العلماء الذين ترجموا لأبي حيان على أنه كان نحوي عصره، ومفسره، ولغويه، ومحدثه، ومقرئه، ومؤرخه، وأديبه[2]، ولا يتأتى هذا إلا لعالم متبحر واسع الاطلاع، وأحسنُ من وصفَه وصفاً جامعاً تلميذه الصفدي قال فيه: «الشيخ الإمام، الحافظ، العلامة، فريد العصر، وشيخ الزمان، وإمام النحاة، أثير الدين أبوحيان الغرناطي، قرأ القرآن بالروايات، وسمع الحديث بجزيرة الأندلس، وبلاد إفريقية، وثغر الإسكندرية، وديار مصر، والحجاز، وحصَّل الإجازات من الشام، والعراق وغير ذلك، واجتهد، وطلب وحصل، وكتب وقيد.

(١) انظر المصدر السابق.

(٢) انظر مثلاً: بغية الوعاة ١/ ٢٨٠.

ولم أرَ في أشياخي أكثر اشتغالاً منه، لأني لم أره إلا يَسمع أو يشتغل أو يكتب ولم أره على غير ذلك، وله إقبال على الطلبة الأذكياء، وعنده تعظيم لهم، نَظَمَ ونثر، وله الموشحات البديعة، وهو ثَبْتٌ فيما ينقله، محرر لما يقوله، عارف باللغة، ضابط لألفاظها، وأما النحو والتصريف فهو إمام الدنيا فيهما لم يذكر معه في أقطار الأرض غيره في العربية.

وله اليد الطولى في التفسير، والحديث والشروط، والفروع، وتراجم الناس، وطبقاتهم، وتواريخهم، وحوادثهم، خصوصاً المغاربة، وتقييد أسمائهم، على ما يتلفظون به من إمالة وترخيم وترقيق وتفخيم، لأنهم مجاورو بلاد الفرنج وأسماؤهم غريبة وألقابهم كذلك»[1].

وقال في حقه تلميذه ابن مرزوق الخطيب[2]: «هو شيخ النحاة بالديار المصرية، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية، انتهت إليه رئاسة التبريز في علم العربية واللغة والحديث»[3].

وعن منزلته في الحديث والنحو والفقه: يقول تلميذه ابن جابر الوادي آشي المتوفى ٧٤٩ هـ: «الشيخ الفقيه الإمام المحدث، صدر النحاة بديار مصر، والمشهود له بالسبق فيها أثير الدين أبوحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان النفزي الأثري»[4].

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٧.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق أبوعبدالله التلمساني العجيسي ولد سنة ٧١١ هـ. ومهر في العربية والأصول والأدب، سمع بمصر من أبي حيان مات سنة ٧٨١هـ. انظر ترجمة في الدرر الكامنة ٣/ ٣٦٠-٣٦١.

(٣) نفح الطيب ٢/ ٥٣٥.

(٤) برنامج ابن جابر الوادي آشي ص٨٠ رقم٤٥.

ووصفه الحافظ الذهبي فقال: «هو الإمام العلامة، ذو الفنون، حجة العرب، عالم الديار المصرية، وصاحب التصانيف البديعة»[1].

وقال فيه بلديُّه لسان الدين ابن الخطيب: «كان نسيج وحده في ثقوب الذهن[2]، وصحة الإدراك والحفظ، والاطلاع بعلم العربية، والتفسير، وطريق الرواية، إمام النحاة في زمانه غير مدافع»[3].

وقال فيه تلميذه الإسنوي: «كان إمام زمانه في علم النحو، إماماً في اللغة، عارفاً بالقراءات والحديث، شاعراً مجيداً، صادق اللهجة، كثير الإتقان»[4].

وقال فيه تلميذ الذهبي الحافظ شمس الدين أبو المحاسن الحسيني الدمشقي ت٧٦٥ هـ: «الشيخ الإمام، العلامة، المحدث البارع، ترجمان العرب، ولسان أهل الأدب»[5].

وعن مكانته في السنّة قال الداودي: «وأكبَّ على طلب الحديث وأتقنه وبرع فيه، وفي التفسير، والعربية، والقراءات، والأدب، والتاريخ، واشتهر اسمه، وطار صيته، وأخذ عنه أكابر علماء عصره، وتقدموا في حياته»[6].

عقيدته:

امتاز أبوحيان بحسن دينه وعقيدته، وكان عفّاً معروفاً ببعده عن الملذات، يبكي

(١) ذيل تذكرة الحفاظ ص٢٥.
(٢) بمعنى حدة الذكاء.
(٣) الإحاطة ٣/ ٤٣.
(٤) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني ٤/ ٣١٠.
(٥) ذيل تذكرة الحفاظ ص٢٣.
(٦) طبقات المفسرين ٢/ ٢٨٧.

إذا سمع القرآن الكريم، وحملَتْهُ هذه العقيدةُ السليمة الصافية على النفرة من دراسة الفلسفة وعلم الكلام.

نفوره من الفلسفة: كان بعيداً عن الفلسفة والاعتزال والتجسيم[1]، حتى إنه تعجب من اشتغال أهل مصر بالفلسفة علناً، قال: «ولما حللت بديار مصر، ورأيتُ كثيراً من أهلها يشتغلون بجهالات الفلاسفة ظاهراً من غير أن ينكر ذلك أحد، تعجبت من ذلك، إذ كنا نشأنا في جزيرة الأندلس على التبرؤ من ذلك، والإنكار له، وأنه إذا بيع كتاب في المنطق، إنما يُباع خُفْية، وإنه لا يتجاسر أن يُنطق بلفظ المنطق إنما يسمونه: «المفعل» حتى إن صاحبنا وزير الملك ابن الأحمر أبا عبد الله محمد بن عبدالله محمد بن عبد الرحمن المعروف بابن الحكيم، كتب إلينا كتاباً من الأندلس يسألني أن أشتري أو أستنسخ كتاباً لبعض شيوخنا في المنطق، فلم يتجاسر أن ينطق بالمنطق وهو وزير، وسماه في كتابه بالمفعل»[2].

ونظرة الأندلسيين والمغاربة إلى الفلسفة والمنطق وعلم الكلام وعلوم الأوائل معلومة، فقد أحرقوا كتاب الإحياء للغزالي، وعندما ظهر ابن رشد في عهد الموحِّدين واعتنى بمقالات الفلاسفة ضُرِب وأهين على رؤوس الأشهاد، وشُرِّد ونُفي.

وكان أبوحيان في تفسيره يرد على الرازي الفيلسوف، والزمخشري المعتزلي، وغيرهم من الفلاسفة والمعتزلة، ويرى أن آراءهم تفسد العقيدة، لأنهم قد ابتعدوا عن ظاهر القرآن، وما تنطق به عباراته الواضحة الجليَّة.

وقصارى القول: إن أثير الدين كان يكره الفلسفة والفلاسفة والمعتزلة، وكان

(١) الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٦.
(٢) البحر المحيط لأبي حيان ٥/ ١٥٠ ط مطبعة السعادة مصر.

بنحو منحى أهل السنة والسلف، لاسيما بعد انتحاله المذهب الظاهري الرافض للتأويل.

ميله إلى الإمام علي رضي الله عنه:

وكان يميل إلى محبة الإمام علي بن أبي طالب وآل البيت والتجافي عن قاتله[1].

قال تلميذه جعفر الأدفوي: «جرى على طريق كثير من أئمة النحاة[2] في حب علي، حتى قال مرة لبدر الدين ابن جماعة: «قد رُوي عن علي قال: «عهد إليَّ النبي ﷺ لا يحبني إلا مؤمن ولا يبغضني إلا منافق»[3]. هل صدق في هذه الرواية؟ فقال له ابن جماعة: نعم فقال: فالذين قاتلوه، وسلُّوا السيوف في وجهه، كانوا يحبونه أو يبغضونه؟[4].

وهذا الميل جعل بعضهم يتهمه بالتشيع، وليس أمره كذلك؛ لأن حطَّه على الشيعة في كتبه، وميله إلى الظاهر، تنفي تشيعه.

ومن أمثلة ذلك قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾[5]: وقيل: إن آزر عم

---

(١) انظر الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٨.

(٢) ولعل ذلك راجع إلى أن الإمام علياً رضي الله عنه هو أول من أمر أبا الأسود الدؤلي أحد كبار النحاة بوضع إعراب للقرآن.

(٣) حديث صحيح، أخرجه مسلم في الإيمان: باب الدليل على أن حب الأنصار وعلياً رضي الله عنهم من الإيمان وعلاماته... عن يحيى بن يحيى، عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن زر بن حبيش عن علي رضي الله عنه.

(٤) الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٨-٣٠٩.

(٥) سورة الأنعام الآية: ٧٤.

إبراهيم وليس بأبيه، وهو قول الشيعة، يزعمون أن آباء الأنبياء لا يكونون كفاراً، وظواهر القرآن ترد عليهم؛ ولا سيما محاورة إبراهيم لأبيه في غير آية»[1].

- ظاهرية أبي حيان:

أ- أقوال العلماء في ذلك:

ذكر غير واحد من العلماء الذين ترجموا لأبي حيان أنه كان في أول أمره مالكياً، ثم اتبع مذهب الظاهرية وهو في الأندلس، حيث كان المذهب منتشراً يومئذ بسبب إحياء الموحدين له، والراجح أنه أخذ مذهب الظاهر عن شيخيه الأندلسيين أبي العباس أحمد بن خالص الأنصاري الإشبيلي، وأبي الفضل محمد ابن محمد بن سعدون الفهري الشنتمري[2].

وكان ميله للمذهب الظاهري أحياناً على منهج داود بن علي الأصبهاني، وأخرى على مهيع ابن حزم - وسأسوق هنا من أقوال المؤرخين ما يروي الغلة، ويشفي العلة في هذا الموضوع إن شاء الله تعالى.

قال تلميذه الصفدي: «وكان أولاً يرى رأي الظاهرية ثم إنه تمذهب للشافعي رحمه الله»[3].

ووصفه تلميذ الذهبي الحافظ شمس الدين أبو المحاسن الحسيني: فقال: «أثير الدين، الغرناطي المولد والمنشأ، المصري الدار والوفاة، الظاهري المذهب»[4].

---

(١) البحر المحيط ج٤ ص١٦٤. ط السعادة مصر.

(٢) قال أبو حيان: «وممن لقيت من الظاهرية... فذكرهما». انظر نفح الطيب ٢/ ٥٥١-٥٥٢، والوافي بالوفيات ٥/ ٢٨٠.

(٣) الوافي بالوفيات ج٥/ ٢٦٨، وانظر نفس الكلام في نفح الطيب ٢/ ٥٤١ نقلاً عن الصفدي تلميذه.

(٤) ذيل تذكرة الحفاظ ص٢٣.

وهذا الكلام صريح في نسبته إلى مذهب الظاهرية .

وقال تلميذه أبو الفضل الأدفوي[١] الشافعي: « ومال إلى مذهب الظاهر، ولل[...] محبة علي بن أبي طالب»[٢] وهذه عبارة صريحة في الدلالة على المراد كذلك .

وأصْرَحُ من ذلك كلّه ما ذكره المقريزي قال: « وكان ظاهري المذهب، متعصباً لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، مائلاً إلى مذهب الإمام الشافعي، معظّماً لتقي الدين أحمد بن تيمية مصوّباً لرأيه»[٣].

فهذه العبارة تؤكد أن أبا حيان لم يكن ظاهرياً فحسب؛ بل كان متعصباً للإمام ابن حزم ، أما ما قيل عن ميله إلى مذهب الشافعي، فسيأتي بيانه، وأما تعظيمه لابن تيمية وتصويبه لآرائه، فالمعروف أن ابن تيمية نفسه تأثر في كثير من نواحي فكره ومنهجه بابن حزم ، هذا زيادة على تمسكه بالأثر والسنة.

وكذلك كان أبو حيان - رحمه الله - حيث حلاّه تلميذه ابن جابر الوادي آشي التونسي «بالأثري»[٤] نسبة إلى الحديث والأثر الذي برع فيه وأتقنه، فلا غرو - إذن - أن يعظم أبو حيان الإمام ابن تيمية ويصوب آراءه .

ب- هل تمذهب أبو حيان للشافعي أم بقي ظاهرياً ؟

---

(١) الأدفوي : هو جعفر بن تغلب بن جعفر بن علي بن المطهر بن نوفل كمال الدين أبوالفضل الأدفوي الشافعي، ولد بعد سنة ٦٨٠ هـ. واشتغل في بلاده ، ولازم ابن دقيق العيد، وتأدب بجماعة منهم أبوحيان وحمل عنه كثيراً، مات في أوائل سنة ٧٤٨هـ ، الدرر الكامنة ج١/ ص٥٣٦ ، وشذرات الذهب ٦/ ١٥٣.

(٢) بغية الوعاة ١/ ٢٨٢ ، وانظر طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٨٩.

(٣) المقفى الكبير ج٧/ ص٥٠٥ .

(٤) برنامج الوادي آشي ص ٨٠ رقم الترجمة ٤٥.

ذهب الصفدي[١] ونقل عنه غيره أن : أباحيان تمذهب بمذهب الشافعي بعد أن كان ظاهرياً، ويذكر الحافظ ابن حجر: أنه كان في الأندلس والمغرب ظاهري المذهب، فلما قدم القاهرة، ورأى مذهب الظاهر مهجوراً فيها، تمذهب للشافعي[٢]، وقد حمله هذا على أن يدرُسَ المذهب الشافعي على عَلَم الدين العراقي في « كتاب المحرر في فروع الشافعية » للرافعي وفي كتاب « منهاج الطالبين في مختصر المحرر في فروع الشافعية » لمحيي الدين النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ فحفظه إلا يسيراً منه، ونسخه بخطه[٣]، ثم اختصره[٤] في كتاب سماه: « الوهاج في اختصار المنهاج »[٥].

هذا ما ذهب إليه صلاح الدين الصفدي، ونقله عنه غيره، أن أبا حيان كان ظاهرياً في المغرب والأندلس ثم لما قدم مصر تمذهب للشافعي، فما صحة هذا الكلام ؟

١- تجدر الإشارة في البداية إلى أن هذا الكلام انفرد به الصفدي دون غيره من تلامذته ومترجميه، ونقل ذلك عنه غيره.

وقرر تلميذه أبو الفضل الأدفوي - الذي لازم أبا حيان وحمل عنه كثيراً - أن

---

(١) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٦٨. وانظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨١، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٨٩.

(٢) انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجرالعسقلاني ٤/ ٣٠٨.

(٣) ذكر الحافظ ابن حجر أنه رآه منسوخاً بخط يده : نفس المصدر السابق .

(٤) انظر نفس المصدر السابق

(٥) الوافي بالوفيات ٥/ ٢٨٠ ، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٣، وقد ذكره الشوكاني في البدر الطالع ٢/ ٢٨٩ باسم : «الوهاج مختصر المنهاج» ، وسماه الحافظ ابن حجر : في الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٤ « الجلي الوهاج في اختصار المنهاج » .

شيخه مال إلى مذهب الظاهر[١] - خلافاً لما ذكر الصفدي - حيث قال : « ومال إلى مذهب أهل الظاهر وإلى محبة علي بن أبي طالب »[٢]. ولم يذكر أنه مال إلى الشافعي أو أنه تمذهب بمذهبه.

والأدفوي قد لازم أبا حيان من سنة ٧١٨ إلى أن مات سنة ٧٤٥ هـ[٣]. فكان آخر تلامذته معرفة بحاله في آخر حياته ، فعلى كلامه يُعوَّل، وكلام غيره عليه يُنزَّل.

وكذلك وصفه سائر من ترجم لـه، ووصفوه بالظاهرية الصِّرفة، فهذا الحافظ شمس الدين أبوالمحاسن تلميذ الحافظ الذهبي المتوفي سنة ٧٦٥ هـ يصفه بالظاهري المذهب[٤]. وأصْرَحُ منه وأشدُّ وأدَقُّ ما وصفه به صاحب « المقفى الكبير » من التمذهب للظاهر ، والتعصب لأبي محمد ابن حزم الظاهري[٥].

٢- أما دراسته للمذهب الشافعي على يد علم الدين العراقي واختصاره لمنهاج الطالبين للنووي، وترجيحه أحياناً لبعض آراء الشافعي، لاينهض حجة ودليلاً على شافعيته، فقد سئل عن ذلك فقال « بحسب البلدة »[٦]، بمعنى أن انتماء أبي حيان إلى الشافعية كان بحسب البلدة ـ أي مصر ـ التي كان المذهب السائد فيها هو المذهب الشافعي ، لكن اعتقاده بقي ظاهرياً ، ولهذا قال تلميذه

(١) انظر بغية الوعاة ١/ ٢٨٢ ، وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٨٩.
(٢) الدرر الكامنة ٤/ ٣٠٦ .
(٣) انظر المصدر السابق .
(٤) انظر ذيل تذكرة الحفاظ ص٢٣.
(٥) انظر المقفى الكبير ٧/ ٥٠٥.
(٦) بدائع الزهور في وقائع الدهور لابن أياس الحنفي المصري : ١/ ٥٠١ .

الأسنوي[١] : « كان شافعياً لكنه يميل إلى الظاهر ويصرح به أحياناً »[٢]. وهو الأمر الذي أكده بنفسه بعبارة صريحة لا تحتمل التأويل .

٣-قال الحافظ ابن حجر : «كان أبو حيان يقول : محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من عَلِقَ بذهنه »[٣]. وهذا واضح في أن أباحيان لم يترك مذهب الظاهر، بل صرح بأنه محال الرجوع عنه .

٤- وهو الذي أكده أبو البقاء ،قال ابن حجر : « وكان ظاهرياً وانتمى إلى الشافعية واختصر المنهاج ، وكان أبو البقاء يقول : إنه لم يزل ظاهرياً »[٤].

وأقرَّ الحافظَ ابن حجر وأبا البقاء على هذا الأمر الإمامُ الشوكاني في البدر الطالع بعد أن أورد كلامهما، فقال :«وكان أبو البقاء يقول إنه لم يزل ظاهرياً، قال ابن حجر : كان أبو حيان يقول :محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه . اهـ . ولقد صدق في ذلك، فمذهب الظاهر هو أول الفكر، وآخر العمل، عند من مُنح الإنصاف، ولم يَرِدْ على فطرته ما يغيرها عن أصلها »[٥].

(١) الأسنوي :هو عبدالرحيم بن الحسين بن علي بن عمر بن علي بن إبراهيم الأموي الأسنوي نزيل القاهرة، الشيخ جمال الدين أبومحمد. ولد في سنة ٧٠٤هـ بأسنا من صعيد مصر ، وقدم القاهرة سنة٧٢١ ، وبرع في الفقه والأصلين والعربية، وانتهت إليه رياسة الشافعية، وصارالمشار إليه بالديار المصرية، توفي سنة٧٧٢هـ، من تصانيفه المشهورة شرح الرافعي، والأشباه والنظائر، وشرح منهاج البيضاوي في الأصول، والتمهيد في تنزيل الفروع على الأصول . انظر بغية الوعاة ٢/ ٩٢ رقم١٥١٨، والدرر الكامنة ٢/ ٣٥٦.
(٢) الدرر الكامنة ٤/ ٣١٠ .
(٣) المصدر السابق ص٤/ ٣٠٤ .
(٤) نفس المصدر السابق .
(٥) البدر الطالع ٢/ ٢٩٠ .

يدل على ظاهريته ما قرره أيضاً تلميذه الحافظ صلاح الدين العلائي[1] بعدما
نظر في مصنفاته وأقواله قال: «كان - أي أبوحيان - علامة كثير النقل
والإطلاع جداً، إلى ما لا يوصف، لكنه ظاهري التصرف، جامد في البحث»[2].
وهو الذي نسعى إلى توكيده بالنظر في أقواله وأشعاره ومصنفاته.

ج- ظاهرية أبي حيان من خلال تصانيفه وأقواله وأشعاره:

تبدو ظاهرية أبي حيان جليّة من خلال تصرفاته في تواليفه وبعض أقوال
وأشعاره:

١- فمن ذلك أنه ترجم لأبي جعفر أحمد بن صابر القيسي الظاهري[3] فقال
فيه: «كان المذكور رفيقاً للأستاذ أبي جعفر ابن الزبير شيخنا ... وكان على
مذهب أهل الظاهر»[4]، وكان أثير الدين أبو حيان قَوِيّ الصلة بشيخه هذا[5].

---

(١) الحافظ العلائي هو الشيخ الإمام العلامة الحافظ الفقيه ذو الفنون صلاح الدين أبوسعيد خليل بن كيكلدى الشافعي، عالم بيت المقدس، كان إماماً محدثاً حافظاً متقناً جليلاً فقيهاً أصولياً نحوياً، ألف في الحديث «الوشي المعلم فيمن روى عن جده عن النبي ﷺ»، و«الأربعين في أعمال المتقين»، أخذ عنه الحافظ العراقي وقال: مات حافظ المشرق والمغرب صلاح الدين العلائي سنة٧٦١هـ. طبقات الحفاظ: ص٥٣٢، رقم ١١٦٠.

(٢) ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص٢٥.

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) نفح الطيب ٢/ ٦٥٥ رقم ٢٩١.

(٥) ولعل أبا حيان أخذ عنه ميله وحبه للإمام علي بن أبي طالب وبغضه لمن قاتله، فقد أنشد أبو جعفر المذكور بيتاً قال فيه:

فلا تعجبا ممن عوى خلف ذي علا ... لكل علي في الأنام مُعاويـة

وهذا التضمين القبيح، يُنبئ عن تشيع ظاهر سامحه الله وعفا عنه. انظر المصدر السابق.

حتى ذكر المقري أن أبا حيان أنشد شيخه هذا المحدث الظاهري الأندلسي المالقي
الأصل أبياتا قال فيها:

أما إنه لولا ثلاثُ أحبها ... تمنيت أني لا أعَدُّ من الأحيا
فمنها رجائي أن أفوز بتوبة ... تُكفِّر لي ذنباً وتُنجحُ لي سعيا
ومنهن صوني النفس عن كل جاهل ... لئيم فلا أمشي إلى بابه مشيا
ومنهن أخذي بالحديث إذا الورى ... نسوا سنة المختار واتبعوا الرأيا
أتترك نصا للرسول وتقتدي ... بشخص؟ لقد بُدلت بالرُّشد الغيّا[1]

وإذا صحت نسبة هذه الأبيات لأبي حيان، فهي نص في ميله إلى مذهب
الظاهر، وتركه للرأي والقياس، على طريقة شيخه المذكور.

٢- ويدل على ذلك أيضاً اهتمامه بتصانيف الإمام أبي محمد بن حزم وأقواله،
واستشهاده به في مواضع كثيرة من تفسيريْه «البحر المحيط» و«النهر الماد من
البحر»، واختصاره[2] لكتاب «المحلى» في فروع الظاهرية[3] لابن حزم في كتاب
سماه «الأنور الأجلى في اختصار المحلى»[4]، وهو من كتب أبي حيان المفقودة،
وقد نص عليه في البحر المحيط، قال: «وعن ابن عباس أن الفِطْرَ في السفر عزيمة،
ونقل غيره عن عبد الرحمن بن عوف: الصائم في السفر كالمفطر في الحضر، وقال

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٦٥٦.

(٢) فهو اختصار كما نص على ذلك، في ما سيأتي وليس شرحاً للمحلى كما ذهبت إلى ذلك الباحثة الدكتورة خديجة الحديثي في رسالتها عن أبي حيان النحوي ص٢٤٠.

(٣) وليس في فروع الشافعية كما زعمت الباحثة السابقة الذكر، انظر المرجع السابق نفسه.

(٤) نفح الطيب ٢/ ٥٥٢، والدرر الكامنة ٤ / ٣٠٥.

به قوم من أهل الظاهر، وفرّق أبو محمد بن حزم بين المريض والمسافر، فقال فيما لخصناه في كتابنا المسمى « الأنور الأجلى في اختصار المحلى » ما نصه...»[1].

٣- ومن ذلك ماكان يصفه به معاصره أبو العباس أحمد بن عبد الله الأزدي المراكشي النحوي نزيل القاهرة المتوفى في حدود سنة ٧٣٠هـ كان يقول: «أبوحيان ظاهري حتى النحو»[2].

وفي هذا الكلام بعض الصدق، رغم أن المذكور قصَدَ به الحطَّ على أبي حيان والتشنيعَ عليه، فقد طبق أبو حيان المذهب الظاهري الحزمي في جوانب من النحو، ومثّل اتجاهاً في النحو الأندلسي المغربي بدأه ابن حزم نفسه، وتبعه على ذلك ابن مَضَاء القرطبي، وأحيا بعضَ رسومه أبو حيان، وهو ما أسميناه بالظاهرية النحوية كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

٤- ومن ذلك- أن مذهب الظاهرية يبدو أثره واضحاً في تصانيف أبي حيان، فقد كان أبوحيان يميل إلى الظاهر في منهجه في التفسير، فيفسر عبارات القرآن على ما يقتضيه ظاهر اللفظ، ولا يصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، إذا لم يقم دليل على خلافه، يقول: «لأنّا لا نصير إلى التأويل مع إمكان حمل الشيء على ظاهره، ولا سيما إذا لم يقم دليل على خلافه»[3].

يقول في موضع آخر عن منهجه في تفسيره « البحر المحيط »: «بادئاً بمقتضى الدليل وما دل عليه ظاهر اللفظ، مرجحاً له لذلك، ما لم يصد عن الظاهر ما

(١) البحر المحيط ٢/ ٣٤، ط مطبعة النصر الحديثة الرياض.

(٢) الدرر الكامنة ١/ ١٨٥، والإعلام بمن حل بمراكش وأغمات من الأعلام للمراكشي ٢/ ٢١١ رقم ١٨٩.

(٣) البحر المحيط ١/ ٣٠٨.

يجب إخراجه به عنه»[1]، وهذا عين ما قاله ابن حزم مبيناً مذهبه لصديقه حافظ المغرب أبي عمر بن عبد البر:

وإن أنا إلا ظاهري وإنني ... على ما بدا حتى يقوم دليل[2]

ويرى أبوحيان أن الأولى حمل اللفظ على ظاهره ما أمكن، فلا يعدل عن الظاهر متى أمكن حمل الشيء على ظاهره، إذ العدول عن الظاهر إلى غيره لا يكون إلا لمرجح[3].

ويرفض التأويل وإخراج اللفظ عن مدلوله في اللغة إلى المعاني البعيدة في تفسير القرآن الكريم، قال في خطبة « البحر المحيط » مبيناً منهجه في التفسير: «وتركت أقوال الملحدين الباطنية المخرجين الألفاظ القريبة عن مدلولاتها في اللغة إلى هذيان افتروه على الله تعالى، وعلى علي كرم الله وجهه وعلى ذريته، ويسمونه علم التأويل»[4].

ويرد أبو حيان على من يفسر القرآن تفسيراً بعيداً عن لفظه ويحمل عليه حملة شديدة، ويفند رأيه ويذكر غلطه[5].

ومما يؤيد ذهابه مذهب ابن حزم في الأخذ بالظاهر رفضه كل تفسير حُمِل على خلاف الظاهر، ولم يأت مؤيداً بنص من الكتاب أو السنة، قال أبو حيان: «وإنما حمل من حمل على خلاف الظاهر اعتبار ما رووا من القصص التي لا يصح

(١) المصدر السابق ج١ ص٤. مكتبة النصر الحديثة الرياض.

(٢) انظر البدر الطالع ج٢ ص٢٩٠.

(٣) انظر البحر المحيط ج٢ ص٦٥، وج ١ ص٢٥٨.

(٤) البحر المحيط ج١/ ص٥، ط مكتبة النصر الحديثة الرياض.

(٥) انظر البحر المحيط ج١ص٢٢٧.

إذ لم يرد به كتاب ولا سنة، ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى إذ
العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنما يكون لمرجح، ولا مرجح »(1).

وهكذا يتردد لفظ « الظاهر » في مواضع كثيرة من تفسير أبي حيان ، فالظاهر
أساس يقوم عليه تفسير كتاب الله عز وجل عنده، وهذا يرجح صحة ما قيل من
أنه كان ظاهريا، في حقيقة أمره وإن انتمى إلى الشافعية بعد نزوله القاهرة .

وانظر إليه وهو يفسر قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾(2) الآية، بأن الظاهر تعلق ﴿فِى بُطُونِهِمْ﴾ بيأكلون ، وأن ظاهر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ .. ﴾ أنهم يأكلون ناراً حقيقية، مستدلاً على ذلك بحديث أبي سعيد الخدري ، عن ليلة الإسراء قال رسول الله ﷺ : « رأيت قوما لهم مشافر كمشافر الإبل، وقد وكل بهم من يأخذ بمشافرهم، ثم يجعل في أفواههم صخرا من نار يخرج من أسافلهم، فقلت: يا جبريل من هؤلاء، قال : هم الذي يأكلون أموال اليتامى ظلماً »(3).

وانظر إليه أيضاً وهو يفسر قوله سبحانه وتعالى في قضاء رمضان : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾(4) قال : « وظاهر قوله تعالى : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ أنه لا يلزم التتابع، وبه قال جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ، وروي عن علي ومجاهد وعروة : أنه لا فرق، وفي قراءة أُبَيّ : ﴿فعدة من أيام أخر متتابعات﴾ وظاهر الآية : أنه لا يتعين

(1) البحر المحيط ١/ ٢٥٨.
(2) سورة النساء، آية ٤.
(3) البحر المحيط ٣/ ١٧٨ .
(4) البقرة، آية ١٨٤ .

الزمان، بل تستحب المبادرة إلى القضاء، وقال داود : يجب عليه القضاء ثاني شوال فلو لم يصمه ثم مات أثم، وهو محجوج بظاهر الآية، وبما ثبت في الصحيح عن عائشة قالت : « كان يكون عليّ الصوم من رمضان فلا أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان لشغل من رسول الله ﷺ أو برسول الله ﷺ »(1). وظاهر الآية : أنه من أخر القضاء حتى دخل رمضان آخر أنه لا يجب عليه إلا القضاء فقط على الأول وبصوم الثاني »(2).

ففي استنباط هذا الحكم الفقهي تكرر عند أبي حيان « لفظ الظاهر » وظاهر الآية، أربع مرات، ثم إنه احتج على إمام مدرسة الظاهر نفسه داود بن علي الأصبهاني بظاهر الآية وبنص الحديث فقال : « وهو محجوج بظاهر الآية وبما ثبت في الصحيح .. » .

٥- ومما يؤيد كون أبي حيان ظاهرياً استشهاده بأقوال الإمام ابن حزم في مواضع كثيرة من « البحر المحيط » ، و « النهر الماد من البحر » .

كاستشهاده برأيه في صوم المسافر والمريض : قال : «وفرق أبو محمد بن حزم بين المريض والمسافر فقال فيما لخصناه في كتابنا المسمى بـ : « الأنور الأجلى في اختصار المحلى » ما نصه .... »(3).

ووافق أبو حيان ابن حزم الظاهري في رأيه في الأحرف المقطعة في أوائل

(1) رواه الجماعة ولفظ مسلم : الشغل من رسول الله ﷺ أو برسول الله ﷺ صحيح مسلم بشرح النووي ٨/ ٢١ ، وانظر نيل الأوطار للشوكاني ج٤/ ٢٣٣ (كتاب الصيام) باب جواز تأخير قضاء رمضان ما لم يجئ رمضان آخر .
(2) البحر المحيط ٢/ ١٨٧ الطبعة الجديدة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م دار الفكر .
(3) البحر المحيط ٢/ ص٣٤ ط السعادة مصر .

السور، واحتج بكلامه واختاره قال في «النهر الماد»: «حروف التهجي هذه التي في أوائل السور، اختلف الناس في المراد بها اختلافاً كثيراً، ولم يقم دليل على تعيين شيء مما ذكروه، والذي أختاره هو ما ذهب إليه الشعبي والثوري وجماعة من المحدثين قالوا: هي سر في القرآن وهي من المتشابه الذي انفرد الله تعالى بعلمه، نؤمن بها كما جاءت، وإلى هذا ذهب الوزير الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب الظاهري رحمه الله تعالى قال: هذه الحروف التي في فواتح السور هو المتشابه الذي استأثر الله بعلمه وسائر كلامه تعالى محكم»(1).

٦- أما الكلام الذي وجدته يكاد يقطع بظاهرية أبي حيان فهو رده على ابن عطية في تفسيره وأسوقه بنصه لأهميته في الدلالة على المراد، قال أبو حيان في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾(2): «وقال ابن عطية: وخص ذكر اللحم من الخنزير ليدل على تحريم عينه ذكي أو لم يذك، وليعم الشحم وما هناك من الغضاريف وغيرها، وأجمعت الأمة على تحريم شحمه انتهى كلامه(3). وليس كما ذكر لأن ذكر اللحم لا يعم الشحم، وما هناك من الغضاريف، لأن كلا من اللحم والشحم وما هناك من غضروف وغيره له اسم يخصه إذا أطلق ذلك الاسم لم يدخل فيه الآخر، ولا يدل عليه لا بمطابقة ولا تضمن، فإذن تخصيصه بالذكر يدل على تخصيصه بالحكم، إذ لو أريد المجموع لدل بلفظ يدل على المجموع.

وقوله: أجمعت الأمة على تحريم شحمه، ليس كما ذكر، ألا ترى أن داود لا

(1) النهر الماد: ١ / ٣٢.

(2) سورة البقرة الآية ١٧٣.

(3) المحرر الوجيز لابن عطية ٢/ ٤٩.

يحرم إلا ما ذكره الله تعالى وهو اللحم دون الشحم، إلا أن يذهب ابن عطية إلى ما يذكر عن أبي المعالي عبد الملك الجويني من أنه لا يعتد في الإجماع بخلاف داود فيكون ذلك عنده إجماعا، وقد اعتد أهل العلم الذين لهم الفهم التام والاجتهاد قبل أن يخلق الجويني بأزمان بخلاف داود، ونقلوا أقاويله في كتبهم، كما نقلوا أقاويل الأئمة كالأوزاعي وأبي حنيفة ومالك والثوري والشافعي وأحمد، ودان بمذهبه وقوله وطريقته ناس، وبلاد وقضاة وملوك الأزمان الطويلة، ولكنه في عصرنا هذا قد خمل هذا المذهب»(1). وإذا استقرينا هذا النص وجدنا فيه أدلة كثيرة تؤيد ما رجحناه من ظاهرية أبي حيان:

أ- ومن ذلك تفسيره الآية على أصول مذهب الظاهرية وقواعدهم في الاستنباط من التمسك بظاهر اللفظ والجمود عليه فلحم الخنزير عنده لا يعم الشحم، وتخصيصه بالذكر يدل على تخصيصه بالحكم، ومذهب أبي حيان في توجيه الآية هو نفس مذهب ابن حزم حذو النعل بالنعل، فأبومحمد يرى أن هذه الآية لا يؤخذ منها تحريم شحم الخنزير إنما الدليل على تحريم الشحم وغيره في نص آخر، ثم يعرض أدلة الفقهاء الذين ذهبوا إلى أن ذكر اللحم من الخنزير يعم الشحم وما هنالك من الغضاريف وغيرها(2)، بقواعد رأوها دالة على ذلك.

أولها: القياس، أي أن شحم الخنزير إنما حرم قياساً على لحمه. ويرد ابن حزم بأن هذا تخليط ظاهر فساده، وأنه دعوى بلا برهان، أولا لأن القياس باطل عنده، والثانية أنه لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه لا علة تجمع بين الشحم واللحم.

(1) البحر المحيط ١/ ٤٨٨، وانظر النهر الماد من البحر ١/ ١٦٤-١٦٥.

(2) انظر الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي ٢/ ٢٢٢-٢٢٣.

ثانيها: أن الشحم بعض اللحم، ومن اللحم لأنه من اللحم تولد. ويرد أبو محمد بأن هذا أيضاً باطل لأنه لو كان كذلك لكان الشحم لحماً، وهذا لم تأت به لغة قط ولا شريعة، وأما قولهم لأنه من اللحم تولد، فنحن تولدنا من التراب ولسنا تراباً، والدجاجة تولدت من البيضة وليست بيضة، والتمر تولد من النخل وليس نخلاً ، .. فلم يقع عليه اسم ما تولد منه فهو نوع آخر ولا يجوز أن يحكم له بحكمه في اللغة ولا في الديانة. وقد حرم الله تعالى الشحم على بني إسرائيل فلم يحرم اللحم بتحريم الشحم .ولا حرم شحم الظهر ولا شحم الصدر ولا شحم الحوايا لتحريم شحم البطن، ولا يدري ذو عقل من أين وجب إذا حرم اللحم أن يحرم الشحم ؟

ثالثها : الإجماع، فقد قال بعض الفقهاء لم يحرمها الله تعالى بوحي من عنده ولا حرمها رسوله عليه السلام بنص منه، لكن أجمع المسلمون على تحريم شحم الخنزير.

والإمام ابن حزم يرى أن هذا الدليل أطم وأفحش أن يكون شيء يقرون أنه لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ﷺ، ثم أجمع المسلمون على مخالفة الله تعالى ومخالفة رسوله عليه السلام، إذ حرموا ما لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله ، وابن حزم يرى أن هذا كفر، وقد أعاذ الله تعالى المسلمين من هذه الكفرة الصلعاء[1].

ثم ينتهي ابن حزم بعد نقض هذه الدعاوي إلى أنه صح أن المسلمين إنما أجمعوا على تحريم كل ذلك اتباعا للنص الوارد في تحريمه، والذي ذكره قبل وهو قول الله تعالى : ﴿ أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا ﴾[2]، والضمير في لغة

(١) المحلى : ٦ / ٥٨-٥٩-٦٠.

(٢) الأنعام :١٤٥ وتمام الآية قول الله تعالى : ﴿ قل لا أجد فيما أوحي إلي محرماً على

العرب التي نزل بها القرآن راجع إلى أقرب مذكور إليه، فصح بالقرآن أن الخنزير بعينه رجس فهو كله رجس وبعض الرجس رجس، والرجس حرام واجب اجتنابه، فالخنزير كله حرام لا يخرج من ذلك شعره ولا غيره حاشا ما أخرجه النص من الجلد إذا دبغ فحل استعماله[1].

وإذا قارنت كلام أبي حيان بكلام ابن حزم هنا وجدت التشابه الكبير بين الرجلين فقد كان مذهب أبي حيان هو نفسه مذهب إمامي مدرسة الظاهر داود وابن حزم .

ب - نفاحه عن اعتبار خلاف داود :

ومن دلائل ظاهريته نفاحه عن داود بن علي والذب عنه والانتصار له، والرد على من زعم أنه لا يعتد بخلافه في الإجماع كإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني، وابن عطية رداً شديداً، محتجاً بأن أهل العلم ومجتهدي الأمة اعتبروا خلاف داود ونقلوا أقاويله في كتبهم ، كما نقلوا أقوال الأئمة المجتهدين، ودان بمذهب الظاهري وقوله وطريقته ناس وبلاد وقضاة وملوك[2]، قبل أن يخلق الجويني بأزمان » .

والحق أن من ذهب مذهب عدم الاعتداد بخلاف داود ومن سلك مسلكه واقتفى أثره كابن حزم، ومنهم إمام الحرمين الجويني ، والإمام النووي في باب

طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم ﴾

(١) المصدر السابق ج١ ص٥٧-٥٨.

(٢) راجع تراجمهم في رجالات مدرسة الظاهر من هذا البحث، ومن الملوك ابن المعتمد والناصر المصري وأمراء الموحدين ومن الوزراء ابن حزم ومن القضاة ما لا يحصى عدداً

السواك من شرح مسلم[١]، مستدلين أن علة عدم اعتبار ذلك هو إنكاره القياس، لا ينهض دليلهم هذا على ما ذهبوا إليه وقرروه في تصانيفهم.

لأن هذه الحجة دعوى عارية عن الدليل والبرهان وفسادها ظاهر للعيان، ذلك أن داود وابن حزم بلغا مرتبة الاجتهاد التي تؤهلهما لأخذ الأحكام مباشرة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة من غير حاجة إلى قياس، إما نصاً وإما بطريقة الاستنباط، ولا أدل على ذلك من كتاب المحلى لابن حزم، فإنه ما ذكر فيها مسألة إلا واحتج لها بدليل من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة مع اشتمال كتابه هذا على جميع الأبواب الفقهية من أحكام العبادات والمعاملات ... الخ وجميع ما هو مذكور في غيره من الكتب الفقهية التابعة للمذاهب الفقهية الأربعة.

ولو كان كل من أنكر أصلاً من أصول الشريعة المعتبرة عند غيره لا يعتد بخلافه للزم أن لا يعتد بخلاف كثير من الأئمة المجتهدين كأبي حنيفة ومالك، لأنهم أنكروا حجية ما هو أعظم من القياس، وما وقع الاتفاق من غيرهم على وجوب العمل به، ولزوم اتباعه، وهو الاستدلال بخبر الآحاد دون معارضته برأي أو قياس أو عمل أهل بلد ...، فإن أبا حنيفة لا يقبل خبر الآحاد إذا كان عمل راويه على خلافه، أو خالف القياس وكان راويه غير فقيه، أو كان فيه زيادة على النص المتواتر، أو كان فيما عم به البلوى ولم يشتهر.

ومالك يرى أن خبر الواحد لا يقبل إذا كان عمل أهل المدينة بخلافه، أو كان ذريعة لاعتقاد ما ليس بواجب واجباً، أو كان ذريعة لفعل محظور.

وقد عاب كثير من العلماء مسلكهم. ومع هذا كله لم نر أحداً من أتباع الأئمة حكم بعدم الاعتداد بخلافهم أو بعدم اعتبار قولهم، فما الباعث أو الداعي إذاً

---

(١) كتاب الطهارة ٣/ ١٤٢.

على تخصيص داود وابن حزم وأتباعهما بهذا الإنكار !؟

ثم إننا لو التزمنا دعوى هؤلاء الفقهاء في الحكم على كل من أنكر القياس بأنه لا يعتبر خلافه في الإجماع للزمنا أن نحكم بهذا الحكم الباطل على جمهور كثير من الصحابة، وجم غفير من علماء التابعين، وبعض أهل الحديث؛ لأنهم أنكروا العمل به في أحكام الدين وبالغوا في الإنكار على القائل به ووصفوه بالإبتداع، بل بالغ الإمام ابن حزم الظاهري فادعى إجماع الصحابة على إنكاره، ونقل بالأسانيد الصحيحة إنكاره على الخلفاء الراشدين وغيرهم من علماء الصحابة كما تجد ذلك مفصلاً في أول كتابه المحلى، وفي الكلام عن إبطال القياس من الإحكام ورسائله الأخرى[١].

ومن هذا كله يتبين أن أبا حيان كان ظاهريا في فقهه وتفسيره، للأدلة الكثيرة التي سقناها حجة على ذلك، ونرجىء الكلام عن أثر الظاهرية في مذهبه النحوي إلى الفصل الذي عقدناه لأثر مدرسة الفقه الظاهري في النحو الأندلسي والمغربي.

واقف الآن عند أبي حيان في ترجمتي لأعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، لأن المذهب الظاهري ضعف أثره في القرن الثامن بالمغرب والمشرق إلا عند آحاد الناس، بعد أن كان مذهباً قوياً قبل ذلك، بسبب عودة بني مرين بعد أن استتب لهم الأمر بالمغرب إلى العمل بفروع المالكية والعكوف على التقليد[٢].

---

(١) نقلت هذا الكلام مع التصرف فيه من كتاب شيخنا العلامة عبد الحي بن الصديق - رحمه الله - « الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع » وهو مخطوط خاص بخط المؤلف رحمه الله.

(٢) وسيأتي بسط هذا الأمر في فصل : من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة، فراجعه هناك.

وقد أكد هذا الأمر غير واحد من المؤرخين والعلماء على رأسهم أبو حيان آخر الظاهرية المتوفى سنة ٧٤٥هـ قال في « البحر المحيط » : «ودان بمذهب داود وطريقته ناس، وبلاد وقضاة، وملوك الأزمان الطويلة، ولكنه في عصرنا هذا قد خمل هذا المذهب»[١].

وتلاه في ذلك العلامة المؤرخ ابن خلدون المتوفى سنة ٨٠٨هـ في «مقدمته» قال : «ثم درس مذهب أهل الظاهر اليوم بدروس أئمته، وإنكار الجمهور على منتحليه، ولم يبق إلا في الكتب المجلدة، وربما يعكف كثير من الطالبين ممن تكلف بانتحال مذهبهم على تلك الكتب يروم أخذ فقههم منها ومذهبهم، فلا يخلو بطائل، ويصير إلى مخالفة الجمهور وإنكارهم عليه، وربما عد بهذه النحلة من أهل البدع بنقله العلم من الكتب من غير مفتاح المعلمين»[٢].

وهذه أسباب أخرى لضمور هذا المذهب ذكرها ابن خلدون، لذلك كله كانت آخر ترجمة ختمت بها هذا الباب هي ترجمة أبي حيان الغرناطي رحمه الله.

* * *

(١) البحر المحيط ١/ ٤٨٨، وانظر النهر الماد : ١/ ١٦٤-١٦٥

(٢) مقدمة ابن خلدون ص٤٤٦-٤٤٧، دار القلم، بيروت، ط.١، ١٩٧٨م.

أعلام الظاهرية من خلفاء الدولة الموحدية

٧٣- المهدي بن تومرت المتوفى سنة ٥٢٤هـ :

مؤسس الدولة الموحدية محمد بن عبد الله المغربي السوسي، المعروف بابن تومرت ولد بمنطقة سوس جنوب المغرب، ويذكر المراكشي أنه ولد « بضيعة منها تعرف بـ« إيجلي أن وارغن »[١] وهو من قبيلة تسمى هرغة إحدى بطون قبيلة مصمودة كبرى القبائل بالمغرب.

ولقد نشأ ابن تومرت في بلاد سوس، وكان أهل بيته كما يقول ابن خلدون، أهل نسك ورباط[٢]، وقد أشار المراكشي إلى أنه من قوم يعرفون بإيسرغينن، وهم الشرفاء بلسان المصامدة[٣].

• رحلته العلمية وتأثره فيها بالمذهب الظاهري الحزمي:

أشارت بعض المصادر إلى أن ابن تومرت بعد انطلاقه من جهة مراكش عام ٤٩٩هـ جاز إلى الأندلس، ودخل قرطبة. ومن بين الذين ذكروا هذا الجواز ابن القطان الذي تعتبر روايته أقدم الروايات التي بين أيدينا، فقد قال: «إن الإمام المهدي رضي الله عنه جاز البحر إلى الأندلس طالباً العلم، ووصل قرطبة »[٤] وقد تابعه في ذلك ابن عذاري[٥]، وابن خلدون[٦].

(١) المعجب في تلخيص أخبار المغرب للمراكشي ص٢٦٢.

(٢) العبر لابن خلدون ٦/ ٤٦٥.

(٣) المعجب ص ٢٦٢.

(٤) نظم الجمان لابن القطان ص٤.

(٥) البيان المغرب ١/ ٤٣٥.

(٦) العبر ٦/ ٤٦٥.

ولا نكاد نعثر على أخبار عن المهدي بالأندلس سوى إشارات قليلة تفيد أنه طلب هناك العلم، وقرأ على القاضي أبي جعفر ابن حمدين المتوفي سنة ٥٤٨هـ[1].

ويؤكد بعض الباحثين أنه التقى في الأندلس ببعض التيارات الفكرية والمذهبية، وعلى الأخص المدرسة الظاهرية الحزمية في الفقه والعقيدة وكان له تأثر بها[2].

ويذهب بعض الباحثين إلى أنه أقام بالأندلس سنة كاملة[3]، وليس من مستند مقنع للدكتور عبد المجيد النجار الذي رجح أن الإقامة بالأندلس لم يطل أمدها، وسرعان ما أخذ الطريق إلى المشرق[4].

بل إن تأثره بالمدرسة الظاهرية الحزمية الذي يبدو جلياً في كتبه وفكره يؤيد أن مكثه بالأندلس استمر لمدة زمنية مهمة وكافية للتحقق بهذا التأثر، وبسط القول في ظاهرية ابن تومرت وتأثره بالمذهب الحزمي يأتي عند الحديث عن أثر المدرسة الظاهرية في الدولة الموحدية في الباب الرابع من هذا البحث.

وعن بقية الرحلة يقول المراكشي: «وانتهى إلى بغداد، ولقي أبا بكر الشاشي[5] فأخذ عنه شيئاً من أصول الفقه وأصول الدين، وسمع الحديث على

---

(١) المهدي بن تومرت حياته وآراؤه وثورته الفكرية والإجتماعية وأثره بالمغرب للدكتور عبدالمجيد النجار ص ٦٧.

(٢) انظر مثلاً الغناي، قيام دولة الموحدين ص١٦٩، وعبدالله العروي - تاريخ المغرب ص١٧٦، والعبادي: المجمل في تاريخ الأندلس ص١٦٧، والمهدي بن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص٦٧.

(٣) هويسي ميرندا، التاريخ السياسي للموحدين: ص٧، نقلاً عن النجار ص ٦٨.

(٤) المهدي بن تومرت ص٦٧.

(٥) وكان الشاشي قد انتهت إليه رئاسة الشافعية بالعراق بعد أستاذه أبي إسحاق الشيرازي، وألف في الفقه كتابه الشهير «المستظهري» انظر وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢١٩.

المبارك بن عبدالجبار[1] ونظرائه من المحدثين، وقيل إنه لقي أبا حامد الغزالي بالشام أيام تزهده، فالله أعلم... وكر راجعاً إلى الإسكندرية، فأقام بها يختلف إلى مجلس أبي بكر الطرطوشي[2] الفقيه..»[3].

*** رحلة العودة وتأسيس دولة الموحدين:**

انكفأ المهدي راجعاً إلى بلده سنة ٥١٠هـ. راكباً البحر[4] آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر حيثما حل وارتحل، عامداً إلى آلات اللهو فيكسرها، وأواني الخمر فيهرقها[5].

وكان اللقاء بعبدالمؤمن بن علي الكومي هو أهم حدث في رحلة عودة ابن تومرت، بالنظر إلى ذلك المآل الذي آلت إليه دعوة ابن تومرت، وما كان لعبد المؤمن فيه من مهمة رئيسة أفضت إلى تكوين دولة الموحدين[6]. وقد التقى ابن تومرت بتلميذه عبدالمؤمن بعد خروجه من مدينة بجاية بقرية تبعد

---

(١) المبارك بن عبد الجبار محدث مكثر، توفي سنة ٥٠٠هـ انظر: ترجمته في لسان الميزان للحافظ ابن حجر ٥/ ٩.

(٢) هو الفقيه العالم الشهير أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف بن سليمان بن أيوب الفهري الطرطوشي الأندلسي، تلميذ الإمام ابن حزم الظاهري صاحب كتاب «سراج الملوك»، توفي بالاسكندرية سنة ٥٢٠هـ/ وممن أخذ عنه الحافظ القاضي أبو بكر بن العربي وغيره. نفح الطيب ٢/ ٨٥ رقم الترجمة ٤٦.

(٣) المعجب: ص٢٦٢-٢٦٣.

(٤) المهدي بن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص٨٥، وتاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ٤/ ٢٩٥.

(٥) انظر نظم الجمان لابن القطان ص٤٠، وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٧١.

(٦) انظر المهدي بن تومرت للنجار ص٩٢.

عنها بفرسخ واحد(1).

وفي هذه المسيرة كان ابن تومرت يتخير الرجال الذين يلمع فيهم الكفاءة ويصطفيهم إليه، فبعدما تخير من ملالة عبد المؤمن، تخير منها أيضاً عبد الواحد الشرقي، ومن وانشريس اصطحب معه عبد الله بن محسن الونشريسي المكنى بالبشير الذي صار من جلة أصحابه، حتى إذا أتى مدينة فاس كان معه سبعة من الرفاق هم: عبدالمؤمن بن علي، وعبدالواحد الشرقي، والحاج عبدالرحمن، والحاج يوسف الدكالي، وأبو بكر الصنهاجي، وعمر بن علي، وعبد الحق بن عبدالله(2).

ثم أطلق ابن تومرت على أتباعه هؤلاء اسم «الموحدين»، إشارة إلى أنهم هم الذين يوحدون الله حقاً، وتعريضاً بالدولة المرابطية التي رماها ابن تومرت بالكفر والتجسيم.

وفي مراكش حدث لابن تومرت حوادث كثيرة كانت سبباً في اجتماعه بالأمير علي بن يوسف بن تاشفين وفقهاء مملكته المتمسكين بالفروع والمبتعدين عن الأصول، الذين ناظرهم المهدي وظهر عليهم بسبب تمرسه بعلوم الجدل والمناظرة وأصول الدين وأصول الفقه بالمشرق.

ويبدو أن عجز الفقهاء عن التغلب على هذا العالم الجدل أوقع في نفوسهم شيئا من الحسد له والحقد عليه. فألقى عبد الملك بن وهيب كبير الفقهاء في روع الأمير أن الرجل ليس له من قصد في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإنما هو رجل مفسد لا تؤمن غائلته، ولايسمع كلامه أحد إلا مال إليه، وإن وقع هذا في

(1) العبر لابن خلدون ٦/ ٤٦٧، وتاريخ الإسلام ٤/ ٢٩٥.

(2) أخبار المهدي للبيدق ص٤٣ وما بعدها، وانظر المهدي للنجار ص٩٥.

بلاد المصامدة ثار علينا منه شر كثير(1).

ولكن أمير المسلمين توقف في قتله، وأبى ذلك عليه دينه، وكان رجلاً صالحاً(2)، فلما يئس عبد الملك مما أراده من قتل ابن تومرت أشار عليه بسجنه حتى يموت قائلاً: «اجعل عليه كبلاً كي لا تسْمَعَ له طبلاً»(3)، ولكن الأمير امتنع من سجنه أيضاً وأمر بإخراجه من مراكش.

• بدء دعوة الموحدين:

خرج ابن تومرت هو وأصحابه متجها إلى سوس، فنزل بموضع منها يعرف بتينمل(4). في هذا الموضع قامت دعوته، وبه قبره، ولما نزله اجتمع إليه وجوه المصامدة، فشرع في تدريس العلم والدعاء إلى الخير، من غير أن يُظهر إمْرَة ولا طِلْبَة ملك، وألف لهم عقيدة بلسانهم، وألقى عليهم دروسا من كتابه «المرشدة» بالأمازيغية، وكان أفصح أهل زمانه في ذلك اللسان، فلما فهموا معاني تلك العقيدة زاد تعظيمهم له، وأشربت قلوبهم محبتَه، وأجسامهم طاعته، فلما استوثق منهم دعاهم إلى القيام معه أولا على صورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا غير، ونهاهم عن سفك الدماء ولم يأذن لهم فيها، وأقاموا على ذلك مدة.

ثم أمر رجالاً منهم ممن استصلح عقولهم بنصب الدعوة، واستمالة رؤساء القبائل، وجعل يذكر المهدي ويشوق إليه، وجمع الأحاديث التي جاءت فيه من المصنفات، فلما قرر في نفوسهم فضيلة المهدي ونسبه ونعته، ادعى ذلك لنفسه،

(1) المعجب ص٢٧٣.

(2) المصدر السابق ص٢٧٣.

(3) أخبار المهدي للبيدق ص٥٧.

(4) المعجب ص٢٧٤.

وقال : أنا محمد بن عبد الله.. ورفع نسبه إلى النبي ﷺ، وصرح بدعوى العصمة لنفسه، وأنه المهدي المعصوم، وروى في ذلك أحاديث كثيرة، حتى استقر عندهم أنه المهدي، وبسط يده فبايعوه على ذلك[1].

ودخل في حرب مع المرابطين بعد ذلك، انهزم جيشه في أولى المعارك المسماة بموقعة « البحيرة » ، وقتل منهم خلق كثير لكن « لما رجع القوم إلى ابن تومرت، جعل يهون عليهم أمر الهزيمة »[2]، ومن حينئذ جعل المصامدة يشنون الغارات على نواحي مراكش، ويقطعون عنها مواد المعايش، وموصول المرافق، ويقتلون ويسجنون ولا يبقون على أحد ممن قدروا عليه، وكثر الداخلون في طاعتهم والمنحاشون إليهم[3].

ولم يزل كذلك وأحواله صالحة، وأصحابه ظاهرون، وأحوال المرابطين تختل، وانتقاص دولتهم يتزايد إلى أن توفي المهدي بن تومرت في شهور سنة ٥٢٤هـ بعد أن أسس الأمور وأحكم التدبير، ورسم لهم ما هم فاعلوه[4].

* **منزلته العلمية وثناء العلماء عليه :**

جل المترجمين للمهدي بن تومرت وصفوه بالتبريز في العلم وعلو كعبه فيه، وقد استوى في ذلك المقدسون له أو المتحاملون عليه يقول ابن خلدون: «وانطلق هذا الإمام راجعاً إلى المغرب بحراً متفجراً من العلم وشهاباً وارياً من الدين»[5].

---

(١) المعجب ص٢٧٤-٢٧٥.

(٢) المصدر السابق ص٢٨٣.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق ص٢٨٤ .

(٥) العبر لابن خلدون ٦/ ٤٦٦ .

ويقول أحد المتحاملين عليه وهو ابن الأثير : «كان فقيها فاضلاً، عالماً بالشريعة، حافظا للحديث، عارفاً بأصول الدين والفقه، متحققاً بعلم العربية »[1].

ويصفه ابن أبي زرع ألد أعداء الدعوة الموحدية بأنه «أوحد عصره في علم الكلام وعلوم الاعتقاد والجدل، فقيه، راوٍ للحديث، حافظ له، عالم بالأصول، له لسان وفصاحة»[2].

وتشهد جميع المؤلفات التي وصلتنا منسوبة إليه بصدق هذه الأوصاف فيه، فهي تنبي عن استيعابه لجملة من العلوم وبلوغه فيها درجة الامتلاك والتصرف، وهي العقيدة والحديث والفقه وأصوله، مع امتلاك للعربية والبيان.

فقد تمكن ابن تومرت خلال تلك المدة الطويلة التي قضاها ببغداد ملتقى النزعات والآراء، ومجتمع الملل والنحل من أن يقف على سائر المذاهب الإسلامية لاسيما الفقه الشافعي والفقه الظاهري، والفكر الأشعري . مما أتاح له عقلاً ناقداً مقارناً، رافضاً للتقليد، ميالاً إلى الاجتهاد والتأصيل، قادراً على الجدل[3] .

أما زهده وورعه وتقشفه وتقلله من الدنيا فقد شهد له بذلك محبوه وخصومه، قال ابن خلدون: «كان يلبس العباءة المرقعة، وله قدم في التقشف والعبادة »[4].

وقال ابن خلكان : «إن قوته من غَزْلِ أخت له، رغيفاً في كل يوم بقليل من سمن أو زيت، ولم يتنقل عن هذا حين كثرت عليه الدنيا، ورأى أصحابه يوماً

---

(١) الكامل لابن الأثير ٨/ ٢٩٤ .

(٢) روض القرطاس لابن أبي زرع ص١٢٠-١٢٧ .

(٣) انظر المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ١٣٢-١٣٣.

(٤) العبر ٦/ ٤٧١ .

وقد مالت نفوسهم إلى كثرة ما غنموه، فأمر بضم ذلك جميعه وأحرقه، وقال «من كان يتبعني للدنيا فما له عندي إلا ما رأى، ومن تبعني للآخرة، فجزاؤه عند الله تعالى»[١].

وقال فيه ابن الأثير: «كان ورعاً ناسكاً»[٢].

وقال فيه شيخ الإسلام ابن تيمية: «كان فيه طرف من الزهد والعبادة»[٣].

ويرى الدكتور عبدالمجيد النجار أن المهدي لولا أنه شغل نفسه في الطور الأخير من حياته بالسياسة والحرب، ولو تفرغ للعلم، لكان أحد أئمة المغرب المشهودين[٤].

*** آثاره العلمية وتصانيفه :**

قد حفظ لنا التاريخ جملة من الآثار في شتى فنون العلم:

أ- علم أصول الدين : كانت أكثر مؤلفات ابن تومرت في هذا العلم، لأن الحركة الموحدية قامت على أساس العقيدة :

١- المرشدة : هي رسالة صغيرة الحجم لا تتجاوز الصفحتين، فيها عرض موجز لمسائل العقيدة خال من البراهين، ولعلها أكثر مؤلفات المهدي انتشارا في

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان :٥/ ٥٤ .

قلت : وهذا من الجهل الذي لا خفاء به، فإن إضاعة المال منهي عنه في الشرع، ولعل ذلك لا يخفى على أبي عبد الله، ولكنه إظهار النسك والتقشف حباً في الرياسة وكثرة الأتباع .

(٢) الكامل : ٨/ ٢٩٤ .

(٣) مجموع الفتاوى :١١/ ٤٧٦ .

(٤) المهدي ابن تومرت ص١٣٣ .

المغرب والمشرق لأنها تعتبر خلاصة لفكره العقدي[١].

٢- العقيدة : هي رسالة في مسائل العقيدة، مرتبة من التوحيد إلى إثبات الرسالة، استعمل فيها الأدلة العقلية، وقد وردت في مجموع أعز ما يطلب، وهي التي أشار إليها المراكشي باسم « عقائد في أصول الدين »[٢]، كما أشار إليها ابن الأثير بعبارة « كتاب في العقيدة »[٣].

٣- رسالة في توحيد الباري : وهي رسالة وجيزة على غرار المرشدة، ورد في مجموع أعز ما يطلب.

٤- رسالة في أن التوحيد أساس الدين: وردت في مجموع أعز ما يطلب[٤].

٥-كتاب في التوحيد باللسان البربري : قال ابن القطان : « وأول ما دبرهم به المهدي أنه ألف لهم كتاب التوحيد باللسان البربري وهو سبعة أحزاب »[٥]، وهو المقصود عندما يرد اسم كتاب التوحيد مطلقاً[٦].

٦-كتاب القواعد : ورد في مجموع أعز ما يطلب، وذكره ابن الخطيب في

---

(١) وقد جاءت منفردة في مجموع أعز ما يطلب، وفي مجموع مخطوط بدار الكتب الوطنية بتونس رقم (١٦٩٦٦)، وفي مجموع مخطوط بالمكتبة الوطنية بباريس (مجموع رقم ٥٢٩٦)، وقد نشرت مرات عديدة، واعتنى بعض المستشرقين بترجمتها كفولدزيهر إلى الألمانية وهنري ماسي إلى الفرنسية، وشرحها من العلماء ورد عليها وعارضها بعضهم، المهدي بن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص١٥٠.

(٢) المعجب ص٢٧٥ .

(٣) الكامل ٨/ ٢٩٦ .

(٤) المهدي بن تومرت للدكتور النجار ص١٥١

(٥) نظم الجمان لابن القطان :٨١ وانظر ص٢٦، ١٤٠ .

(٦) ابن تومرت للنجار ص١٥١.

قوله : « ألف لهم كتابا أسماه « القواعد »[1].

٧- رسالة في العبادة : ورد في مجموع أعز ما يطلب .

٨- رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل، ورد في مجموع أعز ما يطلب

٩- رسالة في العلم: مجموع أعز ما يطلب، بحث في حقيقة العلم وطرقه.

١٠- رسالة في الحدث: هي مبحث في الجوهر والعرض والتحيز والتغير والتساوي والتماثل، وردت في مجموع أعز ما يطلب.

١١- كتاب الإمامة : فيه بحث في قضية الإمامة وأحكامها ومسائلها مثل المهدية والعصمة، ورد في مجموع أعز ما يطلب، وذكره الشاطبي في الاعتصام[2].

ب- الفقه وأصوله :

ترك ابن تومرت عدة رسائل في الفقه وأصوله ضمنها كتابه أعز ما يطلب منها :

-رسالة في الصلاة - كتاب الطهارة - كتاب الغلول - كتاب تحريم الخمر - كتاب الجهاد رسالة في أصول الفقه: جاء في مطلعها : « الكلام في العموم والخصوص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفسر ، والناسخ والمنسوخ ، والحقيقة والمجاز وفائدتهما، والكناية والتعريض والتصريح ، والأسماء اللغوية »[3].

ج- أعز ما يطلب : كتب ورسائل مجموعة في سفر واحد :

وهو السفر الذي اشتهر بأعز ما يطلب، وقع في ظن الكثير من الباحثين أن

(١) رقم الحلل في نظم الدول : لابن الخطيب :ص٨٠ .
(٢) الاعتصام للامام الشاطبي ١/ ٢٥٥ ط دار الفكر .
(٣) ابن تومرت للنجار :ص ١٥٣.

المجموع المسمى بأعز ما يطلب والمنسوب إلى المهدي: هو كتاب واحد منفرد من تأليفه، وأصبح هذا الظن هو المعهود المتداول بين الناس، والحقيقة أنه مجموعة من مؤلفات ورسائل المهدي، وهي مجموعة مختلفة المواضيع متباينة المنهج، ويفيد هذا المعنى ماجاء في آخره من تعريف به، يشتمل على هذه العبارة : « سفر في جميع تعاليق الإمام المعصوم المهدي المعلوم » كتب على غلاف المخطوط كما يقول محققه الدكتور عمار طالبي[1] .

وجاء في نفس الصفحة عبارة : « فيه من الكتب: أعز ما يطلب، الكلام في الصلاة... »[2]، فهاتان العبارتان تدلان على أنه مجموعة كتب، وليس كتاباً واحداً[3].

فأعز ما يطلب - إذن - هو اسم لكتاب من الكتب التي يشتمل عليها هذا المجموع، وهو أولها في الترتيب، وقد ذكره بعض المؤرخين بما يدل على انفراده قال المراكشي : « ثم صنف لهم تصانيف في العلم، منها كتاب سماه: « أعز ما يطلب »، و « عقائد في أصول الدين »[4].

وسمي المجموع كله في عهد متأخر بأول عبارة وردت فيه : « أعز ما يطلب، وأفضل ما يكتسب، وأنفس ما يدخر، وأحسن ما يعمل العلم الذي جعله الله سبب الهداية إلى كل خير، هو أعز المطالب، وأفضل المكاسب، وأنفس الذخائر، وأحسن الأعمال »[5].

(١) أعز ما يطلب : ص٢٩ بتحقيق الدكتور عمار طالبي .
(٢) المصدر السابق .
(٣) ابن تومرت للنجار ص١٤٦ .
(٤) المعجب :ص٢٧٥ .
(٥) أعز ما يطلب :ص٢٩ بتحقيق الدكتور عمار طالبي ، وقد طبع هذا المجموع بعناية وتحقيق الدكتور عمار طالبي، طبع المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر عام ١٩٨٥م .

د- الحديث :

ترك ابن تومرت عدة آثار في الحديث، وهي في جملتها مجموعة من الأحاديث مرتبة على الموضوعات، أو مختصرات لكتب الحديث في الصحاح وأهم هذه الآثار ما يأتي :

١- محاذي الموطأ: هو كتاب اختصر فيه المهدي موطأ مالك من رواية يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي المتوفي سنة٢٣١هـ بالاقتصار على آخر الرواة وحذف بقية السند[١]. وهو منشور بالجزائر سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م في سفرين يجمعهما مجلد من ٧٣٨ صفحة[٢].

٢- مختصر صحيح مسلم : هو صحيح مسلم محذوفة منه الأسانيد، ولعله هو الذي أشار إليه ابن القطان بقوله: « ثم أمروا (أي صغار الطلبة في عهد عبدالمؤمن ابن علي) بكتب التوحيد وحفظه، وكتاب موطأ الإمام رضي الله تعالى عنه وحفظه ، ومسلم وحفظه »[٣].

ويبدو أن هذا الكتاب هو إملاء من المهدي لصحيح مسلم على أصحابه بعد حذف أسانيده، تركيزا لمنهجه في الرجوع إلى الأصول من القرآن والحديث.

والمعروف منه نسخة فريدة بمكتبة ابن يوسف بمراكش رقم (٤٠٣) تشتمل على ٤٠٥ صفحة، تاريخ نسخها سنة ٥٩٠هـ بسجلماسة[٤].

٣- رسالة في بيان طوائف المبطلين من الملثمين والمجسمين: تشتمل على

---

(١) مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ٨٤٠ ج، مكتوبة على الرق، تاريخ نسخها سنة ٥٤٤ .

(٢) المصادر العربية لتاريخ المغرب لمحمد المنوني ١/ ٤١ .

(٣) نظم الجمان لابن القطان ص١٣٩-١٤٠ .

(٤) انظر المصادر العربية لتاريخ المغرب لمحمد المنوني ١/ ٤١ .

مجموعة من الأحاديث في أهل الباطل ووجوب جهادهم ، مخرجة على أن المقصود بها المرابطون وردت في مجموع أعز ما يطلب (من ص ٢٤٢ إلى ٢٥٣) .

٧٤ - عبد المؤمن بن علي (٥٢٤هـ-٥٥٨ هـ):

أ- مولده ونشأته:

أجمع المؤرخون على أن عبد المؤمن ينتمي إلى قبيلة جومية الزناتية، وقد ولد في سنة ٤٨٧هـ بضيعة من أعمال تلمسان بالجزائر تعرف بتاجرا، وكان أبوه فقيراً يشتغل بعمل الأواني الفخارية ، وقد طلب عبدالمؤمن العلم بالمساجد من صغره، فتعلم القراءة والكتابة، وحفظ القرآن الكريم، واقتبس بعض علوم اللغة والدين ثم التقى بأستاذه محمد بن تومرت، فأتم دراسته عليه[١].

ب- بيعته :

بعد وفاة المهدي بن تومرت قام بالأمر من بعده عبدالمؤمن بن علي، وبايعه المصامدة، واتفقت على تقديمه الجماعة[٢] بعد أن اختاره لهم ابن تومرت نفسه حيث قال في خطبة الوداع للموحدين : « وقد اخترنا لكم رجلاً منكم، وجعلناه أميراً عليكم، هذا بعد أن بلوناه في جميع أحواله... وهذا المشار إليه هو عبدالمؤمن، فاسمعوا له وأطيعوا ما دام سامعاً مطيعاً لربه، فإن بدل أو نكص على عقبه أو ارتاب في أمره، ففي الموحدين - أعزهم الله - بركة وخير كثير، والأمر أمر الله يقلده من شاء من عباده »[٣].

---

(١) تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ج ٤ص ٢١٩.

(٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ص٢٨٤.

(٣) المصدر السابق ص٢٨٧.

ج- سقوط المرابطين وقيام الموحدين :

لم يكد عبدالمؤمن يلي أمر الموحدين حتى وجه همته لحرب المرابطين إلى ان سقطت دولتهم سنة٥٤١هـ فاستولى على فاس ثم على مراكش حاضرة المرابطين بعد حروب دامية، ثم قبض على إسحاق بن علي بن يوسف بن تاشفين آخر أمراء المرابطين فقتله، وأتته القبائل من كل حدب وصوب ودخلت في طاعته، واستوثق له أمر المغرب، ولم يبق له منازع.

ثم فتح عبدالمؤمن بلاد إفريقية ومد نفوذه إلى برقة، وفتح بلاد الأندلس، وخطب له بالمنابر في هذه البلاد[1] . وفي ذلك يقول عبدالواحد المراكشي : «ولم يزل عبدالمؤمن - بعد وفاة ابن تومرت - يطوي الممالك مملكة مملكة، ويُدَوِّخ البلاد، إلى أن ذلت له البلاد، وأطاعته العباد»[2]. ويقول في موضع آخر: «وتم لعبدالمؤمن - رحمه الله - ملك إفريقية كلها منتظماً إلى مملكة المغرب، فملك في حياته من طرابلس المغرب إلى سوس الأقصى من بلاد المصامدة، وأكثر جزيرة الأندلس، وهذه مملكة لم أعلمها انتظمت لأحد قبله منذ اختلت دولة بني أمية إلى وقته»[3].

د- علمه وأخلاقه :

وصفه ابن أبي زرع الفاسي فقال: «كانت ولاية عبدالمؤمن حسنة، وسيرته جيدة، لم يكن في ملوك الموحدين مثله أحسن عطية ولا فروسية، ولا ديناً، ولا أكثر علماً منه... فصيح اللسان نبيهاً، عالماً بالجدل، فقيهاً في علم الأصول، حافظاً

(١) تاريخ الإسلام ج٤/ ص٢٢٠-٢٢١

(٢) المعجب ص٢٩٥

(٣) المصدر السابق ص٣٣٧

لحديث النبي ﷺ متقن الرواية، إماماً في النحو واللغة والأدب والقراءات، ذاكراً للتاريخ وأيام الناس، حسن السيرة، نافذ الرأي... وكان مع ذلك سخياً ، كريم الأخلاق ، محباً في أهل العلم والأدب ، مقرباً لهم ، مشوقاً لوفادتهم، منفقاً لبضاعتهم »[1].

ووصفه عبد الواحد المراكشي فقال: « وكان عبد المؤمن مؤثراً لأهل العلم، محباً لهم، محسناً إليهم، يستدعيهم من البلاد إلى الكون عنده والجوار بحضرته، ويُجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظام لهم »[2].

اعتلّ عبدالمؤمن بسلا - بعد أن جمع الجموع لغزو الأندلس - علته التي مات منها رحمه الله في السابع والعشرين من جمادى الآخرة سنة ٥٥٧هـ.

وعبدالمؤمن بن علي هو تلميذ ابن تومرت وراويته، فهو الذي حفظ كتب شيخه وأملاها على الناس ومنها: مجموع أعز ما يطلب فقد جاء في عنوان هذا المجموع: « سفر فيه جميع تعاليق الإمام المعصوم المهدي المعلوم رضي الله عنه مما أملاه سيدنا الإمام الخليفة أمير المؤمنين أبو محمد عبد المؤمن بن علي »[3].

وروى عنه أيضاً كتاب « محاذي الموطأ » وأملاه، جاء في المخطوط: « حدثنا سيدنا ومولانا الخليفة الإمام المنصور الناصر لدين الله أمير المؤمنين أبو محمد عبدالمؤمن بن علي أعلى الله أمره وأعز نصره بحضرة مراكش حفظها الله بكرة يوم الاثنين الثالث من ذي الحجة سنة ٥٤٤هـ قال:حدثنا الإمام المعصوم المهدي

(١) الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس: لعلي ابن أبي زرع الفاسي ص٢٠٣-٢٠٤.

(٢) المعجب ص٢٩٣ .

(٣) أعز ما يطلب مقدمة التحقيق، ص٧ .

المعلوم أبوعبدالله محمد بن عبد الله رضي الله عنه وأرضاه غرة شهر رمضان المعظم عام٥١٥هـ، برباط هرغة ببلد سوس»[1].

وبهذا يمكن اعتبار عبد المؤمن بن علي بحق راوية علم ابن تومرت، ولنا كلام عن ميله إلى الظاهرية في الفصل المخصص لذلك.

٧٥ - أبو يعقوب يوسف بن عبد المؤمن: (٥٥٨-٥٨٠هـ):

ولد أبو يعقوب يوسف في سنة٥٣٣ هـ بايعه الناس سنة٥٥٧هـ واتفقت عليه الكلمة، فلم يختلف عليه أحد من الناس من إخوته ولا غيرهم، وذلك بحسن سعي أخيه عمر بن عبد المؤمن، وشدة تلطفه، وجودة رأيه، فاستوثق لأبي يعقوب أمره[2].

وكان أبويعقوب يوسف حسن السياسة والتدبير، محباً للجهاد، فلما ولي الخلافة سار على سياسة أبيه، فجمع الأموال الضخمة، وأنفق أكثرها في شراء السلاح وتدريب الجند.

ولما كانت سنة ٥٧٩هـ تجهز أبو يعقوب لغزو الأندلس، واستنفر أهل السهول والجبال من المصامدة والعرب وغيرهم، وخرج بجيوشه قاصداً جزيرة الأندلس، فعبر البحر، وقصد مدينة اشبيلية، فأقام بها ريثما أصلح الناس شؤونهم وأخذوا أهبتهم، ثم خرج يقصد مدينة شنترين[3]، وهي من أمنع المدائن، فضايقها وأخذ

(١) مقدمة الموطأ لابن تومرت: ورقة٤ (مخطوطة الخزانة العامة بالرباط ٨٤٠ج).

(٢) انظر المعجب للمراكشي ص٣٤٥

(٣) شنترين: مدينة كبيرة بالأندلس، على الشاطىء الأيمن من نهر تاجو، وهي مفتاح واديه، موقعها إلى الشمال الشرقي من لشبونة، وقد ظلت شنترين في يد المسلمين منذ الفتح إلى أن ملكها ألفونس السادس ملك قشتالة سنة ٥٤٣هـ ثم كانت هذه المحاولة لاسترِدادها

في قطع ثمارها وإفساد زروعها، وشن الغارات على نواحيها، ولكن المسلمين خافوا هجوم البرد - وكانوا في آخر فصل الخريف - وخافوا أن يعظم النهر فلا يستطيعون عبوره وينقطع عنهم المدد، فأشاروا على أمير المؤمنين بالرجوع إلى إشبيلية، فأجابهم إلى ذلك وقال: نحن راحلون غدا إن شاء الله.

ولم ينتشر هذا القول كل الانتشار، لأنه قاله في مجلس الخاصة، فكان أول من شرع في الرحيل أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الرحمن المعروف عندهم بالمالقي، فلما رآه الناس شرعوا هم أيضاً في الرحيل، لمكانه من الدولة ومعرفته بأخبارها، فعبر في تلك العشية أكثر العسكر النهر، ولم يبق إلا من كان بقرب خباء أمير المؤمنين، وبات الناس يعبرون الليل كله وأمير المؤمنين لا علم له بذلك.

فلما رأى الروم عبور العسكر، وبلغهم من جهة عيونهم الذين بالعسكر ما عزم عليه أبو يعقوب، خرجوا متهزين الفرصة التي أمكنتهم، في خيل كثيفة، فحملوا على من يليهم من الناس، فانهزموا أمامهم، حتى بلغوا الخباء الذي فيه أمير المؤمنين أبو يعقوب، وخَلَص إلى أبي يعقوب فطعن تحت سُرته طعنة مات منها بعد أيام يسيرة، وتدارك الناس الأمر بعد أن علموا بالخدعة، فانتفضوا يقاتلون الروم فانتصروا عليهم وانهزم الروم راجعين إلى بلدهم[1] وحمل جثمان أمير المؤمنين إلى تنمل ودفن بجوار أبيه وابن تومرت وذلك في ١٢ربيع الأول سنة ٥٨٠هـ.

علمه وأخلاقه:

كان يوسف بن عبدالمؤمن من أعظم خلفاء الموحدين حباً للعلم وأهله، وتقديراً لرجاله. وقد وصفه المراكشي فقال: «كان حلو الألفاظ حسن الحديث،

(١) المعجب ص٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥ (بتصرف).

طيب المجالسة، أعرَف الناس كيف تكلمت العرب، وأحفظهم لأيامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهلية والإسلام، صرف عنايته لذلك أيام كان في إشبيلية والياً عليها في حياة أبيه، ولقي بها رجالا من أهل اللغة والنحو والقرآن، منهم الأستاذ اللغوي المتقن أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الملك المعروف عندهم بابن مُلكون، فأخذ عنهم جميع ذلك وبرع في كثير منه»[1].

ثم قال المراكشي: «أخبرني من لقيته من ولده... أنه كان أحسن الناس ألفاظاً بالقرآن، وأسرعهم نفوذ خاطر في غامض مسائل النحو، وأحفظهم للغة العربية، وكان شديد الملوكية، بعيد الهمة، سخياً جواداً، استغنى الناس في أيامه وكثرت في أيديهم الأموال، هذا مع إيثار للعلم شديد، وتعطش إليه مفرط، صح عندي أنه كان يحفظ أحد الصحيحين - الشك مني، إما البخاري أو مسلم، وأغلب ظني أنه البخاري - حفظه في حياة أبيه بعد تعلم القرآن، هذا مع ذكر جُمَل من الفقه، وكان له مشاركة في علم الأدب، واتساع في حفظ اللغة، وتبحر في علم النحو حسبما تقدم، ثم طمح به شرف نفسه وعلو همته إلى تعلم الفلسفة، فجمع كثيراً من أجزائها، وبدأ من ذلك بعلم الطب خاصة دون العمل، ثم تخطى ذلك إلى ما هو أشرف منه من أنواع الفلسفة، وأمر بجمع كتبها، فاجتمع له قريب مما اجتمع للحكم المستنصر بالله الأموي ولم يزل يجمع الكتب من أقطار الأندلس والمغرب، ويبحث عن العلماء، وخاصة أهل علم النظر، إلى أن اجتمع له منهم ما لم يجتمع لملك قبله ممن ملك المغرب»[2].

هذا العلم الغزير والمشاركة الواسعة في شتى العلوم والفنون جعلت المراكشي

(1) المعجب ص٣٤٦.

(2) المصدر السابق ص٣٤٦-٣٤٧-٣٤٩.

يقول في نهاية ثناءه عليه: «وفي الجملة، لم يكن في بني عبد المؤمن فيمن تقدم منهم وتأخر ملك حقيقة غير أبي يعقوب هذا»[1].

آثاره العلمية ومصنفاته:

شغلت السياسة وتدبير الحكم والجهاد والإعداد للحرب أبا يعقوب ولو قدر له التفرغ للتصنيف لأتى في ذلك بالعجب العجاب، وكل ما حفظ لنا التاريخ من آثاره العلمية التي لم يؤلفها بنفسه وإنما أملاها على الناس.

كتاب الجهاد: وقد ذكر المراكشي أنه ألفه لما تجهز أبو يعقوب إلى غزو الروم في الأندلس، فأمر العلماء أن يجمعوا أحاديث في الجهاد تُملَى على الموحدين ليدرسوها، فجمع العلماء ذلك وجاءوا به إليه، فكان يمليه على الناس بنفسه، فكان كل واحد من الموحدين والسادة يجيء بلوح يكتب فيه الإملاء[2]. والكتاب مخطوط بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٢٦٤ ق)، نسأل الله أن يقيض له من يحققه وينفض عنه غبار السنين.

ثلاثة من الرسائل: اعتنى بنشرها المستعرب بروفنصال ضمن «مجموع رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة المؤمنية، عن مخطوط مجهول المؤلف»[3].

أما عن ظاهرية أبي يعقوب يوسف فسنفصل القول فيها في الفصل المخصص لذلك بإذن الله تعالى.

٧٦ - يعقوب المنصور (٥٨٠-٥٩٥ هـ):

نشأته وبيعته: أبو يوسف يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن المعروف بيعقوب

(1) المعجب ص٣٥٥.

(2) المعجب ص٣٦٩.

(3) انظر محمد المنوني: المصادر العربية لتاريخ المغرب ٤٢/١.

المنصور ولد من أم ولد رومية اسمها سحر، بويع له في حياة أبيه بأمره بذلك.

وكانت سنه يوم أن صار إليه الأمر اثنتين وثلاثين سنة، فكانت مدة ولايته منذ وفاة أبيه إلى أن توفي في شهر صفر الكائن في سنة٥٩٥، ست عشرة سنة وثمانية أشهر وأياماً، وتوفي وله من العمر ثمان وأربعون سنة وقد وخطه الشيب(1).

كان صافي السمرة جداً إلى الطويل .. جَهْوَرِي الصوت، جزل الألفاظ أصدق الناس لهجة وأحسنهم حديثاً، وأكثرهم إصابة بالظن، كان لا يكاد يظن شيئاً إلا وقع كما ظن، مجرّباً للأمور، عارفاً بأصول الشر والخير وفروعهما، وليَ الوزارة أيام أبيه فبحث عن الأمور بحثاً شافياً، وطالع أحوال العمال والولاة والقضاة وسائر من ترجع إليه الأمور مطالعة أفادته معرفة جزئيات الأمور، فدبرها بحسب ذلك، فجرت أموره على قريب من الاستقامة والسداد حسبما يقتضيه الزمان والإقليم(2).

عنايته بالعدل والإصلاح والتعمير:

ووجه عنايته إلى الإصلاح بمجرد قبضه على زمام الأمر، فاستقامت الأحوال في أيامه، وضرب على أيدي المفسدين، وبعث برسالة إلى الطلبة والموحدين بمدينة إشبيلية يأمر فيها باجتناب شراب الرب(3)، وعدم المتاجرة فيه، وغلق الحوانيت التي يباع فيها(4)، وقد أقام حد الخمر بنفسه على الأديب أحمد بن يحيى العبدري القرطبي المتوفى بمراكش سنة ٥٩٩هـ، لما وجد منه بمجلسه ريح مسكر وهجره

(1) المعجب ص٣٧٨.

(2) المصدر السابق ص٣٧٨-٣٧٩

(3) نوع من الخمر.

(4) انظر مجموع رسائل موحدية لبروفنصال ص١٤٤-١٦٧، والاستقصاء ٢/ ١٧٧.

ومنعه من حضور مجلسه إلى أن مات(1).

وكان في جميع أيامه وسيره مؤثراً للعدل، متحرياً له، بحسب طاقته، وما يقتضيه إقليمه والأمة التي هو فيها، فكان يتولى الإمامة بنفسه في الصلوات الخمس، واستمر على ذلك أشهراً، وكان يلتقي الناس عامة، لا يحجب عنه أحد صغير ولا كبير، وقعد بنفسه ليفصل بين المتنازعين، حتى اختصم إليه رجلان في نصف درهم(2).

واهتم بالأحوال المالية للأمة، فكان يراقب مراقبة مستمرة أمناء السوق وأشياخ الحضر، يجتمع بهم في كل شهر مرتين، يسألهم عن أسواقهم وأسعارهم وحكامهم، وكان إذا وفد عليه أهل بلد فأول ما يسألهم عن عمالهم وقضاتهم وولاتهم. فإذا أثنوا خيراً قال: اعلموا أنكم مسؤولون عن هذه الشهادة يوم القيامة، فلا يقولنّ امرؤ منكم إلا حقاً(3).

ثم إنه كتب إلى عماله أواخر سنة ٥٨٠هـ، يأمرهم بدفع ما تحصل من زكاة الفطر، وأن توزع على الضعفاء والمساكين رفقا بهم وتوسعة عليهم(4) ثم أمر بجمع الأيتام كل سنة، ليُختَنوا على نفقته، ويأمر لكل صبي منهم بمثقال وثوب ورغيف ورمانة، توضع في يده تخفيفا لألمه(5).

وفي ظل يعقوب بن يوسف هذا، بلغت الدولة الموحدية أوج عظمتها وقوتها،

(1) الذيل والتكملة السفر الأول/ القسم الثاني تحقيق بنشريفة ص٥٦٧.

(2) المعجب ص ٤٠٧-٤٠٩.

(3) المصدر السابق ص٤٠٩-٤١٠.

(4) مجموع رسائل موحدية ص١٦٧ نشر بروفنصال.

(5) المعجب ص٤١١.

كانت عادته حب البناء وإيثار التشييد، وكان اهتمامه به أشد الاهتمام، وفي طول أيامه لم يخل من قصر يستجده أو مدينة يعمرها[1]، فعرفت في عهده كثيراً من المنشآت العمرانية العظيمة، في المغرب والأندلس، فقد بنى صوامع ومدارس ومعامل وقناطر كثيرة، وحفر آباراً للماء، ووضع السواقي[2]، وبنى مستشفيات للمرضى والمجانين وأجرى عليها الأرزاق، أعظمها بيمارستان مراكش الشهير، وفيه يقول المراكشي: «وبنى بمدينة مراكش بيمارستان ما أظن أن في الدنيا مثله»[3]، وبنى داراً للسكة تسك الدنانير اليعقوبية[4] وتلك هي بعض آثار الخليفة العادل يعقوب المنصور رحمه الله.

● ولعه بالجهاد والفتوح (موقعة الأرك):

في عهده تمرد نصارى الأندلس، وطمعوا في أملاك المسلمين، وعاثوا في البلاد فساداً، وقصد بيدروا بن الفونس هنريكيز ملك البرتغال الذي سماه المراكشي بطرو بن الريق[5] مدينة شلب، فنزل عليها بعساكره، وأعانه من البحر الإفرنج، فملكها وسبى أهلها، فتجهز أمير المؤمنين يعقوب في جيوش عظيمة، وسار حتى عبر البحر، ولم يكن له همٌ إلا مدينة شلب المذكورة، فنزل عليها، فلم تستطع الروم مقاومته، فخرجوا عنها وعما كانوا قد ملكوه من أعمالها، ولم يكفه ذلك

---

(١) المعجب ص٤١٨.

(٢) انظر الأعلام للزركلي ٨/ ص٢٠٣ وحضارة الموحدي للمنوني ص١٦٠ فما بعدها.

(٣) المعجب ص٤١١، ولينظر فيه تفاصيل هذا البيمارستان فإنه يشبه كثيراً المستشفيات الحديثة حقاً، لا دعوى.

(٤) شذرات الذهب ٤/ ٣٢٢.

(٥) المعجب ص٤٠٢.

حتى أخذ حصناً من حصونهم عظيماً يقال له طُرش، ورجع إلى مراكش[1] بعد أن قتل وسبى كثيراً من الروم، وأسر ١٣ ألفاً من النصارى، ويعتبر هذا الجواز الأول إلى الأندلس[2].

وكان من أثر جواز يعقوب المنصور إلى الأندلس للمرة الأولى وما أحرزه على الروم من نصر، أن طلب الفونسو الهدنة خمس سنين، فأجابه يعقوب إلى طلبه، ولكن الفونسو لم يكد يسترد قوته، ويعد العدة لحرب الموحدين، حتى نقض الهدنة[3].

وكتب إلى يعقوب المنصور كتاباً يتهدده ومن جملة كتابه: «باسمك اللهم فاطر السموات والأرض وصلى الله على السيد المسيح روح الله وكلمته...» فمزق يعقوب الكتاب، وكتب على ظهر قطعة منه: ﴿ ٱرْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لَّا قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ (النمل:٣٨) الجواب ما ترى لا ما تسمع.

ثم سار إليهم وعبر بحر سبتة إلى الأندلس، ثم رحل منها فدخل بلادهم وأوقع بهم وقعة لم يسمع بمثلها[4] ولم ينج منهم إلا ملكهم في عدد يسير، ثم عاد إلى إشبيلية والتمس الروم صلحهم، فصالحهم، ولو طالت أيامه لم يترك في بلدهم مدينة[5]، وكانت هذه الموقعة العظيمة آخر المعارك التي انتصر فيها المسلمون على

---

(١) المصدر السابق: ص٤٠٢-٤٠٣.

(٢) تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ٤/ ٢٢٥.

(٣) المصدر السابق ص٢٢٥-٢٢٦.

(٤) عرفت في التاريخ بموقعة الأرك الشبيهة بالزلاقة: بدر الصغرى.

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي ٤/ ٣٢٢

نصارى الأندلس، وبها اعتز الإسلام، وعلت كلمته، وأنست كل فتح تقدمها بالأندلس.

فالجهاد هو ألمع صفات يعقوب المنصور وأبرزها، ورثه كابراً عن كابر، عن أبيه يوسف الذي استشهد وهو يجاهد في الأندلس- كما تقدم - ، كما ورثها عن جده عبد المؤمن مؤسس الدولة الموحدية، ومن كثرة شغف الخليفة يعقوب بالأندلس ومسلميها، أوصى بها حينما اشتد به المرض الموحدين فقال: «أيها الناس أوصيكم بتقوى الله، وأوصيكم بالأيتام واليتيمة ، فقيل له: وما الأيتام واليتيمة؟ فقال: الأيتام أهل جزيرة الأندلس ، وهي اليتيمة ، فإياكم والغفلة عما يصلحها»[1].

منزلته العلمية وأخلاقه:

وصفه ابن الخطيب فقال: «نجمُ بني عبد المؤمن وجوهرتُهم»[2].

وقال فيه الناصري: «فكانت أيامه زينة للدهر، وشرفاً للإسلام وأهله»[3].

وقال فيه ابن أبي زرع: «وكان المنصور رحمه الله من أجل ملوك الموحدين، وأكثرهم صيتاً، وأحسنهم في الأحوال كلها، ولي والملك قد تمهد واتسق، والمال قد توفر، وكان له الهمة العالية، والعزائم الملوكية، والدين المتين، والسير الحسن في المسلمين»[4].

أما عن علمه، فحدِّث عن البحر ولا حرج ، قال في ذلك المراكشي في

---

(١) الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية لابن سماك ص١٦٠.

(٢) الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/ ٣٥٥.

(٣) الاستقصا في أخبار المغرب الأقصا ٢/ ١٩٨.

(٤) الأنيس المطرب بروض القرطاس : ص٢٣١.

«الإعلام» : «كان جواداً سمحاً، شجاعاً شهماً، عالماً بالحديث والفقه واللغة، مشاركاً في كثير من العلوم، محباً في العلماء، معظّماً لهم، صادراً عن رأيهم، كثير الصدقة، يشهد جنائز الفقهاء والصلحاء، وكان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاماً بليغاً، وكان فقهاء الوقت يرجعون إليه في الفتاوى، وله فتاوى مجموعة...»[1].

وكانت دولته دولة العلماء والمحدثين وأمرها بأيديهم . فقد أكرم الفقهاء والمحدثين، وأجرى على أكثرهم الإنفاق من بيت المال، وأوصى ولاته وعماله بالرجوع إلى أحكام القضاة[2]. وعني عناية خاصة بطلبة الحديث وعلمائه أتم عناية، فقد انتشر في أيامه لأهل علم الحديث صيت، وقامت لهم سوق، وعظُمت مكانتهم منه ومن الناس[3].

ولما بلغه حسد الموحدين للطلبة على موضعهم منه، وتقريبه إياهم، وخَلْوته بهم دونهم، انتهى أمره معهم إلى أن قال يوماً بحضرة كافة الموحدين يُسمعهم: «يا معشر الموحدين، أنتم قبائل، فمن نابه منكم أمر فَزِع إلى قبيلته، وهؤلاء - يعني الطلبة - لا قبيل لهم إلا أنا، فمهما نابهم أمر فأنا ملجؤهم وإليّ مفزعهم، وإليّ ينتسبون». فعظم منذ ذلك اليوم أمرهم، وبالغ الموحدون في برهم وإكرامهم[4].

وكان الخليفة يعقوب يستدعي رواة الحديث وحفاظه إلى عاصمته مراكش، ويأمرهم بتدريس حديث النبي ﷺ، وقد استقضى المنصور كبار المحدثين كابن

---

(١) الإعلام بمن حل مراكش: ١٠/ ٢٦٤ رقم الترجمة :١٦١٧.

(٢) الأنيس المطرب: ص٢١٧ .

(٣) المعجب : ص٤٠٠.

(٤) المصدر السابق: ص٤٠٢.

واجب القيسي ، الذي كان كامل الاستقلال بعلم الحديث(١)، وكأحمد بن سلمة الأنصاري اللورقي الذي استقدمه إلى حضرة مراكش ليسمع بها عليه الحديث، فقدمها وأسمع بها .

وقد وصفه حافظ المغرب ابن القطان الفاسي «أنه عدل إمام في الحديث»(٢). وكالحافظَين ابن بقي وابن حوط الله وغيرهم كثير .

واهتم أبو يوسف بتعليم البنات، وقد أمر المقرئ المحدث الضرير أبا الحسن علي بن محمد بن يوسف بن عبد الله الفهمي بتعليم بناته وألزمه بذلك رغم اعتذاره من ذلك(٣).

وهكذا ازدهرت في عهد يعقوب كافة العلوم والفنون لاسيما علم الحديث(٤)، وليس هذا مجال الاستقصاء وإلا لخرجنا بهذه المادة العلمية عما رمته وقصدته.

آثاره العلمية :

من أهم كتب الحديث التي كان لها الاهتمام البالغ والعناية الفائقة في العهد المنصوري ، والتي كانت تدرس على وجه الخصوص هو كتابه :

« الترغيب في الصلاة »: الذي أمر بجمع أحاديثه الصحيحة من كتب الحديث المعول عليها أمير المؤمنين يعقوب المنصور الموحدي . وفيه يقول عبدالواحد المراكشي: «وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من

-----

(١) انظر الذيل والتكملة لابن عبد الملك :السفر ١/ القسم الثاني ص٤٧٢.
(٢) المصدر السابق السفر الأول/ القسم الأول.
(٣) المصدر السابق السفر الخامس/ القسم الأول ص٣٩٩-٤٠٠-٤٠١.
(٤) انظر بسط ذلك في الكتاب القيم للأستاذ المنوني حضارة الموحدين، فإنه أتى فيه بما لم يسبق إليه

المصنفات العشرة: الصحيحين، والترمذي والموطأ، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وسنن البزار، ومسند ابن أبي شيبة، وسنن الدار قطني، وسنن البيهقي، في الصلاة وما يتعلق بها، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك، وجمعوا ما أمرهم بجمعه، فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه، وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب، وحفظه الناس من العوام والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه الجُعْلَ السَّني من الكساء والأموال »(١).

ويقول الرحالة تاج الدين بن حمويه السرخسي(٢): « وقد صنف (أي يعقوب) كتاباً جمع فيه متون أحاديث صحاح تتعلق بها العبادات سماه « الترغيب »(٣).

وكان قصده من ذلك محو كتب الرأي والفروع وإزالتها من المغرب واستبدالها بكتب الحديث حتى يألف الناس العمل بنصوص السنة المطهرة.

ولنا سبح طويل في مسألة ظاهرية يعقوب المنصور الموحدي التي كانت سبب

-----

(١) المعجب :ص٤٠١.
(٢) شيخ الشيوخ بدمشق أحد الفضلاء المؤرخين المصنفين سافر إلى بلاد المغرب سنة ٥١٣هـ ، واتصل بمراكش عند ملكها يعقوب المنصور فأقام هناك إلى سنة ٦٠٠هـ نفح الطيب ٣/ ١٠١.
(٣) نفح الطيب ٣/ ١٠٢ . وكتاب «الترغيب في الصلاة» مخطوط من الحجم الصغير، مكتوب بخط مغربي عادي، موجود بالخزانة الحسنية بالرباط، تحت رقم :٤٤٧٨، يضم أربعين ورقة، لم ينسبه كاتبه إلى أحد، ولم يؤرخ لتاريخ كتابته، وختم بهذه الآية الكريمة : ﴿هو الحي لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين، الحمد لله رب العالمين﴾ ، كمل كتاب الترغيب في الصلاة والعمل في الصلاة بحمد الله، على يد كاتبه، محمد بن أحمد بن محمد الأنلزالي، كان الله له ، مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي لزميلنا الأستاذ عبد الهادي أحمد الحسيسن ج١/ ص٢٩٢ .

ترجمتنا له ضمن رجالات المدرسة الظاهرية، والترجمة كذلك لخلفاء بني عبدالمؤمن وأمرائهم، ممن آل به الأمر إلى الأخذ بالظاهر والقول به.

٧٦ - الناصر لدين الله أبو عبد الله محمد بن يعقوب :

ابن يوسف بن عبد المؤمن بن علي، أمه أم ولد اسمها زهر، رومية، بويع له بعهد أبيه إليه في سنة ٥٩٥هـ بعد وفاة أبيه، وقد كان أبوه أمر ببيعته في سنة ٥٨٦هـ ، وسنه إذ ذاك عشر سنين إلا أشهراً، وكان مولده في آخر سنة ٥٧٦هـ ولم يزل مرشحاً للخلافة معروفاً بها، إلى أن مات أبوه، واستقل بالأمر، وكانت وفاته لعشر خلون من شعبان سنة ٦١٠هـ ، فكانت مدة ولايته ست عشرة سنة إلا أشهراً(١).

وقد ثار على الموحدين في مستهل عهد الناصر رجل يدعى «علودان الغماري» ولكن الناصر أحل به الهزيمة ، ثم سار إلى فاس فأتم سورها الذي بداه أبوه يعقوب المنصور، ثم اتجه الناصر إلى حرب ابن غانية بأفريقية، وكان قد استولى على المهدية وتونس سنة ٥٩٩هـ فسار الجيش الموحدي لحرب ابن غانية تؤيده سفن الأسطول بقيادة يحيى بن أبي زكريا الهزرجي، فحاصر ابن غانية وانتظر عليه ففر إلى بلاده سنة ٦٠٢هـ ، وفي سنة ٦٠٣ قلد الناصر لدين الله وزيره الشيخ أبا محمد عبد الواحد بن أبي حفص الهنتاتي ولاية إفريقية، فقبل هذا المنصب بعد تردد، وبقي حكم إفريقية في عقبه بعد سقوط الدولة الموحدية بالمغرب(٢).

• موقعة العقاب المشؤومة :

نقض الأدفنش ما بينه وبين الموحدين من الهدنة ، وأغار على ثغور المسلمين

(١) المعجب : ص٤٣٨.

(٢) تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ج٤/ ص٢٣٠-٢٣١.

بالأندلس ونهبها وسبي نساءها وأطفالها.

فبدا للناصر لدين الله أن يقصد بلاد الروم للغزو، فخرج بالجيوش حتى عبر البحر، وكان عبوره سنة ٦٠٧هـ ، فنزل على قلعة للنصارى عظيمة في غاية المنعة تدعى شَلْبَتِرَه، ففتحها بعد حصار وتضييق عليها شديد، فراع فتح هذه القلعة الروم، وخامرهم الرعب، وخرج الأدفنش إلى قاصية بلاد الروم مستنفراً الأمم النصرانية والقوات الصليبية لحرب المسلمين، فاجتمعت له جموع عظيمة من الجزيرة نفسها ومن بلاد أوروبا كلها، حتى بلغ نفيره إلى القسطنطينية(١).

وخرج الناصر من مدينة جيان، فالتقى هو والأدفنش بموضع يعرف بالعقاب، من حصن يدعى حصن سالم، فعبأ الأدفنش جيوشه ورتب أصحابه، وداهم المسلمين وهم على غير أهبة، فانهزموا، وقتل من الموحدين خلق كثير(٢).

كانت هذه الهزيمة الكبرى على المسلمين، يوم الاثنين منتصف صفر سنة ٦٠٩هـ ، وكانت هذه الموقعة المشؤومة نذيراً بنهاية قوة المسلمين بالمغرب والأندلس على السواء، بل إنها كانت نذيراً بقرب سقوط الدولة الموحدية التي لم تقم لها بعدها قائمة وفي ذلك يقول الناصري : « فذهبت قوة المسلمين بالمغرب والأندلس من يومئذ ولم تنصر لهم راية »(٣).

ويعزو ابن أبي زرع الفاسي الهزيمة إلى ضعف رأي الناصر وقلة حنكته عكس ما كان عليه أسلافه من قبل فيقول : « وكان من سلف وتقدم من ملوك الموحدين أولي حزم ورأي ودين، إلى أن كانت وقعة العقاب، التي آذنت دولتهم

(١) المعجب : ص٤٥٣-٤٥٤.

(٢) المصدر السابق : ص٤٥٦-٤٥٧.

(٣) الاستقصاء ج٢/ ص٢٠٠.

بالذهاب، وذلك في سنة ٦٠٩، فرجع الناصر مهزوماً ذا مهانة وانكسار، فلنخل حضرة مراكش، ولم يزل ملكه في نقص، وأمره في إدبار، إلى أن توفي بها في الحادي عشر لشعبان سنة ٦١٠ هـ مفجوعاً»[١].

وقد أوردت هذه الترجمة القصيرة للخليفة الناصر محمد بن يعقوب بن يوسف لما ذكره صاحب بيوتات فاس الكبرى «أنه كان كأبيه لا يحكم إلا بمحض الظاهرية، وأن الفقهاء من المالكية أنكروا عليه ذلك وقالوا : الحق هو مذهب المدونة، فأمر بجمع ما وجد من النسخ منها بالمغرب وإحراقها فأحرقت عن آخرها»[٢].

٧٧ - إبراهيم بن يعقوب المنصور المتوفى سنة ٦١٧ هـ :

من أولاد أمير المؤمنين أبي يوسف يعقوب الظاهرية، ابنه إبراهيم الذي كان وثيق الصلة بعبد الواحد المراكشي صاحب «المعجب» والذي وصفه أنه خير أولاد الخليفة المنصور على الإطلاق، وأجدرهم بالخلافة لو كانت الأمور جارية على إيثار الحق واطراح الهوى ، كان وزيرا لأبيه ، ثم ولّوه إشبيلية سنة ٦٠٥هـ، كان محدثا ظاهري المذهب كأبيه[٣].

* * *

---

١) الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية : لعلي بن أبي زرع الفاسي : ص٢٤.
٢) بيوتات فاس الكبرى لإسماعيل ابن الأحمر (ص ١٩).
٣) المعجب : ص٤٣٩ فما بعدها .

الباب الثالث

ابن حزم إمام المدرسة الظاهرية وواضع أصولها بالمغرب والأندلس

(٣٨٤هـ-٤٥٦هـ)

الفَصْلُ الأوَّل : الإمام ابن حزم شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس .

الفَصْلُ الثَّاني : أصول المَدْرَسَةِ الظَّاهِرِيَّةِ كما وضعها ابْنُ حَزْمٍ .

الفصل الأول

الإمام ابن حزم

شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس

(٣٨٤هـ-٤٥٦هـ)

أبو محمد ابن حزم إمام هذه المدرسة بالغرب الإسلامي ، وقطب رحاها ، ولسانها المنافح عنها ، لولا أن الله قيضه لها على رأس المائة الخامسة لكانت نسياً منسياً ، ومذهبا مُطرحاً ، فهو الذي أحيى رسومها وأبرز معالمها وأصولها : وملأ الدنيا وشغل الناس بها ، كما قال غير واحد من الأئمة المترجين له ولها.

ولله در ابن بسام إذ قال لما انتهى إليه :«وإذ قد انتهى بنا القول إلى ذكر أبي محمد بن حزم ، فأنا ألم في هذا الموضع بلمعة من خبره ، حتى أدل على عينه بأثره ، فإنه كان كالبحر لا تكف غواربه ، ولا يروى شاربه »[1] .

وإذا رمنا الإحاطة بترجمة ابن حزم واستقصائها ، انكسر القلم دون ذلك ، إذ هو الرجل الأمة « والإمام الأوحد ، البحر »[2] كما يقول الحافظ شمس الدين الذهبي ، فحسبنا من القلادة ما أحاط بالعنق ، وماله صلة بموضوع هذه الدراسة ، وهو المشرب العلمي للرجل الذي قاده إلى الظاهرية وتواليفه التي شغل بها الناس وملأ بها البرية ، ومن رام الاستزادة فعليه بالمظان والمصادر العلمية ، القديمة والحديثة[3].

---

(١) الذخيرة في محاسن اهل الجزيرة ١/ ١٦٧ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤ رقم الترجمة :٩٩ .

(٣) ونجتزئ هنا بعضاً من هذه المصادر التي اعتمدتها في هذه الترجمة ، فهي كثيرة كثرة تند عن الحصر ، وهي قسمان : مصادر قديمة ومراجع حديثة .

* المصادر القديمة :

جذوة المقتبس لتلميذه الحافظ الحميدي الظاهري ٢/ ٤٨٩ رقم الترجمة ٧٠٨ ، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام ١/ ١٦٧، الصلة ٢/ ٤١٥-٤١٧ ، بغية الملتمس ٢/ ٥٤٣ رقم ١٢٠٨، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ص٤٠٤ ، حوادث ووفيات [٤٤١-٤٥٠هـ] [٤٥١-٤٦٠هـ] للإمام شمس الدين الذهبي بتحقيق الدكتور عمر

عبدالسلام تدمري ، الإحاطة لابن الخطيب ٤/ ١١١ ، تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١١٤٦ ، وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٥ رقم : ٤٤٨ ، نفح الطيب ٢/ ٧٨ ، الوافي بالوفيات ٦/ ٢٩١ رقم ٢٩٠٦ ، البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ٦/ ٩١ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٣٦ رقم ٩٨١ ، سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤ رقم الترجمة ٩٩ .المطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية ص٩٢و١٦٠ ، المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ص٧١ ، المُغرب في حُلى المغرب لابن سعيد المغربي ١/ ٣٥٤ رقم ٢٥٣ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، العبر للذهبي ٣/ ٢٣٩ ، مرآة الجنان لليافعي ٣/ ٧٩-٨١ ، لسان الميزان ٤/ ١٩٨-٢٠٢ النجوم الزاهرة ٥/ ٧٥ ، طبقات الأمم لصاعد (تلميذ ابن حزم) ٨٦ ، شذرات الذهب ٣/ ٢٩٩-٣٠٢ معجم الأدباء ١٢/ ٢٣٥ .

● المراجع الحديثة :

- هدية العارفين :١/ ٦٩٠ ، دائرة المعارف الإسلامية ط ١/ ٢٢٩ دار الشعب القاهرة ١٩٦٩م

- ظهر الإسلام : لأحمد أمين ٣/ ص٥٣ فما بعدها.

- ابن حزم حياته وعصره ، آراؤه وفقهه : للإمام محمد أبي زهرة ، طبع دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

- ابن حزم الأندلسي المفكر الظاهري الموسوعي : للدكتور زكريا إبراهيم ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٢م

- ابن حزم رائد الفكر العلمي : لعبد اللطيف شرارة ، طبع المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت - لبنان ، (بلاتاريخ)

- ابن حزم الأندلسي: ورسالة في المفاضلة بين الصحابة للأستاذ سعيد الأفغاني ، دار الفكر ١٣٨٩هـ ، ١٩٦٩م ، ط الثانية ، (والإشارة هنا إلى مقدمة التحقيق)

- ابن حزم صورة أندلسية للدكتور محمد طه الحاجري .

- ابن حزم الكبير : للدكتور عمر فروخ ، دار لبنان للطباعة والنشر ، بيروت-لبنان ، ط١ ، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

- ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري : للدكتور عبد الحليم عويس ، الزهراء للإعلام العربي - قسم النشر ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

- ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي: للدكتور حسان محمد حسان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (بلا تاريخ)

- ابن حزم الظاهري: للدكتور فاروق عبد المعطي (سلسلة أعلام الفقهاء والمحدثين) ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط الأولى ، ١٤١٣هـ١٩٩٢م.

- ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان: للدكتور محمود علي حماية ، طبع دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٣م.

- ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس: للدكتور سالم يافوت ، طبع المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء-المغرب ، ط١ ، ١٩٨٦م.

- معجم فقه ابن حزم الظاهري: لمحمد المنتصر الكتاني ، طبع دار الفكر (بلا تاريخ) والاشارة هنا إلى المقدمة .

- ابن حزم الأصولي: للدكتور عبد الله الزايد ، (أطروحة لنيل الدكتوراه) ، مرقونة بكلية الشريعة والقانون ، جامعة الأزهر ١٩٧٤م ولقد بعثت في طلبها إلى بعض طلبتنا بالأزهر الشريف ، فصورت لي منها نسخة .

- ابن حزم خلال ألف عام : لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م ، السفر الأول.

- نوادر الإمام ابن حزم: السفر الأول والثاني: مطابع الفرزدق التجارية ، الرياض ، ط١ ، ١٤٠٤هـ ، ١٩٨٤م.

- مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباجي: للدكتور عبد المجيد التركي (الترجمة العربية) دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م (المقدمة).

- ظاهرية ابن حزم الأندلسي : لأنور خالد الزعبي ، إصدار فرع المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، عمان الأردن ، ط١ ، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م ، وهو آخر ما قرأت من الكتب عن

المطلب الأول : الأسرة والمولد :

١ - اسمه ونسبه :

هو الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد ، أبو محمد علي بن احمد بن سعيد بن
حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد مولى يزيد بن
أبي سفيان بن حرب بن أمية ، الفارسي الأصل ، الأموي اليزيدي ، القرطبي
الظاهري ، صاحب التصانيف ، كان جدهم خلف اول من دخل إلى
الأندلس(١).

الإمام ابن حزم بعد أن ارسلت في طلبه إلى ممثل المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالمغرب
أخينا وصديقنا الدكتور احمد الريسوني أستاذ مقاصد الشريعة بكلية الآداب بالرباط
فمكنني من الكتاب جزاه الله خيراً ، وقد استبشرت خيراً بصدور كتاب عن ظاهرية ابن
حزم ظنا مني أنه سيكفيني بعض المؤنة في هذه الدراسة ، لكني لما قرأت الكتاب لم أجد فيه
ذكرا للمذهب الظاهري ولا اهتماما بالمدرسة الظاهرية إنماهو حديث عن بعض القضايا
الفلسفية التي لاصلة لها بعنوان الكتاب ، فعجبت لذلك غاية العجب للبون الشاسع بين
ما في الكتاب وعنوانه .

ولم ادرج هنا إلا الكتب التي في مكتبتي الخاصة ، أما الدراسات والمقالات والبحوث التي
كتبت عن ابن حزم في العصر الحديث فهي البحر الزخار الذي لم يجف ولن يجف إلى أن
يرث الله الأرض ومن عليها.

- بغير اللغة العربية :

- Aben Hazm de cordoba y su historia critica de las ideas Religiosas: Miguel Asin Polacios, (Tomo 1) Ediciones Turner Madrid 1927 (1)

وهو مقدمة كتاب الفصل لابن حزم أرسلت في طلبه من مدريد ، فجاءني به الأستاذ
الباحث في الديار الإسبانية رشيد المصطفى جزاه الله خيراً ، ولله الحمد والمنة .

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١١٤٦؛ يدل على أنه من أصل فارسي أن ابن خير في فهرسته
يسميه بالفارسي في مواضع عدة منها قوله : « فهرسة الشيخ الفقيه الحافظ أبي محمد علي

٢- مولده :

مولده بقرطبة من بلاد الأندلس ، يوم الأربعاء قبل طلوع الشمس ، سلخ
شهر رمضان ، سنة أربع وثمانين وثلاثمائة ٣٨٤ هـ ، في الجانب الشرقي منها(١).

٣- أسرته:

نشأ ابن حزم في أسرة غنية ، عريقة النسب، ذات مجد وحسب، وعلم وأدب ،
إذ كان أبوه أحمد بن سعيد بن حزم من كبار الوزراء ، ولي الوزارة للحاجب
المنصور بن أبي عامر ، ثم لابنه المظفر من بعده ، وقد نشأ ابن حزم في قصر أبيه
نشأة المترفين المنعمين ، فلم يعرف في صباه الحاجة أو الحرمان .

وقد كان لأبيه أحمد اليد الطولى في الأدب، والقدح المعلى في البلاغة والشعر ،
ومما أنشده لولده في بعض وصاياه وحكمه :

إذا شئت أن تحيا غنياً فلا تكن ... على حالة إلا رضيت بدونها(٢)

اما امه فلم يذكر شيئاً عنها في كتبه حتى طوق الحمامة ، ولم يتعرض لها في
قليل ولا كثير ، مع أنه تحدث عن ابيه في أكثر من موضوع ، ولدى أكثر من
مناسبة ، ولعل الأمر أن تجنب الحديث عن الأمهات عادة عربية .

ابن احمد بن سعيد بن حزم الفارسي المحدث رحمه الله » ، انظر فهرسة ابن خير ص٤٢٩
وكذلك قول تلميذه الحافظ الحميدي وهو من أعرف الناس به: « علي بن سعيد بن حز
ابن غالب ، أبو محمد ، أصله من الفرس ، وجده الأقصى في الإسلام اسمه: يزيد ، مو
ليزيد بن أبي سفيان » .
وكذلك نسبه ابن الأبار بالفارسي . انظر التكملة ٢/ ٧٠٠ ، جذوة المقتبس ٢/ ٤٨٩ .

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٥ .

(٢) الوافي بالوفيات للصفدي ٦/ ص٣٩١ رقم ترجمة والد ابن حزم : ٢٩٠٤.

وكان لابن حزم أخ يُدعى أبا بكر مات شاباً ، وكان متزوجاً - على حب شديد - بعاتكة بنت قند صاحب الثغر الأعلى أيام المنصور بن أبي عامر، توفي في الطاعون الواقع بقرطبة سنة ٤٠١ هـ وهو ابن اثنتين وعشرين سنة ، وماتت عاتكة بعد بعام كمداً وحزناً عليه[1].

ومن أسرة ابن حزم ابن عمه أبو المغيرة عبد الوهاب بن حزم ، كان أحد وزراء المنصور، ثم قرّبه إليه عبد الرحمن بن هشام المستظهر الذي لم تدم خلافته بعد هزيمة البربر ، وخروجهم من قرطبة ، أكثر من شهرين اثنين ، ولكنه لم يلبث أن أبعده ، واستوزر علياً ابن عمه ، وكان بين القريبين خصومة، انتقل أبو المغيرة إلى بلاد الثغر ، يستخدم قلمه وأدبه في تحصيل قوته ، ويطوف على أمراء البلاد حيث يلقى الحظوة والرعاية.

ولقد شجر الأمر بين أبي محمد وابن عمه أبي المغيرة ، ووصلته منه رسالة فيها ما أوجب أن جاوبه أبو محمد بهذه الرسالة وهي: سمعت وأطعت لقوله تعالى: ﴿وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡجَٰهِلِينَ ﴾[2]، وأسلمتُ وانقدتُ لقولة نبيه عليه الصلاة والسلام: «صِلْ من قطعك ، واعف عمن ظلمك »[3]. ورضيت بقول الحكماء: كفاك انتصاراً ممن تعرض لأذاك إعراضك عنه. وأقول :

(١) طوق الحمامة لابن حزم ص١١٧ بتحقيق حسن كامل الصيرفي.

(٢) سورة الأعراف :١٩٩.

(٣) حديث صحيح ، رواه ابن النجار عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، بلفظ: «صِلْ من قطعك ، وأحسن إلى من أساء إليك ، وقل الحق ولو على نفسك» صححه الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة رقم ١٩١١ وفي «صحيح الجامع الصغير وزياداته» ٢/ ٧٠٤ رقم الحديث ٣٧٦٩.

شخ سوايَ امرأ يبتغي ... سبابك إن هواكَ السباب

فإني أبيتُ طِلاب السفاه ... وصنتُ مَحلي عما يُعاب

وقل ما بَدا لك من بُعد ذا ... وأكثر فإن سكوتي خِطاب

فوقع له المغيرة على ظهر رقعته: قرأت هذه الرقعة العاقة ، فحين استوعبتها أنشدتني:

لمنح زيد وسَعَل ... لما رأى وقع الأسل[1]

وتذكر كتب التاريخ والتراجم ابن عم له آخر يدعى أبا الوليد محمد يحيى بن حزم ، كان أحلى الناس شعراً ، لاسيما إذا عاتب أو عتب ، توفي بعد الخمسمائة رحمه الله تعالى[2].

أما أبناء ابن حزم فمنهم أبو رافع الفضل الحافظ الفقيه الظاهري[3] ، راوية كتب أبيه ، استشهد بالزلاقة سنة ٤٧٩هـ. وكان قد وزر للمعتمد بن عباد ، وهو أكبر أبناء ابن حزم سناً ، وأجلّهم قدراً[4].

ومنهم أبو سليمان المصعب قال فيه الحافظ ابن الأبار : « وكان على سنن سلفه من طلب العلم وحمله »[5].

(١) نفح الطيب ٢/ ٧٩-٨٠ وانظر فيه تمام القصة.

(٢) فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي ٤/ ٥٣-٥٤ رقم ٥٠٣.

(٣) انظر ترجمته في الصلة ٢/ ٤٦٤ رقم ٩٩٧ ، والذيل والتكملة السفر٥ : القسم ٢/ ص٥٤٠ رقم ١٠٥٩.

(٤) الورد الأحلى في اختصار المحلى لمؤلف مجهول: مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم: ٤٠ ق.

(٥) التكملة ٢/ ٧٠٠ رقم الترجمة: (١٧٨٤).

ومنهم أبو أسامة يعقوب روى عن أبيه وعن أبي عمر بن عبد البر، وكان من أهل النباهة والاستقامة من بيت علم وجلالة» كما يقول فيه الحافظ ابن بشكوال[1]، توفي سنة ٥٠٣هـ.

* * *

(١) الصلة ٢/ رقم ١٥٢٢.

المطلب الثاني: النشأة والثقافة:

نشأ ابن حزم في بيت عز ومال ونعيم عريض، وكان يعتز ببيته وأنه طلب العلم لا يبغي مالاً ولاجاهاً، ولما تناظر مع فقيه المالكية أبي الوليد الباجي قال له الباجي: «أنا أعظم منك همة في طلب العلم، لأنك طلبته وأنت مُعَان عليه، تسهر بمشكاة الذهب، وطلبته وأنا أسهر بقنديل بائت السوق».

فقال ابن حزم: «هذا الكلام عليك لا لك، لأنك إنما طلبت العلم وأنت في هذه الحالة رجاء تبديلها بمثل حالي، وأنا طلبته في حال ما تعلمه وما ذكرته، فلم أرج به إلا علو القدر العلمي في الدنيا والآخرة»[1] فأفحمه.

وقال له مرة بعد انقضاء مناظرة بينهما: «تعذرني، فإن أكثر مطالعتي كانت على منابر الذهب والفضة»، أراد أن الغنى أمنع لطلب العلم من الفقر[2].

هكذا نشأ ابن حزم، نشأة المترفين المنعمين، تحيط به العناية من كل صوب، «يلبس الحرير ولا يرضى من المكانة إلا بالسرير»[3]، كما قال اليسع بن حزم الغافقي.

وكان أول طلبه مبادىء العلوم والقرآن على يد نساء قصره من الجواري والقريبات إذ لم يغادر ابن حزم هذا القصر حتى بلغ الخامسة عشرة من عمره. قد حفّظنه القرآن وعلّمنه الأشعار، وإنه ليذكر ذلك في كتابه «طوق الحمامة» فيقول: «ولقد شاهدت النساء، وعلمت من أسرارهن ما لا يكاد يعلمه غيري لأني رُبيت في حجورهن، ونشأت بين أيديهن، ولم أعرف غيرهن، ولا

(١) نفح الطيب ٢/ ٧٧.

(٢) معجم الأدباء لياقوت الحموي، ١٢/ ٢٤٠، طبعة القاهرة تحقيق د. فريد الرفاعي.

(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٠.

جالست الرجال إلا وأنا في حد الشباب ، وحين تفيل[1] وجهي ، وهن علمنني القرآن وروينني كثيراً من الأشعار ، ودربنني في الخط...»[2].

وهكذا كان هذا الاهتمام المبكر بالعلم ثمرة للتربية التي تلقاها ابن حزم منذ نعومة أظفاره في أحضان الجواري والنساء.

هذه نشأة ابن حزم الأولى ، ولكن أباه الذي كان قائماً على تربيته ، كان لا يني عن مراقبته وملاحظة ميوله واتجاهاته ، وجعل عليه رقباء ورقائب ، ولم يكتف بذلك ؛ بل جعل له رجلاً تقياً وقوراً حصوراً يلازمه ، ويجلسه في مجلس الشيوخ ليستمع إليهم ، ويتلقى عنهم ما تدركه سنه ، ذلك الرجل الذي كان أول شيخ لابن حزم هو أبو علي الحسين بن علي الفارسي.

وعن هذه المرحلة الثانية من حياته يقول ابن حزم : «كان السبب فيما ذكرته أني كنت وقت تأجج نار الصبا ، وشرة الحداثة ، وتمكن غرارة الفتوة ، مقصوراً مُحظرا علي بين رُقباء ورقائب ، فلما ملكت نفسي وعقلت صحبت أبا علي الحسين بن علي الفارسي[3] في مجلس أبي القاسم عبد الرحمن بن أبي يزيد الأزدي شيخنا وأستاذي رحمه الله ، وكان أبوعلي المذكور عاقلاً عالماً ممن تقدم في الصلاح والنسك الصحيح في الزهد في الدنيا والاجتهاد للآخرة ، وأحسبه كان حصوراً[4] لأنه لم تكن له امرأة قط ، وما رأيت مثله جملة علماً وعملاً ودِيْناً

(١) تفيل معناها: ما زاد ، أي كَبُرَ وجهه وتم نموه .

(٢) طوق الحمامة ص٥٠ تحقيق الأستاذ حسن كامل الصيرفي .

(٣) في النص الذي حققه الأستاذ حسن كامل الصيرفي « الفاسي » ، وقد ورد في مواضع من الكتاب بهذا الاسم وهذا خطأ بيِّن ؛ إنما هو الفارسي .

(٤) الحصور: الذي لا يأتي النساء مع القدرة عليهن .

وورعاً ، فنفعني الله به كثيراً وعلمت موقع الإساءة وقبح المعاصي...»[1].

وقد كان الشيخ أبو علي الفارسي قدوة طيبة للفتى ابن حزم في علمه وخلقه ودينه. ثم جلس ابن حزم للسماع والتحصيل المنظم ، فكان أول سماعه للحديث قبل الأربعمائة على أبي عمر أحمد بن محمد بن الجسور[2] ، وقد روى عنه ابن حزم ، موطأ مالك: رواية يحيى بن يحيى ، ومدونة سحنون ، ومسند ابن أبي شيبة ، وفقه أبي عبيد القاسم بن سلام ، ومسند عبد بن حميد ، وتاريخ محمد بن جرير الطبري[3].

وليس قصدنا من هذه الدراسة إحصاء شيوخ ابن حزم فقد أحصى منهم الأستاذ محمد المنوني في مقاله المذكور سبعة وثلاثين اسماً[4] ؛ بل حسبنا من ذلك بعض الشيوخ الذين أثروا في ميوله العلمية.

ومنهم في الحديث أيضاً أبوالوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القرطبي ، المعروف بابن الفرضي صاحب « تاريخ علماء الأندلس» المحدث الحافظ ، الراوية المتفنن المتوفى سنة ٤٠٣هـ[5]. أثنى عليه ابن حزم وعلى تواليفه كثيراً وقال : «ومنها كتاب شيخنا القاضي أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف ابن الفرضي في المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال ... لا أعلم مثله في فنه

(١) طوق الحمامة :ص ١٢٦ ، تحقيق الأستاذ حسن كامل الصيرفي .

(٢) هو أحمد بن محمد بن أحمد الأموي بالولاء ، القرطبي ، المحدث المكثر ، المتوفى عام ٤٠١هـ انظر الصلة ١/ ٢٤-٢٥ رقم الترجمة ٣٩ .

(٣) شيوخ ابن حزم في مقروآته ومروياته لمحمد المنوني مقال بمجلة المناهل ص٢٤٧ نوفمبر ١٩٧٦م الرباط. العدد٧ .

(٤) المرجع السابق ص٢٤٦ .

(٥) انظر الصلة ١/ ٢٥١ ، والديباج المذهب ص١٤٣ ، ونفح الطيب ٢/ ١٢٩ .

البتة»[1]. وقد أخذ عنه ابن حزم في الحديث أيام طلبه للحديث بقرطبة[2].

ومنهم أبو القاسم المصري، عبد الرحمن بن محمد الأزدي العتكي، النسابة الأديب، وفد على الأندلس عام ٣٩٤هـ ثم ارتحل عنها بعيد الأربعمائة، وكانت وفاته بمصر عام ٤١٠هـ كان أيضاً عارفاً بالرجال والأخبار، وحافظاً للحديث[3].

ومنهم أبو القاسم ابن الخراز: عبدالرحمن بن عبدالله بن خالد الهمداني الوهراني، من أهل بجانة، المحدث الراوية، المتوفى بالمرية ٤١١هـ[4]. دأب على أن يزور قرطبة كل عام ويحدّث بها إلى أن وقعت الفتنة، وكان ابن حزم يأخذ عنه الجامع الصحيح للبخاري عام ٤٠١هـ[5]، وهو يحدد مكان ذلك في مسجد القمري بالجانب الغربي من قرطبة[6].

ثم ابن الجعفري: أبو سعيد خلف مولى الحاجب جعفر القرطبي، العالم المقرىء، المتوفى عام ٤٢٥هـ[7]، كان شيخه في الأدب والحديث، قرأ عليه معلقة طرفة بن العبد مشروحة بالمسجد الجامع بقرطبة[8]، وفي نفس الجامع أخذ عنه الحديث[9]

---

(١) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها لابن حزم الظاهري ص١٨٠ تحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٢) طوق الحمامة لابن حزم: ص٢٦٢ تحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

(٣) شيوخ ابن حزم للمنوني: ص٢٤٧.

(٤) ترجمته في الجذوة رقم ٦٠٤، والصلة رقم ٦٩٠.

(٥) شيوخ ابن حزم للمنوني: ص٢٤٨

(٦) طوق الحمامة: ص٢٨٦، تحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٧) شيوخ ابن حزم للمنوني: ص ٢٤٨

(٨) طوق الحمامة: ص١٩٤ تحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٩) المصدر السابق: ص٢٨٧.

ومن مروياته عنه: سنن النسائي[1]، ومصنف عبد الرزاق[2].

ابن وجه الجنة: يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود القرطبي، المحدث، المتوفى عام ٤٠٢هـ[3]، روى عنه ابن حزم مسند أحمد بن حنبل[4]، وقطعة وكيع بن الجراح المشهورة[5].

أبومحمد بن بنوش: عبدالله بن محمد بن ربيع التميمي القرطبي، المحدث، المتوفى عام ٤١٥هـ[6]، روى عنه صحيح البخاري[7]، وسنن أبي داود[8] وسنن النسائي[9]، ومصنف حماد بن سلمة[10]، والمنتقى لابن الجارود[11].

الطلمنكي، أحمد بن محمد بن عبد الله القرطبي، المحدث المقرىء، المتوفى

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم، ٢١٦/١، والإحكام لابن حزم ٤/ ٤٠، و٥/ ٢٧، المنوني شيوخ ابن حزم ص٢٤٨.

(٢) المحلى ١١/ ٢٣٠ بتحقيق: أحمد شاكر.

(٣) الصلة رقم ١٤٥، والجذوة رقم: ٨٩٧.

(٤) المحلى: ١/ ص١٣٩ و٢٤٢- ج٤ ص٨٤ تحقيق أحمد شاكر.

(٥) الفصل: ٢/ ١٠٨.

(٦) ترجته في الجذوة رقم الترجمة ٥٥١، والصلة رقم ٥٨٠.

(٧) المحلى ١/ ص٨٢ و١٠٦ تحقيق أحمد شاكر، وجمهرة أنساب العرب، نشر دار المعارف (بالقاهرة، ١٩٧٧م ص٢٢٣.

(٨) المحلى ١/ ص٥ و٢٨ و٣٢، ج٦/ ٥١ بتحقيق أحمد شاكر.

(٩) المصدر السابق ١/ ص٣٤ و٧٦ و٨٠ - ج٥/ ص٩٤.

(١٠) المصدر السابق ١/ص٢٥٠ - ج٢/ ص٢٣ و٦٨ و٦٩ - ج٩/ ص٤٤٩، والإحكام لابن حزم ج٤/ ص٢١٢و٢١٤.

(١١) المصدر السابق ١/ ٩٠.

بعد ٤٢٩هـ[1]. كانت له عناية كاملة بالحديث ونقله ، وروايته وضبطه ، ومعرفة برجاله وحملته وكان حافظاً للسنن ، جامعاً لها ، إماماً فيها[2] سكن قرطبة ، وأقرأ الناس بها ، روى عنه الإمام ابن حزم مسند البزار[3] ، ومصنف سعيد بن منصور[4].

ابن نبات: محمد بن سعيد بن محمد الأموي القرطبي ، شيخ من شيوخ الحديث كما يقول الحافظ الحميدي ، وكان ابن حزم يقول في بعض أحاديثه عنه: أخبرني النباتي[5] توفي عام ٤٢٩ ، روى عنه بعض مصنفات أحمد بن حنبل[6] ، والمجتبى في السنن لقاسم بن أصبغ[7] ، وفقه الزهري[8].

ابن الصفار: يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث القرطبي قاضيها ، المحدث ، الفقيه ، الراوية ، المشارك ، المتوفى عام ٤٢٩ هـ[9] ، روى عنه سنن

---

(١) ترجمته في الصلة ١/ ٤٤ رقم ٩٢ ، والديباج ص٣٩ ، وطبقات الحفاظ للسيوطي ٤٢٤ رقم ٩٥٩ ، وطبقات المفسرين له ص١٨ رقم ٨.

(٢) الصلة لابن بشكوال ١/ ٤٤.

(٣) الإحكام لابن حزم ٥/ ٢٣.

(٤) المصدر السابق ٤/ ١٣٢ و١٨٥.

(٥) جذوة المقتبس للحافظ الحميدي ١/ ١٠٥ رقم ٦٦.

(٦) المحلى ج١/ ص٦٨ بتحقيق أحمد شاكر.

(٧) المصدر السابق ١/ ص٧٩ و٨٣ و٨٤ - ج٥/ ص٥٠ - ج٩ ص٣٧١ ، وانظر الجذوة رقم الترجمة ٧٦٩.

(٨) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري ٤/ ١٥٠ - ج٥/ ص٢٩.

(٩) ترجمته في الجذوة رقم الترجمة ٩١٠ ، والصلة رقم ١٥١٢

النسائي[1] ومسند أبي بكر بن أبي شيبة[2] ، ومعاني الآثار للطحاوي[3] ، وكتاب غريب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي[4].

ابن أصبغ: أحمد بن قاسم ابن أصبغ البياني القرطبي ، محدّث من أهل بيت حديث توفي عام ٤٣٠ هـ[5] ، روى عنه ابن حزم مصنف جده قاسم بن أصبغ[6].

ولابن حزم غير هؤلاء شيوخ كثيرون، فقد أجمع المترجمون أنه سمع سماعاً كثيراً، وذكر ذلك هو نفسه أنه طلب الحديث على سائر شيوخ المحدثين بقرطبة ، قال: «وكان المصعب لنا صديقاً ، وأخاً وأليفاً ، أيام طلبنا الحديث على والده وسائر شيوخ المحدثين بقرطبة»[7].

وإنما اقتصرت هنا على ذكر بعض شيوخه المبرزين في الحديث دون غيرهم من شيوخه في الفنون الأخرى ، لصلة علم الحديث القوية بالفقه الظاهري الذي مال إليه ابن حزم بعد ذلك.

وقد تبين لنا مما سبق أن اهتمام أبي محمد بالحديث بدأ في وقت مبكر من حياته وهو عام ٣٩٩ هـ ، كما عين البعض[8] وكان سنه يومئذ بين الخامس عشرة

---

(١) المحلى ج١ ص٢٥١ - ج٢ ص٨٢ تحقيق: أحمد شاكر.

(٢) المصدر السابق ج١ ص١٠٨ و١٧٣ و١٧٨.

(٣) الإحكام ج٤/ ص١٧١ و٢٢٨ ، وانظر شيوخ ابن حزم للمنوني ص٢٥٣.

(٤) جذوة المقتبس. رقم الترجمة ٧٣٠.

(٥) ترجمته في الجذوة رقم ٢٤٣ ، والصلة ١/ ٤٧ رقم ٩٨.

(٦) الإحكام ج٢/ ص٨٣ - ج٧/ ص١٠٨ و١١٤.

(٧) طوق الحمامة: ص٢٦٢ تحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

(٨) المقري في نفح الطيب ٢/ ٧٨ ، وابن العماد في شذرات الذهب ٣/ ٢٩٩.

والسادس عشرة عاماً.

ولعل ولع الإمام وشدة شغفه بالحديث وبناء مسلكه العلمي عليه، هو الذي قاده آخرا إلى الظاهرية، إذ إن جل الظاهرية محدّثون، قادهم إلى هذا المذهب شدة تمسكهم بالنصوص وإيغالهم في فهمها على ظاهرها، وعضهم عليها بالنواجذ.

فبدأ حياته محدثاً، وكان الحديث وفقهه هو أول ينابيع ثقافته، أخذ فقه السنة عن شيوخه القرطبيين المذكورين، من ينابيع الأثر الصافية التي لم يصاحبها تأويل أو تخريج يكون بعيداً عن معناها، وهو الأمر الذي حدد مسلكه العلمي فيما بعد ومال به إلى مدرسة الظاهر.

وقد أجمع المترجمون له على حفظه، وعلو كعبه في السنة وعلومها وفي ذلك يقول تلميذه الحميدي : «كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمسندات شيئاً كثيراً، وسمع سماعاً جماً»[1].

وقال اليسع بن حزم الغافقي : «أما محفوظه فبحر عجاج، وماء ثجاج، يخرج من بحره مرجان الحِكم، وينبت بثجاجه ألفاف النعم، في رياض الهمم، لقد حفظ علوم المسلمين، وأربى على كل أهل دين»[2].

قلت: وقد بلغ الغاية في تمكنه من مجامع الحديث ودواوين السنة والمعرفة بعدد أحاديث الصحابة رضي الله عنهم، يقول : «روى عبد الله بن عمرو بن العاص سبعمائة حديث»[3].

---

(١) جذوة المقتبس ٢/ ٤٨٩ رقم ٧٠٨.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٠.

(٣) الحلة السيراء لابن الأبار ١/ ص١٨ تحقيق الدكتور حسين مؤنس.

وعن رسوخ قدم ابن حزم في علوم السنة يقول الحافظ الذهبي : «ولي أنا ميل إلى أبي محمد لمحبته في الحديث الصحيح، ومعرفته به»[1].

وذكر لابن حزم قول من يقول : «أجل المصنفات «الموطأ» فقال : بل أولى الكتب بالتعظيم «صحيحا البخاري ومسلم»، و«صحيح ابن السكن»، و«منتقى» ابن الجارود، و«المنتقى» لقاسم بن أصبغ، ثم بعدها كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، و«المصنف لقاسم بن أصبغ». و«مصنف» أبي جعفر الطحاوي[2]، ومسند البزار، ومسند ابني أبي شيبة، و«مسند» أحمد بن حنبل، و«مسند» إسحاق، و«مسند» الطيالسي، و«مسند» الحسن بن سفيان، و«مسند» ابن سنجر، و«مسند» عبد الله ابن محمد المسندي، و«مسند» يعقوب بن شيبة، و«مسند» علي بن المديني، و«مسند» ابن أبي غرزة[3]، وما جرى مجرى هذه الكتب التي أفردت لكلام رسول الله ﷺ صرفاً.

ثم الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره مثل مصنف عبد الرزاق، و«مصنف» أبي بكر بن أبي شيبة، و«مصنف» بقي بن مخلد، وكتاب محمد بن نصر المروزي، وكتاب ابن المنذر الأكبر والأصغر، ثم «مصنف» حماد بن سلمة، و«موطأ» مالك بن أنس[4]، وموطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابن وهب، ومصنف

---

(١) سير أعلام النبلاء :١٨/ ٢٠١-٢٠٢.

(٢) ويعلق الحافظ الذهبي رحمه الله على قول أبي محمد قائلاً : «قلت: ما ذكر سنن ابن ماجة، ولا «جامع» أبي عيسى، فإنه ما رآهما، ولا أدخلا إلى الأندلس إلا بعد موته» سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٢.

(٣) هو الحافظ أبو عمرو أحمد بن حازم بن أبي غرزة الغفاري محدث الكوفة المتوفى سنة ٢٧٦هـ.

(٤) عقب الحافظ شمس الدين الذهبي منتقداً هذا الكلام فقال:
«قلت : ما أنصف ابن حزم، بل رتبة الموطأ أن يذكر تِلْوَ الصحيحين مع سنن أبي داود

وكيع، ومصنف محمد بن يوسف الفريابي، و« مصنف » سعيد بن منصور، ومسائل أحمد بن حنبل، وفقه أبي عبيد، وفقه أبي ثور »[1].

وقد علق الأستاذ سعيد الأفغاني على كلام ابن حزم هذا فقال: « فما ظنك بمن استحضر ذهنه على البديهة تلك الأمهات الفخام لفن واحد، واعرف بعد هذا أن المصنفات التي ذكرها لا تجدها في موضع واحد في أي كتاب أو فهرس فتحته في المكتبة العربية، ثم انظر مبلغ إحاطته وتمكنه وفحولة أحكامه التي يرسلها في كبار المصنفين الأئمة، مقارناً بينهم وموازناً بين آثارهم الجليلة، تؤمن بسعة علمه وبعد غوره»[2].

هذا هو الإمام أبومحمد الحافظ المحدث الذي أحاط بدواوين السنة، « فكان أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة »[3]، كما يقول تلميذه صاعد، وإن شغفه بالحديث وشدة تمسكه بالنصوص قاده - كما قدمنا - إلى الشافعية أولاً، ثم إلى الظاهرية آخراً، إذ طلب الفقه محدّثاً، فأصبح الفقه عنده هو النص لا غير.

والنسائي، لكنه تأدب، وقدم المسندات النبوية الصرف، وإن للموطأ لوقعاً في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازنها شيء»، السير ١٨/ ٢٠٢-٢٠٣.

قلت: ولعل الذي حمل ابن حزم على ذلك عنف خصامه مع المالكية في الأندلس الذين رموه عن قوس واحدة، فأراد التقليل من شأن الموطأ المعظم عندهم وحده لا يعدلونه إلى غيره من كتب السنة الأخرى.

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٢٠٢-٢٠٣، وتاريخ الإسلام له ص٤١٦-٤١٧، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥٣.

(٢) ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة: ص٤٦.

(٣) نفح الطيب ٢/ ٧٨.

المطلب الثالث: المسلك الفقهي الحزمي وتأسيس مذهب الظاهرية:

طلب ابن حزم الحديث والفقه في سن مبكرة، قبل أن يغادر قرطبة - كما قدمنا - وهذا يشكك في الرواية التي أوردها كثير من المصنفين قدامى ومحدثين، والتي مفادها أن أبا محمد لم يشرع في تحصيل الفقه إلا في سن السادسة والعشرين.

وهذه هي الرواية المشار إليها حسب سياق الحافظ شمس الدين الذهبي: «قال أبوبكر محمد بن طُرخان التركي: قال لي الإمام أبومحمد عبدالله بن محمد - يعني والد أبي بكر بن العربي -: أخبرني أبو محمد بن حزم أن سبب تعلمه الفقه أنه شهد جنازة، فدخل المسجد، فجلس، ولم يركع، فقال له رجل: قم فصل تحية المسجد، وكان قد بلغ ستاً وعشرين سنة. قال: فقمت وركعت، فلما رجعنا من الصلاة على الجنازة، دخلت المسجد، فبادَرْتُ بالركوع، فقيل لي: اجلس اجلس، ليس ذا وقت صلاة - وكان بعد العصر - قال: فانصرفت وقد حزنت، وقلت للأستاذ الذي رباني: دُلّني على دار الفقيه أبي عبد الله بن دحون، قال: فقصدته، وأعلمته بما جرى، فدلني على « موطأ » مالك، فبدأت به عليه، وتتابعت قراءتي عليه وعلى غيره نحواً من ثلاثة أعوام، وبدأت بالمناظرة »[1].

وقد رد الإمام الشيخ محمد أبو زهرة هذه الرواية، بحجة أن هذا الخبر لا يتفق والسياق التاريخي لحياة ابن حزم، ووجه عدم اتفاقهما أنه ثبت أن ابن حزم تلقى عن أحمد بن الجسور الحديث في سن مبكرة، فمستحيل أن يعرف رواية الحديث ويجهل تحية المسجد.

وقد ثبت أن أبا الحسين الفارسي كان يذهب به إلى مجلس كبار العلماء، فمن

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٩، وأصل هذه الرواية عند ياقوت في معجم الأدباء ١٢/ ١٤١-١٤٢.

المحال أن يكون مع تلك العناية جاهلاً بمقدمات أحكام الدين .

ثم إن الخبر في ذاته يحمل دليل بطلان أن يكون ابن حزم في هذه السن ، وذلك لأنه ذكر أن مربيه وأستاذه قد صحبه ، وأشار إليه بذلك ، ومن كان في السادسة والعشرين وبلغ مرتبة الوزارة ، لا يحتاج إلى من يربيه .

ثم ينتهي أبو زهرة إلى أن الحقيقة أن يكون ذلك وهو في السادسة عشرة من عمره وأن يكون في الكلام تصحيف من النساخ وقد كتبوا بدل العشر عشرين[1] .

ويذهب العلامة محمد المنوني نفس مذهب أبي زهرة في رد هذه الرواية بالحجج الآتية :

١- إن ابن حزم ابتدأ من عام ٣٩٩هـ في سماع الحديث على أستاذه ابن الجسور ، وكان مولد ابن حزم عام ٣٨٤هـ .

٢- كان يأخذ عن ابن الفرضي قبل وفاته أواخر عام ٤٠٣هـ .

٣- صار - فور بلوغه - من رواد مجلس أستاذه أبي القاسم المصري .

٤- كان يدرس على شيخه ابن الخراز عام ٤٠١هـ .

٥- إن ابن حزم نفسه هو مصدر تحديد هذه السنين والتواريخ ، عن طريق رسالته « طوق الحمامة » ، أو على لسان تلميذه الحميدي .

فهذه خمسة أدلة يستنتج منها يقيناً أن الإمام ابن حزم في هذه الفترة كانت سنه دون العشرين ، وهذا لا مناص لنا أن نعتقد أن هذه الرواية قد دخلها التصحيف عند ذكر سن ابن حزم ، فبدلت ستة عشر بستة وعشرين[2] .

ويذهب بعض الباحثين إلى أن هذه الرواية رواية محرفة أريد بها الغمز والحط

(١) ابن حزم لأبي زهرة : ص ٣١-٣٢ .

(٢) فسيح ابن حزم : محمد المنوني ص ٢٤٨-٢٥٠ .

من قدر ابن حزم بإظهار جهله ، وهو في سن متقدمة ، بأبسط العبادات وأحكامها، أما إذا صحت فإنها لا تكون دليلاً على جهل ابن حزم ؛ بل صادرة من رأي واجتهاد لاسيما وأن أبا محمد ينتقد في المحلى[1] مَنْ يمنعون من الركعتين قبل المغرب[2] كمالك وأبي حنيفة .

ومهما كان الأمر ، فإن ما يستفاد من هذه الرواية أن الإمام ابن حزم كان في بداية أمره يسير في ركاب المذهب المالكي السائد في بلاد الأندلس ، حيث درس «الموطأ» على ابن دحون شيخ المالكية[3] . ووصفه بأنه الفقيه الذي عليه مدار الفتيا في قرطبة»[4] .

كما سمع الموطأ ومدونة سحنون على أستاذه ابن الجسور[5] أول شيخ أخذ عنه بعد الأربعمائة ، ثم إنه ألف في هذه السن المبكرة كتاباً في شرح أحاديث الموطأ سماه « الإملاء في شرح الموطأ » ، وكان ذلك من أوائل تصانيفه في الفقه ، قبل أن يتمذهب بمذهب الشافعي[6] .

لكن مرحلة تحصيل الفقه المالكي لم تدم طويلاً ، ولم تتوافق مع روح ابن حزم النزاعة إلى الاجتهاد والتحرر الفكري ، لاسيما وأن التقليد المحض المذموم في القرآن والسنة ، كان قد طغى على متأخري فقهاء المالكية بالأندلس .

(١) المحلى ج٢/ ص ٢١ (مسألة ٢٨٣) .

(٢) انظر : ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس للدكتور سالم يفوت : ص ٤٧

(٣) الصلة : رقم الترجمة ٥٨٩ .

(٤) طوق الحمامة لابن حزم : ص ٢٦٤ بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم .

(٥) محمد المنوني : ص ٢٥٠ .

(٦) ابن حزم خلال ألف عام : ١/ ٩٦-٩٧ .

وهو الأمر الذي جعل بعض من أرخوا لابن حزم يذهبون إلى أنه لم يعتنق المذهب الشائع في الأندلس لعهده ، وهو المذهب المالكي ، وإنما نشأ شافعياً[1]. والحق أنه نشأ مالكياً دارساً للفقه المالكي على جهابذته ، شأنه شأن عامة فقهاء الأندلس. إذ محال أن ينشأ شافعياً من كانت بداية دراسته للفقه على مذهب الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه وأقواله وأقوال أصحابه المنصوص عليها في الموطأ والمدونة .

ولكن سرعان ما انتقل ابن حزم إلى مذهب الإمام الشافعي ، وليس بين أيدينا اليوم ما يبين لنا السبب الذي من أجله انتقل من المذهب المالكي السائد إلى المذهب الشافعي.

وإذا لم يكن السبب معروفاً فلا بد أن نلتمس من ذلك ما يسد الخلة ، فنجد أن روح النقد والتحرر الفكري في ابن حزم يتلاقى مع المأثور من كتابات الشافعي ، ولاشك أن ابن حزم القارىء الباحث قد اطلع على نقد محمد بن إدريس الشافعي لمذهب مالك ، وإن كان شيخه ، فقد روي عنه أنه قرأ كتاب « خلاف مالك » للشافعي الذي جاء فيه أن مالكاً جعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، وعلم أن الشافعي قد تردد في نقد مالك حتى بلغه أن بعض أهل الأندلس يستسقون بقلنسوة مالك ، فاستخار الله وكتب نقده ليبين للناس أن مالكاً بشر من البشر[2].

ولعل الذي أعجبه في المذهب الشافعي شدة تمسكه بالنصوص ، واعتبار الفقه

(١) انظر. سعيد الأفغاني: ابن حزم ورسالته ص٦١ ، ود. طه الحاجري :ابن حزم صورة أندلسية ص١١٨.

(٢) ابن حزم للإمام أبي زهرة : ص٣٤-٣٥.

نصاً أو حملاً على النص. وشدة حملته على مالك عندما كان يفتي بالاستحسان والمصالح المرسلة ، وتأليفه كتاباً خاصاً في إبطال الاستحسان ، والاستحسان في عرف الشافعي يشمل الاستحسان الاصطلاحي ، والمصالح المرسلة على ما بينه في موضعه[1].

مال ابن حزم إذن إلى رأي الإمام الشافعي وراح يناضل عن مذهبه ، والمحرف عن مذهب غيره ، حتى وسِمَ بالشافعي ، ونسب إليه ، فاستهدف بذلك لكثير من الفقهاء ، وعيب بالشذوذ[2].

فهذا ابن بسام يقول في « الذخيرة » : « ونقلت من خط الفقيه أبي محمد علي ابن حزم الشافعي »[3] ولذلك أيضاً ترجم له ابن السبكي في طبقات الشافعية.

ولقد عرضنا فيما تقدم للمدرسة الشافعية بالأندلس ورجالاتها ، ولا شك أن هؤلاء كان لهم أثر في ابن حزم ومسلكه الفقهي .

ولكن ابن حزم لم يلبث إلا قليلاً في المذهب الشافعي ثم رأى فيه ما رأى داود ابن علي الأصبهاني شيخ المذهب الظاهري وتلميذ الشافعي[4] ، وهو الدعوة إلى التمسك بالنصوص وحدها ، فلا أمر ولا نهي إلا عن طريق النص أو الأثر ، وإلا فالأحكام الأصلية على الاستصحاب ، وقال كما قال داود : إن الأدلة التي ساقها الشافعي لإبطال الاستحسان هي التي تبطل القياس[5].

(١) المرجع السابق :ص٣٥.

(٢) الاحاطة :٤/ ١١٢ والذخيرة ١/ ١٦٧ .

(٣) الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة ١/ ٣٢٩ .

(٤) انظر تفصيل ذلك وبسطه في ترجمته المتقدمة .

(٥) ابن حزم لابي زهرة : ص٣٥

ولا ينبغي أن نغفل تأثير شيخه الذي تلقى أصول الفقه الظاهري عليه مسعود ابن سليمان بن مفلت[١]، الذي يثني عليه ابن حزم في تصانيفه كثيراً، ويعده في الأئمة الذين بلغوا درجة الاجتهاد المطلق، وهو عالم زاهد يميل إلى القول بالظاهر، والاختيار في الأقوال المختلفة، فأعجبه هذا الفقه الجديد، الذي يطلق حرية فكره فلا يتقيد بالمذاهب المشهورة، بل يتقيد فقط بالنصوص والآثار، ولذلك كان يقول آخراً: «أنا أتبع الحق وأجتهد ولا أتقيد بمذهب»[٢].

وهكذا أداه اجتهاده آخراً إلى القول بنفي القياس كله جليه وخفيه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث، والقول بالبراءة الأصلية، واستصحاب الحال، مجتهداً في ذلك على قواعد أهل الظاهر، مذهب داود بن علي ومن اتبعه من فقهاء الأمصار، فنقحه ونهجه وجادل عنه، ووضع الكتب في بسطه، إلى أن مضى إلى سبيله رحمه الله.

ولم يكن شأن الإمام ابن حزم في ذلك كشأن تابعي المذاهب، وإنما خالف داود في بعض الأصول وكثير من الفروع، بحيث يمكن أن يقال بأن «ظاهريته منهجية لا مذهبية»[٣].

وبأن لابن حزم نظراته المستقلة واجتهاداته المتفردة، التي جعلت كثيرين - قديماً[٤] وحديثاً - يسمون مسلكه الفقهي بالمذهب «الحزمي» أو «المدرسة

---

(١) انظر ترجمته في الفصل المخصص لرجالات المدرسة الظاهرية.

(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣/ ١١٤٨.

(٣) ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد ص٦٣٥ (أطروحة لنيل الدكتوراه مرقونة بالأزهر).

(٤) فكتب التراجم القديمة نفسها تسمي أحد أقطاب هذه المدرسة أبو العباس النباتي العشاب المعروف بابن الرومية «بالحزمي».

الحزمية».

* محنة ابن حزم ومدرسة الظاهر بالأندلس:

بدأ ابن حزم عهداً جديداً تعرض فيه لنوع آخر من الاضطهاد، باعتناق الظاهر، اضطهاد الأمراء والفقهاء، وجمهرة العلماء، وكأن قدر الله وضع ابن حزم بموضع المخالف المجاهد دوماً، فاتباعه الشافعي أول الأمر جرّ عليه عداوة الفقهاء وتشنيعهم، والقول بالظاهر بعد ذلك، ألّبَ عليه وعلى نحلته أقواماً لا قِبَل له بهم، ومع هذا استصغر الأذى في سبيل ما يرى أنه الحق، وصمد لخصومه وكافحهم، ولم يُلقِ السلاح من يده حتى فارق الحياة، بعد أن ملأ المغرب بدعوته وهو فرد، كما اعترف خصمه العنيد القاضي أبو بكر بن العربي[١].

بدأ اضطهاد ابن حزم ومدرسة الظاهر بالأندلس في وقت مبكر، وشمل هذا الاضطهاد ابن حزم وشيخه الظاهري أبا الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت الشنتريني، فطردا من حلقتيهما في المسجد الجامع، ومُنع العامة من الاجتماع إليهما، ونُهيا عن الفتوى، وسُجن وامتُهن أتباعهما.

وقد لخص لنا هذه المحنة حيان بن خلف فقال: «كان أبو الخيار الشنتريني فقيهاً ناسكاً نحوياً أديباً متكلماً متديناً، جامعاً لصنوف من العلم، يتمذهبُ بمذهب داود ابن علي القياسي، فكان الفقهاء يغضون في الأوقات منه، حتى أُقيم من المسجد الجامع من مجلسه وصاحبه أبا محمد بن حزم، وكان لهما جميعاً في الجامع مجلس يجلسان فيه لتفقيه من تحلق إليهما من العامة، ممن على غير رأي مالك بن أنس، فتقدم إلى صاحب المدينة بالأمر إلى هذين الرجلين بالقيام، وترك التحلق،

---

(١) انظر: سعيد الأفغاني: ابن حزم الأندلسي ورسالته ص٦٧، والدكتور طه الحاجري: ابن حزم صورة أندلسية ص١٢٥.

ومنع العامة من الاجتماع إليهما ، ونهيهما عن الفتوى ، ففعل ما أمر به ، وعمل على قوم منهم بالسجن والامتهان فتفرقوا، واضمحل أمرهما.

وكان المتجرد للتنكير عليهما أبوبكر المعروف بابن أبي القراميد[1] ، وكان صنيب القضاة في الحكومة ، خاطب بشأنهما الخليفة هشام بن محمد ، وهو يومئذ بالثغر فأجابه يستصوب رأيه في ذلك.

قال حيان بن خلف: توفي أبو الخيار الشنتريني في شهر ذي القعدة سنة ٤٢٦ ولم يشهد جنازته كبير أحد من الخاصة لتخلف الفقهاء المالكيين على ذلك ، لتقلده مذهب داود فشنؤوه لذلك، واختلفت العامة لشهود جنازته وأثنوا عليه ثناء جميلاً ، وترددوا إلى قبره أياماً ، وبكوه طويلاً..»[2].

إلى هذه الدرجة بلغ الأمر بفقهاء المالكية في الأندلس ألا يحضروا جنازة رجل عقب عالم ، بسبب ظاهريته لا غير.

ولكي نقف على جهاد الإمام ابن حزم ، وما تحمله في سبيل دعوته ، أسوق

---

(١) لم نعثر له على ترجمة.

(٢) Aben hazam de cordoba y su Historia critica de las Ideas Relegiosas Miguel Asin Palcios Tomo I, P. 136-137.

نقلت هذا النص المترجم عن الإسبانية- مع تصرف يسير بسبب ما اعتوره من الأخطاء التركيبية ، من مقدمة كتاب « الفصل » المذكورة التي صدر بها المستشرق الإسباني أثين بلاثيوس الكتاب ، وهو يعزو هذا النص إلى حيان بن خلف المذكور ، ولا أدري من أين أخذ ذلك ، فهو نص هام يجسد اضطهاد المذهب السائد للمدرسة الظاهرية، ولا نجد له ذكرا عند سائر الذين أرخوا لابن حزم ، ولقد حرصنا في ترجمتنا هذه للإمام ابن حزم أن نأتي بالجديد المفيد وأن نلامس بعض الجوانب من حياته التي لم توف حقها من البحث والدراسة لاسيما جانب ابن حزم المحدث والفقيه الظاهري.

إليك قول أبي مروان بن حيان ، فقد لخص لنا ما لاقاه من اضطهاد وإعراض في سبيل مذهبه ، قال:

«ثم عدل في الآخر إلى قول أصحاب الظاهر ، فنقحه ، وجادل عنه ، وثبت عليه إلى أن مات ، وكان يحمل علمه هذا ، ويجادل عنه من خالفه ، على استرسال في طباعه ، ومَذْل[1] بأسراره ، واستناد إلى العهد الذي أخذه الله على العلماء: ﴿ليبيننه للناس ولا يكتمونه﴾[2] ، فلم يكُ يلطِّف صدْعه بما عنده بتعريض ولا بتدريج ، بل يصك به من عارضه صك الجَندل[3] ، ويُنشقه متلقيه إنشاق الخردل ، فينفِّر عنه القلوب ، ويوقع بها الندوب ، حتى استُهدف لفقهاء وقته ، فتمالؤوا على بغضه ، وردوا قوله ، وأجمعوا على تضليله ، وشنعوا عليه ، وحذروا سلاطينهم من فتنته ، ونهوا عوامهم عن الدنو إليه والأخذ عنه ، فطفق الملوك يُقْصونه عن قُربهم ، ويسيِّرونه عن بلادهم ، إلى أن انتهوا به إلى منقطع أثره ، بتربة بلده من بادية لَبلة ، وهو في ذلك غير مرتدع ولا راجع إلى ما أرادوا به ، يبث علمه فيمن ينتابه ببادية تلك ، من عامة المقتبسين منه ، ومن أصاغر الطلبة ، الذين لا يخشون فيه الملامة ، يحدثهم ، ويُفقههم ، ويدارسهم ، ولا يدع المثابرة على العلم ، والمواظبة على التأليف ، والإكثار من التصنيف ، حتى كمُل من مصنفاته في فنون العلم وقْرُ بعير ، لم يعد أكثرها عتبة بابه لتزهيد الفقهاء طلاب العلم فيها ، حتى أحرق بعضها بإشبيلية ومزقت علانية ، لا يزيد مؤلفها ذلك إلا بصيرة في نشرها ، وجدالاً للمعاندين فيها ، إلى أن مضى لسبيله»[4].

---

(١) مذَل بسره : أفشاه ، ومذلت نفسه بالشيء مذلاً : طابت وسمحت.

(٢) آل عمران : ١٨٧.

(٣) الجندل: ما يقله الرجل من الحجارة.

(٤) الذخيرة ١/ ص١٦٧ ، ١٦٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٠-٢٠١ ، وتذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥١-١١٥٢، وتاريخ الإسلام للذهبي ص٤١٢ حوادث ووفيات ٤٤١-٤٥٠هـ

وبلغ مِنْ تمالئ فقهاء عصره على بُغضه درجةً حملتهم على إيغار صدر المعتضد بن عبّاد المتوفى سنة ٤٦٤ هـ ملك إشبيلية عليه ، وإيهامه بأنه مصدر خطر عظيم ، وكان المعتضد «شديد الجرأة ، قوي المنة ، عظيم الجلادة ، مستهيناً بالدماء ، قتل ولده إسماعيل صبراً بيد نفسه وقد اتهمه بالفساد عليه ، واحتال على طائفة من رؤساء أعدائه البرابرة حتى زاروه ببلده ، فأدخلهم الحمام في سبيل التكرمة ، فسد بابه إلى أن هلكوا عن آخرهم..»[1].

ويقول فيه الحافظ الذهبي : «وكان جباراً عسوفاً»[2] ، فأمر هذا الجاهل - لكي يرضي الفقهاء والعوام - بإحراق كتب ابن حزم ، فجُمعت وأحرقت بإشبيلية علناً ، وبلغه وهو في قريته النائية خبر إحراق كتبه ، - وهو خبر وحدثٌ غريب انفرد به المغرب والأندلس - فيما أحسب - بين بلاد الإسلام جميعاً ، فلم يهُن ولم يضعف ، ولم يزد عندما بلغه الخبر على الرد بهذه الأبيات :

فإن تحرقوا القرطاس لا تحرقوا الذي ... تضمنه القرطاس بل هو في صدري
يسير معي حيث استقلّت ركائبي ... وينزل إن أنزل ويدفن في قبري
دعوني من إحراق رق وكاغد ... وقولوا بعلم كي يرى الناس من يدري
وإلا فعودوا في المكاتب بدأة ... فكم دون ما تبغون لله من ستر[3]

وإنه ليدعو خصومه أن يناظروه ويقولوا في كتبه بعلم ، لا هذا العبث الذي لجأوا إليه ، ثم يصفهم بالجهل والجهالة ، ويمضي في مهمته التي نذر لها حياته والتي يعبر عنها هذان البيتان من شعره:

(١) أعمال الأعلام للسان الدين بن الخطيب : ص ١٥٦ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٥٦ رقم الترجمة :١٢٩ .

٣) الذخيرة ١/ ١٧١ .

مُناي مِن الدنيا علوم أبثها ... وأنشرها في كل باد وحاضر
دعاء إلى القرآن والسنن التي ... تناسى رجالٌ ذِكْرها في المحاضر[1]

ثم إن دعوته هذه التي صدقت ما عاهد الله عليه ، هي الدعوة إلى الأخذ بظاهر القرآن والسنن ، ونبذ القول بالرأي والمقاييس برغم العدى والمحن :

قالوا تحفّظ فإن الناس قد كثرت ... أقوالهم وأقاويل الورى محنْ
فقلت هل عيبُهم لي غير أني لا ... أقول بالرأي إذ في رأيهم أفنْ
وأنني مولع بالنص لست إلى ... سواه أنحو ولا في نصره أهنْ
لا أنثني لمقاييس يقال بها ... في الدين بل حسبي القرآن والسننْ
يا بَرْدَ ذا القول في قلبي وفي كبدي ... ويا سروري به لو أنهم فطنوا
دعهم يعضوا على صم الحصى كمداً ... من مات من قوله عندي له كفن[2]

وله أيضاً في نُصرة مدرسة الظاهر :

أشهدُ الله والملائك أني ... لا أرى الرأي والمقاييس دينا
حاش لله أن أقول سوى ما ... جاء في النص والهُدى مستبينا
كيف يخفى على البصائر هذا ... وهو كالشمس شُهرة ويقينا[3]

على أن الإمام ابن حزم وجد بعض التأييد من حاكم جزيرة ميورقة : العباس بن أحمد بن رشيق الذي كان أديباً يشتغل بالفقه والحديث ، ويجمع العلماء والفقهاء ويؤثرهم ، فقد استدعاه إلى جزيرته بعد أن كانت الفتيا فيها على

(١) جذوة المقتبس : ٢/ ٤٩٢ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢١٢ .

(٣) المصدر السابق: ج١٨/ ٢٠٥-٢٠٦ .

مذهب مالك ، فلبى الدعوة ودخلها بعد سنة ٤٣٠هـ ، فنشر مذهب الظاهرية في كنفه حتى فشا ، ورأسَ أهلها ، واستطاع في ظل هذا الوالي أن يكسب تلامذة وأنصاراً بهذه الجزيرة ، كانوا نواة المدرسة الظاهرية الحزمية كالحافظَين الحميدي والعبدري .

وفي هذه الجزيرة كانت تقوم المناظرات بينه وبين خصومه في مجلس الحاكم ابن رشيق نفسه ، حتى إن أبا الوليد بن البارية الميورقي ، الفقيه المالكي لما ناظره بمجلس ابن رشيق مناظرة في اتباع مالك لم يستطع الوقوف لابن حزم وأتى ببعض الهفوات، فأغلظ عليه القول ابن حزم ، وعظّم عليه ما أتى ، ثم سجنه ابن رشيق أياماً، ولم يطلقه حتى أشهد عليه بالتوبة. وتركه يخرج إلى الحج فتوفي في وجهه . هذه كل الحماية التي ظفر بها ابن حزم[1].

ولكن صفو الحياة الذي وجده ابن حزم في ميورقة لم يدُم طويلاً ، ولم تلبث الأيام أن تنكرت له ، فلم يكن من الطبيعي أن يستمر ابن حزم يتمتع بحماية ابن رشيق ، وهو في حدة مزاجه وطول لسانه بما نعلم ، ثم هو الذي يدعو إلى مذهب جديد يخالف جميع ما ألفه الناس واستكانوا إليه واطمأنوا أجيالا به ، فها هو ذا الفقيه المالكي أبوعبدالله محمد بن سعيد الميورقي ، تلميذ أبي المعالي الجويني ، والذي أقرأ بها الفقه والأصول على مذهب مالك ، يضيق بابن حزم وفقهه الظاهري ذرعاً ، بعد عجزه عن مقارعته فيكتب إلى القاضي أبي الوليد الباجي ، ليسير إليه من بعض سواحل الأندلس ، فيتظافران عليه ويناظرانه ، فيفحماه،

(١) ترتيب المدارك للقاضي عياض : ج٨/ ص، ١٥٨ وذكر اسم الفقيه المذكور باسم أبي الوليد ابن البارية بالميم بدل الباء ، وابن حزم ورسائله لسعيد الأفغاني : ص٦٩

ويخرجاه منها[1].

يقول القاضي عياض عن هذه المناظرة : «ووجد - يعني أبو الوليد الباجي - عند وروده بالأندلس لابن حزم الداودي[2] صيتاً عالياً ، وظاهرات منكرة ، وكان لكلامه طلاوة ، وقد أخذت قلوب الناس ، وله تصرف في فنون تقصر عنها ألسنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت ، لقلة استعمالهم النظر ، وعدم تحققهم به، فلم يكن يقوم منهم أحد بمناظرته ، فعلا بذلك شأنه، وسلموا الكلام له على اعترافهم بتخليطه ، فحادوا عن مكالمته ، فلما ورد أبو الوليد الأندلس - وعنده من التحقيق والإتقان والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة - ما حصّله في رحلته ، أمّهُ الناسُ لذلك ، فجرت له معه مجالس كانت سبب فضيحة ابن حزم ، وخروجه عن ميورقة، وقد كان رأسَ أهلها ، ثم لم يزل أمره في سفال فيما بعد»[3].

ثم قال : « وقد ذكر أبو الوليد في كتاب « الفِرَق » من تآليفه من مجالسه تلك ما يكفي به من يقف عليه »[4].

(١) التكملة لابن الأبار ١/ ٣٩١ رقم الترجمة :١٠٩٤ .
(٢) نسبة إلى داود بن علي الظاهري الإمام الأول لمدرسة الظاهر ومسلكُه الفقهي مسلكُ ابن حزم .
(٣) ترتيب المدارك ج٨/ ص١٢٢ وانظر نفح الطيب ٢/ ٦٧-٦٨ .
(٤) نفس المصدر السابق. ويظهر أن القاضي عياض اطّلع على كتاب الباجي الموسوم «بالفرق» ، والذي خصصه أبوالوليد لبسط المناظرات التي جرت بينه وبين ابن حزم في جزيرة ميورقة. يدل على ذلك ما قاله في موضع آخر من ترتيب المدارك عند حديثه عن ابن البارية قال: « وقد ذكر خَبَره معه القاضي أبو الوليد الباجي في كتاب « الفرق » المدارك ٨/ ١٥٨ ، وللأسف فإن الكتاب مفقود ولو عثرنا عليه لكان في غاية الأهمية؛ إذ إن أمر هذه المناظرات والمنتصر فيها ما زال غامضاً إلى اليوم .

وإن أمر هذه المناظرات بين ابن حزم الظاهري والباجي المالكي والمتصر فيها مازال غامضا ، ولو أنه كُتب لكتاب « الفِرق »[1] الذي صنفه أبو الوليد الوجود لأتاح لنا معرفة الوجوه التي أخذتها هذه الخصومة ، والملابسات التي لابستها.

ولا يبعد أن تكون هذه المناظرات قد أتاحت للدسائس أن تجد طريقها إلى السلطان ، وقد توفى أحمد بن رشيق سنة٤٤٠هـ ، ويظهر أنه بعد موته ، قد ضعف أمر ابن حزم ، وتظاهر عليه الفقهاء المالكية ، واستعانوا بأبي الوليد الباجي الذي عاد من الشرق في نفس العام ، فناظر ابن حزم ، فهل انتصر عليه كما يقول المؤرخون؟

لقد شكك بعض الباحثين في هذا الانتصار المزعوم للباجي وهزيمة ابن حزم ، وعلى رأسهم الشيخ محمد أبو زهرة الذي قال: « وعندي أنه ما كان الانتصار بالحجة والبرهان ، بل كان بقوة السلطان ، فما أفلج عليه بحجة ، ولكن ذهب المناصر ، فتظاهر الفقهاء عليه ، وألبوا عليه السلطان ، وخرج من ميورقة لامغلوبا في حجاج ، ولكن قد فقد النصير المؤيد ، ولم يعد الانتصار للحجة ، بل صار الانتصار لمن هو أكثر عددا وأعز نفرا »[2] .

والحقيقة أن هذه المناظرة على الرغم من فوائدها، فإن المؤرخين لم يكشفوا عن

(١) وسماه صاحب طبقات المالكية « فرق الفقهاء » انظر: طبقات المالكية لمؤلف مجهول: ورقة ٢١٢-٢١٤ من المخطوط ، والإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل لأبي الوليد الباجي مقدمة المحقق محمد علي فركوس : ص١٢٨ .

(٢) ابن حزم لأبي زهرة: ص٤٦ ، وإلى نفس هذا الرأي يميل د.محمد طه الحاجري : ابن حزم صورة أندلسية: ص١٩٨ ومحمد علي فركوس محقق كتاب الاشارة للباجي ص١٠٨-١٠٩ بل بالغ البعض فزعم أن ابن حزم هو الذي أفحم الباجي وحَق له :سعيد الأفغاني: ابن حزم ورسالته ص٣٩ .

القضايا التي كانت محل الجدال ، بل أحالوا على كتاب «فرق الفقهاء» لأبي الوليد الباجي الذي لم يصل إلينا ، لذلك يتعذر الكشف عن وجوه المناظرة والظاهر منهما بحجته.

ويقوّي ذلك أن بعض صور المناظرة التي يرويها المقّري ، وإن كانت متعلقة بمسائل ذاتية إلا أن الظاهر منها أن الإمام ابن حزم لم يكن بالسهل المغلوب ، ولا بالقِرْن المهزوم ، قال : « ولما ناظر ابن حزم قال له الباجي: أنا أعظم منك همة في طلب العلم ، لأنك طلبته وأنت مُعان عليه ، تسهر بمشكاة الذهب ، وطلبته وأنا أسهر بقنديل بائت السوق.

فقال ابن حزم :هذا الكلام عليك لا لك ، لأنك إنما طلبت العلم وأنت في تلك الحال رجاءَ تبديلها بمثل حالي ، وأنا طلبته في حين ما تعلمه وما ذكرته ، فلم أرج به إلا عُلُو القدر العلمي في الدنيا والآخرة . فأفحَمَه »[1].

وتعبير المقْري في هذه الصورة من صور المناظرة « بالإفحام »، يوحي بظهور ابن حزم وشفوفه في المناظرة ، ولكن لاينبغي لنا اعتباط الأحكام ونحن لا نتوفر على صور المناظرات الأخرى إلا هذه اليتيمة التي حفظها لنا المقْري.

وحاصل ما سبق أنه يتعذر علينا الحكم على تفوق أحد العَلَمَيْن في مناظراتهما ما دمنا لم نطّلِع على مضمون هذه المناظرات ومحتواها العلمي.

ويغضّ النظر عن المتفوق منهما ، فإن ابن حزم لم يفقد إنصافه ؛ بل نعته بما هو أهله ، قال ابن بسام: « بلغني عن الفقيه أبي محمد بن حزم أنه كان يقول : «لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبدالوهاب[2] مثل أبي

(١) نفح الطيب ٢/ ٧٧ .

(٢) هو أبومحمد عبدالوهاب بن علي بن نصر القاضي المتوفى سنة ٤٢٢ هـ

الوليد الباجي»[1] وقد ناظره بميورقة ففل من غربه ، وسبب إحراق كتبه ، ولكن أبا محمد وإن اعتقد خلافه ، فلم يطرح إنصافه ، أو حاول الرد عليه ، فلم ينسب التقصير إليه »[2].

هذا ، وقد أطنبنا في الكلام عن محنة الإمام ابن حزم ومدرسة الظاهر بالأندلس ، التي واصل تلامذتها الدعوة إلى مذهب الظاهرية من بعده ، والثبات عليه ، واضطر بعضهم - بسبب الاضطهاد الذي سُلط عليهم - إلى الهجرة إلى المشرق ؛ ولاسيما إلى العراق ، ناشرين فقه ابن حزم وفكره وتواليفه ، مبشرين بالمذهب الجديد: « المذهب الحزمي ». وعُرفوا « بالحزمية » ، وفي الفصل الذي عقدناه لأعلام المدرسة الظاهرية كشف بأسمائهم ونضالهم ، فليراجع هنالك .

● **بعض أسباب اختيار ابن حزم للظاهرية :**

أما إذا رمنا معرفة الأسباب التي حدت بابن حزم إلى التحول إلى مذهب الظاهرية ، فهي كثيرة لو أردنا الاستقصاء ، ولكن أهمها على الإطلاق :

ما ذكره ابن حزم نفسه من فساد الفقه والفقهاء بالأندلس ، فتيقن أن إصلاح الحكام والمحكومين يكون بإصلاح الفقه نفسه ، بعد أن فشل في الإصلاح من خلال عمله في السياسة وزيرا لغير واحد من أمراء الأندلس .

وقد أتيح لابن حزم أن يدرس « الفقه » في مذاهبه المختلفة ، وأن يقرأ من كتب المذاهب المعتبرة وغير المعتبرة طائفة غير قليلة ، وأن يمعن النظر في أسباب

(١) ويظهر من هذه الشهادة وناهيك بشهادة ابن حزم إنصافه على الرغم مما جرى بينهما من المناظرة، والعداوة، والخلاف في الرأي، وفي ذلك دليل على حسن خلق علماء الأمة، وأن الخلاف لا يفسد الودّ والموالاة والإنصاف والنصرة .

(٢) الذخيرة ٣/ ٩٦ .

الخلاف مع أنها صادرة عن أصول لم يختلف المسلمون حولها ، وهي كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وسنة رسول الله ﷺ الصحيحة ، بصحة أسانيدها ، وعدالة رواتها وناقليها ، فما بال هذا الاختلاف البعيد والافتراق الشديد إذن؟

إنما هو القياس والرأي ، يحكّمونه في هذه النصوص ، ويمعنون في هذا التحكيم ، فإذا هي خاضعة لميزان غير ثابت ، فهم إنما يصدرون إذن في هذه الأحكام عن ذلك الاختلاف المتباعد الأطراف ، وذلك التشتت الذي لايكاد بضبطه ضابط[1] .

وفي ذلك يقول ابن حزم : «وجميع أصحاب القياس مختلفون في قياساتهم ، لا تكاد توجد مسألة إلا وكل طائفة منهم تأتي بقياس تدعي صحته ، تعارض به قياس الأخرى ، وهم كلهم مقرون مجمعون على أنه ليس كل قياس صحيحاً ، ولا كل رأي حقاً»[2] .

والظاهر أن الفساد الذي شهدته الأندلس عامة ، كان له الأثر البعيد في البيئات الفقهية والقضائية ، وكان القياس وما إليه من الاستحسان قد أصبح مركباً ذلولاً طيعاً ، استطاع به جماعة من هؤلاء الفقهاء أن يوائموا بين أحكامهم وفتاواهم ، وبين مقتضيات الحياة الفاسدة التي مُسخ فيها الفقه مسخاً ، وأصبح الرجل العاقل فيها هو : « من حمله كل بلد ، ونفق عند كل أحد » كما يقول أبو المغيرة ابن حزم[3] .

(١) ابن حزم صورة أندلسية للدكتور طه الحاجري : ص١٢١ .

(٢) المحلى ١/ ٨٠ ط دار الفكر بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري .

(٣) الذخيرة : ١/ ص١٢٩ .

لقد سبر ابن حزم غور المجتمع الأندلسي بكل طبقاته ، وشهد من المهازل السياسية ما جعله يقتنع بأن هذه الموبقات والمفاسد والانحرافات إنما وقعت في غيبة الشريعة ، وفي تجاوز دلالاتها الصريحة ، وتأويلها باسم القياس والاستحسان والتعليل(1).

ومن هنا ولج من باب الفقه ليصلح به الراعي والرعية ، واختار المذهب الظاهري لأنه المذهب الذي يوجب الاجتهاد ويحرم التقليد ، ويمنع تأويل النصوص والتلاعب بها ، ويحقق له غرضه من أقرب طريق(2).

ووسط فتنة ملوك الطوائف وما فيها من مؤامرات ومكائد ، وجد بعض الفقهاء الفرصة مواتية للأكل على كل مائدة ، والتقلب في كل قصر ، والطمع في كل عطاء ، والبحث عن الحماية والغطاء ، وفي وصف هذه الحالة يقول المؤرخ عبدالله عنان : « قد كان الفقهاء(3) في الواقع ، في هذا العصر الذي ساد فيه الانحلال والفوضى الأخلاقية والاجتماعية ، أكبر عضد لأمراء الطوائف في تبرير طغيانهم وظلمهم ، وتزكية تصرفاتهم ، وابتزازهم لأموال الرعية ، وقد كانوا يأكلون على كل مائدة ، ويتقلبون في خدمة كل قصر ، ليحرزوا المال والنفوذ ، ويضعون خدماتهم الدينية والفقهية لتأييد الظلم والجور ، وخديعة الناس باسم الشرع ، وقد انفسح لهم بالأخص في ظل دول الطوائف مجال العمل والاستغلال

(1) انظر : ابن حزم رائد الفكر العلمي لعبد اللطيف شرارة : ص ٦٦ .

(2) انظر : ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري للدكتور عبد الحليم عويس : ص٨٩.

(3) هذا التعميم لا يستساغ.

والدس ، واحتضنهم الأمراء الطغاة ، وأغدقوا عليهم العطاء..»(1).

وإن لم يُقنِعْك ما قاله عنان فإليك كلام مؤرخ كبير عاصر الأحداث وواكب النكبات ، إنه أبو مروان بن حيان الذي يؤكد فسادَ الفقهاء والأمراء جميعاً في هذا العصر النكد ، فيقول : « ولم تزل آفة الناس مذ خُلقوا في صنفين كالملح : منهم الأمراء والفقهاء قلّ ما تتنافر أشكالهم بصلاحهم يصلحون، وبفسادهم يفسدون، فقد خصّ الله تعالى هذا القرن الذي نحن فيه من اعوجاج صنفيهم لدينا بما لا كفاية له ، ولا مَخلص منه ، فالأمراء القاسطون ، قد نكبوا بهم عن نهج الطريق ذوداً عن الجماعة ، وجرياً إلى الفرقة ، والفقهاء أئمتهم صموت عنهم ، صُدُفٌ عما أكده الله عليهم من التبيين لهم ، قد أصبحوا بين آكل من حلوائهم ، وخابط في أهوائهم ، وبين مستشعر مخافتهم ، آخذ بالتقية في صدقهم»(2).

ولِمَ نذهب بعيداً ، والإمام ابن حزم نفسه يصف هذه الأحوال الفاسدة التي وصل إليها الأمراء والفقهاء في عصره أصدق وصف وأبلغه في رسالته إلى بعض أصدقائه من أهل الأندلس إذ يقول : « ... إن كل مدبِّر مدينةٍ أو حصن في شيء من أندلسنا هذه ، أولها عن آخرها ، محارب لله تعالى ورسوله وساعٍ في الأرض بفساد، للذي ترونه عياناً من شنهم الغارات على أموال المسلمين من الرعية التي تكون في ملك من ضارهم ، وإباحتهم لجندهم قَطْعَ الطريق على الجهة التي يفضون على أهلها ، ضاربون للمكوس والجزية على رقاب المسلمين ، مسلطون لليهود على قوارع طرق المسلمين في أخذ الجزية والضريبة من أهل الإسلام ، معتذرون بضرورة لا تبيح ما حرم الله ، غرضهم فيها استدامُ نفاذ أمرهم ونهيهم.

(1) دول الطوائف لعبد الله عنان : ص٤٢١ .

(2) ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي للدكتور حسان محمد حسان ص٨٠ .

فلا تغالطوا أنفسكم ، ولا يغرنكم الفُسّاق والمتسبون إلى الفقه ، اللابسون جلود الضأن على قلوب السباع ، المزيّنون لأهل الشر شرَّهُم ، الناصرون لهم على فسقهم»[1].

وقصارى القول: إن ابن حزم اختار أصول الظاهرية والاجتهاد على قواعدهم؛ ليقطع الطريق على هؤلاء الذي وصف حالهم، الذين تلاعبوا بالنصوص ، وحمّلوها ما لا تطيق ، وأسرفوا في المقاييس والعلل والاستحسان ، مجاراةً للأهواء وتزييناً للشر ، ونصراً للباطل.

* * *

(١) رسالة التلخيص لوجوه التخليص لابن حزم ص١٧٣ ، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

المطلب الرابع : الأسلوب والمزاج :

وأمر آخر وثيق الصلة بفقه ابن حزم وفكره وتصانيفه آثرنا أن نعرض له هنا ، أمر قد اشتهر به وعرف عنه ، وهو عنفه في كتب الخلاف[1] التي كتبها ، فتعبيراته عن آراء غيره شديدة عنيفة مستهجنة ، أو كما عبّر عنها لا تخلو من نزق ، كتكفير في غير موضع تكفير ، ورمي بالسخف لمن لا يكون سخيفاً ، وبالفسوق لمن لا يكون فاسقاً ، وبالمروق والضلال لمن لا يكون مارقاً ولا ضالاً ، ولقد جرّ عليه ذلك ما جر عليه من تأليب الناس ، وتأجيج عداوتهم .

ولقد كانت شدة لهجة ابن حزم وقسوة عبارته مضرب الأمثال ، حتى قال فيه ابن العريف[2] : « كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين»[3] .

ولذلك عدّ ابن حيان أكثرَ معايبه - عند المنصف له - جهله بسياسة العلم[4] .

(١) وعنف ابن حزم في الكتابة مقصور على كتب الخلاف دون كتبه الأخرى ، فأنت مثلاً إذا قرأت كتابه «مداواة النفوس» ، أو «طوق الحمامة» ، لا تكاد تجد ذلك الأسلوب الحاد والعنيف المعهود عند ابن حزم في كتب الخلاف ، وكتب الخلاف هي أكثر كتبه الباقية.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن موسى بن عطاء الله الصنهاجي الأندلسي المري نسبة إلى المرية المعروف بابن العريف، كان من كبار الصالحين والأولياء المتورعين ، له المناقب المشهورة ، وله كتاب « المجالس » وغيره من الكتب المتعلقة بطريق القوم ، وله عناية بالقراءات وجمع الروايات واهتمام بطرقها وحَمَلَتِها ، وبينه وبين القاضي عياض مكاتبات حسنة ، استدعاه صاحب مراكش علي بن يوسف بن تاشفين وقد كان سعي به إليه ، فأحضره إليه فمات بها سنة ٥٣٦هـ وفيات الأعيان ١/ ١٦٨ رقم الترجمة ٦٨ ، والوافي بالوفيات ٨/ ١٣٣ رقم الترجمة ٥٥٤ .

(٣) وفيات الأعيان ١/ ١٦٩ .

(٤) الذخيرة ١/ ١٦٩ .

واعتبر الحافظ الذهبي أنه جرى عليه ما جرى في حياته بسبب طول لسانه واستخفافه بالكبار، ووقوعه في أئمة الاجتهاد بأفجّ عبارة، وأفظّ محاورة، وأشنع رد»[1].

فأورثه ذلك حقداً في قلوب أهل زمانه، وما زالوا به حتى بغّضوه إلى ملوكهم، فطردوه عن بلادهم[2].

ولا شك أن لفظة «الوقوع في الأئمة» هنا الواردة في كلام الذهبي[3] مضللة، لأنها توحي بالسب والإقذاع المتعسف، وابن حزم حادّ اللهجة في النقد، ولكنه لا يقع في الأئمة، وإن كانت عباراته الشديدة تقع أحياناً في مواضعها، وتخرج في أخرى عن حدّ الاعتدال.

والأسباب التي أدت إلى هذه الحدة والعنف في مزاج وخطاب ابن حزم هي - على ما يبدو - أربعة:

أولاً: سوء ما لاقاه من أهل عصره أمرائهم وفقهائهم، فقد اتُّهم في دينه، وهُجر من قومه هجراً غير جميل، وجافَوه وآذَوْه وتجاهلوا قدره، وحاولوا إخمال ذكره، بل تجاوزوا الحد فأحرقوا ثمار فكره، حرقوا كتبه علناً في إشبيلية، وإن ذلك ليُخرج الحليم عن حلمه، فكيف بمن أصيب بعلة - كما سيأتي - أفقدته الحلم، وولّدت عنده ضيقاً وقلة صبر، بل أورثته نزقاً كما قال عن نفسه[4].

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥٤.

(٢) البداية والنهاية للحافظ ابن كثير ٦/ ٩٢.

(٣) وقد شرح كلامه هذا في موضع آخر إذ يقول عن ابن حزم: «وبسَطَ لسانه وقلمه ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب بل فجج العبارة، وسبَّ وجدَّع...» سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٦، بمعنى أنه سب وذم وشتم، وهذه مبالغة لا تستساغ.

(٤) مداواة النفوس لابن حزم ص٣٩١ بتحقيق د. إحسان عباس، وانظر: أبا زهرة ص١٩٨.

وفي ذلك يقول شمس الدين الذهبي: «وقد امتُحن هذا الرجل، وشُدّد عليه، وشُرد عن وطنه، وجرت له أمور، وقام عليه الفقهاء...»[1].

ولا مانع أن ننقل أبياتا من شعره، تتصل بهذه القضية، يبين فيه شعوره نحو أهل عصره الذين جهلوا قدره، وهضموا حقه وعلمه، فهو يقول مفتخراً:

أنا الشمس في جو العلوم منيرة ... ولكن عيبي أن مطلعي الغربْ

ولو أنني من جانب الشرق طالع ... لجد على ما ضاع من ذكري النهْبْ

ولي نحو أكناف العراق صبابة ... ولاغرو أن يستوحش الكَلِفُ الصبُّ

فإن يُنزِل الرحمن رحلي بينهم ... فحينئذ يبدو التأسف والكربْ

فكم قائلٍ أغفلته وهو حاضر ... وأطلب ما عنه تجيء به الكُتْب

هنالك يُدرَى أن للبُعد قصة ... وأن كَسادَ العلم آفته القُربْ»[2]

وهو شعر فحل كما ترى، وقد كان له فيه البديهة السريعة، والغزارة الكثيرة، والنفَسُ الواسع، والباع الطويل، كما يقول تلميذه الظاهري الحافظ الحميدي[3].

ثانياً: ما ذكَرَه من المرض الذي انتابه وتحدث عنه في كتبه، فقال: «لقد أصابتني علة شديدة ولّدت فيّ ربواً في الطحال شديداً، فولّد ذلك عليّ من الضجر وضيق الخُلُق، وقلة الصبر والنزق أمراً حاسبتُ نفسي فيه، إذ أنكرت تبدل خُلُقي، فاشتد عَجَبي من مفارقتي لطبعي: وصح عندي أن الطحال موضع الفرح، فإذا فسد تولّد ضده»[4].

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥٤.

(٢) جذوة المقتبس: ٢/ ص٤٩١-٤٩٢.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) مداواة النفوس: ص٣٩١ بتحقيق: الدكتور إحسان عباس.

هكذا يعترف ابن حزم بصراحته المعهودة ؛ أن هذه العلة التي نزلت به هي التي أوجدت فيه تلك الحدة في الطبع ، والشدة في النقد والخصومة.

ثالثاً : ثقة ابن حزم الشديدة بنفسه واعتداده بآرائه ، ولو خالف فيها جميع من على ظهر الأرض ، بل أهل بلده .

وهو يعد هذه الخصلة من أكثر فضائله، وفي ذلك يقول :«وأما الذي يعيبني به جُهّال أعدائي من أنّي لا أبالي- فيما أعتقده حقاً - عن مخالفة من خالفه ولو أنهم جميع من على الأرض ، وأني لا أبالي موافقة أهل بلادي في كثير من زيّهم الذي قد تعودوه لغير معنى ، فهذه الخصلة عندي من أكبر فضائلي التي لا مثل لها ، ولعمري لو لم تكن فيّ - وأعوذ بالله - لكانت من أعظم متمنياتي وطلباتي عند خالقي عز وجل»[1].

رابعاً : والسبب الرابع - من أسباب عنفه في كتب الخلاف - أن هذه الكتب كانت نتيجة لتهييج الذين حاربوه بالشذوذ ، فهي غُرست وسُقيت بماء من الحِدة والجفوة ، فجاءت نتيجة لذلك حاملة أوصاف سببها ، والثمر دائماً من جنس الغرس[2].

ولقد صرح هو نفسه بذلك ، ورأى فيه فائدة عظيمة ، إذ هي من أسباب غزارة التأليف عنده ، قال: « ولقد انتفعت بمَحْكِ[3] أهل الجهل منفعة عظيمة ، وهي أنه توقد طبعي واحتدم خاطري وحَمِي فكري وتهيّج نشاطي ، فكان ذلك سبباً الى تواليف لي عظيمة المنفعة ، ولولا استثارتهم ساكني ، واقتداحهم كامني ما انبعثت لتلك التواليف »[1].

(١) مداواة النفوس : ص ٣٥٥ .

(٢) ابن حزم لأبي زهرة :ص١٩٨ .

(٣) المحك : المنازعة في الكلام ، والتمادي في اللجاجة والإغضاب .

هذا ما نراه بعض الأسباب في حدة مزاج الإمام ابن حزم وعنف أسلوبه ، ولعل في هذه الأسباب ما يجعلنا نلتمس له العذر ، فلكل جواد كبوة ، وسبحان من اختص بالكمال وحده.

* * *

(١) مداواة النفوس : ص٣٦٧- ٣٦٨ .

المطلب الخامس : الإنتاج والجهود :

عُرف الإمام أبو محمد ابن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري ، الرجل الذي
- فيما عُرف به من جوانب عبقريته المتعددة - بكونه أكثر أهل الإسلام تأليفاً،
هذه الحقيقة محل إجماع بين المؤرخين ، فلقد أخبر ابنه أبو رافع الفضل أنه اجتمع
عنده بخط أبيه من تواليفه: في الفقه والحديث والأصول والنحو ، والملل ، وغير
ذلك من التواريخ ، والنسب وكتب الأدب ، والرد على المعارضين نحو أربعمائة
مجلد ، تشتمل على قريب من ثمانين ألف ورقة[1].

ويعلق تلميذ ابن حزم صاعد الطليطلي على هذا الخبر الذي استقاه من أبي
رافع بقوله : «وهذا شيء ما علمناه لأحد ممن كان في دولة الإسلام قبله ، إلا
لأبي جعفر ابن جرير الطبري ، فإنه أكثر أهل الإسلام تأليفاً»[2].

ويتحدث ابن حزم نفسه عن مصنفاته - كعادته في الحكاية عن نفسه -
فيقول: « ولنا فيما تحققنا به تآليف جمة ، منها ما قد تمّ ، ومنها ما شارف التمام ،
ومنها ما قد مضى منه صدر ويعين الله على باقيه »[3].

ولقد ألف ابن حزم ما ألف ، رغم اغترابه ، ونكباته المتتالية ، وتشرده الذي لم
يتمتع فيه بنعمة الاستقرار[4] ، وفي كتابه « التقريب لحد المنطق » يحدثنا عن إنتاجه
في ظل الاغتراب فيقول : « وما ألفنا كتابنا هذا وكثيراً مما ألفناه ، إلا ونحن

(1) طبقات الأمم :ص ١٠٢ ، ونفح الطيب ٢/ ٧٨ .
(2) طبقات الأمم :ص١٠٢ ، وانظر لسان الميزان لابن حجر ج٤ رقم الترجمة ٥٣١ .
(3) رسالة في فضل الأندلس لابن حزم :ص١٨٦ ، تحقيق : د. إحسان عباس .
(4) انظر : د.عبد الحليم عويس : ابن حزم الأندلسي واضع علم مقارنة الأديان ، مجلة الفيصل العدد ٢٨ شوال ١٣٩٩-١٩٧٩م.

مغربون مبعدون عن الموطن والأهل والولد! مخافون مع ذلك في أنفسنا ظلماً
وعدواناً»[1].

وقد ورد عن أبي خالد يزيد بن العاص بن سعيد بن سعود قوله: وجدت
بخط الفقيه الحاج أبي أسامة رحمه الله (وهو أحد أبناء ابن حزم) : أخبرني الفقيه
الإمام الحاج أبوبكر الطرطوشي - رحمه الله تعالى - قال: جلست أنا والفقيه
أبوسليمان (وهو أحد أبناء ابن حزم أيضاً) أخوك على تواليف الشيخ أبيك
رضي الله عنه كلها مع المختصين من أصحابه ، وأحصينا المدة التي يمكن نسخ
جميعها لناسخ تكون صناعته لا يفتر عن النسخ إلا وقت وضوء وصلاة ، وأخذ
غذاء ، وما أشبه ذلك فوجدنا مدة ذلك ثمانين سنة ، بعد التقصي لذلك
والاجتهاد أيضا للناسخ على ما تقدم في اجتهاده ولكنه بعد أن يكون من أهل
الصناعة مشهوراً »[2].

وذكر تلميذه الحافظ أبوعبد الله الحميدي: « أنه كان متفنناً في علوم جمة ، وله
تواليف كثيرة في كل ما تحقق به من العلوم»[3].

ونقل أبو الحسن ابن بسام عن أبي مروان ابن حيان قوله : « كان أبو محمد
حامل فنون: من حديث ، وفقه ، وجدل ، ونسب ، وما يتعلق بأذيال الأدب ،
مع المشاركة في كثير من أنواع التعاليم القديمة ، من المنطق ، والفلسفة ، وله في
بعض تلك الفنون كتب كثيرة .

(1) التقريب لحد المنطق لابن حزم :ص٣٢ ، تحقيق: الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) .
(2) انظر محمد إبراهيم الكتاني : مقال مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه ، مجلة الجامعة المغربية الرباط يناير ١٩٦٠ ، العدد الأول .
(3) جذوة المقتبس ٢/ ص٤٩٠ .

وذكر أخذه بقول أصحاب الظاهر ، وأنه نقحه ونهجه وجادل عنه ، ووضع الكتب في بسطه - وبعد ما سمى بعض كتبه قال: « إلى تأليف غيرها: ورسائل في معان شتى كثير عددها» .

وذكر في موضع آخر من نفس الترجمة : أنه «واظب على التأليف ، وأكثر من التصنيف حتى كمل من مصنفاته في فنون العلم وقر بعير»[1] .

ومع أنه صنف المصنفات القيمة في كل العلوم التي تحقّق بها ، نراه قد أولى عناية فائقة واهتماما بالغا لأمر واحد هو تأييد المذهب الذي ثبت عليه إلى أن قضى نحبه ، نعني به مذهب الظاهرية : فقد نافح عنه وطلب له الحجج ، وترك في ذلك آثارا كثيرة تطفح بنصرته والحملة على خصومه ، وشرح أصوله وفروعه ، ببيان قوي سهل محبوب ، يذكرنا ببلاغة الجاحظ ، ولا شك أن ابن حزم - من سعة معارفه وبلاغة أسلوبه - هو جاحظ الأندلس بلا منازع[2] .

قال القاضي أبو القاسم صاعد : «وصنَّفَ مصنفات كثيرة العدد شريفة المقصد ، معظمها في أصول الفقه وفروعه على مذهب داود بن علي بن خلف ومن قال بقوله من أهل الظاهر ونُفاة القياس والتعليل»[3] .

ومع ذلك كله فإنه لم يصلنا من هذا الانتاج الغزير إلا القليل والنزر اليسير. ومع ذلك فإنه شيء عظيم .

(١) الذخيرة ١/ ١٦٩ ، وانظر مؤلفات ابن حزم لمحمد إبراهيم الكتاني : مجلة المحاضرات الثقافية الأسبوعية ، إصدار وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي الرباط العدد١ سنة ١٣٨٩ هـ=١٩٦٩م .

(٢) انظر : سعيد الأفغاني ، ابن حزم الأندلسي ورسالته :ص٤٨ .

(٣) طبقات الأمم :ص٧٦ ، ط بيروت ١٩١٢ .

ومن أهم أسباب ضياع هذا التراث الزاخر ، حادثة إحراق كتبه في إشبيلية على يد المعتضد بن عباد حاكمها ، الذي مزّق تلك الكتب وأشعل فيها النيران ظلماً وعدواناً .

وقد أشار ابن حيان إلى تلك الحادثة المروعة عندما قال: « كمُل من مصنفاته في فنون العلم وقر بعير ، لم يعدُ أكثرها عتبةَ بابه لتزهيد الفقهاء طلاب العلم فيها، حتى أحرق بعضها بإشبيلية ومزقت علانية »[1] .

ونرى أنّ قول ابن حيان أن كتب ابن حزم لم يعدُ أكثرها عتبةَ بابه ، فيه شيء من المبالغة ، فكُتُبُ ابن حزم أخذها عنه تلامذته الثقات كالحميدي والعبدري ولأبي عبد الله بن العربي فنشروها شرقاً وغرباً ، وحملها بعضهم معه إلى المشرق فأذاعها هناك ، بل إنها شرّقت وغرّبت في حياة الإمام ابن حزم نفسه ، وإذا أردت الدليل فاستمع إليه يقول : «وهذه كتبنا حاضرة مروية عنا ، مثبتة بخطنا وخط الثقات ، ممن أخذها عنا ، قد شرّقت وغرّبت»[2] .

فإحراق كتب ابن حزم ، لم يفتّ في عضُده ، ولم يضعف من عزمه ، إنما زاده إصرارا ، على مواصلة المسير ، والإكثار من التأليف والتصنيف ، وفي ذلك يقول ابن حيان: «... حتى أُحرق بعضها بإشبيلية ومُزقت علانية ، لا يزيد مؤلفها ذلك إلا بصيرة في نشرها ، وجدالا للمعاند فيها ، إلى أن مضى لسبيله »[3] .

وإليك الآن أسماء كتبه الموجودة والمفقودة والمطبوعة والمخطوطة مرتبة على

(١) الذخيرة ١/ ١٦٩.

(٢) رسالتان لابن حزم أجاب فيها عن رسالتين سُئل فيها سؤال تعنيف ص٨٧ : تحقيق الدكتور إحسان عباس.

(٣) الذخيرة : ١/ ١٦٩ .

حروف المعجم، مشيرا إلى المفقودة بحرف «م» وإلى المطبوعة بحرف «ط» وإلى المخطوطة بحرف «خ»، ومعتمداً على مصادر الترجمة السابقة:

*** حرف الهمزة:**

١- الإيصال إلى فهم كتاب الخصال (خ): الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع، أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول، وهو أكبر مؤلفاته، خمسة عشر ألف ورقة، ويوجد عند أبي تراب الحجازي، الظاهري المعاصر نسخة من أحد أجزائه، وهو الآن يسكن جدة بالمملكة العربية السعودية[١].

٢- كتاب الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض عنها، عشرة آلاف ورقة لم يتمه (م).

٣- كتاب الإملاء في شرح الموطأ: ألفُ ورقة، ذكرهُ الذهبي[٢]، وقال عياض عند كلامه على موطأ مالك: «ولأبي محمد بن حزم الظاهري كتاب في شرحه أيضا»[٣] (م).

٤- كتاب الإملاء في قواعد الفقه: ألفُ ورقة أيضاً، ذكره الذهبي[٤]، ويبدو أنه غير (ذي القواعد) لأن الذهبي ذكرهما معاً[٥] (م).

(١) انظر ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد ص٤٨.
(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٤.
(٣) ترتيب المدارك ٢/ ٨٤.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٥.
(٥) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، مقال بمجلة الفيصل العدد ٢٦ شعبان ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، أرسله إلي مصوراً من مكة المكرمة أستاذنا الدكتور حسن الوراكلي جزاه الله خيراً.

وهو غير كتاب مراتب الإجماع الآتي ذكره. (م)

٥- كتاب الإجماع مجلد[١]، وهو غير كتاب مراتب الإجماع الآتي ذكره. (م)

٦- كتاب الإحكام في أصول الأحكام، وهو في ثمانية أجزاء بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت لبنان، ط١ ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م وهو مرجع أساس في أصول الفقه بل وأصول الظاهرية.

٧- الإظهار لما شنّع به على الظاهرية ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٦ (م).

٨- إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد: وهو غير ملخص إبطال... المطبوع الملخص لا الأصل، أما الأصل فمحفوظ في مكتبة غوطة برقم ٦٤٠ (خ).

٩- كتاب في الأدوية المفردة (م).

١٠- أخلاق النفس، وأظنها رسالته مداواة النفوس وقد طبعت غير ما مرة، أجودها طبعة د.إحسان عباس محققة ضمن رسائل ابن حزم.

١١- أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد منهم من الأحاديث (ط)، والرسالة منشورة ضمن كتاب جوامع السيرة.

١٢- أسماء الخلفاء المهديين والأئمة أمراء المؤمنين، والرسالة منشورة ضمن كتاب جوامع السيرة الذي قام بتحقيقه الدكتور إحسان عباس والدكتور ناصر الأسد، وطبعته دار المعارف بمصر.

١٣- أصحاب الفتيا من الصحابة ومن بعدهم على مراتبهم في كثرة الفتيا، (ط) ومنشور ضمن كتاب جوامع السيرة.

١٤- أسماء الله الحسنى ذكره حجة الإسلام الغزالي، ونقل ذلك عنه الذهبي

(١) السير للذهبي ١٨/ ١٩٥.

في تذكرة الحفاظ وسير أعلام النبلاء، وتاريخ الإسلام (م).

١٥- الأصول والفروع، (ط)، وعندي نسخة منه طبع دار الكتب العلمية بيروت، في جزئين. وهو تلخيص لكتاب الفصل.

١٦- إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والانجيل وبيان تناقض ما بأيديهم من ذلك مما لا يحتمل التأويل: ذكره الحميدي بهذا الاسم في جذوة المقتبس، واختصر الذهبي عنوانه في (السير) وهذا كتاب مضمَّنٌ في كتاب الفصل.وهو باستقلال (م).

١٧- الإمامة والسياسة[1] (م) وسماه المقري: «الإمامة والخلافة في سير الخلفاء ومراتبها والندب والواجب منها»[2]، وسماه أبو العباس أحمد العزفي السبتي المتوفى سنة ٦٣٣هـ: «سياسة الإمامة وتدبير المملكة» قال: «ذكر أبومحمد بن علي بن أحمد في سياسة الإمامة وتدبير المملكة فصلاً رأينا إيراده فهو من فوائد هذا الباب ومما يوصل إلى كمال المقصد فيه من الأسباب...»[3].

١٨- الإيمان: وهو كتاب كبير في الرد على عطاف القيرواني، يذكره ابن حزم في الفِصَل وهو غير البيان عن حقيقة الإيمان المذكور في حرف الباء[4] وهو (م).

---

(١) الذخيرة لابن بسام ١/ ١٧١.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٧٩.

(٣) إثبات ما ليس منه بدّ لمُريد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمُد: لأبي العباس العزفي السبتي، مخطوط خاص، يردُّ فيه المؤلف على الإمام ابن حزم الظاهري، نسخة مصورة عن مكتبة العلامة المحقق المدقق محمد المنوني ـ حفظه الله ـ، صوّرها ومكنني منها الأخ الصديق الباحث الأستاذ أحمد أوطاح السبتي الريفي، جزاه الله خيراً.

(٤) ابن حزم الأصولي: ص٥٠.

١٩- الإعجاز: رسالة بعث بها إلى صديقه ابن شُهيد[1]. (م).

٢٠- أسواق العرب[2] (م).

٢١- اجوبة على صحيح البخاري (م): ذكر هذا الكتاب كل من ابن حجر[3] وحاجي خليفة[4]، وقال أبوعبدالرحمن ابن عقيل الظاهري: «وقد قام الشيخ المنتصر الكتاني بجمع نُتَفٍ من هذا الكتاب التقطها من (فتح الباري) ونشرها في إحدى المجلات... ولعل الجمل التي نقلها الذهبي في سير أعلام النبلاء عن تراجم ابواب صحيح البخاري مأخوذة من هذا الكتاب»[5].

٢٢- الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس: يوجد منه بقية المجلد الأول بمكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور بتونس، وقد حصلت منه على نسخة مصورة، صوّرها شيخنا الفقيه العلامة محمد بوخبزة التطواني الحسني من مكتبة ابن عاشور، ومكنني منها جزاه الله خيراً، والجزء ضخم ضاع من اوله اوراق غير قليلة، عاثت فيه الأرضَة، والنسخة كلها بخط (البدر البشتكي) كتبها في رجب سنة ٧٨١هـ وطالعها الحافظ (ابن حجر) سنة ٧٩١هـ وأثبت خطه بذلك، ثم ذيل الحافظ (السخاوي) بخطه على خط ابن حجر.

ويوجد الجزء الثاني في مكتبة «تستربتي» بدبلن عاصمة إيرلندا تحت رقم

---

(١) الفصل لابن حزم ١/ ١٠٧.

(٢) ابن حزم الأصولي: ص٥٠.

(٣) فتح الباري ١/ ١٧.

(٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة: ١/ ٥٤٥ - ٥٤٦، ط دار الكتب العلمية - بيروت.

(٥) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها، مجلة الفيصل: ص٦٢.

٣٤٨٢ في ٢١٤ ورقة كتب سنة ٧٦١هـ[1].

٢٤- الاستقصاء (م). ذكره الزركشي في كتابه (الإجابة لإيراد ما استدركت عائشة على الصحابة)[2].

٢٥-الاستجلاب، ذكره الذهبي بهذا الاسم . وقال أنه مجلد[3] (م).

٢٦- أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس. قال الحميدي في جذوة المقتبس: «هكذا أخبرنا أبو محمد فيما جمعه من ذكر أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس»[4]، وقد استفاد منه الحميدي فائدة كبيرة في أول كتابه «الجذوة» وهو (م).

٢٧- إجازته لتلميذه شريح. ذكره ابن الأبار في التكملة[5] (م).

٢٨- إجازته للحسين بن عبد الرحيم. ذكره ابن الأبار[6] (م).

٢٩- الإنصاف. ذكر أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، أن الحافظ ابن حجر عزاه إليه في ترجمته لوبرة الكلبي[7] وقال : ويبدو من العزو أن هذا الكتاب في علم الرجال[8] (م).

٣٠- جزء في أوهام الصحيحين[9] (م).

---

(١) ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان : د. محمود علي حماية : ٧٢ .
(٢) سعيد الأفغاني. ابن حزم ورسالته. ص٥١ .
(٣) السير ١٨/ ١٩٥ .
(٤) الجذوة ١٧٨ .
(٥) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة. ص٦١ مجلة الفيصل .
(٦) نفس المرجع السابق .
(٧) لسان الميزان ٦/ ٢١٧ .
(٨) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص ٦٢.
(٩) نفس المرجع السابق .

٣١- كتاب اختلاف الفقهاء الخمسة . مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود . ذكره الذهبي[1] ضمن تصانيفه الكبيرة (م).

٣٢- اختصار كلام جالينوس في الأمراض الحادة. ذكره الذهبي بهذا الاسم نقلاً عن رسالة ابن حزم في (الطب النبوي) (م)[2].

* حرف الباء :

٣٣- بيان غلط عثمان بن سعيد الأعور في المسند والمرسل . ذكره الذهبي بهذا الاسم في الأجزاء والكراريس التي ألفها ابن حزم[3](م) .

٣٤- بيان الفصاحة والبلاغة :رسالة في ذلك إلى ابن حفصون[4](م) .

٣٥- البيان عن حقيقة الإيمان (ط) بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم .

٣٦- بقاء أهل الجنة والنار أبداً[5] (م).

٣٧- بُلْغة الحكيم. ذكره الذهبي بهذا الاسم. نقلاً عن رسالة أبي محمد في (الطب النبوي) (م)[6].

* حرف التاء :

٣٨- كتاب التلخيص لوجوه التخليص : قام بتحقيقه الدكتور إحسان عباس

---

(١) السير ١٨/ ١٩٤ .
(٢) السير ١٨/ ١٩٧.
(٣) المصدر السابق ١٨/ ١٩٦ .
(٤) المصدر السابق ١٨/ ١٩٧.
(٥) ابن حزم الأصولي:ص ٥١ .
(٦) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٧.

ضمن رسائل ابن حزم (ط).

٣٩- كتاب التلخيص والتخليص في المسائل النظرية: قال الدكتور عبد الله الزايد: « وقد ظن الدكتور إحسان عباس أنه المذكور آنفاً ولكنه غيره، فقد أخبرني أبوعبدالرحمن ابن عقيل بالرياض مكاتبةً أن كتاب التلخيص والتخليص مجلد ضخم »[1].

٤٠- كتاب التصفح في الفقه. ذكره الذهبي وقال: إنه مجلد[2] (م).

٤١- التبيين في هل عَلِمَ المصطفى أعيان المنافقين. ذكره الذهبي وقال: إنه ثلاثة كراريس[3]، وذكر أبوعبد الرحمن ابن عقيل أنه طبع بتحقيق سعيد الأفغاني بعنوان (التبيين في هد علم) وهو تحريف[4] ولم أقف عليه.

٤٢- الترشيد في الرد على كتاب الفريد، لابن الراوندي في اعتراضه على النبوات: ذكره الذهبي وقال: إنه مجلد[5] (م).

٤٣- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية: وهو مجلد طبع بتحقيق الدكتور أحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم

٤٤- ترتيب سؤالات عثمان الدارمي لابن معين: ذكره الذهبي[6] (م).

٤٥- ترتيب مسند بقي بن مخلد[7] (م).

---

(١) ابن حزم الأصولي: ص ٥١.

(٢) السير ١٨/ ١٩٤.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة: ص ٦١.

(٥) السير ١٨/ ١٩٥.

(٦) المصدر السابق ١٨/ ١٩٧.

(٧) رسائل ابن حزم الأندلسي: مقدمة الكتاب للدكتور إحسان عباس ج١/ ص١٣.

٤٦- تسمية شيوخ مالك: ذكره الذهبي بهذا الاسم ضمن الأجزاء والكراريس[1] (م).

٤٧- تسمية الشعراء الوافدين على ابن أبي عامر: ذكره الذهبي في الأجزاء والكراريس[2] (م).

٤٨- التوقيف على شارع النجاة باختصار الطريق: (ط) بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

٤٩- التحقيق في نقض كتاب العلم الإلهي لمحمد بن زكريا الطبيب: ذكره لومحمد بهذا العنوان في (الفِصَل)، وأشار إلى أن له كتاباً مفرداً في نقض كتاب (العلم الإلهي) لـمحمد بن زكريا الطبيب الرازي»[3] وسماه الذهبيّ كتاب الرد على ابن زكريا الرازي وقال: إنه مائة ورقة[4] (م).

٥٠- تواريخ أعمامه وأبيه وأخواته وبنيه وبناته، مواليدهم وتاريخ من مات منهم في حياته[5] (م).

٥١- تنوير المقباس[6] (م).

---

(١) السير ١٨/ ١٩٧.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة: ص٦٠.

(٤) السير ١٨/ ١٩٥.

(٥) رسائل ابن حزم: ١/ ١٤ ط المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت- لبنان، وانظر: ابن حزم ومنهجه في دراسات الأديان للدكتور محمود علي حماية: ص٨٧

(٦) انظر سعيد الأفغاني: ابن حزم ورسالته ص٥٤.

* حرف الجيم :

٥٢- الجامع في صحيح الأحاديث باختصار الأسانيد، والاقتصار على أصحها واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها .. : ذكره الذهبي[1] والمقري[2]. (م) .

٥٣- جمهرة أنساب العرب: (ط) عدة مرات، وقد اهتم بنشره المستشرق ليفي بروفنسال، وأعاد تحقيقه ذ. عبد السلام هارون، ونشرته دار المعارف بمصر.

٥٤- جوامع السيرة : طبع بتحقيق الدكتور إحسان عباس وناصر الأسد.

٥٥- جمل فتوح الإسلام بعد رسول الله ﷺ، وقد نُشرت هذه الرسالة في ذيل جوامع السيرة .(ط)

٥٦- جزء في فضل العلم وأهله[3](م).

- جامع المجلى اختصر فيه ابن حزم مسلمات الدين والعقيدة، ط بتحقيق د. عبد الحليم عويس، وابن عقيل الظاهري. ط الثانية : ١٤٠٣ هـ مطبعة الفرزدق - الرياض[4].

* حرف الحاء :

٥٧- حجة الوداع : طبع مرتين آخرها سنة ١٩٦٦م بتحقيق ممدوح حقي ط/ دار اليقظة العربية، بيروت.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥٢.

(٢) نفح الطيب ٢/ ٧٩.

(٣) انظر مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص ٦٢، ومؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه للشيخ إبراهيم الكتاني : ص١٧٨

(٤) ضمن الذخيرة من المؤلفات الصغيرة، لابن عقيل الظاهري ١/ ٧١.

٥٨- رسالة في الحد والرسم : ذكرها الذهبي في السير، وأوردها سعيد الأفغاني في حصره لمؤلفات ابن حزم (م).

٥٩- الحدود : ذكرها الحافظ ابن حجر[1] (م)

٦١- كتاب حد الطب : ذكرها الذهبي[2] (م)

٦٢- حديثان أحدهما في صحيح البخاري والآخر في صحيح مسلم زعم أنهما موضوعان[3]: (خ).

٦٣- رسالة في حكم من قال إن أرواح أهل الشقاء معذبة إلى يوم الدين : (ط) بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ٣/ ٢١٧ إلى ص٢٣٠.

* حرف الخاء :

٦٤- الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام من الواجب والحلال والحرام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع، وقد ذكرته المراجع على أنه مصنف آخر غير الإيصال، والإيصال شرح له ويقع في مجلدين، ذكره الذهبي[4] وذكره قبل ذلك ابن حزم نفسه[5] (م).

٦٥- اختصار كلام جالينوس في الأمراض الحادة : ذكره الذهبي[6] (م)

---

(١) التهذيب ٧/ ١٨٥.

(٢) سير أعلام النبلاء : ١٨/ ١٩٧.

(٣) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا : جمع الدكتور رمضان ششن ١/ ٧٤.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٣-١٩٤.

(٥) النبذ في أصول الفقه الظاهري ص٢٤.

(٦) السير ١٨/ ١٩٧.

٦٦- اختلاف الفقهاء الخمسة: مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود: ذكره الذهبي ضمن كتبه الكبيرة (م).

*** حرف الدال:**

٦٧- درر القواعد في فقه الظاهرية: ذكره الذهبي في النسخة الخطية من سير أعلام النبلاء، أما المطبوع فقد سقط منه اسم هذا الكتاب[1]، ولعله هو نفسه ذو القواعد (م).

٦٨- الدرة في تحقيق الكلام فيما يلزم الإنسان اعتقاده في الملة والنحلة باختصار وبيان: وقد رد على هذه الرسالة القاضي أبوبكر ابن العربي المعافري في رسالة سماها «الغُرَّة» كما قال في «العواصم»: وقد قام بنشر هذه الرسالة التي توجد بمعهد المخطوطات الدكتور إحسان عباس ضمن مجموعة رسائل ابن حزم التي قام بنشرها عام ١٩٥٤م.

٦٩- ديوان ابن حزم: وقد جمعه تلميذه الحافظ الحميدي الظاهري على حروف المعجم كما ذكر هو نفسه[2]، وقد ذكر ممدوح حقي في مقدمته لكتاب حجة الوداع لابن حزم أنه وجد أثناء تحرياته في المكتبات الأفريقية ديواناً شعرياً لابن حزم، خلط أكثره بشعر المعري[3] ووعد بإخراجه، ولكن لم يتم ذلك إلى الآن (خ).

*** حرف الذال:**

٧٠- ذكر أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس: ذكره الحميدي بهذا الاسم في

(١) راجع مؤلفات ابن حزم المفقودة ص٦٠.

(٢) جذوة المقتبس ٢/ ٤٩١.

(٣) مقدمة حجة الوداع ص١٢.

«الجذوة» (م).

٧١- ذو القواعد: وعنوانه يوحي بأنه قواعد في الفقه الظاهري[1] وسماه الذهبي: (درر القواعد في فقه الظاهرية)، كما تقدم في حرف الدال. (م)

*** حرف الراء:**

٧٢- الرسالة البلقاء في الرد على عبد الحق بن محمد الصقلي: ذكره الذهبي بهذا الاسم وقال: إنه مجيليد[2]، وهو أبومحمد بن هارون الصقلي السهمي المتوفى سنة ٤٦٦هـ من أعلام المالكية[3] (م).

٧٣- الرد على من اعترض على كتاب الفصل: ذكره الذهبي بهذا الاسم وقال: إنه مجلد[4] (م).

٧٤- رسالة المعارضة: ذكرها الذهبي بهذا الاسم ضمن الأجزاء والكراريس[5] (م).

٧٥- رسالة التأكيد: ذكرها الذهبي[6] (م).

٧٦- رسالة في معنى الفقه والزهد: ذكرها الذهبي بهذا الاسم ضمن الأجزاء والكراريس (م).

٧٧- رسالة في الطب النبوي: ويبدو أن الذهبي اطلع عليها، لأنه استخرج

(١) مؤلفات الامام ابن حزم المفقودة: ٦٠.

(٢) سير اعلام النبلاء: ١٨/ ١٩٥.

(٣) انظر: ترتيب المدارك ٤/ ٧٧٤-٧٧٦.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٥.

(٥) المصدر السابق ١٨/ ١٩٦.

(٦) نفس المصدر السابق.

٩٢- رسالة في الرد على الكتني الفيلسوف :(ط) ضمن رسائل ابن حزم بتحقيق إحسان عباس .

٩٣- رسالة في آية : ﴿فإن كنت في شك مما أوحينا إليك﴾[1] (م).

٩٤- الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة : كانت مخطوطة في أكسفورد ، وهي من النوادر، نسخها ناسخها أرقطاي بن رجب في شهر صفر سنة ٧٦٣هـ ، عثر عليها محمد صغير حسن المعصومي فنشرها محققة في « مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق » في جمادى الأولى ١٤٠٩هـ يناير ١٩٨٩م ، وعندي نسخة منها وله الحمد والمنة ، وهي في الفائدة غاية.

٩٥- رسالة الألوان ، طبعت بتحقيق د . يحيى محمود ساعاتي ود. محجوب عبيد طه ولي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ، ط ٢ : ١٤٠٣هـ مطبعة الفرزدق - الرياض[2].

● حرف الزاي:

٩٤- زجر الغاوي: ذكره الحافظ شمس الدين الذهبي ورد ضمن الأجزاء والكراريس وقال: إنه جزءان[3]. (م)

● حرف السين:

٩٦- السير والأخلاق: جزءان ولعله هو نفسه كتاب مداواة النفوس المطبوع.

٩٧- السياسة : وقد أورد الشيخ محمد المنتصر الكتاني - رحمه الله - نبذاً من

---

(١) رسائل ابن حزم للدكتور إحسان عباس ج ١/ ١٣ .

(٢) ضمن الذخيرة من المؤلفات الصغيرة ، لابن عقيل الظاهري ١/ ١٣٦ .

(٣) السير ١٨/ ١٩٦ .

هذه الرسالة منقولة عن كتاب الشهب اللامعة لابن رضوان وغيره ، نُشر هذه الرسالة في مجلة تطوان المغربية ، وقد غاب عني رقم العدد... (م)

٩٨- السيرة النبوية: وهو المعروف بجوامع السيرة المذكور في حرف الجيم (ط) .

● حرف الشين :

٩٩- شيء في العَروض : أشار إليه الذهبي في الأجزاء والكراريس[1] (م).

١٠٠- شرح الموطأ والكلام على مسائله (م). ذكره المقري[2] وغيره .

١٠١- شرح فصول بقراط : ذكره الذهبي نقلاً عن رسالة أبي محمد في (الطب النبوي)[3] (م).

● حرف الصاد :

١٠٢- كتاب الصادع والرادع في الرد على من كفر أهل التأويل من فرق المسلمين والرد على من قال بالتقليد : ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ[4] واختصره في « سير أعلام النبلاء » وسماه : « الرد على من كفر المتأولين من المسلمين » وقال : إنه مجلد[5] (م) .

● حرف الضاد :

١٠٣- كتاب الضاد والظاء : ذكر الذهبي أن لأبي محمد كتابا في (الضاد

---

(١) السير : ١٨/ ١٩٧ .

(٢) نفح الطيب ٢/ ٧٩ .

(٣) السير ١٨/ ١٩٧ .

(٤) تذكرة الحفاظ : ٣/ ١١٥٢ .

(٥) السير : ١٨/ ١٩٥ .

والظاء) ، وذلك ضمن الأجزاء والكراريس[1].

*** حرف الطاء:**

١٠٤- طوق الحمامة في الألفة والألاف: طبعت عدة مرات ، وترجمت إلى لغات كثيرة: فكتبت بالإنجليزية، والروسية، والألمانية، والإيطالية، والفرنسية، والإسبانية ، وقامت عليها دراسات كثيرة باللغة العربية واللغات الأجنبية[2] ، وأحدثت رجّةً في الفكر الأوربي. وقد ذهب البعض أن الموجود الآن ليس هو كل الطوق ، فقد نقل المقري عن الطوق ما ليس في الكتاب المطبوع المتداول الآن ، وقد دفع هذا الأمر الأستاذ إبراهيم الأبياري الذي قدّم لإحدى طبعات الطوق ، ط دار الفكر إلى القول بأن الكتاب مما ضاع من كتب ابن حزم وأن أوراقاً منه فقط وجدت موزعة بيد الناس ثم حكم بأنه ربما كان الكتاب لا يزال ناقصاً[3].

و قد تعقب الدكتور عبد الله الزايد هذا الكلام منتقداً له ، ومرجحاً أن هذا الموجود من طوق الحمامة مختصر عن الأصل الكبير، وهذا هو الأقرب للصواب، لأن الكتاب منسق الأبواب ، وإنما يعوزه البسط والإسهاب أحياناً ، كما في باب العذل وباب الضنى مثلا[4] ، وآخر طبعة منه بالعربية بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ج ١.

---

(١) المصدر السابق :١٨/ ١٩٧ .

(٢) راجع مقدمة رسائل ابن حزم للدكتور إحسان عباس: ج١/ ص١٩ فما بعدها.

(٣) انظر طوق الحمامة: مقدمة الكتاب ، ط دار الفكر.

(٤) ابن حزم الأصولي: ص ٥٧.

*** حرف الظاء :**

- مؤلف في الظاء والضاد: ذكره الذهبي[1] بتقديم الظاء على الضاد ، وقد تقدم في حرف الضاد (م).

*** حرف العين:**

١٠٥- العتاب على أبي مروان الخولاني: ذكره الذهبي بهذا الاسم في الكراريس والأجزاء[2] (م).

١٠٦- عدد ما لكل صاحب في مسند بقي: ذكره الذهبي ضمن الكراريس والأجزاء[3] ، م.

١٠٧- كتاب العظايم[4] م.

١٠٨- كتاب العانس في صدمات[5] م.

حرف الغين

١٠٩- غزوات المنصور بن أبي عامر: ذكره الذهبي في السير ضمن الأجزاء و الكراريس[7] (م) .

---

(١) السير: ١٨/ ١٩٧.

(٢) المصدر السابق: ١٨/ ١٩٦.

(٣) المصدر السابق: ١٨/ ١٩٧.

(٤) انظر رسائل ابن حزم: ج١ / ص ١٥ بتحقيق الدكتور إحسان عباس ، ط/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

(٥) المصدر السابق نفسه.

(٧) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٩٧.

● حرف الفاء:

١١٠- كتاب الفرائض: ذكره الذهبي بهذا الاسم وقال: إنه مجلد[١]. (م)

١١١- كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل: طبع مرتين وبجانبه الملل للشهرستاني ثلاثة مجلدات كبيرة في خمسة أجزاء، ولم يطبع إلى اليوم محققاً باللغة العربية، وإنما حققه بالإسبانية المستشرق الإسباني آسين بلاثيوس وعندي نسخة الجزء الأول منه بالإسبانية.

١١٢- رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها: هكذا أسماها ابن خير في فهرسته[٢]، وأوردها المقري كاملة في نفح الطيب[٣] وقد قام بنشرها وتحقيقها الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

١١٣- فصل في معرفة النفس لغيرها وجهلها بذاتها: قام بتحقيقها الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم ج ١ المؤسسة العربية للنشر والدراسات.

١١٤- فهرسة شيوخ ابن حزم، ذكره ابن خير في فهرسته وقال: «فهرسة الشيخ الفقيه الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي المحدث رحمه الله، حدثني بها شيخنا الخطيب أبو الحسن شريح بن محمد بن شريح المقري رحمه الله[٤]، قراءة مني عليه قال: حدثني بها أبو محمد بن حزم رحمه الله»[٥]، وهي مفقودة (م) وهو نفسه كتاب البرنامج الذي ذكره عقيل بن عطية القضاعي[٦].

(١) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٩٥.
(٢) فهرسة ابن خير: ص ٢٢٦
(٣) نفح الطيب ٣/ ١٥٦-١٧٩.
(٤) المذكور تلميذ لابن حزم.
(٥) فهرسة ابن خير: ٤٢٩.
(٦) انظر: مراتب الجزاء للحميدي: ص ٩، بتحقيق أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ضمن مجموع: الذخيرة في المصنفات الصغيرة.

١١٥- كتاب الفضائح: ذكره ياقوت في معجم البلدان (بربر) قال: «ولهم - أي البربر - من هذا فضائح ذكر بعضها إمام أهل المغرب أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي في كتاب له سماه الفضائح...»[١] (م).

١١٦- كتاب فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء وما تفرد به كل واحد: ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[٢]، وذكره الإمام ابن حزم نفسه في كتاب الفرائض من المحلى فقال: «وقد أفردنا أجزاء ضخمة فيما خالف فيه أبو حنيفة، ومالك، والشافعي جمهور العلماء، فيما قاله كل واحد منهم، مما لا يُعرف أحد قال به قبله، وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الإجماع المتيقن المقطوع به»[٣] (م).

١١٧- كتاب فيما خالف فيه المالكية الطائفة من الصحابة: وقد ذكره ابن حزم نفسه[٤] (م).

١١٨- في مسألة الكلب: من مجموعة رسائل ابن حزم الموجودة بمعهد المخطوطات العربية.. وتقع هذه المخطوطة في ثماني لوحات شغلت الصفحات من ١٦٨ - ١٧١[٥].

● حرف القاف:

١١٩- قسمة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي: هكذا ذكره الذهبي،

(١) معجم البلدان ج١/ ص٣٦٩.
(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥٢.
(٣) المحلى ٩/ ٢٧٣-٢٧٤، بتصحيح: أحمد شاكر، ط/ دار الآفاق الجديدة - بيروت.
(٤) انظر: رسائل ابن حزم ج١/ ص١٠ بتحقيق: الدكتور احسان عباس، ط/ المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
(٥) انظر: ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان للدكتور محمود علي حماية: ص٧٨.

وقال: إنه مجلد[١] ، وذكر أبو محمد كتاب (الخمس) لإسماعيل بن إسحاق قال «وهو كتاب مشهور معلوم ، ولنا عليه فيه رد هتكنا عواره فيه ، وفضحناه بحول الله وقوته »[٢] ، و هو مفقود.

١٢٠- قصر الصلاة: ذكره الذهبي بهذا العنوان في رسائل ابن حزم الصغار[٣](م).

١٢١- القراءات المشهورة في الأمصار: (ط) ونشرت هذه الرسالة ضمن كتاب جوامع من السيرة لابن حزم بتحقيق: الدكتور إحسان عباس.

* حرف الكاف:

١٢٢- كشف الإلتباس لما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس: وهو غير كتاب الإعراب المشار إليه في حرف الهمزة ، ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ[٤] والمقرى في النفح[٥] بلفظ (ما بين) ، وهو (م).

١٢٣- كتاب تفسير ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ﴾[٦] وهو (م).

* حرف الميم :

١٢٤- المحلى : في الفقه على مذهبه واجتهاده (مجلد) وشرحه في المحلى في

(١) سير أعلام النبلاء : ١٨/ ١٩٤.
(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٣/ ١٠ ، بتحقيق : أحمد شاكر.
(٣) السير : ١٨/ ١٩٦.
(٤) تذكرة الحفاظ : ٣/ ١١٥٢.
(٥) نفح الطيب : ٢/ ٧٩.
(٦) مؤلفات ابن حزم المفقودة : ص٦١ ، مجلة الفيصل.

ثمان مجلدات[١] (م).

١٢٥- المحلى بالآثار في شرح المجلى باختصار: (ط) عدة مرات ، وآخرُ طبعة صدرت له هي طبعة دار الكتب العلمية بيروت ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٨م بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري في ١٢ مجلداً ، أضف إليها ط/ دار الآفاق الجديدة بيروت بتحقيق الشيخ أحمد شاكر. وفي كتاب « المحلى » المذكور قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام وكان أحد المجتهدين الأعلام: «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلى» لابن حزم وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين»[٢].

و عقَّب الذهبي على هذا الكلام فقال: « قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين ، وثالثهما: « السنن الكبير » للبيهقي ، ورابعها : « التمهيد » لابن عبد البر ، فمن حصل هذه الدواوين ، وكان من أذكياء المفتين ، وأدمن المطالعة فيها ، فهو العالم حقا »[٣].

١٢٦- مختصر الموضح: ذكره الذهبي وقال: إنه مجلد[٤] ، و« الموضح » هو لأبي الحسن بن المغلس الظاهري المذهب(م).

١٢٧- مختصر في علل الحديث: ذكره الذهبي ، وقال إنه مجلد[٥] ، (م).

(١) تذكرة الحفاظ : ٣/ ١١٤٧.
(٢) هو الإمام موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الدمشقي ، أحد أعلام مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ، المتوفى سنة ٦٢٠هـ ، وكتابه « المغني » الذي شرح به مختصر الخرقي يعد من أجمع الكتب الفقهية لمذاهب أئمة الأمصار ، مع عناية خاصة بالمذاهب المنقرضة ، وهو كتاب مطبوع متداول.
(٣) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٣.
(٤) المصدر السابق : ١٨/ ١٩٤.
(٥) المصدر السابق : ١٨/ ١٩٥.

١٢٨- مراقبة أحوال الإمام: ذكره الذهبي في الأجزاء والكراريس[١](م).

١٢٩- من ترك الصلاة عمداً: ذكره الذهبي ضمن الأجزاء والكراريس[٢](م).

وقد وجه العتقي سؤالاً إلى أبي محمد حول قوله: (إن تارك الصلاة عمداً حتى يخرج وقتها لا قضاء عليه فيما قد خرج من وقتها)... فقال أبو محمد: نعم، وهو الحق الراجح الذي لا يحل خلافه، ولنا في هذه المسألة كتاب مفرد مشهور[٣].

ولقد رد الحافظ أبو عمر بن عبد البر على ابن حزم في هذه المسألة في كتاب الاستذكار، وقد ناقش أبا محمد في هذه المسألة أيضاً أبوبكر ابن العربي في «العواصم» وحط عليه فيها حطا شنيعاً، ومن جملة ما جاء في كلامه عن ابن حزم: «وقال - أي ابن حزم - متهكاً للشريعة، مستخفاً بطرق الملة، أن من ترك الصلاة متعمداً حتى خرج وقتها، فقد سقط عنه فرضها، ولم يتوجه عليه خطاب بها»[٤].

و هذا الكلام مجانب للإنصاف في حق أبي محمد أن يقال إنه قصد انتهاك الشريعة والاستخفاف بالملة، غير أن تعصبَ ابن العربي معروف.

١٣٠- مراتب العلماء وتواليفهم: ذكره الذهبي ضمن الأجزاء والكراريس[٥]، وهو غير « مراتب العلوم » لأن الذهبي ذكرهما معاً، ولأن الاسم مختلف اختلافاً يدل على اختلاف الموضوع[٦](م).

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص.٦١.

(٤) انظر العواصم من القواصم: ٢/ ٣٥١ بتحقيق عمار طالبي.

(٥) السير: ١٨/ ١٩٦.

(٦) مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة: ص٥٩.

١٣١- مختصر الملل والنحل: ذكره الذهبي: وقال إنه مجلد[١]، وأنا أرجّحُ أنه نفسه كتاب الأصول والفروع، المذكور في حرف الهمزة؛ لأنه يشتمل على مباحث كتاب الفصل نفسه مختصرة.

١٣٢- مراتب العلوم : ذكره الذهبي[٢] وابن خلكان[٣]. (ط) بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم، ج٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط.١، ١٩٨٣م.

١٣٣- مسألة: هل السودان لون أم لا؟: ذكره الذهبي في الأجزاء والكراريس، بلفظ (أو)[٤] وهو مفقود أو في حكم المفقود. ولكن أبا عبد الرحمن ابن عقيل، الظاهري المعاصر يقول: « ولعل الكتاب من مواد كتاب (الفصل) حيث عقد ابن حزم فصلاً خاصاً عن (الألوان) وأغلبه عن (السواد) » ثم قال: « وقد طبع هذا الفصل محققاً من قبل النادي الأدبي بالرياض »[٥].

١٣٤- مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والمعتقدات: (ط) نشر دار الآفاق الجديدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط٣، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م وبحاشيته نقد مراتب الإجماع لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهي النسخة التي حصَلْتُ عليها من الكتاب.

١٣٥- مُهِمُّ السنن : ذكره الشيخ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري، ولم

---

(١) السير : ١٨/ ١٩٦.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) وفيات الأعيان : ٣/ ٣٢٦.

(٤) السير: ١٨/ ١٩٧.

(٥) مؤلفات الامام ابن حزم المفقودة : ص٦٠ (مجلة الفيصل).

يشر إلى المصدر الذي اعتمده[١] (م).

١٣٦- مختصر كتاب الساجي في الرجال: قال الذهبي: «إن أبا محمد فيما حكاه (ابن القطان) كان وقع إليه كتاب الساجي في (الرجال) فاختصره ورتبه على الحروف»[٢]، وقد ذكر الحافظ السخاوي أن أبا محمد ألف كتاباً في الجرح فلعله يريد هذا الكتاب[٤] (م).

١٣٧- مراتب الديانة (م)[٥].

١٣٨- مقالة السعادة: ذكرها الذهبي[٦] (م).

١٣٩- مقالة في شفاء الضد بالضد: ذكرها الذهبي نقلاً عن كتاب ابن حزم (في الطب النبوي)[٧](م).

١٤٠- مقالة في النحل: ذكرها الذهبي نقلاً عن رسالة ابن حزم في (الطب النبوي)[٨] (م).

١٤١- مقالة في المحاكمة بين التمر والزبيب: ذكره الذهبي بهذا الاسم نقلاً عن

(١) المرجع السابق: ص٦٢، وانظر ابن حزم الأصولي: للدكتور عبد الله الزايد، ص٥٩.
(٢) ميزان الاعتدال: ٣/ ٩٠ في ترجمة (خالد بن عكرمة).
(٣) الإعلان بالتوبيخ: ص٣٤٨.
(٤) مؤلفات الامام ابن حزم المفقودة: ص٦٢.
(٥) ابن حزم الأصولي: ص١٦٠، ومؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص٦١ ولم يشيرا إلى مصادرهما في ذلك.
(٦) السير: ١٨/ ١٩٧.
(٧) المصدر السابق نفسه.
(٨) المصدر السابق نفسه.

(الطب النبوي) لأبي محمد بن حزم[١] (م).

١٤٢- المرطار في اللهو والدعابة، ذكره أبو الأصبغ عيسى بن سهل في كتابه: «التنبيه على شذوذ ابن حزم»[٢] أن لابن حزم كتابا اسمه «المرطار في اللهو والدعابة»[٣] (م).

١٤٣- مختصر في علل المتأولين[٤] (م).

١٤٤- مناظرات ابن حزم والباجي[٥] (م).

١٤٥- منتقى الإجماع وبيانه من جملة ما لا يعرف فيه اختلاف: ذكره المقري في النفح[٦] وهو (م).

١٤٦- ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، (ط)، ونشر بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني/ ط.دار الفكر بيروت، ط.٢، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

١٤٧- منظومة في أصول فقه الظاهرية: منسوبة إلى ابن حزم نشرها مركز إحياء التراث المغربي بالرباط مع كتاب الإشارة للباجي، بتحقيق مصطفى الوضيفي ومصطفى ناجي، وقد اعتمدا على مخطوطة خزانة ابن يوسف بمراكش

(١) المصدر السابق.
(٢) منه أوراق متفرقة مخطوطة بخزانة القرويين بفاس.
(٣) نوادر الإمام ابن حزم لأبي عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري: ج١/ ص٣٣. ط دار الغرب الاسلامي بيروت.
(٤) ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان للدكتور محمد علي حاية: ص٩١.
(٥) المرجع السابق نفسه.
(٦) نفح الطيب: ٢/ ٧٩.

رقم ٥٢٤ مجاميع ، وقابلاها على نشرة معهد المخطوطات العربية بمجلد ٢١ عدد 1975 وعلى نشرة الأستاذ أبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري ضمن كتابه نوادر الإمام ابن حزم ج٢/ ص١١٢ الرياض ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

و نحن نشك في نسبة المنظومة إلى ابن حزم، إذ ليس في المخطوط ما يؤيد ذلك فالقصيلة من رواية أبي الوليد سعد السعود أحمد بن عفير ، وهو ظاهري متأخر، والكلام مخروم كله إذ ينتهي إلى قوله : أتشلنيها الفقيه...؟[1] ثم إنه ليس من عوائد ابن حزم وضع المنظومات في العلوم ، فلا نكاد نجد له أي منظومة في أي علم من العلوم.

* حرف النون :

١٤٨- نسب البربر : ذكره الذهبي ، وقال: إنه مجلد[2] (م).

١٤٩- نقط العروس في تواريخ الخلفاء: (ط) ونشرت بتحقيق: الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم: الجزء الثاني ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر- بيروت ، ط.٢ ، ١٩٨٧م.

١٥٠- النبذ في أصول الفقه الظاهري: وهو مختصر صغير لكتاب الإحكام. وقد قام بنشر هذه الرسالة الشيخ محمد زاهد الكوثري عام ١٣٦٠هـ-١٩٤١م بالقاهرة ، ط/ السيد عزت العطار الحسني ، وآخر طبعة له ، هي طبعة دار ابن حزم- بيروت ، بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق ، ط١ ، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

(١) انظر قصيدة في أصول فقه الظاهرية لابن حزم مع كتاب الإشارة للباجي (مقدمة التحقيق) ص ٤ وص٣٥.

(٢) السير: ١٨/ ١٩٥.

١٥١- النصائح المنجية والفضائح المخزية والقبائح المردية من أقوال أهل البدع من الفرق الأربع المعتزلة والمرجئة والخوارج والشيعة: (خ) الخزانة العامة بالرباط في مجموع ٩٩ق ، وهذه الرسالة يشتمل عليها كتاب الفصل.

١٥٢- نبذة في البيوع: ثلاث ورقات توجد مخطوطة (خ) بمكتبة جستربتي بدبلن[1] بإيرلاندا.

١٥٣- النكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد: ذكره الذهبي وقال إنه مجلد صغير[2] ، وقد أخبر عنه ابن حزم نفسه في المحلى ، ويسميها بعضهم «نكت الإسلام» وهي التي رد عليها أبو بكر بن العربي بكتابه «الدواهي والنواهي».

قال في كتابه « العواصم » : «وقد جاءني بعض الأصحاب بجزء لابن حزم سماه « نكت الإسلام » فيه دواهي جردت عليه نواهي»[3].

فرد على ابن العربي أحد أقارب ابن حزم من قبل أمه بكتابه: « الزوابع والدوامغ ». وكتاب النكت : هو « نفس ملخص إبطال القياس » الذي حققه ونشره الأستاذ سعيد الأفغاني المذكور في حرف الميم.

أما كتاب الناسخ والمنسوخ المطبوع على هامش تفسير الجلالين والمنسوب إلى ابن حزم ، فلا تصح نسبته إليه وإن عزاه إليه خطأً الكثيرون[4].

(١) ابن حزم الأصولي: ص٦١ ، وابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان: ص٨٣.

(٢) السير: ١٨/ ١٩٦.

(٣) العواصم من القواصم: ٢/ ٣٣٨ ، بتحقيق: عمار طالبي.

(٤) راجع: نظرات لاحقة لأبي عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري: ص٣٥ فما بعدها ، مطابع الشهري ؛ الرياض- ١٣٩١هـ.

● حرف الواو :

١٥٤- الوحدان في مسند بقي بن مخلد[1] (م).

● حرف الياء :

١٥٥- اليقين في النقض على الملحدين المحتجين عن إبليس اللعين وسائر الكافرين ، ذكره ابن حـــزم بهذا الاسم وقال : إنه رد على رجل من الأشعريين - من كبارهم - من أهل القيروان اسمه عطاف بن دوناس ألف كتاباً لنصر مقالة من يقول: إن إبليس لم يكفر بمعصية الله في ترك السجود ولا بقوله عن (آدم) أنا خير منه... وإنما كفر بجحدِ الله تعالى كان في قلبه[2].

وسماه الذهبي: «اليقين في نقض تمويه المعتذرين عن إبليس وسائر المشركين» وقال : إنه مجلد[3] ، وهو (م).

تدلنا مؤلفات ابن حزم التي بلغت في هذه القائمة ١٥٥ مصنفاً على عبقريته وموسوعية الفريدة في تاريخ العلوم بالأندلس.

ولا شك أن الذي ضاع من أسماء تواليفه أكثر من الذي وصل اطلاعنا إليه وقد ملأ بها الدنيا ، وشغل الناس بين مادح منهم وقادح ؛ في حياته وبعد موته.

وهو الأمر الذي جعل الأستاذ سعيداً الأفغاني يقول: «فكان - ابن حزم - أفحلَ ذهنٍ انبثقت عنه الأندلس في جميع عصورها ، وهو - في رأيي - النخبة الفريدة التي تمثل الثقافة الأندلسية أصدق تمثيل ، ولست أرى هذه الميزة

(١) ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان للدكتور محمود علي حماية : ص٩٢.
(٢) الفصل ٣/ ١٥٠ و٥/ ٤٨ . انظر مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة ص٦٠.
(٣) السير ١٨/ ١٩٥.

لآخر سواه»[1].

وقد قال مِن قَبله فيه الفتحُ ابن خاقان : «ما تمنت به الأندلس أن تكون كالعراق ، ولا حنّت الأنفس معه إلى تلك الآفاق»[2].

* * *

(١) ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة : ص١٥٠.
(٢) مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس للفتح بن خاقان : ص٦٣.

الفصل الثاني

أصول المدرسة الظاهرية
كما حررها الإمام ابن حزم

المبحث الأول : الأصول المعتد بها عند الظاهرية .

المبحث الثاني : الأصول المردودة عند الظاهرية .

تمهيد

ليس لأصحاب الظاهر كتب تعرفُ منها أصول مذهبهم إلا ما سَمَح الدهر بيقائه من كتب الإمام ابن حزم باعث الظاهرية في القرن الخامس الهجري، ولولاه لكانت أصول هذا المذهب وفروعه نسياً منسياً .

فهو الذي جمع أفكار المذهب الظاهري بالغرب الإسلامي، ودَوَّنَ مسائله، واصل اصوله في كتُبِه النفيسة التي يأتي في مُقدمتها ديوانه الكبير في الأصول «الإحكام في أصول الأحكام»، الذي يُعد من أهم المؤلفات الأصولية التي أصلت لهذا العلم في مرحلة النضج والاكتمال مع نهاية القرن الخامس الهجري وبداية القرن السادس.

وقد بدا ابن حزم في هذا الكتاب - كما في غيره من كتبه الأصولية - نزّاعاً إلى التفرد والاستقلال، إذ هو في أصوله قد خالف الجمهور في أهمها وذلك : مثل العمل بالقياس والتعليل، والإجماع المعتبر، والاستحسان، وشرع من قبلنا ، وسد الذرائع، وغيرها.

وقد اختصر أبو محمد كتاب «الإحكام» في رسالة سماها «النبَذ » في أصول الفقه الظاهري ألفها لتكون تمهيداً ومدخلاً لكتابه الكبير المذكور، وبالاطلاع على هذه الرسالة الصغيرة يحصل الإلمام بأصول مذهب الظاهرية بأيسر مدة، وأقصر طريق، كما يقول محمد زاهد الكوثري(١).

وأوجزَ أصول مذهب الظاهر أيضاً في كتاب سماه «ملخص إبطال القياس

---

(١) مقدمة « النبذ » : ص٥.

والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»[1]. ومن موسوعاته التي أفردها لإبطال القياس كتاب «الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس»[2].

وثمة رسائل صغيرة جمعها الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم. وبعض كتبه في الأصول، يُعد اليوم في حكم المفقود، ككتاب «الإملاء في قواعد الفقه» وهو في ألف ورقة كما ذكر الذهبي، و«الإظهار لما شُنّع به على الظاهرية» و«دُرر القواعد في فقه الظاهرية»، و«كشف الالتباس لما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس» وهو غير كتاب الإعراب[3]، ولو كُتب لهذه التصانيف البقاء لأفادتنا كثيراً في تصور أصول مذهب الظاهرية بشكل متكامل وشامل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الباحثين الذين كتبوا عن ابن حزم جنحوا إلى تأكيد الانفصال بين ظاهرية داود بن علي المشرقية وظاهرية أبي محمد بن حزم المغربية، بطريق إبراز خصوصية الظاهرية الأندلسية وتميزها بإلحاح[4].

ومع الإقـرار بأنه من الخطأ الكبير اعتبار ابن حزم مجرد استمـرار لمدرسة

---

(١) طبع بتحقيق سعيد الأفغاني.

(٢) ما زال مخطوطاً، وعندي نسخة من بقية الجزء الأول منه: انظر: قائمة آثاره ومؤلفاته من هذا البحث.

(٣) انظر: قائمة آثاره ومؤلفاته من هذا البحث.

(٤) انظر مثلاً الباحث المغربي الدكتور سالم يافوت في كتابه «ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس» ص٨٣ وما بعدها، وهو يذكر بعض من مال إلى هذا الرأي من المستشرقين كغولدتسيهر في كتابه عن الظاهرية، وكارادفو، وجوزيف شاخت، وأرنالديز وغيرهم

داود بن علي المشرقية[1]. إلا أنه من الخطأ كذلك اعتباره مستقلاً عن الأسس التي وضعها داود للمذهب.

ومن الأدلة على ذلك أنه يثني على فقه داود وعلمه ثناء كبيراً، ويجعله أعلم وأفقه من الأئمة الأربعة أنفسهم، استمعْ إليه وهو يقول: «وأما داود فكان واسع الرواية جداً جامعاً للسنن غاية الجمع، ضابطاً لها نهاية الضبط. وقد ذكرنا أن كل من جمع من السنن الصحاح أكثر مما جمع غيره، ومن أقوال العلماء أكثر مما عند سواهُ، وضَبَطَ ذلك بذكره وفهمه، فهو أعلم بلا شك»[2].

ويقول في موضع آخر: «وأحقهم - أي فقهاء الملة - بصفة الفقه داود بن علي لأنه لا يفارق السنن والإجماع أصلاً، ولا يقول برأيه البتة، ولا يقلد أحداً ثم أحمد بن حنبل»[3].

فقد انطلق أبو محمد من نفس الأسس لكنه أضاف وعمّق، وأصّل الأصول وعمّم النظر، وجعل الظاهرية مذهباً فكرياً له نسقه المتكامل بعد أن كانت مذهباً فقهياً فحسب.

ومهما يكن الأمر، فإن منهج الظاهرية يختلف في أصوله وكثير من فروعه عن

---

(١) فابن حزم لم يقلد داود مطلقاً، بل استدرك عليه، وثبت لديه «أنه أخطأ في كثير من فتاويه، لكن العصمة من الخطأ ليست لأحد من الناس بعد رسول الله ﷺ» الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة: ٤٩-٥٠. وقد جمع الشيخ أبوعبدالرحمن ابن عقيل الظاهري ضميمة بالمسائل التي خالف فيها ابن حزم أصحابه من الظاهرية بلغت قُرابة مائة مسألة، انظر: ابن حزم خلال ألف عام: ٤/ ٦٠.

(٢) الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة - لابن حزم: ص٤٢، ت. المعصومي.

(٣) المصدر السابق: ص٤٧.

سائر المذاهب الفقهية، وعلى رأسها المذاهب الأربعة المتبوعة، ولكن استيعاب كل ما كتبه ابن حزم في أصول الفقه دونه خرط القتاد، ويحتاج إلى وقت طويل جدا لتتبع كتبه في الفروع كالمحلى وغيره فإن فيها من قواعد الظاهرية وأصولهم التطبيقية ماليس في الكتب التي أفردت للأصول.

ويحتاج كذلك أن تُرصَد أصول ابن حزم وقواعده ومُسلماته واحترازاته وتعديلاته من شتى مصنفاته وتُرتب ترتيباً منطقياً، وهو الأمر الذي غفل عنه جل الباحثين الذين درسوا أصول ابن حزم والظاهرية، فهم يستعرضونها استعراضاً ويلخصونها من مأخذ قريب[1] : وهو كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» خاصة[2].

وليس من شأن هذا البحث أن يقوم بهذا العمل الكبير، الذي لم يكن مقصدا أساسا لهذه الدراسة التي جعلت همها التأريخ للظاهرية بالغرب الاسلامي نشأة وأعلاما وأثرا، فاقتضى الحال أن أصطفي بعضاً مما كتبه ابن حزم في هذا الفن وأتناوله باقتضاب، من أهم الأصول التي هي في رأيي لب الظاهرية وجوهرها وهي كالآتي :

---

(١) انظر ابن حزم خلال ألف عام: ٤/ ٨٤ .

(٢) ومن هذه الدراسات التي اطلعتُ عليها، واستطعتُ تصويرها بعض البحوث والرسائل الجامعية التي لاتزال مرقونة: كابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد، أطروحة دكتوراه بالأزهر، ومن رسائل الدبلوم : أصول المذهب الظاهري من خلال مؤلفات ابن حزم لإدريس الشرقي - كلية الآداب فاس، وابن حزم الأصولي لكمال عبد المجيد، كلية الآداب الرباط، ومصطلحات أصولية في كتاب الإحكام لابن حزم، لربيعة كاوزي - الرباط

المبحث الأول: الأصول المعتد بها عند الظاهرية :

الأصل الأول: الأخذ بظاهر الكتاب والسنة .

الأصل الثاني: الإجماع .

الأصل الثالث: الدليل.

الأصل الرابع: الاستصحاب.

المبحث الثاني: الأصول المرفوضة عند الظاهرية.

الأصل الأول: إبطال الرأي .

الأصل الثاني: إبطال التعليل .

الأصل الثالث: إبطال القياس.

* * *

المبحث الأول

الأصول المعتد بها عند الظاهرية

الأصول المعتد بها عند الظاهرية هي: ظاهر القرآن، وظاهر السنة، والإجماع، والدليل، فإن لم يكن شيء من ذلك اعتمدوا على الاستصحاب، وكل هذه الأصول نصوص أو راجعة إلى النصوص.

يقول الإمام ابن حزم مبيناً هذه الأصول: «الأصول التي لا يعرف شيء من الشرائع إلا منها أربعة وهي: نص[1] القرآن، ونص كلام رسول الله ﷺ، الذي إنما هو عن الله تعالى مما صح عنه عليه السلام نقل الثقات أو التواتر، وإجماع جميع علماء الأمة، أو دليل منها لا يحتمل إلا وجهاً واحداً»[2].

هذه هي أصول الفقه الإسلامي التي يعتد بها الظاهرية لا غير، ولذلك يقول أبو محمد في موضع آخر جازماً بهذه الحقيقة: « فلا سبيل إلى معرفة شيء من أحكام الديانة أصلاً إلا من أحد هذه الوجوه الأربعة، وهي كلها راجعة إلى النص »[3]. وما سوى ذلك يبقى على البراءة الأصلية.

* * *

(١) والنص عند الظاهرية مرادف للظاهر كما سيأتي.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام- لابن حزم: ١/ ٧١ ت الشيخ أحمد شاكر.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٦٩.

الأصل الأول: الأخذ بظاهر الكتاب والسنة:

هذا الأصل هو عماد المذهب الظاهري الذي بدأه داود بن علي، وأيقظه ابن حزم فيما بعد في الغرب الإسلامي، إنه الأخذ بظواهر النصوص من الكتاب والسنة، ومنه اشتُقّ اسمُهم الذي صار عَلَما عليهم، وأصبح يميزهم عن باقي المدارس الفقهية الإسلامية: الظاهرية، ولكن ما المراد بالظاهر؟

الظاهر في اللغة: الواضح والمنكشف البارز، والظواهر: أشراف الأرض[1].

أما الظاهر في اصطلاح الأصوليين: فهو اسم لكل كلام ظهر المراد منه للسامع بنفس صيغته من غير تأمل كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾، ﴿فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم﴾ وضده الخفي: وهو ما لا يُنال المرادُ منه إلا بالطلب كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰا۟﴾[2].

ويتبين من هذا التعريف أن عماد الظاهر عند الأصوليين: أن يكون اللفظ بحيث يدل على معناه بصيغته من غير توقف على قرينةٍ خارجية، مع احتمال التخصيص والتأويل وقبول النسخ[3].

أما « الظاهر » عند الإمام ابن حزم فهو مِنْ أخفى المصطلحات في كُتُبه وأكثرها إشكالاً، وذلك راجع إلى أن أبا محمد لم يحرر قصده من الظاهر تحريراً جيداً لوضوحه في ذهنه، لأنه عِمادُ مذهبه.

(١) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون- للتهانوي: ٢/ ٩٢٩/ مادة (الظاهر)، والكليات لأبي البقاء الكفوي: ص٥٩٣.

(٢) انظر: التعريفات للجرجاني: ص١٤٣، وكشاف اصطلاحات الفنون- للتهانوي ٢/ ٩٣٠/ مادة الظاهر.

(٣) تفسير النصوص في الفقه الإسلامي- للدكتور محمد أديب صالح: ١/ ١٤٣.

وإذا كان جمهور الأصوليين بعد الإمام الشافعي قد درجوا على التفريق بين الظاهر والنص[١] واشتهر ذلك عنهم، فإن الإمام ابن حزم يعدهُما اسمين لمسمى واحد، فالظاهر عنده مرادفٌ للنص، يقول في تعريفهما في الباب الخامس الذي أفرده للتعريف بالألفاظ الدائرة بين أهل النظر[٢]: « والنص :هو اللفظ الوارد في القرآن أو السنة المُستدل به على حكم الأشياء، وهو الظاهر نفسه »[٣].

وعليه فالظاهر عند ابن حزم هو النص نفسه ، وليس مرتبة أقل يقيناً منه.

فالأصل الأول عند الظاهرية - كما قرر ابن حزم - الأخذ بظاهر اللفظ من حيث اللغة، لأن الشرع لا يُدْرَكُ إلا بلغة العرب، ولأن اللغات إنما رتبها الله

---

(١) فالنص عندهم: هو الذي لا يقبل احتمالاً فيما يدل عليه، والظاهر هو الذي يقبل احتمالاً فيما يدل عليه، ولذلك كان النص - عندهم - في دلالته على الحكم أقوى من الظاهر، فإذا تعارضا قدم في العمل عليه. انظر: المستصفى للغزالي: ٤٨/١ بتحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر، وأصول الفقه لأبي زهرة : ١١٩، ١٢١، وأصول الفقه الإسلامي لزكي الدين شعبان : ص٣٤٨ ، وتفسير النصوص في الفقه الإسلامي للدكتور محمد أديب صالح: ١/ ٢٠٣.

(٢) ويجدر الإشارة هنا إلى أن أبا محمد - خلا مصطلحي « الظاهر » و « القطع » المبهمين في كتبه - كان دقيقاً في وضع مصطلحاته الأصولية والتعريف بها، وقد أفرد لهذا الغرض الباب الخامس من «الإحكام» ونبه أن كثيراً من الخلافات سببُها اختلاف لفظي واصطلاحي فقال: « والأصل في كل بلاء وعماء وتخليط وفساد: اختلاط الأسماء، ووقوع اسم واحد على معاني كثيرة، فيُخبرُ المُخبِر، بذلك الاسم وهو يريد أحد المعاني التي تحته، فيحمله السامع على غير ذلك المعنى الذي أراد المخبر، فيقع البلاء والإشكال، وهذا في الشريعة أضر شيء وأشده هلاكاً... » الإحكام في أصول الأحكام - لابن حزم ٨/ ١٠١

(٣) الإحكام في أصول الأحكام : ١/ ٤٢.

عز وجل ليقع بها البيان، واللغات ليست شيئا غير الألفاظ المركبة على المعاني المُبِينة عن مُسمياتِها.

ولذلك لايجوز أن يُصرَفَ اللفظ عن ظاهره ومعناه اللغوي، إلا بنص آخر وإجماع متيقَّن، يقول في « النبذ » : «ولا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها، ولا خبراً عن ظاهره لأن الله تعالى يقول: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[١]، وقال تعالى ذامّاً لقوم: ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ﴾[٢] ومَنْ أحال نصاً عن ظاهره في اللغة بغير بُرهان من آخر أو إجماع، فقد ادعى أن النص لا بيان فيه. وقد حرّف كلام الله تعالى ووحيه إلى نبيه ﷺ عن موضعه، وهذا عظيم جداً مع أنه لو سَلِم من هذه الكبائر لكان مُدعيا بلا دليل.ولا يحل أن يُحرف كلام أحد من الناس، فكيف كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ الذي هو وحيٌ من الله تعالى»[٣].

ثم ذكر ابن حزم : متى يجوز صرف الكلام عن ظاهره؟ فقال: «فإن قالوا: بأي شيء تعرفون ما صُرف من الكلام عن ظاهره، قيل لهم وبالله تعالى التوفيق: نعرفُ ذلك بظاهرٍ آخرَ مُخبِرٍ بذلك، أو إجماع متيقَّن منقول عن النبي ﷺ، على أنه مصروف عن ظاهره »[٤].

وبناء على هذا فإن التأويل تأويلان عند ابن حزم:

الأول: نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهرُه وعما وُضع له في اللغة إلى معنى آخر بغير برهان من نص أو إجماع أو ضرورة عقل، وكان ناقل هذا اللفظ غير واجب

---

(١) الشعراء:١٩٥ .

(٢) المائدة :١٣ .

(٣) النبذ ص٢٤. تحقيق : محمد زاهد الكوثري

(٤) الإحكام في أصول الأحكام - لابن حزم: ٣/ ٤١.

الطاعة[1].

والتأويل بهذا المعنى مرفوضٌ عند ابن حزم، مطَّرَح، باطلٌ لا يُلتفتُ إليه.

الثاني : هو نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره وعما وُضعَ له في اللغة إلى معنى آخر ببرهان من نص أو إجماع أو ضرورة عقل، وكان ناقل هذا اللفظ واجبَ الطاعة.

فالتأويل بهذا المعنى عند الإمام حق ؛ لأنه من قبيل التأويل اللغوي الذي لايخرج اللفظ عما يقتضيه ظاهره.

فالأخذ بظاهر النصوص - كما تدل عليه اللغة - واجب وهو أصل الأصول عند أبي محمد : «إلا أن يأتيَ نص أو إجماع أو ضرورة حس على أن شيئاً منه ليس على ظاهره وأنه قد نُقِلَ عن ظاهره إلى معنى آخر، فالانقياد واجبٌ علينا لِما أوجبَه ذلك النص والإجماع أو الضرورة»[2].

وإذا كان صرف الكلام عن ظاهره، والجنوح إلى التأويل عند الظاهرية لايكون إلا ببيان من نص القرآن، أو نص كلام رسول الله ﷺ، أو إجماع متيقن، فإن تجاوز هذه الحدود المرسومة يعتبر في نظر ابن حزم فِسقاً وعصياناً[3]، وافتراء وعُدواناً[4]، « فمن ترك ظاهر اللفظ، وطلب معاني لايدل عليها لفظ الوحي فقد افترى على الله عز وجل »[5]، كما أن « ترك الظاهر الذي علمناه وتعديه إلى

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام :١/ ٤٢.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل- لابن حزم:٢/ ١٣٣، ط دار الفكر.

(٣) الإحكام :٣/ ٤١.

(٤) المصدر السابق:٣/ ٤٢.

(٥) المصدر السابق:٣/ ٤٣.

تأويل لم يأت به ظاهر آخر حرام، وفسقٌ ومعصية لله تعالى، وقد أنذر الله تعالى وأعذر، فمن أبصر فلنفسه ومن عمي فعليها »[1].

ومن أمثلة هذا الاستعمال للظاهر عند ابن حزم قول الله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ﴾ لا يفسر الثياب إلا بما تدل عليه، ولا يفسر الطهارة إلا بالطهارة الحسية، لأنه لم يَرد نص يصرفها عن ذلك، ويحمل على من قال ليس على ظاهر الكلام، إنما هو القلب ، وكذلك قوله ﷺ: « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا »[2].

فلا يُفَسَّرُ التفرق إلا بتفرق الأبدان، ويهاجم من قالوا: ليس على ظاهره إنما معناه ما لم يتفقا على الثمن، وابن حزم يرى أن مثل هذه التأويلات تؤدي إلى إبطال جميع الكلام، وجميع الشرائع، واللغة التي خوطب بها الناس[3].

وقد كان لهذا المنهج أثر في مدلول الأمر والنهي والعموم والخصوص عند الظاهرية: فقد عقد ابن حزم لذلك فصلاً قائماً بذاته سماه (في حمل الأوامر والأخبار على ظواهرها)، فَسَّر فيه الأوامر والنواهي تفسيراً ظاهرياً، فكل أمر عنده على الوجوب، وكل نهي على الوجوب إلا إذا جاء نص أو إجماع مبني على نص يدل على غيره « فأوامر الله تعالى، ورسوله ﷺ كلها فرض، ونواهي الله تعالى ورسوله ﷺ كلها تحريم، ولا يحل لأحد أن يقول في شيء منها هذا

(١) الإحكام :٣/ ٤٤

(٢) جزء من حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في البيوع: باب إذا بين البيعان ولم يكتُما ونصحا، وباب ما يمحق الكذب والكتمان في البيع، وباب كم يجوز الخيار، وباب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، وباب إذا كان البائع بالخيار هل يجوز البيع، وأخرجه مسلم في البيوع: باب الصدق في البيع والبيان.

(٣) المصدر السابق : ٣/ ٤٠-٤١.

ندب، أو كراهية إلا بنص صحيح مبين لذلك أو إجماع»[١].

وابن حزم ينسب هذا القول لجميع الظاهرية فيقول: «وذهب قوم من الطوائف التي ذكرنا[٢]، وجميع أصحاب الظاهر إلى القول: بأن كل ذلك على الوجوب في التحريم أو الفعل، حتى يقوم دليل على صرف شيء من ذلك إلى ندب أو كراهة أو إباحة فنصير إليه، وهذا هو الذي لا يجوز غيره»[٣].

فدلالة الطلب على وجوب الفعل أو الترك، ليست مما انفرد به أهل الظاهر - كما رأينا في كلام ابن حزم - فليست إذن مما يميزهم.

ولكن مع ذلك للمنهاج الظاهري طابعه؛ إذ من المظاهر المهمة في فقه الظاهرية أنهم يضيقون من الأدلة التي تُخرجُ نصوص الأوامر والنواهي عن موجبها، بينما غيرهم من الفقهاء يوسعون في ذلك، ويبدو ذلك في الفروع، ولذلك يتبين مدى الأخذ بظاهر الأمر والنهي في الفروع، لا في أصل القاعدة[٤].

وتساوقاً مع الأخذ بالظاهر في مقتضى الأوامر والنواهي، خالف الظاهرية جمهور الفقهاء في كثير من المسائل منها:

(أ) وجوب الإشهاد على البيع[٥] للأمر في قوله تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾[٦].

---

(١) النبذ ص٢٨، بتحقيق، الكوثري.

(٢) هم بعض الحنفيين وبعض المالكيين وبعض الشافعيين كما ذكر.

(٣) الإحكام ٣/٢.

(٤) انظر ابن حزم- لأبي زهرة، ص٣٤٠.

(٥) انظر المحلى لابن حزم ٧/ ٢٢٤ بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري.

(٦) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(ب) اعتبار العمرة فرضا كالحج[١] لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾[٢] وشنع ابن حزم على الذين قالوا إنها ليست بفرض.

(ج) وجوب مكاتبة العبد، إذا طلب مكاتبة سيده على قيمته، وكان العبد قادراً على الوفاء، ووجوب معاونة المُكاتب بشيء من المال[٣]، امتثالاً لظاهر الأمر في قوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾[٤].

(د)- اعتبار الزواج فرضاً على كل قادر على الوطء، ولو لم يخش الزنى أو يترقبه[٥] - كما يقول الفقهاء الآخرون - أخذاً من قوله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء»[٦]، لأن الأمر مطلق، ولا دليل يخرجه عن معناه الظاهر، فهو للوجوب.

(هـ)- وجوب ترك البيع وقت النداء لصلاة الجمعة لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾[٧].

---

(١) انظر: المحلى لابن حزم ٥/ ٣.

(٢) البقرة ١٩٦.

(٣) انظر: المحلى ٨/ ٢١٩، ٢٥٢.

(٤) النور ٣٣.

(٥) انظر المحلى ٩/ ٣.

(٦) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في النكاح: باب قول النبي ﷺ «من استطاع منكم الباءة فليتزوج»، وفي الصوم: باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة، ومسلم في النكاح أيضاً.

(٧) سورة الجمعة ٩.

فإذا خالف أحد هذا الأمر، وباع في هذا الوقت فبيعه باطل[1]. بل إن جميع العقود الأخرى إذا وقعت في الوقت المذكور فهي باطلة.

وينتج عن هذا ميزة هامة للفقه الظاهري وهي أن كل فعل منهي عنه فإنه يقع باطلا، لا يترتب عليه أي أثر: فرفع البصر إلى السماء في الصلاة يبطلها، ومن صلى في مبارك الإبل والحمّام والمدافن لاتصح صلاته، ومن صلى في أرض مغصوبة أو صلى بثوب نجس أو مغصوب، وهو يعلم ذلك، ويلزمه إعادتها، وكذلك بل إن من أكل ثوماً أو بصلاً ثم صلى في المسجد فإن صلاته باطلة لا تصح[2]. ودليلهم على ذلك كله عموم قوله ﷺ: «كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد»[3].

والظاهر - عند ابن حزم - هو حمل الألفاظ على العموم أيضاً، ولوضّح ذلك بقوله في تعريف العموم: «حمل اللفظ على كل ما اقتضاه في اللغة، وكل عموم ظاهر»[4].

وهذا التعريف الاصطلاحي هو عين ما ذهب إليه جمهور الأصوليين وإن اختلفت العبارة، فقد عرفوه بقولهم: «كلام مستغرق لجميع ما يصلح له»[5].

غير أن صرف الألفاظ عن العموم - عند ابن حزم - لا يجوز إلا أن يقوم دليل

(١) انظر: المحلى لابن حزم: ٣/ ٢٩١.
(٢) انظر: الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث- للدكتور عبد المجيد محمود ص ٣٦٩-٣٧٠.
(٣) حديث متفق على صحته، وهو من الأحاديث التي عليها مدار الإسلام. أخرجه البخاري في الصلح: باب إذا اصطلحوا على صلح جور، فالصلح مردود، وأخرجه مسلم في الأقضية: باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور.
(٤) الإحكام ١/ ٤٢.
(٥) روضة الناظر لابن قدامة ٢/ ٦٦٢، بتحقيق الدكتور عبد الكريم النملة.

حتى يصرفها عن هذا العموم، ولكن هذا الصرف لا يتصور وقوعه - عند أهل الظاهر - إلا من خلال مصدرين: نص أو إجماع مستنِد إلى نص. فالواجب حمل كل لفظ «على عمومه وظاهره، مالم يأت نص بنسخ أو تخصيص أو تأويل»[1].

هذا هو مسلك الظاهرية في الأخذ بظواهر النصوص الذي بدا جلياً في مبحثي الأمر والنهي، والعام والخاص. وقد أطال ابن حزم في الدفاع عن هذا الاتجاه الظاهري، ورد على المخالفين بطريقته الخاصة في الرد.

ولقد بلغه قول بكر البشري: إنما ضلت الخوارج بحملها النص على ظاهره[2]، فندد بهذا القول، ورد أيضاً فأحسن الرد. قال رحمه الله في «الإحكام»: «وأما قول بكر: إن الخوارج إنما ضلت باتباعها الظاهر، فقد كذب وأفِك، وافترى وأثم. ما ضلت إلا بمثل ما ضل به هو، من تعلقهم بآيات ما وتركوا غيرها، وتركوا بيان الذي أمره الله عز وجل أن يبين للناس ما نُزل إليهم، كما تركه بكرٌ أيضاً، وهو رسول الله ﷺ.

ولو أنهم جمعوا آي القرآن كلها، وكلام النبي ﷺ، وجعلوه كله لازماً وحُكماً واحداً ومتبعاً كله؛ لاهتدوا. على أن الخوارج أعذرُ منه، وأقل ضلالاً؛ لأنهم لم يلتزموا قبول خبر الواحد، وأما هو فالتزم وجوبه، ثم أقدم على استحلال عصيانه. والقول الصحيح هٰهنا: هو أن الروافض إنما ضلت بتركها الظاهر، واتباعها ما اتبع بكرٌ ونُظراؤه من التقليد، والقول بالهوى بغير علم ولا هدى من

(١) الإحكام: ٣/ ١١١ وانظر: ٣/ ١٠١.
(٢) وهو نفس الاتهام الذي سيردده القاضي أبو بكر بن العربي في تشنيعه على الظاهرية كما سيأتي.

الله عز وجل ولا سلطان ولا برهان»[١].

ومع التسليم بأن الأخذ بالظاهر هو الأصل، وأن طريق الظاهرية أقرب إلى السلامة... فإن ما يقوله الظاهرية وابن حزم فيمن يخالف الأخذ بالظاهر، إنما ينطبق على المغالين في التأويل أمثال بعض الفرق كالمرجئة والباطنية.

أما الأئمة الفقهاء الذين أخذوا بالتأويل: فقد وضعوا له شروطاً وضوابط ومجالاً[٢]. إذا التزمها المؤوّلُ كان في مأمن من الزيغ والانحراف وتبديل كلام الله، وما إلى ذلك من المزالق والدركات؛ التي يرمي بها ابن حزم والظاهرية من يؤولون الكلام ويخرجون به عن ظاهره، بغير دليل .

أما الجمود على الظاهر فقد كان سبباً ـ كما هو معروف ـ لوقوع الظاهرية في بعض الغرائب ونوادر الأحكام[٣]، التي تبدو ـ أحياناً ـ نابية عن اللغة وروح الشريعة[٤].

ثم إن الإمام ابن حزم نفسه مع كونه أشد الناس تمسكاً بالظواهر وأبعدهم عن التأويل - تبعاً للمدرسة التي آمن بها، وعاش حياته محامياً عنها - وهي المدرسة الظاهرية، مع هذا وجدناه يلوذ بالتأويل في بعض الأحيان[٥]، حين لا

---

(١) الإحكام :٣/ ٤٠.

(٢) انظرها في : إرشاد الفحول - للإمام الشوكاني:٢/ ٥٩١ فما بعدها، ط. المملكة العربية السعودية .

(٣) كمسألة الطهارة من ولوغ الكلب، ومسألة البول في الماء الراكد، والحكم بنجاسة الكفار نجاسة عينية وغيرها.

(٤) انظر: تفسير النصوص في الفقه الإسلامي- للدكتور محمد أديب صالح: ص٤٤٥-٤٤٦.

(٥) والواقع أنه لا توجد مدرسة من المدارس الإسلامية في الكلام أو الفقه أو الأثر إلا

يجد منه بُدّاً ولا ملاذاً .

فقد ذكر في المحلى حديث : «سيحان وجيحان، والفرات والنيل، كل من أنهار الجنة»[١]، وحديث: « ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة، ومنبري على حوضي»[٢] وهما حديثان صحيحان ثابتان.

ثم قال الإمام ابن حزم: « هذان الحديثان ليس على ما يظنه أهل الجهل من أن تلك الروضة قطعة مُنقطعة من الجنة، وأن هذه الأنهار مُهبطة من الجنة، هذا باطل وكذب »، ثم ذكر أن معنى كون الروضة من الجنة إنما هو لفضلها، وأن الصلاة فيها تؤدي إلى الجنة، وأن تلك الأنهار لبركتها أضيفت إلى الجنة، كما تقول في اليوم الطيب: هذا من أيام الجنة، وكما قيل في الضأن: « إنها من دواب الجنة » وكما قال عليه السلام: «الجنة تحت ظلال السيوف»[٣].

ثم حَمَلَ ابن حزم بشدة على من حملوا هذه الأخبار على ظاهرها قائلاً: «قد

لجأت إلى التأويل، وإن تفاوتت في ذلك تفاوتاً كثيراً، منها من وسّع، ومنها من ضيّق، ومنها من سدّد وقارب، ومنها من شذ وأبعد النجعة وزاغ، قال ابن برهان: «وهذا الباب - أي التأويل- أنفع كتب الأصول وأجلها، ولم يزِلْ الزالُّ إلا بالتأويل الفاسد »، إرشاد الفحول : ٢/ ٥٩٠.

(١) أخرجه مسلم في الصحيح عن أبي هريرة ، وأحمد في المسند انظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني : ١/ ٦٨١ رقم الحديث:٣٦٥٢.

(٢) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في التطوع: باب فضل ما بين القبر والمنبر، وفي فضائل المدينة: باب كراهية النبي ﷺ أن تعرى المدينة، وفي الرقاق: باب في الحوض، وفي الاعتصام: باب ما ذكر النبي ﷺ، وحض على اتفاق أهل العلم، وأخرجه مسلم في الحج: باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الشيخان، انظر: صحيح الجامع الصغير: ١/ ٥٩٨ رقم: ٣١١٧

صح البرهان من القرآن ومن ضرورة الحس على أنها ليست على ظاهرها فيريدون حملها على ظاهرها، إن هذا لعجبٌ لا نظير له»[1].

ها هو ذا التأويل - إذن - يصل إلى المدرسة الظاهرية، التي تمسك بظاهر النص إلى حد الجمود في بعض الأحيان. ولكنها أوّلت حين لم تجد من التأويل بدا[2].

ومع هذا كله، لابد من توضيح أمر يعزبُ عن أذهان بعض الباحثين: الذين كلما وجدوا مجازاً قال به ابن حزم ظنوا ذلك خروجاً عن أصول الظاهرية التي سطرها في كتبه، وما دروا أن الإمام لا يمنع الأخذ بالمجاز الذي له قرينة، وهو الذي ينقل اللفظ فيه من المعنى الذي وُضع له إلى معنى آخر لعلاقة مع قرينة[3].

وابن حزم يعتبر ذلك من ظواهر الألفاظ لا من تأويلاتها، ويقول: إن من ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ ﴾[4] إذ المراد بذلك بعض الناس؛ لأن العقل يوجبُ ضرورة أن الناس كلهم لم يحشروا في صعيد واحد ليُخبروا هؤلاء بما أخبروهم به، فتعين من ظاهر اللفظ وقرائن الأحوال أن اللفظ العام أريد به البعض، ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ﴾[5]، وإنما أراد أهل القرية، وذلك أيضا انتقال مجازي.

---

(1) المحلى: ٥/ ٣٣٠-٣٣١، المسألة ٩١٩

(2) انظر: المرجعية العليا في الإسلام، للدكتور يوسف القرضاوي ص٣٠٥-٣٠٦، وانظر له أيضاً من محاذير التفسير: سوء التأويل، مجلة إسلامية المعرفة، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد الثامن، السنة الثانية، ذو الحجة ١٤١٧هـ/ أبريل ١٩٩٧م.

(3) انظر إرشاد الفحول ١/ ٧٢، ط المملكة العربية السعودية.

(4) آل عمران: ١٧٣.

(5) سورة يوسف ٨٢.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[1]. فإن لفظة أب تدل على الوالد المباشر، وهنا نُقلت إلى معنى أوسع، وهو الآباء والأجداد.

ومثل قوله تعالى: ﴿وَحَلَٰٓئِلُ أَبْنَآئِكُمُ ٱلَّذِينَ مِنْ أَصْلَٰبِكُمْ﴾[2]، فإن الابن هنا انتقلت من معناها الأصلي الحقيقي إلى معنى مجازي يشمل كل الفروع[3]، وكل هذا انتقال مجازي بيّن إما طبيعة[4] وإما شريعة[5]، وكلاهما أخذ بالظاهر وليس خروجاً عنه قط.

والواقع أن الأخذ بالظاهر هو الذي عليه الجمهور أيضاً لا الظاهرية وحدهم، لأنه الذي تدل عليه اللغة بأصل وضعها، وما يفهم من اللفظ لأول وهلة، فلا يجوز العدول عن هذا الظاهر إلى غيره إلا لدليل يصرف عن ذلك.

فالأصل في الكلام الحقيقة، ولا يعدل عنها إلى المجاز إلا لقرينة ودليل، والأصل بقاء العموم على عمومه حتى يَرِدَ ما يخصصه، وبقاء المطلق على إطلاقه حتى يظهر ما يقيده، وبقاء الأمر على الوجوب حتى يجيء ما يصرفه.

---

(1) النساء: ٢٢.

(2) النساء: ٢٣.

(3) راجع هذه الأمثلة وغيرها في «الإحكام»: ٣/ ١٣٦-١٣٧-١٣٨، و٤/ ص٢٨ وما بعدها، وانظر ابن حزم لأبي زهرة: ص٣٣٧-٣٣٨- وابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان- للدكتور محمود حماية ١٦٧.

(4) الطبيعة عند ابن حزم هو مادلت ضرورة العقل والحس على أن اللفظ منقول عن موضوعه إلى أحد وجوه النقل المجازية. الإحكام: ٣/ ١٣٧

(5) أما الشريعة فهي أن يأتي نص قرآن أو سنة، أو إجماع على نقل اللفظ عن معناه الحقيقي إلى المعنى المجازي. الإحكام: ٣/ ١٣٧.

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا أصبح « الظاهر » نعتاً وصِفَةً لطائفة من فقهاء
الأمة دون غيرهم مع أن الكل يرى أن الأخذ بالظاهر هو الأصل؟!!
والجواب - والله أعلم - أن أهل الظاهر، أصبح لفظ « الظاهر » لصيقاً بهم
لأنهم بالغوا في التمسك بظواهر النصوص، وجمدوا عليها في بعض الأحيان
وحصروا الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ دون إيمائه وإشارته وتنبيهه وعَرْفه عند
المخاطَبين[1]، وفوّتوا على أنفسهم النظر في مقاصد الشريعة وعلل أحكامها
وأهملوا من أنواع القياس ما لاينبغي لمنصفٍ إهماله.

وبسبب ذلك فكم من حكم دل عليه النص لم يفهموا دلالته، فلم يفهموا من
قوله تعالى في حق الوالدين: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا ﴾[2]، ضرباً ولا
سبّاً ولا إهانة.

يقول ابن حزم في هذه الآية: «وما فَهِم أحد قط في لغة العرب ولا العقل أن
قول: ﴿ أُفٍّ ﴾ يُعبر به عن القتال والضرب، ولو لم يأت إلا هذه الآية ما حرّم
اللهُ إلا قول ﴿ أُفٍّ ﴾ فقط»[3].

وهذه ظاهرية عجيبة وغريبة، قصرت عن فهم مراد الشارع في هذا الموضع.
وأكتفي بهذه اللمحة عن منهج الظاهرية في الأخذ بظاهر النصوص، ووقوفهم
عند ألفاظها، لأنتقلَ إلى الأصل الثاني المعتبر عندهم بعد نصوص القرآن والسنة،
وهو الإجماع، لأبين مفهومه الذي تميزوا به عن الجمهور أيضاً.

---

(١) انظر: إعلام الموقعين، لابن القيم: ١/ ٣٣٨.
(٢) سورة الإسراء: ٢٣.
(٣) ملخص إبطال القياس، لابن حزم: ص٢٩، بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني.

الأصل الثاني: الإجمـــاع:

الإجماع في اللغة يطلق على معنيين:

أحدهما: العزم على الشيء والتصميم عليه، يقال: « أجمع فلان رأيه على
كذا» إذا صمم عزمه عليه.
ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾[1]، وقوله سبحانه: ﴿ فَلَمَّا ذَهَبُوا۟
بِهِۦ وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ ﴾[2] أي عزموا.

ثانيهما: الاتفاق: يقال: «أجمع القومُ على كذا» إذا اتفقوا عليه[3]، ومنه ما
حُكي من قوله ﷺ: « لا تجتمع أمتي على الضلالة »[4]، وهذا المعنى هو الذي
يناسبُ المعنى الاصطلاحي عند الأصوليين.

وأما في الاصطلاح: فقد استقر الأصوليون على تعريفه بأنه: «اتفاق مجتهدي
أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من الأعصار على أمر من الأمور »[5].

يقرِّرُ ابن حزم في البداية أن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة، يُرجَع إليه،

---

(١) يونس: ٧١.
(٢) يوسف: ١٥.
(٣) انظر: روضة الناظر: ٢/ ٤٣٩.
(٤) أخرجه الترمذي في الفتن: باب ما جاء في لزوم الجماعة، وابن ماجة في الفتن أيضاً: باب
السواد الأعظم، والحاكم في كتاب العلم، وإسناده ضعيف، انظر تخريج أحاديث
اللمع في أصول الفقه للحافظ عبد الله بن الصديق الغماري ص٢٤٨.
(٥) إرشاد الفحول: ١/ ٢٦٠، وانظر: منهاج الوصول في معرفة الأصول للبيضاوي:
ص١٧٩ ط. عالم الكتب.

ويُفزَع نحوه، ويُكفّر[1] من خالفه إذا قامت عليه الحجة بأنه إجماع[2].

وكون الإجماع حجة هو موضع اتفاق بين الظاهرية وغيرهم، وإنما الخلاف في ماهية هذا الإجماع.

وتساوقا مع مذهب الظاهرية في قَصْرِ الحجة على النصوص فقط، يرى ابن حزم أنه لا إجماع إلا عن نص، فلا بد للإجماع من مستنَد، وهذا المستندُ هو النص لا غير.

يقول: «اتفقنا نحن وأكثر المخالفين لنا، على أن الإجماع من علماء أهل الإسلام حجة وحق مقطوع به في دين الله عز وجل.

ثم اختلفنا، فقالت طائفة: هو شيء غير القرآن وغير ما جاء عن النبي ﷺ لكنه: أن يجتمع علماء المسلمين على حكم لا نص فيه، لكن برأي منهم أو بقياس منهم على منصوص.

وقلنا نحن: هذا باطل، ولا يمكن البتة أن يكون إجماع من علماء الأمة على غير

---

(١) هذا التكفير يتساوق مع تعريف ابن حزم للإجماع الذي هو الإجماع المتواتر المستند إلى نص في أمر معلوم من الدين بالضرورة بل هو أقوى من النص وهو التوقيف، وعلى هذا يكون نقد ابن تيمية - رحمه الله - لابن حزم في مسألة التكفير هذه بدعوى «أن كثيرا من العلماء لا يكفّرون مخالف الإجماع» ليس في محله، لأن مفهوم الإجماع عند ابن حزم مخالف لمعناه عند الجمهور فهو ما نُقل نقل كافة عن مثلها إلى النبي ﷺ كالصلوات والصيام وغيرها مما هو معلوم من الدين بالضرورة، ومنكِرُ هذه الأمور كافر عند جميع الأمة ولم يختلف أحد في تكفيره، انظر: نقد مراتب الإجماع لابن تيمية: ص٢٠٤، على هامش (مراتب الإجماع لابن حزم).

(٢) مراتب الإجماع لابن حزم: ص١١-١٢.

نص من قرآن أو سنة عن رسول الله ﷺ»[1].

إذن فالظاهرية مع تسليمهم بحُجيّة الإجماع يختلفون مع الجمهور في هذا الموضع بالضبط، وهو أن الإجماع عندهم لا يكون إلا عن نص، أما الإجماع المستند إلى الرأي والقياس والتعليل فهو باطل.

وإذا صح أنْ لا إجماع إلا عن نص وتوقيف، فقد تقرر كذلك أنْ لا إجماع إلا إجماع الصحابة رضي الله عنهم، لأنهم هم الذين شهدوا التوقيف من رسول الله ﷺ، وهذا هو الموضع الثاني الذي خالف فيه الظاهرية الجمهور أيضاً.

يقرر ابن حزم مذهب الظاهرية في هذا الأمر، وينسبه إلى أبي سليمان داود بن علي الظاهري نفسه وأصحابه فيقول: «قال أبو سليمان وكثير من أصحابنا: لا إجماع إلا إجماع الصحابة رضي الله عنهم. واحتج في ذلك بأنهم شهدوا التوقيف من رسول الله ﷺ، وقد صح أنه لا إجماع إلا عن توقيف.

وأيضا فإنهم رضي الله عنهم كانوا جميع المؤمنين[2]، لا مؤمن من الناس سواهم، ومن هذه صفته فإجماعهم هو إجماع المؤمنين، وهو الإجماع المقطوع به، وأما كل عصر بعدهم فإنما هم بعض المؤمنين لا كلهم، وليس إجماع بعض

---

(١) الإحكام: ٤/ ١٢٨-١٢٩. ويقول في موضع آخر: «ونحن نقول: لا إجماع إلا عن نص، وذلك النص: إما كلام منه عليه السلام فهو منقول ولابد محفوظ حاضر، وإما عن فعل منه عليه السلام فهو منقول أيضاً كذلك. وإما إقراره - إذا علمه فأقره ولم ينكره - فهي أيضا حال منقولة محفوظة، وكل من ادّعى إجماعاً على غير هذه الوجوه كلّفناه تصحيح دعواه في أنه إجماع» الإحكام: ٤/ ١٣٦.

(٢) يشير ابن حزم إلى الآية التي ساقها دليلاً للإجماع وهو قول الله تعالى: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً﴾ (النساء: ١١٥).

المؤمنين إجماعاً، إنما الإجماع إجماع جميعهم.

وأيضاً فإنهم كانوا عدداً محصوراً يمكن أن يحاط بهم وتعرف أقوالهم، وليس مَنْ بَعْدَهُم كذلك»[1].

هذه حجج ثلاث ساقها ابن حزم حجة لأبي سليمان، أساسها أنه لا إجماع إلا عن توقيف من النبي ﷺ، والصحابة هم الذين نقلوا ذلك التوقيف لأنهم كانوا محصورين يمكن عقد إجماعهم وحصر أقوالهم، وكانوا هم كل المؤمنين في عهد النبي ﷺ. ويستدل على صحة ما ذهب إليه ببرهانين:

أحدهما: أنه إجماع لاخلاف فيه من أحد، وما اختلف قط مسلمان في أن ما أجْمَعَ عليه جمع الصحابة رضي الله عنهم دون خلاف من أحد منهم إجماعاً متيقناً مقطوعاً بصحته، فإنه إجماع صحيح لا يحل لأحد خلافه.

الثاني: أنه قد صح أن الدين قد كَمُل بقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[2].

وإذا قد صح ذلك، فقد بطُل أن يزاد فيه شيء، وصح أنه كمُل... وأنه كله منصـــوص عليه من عند الله عز وجل، وإذا كان هو كذلك، فما كان من عند الله تعالى فلا سبيـــل إلى معرفته إلا من قبَل النبي ﷺ الذي يأتيه الوحي من عند الله[3].

والصحابة رضي الله عنهم هم الذين شاهدوا رسول الله ﷺ وسمعوه، فإجماعهم على ما أجمعوا عليه هو الإجماع المفترض اتباعه، لأنهم نقلوه عن رسول

(١) الإحكام ٤/١٤٧.

(٢) سورة المائدة الآية ٣

(٣) النبذ لابن حزم ص٢٦-٢٧، بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق، ط دار ابن حزم.

الله ﷺ عن الله تعالى بلا شك»[1].

ولكن الإمام أبا محمد يرى أن الصحابة رضي الله عنهم لهم فترتان:

الأولى: فترة كانوا فيها مجتمعين غير متفرقين، عددهم محصور، يمكن أن يحاط بهم، وتعرف أقوالهم، والإجماع المعتبر من الصحابة هو إجماع هذه الفترة فقط.

والثانية: تفرقوا فيها إلى الأقاليم والأمصار، وتعذر الإحاطة بهم، وحصر أقوالهم، وهي فترة لا يُعتد بها في الإجماع.

يقول ابن حزم: «... فإنما كان هذا - أي كان الإجماع - ممكناً إذ كانوا كلهم بحضرة رسول الله ﷺ قبل تفرقهم في البلاد، وأما بعد تفرقهم فالحال في تعذر حصر أقوالهم كالحال فيمن بعدهم سواء ولا فرق، هذا أمر يعرف بالمشاهدة والضرورة»[2].

ولا يتصوّر ابن حزم أن يجمع المسلمون في عصر ما بعد الصحابة رضي الله عنهم على ما لم يجمع عليه الصحابة، بل يكون من قطع بذلك كاذباً بلا شك، لأن الأعصار بعد الصحابة رضي الله عنهم من التابعين فمن بعدهم لا يمكن ضبط أقوال جميعهم ولا حصرُها، لأنهم ملأوا الدنيا والحمد لله من أقصى السِّنْد، وخُراسان، وإرمينية، وأذربيجان، وجزيرة العرب، والعراق، والأهواز، وفارس»[3].

ولا يكتفي أبو محمد ببيان استحالة الإجماع من غير نص لاستحالة الاجماع أو حصر الأقوال فحسب، بل يبين أن الإجماع على غير نص غير ممكن، لأن

(١) المصدر السابق ص٢٧-٢٨.

(٢) الإحكام ٤/١٤٩.

(٣) النبذ ص١٢-١٣ بتحقيق الإمام محمد زاهد الكوثري

تفكير الناس في استخراج العلل لايمكن أن يتفق، لاختلاف مناحي تفكيرهم، ويَستعين في بيان ذلك بدراسته النفسية والاجتماعية[1] فيقول رحمه الله:

« إن اليقين قد صح بأن الناس مختلفون في هممهم، واختيارهم وآرائهم وطبائعهم الداعية إلى اختيار ما يختارونه، وينفرون عما سواه متباينون في ذلك تبايناً شديداً متفاوتاً جداً. فمنهم رقيقُ القلب يميل إلى الرفق بالناس، ومنهم قاسي القلب شديد يميل إلى التشديد على الناس، ومنهم قوي على العمل مُجد إلى العزم والصبر والتفرد، ومنهم ضعيف الطاقة يميل إلى التخفيف، ومنهم جانح إلى لين العيش يميل إلى الترفيه، ومنهم مائل إلى الخشونة مـجْنِحٌ إلى الشدة، ومنهم معتدل في كل ذلك يميل إلى التوسط، ومنهم شديد الغضب يميل إلى شدة الإنكار، ومنهم حليمٌ يميل إلى الإغضاء.

ومن المحال اتفاق هؤلاء كلهم على إيجاب حكم برأيهم أصلاً، لاختلاف دواعيهم ومذاهبهم فيما ذكرنا... فبطل أن يصح إجماع على غير توقيف، وهذا برهان قاطع ضروري»[2].

وبما سلف تبين أن مذهب ابن حزم والظاهرية في الإجماع المعتبر عندهم هو ما قام على قاعدتين: أن يكون على نص فقط، وأن يكون من الصحابة قبل تفرقهم فقط.

---

(1) وهذه ناحية كان فيها الإمام ابن حزم نسيجَ وحْدَه، لم يُعن بها غيرُه من الفقهاء في الدراسات الفقهية، وقد سلك في ذلك المنهج الاستقرائي التجريبي ؛ واعتمد على ما آتاه الله من فطنة وذكاء، وقوة إحساس، وصدق فراسة، وقدرة على ضبط الجزئيات في معان كلية وقضايا عامة، يدل على ذلك كتاباه المتفرِّدان: مداواة النفوس، وطوق الحمامة راجع في ذلك: ابن حزم لأبي زهرة: ص١٥٣وما بعدها وانظر : ص٣٥٥.

(2) الإحكام :٤/ ١٣٨.

وهنا قد يرد سؤال على ابن حزم وهو: إذا لم يصح إجماع إلا عن نص فما فائدته إذن مع وجود النص ؟ .

وقد أجاب أبو محمد عنه بقوله: «قد بيّنا آنفاً أنه لا حاجة بأحد إلى طلب إجماع لو اختلاف، وإنما الفرض على الجميع والذي يحتاج إليه الكل، فهو معرفة أحكام القرآن، وما ثبت عن رسول الله ﷺ فقط. وأهل العلم مالوا إلى معرفة الإجماع، ليعظموا خلاف من خالفه وليزجروه عن خلافه فقط. وكذلك مالوا إلى معرفة اختلاف الناس، لتكذيب من لا يبالي بادعاء الإجماع جرأة على الكذب حيث الاختلاف موجود، فيردعونه بإيراد الخلاف عن اللجاج في كذبه فقط»[1].

ففائدة الإجماع على ما قرره أبو محمد تغليظ النكير على المخالف، كما أن فائدة علم الخلاف ردع مدعي الإجماع عن لجاجته[2].

والغريب أن المحدّث الكبير العلامة أحمد شاكر رحمه الله مال إلى مذهب ابن حزم والظاهرية في معنى الإجماع قال في حاشية «الإحكام»: «هذا الذي ذهب إليه المؤلف هو الحق في معنى الإجماع والاحتجاج به، وهو بعينه المعلوم من الدين بالضرورة.

وأما الإجماع الذي يدّعيه الأصوليون فلا يتصور وقوعه ولا يكون أبداً وما هو إلا خيال. وكثيراً ما ترى الفقهاء إذا حزَبَهُم الأمر وأعوزتهم الحجة ادّعوا الإجماع، ونبزوا مُخالِفَه بالكفر، وحاش لله، إنما الإجماع الذي يكفر مخالفُه هو المتواتر المعلوم من الدين بالضرورة»[3].

---

(1) المصدر السابق :٤/ ١٤٤.

(2) ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد: ص٣٦٧-٣٦٨، مرقونة بمكتبة كلية الشريعة بجامعة الأزهر، بالقاهرة.

(3) الإحكام ٤/ ١٤٢، حاشية (1)

وما أحسب الشيخ[1] - رحمه الله - يقول ذلك لو طال به العمر إلى اليوم، لأن تطور وسائل الاتصال الهائلة في العصر الحالي التي جعلت العالم قرية واحدة - كما يقال - ويسّر تبادل الرأي في مختلف القضايا بين سائر المجتهدين، يجعل الإجماع الذي أراده الأصوليون ممكن الوقوع جداً وليس الأمر خيالاً كما جنح إليه ذلك الشيخ رحمه الله، وله عذره في ذلك.

هذه لمحة سريعة عن الأصل الثاني لمذهب الظاهرية، نكتفي بها خشية الإطالة لننتقل إلى الأصل الثالث من أصول هذا المذهب الذي تفردوا به والذي أسموه الدليل.

* * *

(١) ومن [illegible] الإمام ابن حزم والظاهرية

الأصل الثالث: الدليل:

هذا هو الأصل الثالث من أصول الاستنباط عند ابن حزم والظاهرية. وقد زعم مخالفوهم أنهم أنكروا القياس في الأحكام قولاً، واضطروا إليه فعلاً وعملاً فسموه الدليل[1]، ليُمَوّهوا بذلك بدل أن يسموه القياس. ولكن الظاهرية ينكرون ذلك أشد الإنكار، وينفونه أشد النفي، ويبينون أن الدليل ليس خارجاً على النصوص بل هو مأخوذ منها.

وقد بدأ ابن حزم في تأصيله للدليل بنفي ما ادعاه أولئك العلماء على الظاهرية، فقال بلغته العنيفة: «ظن قوم بجهلهم أن قولنا بالدليل خروج منا عن النص والإجماع، وظن آخرون أن القياس والدليل واحد، فأخطأوا في ظنهم أفحش خطأ، ونحن إن شاء الله عز وجل نبين الدليل الذي نقول به بياناً يرفع الإشكال جملة»[2].

ويوافق حافظُ المغرب أبو عمر بن عبد البر على ما ذهب إليه ابن حزم من التفريق بين الدليل والقياس، وقد عقد لذلك باباً سماه: «باب نفي الالتباس في الفرق بين الدليل والقياس» ذكر فيه أن العلماء اختلفوا في هذا الاستدلال أو الدليل على قولين:

أحدهما: أنه نوع من أنواع القياس وضربٌ منه، وأنه يدخله ما يدخل القياس من العلل.

وثانيهما: أنه هو النص بعينه وفحوى خطابه.

(١) من الذين قالوا عنهم ذلك الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٨/ ٣٧٤.
(٢) الإحكام ٥/ ١٠٥.

ورجح أنه ليس بقياس فقال: «القياس الذي لا يختلف أنه قياس، هو تشبيه الشيء بغيره إذا اشتبه، والحكم للنظير بحكم نظيره إذا كان في معناه، والحكم للفرع بحكم أصله إذا قامت فيه العلة التي من أجلها وقع الحكم»[1].

ثم ضرب لذلك أمثلة بين فيها أن الدليل عند داود ومن قال بقوله من الظاهرية، نحو قول الله جل وعز: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾[2]، لو قال قائل: فيه دليل على رد شهادة الفساق كان مستدلاً مصيباً، ونحو قوله: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾[3]، كان فيه دليل على قبول خبر العدل، ونحو قوله سبحانه: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[4] دليل على أن كل مانع من السعي إلى الجمعة تركُه واجب؛ لأن الأمر بالشيء يقتضي النهي عن جميع أضداده»[5].

والأمثلة التي ذكرها ابن عبد البر ليوضح بها معنى الدليل، فيها ما يوهم أن الظاهرية يقولون بمفهوم المخالفة[6]، إذا كان الدليل على قبول خبر الواحد العدل مقصورا عندهم على قوله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ﴾ فقط مع ما عُرف

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر: ٢/ ٢٩٥-٢٩٦ بتحقيق محمد عبد القادر عطا.
(٢) الطلاق: ٢.
(٣) الحجرات: ٦.
(٤) الجمعة: ٩.
(٥) المصدر السابق: ٢/ ٢٩٥.
(٦) وهو أن يُشعرَ المنطوقُ بأن حكمَ المسكوت عنه مخالف لحكمه، ويسميه الأصوليون كذلك دليل الخطاب: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول للتلمساني ص٧٩ بتحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. ومفهوم المخالفة مردود عند أهل الظاهر، انظر النبذ: ص٥٢ تحقيق الكوثري.

عنهم من رفضهم لهذا المفهوم، إذ هو غير منصوص[1].

وقد رد ابن حزم هذا التأويل الموهم مبيّناً معنى الدليل عند الظاهرية بقوله: «لو لم تكن إلا هذه الآية وحدها لما كان فيها ما يدل على قبول خبر العدل ولا على المنع من قبوله، بل إنما مَنَع فيها من قبول خبر الفاسق فقط، وكان يبقى خبرُ العدل موقوفاً على دليله، ولكن لما استفاضت هذه الآية التي فيها المنعُ من قبول خبر الفاسق إلى الآية التي فيها قبول نذارة النافر للتفقه[2]، صارتا مقدمتين أنتجتا قبول خبر الواحد العدل دون الفاسق بضرورة البرهان»[3]. وهذا استدلال بمنطوق النصوص لا بمفهومها.

وهكذا يبين ابن حزم بعد ذلك أن قوله بالدليل واتخاذه له أصلاً من أصول الأحكام، لا يعني أنه يزيد مصدراً رابعاً إلى النص والإجماع ويَخرُجُ عنهما، بل إن الدليل مأخوذ ومُولَّدٌ منهما، وليس حملاً عليهما باستخراج علة من النص تكون أساسا للقياس الذي هو إعطاء حكم النص لكل ما تحقق فيه العلة.

*** أقسام الدليل:**

والدليل عند الظاهرية ينقسم إلى قسمين: دليل مأخوذ من النص، ودليل مأخوذ من الإجماع.

القسم الأول: الدليل المأخوذ من النص:

وهو على سبعة أنواع كلها واقع تحت النص- كما يقول ابن حزم - ، أشير

(١) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد: ص٣٨٠.
(٢) يشير إلى قوله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة، ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ سورة التوبة: الآية: ١٢٢.
(٣) الإحكام: ١/ ١١١-١١٢.

إلى كل نوع منها، وأذكر المثل الذي ساقه ابن حزم له:

النوع الأول : مقدمتان تنتج نتيجة ليست منصوصة في إحداهما:

كقوله عليه السلام: «كل مُسكِر خمر وكل خمر حرام»[1].

التيجة: كل مُسكر حرام، فهذا منصوص على معناه نصا جليا ضروريا، وإن لم ينص على لفظه، وليس خروجا عن النص، لأن النتائج مطويات في المقدمات.

ومع ذلك فقد ذهب بعض الفقهاء إلى اعتبار هذا النوع من الاجتهاد اجتهاداً قياسياً[2]، وتابعهم على هذا الرأي بعضُ المعاصرين، فهذا الدكتور المختار ولد أباه، لما تعرض «لقضايا الخلاف بين المالكية والظاهرية» ختم حديثه في هذا الباب بقوله: «بَيْد أن ابن حزم إذ ينكر الصورة الاستنباطية التي يُعرِّفُها الأصوليون بالقياس، كما ينكر مفهومَ الموافقة في فحوى الخطاب ولحنِه، يَقْبَلُ جُلَّ الأحكام المستنبطة بهذه الطريقة، استنادا إلى ما يسميه «الدليل الأثري» وهذا ما جَعَل الخلاف بينه وبين الأئمة، خلافاً مبدئيا أكثر مما هو عملي»[3].

وهذا الكلام موضع نظر، لأن القياس حَمْلٌ على النص بجامع العلة وليس من النص في شيء، ولا أخذاً من مفهوم اللفظ نفسه أما الأمثلة التي ساقها ابن حزم للدليل، فهي دلالات لفظية مخالفة لقياس الفقهاء يقيناً، بل ذهب بعض العلماء إلى

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عمر في كتاب الأشربة: باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام. انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١٣/ ١٧٢، وأخرجه مالك في الموطأ عن أبي سعيد الخدري في كتاب الضحايا: باب ادخار لحوم الضحايا، بلفظ: «وكل مسكر حرام» انظر الموطأ بشرح الزرقاني ٣/ ٧٦.

(٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ٢٩٥

(٣) مدخل إلى أصول الفقه المالكي للدكتور محمد المختار ولد أباه: ص٨٢.

أنه النص بعينه كما تقدم عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» .

النوع الثاني : شرط مُعلق بصفة فحيثُ وُجد فواجبٌ ما عُلق بذلك الشرط، مثل قوله تعالى: ﴿إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾[1] ويتعلق الأمر هنا بتطبيق عموم فعل الشرط، لأن الناس كلهم سواء بالنسبة للأحكام الشرعية، فالشرط الوارد في الآية يُفهم منه أن كل من ينتهي يغْفِر له الله سبحانه وتعالى سواء أكانوا هم المشركين الذين يتكلم القرآن عنهم أم كان غيرهم، وهو دلالة اللفظ نفسه وليس قياساً.

النوع الثالث : لفظ يُفهَم منه معنى فيؤدى بلفظ آخر، وهو ما يسمى بالمتلازمات، ويعني أن يكون المعنى الذي يدل عليه اللفظ متضمناً في ذاته نفي معنى آخر لا يمكن أن يتلاءم مع المعنى الذي اشتمل عليه اللفظ، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ لَأَوَّٰهٌ حَلِيمٌ﴾[2].

يفهم منه فهماً ضرورياً أنه ليس بسفيه، لأن السفه لا يمكن أن يتلاءم مع معنى الحِلم، ومثل قوله سبحانه: ﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾[3] فإن ذلك يتضمن أيضا النهي عن الضرب، والنهي عن النهر والشتم، لأنها أمور لا تتلاءم والأمر بالإحسان، وهذا ليس من القياس الجلي، بل هو دلالة تُضَمَّنُهَا اللفظُ في ذاتِه.

النوع الرابع : أن يكون الشيء غير منصوص على حكمه لا إباحة ولا حرم ولا فرضاً، فلا يبقى سوى الإباحة الأصلية، وقد ذكر الشيخ أبو زهرة أن هذ القسم إنما هو في الحقيقة من باب الاستصحاب[4] وسأعرض لذلك إن شاء الل

---

(١) الأنفال: ٣٨.

(٢) التوبة: ١١٤

(٣) البقرة: ٨٣

(٤) ابن حزم لأبي زهرة: ص٣٦٠.

تعالى عند الكلام عنه.

النوع الخامس : سماه القضايا المندرجة أي أن الدرجة العليا فوق التالية لها فما بعدها، وإن لم ينص على أنها فوق التالية ، مثل قولك : « أبو بكر أفضل من عمر، وعمر أفضل من عثمان » إذن فالنتيجة المنطقية المأخوذة من هذا الترتيب أن أبا بكر أفضل من عثمان.

النوع السادس: وهو ما سماه عكس القضايا، وذلك أن الكلية الموجبة تنعكس جزئية أبداً، مثل قول الرسول ﷺ: «كل مُسكِر حرام»[1] فينعكس ويقال (بعض الحرام مُسكِر)، وإن ذلك أيضاً من الدلالات التي تفهم من النص ذاته.

النوع السابع : لفظ ينطوي على معان كثيرة مقترنة به تُفهم منه، مثل قولك: زيد يكتب، فإن منطوق هذه العبارة يفيد أن شخصاً يُدعى زيداً يقوم بعمل الكتابة، إلا أن هذا المنطوق يتضمن أشياء غير منطوقة تفهم منه لزوماً، فقد صح من هذا اللفظ أن زيدا حي، وأنه ذو جارحة سليمة يكتب بها، وأنه ذو آلات يصرفها في الكتابة، وهو ما يسمى (لوازم المعنى)[2].

ثم ختم الإمام ابن حزم بيان هذه الدلالات اللفظية التي سماها الدليل بقوله: «فهذه هي الأدلة التي نستعملها، وهي معاني النصوص ومفهومها، وهي كلها واقعة تحت النص وغير خارجة عنه أصلاً، وجميع هذه الأنواع كلها لا تخرج من أحد قسمين: إما تفصيل لجملة، وإما عبارة عن معنى واحد بألفاظ شتى، كلغة يعبر عنها بلغة أخرى»[3].

---

(١) هو لفظ مالك في الموطأ، وقد تقدم تخريجه.

(٢) هذه الأنواع مأخوذة من : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٥/ ١٠٦-١٠٧.

(٣) المصدر السابق: ٥/ ١٠٧.

إذن فكل أنواع الدليل هذه مأخوذة من النص، لا بأمر خارج عنه كالقياس، وإن كان بعض أنصار القياس يصرون على اعتبارها قياساً.

ويوافق أبا محمد على مذهبه القائل أن جميع أنواع الدليل مفهومة من النص وليست خارجة عنه، أحدُ كبار الفقهاء المحدثين وهو الإمام محمد أبو زهرة يقول: «وإنا نوافق ابن حزم كل الموافقة على أن ما أسماه أدلة من هذه الأقسام كلها هي مفهومةٌ من النص، وليست خارجة عنه، إنما هي منه كلها وليست من القياس في شيء، إلا على رأي الذين يقولون إن دلالة الأولى من باب القياس فإنه يصح أن تكون دلالة اللفظ على المعاني المتلازمة من قبيل ذلك، لكن الحق في هذا أنه من مفهوم اللفظ لا من شيء خارج عنه»[1].

القسم الثاني : الدليل المأخوذ من الإجماع :

هذه أقسام الدليل المأخوذة من النصوص، أما الدليل المأخوذ من الإجماع، فقد ذكر ابن حزم أن أنواعه أربعة :

النوع الأول : إجماعهم على أن حكم المسلمين سواء[2]، ومحوى هذا النوع أنه إذا كان الحكم قد خوطب به بعضُ المسلمين، فهو حكمٌ لكل المسلمين بمقتضى التسوية العامة بين جميع المسلمين ، ولزوم الخطاب لهم جميعاً ما دامت لم توجد خصوصية ثابتة من النص نفسه.

وعلى ذلك يكون الحكم عاماً وإن كان اللفظ خاصاً[3]، وإن ذلك ثبت بإجماع المسلمين المنقول من عصر النبي ﷺ ذلك أنه ﷺ بعث إلى كل من كان

---

(١) ابن حزم لأبي زهرة: ص ٣٦١

(٢) الإحكام: ٥/ ١٠٦.

(٣) وهذا قريب من القاعدة الأصولية « العبرة بعموم الحكم لا بخصوص السبب »

حياً في عصره في معمور الأرض، من إنسي وجني، وإلى من يولد بعده إلى يوم القيامة، وليحكم في كل عين وعرض يخلقهما الله تعالى إلى يوم القيامة، فلما صح ذلك بإجماع الأمة المتيقن المقطوع إليه، المبلغ إلى النبي ﷺ، وبالنصوص الثابتة بما ذكرنا من بقاء الدين إلى يوم القيامة، ولزومه الإنس والجن... كان أمره ﷺ لواحد من النوع، وفي واحد من النوع، أمراً في النوع كله، وللنوع كله، وما كان من الشريعة خاصا لواحد أو لقوم، فقد بينه عليه السلام نصاً وأعلم له خصوص»[١].

ومن أمثلة هذا النوع في فروع الظاهرية ما يراه الإمام ابن حزم من أن رضاع الكبير من المرأة إذا استوفى شروطه يعتبر رضاعاً مُحرِّماً؛ لأن الحديث قد جاء في ذلك[٢]، دون نص بالخصوصية، لأنه وإن جاء في سالم مولى أبي حذيفة إلا أن الإجماع قد انعقد على أن حكم المسلمين سواء، ولم يأت من النصوص ما يجعل هذا الحكم خاصاً بسالم وحده[٣].

النوع الثاني: إجماعهم على ترك قولةٍ ما[٤]، وهو أن يختلف المسلمون على أقوال ويجمعوا على ترك قول في الموضوع، فإن هذا الترك دليل على البطلان، ومنشؤه الإجماع الذي يعتبر إجماعاً على تركه، كما اختلف الصحابة في ميراث الجد مع الإخوة وهل يرثون معه أو لا؟ فقال بعضهم: إنه كالأب عند فقده،

(١) الإحكام: ٣/ ٨٨-٨٩.
(٢) والحديث بطوله في سنن أبي داود في كتاب النكاح باب فيمن حرم به، وإسناده صحيح، انظر شرح السنة للامام البغوي: ٩/ ٨٥.
(٣) انظر الإحكام: ٧/ ١١-١٢، والمحلى: ١٠/ ٢٠٢، المسألة ٢٠٢٠. والاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث: ص٣٨٧.
(٤) الإحكام: ٥/ ١٠٦.

وكما أن الأب يحجب الإخوة، فكذلك الجد يحجبهم فلا يرثون معه، وقال آخرون: إنه يكون معهم كأخ شقيق أو لأب، بشرط ألا يقل نصيبه عن الثلث، وقال فريق ثالث: إنه كالأخ إذا كان الإخوة ذكوراً، ويكون عصبة وحده إن كانوا إناثاً بشرط ألا يقل عن السدس في الحالين.

وكل هذه الأقوال أجمعت على أن الجد يرث مع الإخوة، وأجمعت على ترك القول بعدم ميراثه معهم، فلا يحل لأحد أن يخالف هذا الإجماع باستحداث قول يَحْرِمُ به الجد من الميراث مع الإخوة[١].

النوع الثالث: استصحاب الحال[٢]. وذلك «مِثْلُ إجماع المسلمين على أن الله تعالى حكم بأن دمَ زيد حرامٌ بإسلامه. ثم قال قائل: قد حل دمُه، فقلنا: قد تيقنّا النص وجوبَ الطاعة للإجماع، وقد صح نقل الإجماع على أن دمه حرام، فلا يجوز لنا خلاف ذلك إلا بنص منقول بالثقات أو بتواتر أو بإجماع ناقل لنا، فهذا منصوص على معناه»[٣]. وسيأتي بسط الكلام في هذا الأصل بعد حين إن شاء الله تعالى.

النوع الرابع: أقل ما قيل[٤]، وقد عقد له أبو محمد فصلاً خاصاً في كتابه الإحكام، ومعنى هذا الأصل أنه إذا اختلف الناس في شيء مثلما هو الشأن في بعض الزكوات والنفقات والأروش[٥] والديات وما أشبه ذلك، فأوجبت طائفة

(١) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث: ص٣٨٦.
(٢) الإحكام: ٥/ ١٠٦.
(٣) المصدر السابق: ١/ ٦٩.
(٤) المصدر السابق: ٥/ ١٠٦.
(٥) الأروش: جمع أرش: وهو ما يكون من المال عوضاً عن جناية.

مقداراً ما، وأوجبت طائفة أخرى أكثر من ذلك، فإنه ثمة إجماع منهم على الأقل، واختلاف حول ما زاد عليه، فوجب الأخذ بالأقل الذي أجمعوا عليه ونحن محقون في الأخذ بأقل ما قيل عند الله عز وجل بيقين، لأنه أمر مجتمع عليه[1].

ومن أمثلة ذلك في فقه الظاهرية، ما ذكره ابن حزم من أن الذهب لم يأت به نص بمقدار النصاب ولا في مقدار الحق المأخوذ منه، «فصرنا في ذلك إلى الإجماع ضرورة، لأنه لا يحل من مال المسلم إلا ما أوجبه نص أو إجماع. فلم نوجب في الذهب إلا أقل ما قيل في نصابه، وهو أربعون ديناراً، فلا تؤخذ الزكاة في أقل من أربعين ديناراً، بخلاف الفضة، لأن الفضة ورد فيها نص، أما الذهب فلم يرد في مقدار ما يؤخذ منه نص يصح البتة»[2].

هذه هي المعاني التي استعملها ابن حزم للدليل بقسميه، والذي حاول الاستعاضة به عن القياس، لأن القياس عنده ظن وتخمين، أما الدليل فقطع ويقين[3]، وأنواع الدليل كلها لا تخرج عن النص والإجماع، بل هي مأخوذة ومُوَلَّدة منهما.

وقد آن لنا الآن أن نتكلم في الاستصحاب الذي هو الأصل الرابع من الأصول المعتد بها عند الظاهرية.

---

(١) الإحكام: ٥/ ٥٠.

(٢) المصدر السابق: ٣/ ١٥٩.

(٣) وذلك هو ما جعلَ أحدَ الباحثين المعاصرين يقول: «إن ابن حزم بنى الدليل على اعتبارات استنتاجية منطقية، محدثاً بذلك ثورة منهجية، كان من بين أهدافها البعيدة إقامة أصول الفقه على القطعيات لا على الظنيات» الدكتور سالم يفوت، ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، ص١٤٢.

الأصل الرابع: الاستصحاب:

توسع الظاهرية في استعمال هذا الأصل، نظراً لاقتصارهم على النصوص ومنعهم الاستدلال بالرأي، ولكن ما المراد بالاستصحاب؟

الاستصحاب في اللغة: طلبُ المصاحبة، وهو استفعال من الصحبة الملازمة، فكل شيء لازَمَ شيئاً ولاءَمَه فقد استصحبَه، واستصحبتُ الكتاب وغيره حملتُه صُحبتي[1].

وفي الاصطلاح: تعددت تعاريف الأصوليين للاستصحاب، وإن كانت تروم معنى واحداً جامعاً: وهو «إبقاء ما كان على ما كان لفقد المُغيّر»[2].

وقد ذكر علماء الأصول للاستصحاب خمس صور:

الأولى: استصحاب حكم الإباحة الأصلية في الأمور التي لم يرد عن الشارع دليل بتحريمها.

الثانية: استصحاب ما دل الشرع على ثبوته ودوامه، كالمِلْكِ عند جريان الفعل المُمَلِّك وكشَغْل الذمة عند جريان إتلاف أو التزام.

الثالثة: استصحاب العدمِ الأصلي المعلوم بدليل العقل في الأحكام الشرعية، كبراءة الذمة من التكليف حتى يدُلَّ دليل شرعي على تغيره، كبراءة الذمة من التكليف بوجود صلاة سادسة مثلاً.

---

(١) انظر مادة (صحب) في: أساس البلاغة للزمخشري: ص٣٤٨، ولسان العرب لابن منظور: ١/ ٥٢٠، والقاموس المحيط للفيروز آبادي: ١/ ٩٥، وانظر أيضاً: الكليات لأبي البقاء الكفوي: ص٢٨.

(٢) التوقيف على مهمات التعاريف لعبد الرؤوف المناوي: ص٤٨، بتحقيق د. عبدالحميد صالح حمدان، والتعريفات للجرجاني: ص٢٢.

الرابعة: استصحاب العموم إلى أن يرِدَ تخصيص، واستصحاب النص إلى أن يرد نسخ.

الخامسة: استصحاب الحكم الثابت بالإجماع إذا وقع نزاع بعد فيما تمَّ الإجماعُ عليه، ومثاله إذا استدل من يقولُ إن المتيمم إذا رأى الماءَ في أثناء صلاته لاتبطُلُ صلاتُه؛ لأن الإجماع منعقِدٌ على صحتها قبل ذلك، فاستُصْحِب إلى أن يدل دليل على أن رؤية الماء مُبطلة، وهذا النوع محل خلاف[1].

ويضيف المعتزلة ـ القائلون بحكم العقل عند عدم الشرع ـ صورةً سادسة، وهي: استصحاب الحكم العقلي في الأشياء إلى أن يردَ دليل سمعي فيها، ولا يعد هذا الضرب في أنواع الاستصحاب؛ لإجماع أهل السنة على أنه لاحكم للعقل في الشرعيات[2].

وقد اختلف العلماء هل الاستصحاب حُجة عند عدم الدليل؟ على مذهبين:

الأول: أنه حجة وهو مذهب الجمهور، الحنابلة، والمالكية، وأكثر الشافعية، والظاهرية، سواءً كان في النفي أو الإثبات.

الثاني: أنه ليس بحجة، وإليه ذهب أكثر الحنفية والمتكلمين، كأبي الحسين البصري، معللين ذلك بأن ثبوت الحكم في الزمن الأول يحتاج إلى دليل، فكذلك في الزمن الثاني[3].

والاستصحاب عند جمهور فقهاء الأمة هو آخر الأدلة الشرعية التي يلجأ إليها المجتهد بحكم أنه إبقاءٌ لما كان على ما كان، فإن المجتهد يطلب حكم المسألة في الكتاب ثم السنة ثم الإجماع والقياس وأدلة الاجتهاد الأخرى الكثيرة، فإذا لم يجد لها حكما في تلك الأدلة يرجع بعدُ إلى الاستصحاب، ولذلك اعتبروه آخر مدار الفتوى.

---

(١) المستصفى للإمام الغزالي ١/ ٣٨٧ وما بعدها، وإرشاد الفحول للإمام الشوكاني ٣/ ٧٩٧-٧٩٨.

(٢) الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين للدكتور خليفة بابكر الحسن: ص٥٩.

(٣) إرشاد الفحول ٣/ ٧٩٦، والأدلة المختلف فيها عند الأصوليين : ص٦٤.

قال الخوارزمي في « الكافي » : «وهو آخر مدار الفتوى، فإن المفتي إذا سُئِل عن حادثة، يطلبُ حُكمَها في الكتاب، ثم في السنة، ثم في الإجماع، ثم في القياس، فإن لم يجده فيأخذ حُكمَها من استصحاب الحال في النفي والإثبات، فإن كان التردُّدُ في زواله فالأصل بقاؤُهُ، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدمُ ثبوته»[1].

أما المدرسة الظاهرية فقد كان لها - خلافاً للمدارس الفقهية الأخرى- القدح المُعَلّى في الاعتداد بهذا الأصل، والمصير إليه عندما يعوزها النص والدليل؛ بحكم ضيق مسالك الاستنباط عندها، وإبطالها للرأي في الدين بشتى أنواعه.

ولذلك اعتبر أهل الظاهر الاستصحاب دليلا قائما بنفسه، ولم نجد في المدارس التشريعية من ساير هذا النظر سوى الزيدية من الشيعة[2].

وقد عرَّف إمام الظاهرية بالغرب الإسلامي ابن حزم الاستصحاب بأنه : بقاء حكم الأصل الثابت بالنصوص حتى يقوم الدليل فيهما على التغير، وذلك بقوله في « الإحكام » : «إذا وردَ النص من القرآن أو السنة الثابتة في أمرٍ ما، على حكمٍ ما، ثم ادعى مُدع أن ذلك الحكم قد انتقل أو بطل، من أجلِ أنه انتقل ذلك الشيء المحكوم فيه عن بعض أحواله، أو لتبدل زمانه، أو لتبدل مكانه، فعلى

---

(١) إرشاد الفحول ، ٣/ ٧٩٦.

(٢) الإمام زيد لأبي زهرة ص٤٥٦.

مُدّعي انتقال الحُكم من أجل ذلك أن يأتيَ ببرهان: من نص قرآن أو سنة من رسول الله ﷺ ثابتة على أن ذلك الحُكم قد انتقل أو بطل. فإن جاء به صح قوله، وإن لم يأتِ به فهو مُبطِلٌ فيما ادعى من ذلك، والفرض على الجميع الثبات على ماجاء به النص، ما دام يبقى اسم ذلك الشيء المحكوم فيه عليه، لأنه اليقين. والنقلة دعوى وشرع لم يأذن الله تعالى به، فهما مردودان كاذبان حتى يأتي النص بهما »[1].

والملاحظ في هذا التعريف، أن الاستصحاب هو بقاء الحكم المبني على النص، لابقاء الأصل، كما درج على ذلك الأصوليون.

وذلك لأن الأصل عند ابن حزم في الأشياء ليس هو الإباحة الأصلية؛ بل التوقف حتى يرد النص من الشرع، أي شرع كان ؛ لأن الناس دائما مخاطبون بالشرائع، منذ آدم حتى محمد ﷺ .

ولكنه لا يلبث طويلا في الحكم بالتوقف، بل يقرر ما يؤدي إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة، عندما يقول: «وقد كان آدم عليه السلام رسولا في الأرض، وقال تعالى له إذأنزله إلى الأرض: ﴿وَلَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾[2]، فأباح تعالى الأشياء بقوله إنها متاعٌ لنا، ثم حظر ما شاء، وكل ذلك بشرع»[3].

وواضح من هذا النص أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يقوم دليل على التغيير، ويزيد الفقيه الظاهري الأمر بياناً فيقول: «فقد قال الله عز وجل: ﴿هُوَ

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام - لابن حزم :٥/٢ .

(٢) البقرة : ٣٦.

(٣) المصدر السابق : ١/ ٥٩.

ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾[2]، فصح بهاتين الآيتين أن كل شيء في الأرض وكل عمل فمباحٌ حلال، إلا ما فصّل الله تعالى لنا تحريمه باسمه نصا عليه، في القرآن، وكلام النبي ﷺ المبلّغ عن ربه عز وجل والمُبيّن لما نُزل عليه، وفي إجماع الأمة كلها المنصوص على اتباعه في القرآن، وهو راجع إلى النص على ما بيّنا قبلُ. فإن وجدنا شيئاً حرمه النص بالنهي عنه أو الإجماع باسمه حرمناه، وإن لم نجد شيئا منصوصاً على النهي عنه باسمه ولا مجمعاً عليه ، فهو حلال بنص الآية الأولى»[3].

وبذلك ينتهي ابن حزم إلى نفس معنى الاستصحاب الذي قال به الأصوليون، ينتهي إلى أن الأصل في الأشياء الإباحة بهذه النصوص الشرعية العامة، لكن هذه الإباحة ثابتة عنده بالنص لا بالعقل.

فالفرق الجوهري بين ابن حزم الظاهري وبين جمهور الأصوليين فرق نظري، لأنهم يعتقدون أصل الإباحة بالعقل، وأنها حكم عقلي، وهو يقول إنها ثابتة بالشرع لا بالعقل، وهو النص العام الذي خوطب به آدم وذريته، وهو قائم حتى تقوم أدلة المنع[4].

وهكذا يلتزم أبو محمد ظاهريته التي تترسم خطى النص، وتدور معه وجوداً وعدماً ، ولا تحيد عنه قيد أنملة .

---

(١) البقرة :٢٩ .

(٢) الأنعام :١١٩.

(٣) الإحكام : ٨/ ١٣-١٤.

(٤) انظر: ابن حزم لأبي زهرة : ص٣٦٩.

ومن أنواع الاستصحاب الأخرى التي قال بها ابن حزم:

١- استصحاب البراءة الأصلية: يشهد لذلك قوله: «الأصل براءة الذمم من لزوم جميع الأشياء إلا ما ألزمنا إياه نص أو إجماع»[1].

وقوله أيضاً: «وأصل الناس كلهم على البراءة من وجوب الأحكام عليهم، حتى يُلْزِمَهُم الحكمَ نصٌّ أو إجماعٌ»[2].

٢- استصحاب حكم الأصل: قال في سياق تخطئته أصحاب القياس: «فإن قالوا - أي القياسيون -: قد أبيحت الكتابية. قيل لهم: أخطأتم، إنما أبيحت بالزواج بقوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[3]. فإنما أباح المحصنات الكتابيات بشرط إيتائهن الأجور، وإيتاؤهن الأجور لا يكون إلا في الزواج لا في ملك اليمين، وهذا ما لاشك فيه عند أحد، فبطل أن يكون المرادُ بالإباحة المذكورة الإماءَ الكتابيات، فبَقِينَ على أصل التحريم»[4].

٣- استصحاب حُكم الإجماع في موضع الخلاف[5]: يستفاد هذا من نصوص كثيرة منها قولـه: «وأما حُليُّ الذهب، فإنه قد أجمعت الأمة على وجوب الزكاة في الذهب قبل أن يصاغ حِليّاً - إذا بلغ المقدار الذي ذكرنا - ثم اختلفوا في

(١) الإحكام: ٥/ ٤٤.
(٢) الإحكام: ٧/ ٧٣.
(٣) المائدة: ٥.
(٤) الإحكام: ٣/ ١٤٦، وابن حزم يرى تحريمَ الأمة الكتابية بملك اليمين وإنما تحلُّ بالزواج فقط، انظر المصدر السابق ص١٤٧.
(٥) انظر هذه الأنواع في: مصطلحات أصولية في كتاب الإحكام - للباحثة ربيعة كوزي: ص٣١و١٦٤، مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

سقوطها إذا صيغ، فاستصحبنا الحال التي أجمعنا عليها، ولم نُسقط بالاختلاف ما وجب باليقين والإجماع»[1].

يستفاد من مجموع كلام ابن حزم في الاستصحاب أنه على رأي الظاهرية في اعتبار الاستصحاب دليلا مستقلا بنفسه، وأنه على رأيهم أيضا في الأخذ به في كل أحواله لا فرق - عنده - بين الدفع والإثبات[2].

ولقد بنى ابن حزم على نظرية الاستصحاب هذه قواعد فقهية منها:

أ- إن ما ثبت بيقين لا يزول إلا بيقين مِثلِه، ولا يزول بالشك، فمن شك في نقض الوضوء، يستصحب اليقين، ويستمر على حكم المتوضىء، ومن شك أنه طلق امرأته فلا تُطلَّق، لأن الزواج قائم بيقين، فلا يزول إلا بطلاق متيقَّنٍ مثله.

وقد شدد النكير على المالكية الذين قالوا: إن الشك في نقض الوضوء يوجب

(١) الإحكام: ٣/ ١٥٩.
(٢) ذهب الحنفية وقاربهم المالكية أن الاستصحاب دليل ضعيف يصلح حجة للدفع ولا يصلح للإثبات، وقالوا: إن الاستصحاب حجة لإبقاء ما كان على ماكان، لا لإثبات ما لم يكن، وضربوا لذلك مثلا بالمفقود وهو الذي غاب ولم تُعلم حياته ولا موته، فإن الحنفية يقررون أن المفقود يكون حياً بالنسبة لماله الذي يملكه، وزوجته التي في ذمته فلا يزول حتى يُحكَمَ بموته، أما الأموال الأخرى التي تؤول إليه فيصير في حكم الميت من وقت الغياب، فلا يرث شيئاً من غيره مثلاً، وهذا معنى قولهم: الاستصحاب حجة للدفع لا للإثبات، أي لإثبات حقوق لم تكن ثابتة.
أما الظاهرية والشافعية والحنابلة فيرون أن الاستصحاب يصلح حجة للإثبات والدفع معا أي يصلح حجة لإبقاء الحقوق الثابتة، ويصلح حجة أيضاً لإثبات حقوق جديدة لم تكن ثابتة. انظر: الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين: ص٦٥، وأصول التشريع الإسلامي- لعلي حسب الله: ص١٩٨. وأصول الفقه لأبي زهرة ص٢٩٩.

الوضوء، وقالوا : إنْ شكّ فيمَنِ المطلقةُ من نسائه مع يقينه أنه طلّق إحداهن، لم يَدْرِ أيّتهنّ هي، فكلهن طُلّق، قال في المسألة الثانية مستغرباً هذا الحكم بأسلوبه التهكمي المعهود :

«والشك باطل كسائر ما قدّمنا قبلُ، وليس من نسائه امرأة يوقن أنه طلقها، فقد دخلتم - يقصد المالكية - فيما أنكرناه على المخالفين من نقل الحكم بالظنون، بل وقعوا في الباطل المتيقّن، وتحريم يقين الحلال مع باقي نسائه اللواتي لم يطلقهن بلا شك، وفي تحليل الحرام المتيقّن، إذ أباحوا الفروج اللواتي لم تُطلق للناس، ولزِمَهُم على هذا إذا وجدوا رجالاً قد اختلط بينهم قاتل لا يعرفونه بعينه، أو زان محصن لا يعرفونه بعينه، أن يقتلوهم كلهم. نعم، وأن يحملوا السيف على أهل مدينة أيقنوا أن فيها قاتلَ عَمْدٍ لا يعرفونه بعينه، وأن يقطعوا أيدي جميع أهلها إذا أيقنوا أن فيها سارقاً لا يعرفونه بعينه، وأن يحرّمُوا كلّ طعام بلدٍ قد أيقنوا أن فيه طعاماً حراماً لا يعرفونه بعينه، وأن يرجُموا كل محصنَةٍ ومُحصَنٍ في الدنيا لأن فيهم من قد زنى بلا شك، ولزمهم فيمن تصدّقَ بشيء من ماله، ثم جهل مِقداره أن يتصدق بماله كله، ومثل هذا كثيرٌ جداً، فظهر فسادُ هذا القول وبطلانه بيقين لا شك فيه»[1].

ب- إن ما ثبت حلُّه لا يُحرَّم إلا بدليل مُغيِّر أو بأمر يُغيِّر صِفته، فالعنب حلال إلا إذا تغيرت صفته فتخمّر، وكذلك النجاسة إذا وقعت في ماء أو أي سائل طاهر فلا ينجَس إلا إذا غيرت وَصفَه.

قال في ذلك : « وكل شيء مائع من ماء، أو زيت، اوسمن، أو لبن، أو ماء وردٍ، أو عسل، أو مرقٍ، أو طيب أو غير ذلك، أي شيء كان، إذا وقعت فيه

(١) الإحكام ٥/ ٥.

نجاسة أوشيء حرامٌ يجبُ اجتنابه أو ميتة، فإنْ غيّر ذلك لون ما وقع فيه أو طعمه أو ريحَه فقد فسَد كلّه وحرم كلُّه، ولم يجُز استعماله ولا بيعه. فإن لم يغيّر شيئاً من لون ما وقع فيه ولا من طَعمه ولا من ريحه، فذلك المائع حلال أكله وشربه واستعماله - إن كان قبل ذلك كذلك - والوضوء حلالٌ بذلك الماء، والتطهير به في الغسل أيضاً كذلك، وبيع ما كان جائزاً بيعُه قبل ذلك حلال ولا معنى لتبيُّن أمره»[1].

ج- إن ما ثبت تحريمه يستمر على التحريم إلا أن يقوم دليل على الإباحة، كحال الاضطرار، أو بتغيّر الصفة التي كان عليها المُحرَّم، كأن يتحول الخمر إلى خل، أو يذوب النبيذ في الماء حتى تزولَ عنه صفة الإسكار، فإنه يصير حلالا إذ بتغيُّر الصفة التي كانت سبباً في التحريم يزول التحريم، قال في « المحلى »: «وإذا بطلت هذه الصفة من الشراب - أي صفة الإسكار - بعد أن كانت فيه موجودة فصار لا يُسكر أحداً من الناس من الإكثار منه، فهو حلالٌ خلٌّ لا خمر»[2].

وبسبب تقييد المدرسة الظاهرية لمسالك الاستنباط تقييداً شديداً فتحت الباب لاستصحاب الإباحة الأصلية على مصراعيه في كل ما لم يرِدْ فيه نص .

مثال ذلك؛ قول الإمام ابن حزم: « ولا ينقضُ الصومَ حجامة ولا احتلامٌ، ولا استمناء، ولا مباشرة الرجُل امرأته أو أمَته المباحة له فيما دون الفرج، تعمّدَ الإمناء أو لم يُمْنِ، أمذى أم لم يُمذِ، ولا قبلة كذلك فيهما، ولا قيء غالب، ولا قلس خارج من الحلق، ما لم يتعمد ردَّهُ، ولا دم خارج من الأسنان أو الجوف ما لم يتعمد بلعَه، ولا حقنة ولا سعوط ولا تقطير في أذن، أو في إحليل، أو في أنف

(١) المحلى لابن حزم :١/ ١٤٢، المسألة (١٣٦)

(٢) المحلى ٦/ ٢١٢ ، المسألة (١١٠٠)

ولا استنشاق وإن بلغ الحلق، ولا مضمضة دخلت من غير تعمد، ولا كُحل – وإن بلغ إلى الحلق نهاراً أو ليلاً – بعقاقير أو بغيرها، ولا غبار طحن، أو غربلة دقيق، أو حنّاء، أو غير ذلك، ولا مضغ زفت أو مصطكي أو عِلك.. ولا مضغ طعام أو ذوقه، ما لم يتعمد بلعه»[١].

فهذه الأمور كلها مباحة؛ لأن الأصل الإباحة حتى يرد دليل المنع، وما لم يرد دليل المنع من الاستمناء نهاراً للصائم ولا مباشرته زوجته من غير الفرج وإن تعمد الإمناء ، فلا شيء عليه.

وقد كان هذا الأمر محلَّ نقدٍ شديدٍ من الإمام ابن القيم الذي اتهم الظاهرية بتحميلهم الاستصحاب فوق ما يستحقه، ذلك أنهم «سدُّوا على أنفُسهم طريقاً من طرق الحق[٢]، فاضطروا إلى توسعة طريق أخرى أكثر مما تحتمله... احتاجوا إلى توسِعَة الظاهر والاستصحاب، فحمّلُوهُما فوق الحاجة ، ووسعوهُما أكثر مما يسَعانِه»[٣].

ولكنَّ الإمامَ أبا زهرة يرى أن المذهب الظاهري – بتوسُّعِه في الاستصحاب – يكون قد فتح باب البقاء على مصراعيه، وفتح باب الاجتهاد في مواضع كثيرة، فيتسع المذهب بذلك، ولا يكون مضيقاً من كل الوجوه، كما يبدو بادي الرأي، لأنه يفتح باب الإباحة في أمور كثيرة قد يكون الفقهاء القياسيون مضيقين فيها[٤]، بينما هو يُوسِّعُ بحكم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا

(١) المحلى : ٤/ ٣٣٥ المسألة (٧٥٣).

(٢) هو طريق التعليل واعتبار الحِكم والمصالح.

(٣) إعلام الموقعين لابن قيم :٢/ ٣٣٧ وانظر أيضاً :ص٣٣٩.

(٤) ابن حزم لأبي زهرة : ص٣٧٠و٣٧٦، بتصرف.

حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ لِّتَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ ﴾[١].

والحق أن الظاهرية قد انتهوا إلى أحكام في غاية الروعة والقوة ، ما يُتصوَّرُ أن يصلوا إليها لولا توسعهم في الأخذ بهذا الأصل، كما سأعرض لذلك عند دراسة بعض النماذج من اختياراتهم التي تُعدُّ حلاً لكثير من المعضلات الفقهية المعاصرة.

* * *

(١) النحل :١١٦.

المبحث الثاني

أهم الأصول المردودة عند الظاهرية

الذي ينتظم هذه الأصولَ المردودةَ كلّها ، هو إبطالُ الظاهرية للاجتهاد بالرأي في الدين جملةً، وبعمَلهم هذا سدوا باب الاستنباط بالقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وسد الذرائع، وحكموا بفساد التعليل ؛ لأن التعليل هو أساس الرأي.

ولا يسع هذا المبحث الصغير بسطُ القول في هذه الأصول المردودة كلها عند أهل الظاهر، فقد اكتظت كتب الأصول بإيراد أدلة الظاهرية وغيرهم في ذلك ومناقشتها وموازنتها، والحكم لها أو عليها، وإنما سأقتصر على ذكر الأساس الذي ينتظمها جميعا وهو نفي الرأي في الدين، ثم بعد ذلك أبيّنُ إبطالهم للتعليل، ثم القياس عدوُّ الظاهرية اللدود.

الأصل الأول : إبطال الرأي :

الاجتهاد بالرأي - عند الأصوليين - هو بذل الجهد للتوصل إلى الحكم في واقعة لا نص فيها، بالتفكير، واستخدام الوسائل التي هدى الشرع إليها للاستنباط بها فيما لا نص فيه[1].

ووجود واقعة لا نص فيها - عند الظاهرية - معدوم، إذ الدين كله منصوص عليه، وعمومات الكتاب والسنة وافية بأحكام الحوادث، دون حاجة إلى الرأي، ولذلك حملوا على القائلين به وهم جمهور الفقهاء حملة عنيفة، لم تخل من التشنيع والتجريح

---

(١) مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه لعبد الوهاب خلاف ص٧.

وليس بدْعاً أن يبطل الظاهرية الرأي، فإن النصوص هي مركز دائرتهم وقطب رحاهم، فهم لا يأخذون إلا بالنصوص، ولا يأخذون من النصوص إلا ظاهرها لا يعدونه.

ولقد عرّف الإمام ابن حزم الرأي بقوله: «الرأي: ما تخيلته النفس صواباً دون برهان، ولا يجوز الحكم به أصلاً»[1].

ولكنه يضطر، إزاء ما روي عن الصحابة والتابعين وغيرهم من قولٍ بالرأي إلى تعديل هذا التعريف بما يخفف من حِدّته، فيقول : «والرأي هو الحكم في الدين بغير نص، بل بما يراه المفتي أحوط وأعدل في التحريم أو التحليل»[2] .

فالرأي عند الظاهرية هو الحكم بغير نص، أو بتعبير آخر هو الحكم المستمد من غير الأصول السالفة التي ارتضاها أهل الظاهر، والتي لا تخرج عن النص من الكتاب والسنة، أو الإجماع المتيقَّن، أو دليل منهما.

ويقرر ابن حزم مذهب الظاهرية في إبطال الرأي في كلمة موجزة نافية صارمة: «لا يحل لأحد الحكم بالرأي»[3]، ويحتج لذلك بالقرآن والسنة، وأقوال الصحابة، ليلزم بها الذين يأخذون بقول الصحابي.

أما من القرآن : فقول الله تعالى : ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ﴾[4]، وقوله سبحانه ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ ﴾[5]، وما لم يُنصّ على

---

(١) الإحكام ١/ ٤٥.

(٢) ملخص إبطال القياس لابن حزم ت. سعيد الأفغاني ص٤ .

(٣) النُبذ ت. محمد صبحي حسن حلاق ص٩٣ .

(٤) الأنعام : ٣٨ .

(٥) النحل : ٨٩.

حكمه فهو مباح، لقوله تعالى: ﴿ خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[1]. فإذا كان الدين كله منصوصاً عليه، وما لم يُنصّ عليه فحكمه الإباحة الأصلية . فما الحاجة إلى الرأي؟

وأما الدليل من السنة، فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : « لا يُنتزع العلم من صدور الرجال، ولكن يُنتزع العلم بموت العلماء، فإذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤوسا جُهالا، فأفتوا بالرأي فضلوا وأضلوا»[2]. فهذا في نظر ابن حزم أصل في تحريم الفتيا بالرأي، ومن البراهين القاطعة في ذلك[3].

وأما أقوال الصحابة، فإن أبا محمد يرويها ليس احتجاجاً بها، إذ لا حجة في أحد إلا في رسول الله ﷺ ، أو في إجماع متيقَّن لا خلاف فيه، وإنما يوردها ليُلزم بها الذين نهجوا منهاج الرأي، لأنهم يحتجون بمثلها[4].

ويسوق من ذلك طائفةً من هذه الأقوال، منها قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «اتقوا الرأي في دينكم»، وقوله : «إياكم وأصحاب الرأي، فإنهم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها، فقالوا بالرأي، فضلوا وأضلوا»، وقوله رضي الله عنه:

(١) البقرة: ٢٩.

(٢) أخرجه بمثل معناه: البخاري في العلم: باب كيف يقبض العلم، وفي الاعتصام: باب ما يذكر في ذم الرأي وتكلف القياس، وأخرجه مسلم في العلم: باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان، وأخرجه الترمذي في العلم: باب ما جاء في ذهاب العلم، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه ابن ماجه: في باب اجتناب الرأي والقياس.

(٣) انظر: الإحكام ٦/ ٥٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ٦/ ٤١.

«أيها الناس إن الرأي إنما كان من رسول الله ﷺ مصيباً، لأن الله عز وجل كان يُريه ، وإنما هو منا الظن والتكلف»، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخُف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيتُ رسول الله ﷺ يمسحُ على ظاهر الخفين»، ومن ذلك قول عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه: «لم يزلْ أمر بني إسرائيل مستقيماً ؛ حتى نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا»[1].

وإن جمهور أهل العلم والفقه يرون أن هذه الآثار الكثيرة في ذم الرأي والتحذير منه، إنما المرادُ منها الرأي المذموم الذي يكون مخالفاً للنصوص المحكمة والمعتمدة على مُجرد الهوى، لا الرأي المحمود المأخوذ من النصوص بالحمل عليها، أو باستعمال القواعد المستمدة منها.

هذا هو الرأي المحمود منه والمذموم، كما يفهمه الجمهور، أما الظاهرية فإنهم لايقسمون الرأي هذا التقسيم، فالرأي كله سواء ، وكله لا خير فيه، وكله حكمٌ بالظن، وقول بغير علم، واتباع للهوى، وكله مذموم.

وإن الإمام لا يقف عند ما ساقه من حجج على بطلان الرأي، بل يتجاوز ذلك إلى الهجوم على أدلة جمهور الفقهاء في استدلالهم على الرأي، وإنْ عمادَ استدلالهم من النصوص دليلان:

أولهما : نصوص القرآن مثل قوله تعالى : ﴿ فَٱعْتَبِرُواْ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَبْصَٰرِ ﴾[2].

وثانيهما : حديث مُعَاذ.

(١) راجع هذه النصوص وغيرها في: النبذ ص٩٤، ت محمد صبحي حلاق، والإحكام في أصول الأحكام ٦/ ص٤٢ وما بعدها.

(٢) الحشر: ٢.

أما النصوص القرآنية، فلأنها ليست صريحة في إثبات جواز الاجتهاد بالرأي باعتبارها حمالة ذات أوجه، فقد استطاع ابن حزم أن يُدخل النظر في الاستدلال بها، محتجاً بكلام العرب، ودلالات اللغة، وغير ذلك.

بقي حديث معاذ رضي الله عنه المشهور في كتب الفقه والأصول، وهو صريح في إثبات الاجتهاد بالرأي، فماذا كان موقف أبي محمد منه؟ ولكن قبل ذلك إليك نص الحديث كما أخرجه ابن حزم في «الإحكام»:

«حدثنا عبد الله بن ربيع التميمي ثنا عبد الملك بن عمر الخولاني ثنا محمد ابن بكر البصري ثنا أبو داود السجستاني ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ: أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذا إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بكتاب الله عز وجل، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لِما يُرضي رسولَ الله»[1].

قال أبو داود: وثناه مسدد قال ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة ثنا أبو عون - هو محمد بن عبيد الله الثقفي - عن الحارث بن عمرو عن ناس من أصحاب معاذ: «أن رسول الله ﷺ بعثه إلى اليمن» فذكر معناه.

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأقضية: باب اجتهاد الرأي في القضاء، والترمذي في أبواب الأحكام: باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، والدارمي في «السنن» المقدمة: باب الفتيا وما فيه من الشدة

هذا هو الحديث، ولقد قال فيه ابن حزم ما نصه: «وأما خبر معاذ فإنه لا يحل الاحتجاج به لسقوطه، وذلك أنه لم يُرو قط إلا من طريق الحارث بن عمرو وهو مجهول لا يدري أحد من هو، حدثني أحمد العذري ثنا أبو ذر الهروي ثنا زاهر بن أحمد الفقيه ثنا زَنْجَوَيه بن محمد النيسابوري ثنا محمد بن إسماعيل البخاري - وهو مؤلف الصحيح - فذكر سند هذا الحديث، وقال: رفعه في اجتهاد الرأي، قال البخاري: ولا يُعرف الحارث إلا بهذا ولا يصح، هذا نص كلام البخاري رحمه الله في تاريخه الأوسط، ثم هو عن رجال من أهل حمص لا يُدرى من هُم، ثم لم يُعرف قط في عصر الصحابة ولا ذكره أحدٌ منهم، ثم لم يَعْرِفْه أحدٌ قط في عصر التابعين؛ حتى أخذه أبو عون وحده عمن لا يُدرى من هو، فلما وجده أصحاب الرأي عند شعبة طاروا به كل مطار، وأشاعوه في الدنيا، وهو باطل لا أصل له»[1].

وقد وقف العلماء من هذا الحديث ثلاث فرق: فريق ردَّه لضعفه، وفريق حاول تصحيح إسناده، وفريق ضعَّفَ إسناده ولكن صحح معناه.

والخلاصة أن الحديث ضعيف، وأنى له الصحة وقد أُعِلَّ بعلل ثلاث:

١- الإرسال.

٢- جهالة الحارث بن عمرو.

٣- جهالة أصحاب معاذ.

وقد نظر مصححوه إلى عدم كون جهالة أصحاب معاذ علة قادحة فيه، وتناسوا الإرسالَ وجهالة الحارث بن عمرو.

(١) الإحكام في أصول الأحكام: ٦/ ٣٥.

وقد ضعف حديث معاذ جماعة من جهابذة الحديث، على رأسهم الإمام البخاري، وتلميذه الترمذي، والدارقطني، والعقيلي، وابن طاهر القيسراني، والجوزقاني، وابن حزم، والعراقي، وابن الجوزي، وابن كثير، وابن حجر وضعفه الألباني في «الضعيفة»[1].

ومع هذا كله؛ فلا يلزم من ضعف إسناده ضعف معناه، فإن معنى الحديث صحيح فيما يتعلق بالاجتهاد عند فقدان النص، لاسيما وأن شواهد كثيرة من نصوص أخرى تؤكد هذا المعنى[2].

هذه لمحة مقتضبة عن وجهة نظر الظاهرية في إبطالهم الرأي، ولسنا في مجال استقصاء الأدلة ولا الرد عليها، ويكفيني أن أشير إلى أن القائلين بالرأي يستندون في القول به إلى حجج قوية من النصوص والآثار وعمل الصحابة، وأنهم ليسوا خارجين عن النصوص، وإنما هم يوسعون العمل بها، أخذاً بالظن الراجح والغالب، وهو مما يجب العمل به في الشرع.

غير أن الأساس الذي أدى إلى هذا كله، هو اعتبار الظاهرية أن الشريعة غير معقولة الأحكام، ولا تنبني نصوصها على علل، فهم ينفون تعليل الأحكام، وبذلك ينهدم صرح الاستنباط بالرأي، ولذا لابد من كلمة عن إبطالهم التعليل.

(١) ٢/ ٢٧٣ رقم ٨٨١.

(٢) انظر بسط تخريج هذا الحديث في «الموافقات» للشاطبي ٤/ ٢٩٨ وما بعدها بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان فقد أفاد وأجاد، وراجع الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج للحافظ عبد الله بن الصديق الغماري ص ٢١٠، وتخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه، له ص ٢٩٩.

الأصل الثاني: إبطال التعليل:

العلة في اللغة: اسم لما يتغير الشيء بحصوله، أخذاً من العلة التي هي المرض، لأن تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في ذات المريض[1].

أما في اصطلاح الأصوليين، فقد عرفها الغزالي ومن تابعه «بأنها وصف أضاف الشرع الحكم إليه، وناطه به، ونصبه علامة عليه»[2].

والتعليل أساس القياس؛ بل هو كما يقول إمام الحرمين: «وهو على التحقيق بحر الفقه ومجموعه، وفيه تنافس النظار»[3].

وتعليل الأحكام هو فيصل التفرقة بين جمهور الفقهاء والمدرسة الظاهرية، فالجمهور ينظرون إلى النصوص على أنها معقولة المعنى، وشرعت أحكامها لأغراض ومقاصد، وإن مجموع هذه النصوص يُستنبط منها قواعد كلية تندرج تحتها جزئيات كثيرة، وذلك لأن النصوص تتناهى، والحوادث لا تتناهى، فلابد أن تستخرج علل الأحكام المعقولة، ليكون القياس بينها[4].

هذا نظر جمهور الفقهاء، أما الظاهرية فيرون أن النصوص معقولة المعنى في ذاتها، أي أنها في الجملة لمصلحة العباد، ولكن كل نص يقتصر على موضوعه لا يتجاوزه، ولا يُفكَّرُ في علة مستنبطة منه، تساوقاً مع مذهبهم في إحاطة النصوص بجميع أحكام الحوادث.

(١) إرشاد الفحول ٣/ ٧٠٢

(٢) انظر المستصفى ٢/ ٢٣٧، بتحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر.

(٣) البرهان ٢/ ٥١٧، بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب.

(٤) انظر ابن حزم لأبي زهرة ٣٩٠.

وقد خصص ابن حزم باباً كاملاً من كتابه « الإحكام » لهدم فكرة التعليل وقال في عنوانه: (الباب التاسع والثلاثون في إبطال القول بالعلل في جميع أحكام الدين)، وهو ينسب هذا الإبطال الكامل إلى جميع الظاهرية قبله .

فيقول : «ذهب القائلون بالقياس من المتحذلقين المتأخرين منهم إلى القول بالعلل، واختلف المبطلون للقياس، فقالت طائفة منهم: إذا نص الله تعالى على أن جعل شيئاً ما سبباً لحكم ما ، فحيث ما وُجد ذلك السبب وُجد ذلك الحكم... وهذا ليس يقول به أبوسليمان[1] رحمه الله ولا أحد من أصحابنا[2]، وإنما هو قول لقوم لايعتد بهم في جملتنا كالقاشاني [3] وضربائه. وقال أبو سليمان وجميع أصحابه رضي الله عنهم : لا يفعل الله شيئاً من الأحكام وغيرها لعلة أصلاً بوجه من الوجوه.. وهذا هو ديننا الذي ندينُ الله تعالى به، وندعو عباد الله تعالى إليه، ونقطع على أنه الحق عند الله تعالى»[4].

وفي موضع آخر يعرّف ابن حزم التعليل ويعده بدعة أحدثت في القرن الرابع فيقول : «ثم حدث التعليل والتقليد في القرن الرابع، والتعليل:هو أن يستخرج المفتي علة للحكم الذي جاء به النص، وهذا باطل، لأنه إخبار عن الله أنه حَكَمَ

(١) هو داود بن علي الأصبهاني الظاهري .

(٢) يقصد الظاهرية .

(٣) القاساني أو القاشاني، وهو محمد بن إسحاق، أبو عبد الله نسبته إلى قاشان، كان ظاهريا ثم شافعيا متقدما في المذهب. له كتاب الرد على داود في إبطال القياس، وكتاب إثبات القياس، وكتاب أصول الفتيا، وكتاب دلائل النبوة، وقد أجاز القياس بالعلة المنصوصة دون العلة المستنبطة، وتبعه على ذلك طائفة سموا بالقاسانية أو القاشانية، انظر ترجمته في فصل المذهب الظاهري بالمشرق من هذه الرسالة .

(٤) الإحكام في أصول الأحكام ٨/ ٧٦-٧٧.

بكذا من أجل تلك العلة، وإخبارٌ عن الله بما لم يُخبِرْ عن نفسه»[1]. ويقول أيضاً : «ولا علة في شيء من الدين أصلا، والقول به في الدين بدعة وباطل»[2].

بل قد بلغ هجوم الإمام ابن حزم على التعليل وأهله إلى حد اعتبار «أن القياس وتعليل الأحكام دين إبليس، وأنه مخالف لدين الله تعالى، نعم، ولرضاه. ونحن نبرأ إلى الله تعالى من القياس في الدين، ومن إثبات علة لشيء من الشريعة»[3].

وهو يناقش أصحاب التعليل ويبين تناقضهم ويورد حُججهم، فيبطلها واحدة واحدة مُغلقاً عليهم كل باب، ومستعيناً على ذلك بما أوتي من قدرة فذة على الجدل والمناظرة، وإفحام الخصوم ،فيقول لهم : « أخبرونا عن هذه العلة التي ادعيتموها وجعلتموها علة التحريم، أو التحليل أو بالإيجاب، من أخبركم بأنها علة الحكم؟ومن جعلها علة الحكم؟

فإن قالوا : إن الله تعالى جعلها علة الحكم ، كذبوا على الله عز وجل إلا أن يأتوا بنص من الله تعالى في القرآن ، أو على لسان رسول الله ﷺ بأنها علة الحكم، وهذا ما لا يجدونه.

فإن قالوا :نحن شرعناها، فقد شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وهذا حرام بنص القرآن. وإن قالوا : إنها علة لغالب الظن وهذا هو قولهم، قلنا لهم : فعلتم ما حرم الله تعالى عليكم إذ يقول: ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً ﴾[4] ، وإذ يقول رسول الله ﷺ: « إياكم والظن ، فإن الظن

(١) ملخص إبطال القياس ص٥-٦.

(٢) الإحكام ١/ ٤٤

(٣) المصدر السابق ٨/ ١١٣.

(٤) النجم ٢٨.

أكذب الحديث»[1].

وعللهم مختلفة، فمن أين لهم بأن هذه العلة هي مرادُ الله تعالى منا، دون أن ينص لفاعلها؟وهو تعالى قد حرم علينا القول بغير علم، والقول بالظن»[2].

لكن لايعني هذا أن الظاهرية ينكرون وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة إنكاراً مطلقا، بل يثبتونها ويقولون بها، لكنها لا تكون أسباباً إلا حيث جعلها الله أسبابا، ولا يحل لأحد أن يتعدى بها إلى ما يشبهها من الأحوال.

يقول أبو محمد: «ولسنا نُنكرُ وجودَ أسباب لبعض أحكام الشريعة، بل نثبتها ونقول بها، لكنا نقول: إنها لا تكون أسباباً إلا حيث جعلها الله أسباباً، ولا يحل أن يُتعدى بها المواضع التي نص فيها على أنها أسباب لما جُعلت أسبابا له»[3].

وبالجملة فلا يُعتبَر من الأسباب إلا ما جاء به النص، يقول: «ولسنا نقول إن الشرائع كلها لأسباب، بل نقول ليس منها شيء لسبب إلا ما نص منها أنه لسبب، وما عدا ذلك فإنما هو شيء أراده الله تعالى الذي يفعل ما يشاء»[4].

وإذا فهمنا هذا النص فهماً سليماً ومستقيماً، علِمنا كم أبعد النُّجْعَة من زعم من الباحثين[5] أن ابن حزم ينفي عن الشريعة مطلقا كل حكمة أو غرض، وكل قصد إلى جلب مصلحة أو درء مفسدة، وإنما هي مشيئة الله وكفى.

---

(1) أخرجه البخاري في الأدب باب ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾، ومسلم في البر والصلة باب تحريم الظن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) النبذ ص١٠٥-١٠٦، ت. محمد صبحي حلاق.

(3) الإحكام ٨/ ٩٩.

(4) المصدر السابق ٨/ ١٠٢

(5) انظر مثلاً نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي- للدكتور أحمد الريسوني ص٢٢٠.

وليس الأمر كذلك على إطلاقه، فابن حزم يوافق على أن مقاصد الشرع وأغراضه تُطلب، ولكنها لا تُطلب إلا من النص إنما الذي ينكره هو تعدي تلك الأسباب المنصوصة إلى غيرها، أو نقل تلك الأحكام إلى غير ما وُضعت له، واختراع أسباب لم يأذن بها الله تعالى.

فالظاهرية يذهبون إلى أن نصوص الشرع وضعت في الجملة لمصلحة العباد في المعاش والمعاد، ولكن ليس من حقنا أن ننقل النص من موضعه الذي وُضع له، لكي نفكر في علة مستنبطة منه بعقولنا.

وقد جاء هذا المعنى في قول الإمام ابن حزم: «إنالم ننكر ما نص الله ورسوله، بل نُنكر ما أخرجتُموه بعقولكم، وادعيتُموه بلا برهان ولا نص، وذلك إخبار عن الله بما لم يخبر وتقويلٌ لرسوله بما لم يقُل»[1].

ويزيده بيانا ووضوحا قوله: «إنه تعالى يفعل ما يشاء لا معقب لحكمه، لا لسبب ولا لغرض، حاشا ما نص تعالى عليه فقط أنه فعله لغرض أراده أو لسبب، وأما ما لم ينص ذلك فيه فإنا نقطع على أنه تعالى فعله كما شاء، لا لغرض ولا لسبب، ولولا النصوص الواردة بذلك في بعض المواضع ما حل لمسلم أن يقول: إن الله تعالى فعل كذا لسبب كذا، ولا إن له عز وجل في فِعل كذا إرادة كذا»[2].

وهكذا أطنب ابن حزم في إبطال التعليل في عدد من كتبه، لأنه أساس الخلاف بين الظاهرية والجمهور، ولأنه عمود القياس عدو الظاهرية اللدود، وأصل الأصول المردودة عندهم.

---

(1) ملخص إبطال القياس لابن حزم ص٤٧-٤٨.

(2) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٨/ ١٠٤-١٠٥

الأصل الثالث: إبطال القياس :

القياس في اللغة : التقدير للشيء بما يماثله، يقال : قاس الشيء، يقيسه قيساً وقياساً، واقتاسه وقيسه، إذا قدره على مثاله[١] ، ومنه : قِسْتُ الثوب بالذراع: إذا قدرته به، والتقدير نسبة بين شيئين تقتضي المساواة بينهما ، فالمساواة لازمة للتقدير.

أما القياس في الشرع: فهو حمل فرع على أصل في حكم بجامع بينهما[٢] ، لكن أقرب العبارات في تعريفه، كما ذكر أبو المعالي الجويني قول القاضي أبي بكر الباقلاني: «القياس حمل معلوم على معلوم، في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما، بأمر يجمع بينهما، من إثباتِ حكم، أو صفةٍ، أو نفيهما»[٣].

والقياس عند الجمهور مناط الاجتهاد، وأصل الرأي، ومنه يتشعب الفقه؛ لأن نصوص الكتاب والسنة محصورة مقصورة، ومواقع الإجماع معدودة مأثورة، والوقائع التي يتوقع وقوعها لا نهاية لها[٤].

أما عند أهل الظاهر فهو أصل الأصول المردودة عندهم، والذي وقع فيها البَوْن الشديد بينهم وبين غيرهم من جماهير الفقهاء، ولذلك أفرد بعض الظاهرية مصنفات خاصة في إبطاله كما سبقت الإشارة إليه[٥]، وأفرد له الإمام ابن حزم

(١) لسان العرب لابن منظور مادة (قَيَسَ)، ٦/ ١٨٧.

(٢) روضة الناظر لابن قدامة ٣/ ٧٩٧.

(٣) البرهان ٢/ ٤٨٧. وهو التعريف الذي اختاره أيضاً الغزالي ، والرازي ، والآمدي، والشوكاني، وجمهور المحققين من الأصوليين، انظر المستصفى ٢/ ٢٣٦ ، وإرشاد الفحول ٣/ ٦٦٤، والإحكام للآمدي ٣/ ١٦٧.

(٤) انظر المصدر السابق ٢/ ٤٨٥.

(٥) انظر مؤلفات داود وأصحابه في هذا البحث.

أكثر من مائتي صفحة من كتابه « الإحكام » ، وعرض له في سائر كتبه.

ونفس الأمر نجده عند مثبتي القياس الذين خصصوا كذلك صفحات كثيرة من تآليفهم في الأصول؛ للرد على الظاهرية نفاة القياس.

ويُعرِّف ابن حزم القياس بأنه «عند القائلين به والمبطلين له، أن يُحكم في شيء ما بحكم لم يأت به نص لشَبَهِه شيئاً آخر وردَ فيه ذلك الحكم، وهو باطل كله»[١].

ويُعرِّفه بأوضح منه في موضع آخر فيقول :«وهو الحكم فيما لا نص فيه بمثل الحكم فيما فيه نص أو إجماع، فقال حُذّاقهم: لاتفاقهما في علة الحكم، وقال بعضهم: لاتفاقهما في وجه الشَّبَه، قلنا: هذه قضية باطلة لوجوه...»[٢].

ثم يبطل ابن حزم القياس في الشرع بكلمة جامعة فيقول : « ولا يحل الحكم بالقياس في الدين، والقول به باطل، مقطوع على بطلانه عند الله تعالى »[٣]، «فقد صح أن القول بالقياس والتعليل باطل وكذب، وقول على الله تعالى بغير علم، وحرام لا يحل ألبتة لأنه : إما قطعٌ على الله تعالى بالظن الكاذب المحرَّم، وإما شرع في الدين ما لم يأذن به الله تعالى، وكِلا الأمرين باطلٌ بلا شك »[٤] .

وأبو محمد ينسب هذا المذهب إلى جميع الظاهرية بغير خلاف بينهم في ذلك، فيقول : «وذهب أصحابُ الظاهر إلى إبطال القياس في الدين جملة ، وهذا هو قولنا الذي ندين الله تعالى به، ونسأله عز وجل أن يثبتنا فيه، ويميتنا

(١) الإحكام ١/ ٤٤.

(٢) ملخص إبطال القياس لابن حزم ص٥.

(٣) النبذ ص٢٨، ت. محمد صبحي حلاق .

(٤) المصدر السابق ١٠٦-١٠٧ .

عليه بمنه ورحمته، آمين»[1].

هذا هو موقف المدرسة الظاهرية من القياس، وزعيمهم في ذلك، وحامل لوائهم الإمام ابن حزم، الذي كتب المباحث المطولة في إبطاله، والرد على القائلين به، زاعماً أن لا حجة لهم سوى التشغيب، قال: «وشغب أصحابُ القول بالقياس بأشياء موّهوا بها، ونحن إن شاء الله تعالى ننقض كل ما احتجوا به، ونحتج لهم بكل ما يمكن أن يعترضوا به، ونبين بحول الله تعالى وقُوته بطلان تعلقهم بكل ما تعلقوا به في ذلك، ثم نبتدىء بعون الله عز وجل بإيراد البراهين الواضحة الضرورية على إبطال القياس، ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»(٢).

وراح يسوق حجج القياسيين، وينقضها واحدة واحدة، ثم أعقب ذلك بذكر أدلته على بطلان القياس، وهي كثيرة يطول المقام بذكرها كلها، فيكفي أن أصطفي وأختصر أهمها:

١- إن الله تعالى أنزل الشرائع، فما أمر به فهو واجب، وما نهى عنه فهو حرام،

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٧/ ٥٥-٥٦، ويجدر بي أن أشير هنا إلى أن داود ابن علي الظاهري، ليس أول من قال بنفي القياس في الشرع، بل سبقه إلى ذلك إبراهيم ابن سيار النظام وقوم من المعتزلة ، ولكن داود كان أول من قال بذلك من أهل السنة، وزعم بعضهم قديماً وحديثاً أن داود يقول بالقياس الجلي دون الخفي خلافاً لابن حزم وطائفة من أصحابه الذين ينكرون القياس كله جليّه وخفيّه، والصحيح ما نقله ابن حزم عنه أنه يبطل القياس في الدين جملة، لأدلة كثيرة لا يسع الحيّز لذكرها، انظر بسط هذا الأمر في ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد ص٤٨٩ وما بعدها .

(٢) الإحكام ٧/ ٥٦

وما لم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح مطلق حلال كما كان، وإذا كان الأمر كذلك ففي ماذا يُحتاج إلى القياس؟[1].

٢- إن القول بالقياس قول بعدم كمال الشريعة، وأن ثمة أحكام لم ينص عليها، وهذا باطل لأن الدين كله منصوص عليه، والنص مستوعب لكل حكم يقع أو وقع إلى يوم القيامة، ولاسبيل إلى نازلة لاحكم فيها، قال الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾[3]، وقال تعالى: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[4]، وقال عليه السلام في حجة الوداع: «اللهم هل بلغت؟قالوا:نعم، قال: اللهم اشهد»[5]، فصح بذلك أن النصوص قد أحاطت بجميع أحكام الحوادث ، فأغنى ذلك عن القياس، وصح بنص القرآن أنه لاشيء من الدين جميع أحكامه إلا وقد نص عليه، فلا حاجة بأحد إلى القياس»[6].

٣- إن القياس بدعة، حدثت في القرن الثاني ، ثم فشا وظهر في القرن الثالث، ولم يصح قط عن أحد من الصحابة القول به[7].

وقد علق الحافظ الذهبي على دعوى ابن حزم هذه بقوله :«بل القياس كان في

(١) المصدر السابق ٨/ ٢.

(٢) المائدة : ٣.

(٣) الأنعام : ٣٨ .

(٤) النحل : ٤٤

(٥) جزء من حديث حجة الوداع، أخرجه البخاري في المغازي باب حجة الوداع.

(٦) الإحكام ٨/ ٣، و٨/ ١٥، وانظر إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي ص٦١٦، ت. التركي

(٧) الإحكام في أصول الأحكام ٧/ ١٧٧

عليه بمنه ورحمته، آمين»[1].

هذا هو موقف المدرسة الظاهرية من القياس، وزعيمهم في ذلك، وحامل لوائهم الإمام ابن حزم، الذي كتب المباحث المُطَولة في إبطاله، والرد على القائلين به، زاعماً أن لا حجة لهم سوى التشغيب، قال : «وشغبَ أصحابُ القول بالقياس بأشياء موّهُوا بها، ونحن إن شاء الله تعالى ننقض كل ما احتجوا به، ونحتج لهم بكل ما يمكن أن يعترضوا به، ونبين بحول الله تعالى وقُوته بُطلان تعلقهم بكل ما تعلقوا به في ذلك، ثم نبتدىء بعون الله عز وجل بإيراد البراهين الواضحة الضرورية على إبطال القياس، ولاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم»(٢).

وراح يسوق حجج القياسيين، وينقضها واحدة واحدة، ثم أعقب ذلك بذكر أدلته على بطلان القياس، وهي كثيرة يطول المقام بذكرها كلها، فيكفي أن أصطفي وأختصر أهمها:

١- إن الله تعالى أنزل الشرائع، فما أمر به فهو واجب، وما نهى عنه فهو حرام،

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٧/ ٥٥-٥٦، ويجدر بي أن أشير هنا إلى أن داود ابن علي الظاهري، ليس أول من قال بنفي القياس في الشرع، بل سبقه إلى ذلك إبراهيم ابن سيار النظام وقوم من المعتزلة ، ولكن داود كان أول من قال بذلك من أهل السنة، وزعم بعضهم قديماً وحديثاً أن داود يقول بالقياس الجلي دون الخفي خلافاً لابن حزم وطائفة من أصحابه الذين ينكرون القياس كله جليّه وخفيّه، والصحيح ما نقله ابن حزم عنه أنه يبطل القياس في الدين جملة، لأدلة كثيرة لا يسع الحيِّز لذكرها، انظر بسط هذا الأمر في ابن حزم الأصولي للدكتور عبد الله الزايد ص٤٨٩ وما بعدها .

(٢) الإحكام ٧/ ٥٦.

وما لم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح مطلق حلال كما كان، وإذا كان الأمر كذلك ففي ماذا يُحتاج إلى القياس؟[1].

٢- إن القول بالقياس قول بعدم كمال الشريعة، وأن ثمة أحكام لم ينص عليها، وهذا باطل لأن الدين كله منصوص عليه، والنص مستوعب لكل حكم يقع أو وقع إلى يوم القيامة، ولاسبيل إلى نازلة لاحكم فيها، قال الله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾[2]، وقال تعالى : ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾[3] ، وقال تعالى : ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[4] ، وقال عليه السلام في حجة الوداع :«اللهم هل بلغت؟قالوا:نعم، قال : اللهم اشهد»[5]، فصح بذلك أن النصوص قد أحاطت بجميع أحكام الحوادث ، فأغنى ذلك عن القياس، وصح بنص القرآن أنه لاشيء من الدين جميع أحكامه إلا وقد نص عليه، فلا حاجة بأحد إلى القياس»[6].

٣- إن القياس بدعة، حدثت في القرن الثاني ، ثم فشا وظهر في القرن الثالث، ولم يصح قط عن أحد من الصحابة القول به[7].

وقد علق الحافظ الذهبي على دعوى ابن حزم هذه بقوله :«بل القياس كان في

(١) المصدر السابق ٨/ ٢.

(٢) المائدة : ٣.

(٣) الأنعام : ٣٨ .

(٤) النحل : ٤٤

(٥) جزء من حديث حجة الوداع، أخرجه البخاري في المغازي باب حجة الوداع.

(٦) الإحكام ٨/ ٣، و٨/ ١٥، وانظر إحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي ص٦١٦، ت. التركي

(٧) الإحكام في أصول الأحكام ٧/ ١٧٧

زمن الصحابة»(١).

والحق أن من الصحابة من أنكر القياس ومنهم من قال به، وحمل جمهور الفقهاء ذلك الإنكار على القياس المبني على الشهوة والهوى البعيد عن أصول الشريعة، المخالف للسنة.

٤- نصوص كثيرة في إبطال القياس من مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ﴾(٥)، وقوله سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٦).

قال ابن حزم: «فحرَّم الله تعالى أن نقول عليه ما لا نعلم، وما لم يعلِّمنا، فلما لم نجد الله أمر بالقياس، ولا علَّمنا إيَّاه، عَلِمنا أنه باطلٌ، لا يحل القول به في الدين»(٧).

٥- إنه ليس على النافي دليل، وإنما يطلُب الدليل من مُدعي الشيء، ولا دليل

(١) ملخص إبطال القياس لابن حزم ص٥، تحقيق د.سعيد الأفغاني، وقد ذكر أن اللمعي علق على كلام ابن حزم هذا في هامش نسخته من كتاب «ملخص إبطال القياس» التي علقها لنفسه من خط محيي الدين ابن عربي، الظاهري المذهب.

(٢) الحجرات: ١.

(٣) الإسراء: ٣٦.

(٤) النحل: ٧٨.

(٥) البقرة: ١٥١.

(٦) الأعراف: ٣٣.

(٧) النبذ لابن حزم ص١٠٣-١٠٤ ت. حلاق، وانظر أيضاً الإحكام ٨/ ٩ وما بعدها.

لنفي القياس.

٦- تناقض أهل القياس فيما يقيسون، وقد عقد ابن حزم لذلك باباً في كتاب «الإعراب» عنوانه: «في ذكر طرف من تناقضهم في القياس الذي به يحتجون وإليه يستندون، ولـه يتركون القرآن وسنن رسول الله عليه السلام وإجماع المسلمين إما بتركهم في المسألة التي قاسوا فيها قياساً مثل الذي قاسوه، وإما بتركهم فيها قياساً أقوى وأظهر من القياس الذي قاسوه، وإما بتركهم القياس في مسألة أخرى مثل التي قاسوا فيها سواء بسواء...»(١).

وبعد أن ذكر صوراً كثيرة لذلك، قال في ختام الباب: «فقد ذكرنا من تناقضهم في القياس كما وعدنا بحول الله تعالى وقوته ما فيه كفاية لمن نصح نفسه، ونحن لو تتبعناه لكان أضعاف ما ذكرنا»(٢).

هذه خلاصة لبعض الأدلة المستخلصة من غبار بحرٍ لجي من الجدل القوي العنيف الواقع بين الظاهرية وغيرهم، وأساسها كما ترى أن النصوص فيها بيان كل شيء، فلا حاجة إلى الأقيسة، وأن الشريعة كاملة، والقياس زيادة على هذا الكمال والتمام بعمل الإنسان، لا بشرع الأديان.

هذا هو أساس مذهب الظاهرية الذي وضحه أبو محمد، لكن المحققين من مثبتي القياس في ردهم على ابن حزم ومن سلك سبيله من أهل الظاهر، لا ينكرون شمول النصوص لكل الأحكام، وإنما يختلفون معهم في طريق شمولها لها. فالظاهرية يرون أن شمول النصوص للأحكام يكون بطريق العبارة فقط.

(١) الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس- لابن حزم ج١، الورقة ٢٣٩.

(٢) المصدر السابق ج١ الورقة ٢٨١.

والمثبتون يقولون إن دلالة النصوص على الأحكام كما تكون بدلالة العبارة، تكون بغيرها من أنواع الدلالات العامة، التي تبيّنها مقاصد الشريعة من جملة نصوصها وعامة أحوالها، وبذلك يكون القائلون بالقياس مُعْمِلين للنصوص، رادين الأمر إلى الله والرسول[١].

ومن الإنصاف للجمهور القول: إن القياس حق، لأن الشرع لا يمكن أن ينص على كل الحوادث الجزئية، كل جزئية بنصها، وكل حادثة بعينها، ولكن القياس لايصارُ إليه إلا عند الضرورة ، أي عند عدم النص ، فالقياس كالتيمم لايكون إلا عند الإعواز من الماء، كما يقول الإمام الشافعي[٢]. فالمسرفون في الأخذ بالقياس ليسوا على صواب، والنفاةُ له بإطلاق ليسوا على صواب، والحق بين هؤلاء وأولئك. وفي ذلك لابن القيم كلام قيّمٌ ، أحسبُه أحسنَ ما قيل في أصول الظاهرية، وأكثره اعتدالاً وإنصافاً ، فقد ذكر ما أحسنوا فيه، وما أخطؤوا فيه :

فقد أحسنوا من أوجه :

الأول : أحسنوا في اعتنائهم بالنصوص ونصرِها، والمحافظة عليها، وعدم تقديم غيرها عليها من رأي أو قياس أو تقليد.

الثاني : وأحسنوا في رد الأقيسة الباطلة، وبيانهم تناقُضَ أهلها في نفس القياس وتركهم له، وأخذهم بقياس وتركهم ماهو أولى منه.

ولكن أخطأوا من أربعة أوجه :

أحدها: رد القياس الصحيح، ولا سيما المنصوص على علته التي يجري النص

١) انظر القياس بين مؤيديه ومعارضيه للدكتور عمر سليمان الأشقر ص٩٩-١٠٠، وأصول الفقه لأبي زهرة ص٢٢٦-٢٢٧.

٢) الرسالة للشافعي ص٥٩٩-٦٠٠ بتحقيق الشيخ أحمد شاكر.

عليها مجرى التنصيص على التعميم باللفظ، فلا يستريب أحدٌ في أن من قال لغيره: «لا تتزوج هذه المرأة فإنها فاجرة» أنه نهي له عن كل امرأة كانت كذلك.

الخطأ الثاني : تقصيرهم في فهم النصوص، فكم من حكم دل عليه النص ولم يفهموا دلالته عليه، وسببُ هذا الخطأ حصْرُهم الدلالة في مجرد ظاهر اللفظ، دون إيمائه وتنبيهه وإشارته وعُرفِه عند المُخاطَبين، فلم يفهموا من قوله تعالى : ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ ضرباً ولا سباً ولا إهانةً غير لفظةِ أف.

الخطأ الثالث : تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه، لأنهم لما سدوا على أنفسهم باب التمثيل والتعليل، واعتبار الحكم والمصالح - وهو من الميزان القسط الذي أنزله الله - احتاجوا إلى توسعة الظاهر والاستصحاب فحمَّلُوهما فوق الحاجة.

الخطأ الرابع: اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان، حتى يقوم دليل على الصحة، فإذا لم يقم عندهم دليل على صحة شرطٍ أو عقدٍ أو معاملة استصحبوا بطلانه، فأفسدوا بذلك كثيراً من معاملاتِ الناس وعقودهم وشروطهم، بناء على هذا الأصل[١].

تلك هي الأصول المعْتَدُّ بها ، وأهم الأصول المردودة عند أهل الظاهر، لم أقصد بها الاستقصاء والاستيفاء، بل حسبي أن أكون قد قدمت للقارىء صورة واضحة وعامة عن منهج المدرسة الظاهرية في تفسير النصوص واستنباط الأحكام؛ الذي خالفت في الكثير من قواعده جمهور الفقهاء وعامة العلماء، ورامت بذلك المنهج الوقوف في وجه حركة المستهينين بالنصوص ، والمسرفين في القياس والتعليل ، ورد الناس إلى التمسك بظاهر الكتاب والسنة لا غير.

(١) إعلام الموقعين ١/ ٣٣٧-٣٤٤، ط دار الفكر.

الباب الرابع

أثر المدرسة الظاهرية

الفصل الأول : من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة.

الفصل الثاني : من الظاهرية الفقهية إلى الظاهرية النحوية .

الفصل الثالث : أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس .

الفصل الرابع : امتداد أثر المدرسة إلى المشرق .

الفصل الخامس : أثر المدرسة الظاهرية في الفقه المعاصر .

الفصل الأول

من ظاهرية الفكرة
إلى
ظاهرية الدولة

تمهيد

حالة الفقه والفقهاء على عهد المرابطين

لقد آلَ الأمرُ بدولة المرابطين إلى الشيخوخة قبل الأوان، وتمكن منها الضعف أيما تمكن، فانهار كل ما بناه لها الرجل العظيم أمير المسلمين يوسف بن تاشفين رحمه الله من آثار المجد الرفيع، وأركان العز المنيع، وذلك أن ولده علي بن يوسف بن تاشفين برغم صلاحه كان ضعيفاً مستضعفاً، فَغُلب على أمره، واستقل الولاة بالأقاليم وعاد العُتو والفساد في القبائل كما كان[1]، وظهرت المرأة في ميدان السياسة تلعب بعقول الحكام، تحوك المؤامرات، وتدس المكائد.

فقد « اختلت حال أمير المسلمين رحمه الله بعد الخمسمائة اختلالاً شديداً، فظهرت في بلاده مناكر كثيرة، وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد ودعواهم الاستبداد، وانتهوا في ذلك إلى التصريح، فصار كل منهم يُصرح بأنه خير من علي أمير المسلمين، وأحق بالأمر منه!

واستولى النساء على الأحوال، وأُسندت إِلَيْهِن الأمور، وصارت كل امرأة من أكابر لمتونة ومسوفة مشتملة على كل مُفْسِد شِرير وقاطع سبيل وصاحب خمرٍ وماخور، وأمير المسلمين في ذلك كله يتزيد تغافلُه، ويقوى ضَعْفُه، وقنع باسم إمرة المسلمين، وبما يُرفع إليه من الخراج، وعكف على العبادة والتبتل، فكان يقوم الليل ويصوم النهار، مشتهراً عنه ذلك، وأهمل أمور الرعية غاية الإهمال، فاختل عليه كثير من بلاد الأندلس، وكادت تعود إلى حالها الأول»[2].

---

(١) النبوغ المغربي في الأدب العربي، للعلامة عبد الله كنون ج١/ ص١٠٣ .

(٢) المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ص٢٦٠-٢٦١ .

وشمل هذا الفساد العام فسادَ الفقه، فأهمل الفقهاء علم الأصول، ونصوص الكتاب والسنة، وانهمكوا على كتب الفروع والمختصرات الفقهية المجردة من الأدلة؛ التي أصبحت معتمدهم ، فاقتصروا على مدونة سحنون، والنوادر والمختصر لابن أبي زيد وواضحة عبد الملك بن حبيب، و« المستخرجة من الأسمعة » وهي المعروفة بالعتبية للعتبي ، و« البيان والتحصيل » لابن رشد الجد، وكتاب التهذيب للبراذعي، وما جانس هذه الكتب، ونحا نحوها.

فقامت نصوص المذهب وأقوال أصحابه مقام نصوص الشارع، مما لم يترك للاجتهاد مجالاً، ولالحركة الفقه وتطوره متسعاً ، لاسيما بعد اتساع رقعة الدولة، وامتداد نفوذها.

ولست أعني أن جميع فقهاء العصر المرابطي اتجهوا هذا الاتجاه في الفقه، بل كان منهم من ارتبط بالأصول، إلا أن المنحى الغالب في هذا العصر كان هو الاتجاه لمحو الفروع، والجمود على التقليد، وقد كان لهذه النزعة ظهور مبكر بالأندلس منذ القرن الثالث، كما بسطنا ذلك في الباب الأول عند حديثنا عن المدارس والمذاهب .

ثم إن هذه النزعة ازدادت استفحالاً في عهد المرابطين ، بما تأسست عليه الدولة من اتجاه فروعي، بدأه الفقيه عبد الله بن ياسين، ثم رعاه الأمراء من بعده.

وإننا لا نكاد نظفر بنص صريح يفيد اهتمام المرابطين بدراسة الأصلين القرآن والسنة من جهة كونهما معيناً لاستخراج الأحكام الشرعية.

قال المراكشي متحدثاً عن عهد علي بن يوسف: « ولم يكن يقْرُب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلِمَ الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعُمل بمقتضاها ونُبذ ما سواها، وكثُر ذلك حتى نُسي

النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ ، فلم يكن أحد من مشاهير أهل ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء »[١].

ولذلك أحرق علي بن يوسف كتب أبي حامد الغزالي لما دخلت المغرب بعد ان أفتاه المالكية بذلك، وتقدم بالوعيد الشديد، مِنْ سفكِ الدم واستئصال المال، إلى من وجد عنده شيء منها[٢].

لكن الإنصاف يقتضى أن نسجل أن الذين ثاروا على كتاب « إحياء علوم الدين » للغزالي، هم اتجاه الفروع والتقليد، من فقهاء الأندلس أنفسهم - الذين أثروا في الدولة المرابطية ذلك الأثر البليغ - وعلى رأسهم أبو عبد الله ابن حمدين قاضي قرطبة[٣]، الذي تولى أمر هذه القضية.

وقد بلغت مكانة هؤلاء الفقهاء المالكية في الدولة والقضاء والفتوى شأوا بعيدا، لاسيما في أيام علي بن يوسف الذي اشتد إيثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمراً في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء، فكان إذا ولّى أحداً من قضاته، كان فيما يعهد إليه، ألا يقطع أمراً ولا يبت حكومة في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء ، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغاً عظيماً لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس[٤].

هذه المكانة التي تبوأها الفقهاء في سياسة الدولة المرابطية، كانت في مبدئها أمراً

---

(١) المعجب ٢٥٤.

(٢) المصدر السابق ص٢٥٥

(٣) انظر مقال : الموحدون ثورة سياسية ومذهبية للدكتور عباس الجراري، مجلة المناهل ، ع١ ص ١٩٧٤ .

(٤) المعجب ص٢٥٢-٢٥٣ .

طبيعياً، إذ إن الفقه وثيق الصلة بشؤون الحياة المختلفة، بما في ذلك السياسة. ولكن يبدو أن منزلة الفقهاء في الدولة تجاوزت هذا الحد الطبيعي، فشملت حتى الأمور التي تحتاج إلى خبرات عسكرية أو إدارية صرفة.

قال المراكشي: « ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم، وأحكامهم صغيرها وكبيرُها موقوفة عليهم حتى طول مدته [أي علي بن يوسف]، فعظم أمر الفقهاء »[1].

واتسعت أرزاقهم حتى بلغت عند بعضهم إلى حد الثراء المفرط، فقد كان يوسف بن تاشفين أجرى عليهم الأرزاق من بيت المال طول أيامه»[2].

وذكر صاحب المُعجب أنه في عهد علي بن تاشفين «عظُم أمر الفقهاء كما ذكرنا، وانصرفت وجوه الناس إليهم، فكثرت لذلك أموالهم، واتسعت مكاسبهم»[3].

إن هذه الأوضاع التي آل إليها الفقه والفقهاء على عهد المرابطين جعلت بعض الناس ينتقد حالهم بأسلوب عنيف حاد مع السخرية اللاذعة، ومن هؤلاء: الشاعر أبو جعفر أحمد بن محمد المعروف بابن البني الجياني الأندلسي الذي قال فيهم:

أهل الرياء لبستمو ناموسكم ... كالذئب أدلج في الظلام العاتم

فملكتمُ الدنيا بمذهب مالك ... وقسمتمو الأموال بابن القاسم[4]

(١) المصدر السابق ص٢٥٣.

(٢) روض القرطاس لابن أبي زرع ص٩٤.

(٣) المعجب ص٢٥٣.

(٤) عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي المصري ت١٩١ هـ فقيه مصري، تفقه بمالك، وروى عنه المدونة، وهو من أشهر تلامذته.

وركبتمو شُهبَ الدواب بأشهب[1] ... وبأصبغ[2] صُبغتْ لكم في العالم[3]

* * *

(١) هو أشهب بن عبد العزيز بن داود القيسي، أفقه المصريين من أصحاب مالك ت ٢٠٤هـ

(٢) هو أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، فقيه من كبار المالكية بمصر، ت ٢٢٥ هـ.

(٣) المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ٢٥٣.

المبحث الأول

الانقلاب الظاهري في عهد المهدي بن تومرت الموحدي

وقف ابن تومرت على هذه الحال، وأدرك هذا الوضع، فعزم على تغييره بعد عودته من رحلته المشرقية، فكان كما وصفه ابن خلدون بحق «بحرا متفجرا من العلم، وشهابا واريا من الدين»[1]، وحمل معه منهجا جديدا في الفهم، أراد أن يدعو إليه، وأن يغير حياة أهل المغرب والأندلس بل حياة الأمة الإسلامية على أساسه، وهو الدعوة إلى الأصول الجامعة، ونبذ الفروع المفرقة، والآراء الممزقة.

وقف المهدي على منهج الفروع والتقليد الذي كان السمة الغالبة على أهل المغرب والأندلس في الفقه، حتى كادت الصلة بين هذا الفقه وبين الأصول النصية من القرآن والحديث تنقطع، أو هي انقطعت بالفعل في عهد المرابطين. ولاحظ المهدي مساوىء هذا المنهج ونتائجه السيئة في الفكر والحياة من جمود وركود وخمود في حركة الفقه والاجتهاد، وانحراف أخلاقي في السياسة والمجتمع.

والذي دفع المهدي إلى هذا التحليل للأوضاع، هو ماكان تلقاه في المشرق من ثقافة فقهية تعتمد التأصيل من نصوص القرآن والسنة منهجا أساسا، فقد درس على جلة من الفقهاء والمحدثين والأصوليين المبرزين أمثال: المبارك بن عبد الجبار ونظرائه من المحدثين، وأبي بكر الشاشي، وأبي حامد الغزالي، وأبي بكر الطرطوشي، ولا ينبغي أن نغفل تأثره الكبير بمنهج الإمام ابن حزم الظاهري، الذي أصبح أمراً يقينياً أو يكاد.

(١) العبر لابن خلدون ٦/ ٤٦٦.

فقد تقدم - في ترجمته - أنه طلب العلم بالأندلس أثناء رحلته، ودخل قرطبة كما ذكر ابن القطان في نظم الجمان، وقرأ على القاضي أبي جعفر ابن حمدين المتوفى سنة ٥٤٨ هـ وأقام بالأندلس مدة مهمة كافية للتحقق والتأثر بهذا المنهج الظاهري الحزمي؛ خلافاً لمن ذهب من الباحثين إلى أنه اتخذ الأندلس قنطرة عبور إلى المشرق فحسب، إذ ليس لهم من مستند مقنع، ولا دليل مشبع، لاسيما وأن ابن القطان يؤكد أن ابن تومرت «جاز البحر إلى الأندلس طالبا للعلم، ووصل قرطبة»[1]. ثم إن تأثره بالمدرسة الظاهرية الحزمية يبدو جليا في كتبه وفكره وفقهه كما سيأتي.

المطلب الأول: ظاهرية المهدي بن تومرت من خلال أقوال العلماء:

إننا نذهب بدءاً إلى أن منهج أهل الظاهر وأثرهم بدأ مع بداية الدعوة الموحدية على يد المهدي إمامهم، ويشهد لذلك نصوص كثيرة سيأتي بسطها.

وقد كان من الدوافع التي دفعتهم إلى الأخذ بالظاهر وتقديس ابن حزم، والعمل على محو مذهب مالك من المغرب جملة، أن المذهب المالكي كان هو المذهب الرسمي للدولة المرابطية التي عانى المهدي مع فقهائها ماعاناه، فعمل الموحدون على محو كل ما يربط الناس بها من الأذهان، أضف إلى ذلك أن ابن حزم ومدرسته الظاهرية يعدان رمزا للتمرد على المذاهب الفقهية وخاصة المذهب المالكي وأعلامه بالمغرب والأندلس، فاتخذوا مذهب « الظاهرية » شعاراً لهذه الغاية، ورمزاً لها[2].

(١) نظم الجمان ص٤.

(٢) راجع علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق - حفظه الله - ج١/ ص٢٩٠.

فقد قيض الله للإمام ابن حزم من يُمكّنُ لدعوته إلى الظاهر، ويخرجها من عالم القول إلى عالم الواقع، ومن ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة، فجاء المهدي بن تومرت لتجديد الدين بإرجاع الناس إلى ظاهر الكتاب والسنة، ونبذ التقليد والفروع.

وهكذا كان مؤسس الدولة الموحدية المهدي بن تومرت هو الأول من يسهم الذي بذر هذه البذرة الظاهرية، ويشهد لذلك غير ما نص قديم وحديث.

قال صاحب «بيوتات فاس الكبرى» إسماعيل بن الأحمر: «إن ملوك الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم، تابعين للمهدي رئيسهم الأول القائل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل على محض الظاهرية، ولما قلدوا القضاء بالمغرب إلى قاضي القضاة عبد الله بن طاهر الصقلي الحسني[1] أمروه أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بمحض الظاهرية، فامتثلوا أمره، وصاروا لا يحكمون إلا بمحض الظاهرية، وجروا

---

(١) وفي «المعجب» محمد بن عبد الله بن طاهر، وفي «الذخيرة السنية» محمد بن طاهر من أهل مدينة فاس الشيخ الشريف الفقيه القاضي المتصوف المجاهد كان قبل اتصاله بالموحدين ينتحل طريقة الوعظ ويتصوف، ويدرس واتصل بالمنصور الموحدي سنة ٥٨٧، فحظي عنده وكانت له عنده منزلة عظيمة، روى عن ابن جبير وابن الرمانة، وكان من جهابذة المحدثين، وأوحد عصره فصاحة ومشاركة في جميع العلوم الدينية والدنيوية، عالماً بالأصلين أصول الدين وأصول الفقه، ومسائل الخلاف، ولي قضاء الجماعة للمنصور، وكان عادلاً فاضلاً ورعاً لم يُعرف له في أحكامه ميل، ولا يقبل هدية من أحد من حين ولي القضاء إلى أن مات، ثم ولي قضاء الجماعة للناصر بعد أبيه ولم يزل قاضياً إلى أن مات بإشبيلية بعد رجوعه من غزوة العقاب سنة ٦٠٨هـ أو ٦٠٩هـ الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية لابن أبي زرع الفاسي ص٤٨، والمعجب للمراكشي ص٤٤٥.

على ذلك السنن بطول أيامهم»[1].

إن الأمر - كما ينطق به النص - لم يقتصر على انتحال المذهب الظاهري فحسب، بل تجاوزه إلى العمل والحكم به في القضاء وشؤون الدولة طوال ملكهم.

وقريب من عبارة ابن الأحمر مع شيء من التفصيل، نجدها عند صاحب «الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام» حيث قال في ترجمة عبدالمؤمن بن علي الكومي الموحدي: «ثم اعلم أن الموحدين قد تحلوا بالمذهب المعروف لهم، من إنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل شرعاً على محض الظاهرية، وجروا على ذلك سنين بطول أيامهم إلى أن انقرضوا، وأولهم في ذلك مهديهم أول ملوكهم محمد بن عبد الله الحسني المعروف بالإمام المهدي، اطّرح الرأي وأمر بحرق كتب الفقه وأزالها، ووضع في السنن أوضاعاً وتبعه على ذلك أمير المؤمنين بعده عبدالمؤمن بن علي وأولاده»[2].

وهذا النص يزيدنا فائدة أخرى وهو أن المهدي ابن تومرت هو الذي أمر بحرق كتب الفروع والرأي، والمقصود فروع فقه المذهب المالكي. غير أن مسألة الأمر بالحرق هذه لم ترد في هذا النص وحده فحسب، بل ذكرها أيضاً شارح «أعز ما يطلب» الذي أكد أن المهدي أمر بقطع كتب الفروع الفقهية وحرقها[3].

وعليه، يكون أمر الحرق لم يصدر عن عبد المؤمن كما تذهب إلى ذلك بعض الروايات التاريخية، ولا عن يعقوب المنصور فقط كما يذهب بعضها الآخر، بل بدأ مع المهدي المؤسس الأول نفسه، وتبعه على ذلك خلفاء الموحدين وحكموها

---

(١) بيوتات فاس الكبرى لإسماعيل بن الأحمر ص١٩.

(٢) الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام ٨/ ٣٩٦.

(٣) شرح أعز ما يطلب لمجهول، مخطوط خزانة ابن يوسف بمراكش، رقم ي ٤٠١، نقلاً عن ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص٣٦٢.

سنة في دولتهم .

ولبس الأمر مستغرباً ولا مستبعداً من ابن تومرت فقد اشتهر عنه أنه كان ينهى عن التقليد وقراءة كتب الرأي»[1].

ونَبّه هنا إلى أنه شتان ما بين الأمر بالحرق وتنفيذ الحرق عملياً، إذ إن هذا التنفيذ لم يتحقق إلا في عهد يعقوب المنصور كما سيأتي، لأسباب تاريخية أهمها أن الدولة الموحدية في عهد المهدي لم تكن قد تمكنت ولا استقر بناؤها بعد، ثم لا ينبغي أن نغفل خطر فقهاء المالكية الذين كانوا كثرة وقوة ليست بالهينة في أواخر عهد الدولة المرابطية وبداية الدعوة الموحدية، مما يتعذر معه تنفيذ أمر الحرق .

ومما يشهد لظاهرية المهدي كذلك، أن الونشريسي في مبحث البدع من المعيار حلاّه « بالظاهري » ، وعبارته : «ومنها ما أحدثه المهدي الظاهري محمد بن تومرت... من إعادة الدعاء بعد الصلاة، والدعاء عليها بتصاليت الإسلام عند كمال الأذان..»[2].

ويؤيد ذلك أيضاً ما تنطق به عبارة الإمام الشاطبي في «الاعتصام» عند حديثه عن مذهب المهدي المغربي حيث قال : «وكان مذهبه البدعة الظاهرية»[3].

---

(١) نظم الجمان لابن القطان ص٣٨ . بتحقيق محمود علي مكي.

(٢) المعيار المعرب ٢/ ٣٦١-٣٦٢ .

(٣) الاعتصام للإمام الشاطبي ١/ ص٢٥٦ ، ومن العجب أن يعتبر الشاطبي المذهب الظاهري بدعة، وهو مذهب اجتهادي كسائر المذاهب الفقهية الاجتهادية اختص بأشياء كما اختصت هي بأشياء أخرى، ولكن يزول العجب إذا علمنا أن مسلك الشاطبي الفقهي على طرفي نقيض من مسلك الظاهرية، فهو يدعو إلى التعليل والمقاصد في فهم الشريعة كما يدل على ذلك كتابه الموافقات، والظاهرية يحملون عليها حملتهم المعروفة وينبذونها بالعراء.

وذهب في نفس هذا الاتجاه - اتجاه القول بظاهرية المهدي ابن تومرت ودولة الموحدين - جلة من الباحثين المحدثين، نذكر منهم العلامة محمد المنوني الذي يؤكد على هذا الأمر تأكيداً بالغاً[1] حيث يقول : «الواقع أن مسألة الظاهرية ليست آتية من عبدالمؤمن ثم يوسف فقط، وإنما منشؤها الأصلي من ابن تومرت مؤسس الدولة الموحدية »[2].

ويستدل على ذلك - بما تقدم ذكره - من كلام ابن الخطيب في شرح رقم الحلل، والونشريسي في المعيار، وصاحب كتاب بيوتات فاس، وأغفل ما استقصيناه من كلام المراكشي في الإعلام، والشاطبي في الاعتصام .

ومن ذهب إلى هذا الرأي أيضاً من المعاصرين المستعرب الإسباني « آنخل جنثالث بالنثيا » عند حديثه عن « مدرسة ابن حزم » قال : «وقد مال محمد بن تومرت مهدي الموحدين إلى مذهب ابن حزم ، إذ وجد فيه ما يؤيد دعوته »[3].

ويذهب الغناي إلى أن ابن تومرت لكراهيته الأخذ بالرأي في الشرع، ومحاربته للتقليد مشابه لأفكار المذهب الظاهري في الشرع[4]، ومال إلى هذا الرأي الأستاذ عبد الله عنان[5].

وإذا عرفنا هذا، علمنا الخطأ الجسيم الذي وقع فيه بعض الباحثين المعاصرين

---

(١) في جلسة جمعتني وإياه في بيته بالرباط يوم ١٢ يوليو ١٩٩٥م أصرّ على القول بظاهرية الدولة الموحدية ، مستدلاً على ذلك بأدلة كثيرة موجودة في بطون تصانيف مازالت مخطوطة لا تحضرني الآن.

(٢) حضارة الموحدين للمنوني ص٣٧ .

(٣) تاريخ الفكر الأندلسي ص٢٣٨ ترجمة الدكتور حسين مؤنس .

(٤) قيام دولة الموحدين للغناي ص٢٠١ .

(٥) عصر المرابطين والموحدين لعبدالله عنان ١/ ٢٠٣ .

الذين نفوا نفيا قاطعا تأثر المهدي بفقه وفكر المدرسة الظاهرية الحزمية، بل أنه الأستاذ عبد الله علام فقرر «أن المهدي ابن تومرت نشأ مالكياً وعاش مالكياً»[1] وما أبعد هذا الرأي عن الحقيقة! إذ ليس له ما يسنده من النصوص التاريخية الصريحة التي أوردناها .

ثم إن فكر وفقه ابن تومرت وتواليفه التي يظهر فيها أثر المدرسة الحزمية جلياً واضحاً ، ينفي كونه عاش مالكياً.

وقد ذهب بعضهم الآخر إلى أن المهدي لم يكن معادياً لمذهب مالك ولا مخالفاً له بل سار وفق نهجه وأصوله، وإنما كان مناهضا لفقهاء الفروع من المالكية، مستدلين على ذلك باهتمامه بموطأ مالك واختصاره له في كتابه « محاذي الموطأ »، واعتماده أصلاً من أصول مالك وهو عمل أهل المدينة[2]، كما في كتابه « أعز ما يطلب ».

والحقيقة أن هذه الأدلة لا تنهض حجة للحكم بمالكية المهدي بن تومرت. ذلك أن موطأ مالك رحمه الله من كتب الحديث المعتمدة عند سائر المسلمين، وليس في اعتماد المهدي له دليل على مالكيته.

إذ إن ابن حزم الظاهري نفسه منجنيق المغرب، الذي سلط لسانه وقلمه على المالكية، له شرح للموطأ مفقود، وقد عدّه من بين كتب السنن المعول عليها في الإسلام .

---

(1) الدعوة الموحدية بالمغرب لعبد الله علام ص٣٠٥ وقريب من هذا كلام زميلنا د. عبد الهادي الحسيسن في مظاهر النهضة الحديثة ١/ ٢٩٢

(2) انظر المهدي بن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص٤٩٥-٤٩٦ .. والحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي لأحمد العمراني ج١/ ٢٣٢ ، ومظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب المنصور الموحدي للأستاذ الزميل عبد الهادي الحسيسن ١/ ٢٩٢.

كما أن يعقوب المنصور الموحدي نفسه اهتم بالموطأ - مع ظاهريته الصرفة - وأمر بجمع الحديث من مصنفات عشرة ، كان من ضمنها موطأ مالك.

ثم ما قول هؤلاء الباحثين في نفي المهدي ابن تومرت للقياس الأصولي وهو أصل عند المالكية، وفي تقارب فقهه الشديد مع فقه ابن حزم ، وفي أمره بإحراق كتب المالكية كما تقدم، أليس في هذا دليل العداء للمذهب المالكي، ومحاولة محوه وإزالته من المغرب ؟

أما قوله بـ «عمل المدينة » موافقاً في ذلك مالكاً، فالمعروف أن مذهب ابن تومرت مذهب تلفيقي انتقائي يجمع بين رأي الأشاعرة والمعتزلة والشيعة والخوارج والظاهرية[1]، فلا يُستغرب وجود أصل من أصول المالكية في مذهبه الفقهي، ولكن الحكم للغالب الذي هو أصول الظاهرية وفقههم وهو الجانب الطاغي على فقهه وفكره .

فلا مانع أن يقتبس المهدي أصلاً من أصول المالكية، وأن يختلف معهم في نفس الوقت في أصول وجوانب كثيرة، بل وأن يعادي كتبهم وفقههم ويأمر بإحراقها، إذ إن مذهبه تلفيقي كما تقدم ، لكن الحكم للغالب، وهو الأثر الظاهري في فقهه وأصوله.

والمذاهب الفقهية نفسها لم تعدم تأثراً بأصل من أصول غيرها، وليس ذلك كافيا للحكم عليها بالخروج من مذهبها الأصلي إلى غيره .

غير أن الفيصل في هذا الأمر كله هي تواليف المهدي ابن تومرت وآراؤه ومدى تأثرها بآراء ابن حزم و مدرسة الظاهر، وهو ما سنتناوله بالدراسة في المطلب الآتي بإذن الله تعالى.

---

(1) ابن تومرت علاقته بالغزالي وموقف ابن تيمية منه للدكتور عبد الله عبادة ، مقال بمجلة كلية الدعوة الإسلامية الليبية العدد٦ ١٩٨٩م.

المطلب الثاني: ظاهرية المهدي ابن تومرت من خلال تواليفه:

لقد ترك المهدي عدة رسائل تدل على ذلك، أهمها: رسالة في أصول الفقه وعدة مباحث أصولية في كتاب «أعز ما يطلب»، وأهمها في الفقه «رسالة في الصلاة» وكتاب الطهارة و كتاب تحريم الخمر، إلى جانب رسائل أخرى في مجموعة من الأحاديث في مواضيع فقهية[1].

ويتجلى تأثر المهدي بالظاهرية كما نضجت عند الإمام أبي محمد بن حزم ومدرسته جليا واضحا في هذه الكتب والرسائل، سواء في بعض آرائه العقدية أو بعض آرائه الأصولية. وإن المقارنة بين آراء الرجلين تسفر عن ملاحظة تقارب شديد بين بعض الآراء يسمح بالحكم بأن هناك علاقة تأثير بينهما، وهو حكم يسمح به أيضا ما يكاد يكون يقينياً من اطلاع المهدي بن تومرت على مؤلفات ابن حزم حين مروره بالأندلس، أو بعد رجوعه إلى المغرب[2].

ولاشك أن المذهب الظاهري الذي كان أول ثورة في الأندلس على علم الفروع ومذهب مالك، قد جلب إليه طلاب العلم من دعاة الإصلاح الشباب أمثال ابن تومرت، فلا غرو أن يتأثر المهدي إذن بمنهج ابن حزم الفكري والفقهي[3].

و يظهر هذا الشبه بين آراء الرجلين في الأبواب التالية:

(1) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٢٨٣.

(2) المرجع السابق ص ٣٦٠.

(3) انظر الإمامة عند ابن تومرت (دراسة مقارنة مع الإمامية الإثني عشرية) للدكتور علي الإدريسي ص ١٠٩.

أولا: في العقيدة:

أ- مسألة الأسماء والصفات: يظهر هذا الشبه واضحاً فيما يتعلق بالعقيدة في مسألة الصفات الإلهية، التي يرفض تسميتها بالصفات و يسميها أسماء الله، فقد كان يرى فيها التوقيف على ما وردت، و يمنع فيها الاشتقاق.

و هو ما يظهر في قوله: «أسماء الباري سبحانه موقوفة على إذنه، لا يسمى إلا بما سمى به نفسه في كتابه، أو على لسان نبيه، لا يجوز القياس والاشتقاق والاصطلاح في أسمائه، يسمى المخلوق فقيهاً سخياً، لعلمه وكرمه، ولا يقاس عليه الخالق سبحانه ويسمى المخلوق رامياً قاتلاً لرميه وقتله، ولا يقاس عليه الخالق سبحانه ويسمى المخلوق زيداً و عمرواً، بولد ليس له اسم، فيصطلح على اسمه، و ليس للمخلوق أن يتحكم على خالقه فيسميه بما لم يسم به نفسه في كتابه، ما نفاه عن نفسه في كتابه نفاه عنه، و ما أثبته لنفسه أثبته له من غير تبديل ولا تشبيه و لا تكييف، ويسميه بأسمائه الحسنى و يدعوه بها، كما قال الله تبارك و تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾»[1].

إن هذا الوقوف عند حد الأسماء والإيمان بها كما وردت في النصوص (عالم، مريد، قادر...) و الابتعاد في ذلك عن كل تكييف، يعتبر شاهداً على رفض ابن تومرت الخوض في زيادة الصفات على الذات، كما ذهب إليه الأشاعرة، أو عدم زيادتها كما ذهب إليه المعتزلة، و التزامه بالوقوف في الإيمان عند حد ثبوت اتصاف الله سبحانه بصفات الكمال، والتعبير عن ذلك

(1) أعز ما يطلب ص ٢٢١ بتحقيق الدكتور عمار طالبي

بالأسماء التي سمى الله بها نفسه[1].

و يبدو أن هذا الرأي هو أقرب ما يكون إلى الإمام ابن حزم الظاهري الذي يبطل إطلاق لفظ الصفات في حق الله سبحانه وتعالى ، ويقول بوجوب الالتزام بإطلاق الأسماء فحسبُ، يقول : «وأما إطلاق لفظ الصفات لله تعالى عز وجل فمحال لا يجوز ، لأن الله تعالى لم ينص قط في كلامه المنزل على لفظة الصفات و لاعلى لفظ الصفة ، ولا حفظ عن النبي ﷺ بأن لله تعالى صفة أو صفات نعم، و لاجاء قط ذلك عن أحد الصحابة رضي الله عنهم، و لا عن أحد من خيار التابعين، و لا عن أحد من خيار تابعي التابعين، ومن كان هكذا ، فلا يحل لأحد أن ينطق به ، ولو قلنا إن الإجماع قد تيقن على ترك هذه اللفظة لصدقنا، فلا يجوز القول بلفظ الصفات ولا اعتقاده، بل هي بدعة منكرة»[2].

ثم يقول: «ولا يُسمى ربنا تعالى إلا بما سمى به نفسه، و لا يخبر عنه إلا بما أخبر به عن نفسه فقط كما قال تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ ، فقلنا نعم هو السميع البصير ، ولم يقل تعالى إن له سمعاً وبصراً ، فلا يحل لأحد أن يقول له سمعاً وبصراً، فيكون قائلاً على الله تعالى بلا علم، وهذا لا يحل ، و بالله تعالى نعتصم»[3].

والتشابه بين الرجلين يبدو في مواطن متعددة من مثل هذا[4]. وقد انتهى كل منهما في هذه المسألة كما رأينا إلى حل المشكلة في ضوء ما سمى الله تعالى به نفسه

(١) انظر المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص ٢٠١-٢٠٢.
(٢) الفصل لابن حزم ٢/ ١٢٠-١٢١و بهامشه الملل و النحل للشهرستاني .
(٣) المصدر السابق٢/ ١٤٢ وانظر بحثاً ضافياً عن العلاقة بين الاسم و المسمى عند ابن حزم في نفس المصدر ٥/ ٢٧.
(٤) ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص٢٠٢ .

من الأسماء.

ب- صفة الإرادة :

يثبت المهدي في حق الله تعالى إرادة مطلقة فيما يفعل ويترك، وليس عليه في ذلك رقيب، ولاهو مقيد بقيد : «يفعل في ملكه ما يريد ، ويحكم في خلقه ما يشاء»[1].

ويقتضي هذا المعنى أن يكون ما هو واقع في العالم من الشرور والمعاصي والقبائح، واقعاً بإرادة الله ووفق مشيئته، وكان المهدي بهذا راداً على المعتزلة رأيهم القائل بأن الله لا يكون مريداً للمعاصي، لأن كونه عدلاً يقتضي أن لا يعاقب الإنسان على ما أراده منه[2].

فردَّ على قولهم هذا :بأن مفهوم الظلم والجور بالنسبة لله لديهم مقاس على مفهوم الظلم والجور لدى الإنسان، وهو قياس خاطئ سببه قياس الأفعال، لأن «الباري سبحانه لا تتصف أفعاله بالجور والظلم، وإنما يتصف بذلك من حُجِرت عليه الأمور، وحُدَّت له الحدود، فمن تعداها سمي بذلك جائراً وظالماً، والباري سبحانه لا حاكم فوقه، ولا آمر ولا ناهي غيره، فلو أدخل عبيده كلهم الجنة لكان ذلك منه فضلاً، ولو أدخلهم كلهم النار لكان ذلك منه عدلاً، يفعل في ملكه ما يريد، ويحكم في خلقه ما يشاء، لا راد لأمره، ولا معقب لحكمه»[3].

وعلى هذا النحو من الجمع بين شمول الإرادة الإلهية للمعاصي والشرور،

(١) رسالة في توحيد الباري سبحانه لابن تومرت ص ٢٢٦ (من مجموع أعز ما يطلب).
(٢) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص٢١٨ .
(٣) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل لابن تومرت ص١٥٩-١٦٠ (من مجموع أعز ما يطلب) .

وبين تحقق العدل وارتفاع الظلم والجور، يثبت لله تعالى المشيئة المطلقة، إذ ليس عليه حق، ولا عليه حكم، فكل نعمة منه فضل، وكل نقمة منه عدل، لا يسأل عما يفعل وهم يسألون»[1].

وبذلك ينفي ما ينتهي إليه رأي المعتزلة من إيجاب أشياء على الله تبارك وتعالى كاللطف والأصلح وإثابة المطيع، وهو ما ينطوي على قهر للإرادة الإلهية المطلقة[2].

والمهدي في تقريره صفة الإرادة، ينطبق رأيه تمام الانطباق مع رأي ابن حزم والأشاعرة، وينقض مذهب المعتزلة الذين حمل عليهم ابن حزم، وحط عليهم حطاً شديداً في كتابه الفصل، معتبراً مسألة (التعديل والتجوير) هذه أصل ضلالهم.

وانتهى إلى القول: «وإذ قد بينا بطلان قول المعتزلة في تحكمهم في ربهم وإيجابهم عليه ما أوجبوا، بآرائهم السخيفة، وتشبيههم إياه بأنفسهم فيما يحسن منهم ويقبح، وتجويرهم إياه فيما فعل وقضى وقدّر.. ونحن نقول: إنه لا يجور البتة، ولا جارَ قطُّ، وأن كل ما فعل أو يفعل أي شيء كان، فهو العدل والحق والحكمة على الحقيقة لاشك في ذلك»[3].

ومن أمعن النظر في كلام الرجلين، أدرك التشابه الشديد بينهما في هذا الموطن كما في غيره.

---

١) المرشدة لابن تومرت ٢٢٦ (من مجموع أعز ما يطلب).

٢) ابن تومرت للنجار ص٢١٩.

٣) الفصل ٣/ ١٣٦ وبهامشه الملل والنحل للشهرستاني. وانظر تمام كلام ابن حزم في هذه المسألة في المباحث الآتية من كتاب الفصل ج٣/ ص٥٤ فما بعدها الكلام في خلق الله عز وجل لأفعال خلقه، الكلام في التعديل والتجوير، الكلام في هل شاء الله عز وجل كون الكفر والفسق وأراده تعالى من الكافر والفاسق أم لم يشأ ذلك ولا أراد كونه، الكلام في اللطف والأصلح.

ج- مسألة مرتكب الكبيرة:

يظهر من كلام المهدي في «أعز ما يطلب» أنه يؤول بمعطل عنصر العمل في الإيمان كمرتكب الكبيرة إلى درجة الفسق، فذلك اسمه كما قصره الشرع عليه. قال في كلامه عن معنى الفسق: «قصره الشرع على المصر على المعاصي والفواحش، فكل من أصر على معصية فهو فاسق»[1].

فهذا القول يفيد أن ارتكاب الكبيرة يؤدي إلى انتقاص الإيمان وزواله، باعتباره إخلالاً بعنصر العمل، الذي هو شرط صحة الإيمان - عند المهدي - ولكنه لا يؤدي إلى الكفر، بل إلى الفسق، فالفسق إذن درجة مستقلة مخالفة للإيمان ومخالفة للكفر[2].

وهذا الرأي هو الذي انتهى إليه من بين سائر المتكلمين المعتزلة وابن حزم، فقد ذهب المعتزلة إلى أن صاحب الكبيرة لا يسمى مؤمناً، خلافاً لما يقوله المرجئة، ولا يسمى كافرا على ما يقوله الخوارج، وإنما يسمى فاسقاً، وتلك هي المنزلة بين المنزلتين التي جعلوها أصلاً من أصولهم الخمسة[3].

وذهب الإمام ابن حزم إلى أن الإيمان له عدة أضداد من بينها الفسق، وهو ترك العمل بالفرائض (أي ارتكاب الكبائر)، وتلك منزلة غير الكفر الذي هو تعطيل التصديق بالقلب أو الإقرار باللسان[4]. وبهذا يكون المهدي قد التقى في مرتكب الكبيرة، مع المعتزلة وابن حزم في التفريق بين كفر الاعتقاد وكفر العمل.

---

(١) رسالة في أصول الفقه لابن تومرت ص١٨٦.

(٢) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ٢٥٩-٢٦٠.

(٣) المرجع السابق ص٢٦٠.

(٤) انظر الفصل لابن حزم ٣/ ٢١٢.

ثانياً : في الأصـــول :

إن الشبه الكبير بين آراء ابن حزم والمهدي يبدو جلياً واضحاً في مباحث علم أصول الفقه إلى درجة الاتفاق الكامل في أهم الأركان التي يتأسس عليها هذا العلم، فلا غرو أن نتهي بعد ذلك إلى أن ابن تومرت كان ظاهري المذهب حزميّه، وإن خالف ابن حزم في بعض الأبواب القليلة، إذ الحكم للغالب كما قررنا .

ويبدو هذا الشبه الشديد بين الرجلين في الأصول الآتية :

أ- إبطال القياس :

وهو أصل الأصول عند الظاهرية؛ بل بإبطاله تميزوا عن سائر المذاهب الفقهية، وهو أساس الاجتهاد عند الجمهور وعموده، إذ الاجتهاد نص أو قياس على النص، «والقياس والاجتهاد اسمان لمعنى واحد» كما يقول الإمام الشافعي[1] .

فمن أنكره أو أبطله من فقهاء أهل السنة كان ظاهرياً في اعتقادنا ولابد. يقول ابن تومرت: «وذهب آخرون إلى الاستنباط من عقولهم وتحسين الأشياء على ما أدتهم إليه، وجعلوا أقيسة في الشرع، عدولا منهم عن الحق وذلك كله فاسد، إذ أصول الشريعة وفروعها منحصرة»[2] .

وإذا ما أمعنا النظر في كلام المهدي ابن تومرت، وقارنا بين مختلف آرائه في ذلك، ظهر لنا أنه يرفض القياس كما قرره الأصوليون، ويراه من الظن الذي لا

(١) الرسالة للشافعي ٤٧٧ ت أحمد شاكر .

(٢) رسالة الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل (ضمن مجموع أعز ما يطلب) لابن تومرت ص١٥٧

يقاس عليه حكم شرعي . وهو بهذا يرد على من نسب القياس إلى الصحابة رضوان الله عليهم فيقول : «لا يصح أن يقيسوا بعقولهم في الشرع لما كانوا بسبيله من التوقف والتحري»[1] .

وقد عمد المهدي إلى نقض القياس الأصولي ببيان بطلان بعض الأدلة التي احتج بها مستعملوه، وبطلان الأحكام الناتجة عن استعماله في عدة مسائل من الفقه، فإن هؤلاء كما يقول : «قاسوا المتناقضات كالمحرمات على المباحات، ومزقوا الشرع كل ممزق، وتواضعوا بينهم شروط القياس، فقالوا: إنما يصح القياس بأربعة شروط وهي العلة والحكم والأصل والفرع، فعلى هذا بنوا القياس»[2] .

وفي إبطال الأدلة على حجية القياس وعلى استعمال الصحابة له في بعض مسائل الفقه والتشريع يقول : «فإن قال قائل : وجدنا الصحابة قاست، وعملت على القياس، فيقال لا يخلو قياسهم أن يكون دل عليه النقل، أو يكون من عقولهم، فإن كان نبه عليه الخطاب فهو صحيح، وإن كان من عقولهم فلا سبيل إليه، إذ لا يصح أن يقيسوا بعقولهم في الشرع، لما كانوا بسبيله من التوقف والتحري، وإنما فهموا من الرسول عليه السلام المعنى الذي نبه عليه، فحملوا عليه، وجميع ما يحملون عليه إنما هو على ضربين : ما هو بمعنى المصلحة والمشورة[3] وذلك مفهوم من الأصل، وما فهموه من الرسول عليه السلام بالتنبيه عليه، ولا يقال إنهم يستخرجون من عقولهم أحكاماً وشريعة، ومن تقوّل ذلك عليهم فقد افترى»[1] .

(١) المصدر السابق ص١٦٧ .

(٢) المصدر السابق ص١٦٦

(٣) لعله يقصد الإجماع وهو أصل عند أهل الظاهر، ولابد عندهم أن يستند إلى نص من الشارع .

عليهم فقد افترى»[1].

ومن أجل رد حجية القياس كما قرره الأصوليون أورد المهدي مجموعة من حججهم مفندا لها واحدا بعد الآخر، نذكرمنها:

أولا - احتجاجهم للقياس بقول معاذ للرسول عليه السلام: «أجتهد رأيي ولا آلو»[2]، والمهدي يرى أن لا حجة لمن احتج بحديث معاذ، لأن الرأي في قولة معاذ راجع إلى ما تقدم مما نبه عليه الخطاب[3]، وليس براجع إلى استخراج الحكم بالظن والتخمين[4].

ولعل المهدي يقصد أن الرأي الذي ذكره معاذ إنما يستعمل للوصول إلى ما نبه عليه النص نفسه بطريقة من طرق التنبيه، فيكون حينئذ رأيا لفهم النص ومقتضياته، لا رأيا لاستخراج حكم جديد بطريق القياس[5].

وإذا كان كذلك اقترب هذا الرد مما ذهب إليه ابن حزم في مثل هذا المقام،

---

(١) المصدر السابق ص١٦٧ .

(٢) جزء من حديث أخرجه أبو داود في الأقضية باب اجتهاد الرأي في القضاء ٣٥٩٢ ، والترمذي ١٣٢٧ في الأحكام باب ما جاء في القاضي كيف يقضي من حديث شعبة عن أبي عون الثقفي، عن الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ...وقد ضُعف هذا الحديث بجهالة الحارث ابن عمرو وبجهالة شيوخه الذين روى عنهم، ومال إلى القول بصحته غير واحد، منهم أبو بكر الرازي، وأبو بكر العربي، والخطيب البغدادي، وابن قيم الجوزية ، والحقيقة أن الحديث لا يصح سنداً ـ كما تقدم ـ لكن معناه صحيح .

(٣) أي العلة المنصوص عليها .

(٤) انظر أعز ما يطلب ص١٦٧ .

(٥) ابن تومرت للنجار ص٢٩٩ .

حيث قال في رد هذه الحجة: «هذا الحديث الذي ذكرنا من طريق معاذ لا ذكر للقياس فيه البتة بوجه من الوجوه، ولا بنص ولا بدليل، وإنما فيه الرأي، والرأي غير القياس، لأن الرأي إنما هو الحكم بالأصلح والأحوط والأسلم في العاقبة، والقياس هو الحكم بشيء لانص فيه بمثل الحكم في شيء منصوص عليه، وسواء كان أحوط أو لم يكن، كان أصلح أو لم يكن...»[1].

وقد اشترك الرَّدَّان - كما ترى - في أن الرأي في حديث معاذ ليس هو القياس البتة، خلافاً لما ذهب إليه في ذلك جمهور علماء الأصول.

ثانياً: احتجاجهم لصحة القياس بفعل عمر رضي الله عنه في حد السكران بجلده ثمانين جلدة قياساً على القذف كما أشار عليه علي رضي الله عنه بذلك[2].

وهذا عند ابن تومرت احتجاج مردود «لأنه يحتمل أن يكونوا فهموا من الرسول عليه السلام أن يفعلوا ذلك زجرا، فإذا فهموا الزجر فلا حرج عليهم في التعين، فهم أعلم الناس، وأحكمهم بالشرع، وما يدل عليه الخطاب، والذي أشار به عليٌّ يحتمل أنه فهمه من الرسول عليه السلام، إذ يمكن أن يقول لهم عليه

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم٧/ ١١٣ .

(٢) ونص الحديث رواه مالك في الموطأ في الأشربة باب الحد في الخمر عن ثور بن زيد الديلي «أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له علي بن أبي طالب: نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، أو كما قال، فجلد عمر في الخمر ثمانين» انظر الموطأ بشرح الزرقاني ٤/ ١٦٧ . والحديث قال عنه الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٤/ ٧٥ وهو منقطع، لأن ثوراً لم يلحق عمر بلا خلاف، لكن وصله النسائي في الكبرى، والحاكم في المستدرك ٤/ ٣٧٥ من وجه آخر عن ثور عن عكرمة ، عن ابن عباس ، انظر شرح السنة للإمام البغوي ١٠/ ٣٣٢ ، تخريج الحديث لشعيب الأرنؤوط هامش رقم ٢ .

السلام: «إذا تتابع الناس في شرب الخمر فاجعلوا لهم حدا ينزجروا به»[1].

ولا يخفى ما في هذا الرد من اضطراب وضعف يظهر في انبنائه على الاحتمال والإمكان، وكل هذا تكلف غير مستساغ في إبطال القياس وحجيته.

وقد رد ابن حزم أيضاً هذه الحجة ولكن بأسلوب مختلف، متين وقوي، يعتمد الطعن في الروايات وفق مقاييس نقد الحديث، فقال بعد تقصيه تلك الأحاديث وما نحا منحاها، وحذا حذوها: «فهذا كل ما ورد في ذلك قد تقصيناه، وكله ساقط لاحجة فيه، مضطرب ينقض بعضه بعضا»[2]. ثم سعى إلى نقض حجتهم بأدلة نقلية وعقلية.

ثالثاً: ومما احتج به مثبتو القياس كذلك ما ورد عن ابن عباس من قياسه الأصابع على الأسنان في الدية[3]، وهذا احتجاج مردود أيضاً عند ابن تومرت، لأن النصوص موجودة في عقل أصابع الإنسان، ولا يقال إن ابن عباس جهل ذلك، فهو خطأ ممن قاله، وإنما قال ذلك على معنى التقريب فحسب[4].

وفي هذا الرد إبهام يتمثل في تعميم القول بوجود نصوص في دية الأسنان، فإن المقام يقتضي أن يُعيَّنَ تلك النصوص لاسيما فيما يتعلق بدية الأصابع

(١) رسالة في الدليل على أن الشريعة لاتثبت بالعقل (ضمن مجموع أعز ما يطلب) ص١٦٧.

(٢) الإحكام ٧/ ١٦١-١٦٢ وانظر ملخص إبطال القياس، والرأي، والاستحسان والتقليد والتعليل لابن حزم ص٣٦ فما بعدها.

(٣) ذكر ابن حزم في الإحكام ٧/ ٧٧ أن ابن عباس قال في دية الأصابع «ألا اعتبرتم ذلك بالأسنان، عقلها سواء، وإن اختلفت منافعها» وقد احتج مثبتو القياس بهذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٤) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل ص١٦٧.

موضوع البحث[1].

وهو ما جلاّه الإمام ابن حزم في نقضه لهذه الحجة، فأورد حديثا رواه ابن عباس نفسه قال: قال رسول الله ﷺ: «الأصابع سواء، الأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، هذه وهذه سواء (يعني الإبهام والخنصر)»[2].

وهذا نص في دية الأصابع لا يبقى معه للقياس مجال «ثم من المحال الممتنع أن يكون عند ابن عباس نص ثابت عن النبي ﷺ في التسوية بين الأصابع والأضراس: ثم يفتي هو بذلك قياساً»[3].

فليس ما قاله ابن عباس إذاً قياساً، وإنما هو دعوة إلى التأمل والاعتبار في أن اختلاف المنافع لا يوجب اختلاف الدية[4].

ويخبر ابن حزم أنه ناظَرَهُ كبير المالكية - ولعله أبو الوليد الباجي المالكي - بالخبر الأول الوارد عن ابن عباس، فحاجه أبو محمد بالرواية الثانية التي كان يجهلها، فانقطع وسكت[5].

ونشير في هذا المجال إلى حقيقة هامة لاينبغي أن نغض عنها الطرف، وهو التشابه الكبير بين المهدي وابن حزم في العبارات وضرب الأمثلة وإيراد الشواهد، مما يُنبأ بتأثر واضح.

(١) انظر ابن تومرت للنجار ص٣٠١.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٥٦١) في الديات باب ديات الأعضاء، وإسناده صحيح.

(٣) الإحكام لابن حزم ٧/ ٧٨.

(٤) المصدر السابق ٧/ ٧٧، وانظر ابن تومرت للنجار ص٣٠١.

(٥) المصدر السابق ٧/ ٧٨.

أما المسائل الفقهية[1] التي ذكر المهدي أن الفقهاء أخطأوا فيها نتيجة استعمال القياس، فقد أورد منها جملة في سياق - التأكيد على بطلان القياس بإظهار ما يفضي إليه من الخطأ، ومما يجدر ذكره من هذه المسائل ما يلي:

أولاً- القول بأن المرأة المرتدة لا تقتل، وأن قول الرسول عليه السلام: «من بدل دينه فاضربوا عنقه»[2]، خطاب للرجال فقط، بدليل ما ورد من نهي النبي ﷺ عن قتل النساء في حديث آخر[3].

فهذا القول باطل عند المهدي، بسبب ما وقع من إلحاق المرتدة عن طريق القياس بنساء من يقاتلون المسلمين في عدم القتل، والحال أن المعاني مختلفة بين الأمرين، إذ المعنى في ترك قتل النساء لأجل ضعفهن، وقلة منتهن في القتال وهذا في الجهاد، وأما قتل من بدل دينه، فإنه نكال وردع يدخل فيه كل من فعل ذلك[4].

---

(١) اعتمدنا في ترتيب هذه المسائل على كتاب ابن تومرت للنجار ص٣٠١ فما بعدها.

(٢) أخرجه البخاري في استتابة المرتدين باب حكم المرتد، وفي الجهاد باب لا يعذب بعذاب الله بلفظ «من بدل دينه فاقتلوه».

(٣) وهو حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في الجهاد، باب قتل الصبيان في الحرب، ومسلم في الجهاد والسير، باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب، ونصه: عن عبدالله بن عمر أن رسول الله ﷺ، رأى في بعض مغازيه امرأة مقتولة، فأنكر ذلك، ونهى عن قتل النساء والصبيان.
وقد اعتمد أبو حنيفة على هذا النهي فحكم بعدم قتل المرتدة خلافاً للجمهور. انظر بداية المجتهد لابن رشد ١/ ٥٧٦ ط. دار الكتب العلمية بيروت.

(٤) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل لابن تومرت ص١٦٦، وانظر رد ابن حزم على أبي حنيفة قوله أن المرأة المرتدة لا تقتل. المحلى ٥/ ٣٥١.

ثانياً: ما ذهب إليه بعض الفقهاء من نفي وجوب الطهارة من مس الذكر، قياساً على نفي وجوبها من مس سائر الأعضاء، فقالوا إنه عضو من الجسد فلم تجب في مسه طهارة، فالأصل عدم وجوب الطهارة من مس سائر الأعضاء، والفرع مس الذكر وقد عُدِّيَ إليه حكم الأصل للاشتراك في العلة وهي العضوية[1].

وهذا القياس أدى إلى الخطأ عند المهدي، لما ورد من الأخبار المفيدة لوجوب الطهارة من مس الذكر، ولا يجوز تقديم القياس على الأخبار ومعارضتها به، وتركها جانباً[2].

والمهدي يشير بهذا إلى حديث بُسْرَة بنت صَفْوان أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ»[3].

أما ابن حزم فقد رد على أبي حنيفة وأصحابه حديث طلق بن علي[4] الذي

---

(١) ذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى عدم وجوب الطهارة من مس الذكر مطلقاً، وذهب الجمهور الشافعي وأصحابه وأحمد وداود إلى وجوبها وذهب آخرون إلى وجوب الطهارة بقيود انظر بداية المجتهد ١/ ص٤٦ وما بعدها.

(٢) رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل ص١٦٦.

(٣) وهو حديث صحيح، رواه مالك في الموطأ في الطهارة باب الوضوء من مس الفرج، ورواه عنه الشافعي في الأم ١/ ١٥، وأحمد ٦/ ٤٠٦، وأبو داود رقم (١٨١)، والنسائي في الطهارة باب الوضوء من مس الذكر، وابن ماجة انظر صحيح ابن ماجة للألباني ١/ ٧٩، ورواه الترمذي في الطهارة باب ما جاء في الوضوء من مس الذكر عن طريق إسحاق بن منصور عن يحيى بن سعيد القطان، عن هشام ابن عروة قال: أخبرني أبي عن بسرة بنت صفوان... وقال حديث حسن صحيح، وهو كما قال وقد صححه غير واحد من الحفاظ.

(٤) أخرجه أحمد وأبوداود رقم (١٨٢) والترمذي رقم (٨٥) وابن ماجة في الطهارة باب

عولوا عليه لكونه منسوخاً بحديث بسرة المتأخر(١).

أما رد بعض الحنفية لحديث بسرة باعتبار مس الذكر مما تعظم به البلوى، فلو كان الوضوء منه لما جهله ابن مسعود رضي الله عنه ولا غيره من أهل العلم، فإن ابن حزم ينقض ذلك بأسلوبه الحاد العنيف المعهود فيقول: «وهذه حماقة.. ومثل هذا من التخليط لا يعارض بها سنن رسول الله ﷺ إلا مخذول، وبالله تعالى التوفيق»(٢).

ثالثاً: ومما أخطأ فيه الفقهاء أيضاً عند المهدي نتيجة استعمالهم القياس، تحريمهم الربا في أصناف غير الأصناف الستة التي نهى الرسول عليه السلام عن الربا فيها، كما جاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والمِلْحُ بالملح، مِثْلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلَفَتْ هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد»(٣).

وكما جاء في حديث أبي سعيد الخُدري رضي الله عنه بلفظ آخر؛ إذ قال عليه السلام بعد الأصناف الستة المذكورات في الحديث: «فمن زاد أو استزاد فقد أربى،

الرخصة في ذلك، انظر صحيح سنن ابن ماجة للألباني وقد صححه ١/ ٨٠، وهو كما قال، فقد صححه غير واحد من الحفاظ منهم الطحاوي وابن حبان والطبراني وابن حزم.

(١) المحلى ١/ ٢٢٣.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٢٥.

قلت: فأما هذا الخط الشنيع والاتهام بالحماقة والخذلان! فياليت الإمام أبا محمد سلم منها، ونزّه عنها لسانه وقلمه.

(٣) أخرجه مسلم في المساقاة والمزارعة باب الربا.

الآخذ والمعطي فيه سواء»(١).

وابن تومرت - بروح ظاهرية صرفة - يرد على الفقهاء قياسهم على هذه الأصناف الستة أنواعاً أخرى ألحقوها بها في حكم الحرمة، لاشتراكها معها في علل اختلفوا في تقديرها منها الادخار، والاقتيات، والمالية، وهذا كله عدول عن الطريق، وتحريم ما لم يحرمه الله، والزيادة على عين المنصوص عليه غيره، بغير دليل(٢).

ولعمري! إن هذا لكاف أن يكون دليلاً على ظاهرية المهدي، وسلوكه مسلك ابن حزم الفقهي، إذ اختص أهل الظاهر دون غيرهم من فقهاء الملة بهذا القول في أصناف الربا، واستمساكهم بعين الأصناف الستة المذكورة المنصوص عليها؛ دون غيرها من أنواع الربا الأخرى.

أضف إلى ذلك أن المهدي يضرب لإبطال القياس الأصولي نفس الأمثلة والشواهد والمسائل الفرعية الفقهية التي يستشهد بها ابن حزم.

والجدير بالذكر هنا كذلك أن ابن تومرت في جُلِّ هذه الأمثلة عن خطأ القياس يمثل بأقوال الحنفية وأصحاب الرأي المغالين في القياس، وهو نفس ما فعله ابن حزم لَمّا خصص للحنفية وأهل الرأي مصنفاً مفردا سماه: «الإعراب عن الحيرة والالتباس الموجودَيْن في مذاهب أهل الرأي والقياس»(٣).

(١) أخرجه مسلم في نفس الكتاب والباب السابقين، انظر صحيح مسلم بشرح النووي ١١/ ١٤-١٥.

(٢) انظر رسالة في الدليل على أن الشريعة لا تثبت بالعقل لابن تومرت ص١٦٦.

(٣) كتاب «الإعراب» لابن حزم مخطوط، ما تبقى من الجزء الأول منه موجود بمكتبة الطاهر ابن عاشور بتونس، وعندي نسخة منه مصورة، بخط البدر البشتكي تلميذ الحافظ ابن حجر، علقه لنفسه في شهر رجب سنة ٧٨١ وهذا الأصل تصعب قراءته لرداءة خطه، ولتحيف الأرضة كثيراً من كلماته، لكن شيخنا العلامة المحقق محمد أبو خبزة التطواني

وفي مسألة الأصناف الستة الربوية التي ذكر الحديث، اكتفى المهدي بذكر الخطأ الذي يؤول إليه القياس عليها، دون أن يزيده بياناً وتعليلاً على نحو ما فعل ابن حزم الذي بسط الكلام والأدلة في إظهار بطلان هذا القياس، والقياس عنده كله باطل كما علمت.

وقد بين أبو محمد بدءاً أن القول بأنه لاربا إلا في الأصناف الستة المذكورة هو مذهب اختص به أبو سليمان داود بن علي الظاهري، وجميع أصحاب الظاهر؛ خلافاً للجمهور الذين ذهبوا إلى أن هذه الأصناف الستة؛ إنما ذُكِرَتْ لتكون دلالة على ما فيه الربا مما سواها، مما يشبهها في العلة التي حيثما وجدت كان ما وجدت فيه ربا، ثم اختلفوا في تلك العلة إلى أقوال، وكل طائفة منهم تبطل علة الآخرين أو تنفيها، فمن قائل: إن العلة الادّخار، ومن قائل : إنها الاقتيات، ومن قائل :إنها الثمين، ومن قائل : إنها الكيل والوزن...إلخ[1].

وينتهي أبو محمد إلى موافقة أهل الظاهر في المسألة - كما وافقهم المهدي ابن تومرت - متمسكاً برَبَويَّة عين الأصناف المذكورة في النص لا غير فيقول : «وكل هذا إذا تعدى بما ورد فيه النص فهو تعد لحدود الله تعالى، وما عجز رسول الله ﷺ قط أن يبين لنا مراده، وحاش له أن يكِلَنا في أصعب الأشياء من الربا المتوعد فيه بنار جهنم في الآخرة والحرب به في الدنيا إلى هذه الكهانات الكاذبة، والظنون الآفكة، ظلمات بعضها فوق بعض - ولحمد الله على السلامة... فهلا قالوا ههنا: نحن موقنون بالربا في الأصناف المنصوص عليها، ولسنا على يقين في

الحسني أعاد كتابته بخط يده الجميل، فجاء غاية، ومكنني من نسخة منه جزاه الله خيرا، فاستفدت منه أيما فائدة .

(١) انظر المحلى ٧/ ص٤٠٣ وما بعدها .

غيرها، فلا نقول به حيث لا يقينَ معنا فيه؟ ولو فعلوا هذا هاهنا وتركوا هنالك لوفقوا، لأنهم كانوا يتبعون السنن، وبالله تعالى التوفيق»[1].

والغريب أنني وجدت الأمير الصنعاني اليمني ت ١١٨٢ هـ في شرحه لـ«بلوغ المرام» يؤيد في هذه المسألة قول الظاهرية دون سائر فقهاء الملة، قال بعد ذكره لحديث عبادة بن الصامت المتقدم : «وفيه - أي في الحديث - دليل على تحريم التفاضل فيما اتفقا جنسا من الستة المذكورة التي وقع عليها النص، وإلى تحريم الربا فيها ذهبت الأمة كافة، واختلفوا فيما عداها، فذهب الجمهور إلى ثبوته فيما عداها مما شاركها في العلة، ولكن لما لم يجدوا علة منصوصة اختلفوا فيها اختلافا كثيرا يقوي للناظر العارف أن الحق ما ذهب إليه الظاهرية من أنه لا يجري الربا إلا في الستة المنصوص عليها، وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميتها « القول المجتبى »»[2].

والذي ظهر لي بعد إمعان النظر أن إنكار العلة في الشرع بالمرة غير مستساغ، ورأي مبني على فراغ، إذ إن البحث عن علة النص هو البحث عن مقصد الشارع من الحكم الذي اشتمل عليه النص، ثم يعمّم الحكم في كل أمر يتحقق فيه مقصد الشارع لتحقق العلة.

ولاشك أن الفقه الإسلامي ما كان ليتسع أفقه، وليعالج مشاكل الناس ، ويخرج بتلك القواعد الفقهية التي تجمع متفرق المسائل، لولا تعليل النصوص، فإن التعليل هو الذي فتح عين الفقه، بل إن التعليل هو الفقه، أولباب الفقه[3].

---

(١) انظر المحلى ٧/ ٤٢٦ .

(٢) سبل السلام ٣/ ٦٨ .

(٣) ابن حزم لأبي زهرة ص٤٠٥ .

ولو اقتصرنا على القول بأن الربا لا يكون إلا في الأصناف الستة المذكورة في الحديث دون غيرها كما فعل ابن حزم وابن تومرت ومعهم الظاهرية، لشلت أحكام الفقه الإسلامي في هذا العصر، الذي لم يعد فيه معنى الربا يقتصر على ذلكم النوع البسيط الذي عرفه السلف، وإنما أصبح أنواعاً متعددة، وألواناً مختلفة، وأساليب خادعة، فكيف تحل مشاكل الناس وتبين أحكام الشرع دون القول بتعليل النصوص؟

صحيح أن الغلو في التعليل و الأقيسة غير المشروعة فعل مذموم ينبغي أن يتنزه عنه الفقهاء والفقه.ولكن إنكاره أيضا شلل لحياة الفقه وتطوره كذلك، فما أجدر أن نأخذ بالنمط الأوسط، فدين الله بين الغالي فيه والجافي عنه .

والذي ترجح لدي أن ثمة علة أخرى منصوص عليها في النص القرآني نفسه لو تنبه إليها. وهي قوله تعالى : ﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾[1]. فالعلة في ظاهر هذا النص هو الظلم، فأيما معاملة كان فيها ظلم بين لأحد الطرفين فهي الربا المحرم ولقد جاء التعليل بالظلم وعده علة معتبرة في نص آخر من كتاب الله[2] وهو قوله تعالى : ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ . فقد نطق النص بأن علة التحريم هي وصف الظلم، فصح اعتباره علة للربا أيضا كما قررنا، وكما دل عليه النص المتقدم.

يتبين مما تقدم أن ابن تومرت كان رافضاً للقياس الأصولي كما كان معروفاً في وقته عند الأصوليين، لما يمثل من طريقة في استخراج الأحكام تقوم على القول في الدين بالرأي المبني على الظن، ولكنه لم يكن له نفاذ في بيان عيوب هذا القياس،

(١) سورة البقرة ٢٧٨ .

(٢) انظر أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف ص٧٦ .

واقتصر في نقضه على رد أن يكون الصحابة قد استعملوه، وعلى ذكر أحكام قدَّرَ أنها خطأ دون تفصيل كاف في ذلك، ومن الغريب أن المهدي لم يعتمد اعتماداً كاملاً - في إبطاله للقياس - على ما حرره الإمام ابن حزم الظاهري من بحوث اتسمت بالشمول والعمق والنفاذ كما بدت في كتابه الإحكام، وفي رسالته في إبطال القياس[1]، ولو فعل المهدي ذلك لأصاب الحزّ، ولم يخطئ المِفْصَل .

بعد هذه المحاولة في هدم القياس الأصولي، أثبت ابن تومرت نمطاً آخر من القياس[2] لايقوم على أركان القياس المعروفة عند الأصوليين التي تنهض على تعدية الحكم من أصل منصوص عليه إلى فرع غير منصوص عليه؛ لاشتراكهما في العلة، واعتبر المهدي هذا النمط من القياس هو القياس الشرعي الصحيح الذي يؤدي الحياد عنه إلى ضلال الأفهام، وزلل الأقدام، وقال فيه : إنه «باب كبير ، وأصل دقيق ، وفيه زل أكثر الناس، ولم يعرفوا تحقيق القياس»[3].

ولا يجعل المهدي هذا القياس أصلاً مستقلاً بنفسه في بناء الأحكام عليه، بل يُرجِعُه إلى الأصل النصي من القرآن والحديث ويُدْرِجُه ضمنه، وهو الذي يفيده قوله : «.. فإن قال قائل: لم حصرتم الشريعة في هذه العشرة ؟[4] وتركتم الإجماع

(١) انظر ابن تومرت للنجار ص٣٠٣ وعلى هذا الكتاب معولنا في هذا الباب .

(٢) المرجع السابق نفسه، وهذا الرأي هو الذي انتهى إليه الدكتور عبد المجيد النجار، وهو صحيح لا غبار عليه، يشهد لذلك تفصيل المهدي هذا النمط الذي سماه قياسا كما سيأتي.

(٣) رسالة الدليل على أن الشريعة لاتثبت بالعقل (ضمن مجموع أعز ما يطلب) لابن تومرت ص١٦٥ .

(٤) هي كما ذكرها المهدي في أعز ما يطلب ص١٥٨ أمر الله ونهيه، وخبره بمعنى الأمر، وخبره بمعنى النهي، وأمر الرسول ونهيه، بمعنى الأمر، وخبره بمعنى النهي، وفعله، وإقراره.

والقياس وهما أصلان في الشريعة؟ فيقال : إنهما داخلان فيما قدمناه ومتضمنان فيما عددناه »[1].

وعلى هذا الأساس من إدراج القياس ضمن النص نفسه لا بأمر خارج عنه، حدد المهدي تعريفه عنده فقال : «القياس الشرعي هو ما دل عليه اللفظ وتضمنته الأصول العشرة المتقدمة »[2]. ويفيد هذا التعريف أن القياس الذي يعنيه المهدي ينبغي أن يكون الحكم الناتج عنه دالاً عليه لفظ النص بوجه من وجوه الدلالة، متضمَّناً في الأصول العشرة الراجعة إلى الأمر والنهي النصيْن[3].

ويسمي المهدي هذا الوجه من الدلالة الذي ينبه إليه اللفظ نفسه بالتنبيه، وقد أورد طريقتين من طرق التنبيه جعلهما أساساً لتقسيم القياس الذي يعنيه إلى ضربين :

الضرب الأول : التنبيه بالأدنى على الأعلى، وقد أورد المهدي مثالا لتوضيح هذا الضرب من القياس، وهو النهي عن أذيّةِ الوالدين في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾[4]، فمعلوم على القطع أن غير التأفيف مما هو أكثر من التأفيف محرم ممنوع، وبيان ذلك من اللفظ نفسه واضح لاشك فيه[5]، وهذا الحكم القطعي إنما هو مستفاد من النص بطريق التنبيه.

الضرب الثاني : التنبيه على المعنى الجامع بين الغيريْن المتساوييْن، ومثاله ما

(١) رسالة الدليل في أن الشريعة لا تثبت بالعقل ص١٥٨ .

(٢) المصدر السابق ص١٦٥

(٣) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص٣٠٤ .

(٤) الإسراء / ٢٣ .

(٥) رسالة الدليل في أن الشريعة لاتثبت بالعقل ص١٦٥ .

ورد عن الرسول ﷺ في النهي عن منع فضل الماء فيما رواه أبو هريرة عن أن رسول الله ﷺ قال : « لا يُمنع فضْل الماء ليُمنَع به الكلأ »[1].

فهذا النص يُعْلَمُ منه وجوب المساواة في إحياء النفوس، فيدخل في النهي عن المنع كل ما يحيي النفس من غير الماء، إذ إن حرمة منع فضل الماء تُنبّه إلى حرمة ما يساوي منع فضل الماء في معنى إتلاف النفوس وهلاكها ، كمنع فضل الطعام وغيره[2].

إنّ هذا الذي سماه ابن تومرت قياساً كان مناط بحث وبيان من قبل الأصوليين، لكن في مبحث الدلالات اللفظية لا في مبحث القياس، ودلت لما كان الحكم الجاري على ما لم ينص عليه حاصلاً من دلالة المنصوص عليه بمقتضى التنبيه، أصبح المبحث أدخل في وجوه الدلالة منه في باب القياس[3].

وقد اعتبر أبو الوليد الباجي الضرب الأول المذكور آنفاً من باب ما يُفهم من نفس الخطاب من قصد المتكلمين بعُرف اللغة، وأن إدخاله في باب القياس ليس بصحيح، فإن المنع من قول « أف » يفهم منه المنع من الضرب من لا يعلم

(١) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في المزارعة، باب من قال إن صاحب الماء أحق بالماء حتى يروى، وفي الحيل، باب ما يكره من الاحتيال في البيوع، ولا يمنع فضل الماء ليمنع به الكلأ، وأخرجه مسلم في المساقاة، باب تحريم بيع فضل الماء الذي يكون بالفلاة، وقد أخطأ الدكتور عبد المجيد النجار لمّا عزاه إلى ابن ماجة فقط ، مع أن الحديث في الصحيحين، ولا يُقدّم ابن ماجة على الصحيحين أبداً. انظر ابن تومرت، ص٣٠٥ هامش ٦٧ .

(٢) انظر رسالة الدليل في أن الشريعة لا تثبت بالعقل ص١٦٥، وانظر أيضاً ابن تومرت للنجار ص٣٠٥ .

(٣) المهدي ابن تومرت للدكتور عبد المجيد النجار ص٣٠٥ .

البالغ بالمدرسة الظاهرية.

أكد ابن تومرت في غير ما موضع أنه «لا يثبت حكم الشريعة بالظن، ولا يثبت إلا بالعلم[1]، والتماس المعاني بالتخمين من غير تحقيق ولا التفات إلى الأصول التي تُبنى عليها يُزِلُّ عن منهاج الحق»[2]. وقال في موضع آخر: «... والظن لايفيد علماً، ولا يغني من الحق شيئاً، ولذلك استحالت أن تثبت به الأحكام»[3].

واعتبر المهدي الظن أصلاً من أصول الضلال لا يغني من الحق شيئاً[4]، وساق لإبطال كونه أصلاً للحكم الشرعي مجموعة من الأدلة النقلية والعقلية وحسبنا الأولى منها: فالدليل على كون الظن من أصول الضلال، ما أخبر الله تعالى به في كتابه عن أقوام كفرة عاندوا الحق وتمادوا على الهوى والضلال باتباع الظن[5]، ثم ساق هذه الأدلة:

وبدأ بقوله تبارك وتعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾[7].

وأخبر تعالى أن أكثر الخلق حادوا عن الحق واتبعوا الظن والضلال فقال: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ

(١) والمهدي يضع العلمَ دائماً في مقابل الظن، والعلم عنده بمعنى اليقين، والظن عنده بمعنى التخمين.

(٢) أعز ما يطلب لابن تومرت ص٣٥.

(٣) المصدر السابق ص٣١.

(٤) المصدر السابق ص٣٩.

(٥) المصدر السابق ص٤٠.

(٦) سورة النجم/ ٢٣.

(٧) سورة النجم/ ٢٨.

هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام/ ١١٦).

وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِمَا يَفْعَلُونَ﴾ (يونس/ ٣٦).

وبين تبارك وتعالى أن الظن ضد العلم فقال: ﴿وَمَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ (النجم/ ٢٨).

وقال تبارك وتعالى: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾ (الأنعام/ ١٤٨).

وقال تبارك وتعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًۢا﴾ (النساء/ ١٥٧).

وأخبر تبارك وتعالى عن أقوام كفرة ردوا الحق بالظن، وكذبوا بالساعة فقال: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ (الجاثية/ ٣٢) أثبت لهم الظن الذي هو ضد العلم، ونفى عنهم العلم.

ثم ينتهي المهدي إلى أن «كون الظن من أصول الضلال واضح لاخفاء به، ومنكره راد لنصوص الكتاب»[1].

ويبدو مما تقدم أن ابن تومرت كان يسعى إلى إثبات قطعية أحكام الشريعة وتأسيسها على اليقين كما فعل ابن حزم، ولمّا اجتمعَ الفقهاءُ بأغمات لمناظرته، وقالوا له: جعلت الظن أصلاً للضلال، وجلُّ أحكام الشريعة تثبت بالظن، منها الشهادة فإنها مظنونة، والحكم بها ثابت، أجابهم ابن تومرت فقال: جميع ما

(١) أعز ما يطلب لابن تومرت ص٤٠.

لكرتموه مقطوع بصحته، دلت عليه الأدلة العقلية ، والبراهين السمعية[١] ، ثم لورد هذه البراهين.

إن هذا الرفض لأصلية الظن للأحكام، ذهب إليه من الأصوليين جل أولئك الذين تمسكوا بالنصوص وشجبوا الرأي كمصدر للحكم، وعلى رأس هؤلاء المدرسة الظاهرية، فقد اعتبروا أن الرأي لا يكون إلا احتمالياً، فيكون بناء الحكم عليه بناء على الظن، والشريعة لا تُبنَى على الظن لأن الظن لايغني من الحق شيئاً[٢]. « والعقل ليس له في الشرع مجال »[٣] كما يقول المهدي .

وقد كان الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري ـ رحمه الله ـ شديدَ النقد لأولئك الذين يبنون أحكامهم على الظن باستعمال القياس خاصة، وذلك لأن مستعملي القياس يعترفون بأنه يَدخُلُه خوفُ خطأ التشبيه، وهذا إقرار منهم بأنهم لا يثقون بجملته، وهذا هو الحكم بالظن، وهو محرّمٌ بنص القرآن في قوله تعالى : ﴿إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔا﴾ (النجم ٢٨) ، والظن باطل أيضاً بنص حكم النبي ﷺ الذي قال : «إياكم والظن ، فإن الظن أكذب الحديث»[٤] وإذا كان الظن بنص القرآن ليس حقاً ، وبنص الحديث كذباً ، فإنه الباطل ، والباطل لا يكون أساساً للحق[٥].

وخلافا للظاهرية فإن جمهور أهل السنة، وكل القائلين بالقياس والرأي عامة،

---

(١) أعز ما يطلب لابن تومرت ص٣١-٣٢

(٢) ابن تومرت للنجار ص٢٩٥ .

(٣) أعز ما يطلب ص٤٤ .

(٤) أخرجه البخاري في الأدب باب يا أيها الذين آمنوا... ، ومسلم في البر والصلة باب تحريم الظن ، ومالك في الموطأ في حسن الخلق.

(٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام ٨/ ٤٦-٤٧ . وانظر أيضاً المحلى ١/ ٨٦ .

يجيزون بناء الأحكام على الظن، بل يرون وجوب العمل به في بعض الحالات[١] .

ومن الواضح أن ابن تومرت كان في إبطال الظن موافقاً للظاهرية، وظاهرَ التأثر بابن حزم خاصة، وهذا يُرَجِّحُ لدينا أنه اطلع على كتبه ودرس آراءه عند جوازه إلى الأندلس، أو عند استقراره بالمغرب .

ج- إبطال التقليد والنزوع إلى التأصيل :

لقد آل منزع الفروع والتقليد في العهد المرابطي إلى غلبة الجمود على الفقه، وانحسار الروح الاجتهادية والابتعاد عن الأصول، حتى نُسِيَ النظر في كتاب الله وسنن رسوله ﷺ، كما يقول المراكشي في المعجب.

فلما رجع ابن تومرت إلى المغرب، شرع في الدعوة إلى الرجوع إلى الأصلين : الكتاب والسنة، وجعل من قضية التأصيل ونبذ التقليد لكتب الفروع، شغله الشاغل، وهمه الهميم، فأمر بإحراق كتب الرأي والفروع كما قدمناه، ولكنه لم يتمكن من تنفيذ ذلك لأسباب ليس هذا مقام بسطها.

وشرع في تعليم أصحابه هذين الأصلين، وأخذهم بحفظ أجزاء من القرآن والسنة أخذاً صارماً[٢] ، حفظاً ودراسة، وقام على تعليمهم آيات وأحاديث

---

(١) انظر نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الإسلامية للدكتور احمد الريسوني ص١٦٠ ، وأنبه هنا إلى أن رأي الدكتور احمد الريسوني في الظاهرية - في كتابه المذكور - مضطرب فليراجع، فتارة يسلكهم ضمن الطوائف المبتدعة والشاذة كالشيعة والمعتزلة كما في ص١٧٤، وتارة يجعلهم من أهل السنة مميزا لهم عن الطوائف الأخرى المبتدعة كالشيعة كما في ص١٧٦ .

(٢) انظر نظم الجمان لابن القطان ٢٧-١٢٧ .

تعلق في الأغلب بالعبادات أو الجهاد، إلى جانب تلك التي تتعلق بعقيدة التوحيد.

وقد اتجه أيضا إلى التأليف فيها ولا سيما في الحديث، ضماناً للمزيد من انتشارهما وأخذ الناس بهما، فألف مختصراً للموطأ، ومختصرا لصحيح مسلم، وعدة رسائل رتب فيها الأحاديث ترتيبا فقهيا[1].

وهذه التصانيف هي التي كانت المراجع الرئيسة للموحدين في الحديث، ولهذا قال صاحب الإعلام أن الموحدين: «أظهروا التعويل على كتب مهديهم في الحديث»[2].

وفي تواليف المهدي ومراسلاته وخطبه، نراه مكثراً من الاستشهاد والاستدلال بالآيات والأحاديث، متخذاً منها منطلقه في بناء آرائه، خلافاً لمنهج أهل الراي والفروع، وأشد ما كان هذا بارزاً في تآليفه الفقهية، فإن تقريراته لأحكام الفقه لا يعزوها إلى أقوال السابقين من الأئمة الفقهاء؛ بل يسندها دوما إلى أدلتها من النصوص والإجماع، وغالباً ما يقول: «وأما كونه كذا فالدليل عليه من الكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب ...»[3].

وانظر كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، وكتاب الغلول والتحذير منه، وكتاب الجهاد، من مجموع تصنيفه أعز ما يطلب، فسيأخذك من ذلك العجب.

وقد مرَّ بك - فيما تقدم - قول ابن القطان أن ابن تومرت: «كان ينهى عن التقليد وقراءة كتب الرأي»[4]. وقال ابن الخطيب في الحلل: «وكان محمد بن

---

(١) ابن تومرت للنجار ص٢٨٨.

(٢) الاعلام بمن حل مراكش ... ٨/ ٣٩٦

(٣) أعز ما يطلب انظر من ص١٢٢-١٢٣ وما بعدهما.

(٤) جزء من كتاب نظم الجمان - لابن القطان ص ٣٨، تحقيق الدكتور محمود علي مكي.

تومرت ينكر كتب الرأي والتقليد»[1].

ومر بك ماذهب إليه شارح أعز ما يطلب من أن المهدي أمر بقطع كتب الفروع الفقهية وحرقها[2]، وذكر المراكشي أن المهدي لما دخل فاس، وأظهر ما كان يظهره «جمع له والي المدينة الفقهاء وأحضره معهم، فجرت له مناظرة كان له الشفوف فيها والظهور، لأنه وجد جواً خالياً، وألفى قوماً صياماً عن جميع العلوم النظرية خلا علم الفروع»[3].

فقد جعل المهدي - إذن - من الرجوع إلى الأصول في استخراج الأحكام منهجا للفكر الشرعي بالمغرب، وقد أصبح هذا المنهج من بعده واحدا من المشاغل الثقافية للموحدين، عملوا على نشره وتعميمه بين الناس، وأدخلوه التربية والتعليم لتخريج الناشئة عليه[4].

وكان المهدي هو نفسُه يشير أحياناً إلى هذا المعنى من التأصيل، ومثاله ما ذكره في آخر حديثه عن الغسل إذ قال: «فهذه جملة قواعد الغسل من الجنابة وفصوله وما يتفرع عنه على اختصار تفاريعه، وإنما القصد الإشارة إلى ما يتعلق بالقواعد والأصول التي تبنى عليها»[5].

وفِقْهُ المهدي كله على هذا النمط: آيات وآثار، وأدلة وأخبار، وقد حدد ابن

وفي الإعلام بمن حل مراكش وأغمات ٨/ ٣٩٦ أن المهدي اطرح الراي وامر بحرق كتب الفقه وأزالها ووضع في السنن أوضاعاً.

(١) نقل كلام ابن الخطيب المذكور الناصري في الاستقصاء ٢/ ٩٥.

(٢) شرح أعز ما يطلب لمجهول مخطوط عن ابن تومرت للنجار ص٣٦٢.

(٣) المعجب ص٢٧٠.

(٤) انظر ابن تومرت للنجار ص٤٧٧.

(٥) كتاب الصلاة لابن تومرت ص١٤١.

تومرت أفراد الأصل الشرعي بثلاثة أفراد هي القرآن والحديث والإجماع لا غير، واستبعد القياس الذي يُلحِقه به أكثر الأصوليين ،قال في بيان معرفة الأصل وحقيقته : «وأصل الشيء في الوضع ما تفرع عنه الشيء، والأصل الشرعي :هو الكتاب والسنة والإجماع»[١].

أما الفرع الفقهي وهو الحكم الشرعي فقد بطل ثبوته عند المهدي بالعقل، أو بطرق أخرى باطلة «فلم يبق إلا السمع ، وهو الأصل الذي تستند إليه الأحكام»[٢]. وهذا عين كلام الظاهرية وابن حزم، حذوَ النَّعلِ بالنَّعل.

ويرى المهدي أن أحكام الشرع من وجوب وحظر، وندب وكراهة وإباحة «باطل ثبوتها بالتقليد، لأن التقليد جهل، ولا يفضي إلى العلم، ومحال ثبوت الحق بالجهل»[٣].

هذا موقفه من التقليد والرأي والفروع، وذلك منزعه إلى الأصول والتأصيل، وفي ذلك كفاية وغنية إن شاء الله تعالى.



(١) أعز ما يطلب - لابن تومرت ص٤٥ ، وفي موضع آخر يقول «وأما معنى الأصل ومعرفته فهو كل ما ثبتَ من السمع الذي هو الكتاب والسنة والإجماع ...» المصدر السابق ص٤٤

(٢) المصدر السابق ص٤٧

(٣) أعز ما يطلب ص٤٧

المبحث الثاني

ظاهرية عبدالمؤمن بن علي الموحدي

بعد وفاة المهدي ابن تومرت، قام بالأمر من بعده تلميذه وصاحبه وراويته عبدالمؤمن بن علي الكومي الزناتي، وبايعه الموحدون، واتفقت على تقديمه الجماعة كما تقدم في ترجمته في باب أعلام المدرسة.

ولئن كان المهدي ابن تومرت هو صاحب دعوة الموحدين، والممهد للانقلاب الكبير الذي شمل شتى ميادين الفكر والحياة، فإن عبدالمؤمن هو رجل الدولة الذي اضطلع بتنفيذ جميع ذلك، والاستيلاء على دولة المرابطين، وتحقيق وحدة المغرب الإسلامي.

ولقد صدق المهدي حين قيل له في وقعة البحيرة سنة ٥٢٤ هـ : إن الموحدين قد هلكوا ، وقُتل منهم خلق كثير ، فقال : «أليس قد نجى عبدالمومن؟ قالوا : نعم. قال : لم يُفقَد أحد»[١].

لقد كان عبدالمؤمن بالنسبة لدعوة الموحدين كيوسف بن تاشفين بالنسبة لدعوة المرابطين، فهو الذي أبلغها كمالها، وقَرْطَس أهدافها ، ونهض بأعبائها[٢]، ووطّد دعائمها.

ثم لا ننسى أن عبدالمؤمن كان عالماً من المع علماء عصره، فلم يكن في ملوك الموحدين أكثر علماً منه «فصيح اللسان نبيها، عالماً بالجدل، فقيهاً في علم الأصول، حافظاً لحديث النبي ﷺ متقن الرواية...»[٣]، كثير الذكر للسُّنَّة في

(١) انظر المعجب ص٢٨٣

(٢) النبوغ المغربي ١/١٠٤ .

(٣) الأنيس المطرب بروض القرطاس ص٢٠٣-٢٠٤

كلامه، وترددادها على لسانه، ومن أمثلة ذلك أنه قال لأبي بكر بن تيزَمْت خادم علي بن يوسف المرابطي ومشاوره. لما سأله: لأي شيء أموت؟ «قتلتك السنة»[1]

ولقد بدأ عبدالمؤمن خطته في تجديد الفقه وإصلاحه أول الأمر بالاستعاضة بالحديث النبوي عن الفقه المالكي الذي جرّد عليه هو وابن تومرت والموحدون بعدهما سيفاً مصلّتاً، «فكان يستدعي أهل العلم[2] من البلاد إلى الكوْن عنده والجوار بحضرته، ويجْرِي عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظامَ لهم»[3].

وفي سبيل إضعاف سيطرة مذهب مالك على نفوس الناس، أنشأ مدرسته في مراكش لتخريج العلماء ورجال الدولة على النهج الذي يريده، والمَهْيَع الذي يرومه ، فربّى عبدالمؤمن الحفّاظَ من الطلبة على حفظ الحديث والاهتمام به، قال صاحب « الحلل الموشية » : «وكان يدخلُهم - أي الحفاظ - كل يوم جمعة بعد الصلاة داخل القصر، فيجتمع الحفاظ فيه، وهم نحو ثلاثة آلاف كأنهم أبناء ليلة، من المصامدة وغيرهم، قَصَدَ بهم سرعةَ الحفظ والتربية على ما يريده »[4].

ولإحكام خطته، وتنفيذها بالفعل، ولى هؤلاء الحفاظ مقاليد الأمور في الدولة، وفي ذلك يقول صاحب الحلل الموشية : «ولما كمل له هذا المراد فيهم، عزل بهم أشياخ المصامدة عن ولاية الأعمال والرئاسة، وقال : العلماء أولى منكم، فسلّموا لهم، وأبقوهم معهم في المشورة »[5].

ثم قام عبدالمؤمن بعد ذلك بالخطوة الحاسمة للقضاء على الفقه المالكي بالمرّة،

---

(١) أخبار المهدي بن تومرت - للبيذق ص٩٥ .

(٢) وجلُّهم من المحدِّثين وعلماء السنة .

(٣) المعجب ص٢٩٣ .

(٤) الحلل الموشية ص١٥٠ .

(٥) المصدر السابق ص١٥١ .

والاستعاضة عنه بظاهر الكتاب والسنة على نهج الفقه الظاهري، «فلما كانت سنة خمسين وخمسمائة، أمر أمير المومنين عبدالمؤمن بن علي بإصلاح المساجد وبنائها في جميع بلاده، وتغيير المنكر، وتحريق كتب الفروع، ورد الناس إلى قراءة الحديث، وكتَبَ بذلك إلى جميع طلبة المغرب والعدوة »[1].

والنص المتقدم لا يفيد إلا أن عبدالمؤمن أمر بما ذُكر ليس إلا، ولم يذكر أن أمر الإحراق نُفِّذ، لأن التنفيذ أمر لم يقع، ولو وقع لكان جديرا بالتصريح به والتنصيص عليه، فكأن عبدالمؤمن أمر بذلك ثم رأى أن الأمر سابق لأوانه، فوقفت المسألة عند حد الأمر، ولم يقع التنفيذ إلا في عهد الخليفة يعقوب المنصور حفيد عبدالمؤمن بعد أن قويت الدولة، وتوطدت أركانها، ولم يعد يُخشى ثورة فقهاء المالكية على الموحدين.

هذا فعل عبدالمؤمن الأول، لما استتب له الأمر بالمغرب والأندلس، ردُّ الناس إلى كتب الحديث واستنباط الأحكام من ظاهرها، والأمر بإحراق كتب الفروع، ونبذ التقليد، وإلزام العلماء بالاجتهاد.

أما الفعل الثاني الذي كان الخطوة الحاسمة فهي حمل الناس على المذهب الظاهري الحزمي ، ومحاولة القضاء على المذهب المالكي ومحوه من المغرب بالمرّة .يدل على ذلك نصوص متضافرة ، وأولاها بالتقديم والاعتبار ، نص صريح في الموضوع ، أورده البرزلي[2] المتوفى سنة ٨٤١هـ في

---

(١) الأنيس المطرب بروض القرطاس ص١٩٥ والاستقصا ١٢٦/٢ .

(٢) هو أبو القاسم بن أحمد بن محمد المعتل البلوي القيرواني ثم التونسي، الإمام المشهور نزيل تونس، مفتيها وفقيهها وحافظها، العلامة أحد الأئمة في المذهب المالكي ، صاحب الديوان المشهور في الفقه والنوازل من كتب المذهب، توفي سنة ٨٤١هـ.
نيل الابتهاج بتطريز الديباج لبابا التنبكتي ص٢٢٥ ، والفكر السامي ٢/ ٢٥٦-٢٥٧ .

نوازله[١] ونقله عنه عليش[٢] في فتاويه[٣]، واختصره أبو راس المعسكري[٤] في «الخبر المُعْرَب»[٥] وننقل النص بطوله من كتاب «فتح العلي المالك».

(١) المسماة «جامع مسائل الأحكام، مما نزل بالمفتين والحكام» ولا يزال مخطوطا في أجزاء متفرقة تتوزعها الخزانات المغربية وسواها، انظر المصادر العربية لتاريخ المغرب- للأستاذ محمد المنوني ج١/ ص١١٤.

(٢) هو العلامة أبو عبد الله الشيخ محمد ابن الشيخ أحمد ابن الشيخ محمد الملقب بعليش ومنشأ تلقيبه أن اسم جده الأعلى علوش من أصل مغربي، ولد عليش بالقاهرة سنة ١٢١٧هـ واشتغل بتحصيل العلوم بالجامع الأزهر، وألف تآليف مفيدة منها فتح العلي المالك المذكور، وشرح مِنح الجليل على مختصر العلامة خليل، وهو مطبوع، إلى تواليف أخرى كثيرة، كان مالكي المذهب، وقد تقلد مشيخة السادة المالكية، ووظيفة الإفتاء بالديار المصرية ت ١٢٩٩ هـ، انظر مقدمة فتح العلي المالك ١/ ٢.

(٣) انظر فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك ج١/ ١٠٢-١٠٣ ط دار الفكر.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد القادر الراشدي الجليلي المعسكري الجزائري، الملقب بأبي راس مؤرخ من العلماء بالحديث ورجاله، من أهل بلاد معسكر بالجزائر، ووفاته فيها سنة ١٢٣٨ هـ له نحو ٥٠ كتاباً، منها «لب أفياخي في عدة أشياخي» و «السيف المنتضى فيما رويته بأسانيد الشيخ مرتضى» و «تخريج أحاديث دلائل الخيرات» و «در السحابة فيمن دخل المغرب الأقصى من الصحابة»، و«ذيل القرطاس في ملوك بني وطاس» و«الزمردة الوردية في الملوك السعدية» و «مروج الذهب في نبذة من النسب» و«الخبر المعلوم في كل من اخترع نوعا من أنواع العلوم» و «تفسير القرآن» و «رحلة» ذكر بها سياحة له في المشرق والمغرب، ومن لقي من أعيانهما و«شرح المقامات الحريرية» وغير ذلك مما لم يطبع، الإعلام للزركلي ٦/ ١٨.

(٥) الخبر المُعْرَب عن الأمر المُغْرَب الحالُّ بالأندلس وثغور المغرب ورقة ١٤ مخطوط الخزانة العامة بتطوان، ونسخة منه بالخزانة العامة بالرباط رقم (٢٢٦٣-ك)، وعندي نسخة مصورة عن الخزانة العامة بتطوان مكنني منها شيخنا العلامة محمد بوخبزة الحسني جزاه الله خيراً.

قال: «ولما أن اطمأنت بالأمير عبدالمؤمن الدار، جمع الفقهاء إما لاختبار مذهبهم، أو حملهم على مذهب ابن حزم[١] فحكي عن أبي عبد الله بن زرقون قال: كنت فيمن جمعهم، فقام على رأسه كاتبه ووزيره أبو جعفر ابن عطية، فخطب خطبة مختصرة، ثم رد رأسه إلى الفقهاء، وقال لهم: بلغ سيّدنا أن قوما من أولي العلم، تركوا كتاب الله، وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام، وصاروا يحكمون بين الناس، ويفتون بهذه الفروع والمسائل التي لا أصل لها في الشرع - أو كلاما هذا معناه - ، وقد أمر أن من فعل ذلك بعد هذا اليوم، ونظر في شيء من الفروع والمسائل، عوقب العقاب الشديد، وفعل به كذا وكذا - وسكت، ورفع الأمير عبدالمؤمن رأسه إليه وأشار عليه بالجلوس فجلس، وقال: سمعتم ما قال؟ قال له الطلبة: نعم.

قال: وسمعنا أن عند القوم تأليفاً من هذه الفروع، يسمونه الكتاب - يعني المدونة - وأنهم إذا قال لهم قائل مسألة من السنة ولم تكن فيه، أو مخالفة له، قالوا: ما هذا في الكتاب، أو ما هو مذهب الكتاب، وليس ثمة كتاب يرجع إليه،

وهو شرح لمنظومة للمؤلف تسمى الحلل السندسية في شأن وهران والجزيرة الأندلسية، أما شرحها الأول فسماه المؤلف-روضة السلوان المؤلفة بمرسى تطوان.
وهذا النص الصريح الوارد في فتح العلي المالك ١/ ١٠٢-١٠٣ والخبر المعرب أورده حجة على ظاهرية الدولة الموحدية وعبدالمؤمن بن علي الأستاذ محمد المنوني في «حضارة الموحدين» ص٨٣، والأستاذ سعيد أعراب في مقال له بعنوان «موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي» بمجلة دعوة الحق العدد ٢٤٩، رمضان ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥ م.

(١) تردد صاحب النص، بينما القرائن تدل على أنه أراد حملهم على المذهب الظاهري الحزمي كما سيتبين بعد.

إلا كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ، قال: وأرعد وأبرق في التخويف والتحذير من النظر في هذه الكتب، والفقهاء سكوت .ثم قال : ومن العجب أنهم يقولون أقوالا برأيهم - وليست من الشرع، أو قال من الدين، فيقولون :من طرا عليه خلل في صلاته، يعيد في الوقت، ويتحكمون في دين الله تعالى، لأنها إما صحيحة فلا إعادة، وإما باطلة فيعيد أبدا، فياليت شعري من أين أخذوه!- فصَمَتَ القومُ ولم يجبه أحد، لحدة الأمر والإنكار!

ثم قال ابن زرقون - وهو رأس فقهاء المالكية في عصره-[1]: فحملتني الغيرة على أن تكلمت، وتلطفت في الكلام لهم، وأن الله تعالى أحيا بهم الحق وأهله، وأمات الباطل وأهله، وقلت : إن أذن لي في الجواب، تكلمت وأديت نصيحتي - وهي السنة، فقال لي - كالمنكر علي - وهي السنة - أيضاً - وكررها ؟ !..

فقلت : ثبت في الصحيح أن رجُلاً دخل على رسول الله ﷺ فصلى، ثم جاء وسلم عليه، فرد عليه وقال : ارجع فصل، فإنك لم تصل، حتى فعل ذلك ثلاث مرات، ثم قال له : والذي بعثك بالحق، ما أحسن غير هذا فعلمني، فقال ﷺ : «إذا افتتحت الصلاة...إلى آخر الحديث »[2] .

فأمره بإعادة الوقتية، ولم يأمره بإعادة ماخرج وقته من الصلوات، فعلى هذا

(١) أبو عبد الله محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري ، من أهل إشبيلية ، أحد سَرَوات الرجال، كان مسنداً عالي الرواية، حافظاً للفقه مبرزاً فيه، عارفاً بالكتاب والسنة، تولى قضاء شلب وسبتة فحُمدت سيرته ونزاهته. ومن تواليفه « كتاب الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار » و« الجمع بين صحيح الترمذي وسنن أبي داود » رحل الناس للأخذ عنه والسماع منه لعلو روايته (ت ٥٨٦هـ) انظر التكملة ٢/ ٦١٦-٦١٧ طبع مصر ، والديباج المذهب ص٢٨٥ .

(٢) وقد روى ابن زرقون هذا الحديث بمعناه مختصراً، وأصله متفق على صحته، أخرجه

بنى الفقهاء أمرهم فيمن دخل عليه خلل في الصلاة ..

قال ابن زرقون: فلما أصغى إلي، اتسع لي القول فقلت: يا سيدي، جميع ما في الكتاب - يعني المدونة - مبني على الكتاب والسنة، وأقوال السلف والإجماع، وإنما اختصره الفقهاء تقريبا لمن ينظر فيه من المتعلمين والطالبين، فانطلقت ألسنة الفقهاء الحاضرين حينئذ، ووافقوني على ما قلت، ثم دعا فقال : اللهم وفقنا يارب العالمين، وقام إلى منزله ، فقال الوزير ابن عطية : أقدمتَ على سيدنا - اليوم - يا فقيه، فقلت:لو سَكَتُّ ، للحقتني عقوبة الله تعالى.قال ابن زرقون : فكنت أدخُلُ بعد ذلك على عبدالمؤمن، فأرى منه البر التام والتكرمة»[1].

١- استنتاجات من النص :

١) كان عبد المؤمن أول من حارب كتب الفروع وفي مقدمتها المدونة وشدد على الفقهاء في ذلك بالعقاب الشديد والتخويف والتحذير ، ويشهد لهذا النص ما ذكره ابن أبي زرع في روض القرطاس من أمره بحرق كتب الفروع ورد الناس إلى قراءة الحديث، وتبعه الناصري في الاستقصاء وقد تقدم .

٢- وقد نطق هذا النص بأن عبد المؤمن كان مراده حمل الفقهاء على مذهب

البخاري في الاستئذان، باب من رد فقال عليك السلام، وفي صفة الصلاة باب وجوب القراءة للإمام والمأموم، وباب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه بالإعادة، وفي الأيمان والنذور باب إذا حنث ناسياً في الأيمان. وأخرجه مسلم في الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأخرجه أبو داود في الصلاة باب صلاة من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، وأخرجه الترمذي في الصلاة باب ماجاء في وصف الصلاة، وأخرجه النسائي في الافتتاح باب فرض التكبيرة الأولى، وأخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة باب إتمام الصلاة.

(١) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك لعليش ١/ ١٠٢-١٠٣ .

ابن حزم الظاهري[١]، ومن الأدلة على ذلك: أن المسألة التي تذرع بها الطعن في مذهب مالك، هي من صميم فقه ابن حزم، وقد أوردها في كتابه «المحلى»[٢]، وبالغ في الرد على مالك، فعبدالمؤمن - في هذا النص - كان يتكلم بلسان ابن حزم، وهو يعتقد أن المالكية لا حجة لهم[٣]، وأنهم قالوا ذلك القول برأيهم وأنهم يتحكمون في دين الله تعالى، وأن ما قالوه ليس من الشرع أو اللغة فيا ليت شعري من أين أخذوه؟».

والمسألة التي طعن فيها ابن حزم، ذكرها سحنون في المدونة، وجعل عنوانها: (باب ما تعاد منه الصلاة في الوقت)[٤].

قال: «وقال مالك: من صلى - ومعه جلد ميتة لم يدبغ، أو شيء من لحوم الميتة أو عظامها، قال: يعيد الصلاة في الوقت، فإن مضى الوقت لم يعد»[٥].

ولم يذكر سحنون الحجة في ذلك من الكتاب والسنة[٦]، ولذا طعن ابن حزم في هذه المسألة، وقال: إنها باطلة، ظاهرة البطلان، وخطأ مالكاً، فقال: «لأنه لايخلو من أن يكون أدى الصلاة التي أمرَ بها كما أمر، أو لم يؤدها كما أمر، فإن كان

(١) يدل على ذلك أيضا بقية النص في حق حفيده يعقوب المنصور الذي لم نورده بتمامه واكتفينا بمحل الشاهد من عبدالمؤمن.
(٢) المحلى ٢/ ٢٣٨ بتحقيق الدكتور البنداري.
(٣) موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي للأستاذ سعيد أعراب ص٢٦، انظر دعوة الحق العدد ٢٤٩.
(٤) انظر المدونة الكبرى ١/ ٩١ - طبع دار صادر.
(٥) المصدر السابق.
(٦) موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي للأستاذ سعيد أعراب ص٢٨.

أداها كما أمر، فلا يحل له أن يصلي في يوم واحد صلاتين، ولا معنى لإعادته صلاة قد صلاها، وإن كان لم يؤدها كما أمر، فإنه يعيد أبداً، لأنها باطلة» وأطال ابن حزم في ذلك[١].

وهي نفس الحجة التي احتج بها عبد المؤمن بن علي، وحاول إفحام الفقهاء المالكية بها، لحملهم على مذهب ابن حزم بعد أن تكون قد قامت عليهم الحجة، وبانت المحجة.

٣- يبدو من سكوت عبدالمؤمن ودعائه بالتوفيق في نهاية جلسته مع الفقهاء أنه لم يكن مقتنعاً بما قاله ابن زرقون ووافقه عليه فقهاء المالكية، ولو كان راضياً بما قالوه لأقرهم عليه أو لصرح به. ولقد رام من جمعهم جسّ نبضهم في قبول خطه، فلما ظهر له إصرارهم على المذهب المالكي وإجماعهم عليه، تراجع عن حملهم على المذهب الظاهري الحزمي خشية ثورتهم عليه، وهو يعلم مكانتهم في نفوس أهل المغرب، إذ كان مذهب مالك في المغرب هو المذهب الذي شب عليه الصغير، وشاب عليه الكبير.

وإذا أمعنا النظر في هذا النص، أدركنا كم هو بعيد قول الأستاذ عبد الله علام: «ولكن عبد المؤمن لم يناصب المذهب المالكي العداء، ولم يضع فقهاء المالكية في محنة على نحو ما صنع حفيده يعقوب المنصور»[٢].

ثم إن ثمة نصوصاً أخرى جلية تشهد لنص البرزلي السابق، منها قول

(١) انظر المحلى ج ٢/ ٢٣٨ بتحقيق الدكتور البنداري.
(٢) الدعوة الموحدية بالمغرب ص٣٠٦، طبع دار المعرفة ١٩٦٤م، ونبه على هذا القول الزميل الأستاذ عبد الهادي الحسين في مظاهر النهضة الحديثية ج١/ ص٢٠٥ وأحمد العمراني في الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي ١/ ٢٣٣

المراكشي في « الإعلام » في ترجمة عبد المؤمن بن علي، «ثم اعلم أن الموحدين قد نحلوا المذهب المعروف لهم من إنكار الرأي في الفروع الفقهية، والعمل شرعاً على محض الظاهرية، وجرَوْا على ذلك سنين بطول إيالتهم إلى أن انقرضوا، وأولهم في ذلك مهديهم أول ملوكهم محمد بن عبد الله الحسني المعروف بالإمام المهدي، اطَّرَحَ الرأي، وأمر بحرق كتب الفقه، وأزالها، ووضع في السنن أوضاعاً، وتابعه على ذلك أمير المومنين بعده عبدالمؤمن بن علي وأولاده، ولم تزل كتب الفقه عندهم مهجورة منبوذة، وتمذهبوا بمذهب الظاهرية »[1].

ومنها إن الإمام الشاطبي في « الاعتصام »[2] يعيِّن الفترة التاريخية التي وقع فيها الأخذ بمذهب الظاهرية وحرق كتب المالكية، وهي الفترة التي صارت فيها ولاية الأندلس وحكمها للموحدين، ومعلوم أن حكم أكثر جزيرة الأندلس إنما صار للموحدين في عهد عبد المؤمن بن علي .

فلما عرض الشاطبي لقضية الاستعانة على الدعوة إلى البدعة بأولي الأمر من الولاة والسلاطين، قال : «كما اتفق لعلماء المالكية بالأندلس إذ صارت ولايتها للمهديين، فمزقوا كتب المالكية وسموها كتب الرأي، ونكلوا بجملة من الفضلاء، بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك، وكانوا مرتكبين للظاهرية المحضة، التي عند العلماء بدعة ظهرت بعد المائتين من الهجرة، ويا ليتهم وافقوا مذهب داود وأصحابه!لكنهم تعدوا ذلك إلى أن قالوا برأيهم، ووضعوا للناس مذاهب لا عهد لهم بها في الشريعة، وحملوهم عليها طوعاً أوكرهاً، حتى عم داؤها في الناس،

(١) الإعلام بمن حل مراكش ٨/ ٣٩٦ .

(٢) الاعتصام للشاطبي ١/ ١٧١ .

وثبتت زماناً طويلاً، ثم ذهب منها جملة، وبقيت أخرى إلى اليوم»[1].

وهذه نصوص متضافرة منقولة عن الثقات تخرس الألسنة ، وتقنع العقول، صريحة في أن المذهب الرسمي للدولة في عهد عبد المؤمن وأولاده هو المذهب الظاهري الحزمي، وإن لم يتمكن عبدالمؤمن من التطبيق الكامل الشامل بسبب فتوة الدولة والخشية من العاقبة ، وتم ذلك في عهد حفيده المجتهد المجدد العالم يعقوب المنصور الموحدي.

* * *

(١) الاعتصام للشاطبي ١/ ١٧١ .

المبحث الثالث

ظاهرية يوسف بن عبدالمؤمن الموحدي

تولى الخلافة بعد وفاة أبيه عبدالمؤمن، وبايعه الناس سنة ٥٥٧هـ واتفقت عليه الكلمة، ولئن كان بنو عبدالمؤمن كلهم فقهاء علماء - كما يقول السرخسي في رحلته - فإن يوسف كان أعلمهم وأفقههم.

وصفه ابن الخطيب فقال: «كان فاضلاً، كاملاً عدلاً، ورعاً، جزلاً، حافظاً للقرآن بشرحه، عالماً بحديث رسول الله ﷺ، خَطِّه وصحيحه، آية الموحدين في الإعطاء والمواساة، راغباً في العمارة، مثابراً على الجهاد، مُشيعاً للعدل»[1].

ولقد بيّنّا في فصل تقدم مدى الارتباط الوثيق بين الحديث والمذهب الظاهري، فإن الظاهرية لما أغلقوا باب الرأي والتعليل في الشريعة، كان معوَّلهم على بحر السنة الزاخر، إذ هو المنبع الذي لا ينضب، وكذلك كان يوسف بن عبدالمؤمن، فقد اعتنى بالحديث عناية فائقة وأولاه وعُلماءه الاهتمام البالغ، فكان يؤثر هذا العلم إيثاراً شديداً، ويتعطش إليه تعطشاً مفرطاً، حتى قال المراكشي: «صح عندي أنه كان يحفظ أحد الصحيحين ـ الشك مني ـ إما البخاري أو مسلم، وأغلب ظني أنه البخاري حفظه في حياة أبيه بعد تعلم القرآن، هذا مع ذكر جُمَلٍ من الفقه...»[2].

ويبدو أن الطريقة التي أسسها المهدي في التأصيل، وفي بناء الفقه بالمغرب على الدليل، بتجريد الأحاديث الفقهية من الأسانيد وجمعها، وتصنيفها، قد استهوت

(1) الإحاطة ٤/ ٣٥٤.

(2) المعجب ص٣٤٧.

يوسف هذا - كما استهوت أباه عبدالمؤمن من قبل - ولذلك أمر - لما تجهز لغزو الروم في الأندلس - العلماء أن يجمعوا أحاديث في الجهاد، فكان يمليه على الناس بنفسه، فكان الأمراء والولاة وكبار رجال الدولة يأتون بالألواح لكتابة هذا الإملاء[1]. وكان قصده بذلك بث الحديث بين الناس والاستعاضة به عن الفقه المالكي وفروعه، الذي جرد عليه الموحدون سيفاً مصلتاً.

وقد كان يوسف بن عبدالمؤمن يميل إلى الظاهرية الحزمية كأبيه، وقد حاول هذا الخليفة أن ينفذ فكرة أبيه في إلغاء كتب الفروع، والرجوع بالفقه إلى ظاهر الكتاب والسنة، ولكن الزمن لم يمهله، إذ استشهد - رحمه الله - مبكراً في واقعة «شنترين» بالأندلس وهو يجاهد الروم سنة ٥٨٠هـ.

ويؤيد ميل يوسف بن عبدالمؤمن إلى المذهب الظاهري ما أثبته عبد الواحد المراكشي - الذي كان معاصراً للدولة الموحدية ومطّلعاً على أخبارها ومتصلاً بأمرائها - فبعد كلامه على تفصيل عمل ابن يوسف الخليفة يعقوب المنصور الذي أحرق كتب المذهب المالكي، وانقطع علم الفروع في عهده، وخافه الفقهاء، وحمل الناس على مذهب الظاهرية.

قال: «وكان قصده - أي يعقوب المنصور - في الجملة محو مذهب مالك، وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه - يوسف - وجده[2] - عبدالمؤمن -، إلا أنهما لم يُظْهِراه وأظهره يعقوب هذا، يشهد لذلك عندي ما أخبرني غير واحد

(1) المعجب ص٣٦٩.

(2) هذا مما لاشك فيه، بل كان مقصد ابن تومرت بالأصالة كما بينا، وقد عمل به ودعا إليه في تواليفه ورسائله، إلا أن تنفيذ الخطة عملياً لم يتم إلا في عهد يعقوب المنصور.

عن شيخي الحافظ أبا بكر بن الجد[1]، أنه أخبرهم قال: لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب[2] أول دخلة دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس[3] فقال

(١) هو محمد بن عبد الله بن يحيى بن فَرْح بن الجد الفهري، يكنى أبا بكر، الفقيه الحافظ المستبحر من أهل إشبيلية، انتهت إليه الرياسة في الحفظ والفتوى، وقُدِّمَ للشورى مع أبي بكر بن العربي ونظرائه من الفقهاء، وكان في وقته فقيه الأندلس وحافظ المغرب لمذهب مالك غير مدافع ولا منازع، امتحن في كائنة لَبْلة وسُجن وقيد، ثم نال دنيا عريضة، وأسعاه ثروة عظيمة، لحظوته عند ملوك الموحدين، أخذ عنه جلة أهل الأندلس والعدوة، ولم يشتغل بالتأليف على غزارة حفظه ومعاناة مادة علمه، غير أنه لم يكن الحديث شأنه، توفي سنة ٥٨٦هـ التكملة لابن الأبار ٢/ ٦٤ رقم ١٧٧ بتحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

قلت: ألف جزءاً صغيراً في « الزكاة » أملاه على الفقيه القاضي أبي عبد الله ابن زرقون وكتبه عنه، وهذا الجزء موجود بقسم المخطوطات مع مجموع بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم ٧٦، مكتوب بخط مغربي واضح، عدد أوراقه ٣٨ ورقة من الحجم الصغير، كتب بسنة سنة ٦٩٨هـ ويتميز أيضا هذا المخطوط بذكر الفقه بأدلته من القرآن والحديث، وأقوال كبار الفقهاء، ومقارنات بين المذاهب على خلاف كتب المتأخرين من المالكية، ولعل هذا من تأثير دعوة الموحدين إلى ظاهر القرآن والسنة وفقه الدليل.

(٢) وهو يوسف وليس يعقوب كما ظن الأستاذ عبد الله علام فخلط بينهما انظر الدعوة الموحدية بالمغرب ص٣١٨.

(٣) هو أبو بكر بن عبد الله بن يونس التميمي نسباً، الصقلي داراً، كان فقيهاً إماماً عالماً فرضياً مشهوراً في المذهب المالكي، وهو أحد الفقهاء الأربعة الذين اعتمد الشيخ خليل ترجيحاتهم في مختصره، ألف كتابا في « الفقه » جامعا لمسائل المدونة والنوادر لابن أبي زيد، وعليه اعتمد من بعده، فبلغ شأوا عظيما في المذهب، وكان يسمى « مصحف المذهب » لصحة مسائله ووثوق صاحبه، توفي ابن يونس سنة ٤٥١ هـ الديباج المذهب ص٢٧٤ والفكر السامي ٢/ ٢١٠.

لي: يا أبا بكر، أنا أنظر في هذه الآراء المتشعبة التي أُحدثت في دين الله، أرأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأي هذه الأقوال هو الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ به المقلد؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك، فقال لي وقطع كلامي: يا أبا بكر، ليس إلا هذا، وأشار إلى المصحف، أو هذا، وأشار إلى كتاب سنن أبي داود، وكان عن يمينه، أو السيف! فظهر في أيام يعقوب هذا ما خفي في أيام أبيه وجده »[1].

ومعلوم أن إشارة يوسف إلى سنن أبي داود يعني استنباط الأحكام من السنة، دون غيرها من كتب الفروع المفرقة، والآراء الممزقة، إذ أن كتاب أبي داود - رحمه الله - اختص بأحاديث الأحكام، ولذلك أولاه الفقهاء عناية بالغة، حتى قيل: إن من كان عنده الكتاب؛ فكأنه عنده نبي ناطق.

ومعلوم كذلك أن شكواه واستياءه الشديد من كتاب ابن يونس الذي أبداه للحافظ ابن الجد بسبب كان كثرة الأقوال الفقهية المتعددة المتشعبة في المسألة الواحدة المتضمنة في كتب الفروع، والذي من شأنه أن يحير الناس، ويبلبل عقولهم وأفكارهم في أمر عباداتهم ومعاملاتهم.

أما إشارته إلى السيف: فهي تعني حمل الناس على ظاهر الكتاب والسنة[2]، بالشدة والقسوة والعنف، وهو تهديد لفقهاء المالكية وتحذير لهم، لكن الزمن لم يمهله لتنفيذ قراره هذا، لاستشهاده - رحمه الله - في وقت مبكر في واقعة شنترين، ولكن نفَّذَ الأمرَ من بعدِه ابنُه يعقوب وحمل الناس عليه بقوة السلطان.

(١) المعجب ٤٠١-٤٠٢.

(٢) المراد بظاهر الكتاب والسنة هنا المذهب الظاهري بعينه، لا العمل بالكتاب والسنة فحسب كما ذهب إليه بعض الباحثين بسبب قلة استقرائهم للنصوص والأدلة.

ونرى من هذا النص أيضاً أن ما أظهره يعقوب من حمل الناس على الظاهر وتركهم بعد كان نية أبيه وجده ومنهجهما في إصلاح الفقه بالمغرب، فلما تهيأت الفرص أعلن رغبتهما، وهو بهذا لم يحدث شيئاً جديداً، بل أتم ما بدأ به مؤسسو الدولة الموحدية الأوائل.

* * *

المبحث الرابع

ظاهرية المنصور يعقوب بن يوسف الموحدي

يعقوب المنصور الموحدي هو أمير المؤمنين العالم المجدد على رأس المائة السادسة للهجرة، الذي أحيى ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، وأمر بالعمل بمقتضى ظاهرهما، ومنع التقليد، وأحرق كتب المقلدين. وبسبب ذلك وصفه الشيخ محمد إبراهيم الكتاني، بالاجتهاد المطلق، قال: «أمير المؤمنين يعقوب المنصور الموحدي المجتهد المطلق المتوفى سنة ٥٩٥هـ»[(١)].

وحُق له، فإن معنى التجديد، هو إحياء العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما، وهو المقصد من قوله ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها»[(٢)].

فيعقوب المنصور من أئمة التجديد والاجتهاد في تاريخ الإسلام لاريب في ذلك، يشهد لذلك عندي أيضا ما ذكره الشيخ الإمام أبو محمد تاج الدين عبد الله ابن حمويه السرخسي الدمشقي[(٣)] في رحلته المغربية التي زار فيها المغرب سنة ٥٩٣هـ-

---

(١) مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه ص٩١، مجلة الثقافة المغربية، الرباط، العدد١، السنة١، شوال ذو القعدة، سنة ١٣٨٩هـ.

(٢) أخرجه أبوداود في سننه والحاكم في مستدركه، كلاهما عن أبي هريرة، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزياداته» ج١/ ٣٨٢ رقم الحديث ١٨٧٤.

(٣) هو الشيخ الإمام تاج الدين أبو محمد عبد الله بن علي بن محمد بن حمويه شيخ الشيوخ بدمشق، أحد الفضلاء المؤرخين المصنفين، له كتاب في ثماني مجلدات ذكر فيه أصول الأشياء، وله كتاب «السياسة الملوكية» صنفها للملك الكامل، وغير ذلك من التواليف، وسمع الحديث وحفظ القرآن، وقد سافر إلى بلاد المغرب سنة ثلاث وتسعين وخمس-

من عاصره من ولاة يعقوب المنصور رحمه الله - وأقام بمراكش إلى سنة ٦٠٠هـ وصف المنصور وسيرته وأيامه وصفاً دقيقاً فقال: «ثم دخلت المغرب من الإسكندرية في البحر، ودخلت مدينة مراكش أيام السيد الإمام أمير المؤمنين أبي يوسف يعقوب المنصور بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي، فاتصلت بخدمته والذي عرفت من حاله أنه كان يجيد حفظ القرآن، ويحفظ متون الأحاديث ويتقنها، ويتكلم في الفقه كلاماً بليغاً. وكان فقهاء الوقت يرجعون إليه في الفتوى وله فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده[1]، وكان الفقهاء ينسبونه إلى مذهب الظاهر. وقد شرحت أحوال سيرته، وما جرى في أيام دولته، في كتاب التاريخ المسمى «عقد الجيل»[2].

وإذا كان يعقوب المنصور بهذه الصورة وبهذه المثابة التي وصفه بها ابن حمويه السرخسي المطلع على أمور الدولة الموحدية، صح ما أثبتنا له من التجديد والاجتهاد، وإن كان ذلك على أصول أهل الظاهر كما سيأتي. وهذه القضية التي ذكرتها آخراً وهي الاجتهاد على أصول الظاهرية، أثارت خلافاً كبيراً بين المؤرخين والباحثين قديماً وحديثاً. في دعوة وعمل يعقوب المنصور الموحدي، هل كانت دعوة إلى الاجتهاد المطلق؟ أم أنها كانت نصرة للمذهب الظاهري الحزمي؟

واتصل بمراكش عند ملكها يعقوب المنصور فأقام هناك إلى سنة ستمائة، وقدم مصر وولي مشيخة الشيوخ بعد أخيه صدر الدين ابن حمويه. نفح الطيب ٣/ ١٠١-١٠٢.

(١) وهذه الفتاوى اليوم في حكم المفقود ولو وجدت لأمدتنا بفوائد كثيرة عن الفقه المغربي في تلك المرحلة من الزمن.

(٢) نفح الطيب ٣/ ١٠٢، وفي الإعلام بمن حل مراكش... ١٠/ ٢٦٤ سمى كتاب السرخسي المذكور «عطفة الجيل» وهو تصحيف مخل بالمعنى.

المذهب الأول:

ومن ذهب إلى الرأي الأول واعتبر عمل المنصور دعوة إلى الاجتهاد المطلق، والرجوع بالفقه إلى الكتاب والسنة، دون تقليد أي مذهب من المذاهب الفقهية - من القدامى: ابن خلكان الذي قال في ترجمته للمنصور: «وكان الأمير أبو يوسف يعقوب المذكور يشدد في إلزام الرعية بإقامة الصلوات الخمس، وقتل في بعض الأحيان على شرب الخمر، وقتل العمال الذين تشكو الرعية منهم، وأمر برفض فروع الفقه، وأن العلماء لا يفتون إلا بالكتاب العزيز والسنة النبوية، ولا يقلدون أحداً من الأئمة المجتهدين المتقدمين، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم من استنباطهم القضايا من الكتاب والحديث والإجماع والقياس، وقد أدركنا جماعة من مشايخ المغرب وصلوا إلينا إلى البلاد وهم على ذلك الطريق: مثل أبي الخطاب بن دحية، وأخيه أبي عمرو، ومحيي الدين ابن العربي نزيل دمشق وغيرهم»[1].

وقد ذهب الأستاذ المنوني إلى أن العماد الحنبلي قلد في الشذرات ابن خلكان في هذا القول[2]، وهذا لا يصح، إذ كل ما فعله ابن العماد أنه نقل نص ابن خلكان فحسب[3]، وهذا لا ينهض دليلاً أنه قلده في ذلك وتابعه عليه، بل إن ابن العماد نص في ترجمة يعقوب المنصور أنه كان ظاهري المذهب معاديا لكتب الفقه»[4].

---

(١) وفيات الأعيان ٧/ ١١.

(٢) حضارة الموحدين ص٣٧.

(٣) انظر شذرات الذهب ٤/ ٣٢٢.

(٤) المصدر السابق ٤/ ٣٢١.

أما الذين تابعوا ابن خلكان وقلدوه بالفعل من القدامى فهم: ابن أبي زرع الفاسي في «الأنيس المطرب بروض القرطاس»[١]، والناصري في «الاستقصا»[٢]. ومن المحدثين: الأستاذ عبد الله كنون[٣]، وخير الدين الزركلي[٤]، والدكتور إبراهيم حركات[٥]، والأستاذ عبد الله علام[٦]، والزميل الأستاذ عبد الهادي الحسين[٧]، والدكتور عبد المجيد النجار[٨]، واستند هذا الفريق من الباحثين إلى أدلة أهمها:

١- نصُّ ابن خلكان المتقدم ومن تابعه عليه كابن أبي زرع والناصري.

---

(١) الأنيس المطرب بروض القرطاس ١/ ١٥٦ بتحقيق الهاشمي الفيلالي ط الرباط.
(٢) الاستقصا ٢/ ٢٠٠، وانظر ١/ ١٢٧.
(٣) في النبوغ المغربي ١/ ١٢٤، وفي تقديمه لكتاب المنوني «حضارة الموحدين» ص٩، حيث قال: «ونحن مع كامل التقدير لجهود المؤلف وتمام الموافقة على جل ماله من نظر، فإننا لا نخفي عدم قبولنا لبعض الآراء التي ذهب إليها في بعض المسائل كترجيحه أن الموحدين كانوا ظاهرية في الفقه وأن دعوتهم لنبذ مذهب مالك لم تكن إلا للتمسك بمذهب داود وتأويله للنصوص التي تدل على أنهم كانوا أهل سنة وحديث، وأن دعوتهم كانت للاجتهاد المطلق، بما يؤيد نظره ويعضد ترجيحه».
(٤) الأعلام ٨/ ٢٠٣.
(٥) المغرب عبر التاريخ ١/ ٣٠٦.
(٦) الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبدالمؤمن بن علي ص٣١٢، أما في كتابه الآخر «الدعوة الموحدية بالمغرب» ص٣٠٦، فعلى العكس من ذلك يثبت ظاهرية المنصور فيقول: «.. اشتدت محاربة يعقوب المنصور، لمذهب مالك، لا كراهية لآثار المرابطين بل رغبة صادقة في نشر المذهب الحزمي الظاهري».
(٧) مظاهر النهضة الحديثية ١/ ص١٨٧ فما بعدها.
(٨) المهدي بن تومرت ص٤٩٤ فما بعدها.

٢- إنه لا يوجد نص صريح يثبت أن أحداً من خلفاء الموحدين أمر بتتبع المذهب الظاهري الحزمي[١].

٣- تأويل نص عبد الواحد المراكشي الذي ثبت به أن يعقوب المنصور «حمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث»، بأن عبارة «الظاهر» لا تعني التصريح بالانتماء إلى المذهب الظاهري، بل تعني العمل بظاهر الكتاب والسنة، أي حمل اللفظ على معنى من معانيه الواردة في اللغة العربية، دون تأويل يخرج اللفظ عما يحتمله ما نص عليه الشارع[٢].

٤- اعتبارهم أن مدار حُجة الفريق الثاني - الذي يقول بظاهرية الدولة - على قولة المنصور لما وقف على قبر ابن حزم «كل العلماء عيال على ابن حزم» وهذه لا تنهض دليلاً على حزمية يعقوب المنصور[٣]، بل هي إعجاب بالرجل فحسب.

٥- والدليل القوي الآخر هي مجموعة كتب المهدي التي خلفها منها «أعز ما يطلب» و«العقيدة المرشدة» و«موطأه» وكلها ليس فيها ذكر للظاهرية، ولا لعلم من أعلامها، بل يذهب الأستاذ عبد الله كنون[٤] - هو من النافين بشدة كون الموحدين من الظاهرية - إلى أن في تعاليق المهدي الأصولية ما يعارض أصول ابن حزم وهو إثبات القياس ومدحه، وهو الأمر الذي لا يجنح إليه أهل

---

(١) بل يوجد أكثر من نص صريح كما سيأتي.
(٢) ستأتي القرينة التي تؤكد أن عبد الواحد المراكشي - المعاصر للدولة الموحدية والمطلع على أخبارها - أراد «بالظاهر» المذهب الظاهري الحزمي.
(٣) بل هي حجج كثيرة ونصوص متضافرة كما سيأتي.
(٤) النبوغ المغربي ١/ ١٢٥.

الظاهر كما هو معلوم[١].

٦- ومما يدل أيضاً على أن الموحدين لم يكونوا ظاهرية، ما قاله السرخسي الذي خبر المنصور عن قرب من أن «له فتاوى مجموعة حسبما أدى إليه اجتهاده» فالعبارة تفيد ميله إلى الاجتهاد لا إلى تقليد الظاهرية، أما ما جاء في نص السرخسي من أن «الفقهاء ينسبون - يعقوب المنصور - إلى مذهب الظاهر» فالعبارة تفيد أن الفقهاء يتجنون عليه بذلك.

٧- وأما ما ثبت عن الفقهاء المالكية - في مواضع كثيرة - أنهم كانوا ينسبون المنصور إلى الظاهرية، فإنما يفعلون ذلك تشنيعاً عليه كما يقال اليوم في كل من كان سلفي العقيدة: إنه وهابي، تنكيتاً عليه وتنفيراً من مذهبه[٢].

٨- وفي اعتماد الموحدين على «موطأ مالك» وجعله أصلاً من أصولهم، دليل على أن الموحدين لم يكونوا معادين لمذهب مالك، ولا مخالفين له بل ساروا وفق نهجه في استخراج الفقه من نصوص القرآن والحديث[٣].

٩- أما معاداة كتب فروع المالكية وتحريقها وإن كان عملاً شنيعاً، فإنه لا يدل على معاداة المذهب المالكي ومحاولة القضاء عليه، ولكنه يدل فقط على مناهضة للمنهج الفروعي الذي جرت عليه تلك الكتب، واتخذه أصحابها مسلكاً في التقرير الفقهي[٤].

---

(١) والحقيقة ما بيّنته في حديثي عن القياس عند المهدي، وما أثبته الدكتور عبد المجيد النجار في أطروحته عن «ابن تومرت» ص٢٩٧ وص٤٩٥، أنه كان ينكر القياس الأصولي المعهود، والغالب أن الموحدين من بعده كانوا على هذا الرأي.

(٢) انظر النبوغ المغربي ١/ ١٢٥.

(٣) انظر الدكتور عبد المجيد النجار، المهدي بن تومرت ص٤٩٥.

(٤) المرجع السابق ص٤٩٤، وانظر مظاهر النهضة الحديثية ١/ ٢٧٩ والحركة الفقهية ١/ ٢٣١.

١٠- وانتصار عبدالمؤمن بن علي لرأي ابن حزم في مسألة «إعادة الصلاة في الوقت» فهو من باب التفتح على المذاهب مع عدم التقيد بأحد منها، وليس دليلاً على الأخذ بمذهب ابن حزم[١].

١١- أما الالتقاء مع الظاهرية في نبذ التقليد ومعاداة كتب الفروع والرجوع إلى النصوص، فليس بكاف للحكم على الموحدين بانتحال الظاهرية، لأن هذا المذهب يقوم بأسس أخرى غير هذا الأساس، أهمها اعتماد الظاهر من النص، وهو أساس لا يكون ظاهرياً من لم يعتمده، ولم نجد عند الموحدين ما يشير إلى أنهم أخذوا به[٢].

هذه أهم حجج الفريق الذي ينفي كون يعقوب المنصور حزمياً ظاهرياً، استقصيتها من تواليفهم، وهي من الحقيقة أدلة ضعيفة المستند، وليست مؤهلة للحكم على الموحدين بأنهم لم يكونوا ظاهرية، كما سيتبين بعد حين.

المذهب الثاني:

أما الذين ذهبوا إلى الرأي الثاني - وهو القول بظاهرية يعقوب المنصور والدولة الموحدية - فهم كثرة كاثرة من أهل العلم قديماً وحديثاً يصعب استيفاؤهم، غير أن هذا لا يمنع من ذكر أشهرهم: فأول من أثبت هذا الرأي من القدامى: عبد الواحد المراكشي في «المعجب»[٣] الذي انتهى من تصنيفه سنة٦٢١هـ وهو معاصر

---

(١) انظر مثلا الحركة الفقهية... لأحمد العمراني ١/ ٢٣٣.

(٢) الدكتور النجار، ابن تومرت ص٤٩٤، ويأخذك العجب من كلام الدكتور هنا !! مع قول المراكشي أن المنصور «حمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث»، بل وقوله في ابراهيم بن المنصور «وكان على مذهب أبيه في الظاهرية» كما سيأتي وهو صريح قاطع الدلالة على المراد.

(٣) المعجب ص٤٠٠.

للدولة الموحدية وشاهد عيان لأحداثها وأخبارها، ثم من بعده إسماعيل بن الأحمر المتوفى في العصر المريني في «بيوتات فاس الكبرى»[1]، وابن جُزي المتوفى سنة ٧٤١هـ في «القوانين الفقهية»[2]، والحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ في «سير الأعلام»[3] والإمام الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ في «الاعتصام»[4]، وقاضي الجماعة أبو الحسن النباهي المالقي الأندلسي - الذي كان حيا سنة ٧٩٢هـ[5] - في «المرقبة العليا»[6]، وابن فرحون المتوفى سنة ٧٩٩هـ في «الديباج المذهب»[7]، وأبو القاسم البرزلي القيرواني التونسي المتوفى سنة ٨٤١هـ في نوازله «جامع مسائل الأحكام»[8]، والونشريسي المتوفى سنة ٩١٤هـ في «المعيار المعرب»[9]، وابن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩م في «شذرات الذهب»[10] وابن خضراء السلاوي في «الرد على من يقبض في الصلاة»[11]،

---

(١) بيوتات فاس الكبرى ص١٩.

(٢) القوانين الفقهية ص٢٧٦.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣١١ رقم ١٨٧ في ترجمة أبي الحسين ابن زرقون.

(٤) الاعتصام ١/ ١٧١ و٢٥٦.

(٥) ولم أقف على تاريخ وفاته

(٦) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص١١٨، ترجمة أبي القاسم ابن بقي الظاهري.

(٧) الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ص٢٨٦، في ترجمة ابن زرقون.

(٨) جامع مسائل الأحكام مما نزل بالمفتين والحكام نقل عنه ذلك الشيخ عليش في «فتح العلي المالك» ١/ ١٠٢. وكتاب «جامع مسائل الأحكام» منه أجزاء مخطوطة بخزانة القرويين والخزانة الحسنية

(٩) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل افريقية والأندلس والمغرب ٢/ ٣٦١-٣٦٢ في مبحث البدع.

(١٠) شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥/ ٩٦ ترجمة ابن زرقون

(١١) الرد على من يقبض في صلاة الفرض، لابن خضراء السلاوي ورقة ٦٠-٦١، ضمن مجموع مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم ١٧٢٤ د.

وابن رأس المعسكري المتوفى سنة ١٢٣٨هـ في «الخبر المعرب»[1]، والشيخ عليش المالكي المتوفى سنة ١٢٩٩هـ في «فتح العلي المالك»[2].

وممن ذهب إلى هذا الرأي من المحدثين: الحجوي الثعالبي الفاسي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ في «الفكر السامي»[3]، والإمام محمد زاهد بن الحسن الكوثري في مقدمة «النبذ»[4] وعبد الحفيظ الفاسي في «رياض الجنة»[5].

وذهب في نفس هذا الاتجاه جملة من الباحثين المعاصرين نذكر منهم: العلامة المحقق محمد المنوني[6]، والأستاذ سعيد الأفغاني[7]، والمؤرخ محمد عبد الله عنان[8]، والأستاذ سعيد أعراب[9]، والدكتور إحسان عباس[10]، والدكتور شوقي ضيف[11]،

---

(١) الخبر المعرب عن الأمر المُغرب الحال بالأندلس وثغور المغرب مخطوط خاص، مصور عن نسخة الخزانة العامة بتطوان.

(٢) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك ١/ ١٠٢.

(٣) الفكر السامي في تاريخ الفقه الاسلامي ٢/ ١٧٢.

(٤) مقدمة النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم ص٥.

(٥) رياض الجنة ٢/ ٨٣.

(٦) حضارة الموحدين ص٣٧.

(٧) مقدمة إبطال القياس ١٠.

(٨) دولة الإسلام في الأندلس/ عصر المرابطين والموحدين ٢/ ٦٤٦

(٩) موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي، مقال بمجلة دعوة الحق، عدد ٢٤٩.

(١٠) في تقديمه لكتاب ابن حزم خلال ألف عام ١/ ٨. وانظر تحقيقه لنفح الطيب ٢/ ٥٨

(١١) مقدمة الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ص٣-٤، والمدارس النحوية ص٣٠٤-٣٠٥.

والأستاذ أحمد أمين[١]، والأستاذ فؤاد سزكين[٢]، وأصحاب «دائرة المعارف الإسلامية»[٣]، والبستاني في «دائرة المعارف»[٤]، والإمام محمد أبو زهرة[٥]، والشيخ أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري من ظاهرية عصرنا والمختص بتراث ابن حزم[٦]، والمستعرب الإسباني آنخل بالنثيا[٧]، والدكتور عباس الجراري[٨]، والدكتور زكريا إبراهيم[٩]، والدكتور فاروق عبد المعطي[١٠]، والدكتور حسان محمد حسان[١١]، والدكتور محمد إبراهيم الفيومي[١٢].

هذا ما حاولت استقصاءه من المثبتين لظاهرية يعقوب المنصور والدولة

(١) ظهر الإسلام ٣/ ٦٦.

(٢) تاريخ التراث العربي ٢/ ٢٢٨.

(٣) دائرة المعارف الإسلامية لمجموعة من المستشرقين١٥/ ٤٠٩ (مادة) (الظاهرية).

(٤) دائرة المعارف للبستاني ١١/ ٤٠٨.

(٥) ابن حزم حياته وعصره آراءه وفقهه ص٥٢٠، وتاريخ المذاهب الإسلامية ص٥٥٧.

(٦) ابن حزم خلال ألف عام ٢/ ٨٢، حيث عد ابن تومرت ظاهرياً، وانظر ٢/ ٩ من نفس المصدر.

(٧) تاريخ الفكر الأندلسي ص٢٣٨.

(٨) المغرب وتيار المذاهب الإسلامية مقال بمجلة الإيمان ١٩٦٦م، العدد٦. والموحدون ثورة سياسية ومذهبية مجلة المناهل ١٩٧٤م، ع١.

(٩) ابن حزم الأندلسي المفكر الظاهري الموسوعي ص٢٠٥.

(١٠) ابن حزم الظاهري ص١٦٢، العجيب أن كتاب الدكتور فاروق عبد المعطي هذا جل فصوله ومباحثه منقولة إن لم أقل كلها بالحرف من كتاب الإمام أبي زهرة عن ابن حزم، دون إحالة عليه، وهذه إغارة منكرة على كتب الغير لا تليق بالبحث العلمي وآدابه !!

(١١) ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي ص٩٥.

(١٢) تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس ص٢١٢.

الموحدية، قديماً وحديثاً[١]، وهم كثرة كاثرة كما ترى، وأدلتهم أصرح وأقوى، كما سيتجلى.

أما الفريق الأول من النفاة فيبدو أنهم لم يُمعنوا في البحث ولم يُبْعِدوا في طلب النصوص واستيفائها، ولم يلتزموا الروية والأناة، بما تهيأ معه السلامة في الحُكم، ويستقيم به عمود الرأي.

وأنا عازم أن أورد هنا، من الأدلة- على ظاهرية المنصور والدولة الموحدية - ما تقوم به الحجة، وتستبين به المحجة إن شاء الله تعالى.

الدليل الأول: شهادات العلماء والمؤرخين المعاصرين للدولة الموحدية:

أقوى الأدلة على ما رجحناه من ظاهرية يعقوب المنصور والدولة الموحدية هم المؤرخون المعاصرون للدولة، وفي طليعتهم:

١- المؤرخ عبد الواحد المراكشي: الذي يصف تاريخ الدولة وصف عين ومشاهدة[٢] على نحو لم يشاركه فيه أحد ممن دون تاريخ تلك الدولة، ومما يزيدنا ثقة في كلام المراكشي أنه كتب كتابه «المعجب» بالمشرق بعيداً عن أحضان الدولة الموحدية، وعن المؤثرات التي تصرف عن قول الحقيقة لرغبة أو لرهبة، وفي ذلك مِنْ تحري الصدق وتوخي الإنصاف مالا يخفى. ولذلك حُقّ لنا التعويل على شهادة هذا المؤرخ الثقة العدل المنصف[٣] في إخباره بظاهرية المنصور

(١) ولم تذكر سائر البحوث المعاصرة إلا أشخاصاً بعدد من القدامى والمحدثين.

(٢) يقول في المعجب ص٤٧٠ «شهدت هذا كله بنفسي لا أنقله عن أحد ولا أستند فيه إلى رواية».

(٣) يقول في موضع آخر من المعجب (ص٤٧٢) «وجَهَدتُ أن لا أنقِصَ أحداً ذرة مما له، ولا أزيده خَردلة مما لا يستحقه، وبالله أستعين، وإليه أضرع في إلهام الصواب والسداد في القول والعمل، فهو حسبي ونعم الوكيل».

والدولة الموحدية وحمل الناس على المذهب الظاهري الحزمي.

وهذا تفصيل كلامه في عمل يعقوب قال : «وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء، وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يُجَرد ما فيها من حديث رسول الله ﷺ والقرآن، فَفُعِلَ ذلك، فأُحْرِقَ منها جملة في سائر البلاد، كمدونة سحنون، وكتاب ابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبرادعي، وواضحة ابن حبيب[1]، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها.

قال : لقد شهدت منها - وأنا يومئذ بمدينة فاس - يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويُطلق فيها النار، وتقَدّم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي، والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة، وأمر جماعة ممن كان عنده من العُلماء المحدِّثين بجَمع أحاديث من المصنفات العشرة : الصحيحين، والترمذي، والموطأ، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، ومسند البزار، ومسند ابن أبي شيبة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، في الصلاة وما يتعلق بها[2] على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك، وجمعوا ما أمرهم بجمعه، فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه، وانتشر هذا المجموع في

---

(١) وهذه الكتب وما جانسها، هي التي كانت السائدة والمعمول بها، زمن الأمويين بالأندلس، والمرابطين بعدهم، إلى زمن المنصور الموحدي، وهي التي كانت تُدرّس وبها يحكم القضاة ويفتي المفتون ، وجل هذه الكتب كتب فروع وآراء مجردة عن أدلتها من القرآن والسنة. انظر: النهضة الحديثية للزميل الأستاذ الهادي الحسين ١/ ١١٩ فما بعدها . وقد عرضنا لبعضها كذلك في فصل « المدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس » فليُنظر هناك .

(٢) كتاب الترغيب في الصلاة وما يتعلق بها، المنسوب إلى يعقوب المنصور، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم ٤٤٧٨ .

جميع المغرب، وحفظه الناس من العوام والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه الجُعْل السني من الكسا والأموال.

وكان قصده في الجُمْلَةِ مَحْوَ مذهبِ مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمْل الناس على الظاهر من القرآن والحديث. وهذا المقصد بعينه كان مقصدَ أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهراه وأظهرَهُ يعقوب هذا»[1].

والنص يشير بصراحة إلى ظاهرية الدولة والمنصور كما ترى، غير أن النافين لهذا الأمر من الباحثين المعاصرين[2] - لما لم يجدوا دليلاً صريحاً يستندون إليه - فزعوا إلى قول المراكشي : « وحَمْلَ الناس على الظاهر من القرآن والحديث » فأوّلوا عبارة « الظاهر » تأويلاً لا يستساغ، وقالوا : إن هذه العبارة لا تفيد الانتماء إلى المذهب الظاهري، بل تعني العمل بظاهر الكتاب والسنة، أي حمل اللفظ على معنى من معانيه، الواردة في اللغة العربية، دون تأويل يخرج اللفظ عما يحتمله .

وهو تأويل لا يسعفهم ، وإن حاولوا لَيّ عنق هذه العبارة ليسلم لهم رأيهم، ذلك أن الأمر الذي لم يتنبه له جُل هؤلاء النافين، أن عبد الواحد المراكشي نفسه قد فسر عبارته هذه المُجْمَلة أو المبهمة بما يقطع بأن المراد هو حمل الناس على المذهب الظاهري الحزمي لا غير، وذلك في ترجمته لابن يعقوب المنصور: إبراهيم الوالي على إشبيلية من قِبَل أخيه الناصر - وكان عبد الواحد من أعرف الناس بإبراهيم هذا وألصقهم به وأكثرهم عشرة له، كما كان إبراهيم شديد المحبة والحفاوة بعبد الواحد حتى إنه كان يقول له: « والله إني لأشتاقُك إذا غبت عني

---

(١) المعجب ص٤٠٠-٤٠١ .

(٢) انظر: مثلاً مظاهر النهضة الحديثية ١/ ١٨٧، والحركة الفقهية ١/ ٢٣٣ .

أشد الشوق وأصدقه! »[1].

قال عبد الواحد المراكشي في الأمير إبراهيم بن يعقوب المذكور: «لم أر في العلماء بعلم الأثر المتفرغين لذلك أنقل منه للأثر، كان يذهب مذهب أبيه في الظاهرية »[2]، وهذا دليل قوي صريح ، وقاطع للجدال والمراء في هذه القضية، حاسم في أنّ مُراد يعقوب المنصور هو حمل الناس على مذهب الظاهرية لا غير، وهو مراد أبيه يوسف وجده عبدالمؤمن من قبل، إلا أنهما لم يتمكنا من إظهاره وأظهره يعقوب.

٢- شهادة المؤرخ الرحالة ابن حمويه السرخسي الدمشقي المتوفى سنة ٦٤٢هـ الذي رحل إلى بلاد المغرب سنة ٥٩٣هـ واتصل بمراكش عند أمير المومنين يعقوب بن يوسف، فأقام هناك سبع سنين إلى حدود سنة ٦٠٠هـ، وقد تقدم نص كلامه في المنصور عند استهلالي لهذا المبحث، والذي يهمنا من كلامه هو قوله: «وكان الفقهاء ينسبونه - أي المنصور - إلى مذهب الظاهر»[3]، وهي حجة أخرى -من السرخسي الذي خبر المنصور عن قرب - تؤيد ما جزم به عبدالواحد المراكشي.

(١) المعجب ص٤٤١ .

(٢) نفس المصدر السابق. تمعن في هذه العبارة، وتأمل ما ذهب إليه بعض الباحثين المعاصرين أنه لم يثبت نص صريح في ظاهرية يعقوب وحزميته، وأن عبد الواحد المراكشي لم ينسب أحداً من خلفاء بني عبدالمؤمن وأمرائهم إلى المذهب الظاهري الحزمي. انظر مثلا المغرب عبر التاريخ للدكتور إبراهيم حركات ١/ ٣٠٦، وابن تومرت للدكتور النجار ص٤٩٢، والحركة الفقهية.. للعمراني١/ ٢٣٢، ومظاهر النهضة ١/ ١٩٣، والنبوغ المغربي لعبد الله كنون ١/ ١٢٤ .

(٣) نفح الطيب ٣/ ١٠٢.

أما قول النافين بأن هذه العبارة تفيد أن الفقهاء يتجنون عليه بذلك[1]، فلا دليل عليه إلا الظن، والظن لايغني من الحق شيئاً، وأما قولهم أن السرخسي قال في نفس النص : «وله - أي يعقوب - فتاوى مجموعة، حسبما أدى إليه اجتهاده»[2] وهو دليل على أن المنصور كان يجتهد، شأن العلماء المجتهدين، والسرخسي ينسبه إلى الاجتهاد، والفقهاء ينسبونه إلى الظاهر، فأقول: وما المانع من أن يكون اجتهاد يعقوب على أصول أهل الظاهر، وهم أشد الناس نبذا للتقليد، ودعوة إلى الاجتهاد؟!.

فطبيعة المذهب الظاهري لا تسمح بالتقليد، لأي كان، فالمتفقه على المذهب الظاهري، لابد له من الاجتهاد، والرجوع إلى الأصول من كتاب وسنة[3]. فبطل ما تمسكوا به، وثبت أن الفقهاء الذين نسبوا المنصور إلى مذهب الظاهر، نسبوه إلى ذلك عن معرفة بأحواله ، وليس تجنيا عليه كما زعموا.

الدليل الثاني : شهادات علماء ومؤرخي العصر المريني ومن جاء بعدهم :

٣- يؤيد كلام معاصري يعقوب المنصور والمدونة الموحدية - كالمراكشي والسرخسي - ما في « بيوتات فاس الكبرى »[4]. لإسماعيل بن الأحمر مؤرخ العصر المريني، وسنورده بعد حين.

٤- شهادة ابن جُزَي المتوفى سنة ٧٤١هـ

قال :«المنصور أبو يوسف يعقوب، كان عالما محدثا. ألف كتاب الترغيب في

(١) عبدالله كنون النبوغ المغربي ١/ ١٢٥، وتابعه على هذه الحجة الواهية الباحثون النافون لظاهرية المنصور أيضاً .

(٢) النفح ٣/ ١٠٢.

(٣) الفكر السامي٢/ ١٧٣ .

(٤) انظر بيوتات فاس الكبرى ص١٩-٢٠ .

الصلاة، وحمل الناس على الظاهرية، وأحرق كتب المالكية»[1].

وهذا نص قوي في الموضوع كذلك، يقطع كل لبس. والغريب أن النافين لظاهرية الدولة الموحدية، من المعاصرين أغفلوه، أو تغافلوا عنه فلم يذكروه في كتبهم بَلْهَ أن يفسروه أو يأولوه.

٥- شهادة الحافظ شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ:

ويقوي - القول بظاهرية دولة الموحدين أيضاً - ما نص عليه الحافظ الكبير الإمام الذهبي في ترجمة أبي الحسين بن زرقون المالكي حيث قال في حقه: «وقد امتُحن وقُيِّدَ وسُجِنَ بعد أن عزموا على قتله، لكونه مُنِعَ من إقراء الفقه، فإن صاحب الغرب يوسف بن يعقوب[2] منع من قراءة الفروع جملة، وبالغ في ذلك، وألزم الناس بأخذ الفقه من الكتاب والسنن على طريقة أهل الظاهر، فنشأ الطلبة، على هذا بالمغرب بعد سنة ثمانين وخمسمائة»[3].

فقد صرح الذهبي بصفة أخذ الفقه من الكتاب والسنة عند يعقوب المنصور وهو أنه على طريقة أهل الظاهر ومنهجهم وأصولهم في الاستنباط.

---

(١) القوانين الفقهية لابن جُزَي ص٢٧٦.

(٢) وهذا وهم من الذهبي - رحمه الله - بل هو يعقوب بن يوسف، وكثير ما يختلط اسم الأب باسم الابن إذ كنية الأول أبو يوسف، وكنية الثاني أبو يعقوب فتشتبه الكنيتان، وقد التمست في البداية العُذر للذهبي فقلت لعله خطأ من النساخ أو المحقق، لكن تبيَّنت أن الإمام شمس الدين نفسه هو الذي وقع في هذا الغلط بعد إتمام قراءتي للنص حيث قال بعد كلام، «وشدد ابن عبدالمؤمن في ذلك، على أن من وُجِد عنده ورقة من الفروع قتل دون مراجعة، ... سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣١١.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣١١.

٦- شهادة الإمام أبي اسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ:

نص الإمام الشاطبي على ذلك أيضا، وقد عاش في العصر المريني فأدرك بعض آثار الموحدين في ذلك قال: «وكانوا مرتكبين للظاهرية المحضة، التي هي عند العلماء بدعة ظهرت بعد المائتين من الهجرة، وربما ليتهم وافقوا مذهب داود وأصحابه! لكنهم تعدوا ذلك إلى أن قالوا برأيهم، ووضعوا للناس مذاهب لا عهد لهم بها في الشريعة، وحملوهم عليها طوعا أو كرها، حتى عم داؤها في الناس، وثبتت زمانا طويلا، ثم ذهب منها جملة وبقيت أخرى إلى اليوم»[1] ويقول عن المهدي ابن تومرت في موضع آخر «وكان ملحبه البدعة الظاهرية»[2].

٧- شهادة قاضي الجماعة بالأندلس أبي الحسن النباهي الذي عاش في العصر المريني أيضاً، وسنوردها بعد حين.

٨- شهادة ابن فرحون المالكي المتوفى سنة ٧٩٩ هـ:

يشهد لظاهرية يعقوب المنصور والدولة أيضاً ما نص عليه ابن فرحون في ترجمة أبي الحسين بن زرقون، قال: «محمد بن عبد الله بن محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الإشبيلي، كنيته أبو الحسين، شيخ المالكية، وكان من كبار المتعصبين للمذهب، فأوذي من جهة بني عبد المؤمن، ولما أبطلوا القياس وألزموا الناس بالأثر والظاهر صنف كتاب «المعلى في الرد على المحلى» لابن حزم»[3].

وهذا نص في موضع الخلاف يُخرِسُ، ويُقنِعُ العقول، وانظر إلى التلازم

---

(١) الاعتصام ١/ ١٧١.

(٢) المصدر السابق ١/ ٢٥٦.

(٣) الديباج المذهب ص٢٨٦.

الموجود في هذا النص كما في غيره بين (الأثر والظاهر)، وقد قلنا فيما تقدم أن العلاقة بين الحديث والظاهرية، علاقة عضوية وثيقة، إذ إن الظاهرية انبثقوا من المحدثين، وعلى أيديهم تخرجوا، ولذلك كان معظم أهل الظاهر من جهابذة الحفاظ كما تقدم.

٩- شهادة أبي القاسم البرزلي القيرواني التونسي المتوفى سنة ٨٤١ :

وقد صرح في حسم قاطع في كتابه : « جامع مسائل الأحكام مما نزل بالمفتين والحكام » بأن المنصور أراد حمل الناس على كتب الإمام ابن حزم الظاهري قال بعد أن ذكر أن جده عبدالمؤمن بن علي أيضا جمع الفقهاء لحملهم على مذهب ابن حزم : «ثم سكنت الحال بعد ذلك حتى جاءت أيام حفيده يعقوب، فأراد حمل الناس على كتب ابن حزم، فعارضه فقهاء وقته - وفيهم أبو يحيى ابن المواق[1]- وكان أعلمهم بالحديث والمسائل، فلما سمع ذلك، لزم داره وعارض، وأكب على جمع المسائل المنتقدة على ابن حزم حتى أتمها - وكان لا يغيب عنه، فلما أتمها، جاء إليه، فسأله عن حاله وغيبته - وكان ذا جلالة عنده، وباراً به، فقال له : يا سيدي كنت في خِدْمَتكم، لما سمعتكم تذكرون حَمْل الناس على

(1) كنيته أبو يحيى، واسمه أبو بكر خلف الأنصاري، ويعرف بالمواق أو ابن المواق، فقيه مستبحر، من أهل قرطبة، سكن فاس، وكان حافظاً حافلاً في علم الفقه والخلاف فيه، ملازما للتدريس، تام النظر لا يدانيه أحد في ذلك ، له كتابات في المكايل والأوزان، عني بالحديث على جهة التفقه والتعليل، والبحث عن الأسانيد والرجال والزيادات، وما يعارض أو يعاضد، قال فيه أبو العباس الونشريسي : «آخر المجتهدين بفاس، وقد حظي بخدمة يعقوب المنصور الموحدي ، فنال دنيا عريضة ، وولي قضاء فاس، وبها توفي سنة ٥٩٩هـ انظر التكملة ١/ ٢١١ ، وجذوة الاقتباس ١/ ١٠-١٣، وسلوة الأنفاس ١/ ١٢٤ ، وسعيد أعراب دعوة الحق عدد٢٤٩ .

كُتب ابن حزم - وفيها أشياء أعيذكم بالله من حمل الناس عليها - وأخرَجْتُ له دفترا، فلما أخذه الأمير جعل يقرأه ويقول : أعوذ بالله أن أحمل أمة محمد ﷺ على هذا-وأثنى على ابن المواق »[1].

وقد استنتج الأستاذ سعيد أعراب من هذا النص أن المنصور تراجع عن مذهبه الحزمي عندما أطلعه ابن المواق على ما في كتب ابن حزم من عوار وطوام[2].

والذي يبدو لي من النص أن المنصور لم يتراجع عن المذهب الظاهري الحزمي كله، وإنما تراجع عن أشياء قليلة من شذوذ ابن حزم في بعض الفروع الفقهية كما يدل عليه قول ابن المواق : « وفيها - أي في كتب ابن حزم - أشياء أعيذكم بالله من حمل الناس عليها » ، ولم يَجْمَع ابن المواق في كتابه - كما في النص - إلا هذه المسائل المنتقدة على ابن حزم، ومعلوم أن في المذهب الظاهري مسائل بعدد أبعد فيها ابن حزم النجعة بجموده على ظاهر اللفظ مثل « مسألة البول في الماء الدائم»[3] ومسائل أخرى من جنسها، ويدل على ذلك أيضاً ما تقدم من أقوال المعاصرين للدولة الموحدية الذين لم يذكر أحد منهم أن المنصور تراجع عن مذهب ابن حزم، فليس غريبا أن يتراجع المنصور عن بعض المسائل الفرعية التي شذ فيها ابن حزم؛ مع استمساكه بجوهر المذهب الظاهري وأصوله .

١٠- شهادة أبي العباس الونشريسي ت ٩١٤ هـ :

جاء في مبحث البدع من معيار الونشريسي قوله : «ومنها ما أحدثه المهدي

(1) فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك-للشيخ عليش المالكي ١/ ١٠٣، نقله عن نوازل البرزلي.

(2) انظر موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي ، دعوة الحق، العدد ٢٤٩ .

(3) انظر المحلى لابن حزم ١/ ١٥٦

الظاهري محمد بن تومرت ...من إعادة الدعاء بعد الصلاة، والدعاء عليها بتصاليت الاسلام عند كمال الأذان»[١].

وهذا دليل آخر على أن مسألة الظاهرية هي مَبْدَأ الدولة الموحدية ومنتهاها، فهي ليست آتية من المنصور وأبيه وجده فحسب، بل هي آتية من ابن تومرت المؤسس الأول للدولة.

الدليل الثالث: شهادات المحققين من المُحْدَثين:

١١ - شهادة محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي المتوفى سنة ١٣٧٦هـ:

الفقيه العلامة، الواسع الاطلاع، مؤرخ الفقه الإسلامي عامة، والمغربي خاصة. قال في «الفكر السامي» بعد أن أورد كلام عبد الواحد المراكشي وابن خلكان: «ولا يخفى ما هناك من المخالفة بين كلامي «المعجب» و«ابن خلكان»، فالأول يقتضي أنه ألزمهم - أي يعقوب - بالظاهر، والثاني يقتضي حرية الاجتهاد حتى في العمل بالقياس، ويظهر لي أن الحق ما قاله صاحب «المعجب» لأنه حضر الوقعة وفي بلده كانت، فهو أحرى أن يحقق الواقع، وعندي أنه لو أعطاهم حرية الاجتهاد ما تركوه، ولا رجعوا للتقليد عند اضمحلال دولته، وأن الذي أوجب نبذهم لعمله، هو أنه ألزمهم بالانتقال من تقليد مالك إلى تقليد الظاهرية في الحقيقة»[٢].

وهذا الكلام جيد من الفقيه الحجوي، إلا أن التقليد محرم في مذهب الظاهرية كما هو معلوم، ولقد سلط عليه ابن حزم لسانه وقلمه، واعتبره بدعة ظهرت في

---

١) المعيار المعرب ٢/ ٣٦١-٣٦٢.

٢) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ٢/ ١٧٢.

القرن الرابع الهجري، وأنكر أن يكون مقلداً لداود أو لغيره، رداً على من رماه بذلك، وأثبت أنه مجتهد على أصول أهل الظاهر، فما الذي يمنع يعقوب المنصور أن يكون مجتهداً على أصولهم كذلك؟

١٢ - شهادة محمد زاهد بن الحسن الكوثري:

قال في مقدمة «النبذ» بعد أن تحدث عن الظاهرية في المشرق: «وكانت ظاهرية الأندلس أكثر غلواً حتى إن الأمير يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن لما تولى الحكم أحرق تحزباً لأهل الظاهر - مدونة سحنون، ونوادر ابن أبي زيد، وواضحة ابن حبيب - وما جانس تلك الكتب، ولم يقع مثل ذلك في الشرق»[١].

١٣ - شهادة الشيخ عبد الحفيظ الفاسي:

قال في «رياض الجنة» بعد إيراده لبيت ابن حزم - الذي داعب به صديقه حافظ المغرب أباعمر بن عبد البر - وهو قوله:

وما أنا إلا ظاهري وإنني على ما بدا حتى يقوم دليل

«وهذا هو المذهب الذي كانت عليه الدولة الموحدية، وعليه كان جماعة من أئمة المغرب والأندلس في عصرهم كابن بقي[٢] وابن عربي[٣] وأضرابهما»[٤].

١٤ - شهادة العلامة المؤرخ المحقق المدقق محمد المنوني:

وقد حصل خلاف في قضية ظاهرية الدولة الموحدية بينه وبين الفقيه عبد الله كنون - رحمه الله - كان الحق فيها حليفه، والصواب رائده في نظري، للحجج

---

(١) مقدمة «النبذ في أصول الفقه الظاهري» ص٤.

(٢) تقدمت ترجمته في فقهاء المدرسة وأعلامها.

(٣) تقدمت ترجمته وإثبات ظاهريته كذلك، وهذا النص يؤكد ما قلته هناك.

(٤) رياض الجنة ٢/ ٨٣.

الصريحة الواضحة المتقدمة»[١].

قال في كتابه عن « حضارة الموحدين » : «الواقع أن مسألة الظاهرية ليست آتية من عبدالمؤمن ثم يوسف فقط، وإنما منشؤها الأصلي من ابن تومرت مؤسس الدولة الموحدية، يدل لهذا ما أثبته ابن الخطيب في شرح رقم الحُلَل، أن ابن تومرت كان ينكر كتب الرأي والتقليد، ومراد ابن الخطيب بهذا الإنكار أنه كان ينتحل المذهب الظاهري كما تنطق به تحلية الونشريسي في المعيار للمذكور بالظاهري»[٢].

ويقول أيضاً معقباً على ما ذكره ابن خلكان وتابعه عليه ابن العماد[٣] أن يعقوب المنصور ألزم الفقهاء بالاجتهاد واستنباط القضايا من الكتاب والسنة والإجماع والقياس[٤]: «ولا شك أن هذا غلط من ابن خلكان ومقلده نشأ من بُعْد الدار. وإنما الذي أمر به يعقوب هو العمل بالمذهب الظاهري كما تنطق به عبارة غير واحد ممن ذكرنا أولاً، ومن المفيد أن ننبه إلى أن الذي قام به يعقوب هو إبراز الفكرة وتنفيذها بصفة عملية، أما الفكرة نفسها فقد كان مسبوقاً بها، ويثبت المراكشي في « المعجب » أن كُلاً من يوسف وعبدالمؤمن كانا يميلان إلى هذا الرأي إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب»[٥]. وهذه شهادة من عالم محقق، خبير بتاريخ المغرب، خبرة كبيرة.

---

(١) وقد زرته في بيته بالرباط أواخر عام ١٩٩٥ ، فسألته عن هذه المسألة ، فأكد لي أنه ما يزال على رأيه فيها ، وأن أدلة أخرى لاحت له في نصوص مخطوطة تشهد لذلك .

(٢) العلوم والآداب والفنون للمنوني ص ٥٠-٥١ .

(٣) وقد قدمنا أن هذا غير صحيح بل إن ابن العماد يقول بظاهرية المنصور والدولة الموحدية .

(٤) انظر وفيات الأعيان ٧/ ١١ .

(٥) العلوم والآداب والفنون ص ٥٠-٥١ .

١٥- شهادة المؤرخ الأستاذ عبد الله عنان :

ومن ذهب إلى القول بظاهرية المنصور الأستاذ عبد الله عنان الذي يقول : «وقد حمل الخليفة المنصور الناس على اعتناق المذهب الظاهري، والتزام الأخذ بالظاهر من القرآن والحديث ... ونستطيع القول أن المذهب الظاهري غدا هو المذهب الرسمي في عهد المنصور»[١].

١٦- شهادة الأستاذ سعيد أعراب :

و يستنتج الأستاذ سعيد أعراب من نص البرزلي المتقدم أن عبدالمؤمن كان يرمي إلى حمل الناس على مذهب ابن حزم الظاهري[٢].

ويستنتج من نفس النص : «أن يعقوب المنصور صارح الفقهاء بحمل الناس على مذهب ابن حزم الظاهري، ويؤيده ما في المعجب للمراكشي، وبيوتات فاس الكبرى لابن الأحمر، والقوانين لابن جزي، والاعتصام للشاطبي، والديباج لابن فرحون، والنفح للمقري، والرد على من يقبض في الصلاة لابن خضراء»[٣].

غير أن الأستاذ أعراب ينتهي إلى أن المنصور تراجع عن المذهب الحزمي بعد نصيحة ابن المواق، وهذا غير مُسلَّم ، بسبب أدلة كثيرة متضافرة، منها أن الدولة الموحدية استمرت على القول بالظاهر والعمل به حتى بعد وفاة المنصور كما نجد

---

(١) عصر المرابطين والموحدين ٢/ ٢٤، وانظر أيضاً ١/ ٢٠٣ ، وهو يعتبر أن الظاهرية لم تبرز إلا في عهد المنصور ، ويعتبر المهدي جرى على المذهب المالكي. انظر نفس المرجع ١/ ٢١٦، وقد رددت على هذا القول فيما تقدم فلينظر هناك.

(٢) موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي ، مجلة دعوة الحق، العدد٢٤٩ .

(٣) نفس المرجع السابق .

ذلك عند ابنه الناصر وإبراهيم ، فلو صح أن المنصور تراجع عن مذهب ابن حزم لتراجع أولاده من باب أولى .

١٧- شهادة الأستاذ سعيد الأفغاني :

وهو من الذين أعجبوا بابن حزم ، واشتغلوا بتحقيق تراثه وكتبه ردحاً من الزمان ، قال : « ويشاء الله أن يكافئ ابن حزم بعد موته، فتقوم دولة الموحدين بالمغرب، وينصر بعض أمرائها مذهب أهل الظاهر، وتتداول كتب ابن حزم، بعد أن أحرقت في حياته بإشبيلية، والمنصور الموحدي هذا أقر عيني ابن حزم في قبره، فقد كان ظاهرياً، وتظاهر بمذهب الظاهرية، وأعرض عن مذهب مالك، فعظم أمر الظاهرية في أيامه، وكان بالغرب منهم خلق كثير، يقال لهم الحزمية نسبة إلى ابن حزم رئيسهم»[1] .

١٨ - شهادة أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري:

قال معقباً على ترجمة عبد الواحد المراكشي لابن حزم : « وهذه الترجمة تدل على بُعْد صيت ابن حزم في عصر المراكشي وقيام دولة الظاهرية في عهد الموحدين »[2].

١٩ - شهادة الإمام محمد أبي زهرة :

درس الشيخ الإمام محمد أبو زهرة - وهو المؤرخ لتاريخ الفقه الإسلامي - حياة ابن حزم الظاهري وآراءه وفقهه دراسة جيدة مستوعبة، ثم قال في خاتمة بحثه هذا : «ويصح لنا أن نقول إن آخر القرن السادس وأول القرن السابع كان عصر ازدهار للمذهب الظاهري، فقد عم العمل به في شمال أفريقية وبلاد

(١) ملخص إبطال القياس ١٠ .

(٢) ابن حزم خلال ألف عام ٢/ ٨٢ .

الأندلس كلها يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي الذي تولى من سنة ٥٨٠ إلى سنة ٥٩٥، فقد أعلن العمل به، وسار على ذلك مَنْ بعده»[1] .

وذهب الشيخ أبو زهرة في موضع آخر إلى أن الأمر الذي كان يعيبه ابن حزم على المذاهب من كونها انتشرت بقوة السلطان قد حصل لمذهبه هو نفسه قال : «وفي الحقيقة أن الأخذ بظاهر الكتاب والسنة كان هو الفكرة التي سيطرت على دولة الموحدين من قِبَل يعقوب بن يوسف هذا، فقد كانت رأي أبيه وجده، ومنهاجهما الشخصي بل منهاج من دعا إلى دولتهم، وهو محمد بن تومرت، ولكن يعقوب هذا أعلن ذلك القول، ونادى به، وحمل الناس عليه بقوة السلطان، وقد كان ابن حزم رحمه الله يقول : إن مذهبين انتشرا بقوة السلطان، مذهب مالك بالمغرب، ومذهب أبي حنيفة بالمشرق، ولو أنه عاش إلى أن رأى ما صنع يعقوب ابن يوسف، لوجد أن مذهبه لم يُنْشَر فقط بنفوذ السلطان بل يُحْمَل الناس عليه قسراً، وإحراق كتب ما عداه من المذاهب، أو بالأحرى كتب المالكية »[2].

ثم يرد الإمام أبو زهرة الشبهة التي عرضت لبعض الباحثين من كون الموحدين عملوا بالكتاب والسنة لا بالمذهب الظاهري فيقول : «وقد يقال إن الموحدين عملوا بالكتاب والسنة فأين هذا المذهب الظاهري ، فنقول إنهم إذا دعوا إلى ظاهر الكتاب والسنة، فقد دعوا إلى المذهب الظاهري ، لأنه المذهب الذي يمنع التقليد، ويدعو إلى ظاهر الكتاب والسنة»[3].

(١) ابن حزم لأبي زهرة ص٥١٩-٥٢٠ .

(٢) المرجع السابق ص٥٢١-٥٢٢ .

(٣) المرجع السابق ص٥٢٢ .

٢٠ - شهادة الأستاذ أحمد أمين :

قال في « ظهر الإسلام » : « فلما أتى الموحدون بالأندلس أعادوا القول بالاجتهاد ، ورأوا أن المختصرات الفقهية جنت على الفقه، فأرادوا إحياءه بالرجوع إلى الكتاب والسنة، واستنباط الأحكام منهما، وعدم العمل بأي مذهب من المذاهب المعروفة، ... والتزموا ظاهر الكتاب والسنة، وتحرروا في الاجتهاد، وكان من هؤلاء فقهاء على هذا الطريق مثل أبي الخطاب (ابن دحية)، ومحيي الدين بن عربي وغيرهما، وبذلك نصر الموحدون مذهب الظاهرية ومنهم ابن حزم»[1].

وينبغي التنبيه هنا على أن الأستاذ أحمد أمين نسب قضية الأمر بجمع الأحاديث من المصنفات المشهورة ونشر هذا المجموع في الأندلس والمغرب إلى عبدالمؤمن بن علي[2]، وهذا وهم وغلط، إنما الذي أمر بجمع الأحاديث هو حفيده يعقوب بن يوسف بن عبدالمؤمن كما تقدم.

٢١- شهادة الباحث في التراث العربي الدكتور فؤاد سزكين :

قال في « تاريخ التراث العربي » : « كانت الظاهرية مذهب دولة الموحدين في عهد يعقوب المنصور الموحدي»[3].

أفبعد هذه النصوص الصريحة، والحجج الواضحة، والأقوال المتضافرة يأتي من الباحثين المعاصرين[4] النفاة لظاهرية الدولة من يقول: إنه لا يوجد نص

(١) ظهر الإسلام ٣/ ٦٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) تاريخ التراث العربي ٢/ ٢٢٨ .

(٤) انظر مثلاً عبد الله كنون - النبوغ المغربي ١/ ١٢٤، والدكتور إبراهيم حركات - المغرب=

صريح واضح نقله المؤرخون يدل على ظاهرية دولة الموحدين ؟! ولكن حتى تقوم الحجة وتستبين المحجة في هذه المسألة ؛ لا ينبغي الاقتصار على ما تقدم بل لابد من استيفاء الأدلة الناصعة الأخرى، فإليك الدليل الرابع .

الدليل الرابع :كون المذهب الظاهري مذهباً رسمياً للموحدين في الحكم والقضاء:

اتخذ أمير المؤمنين يعقوب المنصور بالمذهب الظاهري مذهباً رسمياً للدولة، ولم يكتف بالدعوة إليه، والأمر بالاجتهاد على أصوله.

وهكذا قيض الله للإمام ابن حزم بعد قرن من الزمان من يخرج مذهبه من الفكرة إلى الدولة، ومن القول إلى العمل، لما باشر المنصور بنفسه تنفيذ فكرة أبيه وجده تنفيذا عمليا صارما في السياسة والفتوى، والقضاء والأحكام.

يشهد لهذا ما ذكره إسماعيل بن الأحمر في « بيوتات فاس الكبرى » قال : «إن ملوك الموحدين تحلوا بالمذهب المعروف لهم تابعين للمهدي رئيسهم الأول، القائل باعتقاده الفاسد بإنكار الرأي في الفروع الفقهية والعمل على محض الظاهرية، ولما قلدوا القضاء بالمغرب إلى قاضي القضاة عبد الله بن طاهر الصقلي الحسني[1]، أمروه أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بمحض الظاهرية، فامتثلوا أمره وصاروا لا يحكمون إلا بمحض الظاهرية، وجروا على ذلك السنن بطول أيامهم»[2].

= عبر التاريخ ١/ ٣٠٦ ، والدكتور عبد المجيد النجار- المهدي بن تومرت ص٤٩٤ ، والأستاذ عبد الهادي الحسني- مظاهر النهضة الحديثية ١/ ١٩٣، والأستاذ أحمد العمراني- الحركة الفقهية ١/ ٢٣٢ .

(١) تقدمت ترجمته .

(٢) بيوتات فاس الكبرى ص١٩ .

ومعلوم أن ابن طاهر الصقلي الحسيني كان من جهابذة المحدِّثين، وأنه ولي قضاء الجماعة للمنصور، فحظي عنده، وكانت له عنده منزلة عظيمة، ثم ولي قضاء الجماعة أيضا للناصر بعد أبيه، وقد أمَرَاه بما تقدم في كلام صاحب «بيوتات فاس الكبرى» أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بالمذهب الظاهري، ولم تقف القضية عند حد الأمر، - كما حدث في عهد عبدالمؤمن - وإنما تعداه إلى التنفيذ العملي لَمَّا امتثل القضاة بالمغرب أمره فصاروا لا يحكمون إلا بمحض الظاهرية ، وهكذا عمم يعقوب المنصور وابنه الناصر من بعده العمل بالمذهب الظاهري في المغرب بأسره.

فصارت الدولة دولة ظاهرية بعد أن كانت - في عهد المرابطين - مالكية مُغالية في مالكيتها .

ويؤيد كلام صاحب « بيوتات فاس الكبرى » دليل آخر أورده القاضي أبوالحسن النباهي في «المرقبة العليا» في ترجمة أبي القاسم ابن بقي المحدِّث الظاهري، قال: « وكان قاضي الخلافة المنصورية، القديمَ الاختصاصِ بها، والأثرة لديها، وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه مدة ولايته، وعلى ذلك كان المنصور في مدته »[1].

وهذا نص يوزن بالذهب ، وهو صريح في بيان المراد من هذا الباب، وهو أن المؤسسة الرسمية للحكم والقضاء والفتوى في عهد المنصور ، كانت مؤسسة ظاهرية محضة .

---

(١) المرقبة العليا ص١١٨ .

الدليل الخامس : تولي فقهاء الظاهرية في عهد المنصور والناصر كبرى مناصب الدولة :

والدليل الخامس الذي يقوي ما سبق، ما حظي به الظاهرية وفقهاء الحزمية في عهد الموحدين عامة والمنصور خاصة من عطف وحدب، وأثرة واختصاص، ومكانة ومنزلة رفيعة، حتى وصل نفر منهم إلى كبار المناصب في الدولة الموحدية.

ومن أولئك الفقيه الغرناطي أبوسليمان بن حوط الله المتوفى سنة ٦١٢هـ الذي ولي قضاء إشبيلية وقرطبة ومرسية وسبتة وسلا وميورقة، وعلي بن يوسف ابن عبد الله بن يوسف بن خطاب المعافري المتوفى سنة٦٠٠هـ الذي تولى قضاء إشبيلية، والحافظ أبو بكر بن سيد الناس المتوفى سنة ٦٥٩هـ الذي تولى الخطابة بمسجد تونس[1]، وابن مضاء النحوي الظاهري المتوفى سنة ٥٩٢ هـ الذي أسند إليه الموحدون قضاء فاس وبجاية ثم ولَّوه قضاء الجماعة في الدولة كلها - بدار الخلافة بمراكش - في زمن يوسف وابنه يعقوب، وكان بنو عبدالمؤمن كلهم عاملين على إيثاره، متنافسين في إعظامه وإكباره[2]، ومنهم محمد بن عبد الله بن مروان التلمساني الظاهري المتوفى سنة ٦٠١هـ الذي ولاه المنصور قضاء الجماعة كذلك[3]، ومنهم أبو القاسم ابن بقي الحزمي الظاهري المتوفى سنة ٦٢٥هـ ، تولى مناصب كبيرة كقضاء الجماعة، وخطتي المظالم والكتابة العليا.

---

(١) انظر تاريخ الفكر الأندلسي - لأنخل بالنثيا ص٢٣٨ .

(٢) انظر الذيل والتكملة س١، ق١ ص٢١٩-٢٢١ ، والديباج ص٤٨ ، والمعجب ص١٧٨، وروض القرطاس ١/ ١٤٢ .

(٣) انظر الغصون اليانعة في شعراء المائة السابعة لابن سعيد الأندلسي ص٢٩-٣٥

الدليل السادس: التنكيل بالمالكية ومحاولة محو مذهب مالك من المغرب بالمرة:

أ- إحراق كتب مذهب مالك : كان قصد يعقوب المنصور الموحدي - كما عين عبد الواحد المراكشي - محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وبدأ خطته هذه بإحراق أمهات كتب الفقه المالكي[1] كمدونة سحنون، والكتاب لابن يونس، ونوادر ابن أبي زيد ومختصره، وكتاب التهذيب للبراذعي، وواضحة ابن حبيب، وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، ثم كانت الخطوة الحاسمة هي التنكيل بفقهاء المالكية أنفسهم؛ لصرفهم عن مذهب مالك، وحملهم على مذهب الظاهر.

ولقد ذهب بعض الباحثين المعاصرين[2] إلى أنّ عمل الدولة الموحدية لم يكن بقصد القضاء على المذهب المالكي، وإنما كانوا يهدفون إلى محو الفروع والخلافات الكثيرة التي شوهت بساطة المذهب المالكي، بل جنح الدكتور عبد المجيد النجار[3] إلى القول بأن الموحدين لم يكونوا معادين لمذهب مالك أو مخالفين له؛ بل على العكس كانوا متبنين لهذا المذهب وسائرين وفق منهجه.

واستدل هؤلاء الباحثون على ما جنحوا إليه من الرأي، أن الموطأ الذي هو الأساس الأول للمذهب المالكي لم يمسه الموحدون بسوء، فلم يحرقوه مع باقي

---

(١) وقد أثنى على عمل يعقوب هذا ابن خليل العبدري انظر المورد الأحلى في اختصار المحلى مخطوط الخزانة العامة بالرباط ٤٠ق.

(٢) انظر على سبيل المثال أحمد العمراني في الحركة الفقهية...١/ ٢٣١ . والدكتور إبراهيم حركات في المغرب عبر التاريخ ١/ ٣٥٢

(٣) المهدي ابن تومرت ص٤٩٥ وشيء من هذا أيضاً عند عبد الهادي الحسين في مظاهر النهضة ١/ ٢٩٢، حيث جنح إلى أن المهدي ابن تومرت سار في شروحه على تقاليد علماء المغرب الراسخة في اتباع المذهب المالكي.

كتب المذهب، بل إنهم جعلوه من مصادر الفقه المعتمدة، إذ كان من الكتب التي عيّنها يعقوب المنصور لجمع الأحاديث منها .

والنتيجة التي انتهى إليها هؤلاء الباحثون مردودة من أوجه :

الوجه الأول : أن المؤرخ المعاصر للدولة وشاهد العيان لأحداثها عبد الواحد المراكشي وغير واحد ممن جاء بعده من المؤرخين نصُّوا على أن قصد يعقوب المنصور من عمله ذاك هو محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وأنه كان مقصد أبيه يوسف وجده عبدالمؤمن إلا أنهما لم يستطيعا إظهاره وأظهره يعقوب .

الوجه الثاني : أن ما استدلوا به من كون الموحدين لم يحرقوا كتاب الموطأ واعتمدوه مصدراً لهم...إلخ ، لا ينهض دليلاً على ما ذهبوا إليه، ذلك أن كتاب « الموطأ » لمالك بن أنس- رحمه الله -كتاب حديث كسائر كتب الحديث المعول عليها في الإسلام، بل هو أول كتاب في الحديث على الراجح، ثم إن المنصور طلب تجريد ما فيه من الحديث لا ما فيه من الرأي والفقه؛ بدليل عبارة المراكشي: « وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة : الصحيحين، والترمذي، والموطأ... »[1] ، فالمقصود جمع الحديث الذي في الموطأ لا الآراء المجردة.

الوجه الثالث : أن الموطأ لم يُذكَر في مقدمة الكتب المعتمدة عند الموحدين إنما رُتب بعد الصحيحين وسنن الترمذي ، مما يدل على أن الصحيحين وسنن الترمذي مقدمة في منزلتها عند الموحدين على الموطأ، ولو كانوا يجرون مجرى المالكية - كما جنح إليه البعض - لقدّموا الموطأ، كما ذهب إليه ابن العربي

---

(١) المعجب ٤٠١ .

المعافري في « القبس » حيث اعتبر أن كتاب الموطأ هو الأول في هذا الباب، وأن كتاب الجعفي هو الثاني واللباب .

وعَمَلُ المنصور هذا شبيه بعمل ابن حزم الظاهري قدوته وإمامه لما سئل هل أجل المصنفات الموطأ ؟ فقال : بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم، وصحيح ابن السكن، ومنتقى ابن الجارود، والمنتقى لقاسم بن أصبغ... الخ ولم يذكر موطأ مالك إلا آخِراً[١].

وهو الأمر الذي جعل الحافظ شمس الدين الذهبي ينتقد ابن حزم فيقول : «قلت ما أنصف ابن حزم، بل رتبة « الموطأ » أن يُذكر تلو الصحيحين...لكنه تأدب، وقدم المسندات النبوية الصرفة، وإن للموطأ لوقعا في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازنها شيء»[٢].

الوجه الرابع : أما قول الباحثين المذكورين أن هدف المنصور والموحدين هو محو الفروع لا محو مذهب مالك، فيَرُدُّه أن المنصور لم يقتصر في حملته على فقهاء الفروع وكتبهم فحسب، بل شمل تنكيله بالمالكية أيضاً محدثيهم وحفاظهم المشتغلين بالسنة والحديث على أصول مالك، وأحرق كتبهم التي وضعوها لفقه الحديث كما سيأتي، وهذا دليل على أن المستهدف بالمحو هو مذهب مالك نفسه لا فروعه فحسب.

ويدل على ذلك أيضا قول الشاطبي في الاعتصام : « ونكلوا بجملة من الفضلاء بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك»[٣].

---

(١) انظر سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٢-٢٠٣ ، وتذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١١٥٣ .

(٢) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٣ .

(٣) الاعتصام للشاطبي ١/ ١٧١ .

ب- محنة المالكية والتنكيل بهم :

لم يقف الأمر عند حد حرق كتب الفقه المالكي، بل امتدت يد المنصور والموحدين إلى الفقهاء المالكية أنفسهم، فنكلوا بجملة من فضلائهم « بسبب أخذهم في الشريعة بمذهب مالك » - كما يقول الإمام الشاطبي[١] - لا غير، وأوقعوا المحن بذوي الفروع، وقتلوهم وضربوهم بالسياط، وألزموهم الأيمان المغلظة من عتق وطلاق على أن لا يتمسكوا بشيء من كتب الفقه[٢]، فانقطع علم الفروع - من المغرب - وخافه الفقهاء[٣].

ومن الفقهاء المالكية الأفذاذ الذين تعرضوا لهذا النكال والمحنة :

١- **ابن زرقون أبو الحسين**[٤] الأنصاري الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٢٢هـ شيخ المالكية، كان فقيهاً مالكياً، حافظاً مبرزاً، متعصباً للمذهب، قائماً عليه حتى امتحن بالسلطان من أجله ، ألف كتاب « قطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين» و« فقه حديث بريرة » ، واختصر « كتاب الأموال » لأبي عبيد، وله كتاب في الفقه لم يكمله سماه: « تهذيب المسالك في تحصيل مذهب مالك »، ومع ذلك لم يكن له بصر بالحديث ، وكان يعترف بالقصور عنه[٥].

---

(١) الاعتصام للشاطبي ١/ ١٧١ .

(٢) الإعلام للمراكشي ٨/ ٣٩٦ نقلا عن « بيوتات فاس » لعبدالرحمن بن عبد القادر الفاسي، وانظر أيضاً الفكر السامي ٢ / ١٧٣

(٣) المعجب ص٤٠٠ .

(٤) وهم الأستاذ المنوني في حضارة الموحدين ص٤٠ فظنه أبا عبد الله بن زرقون، وهذا أبوه، والمذكور هو ابنه أبو الحسين، والأب كان في زمن عبدالمؤمن بن علي لا في زمن يعقوب المنصور، وقد قدمنا القول فيما كان بينه وبين عبدالمؤمن لما جمع الفقهاء

(٥) التكملة لابن الأبار ٢/ ١٦ رقم الترجمة ١٦١٢ ، ويقول ابن الأبار: لقيته بإشبيلية غير مرة

صنف كتاباً في الرد على ابن حزم والظاهرية سماه « المعلى في الرد على المحلى »[١]. تعصبَ فيه للمذهب، وظفر السلطان يعقوب المنصور به وبعالم آخر[٢] يقرنان الفروع فأخذا وصُفّدَا في الحديد، ثم أُحضرا في موطن جرت العادة فيه بضرب رقاب أهل الظلم والعدوان، وأُجْلِسا للقتل صبراً، ثم قُيدا وسجنا بعد سنة تسعين، ثم مات رفيقه وطال حبسه هو بسبتة، ثم أمر يعقوب المنصور بإحضار كتبه وكتب أبيه أبي عبد الله بن زرقون المالكي التي ورثها منه، وكانت تساوي مالاً جسيما، فأُحْرِقَتْ كلها، وكذلك كتب رفيقه وشدد السلطان في ذلك، على أن من وُجد عنده ورقة من الفروع قُتل دون مراجعة، وخطب بذلك خُطباً[٣].

قال الرعيني - وكان ابن زرقون شيخه - : «وكان قد شرع في تأليف يسميه : (أزهار السُّنن وإيضاح السُّنن) في الفقه، ثم تركه حين امتُحِن، فسألته عنه وأسفت لكونه لم يؤلفه، فأنشدني :

إن الخليفة قد أبى   وإذا أبى شيئا أبيْته[٤]

---

(١) برنامج شيوخ الرعيني ص٣٢ قال الرعيني : « وقد قرأت عليه كثيراً من تآليفه الكبير الذي سماه «المعلى في الرد على المحلى والمجلى» وانظر أيضاً التكملة ٢/١٦، والديباج المذهب ص٢٨٦، وسير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣١١ رقم ١٨٧، وشذرات الذهب ٥/ ٩٦.

(٢) هو أبو بكر التجيبي وسيأتي.

(٣) المطرب لابن دحية ٢٢١ وهو شاهد عين ومعاصر للدولة، وكان ظاهري المذهب ولذلك أورد قصة محنة ابن زرقون في المطرب بطريقة يُشتم منها رائحة التشفي في ابن زرقون والتأييد للمنصور في عمله، فانظرها هناك وانظر كذلك سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣١١ رقم ١٨٧ ، والتكملة لابن الأبار ٢/ ١٦ رقم ١٦١٢ .

(٤) برنامج شيوخ الرعيني ص٣٣ .

٢- وممن ابتُلي بهذه البلية، وامتُحِنَ بهذه المحنة أيضاً: أبو بكر محمد بن علي بن خلف التجيبي الإشبيلي الحافظ الكاتب، رحل حاجّاً، وأخذ عن علماء مصر كالحافظ السِّلفي وطبقته، وكان مدرساً للفقه، فقيهاً جليلاً، متقدماً فيه عارفاً فاضلاً سنياً، توفي بعد امتحان من منصور بني عبدالمؤمن سنة ٥٩٦ هـ وذلك أنه وُشي به للمنصور[١] أيام ألزم الناس بالأثر والظاهر، فسُجِنَ مع أبي الحسين ابن زرقون، وعرض للقتل، ولكنه خلص من النكبة فلزم داره، وكانت له غرفة مشرفة على الدرب الذي فيه داره يكثر الجلوس فيها، فخطر للمنصور أن يستدعيه ويؤنسه، فتوجه إليه الشرطيون، فرآهم من غرفته تلك، وظن أنهم جاءوا لشر فاستطير قلبه ذعراً، وأصابه شيء كالفالج أقعده، وظل كذلك حتى أدركته المنية[٢].

٣- إلى هذه الدرجة بلغ الخوف والذعر بالفقهاء المالكية من الموحدين، وفي ذلك قصة طريفة حدثت لفقيه مالكي آخر، أوردها المقري في « النفح » فيها دلالة عميقة على مبلغ هذا الخوف : وهو أبو الوليد بن عبد الله بن محمد بن خِيرة - بكسر الخاء المعجمة وفتح الياء المنقوطة تحتها باثنتين - القرطبي المالكي الحافظ المتوفى سنة٥٥١هـ.

وهو تلميذ أبي الوليد بن رشد أخذ عنه الفقه، وأخذ الحديث عن ابن عتاب، وكان من جلة العلماء الحفاظ متقنا للمعارف كلها جامعاً لها، كثير الرواية، واسع المعرفة، من كبار فقهاء المالكية، وخرج من قرطبة في الفتنة بعد ما دوّن بها، وانتفع الناس به في فروع الفقه وأصوله، وأقام بالاسكندرية خوفاً من بني

---

(١) نفح الطيب ٢/ ٥٧ ، رقم ٢٥ .

(٢) نفح الطيب ٢/ ٥٨ ، هامش التحقيق للدكتور إحسان عباس.

عبدالمؤمن بن علي، ثم قال :كأني والله بمراكبهم قد وصلت إلى الاسكندرية، ثم سافر إلى مصر بعد ما روى عن السِّلفي، وأقام بها مدة، ثم قال : والله ما مصر والإسكندرية بمتباعدتين، ثم سافر إلى الصعيد، وحدث في قُوص بالموطأ، ثم قال: والله ما يصلون إلى مصر ويتأخرون عن هذه البلاد[1]، فمضى إلى مكة ، وأقام

---

(١) وقد صدق، وهو أمر كاد أن يتحقق، فقد بلغت الدولة الموحدية أوجها ووصلت إلى مواضع لم يصلها ملك من ملوك المسلمين قط - كما يقول عبد الواحد المراكشي - وكان يعقوب المنصور - رحمه الله - يصرح للموحدين بالرحلة إلى المشرق، ويذكر البلاد المصرية وما فيها من المناكر والبدع، ويقول نحن إن شاء الله مُطَهِروها، ولم يزل على عزمه إلى أن مات رحمه الله . المعجب ص٤٠٦-٤٠٧ .

والغريب أن أهل مصر أنفسهم كان ينتظرون بشوق كبير تملُّك الموحدين للبلاد المصرية، كما حكى الرحالة الكبير ابن جبير الكناني الأندلسي الشاطبي البلنسي المتوفى سنة ٦١٤هـ حتى إن بعض فقهاء مصر وزعمائها كانوا قد حبّروا خطباً أعدوها للقيام بها بين يدي أمير المؤمنين الموحدي، قال ابن جبير: «شاهدنا ذلك بالإسكندرية ومصر وسواهما مشافهة وسماعاً، أمراً غريباً يدل على أن ذلك الأمر العزيز - يقصد الدعوة المؤمنية الموحدية كما صرح به قبل - أمر الله الحق ودعوته الصدق... فهم يرتقبون ذلك اليوم ارتقاب يوم السعادة، وينتظرونه انتظار الفرج بالصبر الذي هو عبادة، والله عز وجل يبسطها من كلمة، ويعليها من دعوة، إنه على ما يشاء قدير» . انظر: رحلة ابن جبير ص٥٦-٥٧ ، دار صادر بيروت ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

ولعل هذا هو الذي جعل الرحالة ابن جبير الذي خبر دول الإسلام يومئذ وشاهدها رأي العين يقول عن دولة الموحدين «وليتحقق المتحقق ويعتقد الصحيح الاعتقاد أنه لا إسلام إلا ببلاد المغرب، لأنهم على جادة واضحة لا بُنيات لها، وما سوى ذلك مما بهذه الجهات المشرقية فأهواء وبدع، وفرق ضالة وشيع، إلا من عصم الله عز وجل من أهلها. كما أنه لاعدل ولاحق ولادين على وجهه إلا عند الموحدين أعزهم الله ، فهم آخر أئمة العدل في الزمان، وكل من سواهم من الملوك في هذا الأوان على غير الطريقة، يعشرون

بها، ثم قال : وتصل إلى هذه البلاد ولا تحج؟ ما أنا إلا هربت منه إليه! ثم دخل اليمن، فلما رآها قال :هذه أرض لا يتركها بنو عبدالمؤمن ، فتوجه إلى الهند، فأدركته وفاته بها سنة ٥٥١هـ[1].

٤- ومن الفقهاء المالكية أيضا الذين نالوا حظهم من امتحان الموحدين: **عبدالحق بن عبد الله بن عبد الحق**[2]، أبو محمد الأنصاري، قاضي الجماعة بإشبيلية ومراكش، المتوفى سنة٦٣١هـ أصله من المهدية، وولي أولا قضاء غرناطة، ثم إشبيلية، ثم ولي سنة ٦١٩هـ قضاء مراكش وقتاً.

وكان أحد العلماء المتفننين في وقته، فقيهاً مالكياً حافظاً نظّاراً بصيراً بالأحكام، جزلاً صلباً في الحق، مهيباً معظّماً، وله كتاب في الرد على أبي محمد ابن حزم الظاهري دل على حفظه وعلمه أفاد بوضعه، قال ابن الأبار : «ولا أعلم له رواية، وامتحن من طرف الموحدين، فلما فتك المأمون إدريس بن المنصور الموحدي بالموحدين الذين نكثوا بيعته، قبض على عبد الحق بن عبد الحق قاضي الجماعة فقيده وحبسه، حتى افتدى منه بستة آلاف دينار»[3].

- أي يأخذون العُشر - تجار المسلمين كأنهم أهل ذمة لديهم، ويستجلبون أموالهم بكل حيلة وسبب، ويركبون طرائق من الظلم لم يُسمَع بمثلها، اللهم إلا هذا السلطان العادل صلاح الدين الذي قد ذكرنا سيرته ومناقبه، لو كان له أعوان على الحق» رحلة ابن جبير ص٥٥-٥٦ .

(١) نفح الطيب ٢/ ٢٤٠ رقم١٥٧ .

(٢) وهو غير الإمام عبد الحق الإشبيلي، خطيب بجاية ومؤلف الأحكام الكبرى والصغرى والجمع بين الصحيحين، وغيرهما، والذي نالته محنة أيضاً سببها سياسي.

(٣) نيل الابتهاج ص١٨٤، والإعلام للمراكشي ٨/ ٣٩ رقم١٠٦٧ .

٥- ومنهم أيضاً: أبو بكر الجياني الذي توفي من جراء المحن بالسجن سنة ٥٩٦هـ[1].

٦- وممن تعرض للفتنة والمحنة من أعلام فقهاء المالكية كذلك: محمد بن أحمد المرسي، المعروف بابن أبي جمرة المتوفى سنة ٥٩٩هـ الشيخ الإمام مسند المغرب - كما وصفه الحافظ شمس الدين الذهبي - نشأ بمرسية ودرس فقه مالك على أقطاب عصره، وتولى قضاء مُرسية، ثم بلنسية، ثم شاطبة، ثم أريولة، وكان حافظاً فقيهاً بارعاً، بصيراً بمذهب مالك، متخصصاً في تدريسه، فصيحاً بليغاً، امتحن بآخرة من عمره من طرف بني عبدالمؤمن، ألف كتاب «إقليد التقليد المؤدي إلى النظر السديد»، وصنف كتاب «نتائج الأفكار ومناهج النظار في معاني الآثار» في فقه الحديث، فلما أوقع السلطان حينئذ بالمالكية أحرقه الخليفة المنصور الموحدي فيما أحرق من كتب مالك[2].

* **يستفاد من محنة المذهب المالكي ورجاله أمران:**

الأمر الأول: أن الموحدين أرادوا حمل فقهاء المذهب المالكي على مذهب آخر هو مذهب الظاهرية، ولو كانت المسألة دعوة إلى الاجتهاد والرجوع إلى الكتاب والسنة فحسب، كما زعم بعض الباحثين، السابق ذكرهم، لما استدعى الأمر كل هذا النكال والعذاب والقتل والحرق، ولتُرك الناس على اختيارهم يجتهدون على أصول أي مذهب شاءوا.

(١) «عصر المنصور الموحدي» لمحمد الرشيد ملين ص٢٥٤، ط٢ بالرباط، وانظر مظاهر النهضة ١/ ٢٠٩، وسعيد أعراب دعوة الحق ع٢٤٩، ص٣٠، ولم أجد للمذكور ترجمة.

(٢) التكملة ٢/ ٥٦١ رقم ١٥١٤، وسير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٩٨ رقم ٢٠٢، وانظر الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبدالمؤمن للدكتور عبد الله علام ص٣١٣.

فعُلم بالضرورة أنه حُمِّلَ للفقهاء بالقوة والسلطان على مذهب جديد هو مذهب أهل الظاهر، وهو الذي جعل الفقيه الحجوي يقول عن يعقوب المنصور: «وعندي أنه لو أعطاهم حرية الاجتهاد، ما تركوه، ولا رجعوا للتقليد عند اضمحلال دولته، وأن الذي أوجب نبذهم لعمله هو أنه ألزمهم بالانتقال من تقليد مالك إلى تقليد الظاهرية في الحقيقة»[1].

الأمر الثاني: هو أن حَرْقَهُم لكتب المالكية لم يقتصر على كتب الفروع[2] فحسب، وإنما شمل أيضاً كتب فقه الحديث والسنن على أصول مذهب مالك، فحرَّقوا - كما رأينا - كتب أبي الحسين بن زرقون كلها، وكان فيها بعض كتب فقه الحديث ككتاب «فقه حديث بريرة» و«قطب الشريعة في الجمع بين الصحيحين».

بل إن السلطان المنصور منعه من إتمام تأليف كتابه «أزهار السُّنن وإيضاح السُّنن» وهو كتاب في فقه الحديث أيضاً كما يظهر من عنوانه، وحرقوا أيضاً كتب الحافظ ابن أبي جمرة المرسي، مُسنِد المغرب، ككتاب «نتائج الأفكار ومناهج النظار في معاني الآثار»، وواضح من عنوانه أنه في فقه الآثار والسنن.

ثم إن الفقهاء المالكية الذين امتحنوا لم تكن بضاعتهم في الحديث مزجاة كلهم، بل كان منهم محدثون وحفاظ كأبي بكر التجيبي، وابن خيرَة القرطبي الحافظ، وابن

(١) الفكر السامي ٢/ ١٧٢.

(٢) انظر مثلاً الدكتور عبد المجيد النجار في ابن تومرت ص٤٩٤، حيث ينفي ظاهرية الدولة مستدلاً على أن معاداة كتب الفروع المالكية وتحريقها وإن كان عملاً شنيعاً، فإنه لا يدل على معاداة المذهب المالكي، ولكنه يدل فقط على مناهضة المنهج الفروعي الذي جرت عليه تلك الكتب، واتخذها أصحابها مسلكاً في التقرير الفقهي، وقد تابعه على هذا بعض الباحثين.

أبي جَمْرَة المرسي.

فدل حرق كتب فقه الحديث، وامتحان بعض المحدثين الحفاظ من المالكية على أن المستهدف بالمحو من المغرب ليس هو علم الفروع فحسب، وإنما هو مذهب مالك نفسه كما نص عليه عبد الواحد المراكشي.

الدليل السابع: نصرتهم لابن حزم ومذهبه:

ومن الأدلة على ظاهرية يعقوب المنصور ودولة الموحدين، شدة إعجابهم بابن حزم وتعظيمهم له. وكان المنصور خاصة يعتبر ابن حزم إمام الأئمة، وقدوة العلماء، وبلغ هذا الاحترام والتقدير لابن حزم مبلغه عندما مر المنصور في عودته من غزوه لأراضي البرتغال سنة٥٨٧هـ بأونبة من أرض شِلْبَ حيث توجد القرية التي دفن بها الإمام ابن حزم رحمه الله[1]، فوقف على قبره وقال: «عجباً لهذا الموضع، يخرج منه مثل هذا العالم، ثم قال: كل العلماء عيال على ابن حزم، ثم رفع رأسه وقال: كما أن الشعراء عيال عليك يا أبا بكر، يخاطب الشاعر ابن مجبر[2] الفهري»[3].

---

(١) ما زالت إلى اليوم، القرية التي دفن بها الإمام ابن حزم تسمى باسمها الأسباني الحديث « Casa Monteja ». انظر عصر المرابطين والموحدين ٢/ ٢٤٠ تعليق رقم ٢.

(٢) انظر نفح الطيب ٣/ ٢٣٨.

(٣) وابن مجبر هو أبو بكر يحيى بن عبد الجليل بن عبد الرحمن بن مجبر الفهري، كان في وقته شاعر المغرب، ويشهد له بقوة عارضته وسلامة طبعه قصائده التي صارت مثالاً، وشعره كثير يشتمل على أكثر من تسعة آلاف وأربعمائة بيت (٩٤٠٠)، مدح المنصور ووالده يوسف، توفي بمراكش سنة٥٨٨هـ وعمره٥٣سنة رحمه الله. نفح الطيب ٣/ ٢٣٧-٢٣٨ - ٢٤٠

وقد ظن بعض الباحثين من النفاة لظاهرية الدولة الموحدية[1] أن قولة المنصور هذه هي الدليل الوحيد أو الرئيس الذي فزع إليه مثبتوها، وحكموا بأن المنصور وقومه كانوا على مذهب ابن حزم، وليس الأمر كذلك، إنما هذه ضميمة إذا ضمت إلى القرائن الأخرى القوية المتقدمة ولدت ما يكاد يصير يقيناً على ظاهرية الموحدين ودولتهم، لاسيما في عهد أمير المؤمنين يعقوب المنصور الذي اعتبر كل العلماء عيالاً على ابن حزم كما تقدم.

ولا أدل على هذه المكانة التي وصل إليها ابن حزم ومذهب الظاهرية في العهد المنصوري، من قضية الفقيه الزواوي البجائي، في خصامه الفقهي مع مذهب الإمام ابن حزم الذي أفضى إلى تدخل الدولة نفسها ممثلة بالخليفة يعقوب المنصور، في هذه القضية لحسم الخلاف انتصاراً لابن حزم ومذهبه.

يقول أبو العباس الغبريني المتوفى سنة٧١٤هـ «ولما كان من أمر الفقيه أبي زكريا الزواوي في شأن ابن حزم ما قد اشتهر، وتعصب له ناس ورفعوا القضية للخليفة[2] بمراكش، اقتضى نظر الفقيه أبي زكريا رحمه الله أن يتوجه عنه[3] الفقيه أبو محمد عبد الكريم[4] لمراكش، فتوجه وحمل تأليف الفقيه ورده على ابن حزم المسمى «حجة الأيام وقدوة الأنام». ولما وصل حضرة مراكش استحضره أمير المؤمنين بين يديه بمحضر الفقهاء وعرض تأليف الفقيه عليهم، وكان الفقيه

---

(١) انظر مثلاً عبد الله كنون في النبوغ المغربي ١/ ١٢٤، والدكتور عبد المجيد النجار في المهدي ابن تومرت ص٩٤، والأستاذ عبدالهادي الحسيسن في مظاهر النهضة الحديثة ١/ ١٨٧.

(٢) هو الخليفة يعقوب المنصور الموحدي.

(٣) أي نائباً عنه.

(٤) هو أبو محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الحسني، من أصحاب الفقيه الزواوي المذكور ومن قرابته، كان من أهل الفضل والوجاهة والنزاهة.

أبو محمد عبد الكريم هو النائب في الحديث، فأحسن وأجاد، وأطلع أمير المؤمنين ومن حضر من الفقهاء على كلام الفقيه مادل على فضله ودينه وعلمه. فكان من قول الخليفة أن يُتْرَك هذا الرجل على اختياره، فإن شاء لعن، وإن شاء سكت، وانقلب أبو محمد عبد الكريم وهو المبرور، وسعيه المشكور، رضي الله عنه وأرضاه»[1].

وهذا النص يستنتج منه المنزلة الرفيعة، والشأن الكبير الذي تبوأه الحزمية من أهل الظاهر في الدولة، وتحيز الدولة لهم، وانتصارها لمذهبهم.

وأن المذهب الرسمي للدولة كان هو المذهب الظاهري، ولو كان الأمر غير ذلك، لَماَ رفع الظاهرية قضية الفقيه الزواوي إلى الخليفة بمراكش لمجرد رده على ابن حزم إمامهم في مؤلف له، ولَمّا تدخل الخليفة يعقوب المنصور بنفسه في هذه القضية، فدل هذا على أن مذهب الدولة الرسمي هو المذهب الظاهري، وأن أيْ طَعْنٍ فيه أو تهجم عليه يُعد طعنا في «مقدسات الدولة» ومبادئها كما نقول اليوم، ولذلك عُرِض تأليف الفقيه الزواوي على مجلس علمي من العلماء لمحاكمته، بحضرة أمير المؤمنين يعقوب نفسه، وناب في الدفاع عن الزواوي - لأنه كان مقيما ببجاية - صاحبه وقريبه أبو محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الحسني.

الدليل الثامن: ازدهار المذهب الظاهري وانتشاره، وكثرة الظاهرية في هذا العصر:

ومن الأدلة على انتصار الدولة للمذهب الظاهري واتخاذه مذهباً رسمياً لها في عهد المنصور هو كثرة الظاهرية في هذا العصر، فقد عظم أمرهم، وقويت

(١) عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية لأبي العباس أحمد بن أحمد الغبريني ص٢٤٧-٢٤٨.

شوكتهم، وانتشر مذهبهم، وما كان ليتحقق ذلك لولا تأييد الدولة ونصرتها لهم.

وقد استغربتُ قول مستشرقي «دائرة المعارف الإسلامية» إن مذهب الظاهرية في الأندلس ظل محصوراً في ابن حزم يكاد يقتصر عليه وحده[1]!! وهو دليل على عدم تحريهم وتثبتهم في الأحكام، وعدم استيفائهم في البحث في هذا الموضوع، وقد أوردتُ من الكثرة الكاثرة من أعلام الظاهرية بالغرب الإسلامي في باب سابق، ما يرد هذه الدعوى، وينقض هذا الزعم.

أما كثرة الظاهرية وأتباع الحزمية في عهد الموحدين فهو أمر محقق، يدل عليه كلام معاصر هذه الدولة بالمغرب والأندلس المؤرخ عبد الواحد المراكشي الذي قال بعد ترجمته للإمام ابن حزم الظاهري: «وإنما أوردت هذه النبذة من أخبار هذا الرجل، وإن كانت قاطعةً للنسق مُزِيحةً عن بعض الغرض، لأنه أشهر علماء الأندلس اليوم، وأكثرهم ذكرا في مجالس الرؤساء[2] وعلى ألسنة العلماء، وذلك لمخالفته مذهب مالك بالمغرب واستبداده بعلم الظاهر، ولم يشتهر به قبله عندنا أحد ممن علمتُ، وقد كثر أهل مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس اليوم»[3].

والحجة أيضا أنه كان بالمغرب والأندلس خلق كثير من الظاهرية الحزمية خلال القرن السادس وبداية السابع للهجرة، شكوى القاضي ابن العربي المعافري المالكي منهم، ومن كثرتهم التي ملأوا بها المغرب.

قال في «العواصم»: «وكان أول بدعة لقيت في رحلتي القول بالباطن، فلما

(١) دائرة المعارف الاسلامية ١٢/ ٤٠٩.

(٢) لعله يقصد أمراء وولاة الدولة الموحدية، ولا غرابة، فالدولة كانت حزمية المنزع كما تبين

(٣) المعجب ٧٦ - ٧٧.

عدت وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب بسخيف[1] كان من بادية إشبيلية يعرف بابن حزم، نشأ وتعلق بمذهب الشافعي ثم انتسب إلى داود ثم خلع الكل، واستقل بنفسه، وزعم أنه إمام الأئمة؛ يضع ويرفع ويحكم لنفسه ويشرع»[2].

ولكثر الظاهرية في هذا العصر، قاسى معهم ابن العربي الأمرَّين، فكانوا شوكة في حَلْقِه، وقذى في عينه، فلا يخلو تصنيف من تصانيفه من ذكرهم والحط عليهم، وفي ذلك يقول: «وفي حين عودتي من الرحلة[3]، ألفيتُ حضرتي منهم طافحة، ونار ضلالهم لافحة، فقاسيتهم مع غير أقران، وفي عدم أنصار، إلى حُساد يطؤون عَقِبي، فيدوسون ذيلي، فإذا دنوا عدموا جانبي، فتارة تذهب لهم نفس، وأخرى تكسر لهم ضِرْس، وأنا بين إعراض أو تشغيب بهم»[4].

والقاضي عياض - رحمه الله - يذكر في «المدارك» أن الناس صاروا في عصره في أقطار الدنيا إلى خمسة مذاهب: مالكية، وحنفية، وشافعية، وحنبلية، وظاهرية[5]. وقد عاش القاضي عياض في العصر الموحدي ردحاً من الزمن كما هو معروف.

ويقول ابن الأثير الجزري الذي عاش في العصر الموحدي (٥٥٥-٦٣٠هـ) في ترجمة ابن حزم في كتابه «اللباب»: «الفقيه أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، كان يقول بمذهب الظاهرية في الفقه، وله خلق كثير ينتسبون إليه

(١) كلام القاضي يعوزه الإنصاف، فابن حزم إمام كبير لم تنجب الأندلس مثله، فاق في سعة علومه ومعارفه ابنَ العربي. كما قال الذهبي.
(٢) العواصم من القواصم ٢/ ٣٣٦ تحقيق عمار طالبي.
(٣) يقصد رحلته إلى المشرق لطلب العلم.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٣٣٧
(٥) المدارك ١/ ٦٧.

بالأندلس يقال لهم الحزمية»[1].

وأمرٌ آخر دل على قوة شوكة الظاهرية في هذا العصر بالمغرب والأندلس، هو كثرة التصانيف التي أُفرِدت في الرد عليهم، وكثرة ذكر مذهبهم في التواليف الأخرى التي لم تُفْرَد لهم، وللقاضي ابن العربي المعافري المالكي في ذلك اليد الطُولى.



(١) اللباب في تهذيب الأنساب لأبي الحسن علي بن محمد بن الأثير الجزري ١/ ٣٦٣ مادة حزمي، ط دار صادر بيروت.

المبحث الخامس

ظاهرية ابني المنصور: الناصر وإبراهيم

ومسألة الظاهرية لم تقتصر على يعقوب المنصور - رحمه الله - وإنما امتدت إلى أبنائه الذين ولي بعضٌ منهم الأمر بعده، وكان الأمر أكثر وضوحاً عند ابنيه الناصر المتوفى سنة ٦١٠هـ الذي تولى الخلافة بعد أبيه، وإبراهيم المتوفى سنة ٦١٧هـ والي إشبيلية من قِبَلِ أخيه الناصر.

أما أبو عبد الله محمد الناصر لدين الله: الذي تولى الخلافة بعد أبيه المنصور، فقد نحا منحى أبيه في الظاهرية، فصار لا يعمل إلا على محض الظاهرية. ولا يحكم إلا بمقتضاها[1].

قال إسماعيل ابن الأحمر: « ولما ولي الخلافةَ بلغه أن الفقهاء من المالكية ينكرون عليه ذلك ويقولون: الحق هو مذهب المدونة، فأمر بجمع ما وجد من النسخ منها بالمغرب وإحراقها فأُحْرِقت عن آخرها »[2].

ويفيدنا هذا النص فائدتين:

الأولى: أن ظاهرية الدولة الموحدية لم تقتصر على عهد المنصور ومَنْ قَبْلَه فحسب، وإنما استمرت بعده إرثاً في الدولة وأبنائه وإلى ذلك يشير إسماعيل ابن الأحمر عندما يقول: «وجَرَوْا - أي الموحدون - على ذلك السَّنَن بطول أيامهم»[3].

الثانية: أن الناصر خص المدونة بالإحراق لَمَّا تعصب الفقهاء المالكية لها،

(١) انظر بيوتات فاس الكبرى - لإسماعيل ابن الأحمر ص١٩.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر السابق.

وأنكروا عليه أمر الظاهرية؛ إتماماً لعمل أبيه المنصور في حرق كتب المذهب المالكي بالمغرب.

ويعزو إسماعيل ابن الأحمر - وقد عاش في عصر الدولة المرينية المالكية - سبب انقراض دولة الموحدين إلى حرقهم للمدونة على عهد الناصر فيقول: «وكان السبب في انقراض دولة الموحدين إحراقهم المدونة، فسلط الله عليهم النصارى فهزموهم في « العقاب » يوم الاثنين خامس عشر صفر عام تسعة وستمائة»[1].

وكان للناصر عناية خاصة بفقهاء الظاهرية، يدل على ذلك ما ذكره ابن عبدالملك من رعاية الناصر للحافظ أبي إسحاق السنهوري، الشيخ المحدث الرحالة، الظاهري توفي ٦٢٠هـ.

قال ابن عبد الملك: « وكان قدومه للغرب في زمن الناصر محمد بن المنصور يعقوب، وهو يومئذ يحاصر المهدية، فاجتمع به ووصله ثم رحل إلى مراكش ثم إلى الأندلس ثم رجع إلى مراكش فأسرته الروم، ثم خلصه الناصر وأحسن إليه، ورجع إلى بلاده سنة خمس وستمائة»[2].

وقد ذكرنا - فيما تقدم - أن هذه الحظوة الكبيرة، والعناية الفائقة، والاهتمام البالغ: من الاجتماع والوصل، والفك من الأسر، الذي حظي به الحافظ السنهوري من طرف الناصر الموحدي، دليل على التعاطف الكبير والتقارب الشديد للدولة الموحدية مع أعلام الظاهرية، مما مكَّنَ للمذهب الظاهري من الازدهار بالأندلس ومن الظهور بالمغرب، وهو ما لم يحدث في العهد المرابطي،

(١) المصدر السابق ص٥٣.
(٢) لسان الميزان - للحافظ ابن حجر ١/٥٥.

حيث كان المرابطون بطبيعة منهجهم الفقهي يضيقون عليه ويعملون على الحصار.

أما الأمير إبراهيم بن يعقوب المنصور: الذي كان وزيراً لأبيه ثم أصبح والياً على إشبيلية من قبل أخيه الناصر، فقد نص على ظاهريته الصرفة - كأبيه يعقوب - المؤرخ عبد الواحد المراكشي، وهو من أعرف الناس به، إذ كان له صديقاً وعباً.

قال في «المعجب» متحدثاً عن إبراهيم بن المنصور: «وهو خير ولده وأجدرُهم بالأمر، لو كانت الأمور جارية على إيثار الحق واطّراح الهوى، لا أعلم فيهم أنجب منه، كان لي - رحمه الله - محباً وبي حفياً، ووصلتْ إليَّ منه أموالٌ وخِلَعٌ غير مرة، لم أعرفه أيام وزارته، لأني كنتُ إذ ذاك حديثَ السن جداً كما ناهزتُ الاحتلام، وإنما كانت معرفتي إياه حين ولّوه إشبيلية في سنة٦٠٥هـ من جهة رجُل من أصحابنا من الكُتّاب... ثم علت حالي عنده بعد ذلك - نضر الله وجهه - إلى أن كان يقول لي في أكثر الأوقات: والله إني لأشتاقُك إذا غبتَ عني أشد الشوق وأصدقه... ثم لم تزل حالي معه على هذا إلى أن فارقتُه - رحمهُ الله - وهو والٍ على إشبيلة ولايته الثانية».

ثم يصرح عبد الواحد المراكشي في آخر ترجمته لإبراهيم بن يعقوب المنصور بحقيقة هامة غفل أو تغافل عنها الباحثون الذين نفوا ظاهرية الدولة الموحدية وهو قوله: «لم أرَ في العلماء بعلم الأثر المتفرغين لذلك أنقل منه للأثر، كان يذهب مذهب أبيه في الظاهرية»[1].

(1) المعجب ص٤٣٩-٤٤١.

وهذا نص صريح في ظاهرية إبراهيم وأبيه يعقوب المنصور لا يحتمل التأويل، سقنا قبله كلام المراكشي بطوله؛ ليتبين لنا معرفته الكاملة بإبراهيم، وصحبته الطويلة له، حتى إذا أصدر حكماً بأنه على مذهب الظاهرية، سلّمنا له، وخضعنا لحكمه، واعتبرناه حاسماً للخلاف، وقاطعاً للجدال في هذا الأمر.

وأكرّرُ القول: إن الدولة الموحدية بدأت بتأثر غالب بالظاهرية على عهد ابن تومرت، ثم انتهت ظاهرية صرفة على عهد المنصور فمَنْ بعْده، ويشهد لما ذهبت إليه من استمرارها على ذلك إلى بداية أمر بني مرين، نصٌ أورده إسماعيل بن الأحمر[1] في «بيوتات فاس الكبرى» حيث قال: «ولما ولي يعقوب المريني[2] المذكور وطلب منه أهل المغرب الرجوع في القضاء إلى مذهب مالك عن طيب أنفسهم، أمر قضاة المغرب بذلك وترك مذهب الظاهرية وعدم العمل بالأحاديث الموضوعة»[3].

(1) وقد عاش إسماعيل ابن الأحمر في العصر المريني، فهو شاهد عيان أيضاً لما يرويه.

(2) هو يعقوب بن عبد الحق المريني ولد سنة ٦٠٧هـ بويع له بالخلافة بعد وفاة أخيه أبي بكر سنة٦٥٦هـ وهو الذي قطع مملكة بني عبدالمؤمن، ومحى آثارهم، ولم يبق منها رسماً على ضخامتها بعد أن كان لها بالمغرب مائة سنة واثنتان وخمسون سنة من سنة ٥١٥ إلى سنة ٦٦٨، وهو أول من تسمى بأمير المسلمين من ملوك بني مرين. انظر الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية لعلي بن أبي زرع الفاسي ٨٥

(3) بيوتات فاس الكبرى ص٢٠-٢١ لعل مقصد إسماعيل ابن الأحمر «بالأحاديث الموضوعة» ليست هي المتعارف عليها عند أهل الحديث في مصطلحهم الخاص، وإنما المراد الأحاديث التي جمعها الموحدون ووضعوها للناس في تأليف خاصة كما فعل المهدي وعبدالمؤمن ويوسف والمنصور. والمعنى ترك العمل بالحديث والعمل بفروع مذهب مالك فحسب.

وهذا نص يصرح بفائدتين:

١- إن الدولة الموحدية استمرت على مذهب الظاهرية إلى نهايتها وأفول نجمها ولم تتخل عنه قيد أنملة.

٢- إن هذا المذهب كان هو المذهب الرسمي للدولة في الحكم والقضاء، بدليل أن يعقوب المريني أمر القضاة بتركه والعدول عنه إلى الحكم بمذهب مالك لما استتب الأمر للمرينيين بالمغرب.

ولا ينبغي أن نغفل أمراً آخر مهماً، هو أن الدولة الحفصية[1] التي تكونت بتونس كانت فرعاً من فروع الموحدين، ينتهجون نفس منهجهم في العمل بظاهر القرآن والحديث.

وقد أسسوا لتلك الغاية مدارس تعنى بدراسة الحديث، وجلبوا إليها أعلاماً مبرزين في علم الأثر، مثل الحافظ ابن سيد الناس اليعمري الإشبيلي الظاهري ت ٦٥٩هـ الذي كانت له حظوة عند حاكم تونس الحفصي المستنصر بالله، وقد تولى بها تدريس الحديث[2] بالمدرسة التوفيقية، مما مكّن من انتشار دعوة

(١) وقد ظلت الدعوة الموحدية ومذهبهم في إفريقية (وهي بلاد تونس الحالية) قائمة حتى بعد سقوط الموحدين عام ٦٦٨هـ حيث أقيمت على أيدي الحفصيين (من عام ٦٢٥هـ إلى عام ٩٤١هـ) وهم فرع من الموحدين، ينتسبون إلى الشيخ أبي حفص يحيى بن عمر الهنتاتي، من هنتانة إحدى بطون مصمودة، وقد قام الشيخ أبو حفص بعمل كبير في إسناد الخلافة الموحدية إلى عبدالمؤمن بن علي ودعم نفوذ الموحدين في المغرب والأندلس، وقد أسس الحفصيون فيما بعد دولة مستقلة كبيرة وأعلن ابن يحيى أبو عبدالله محمد بن زكريا الحفصي نفسه خليفة وتلقب بلقب أمير المؤمنين المستنصر في سنة ٦٥٧هـ تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ٤/ ٣١٧.

(٢) انظر عنوان الدراية للغبريني ص٢٩٤، وابن تومرت للنجار ص٤٨٠.

الموحدين بشمال أفريقيا، وتعميم العمل بمذهبهم.

وقد كانت الظاهرية تحظى بدعم وحماية من أمراء العهد الحفصي، كما حكاه الأبي شارح «مسلم» قال: «كان الحباب من شيوخ شيوخنا يحكي أنه كان بتونس جماعة من الظاهرية، فكان بعضهم يشنع ويقول: لَقطُ لقمة من مالك في المسألة[1]، فإنه إذا رميت له لقمتان إحداهما شعيراً، فإنه يأنف عنها ويُقبِلُ على الأخرى، وذلك لأن مالكاً كان يقول: إن القمح والشعير صنف واحد وكان مخالفوه يحتجون عليه بقوله ﷺ: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير... الحديث»[2].

* * *

(١) وهذا سوء أدب وقلة حياء مع إمام دار الهجرة رضي الله تعالى عنه، يدل على الدرجة التي انحط إليها الخلاف بين المالكية والظاهرية.

(٢) إكمال إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم للأبي أبي عبد الله محمد بن خليفة المتوفى سنة٨٢٨هـ ٤/ ٢٧١.

المبحث السادس:

أسباب انحسار المذهب الظاهري بالمغرب

عرضنا في هذا الفصل لمسألة تحول الظاهرية من مجرد فكرة عند أرباب المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس إلى دولة قائمة على مذهب الظاهر في الحكم والقضاء، وهي الدولة الموحدية، وقدمنا لك من الحجج الناصعة، والبراهين الواضحة على ذلك؛ ما يشفي العلة وينقع الغلة إن شاء الله تعالى، وحُقَّ لنا الآن أن نسأل: هل نجحت دعوة الموحدين إلى المذهب الظاهري والعمل بالحديث النبوي في الغرب الإسلامي؟

الحقيقة أنه بأفول نجم الدولة الموحدية انطفأت تلك الجذوة، ومن المؤسف أن بني مرين لما جاءت دولتهم نقضت ذلك كله، وجددت كل فروع المالكية، ونسي العلماء الأصول مرة أخرى، وقنعوا بالتقليد؛ حتى قال قائلهم وهو أحمد بن عمر المزكلدي أحد فقهاء المالكية وحفاظ المدونة بمدينة فاس: «ما نزل من السماء حكم إلا وهو في المدونة»[1].

وقد تقدم ما ذكره إسماعيل ابن الأحمر أنه لما ولي يعقوب بن عبد الحق المريني أمر قضاة المغرب بالرجوع في القضاء إلى مذهب مالك، وترك مذهب الظاهرية وعدم العمل بالأحاديث[2]...

وسبب ذلك أن منهج التقليد والفروع على مذهب مالك كان عميق الجذور في بلاد المغرب؛ إلى درجة أن المدونة لما أحرقها ملوك الموحدين من بني عبدالمؤمن

---

١) جذوة الاقتباس لابن القاضي ١/ ١٢٧ رقم ٦٢.

٢) بيوتات فاس الكبرى ص٢٠-٢١.

نُقِلَتْ من صدر الفقيه المالكي علي ابن عشرين الخزرجي الفاسي ومِنْ حِفظِه بمدينة فاس، عند أول ظهور ملوك بني مرين من بني عبد الحق، فأرسلوا إلى عدوة الأندلس فأتوهم بنسخة منها فقابلوها، فوجدوها لا خلاف بينها إلا في فاء أو واو[1].

وكذلك الفقيه المالكي أبو محمد عبد الله التادلي المتوفى سنة٧٢٣هـ كتب المدونة من حِفْظِه بعد أن أمر الموحدون بحرقها[2].

ومن المؤسف أنه رغم جهود الموحدين في الدعوة إلى الاجتهاد على أصول الظاهرية، واستنباط الأحكام من ظاهر القرآن والسنة، لم يستمر العمل بهذه الدعوة زمناً طويلاً، ولم تنجح النجاح المأمول لها، وذلك لأسباب كثيرة نذكر بعضها:

١- السبب القوي هو تجذر المذهب المالكي في جانبه الفروعي بالمغرب، واستحكامه به، وتشبث أهله بكتب الفروع والاقتناع بالتقليد، وصمود فقهاء المالكية في وجه المحنة، ورفضهم لدعوة الموحدين وتمردهم عليها، ومقاومتهم لمنهجهم الفقهي مقاومة شديدة.

٢- إجبار الناس بالقوة، وحملهم على مذهب الظاهرية بالإكراه والإلزام تنكيلاً وتحريقاً، وقد ترك ذلك أسوأ الأثر في نفوس فقهاء المغرب، وجعلهم يزدادون نفوراً من هذا المنهج الذي بسببه تعرضوا لما تعرضوا له، وازدادوا تشبثاً بمنهجهم القديم ومألوف مسلكهم الفقهي، ومعلومٌ أن كل ما أُكرِه الناس عليه ولم يكن عن طواعية واختيار يُسْرِع إليه الزوال ولو كان حقاً؛ لأنفة النفوس من كل ما

---

(١) بيوتات فاس الكبرى ص١٩.

(٢) درة الحجال في أسماء الرجال ٢/ ٤٩.

تُلزم به جبراً.

٣- إن الموحدين لم يبذلوا في سبيل نجاح هذا المنهج ما يلزم من التمهيد والشرح، فاستنباط الأحكام من ظاهر القرآن والحديث والعدول عن كتب الفروع الجاهزة الأحكام يتطلب درجة عالية من التفقه في الأصول، ويستلزم إعداداً تربوياً طويل النَّفَس، قد لا يتم في جيل واحد، أما الموحدون فقد دعوا إلى الاجتهاد على أصول أهل الظاهر بقرار سياسي لم تواكبه حركة علمية كافية، ومن المعلوم أن التحول في المجال الفكري لا يحصل إلا بالحركة العلمية، أما القرار السياسي فلا يكون إلا باعثاً أو مساعداً فحسب[1]، وقد رأينا الكثير من علماء العصر استمسكوا بمذهب مالك، رغم ما جرى عليهم من المحنة والعذاب.

٤- تلفيق الموحدين في مذهبهم للنحل والمذاهب المتعددة، وعدم التزامهم بمنهج واحد واضح، ومن ذلك القول بعصمة الإمام المهدي ابن تومرت، وأنه المنتظر المبشر به، متأثرين في ذلك بالشيعة، مما كان له الأثر السيء في قلوب علماء المغرب، إذ هم من أهل السنة والجماعة الذين لا يعتقدون إلا في عصمة رسول الله ﷺ فحسب، ويعتبرون القائل بهذا من المبتدعة الذي ينبغي شرعاً أن يُهجر هو وفكره.

ورغم الإنكار المحتشم من طرف أمير المؤمنين يعقوب المنصور - رحمه الله - لقضية المهدية؛ فإنه لم يستطع أن يجهر به أو يعلنه للناس، وإنما قال للشيخ الصالح أبي العباس أحمد بن إبراهيم بن مطرف المري على انفراد: « يا أبا العباس، اشهد لي بين يدي الله عز وجل أني لا أقول بالعصمة - يعني عصمة ابن تومرت - »[2].

---

(١) انظر المهدي ابن تومرت. د. النجار ٤٩٩-٥٠٠.

(٢) المعجب ص٤١٧.

وكان يقول للشيخ المذكور مستنكراً: « أين الإمام؟ أين الإمام؟ »[1].

أما ولده أبو العلاء إدريس بن يعقوب الملقب بالمأمون (٦٢٦-٦٣٠) الذي نبذ دعوة المهدي بالعراء[2]، فقد فعل ذلك بعد أن فات الأوان، وأوشكت الخلافة الموحدية على الانهيار، ثم سرعان ما عاد بهم ابنه أبو محمد عبد الواحد الملقب بالرشيد إلى ذلك كله بعد أن شرط عليه الموحدون ذلك شرطاً للدخول في طاعته والعمل على نُصرته[3].

٥- هزيمة « العقاب » المشؤومة عام ٦٠٩للهجرة، التي أسفرت عن أفدح الآثار وأبشع الخسائر، في المغرب والأندلس على السواء، بل في بلاد الغرب الإسلامي قاطبة، وتركَتْ أعمق الأثر في نفوس الناس، وبدأ كل شيء ينهار، واعتبر بعضهم ذلك عقوبة من الله بسبب إحراق الناصر للمدونة وعدوله عن مذهب مالك.

وكان من آثار هذه الهزيمة النكراء؛ أن انفكَّ الارتباط العضوي الوثيق الذي كان بين العُدْوتين المغرب والأندلس، ولم تفلح الدولة المرينية في إعادة قوة هذا الارتباط رغم محاولاتها المتكررة[4].

والحق أن ارتباط المغرب بالأندلس كان له أثر كبير على الحركة العلمية بالمغرب، وهو الذي آل بالدولة الموحدية إلى الأخذ بالظاهر كما بيّنا، وكان أمير المؤمنين يعقوب المنصور يدرك هذه الأهمية التي للأندلس حينما أوصى في مرض موته بالحفاظ على اليتيمة والأيتام - أي جزيرة الأندلس وأهلها -.

---

(١) المعجب ص٤١٧.

(٢) انظر الحلل الموشية ص٤٠ فما بعدها، وعصر المرابطين والموحدين للأستاذ عنان ٢/ ٣٨٤.

(٣) انظر الاعتصام للشاطبي ١/ ٢٥٧-٢٥٨.

(٤) انظر المغرب عبر التاريخ للدكتور إبراهيم حركات ٢/ ١٨-١٩-٦٩-٧٦-٧٧.

وهكذا فإن ضعف العلاقة بين العُدْوَتين ثم زوالها نهائياً في نهاية عصر بني مرين، كان له الأثر السيء على الحركة العلمية وحيويتها بالمغرب.

٦- انقضاء دولة الموحدين وسقوطها نهائياً على يد المرينيين، ثم إحياء الدولة المرينية للمذهب المالكي من جديد بالمغرب، ورد الاعتبار لكتب الفروع، والاقتناع بالتقليد، كما كان الشأن من قبل.

بل شُيِّدَتِ المدارس العلمية لتدريس الفقه المالكي بدل الحديث النبوي الذي استعاض به الموحدون سابقاً، إلى جانب الزوايا والرباطات الصوفية التي تضاعف عددها في هذا العهد[1].

* بقايا الظاهرية في العصر المريني[2]:

إن الانقلاب الذي حصل في العهد المريني، لايعني القضاء على كل أثر تركه الموحدون، ذلك أن منهجهم ترك أثراً بليغاً في المغرب والأندلس يستحيل اجتثاثه مرة واحدة، فظل بعض الأفراد - وإن كانوا قلة - في العهد المريني ظاهرية أو على مذهب أهل الحديث، ورفضوا تقليد المذهب المالكي.

كان منهم:

- عبد المهيمن بن محمد الأشجعي البِلَّذوذي نزيل مراكش المتوفى سنة ٦٩٧هـ[3] الذي كان يعتنق المذهب الظاهري، ويتعصب له، ويناضل عنه بجهده.

---

(١) انظر المغرب وتيار المذاهب الإسلامية للدكتور عباس الجراري ص١١، مجلة «الإيمان» س٣، ع٦. ١٩٦٦م.

(٢) تجد تراجم الظاهرية مبسوطة في الباب الذي عقدْتُه لأعلام المدرسة الظاهرية بعد عام٦٦٨ وفيه سقطت الدولة الموحدية بالمغرب والأندلس.

(٣) وقد تقدمت ترجمته في الباب المذكور.

- وأبو سلمة محمد بن علي الياسي الغرناطي الأنصاري الظاهري المتوفى سنة٧٠٣هـ[1] شيخ الحافظ أبي جعفر بن الزبير.

- وابن رُشَيد الفهري السبتي المتوفى سنة ٧٢١ هـ الذي قيل إنه كان على مذهب أهل الحديث، ونسبه بعض الفقهاء المالكية إلى الظاهرية، وكتبوا بذلك محضراً[2].

- وابن الوزير ابن سهل الأزدي الغرناطي الأندلسي الظاهري المتوفى سنة٧٣٠هـ[3].

- وعبد العليم بن الحسن بن تدَرَارْت التيملي الظاهري ت ٧٤١هـ[4].

- وأبو حيان الغرناطي ٧٤٥هـ.

هؤلاء بعض بقايا الظاهرية الذين عاصروا العهد المريني، وقد مرت تراجمهم في باب متقدم، أما المجتهدون في هذا العصر على مذهب أهل الحديث فقد ذكر الأستاذ المنوني تسعة أعلام منهم في كتابه «ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين»[5].

على أن أثر الموحدين وعملهم لم يقتصر على عهد بني مرين، وإنما ثبت بعض

---

(١) تقدمت ترجمته.

(٢) انظر ترجمة ابن رشيد السبتي في أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري: ٢/ ٣٥٠، والدرر الكامنة لابن حجر: ٤/ ١١٢.

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) من منشورات كلية الآداب بالرباط ٢٣٣ فما بعدها.

الباحثين أنه امتد إلى العصر العلوي[1]، وأن السلطان محمد بن عبد الله العلوي ت ١٢٠٤هـ تأثر تأثرا بالغا بعمل الدولة الموحدية في إصلاح الفقه بالمغرب، والرجوع به إلى الكتاب والسنة، بدل الانكباب على المختصرات التي أفسدت الفقه في رأيه.

وهكذا كان أثر المدرسة الظاهرية عميقاً في «الدول والبلاد والقضاة وملوك الأزمان الطويلة» كما يقول أبو حيان[2].

ونقف عند هذا الحد مكتفين بما تقدم وإن كان غيضا من فيض، فإن الاستقصاء يمد كل صفحة من هذا الفصل مبحثاً، ويجعل من الفصل بابا، والعين بذلك بصيرة، لكن كبح عنان القلم عن الاسترسال وطول الكلام، أوجب أن تكون اليد قصيرة.

---

(١) انظر الحركة الفقهية في عهد محمد بن عبد الله العلوي ص٢٣٦، الأمين العمراني. وانظر مقال المغرب وتيار المذاهب الإسلامية، عباس الجراري ص١٣. والنبوغ المغربي لعبدالله كنون ١/ ٢٧٥.

وقد احتج هؤلاء الباحثون بكلام الناصري في الاستقصاء ٨/ ٦٧-٦٨. قال في ترجمة محمد بن عبد الله العلوي «كان يرى اشتغال طلبة العلم بقراءة المختصرات في فن الفقه وغيره، وإعراضهم عن الأمهات تضييعاً للأعمار في غير طائل، وكان ينهى عن ذلك غاية.. وقد تقدم لنا في صدر هذا الكتاب أن ملوك بني عبدالمؤمن كانوا يحملون الناس على الرجوع في الأحكام إلى الكتاب والسنة». وقال الشيخ عبد الله كنون عن محمد بن عبد الله العلوي: «فأراد أن يمثل دور يعقوب المنصور الموحدي في القضاء على علم الفروع، وعلم الكلام معا، والعناية بنشر كتب السنة، وتعويضها من كتب الفقه» النبوغ المغربي ١/ ٢٧٥.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٤٨٨، وانظر النهر المادّ من البحر: ١/ ١٦٤-١٦٥.

الفصل الثاني

من الظاهرية الفقهية إلى الظاهرية النحوية

* * *

تمهيد

لم يقتصر أثر المذهب الظاهري والمدرسة الظاهرية المغربية على الفقه وأصوله فحسب، وإنما امتد إلى مختلف ألوان العلوم والمعارف فصبغها بصِبْغَتِه، وأخضعها لضوابطه وأصوله، لاسيما عند شيخ المدرسة ابن حزم الذي اتخذ الظاهرية مذهبا كرس لَهُ حياته وسلوكه، وعقيدته وفقهه، وحتى شعره وأدبه، فهو القائل في أبيات داعب بها صديقه الحافظ ابن عبد البر:

وذي عـذَلٍ فـيمن سباني حُسْنُـه ... يطيلُ مَلامِـي في الهَـوى ويقـولُ:

أمِن أجل وجْهٍ لاحَ لَـمْ تَـرَ غَيْـرَه ... ولم تَدْرِ كَيْفَ الجسم: أنت عليلُ؟

فقلت لـه: أسـرفْتَ في اللـوم فاتئدْ ... فعنـدي ردّ لـو أشـاءُ طويـلُ

ألم تَـرَ أنـي ظـاهري وأنـني ... على مـا أرى حتى يقوم دليـلُ[(١)]

ومن لم يستطع التخلي عن ظاهريته في شعره وأدبه، لم يستطع فكاكا منها في العلوم والمعارف من باب أولى.

إن المذهب الظاهري مَلَكَ على أعلام مدرسة الظاهر بالمغرب والأندلس نُفوسَهم، وتَغَلْغَل في أعْماقِهم، واستَبَد بعقولهم وأفكارهم، حتى قال إمام النحاة بالمغرب والأندلس؛ المفسر الظاهري أبو حيان الغرناطي لما سُئِل هل تخلى عن مذهب الظاهرية بعد دخوله مِصْرَ: «مُحالٌ أن يَرْجِعَ عن مَذْهَب الظاهر من عَلِقَ بذهنه»[(٢)].

وصَدَقَ أبو حيان، فإن مذهب الظاهرية إذا عَلِقَ بذهن امرئ استحال رجوعه

---

(١) نفح الطيب: ٢/ ٨٢.

(٢) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر: ٤/ ٣٠٤.

عنه، بل يملك عليه نفسه وأنفاسه، فإذا هو ظاهري في شتى مناحي الفِكر والحياة.

فهذا ابنُ حَزْم أثبت الباحثون المُعاصرون أن المذهب الظاهري كان «مشروعاً» له، ومنهج حياة سيطر عليه في مناحي سلوكه العلمي والمعرفي.

فقد طبق أصول الظاهرية ومنهجهم على العقائد[1]، وعلى علم مقارنة الأديان[2]، الذي كان أول من فَتَح بابَهُ، وفَتَقَ جِلبابه، وعلى علم التاريخ والسيرة النبوية[3]، وعلى علم النحو واللغة، التي بدا تأثيرُها واضحاً في عَلَمَيْن من أعلام الظاهرية بعْدَه؛ ابن مضاء القرطبي وأبي حيان الغرناطي؛ اللذين حاولا تطبيق منهج الظاهرية في علوم الآلة - بالمغرب والأندلس - بعد أن طُبِّقت في عُلوم الفقه والشريعة.

وفي بَسْطي لهذا الأمر، سيَتَأكد أن جهابذة عُلماء الظاهرية لم يكونوا ظاهريِّي المذهب في الفقه ومسائل التشريع فحسب - كما قد يتبادر إلى الذهن - بل كانت الظاهرية عندهم «مشروعاً» ومنهجاً يسيرون على هداه في بحوثهم ودراساتهم لشتى أنواع العلوم والمعارف.

---

(١) انظر: دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٢٥٧.

(٢) انظر: ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان للدكتور محمود علي حماية: ص ١٧٧ فما بعدها.

(٣) انظر: ابن حزم الأندلسي ورسالته المفاضلة بين الصحابة للأستاذ سعيد الأفغاني: ص١٦٠، وابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري للدكتور عبد الحليم عويس (مبحث تطبيق منهج الظاهرية على التاريخ) ص١٦٠، ومقدمة جوامع السيرة لابن حزم: ص١، ت.الدكتور إحسان عباس والدكتور ناصر الدين الأسد، ومقدمة الدكتور ممدوح حقي لكتاب «حجة الوداع» لابن حزم: ص٢٧، وظاهرية ابن حزم الأندلسي للأستاذ أنور خالد الزعبي: ص٢٥ فما بعدها، نشر المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

المبحث الأول

أثر المدرسة الظاهرية في علوم الآلة بالمغرب والأندلس

لا ريب أن الدراسات النحوية تأثرت تأثراً كبيراً بالدراسات الفقهية والأصولية، وهو أمرٌ أظْهَرُ من أن يُنكَر، ويتجلى ذلك فيما وضعه النحاة من أصول النحو على نمط أصول الفقه.

فهذا أحَدُ أعلام النحو العربي أبو البركات عبد الرحمن كمالُ الدين بن محمد الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ من أوائل من صنف في أصول النحو كتابا سماه: «لُمَعُ الأدلةِ في أصول النحو» حذا فيه حذْوَ علماء أصول الفقه، وقرر بصراحة أنه ألّف أصول النحو «على حد أصول الفقه فإن بينهما من المناسبة ما لا يَخْفى، لأن النحو معقول من منقول، كما أن الفقه معقولٌ من منقول، ويَعْلَمُ حقيقة هذا أربابُ المعرفة بهما»[1].

وهو يُعرِّف أصول النحو بقوله: «اعلمْ أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه وفصوله، كما أن معنى أصول الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله»[2].

وهكذا حاول ابن الأنباري أن يضع للنحو العربي أُصولاً تُماثِل الأصول التي وضعها الفقهاء للفقه، فمضى يتأثر بهم في المنهج والمُصطَلحات، بل في تعريف العلم نفسه وتسميته[3].

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري. ت الدكتور عطية عامر، مقدمة الكتاب.

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري.ت.د.عطية عامر، مقدمة الكتاب.

(٣) أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد نحلة: ص٢٤.

أما الإمام جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ فقد نسج في كتابه «الاقتراح في علم أصول النحو» على منوال ابن الأنباري وإن زعم أنه «لم يُسْبَق إلى ترتيبه، ولم يُتَقدم إلى تهذيبه»(١).

وهو يقرر في خطبة هذا الكتاب «أن أصول النحو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه»(٢) ثم يصرح أنه رتب كتابه على ترتيب كُتُب علم أصول الفقه فيقول: «ورتبته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول والتراجم كما ستراه واضحاً بيِّناً إن شاء الله تعالى»(٣).

فعقد الكتاب الأول: للسماع الذي هو النقل، والعناية البالغة بالنصوص جمعا واستقصاء، والحرص الكامل على سلامتها بنقدها سندا ومتنا على منهج المحدِّثين، وفي ذلك لُمْعَةٌ من أثر علم الحديث في الدرس النحوي كذلك، وعقد الكتاب الثاني للإجماع وقسمه إلى إجماع صريح وإجماع سكوتي، كما هو تقسيم الأصوليين، وخصص الثالث: للقياس وأركانه وعلته، وأقسام العِلَل ومسالكها، وعقد الكتاب الرابع: للاستصحاب وعرفه تعريفا قريبا من تعريف علماء الأصول، وتحدث عن الاستحسان النحوي، ثم ختم الكتاب بمبحث التعارض والترجيح(٤).

كما ألف السيوطي مؤلفاً آخر في النحو على غرار التأليف في الفقه: فألف الأشباه والنظائر في النحو واللغة، على نمط الأشباه والنظائر في الفقه.

---

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للإمام جلال الدين السيوطي: ص١٧، تحقيق: د. أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم.

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق: ص١٨.

(٤) انظر المصدر السابق.

وهكذا كان علم أصول الفقه أشد العلوم الإسلامية أثراً في الدرس النحوي، منذ أن نشأ، لأن الفقهاء سبقوا إلى تدوين أصول الفقه، فنسج النحويون على منوالهم لاعتبارهم أن «أصول اللغة محمولة على أصول الشريعة»(١) كما يقول الإمام جلال الدين السيوطي.

وليس غرضي من هذا كله استقصاءَ آثارِ علوم الفقه في علوم النحو واللغة - وإن كان هذا الموضوع حَرِيا ببحث خاص - وإنما قصدي أن أتلمس تطبيق مذهب الظاهرية في ميدان النحو الذي خرجوا به عن مألوف أهل العربية، وأحدثوا «ثورة في النحو» بدأها ابن حزم الأندلسي وابن مضاء القرطبي، وأحيى بعض رسومها أبو حيان الغرناطي.

* * *

---

(١) المصدر السابق: ص٦٩.

المطلب الأول

الظاهرية النحوية واللغوية عند الإمام ابن حزم

كان ابن حزم - رحمه الله - إماماً في العربية قَبْلَ أن يكون إماماً في الفقه، فقد مهر أولاً في الأدب والأخبار والشعر[1]، كما يقول الحافظ الذهبي، فكان في ذلك شبيهاً بالإمام الشافعي رحمه الله الذي بدأ حياته أديباً ثم انتهى فقيهاً.

وكان كل شيء يُبَشِّر بأن جهود ابن حزم وحياته ستكون للأدب الخالص، لولا أنْ قدَرَ الله جعل منه عَلَماً ذائداً عن الشريعة وعلومها، وإماماً حمل لواء المذهب الظاهري في الغرب الإسلامي فكان رَجُلَهُ الأوحد، الذي تفرد بعبء توطينه وحمايته، فلم يَلْحَقْهُ في ذلك لاحق، ولم يبلغ شأوه فيه سابق[2].

ولم يقتصر أثر المدرسة الظاهرية - في فكر ابن حزم ونَفَسِهِ - على علوم الفقه والشريعة فحسب، وإنما امتد إلى شتى العلوم والمعارف غير أنه تجلى بوجه خاص في علم النحو واللغة، إذ إن طبيعة المذهب الظاهري تقضي أن يُوليَ الفقيه اللغة ومدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية، لأن بناء المذهب كان على هذه الدلالات فحسب، ومعلوم أن معاني الألفاظ لا تستقيم إلا بالنحو والإعراب، فلذلك أولاه الظاهرية اهتماماً بالغاً كذلك.

ولقد جُبل ابن حزم على التفرد والتميز، واختار لنفسه أن يكون إماماً في كل

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٦. وانظر: جذوة المقتبس ٢/ ٤٩١ حيث يقول تلميذه الحافظ الحميدي الظاهري: « وكان له في الآداب والشعر نَفَسٌ واسع، وباعٌ طويلٌ، وما رأيت من يقول الشعر على البديهة أسرع منه، وشعره كثير، وقد جمعناه على حروف المعجم ».

(٢) انظر: نظرات في اللغة عند ابن حزم للأستاذ سعيد الأفغاني: ص١٣.

شيء مُنْذُ أن نمت مداركه على العلم[1]، فلذلك كان أول من شق الطريق لظهور المدرسة النحوية الظاهرية التي لم يُكْتَب لدعوتها النجاح حتى جاء عصرنا هذا فَتَلَقَّفَهَا الباحثون لِيُشِيدوا بها أيما إشادة، ويُثْنُوا عليها أيما ثناء.

لم تكن الدراسات النحوية في المغرب والأندلس لتختلف كثيرا عن مثيلاتها في المشرق، حتى جاء ابن حزم فكان أول من فتح باب الهجوم على « العِلَل في النحو » التي تُعْتَبر العمود الفقري للنحو العربي، يقول: «إن علم النحو يرجع إلى مقدمات محفوظة عن العرب، الذين نريد معرفة تفاهمهم للمعاني بلغتهم، وأما العِلَل فيه ففاسدة جدا »[2].

وواضح من هذه العبارة أن مذهب ابن حزم في النحو قائمٌ على اللغة المسموعة والمحفوظة عن العرب، لا على العِلَل الفاسدة جداً - كما قال - وهو عين ما سيقول به ابن مضاء فيما بعد، والأصل الذي بنى عليه كتابه « الرد على النحاة ».

وخلاصة النظْرَةِ الظاهرية إلى اللغة عند ابن حزم تقوم على تقديس النص، والخضوع لموجبات لُغَةِ العرب في فهم الشرع، وأن أي خرقٍ للنص اللغوي يعتبر خرَقاً للنص الشرعي، فلا ينبغي أن نأخذ من مدلول الكلمة إلا ما أجازَتْهُ اللغة، وهو أحدُ معاني الأخذِ بالظاهِرِ عند الظاهرية، وفي ذلك يقول: «ولا سبيل إلى نقل مُقْتَضى اللفظ عن موضعه الذي رُتِّبَ للعبارةِ عنه، وإلا ركِبَتْ الباطل وتُرِكَت الحق، وجميع الدلائل تُبْطِلُ نَقْلَ اللفظ عن موضعه في اللغة، ولا دليل

(١) الذخيرة في المصنفات الصغيرة لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: ١/ ٣٩.

(٢) التقريب لحد المنطق لابن حزم.ت. د. إحسان عباس ص: ٣٤٩، ضمن رسائل ابن حزم: ج٤.

يصحح أصلاً(1).

ثم رأى ابن حزم أن الذي أفسد اللغة والنحو هو عِلَلُ النحاةِ وأقيستُهم التي سبق أن أفسدتِ الفقه أيضاً، فلذلك اشتد في الحُكم عليها كل الشدة، واعتبرها كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البتة. وإنما الحق من ذلك أن هذا سُمعَ من أهل اللغة الذين يُرجَعُ إليهم في ضَبْطها ونقلها، وما عدا هذا فهو - مع أنه تحكمٌ فاسدٌ متناقض - فهو أيضا كذبٌ، لأن قولهم، كان الأصل كذا فاستُثقل فنُقل إلى كذا... شيء يعلَمُ كل ذي حس أنه كذبٌ لم يكُنْ قط، ولا كانت العَرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سُمع منها بعد ذلك»(2).

إذن، فالمعوَّلُ عند ابن حزم على نص اللغة كما سُمع من العرب لا على عِلل النحاة وأقيستهم الفاسدة.

وهكذا نقل أبو محمد المذهب الظاهري من ميدان الفقه إلى ميدان النحو، وفتح على نفسه جبهةً ثانية، تعرض فيها إلى حملات خصومه ومخالفيه من أنصار ذلك النحو، فصاروا يتربصون به المزالق واللحون في العربية ليُشنّعوا عليه.

وكانت حملات الفقهاء من أنصار المذاهب لم تكفه ولم تصده عن التمسك برأيه، مادام يرى الحق في ذلك، ولو خالف أهل الأرض جميعا، لكن النحاة - على كل حال - أخف عنفاً وأقل سلاحا من فقهاء المذاهب، فليس في أيديهم تكفير ولا تبديع ولا إخراج من سنة أو جماعة(3).

ودليل ابن حزم على فساد علل النحاة وأقيستهم أنه يقول لمن قال: «إنما

---

(1) التقريب لحد المنطق لابن حزم.

(2) التقريب لحد المنطق ص ٣٠٢.

(3) نظرات في اللغة عند ابن حزم للأستاذ سعيد الأفغاني ص٣٢ بتصرف.

سُميت الخيلُ خيلاً لأجل الخُيلاء التي فيها، وإنما سُمي البازي بازياً لارتفاعه، والقارُورة قارورة لاستِقرار الشيء فيها، والخابية خابية لأنها تُخبئ ما فيها. إنه يلزَمُكَ في هذا وجهان ضروريان لا انفكاك لك مِنْهُما البتة: أحدهما: أن تُسمي رأسك خابية، لأن دماغك مخبوءٌ فيه! وأن تسمي الأرض خابية، لأنها تُخبئ كل ما فيها! وأن تُسمي أنفَك بازِياً لارتفاعه، وأن تُسمي السماء والسحاب بازيا لارتفاعهما، وكذلك القَصْر والجبل!! وأن تُسمي بطنَك قارورة، لأن مَصيرَكَ مستقِر به! وأن تُسمي البئر قارورة، لأن الماء مستقِر فيها، وأن تسمي المُستكبِرين من الناس خيْلاً، للخُيَلاءِ التي فيهم! ومن فعل هذا لحِقَ بالمجانين المتخذين لإضحاك سُخفاء الملوك في مجالس الطرب، وصار ملهى وملعبا وضُحكةً يُتطايب بخبره، وكان بالرحمة ومداواة الدماغ أولى منه بغير ذلك!! فإن أبى تُرِكَ اشتِقاقه الفاسد.

والوجه الثاني: أن يُقال: إن اشتَقَقْتَ الخَيل من الخُيَلاء أو القارورة من الاستقرار والخابية من الخبء: فمن أي شيء اشتققت الخيلاء والاستقرار والخبء ؟ وهذا يقتضي الدور الذي لا ينفك منه، وهو أن يكون كل واحد منهما اشتق من صاحبه، وهذا جنون، أو وجودُ أشياء لا أوائلَ لها ولا نهاية، وهذا مُخرِجٌ إلى الكفر والقول بأزلية العالم! ومع أنه كُفرٌ فهو مُحالٌ مُمتنِعٌ. وأيضاً: فإذا بَطَلَ الاشتقاق في بعض الأسماء كُلِّفَ من قال به في بعضها أن يأتي ببرهانٍ، وإلا فهو مُبطِل...

ولو كان ما قالوا لكانت الأُسد أولى أن تُسمى خيلاً، لأنها أكثرُ خيلاء من الخيل، ولكانت النسور أولى أن تسمى بُزاةً من الصقور، لأنها أشد ارتفاعاً منها. وقد عارضتُ بهذا وشِبْهِهِ أذكَر من لقينا من شيوخنا في اللغة، وهو أبو عبيدة

حسان بن مالك[1] رحمه الله، فما وجدتُ عنده مُدفعاً ولا اعتراضاً، وكان رحمه الله النهاية في علم اللغة، مع تحريه فيما يورِدُ منها وتَثَبُّته وشدة إنصافه»[2]

وهذا النص الطويل لابن حزم، يوقفنا على منهجه وطريقته في رفض القياس والتعليل والاشتقاق في النحو واللغة كما في الفقه والشريعة، وهو المنهج الذي نتَلَمسَ بعض خيوطه البليغة الأثرِ في آراء ابن مَضاءِ ونَظَراتِهِ في النحو واللغة. وقد استفاد كثيرا من المنهج الظاهري في رفضه للعوامل والعلل والأقيسة في النحو، على غِرار المذهب الظاهري في إنكار الرأي الذي لم يستند إلى دليل نصي، حَذْوَ النعل بالنعل، شبرا بشبرٍ، وذِراعًا بذراع .

* * *

(١) هو حسان بن مالك بن أبي عبدة، الوزير اللغوي الأندلسي، من أئمة اللغة والأدب، ومن أهل بيت جلالة ووزارة، له كتاب: ربيعة وعقيل، واستوزره المستظهر عبد الرحمن بن هشام، ومات عن سن عالية سنة عشرين وثلاثمائة، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للإمام السيوطي: ١/ ٥٤٤ رقم: ١١٣٦ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٨/ ٩٣-٩٤-٩٥، وقد ذكر صاعد الطليطلي الأندلسي أن شيخه ابن حزم قد ألف كتاباً ضخما في العربية، ولعله يكون قد حمَل فيه على أصول النحو العربي أو تبنى فيه منهجاً جديداً يتلاءم مع المذهب الظاهري، انظر: أصول النحو العربي بين ظاهرية ابن حزم وثورة ابن مضاء لصديقنا الدكتور عبد الكريم بكري ، مجلة الحضارة الإسلامية الجزائرية، وهران العدد٢، ١٤١٦ هـ ١٩٩٦م.

المطلب الثاني

الظاهرية النحوية عند ابن مضاء

الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة ١٧٥هـ هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة النحوية ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق ، وقد أقام صرْحَ النحو بكل ما يتصل به من نظرية العوامل والمعمولات، وبكل ما يُسْنِدُه من سماع وتعليل وقياس سديد.

وخَلَفَه على تُراثِه تِلميذه عمرو بن عثمان بن قَنْبر المشهور بلقبه: سيبويه المتوفى سنة ١٨٠ للهجرة على الراجح، والذي ألف « الكتاب » آيته الكبرى، وقد بلغ من إعجاب الأسلاف به حتى سموْه « قرآن النحو »، وكأنما أحسوا فيه ضربا من الإعجاز[1] .

وعلى هذا « الكتاب » تتلمذ عظماء النحويين من بصريين وكوفيين، وكل من جاء بعد سيبويه من النحاة كان عالةً على كتابه، ولم تستطع العصور اللاحقة أن تضيف إلى قواعده وضوابطه وأسسه إلا ما لا خطر له.

ولم تكن الدراسات النحوية بالمغرب والأندلس لتختلف كثيرا عن مثيلاتها في المشرق، وإن كانت الأندلس قد تأخرت في عنايتها بالنحو البصري؛ إذ صبَّتْ عنايتها أولاً على النحو الكوفي، ولكن لا نلبث طويلاً حتى نجد الأفْشِين[2] محمد بن موسى ابن هشام القرطبي المتوفى سنة ٣٠٧ يرحل إلى المشرق في أواخر

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص٥-٦ .

(٢) سماه الدكتور شوقي ضيف « الأفشنيق » وفي بغية الوعاة « الأفشين » ، كان متصرفاً في علم الأدب والخبر، وله كتب مؤلفة، منها، كتاب طبقات الكتاب، وكتاب شواهد الحكم، انظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٥٢ رقم ٤٦٥ .

القرن الثالث الهجري ويَلقى بمصر أبا جعفر الدينَوَري، ويأخذ عنه كتاب سيبويه رواية ويُقرئه بقرطبة لطلابه[1].

ومنذ ذلك التاريخ عزَفَ الأندلسيون عن نحو الكوفيين وعولوا على نحو البصريين، فعُنوا عناية بالغة بكتاب سيبويه حتى إن أبا حيان النحوي المتوفى سنة ٧٤٥هـ ليُباهي بأن أهل قطره انفردوا منذ أعصار بإقرائه وإثارة كنوزه[2]، كما يعتز بأنه لا يَعْرف في المشرق من يرويه بالإسناد المتصل غيره[3].

وهكذا اطمأن نحاة الأندلس والمغرب بمختلف طبقاتهم إلى كتاب سيبويه، وذهب أكثرهم مذهب نظرائهم من المشارقة في تَلَمس وجوه العِلَل والأقيسة والبحث عن خوافي الأحكام، إلى أن جاء إمام الظاهرية بالأندلس ابن حزم، فاطلق صرخته المدوية التي أثرت في ذاك الصقع تأثيراً بالغاً، فقد هاجم النحاة وأقيستهم وعِلَلَهم الفاسدة الكاذبة - كما سماها - فتلقف دعوته هذه أحد أعلام الظاهرية في القرن السادس وهو ابن مضاء القرطبي فبنى عليها مذهبه الذي ارتضاه: ثورة ظاهرية جديدة على النحو القديم وعلى كتاب سيبويه، وعلى مناهج النحويين في المشرق والمغرب.

عاش أحمد ابن مضاء اللخمي القرطبي الجياني المتوفى سنة ٥٩٢هـ - كما تقدم في ترجمته - في زمن الدولة الموحدية، التي ولته قضاء الجماعة، وكان بنو عبدالمؤمن «عاملين على إيثاره، متنافسين في إعظامه وإكباره»[4] كما يقول ابن

(١) المرجع السابق: ص٢٨٩ وانظر: ابن مضاء وجهوده النحوية لمعاذ السرطاوي ص:٧٠ .
(٢) البحر المحيط: ١/ ٣ .
(٣) نفح الطيب: ٢/ ٥٦١ .
(٤) الذيل والتكملة: السفر الأول ، القسم الأول: ص٢١٨-٢١٩ بتحقيق الدكتور محمد بن شريفة.

عبد الملك المراكشي.

وهذه آية أخرى على ظاهريته، حتى قال فيه صاحب « إشارة التعيين » أنه : «كان ظاهرياً في النحو»[1] والواقع أنه كان ظاهريا في الفقه والنحو معا، إنما طبق أصول مذهب الظاهرية على النحو وفيه تجلى تجديده وابتكاره.

في هذا العصر أرادت هذه الدولة القوية الفتية أن تستقل عن المشرق في كل شيء، فلم يعد الموحدون يدينون بالطاعة والولاء للعباسيين في بغداد كما كان المرابطون، فكان العصر عصر ثورة على المشرق وأوضاعه .

«ففي سنة ٥٧٨ صدرت الكتب من مراكش تطالب بني غانية بقطع الخطبة لبني العباس والدعاء لبني عبد المؤمن»[2]. ولم تُرِد الدولة الموحدية أن يكون هذا الاستقلال عن المشرق استقلالاً سياسياً فحسب، بل أرادته استقلالاً فكرياً وفقهياً كذلك، فاتخذت مذهباً يخالف مذهب الشرق، وهو المذهب الظاهري الحزمي الذي ينكر العلل والأقيسة في الفقه والتشريع، ومضى ابن مضاء - قاضي جماعتهم - على هذي هذا المذهب ينكر - في إصرار - نظرية العامل في النحو وما جرت إليه من ركام الأقيسة والعلل.

لم تقتصر ثورة الموحدين على تقليد كتب الفروع الفقهية فحسب ، وإنما تعدتها إلى الثورة على تقليد علم النحو المشرقي المستمد من المدرستين الكوفية والبصرية، فكانت ثورة ابن مضاء على النحويين وأساليبهم وأقيستهم وعللهم شبيهة بثورة يعقوب المنصور وأبيه على كتب الفروع المالكية.

(١) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني المتوفى سنة ٧٤٣هـ: ص٣٣، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب.
(٢) عصر المنصور الموحدي: ٢٦-٢٧ .

فقد نزعت همة أمير المؤمنين يعقوب المنصور الموحدي عن الجمود والتقليد في الفقه مع همة قاضي قضاته ابن مضاء على الجمود والتقليد في النحو، وهما معا مسبوقان بانتفاضة إمام الظاهرية بالأندلس ابن حزم على مقلدة المذهب المالكي، ومقلدة النحويين في عللهم وأقيستهم كذلك، فهو أول من أعلن الانتفاضة فيهما ببلاد المغرب والأندلس.

وهكذا سلك ابن مضاء في النحو وقواعده مسلك المدرسة الظاهرية في الفقه وأصوله، فكان أول من طبق أصول الظاهرية على علم النحو ساعياً إلى تجديده وإصلاحه، ومخالفاً في ذلك مذاهب جميع النحاة، منفرداً بمذهب شذّ به عن مألوف أهل العربية. وفي شأن ذلك يقول ابن عبد الملك المراكشي: «كان مقرئاً مجوداً، محدثاً مكثراً، واسع الرواية، عاليها، ضابطاً لما يُحدث به[1]، ذاكراً لمسائل الفقه، عارفاً بأصوله، متقدما في علم الكلام، ماهراً في كثير من علوم الأوائل، كالطب والحساب والهندسة، حافظاً للغات، بصيراً بالنحو مختاراً فيه، مجتهداً في أحكام العربية، منفرداً فيها بآراء ومذاهب، شذّ بها عن مألوف أهلها»[2].

فاجتهد ابن مضاء في وضع مذهب جديد في النحو، كما اجتهد الموحدون في وضع مذهب جديد في الفقه، والآراء والمذاهب تُغذي. فلما شرع الاجتهاد في ...له، ظهر مجتهد يريد هدم كتاب سيبويه والنحو المعهود، وكان النحاة قبل ابن مضاء جميعهم يدورون في فلك سيبويه، فإن اجتهد أحدٌ كابن مالك وأبي حيان

---

(1) ...وقد تقدم أن الظاهرية انبثقوا من المحدثين، وأن علاقة فقه الظاهر بالحديث هو كعلاقة ...لد بأمه، ولذلك كان سائر أعلام الظاهرية من كبار الحفاظ ومن جهابذة علم الحديث ...أثر.

(2) ...يل والتكملة: السفر الأول، القسم الأول: ص٢١٧، تحقيق: د.محمد بنشريفة.

كالذي نسب في الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهاداً مطلقاً: «إنما الذي خرج واجتهد اجتهاداً مطلقاً هو ابن مضاء الأندلسي القرطبي»[1].

ومن أجل إبراز النهج الظاهري الجديد في النحو ألف ابن مضاء ثلاثة كتب:

- الأول «المشرق في النحو»: وهذا الكتاب تطبيق عملي للمذهب الجديد الذي ارتضاه في النحو والأصول اللغوية التي كان يعتقدها[2].

- والثاني: «تنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان»: وهو رد على النحويين أيضاً. وقد ناقضه في هذا التأليف معاصره أبو الحسن علي بن محمد بن خروف[3] المتوفى سنة ٦٠٩هـ - والذي كان مقلداً في النحو لسيبويه ونحاة البصرة - ورد عليه بكتاب سماه «تنزيه أئمة النحو عما نُسِبَ إليهم من الخطأ والسهو»، وذكر أن ابن مضاء لما بلغه مناقضة ابن خروف له قال: «نحن لا نبالي بالكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان»[4].

أما الكتاب الثالث: فهو كتاب «الرد على النحاة»[5]: أو «الرد على

---

(1) ظهر الإسلام لأحمد أمين: ٣/ ٩٥.

(2) انظر: الديباج المذهب لابن فرحون: ص٤٨.

(3) هو علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي، كان إماماً في العربية محققاً مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصول، كان في خُلُقه حدة، ولم يتزوج قط، وكان يسكن الخانات، أقرأ النحو بعدة بلاد وأقام بحلب مدة، صنف شرح سيبويه، وشرح الجمل، وكتابا في الفرائض، توفي بإشبيلية عن خمس وثمانين سنة، عام٦٠٩هـ. بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣ رقم ١٧٩٣.

(4) الديباج: ص٤٨.

(5) طبع بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، ط دار المعارف، القاهرة.

النحويين » كما سماه السيوطي في « بغية الوعاة »[1]، وهو الأثر الوحيد الذي وصل إلينا من تراث ابن مضاء، وفيه أعلن ثورته على المشرق والنحو المشرقي التقليدي، وعلى كتاب سيبويه ونحو البصرة والكوفة، وقد بدا أثر المدرسة الظاهرية واضحاً في الكتاب.

بل لا نعدو الحق إذا قلنا: إن الكتاب تطبيق حرفي لأصول المذهب الظاهري على النحو العربي، وهو أمر انفردت به المدرسة الظاهرية المغربية، واستقلت به، واختصت به دون أختِها المشرقية، وخرجت بذلك عن مألوف أهل العربية، وعما اعتاده النحاة، فحازت بذلك الإمامة والتجديد والابتكار في هذا المجال.

وقد شملت ثورة ابن مضاء القرطبي على أصول النحو العربي الجوانب الآتية:

أ- التقيُّد بالسماع:

السماع أو النقل هو الأصل الأول من أصول النحو العربي، ويقابله في أصول الفقه النص من الكتاب والسنة، وقد عرّفه ابن الأنباري بقوله: «اعلم أن النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة. وعلى هذا يخرج ما جاء من كلام غير العرب من المولَّدين وغيرهم وما جاء شاذاً في الكلام نحو الجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) كما حكى اللحياني»[2].

وزاد السيوطي هذا التعريف توضيحاً فحدد معنى السماع بقوله: «وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام

(١) بغية الوعاة: ١/ ٣٢٣.

(٢) لُمَعُ الأدلة لابن الأنباري: ص٢٨-٢٩.

نبيه ﷺ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبَعْدَه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لابد فيها من الثبوت»[1].

والتقيد بالسماع عند اللغويين والنحاة يرادف الوقوف عند النص عند الأصوليين والفقهاء، وهو مبدأ أصيل عند الظاهرية ، وهو تقديس النص الشرعي ، وكذا النص اللغوي والوقوف عنده، وعدم تجاوزه.

ولذلك كان احترام النص اللغوي كما هو والتقيد بالمسموع من العرب، يعتبر من الأسس القوية والمتينة التي أقام عليها ابن مضاء منهجه الظاهري في النحو، فنراه يؤكد تمسكه وتقيده بالمسموع في كثير من المناسبات في أثناء كتابه « الرد على النحاة » ، فهو يقول في باب الاشتغال في مسألة جواز رفع الاسم أو نصبه: «وهذا لا يجوز عندي، حتى يُسمَعَ من العرب»[2]، ويقول مرة أخرى في باب التنازع: «ورأيي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز لأنه لم يأتِ لها نظير في كلام العرب»[3].

وقال في موضع آخر: «فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»[4]. أو قوله عن الإضمار: «ولا يُضْمَرُ رافعٌ كما لا يُضْمَرُ ناصب، إنما يرفعه المتكلم وينصبه اتباعاً لكلام العرب»[5].

يتبين لنا من خلال موقف ابن مضاء من السماع أن اللغة في نظره هي الغاية

(١) الاقتراح في علم أصول النحو للإمام السيوطي: ص٣٦.

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي: ص١٠٥.

(٣) المصدر السابق: ص٩٨

(٤) المصدر السابق: ص١٣٠

(٥) المصدر السابق: ص١٠٦

بينما النحو شيء موضوع مصطلح عليه، وُضع لخدمة اللغة، وحفظها[1]. وهو مذهب إمامه ابن حزم نفسه.

وقد بيَّنَ ابن مضاء الغاية من علم النحو بقوله: «وإني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن، وصيانته من التغيير»[2]. ولذلك دعا ابن مضاء - كإمامه ابن حزم - إلى اقتصار المرء على أن يأخذ من علم النحو «ما يوصله إلى الغاية المطلوبة منه»[3]، أما مَنْ توسع في «المعارف التي لا تدعو إلى جنة ولا تزجر عن نار، كاللغات والأشعار، ودقائق علم النحو ومُسليات الأخبار، فقد أساء الاختيار، واستحب العمى على الإبصار»[4].

فالنحو عنده وسيلة لا غاية، يتوصل إليه عن طريق السماع واستقراء نصوص اللغة، وهذا يتفق مع مبادىء الفقه الظاهري الذي وقف عنده ابن مضاء، والتزم به في منهجه الوصفي، هذا الفقه الذي يرد الأحكام الشرعية كلها إلى النصوص المنقولة عن الشارع فحسب.

ب- إبطال نظرية العامل:

فكرة العامل هي المحور الذي دار النحو حوله، وتركزت عليه أبحاثه، حتى كانت نظرية العامل شاملة للنحو كُله، وحتى كان النحويون يطلقون اسم العوامل ويريدون به النحوَ كله، كما فعل الجرجاني حين أطلق على رسالته اسم

(١) ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية لمعاذ السرطاوي: ص١١٥ .
(٢) الرد على النحاة: ص٧٢ .
(٣) المصدر السابق: ص٧٣ .
(٤) المصدر السابق: ص٧٤ .

«العوامل المائة» وكانت شاملة لأبواب النحو جميعاً[1].

وترتبط نظرية العامل ارتباطاً مباشراً بظاهرة الإعراب في لغة العرب، فهي لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المُعْربة[2].

وقد قويَ أثر العامِل النحوي، وزادت قوتُه وسيطرتُه وتمكنه من الدراسات النحوية في القرنين الثالث والرابع للهجرة، حيث وقعت هذه الدراسات تحت التأثير المباشر للفلسفة اليونانية، والمنطق الأرسطي[3]، بحيث أصبح العامل في النحو كالعلة في الفلسفة، كما أن العلة هي أساس وجود المعلول، فكذلك الإعراب لا يكون إلا بالعامل ملفوظاً أو مقدراً عليه، ثم توسعوا في فلسفة العامل وقسموه إلى عدة أقسام، واختلفوا في هذه الأقسام، ثم صنفوه إلى العديد من الأصناف[4].

وقد كان نحو سيبويه - إمام النحو العربي - مبنياً على نظرية العامل أيضاً، فلا يُرفع فاعلٌ إلا بعامل، ولا تنصب كلمةٌ إلا بعامل، ولا تُجر إلا بعامل، فإن لم يكن العاملُ ظاهراً، فهو عامل مُؤَول[5].

وهكذا اقتنع القدماء بما صنعوه، واطمأنوا لما قرروه، ولم نجد منهم من حاول أن يتمرد على نظرية العامل إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي في القرن السادس

(١) النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك: ص٨٤ .
(٢) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني: ص١٣١ .
(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان: ص١٩٠ .
(٤) أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد: ص٢٣٥-٢٤٥ .
(٥) انظر: ظهر الإسلام لأحمد أمين: ٣/٩٦ .

بآرائه الجريئة الداعية إلى إصلاح النحو، فتناول قبساً من أصول الظاهرية في الفقه وطبقها على النحو ساعيا إلى تخليصه من نظرية العامل التي تنتهي بنا -ليس إلى تأويل النص اللغوي فحسب - وإنما إلى تأويل نصوص القرآن الكريم نفسه تأويلاً لا دليل عليه.

ولقد تأثر ابن مضاء القرطبي في موقفه من نظرية العامل بشكل خاص، بمذهبه الفقهي الذي كان يدينُ به ؛ حيث كان يقفُ عند النص اللغوي ، ويتمسك بحرفيته، ولا يخرج عن معانيه الظاهرة مع رفض كل ما ينتج عن تطبيق نظرية العامل في الدراسات النحوية من تأويل وزيادة في النص اللغوي الأصلي مما ليس منه[1].

فاللغة في رأي الظاهرية مقدسةٌ وكاملة لا تحتاج إلى تعديل أو زيادة ؛ لأنها من عند الله خالق كل شيء، فهي توقيفية والعاملُ فيها هو المتكلمُ نفسُه، وليس شيئا محذوفاً يجب تقديره، فأهل الظاهر ومنهم ابن مضاء ينفون السببية عن النصوص إلا إذا كان السبب منصوصاً عليه ، ويعتقدون أن كل نص يقتصر على موضوعه ولا يتجاوزه[2].

ولذلك رأينا ابن مضاء يدعو إلى إلغاء العامل من النحو العربي ـ الذي أسس عليه النحاةُ أصول النحو وسُنَنَه ـ ، قصد تيسير النحو وتسهيله، فنظرية العامل ـ في نظره ـ عقَّدَت النحو، وأكثرت من المباحث التي لا طائل وراءها.

قال في مطلع كتابه: «قصدي من هذا الكتاب أن أحذِفَ من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأُنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصبَ والخفضَ والجَزْمَ لا يكونُ إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي

(١) انظر: ابن مضاء القرطبي ... لمعاذ السرطاوي: ص١٠٠ .
(٢) المرجع السابق: ص١٠٠-١٠١ .

وبعاملٍ معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهِمُ في قولنا: (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في زيد، والنصب الذي في عمرو، إنما أحدثَهُ ضَرَبَ ... وذلك بين الفساد»[1].

ثم ينقُل عن ابن جني[2] قوله في «الخصائص» - ويؤيده فيما يقول -: «فأما في الحقيقة ومحصولِ الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنما هو للمتكلم نفسِه لا لشيءٍ غَيْرِه»[3].

وهذه الإشارة من ابن جني وسَّعَها ابن مضاء وأوضحها، ونادى بأن الذي يصنع الظواهر النحوية في الكلمات من رفع ونصب وجر، إنما هو المتكلم نفسه، لا ما يزعمه النحاة من الأفعال وما شاكلها.

ولكي يوضح فساد نظرية العامل وأنها دفعت النحاةَ أحياناً إلى رفض بعض الأساليب المسموعة من العرب ، ووضعِ أساليب مكانها لا يعرفها العرب الجاهليون والإسلاميون ، دَرَسَ بابَ التنازع دراسة مفصلة - كل عاملٍ لابد له من معمول كما لا يجتمع عاملان على معمول واحد - وكذلك كل مُسْنَدٍ لابد له من مُسْنَدٍ إليه - مبيّناً ما جَلَبَه فيه النحاة من صِيَغٍ معقَّدَةٍ عسِرَةٍ لم ينطق بها

(١) الرد على النحاة: ص٧٦ .
(٢) هو أبو الفتح عثمان بن جني، من أحذق أهل الأدب، وأعلمهم بالنحو والتصريف، كان المتنبي الشاعر يقول فيه: «هذا رجل لا يعرف قدْرَه كثير من الناس» من مصنفاته: الخصائص في النحو، سر الصناعة، شرح تصريف المازني، شرح مُسْتَغلق الحماسة، شرح المقصور والممدود، شرحان على ديوان المتنبي، اللمع في النحو، محاسن العربية، وغير ذلك، توفي سنة ٣٩٢هـ بغية الوعاة : ٢/ ١٣٢ رقم ١٦٢٥ .
(٣) الخصائص لابن جني: ١/ ١٠٩-١١٠، تحقيق محمد علي النجار.

العرب ولا وقعت في أوهامهم[١].

يقول ابن مضاء: «وأما القولُ بأن الألفاظ يُحدث بعضُها بعضاً فباطلٌ عقلاً وشرعاً، لا يقول به أحدٌ من العقلاء، لمعان يطول ذكرُها فيما المقصد إيجازه»[٢].

أما إذا قال شخص: «بِمَ يُرَد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعلُ عند القائلين به إما أن يَفْعَل بإرادةٍ كالحيوان، وإما أن يَفعل بالطبع كما تُحرِقُ النارُ ويبرد الماء، ولا فاعلَ إلا الله عند أهل الحق، وفِعلُ الإنسان وسائر الحيوان فِعلُ الله تعالى، كذلك الماء والنار وسائرُ ما يَفْعَلُ... وأما العوامل النحوية فلم يقُلْ بِعَمَلِها عاقل، لا ألفاظُها ولا معانيها، لأنها لا تَفْعَلُ بإرادةٍ ولا طبعٍ»[٣].

إذن؛ فتصورُ النحاة لها بأنها عوامل فاعلة تصورٌ واهم لا تفضي إلا إلى تغيير كلام العرب، وحطه عن رتْبَة البلاغة إلى هُجْنَة العي، وادعاءِ النقصان فيما هو كامل، وتحريف المعاني عن المقصود بها...»[٤].

ويتنبه ابن مضاء إلى أن رُبَّ قائل يقول: كيف نبطل العامل وقد أجمع عليه النحاة؟ قال: «فإن قيل فقد أجمع النحويون ـ على بكْرة أبيهم ـ على القول بالعوامل، وإن اختلفوا... قيل: إجماعُ النحويين ليسَ بحجة على من خالفهم»[٥].

(١) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص٣٠٥ وابن مضاء القرطبي... لمعاذ السرطاوي ١٠١.

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء: ص٧٧-٧٨ .

(٣) المصدر السابق: ص٧٨.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق: ص٨٢ .

ج- إبطال التقدير والتأويل:

التقدير في الكلام جُعِل « لتصحيح اللفظ والمعنى، وقد يكون لتوضيح المعنى كما قال عبد القاهر الجرجاني »[١].

والتأويل في اللغة من (الأول) هو الانصراف، والتضعيف للتعدية، وقيل التأويل بيان أحد محتملات اللفظ[٢].

وإن فكرة العامل هي التي تجعلنا نفكر في محذوفات ومُضْمرات نقدرها ونؤولها، وهذه المحذوفات والمضمرات لم يقصد إليها العرب حين نطقوا بكلامهم موجزاً، ولو أنهم فكروا فيها لنَطقوا بها، ولَخرجَ كلامهم من باب الإيجاز إلى باب الإطناب، وانفكت عنه مُسحَةُ الاقتصادِ البليغ في التعبير.

يبحثُ ابن مضاء هذه العوامل المحذوفة ليدل على مدى فساد نظرية العامل، وقد قسم العوامل التي يحذفُها النحاة في الكلام إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حُذِفَ لعِلْم المخاطَب به: كقوله تعالى: ﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً ﴾ يعني أَنزل خيراً .

القسم الثاني: حُذِفَ، والكلامُ لا يفتقر إليه بل هو تام دونه: مثل (أزَيْداً ضربتَه) قالوا: إنه مفعول بفعل مضمر تقديره أضربتَ زيداً. ويحمِلُ ابن مضاء على هذا التأويل الذي لا يمكن أن يكون المتكلم قد قصد إليه، بل هو دعوى لا دليل عليها، إذ القول تام مفهوم، ولا يدعو إلى هذا التكلف، وإنما دعا النحاة إليه قاعِدَتُهم التي وضعوها في باب العامل، وهي: أن كل

(١) الكُليات لأبي البقاء أيوب بن موسى الحُسَيْني الكفوي المتوفى ١٠٩٤هـ: ص٢٨٤، بتحقيق: د.عدنان درويش ومحمد المصري.

(٢) المصدر السابق: ص٢٦١.

منصوب لابد له من ناصب.

وأما القسم الثالث: من العوامل المحذوفة فهو أكثر عنتاً من القسم الثاني، إذ نرى النحاة يقدرون عوامل محذوفة في عبارات، لو أنها أُظهِرَت لَتغير مدلول الكلام، كتقديرهم في باب النداءِ أن المنادى في مثل (ياعبد اللهِ) مفعولٌ به لفعل محذوف تقديره (أدعو) أو (أنادي)، ولو قال المُتكلم (أدعو عبد الله) بدلاًمن (يا عبد الله)لتغير مدلول الكلام، وأصبح خبراً بعد أن كان إنشاء، وظنا بعد أن كان يقينا، وهذا لا دليل عليه إلا ادعاء النحاة أن كل منصوب لابد له من ناصبٍ لفظي[1].

وهكذا يُبيِّن ابنُ مضاء فسادَ هذه التقديرات والتأويلات، وخاصة في كتاب الله تعالى، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لأنها تجُرُّ إلى «ادعاءِ زيادَةِ معانٍ فيه من غير حُجةٍ ولا دليل، إلا القول بأن كل ما يُنْصَبُ إنما ينصب بناصب، والناصب لا يكون إلا لفظا يدل على معنى، إما منطوقاً به، وإما محذوفاً مرادا، ومعناهُ قائمٌ بالنفس، فالقولُ بذلك حرام على من تبين له ذلك، وقد قال رسول الله ﷺ: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ»[2].

ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نُهِيَ عنه فهو حرامٌ، إلا أنْ يدل دليل. والرأي ما لم يستنِدْ إلى دليل حرام، وقال رسول ﷺ: «من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ

(١) الرد على النحاة: ص٧٨-٧٩-٨٠-٨١، ومقدمتُهُ للدكتور شوقي ضيف:ص٢٦-٢٧.

(٢) أخرجه أبو داود في العلم: باب الكلام في كتاب الله بغير علم، والترمذي في التفسير: باب ماجاء في الذي يفسر القرآن برأيه، والحديث من رواية سهيل بن أبي حزم القُطَعي، وهو لا يُحتَج به، وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث، وضعفه البخاري وأحمد وأبو حاتم الرازي انظر: شرح السنة للإمام البغوي ١/ ٢٥٩ .

مقعده من النار»[1].

وهذا وعيد شديد، وما توعدَ رسول الله على فعله فهو حرام، ومن بنى الزيادَةَ في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل، قد تبين بُطْلانُه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجه الوعيدُ إليه.ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزادُ في القرآن لفظٌ غَيْرُ المُجْمَع على إثباته، وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى، لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها ومِنْ أجلها»[2].

وهذه نغمة تتردد في كتاب «الرد على النحاة» في أكثَرَ من موضع، وهي تدل على أن ابن مضاء كان ظاهري النزعة، فهو ينكر القول بالظن في الدين، وينكر الرأي ما لم يستند إلى دليل، على نحو ما ينكره الظاهرية في الفقه، ثم هو يتشدد في التمسك بحرفية النص دون تأويل فيه.

وهو يريد أن يَنْفُذ من هذا التشدد إلى هدم نظرية العامل هدما لا تقوم بعده، أليستْ تجُرُّ إلى الزيادة في آي الذكر الحكيم، وأن يقول الإنسان في القرآن برأيه؟ وقد نهى رسول الله ﷺ عن ذلك وتوعد عليه[3].

(١) أخرجه الترمذي رقم (٢٩٥١) وحسَّنه، وتبعه على ذلك البغوي في «شرح السنة»: ١/ ٢٥٧ رقم ١١٧، والحديث في مسند أحمد أيضا رقم (٢٠٦٩)، وصححه الحاكم، وهذا من تساهله، بل الحديث ضعيف؛ إذ مدارُه على عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وقد تكلموا فيه: قال أحمد: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بالقوي ويُكتَبُ حديثه، وقال ابن عدي: يحدِّثُ بأشياء لا يتابع عليها، وقد حدث عنه الثقات، وقال ابن سعد: كان ضعيفاً في الحديث، وقال ابن معين: ليس بذلك القوي، وقال يعقوب ابن سفيان: في حديثه لين وهو ثقة، انظر شرح السنة ١/ ٢٥٦ تعليق رقم (١) في الحاشية.

(٢) الرد على النحاة: ص٨١-٨٢ .

(٣) انظر: المصدر السابق، مقدمة الدكتور شوقي ضيف: ص٢٨ .

ثم إن نظرية العامل تحتاج إلى تأويل كبير؛ والظاهرية أكثر ما يكرهون التأويل، فاللغة عندهم توقيفية من عند الله، ومن هنا فإن العامل وما يجرُّ إليه من القول بالحذف، والتأويل، والتقدير، والاستتار، هي زيادة في النص دون مبرر أو دليل، وهذا أمرٌ لا يجوز لاسيما في نصوص القرآن الكريم، إذ آياته محكمة مفصلة لا يجوز فيها التأويل بحال.

وهذا ما صرح به إمام الظاهرية ابن حزم حيث يقول: « فأوجَبَ تعالى أن يُكتَفَى بتلاوة الكتاب، وهذا هو الأخذ بظاهره، وإبطال كل تأويل لم يأت به نص أو إجماع، وأن لا نطلب غير ما يقتضيه لفظ القرآن فقط»[1].

د- إبطال العِلَل:

لم ينحصر ما استفاده ابن مضاء من تطبيق مذهب الظاهرية في النحو العربي، في إلغاء نظرية العامل، بل هناك أشياء أخرى استفادها من هذا المذهب وأصوله وعلى رأسها ما يراه الظاهرية من إلغاء العِلَل، وإلغاءِ طلبها في الشرع[2].

والعلة هي الأصل الثاني في النحو العربي، وهي لغةً: « عبارة عن معنى يَحُل بالمحل فيتغير به حال المَحَلّ، ومنه سُمي المرض علة »[3]. أما اصطلاحاً فقد عرفها بعض المعاصرين فقال: «يرادُ بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذُ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمرُ الحقائق اللغوية، ويصلُ إلى المحاكمة الذهنية الصرفة »[4].

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الظاهري: ٨/ ١٩ .

(٢) الرد على النحاة، مقدمة الدكتور شوقي ضيف: ص٣٥ .

(٣) الكليات لأبي البقاء الكفوي: ص٦٢٠ .

(٤) أصول النحو العربي للدكتور محمد خير الحلواني: ص١٠٨ .

وقد وضع أبو القاسم الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ للهجرة - أحد أعلام أئمة اللغة - كتابه المشهور « الإيضاح في علل النحو » وقد قسم فيه العلل إلى ثلاثة أقسام - وهو ما استقر عليه النحاة فيما بعد - فالأول: العلل التعليمية وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب وتسمى أيضا العلة الأولى، والثاني العِلَلُ القياسية وهي التي تفيدنا في بيان حكمة العرب، والثالث: العلل الجدلية النظرية، ثم قال: «وعلى هذه الأوجه الثلاثة مدار عِلَل النحو، فاعرفْ ذلك إن شاء الله»[1].

والحقيقة أن تاريخ العلة في النحو العربي قد بدأ منذ نشأة علم النحو والتأليف فيه ؛ حتى اقترنت أسماء بعض النحاة الأوائل بالعلة والحديث عنها.

فالخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥للهجرة، بسط الحديث في العلل بسطا لفت أنظار معاصريه فسألوه عن العلل التي يعْتل بها في النحو: أخذها عن العرب أم اخترعها؟؟[2]، ويكاد كتاب سيبويه المتوفى سنة ١٨٠للهجرة يقوم على العِلَل، وما يجري من حوار بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ غالباً بالسؤال عن العلل[3].

غير أن العلة كانت في أول أمرها عند هؤلاء النحاة الأوائل ساذجة بسيطة، ثم تطورت، وتعقّد الحديث فيها وتشعب، وظهرت طبقة من النحاة اهتمت اهتماما بالغا بالتعليل وجعلته غاية في ذاته، فلم يكتفوا بالسهل القريب منها، بل أخذوا يغوصون على كوامن العلل وخفاياها.

(١) الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي: ص٦٤، ٦٥، ٦٦، تحقيق: الدكتور مازن المبارك.

(٢) انظر: المصدر السابق: ص٦٥-٦٦ .

(٣) أصول النحو العربي للدكتور محمود أحمد نحلة: ص١٢٦.

وبدأ هؤلاء النحاة يفردون للعلل النحوية التصانيف منذ وقت مبكر، فقد وضع محمد بن المستنير المعروف بقطرب المتوفى سنة ٢٠٦هـ كتاب «العلل في النحو»، ثم توالى التأليف فيها في القرنين الثالث والرابع، فألف الحسن بن عبدالله المعروف بلكذه الأصبهاني، وكان معاصراً للزجّاج كتابين هما: «علل النحو»، «ونقد علل النحو» وألف ابن كيسان ت ٣٢٠هـ «المختار في علل النحو»، وألف أبو القاسم الزجاجي كتابه المشهور «الإيضاح في علل النحو».

حتى إذا وصلنا في القرن الرابع إلى أبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ وتلميذه ابن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ وجدنا ولعاً شديداً بالعلة، فقد عقد ابن جني في الخصائص أبواباً متعددة للبحث في العلة، قارن فيها بين العلل الفقهية والعلل النحوية والعلل الكلامية، ورأى أن العلل النحوية أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وعقد لذلك باباً كاملاً سماه: باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية؟[1].

ثم وصل البحث في العلة إلى قمة تشعبه وتعقيده عند ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ وما نقله السيوطي عن العلماء من تفريعات للعلة يصل المطّرِدُ منها في كلام العرب، والمنساقُ إلى قانون لغتهم عند بعضهم إلى أربعة وعشرين نوعاً[2].

ولم يتخلف نحاة الأندلس والمغرب عن نهج نحاة المشرق في الاهتمام بالعلل، واختراعها، واستنباطها، بل وافتعالها وافتراضها، وقد أشار ابن مضاء - في معرض دعوته إلى إلغاء التعليل - إلى عدد من هؤلاء، فذكر منهم أبا الحجاج يوسف بن سليمان الشنتَمَري المشهور بالأعلم النحوي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ وأبا

(1) الخصائص لابن جني: ١/ ٤٨، تحقيق محمد علي النجار.
(2) الاقتراح في علم أصول النحو للإمام السيوطي: ص٨٣.

القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي المتوفى سنة ٥٨١هـ حيث يقول فيهما في كتابه «الرد على النحاة»: «وكان الأعلمُ - رحمه الله - على بصره بالنحو مولعاً بهذه العِلَل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل، وكذلك كان صاحبُنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكِلَتِه - رحمه الله - يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً بها»[1].

ضاق ابن مضاء القرطبي ذرعاً بهذا الوضع المتردي الذي انتهى إليه النحو العربي من الإسفاف والضعف والاضطراب، فحمل لواء الدعوة لإلغاء التعليل مستهدياً بأصول المدرسة الظاهرية في ذلك، فدعا إلى رفض العلل وإنكارها؛ بل وإلغائها بالمرة من دَرْس النحو العربي.

وهو يصرح بذلك في كتابه فيقول: «ومما يجبُ أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في علة رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه، من العلل الثواني وغيرها، مما لايفيد نطقا»[2].

وقد تبين لابن مضاء الظاهري أن التزام النحاة في المشرق والمغرب بمبدأ العلية، قد جر على النحو والنحاة فروضاً وأوهاماً وظنوناً؛ ولذلك دعا إلى تحطيم العلل في النحو - كما حطمها الظاهرية في الفقه - تحطيماً وفي ذلك يقول: «ومما يجبُ أن يسقُط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) مِنْ قولنا (قام زيدٌ) لِمَ رُفِعَ؟ فيقالُ لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول: ولِمَ رُفِعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراءِ من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرفَ أن شيئاً ما حرامٌ بالنص،

(1) الرد على النحاة: ص١٣٧.
(2) المصدر السابق: ص١٤١.

ولايحتاجُ فيه إلى استنباط علة، ليَنقُلَ حكمَه إلى غيره، فسأل لِمَ حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه»(1).

ومما يلاحظ أن ابن مضاء في أول تهجمه على العلل يقرنُ مسائل النحو بمسائل الفقه، إذ يذهب إلى أن النحوي لا يحتاج إلى تعليل ما ثبت بالنص، كما أن الفقيه لايحتاج إلى تعليل ما حُرِم بالنص ليُعدِّيَ حكمه إلى غيره بطريق القياس المرفوض عند الظاهرية كما هو معلوم.

ولكن أي فقيه يرى ذلك؟ إنه فقيه مذهب الظاهرية، ذلك المذهب الذي كان عليه ابن مضاء، كما كان عليه مولاه يعقوب بن يوسف، الذي أمر بإحراق كتب الرأي التي تعتمد العلل، ولا تسير في مسائلها سيْرَ الظاهرية في الاعتماد على الأصول وحدها من القرآن والسنة، وقد تبعَهُ قاضي قضاته ابن مضاء الذي حاول أن ينفي عن النحو كل ما لا يستقيم ومذهب الظاهرية، فهو ينفي عنه نظرية العامل، والعلل الثواني والثوالث على نحو ما ينفي الظاهرية العلل عن الشرع الحنيف، حتى يستقيم النحو على مذهب الظاهرية وأصولهم من جهة، وحتى نستريح من كثرة ما فيه من علل مصطنعة، لا تهدي إلى حق - في رأيه - ولا إلى ما يشبه الحق(2).

وقد قسَّم ابن مضاء العلل إلى قسمين رئيسَيْن: أما القسم الأول فقد أطلق عليه اسم العلل الأولى وهي التي «بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك منه بالنظر..»(3). فهي تشبه إلى حد كبير العلل التعليمية عند

(1) الرد على النحاة: ص١٣٠.

(2) انظر مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب «الرد على النحاة»: ص٣٦-٣٧.

(3) الرد على النحاة: ص١٣١.

الزجاجي، وهذا القدر من العلة لا يمكن أن ننازعه لأنه وصف للظاهرة اللغوية كما هي، ويفضي إلى معرفتنا بلغة العرب فهي التي تجعلنا نعرف مثلاً أن كل فاعل مرفوع في مثال (قام زيد)، أما إذا زاد السائل وسأل لم رُفع الفاعل؟ فالصواب عند ابن مضاء أن يقال له: «كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر»(1).

فهذا النوع من العلل ليس إلا جهداً ذهنياً لا يقدم للنص اللغوي أي جديد، ولا تقوم عليه فائدة عملية ولذا «فالعلل الثواني هي المستغنى عنها..»(2) في حفظ كلام العرب، أو معرفة النطق به.

كان ابن مضاء في هذه النظرة إلى النص اللغوي إمام المنكرين لعلل النحو جملة على سَنَنِ سلفه ابن حزم، الذي يرى أن التعليل في الشرع: «أصلُ خطأ القوم وبُعْدِهم عن الحقائق، وهي بدعة محدثة، حدثت في القرن الرابع، لم ينطق بها قط صحابي ولا تابعي بوجه من الوجوه، وهي مسألة ألقاها الشيطان بين المسلمين، نعوذ بالله من الخذلان... ونسأل الله لإخواننا أن يتوب عليهم من بدعة القياس والتقليد، والاستدراك على ربهم تعالى وعلى نبيهم ﷺ ما لم يأت عنهما ولا قالاه، وسؤالهم: لِمَ فعَل الله تعالى كذا وكذا؟ وأن يفيء بهم إلى ما أُمروا به من طريق الحقائق»(3).

هكذا أبطل إمام الظاهرية بالمغرب والأندلس أبو محمد بن حزم العلل في الدين واللغة جملة، وتأثرُ ابن مضاء به لائحٌ وواضح لكل ذي عينين، فقد سلك

(1) الرد على النحاة: ص١٣٠.

(2) المصدر السابق: ص١٣١.

(3) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٨/ ١٣٢.

مسلكه، ونحا نحوه، وشجعه على ذلك كون مذهب الظاهرية يومئذ هو مذهب الدولة الموحدية صاحبة القوة والسلطان؛ التي يعمل لها ابن مضاء في أرفع المناصب وأقواها تأثيراً، فلا غرو والحالة هذه أن يدعو ابن مضاء إلى ما يشفي للظاهرية الغليل؛ بإنكار العلل والتعليل.

هـ- إبطال القياس:

قبل الحديث عن رأي ابن مضاء في القياس، لابد من كلمة مقتضبة تضيء لنا الطريق عن القياسِ وتطوُّره في النحو واللغة. وقد عرف ابن الأنباري القياس النحوي فقال: «هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»[1].

والقياس النحوي ظهر منذ ظهور النحو تقريباً، ويكاد ظهوره يقترن باسم عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ للهجرة الذي وصفه ابن سلاّم بأنه «أول من بعَجَ النحو ومد القياس والعلل»[2] ووصفه كذلك بأنه: «كان شديد التجريد للقياس»[3]، أما تلميذه عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩هـ فقد مضى على هدي شيخه يطرد القياس ويُعممه[4]، كما كان يقعّر في كلامه ويُغْرِق في التقدير[5].

ولكن الذي اضطلع بالجانب الأكبر من هذا العلم والذي يُعتبر المؤثِّلَ الحقيقي

(١) الاقتراح للسيوطي: ص٧٠.

(٢) طبقات الشعراء لابن سلام: ص١١

(٣) طبقات الشعراء: ص١١

(٤) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص٢٥.

(٥) خزانة الأدب ولب لباب العرب على شواهد شرح الكافية لعبد القادر بن عمر البغدادي ١/١١٦، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة.

له وموطد أركانه إنما هو الخليل بن أحمد[1] المتوفى سنة ١٧٥هـ الذي نعته ابن جني بأنه «كاشِفُ قناع القياس في علمه»[2]، وكان لسيبويه المتوفى سنة ١٨٠هـ أثر في تنمية آراء أستاذه الخليل عن القياس، والتفريع عليها، وكان كتابه حافلاً بالقياس[3].

ثم جاء في القرن الرابع من أوغل في القياس وشرب منه حتى الثمالة، وأرسى أطنابه، وهو أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧هـ وقد غالى في ذلك حتى قال: «لأن أخطيء في خمسين مسألة مما بابُه الرواية أحب إلي من أن أخطيءَ في مسألة واحدة قياسية»[4]، وتابعه على هذا المنهج تلميذه أبو الفتح بن جني المتوفى سنة ٣٩٢ للهجرة.

وهكذا نشط القياس منذ المائة الثانية للهجرة في مدرسة الفقه كما نشط في مدرسة اللغة والنحو، وقوي أثرهُ وتوطدت أركانه وسمقَتْ معالمه وصارت له الكلمة في أكثر علوم العصر[5]، وعندما نصل إلى القرن الرابع نجدُ القياس قد صار العمود الفقري لعلم النحو، وقد بالغ النحاة في الأخذ به والاعتمادِ عليه حتى قال ابن الأنباري عنه: «وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله»[6]، وحتى قال الكسائي:

(١) القياس في النحو للدكتورة منى إلياس: ص٢٢.

(٢) الخصائص: ١/٣٦١.

(٣) انظر: النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك: ص٧٤.

(٤) المرجع السابق نفسه.

(٥) ملخص إبطال القياس... لابن حزم، مقدمة التحقيق للأستاذ سعيد الأفغاني ص٤.

(٦) الاقتراح: ص٧٠.

إنما النحو قياسٌ يُتبع ... وبه في كل علم يُنتَفَع[1]

وقد بلغ هذا الاتجاه نضجه واكتماله عند ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧هـ الذي توسع في القياس توسعا كبيراً ، فحَدَّدَ حدودَه ، وبيَّن أنواعه ، وأقسامه وشروطه؛ حتى قال: «اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يُعلَمُ أحدٌ من العلماء أنكره لثبوته بالدلالة القاطعة»[2].

هكذا أضحت قوة القياس، وسيطرته، ونفوذه في الدراسات النحوية، وهو في جميع معانيه وصوره يعتمد على العقل والرأي والنظر لأنه جزء من قوانين المنطق العقلية.

ولكنْ بدايةً من القرن الرابع بدأ القياس يتحول من فطرة طبيعية وسهلة إلى صنعة متكلفة، وأفضى ذلك إلى اختلاف النحاة في تحديد أقسامه، ولا نكاد نصل إلى عصر ابن مضاء القرطبي حتى نجد كثيرا من القياس لا يمت إلى النحو بصلة، ولا يضيف إلى لغة العرب إلا تعقيداً واضطراباً[3].

و هذا الوضع الذي انتهى إليه القياس في عصر ابن مضاء، هو الذي حمله على رفع لواء الدعوة إلى إلغائه من النحو ؛ مسترشداً بأصول مذهب الظاهرية الذين ينفون القياس تماما لأنه يقوم على العلل، والشريعة ليست معللة في مذهبهم بل هي تعبُّدية محضة، فيحذو حذوهم ابن مضاء، ويرد القياس في النحو كما رده إمام

---

(١) بغية الوعاة: ٢/ ١٦٤ .

(٢) الاقتراح للسيوطي: ص٧١ .

(٣) انظر: ابن مضاء...لمعاذ السرطاوي: ص١٢٣ فما بعدها .

الظاهرية ابن حزم في الفقه والأحكام في سائر كتبه، وانتهى في « النُّبَذِ » إلى أن قال: «فقد صح أن القول بالقياس والتعليل باطل وكذب وقولٌ على الله تعالى بغير علم، وحرامٌ لا يحل البتة لأنه إما قطعٌ على الله تعالى بالظن الكاذب المحرم ، وإما شرعٌ في الدين ما لم يأذن به الله تعالى ، وكِلا الأمرين باطلٌ بلا شك والحمد لله رب العالمين»[1].

قال ابن مضاء بعد أن تعرض لرأي النحاة في بناء (فَعَلَ) وما أوردوه من أقْيِسَةٍ في هذا البناء ، وما دار بينهم من مناقشات وخلافات حوله «وهذا في مسألة واحدة فكيف إذا أُكثِر من هذا الفن، وطال فيه النزاع، وامتدت إليه أطناب القول، مع قلة جَداهُ[2] وعدم الافتقار إليه، والناس عاجزون عن حفظِ اللغة الفصيحة الصحيحة فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه»[3].

ويقول في مسألة قياس العطف على غير العطف، وجَعْلِ حال العطف مع قلتِها أصلاً لغيرها على كثرتها: «وهل قياس هذا على هذا إلا ظن، وكيف يُثبتُ الظن شيئاً مستغنىً عنه لا فائدة للسامع فيه، ولا داعيَ للمتكلم إلى إثباته، وإثباته عِيٌّ »[4].

وهو يعتبر القياس ظنا و تخميناً، والظن ليس بعلم[5]، يقول في موضع آخر:

---

(١) النبذ في أصول الفقه الظاهري للامام ابن حزم: ص٤٩ بتحقيق: الإمام محمد زاهد بن الحسن الكوثري.

(٢) الجَدا: العطاء والنفع .

(٣) الرد على النحاة: ص١٤٠ .

(٤) المصدر السابق: ص٨٩

(٥) المصدر السابق .

«وقياسُ هذا على هذا ظن، لا يَثْبتُ به مِثْلُ هذا، لاسيما في كتاب الله تعالى: فإن قيل فعلى هذا لا يثبت شيءٌ في اللسان بالظن، قيل له: أما ما لا حاجة تدعو إليه فلا يثبت إلا بدليل قطعي وأما ما يُحتاج إليه مثلُ ألفاظِ اللغة فإنها إذا نقلها الثقات قُبِلتْ وإن كانت مظنونةً، وكذلك غيرها مما تدعو الحاجة إليه»(١).

وواضح أن ابن مضاء يرفض القياس النحوي ويُبطِله، لأنه يقوم على المشابهة والظن والتخمين، والظن ليس بعلم، ولا يَثْبت به من اللغة ما لا حاجة إليه، كما أنه يفضي إلى وجودِ أقيسةٍ لم يعرفها العرب ولا نطقوا بها، وهو في كل ذلك يحتكم إلى النص اللغوي، ويقف عنده وهو يشير إلى هذا القياس المرفوض القائم على المشابهة والظن بقوله: «والعربُ أمةٌ حكيمة فكيف تُشَبِّه شيئا بشيء وتحكم عليه بحكمه، وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع»(٢).

ولْنستمع إلى إمام الظاهرية بالغرب الاسلامي ابن حزم وهو يقرر هذا الأصل، قال: «وأما الحقيقة فإن الظن باطل، بنص حكم النبي ﷺ بأنه أكذب الحديث(٣)، وبنص قول الله تعالى: ﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾(٤)، فالظن بنص القرآن ليس حقاً، فإذا ليس حقاً فهو باطل، فإذا كان الظن الذي هو الباطل أقوى من القياس، فالقياس بحكمهم أبطل من كل باطل، وبالله تعالى التوفيق»(٥).

وقد وقف ابن مضاء ينظر في أمثلة القياس عند النحاة(٦)، وما حُشِدَ منها في

(١) الرد على النحاة: ص٩٠ .

(٢) المصدر السابق: ص١٣٤ .

(٣) يشير إلى قوله ﷺ: « إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث » وقد سبق تخريجه.

(٤) سورة النجم: ٢٨ .

(٥) الإحكام في أصول الأحكام: ٨/ ٤٦ .

(٦) انظر هذه الأمثلة الكثيرة في كتاب: الرد على النحاة لابن مضاء: ص١٣٤ فما بعدها.

جميع أبواب النحو، مما يَبعُد تصورُهُ ويُصعبُ فهمه، ولا يفيد في النطق السليم بالعربية أي فائدة، وهذا ما جعله يهاجم القياس - من خلال الأمثلة التي يسوقها - ملاحظاً تارة ضعفه، وتارة فساده ، وتارة يرى فيه إغراقاً في التفسير، وتارة أخرى يرى فيه بعداً في التقدير، وهذا كله يمليه على النحاة الافتراضات والوهم و الخيال .

وبالإجمال فابن مضاء الظاهري رفض القياس النحوي كما رفض الظاهرية القياس الفقهي، ويحترم النص ويقف عنده لايعدوه، ويلتزم المسموع عن العرب، وقد تقدم أنه رَفَضَ الكثير من المسائل النحوية بحجة عدم ورودها عن العرب أو لانظير لها في كلامهم.

و- إبطال التمارين غير العملية:

وإذا كان من الواجب - عند ابن مضاء - أن نلغي العِلَلَ والأقيسة من النحو، حتى نُخلِّصه من كل ما يعُوق مسيرَه وانطلاقه، فكذلك يجب أن نُلغِيَ منه كل المسائل، التي لا تُفيد نُطقا، ولا تفسِّر صيَغاً نَطَقَ العربُ بها، وعلى رأس هذه المسائل مسألة التمارين غير العملية(١).

والتمارين غير العملية هي « مسائل طِوال يُمتحنُ بها المتعلمون »(٢) كما يقول المبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ . ولقد كان عمل ابن مضاء في إبطال التمارين غير العملية في النحو شبيها بعمل الموحدين في إبطال الفروع الفقهية في الشرع وحرقهم كتبها، وكما رام الموحدون الظاهرية بذلك تخليص الفقه من الفروع التي عسرَتْهُ وصعَّبَتْهُ ووسعت شقة الخلاف فيه ، قصد ابن مضاء كذلك تخليص النحو

(١) مقدمة الدكتور شوقي ضيف لكتاب الرد على النحاة: ص٤٣ .

(٢) المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: ج١/ ص٢٢، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة

من التعقيد والتعسير، ومما فيه من غم وضيق.

وقد ضرب ابن مضاء لهذه التمارين مثلاً هو قول النحاة كسيبويه والخليل وغيرهما: « ابنِ مِنَ البَيْع على مِثْلِ فُعْل » ذاهبين إلى أنه يصح أن يُقالَ بُوعَ أو بِيعَ قياساً على مثل (موقِنٌ ومُوسر) في قلْبِ الياءِ واواً أو قياساً على مثل (بِيض وغِيدٍ) بقلب الضمة كسرةً. وكل ذلك في رأيه - فضول ينبغي أن يُبرأ منها النحو ويُخلّص تخليصاً، حتى لا يكون فيه عسر ولا صعوبة[1].

ويبيّن ابن مضاء الظاهري بذلك كيف شُغِلَ النحاة بتمارين ووُجوهٍ وعلل، لا حاجة لنا بها ، سوى التمرين فيما لا فائدة فيه ، وأي فائدة نفيدها من صيغة (بوعَ أو بيع) التي لم تأت عن العرب ، ولم تجر على سَنَنِ كلامهم ، وإنما تجري على ألسنة النحاة وأقيستهم.

هذا بعضُ ما أثمَرَه تطبيق المنهج الظاهري على النحو العربي، هذا المنهج الذي بدأه ابن حزم؛ ونضَج عند ابن مضاء، وأحيا بعض رسومه أبو حيان.



(1) المدارس النحوية: ص٣٠٦ .

المطلب الثالث

الظاهرية النحوية واللغوية عند أبي حيان وتأثره بابن مضاء

لعل أهم ظاهرة تسترعي الانتباه في الأندلس، ظاهرية بعض رؤوس النحاة واللغويين فيها، فابن مضاء كان ظاهريا في الفقه والنحو كما تقدم، وأمير المؤمنين في النحو واللغة أبو حيان الغرناطي «كان ظاهري المذهب، متعصباً لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم..»[1] كما يقول المقريزي .

وثمة نحوي أندلسي آخر هو محمد بن محمد بن سهل بن مالك ، أبو القاسم الأزدي الغرناطي المتوفى سنة ٧٣٠هـ وهو غير ابن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو ،كان ظاهري المذهب، نقل ابن قاضي شهبة في « طبقات الشافعية » عن الشيخ كمال الدين الأدفوي قال: « قرأ الفقه على مذهب الشافعي وكان يميل إلى مذهب أهل الظاهر»[2].

وقال الحافظ الذهبي: «محمد بن محمد بن سهل بن مالك بن سهل ، الإمام العالم المقرىء المحدث النحوي المتفنن، ... من بيت سيادة ووزارة، ولد سنة ٦٧٢ هـ...قَدِم علينا فقرأ الصحيحين في دون الشهر، وكان أثرياً ظاهرياً، بصيراً بالعربية، ويعلَمُ الفلك، له تقوى وكمال عقل، توفي في المحرم سنة ٧٣٠هـ بمصر»[3].

والظاهرة الجديدة التي تلفت النظر في الأندلس كذلك، نزوع بعض النحاة إلى

(١) المقفى الكبير لتقي الدين المقريزي: ٧/ ٥٠٥ .

(٢) طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٢/ ١٥٠ .

(٣) الذهبي: المعجم المختص بالمحدثين: ص٢٥٧، تحقيق محمد الحبيب الهيلة .

تطبيق مذهب الظاهرية وأصولهم على النحو.

«أبو حيان ظاهري حتى في النحو»[١]، تلك هي مقولةُ معاصرِهِ أبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الأزدي المراكشي، النحوي نزيل القاهرة المتوفى سنة ٧٣٠هـ قصد بها الحطّ على أبي حيان ؛ لأن الظاهرية كانت مَذَمَّةً عند بعض الفقهاء كما هو معروف.

لكن هذا الحكم لا يخلو من بعض الحق ؛ فإن تأثر أبي حيان بمنهج ابن مضاء الظاهري في النحو أظْهَرُ من أن يُنكر، ولكن هذا الأثر لم يكن قوياً شاملاً لمذهب أبي حيان النحوي، وإنما أخذ بطرف مهم منه مع استفادته من المدرسة المشرقية في النحو؛ فكان بذلك وسطا بين منهج المشرق ومنهج ابن مضاء.

ذلك أننا نجد في كتبه مواضع يقف فيها مع ابن مضاء، ويأخذ بآرائه ويذهب مذهبه، ومواضِعَ أخرى يوافق فيها النحو المشرقي، فحاول أن يستفيد من المدرستين: المدرسة المشرقية ومدرسة ابن مضاء[٢].

ولست أود الإفاضة في هذا الموضوع، لأن الذي يهمنا هو جانب تأثر أبي حيان بالمنهج الظاهري في النحو العربي كما أصَّلَه ابن مضاء القرطبي.

لقد وصَل تعلق أبي حيان بمذهب الظاهرية بينه وبين ابن مضاء[٣]، فبدا تأثره به واضحا في غير موضع أو باب من كتبه، وتصانيفه، ومن ذلك:

أ- رأيه في نظرية العامل :

لم يدْعُ أبو حيان إلى إلغاء العامل في النحو العربي بالمرة كما دعا إلى ذلك ابن

(١) الإعلام للمراكشي: ٢/ ٢١١

(٢) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ص٣٨٩.

(٣) المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف: ص٣٢١

مضاء، ولكنه دعا إلى إلغاء الخلافات في تقدير العامل، لعدم ترتب فائدة أو حكم نُطقي عليها، فالعامل عنده موجود، ولهُ أثر، ولكنه لا يؤثر أثرَيْن في محلٍ واحد، ثم إنه لا يجتمع عاملان على معمول واحدٍ إلا في التقدير لنحو: (ليس زيدٌ بجبان)[١].

وقد اختلف النحاة في العامل والمعمول، فذهب كل واحد منهم مذهبا، فهذا يجعل العامل معنوياً وذاك يجعله لفظياً، وذاك يجعله ما قبله من فعل أو كلام أو أداة، وقد دعا ابن مضاء كما تقدم إلى إلغاء العامل ليُريح النحاة ودارسي النحو من التعقيدات والخلافات التي تبعث في نفس القارئ الضيق والضجر، أما أبوحيان فإنه كان يرمي إلى إلغاء الخلافات في تقدير العامل بين النحاة، وتكرُّر ذلك عنده في عدة مواضع:

منها: « باب الفعل المضارع والرافعِ له » فبعد أن عرض خلاف النحاة حول عامل الرفع في الفعل المضارع أهو معنوي أم لفظي؟ قال: «فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع، ذكر منها المصنف مذهبَيْن... والكلام على هذه المذاهب بالاحتجاج لها والابطال يستدعي ضياع الزمان فيما ليس فيه كبير جدوى، لأن الخلاف في ذلك لا ينشأ عنه حكم نُطْقي، والخلاف إذا لم ينشأ عنه حكمٌ نطقي فينبغي ألا يُتشاغل به »[٢].

(١) أبو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه « ارتشافُ الضَّرَب من لسان العرب » للدكتور مزيد إسماعيل نعيم : ص١٤٦، مجلة التراث العربي ، دمشق ، العددان : ١٣و١٤، ١٩٨٤م.

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل (باب الإعراب) لأبي حيان : ٥/ ٨٤ ، مخطوط ، عن أبي حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي : ٣٩٨.

وذكر مثل ذلك في باب : « الاستثناء » فقال: «وإذا انتصَبَ ما بعدَ إلاَّ على الاستثناء ؛ فالخلافُ في الناصب، فقيل النصب بإلا نفسها، ونُسِبَ إلى سيبويه، وقيل... الخ » ، وبعد أن نقل خلاف النحاة وآراءهم المتشعبة في ذلك قال: « ومثلُ هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل وناصب المفعول، وإنما الخلافُ الذي يُجْدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي»[1].

وذهب إلى أبعدَ من ذلك في « منهج السالك » عند بحثِه بابَ المستثنى فصرح بما ذهب إليه ابن مضاء من أن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم لا لشيء غيره[2]، يقول راداً على ابن مالك في قوله: «ما استثنتْ (إلا) مع تمام ينتصِب » ، وقوله : «ما استثنتْ إلا » فيه تجوُّزٌ ؛ لأن « إلا » ليست التي تستثني إنما يُستثنى بها، والمستثني هو المتكلم»[3].

ومن هذه الآراء وهذا المنهج في البحث، يتبين لنا أن أبا حيان تأثر بدعوة ابن مضاء إلى إلغاء العامل وعدم القول به، ولكن هذا التأثر لم يكن قوياً، إذْ عَدَلَ عنه في مواضع من أبواب النحو الأخرى.

ب- تقديم السماع على القياس:

مرت بنا دعوة ابن مضاء إلى إلغاء القياس مستضيئا بإبطال مذهب الظاهرية له، وقد مضى أبو حيان في إثره يقدم السماع على القياس - وإن كان يعترف بالقياس -

(١) إرتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان: ص ١٩٤ . عن المرجع السابق

(٢) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ص٣٩٨ .

(٣) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان: ص١٦٠، تحقيق سدني جليزر نيوهافن ١٩٤٧م عن المرجع السابق.

ويعتمد على المسموع من كلام العرب، ولا يعتد برأي لا يستند إلى سماع.

ولنستمع إلى أبي حيان نفسِه يكشف لنا عن رأيه في السماع والقياس، يقول: «فلما اطلعنا على مذاهب الناس في هذه المسألة، ولاختلافهم فيها، رَجَعْنا عند الاختلاف إلى السماع من العرب، فما وَجدناهُ منقولاً عنهم أخذنا به، وما لم يُنقَل من لسانهم اطَّرَحناهُ، وذلك مذهبُنا في إثباتِ الأحكام النحوية أنا نرجع فيها إلى السماع فلا نُثبتُ شيئا من الأحكام إلا بَعْد إثبات نوعه، ولا نثبتُ شيئا منه بالقياس، لأن كل تركيبٍ له شيء يخصه، فلو قِسْنا شيئا على شيء لأوشكَ أن نُثبتَ تراكيب كثيرة لم تَنْطقِ العربُ بشيءٍ من أنواعها.

والقياس الذي نذكرُه نحن في النحو إنما هو بَعْدَ تقرر السماع، فلا نثبتُ الأحكام بالقياس إنما نُثبِتُها بالسماع من العرب، ويكونُ في الأقيسة إذ ذاك تأنيسٌ وحكمةٌ لذلك السماع، ومن تأمل كتاب سيبويه وجدهُ في أكثرِهِ سالكاً هذه الطريقة التي اخترناها في إثبات الأحكام بالسماع»[1].

فواضحٌ من هذا النص وغيره أن مذهب أبي حيان في القياس-ومبناه على التعليل-هو رفضُ ما يؤدي إليه من وجوه التراكيب التي لم يرِد بها السماع الصحيح الذي عليه المعول الأول لدى أبي حيان، وأما القياس الذي يأخذ به ويذكرُه، فإنما هو القياس المبني على ما تقرر بالسماع[2].

ولما كان السماع عند أبي حيان هو الأساس الذي تُبنى عليه القواعد، وجدناه يأخذ بالسماع ويترك القياس إذا ما تعارضا، ولا يقيس على شيء إلا حينما ينعدم السماع، ولا يختار من المذاهب إلا ما وافقه السماع وشهد له ، سواء أكان

(١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل لأبي حيان: ٣/ ١٥٣، عن المرجع السابق: ٤٠٣ .

(٢) القياس في النحو للدكتورة منى إلياس: ص١٦٢ .

مذهباً بصرياً أو كوفياً، اعتد به سيبويه أو الكسائي أو الفراء[١].

ولهذا كثُرَتْ في مؤلفات أبي حيان هذه العبارات: لم يرِدْ به سماع، حسنٌ في القياس ولكن لم يرد به سماع، وهذا أمر يحتاج إلى سماع، وهذا يحتاج إلى نقل صحيح عن العرب. ومن الأمثلة على ذلك:

- يرى الأبدي وابن عصفور جوازَ حذف مجزوم « لا » النّاهية قياساً على حذف مجزوم « لمّا » مثل (أكرِمْ علياً إن استقامَ وإلا فلا)، فيقول أبو حيان: ويحتاج إلى سماع.

- واختلف النحويون في جواز توسط خَبَرِ عَسَى المقرون بأن، منهم من أجازه، ومنهم من منعه، قال أبو حيان: «والحق أنه يحتاج في التوسط وعدمه إلى سماع من العرب». قال المرادي: «وهذا من الشيخ أبي حيان وقوفٌ منه على الظاهر».

- منع البصريون العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض واستدلوا بالقياس. قال أبو حيان: «إنه يرى جوازَه لوقوعِه في كلام العربِ نظماً ونثراً ولسنا متعبدين بمذهب البصريين، بل نتبع الدليل»[٢].

فأبو حيان رُغْم إعجابه بالمذهب البصري في النحو، لا يأخذ بمذهبهم إذا خالفه نص من السماع، أو خالف قياسهم، لأنه لا يتعبد بكلام البصريين، وإنما يتعبد بالدليل من النص المسموع عن العرب.

وهو من هذه الناحية أقربُ إلى مذهب الظاهرية منه إلى غيرهم، فكما ألغى

---

(١) انظر. أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ص٤٠٨.

(٢) همع الهوامع للسيوطي: ٢/ ١٣٩. عن النحو والفقه الظاهري للدكتور أحمد كحيل. ص٣٢٧، مقال بمجلة أضواء الشريعة، كلية الشريعة بالرياض، العدد السادس.

ابن مضاء القرطبي القياس متابعاً في ذلك فقهاء الظاهرية الذين أبطلوه، لم يعتدّ أبو حيان بالقياس إلا عند الضرورة، أو للاستئناس به كما قال. ولذلك قال ابن الوردي في ذيل تاريخ أبي الفداء: «كان أبو حيان بحراً زاخراً في النحو، وهو فيه ظاهري المذهب»[١].

ج- رأيه في العلل:

تقدّم الحديث عن إلغاء ابن مضاء الظاهري للعلل الثواني والثوالث لأنها تفسد النحو، وتجعله صعباً عسيراً؛ متشعبَ المسالك، ومضى على أثره أبو حيان ينفر من كثرة تعليلات النحاة، ويدعو إلى طرح هذه التعاليل التي لا تجدي نفعاً.

يقول أبو حيان: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستنِدةً للسماع الصحيح، لكان أجدى وأنفع»[٢].

ومما أنكرَ أبو حيان التعليلَ فيه، أوضاع الكلامِ التي تُتَلَقّىٰ بالسماع، ومن ذلك تعليلهم لحروف المُضارعة، وكونها الهمزة والتاء والنون والياء عقْبَ على ذلك كله فقال: «فهذا كله تعليل يسخرُ العاقل منه، ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستَنبِطه، فهل هذا إلا من الوضعيات، والوضعيات لا تُعلل»[٣].

ويذهب أبو حيان إلى أن أحكام اللغات كلها لا تحتاج إلى تعليل أو دخول الأقيسة عليها، وإنما تحتاج إلى النص والسماع فحسب، ويَشيد بأبي جعفر ابن مضاء الظاهري، وبدعوته إلى اطّراح التعاليل السخيفة التي أفسدت النحو فيقول: «ولقد اطلعت على جُملة منَ الألْسُنِ كلسان الترك ولسان الفرس، ولسان

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية ١/ ٤٣٢.

(٢) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٠، عن أبي حيان النحوي د. خديجة الحديثي: ٣٩٥-٣٩٦.

(٣) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٠، عن أبي حيان النحوي د. خديجة الحديثي ٣٩٤-٣٩٥.

الحبش، وغيرهم، وصنفت فيها كتبا في لُغتِها ونحوها وتصريفها، واستَفَدْتُ منها غرائب، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلُها شيء من الأقيسة، وإنما يقالُ من ذلك ما قالهُ أهل ذلك اللسان.

ولم أرَ أحداً من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل؛ إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب « المُشرق في النحو » فإنه طعن على المعللين بالعِلَلِ السخيفة ورد عَلَيهم ما شحنوا به كُتُبهم من ذلك. وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته، وهو كان آخر من خُتِمت به المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله »[1].

ومن هذه النصوص يبدو تأثر أبي حيان بابن مضاء واضحاً جلياً، فقد ذهب مذهبه في اطراح التعاليل السقيمة التي لا فائدة ولا طائل منها؛ ورد الأقيسة التي لا تعتمد على سماع صحيح.

ويرى أبو حيان أن النحويين قد أفسدوا النحو بعللهم وحُجَجهم الضعيفة الواهية، ولاشك أنه استوحى في ذلك مذهب الظاهرية، فقد ذهب فقهاء الظاهر إلى أنه من الحرام أن نسأل عن شيء وُجِد، لِمَ وُجِد؟ ولِمَ وُضِعَ على هذه الصورة؟ ولِمَ حَرّم هذا وأحل هذا؟ » وقد قال الله تعالى واصفاً لنفسه: ﴿لا يُسأل عما يفعل وهم يسألون﴾[2] فأخبر تعالى بالفرق بيننا وبينه، وأن أفعاله لا يجري فيها « لِم؟ » وإذا لم يحل لنا أن نسأله عن شيء من أحكامه تعالى وأفعاله: « لِمَ كان هذا ؟ فقد بطلت الأسباب جُملةً، وسَقطتِ العِلَلُ البتة، إلا ما نص الله تعالى

(١) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٠ - ٢٣١ عن المرجع السابق: ٣٩٦ .

(٢) سورة الأنبياء: ٢٣ .

عليه أنه فَعَل أمْرَ كذا لأجلِ كذا»[1].

وكذلك عِلْمُ العربية عند أبي حيان فهو «من باب الوضعيات العربية. ففي الحقيقة لا يحتاج إلى تعليل؛ كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل. فلا يقال: لِمَ جاء هذا التركيب في قولك « زيدٌ قائِمٌ » هكذا، كما لا يقال لم يقال للعين: الطرْفِ، ولليل: الليل ؟ولا يقال: لِمَ كانت حروف المضارعة: الهمزة والتاء والنون والياء؟..»[2].

د- رأيه في التمارين غير العملية:

فكرة إلغاء التمارين العملية، وُجِدت بذورها الأولى عند الإمام ابن حزم الظاهري؛ الذي دعا إلى الوقوف عند ما يؤدي إلى فائدة عملية من الأحكام النحوية، والضرب صفحاً عما وراء ذلك مما لا جدوى منه.

وأظهَرُ ما تجلت هذه الفكرة عند ابن مضاء ثم أبي حيان في عزوفهما عما يسمى بمسائل التمرين ؛ التي تؤدي إلى صورٍ من الكلام لا يعرفُ لها نظير في كلام العرب.

وقد تابع أبوحيان ابنَ مضاء الظاهري في دعوته إلى إلغاء التمارين غير العملية؛ وسار على طريقته، فلم يلتفت إلى هذه التمارين ، ولم يُعرها اهتماماً، وكتُبه خاليةٌ من مثل الأبواب التي يعقدها النحاة لها عادةً.

وليست لهذه التمارين فائدة غير التعقيد وتشتيت ذهن المتعلم للنحو ، ولذلك لم يوافق أبو حيان على الأمثلة الشاذة التي كان النحاة يضربونها في كتبهم. لأنه يراها من وضعهم أو من وضع الرواة ؛ لأن العرب لم تكن تتكلم بها.

ومن هذه الأمثلة ما ذكروه في حكم الروابط للخبر بالمبتدأ إن تعددت

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم: ٨/ ١٠٢

(٢) منهج السالك لأبي حيان: ٢٣٠ عن أبي حيان النحوي د. خديجة الحديثي: ٣٩٤

المبتدآت[1]، وبعد أن نقل أبو حيان أقوال النحاة في ذلك قال: «وهذه التراكيب كلها من وضع النحويين، ولا يوجد نظائرها في لسان العرب»[2]. «وأن ذلك يفضي إلى التباس الدلالات وصور التعبير»[3].

إذن، فثورة ابن مضاء على أصول النحو العربي، لم تمض دون أن تترك أثراً، فقد كان لها أثر واضح على إمام الدنيا وأمير المؤمنين في النحو - كما لقبه تلميذه الصفدي[4]، أو صدرُ النحاة، كما لقبه الوادي آشي[5] - الإمام الأندلسيّ الأصل والنشأة، المصريّ المستقر والدار، أبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الجياني النفزي المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

إن هذه السمات كلّها من التمسك بظاهر النص والمسموع من كلام العرب، والبعد عن التعسف في التأويل، والإلغاء أو التقليل من القياس والتعليل، أثرٌ من آثار تطبيق أصول مذهب الظاهرية على النحو العربي، تفردت به الأندلس وبلاد المغرب الإسلامي.

ولكن هل كان لهذه الثورة الظاهرية على أصول النحو العربي أثر بليغ على النحاة قديماً وحديثاً ؟

* * *

(١) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي: ٣٨٩-٣٩٠ .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ص١٤٠ عن أبي حيان النحوي د. خديجة الحديثي: ٣٩١ .

(٣) المدارس النحوية ص٣٢٢ .

(٤) الوافي بالوفيات: ٥/ ٢٦٧ ونفح الطيب: ٢/ ٥٣٧ .

(٥) برنامج الوادي آشي: ص٨٠ رقم الترجمة ٤٥ .

المطلب الرابع

أثر المدرسة الظاهرية النحوية في اتجاه النحو الحديث

لقد كان منهج القدماء من النحاة في المشرق والمغرب؛ مخالفاً لمنهج ابن مضاء الوصفي الظاهري في دراسة اللغة والنحو، وذلك لأنهم اعتبروه خروجا عما ألفوه، وورثوه منذ زمن بعيد، ولذا كان ابن مضاء قليل التأثير في نحاة عصره، رغم ما تمتع به قاضي الجماعة هذا من نفوذ وقوة في دولة الموحّدين الظاهرية، إلا ما كان من أبي حيان المفسر الظاهري الذي كان أثرُ ابن مضاء في تواليفه ومنهجه النحوي واضحا؛ وإن لم يأخذ بأفكار ابن مضاء بتمامها.

وكان ابن مضاء وهو يصنف كتاب «الرد على النحاة» مستشعراً لهذه الحقيقة، وهو تعذرُ تحويل الناس عما ألفوه من نحو المَشرق القديم؛ لاسيما إذا جاء ذلك على يد رجل مغربي أو أندلسي أزرى به قومُه وبلده على عادة الأندلسيين والمغاربة، في الإزراء بكل نتاج فكر ينبُعُ من المغرب، وقد صرح بذلك إمام الظاهرية ابن حزم مستشعراً هذا الغبن فقال:

أنا الشمس في جو العلوم مُنيرة ... ولكن عيبي أن مَطلعي الغرب[1]

ومن قبله قال أحد المؤسسين لمذهب الظاهرية بالأندلس قاضي الحضرة منذر ابن سعيد البلوطي في مجلس حافل، مبيناً ما لاقاه من أهل بلده من ازدراء واحتقار، وصد وإعراض:

هذا المقال الذي ما عابهُ فَنَدٌ ... لكن صاحبهُ أزرى به البَلَدُ

لو كنتُ فيهم غريباً كنت مطرفا ... لكنني منهم فاغتالني النَكَدُ

(١) جذوة المقتبس للحميدي: ٢/ ٤٩١-٤٩٢

لـو لا الخلافـة أبقـى الله بَهجَتَهـا ... ما كنت أبقى بأرضٍ ما بها أحدُ(١)

و ها هـو ابـن مضـاء يستشـعرُ هـذه الحقيقـة - كمـا كابـدها أئمـة الظاهرية بالأندلس قبله - فيقول: «ولعل قـائلاً يقـول: أيهـا الأندلسـي المغـرور بالإجراء بالخَلاء(٢)، المُضـاهي بنفسـه الخَفِي(٣)، ذكـاء وأي ذكـاء، أتُـزاحم بغـير عَوْد(٤)، وتُكاثِرُ برَذاذِكَ الجَوْد(٥):

وابـن اللَّبُـون إذا مـا لُـزَّ في قَـرَنٍ ... لم يستطع صولةَ البُزْلِ القَنَاعِيس(٦)

هل أنت إلا كما قال:

كنَـاطِحٍ صـخرةً يومـاً لِيَفْلِقهـا ... فَلَـمْ يضـرْها وأوهـى قَرْنَه الوَعِلُ

أتزري بنحـوي العـراق، وفضـلُ العـراق علـى الآفـاق، كفَضـل الشمس في الإشراق، على الهلالِ في المَحاق ؟وإنك أخمَلُ من بقّةٍ في شقّة، وأخفى من تِبْنَةٍ في لَبِنَة:

(١) جذوة المقتبس: ٢/ ٥٥٦ .

(٢) هذا التعبير مأخوذ من مثل قديم وهو كل مُجْرٍ في الخلاءِ يُسر.

(٣) الخَفِي: العالم المستقصي لخفيات العالم ودقائقه، يريد - فيما يظهر- سيبويه الذي احتكر النحو والنحاة بعده، وقد ذكره ابن مضاء بوضوح في أول فصل من كتابه «الرد على النحاة» انظر التعليق رقم (٣) ص٧٤ من الكتاب للدكتور شوقي ضيف.

(٤) في المثل: (زاحِمْ بعَوْدٍ أو دَعْ) ، أي استعِنْ على حَرْبك بأهل السن والمعرفة، المصدر السابق، التعليق رقم (٤)

(٥) الجَوْد: المطر الغزير المُنهمر، المصدر السابق، التعليق رقم: (٥) .

(٦) البيتُ لجرير، ضربهُ مثلا لمن أراد مقاومته في الشعْر والفَخر. ولُز: شد، والقرَنْ: الحبْلُ، والبازِلُ: القوي من الجِمال، والقناعيسُ جمع قنعاس: الشديد، المصدر السابق. التعليق رقم (٦).

لو كان يخفى على الرحمن خافيةٌ ... من خلقه خفيتْ عنه بنو أسدِ

فيقال له: إن كنتَ أعمى لا تنهضُ إلا بقائد، ولا تعرف الزيف من الخالص إلا بناقد، فليس هذا بعُشّك فادرُجي:

خَلِّ الطريقَ لِمَنْ يبني المنارَ بـه ... وابرُزْ ببرزةَ حيث اضطرّك القدَرُ(١)

وإن كنتَ من ذوي الاستبراء(٢)، في محل الاستبراء، والاستناد، حيث يجب الاستناد، فانظر، فَسَتبين لك الرغوةُ من الصريح، وتَبين لك السقيم من الصحيح»(٣).

ولكن النحاة القدماء اقتنعوا بما صنعوه، ولم يرفعوا إلى آراء ابن مضاء رأساً، اللهم إلا ما كان من أبي حيان، فلم تكن صرخة ابن مضاء الظاهري إلا صيحة في واد، ونفخة في رماد ، إلى أن جاء العصر الحديث ، «فأُعجِب معظم المعاصرين»(٤) من النحاة واللغويين بابن مضاء وثورته على النحو، ورأوا في دعوته منهجا لإصلاح النحو العربي وتقريبه وتيسيره، وتصنيفه تصنيفاً جديداً، لاعَنَتَ فيه ولا مشقة.

وقد أبدى الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب «الرد على النحاة» حماسا

(١) البيت لجرير، وبَرْزَة: أم عُمر بن لجأ، أحدُ خُصوم جرير الذين هجاهم، المصدر السابق ص٧٥، التعليق رقم (٢).

(٢) والاستبراء: تقَصي البحث في الموضوع لقطع الشبهة عنه، يريد وإن كنت من أهل الرأي والتعمق في البحث وأهل الاستناد أي الرواية: الرد على النحاة، مقدمة الدكتور شوقي ضيف، ص٧٥، التعليق رقم (٣).

(٣) الرد على النحاة: ص٧٤-٧٥ .

(٤) أصول النحو العربي للدكتور محمد الحلواني: ص٢١٥ .

شديداً ، وتأييداً كبيراً لكل ما جاء به ابن مضاء من آراء، كما أبدى إعجابه البالغ بابن مضاء ومنهجه في كتاب آخر له سماه « المدارس النحوية » .

ويتحدث الدكتور شوقي ضيف عن الأثر الذي أحدثه نشرُ كتاب « الرد على النحاة » في الميادين الثقافية والعلمية ؛ فيقول: «وبمجرد أن نشرتُ الكتابَ في سنة ١٩٤٧م أثار ضجة كبيرة في البيئات العلمية، فألقى عنه أستاذي المرحوم الدكتور طه حسين كلمة في مجمع اللغة العربية، وكتب عنه المرحوم الشيخ محمد النجار غير مقالة في مجلة الأزهر، واتخذه غير طالب في الجامعات المصرية موضوعا لرسالة الماجستير أو الدكتوراه، وتردد ذِكرُه في كتاباتِ الباحثين والدارسين من عرب ومستشرقين»[1].

ويرى أن ابن مضاء لم يكتف بالهدم، وإنما تقدم بحلول جديدة للنحو ، يقول: «ولم يكتَفِ ابن مضاء بهذه الثورة الهادمة، فقد تقدم يضَعُ حلولاً جديدةً لكثير من مشاكل النحو، وبذلك نهَجَ السبيل لمن يريدُ أن يصنف كتاب النحو العربي تصنيفاً جديداً، يقوم على اليُسرِ والسهولة»[2].

ويثني على هذا الإبداع والابتكار الأندلسي المغربي الذي تفرد به ابن مضاء فيقول: «وما مِنْ ريْبٍ في أن مَنْ يقرأ كتاباً مُطولاً في النحو، كشرح السيرافي على كتاب سيبويه ، أو شرح أبي حيان على التسهيل، يحسّ أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع، وعلل وأصول و أقيسة ، و مسائل غير عملية.ومن أجلِ هذا كله نُثني على هذا الصوتِ الأندلسي الذي انبعث في القرن

(١) مقدمة الرد على النحاة : ص٤ .

(٢) مقدمة الرد على النحاة : ص٩ .

السادس للهجرة »[1].

ولم يكتف الدكتور شوقي ضيف بالدعوة إلى الاستجابة لنداء ابن مضاء بل قرنَ ذلك بالعمل، فألف كتاباً[2] صنف فيه النحو تصنيفاً جديداً على ضوء آراء ابن مضاء ، وأقامه على ثلاثة أسس هي:

أولا: تنسيق أبواب النحو بحيث يُستغنى عن طائفة منها بردّها إلى أبواب أخرى.

وثانيا: إلغاء الإعراب التقديري في الجُمل، وكذلك في المفردات مقصورة ومنقوصة ومبنية.

وثالثا: أن لا تُعربَ كلمة لا يفيد إعرابها شيئا في تصحيح الكلام والنطق به نطقا سديداً[3].

يقول المؤلف: «وظللتُ - منذ نشري لكتاب الرد على النحاة - أفكر في تجديد للنحو يعرضُه عرضاً حديثا يُنسق أبوابهُ، ويُذلل صعابه ، ويُيسر قواعده، ويستَدْركُ نواقصه، إلى أن من الله - ومِنّةٌ علَي كثيرة - بتأليفي أخيراً لهذا الكتاب المأمول، وهو يطْبَعُ الآن ويُعد الثمرةَ النهائية لمباحثي المتصلة بتحقيقي لكتاب ابن مضاء، ولعله يبلغُ من غايته المبْلغ المنشود، ويُغني الغناء المحمود »[4].

أما الدكتور مازن المبارك ، - أحد النحاة المعاصرين - فقد كان من المُنصفين لابن مضاء ومنهجه الوصفي، يقول : «والحق أن محاولة ابن مضاء كانت تنظر إلى

(١) مقدمة الرد على النحاة: ص٤٤

(٢) كتاب تجديد النحو، طبع دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.

(٣) مقدمة الرد على النحاة: ص٤ .

(٤) المرجع السابق: ص٦ .

واقع اللغة ولحوها... وهي محاولة دفعت إليها الشكوى الصادقة والتذمر الأكيد، فإذا كانت لم تأت بالإصلاح المنشود، فليس معنى ذلك أن صاحبها كان يفكر في هدم النحو القديم أكثر مما يُفكر في إصلاحه كما يرى الدكتور طه حسين»[1].

ويرى أن ابن مضاء جاء بآراء نافذة ينبغي تطبيقها على أبواب النحو العربي، وليتخلص من صعوبته وتعقيده، يقول: «فلقد كانت لابن مضاء في نظريته آراء نافذة ... وهي محاولة فيها الكثير من الحق، وهي تحتاج إلى عناية ودراسةٍ وتوسعٍ تُجريها أيدٍ عادلة غير متطرفة ولا عنيفة كيَدِ ابن مضاء، وتحتاج إلى تطبيق عملي على أبواب النحو ضَرَبَ لنا الدكتور شوقي ضيف - محقق كتاب الرد على النحاة - أمثلةً مُوفقةً منه»[2].

ويتعرض لمحاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى وغيره من المعاصرين لإحياء النحو في العصر الحديث، ويرى أنها متأثرة تأثرا بالغا بابن مضاء، يقول: «ولم نسْمَعْ بعدَ ابن مضاء صوتاً آخر يرتفع بالشكوى ثم تكونُ شَكاتُه دافعاً إلى ولادةِ محاولةٍ جديدة حتى جاء العصر الحديث، عصر الرقة في الذوق، والرغبة في إراحة العقل، وحُب بُلوغ الغاية من أيسر السُبل، فارتفعت أصوات الشاكين يطلبون تقريب النحو وتيسير سبيله أحياناً، ويطلبون هدْمَه بل نقْضَه أحياناً أخرى، فبَادر ذوو الغيرة من العلماء إلى إعادة النظر في النحو، أصوله وأساليبه، وكانت لبعضهم فيه نظراتٌ سديدة وآراء حكيمةٌ ومحاولاتٌ مُخلصةٌ، وتُعتبَرُ محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) أكثر نُضجاً وعمقاً؛ وهي تتصل بمحاولة ابن مضاء، وتشاركها القول في إلغاء العامل؛ إلا أنها أفادت من تطور العلم في العصر الحديث، فكانت

(١) العلة النحوية: نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك: ص١٥٥.

(٢) المرجع السابق: ص١٥٥-١٥٦.

أكثر منها وضوحاً، وأثبت قدماً، وأرصَنَ عرْضاً»[1].

أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد رفض القول بالتقدير، والتعليل، معتبراً ذلك أثراً من آثار الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي، وقد أشار إلى رأيه في أكثر من موضع، منه قوله: «نود أن نبادِرَ القارئ» برفضنا نظرية العِلَل على الوضعِ المنطقي الذي يُصر النحاةُ على اتباعه»[2].

وقد كان الدكتور تمام حسان من أكثر المتأثرين بدعوة ابن مضاء لدراسة النحو دراسة وصفية[3]، لذلك وضع كتاباً مستقلا تحدث فيه عن المنهج القديم الذي سار عليه النحاة في دراسة النحو، وبين معايب ذلك المنهج ثم انتقل للحديث عن المنهج الوصفي وأهميته في دراسة اللغة[4].

وفي مؤلَّفِه الثاني «مناهج البحث في اللغة»، حمل على النحاة الأقدمين، وما انتهوا إليه من إخضاع النحو ودراستِه للفلسفة والمنطق الأرسطي، وأشار بعد ذلك إلى ابن مضاء وما بذله من جهود مخلصة في سبيل تخليص النحو مِنَ السيطرة المنطقية[5].

(١) العلة النحوية: ص١٥٦-١٥٧.

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي للدكتور عبد الرحمن أيوب: ٢٩.

(٣) الدراسة الوصفية للغة لاتُعنى بدراسة التطور اللغوي تاريخياً، ولا بمقارنة اللغة مع غيرها، وإنما تُعنى بوصفها وصفاً علمياً دقيقاً من مختلف الجهات، الصوتية، والشكلية، والتركيبية، فالمهم هو تقرير الواقع اللغوي كما هو دون زيادة أو نقصان، فاللغة هي لغة الحاضرين من حيث الزمان والمكان، وهذا المنهج الوصفي أرسى دعائمه العالم السويسري المشهور «فردناند دي سوسير» انظر: نظريات في اللغة لأنيس فريحة: ص٣٧-٣٨.

(٤) فصل ذلك في كتابه: اللغة بين المعيارية والوصفية: القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٨م.

(٥) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان: ص١٤-٢٩.

هذا الذي ذكر غيض من فيض ممن ساروا من النحاة واللغويين في العصر الحديث على نهج ابن مضاء الوصفي الظاهري في دراسة اللغة والنحو وإصلاحهما على أسس جديدة، وهذا دليل جلي على أن الأثر الذي تركه منهج ابن مضاء في العصر الحديث كان قويا ومؤثراً.

فقد ازدهرت في هذا القرن الدراسة الوصفية للغة، وابتعدت المدرسة الحديثة عن التعليل والبحث عن الأسباب الكامنة وراء الظواهر اللغوية، وقررت الواقع كما هو، وصاحت: «هكذا وصلتْ إلينا اللغة، وهكذا نطق بها العرب، وما جاء على أصله لا يُسأل عن علته»[1].

واعتبر المحدثون ابنَ مضاء بحق هو مؤسس المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية، وفي ذلك يقول الأستاذ أنيس فريحة: «وعندي أن مؤسس المدرسة الوصفية يجب أن يكون عربياً؛ هو ابن مضاء القرطبي»[2].

ويقول في موضع آخر: «يظن أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئا عظيما مستحدثا، وقد قُيِّضَ لي أن أتحدث في إحدى حلقاتهم عن ابن جني... وعندما تكلمت عن كُتيب صغير لابن مضاء القرطبي «الرد على النحاة» كانت الدهشة أشد وأعظم، فإن هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسَيْ المنهج الوصفي»[3].

هذه نفحة من نفحات أثر منهج الظاهرية في اتجاه النحو العربي في العصر

(1) انظر: نظريات في اللغة ص١٤٤-١٤٧.
(2) نظريات في اللغة ص١١٦.
(3) المرجع السابق ص٨٦.

الحديث، وفيه دليل على أن هذا الأثر لم يمتْ ولم يتوقف في عصر من العصور[1].

كما أن أثره في العصر الحديث لم يقتصر على النحو؛ بل امتد إلى الفقه والأحكام، حيث توجد مدرسة فقهية اليوم تقتصرُ على الفهم الحرفي للنصوص، ولا تهتم بمقاصد الشريعة، وتعليل الأحكام، ورعاية المصالح، فعل الظاهرية القدامى، وهم الذين سماهم بعض الفقهاء المعاصرين بـ«الظاهرية الجدد»، أو «الظاهرية الحديثة» أو «المدرسة النصية الحرفية»[2].

فالظاهرية - إذن - لم تنته؛ بل ما زالت حاضرة معنا بكل ثقلها، وما زال منهجها في الفهم والتفكير قوياً مؤثراً، لهذا وجبت دراستها، وتتبعُ أثرها في القديم والحديث.



(1) ومن آخر ما اطلعت عليه في هذا الموضوع وأنا مشتغل بطبع هذا البحث رسالة دكتوراه للباحث الليبي الدكتور إبراهيم عمر سليمان، بعنوان «حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث» نوقشت بكلية الآداب ابن مسيك البيضاء، عام ١٩٩٨، وقد أعلن فيها الباحث أن الداعين إلى تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث قد تأثروا في ذلك بدعوة ابن مضاء القرطبي. انظر العلم الثقافي: السنة٢٩ السبت ٥ دجنبر ١٩٩٨، ص٨.
(2) انظر على سبيل المثال: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور يوسف القرضاوي ص١٧٥.

الفصل الثالث

أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس

تمهيد

أشير في البداية إلى أنه يتعذر الفصل في هذا الباب بين المدرسة الظاهرية وأثر الدولة الظاهرية على عهد الموحدين، إذ هما شيء واحد وعمل واحد، يأخذ بعضه برقاب بعض ؛ لأن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن كما قال عثمان بن عفان رضي الله عنه .

وقد رأينا في الفصل السابق عمق التأثير الذي أحدثه الظاهرية في علوم الآلة - من نحو ولغة - بالمغرب والأندلس ؛ حتى امتد ذلك إلى العصر الحديث .

وتقدَّم القولُ حينئذ أن « المشروع الظاهري » كان مشروعاً شاملاً ، امتد أثره إلى مختلف ألوان العلوم والمعارف، فصبَغَها بصبغته، وأخضعها لضوابطه وأصوله.

غير أن أكبر أثر أحدثته هذه المدرسة في المغرب والأندلس، كان في مجال علوم الشريعة، ومنهج النظر الشرعي، الذي أقامته على أساس العودة المباشرة إلى القرآن والسنة، وأخذ الأحكام منهما، وإقامة الحياة عليهما، وإحياء فقه الدليل بعد هيمنة فقه الفروع، والثورة على التقليد، والدعوة إلى الاجتهاد في نطاق النص، لا الاجتهاد المبني على الرأي المتمثل خاصة في القياس، لأن القياس عندهم ظن، والظن لايغني من الحق شيئا.

وسأحاول في هذا الفصل تبين بعض هذه الآثار في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس ؛ من خلال مبحثين رئيسين : الأول الأثر في علوم القرآن والحديث، والثاني : الأثر في علوم الفقه وأصوله.

* * *

المبحث الأول

أثر المدرسة في علوم القرآن والحديث بالمغرب والأندلس

جوهر الظاهرية هو العمل بظاهر القرآن والحديث، ودعوة الناس إلى هذين الأصلين، وتنفيرهم من تقليد آراء الرجال.

وقد سلكت دولة الموحدين الظاهرية نفس هذا المسلك، ولكنها أرادت أن تحمل الناس على ذلك حملا بقوة السلطان ، لأنها وجدت المنهج الفروعي المقلد هو سيد الفكر الفقهي بالمغرب والأندلس؛ حتى نسي الفقهاء على عهد المرابطين النظر في الأصلين الكتاب والسنة.

وقد وصف المراكشي هذا الوضع خير وصف بقوله: «ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من علم علم الفروع، أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب، وعُمِل بمقتضاها ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نُسِيَ النظر في كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ، فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بهما كل الاعتناء»[1] .

وهذا الوضع شبيه بعصر الإمام ابن حزم في الأندلس، الذي وصفَهُ وذمَّه في غير موضع من كتبه، كما أن هذا المنهج الفروعي كان حائلاً دون الاعتناء بالأصول النصية من كتاب وسنة ، وهما المعين الذي لا ينضب لاستخراج الأحكام الشرعية.

أ- ظهور التأليف في أحكام القرآن :

كان من أثر حركة المدرسة الظاهرية ودولة الموحدين ، رجوع الناس إلى

(١) المعجب ص ٢٥٤.

الأصول في استخراج الأحكام بالمغرب والأندلس ، فشاع الاعتناء بالأصلين قرآناً وحديثاً، حفظاً ودراسة، شرحاً وتفسيراً.

وقد كان التصنيف في « أحكام القرآن » في وقت مبكر بالأندلس فتح بابه وفتق جلبابه في القرن الثالث أحد مؤسسي المدرسة الظاهرية بها قاضي الجماعة منذر بن سعيد البلوطي[1]، الظاهري المذهب، المتوفى سنة ٣٥٥هـ.

وكان كتابه من أوائل المصنفات في هذا الفن ؛ وهو كتاب « الإنباه على استنباط الأحكام من كتاب الله »[2] أو « أحكام القرآن »[3] كما سماه البعض ، ويظهر من اسم الكتاب - كما تقدم - أنه ألف على منهج المدرسة الظاهرية في استنباط الأحكام رأسا من ظاهر الكتاب والسنة.

وقد عد الإمام ابن حزم الظاهري التأليف في أحكام القرآن مما حاز فيه أهل المغرب والأندلس قصب السبق ، وأثنى على عمل منذر أيما ثناء فقال : «وأُلِّفت عندنا تآليف في غاية الحسن، لنا خطر السبق في بعضها... ومنها في أحكام القرآن: كتاب ابن أمنة الحجاري وكان شافعي المذهب ... وكتاب القاضي أبي الحكم منذر بن سعيد وكان داوديَّ المذهب، قوياً على الانتصار له، وكلاهما في أحكام القرآن غاية ، وللمنذر مصنفات : منها كتاب الإبانة عن حقائق أصول الديانة»[4].

وللمنذر في مجال علوم القرآن والتفسير تآليف أخرى : «غريب القرآن» ،

(١) تقدمت ترجمته مفصلة في أعلام المدرسة قبل ابن حزم، فانظره هناك .

(٢) جذوة المقتبس للحميدي ٢/ ٥٥٦. والكتاب مفقود ولوكان موجوداً لأسعفنا بكثير من الفوائد عن هؤلاء الظاهرية الأوائل في الأندلس.

(٣) نفح الطيب - المقري:٢/ ٢٢ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢/ ٣٠١ .

(٤) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم: ص١٧٨-١٧٩: ت الدكتور إحسان عباس.

و«الناسخ والمنسوخ»[١]، وقد تأثر بهذه الكتب ونقل عنها القاضي أبو بكر ابن العربي المعافري الذي عاش في زمن الموحدين في كتابه «أحكام القرآن» و«الناسخ والمنسوخ»، وابن جزي في تفسيره «التسهيل لعلوم التنزيل»[٢]، والإمام القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»[٣]، وكلها مطبوعة الآن.

وممن ألف في أحكام القرآن زمن الموحدين أيضاً تأثراً بالمسلك الذي شقه الظاهرية أبو محمد عبد المنعم بن الفَرَس المتوفى بغرناطة سنة ٥٩٧هـ والذي استقضاه أمير المؤمنين يعقوب المنصور بغير موضع: بجزيرة شقر، ثم وادي آش، ثم جيان، ثم غرناطة، وجعل إليه النظر في الحسبة والشرطة والدماء، وقال له حين ولاه: «أقول لك ما قال موسى عليه السلام لأخيه هارون ﴿اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين﴾[٤]»[٥].

و قد قرّبه المنصور وجعله من أجَلّ الحاضرين بمجلسه من أهل العلم[٦]، قال

(١) انظر آثاره ومولفاته في الباب الأول من هذا البحث.

(٢) راجع ترجمة البلوطي في الباب الأول من هذا البحث.

(٣) انظر على سبيل المثال: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٣٦ حيث يقول القرطبي: «﴿أعدت للكافرين﴾ (البقرة: ٢٤) ... فيه دليل على ما يقول أهل الحق من أن النار موجودة مخلوقة، خلافا للمبتدعة في قولهم: إنها لم تخلق حتى الآن، وهو القول الذي سقط فيه القاضي منذر بن سعيد البلوطي الأندلسي».
قلت: وقد تقدم أن منذراً كان معتزلي الاعتقاد، وقد نقل هذا الكلام أيضاً ابن عطية في «المحرر الوجيز» عند تفسيره لهذه الآية.

(٤) سورة الأعراف: آية ١٤٢.

(٥) انظر صلة الصلة ٤/ ١٩.

(٦) الذيل والتكملة- لابن عبد الملك: السفر الخامس القسم الأول ص ٦٢، رقم الترجمة: ١٢٩، بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

ابن عبد الملك: «و من أجل مصنفاته مصنفه في «أحكام القرآن»، فإنه أجل ما ألف في بابه»[١].

وهكذا تابع التأليف في أحكام القرآن في العصر الموحدي، وتطور التفسير الفقهي إلى أن انتهى إلى الإمام الجليل أبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ليؤلف تفسيره الجامع الذائع الصيت الذي اعتمد فيه كثيرا على من سبقه في هذا الفن لاسيما ابن العربي وسماه: «الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي الفرقان»[٢].

و لقد نحا هؤلاء جميعا في كتبهم منحى استخراج الفقه من الأصل الأول للشريعة، ومن آياته التي تتضمن أحكاما فقهية.

وسواء قصد هؤلاء أم لم يقصدوا، فقد كان هذا المسلك متناغماً مع ما كانت ترومه الدولة الموحدية الظاهرية من بناء الفقه في المغرب على التأصيل والدليل، وإنشاء حركة فقهية تقوم على الاعتماد على النصوص، لا على تقليد كتب الفروع.

ولم يقتصر الأمر على «أحكام القرآن»؛ بل ازدهر في زمن الموحدين التأليف في تفسير القرآن الكريم عموماً، وتزايد اعتناء أهل المغرب بذلك؛ وشهدت الدراسات القرآنية تطورا في القرن السادس وبعده لم تشهده من قبل، وقد أقبل عليها عامة العلماء من أتباع للموحدين والمناهضين لهم على حد سواء.

و ممن اشتهر في تفسير القرآن وعلومه في هذا العصر أبو الحسن الحَرَالّي التُّجيبي المتوفى سنة ٦٣٨هـ، الذي ابتدع علما جديدا لقواعد التفسير، فكان

(١) المصدر السابق: ص ٦١.

(٢) انظر: مقدمة الجامع لأحكام القرآن - الإمام القرطبي: ١/ ٤.

يلقي في التفسير قوانين تتنزل في علم التفسير منزلة أصول الفقه من الأحكام[1]، مثل القوانين التي وضعها أبو الأسود الدؤلي لعلم النحو، والإمام الشافعي لعلم أصول الفقه[2]، وعلى أحكام تلك القوانين وضع كتابه المسمى «مفتاح الباب المقفل على فهم القرآن المنزل»[3].

كما اشتهر في ذلك أبو الحجاج يوسف بن عمران المزدغي الفاسي المتوفى سنة ٦٥٥هـ أحد الفقهاء المجتهدين وأئمة الحديث والتفسير، الذي عده الدكتور إبراهيم حركات من أعلام المدرسة الظاهرية في زمن الموحدين[4]، ألف تفسيراً جليلا لم يكمله، وصل به إلى سورة تبارك الملك، وهو من أبدع التفاسير[5].

ومن أعلام التفسير اللامعين الذين كان لهم صيت وشأن في عهد الخليفة يعقوب، القاضي أبو محمد ابن عطية الغرناطي المتوفى سنة ٥٤٦هـ صاحب «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»[6]، وهذا التفسير اختصر فيه صاحبه جل ما كتب قبله في التفسير، وتحرى فيه ما هو أقرب إلى الصحة.

وقد قال فيه ابن سعيد في رسالته التي ذيّل بها رسالة ابن حزم في مفاخر أهل الأندلس: «ولأبي محمد ابن عطية الغرناطي في تفسير القرآن الكتاب الكبير الذي اشتهر وطار في الغرب والشرق، وصاحبه من فضلاء المائة السادسة»[7]، وقال

(١) عنوان الدراية - للغبريني: ص ١٤٤.

(٢) تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي في التفسير، للأستاذ محمادي الخياطي: ص ٨.

(٣) عنوان الدراية: ص ١٤٤.

(٤) المغرب عبر التاريخ: ص ٣٠٧.

(٥) النبوغ المغربي: ١/ ١٤٨.

(٦) وقد طبع بالمغرب على يد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

(٧) نفح الطيب: ٣/ ١٧٩ بتحقيق الدكتور إحسان عباس.

المقري: «وألف كتابه «الوجيز» في التفسير فأحسن فيه وأبدع، وطار بحسن نيته كل مطار»[1].

و قد اشتهر بالتفسير في هذا العصر أيضاً عبد الجليل بن موسى الأنصاري الأوسي القصري المتوفى بسبتة سنة ٦٠٨هـ، ألف كتاباً في تفسير القرآن، وفسر مشكل الكتاب والسنة في سفر وسط قال ابن الزبير: «وتآليفه كلها جليلة مفيدة في بابها لم يسبق إليها، وكلامه في طريق التصوف؛ سهل محرر مضبوط بظواهر الكتاب والسنة»[2].

وممن عُرف بالتفسير في هذا العصر أيضاً أبو عبد الله محمد بن علي بن العابد الأنصاري الفاسي المتوفى سنة ٦٦٢ الذي اختصر الكشاف للزمخشري وحذف منه مسائل الاعتزال، وأبو العباس أحمد بن فرتون السلمي الفاسي المتوفى سنة ٦٦٠هـ الذي ألف «الاستدراك والإتمام» الذي استدرك فيه على الإمام السهيلي في كتابه «التعريف والإعلام بما أبهم في القرآن العزيز من الأسماء والأعلام»[3].

وقد سار جمهور المفسرين بالمغرب والأندلس، على طريقة التفسير بالمأثور، وتجنبوا الإغراق في التأويل، وظلت تفاسيرهم كفقههم ملتزمة بالسنة والأثر.

ولا ينبغي أن نغفل أمراً هاماً، وهو أن هذه التفاسير في جملتها تهتم بالمذهب الظاهري فتورد أقوال أعلامه، وتكشف عن فقهه وأصوله، والذي يهمنا من هذا كله، أن هذه العناية البالغة والاهتمام الفائق بالأصلين، والتأليف في «أحكام

(١) نفح الطيب: ٢/ ٥٢٦-٥٢٧.

(٢) صلة الصلة: ٤/ ٣١-٣٢، رقم الترجمة: ٤٠.

(٣) النبوغ: ١/ ١٥٩.

القرآن» ، وازدهار حركة التفسير التي شاعت في هذا العصر ، هي ثمرة من ثمار الاتجاه الظاهري ، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث الذي رسّخته دولة الموحدين بالمغرب والأندلس.

ب - ازدهار علم الحديث والتأليف في أحاديث الأحكام :

١- أثر الظاهرية في ازدهار حركة الحديث:

أما ازدهار الحديث في عصر الموحدين ، فحدث عن البحر ولا حرج ؛ لا سيما في زمن يعقوب المنصور[1]، فقد انتشر لأهل علم الحديث في عهده «صيت، وقامت لهم سوق، وعظمت مكانتهم منه ومن الناس»[2].

و كان خلفاء الدولة الموحدية جلهم من علماء الحديث، ونبغ من بينهم الحفاظ كإدريس المامون ابن يعقوب المنصور ؛ الذي وصفه ابن أبي زرع الفاسي بقوله: «وكان فقيهاً حافظاً لحديث النبي ﷺ، ضابطاً للرواية.... إماماً في الحديث، لم يزل أيام خلافته يقرأ كتاب الموطأ، وكتاب البخاري ، وسنن أبي داود»[3].

و لم يقتصر هذا الشغف بالحديث والتعطش المفرط إليه على الخلفاء فحسب؛ بل شمل عامة الناس حتى الأطباء منهم، فهذا طبيب الموحدين الشهير الذي انفرد بالإمامة في الطب في زمانه أبو بكر ابن زُهر المتوفى سنة ٥٩٥هـ: «كان يحفظ كتاب البخاري بأسانيده»[4].

---

(١) إذا رمت التوسع في هذا الأمر فراجع كتاب الأستاذ عبد الهادي الحسيسن:مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي في جزأين.

(٢) المعجب: ص ٤٠٠ .

(٣) الأنيس المطرب بروض القرطاس: ص ٢٤٩.

(٤) المصدر السابق: ص٢٧ ، والوافي بالوفيات: ٤/ ٤٠ رقم الترجمة:١٤٩٧.

وفي أيام يعقوب « انقطع علم الفروع ، وخافه الفقهاء ، وامر بإحراق كتب المذهب، وأمر جماعة ممن كان عنده من العلماء المحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة : الصحيحين ، والترمذي، والموطا، وسنن أبي داود، وسنن النسائي ، ومسند البزار، ومسند ابن أبي شيبة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي ، في الصلاة وما يتعلق بها، على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة ، فأجابوه إلى ذلك، وجمعوا ما أمرهم بجمعه فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه ، وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب ، وحفظه الناس من العوام والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه الجعل السَّنيّ من الكِسا والأموال»[1].

وقد رام الموحدون بهذا الأمر منذ أيام ابن تومرت ترسيخ العمل بالحديث في المغرب والأندلس؛ حتى يصبح شائعا عند سائر الناس ، فيحل عندهم محل مذهب مالك الذي أرادت الدولة الموحدية محوه وإزالته من المغرب مرة واحدة .

و قد بُسِطَ القول في هذا الموضوع في تراجم خلفاء الموحدين ، وفي الفصل المخصص لظاهرية الدولة ، فلا داعي إلى الإطالة بجلب النصوص للتدليل على مبلغ ما وصل إليه علم الحديث أيام الموحدين من ازدهار ، إذ ذلك معروف ومعلوم لكل من خَبَر تاريخ المغرب من قريب أو من بعيد[2].

و الذي يهمنا من هذا كله ، هو موقع المدرسة الظاهرية من هذه الحركة الحديثية. فقد سبق أن ذكرنا أن أهل الظاهر محدّثون، ومن المحدثين انبثقوا، وعلى أيديهم تخرجوا ، وأن فقه الظاهرية كان فقه سنن وآثار ، وكتبهم مملوءة حديثاً ، لأنهم لما ضيقوا مسالك الاستنباط كالقياس وغيره، أعوزتهم الأدلة أحياناً ،

---

(١) المعجب: ٤٠٠-٤٠١.

(٢) انظر: علم علل الحديث لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق ١/ ٢٥١.

فوجدوا في علوم السنة مسعفا لأنها البحر الزخار الذي لاينضب ولا يغور.

وابن حزم إمام المدرسة يعد مذهب الظاهرية متخيراً من مذاهب أهل الحديث يقول: «ولنا على مذهبنا الذي تخيرنا من مذاهب أصحاب الحديث كتاب في هذا المعنى»[1].

ويكفي الرجوع إلى الفصول التي عقدت لأعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس ليجد الناظر فيها أن معظم رجالات الظاهر المترجم لهم من كبار الحفاظ، ومن جهابذة المحدثين بالغرب الإسلامي، وقد زادوا في العهد الموحدي تألقا وتوهجا وظهوراً وبروزاً بسبب مساندة الدولة لهم، ونفاحها عنهم واتخاذها مذهبهم مذهبها الرسمي كما تقدم. ومنحتهم بسبب ذلك أعلى المناصب في الدولة، فازدهر مذهب الظاهرية، وكثر الحزمية في هذا العصر كثرة لم تكن من قبل.

قال عبد الواحد المراكشي: «وقد كثر أهل مذهبه وأتباعه عندنا بالأندلس اليوم»[2]، واعترف خصم الظاهرية اللدود أبو بكر ابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣هـ بأن الظاهرية في عصره ملأوا المغرب[3]. وأنه «أمر استشرى داؤه، وعزّ عندنا دواؤه، وأفتى الجهلة به فمالوا إليه، وغرّهم رجل عندنا يقال له ابن حزم»[4].

و أصبح شيخ الظاهرية أبو محمد ابن حزم - في هذا العصر - أشهر علماء

---

(١) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها- لابن حزم: ص١٨٦، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم).

(٢) المعجب: ص ٧٧.

(٣) العواصم من القواصم: ٢/ ٣٣٦، تحقيق عمار طالبي.

(٤) عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي - لابن العربي: ٥/ ٣١٧

الأندلس، وأكثرهم ذكراً في مجالس الرؤساء وعلى ألسنة العلماء[1] حتى قال نجم بني عبد المؤمن يعقوب المنصور: «كل العلماء عيال على ابن حزم»[2].

وقد دفع الظاهريةَ الحركة الحديثية لهذا العصر دفعة قوية بل كانوا أئمتها وقادتها؛ إذ ظهر فيهم جهابذة الحفاظ والمحدثين، أذكر بعضهم على سبيل الإشارة السريعة؛ لأني بسطت تراجمهم في الفصول المخصصة لأعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس.

- ومنهم أبو العباس ابن شبرين الأنصاري الخزرجي البلنسي الداني المتوفى سنة ٥٣٢ هـ شيخ القاضي عياض، وهو ممن عني بالحديث والرواية، ورحل فيها، وفهم الطريقة، وأتقن الضبط، واتسع في الأخذ والسماع، له كتاب «رجال مسلم» وغير ذلك، كان يميل في فقهه إلى الظاهر[3].

- أبو عبد الله محمد بن حسين الأنصاري المري من أهل المرية، تلميذ أبي علي الغساني، كان معتنياً بالحديث ونقله، منسوباً إلى معرفته، عالماً بأسماء رجاله وحملته، وكان متبعاً للآثار والسنن، ظاهري المذهب، له كتاب حسن في الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه[4].

- أبو بكر محمد بن الحسين الميورقي المتوفى سنة ٥٣٧هـ تلميذ أبي علي الصدفي، وكان محدثاً راوية، عارفاً بالحديث وأسماء الرجال، ذكياً متقناً لما رواه،

---

(١) المعجب: ٧٧.

(٢) نفح الطيب: ٣/ ٢٣٨.

(٣) الغنية للقاضي عياض: ص ١٨٤ رقم ٤٣، والتكملة لابن الأبار: ١/ ٤٤ رقم: ١٢٦، والذيل والتكملة لابن عبد الملك: س ١، ق١، ص ١٢٩.

(٤) الصلة لابن بشكوال: ٢/ ٥٨١-٥٨٢، رقم ١٢٨٠.

مشهوراً بالإتقان والضبط ، ثقة فيما نقل وروى ، وكان ظاهري المذهب[١].

- أبو العباس أحمد بن عبد الملك الأنصاري الإشبيلي اللبلي المعروف بابن أبي مروان المتوفى سنة ٥٤٩، شيخ عبد الحق الإشبيلي كان يسمى ابن معين وقته ، وبخاري زمانه، ألف كتاب « المنتخب المنتقى » في أحاديث الأحكام وعليه بنى عبد الحق كتابه الأحكام ، وكان فقيهاً ظاهري المذهب حزميُه ، كما يقول ابن عبد الملك، وعلى طريقة ابن حزم كما يقول ابن الأبار[٢].

- أبو محمد ابن حوط الله الأنصاري الحارثي الأندي المتوفى سنة ٦١٢هـ كان إماماً في صناعة الحديث ، مقيداً ضابطاً ، بصيراً بها، معروفاً بالإتقان لها، حافظاً لأسماء الرجال، واقفاً على المُعَدلين والمجرحين، يجمع الى الاحتفال بالرواية حسن الاستقلال بالدراية ، محدث أهل المغرب، روى عنه عالَم لا يُحصون، كان في فقهه يُغلّب طريقة الظاهرية، ألف كتاباً في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي[٣].

- أبو القاسم ابن بقي بن مخلد القرطبي، المتوفى سنة ٦٢٥هـ من ذرية بقي بن مخلد ، شيخ ابن القطان الفاسي في الحديث، كان مسند أهل المغرب وعالمهم

(١) التكملة: ١/ ٤٤٠، رقم ١٢٥٩، والإحاطة لابن الخطيب : ٣/ ١٩٠، وصلة الصلة لابن الزبير: ٥/ ٣٩٢ رقم ١٧٢، ونفح الطيب: ٢/ ١٥٥، ومعجم السفر للحافظ السلفي: ص٣٦٠.

(٢) انظر التكملة: ١/ ٥٨ رقم ١٦٢ والذيل والتكملة: س١، ق١، ص ٢٦٥، رقم ٣٤٦.

(٣) انظر التكملة: ٢/ ٨٨٣ رقم ٢٠٩٩، والمرقبة العليا: ص١١٢، والإحاطة : ٣/ ٤١٦، وصلة الصلة: ٣/ ١٣٤ رقم٢٢١، والذيل والتكملة: س١، ق١، ص١٤٤، رقم ٢٢١، وبغية الوعاة: ٢/ ٤٤، وتذكرة الحفاظ للذهبي: ٤/ ١٣٩٧، وسير اعلام النبلاء: ٢٢/ ٤١، والإعلام بمن حل مراكش ٨/ ٢٠٧.

ورئيسهم كما يقول ابن العماد الحنبلي[١] ، سمع منه الناس وتنافسوا في الأخذ عنه وكان أهلا لذلك[٢]، كان قاضي الخلافة المنصورية وكاتبها[٣] القديم الاختصاص بها، والأثرة لديها[٤]، أضاف إليه الموحدون خطتي المظالم والكتابة العليا[٥].

قال تلميذه الرعيني: «كان يرغب عن مذهب مالك، ويميل إلى الظاهر، وينزع إلى ابن حزم ويتشيع له»[٦].

- الحافظ أبو الخطاب ابن دحية الكلبي السبتي المتوفى ٦٣٣هـ كان من كبار المحدثين، ومن الحفاظ الثقات الأثبات المحصلين[٧]، رحل إلى مصر، فامتحن علماؤها حفظه فذكروا أحاديث بأسانيد حولوا متونها، فأعاد المتون المحولة إلى متونها الأصلية، فأقروا له بالتقدم، واعترفوا له بالحفظ والإتقان والتفهم[٨]، وله بنى الكامل دار الحديث بالقاهرة[٩].

ألف تآليف كثيرة في الحديث وغيره، بعضها طبع آخراً منها: الابتهاج في أحاديث المعراج[١٠] وهو فريد في بابه، وأنوارُ المشرِقَيْن في تنقيح الصحيحين

(١) شذرات الذهب: ٥/ ١١٦-١١٧.

(٢) التكملة: ١/ ١١٥-١١٦.

(٣) صلة الصلة لابن الزبير: ٥/ ٣٤٨ رقم ٧٥.

(٤) المرقبة العليا: ص١١٨

(٥) التكملة: ١/ ١١٥-١١٦.

(٦) برنامج الرعيني: ص٥٠ رقم الترجمة ١٦.

(٧) نفح الطيب: ٢/ ٩٩.

(٨) عنوان الدراية للغبريني: ص٢٧٢.

(٩) بغية الوعاة للسيوطي: ٢/ ٢١٨، رقم ١٨٣٢.

(١٠) طبع آخراً بمصر بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، مطبعة المدني بالقاهرة، ط١/ ١٤١٧-١٩٩٦م وعندي منه نسخة.

المُشرقين، وأعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين، مخطوط الاسكوريال بمدريد، ومصنف في رجال الحديث، وتعليق على كتاب الشهاب للقضاعي، ونهاية السول في خصائص الرسول وغيرها كثير[1].

- أبو علي عمر الزبار الأنصاري الاشبيلي، المتوفى سنة ٦٣٧هـ قال ابن سيد الناس «المحدث الصالح»[2]، وقال تلميذه أبو الحسن الرعيني أيضاً: «الشيخ الأستاذ المحدث الخطيب الفاضل كان مكباً على علوم السنة يحفظها ويعيها، مقيداً لأمهات الأثر وصحاحه»[3].

وكان ظاهري المذهب[4] اختصر «صحيح مسلم» اختصاراً حسناً: وأضاف إليه زيادات البخاري في صحيحه بإشارة شيخه أبي محمد بن حوط الله المحدث الظاهري، فجاء من أنبل المختصرات وأتقنها[5].

- الحافظ الإمام أبو العباس أحمد بن محمد بن خليل بن مُفرِّج الأموي الإشبيلي النباتي، الظاهري الحزمي، الشهير بابن الرومية المتوفى سنة ٦٣٧هـ كان بصيراً بالحديث ورجاله، كثير العناية به[6] قال عنه لسان الدين بن الخطيب: «كان نسيج وحده، وفريد دهره، وغرة جنسه، إماماً في الحديث، حافظاً، ناقداً، ذاكراً تواريخ المحدثين، وأنسابهم ومواليدهم ووفاتهم، وتعديلهم وتجريحهم»[7].

(١) انظر قائمة مؤلفاته في الترجمة التي عقدت له مع أعلام المدرسة الظاهرية.

(٢) صلة الصلة لابن الزبير: ٤/ ٧٥.

(٣) برنامج الرعيني: ص٨.

(٤) الذيل والتكملة لابن عبد الملك: س٥، ق٢، ص٤٤٠.

(٥) انظر ترجمته مع أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم.

(٦) نفح الطيب: ٢/ ٥٩٨، رقم٢٢١.

(٧) الإحاطة: ١/ ٢٠٨

ألف في علم الحديث كتبا جليلة القدر منها: «الحافل في تذييل الكامل» لابن عدي، وهو استدراك على كتاب الكامل، وقد نقل عنه كثيرا الحافظان الذهبي وابن حجر العسقلاني في كتبهما واعتمدا أقواله في الجرح والتعديل، وكتاب «مجر الأثار في الحديث»، و«المعلم بزوائد البخاري على مسلم»، و«كنز الأخبار في الحديث»، و«توهين حديث الأربعين»[1].

- الإمام الحافظ العلامة أبو بكر محمد بن أحمد بن سيد الناس اليَعْمَري الإشبيلي، المعروف بابن سيد الناس المتوفى سنة ٦٥٩هـ، كان راوية، حافظاً للحديث، عارفاً برجاله وبأسمائهم وبتاريخ وفاتهم، ومبلغ أعمارهم[2] ويُذكر أنه كان يستظهر عشرة آلاف حديث بأسانيدها، ويذاكر بأضعافها[3]، وكان عالم المغرب غير منازع، وبه خُتم هذا الشأن بالمغرب[4].

قال الحافظ الذهبي: «كان ظاهري المذهب على طريقة أبي العباس النباتي»[5].

وله طريقة فريدة في تدريس الحديث والكلام على فقهه متأنّي، ألّف كتاب «بيع أمهات الأولاد» في مجلد، رآه الحافظ شمس الدين الذهبي وقال: «يدل على سيلان ذهنه، وسعة حفظه، وسعة إمامته»[6].

- الحافظ أبو إسحاق ابن هارون المرادي الفاسي المتوفى سنة ٦٦٣هـ

(١) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم.

(٢) عنوان الدراية للغبريني: ص٢٩٣.

(٣) المصدر السابق: ص٢٩٤-٢٩٥.

(٤) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي: ٤/ ١٤٥٠-١٤٥١، وطبقات الحفاظ للسيوطي: ص٥٠٨ رقم ١١١٧.

(٥) تذكرة الحفاظ: ٤/ ١٤٥١.

(٦) المصدر السابق.

المعروف: بابن الكماد، كان أحفظ أهل زمانه لحديث رسول الله ﷺ، وأذكرهم للتاريخ والرجال، والجرح والتعديل، والخلاف العالي، يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا، ويتكلم على أسانيدها ومتونها، لم يكن له في عصره مثيل[1].

ولذلك قال فيه الإمام السيوطي: «ابن الكماد، الحافظ الحجة، الواعظ القدوة، محدث المغرب»[2]. وقال ابن القاضي: «وكان يميل إلى الظاهر»[3].

هؤلاء هم جهابذة المحدثين والحفاظ من الظاهرية الذين عاشوا في العصر الموحدي، وأسهموا ـ كما رأينا ـ بحظ وافر في الازدهار الكبير الذي شهدته دراسة الحديث وحركته خلال هذا العصر، وقد لا أعدو الحقيقة إذا قلت: إن الظاهرية كانوا مدار هذه الحركة الحديثية وقطب رحاها في هذا العصر، بتآليفهم الغزيرة في الحديث وعلومه، وبمنهجهم الفريد في تتبع الآثار والسنن وفقهها، وطريقة تدريسها.

٢- أثر الظاهرية في منهج فقه الحديث:

كانت دراسة الحديث عندهم تجري على منهاج شامل، ينحو منحى التوسع في المعنى، والتعمق في البحث في كل ما يتعلق بالحديث المدروس متناً وسنداً، رجالاً وجرحاً وتعديلاً ولغة، وفقهاً، وأخلاقاً.

وقد وصف الغبريني الطريقة الفريدة التي كان يدرّس بها أحد أعلام المدرسة الظاهرية زمن الدولة الموحدية وهو الإمام الحافظ أبو بكر بن سيد الناس

(١) جذوة الاقتباس- لابن القاضي المكناسي: ١/ ٨٤-٨٥ رقم: ٤ ، وصلة الصلة لابن الزبير ٥/ ٣٥٦ رقم: ٩٢، وشجرة النور الزكية: ١/ ٢٠٠ رقم: ٦٧٩.

(٢) طبقات الحفاظ ٥١٠ رقم ١١٢٢.

(٣) جذوة الاقتباس ١/ ٨٥.

الإشبيلي الظاهري الحزمي المتوفى سنة٦٥٩هـ فقال: «كان إذا قرأ الحديث بسنده إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ، ثم إذا انتهى الإسناد رجع إلى ذكر رجاله، فيبدأ من الصحابي رضي الله عنه، فيذكر اسمه ونسبه وصفته وتاريخ ولادته، ووفاته، وحكايته إن عُرفت له، ثم يتلوه بالتابعي كذلك، ولا يزال يتبعهم واحداً فواحداً إلى أن ينتهي إلى شيخه فيقول: أما فلان شيخنا فيقول، ويذكر ما ذكر فيمن تقدم، ويزيد على ذلك بأنه لقيه وقرأ عليه كذا، وسمع منه كذا، وبعد الفراغ من ذلك يذكر لغة الحديث وعربيته، ويتعرض لما فيه من الفقه والخلاف العالي، ولدقائقه ورقائقه والمستفادات منه، كل ذلك بفصاحة لسان، وجودة بيان»[1].

قلت: وإنه لمنهج حري أن يُحتذى في تدريس فقه الحديث وعلوم السنة اليوم.

وهذا ظاهري آخر في هذا العصر، أبو إسحاق إبراهيم المرادي الفاسي من أهل فاس وبها ولد ونشأ، ابن الكماد، المتوفى سنة ٦٦٣ه ذكر ابن الزبير طريقة تدريسه للحديث فقال: «كان يقوم على الكتب الخمسة قياماً حسناً، ويتكلم على أسانيدها ومتونها، ويستوفي خلاف الفقهاء فيها... فحضرت مجالسه وسمعته يسرُدُ أحاديث، ويُتبعها بفقه وبيان لما يعرضُ فيها، ويورد من الخلاف ما يلائم الحال»[2].

٣- أثر الظاهرية في ظهور كتب أحاديث الأحكام:

ولم يقتصر أثر الظاهرية على الحركة الحديثية ومناهجها عامة، بل شمل لوناً خاصاً من التآليف كان لهم فيه قصب السبق، وهو التأليف في أحاديث الأحكام.

ذلك أن دعوة الدولة الموحدية إلى الاستمداد من ظاهر القرآن والحديث،

(١) عنوان الدراية: ٢٩٣-٢٩٤.

(٢) صلة الصلة: ٥/ ٣٥٦ رقم: ٩٢.

جعل الفقهاء بالمغرب والأندلس في أمس الحاجة إلى تآليف في أحاديث الأحكام ميسرة «محذوفة الأسانيد، مبينة الرتبة، ليتيسر استيعابها، ومعرفة درجتها، وتوفير عناء البحث في الدواوين الحديثية المسندة، وكتب العلل والرجال»[١].

وممن قام بالمحاولة الأولى في هذا الباب في القرن الخامس الهجري بالمغرب الفقيه زيدون بن علي القيرواني أبو القاسم الزيدوني[٢]، ولم يكن من أهل الحديث ولذلك جاء كتابه غير واف بالغرض من الناحية الفنية الحديثية التي هي المقصود بالذات من هذا العمل كما يقول عبد الحق الإشبيلي[٣].

وفي المشرق كان هناك محدث حافظ كبير هو أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ[٤] وقد تنبه إلى فائدة هذا العمل بالنسبة إلى غير المحدثين، فألف كتابه الشهير « مصابيح السنة »[٥] محذوف الأسانيد، ولكنه لم يتوسع التوسع المطلوب ليكون عمله مغنياً في بابه، إذ اقتصر على أحاديث

(١) علم علل الحديث: ١/ ١٣٠.

(٢) قال شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق: « أعياني البحث عن أبي القاسم الزيدوني هذا في المصادر المظنون العثور على ترجمته فيها كمعالم الإيمان وغيره من كتب تراجم علماء أفريقية، وكطبقات المالكية بعد مراجعة كتب التراجم العامة فلم أجد شيئا عنه » . علم علل الحديث: ١/ ١٣٢

(٣) علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوَهْم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام- لأبي الحسن بن القطان الفاسي لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق: ١/ ١٣٢-١٣٣.

(٤) انظر: رسالتنا لنيل دبلوم الدراسات العليا: « الإمام البغوي ومنهجه في دراسة الحديث النبوي وفقهه » مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

(٥) وهو مطبوع متداول وسماه الكتاني في « الرسالة المستطرفة » : ص١٣٥: مصباح السنة، وهذا وهم، بل هو المصابيح جمعاً.

الصحيحين مع أحاديث السنن الثلاثة وسنن الدارمي ، ولم يعيِّن من أخرج كل حديث على انفراده، ولا الصحابي الذي رواه ، مكتفياً بالإشارة إلى أحاديث الصحيحين بالصحة ، وإلى غيرهما بالحسن ، وهو اصطلاح خاص به[١]، انتقده العلماء عليه[٢]، حتى قال الحافظ العراقي معترضا على هذا المسلك :

والبغــوي إذ قسم المصابحا	إلى الصحاح والحسان جانحا
أن الحسان ما رووه في السنن	رُدَّ عليه إذ بها غير الحسن[٣]

يقول البغوي في مقدمة المصابيح عن أحاديثه : «أما بعد فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة، وسننٌ سارت عن معدن الرسالة، وأحاديث جاءت عن سيد المرسلين وخاتم النبيين: هُن مصابيح الدجى، خرجت من مشكاة التقوى، مما أورده الأئمة في كتبهم، جمعتها للمنقطعين للعبادة لتكون لهم بعد كتاب الله حظا من السنن، وعونا على ما هم فيه من الطاعة، وتركت ذكر أسانيدها حذراً من الإطالة عليهم، واعتماداً على نقل الأئمة، ربما سميت في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله ﷺ لمعنى دعى إليه، وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان ... وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عما كان منكرا أو موضوعا»[٤].

هذا عمل الإمام البغوي، ولا يخفى على الناظر ما فيه من تقصير.

(١) علم علل الحديث: ١/ ١٣٣-١٣٤.

(٢) انظر رسالتنا « الإمام البغوي ومنهجه في دراسة الحديث النبوي وفقهه » :ص٧٩ فما بعدها.

(٣) شرح ألفية الحديث للعراقي: ١/ ١٠١-١٠٢.

(٤) مصابيح السنة: ١/ ١٠٩، ط دار المعرفة بيروت، بتحقيق مجموعة من الأساتذة.

وكتاب ابن أبي مروان المحدث الظاهري الحزمي هذا، لم يكتب له الانتشار والذيوع، ويعتبر اليوم في حكم المفقود، مع أنه نواة بل أساس كتاب تلميذه المختص به عبد الحق الاشبيلي في الأحكام، الذي انتشر وحاز شهرة واسعة وإقبالا منقطع النظير في المشرق والمغرب.

يقول ابن الأبار: «وعليه بنى كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام، ومنه استفاد، وكان صاحباً لأبي جعفر هذا وملازما له»[1].

وقال ابن فرحون: « وصنف - أي عبد الحق - في الأحكام نسختين كبرى وصغرى سبقه إلى مثل ذلك أبو العباس بن أبي مروان الشهيد بلبلة فحظي هو دون أبي العباس»[2].

ولعلل ذلك هو الذي دفع الحافظ المحدث أحمد بن الصديق الغماري أن يقول بعد أن ساق كلام ابن الأبار: « قلت: فضاع هذا المسكين - يقصد ابن أبي مروان الظاهري - وحاز الشهرة عبد الحق بكتاب الأحكام، ولكن إن كانت تلك الأوهام منه فقد سلَّمَه الله من ابن القطان[3]، ووقع في يده عبد الحق، وذلك جزاء من يُغير على كتب الناس ويدعي ما ليس له»[4].

فالحافظ المحدث أحمد بن الصديق الغماري يتهم عبد الحق الإشبيلي بالإغارة على كتاب شيخه ابن أبي مروان الظاهري، وادعاء ما ليس له، وينسب الفضل

---

(١) التكملة لابن الأبار ١/ ٥٨.

(٢) الديباج المذهب ١٧٦.

(٣) يقصد حافظ المغرب ابن القطان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨هـ الذي تعقب عبد الحق في كتاب « بيان الوهم والإيهام » وقسى عليه قسوة بالغة، وكتابه طبع بآخره.

(٤) جؤنة العطار في طرف الفوائد ونوادر الأخبار - للحافظ أحمد بن الصديق الغماري: ٢/ ٧٨، مخطوط الخزانة العامة بتطوان، عندي منه نسخة مصورة.

وبناءً عليه يمكن القول: إن أحد محدثي المدرسة الظاهرية الكبار بالمغرب والأندلس هو الذي نال الريادة وحاز قصب السبق في هذا الباب، واتجه بهذا العمل وجهته المطلوبة، ووضعه في مساره الصحيح[1]، وهو أبوجعفر أو أبوالعباس أحمد بن عبد الملك الأنصاري الإشبيلي، المعروف بابن أبي مروان الشهيد[2]، لأنه استشهد في وقعة الموحدين بأهل لبلة سنة ٥٤٩هـ، كان فقيها «ظاهري المذهب حزميّه» كما يقول ابن عبد الملك[3].

ويصفه ابن عبد الملك بأنه: «كان محدثاً حافظاً لأسانيد الحديث ومتنه، يستظهر من كتب الحديث جملة منها صحيح مسلم، حتى ليؤثر عنه أنه نسخ منها نُسَخا من حفظه، ذاكرا لأسماء الرجال، وتواريخهم، وتعديلهم، وتجريحهم، مميزا لهم، بذّ في ذلك كل أهل عصره، حتى كان يقال فيه: ابن معين وقته، وكان أبومحمد بن جهور يقول فيه: كان بخاري زمانه»[4]. وقد «ألف في السنن كتابه الكبير المسمى « بالمنتخب المنتقى »، جمع فيه مفترق الصحيح من الحديث الواقع في المصنفات، والمسندات»[5].

ويقول ابن الأبار: « كان حافظا عارفا بالحديث ورجاله، فقيها ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم، وله تأليف مفيد في الحديث سماه « المنتخب المنتقى» جمع فيه ما افترق من أمهات المسندات من نوازل الشرع »[6].

---

(١) انظر: علم علل الحديث: ١/ ١٣٤.

(٢) انظر: ترجمته مستوفاة في أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم من هذا البحث.

(٣) الذيل والتكملة: س١، ق١، ص٢٦٥، رقم الترجمة: ٣٤٦.

(٤) الذيل والتكملة: س١، ق١، ص٢٦٥.

(٥) المصدر السابق: ص٢٦٦.

(٦) التكملة لابن الأبار: ١/ ٥٨.

كله إلى شيخ عبد الحق .

وفي كل الأحوال فإن مما لا ريب فيه أن عبد الحق حذا طريقة شيخه الظاهري هذا لأنه كان صاحباً له، ملازما له، مستفيداً منه.

وبناء على ما سبق، فإن التأليف في أحاديث الأحكام بالمغرب والأندلس أمرٌ فتح بابه وفتق جلبابه أحد الظاهرية الرواد في هذا الفن وهو ابن أبي مروان، إذ معلوم أن مُعَوّلَ مدرسة الظاهر في الأحكام على نصوص الحديث، فلا رأي ولا قياس ولا تعليل ولا تقليد...

ومهما كان الأمر فإن هذا العمل - بلا شك - نضج واكتمل وبلغ الأوج على يد أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي المعروف بابن الخراط المتوفى سنة ٥٨١هـ في كتابه « الأحكام الشرعية »[١]، الذي ذاع وشاع، وتلقاه الناس بالقبول في المشرق والمغرب.

وفي ذلك يقول ابن القطان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨هـ الذي وضع عليه نقده: «فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر، وتلقي بالقبول، وحق له ذلك لجودة تصنيفه وبراعة تأليفه، واقتصاده، وجودة اختياره فلقد أحسن فيه ما شاء، وأبدع فوق ما أراد ... فلذلك لا تجد أحداً ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية، إلا

(١) « كتاب الأحكام الشرعية » لابن الخراط ثلاثة تصانيف: الأحكام الكبرى، والأحكام الوسطى التي اختصرها من الكبرى، والأحكام الصغرى التي اختصرها من الوسطى، والكتاب الذي اشتهر من هذه الثلاثة، ووضع عليه ابن القطان نقده « بيان الوهم والايهام » هو الأحكام الوسطى. انظر علم علل الحديث لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق ١/ ١٣٥، ومقدمة نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والايهام للدكتور فاروق حمادة: ص٢٠-٢١

والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به ، قد حداهم حسن تأليفه إلى الإكباب عليه وإيثاره، وخاصة من لا يشارك في طلبه بشيء من النظر في علم الحديث، من فقهاء ومتكلمين وأصوليين، فإنهم الذين قنعوا به ولم يبتغوا سواه..»[١].

ويوضح المؤلف عبد الحق الاشبيلي ما قصد إليه من تأليف كتابه، فيقول في مقدمة « الأحكام الوسطى » : «إني جمعت في هذا الكتاب مفترقاً من حديث رسول الله ﷺ في لوازم الشرع وأحكامه، وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب، إلى غير ذلك من الآداب والرقائق والمواعظ، وفنونا من الأدعية والأذكار، وجملاً من الفتن والأشراط، وأحاديث في معان أخر مع زيد من التفسير، مما يُكسب حافظه العلم الكثير، والعامل به الحظ الخطير والملك الكبير»[٢].

ويبدو أن الإمام ابن حزم قد سبق - في واقع الأمر - عبد الحق وشيخه ابن أبي مروان الظاهري إلى منهجية التأليف في أحاديث الأحكام المحذوفة الأسانيد[٣] بهذه الطريقة الشاملة، وإلى الجمع بين أمهات كتب السنة، والاقتصار على الأحاديث الصحيحة، متأثراً في ذلك بكتاب[٤] الحافظ أبي علي سعيد بن السَّكَن المتوفى سنة ٣٥٣هـ ، وقد رتبه ابن حزم الثانيَ بعد الصحيحين حيث قال -

(١) مقدمة بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام - لأبي الحسن بن القطان الفاسي ٢/ ٧-٨ . بتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

(٢) خطبة الأحكام الشرعية (الوسطى): ج١، ورقة٢، عن علم علل الحديث: ص١٤٤.

(٣) انظر: علم علل الحديث: ١/ ١٦٠.

(٤) الذي سماه « السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ » ورتبه على الأبواب الفقهية، وجعله محذوف الأسانيد، وسكت عن الأحاديث الجمع على صحتها. وكتاب ابن السكن هو أول محاولة في هذا المجال بالمشرق تلتها محاولة ابن حزم بالمغرب.

عندما ذكر له قول من يقول: أجل المصنفات «الموطأ» -: «بل أولى الكتب بالتعظيم صحيحا البخاري ومسلم وصحيح ابن السكن...»[١].

ولا شك أن إعجاب ابن حزم بهذا الكتاب حفزه أن يؤلف على منواله كتاب «الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والاقتصار على أصحها، واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها»[٢]، والغالب أنه ضاع فيما ضاع من كتب ابن حزم[٣].

فابن حزم - إذن - سبّاق إلى هذا النوع من التأليف في الحديث بالمغرب والأندلس، ولكن هذا العمل لم يبلغ النضج والاكتمال إلا عند ابن أبي مروان الظاهري الحزمي وتلميذه عبد الحق الإشبيلي، فيكون الظاهرية بهذا العمل هم أول من فتح باب التأليف في هذا الفن بالمغرب والأندلس كما تقدم.

ويعلل الأستاذ الفقيه الحجوي، هذه الشمولية التي استوعب بها عبد الحق الأحكام في مختلف المصادر بأن المؤلف عاش زمن الدولة الموحدية - الظاهرية - التي ألزمت الناس بالاجتهاد، واتباع الظاهر من الكتاب والسنة، وترك القياس[٤].

ونتيجةً لمصنف عبد الحق هذا الذي بناه على مؤلف شيخه ابن أبي مروان الظاهري، نشط التأليف في أحاديث الأحكام بالمغرب والأندلس استدراكاً ونقداً

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٨/ ٢٠٢-٢٠٣، وتذكرة الحفاظ له: ٣/ ١١٥٣، وتاريخ الإسلام له أيضاً ص٤١٦-٤١٧.

(٢) نفح الطيب: ٢/ ٧٩، وتذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٥٢.

(٣) علم علل الحديث: ١/ ١٣١، وانظر: آثار ومؤلفات ابن حزم في الباب الثالث من هذا البحث

(٤) الفكر السامي: ٢/ ٢٢٦

وشرحاً، فقد استدرك قاضي القضاة ابن طاهر الصقلي[١] المتوفى سنة ٦٠٨هـ على الأحكام الكبرى لعبد الحق أحاديث كثيرة في أكثر الكتب، رأى أن عبد الحق أغفلها، وأنها أولى بالذكر مما أورده[٢].

وألف ابن القطان كتاب «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»، وتعقب كتابَ ابن القطان تلميذه الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى المعروف بابن المواق المتوفى سنة ٦٤٢هـ في كتاب سماه «المآخذ الحفال السامية، عن مآخذ الإهمال، في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال، وما انضاف إليه من تتميم وإكمال»[٣].

وشَرَح أحكامَ عبد الحق الإمامُ أبو الحجاج يوسف بن عمران المزدغي الفاسي المتوفى سنة ٦٥٥هـ- الذي نسبه الدكتور إبراهيم حركات إلى الظاهرية، وسمى الشرح «أنوار الأفهام في شرح الأحكام»[٤]، وهو أول شرح لكتاب الأحكام لعبد الحق الاشبيلي.

وازدهارُ التأليف في أحاديث الأحكام في هذا العصر هو في واقع الأمر ثمرة من ثمار الظاهرية، إذ إن ابن أبي مروان الشهيد الظاهري الحزمي شيخ عبد الحق هو أول من فتح هذا الباب، وقد استفاد الفقه من هذا العمل فائدة كبرى.

---

(١) تقدمت ترجمته، وهو من جهابذة الحفاظ وأهل الحديث في عصر الموحدين، وهو منسوب أيضاً إلى الظاهرية، فقد أمره الموحدون لما قلدوه القضاء «أن يأمر القضاة بالمغرب أن يحكموا بمحصل الظاهرية، فامتثلوا أمره، وصاروا لا يحكمون إلا بمحض الظاهرية، وجروا على ذلك السنن بطول أيامهم»: بيوتات فاس الكبرى لإسماعيل بن الأحمر ص١٩.

(٢) حضارة الموحدين للمنوني: ص٣٩.

(٣) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة-لمحمد بن جعفر الكتاني: ص١٣٥.

(٤) جذوة الاقتباس: ص١٣٨.

٤- أثر ابن حزم في منهج الحافظين عبد الحق الاشبيلي وابن القطان الفاسي:

يبدو تأثر عبد الحق بابن حزم والظاهرية واضحاً جلياً، بعد تأثره بشيخه ابن أبي مروان الظاهري.

ويظهر تأثره بابن حزم في عنايته الفائقة بكتبه وحرصه على تحصيلها والاستفادة منها، والتعويل عليها في سائر مؤلفاته، ويذهب الأستاذ سعيد الأفغاني إلى أن الصوفي ابن عربي الحاتمي الطائي، الظاهري المذهب: «تلقى المعارف (الحزمية) عن عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي»[1].

وهذا أمر صحيح، ذلك لأن ابن عربي ذكر في إجازته للملك المظفر غازي بن الملك العادل ما نصه: «ومن شيوخنا الأندلسيين أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، رحمه الله تعالى، حدثني بجميع مصنفاته في الحديث، وحدثني بكتب الإمام أبي محمد علي بن أحمد ابن حزم عن أبي الحسن شُرَيح بن محمد بن شريح عنه»[2].

وذكر شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق - حفظه الله - أن مِنْ كُتب الإمام ابن حزم التي اشترك عبد الحق وابن القطان في النقل عنها واعتمادها: المحلى، وحجة الوداع، والإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي

(١) مقدمة ملخص إبطال القياس... : ص١٧، ولكن الأستاذ سعيد الأفغاني يكتب في المصدر السابق نفسه أن عبد الحق الاشبيلي هو تلميذ ابن حزم، وهذا وهم كبير، ذلك لأن عبد الحق ولد بإشبيلية سنة ٥١٠هـ وفي هذا التاريخ كان قد مضى على موت ابن حزم - رحمه الله - أربع وخمسون عاماً أي ما يزيد على نصف قرن، فكيف يكون عبدالحق، بعد هذا تلميذاً لابن حزم؟

(٢) نفح الطيب: ٢/ ١٦٤، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، وشريح هذا هو تلميذ ابن حزم، وهو آخر من روى عنه بالإجازة.

والقياس، والإحكام في أصول الأحكام[1].

أما كتاب «الإيصال» فقد اطلع عليه ابن القطان ولم يقف عليه عبد الحق وإنما نقل عنه بالواسطة[2]، وقال شيخنا في موضع آخر: «الإعراب[3] لابن حزم ينقل منه في تعليل الحديث كلٌ من عبد الحق وابن القطان بكثرة»[4].

ومِنْ أثر ابن حزم في منهج الحافظين عبد الحق وابن القطان مسألة تعليل الحديث بالظاهر، الذي انفرد به الأندلسيون والمغاربة[5].

ذلك أن المغاربة أخذوا بالمفهوم اللغوي للعلة، ولم يعتبروا المفهوم الاصطلاحي، فإذا كانت العلة في اصطلاح المحدثين: «عبارة عن سبب غامض خفي قادح في الحديث مع أن الظاهر السلامة منه»[6].

فإن الأندلسيين ومعهم المغاربة، أخذوا بأحد شطري التعريف فقط، فلم يلتفتوا إلى كون القادح لابد أن يكون خفياً غامضاً حتى يسمى علة، فالمرسل والمنقطع والمعضل والمدلس والمضطرب كل ذلك يعتبر علة[7].

وقد ضرب شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق أمثلة لتعليل ابن حزم بالظاهر قال في آخرها: وهذا «يدل دلالة واضحة على ابن حزم لا يفرق بين الظاهر

(١) علم علل الحديث: ١/ ٣٧٢-٣٧٣.

(٢) المصدر السابق: ١/ ٣٧٤.

(٣) عندي نسخة بقية الجزء الأول منه، مخطوطة، مصورة عن مكتبة الطاهر بن عاشور بتونس، وهي بخط البدر البشتكي تلميذ الحافظ ابن حجر.

(٤) المصدر السابق ١/ ١٠٥ هامش: ١٧.

(٥) المصدر السابق: ١/ ١٠١.

(٦) تدريب الراوي: ١/ ٢٥٢.

(٧) علم علل الحديث: ١/ ١٠١.

والخفي وأنه يعتبر الجميع علة»[١].

وعلى هذا المهيع سار كل من عبد الحق وابن القطان في كتابيهما، في عدم التفريق في تعليل الأحاديث بين القادح الظاهر والخفي[٢]، ولعلها نفحة من نفحات ابن حزم في أخذه بالظاهر في كل شيء.

اما في منهج الجرح والتعديل، والتصحيح والتضعيف، فقد كان فيه عبد الحق الإشبيلي مقلداً تقليداً يكاد يكون تاماً لأبي محمد بن حزم الظاهري، وهذا أمر أثبته ابن القطان الفاسي في غير موضع من كتابه « بيان الوهم والإيهام » وإليك بعض أقواله في ذلك :

١ - قال ابن القطان: « فإن شيخه - أي شيخ عبد الحق - ومعتمده في التصحيح والتضعيف أبا محمد بن حزم »[٣].

٢ - وقال ابن القطان عن حديثٍ رواه عكرمة ابن خالد: «فاعلم أنه حديث لا علة به، وقد غلط في تضعيفه ابن حزم وكان له عذر ، وتبعه أبو محمد عبد الحق بغير عذر ، وعُذر ابن حزم فيه هو أن له اعتناء بكتاب أبي يحيى الساجي[٤] حتى أنه اختصره ورتبه على الحروف، وشاع اختصاره المذكور لنُبْلِه، وكان في كتاب الساجي تخليط لم يأبه له ابن حزم حين الاختصار فجرّ لغيره الخطأ »[٥].

٣ - ويذكر ابن القطان « أن أبا محمد عبد الحق يقلد ابن حزم في النقل

(١) علم علل الحديث: ١/ ١٠٢، وفيه بسط هذا الأمر ، فليراجع.

(٢) انظر: المصدر السابق: ١/ ١٠٣.

(٣) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٣/ ٣٦٢. تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

(٤) واسمه يحيى بن عبد الرحمن، واسم كتابه « الضعفاء ».

(٥) بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي ٥/ ٤٠٥ . تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

والتجريح »[١].

أما ابن القطان الفاسي، فقد أثبت شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق - في دراسته العميقة والنفيسة لكتابه « الوهم والايهام » - أنه كان في منهجه النقدي متأثرا أيضا بابن حزم، وهذه عبارة شيخنا قال : «ويتضح من البحث أن ابن القطان اعتمد كثيراً من قواعد ابن حزم الحديثية وأخذ بها، ولكن يدعي أن ذلك ما أداه إليه اجتهاده، وليس صادراً عن تقليد لابن حزم ولا لغيره»[٢]. ولا يخفى ما في كلمة « يدعي » من الشك والارتياب، وعدم التصديق والتسليم له بذلك.

وعند ذِكْرِ شيخنا لإحدى أصول ابن حزم في التصحيح والتضعيف وهو :أن اختلاف الثقات في الوقف والرفع والإرسال والإسناد لا يضر الحديث ولا يعله، لأن الكل ثقة، وقد أداه على وجه صحيح، قال: «نعم، الذي أخذ بمذهب ابن حزم - يعني في هذه المسألة - كلياً وانتصر له هو ابن القطان»[٣].

ذلك هو بعض أثر الإمام ابن حزم الظاهري في منهج النقد والتجريح، والتضعيف والتصحيح؛ عند الحافظين عبد الحق الاشبيلي وابن القطان الفاسي.

ولا ينبغي أن نغفل في نفس الوقت بعض الإشارات الدالة على هذا الأثر عند عبد الحق خاصة والواردة في كتب التراجم والطبقات عرَضا، والتي تستحق التوقف عندها والتنبه لها، مثل أن عبد الله بن العربي[٤] والد القاضي أبي بكر

(١) الوهم والايهام ٢/ ٢٠٩ و١/ ٨٧ و١/ ٨١، ، عن: ابن حزم خلال ألف عام: ٢/ ٥٩

(٢) علم علل الحديث من خلال «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام » لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق: ١/ ٢٩١.

(٣) المرجع السابق: ١/ ١٧٢.

(٤) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس.

- أحد كبار تلامذة ابن حزم ورواة كتبه - كان من شيوخ عبد الحق الإشبيلي[1] وعنه وعن شريح أخذ - بلا ريب - تآليف ابن حزم التي يعول عليها في كتبه رغم مالكيته.

ومن هذه الإشارات أن عبد الحق سكن قبل انتقاله إلى بجاية لَبْلَة، وهي بلد ابن حزم وموطنه الذي استقر فيه بآخره، وبها أخذ عبد الحق عن شيخ من شيوخ الظاهرية وهو ابن أبي مروان اللبلي الشهيد المتقدم ذكره، وهذا كله من أثر المدرسة الظاهرية في فكر عبد الحق وثقافته.

٥- أثر الظاهرية في ظهور كتب الجمع بين الصحيحين:

ألف عبد الحق الاشبيلي أيضا كتاب «الجمع بين الصحيحين»[2]، وقد سبقه إلى هذا العمل الحافظ أبو عبد الله الحميدي الميورقي المتوفى سنة٤٨٨هـ[3] الظاهري المذهب، من كبار تلامذة ابن حزم، ولعله أول من ألف في «الجمع بين الصحيحين» من أهل المغرب والأندلس[4]، وقد أثنى على هذا الكتاب ثناء كبيرا جمهرة المحدثين والحفاظ كابن بشكوال[5] وابن حجر والعراقي، قال الذهبي: «وعمل الجمع بين الصحيحين، ورتبه أحسن ترتيب»[6]، والغالب على الظن أن عبد الحق تأثر في عمله هذا بكتاب الحميدي باعتباره أول من صنف في هذا الفن بالمغرب والأندلس.

---

(١) انظر الاستقصا للناصري: ٢/ ١١٧، ط الدار البيضاء، وعلم علل الحديث: ١/ ١٢٧.

(٢) الديباج المذهب لابن فرحون: ١٧٦.

(٣) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بعد الإمام ابن حزم من هذا البحث

(٤) انظر: الرسالة المستطرفة: ص١٣٢.

(٥) انظر الصلة: ٢/ ٥٦٠.

(٦) سير أعلام النبلاء: ١٩/ ١٢١.

ثم تلا الحميدي أحد الظاهرية الأندلسيين كذلك، وهو أبو عبد الله محمد بن حسين الأنصاري المري[1]، من أهل المرية المتوفى سنة ٥٣٢هـ قال عنه تلميذه ابن بشكوال: «وكان معتنياً بالحديث ونقله، منسوباً إلى معرفته، عالماً بأسماء رجاله وحملته، له كتاب حسن في الجمع بين صحيحي البخاري ومسلم، أخذه الناس عنه»[2].

فأنت ترى أن الظاهرية هم أول من فتح باب التأليف في هذا الفن، وأولوه عنايتهم الفائقة، واهتمامهم البالغ، وتلك بركة أخرى من بركات أهل الظاهر على حركة التأليف في الحديث بالمغرب والأندلس، ولا شك أن عبد الحق الإشبيلي المعروف بابن الخراط في جمعه بين الصحيحين كان متأثراً بهما - أي الحميدي والأنصاري - وسالكاً مسلكهما وحاذياً حذوهما.

* * *

---

(١) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم

(٢) الصلة لابن بشكوال: ٢/ ٥٨١-٥٨٢ رقم: ١٢٨٠. وانظر الرسالة المستطرفة: ص١٣٢-١٣٣.

المبحث الثاني:

أثر المدرسة في علم الفقه وأصوله بالمغرب والأندلس

تقدم القول في مستهل هذا الفصل أن التفريق بين المدرسة الظاهرية والدولة الظاهرية وأثرهما في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس أمر متعذّر، لأنهما في واقع الأمر شيء واحد، فلا بد أن يُقْرَنَ بين العملين في هذا المبحث كما فُعل في المباحث المتقدمة؛ لكي يستبين هذا الأمر ويتضح.

المطلب الأول: أثر المدرسة في ازدهار علم الأصول بالمغرب والأندلس:

لم يكن علم أصول الفقه متداولا بالمغرب وذائعا بين أهله قبل دولة الموحدين الظاهرية، حيث ندُر النظر في كتب هذا العلم وعلم الخلاف[1]، وقل التصنيف فيهما إلا ما وصلنا من كُتب فَحْلَيْن من فحول علوم الشريعة بالمغرب والأندلس، أحدهما إمام الظاهرية في عصره وهو ابن حزم، وثانيهما رأس المالكية في عصره، وهو أبو الوليد الباجي، وقد تعاصر الرجلان وتناظرا بميورقة.

ولعل تلك المناظرات[2] هي التي دفعتهما إلى تحرير أصول مذهبيهما، الأول في كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» والثاني في كتاب «إحكام الفصول في أحكام الأصول» وغيرها من تآليف الرجلين.

وقد ذهب الأستاذ أحمد أمين إلى أن أحسن ما ألف في علم الأصول بعد

---

(١) قال فيه ابن خلدون: «وهو علم جليل الفائدة في معرفة مآخذ الأئمة وأدلتهم ومران المطالعين له على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه» المقدمة: ص٤٥٧ ط دار القلم- بيروت، ط ١ ١٩٧٨م

(٢) راجع كتاب مناظرات في أصول الشريعة بين ابن حزم والباجي- للدكتور عبد المجيد التركي

الشافعي في الأندلس أصول الأحكام لابن حزم و «الموافقات» للشاطبي[1].

ومما يؤكد قصور أهل المغرب في علم الأصول، وعزوفهم عنه، ونفورهم منه، وقلة تناظرهم في مسائله وقواعده، ما ذكره الفقيه ابن رشد، فقد ورد في كتابه فصل المقال: «ولو رام إنسان اليوم من تلقاء نفسه أن يقف على جميع الحجج التي استنبطها النظار من أهل المذاهب[2]، في مسائل الخلاف التي وقعت المناظرة فيها بينهم في معظم بلاد الإسلام – ما عدا المغرب – لكان أهلا أن يضحك منه»[3].

ويوافقه في هذا الرأي المقّري في «النفح» فعندما تحدث عن فنون العلم التي اهتم بها المغاربة وبرعوا فيها، بل والتي فاقوا غيرهم في بعضها قال: «وعلم الأصول عندهم متوسط الحال»[4].

ومما يؤيد ذلك أيضاً ما ذكره التنبكتي في «نيل الابتهاج» عن أبي الفضل ابن النحوي[5] المتوفى سنة ٥١٣هـ «أنه لما دخل سجلماسة وجعل يُدَرِّسُ أصول

---

(١) ظهر الاسلام -لأحمد أمين: ٣/ ٥٣.

(٢) قال محقق الكتاب الدكتور ألبير: وكانت دراسة أصول الفقه مهملة في اسبانيا الإسلامية وشمال أفريقيا قبل عصر الموحدين: ص٣٣ هامش١.

(٣) فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال ص٣٢-٣٣ لأبي الوليد بن رشد: تحقيق الدكتور ألبير نصري نادر، والغريب أن كثيراً من الباحثين نقل عن ابن رشد قوله «أن علم الأصول يروج في جميع البلدان ما عدا المغرب» انظر مثلاً مباحث في المذهب المالكي بالمغرب للدكتور الجيدي: ص١٤٢، وهي عبارة لا تصح عن ابن رشد، ولا وجود لها في فصل المقال البتة، وإنما العبارة الصحيحة ما أسلفنا، وهي كافية في الدلالة على المراد.

(٤) نفح الطيب: ١/ ٢٢١، تحقيق د.إحسان عباس.

(٥) يوسف بن محمد بن يوسف أبو الفضل المعروف بابن النحوي، توزري الأصل، أخذ عن اللخمي والمازري، فقيه أصولي يميل إلى النظر والاجتهاد، وهو ناظم: «اشتدي أزمة تنفرجي» نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي: ص٣٤٩-٣٥٠.

الفقه وأصول الدين، مر به عبد الله بن بسام أحد رؤساء البلد فقال: ما العلم الذي يقرئه هذا ؟ فأخبروه، فقال: هذا يريد أن يُدخِلَ علينا علوماً لا نعرفها، وأمر بطرده من المسجد، فقال: أمَتَّ العِلْمَ أماتكَ الله هنا، فجلس ابن بسام هذا ثاني يوم لعقْدِ نكاح سَحَرا فقَتَلته صنهاجة»[1].

إن هذا الإهمال لعلم أصول الفقه، أسقط الفكر الشرعي بالمغرب في ضرب من الاجترار للفروع الفقهية، وأقوال متأخري المالكية، يقلد في ذلك اللاحق منهم السابق.

ولما عاد المهدي بن تومرت إلى المغرب - وقد درس علم أصول الفقه على فحوله - عجز الفقهاء عن مناظرته، وظهر عليهم، «لأنه وجد جواً خالياً، وألفى قوما صياماً عن جميع العلوم النظرية خلا علم الفروع»[2] كما يقول عبد الواحد المراكشي، ويقول في موضع آخر: «وجمع له - أي السلطان علي بن يوسف المرابطي - الفقهاء للمناظرة، فلم يكن فيهم من يعرف ما يقول، حاشا رجل من أهل الأندلس اسمه مالك بن وُهَيب كان قد شارك في جميع العلوم، إلا أنه كان لايظْهِر إلا ما ينْفُقُ في ذلك الزمان»[3].

وكان لزاما أن تتغير هذا الحال، في زمن الدولة الموحدية الظاهرية باعتبار ما قامت عليه من قلب للأوضاع، فقد صَحِبَ ذلك الازدهار في دراسة القرآن والسنة وعلومهما - كما تقدم - ظهور الاعتناء بعلم أصول الفقه، فالمنهج الأصولي - أي الأخذ بظاهر القرآن والحديث - الذي تبنته الدعوة الموحدية

(١) نيل الابتهاج: ص٣٥٠.

(٢) المعجب: ٢٧٠.

(٣) المصدر السابق: ٢٧١.

وسعت في تعميمه، كان من ثماره توجه الناس إلى هذا العلم الذي لايتأتى استخراج الأحكام من النصوص إلا بحذقه، إذ هو الذي يضبط طرق وقواعد ذلك الاستخراج[1]، ولذلك زاد التأليف في أصول الفقه انتشاراً وذيوعاً على عهد الموحدين[2].

وقد ذكرت المصادر بعض العلماء الذين اهتموا بهذا العلم وأقبلوا على دراسته وتدريسه والتأليف فيه زمن الموحدين، ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الفهري[3] الأصولي المتوفى سنة ٦١٢هـ الذي كان له علم بالفقه والأصلين والخلافيات والجدل، وله تقييد على المستصفى لأبي حامد الغزالي[4]، ومنهم الفقيه الأصولي أبو العباس أحمد بن خالد المالقي، المتوفى سنة ٦٦٠هـ الذي درس بالأندلس وبمراكش «الإرشاد» و«المستصفى» والذي كان متحملا لأصول الفقه ولأصول الدين على طريقة المتقدمين، وكان لا يرى بطريقة فخر الدين الرازي، ويرى فيها تخليطا في إدخاله طرفاً من المنطق في الأصلين[5].

ومنهم الإمام الأصولي أبوعبد الله، محمد الفندلاوي الفاسي، يعرف بابن

(١) انظر المهدي ابن تومرت - للدكتور عبد المجيد النجار: ص٤٨٥

(٢) انظر: تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي- للدكتور عمر الجيدي ص٧٤

(٣) فقيه أصولي من أهل بجاية، اشتهر: بالأصولي، كان عالماً مجتهداً، رحل إلى المشرق، تولى القضاء ببجاية والأندلس واستخلف بمراكش، وكان يحضر مجالس يوسف بن عبد المؤمن أمير المؤمنين، وكان بينه وبين القاضي أبي الوليد ابن رشد إخاء وصفاء، وهو الذي كان سبب نجاته في محنته. انظر ترجمته في عنوان الدراية للغبريني: ص٢٠٨، ونيل الابتهاج للتنبكتي: ص٢٢٨.

(٤) عنوان الدراية - للغبريني: ص٢١٠.

(٥) المصدر السابق: ص٧٣.

الكتاني المتوفى سنة ٥٩٦هـ ألف أرجوزة في علم أصول الفقه، لأنه كان إماما في هذا العلم وفي علم الكلام، وأبو الحسن علي بن محمد الخزرجي الإشبيلي الفاسي، يعرف بابن الحصار المتوفى سنة ٦١١هـ صنف في أصول الفقه كتابه «البيان في تنقيح البرهان»، وكتاب الناسخ والمنسوخ، وأرجوزة في علم الكلام، شرحها في أربعة أسفار[1].

وهناك علماء آخرون، نبغوا في هذا العلم، منهم علي بن محمد بن خليد الأندلسي، المعروف بابن الإشبيلي المتوفى سنة ٥٦٧هـ وهو الذي كان يقرر علم الأصول، وعلم الكلام بمدينة فاس[2]، وأبو الحجاج يوسف بن عبد الصمد الفاسي، يعرف بابن نُموي المتوفى سنة ٦١٤هـ كان إماماً في علم الأصول، وعلم الكلام[3].

ولانتشار هذين العلمين أصول الفقه وعلم الكلام بمدينة فاس، صار الأندلسيون أنفسهم يرحلون إلى فاس، لأخذهما عن علمائها المبرزين، أمثال أبي الحجاج ابن نُموي وطبقته[4]، وممن درس عليه وعلى الفندلاوي الفاسي، أبوالحسن الغافقي الشاري السبتي المتوفى سنة ٦٤٩هـ[5].

---

(١) إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح لابن رشيد السبتي: ص١٠٧ تحقيق د محمد الحبيب ابن الخوجة ط. تونس الدار التونسية للنشر، وجذوة الاقتباس ص٢٢٠ ط دار المنصور، الرباط ١٩٧٣، وحضارة الموحدين - للمنوني: ص٤٢

(٢) حضارة الموحدين للمنوني ص٤١.

(٣) حضارة الموحدين للمنوني: ٤٢.

(٤) المرجع السابق: ص٤١.

(٥) إفادة النصيح في التعريف بسند «الجامع الصحيح» لابن رشيد ص١٠٧، تحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، ط تونس الدار التونسية للنشر.

غير أن أخطر ما يلفت الانتباه في زمن الموحدين، ويدل على المراد والمقصود من هذا المبحث، هو ظهور مؤلفات في أصول الفقه بنيت على أصول الظاهرية؛ بل على أصل أصولهم وجوهر مذهبهم وهو إبطال القياس.

وكان رئيس طلبة الموحدين بالمغرب أو مزوارهم[1] كما يقول الغبريني، الحافظ أبو الحسن ابن القطان الكتامي الفاسي المتوفى سنة٦٢٨هـ هو الذي تولى هذا الشأن فألف رسالة سماها: «إنهاء البحث منتهاه، عن مغزى من أثبت القول بالقياس ومن نفاه»[2]، كما ذكر ابن عبد الملك كتابا آخر له في نفس الموضوع في الرد على عالم اسمه أبو علي الطُّوَيْر[3] أثبت القياس بطرق لم يرتضها ابن القطان، ولم يرها مقنعة وسماه: «النزع في القياس لمناضلة من سلك غير المهيع في إثبات القياس» قال ابن عبد الملك في ترجمة أبي علي الطُّوَيْر: «وله في إثبات القياس رأي خالفه فيه أبو الحسن بن القطان، وصنف رادا عليه: «النزع في القياس»[4].

وقد جزم الأستاذ عبد الله كنون بأن كتاب ابن القطان هو في إبطال القياس، يقول: «وله تآليف منها كتاب النزع في القياس، في إبطال القياس»[5]، يقول هذا وهو ممن ينفي ظاهرية الدولة الموحدية بشدة كما تقدم.

---

(١) انظر: عنوان الدراية: ص٤٣.

(٢) الذيل والتكملة- لابن عبد الملك: س٨، ق١، ص١٦٨

(٣) واسمه: عمر بن محمد بن علي الصنهاجي، مراكشي الأصل، وشهر في مصر والحجاز بأبي الخطاب السوسي توفي سنة ٦٢٢، انظر: الذيل والتكملة: س٨، ق ١، ص٢٣٧ ط. الأكاديمية المغربية.

(٤) الذيل والتكملة: س٨، ق١، ص٢٣٩.

(٥) النبوغ المغربي: ١/ ١٤٩.

أما شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق - حفظه الله - فلا يرى في كتابي ابن القطان الفاسي دعوة إلى إبطال القياس، فعنوان الكتاب الأول يدل على حياده إزاء أصل أصول الظاهرية وهو نفي القياس، وأنه بَحَثَ الموضوع بحثاً مجرداً، وأثبت أدلة المثبتين والنافين، أما الكتاب الثاني، فالظاهر من عنوانه أن رده على أبي علي الطوير إنما هو على الطرق التي أثبت بها مؤلفه القياس، لاعلى الأخذ بالقياس في حد ذاته[1].

ومع ذلك فإن شيخنا لم يجزم بهذا الرأي كما لم يجزم بكون ابن القطان كان مجتهدا أو ظاهريا، لأنه لا تُعرف الأصول التي يبني عليها اجتهاداته بالتحديد هل هي أصول أهل الظاهر أم أصول غيرهم؟ بسبب عدم تمكننا من الوقوف على مؤلفاته في أصول الفقه[2]، واعتذر عن عدم إمكان الحسم في هذه المسألة بقوله: «وعلى كل حال فهذا الموضوع لا يزال في حاجة إلى بحث وإلى مزيد من تسليط الأضواء، والمرجع ، الآن حسبما هو موجود من أدلة، أن ابن القطان كان يجتهد في الأحكام ولم يكن مقلدا لمذهب»[3].

وهذا الرأي يتناغم مع كيفية تفسير شيخنا للنصوص التاريخية التي تفيد أن الموحدين أخذوا بالظاهر بدل مذهب مالك، بأن الظاهر الذي أخذوا به ليس هو طريقة داود بن علي وابن حزم وغيرهما من أئمة الظاهر، بل ظاهريتهم كانت تتحلى بمرونة أكبر ، وإنما اتخذوا من ابن حزم وكلمة « الظاهرية » شعاراً ورمزاً للتمرد على المذاهب الفقهية ؛ ولاسيما المذهب المالكي الذي كان المذهب

(١) علم علل الحديث: ١/ ٢٩١.

(٢) المرجع السابق: ١/ ٢٩٠.

(٣) المرجع السابق: ٢٩١

الرسمي للدولة المرابطية ؛ والتي عمل الموحدون على محو كل ما يربط الناس بها من الأذهان[1].

ومن الإقرار بالحقيقة القول: إن الجزم بأن كتابي ابن القطان في إبطال القياس أمر متعذر الآن مادام الكتابان مفقودين وكذا بعض كتبه الأخرى في أصول الفقه، وإن كان هذا لا يعفي من الترجيح بالظن حسب بعض الأدلة المتوفرة ، وإليك بعضها:

١- تأثرُ ابن القطان بابن حزم وكتبه ومنهجه - كما تقدم - أمر لا ينتطح فيه عنزان ، فهو ينقل من سائر تآليف أبي محمد كالإحكام في أصول الأحكام، والمحلى، وحجة الوداع، والإيصال، وأكثرَ من النقل من كتاب « الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس » فلا يستغرب ولا يستبعد تأثره بمذهب الظاهرية في نفي القياس، لاسيما وأنه محدِّث، والمحدثون عموما ينفرون من القياس وإن لم يُبطلوه كما جاء في مستهل هذا البحث.

٢- تأثرَ ابن القطان في علم أصول الفقه بكتاب آخر من كتب ابن حزم، فحاول النسج على منواله، وهو كتاب « مراتب الإجماع »[2] لابن حزم، والإجماع هو آخر أصول الظاهرية بعد الكتاب والسنة ، ولا أصل لهم غير النص أو الإجماع المستنِد إلى نص، وقد سمى ابن القطان كتابه هذا بـ« الإقناع في مسائل الإجماع»[3]، بل سماه بعضهم بنفس اسم كتاب ابن حزم « مراتب الإجماع » وهو

(١) المرجع السابق: ١/ ٢٩٠.

(٢) وهو مطبوع، وبهامشه نقد مراتب الإجماع لشيخ الاسلام ابن تيمية.

(٣) يوجد مصوراً على «الميكروفلم» بالخزانة العامة بالرباط ، تحت رقم ٩٥ يقع في ٧٨ ورقة، وسمعت أن شيخنا الدكتور فاروق حمادة يشتغل بتحقيقه.

في هذا الكتاب ينقل من كتاب ابن حزم المذكور والمحلّى له.

وهذا الكتاب ألفه ابن القطان بأمر من أمير المؤمنين يعقوب بن يوسف بن عبد المومن[1]. فهو كتاب ألف بأمر من الدولة الظاهرية التي أبطلت القياس واستعاضت عنه بالنص والإجماع.

٣- تأليف ابن القطان للكتابين في زمن بني عبد المومن الذين « أبطلوا القياس، وألزموا الناس بالأثر والظاهر »[2] كما يقول ابن فرحون ، وهو رئيس طلبتهم، ورده على أحد مثبتي القياس وهو أبو علي الطُّوَيْر ، يعطي انطباعا قويا أن الكتاب الثاني خاصة كان في إبطال القياس، أو ذمه على الأقل، سيما «وأن تشيع ابن القطان للموحدين ثابت لاشك فيه، وله مظاهر»[3] كما يقول شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق وقبله ابن عبد الملك في « الذيل والتكملة » .

٤- ذكرت كتب التراجم أن من شيوخ ابن القطان الفاسي أبا القاسم بن بقي القرطبي المتوفى سنة ٦٢٥هـ من ذرية بقي بن مخلد قاضي القضاة ومسند أهل المغرب في زمن الموحدين، والذي يقول عنه تلميذه الرعيني: «كان يرغب عن مذهب مالك، ويميل إلى الظاهر، وينزع إلى ابن حزم ، ويتشيع له»[4].

وقد ذكر ابن عبد الملك أن ابن القطان جالس شيخه هذا وأكثر عنه[5]

(١) انظر علم علل الحديث: ١/ ٢٩٢.

(٢) الديباج المذهب : ص٢٨٦ وانظر أيضا شذرات الذهب: ٥/ ٩٦ ، والفكر السامي ٢/ ٢٢٦.

(٣) علم علل الحديث : ١/ ٣١٢.

(٤) برنامج الرعيني : ص٥٠ رقم الترجمة ١٦ .

(٥) الذيل والتكملة : ق ١/ س٨ ص١٦٦.

وسمع منه مسند جده بقي بن مخلد وتفسيره[1] .

ولا شك أن هذه المجالسة الطويلة والمذاكرة الكثيرة، قد تركت أثرها العميق في نفس ابن القطان وفكره.

لكن رغم هذه الأدلة الظنية وغيرها ، فمن الاعتراف بالحق القول : إنه يصعب على الباحث الجزم برأي في هذه القضية، وإنْ نظن إلا ظناً وما نحن بمستيقنين، واليقين يحتاج إلى استقراء كتب ابن القطان الأصولية والفقهية، وأكثرها مخطوط أو مفقود الآن ، وعسى أن يُلْهِمَ نفضُ الغبار عن بعضها الباحثين إلى الخروج برأي نهائي في هذه المسألة.

* * *

(١) علم علل الحديث للدكتور إبراهيم بن الصديق :١/ ٢٥٨.

المطلب الثاني

أثر المدرسة في حركة الفقه بالمغرب والأندلس

في « درة الحجال » لابن القاضي : «قال ابن مرزوق: ما عرفت العلم حتى قدِم إلينا هذا الشاب، فقيل له: وكيف؟ قال: لأني كنت أقول فيُسَلَّمُ لي قولي، فلما جاء هذا شرع ينازعني فشرعت أحرر، وانفتحتْ لي أبواب المعارف»[1].

وبغضّ النظر عمن يكون هذا الشاب، فإن كلام ابن مرزوق ينطبق تماماً على حالة أهل الظاهر وابن حزم مع فقهاء المالكية بالمغرب والأندلس.

ولعل من نافلة القول : أن اللون الذي كان طاغياً على الفقه بالمغرب والأندلس هو الفروعية والتقليد لرأي أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم خاصة[2]، فقد ذكر القاضي عياض في ترجمة فضل بن سلمة بن حريز الألبيري المتوفى سنة٣١٩هـ أنه كان «حافظا فقيهاً، لا شغل له ليله ونهاره إلا الدرس والمناظرة، والكلام في الفقه، وحن إلى ألبيرة بلَده، فلما وجد فقهاءها قد تمكّنَ سُؤددُهم، وتفنّنُهم في المدونة خاصة، فلما جالسهم وذكَرَ لهم أقوال أصحاب مالك، قالوا، دَعْ هذا عنك، فلسنا نحتاج إليه، طريقنا كلام ابن القاسم لا غيره، فرأى زهدهم في علم ، فانصرف إلى بجاية»[3].

وقد بلغ هذا الاتجاه أقصى حِدَّته عند أصبغ بن خليل القرطبي المالكي المتوفى سنة٢٧٣هـ الذي دارت الفتيا عليه بالأندلس خمسين عاماً كما يقول

(١) درة الحجال في أسماء الرجال :٢/ ٢٩٣.

(٢) انظر : ترتيب المدارك :٤/ ٢٥١.

(٣) المصدر السابق :٥/ ٢٢٢-٢٢٣.

ابن الفرضي[1]، وكان معادياً للحديث وأصحابه، بل لكُتبه نفسها.

قال قاسم بن أصبغ :سمعت أصبغ بن خليل يقول: «لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة»[2].

هكذا كانت حال فقهاء المالكية بالمغرب والأندلس في الأغلب الأعم إلا فيما ندر[3]، وكانوا يقولون فيُسَلَّمَ لقولهم، ويأمرون فيطاعون، حتى ظهر أهل الظاهر بالأندلس، فزاحموهم بالمناكب، وأحيوا فقه الدليل والنصوص بعد موات، ولم توجد قبل ذلك مدرسة فقهية زاحمت المذهب المالكي مزاحمة حقيقية وقوية ؛ كما فعلت المدرسة الظاهرية.

ويعتبر قاضي الجماعة منذر بن سعيد البلوطي[4] المتوفى سنة ٣٥٥هـ أحد مؤسسي المدرسة الظاهرية بالأندلس، من أوائل من جاهر بنقد مسلك فقهاء المالكية بالأندلس في تقليدهم الأعمى لمالك، لأنه كان يرى الأخذ بالدليل وترك التقليد جملة كما جاء في ترجمته[5]، فراح ينكر ويعيب على الأندلسيين مسلكهم في قصيدة له مشهورة، أورد بعض أبياتها حافظ المغرب أبو عمر ابن عبد البر في معرض ذمة للتقليد هو أيضا في كتابه «جامع بيان العلم وفضله » ، وهي قوله :

(١) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي :١/ ١٥٠.

(٢) المصدر السابق ، والمدارك :٤/ ٢٥٢.

(٣) انظر بَسْطَ ذلك في الفصل الذي عُقِد للمدارس والمذاهب الفقهية بالأندلس من هذا البحث .

(٤) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية قبل ابن حزم.

(٥) انظر : تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٢/ ٨٤٦.

صديري من قوم يقولون كلما ... طلبت دليلا هكذا قال مالكُ
فإن عدت قالوا هكذا قال أشهبُ ... وقد كان لا تخفى عليه المسالك
فإن زدت قالوا قال سحنون مثله ... ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
فإن قلت قال الله ضجوا وأكثروا ... وقالوا جميعا أنت قرنٌ مُماحِكُ
وإن قلت قد قال الرسول فقولُهم ... أَتتْ مالكاً في ترك ذاك المسالك[1]

وهو تصوير بليغ لحال المقلدين، وأسارى التقليد من المالكية بالأندلس، فهو يدعوهم إلى نصوص الكتاب والسنة، فعلَ أهل الظاهر، وهم يحتجون عليه بأقوال الرجال من أصحاب مالك وآرائهم.

وبعد منذر تابع الظاهرية، ولكن أقواهم شكيمة هو شيخ المدرسة ابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦هـ الذي أعلن حربه على التقليد، ونبذه بالعراء، وقلب للمالكية ظهر المجنّ، وشنع عليهم تقليدهم لمالك وأصحابه، وعقد المناظرات معهم من أجل صرفهم عن ذلك، وإحياء فقه الدليل فيهم، وكتب في ذلك كثيراً. ومن جملة ذلك قوله «وأما أهل بلدنا فليسوا ممن يتعنى بطلب دليل على مسائلهم، وطائفة منهم في النُّدرة إنما يطلبه كما ذكرنا آنفاً، فيعرضون كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه السلام على قول صاحبهم، وهو مخلوق مذنب يخطيء ويصيب. فإن وافق قول الله وقول رسوله عليه السلام قول صاحبهم، أخذوا به. وإن خالفاه تركوا قول الله جانباً، وقوله عليه السلام ظهريّاً، وثبتوا على قول صاحبهم»[2].

(١) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ٢/ ١٧٢. ط دار الكتب العلمية بيروت.
(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٦/ ١١٧ بتحقيق أحمد شاكر.

وقد تحول ابن حزم نفسه إلى مذهب الظاهرية بتأثير شيخه أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مفلت[1] الشنتريني المتوفى سنة ٤٢٦هـ، ثم اتبع ابن حزم أيضا في عصره وبعده كثيرون على مذهبه الظاهري، وخرجوا من مذهب مالك إليه[2]. كما أن كثيرين ضاقوا به ذرعاً، وأعلنوا الحرب عليه وعلى كتبه، حتى بلغ بهم الغيظ أن أحرقوها علانية في إشبيلية.

ولكن الذي يهمنا من هذا كله هو أن الإمام ابن حزم والظاهرية ملأوا الأندلس حركة فكرية عنيفة، فكان لهم بذلك الأثر الفعال في إيقاظ الحياة العلمية والفقهية التي ازدهرت معهم وبعدهم في أجيال المغرب والأندلس، وجعلوا بذلك مجالس العلم وأقطاب الفقه معسكرين أنصاراً وخصوماً.

وقد أثمرت هذه الحركة الظاهرية بالأندلس التأثير على فقه بعض المالكية أنفسهم، وفي وقت مبكر جداً، فهذا آخر المالكية بقرطبة - كما يقول عياض - أبو عبد الله محمد بن عمر المعروف بابن الفخار المتوفى سنة ٤١٩هـ وكان معاصرا لابن حزم وشيخه أبي الخيار الشنتريني الظاهري، كان مع مالكيته يقول في بعض المسائل بقول الظاهرية.

يقول القاضي عياض مقرراً هذه الحقيقة: «أبو عبد الله محمد بن عمر، المعروف بابن الفخار، ويعرف بالحافظ، لقبٌ عُرف به، آخر المالكية بقرطبة، وأحفظ الناس، وأحضرُهم علما، وأحسنهم تذكراً، وأسرعهم جواباً، وأوقفهم على خلاف العلماء مرجحاً بين المذاهب، حافظاً للحديث والأثر،

(١) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية قبل ابن حزم.
(٢) يضيق المجال هنا عن سرد كل الذين تحولوا عن مذهب المالكية إلى مذهب الظاهرية، فراجع ذلك في تراجمهم تجده.

مائلا إلى الحجة والنظر، سمع أبا عيسى، وكان أولا يميل إلى مذهب الشافعي ثم تركه...، وكان ابن الفخار يفضل داود القياسي[١]، ويقول في بعض الأشياء بقوله»[٢]. وقال أيضاً «وكانت له مذاهب أخذ بها في نفسه، خالف فيها أهل قطره»[٣].

فكان تأثر ابن الفخار رغم مالكيته بفقه داود الظاهري - بلا ريب - من ثمار الاحتكاك بين المدرستين المالكية والظاهرية بالأندلس، فاتجه بعض المالكية بسبب ذلك إلى حفظ الحديث والأثر، والميل إلى الحجة والنظر، والترجيح بين المذاهب، والانفتاح عليها، وعدم الاقتصار على مذهب مالك فحسب.

وقد دفع هذا الأمر ابن الفخار إلى الرد على أبي محمد بن أبي زيد القيرواني نفسه المتوفى سنة ٣٨٦هـ إمام المالكية في عصره، المسلم له الأمر، وجامع مذهب مالك، وشارح أقواله[٤]، والذي كان يعرف بمالك الصغير وبخليفة مالك، وكان يقال فيه «قطب المذهب»[٥]، رد على كتاب «الرسالة»[٦] لابن أبي

(١) هو داود بن علي الأصبهاني إمام الظاهرية بالمشرق، ويقال له: القياسي، لشهرته بإبطال القياس في الشريعة.

(٢) ترتيب المدارك :٧/ ٢٨٦.

(٣) المصدر السابق :٧/ ٢٨٨.

(٤) انظر الديباج المذهب لابن فرحون :ص١٣٦.

(٥) الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن غنيم النفراوي المالكي:١/ ٩، ط دار الفكر.

(٦) والرسالة من أهم ما ألف في المذهب المالكي، وتعد من حيث الأهمية والتداول، الكتاب الثالث بعد الموطأ والمدونة، ولم يحظ مؤلف من مؤلفات المالكية بما حظيت

زيد في كتاب سماه «التبصرة»[١].

وقد وجَدْتُ ابنَ الفخار في كتابه هذا[٢]، يستشهد بأقوال داود بن علي الأصبهاني الظاهري من أهل العراق ويحتج بها[٣]، واتهمه القاضي عياض بالتعسف في رده على ابن أبي زيد قال: «وله رد على أبي محمد بن أبي زيد في رسالته، رداً تعسف عليه فيه في كتاب سماه «التبصرة»»[٤] ولم يكتفِ ابن الفخار بالرد على ابن أبي زيد من المالكية؛ بل رد أيضاً على أبي عبد الله ابن العطار[٥]

به الرسالة من الذيوع والانتشار والقبول لدى الناس، وقد جمعت ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الايمان وأحكام العبادات والمعاملات، وما يسن أو يندب من الآداب. انظر: الفواكه الدواني:١/ ٩، وتاريخ المذهب المالكي: للدكتور عمر الجيدي : ص١٩٣.

(١) ترتيب المدارك :٧/ ٢٨٨ .

(٢) وقد اطلعت - بحمد الله - على ما وُجِدَ من كتاب «التبصرة» في الرد على رسالة ابن أبي زيد لابن الفخار، وهو مخطوط متسخ من الأصل، نسخه شيخنا أبو أويس محمد بوخبزة التطواني الحسني بخطه، يقول في مستهله الحافظ ابن الفخار: «أما بعد، عصمنا الله وإياك من دواعي الهوى، ومعاريض الردى، ووفقنا وإياك لاتباع الهُدى، فقد فهمتُ ما ذكَرْته من إغفال أبي محمد عبد الله بن أبي زيد رحمه الله في رسالته فيما سها عنه وغلط فيه من طريق قلة النظر وإهمال الفكر. وقد عزمت لما رأيت تطلُّعك إلى معرفة الحقائق، أن أبين لك بما أقول فيه، وأنبه عليه، والله سبحانه أرغب في التوفيق».

(٣) انظر على سبيل المثال ورقة (٧) من المخطوط المتسخ حيث يستدل على أن كل ماء لم يتغير لعينه ولم ينسب إلى غير عنصره فلا بأس بالطهارة به بقول داود وورقة (٩) حيث يستدل على أن الاستنثار في الوضوء فرض بقول داود.

(٤) المدارك : ٧/ ٢٨٨ .

(٥) هو محمد بن أحمد بن عبد الله المعروف بابن العطار كان متفنناً في علوم الإسلام، عارفاً بالشروط، أملى فيها كتاباً عليه عوّل كثير من أهل المغرب - الديباج المذهب - لابن فرحون ص٢٦٩.

المالكي في وثائقه[1]..

والذي يفيدنا من هذا كله هو تأثر ابن الفخار وهو آخر المالكية بقرطبة بالظاهرية، وتفضيله لداود القياسي وقوله في بعض الأشياء بقوله، كما يقول عياض، وقد وجدنا صدق هذا الكلام في كتابه « التبصرة ».

وامتد هذا الأثر بعد قرابة قرن من الزمان إلى الدولة الموحدية الظاهرية في القرن السادس الهجري، فبعد زمن المرابطين الذي كان الفقه المالكي فيه قائماً على تقليد كتب الفروع ، أراد الموحدون إنشاء حركة فقهية تقوم على الاجتهاد واستخراج الأحكام من ظاهر الكتاب والسنة، وقد أثمر هذا السعي منهم بعض الإثمار بالمغرب والأندلس، يمكن أن نتبيّنه في مظهرين: تأصيل الفقه المالكي، وازدهار الحوار والمناظرة والجدل بين المالكية والظاهرية.

أ- تأصيل الفقه المالكي :

لم يستطع الموحدون « محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة » كما يقول عبد الواحد المراكشي ، وإن راموا ذلك وسعوا إليه بمختلف الوسائل[2].

لأن المذهب المالكي كان عميق الجذور في التربة المغربية ، شب عليه الصغير وهَرِم عليه الكبير، لكنهم استطاعوا - بدعوتهم إلى الأثر والظاهر، وهو المهمّ - تلقيح الفقه المالكي بمادة الحياة الأصلية بالنسبة إلى كل المذاهب الفقهية، وهي الرجوع إلى الكتاب والسنة، فلم يبق الفقه المالكي هو ذلك الفقه

(1) المدارك ٧/ ٢٨٨.

(2) راجع بسط ذلك في فصل: «من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة» من هذا البحث.

الساذج الذي يقارن أقوال أئمة المذهب بعضها ببعض، ويرجعها في النهاية إلى رواية ابن القاسم عن الإمام مالك، بل صار يعتمد على الأدلة وينظر في الخلاف العالي[1].

ونتيجة لتفاعل المالكية مع الظاهرية بدأوا يميلون إلى الاختيار والترجيح، ونبذوا التعصب لأئمة المذهب، وجعلوا البحث والنظر رائدهم في معرفة الأدلة، وتقرير الأحكام.

وقد أفاد عمل يعقوب المنصور في إحراق كتب الفروع والتضييق على فقهائه الحركة الفقهية فائدة جُلّى، حيث جعل فقهاء المالكية يقللون في الإكباب على النظر في علوم الفروع المجرد، وينصرفون إلى دراسة الفقه في أصليه العظيمين الكتاب والسنة[2].

فظهر الاشتغال بعلم التفسير والتأليف في أحكام القرآن ، وانتشر علم الحديث والتأليف في أحاديث الأحكام كما تقدم.

بل أُفِيدَ من ذلك كله، أن البلاء الشديد الذي صُب على فقهاء المالكية صباً دفعهم إلى تأليف كتب في فقه الحديث والسنن للذب عن مذهب مالك، وردّ دعاوى الظاهرية والموحدين الذي يزعمون أن الفقه المالكي ليس فقها مؤصلاً، فشرع أبوالحسين بن زرقون المتوفى سنة ٦٢٢هـ في تأليف كتاب «أزهار السُّنن وإيضاح السُّنن»، ثم تركه حين امتُحن، ولمّا سئل عن ذلك قال :

إن الخليفة قد أبى   وإذا أبى شيئاً أبيته[3]

(1) النبوغ المغربي لعبد الله كنون :١/ ١٢٤.

(2) المرجع السابق :١/ ١٢٠.

(3) برنامج الرعيني : ص٣٣.

وصنف أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك المعروف بابن أبي جمرة الأندلسي المُرسي المالكي المتوفى بمرسية سنة٥٩٩هـ كتاب « نتائج الأبكار، ومناهج النظار، في معاني الآثار » كما سماه ابن الأبار[1]، وسماه الحافظ شمس الدين الذهبي: « نتائج الأفكار في معاني الآثار »[2].

قال الذهبي: « ألفه عندما أوقع السلطان[3] بالمالكية، وأمر بإحراق المُدونة»[4]. وقد وصفه ابن الأبار فقال: «كان فقيهاً، حافظاً، بصيراً بمذهب مالك، عاكفاً على تدريسه، فصيح اللسان، حسن البيان، عدلاً في أحكامه، جزلاً في رأيه، عريقاً في النباهة والوجاهة»[5].

ولقد امتُحن هو نفسه بسبب امتناعه من تولي قضاء مُرسية للموحدين[6].

فكان هذا الامتحان دافعاً إلى صمود المالكية، وإلى تأليف كتب في فقه الحديث والسنن ومعاني الآثار ذباً عن مذهب مالك.

وألف خصم الظاهرية اللدود القاضي أبوبكر بن العربي المعافري المتوفى ٥٤٣هـ كتاب « المسالك إلى موطأ مالك »، وبيّنَ في مقدمته الباعث له على تأليفه فقال: «إنما حملني على جمع هذا المختصر بما فيه، إن شاء الله كفاية وتنوع أمور ثلاثة: وذلك أني ناظرت يوماً جماعة من أهل الظاهر الحزمية

(١) التكملة لابن الأبار: ٢/ ٥٦٣.ط. عزت العطار الحسيني، ١٣٧٥هـ-١٩٥٦م.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢١/ ٣٩٩، رقم الترجمة ٢٠٢.

(٣) هو يعقوب المنصور بدليل قول ابن الأبار: ألفه بعد الثمانين وخمسمائة، ومعلوم أن المنصور تولى الخلافة في هذه السنة ٥٨٠ إلى ٥٩٥ للهجرة.

(٤) سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٩٩.

(٥) التكملة ٢/ ٥٦٣.

(٦) المصدر السابق.

الجهلة بالعلم والعلماء وقلة الفهم على موطأ مالك بن أنس، فكلٌ عابه وهزأ به.

فقلت لهم: ما السبب الذي عبتموه من أجله؟ فقالوا: أمور كثيرة:

أحدهما: أنه خلط الحديث بالرأي.

والثاني: أنه أدخل أحاديث كثيرة صحيحة وقال ليس العمل على هذه الأحاديث.

والثالث: أنه لم يفرق فيه بين المرسل والموقوف والمقطوع من البلاغ، وهذا من إمام صحت عندكم [أي عند المالكية] إمامته في الفقه والحديث»[1].

وبسبب هذه التهم التي رمى بها الظاهرية الحزمية موطأ مالك، انبرى لهم ابن العربي ليثبت لهم إمامة مالك في الحديث والسنن إمامته في الفقه، ولم يكتف بهذا الكتاب بل ألف كتباً كثيرة في الرد على الظاهرية الحزمية - كما يسميهم - ولكن هذا الكتاب اختص بتأصيل الفقه المالكي؛ في ضوء الآثار والسنن، ولذلك أثبتناه هنا دون غيره من مصنفاته.

وعن حركة التأصيل هذه يقول الفقيه الحجوي: « اعلم أنه برقتْ بارقة على الفقه في سنة ٥٥٠هـ تحرك بها حركة أشبه بحركة الموت، وذلك أن عبدالمؤمن بن علي لما غلب المغرب ووجد العلماء انهمكوا في الفروع راضين خطة التقليد الذي يقضي على الفقه، فكر فكرة في إلزام العلماء بالاجتهاد،

(١) المسالك إلى موطأ مالك، الجزء الأول، ورقة١، مخطوط مصور عن شريط «ميكروفلم» بالخزانة العامة بالرباط رقم: ١٥٦٢ وهو مأخوذ عن نسخة أصلية جزائرية، مكنني منه صديقنا الدكتور المكي قلاينة. جزاه الله خيراً، وسمعت آخرا أن السليماني الجزائري مشتغل بتحقيقه.

وترك التقليد، فقيل: إنه ابرزها إلى حيز العمل، فحرق كتب الفروع كلها[1]، وامر بوضع كتب أحاديث الأحكام »[2] ، ويقول عن حفيد عبد المؤمن يعقوب: « فظهر في وقته حفاظ وعلماء مجتهدون يلحقون الفرع بأصله »[3].

ب- ازدهار الحوار وعلم الجدل والمناظرة بين المالكية والظاهرية :

لم يكن الجدل والمناظرة رائجين بالمغرب والأندلس قبل ظهور المدرسة الظاهرية، وذلك لأن هذين اللونين من النشاط الفكري يتولدان من تباين المذاهب وتدافعها ، وهو ما لم يكن متوفراً بالأندلس والمغرب .

نعم، وُجدت بعضُ المذاهب بالأندلس دون المغرب كالمذهب الشافعي، ومذهب الأوزاعي...، ولكنها لم تستطع تهديد المذهب المالكي تهديداً حقيقياً الأمر الذي ينتج عنه تطور علم الجدل والمناظرة، ولكن الذي فعل ذلك بحق هو المذهب الظاهري، لاسيما عند الإمام ابن حزم الذي أصبح في الأندلس قطب الرحى والمحور الأساس لهذا الجدل الدائر، «وذلك لمخالفة مذهب مالك بالمغرب واستبداده بعلم الظاهر»[4]، كما يقول عبد الواحد المراكشي.

ومن الإنصاف أن يقال: إن منذر بن سعيد البلوطي الظاهري المتوفى سنة ٣٥٥هـ قد سبق ابن حزم إلى هذا الفن، وقد وصفه ابن الفرضي بذلك

---

(١) ثبت - فيما تقدم - أن عبد المومن لم يحرق كتب الفروع وإنما أمر بذلك ولم يُنفَّذ. أما الذي أحرقها بالفعل فهو حفيده يعقوب المنصور.

(٢) الفكر السامي : ٢/ ١٧٠.

(٣) المصدر السابق: ٢/ ١٦٥.

(٤) المعجب : ص٧٦.

فقال: «وكان مذهبه في الفقه مذهب النظار[1] والاحتجاج، وترك التقليد، وكان عالما باختلاف العلماء، وكان يميل إلى داود بن علي بن خلف العباسي ويحتج له »[2].

وقال المقري : « وكان خطيباً بليغاً عالماً بالجدل حاذقاً فيه، شديد العارضة حاضر الجواب عتيده ، ثابت الحجة »[3] . ومع ذلك فالبلوطي لم يكن صلباً في مواجهة المالكية كابن حزم «لأنه كان إذا جلس للحكومة - وكان قاضي الجماعة - قضى بمذهب الإمام مالك وأصحابه، وهو الذي عليه العمل بالأندلس، وحَمَل السلطان أهلَ مملكته عليه»[4].

لكن الذي حذِق أساليب الجدل والمناظرة بحق، وملأ الدنيا وشغل الناس بهذا الفن ، وأسس قواعده ، وأصل أصوله بالأندلس[5] ، هو إمام الظاهرية بالغرب الإسلامي ابن حزم، فهو رجل جدلي، بكل ما تحمل الكلمة من معنى، وتصانيفه كلها مناقشات جدلية، ومناظرات فقهية، وهو عنيف في جداله - إذا رام طلب الحق - كما هو معروف، حتى قرن ابنُ العَرِيف لسانَه بسيف الحجاج لأنه كان «يصُك به معارِضَه صكَّ الجندل» كما يقول معاصِرُه ابن حيان .

---

(١) أي المناظرة.

(٢) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ٢/ ٨٤٦.

(٣) نفح الطيب ٢/ ٢١.

(٤) المصدر السابق.

(٥) في كتابه «الإحكام» و«التقريب لحد المنطق» و«الفصل» و«الرد على ابن النغريلة» وغيرها من كتبه ورسائله.

وابن حزم نفسه يروي لنا أنه كان يناقش يوماً أبا عبد الله بن كليب القيرواني حول ماهية الحب ومعانيه فقال له هذا الرجل: «أنت رجل جدلي ولا جدل في الحب يُلتفتُ إليه»[1].

ولكن لا يهمنا الآن الوقوف طويلا عند موضوع ابن حزم الجدلي، فقد كتب في ذلك الكثيرون وبسطوا أمره[2]، إنما الذي يهمنا هو الكشف عن الأثر الذي أحدثه ابن حزم والظاهرية بجدلهم ومناظراتهم في حركة الفقه عامة والفقه المالكي خاصة.

فلقد استفاد الفقه من هذه الحركة الظاهرية ، وإن شئتَ الدليل فاسرُد كتب التراجم والطبقات الأندلسية وغيرها، لترى كم من الفقهاء لاسيما المالكية حلوا أنفسهم على الرد على ابن حزم والظاهرية أو الانتصار لهم، وهذا غاية ما يؤثره الفقه لينمو ويتجدد.

ونبدأ هنا بالمعاصرين لابن حزم :

الأول: أبو الوليد الباجي :

ناظر ابنُ حزم بميورقة خاصة وبالأندلس عامة فقهاءَ المالكية فلم يستطع أحد أن يقف له إلى أن جاء الباجي.

وقد أحسن القاضي عياض وَصْفَ هذه المناظرات حيث قال :«ووجد

(١) طوق الحمامة لابن حزم : ص٤٦، ط. دار الفكر، بتحقيق: حسن كامل الصيرفي.

(٢) انظر مثلاً الأخلاق والسياسة عند ابن حزم للدكتور صلاح الدين بسيوني رسلان: ص١١٩، وابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان - للدكتور محمود علي حماية ص١٩٨، وابن حزم لأبي زهرة : ص١٧٩، وابن حزم الأندلسي للدكتور زكريا إبراهيم (مبحث ابن حزم الجدلي) : ص١٣٠.

- يعني الباجي - عند وروده بالأندلس من المشرق، لابن حزم الداودي صيتاً عالياً، وظاهرات منكرة، وكان لكلامه طلاوة، وقد أخذت قلوب الناس، وله تصرف في فنون تقصرعنها السنة فقهاء الأندلس في ذلك الوقت، لقلة استعمالهم النظر، وعدم تحققهم به، فلم يكن يقوم منهم أحدٌ بمناظرته، فعلا بذلك شأنه، وسلموا الكلام له على اعترافهم بتخليطه، فحادوا عن مكالمته، فلما ورد أبو الوليد الأندلس - وعنده من التحقيق والإتقان والمعرفة بطرق الجدل والمناظرة - ما حصَّلَه في رحلته، أمّه الناس لذلك، فجرت معه مجالس كان سبب فضيحة ابن حزم، وخروجه عن ميورقة[1]، وقد كان رأسَ أهلها، ثم لم يزل أمره في سِفال بعد»[2].

والذي يهمنا من هذه المناظرات بين الظاهرية والمالكية أثرها على حركة التأليف في الفقه.

فقد ألف أبو الوليد الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ كتاب « الفِرَق » دوّن فيه وقائع المناظرات التي كانت بينه وبين ابن حزم، قال عياض: « وقد ذكر أبوالوليد في كتابه « الفِرَق » من تأليفه من مجالسه تلك ما يكتفي به من يقف عليه »[3]، وسمى بعضهم الكتاب بـ «فرق الفقهاء»[4]، وللأسف فإن الكتاب مفقود الآن، ولو عثرنا عليه لكان في غاية الأهمية والفائدة.

(١) انظر مناقشة هذه القضية في الفصل الذي أُفرد لترجمة ابن حزم الظاهري.

(٢) ترتيب المدارك : ٨/ ١٢٢ ، وانظر نفح الطيب :٢/ ٦٧-٦٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) طبقات المالكية ، لمؤلف مجهول ورقة : ٢١٢-٢١٤ ، مخطوط الخزانة العامة بالرباط. رقم : ٣٩٢٨ د. وانظر الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل- لأبي الوليد الباجي، مقدمة المحقق محمد علي فركوس :ص١٢٨.

وبغض النظر عن المتفوق منهما في المناظرة أهو ابن حزم الظاهري أم الباجي المالكي؟ فإن أبا محمد لم يفقد الإنصاف بل نعت أبا الوليد بما هو أهله، قال ابن بسام: «بلغني عن الفقيه أبي محمد بن حزم أنه كان يقول: «لم يكن لأصحاب المذهب المالكي بعد عبد الوهاب مثل أبي الوليد الباجي»[1].

ويبدو أن أبا الوليد الباجي أصابه شيء من رذاذ الظاهرية وابن حزم، قال الحافظ الذهبي: «ولما تكلم أبو الوليد في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في البخاري[2] قال بظاهر لفظه، أنكر عليه الفقيه أبو بكر بن الصائغ، وكفّره بإجازة الكَتْبِ على رسول الله ﷺ النبي الأمي، وأنه تكذيب بالقرآن، فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام حتى أطلقوا عليه الفتنة، وقبحوا عند العامة ما أتى به، وتكلم به خطباؤهم في الجُمَع، وقال شاعرهم:

بَرِئْتُ ممن شرى دنيا بآخرة ... وقال أن رسول الله قد كتبا

وصنف أبو الوليد رسالة[3] بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة، فرَجَع بها جماعة»[4].

فقد احتج الباجي على أن النبي ﷺ كتب يوم الحديبية بيده بظاهر اللفظ، فِعْلَ أهلِ الظاهر، وقد ذهب الأكثرون إلى منعه وإبطاله، مستدلين بوصف

(١) الذخيرة: ٣/ ٩٦.
(٢) انظر: البخاري: كتاب المغازي: باب غزوة الحديبية، ومسلم كتاب الجهاد والسير باب صلح الحديبية.
(٣) وهي مطبوعة، حققها الأستاذ أحمد لبزار في رسالته لنيل دبلوم الدراسات العليا بدار الحديث الحسنية باسم «تحقيق المذهب في أن الرسول ﷺ كتب».
(٤) تذكرة الحفاظ: ٣/ ١١٨١.

الله تعالى إياه بالنبي الأمي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطه بيمينك﴾[1]، وقوله ﷺ: «إنا أمة أمية لا نكتُبُ ولا نحسب»[2]، ونفَوْا أن يكون حديث البخاري على ظاهره، فقالوا: إن قوله في هذا الحديث «كَتَبَ» معناه أمر بالكتابة، كما يقال: رجَمَ ماعزاً، وقطع السارق، وجلد الشارب، أي أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى في صحيح مسلم: فقال لعلي رضي الله عنه: «اكتب محمد بن عبد الله»[3].

ويظهر أن مذهب الباجي في هذه القضية؛ وقوله فيها بظاهر اللفظ، ورفضه تأويله، هي نفحة من نفحات الظاهرية، ولا شك أن طول مناظراته لابن حزم قد تركت أثراً في نفسه وفكره.

فقد وجَدْناه يبطل دليل الخطاب كابن حزم والظاهرية[4]. ورأيناه كذلك يذهب إلى أن ستة أضرب من خبر الواحد توجب العلم والعمل[5]. وهكذا كان الباجي رغم مالكيته موافقا في بعض آرائه الأصولية لابن حزم؛ مما ينبي عن تأثر واضح وتلاقح بين المدرستين المالكية والظاهرية.

الثاني: أبو الأصبغ عيسى بن سهل:

الأسدي المالكي الجياني القرطبي المشاور بها، نزيل سبتة وقاضي طنجة

(١) العنكبوت: آية ٤٨.
(٢) أخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما انظر: صحيح الجامع الصغير للألباني: ١/ ٤٥٣ رقم الحديث: ٢٢٨٢.
(٣) انظر: شرح النووي على مسلم: ١٢/ ١٣٧-١٣٨.
(٤) انظر كتاب الحدود في الأصول: ٥٠-٥١، وإحكام الفصول في أحكام الأصول ٥١٥، ت د. عبد المجيد التركي.
(٥) انظر إحكام الفصول في أحكام الأصول: ٣٢٩.

ومكناسة وغرناطة المتوفى بها سنة ٤٨٦هـ، كان معاصراً للإمام ابن حزم، ألف كتاباً في الرد عليه سماه: «التنبيه على شذوذ ابن حزم»[١].

قال الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني: «والمؤلف يندد بخوض ابن حزم فيما خالف الحق، ونافر الصدق، مِنْ غَمطِهِ على أئمة الدين واستخفافه بأقدار العلماء الراسخين، وقطْعِهِ عُمُرَه في تزييف دقائق علومهم، وبديع أقوالهم في الأصول والفروع، وترك ما وجب عليه وعلى غيرهم ممن يدين بالإسلام، من اتباعهم بإحسان، والدعاء لهم بالرحمة والغفران، ويَذكُرُ أن شرذمة لا دين عندها، ولا عقل معها، ولا خلاق لها مالت إلى القول بمذهبه، ومطالعة تآليفه التي لا تفيد إلا سب من سلف، والطعن عليهم والمعاداة لهم. فرأى (التنبيه) على قبح مذهبه، وسوء معتقده للأئمة، وفاضلي هذه الأمة، وإظهاره لثلبهم في كل باب من تآليفه، ولهجه بالاستخفاف بهم، في كل ورقة من تصنيفه، فِعْلَ مَن لا يتقي الله ولا يستحي من عباده ولا يراعي حق سلفه؟

ويذكر طرفاً من جهله فيما أورد، واضطرابه فيما ذكر، وتصحيفه لما نقل وسطر، وقوله بما لم يقله من تقدم أو تأخر. والمؤلف ينقل فصلاً من كلام ابن حزم، قد يبلغ الورقة والورقتين ثم يعقب بالرد عليه بسيل جارف من: السب الفاحش، والقذف اللاذع، والإقذاع البذيء، واللعن والتكفير، وهو

(١) ذكره الرعيني في برنامجه ص٣٤ وقال: «وقد ذكر نحو هذا عنه - أي عن ابن حزم - القاضي أبو الأصبغ بن سهل في كتابه الذي سماه بـ «التنبيه على شذوذ ابن حزم».
قال محمد إبراهيم الكتاني: « وتوجد من هذا الكتاب بقايا أوراق لا أول لها ولا آخر، ولا صلة بينها، في مكتبة القرويين بفاس، أوقفني عليها محافظها الأستاذ العابد الفاسي، واستطعت التعرف على حقيقتها بعد دراسة طويلة »، مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه ص١٧٠-١٧١.

يملك ثروة ضخمة جدا من هذه الألفاظ النابية، ينفق منها على ابن حزم في إسراف وتبذير، في لهجة مَنْ توترت أعصابه وفقد السيطرة عليها.

فهو مخذول، ضال، شقي، مارق، معطل، جاهل، مفتون، وقح، معاند، فاسق، كافر، ملحد، مخلط، مستخف، سخيف العقل، قليل الدين، وعديم الحياء، مفارق لجماعة المسلمين، متلاعب بدينه، كذاب أشر، أعمى البصيرة، تائه في مَهْمه الحيرة، سابح في بحر العمى والظلمة، ما حاول في كتبه إلا هدم الإسلام ونقضَ عُراه، اتباعاً لهواه !!!.

ويقول: إن جميع ما يأتي به ويصنفه، من اللغو الذي يجبُ الإعراض عنه، والهجر الذي يجب أن لا يُسمع منه.

ومما شنع فيه على ابن حزم تشنيعاً شديداً ما ذكره في (الفِصَل) من إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل، وبيان تناقض ما بأيديهم منها مما يحتمل التأويل، وهي الناحية التي أشاد الدارسون قديماً وحديثاً بعبقرية ابن حزم فيها، وسَبْقِه إليها.

وشنّع كذلك تشنيعاً فظيعاً بالبرنامج الرائع الذي قدمه ابن حزم لتعليم الأطفال في كل من (مراتب العلوم) و (التوقيف على شارع النجاة) والداعي إلى الجمع في الدراسة بين العلوم الشرعية والعلوم العقلية والرياضية والأدبية.

ومما شنع فيه على ابن حزم تشنيعاً كبيراً قوله بكروية الأرض[١] وغير ذلك مما لا يتسع المجال الآن لإيراد شيء منه هنا»[٢].

(١) انظر: ابن حزم دافع عن كروية الأرض بالعقل والدين- للدكتور إحسان عباس، مقال بمجلة العربي عدد ٢٨ مارس ١٩٦١م- الكويت.

(٢) مؤلفات ابن حزم ورسائله بين أنصاره وخصومه-للأستاذ محمد إبراهيم الكتاني.

ورغم أن ابن سهل في كتابه هذا كان متعصباً بعيداً عن الإنصاف في حق ابن حزم وأهل الظاهر فإن مؤلفه يمنحنا أنموذجاً لعنف اللَّدَدِ والخصومة التي كانت بين المالكية والظاهرية في عصر ابن حزم، والتي دفعت أصبغ بن سهل هذا إلى تأليف كتاب « التنبيه ».

الثالث: أبو بكر محمد بن حيدَرة بن مفوّز المعافري:

الشاطبي القرطبي المالكي المشهور بابن مفوّز المتوفى سنة ٥٠٥هـ، قال ابن الأبار: «وله - أي لابن مفوز - رد على أبي محمد بن حزم، قد رويته قراءة على بعض شيوخنا، وكلام على قول النبي ﷺ، إن خالدا احتبس أدراعه وأعتده في سبيل الله، وكلاهما -أي كلا المؤلفين - أفاد به»[1].

وكتاب ابن مفوز هذا مفقود الآن حسب علمي، وقد جَهِدت في البحث عن بعض نصوصه علّها تكون منقولة في بعض كتب الفقه المالكي، فلم أظفر بطائل، حتى بعث إلي أحد الأساتذة الأفاضل[2] من المدينة المنورة بنسخة مخطوطة من كتاب « شرح الإلمام » لابن دقيق العيد المتوفى سنة ٧٠٢هـ، فوجدته ينقل نصا من كتاب أبي بكر بن المفوز المذكور، يوجه فيه سهام الملامة وسيل الإزراء إلى ابن حزم في مسألة التبول في الماء الراكد[3].

مجلة الثقافة المغربية، الرباط، العدد الأول من السنة الأولى شوال ذو القعدة سنة ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

(١) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الأبار: ص١٠٤، رقم الترجمة: ٨١.

(٢) هو صديقنا الأستاذ عبد اللطيف الجيلالي الذي يحضر أطروحته في الدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عن ابن رشيد السبتي

(٣) ولقد أزرت هذه المسألة قديماً وحديثا بالظاهرية، وبدا فيها جمودهم على ظاهر اللفظ واضحاً بيناً، فاهتبلها كثير من الفقهاء فرصة للتشنيع عليهم والتدليل على أن

يقول ابن دقيق العيد: «وممن شنع على ابن حزم في ذلك الحافظ أبو بكر ابن مفوز فقال بعد حكاية كلامه: فتأمل رحمك الله تعالى ما جمع هذا القول من السخف وحوى من الشناعة، ثم يزعم أنه الدين الذي شرعه الله وبعث به رسوله ﷺ، واعلم أكرمك الله تعالى أن هذا الأصل الذميم مربوط إلى ما أقول ومخصوص على ما مثل أن البائل على الماء الكثير ولو نقطة واحدة أو جزءا من نقطة، فحرام عليه الوضوء منه، وإن تغوط فيه أو جمع بوله في إناء ثم صبه فيه فلم يُغير له صفةً، جاز له الوضوء منه. فأجاز له الوضوء منه بعد حِمْلِ غائط أنزلهُ به أو حُب[1] من بول صبه فيه، وحرّمه عليه لنقطة من بَوْل بالها فيه.

جَلّ الله تعالى عن قوله وكرم دينه عن إفكه، والشناعة كلها راجعة إلى ما قررناهُ من قوة القياس في معنى الأصل، فإنه ظهر للعقول ظهوراً قوياً لا يُرتاب فيه بحيثُ يُدعى فيه القطع أن النهيَ عن استعمال ما وقع فيه البولُ، إنما هو لأجل ما يقتضيه صفتُه من الاستقذار، ومتى وُجِدَ هذا المعنى بأي طريق كان وجَبَ أن يكون الحكم ثابتا»[2].

ويبدو من هذا أن كتاب ابن مُفوز كان ردا على ما دوّنه ابن حزم في

مذهب الظاهر فاسد كله، والواقع أن هذا من شذوذ ابن حزم وأهل الظاهر القليل المعدود على رؤوس الأصابع، وكل مذهب لا يخلو من شواذ تعرف عند العلماء بمفردات المذهب، ولا ينبغي أن يكون ذلك ذريعة إلى نقض المذهب الظاهري كله، لأن ذلك يقع للظاهرية ولغيرهم.

(١) كذا في أصل المخطوط ولم أتبين هذه الكلمة.

(٢) شرح الإلمام لابن دقيق العيد، نسخة مصورة عن الأصل المخطوط الموجود في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري بالمدينة المنورة.

تآليفه الفقهية التي حرر فيها فقه الظاهرية، كالإيصال، والمحلى، والمجلى وغيرها من كُتُبه، وانتقى منها بصفة خاصة شذوذات ابن حزم في بعض المسائل الفرعية، ليحتج بها على فساد وبُطلان مذهب الظاهر من أصله.

وهكذا ملأ ابن حزم الأندلس والمغرب بحركة فكرية عنيفة أحيى فيها علم الجدل والمناظرة بعد أن خبا ردحاً من الزمن، وحرك بها عقول المالكية للرد بعد أن اطمأنوا إلى ما عندهم ، واكتفوا به، وجمدوا عليه دهراً طويلا.

ولكن حيوية ابن حزم هذه لم تنقطع بموته، بل زادت توقداً وتوهجا وعطاء لَمَّا عظُم أمر الظاهرية الحزمية في أيام الموحدين، وقوِيت شوكتهم وامتلأ بهم المغرب - كما يعترف بذلك خصمهم العنيد أبو بكر ابن العربي- بسبب مناصرة الدولة لهم، وأخذها بمذهبهم.

وفي أيام يعقوب المنصور كان يُعَد الطعن في ابن حزم طعناً في «مقدسات الدولة» كما نقول اليوم، وبسبب ذلك امتُحِن جملة من فضلاء المالكية كأبي الحسين بن زرقون، وأبي زكريا الزواوي البجائي، وعبد الحق بن عبد الله الأنصاري المهدوي، وغيرهم ممن لم تذكُر كُتُب التاريخ والتراجم والطبقات.

ومع ذلك فإن بعض أعلام المالكية لهذا العهد جاهر بالرد على شيخ الظاهرية بالمغرب والأندلس أبي محمد بن حزم[1]، وعاد ذلك بالخير العميم على حركة الفقه عامة والفقه المالكي خاصة، وحذق الفقهاء أساليب الجدل والمناظرة، وافتتحوا بذلك عهدا جديدا بالمغرب.

وكان خلفاء الدولة الموحدية يعقدون المجادلات والمحاورات والمناظرات في

(١) حضارة الموحدين للمنوني :ص٤٠.

مجالسهم، ويُشرفون عليها بأنفسهم لترجيح المذهب الظاهري الحزمي على المذهب المالكي[1] على نحو ما رأينا في مجالس عبد المومن وابنه يوسف وحفيده يعقوب[2].

ومن أعلام المالكية الذي جَرؤوا في هذا العصر على الرد على ابن حزم والظاهرية بعد ردود المعاصرين لابن حزم :

الرابع : القاضي أبو بكر ابن العربي :

المعافري المالكي المتوفى سنة٥٤٣هـ كان ألد خصوم الظاهرية على الإطلاق، وأشدَّ من جرد عليهم لسانه ، وأفرد تصانيف للرد عليهم ، منها: كتاب المسالك الذي تقدم ذِكْرُه، وكتاب «نواهي الدواهي» أو «النواهي عن الدواهي»[3] في الرد على ابن حزم الظاهري، وبيَّن في «العواصم من القواصم» سبب تأليفِه فقال : «وقد جاءني بعضُ الأصحاب بجزء لابن حزم سماه «نكت الإسلام» فيه دواهي فجردت عليه نواهي»[4]، ومنها كتاب «الغُرة» كتَبَها رداً على رسالة ابن حزم المسماة «رسالة الدرة في الاعتقاد»[5].

وبالإضافة إلى هذه الكتب التي أفردها للرد على ابن حزم والظاهرية، فإن سائر تآليف القاضي أبي بكر لاتخلو من التعرض لهم والتشنيع عليهم،

(١) المرجع السابق.
(٢) راجع الفصل الأول من هذا الباب : من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة.
(٣) أحكام القرآن لأبي بكر ابن العربي: ١٨/١ بتحقيق : علي محمد البجاوي، ط دار الفكر العربي.
(٤) العواصم من القواصم :٢/٣٣٨. تحقيق: عمار طالبي.
(٥) المصدر السابق.

ونعتهم بأقبح النعوت وأقذع الأوصاف، فهم : أمةٌ سخيفة، وإخوان الخوارج[1]، وإخوان الروافض[2]، وأهل الخبال، ومعتَدُون على الشريعة مستخفون بحرمتها[3]، ومبتدعة[4]، وجهلة[5]، وفرقَةٌ مُكفِرة على أحد التأويلين[6]. ويشبهون في تعلقهم بالظاهر اليهود[7] بل هم إخوان اليهود[8].

ويبدو ان الهجوم العنيف على الظاهرية «والحط عليهم بنفس ثائرة» كما يقول الذهبي ، كان من عوامله العلاقة المتوترة التي كانت بين ابن العربي واتباع ابن حزم والاحتكاك المستمر بهم، لاسيما وانهم كثُرُوا في هذا العصر كثرة ظاهرة، وقويت شوكتهم قوة بالغة، بسبب التشجيع والنصرة التي وجدوها من الدولة الموحدية.

وفي ذلك يقول ابن العربي معترفاً: «وكان أول بدعة لقيتُ في رحلتي كما قلتُ لكم القول بالباطن، فلما عُدْتُ وجدت القول بالظاهر قد ملأ المغرب

(١) العواصم من القواصم :٢/ ٣٣٦.

(٢) المصدر السابق :٢/ ٣٤٨.

(٣) المصدر السابق٢/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٤) المصدر السابق :٢/ ٣٣٩، ٤٩٢.

(٥) المسالك إلى موطأ مالك لابن العربي:١/ ورقة ١، مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم: ١٥٦٢.

(٦) عارضة الأحوذيلابن العربي :٥/ ٣١٦، وانظر أحكام القرآن ١/ ١٧١ حيث يكاد يكفر أيضا داود بن علي الظاهري .

(٧) انظر القبس في شرح موطأ مالك بن أنس لابن العربي: ٣/ ١١٧ تحقيق د. محمد عبد الله ولد كريم.

(٨) العواصم :٢/ ٣٤٨ .

بسخيف من أهل بادية إشبيلية يُعرفُ بابن حزم»[1]، ويقول في موضع آخر : «وفي حين عودتي من الرحلة، ألفيتُ حضرتي منهم طافحة، ونار ضلالهم لافحة، فقاسيتُهم مع غير أقران، وفي عدم أنصار »[2].

ويقول في عارضة الأحوذي: «وهو أمر استشرى داؤه ، وعز عندنا دواؤه»[3] ، ويعترف بميل كثير من الناس في عصره إلى القول بمذهب الظاهرية في كثير من المسائل الفقهية فيقول عن إحدى هذه المسائل: «ولولا ما شد من قلوب الناس في بلادنا بهذه المقالة الركيكة ما لفتنا لحوها ليتاً»[4].

ويقول في موضع آخر عن مسألة فقهية أخرى: «ولو ان أهل بلدنا إذ سمِعوا تفَلوا عليها، ولم يلفتوا إليها أذناً، ولا قلباً، ولا ليتاً، لماتت»[5].

هكذا استفحل أمر الظاهرية في عصر الموحدين، وبدأوا يهددون بالمغرب والأندلس استقرار المذهب المالكي، لاسيما بعد انضمام الموحدين الى الظاهرية صفاً واحداً في حركة الجدل العنيف الدائر بينهم وبين المالكية، وهو ما يفسر - كما قلنا - تلك الشدة والقسوة البالغة في نقد ابن العربي لهم، وقد كان ذلك ملحظا للإمام الذهبي وهو الخبير بالرجال وأحوالهم إذ قال : «ولم أنقم على القاضي [ابن العربي] رحمه الله إلا إقذاعه في ذم ابن حزم واستجهاله له، وابن حزم أوسع دائرة من أبي بكر في العلوم، وأحفظ بكثير،

(١) العواصم :٢/ ٣٣٦ .

(٢) المصدر السابق :٢/ ٣٣٧ .

(٣) عارضة الأحوذي :٥/ ٣١٧ .

(٤) القبس :٢/ ٤٩٢.

(٥) العواصم :٢/ ٣٥٥.

وقد أصاب في أشياء وأجاد، وزلق في مضايق كغيره من الأئمة والإنصاف عزيز»(١).

ولا غرو في ذلك، فأمْرُ القاضي ابن العربي يبدو محيراً للباحث في كثير من الأحيان، إذ هو في بعض المسائل القليلة تجده يُنصِفُ المخالف ويقف بجانبه ويصوب رأيه إذا عززه الدليل، ولكنه في أكثر القضايا الفقهية تجده متعصباً للمالكية تعصباً شديداً، حتى «إن ما أنصَفَ به غيره لا يكاد يُذكر بجانب ما تعصب له»(٢)، فهو يثني على مالك ثناء فيه إسراف ومبالغة، ويحط من مخالفيه - حتى من كبار الأئمة - حطاً فيه إقذاع شديد وتجريح قاس.

ولو اقتصر ابن العربي في إقذاعه على الظاهرية، لهان الخطب، والتُمِسَ له العذر، إذ هم الأعداء الألداء له كما تقدم، ولكن غيرهم لم يسلم من لسانه وقلمه؛ حتى أئمة الأمصار المجتهدين وأرباب المذاهب المُتبَعين كأبي حنيفة والشافعي والطبري، الذين غلظ عليهم القول، ورماهم بألفاظ بذيئة لا تليق بجلال قدرهم وعلو منزلتهم في العلم والفقه والدين.

يقول عن مالك في معرض قدحه في مذهب داود: «ولأجل هذا كان مذهب مالك رضي الله عنه أشرف المذاهب لتتبعه المعاني وإعراضه عن الظاهر، إن وجدها»(٣)، أمّا كل ما قال الشافعي أو قيل عنه أو وُصف به، فهو كله جزءٌ من مالك، ونغبةٌ من بَحرِه، ومالك أوعى سمعاً، وأثقب فهماً، وأفصح

---

(١) سير أعلام النبلاء - للذهبي :٢٠/ ٢٠٢.

(٢) ابن العربي المالكي وتفسيره أحكام القرآن للدكتور مصطفى إبراهيم المشني ص٣١٢، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

(٣) القبس :٣/ ١١١٧.

لساناً، وأبرع بياناً، وأبدع وصفاً»(١).

ويصفُ الشافعي في موضع آخر فيقول: «وعجباً لمن يتصدى للإمامة ويتميز في الفرق بالزعامة، ويأتي بهذا السفساف من المقال»(٢).

ومنه أيضاً قوله: «وقال الشافعي إنما يكون شرط المسيس في الوطأ بالنهار دون الليل ...قلنا: هذا كلام من لم يذق طعم الفقه»(٣).

ويجمع في إقذاعه القبيح الفاحش الشافعي وأبا حنيفة معاً لترجيح مذهب مالك، فيقول: «قال مالك: من حلف لا يأكل الطعام ولا يلبس هذا الثوب أنه لاينتفع بهما في حال... وقال أبو حنيفة والشافعي: يبيعه ويأكل منه، وهذه فتوى يهودية»(٤).

ويقول عن أبي حنيفة وهو يستعرض أقوال الأئمة في مسائل القذف: «وأما أبوحنيفة فهو أعجمي ولا يُستنكر عليه الجهل بهذه المسألة»(٥).

ويقول عنه في «أحكام القرآن» عند قوله تعالى: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماءاً فتيمموا صعيداً طيباً...﴾(٦): «قوله تعالى ﴿ماء﴾ قال أبو حنيفة: هذا نفي في نكرة، وهو يعم لغة؛ فيكون مفيدا جوازَ الوضوء بالماء المتغيِّر وغير المتغيِّر؛

---

(١) أحكام القرآن :١/ ٣١٤ وما بعدها بتحقيق محمد علي البجاوي، ط دار الفكر العربي.

(٢) المصدر السابق :٣/ ١١٠١.

(٣) المصدر السابق :٤/ ١٧٥٧ وانظر أيضاً :٤/ ١٨٣٤.

(٤) القبس :٣/ ١١١٨.

(٥) المصدر السابق :٣/ ١٠١٩.

(٦) النساء :الآية ٤٣.

لانطلاق اسم الماء عليه. قلنا: استنوق الجمل[١] الآن يستدل أصحاب أبي حنيفة باللغات، ويقولون على ألسنة العرب، وهو ينبذونها في أكثر المسائل بالعراء»[٢].

ولقد كان هذا المسلك غير المرضي محل نقد ومآخذة حتى من بعض علماء المالكية أنفسهم: يقول الإمام القرطبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تُبْدَ لكم تسؤكم﴾[٣] بعد أن ذكر رأي القاضي ابن العربي في «أسئلة النوازل»: «قال ابن العربي: اعتقد قوم من الغافلين، فيه قُبح، وإنما الأولى به أن يقول: ذهب قوم إلى تحريم أسئلة النوازل، لكنه جرى على عادته»[٤].

وإذا كانت هذه عادة ابن العربي التي تجري منه مجرى الدم؛ فإن المرءَ ليَستغربُ كيف ذاع عن ابن حزم أنه يقع في أئمة الاجتهاد بأقبح عبارة، مع أن القاضي ابن العربي أولى بهذا الوصف منه، إذ هو أشد إقذاعاً وأفحش قدحاً من ابن حزم كما يتبين لكل من أمعن النظر في كتبه، ولكن لعل القاضي أبا بكر شنَعَت له مالكيتُه، وحطت من أبي محمد ظاهريتُه.

---

(١) وهو كلام فيه إقذاع شديد، لأن معنى استنوق الجمل: صار كالناقة في ذُلّها، وهو مثلٌ يُضرب للرجل يكون في حديث أو صفة شيء يخلطه بغيره.

(٢) أحكام القرآن :١/ ٥٦٦، ط دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق: محمد عبد القادر عطا، ١٤١٦هـ١٩٩٦م.

(٣) سورة المائدة :الآية ١٠١.

(٤) الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي:٦/ ٣٣٢ ط دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

وقد ناقش ابن العربي ابن حزم والظاهرية في قضايا فقهية كثيرة[١]، وركز هو كما فعل غيره على بعض شذوذات أهل الظاهر، كقضية البول في الماء الدائم، وفيها صال وجال، واتهم الظاهرية بالاعتداء على الشريعة والافتراء عليها، ونعت كتاب ابن حزم «المحلى» بالمخلى، بنقطة فوق الخاء، بمعنى المتروك الذي لا يُلتفت إليه[٢].

وذكر أنه كان يريد أن يتتبع مسائل الفقه عند داود مسألةً مسألة، ولكن منعه من ذلك أن ابن حزم لا يبالي عن داود ولا عن سواه، فيكون ضارباً معه في حديد بارد[٣].

ووقف طويلا عند قول ابن حزم: أن من ترك الصلاة متعمدا حتى خرج وقتها، فقد سقط عنه فرضها، ولم يتوجه عليه خطاب بها، واحتج عليه بأن كثيرا من أصول الشريعة الثابتة في الذمة، كالصوم والزكاة والحج تُقضى متى تعذر عملها[٤]، ورد على الظاهرية قولهم: أن «لا رجوع إلا إلى النص عن الله وعن رسوله»، بأنها كلمة مخترعة لم تجرِ على لسان أحد قبل الشافعي، وأن الشيعة أخذتها منه في دعواها النص من النبي ﷺ على علي في الإمامة والخلافة على الأمة، وأما قول الظاهرية: «إن الله لم يأمرنا بأن نقتدي بأحد، ولا نهتدي بغيره» فهو كذب على الله وعلى رسوله لأنه ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين بعدي، عَضُّوا

---

(١) ولا يتسع المجال لاستقصائها، إنما يكتفى بضرب المثل للدلالة على المراد.

(٢) العواصم من القواصم :٢/ ٣٤٨-٣٤٩.

(٣) المصدر السابق :٢/ ٣٥٠.

(٤) المصدر السابق : ٢/ ٣٥١ وما بعدها.

عليها بالنواجذ »[١]، فأمر بالاقتداء بسنة الخلفاء كما أمر بالاقتداء بسنته، وإنما يُقتَدى بالخلفاء فيما لم يكن عنه فيه نص[٢].

ورد على ابن حزم والظاهرية قولهم: إن المراد بقوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾[٣] القرآن والحديث، بأن ليس المراد بالذكر هاهنا الحديث إنما هو القرآن فحسب، ولم يضمن الله الحفظ لحديث النبي ﷺ، وإنما ضمنه للقرآن[٤]، وهاجم أصل الظاهرية في الإجماع وهو أن لا إجماع إلا إجماع الصحابة خاصة، بأنه لم يقل به أحدٌ قط، وقائله أجهلُ الجهال وأضل الضلال[٥].

هذه نماذج من بعض المسائل الفقهية والأصولية التي جادل فيها ابن العربي الظاهرية، وهي وإن كان فيها قسوة وغلظة، قد أفادت الفقه عموماً، والفقه المالكي خصوصاً. وكان لها أثر كبير في حركته ونُموه وحيويته.

الخامس: أبو طالب عقيل بن عطية القضاعي الطرطوشي:

المالكي المتوفى سنة ٦٠٨هـ قاضي غرناطة وسجلماسة، أقام بمالقة واستوطن بها وكان بها يكتب المناكح على القاضي ابن يربوع، وكان من جلة العلماء مشاركاً في كثير من العلوم محققاً فيها[٦].

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) المصدر السابق: ٢/ ٣٤٠

(٣) الحجر: ٩.

(٤) المصدر السابق: ٢/ ٣٤٥.

(٥) المصدر السابق: ٢/ ٣٤٧.

(٦) أعلام مالقة لابن عسكر: ورقة ١٨٨ من المخطوط.

لصنف كتابا سماه: « تحريرُ المقال في موازنة الأعمال، وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل »[١] في الرد على الحافظ الحميدي وشيخه ابن حزم، وهو أطرف كتاب لمالكي في الرد على الظاهرية؛ لأن صاحبه رغم مالكيته كان منصفاً للإمام ابن حزم غاية الإنصاف، وقمين بكلامه أن يُحتذى بدَل ما لاقاه أهل الظاهر من التعسف والإجحاف.

قال عقيل بن عطية: «هذا الرجُل - يعني الإمام ابن حزم - غلت فيه طائفتان:

إحداهما: تعظّمه تعظيماً مفرطاً بحيث تُقلّده في جميع أقواله، ولا ترى مخالَفته في شيء من مذهبه، وإذا ظهر لها في كلامه الخطأ البيّن، والوهم الصراح، لم تقبله، وأحالت بالوهم والخطأ على من يتعاطى الرد عليه، أو على نفسها بالعجز عن الانتصار لذلك القول المردود.

والطائفة الثانية: تُزْري عليه، وتحُط من قَدْره، حتى تعتقد ألاّ حسنةَ عنده، فإذا أُظْهِر لها ما في قوله من الجَوْدة، وبُيِّنَ لها صحة ما ذهب إليه في أمر ما مما يتكلم عليه، أو يتمذهب به، لم تقبله أيضاً، واعتقدت فيمن يُبين ذلك ويتكلم عليه أنه على مذهبه الذي يتَنحلُه. وقد يكون في هذه الطائفة من لا يفهم قولَه، ولا يدري معناه لكن يكْرهُه تقليداً، ويستصوبُ قولةَ من يرُد عليه في الجُملة.

وكلتا الطائفتين مخطئة فيما توهمتْه عليه من الإحسان المُجرد أو الإساءة

---

(١) مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، تحت رقم: ق ١٠٩، نسخة بقلم أندلسي صغير بخط محمد بن عبد الرحمن بن يحيى تلميذ المؤلف عام ٦٠٣هـ بالمقابلة بأصل مؤلفه في حياته ويقع في ١٥٦ ورقة.

المُجردة، بل هو واحدٌ من العلماء، وممن يقصِدُ الحق عندَ نفسه فيما يراه، ويوثر العدل فيما يظنّه ويتحراه، فتارة يخطيءُ، وتارة يُصيب، فإذا أصاب فقوله سابقٌ جداً، وإذا أخطأ فقوله نازلٌ جداً[1]، لأن أكثر أقواله إنما تأخذ بالطرفين. وغيره من العلماء قد يكون صوابه قريباً من خطئه، أعني أنه إذا أصاب يكون صوابه قريب المَرام، ليس فيه ذلك الغموض، وإذا أخطأ لم يكن في ذلك الخطأ شذوذ ولا كبير تعسف.

وهذا الذي قلناه هو الإنصاف في جانب أبي محمد ابن حزم رحمه الله، والاعتدال الذي ينبغي أن يُعتقَد فيه، فإنما ذكرنا الواجب في حقه، كان له أو عليه »[2].

السادس: علي بن محمد بن خروف الحضرمي:

الإشبيلي المتوفى بمراكش سنة ٦٠٩هـ من كبار النحاة بالمغرب والأندلس، قال ابن عبد الملك: «وكان كثير العناية بالرد على الناس، فرد على أبي محمد بن حزم في بعض مقالاته... وعلى أبي جعفر بن مضاء وعلى غيرهم من أهل عصره»[3].

(١) هذا الكلام يشبه قول الذهبي في تذكرة الحفاظ/٣ ١١٥٣: «ابن حزم رجل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة، تقع له المسائل المُحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره ».

(٢) تحرير المقال في موازنة الأعمال... لعقيل بن عطية القَضاعي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ق١٠٩، ورقة ٤٩.

(٣) الذيل والتكملة :س٥، ق١، ص٣٢٠، رقم الترجمة:٦٣٥، تحقيق د.إحسان عباس.

السابع: أبو الحسين ابن زرقون ت ٦٢١ الأنصاري الإشبيلي[1]:

ألف في الرد على ابن حزم - لما مال الموحدون إلى مذهب الظاهرية - كتابه الكبير الذي سماه: « المُعلى في الرد على المُحلى والمجلى »[2].

وذكر ابن فرحون الباعث على تأليف هذا الكتاب فقال: «ابن زرقون الأنصاري الإشبيلي، كنيته أبو الحسن[3]، شيخ المالكية، وكان من كبار المتعصبين للمذهب، فأوذي من جهة بني عبد المومن. ولما أبطلوا القياس، وألزموا الناس بالأثر والظاهر، صنف كتاب « المعلى في الرد على المُحلى لابن حزم»[4]. ولعل رده على ابن حزم وتعرضه له - وهو من «مقدسات» الدولة الموحدية كما تقدم - هو السبب في محنته، والسعي إلى قتله، وإحراق كتبه.

(١) اشتبه على الأستاذ المنوني اسم الأب باسم الابن فقال: «ومن هذا الصنف أبو عبد الله محمد بن محمد بن سعيد الأنصاري الإشبيلي المعروف بابن زرقون ألف المعلى في الرد على المحلى والمجلى لابن حزم » حضارة الموحدين - ص٤٠، وليس الأمر كذلك، فأبو عبد الله كنية الأب الذي عاصر عبد المومن والذي نافح عن المذهب المالكي بمجلس السلطان - كما تقدم، أما كنية الابن فهي أبو الحسين وليس أبا عبد الله، وهو الممتحن من طرف يعقوب المنصور لما عزم على محو مذهب مالك من المغرب.

(٢) برنامج الرعيني: ص٣٢، والتكملة لابن الأبار :٢/١٦ رقم ١٦١٢، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٣١١/٢٢ رقم الترجمة :١٨٧، وشذرات الذهب لابن العماد ٩٦/٥. وقال تلميذه الرعيني: «وقرأت عليه كثيرا من تأليفه الكبير الذي سماه (المعلى في الرد على المحلّى والمجلى) ».

(٣) قلت: بل هو أبو الحسين كما جاء في غير مصدر ولعله تصحيف من النساخ.

(٤) الديباج المذهب: ص٢٨٦.

الثامن: أبو محمد عبد الحق بن عبد الله الأنصاري:

المهدوي الأصل المتوفى بمراكش سنة ٦٣١ هـ قاضي الجماعة بإشبيلية وغرناطة ومراكش، فقيه مالكي، حافظ نظارٌ، بصير بالأحكام صلب في الحق، لا تأخذه في الله لومة لائم، ألف كتاباً في الرد على أبي محمد بن حزم الظاهري دل على حفظه وعلمه، وأفاد بوضعه، وامتُحنَ من طرف المأمون إدريس بن المنصور الموحدي الذي قبَضَ عليه وقيده وسجنه. حتى افتدى منه بستة آلاف دينار[1].

التاسع: الفقيه أبو زكريا الزواوي البجائي:

المعاصر للخليفة يعقوب المنصور الموحدي، ألف في الرد على ابن حزم الظاهري كتابا سماه: «حجة الأيام وقدوة الأنام» فتعصب ناسٌ لابن حزم ورفعوا القضية للخليفة بمراكش، [إذ الأمر من «مقدسات» الدولة كما تقدم] فبعث الفقيه أبو زكريا نائبا عنه[2] فلما وصل حضرة مراكش، استحضره أمير المومنين بين يديه بمحضر الفقهاء وعرض تآليف الفقيه عليهم، وبعد مداولة الأمر، قرر الخليفة ترك الرجل على اختياره[3].

(١) نيل الابتهاج للتنبكتي: ص١٨٤، والإعلام للمراكشي: ٨/ ٣٩ رقم ١٠٦٧، ومعجم المؤلفين ٥/ ٩٢-٩٣.

(٢) والنائب عنه كما ذكر الغبريني: هو أبو محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الحسني. الشيخ الفقيه الصالح الفاضل المدرس.

(٣) عنوان الدراية للغبريني: ص٢٤٧-٢٤٨، رقم الترجمة ٧١ تحقيق: عادل نويهض. وانظر فصل: من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة من هذا البحث.

العاشر: ابن المواق أبو يحيى بن خلف الأنصاري القرطبي[1]:

توفي بفاس سنة ٥٩٩هـ وتولى قضاءها في زمن يعقوب المنصور، فقيه مالكي مستبحر، أكَبَّ في مؤلف له على جمع المسائل المُنتَقَدَة على ابن حزم حتى أتمها، لما أراد المنصور حمل الناس على كُتُب ابن حزم الظاهري[2].

الحادي عشر: أبو إسحاق إبراهيم بن حسن الربعي التونسي، قاضي القضاة بتونس، المتوفى سنة ٧٣٤هـ كان علامة وقته، ونادرة زمانه، ألف كتابا سماه: «الرد على ابن حزم في اعتراضه على مالك»[3].

منافحون عن ابن حزم والظاهرية.

وإلى جانب هؤلاء المحادِّين لابن حزم المناوئين للظاهرية، عرف المغرب والأندلس في عصر الموحدين طائفة من المناصرين لابن حزم والظاهرية، المتصرين لهم، تذكُر المصادرُ منهم:

- أبو عمر أحمد بن محمد بن حزم الإشبيلي المِذْحجي[4]:

من ذرية أبي محمد ابن حزم من قِبَل أمه، الذي اتهم في الأندلس بأنه يريد الثورة بدعوة المهدي ابن تومرت، فامتحن وضُرب وسُجن، ونُهبَ ماله.

انبرى للانتصار لابن حزم والرد على تآليف خصمه اللدود أبي بكر بن

(١) تقدمت ترجمته في فصل: من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة.

(٢) انظر: الخبر المعرب عن الأمر المُغرب الحال بالأندلس وثغور المغرب لأبي راس المعسكري: ورقة: ١٤، مخطوط الخزانة العامة بتطوان، وفتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك للشيخ عليش المالكي ١/ ١٠٣.

(٣) الديباج المذهب لابن فرحون ص٨٩، وانظر، معجم المؤلفين لرضا كحالة ١/ ٢٠.

(٤) انظر ترجمته في أعلام المدرسة الظاهرية بعد ابن حزم.

العربي، فألف: « الرسالة الصّؤول على الباغي الجَهُول » ، وكتابه الذي وسَمَه « بالزوائغ والدوامغ » تابع فيه القاضي ابن العربي على فصول كتابه المسمى « بالدواهي والنواهي في الرد على ابن حزم الظاهري » حاذاه فيه كلاما بكلام، وحديثا بحديث، وفقها بفقه، ونظما بنظم، ونثرا بنثر، وإقذاعا بإقذاع[1].

- ابن الرومية النباتي الإشبيلي الظاهري:

المتوفى سنة ٦٣٧هـ وكان مالكيا من تلاميذ أبي الحسين بن زرقون المالكي، صحبه طويلاً ، انبرى أيضاً في عصر الموحدين ، للانتصار لابن حزم والتعصب له ، بجمع كتبه، واستنساخها، والاعتناء بها، وإظهارها، ونشرها حتى استوعبها جلة، ولم يشذ له منها إلا ما لا خطر له[2].

- وجاء الصوفي الشهير الظاهري المذهب ابن عربي الحاتمي المرسي المتوفى سنة ٦٣٨هـ، فكتب مختصرا لكتاب « المحلى » لابن حزم سماه على غرار كتاب ابن زرقون « المعلى في اختصار المُحلى »[3].

-ثم جاء بعده أبو حيان الغرناطي النحوي المفسر، الظاهري المذهب ، المتوفى سنة ٧٤٥هـ ، فألف « الأنوَر الأجلى في اختصار المُحلى »[4].

(١) صلة الصلة لابن الزبير :٥/ ٣٤٥، رقم الترجمة :٦٧، والذيل والتكملة لابن عبدالملك س١، ق١، ص٤٠٧، رقم الترجمة ٥٩٨، وبغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٦٤، رقم الترجمة ٧٠٨.

(٢) الإحاطة لابن الخطيب :١/ ٢٠٩

(٣) دائرة المعارف الاسلامية ١/ ٢٦١، وانظر عنوان الدراية :ص١٦٤.

(٤) نفح الطيب ٢/ ٥٥٢، والدرر الكامنة ٤/ ٣٠٥.

وليس القصد إستقصاء الردود؛والردود المضادة على ابن حزم والظاهرية، فذلك أمر يطول، إنما الذي رامه هذا المبحث هو استجلاء هذه الحركة الفقهية الفوّارة الموّارة بالجدل والمناظرة ؛ التي فجرها الظاهرية بالمغرب والأندلس، والتي كانت بركة من بركاتهم، وأثرا من آثارهم .

هذه المناظرات العلمية والردود الفقهية بين المالكية والظاهرية، وإن كان فيها عنف وقسوة نغُصَ على الفريقين في بعض الأحيان، فإنها أجدَت على المكتبة الفقهية وعلى الفقه بالمغرب والأندلس أعظم جدوى، فقد اضطرت الفقهاء من الفريقين إلى تجريد ألسنتهم وأقلامهم للدفاع عن مذهبهم ومسلكهم، ولولا ذلك ما شممنا لهذه التآليف الرائعة ؛ ولذلك الفقه الزخار رائحة.

ولقد صوّر ابن حزم الظاهري مِنْ قبلُ ذلك أحسن تصوير في رسالته «مداواة النفوس» عندما قال : « لكل شيء فائدة، ولقد انتفعتُ بمَحْكِ[1] أهل الجهل منفعة عظيمة، وهي أنه توَقّدَ طبعي، واحتدَمَ خاطري، وحَميَ فكري، وتهيّجَ نشاطي، فكان ذلك سبباً إلى تواليف لي عظيمة المنفعة، ولولا استثارتهم ساكني، واقتداحهم كامني، ما انبعث لتلك التواليف»[2].

وقضية أخرى لا ينبغي أن تغْفَل في هذا الفصل الذي أُفرد لتتبع أثر المدرسة الظاهرية في علوم الشريعة بالمغرب والأندلس: وهي أنه لولا جُهُودُ الإمام ابن حزم والموحدين من بعده الذين دعموا أهل الظاهر؛ لما اعتبر فقه الظاهرية في الخلاف .

(١) المحْك : المنازعة في الكلام ، والتمادي في اللجاجة والإغضاب .

(٢) رسالة مداواة النفوس لابن حزم ص٣٦٧-٣٦٨، تحقيق الدكتور إحسان عباس. (ضمن رسائل ابن حزم)

فقد جرى عملُ كثير من المتقدمين في المشرق والمغرب على عدم الاعتداد بخلاف داود وأصحابه[١]، ولكن بسبب جهود أهل الظاهر هذه فَرَضَ فقهُ الظاهرية نفسَه على الكتب الفقهية والأصولية بالمغرب والأندلس، فجُلُّ الفقهاء والأصوليين يوردون أقوال الظاهرية وآراءهم، حتى المالكية منهم، ويكفي أن نتتبع تواليف الباجي[٢] وابن عبد البر[٣] المعاصِرَيْن لابن حزم، ومن جاء بعدهما كابن العربي[٤] والقرطبي[٥]، لنتأكد من صدق هذا القول.

أما الفقيهان المالكيان ابن رشد وابن جزي فقد تأثرا في كتابيهما «بداية

(١) انظر رسالة شيخنا العلامة عبد الحي بن الصديق: «الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع» ففيها بسط هذا الأمر.

(٢) ففي كتابه «إحكام الفصول في أحكام الأصول» مثلاً أورد أقوال أهل الظاهر في غير موضع: انظر أرقام المسائل: ٢٩٩،٣٢٩، ٥٢٧، ٥٣٣، ٧٥٧، ٧٦٤، ٨٠٧، ٨١١، ٨٢١. بتحقيق الدكتور عبد المجيد تركي.

(٣) أورد ابن عبد البر في كتابه «الاستذكار» أقوال الظاهرية في مواضع كثيرة. انظر فهارس الاستذكار في الجزء الثلاثين منه. ص٦٧-٦٨-٦٩، بتحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي.

(٤) تقدم أن ابن العربي يُكثر من إيراد أقوال الظاهرية وابن حزم في سائر كتبه، وهو يعترف بأنه اضطر إلى ذلك اضطراراً؛ لأن العلماء يذكرونها وينقلونها، يقول: «تلاعب قومٌ بالدين - يقصد الظاهرية - فقالوا: إن من خرج من البلد إلى ظاهرٍ قصَرَ الصلاة وأكل. وقائل هذا أعجمي لا يعرف السفر عند العرب، أو مستخفٌ بالدين؛ ولولا أن العلماء ذكروه ما رضيت أن ألحه بمؤخر عيني، ولا أن أفكر فيه بفضول قلبي» أحكام القرآن: ١/ ٦١٥ بتحقيق: محمد عبد القادر عطا.

٥) انظر في الجامع لأحكام القرآن على سبيل المثال: ٦/ ٩٠، و ٤/ ١٦٢.

المجتهد» و «القوانين الفقهية» بابن حزم ونسجا على منواله[١]، لأن كتاب «المحلى» أول كتاب في الفقه المقارن بالمغرب والأندلس[٢]، فقد كتب المجاهد الشهيد أبو القاسم بن جُزيّ الكلبي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤١هـ بعد ابن حزم بثلاثة قرون فقه المالكية مقنناً مقارناً بفقه الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، ونبه على مذهب غيرهم من أئمة المسلمين؛ ولكنه أكثر من نقل مذهب الظاهرية.

قال بعد أن ذكَرَ الأئمة الأربعة: «فإن هؤلاء الأربعة هم قدوة المسلمين في أقطار الأرض وأُولُوا الأتباع والأشياع. وربما نبَّهتُ على مذهب غيرهم من أئمة المسلمين كسفيان الثوري، والحسن البصري، وعبد الله بن المبارك، وإسحاق بن راهويه، وأبي ثور، والنخعي، وداود بن علي إمام الظاهرية وقد أكثرنا من نقل مذهبه... فإن كل واحد منهم مجتهد في دين الله، ومذاهبهم طرق موصلة إلى الله»[٣].

فها هو ابن جزي المالكي يَنبذُ التعصب، ويُكثر من نقل مذهب الظاهرية في كتابه، ويعترف لهم بالاجتهاد في دين الله، وأن مذهبهم موصل إلى الله كمذهب غيرهم، بعد أن كان بعض الفقهاء ردحاً من الزمان لا يعتقدون بخلافهم.

* * *

(١) انظر: معجم فقه ابن حزم الظاهري للكتاني: ١/ ٢٨.

(٢) د.عبد الحليم عويس: ابن حزم الأندلسي واضع علم مقارنة الأديان ص٥٩، مقال بمجلة الفيصل، العدد٢٨، شوال ١٣٩٩هـ سبتمبر ١٩٧٩م.

(٣) القوانين الفقهية لابن جزي: ص ٧.

الفصل الرابع

امتداد أثر المدرسة إلى المشرق

تمهيد

انطوت صحيفة الظاهرية بالشرق في القرن الخامس؛ بعد أن كان المذهب الظاهري رابعَ المذاهب الأربعة في القرن الرابع، إذ حل محله المذهب الحنبلي منذ زمن القاضي أبي يعلى الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

وفي الوقت الذي خبت فيه جذوة هذا المذهب بالمشرق، كان يحيى حياة قوية في الأندلس والمغرب، على يد إمامه الثاني أبي محمد ابن حزم الذي كان يلاحي عنه ملاحاة عنيفة لا هوادة فيها، ويقرر أصوله وقواعده في قوة وعنف، ويناضل عنه في غير رفق.

ولم تلبث طريقة أبي محمد بعد تطبيقها في علوم الدين والفقه، أن أصبحت مذهبا قائما بذاته حل محل المذهب الظاهري الداودي، وأنشأ بأتباعه وتلامذته فرقة عرفت بـ« الحزمية » أو أصحاب « المذهب الحزمي »[١]، فشغلوا التاريخ بأمرهم وأمر حركتهم، وكانوا ملء سمع زمانهم وبصرِه.

لكن من جراء الاضطهاد والمضايقة التي حصلت للظاهرية الحزمية بالأندلس رحل إلى المشرق بعض هؤلاء الأصحاب كالحافظَيْن الحميدي والعبدري وغيرهما، وكم من محنة في طيها نعمة؛ فقد كان ذلك سببا في ذيوع المذهب الظاهري الذي كَرَّ راجعاً إلى المشرق مصبوغاً بالصبغة الحزمية هذه المرة.



(١) انظر: تاريخ الفكر الأندلسي لآنخل بالنثيا: ص٢٣٧.

أ- الحزمية المشرقية

وهكذا لم يكف ابن حزم أن ملأ المغرب بدعوته وهو فرد، كما اعترف خصمه العنيد أبو بكر بن العربي، بل امتد أثر حركته الظاهرية إلى المشرق أيضاً.

وكان أول من نشر علم ابن حزم وكتُبه بالمشرق تلميذه الحافظ الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين، الذي هربَ من الأندلس في حياة أبي محمد عام ٤٤٨هـ وكان في هروبه نشر المذهب في المشرق بالكتب المدونة التي سجّلَت، ولم يوجد أثر لابن حزم في المشرق قبل هجرة الحميدي.

وقد تلمذ على الحميدي الحافظُ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة٥٠٧هـ أخذ عنه فقه الظاهر وانتصر له ودعا إليه في المشرق، وقد كان لانتشار التلاميذ ونشر الكتب أثره العميق في المشرق، فكان لا يخلو جيل من ظاهري قائم بالحجة، ينتصر لأهل الظاهر ولابن حزم.

وهذه قائمة ببعض فقهاء المذهب الظاهري الحزمي من المشارقة، الذين تأثروا بابن حزم ومدرسته تأثراً بالغاً، وأخذوا عنه مذهبه أخذاً كاملاً:

١- الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي:

ابن القيسراني الشيباني تلميذ الحافظ الحميدي (٤٤٨-٥٠٧هـ).كان من الظاهريين المائلين لأبي محمد بن حزم[١]. وكان أحد الحفاظ عالماً، كثير الرحلة، سمع بأربعين بلداً وأكثر، حسن الاعتقاد، جميل الطريقة، صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف، ملازماً للأثر.

قال أبو الحسن الكرخي: «ماكان على وجه الأرض له نظير، وكان ظاهرياً

(١) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي :ص٤٥٢، وابن حزم خلال ألف عام لأبي عبدالرحمن بن عقيل الظاهري ٢/ ٩، وابن حزم لأبي زهرة ص :٥١٨.

يرى إباحة السّماع والنظر إلى المُرْد، وصنف في ذلك كتاباً، وكان لُحنة لا يحسنُ النحو، صنفَ أطراف الكتب الستة»[١]. وهو أول من أضاف سنن ابن ماجه إلى الخمسة مكملا به الستة، لم يسبقه أحد إلى ذلك[٢].

٢- أبو سليمان داود بن أحمد بن يحيى أبو الغنائم:

ابن الخَضِر الملهمي البغدادي الضرير المتوفى سنة ٦١٥هـ، تفقه على مذهب أهل الظاهر[٣].

٣- الحافظ السنهوري إبراهيم بن خلف:

ابن منصور الغساني الدمشقي[٤] المتوفى سنة ٦٢٠هـ كان ينتحل مذهب ابن حزم، أو كان ظاهري المذهب على طريقة أبي محمد بن حزم كما في لسان الميزان للحافظ ابن حجر[٥].

٤- الأمير ناصر الدين بن جنكلي بن البابا:

أحد أمراء الدولة الناصرية بالقاهرة، المتوفى سنة ٧٤١هـ كان جمالَ مواكبِ الديار المصرية وجهاً، وصباحة وقداً وشكلاً، محبباً، تام الخَلْق، حسن الخُلُق، لم يكن في زمانه أحسنُ وجهاً منه، اشتغل في غالب العلوم، ولم يزل مواظباً على سماع الحديث، واختلط بالشيخ فتح الدين ابن سيد الناس[٦] كثيراً، وعنه أخذ معرفة الناس، وأيامهم، وطبقاتهم، وأسماء الرجال.

(١) طبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٥٢ رقم الترجمة ١٠١٨.

(٢) انظر : علم علل الحديث لشيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق ١/ ١٢٤.

(٣) انظر: لسان الميزان ٢/ ٤٢٤ ، ط دار الفكر، ط٢.

(٤) تقدمت ترجمته في أعلام المدرسة .

(٥) لسان الميزان ١/ ٥٤ ، ط دار الفكر، ط ٢.

(٦) حفيد أبي بكر بن سيد الناس اليَعْمُري الإشبيلي الحافظ المحدث، أحد أعلام الظاهرية.

وكان الأمير ناصر الدين آية في معرفة فقه السلف، ونقْلِ مذاهبهم، وأقوال الصحابة والتابعين ؛ مع مشاركة جيدة في العربية والطب والموسيقى، وكان في أوله يتمذهب بمذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه.قال الصفدي : «وأنشدني من لفظه لنفسه غيْرَ مرة :

بكَ استجار الحنبلـي محمد بن جَنكلـي

فاغفـر لهُ ذُنوبَـه فأنت ذو التفَضـل

وفي آخر الأمر مال إلى الظاهر ورَأى رأيَ ابنَ حزم[1]، وكان كثير المطالعة لكلامِه[2].

٥- علي بن إبراهيم بن خضر الأنصاري الأوسي :

أبو الحسن بن معاذ الظاهري المتوفى سنة ٧٧٤هـ وسمع ابن سيد الناس[3] ولازمه، وأحب المذهب الظاهري، فمَهَر فيه، ونسخ بخطه غالب تصانيف ابن حزم[4]، وانتهت إليه رياسة المذهب الظاهري الحزمي حتى كان منفرداً بذلك كثير

(١) وقد أشرت فيما تقدم إلى أن المذهب الحنبلي شديد التقارب والمذهب الظاهري، وكلاهما أقرب المذاهب إلى فقه المحدثين، ولذلك وجدنا مَنْ نسَبَ الامام احمد الى اهل الظاهر، ووجدنا الحنابلة - لاسيما متاخريهم - يكثرون من نقل آراء الظاهرية في كتبهم، والاحتجاج بها على خصومهم كما يفعل شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، والشيخ الموفق ابن قدامة في المغني ، فلا غرو إذن أن يتحول الأمير ناصر الدين من مذهب احمد إلى مذهب ابن حزم.

(٢) الوافي بالوفيات للصفدي :٢/ ٣١٠-٣١١، رقم الترجمة :٧٥٥.

(٣) لعله الحافظ أبو بكر بن سيد الناس المحدث الظاهري الحزمي .

(٤) وبسبب هذا وغيره ذاعت كتب ابن حزم في المشرق ، بعد أن أحرقت بالمغرب بإشبيلية على عهد بني عباد

الاستحضار جداً[1].

٦- سليمان بن يوسف بن مفلح بن أبي الوفاء الياسوفي:

صدر الدين الشافعي ثم الحزمي الظاهري المتوفى سنة ٧٨٩هـ كان ذكياً جيد الفهم، فقيه النفس، كثير المروءة محبوبا للناس، مُعيناً للطلبة خصوصاً أهل الحديث على مقاصدهم بجاهه وكتبه وماله. وقد سمع بمصر والقاهرة وحلب، وقرأ، وخرَّج، وشارك في فنون الحديث، وخرَّج تخاريج مفيدة، وكان سَهْلَ العاريَة للكتب، كثير الإطعام للناس.

حُبب إليه الحديث، فأقبل عليه بكُليته، وكان في أواخر أمره قد أحب مذهب الظاهر، وسلك طريق الاجتهاد، وصار يصرح بتخطئةِ جماعة من أكابر الفقهاء على طريقة ابن تيمية، مات معتقلاً بقلعة دمشق في ثالث عشر شعبان سنة٧٨٩هـ ، بسبب ابن برهان الظاهري[2] ، وسَيَرِدُ تمامُ القصة.

٧- أبو هاشم أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري التميمي:

المعروف بابن برهان القاهري ثم الدمشقي الشافعي، الظاهري المتوفى سنة ٨٠٨هـ . كان شافعيا، سمِعَ الحديث وأحبَه، ثم صَحِبَ بعض الظاهرية وهو سعيد السحولي ، فجذبه إلى النظر في كلام ابن حزم فأحبّه، وكان عارفاً بأكثر المسائل التي يخالف فيها أهل الظاهر الجمهور، يُكثر الانتصار لها، ويستحضر أدلتها وما يرُد على مُعارضيها. خرج على السلطان داعياً إلى خليفة من

(١) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني :٣/ ٥، رقم الترجمة :٥.

(٢) الدرر الكامنة للحافظ ابن حجر :٢/ ١٦٦ رقم :١٨٦٩.

قريش[1].

وكان ذلك سبب امتحان الرجلين صدر الدين الياسوفي وابن برهان الظاهري ، وقصة ذلك: « أن أحمد ابن برهان الظاهري المذكور دخل الشام ودعا إلى القيام على الملك الظاهر ، والتف حوله مجموعة من العلماء والأتباع، كان على رأسهم الشيخ صدر الدين الياسوفي الظاهري، الذي صار يُنوِّه بابن برهان، ويتعصب له، ويُعينه، فأظهر لهما ابن الحِمْصي نائب قلعة دمشق ميله إلى مطلوبهما، وأصغى لهما إلى أن اطّلَع على سرِّهما، فاغتنم الفرصة وكاتب الملك الظاهر؛ بأن قوما صفتهم كذا دعوا إلى الخروج على السلطان وأجابهم فلان وفلان، وأنهم دعوني فأظهرت الميل إليهم وطالعت السلطان[2].

فجاء الجواب بالقبض على أحمد الظاهري وأتباعه[3]، وأصدر السلطان المملوكي مرسوما نقله ابن قاضي شهبة في حوادث سنة ٧٨٤ من تاريخه؛ جاء فيه:

«وبلغنا أن بدمشق جماعة يتحلون مذهب ابن حزم وداود الظاهري، ويدعُون إليه ويُظهرون مقالته منهم القرشي وابن الجابي وابن الحسباني والياسوفي، ومَرْسُومُنا يتقدم بطلب المذكورين، فإن ثبت عليهم من ذلك شيء عُمِلَ معهم ما يقتضيه الشرع الشريف من الضرب والنفي وقطع معاليمهم، ويُوَلاّها من هو من أهل السنة والجماعة»[4].

(١) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي :٢/ ٩٦-٩٧.رقم الترجمة ٢٩٧، ط دار مكتبة الحياة بيروت – لبنان .

(٢) انظر :الدرر الكامنة :٢/ ١٦٧.

(٣) الدرر الكامنة :٢/ ١٦٨.

(٤) تاريخ ابن قاضي شهبة المتوفى سنة ٨٠٠هـ (تحقيق د.عدنان درويش، دمشق ١٩٧٧م) الجزء ٣ ص٨٩.

ولما قُبض على الشيخ صدر الدين الياسوفي - رحمه الله - حصل له فَزع شديد أورثه الإسهال؛ فاستمر به إلى أن مات في سجن القلعة مبطونا شهيدا في شعبان سنة ٧٨٩هـ واستراح من المحنة التي أصابت أصحابه، وجهز ابن الحِمْصي أحمد ابن بُرهان الظاهري ومن معه إلى القاهرة، فكان من أمرهم ما كان[1].

وقد يكون لهذه الحوادث علاقة مباشرة بما تم سنة ٧٨٨هـ أيضاً، من ثورة على السلطان سُميت « بفتنة الظاهرية »[2].

وهذه الحوادث في جملتها هي التي جعلت العلامة المحقق الدكتور إحسان عباس يعتبر الظاهرية في حقيقتها ومدلولها الصحيح ثورة، ثورة على التقليد، وثورة لبناء شخصية الفرد، ولهذا كان بعض الذين يقولون بها غرضاً للهجوم، وأحيانا غرضاً للاضطهاد[3].

فانظر إلى الأثر الذي أحدثه المدرسة الظاهرية الأندلسية وابن حزم في المشرق، انظر وتعجب لهذا الأثر في سياسة الدول وأحوال، الملوك والسلاطين !!

٨- أبو الحسن العلاء علي بن عمر بن سليمان الخوارزمي :

المصري المتوفى سنة ٨٠٦هـ طالع كُتُبَ ابن حزم فَهَوِيَ كلامَه ، واشتهر بمحبته والقولِ بمقالتِه، وتظاهر بالظاهر[4].

(١) الدرر الكامنة : ٢/ ١٦٦-١٦٧-١٦٨.

(٢) انظر : تاريخ ابن قاضي شهبة :ج٣/ ص١٨٦.

(٣) تقديم الدكتور إحسان عباس لكتاب ابن حزم خلال ألف عام :١/ ٨-٩.

(٤) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع : ٥/ ٢٦٦ رقم الترجمة ٨٩٠، دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان.

٩- البدر البشتكي:

أبو البقاء محمد بن إبراهيم الأنصاري الدمشقي الأصل المصري الشاعر الشهير، الظاهري المتوفى سنة ٨٣٠هـ تلميذ الحافظ ابن حجر، وهو الذي نسخ بخطه كتاب ابن حزم: «الإعراب عن الحيرة والالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي والقياس»[١]. وحفظ لنا بعض هذه الدرة النفيسة.

وقد أمعن البدر البشتكي في كلام ابن حزم؛ فغَلَبَ عليه حُبه؛ وكان قبل ذلك شافعياً[٢].

١٠- الشيخ الإمام المحدث تقي الدين أحمد بن علي المقريزي:

البعلبكي الأصل المصري المتوفى سنة ٨٤٥هـ نُسِبَ إلى مذهب الظاهر، وكان محبا لأهل السنة، يميل إلى الحديث والعمل به، وكان فيه تعصب على

(١) وجد نسخة الجزء الأول منه في مكتبة العلامة التونسي الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، وقد مكّن رحمه الله شيخنا محمد الأمين بوخبزة التطواني الحسني بنسخة منه ومكتبي - حفظه الله - من هذه النسخة، وهي عندي بخط البدر البشتكي، لكنه خطٌّ رديء، فأعاد شيخنا بوخبزة نسخها بخطه الجميل وهذه النسخة عندي أيضا ولله الحمد. وقد طالع نسخة البدر البشتكي الحافظ ابن حجر سنة ٧٩١ وأثبت خطه بذلك، ثم ذيل الحافظ السخاوي بخطه على خط ابن حجر، فهي حافلة بكاتبها البدر ومطالعها ابن حجر وصاحبها السخاوي، وكلهم من أعلام العلماء. ويوجد نسخة من الكتاب في مكتبة «تشستربيتي» بدبلن عاصمة إيرلاندا تحت رقم ٣٤٨٢ في ٢١٤ ورقة كتب سنة ٧٦١هـ انظر ترجمة الإمام ابن حزم من هذا البحث.

(٢) الضوء اللامع ٦/ ص٢٧٧-٢٧٩ رقم الترجمة ٩٣٢.

مذهب الحنفية بغير لباقة، يُعرف ذلك من مصنفاته[١].

١١- الشيخ العلامة علي بن محمد الصنعاني المعروف بطامش:

المتوفى سنة ١١٨٩هـ لازم السيد الإمام محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الكحلاني ثم الصنعاني المجتهد المطلق، صاحب «سُبُل السلام شرح بلوغ المرام» وغيره من التصانيف الفريدة المتوفى سنة ١١٨٢هـ فسمعه يُثني على مؤلفات ابن حزم ويصفه بالإنصاف، فتطلب من كُتُبه بصنعاء فلم يظفر منها بشيء، فسار إلى مكة وأخرج منها (المُحلى) شرح (المجلى) لابن حزم، واشتغل به دهراً طويلاً، وجنح مِن بعدُ إلى مذهب الظاهرية وأصبح داعية، وكان لا يعملُ إلا بالحديث الصحيح[٢].

وهكذا انتصر المذهب الظاهري الحزمي في المشرق أيضاً، فلم يعْدِم أنصاراً من كل جيل؛ اعتنقوه ونافحوا عنه.

وإذا كان هؤلاء الذين أوردنا تراجمهم، قد تأثروا تأثراً كاملا بالمدرسة الظاهرية الحزمية المغربية، فقد وُجِدَ من أخذ بلون منها، أو تعاطَف معها.



(١) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي ١٥/ ٤٩٠-٤٩١، بتحقيق الدكتور إبراهيم علي طرخان، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

(٢) ذيل البدر الطالع لمحمد بن زبارة اليمني: ٢/ ١٧٥ رقم الترجمة: ٣٢٧، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.

ب- المتأثرون بابن حزم من المشارقة

ومن المتعاطفين مع ابن حزم والمتأثرين بأهل الظاهر :

- الإمام الصنعاني المتوفى سنة ١١٨٢هـ :

الذي رأيناه - فيما تقدم - يثني على مؤلفات ابن حزم ويصفه بالإنصاف، وكان ذلك سبباً في جنوح تلميذه طامش إلى مذهب الظاهرية، والدعوة إليه[١].

ثم إني وجدته في كتابه الفريد « سبل السلام » كثير النقل لمذهب ابن حزم وداود وأهل الظاهر، بل والانتصار لهم أحياناً ، كما فعل في قصره الربا على الأصناف الستة المذكورة في الحديث[٢] فِعْلَ الظاهرية الذين انفردوا بمخالفة سائر فقهاء الملة في هذه المسألة.

يقول في ذلك : «وفيه - أي في الحديث - دليل على تحريم التفاضل فيما اتفق جنساً من الستة المذكورة التي وقع عليها النص، وإلى تحريم الربا فيها ذهبت الأمة كافة، واختلفوا فيما عداها؛ فذهب الجمهور إلى ثبوتهِ فيما عداها مما شاركها في العلة، ولكن لما لم يجدوا علة منصوصة اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً يُقوي للناظر العارف أن الحق ما ذهب إليه الظاهرية، من أنه لا يجري الربا إلا في الستة المنصوص عليها، وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة

---

(١) ذيل البدر الطالع لمحمد بن زبارة اليمني :٢/ ١٧٥.

(٢) انظر : فصل من ظاهرية الفكرة إلى ظاهرية الدولة، والإشارة هنا إلى قول رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح : « الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل، يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد » وقد تقدم تخريجه.

سمّيتها « القول المجتبى»[١].

وانظر انتصاره للظاهرية أيضا في إيجاب غسل اليد لمن قام من نومه ليلاً أو نهارا، ودَفْعِه لعلة النجاسة التي اتفق عليها الجمهور ؛ لأن أمر الغسل تعبد[٢]. وذلك في شرحه لقول رسول الله ﷺ :«إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمِسْ يدهُ في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يدُه»[٣].

وغسل اليدين قبل إدخالها الإناء عند الجمهور: مالك والشافعي وأبي حنيفة مسنون فحسب لكل متوضئ أو مغتسل طاهر اليدين من النجاسة؛ لأن مدار الغسل عندهم خوف نجاسة تكون في اليد، وإذا انتفت نجاسة اليد صار ذلك مسنونا فحسب لا فرضاً .

ولا يسعُ ذِكرُ كل المواضع التي وافق فيها الأمير الصنعاني الظاهرية، فذلك يطول، وحسبُنا هذه الإشارة السريعة.

- محمد بن علي الشوكاني اليمني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ :

وفي القرن الثاني عشر الهجري، ظهر مُجدد هذا القرن الإمام، صاحب المصنفات البديعة، الذي كان كثير التأثر بفقه ابن حزم والظاهرية ، كثير النقل لمذهبهم في كتبه ،كثير التنديد بخصومهم .

ففي الأصول بدا تأثر الشوكاني بابن حزم ومدرسة الظاهر واضحاً ؛ لَمّا بسط مذهبهم في نفي القياس وأدلّتهم وأيدهم، ثم عرض لحجج خصومهم فنقضها واحدة واحدة ، فعرض مثلا للنص القرآني الذي يستدل به مثبتو

---

(١) سبل السلام :٣/ ٦٨.

(٢) المصدر السابق ١/ ٧٤-٧٥ وقارن ذلك مع المحلى لابن حزم ٢/ ٢٠٠ مسألة رقم ١٤٩.

(٣) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم في الطهارة حديث ٨٧.

القياس على حجيته وهو قوله تعالى : ﴿فاعتبروا يا أولي الأبصار﴾[١] فقال في نهاية تحليله للنص: «والحاصلُ أن هذه الآية لاتدل على القياس الشرعي، لابمطابقة ولا تضمن ولا التزام، ومن أطال الكلام في الاستدلال بها على ذلك، فقد شغلَ الحيِّزَ بما لا طائل تحته»[٢].

وهو شبيه بتوجيه الإمام ابن حزم لهذه الآية ، قال رحمه الله : «فلم يَفْهَمْ أحدٌ قط أن معنى (اعتبروا) : (قيسوا)، ولا أن معنى (اعتبروا) : احكموا للحليد والبلُّوط بحُكم البر في الزكاة ، والآية جاءت بعقب قوله : ﴿يخربون بيوتهم...﴾ فلو كان معناه: (قيسوا) لكان أمرا لنا بأن نخرب بيوتنا كما خربوا بيوتهم. ومعنى الاعتبار في اللغة والقرآن : التعجب ، قال الله تعالى : ﴿لقد كان في قصصهم عبرة﴾[٣] أي (عجب)، ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة﴾[٤] أي (لعجبا) لا قياساً »[٥].

وهكذا يأتي الإمام الشوكاني بأدلة مثبتي القياس فينقضها واحدة واحدة كما يفعل ابن حزم ؛ مما يدل دلالة قاطعة أنه يعُبُّ من عُبابه في هذا الباب، ولعل المجال يضيق هنا عن إيراد كل هذه الحجج التي أطال وأطنب الشوكاني في نقضها.

ولكنه وإن كان يستخدم أدلة ابن حزم نفسها في نقض حجج مثبتي القياس فإنه لا ينفي جميع أنواع القياس مرة واحدة كما يفعل ابن حزم ومدرسة الظاهر، وإنما يُقِرُّ «ما وقع النص على علته، وما قُطِعَ فيه بنفي الفارق، وما كان من باب

---

(١) سورة الحشر ، آية ٢ .

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للإمام الشوكاني ٣/ ٦٧٧.

(٣) سورة يوسف :١١١.

(٤) سورة النحل :٦٦ .

(٥) ملخص إبطال القياس ... لابن حزم ص٢٧-٢٨ بتحقيق سعيد الأفغاني.

فحوى الخطاب أو لحن الخطاب»[١].

ولكنه في الوقت نفسه ينفي ماعدا هذه من أنواع القياس الأخرى «الذي اعتبرَهُ كثير من الأصوليين، وأثبتوه بمسالك تنقطع فيها أعناق الإبل، وتسافر فيها الأذهان، حتى تبلُغ إلى ما ليس بشيء، وتتغلغل فيها العقول، حتى تأتي بما ليس من الشرع في وِرْد ولا صدر، ولا من الشريعة السمحة السهلة، في قبيل ولا دبير»[٢] .

ويرى رأيَ ابن حزم في أن النصوص تفي بالأحكام كُلها - خلافاً لمن أنكر ذلك من جمهور الأصوليين - لأن الله عز وجل أخبر هذه الأمة أنه قد أكْملَ لها دينها[٣] وأخبرها رسولُها ﷺ من أنه قد تركها على الواضحة التي ليلُها كنهارها[٤].

وينتهي الشوكاني إلى رأي الإمام ابن حزم نفسه الذي يرى في عمومات الكتاب والسنة ما يفي بكل واقعة تقع - خلافاً لجمهور الأصوليين - فيقول : «ثم لا يخفى على ذي لُب صحيح أن في عمومات الكتاب والسنة ومُطلقاتهما، وخصوص نُصوصهما ما يفي بكل حادثة تحدث، ويقومُ ببيان كل نازلة تنزل،

---

(١) إرشاد الفحول :٣/ ٦٩١.

(٢) المصدر السابق :٣/ ٦٩٠.

(٣) يشير إلى قوله تعالى : ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممتُ عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾ [المائدة:٥].

(٤) يشير إلى قوله ﷺ : «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لايزيغ عنها بعدي إلا هالك...» الحديث أخرجه أبو داود وابن ماجة كلاهما في السنة، وهو صحيح، انظر :صحيح سنن ابن ماجة للألباني ١/ ١٣-١٤ ، وتحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ المزي ٧/ ٢٨٨.

عرفَ ذلك من عَرَفَه، وجهلهُ من جَهِلَه»[1].

وما سُقتُه هنا يدل على أن الإمام الشوكاني كان يُعب من عُباب ابن حزم، ويصدُرُ معه عن نبع واحد.

ومما يدل على ما أقول كذلك، هو أن الشوكاني وافق الإمام ابن حزم ومدرسة الظاهر في بعض الفروع أيضا التي انفردوا بها دون سائر فقهاء الملة في قولهم: إن التفريق بالعيوب في الزواج لا يسوغ، ولا يجوز للحاكم ولا لغيره أن يفرق بين الزوج والزوجة لهذا الأمر.

قال في «نيل الأوطار» بعد أن ساق كلام الفقهاء في ذلك: «والكلام مبسوط على العيوب التي يثبت بها الرد؛ والمقدار المعتبر منها، وتعدادها، في الكتب الفقهية. ومن أمعن النظر لم يجدْ في الباب ما يصلحُ للاستدلال به على الفَسخ بالمعنى المذكور عند الفقهاء»[2].

ويقول ابن حزم في هذه المسألة: «لا يُفسخ النكاح بعد صحته بجذام حادث، ولا برص كذلك، ولاجنون كذلك، ولا بأن يجد بها شيئا من العيوب، ولا بأن تجده هي كذلك، ولا بعنانة، ولا بداء فرج، ولا بشيء من العيوب»[3]. وإذا قارنت بين كلام الإمامين، وجدتَ بينهما من الاتفاق والائتلاف ما لا يخفى على النبيه.

وقد خالف ابن حزم جمهور فقهاء المسلمين والمذاهب الأربعة في هذه المسألة؛ لاستمساكه بالنصوص واستصحاب الحال، ووافقه على ذلك الإمام الشوكاني على ذلك. فدل على تأثره به في هذه الواقعة كما في غيرها.

---

1) المصدر السابق ٣/ ٦٩١.

2) نيل الأوطار ٦/ ١٥٧ (باب ما يذكر في رد المنكوحة بالعيب) وقارن مع المحلى لابن حزم.

3) المحلى ٩/ ٢٧٩ بتحقيق الدكتور البنداري.

ومما وافق فيه الشوكانيُّ ابن حزم كذلك، إسقاط الزكاة في عروض التجارة، وتبعه على ذلك تلميذه صديق حسن خان القنوجي، وهو أمر خالف فيه ابن حزم والظاهرية إجماعَ الأمة[1].

ومما وافق فيه الشوكاني الإمامَ ابن حزم من الفروع أيضا قوله بعدم وقوع الطلاق البدْعي[2]، وجمع في ذلك رسالة مختصرة[3]، وفي منع الطلاق البدعي يقول ابن حزم: «من أراد طلاق امرأة له قد وطئها: لم يحل له أن يطلقها في حيضتها، ولا في طهر وطئها فيه»[4]. وجمهور الفقهاء يقولون بوقوع هذا النوع من الطلاق.

هذه نماذج من الفروع وافق فيها الشوكاني الإمامَ ابن حزم، ولقد تحريت أن تكون هذه المسائل مما خالف فيها الظاهريةُ المذاهبَ الأربعة؛ ووافقهم عليها الإمام الشوكاني؛ ليكون ذلك أوضح في الدلالة على المراد.

أما نفاح الإمام الشوكاني وملاحاته عن أهل الظاهر ومناصرته لهم، والتنديد

---

(١) انظر المحلى لابن حزم: ٦/ ٢٣٣-٢٤٠ تحقيق أحمد شاكر، والسيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني ج٢ ص٢٦-٢٧ دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق محمود إبراهيم زايد ط١/ ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، و الروضة الندية شرح الدرر البهية لصديق خان ١/ ٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨ بتحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ط. الشؤون الدينية بدولة قطر، وقد نقل ابن المنذر الإجماع على زكاة عروض التجارة: فقال «أجمعوا على أن في العروض التي تدار للتجارة الزكاة إذا حال عليها الحول» انظر الإجماع لابن المنذر: ١٤.

(٢) وممن تأثر بابن حزم في هذه المسألة من المتأخرين كذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم والحافظ محمد بن إبراهيم الوزير اليماني.

(٣) نيل الأوطار ٦/ ٢٢٦.

(٤) المحلى ٩/ ٣٥٨ تحقيق د. البنداري.

بخصومهم، فهو أمرٌ أظهرَ من أن يُنكر، ويكفينا من ذلك كلمته المضيئة التي دبَّجها يراعُه في « البدر الطالع » عند ترجمته لأثير الدين أبي حيان الغرناطي الأندلسي الحزمي الظاهري[1]، الإمام الكبير في العربية والتفسير المتوفى سنة ٧٤٥هـ.

حيث قال : « وكان ظاهرياً ، وبعد ذلك انتمى إلى الشافعي، وكان أبو البقاء يقول : إنه لم يزَل ظاهرياً، قال ابن حجر: كان أبو حيان يقول: محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه انتهى. ولقد صدق في ذلك، فمذهب الظاهر هو أول الفكر وآخر العمل عند من مُنِحَ الإنصاف ولم يرِدْ على فطرته ما يغيرها عن أصلها، وليس هو مذهب داود الظاهري وأتباعه فقط، بل هو مذهب أكابرِ العلماء المتقيدين بنصوص الشرع من عصر الصحابة إلى الآن، وداود واحدٌ منهم، وإنما اشتهر عنه الجمود في مسائل وقف فيها على الظاهر حيث لا ينبغي الوقوف، وأهمل من أنواع القياس ما لا ينبغي لمنصف إهماله.

وبالجملة فمذهب الظاهر: هو العمل بظاهر الكتاب والسنة بجميع الدلالات، وطرح التعويل على محض الرأي الذي لا يرجِعُ إليهما بوجه من وجوه الدلالة.

وأنت إذا أمعنت النظر في مقالات أكابر المجتهدين المشتغلين بالأدلة، وجدتها من مذهب الظاهر بعينِه، بل إذا رُزِقتَ الإنصاف، وعرفْتَ العلوم الاجتهادية كما ينبغي ونظرت في علوم الكتاب والسنة حق النظر كنت ظاهريا أي عاملا بظاهر الشرع منسوبا إليه لا إلى داود الظاهري، فإن نِسْبَتَك ونسبَتَه إلى الظاهر متفِقَة، وهذه النسبة هي مساوية للنسبة إلى الإيمان والإسلام وإلى خاتم الرسل عليه أفضل الصلوات والتسليم. وإلى مذهب الظاهر بالمعنى الذي أوضحناه أشار ابن حزم بقوله:

---

(١) انظر ترجمته في الباب المتقدم المُخصص لأعلام المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس.

وما أنا إلا ظاهري وإنني ... على ما بدا حتى يقوم دليل»[1]

ولا شك أن من أمعن النظر في كلام الشوكاني هذا ، يكاد أن يصنفه ضمن أهل الظاهر، لولا أنه شرح معنى الظاهر عنده، وهو معنى واسع جداً يشمل كل عامل بظاهر الشرع من عصر الصحابة إلى الآن كما قال.

وانظر إلى انتصاره لأهل الظاهر ودفاعه عنهم في موضع آخر من كتبه، وهو كتابه البديع « نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار » فعندما عرض (لباب الحث على السواك وذكر ما يتأكد عنده) نقل مذهب داود الظاهري القائل بوجوب السواك في الصلاة خلافاً لسائر فقهاء الأمة الذين يرون أن السواك سنة مؤكدة ؛ وليس بواجب في حال من الأحوال.

قال الشوكاني :« قال النووي : وقد أنكَر أصحابنا المتأخرون[2] على الشيخ أبي حامد[3] وغيره نَقْلَ الوجوب عن داود وقالوا : مذهبُهُ أنه سنة كالجماعة، ولو صح إيجابُه عن داود لم يضُر مخالفته في انعقاد الإجماع على المختار الذي عليه المحققون والأكثرون» .. انتهى.

ثم يعقب الإمام الشوكاني على هذا الكلام متصراً لداود الظاهري فيقول : «وعدم الاعتداد بخِلاف داود مع علمِه وورعه، وأخذِ جماعة من الأئمة الأكابر بمذهبه[4] من التعصبات التي لا مستند لها إلا مجرد الهوى والعصبية، وقد كثر هذا الجنس في أهل المذاهب، وما أدري ما هو البُرهان الذي قام لهؤلاء المحققين

---

(١) البدر الطالع ٢/ ٢٩٠.

(٢) يقصد الشافعية .

(٣) هو أبو حامد الإسفراييني وهو الذي حكى الوجوب عن داود الظاهري .

(٤) قلت : كالإمام ابن حزم وغيره.

حتى أخرجوه من دائرة علماء المسلمين، فإن كان لِما وقع منه من المقالات المستبعَدة، فهي بالنسبة إلى مقالات غيره المؤسسة على محض الرأي، المضادة لصريح الرواية في حيِّز القلة المتبالغة، فإن التعويل على الرأي، وعدم الاعتناء بعلم الأدلة قد أفضى بقوم إلى التمذهب بمذاهب لايوافق الشريعةَ منها إلا القليلُ النادر. وأما داود ففي مذهبه من البدَع التي أوقعه فيها تمسكه بالظاهر وجمودُه عليه في غاية الندرة، ولكن : لهوى النفس سريرةً لا تُعلم »[1].

قلت : أنصف الإمام الشوكاني ورب الكعبة، وإن كان الإنصاف عزيزاً، إذ لا دافع إلى عدم الاعتداد بخلاف أهل الظاهر عند القائلين بذلك إلا الهوى والعصبية، وقد صنف شيخنا العلامة عبد الحي بن الصديق - رحمه الله - رسالة سماها : « الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع » استقصى فيها حُجج من لا يعتدون بخلاف داود ونقضها حجة حجة، وهي عندي مخطوطة بخط يده رحمه الله.

إلى هذه الدرجة بلغ تأثر الإمامين المجددَين الشوكاني والصنعاني بابن حزم ومدرسته الظاهرية، أما قبلهما فقد وُجد أيضا كثير من المعجبين والمتأثرين بالمذهب الحزمي من أهل المشرق، ومنهم :

- سلطان العلماء العزُّ بن عبد السلام :

المتوفى سنة ٦٦٠هـ الإمام المحدث الفقيه المجتهد ، صاحب المصنفات، كان معجباً إعجاباً كبيرا بمؤلفات ابن حزم الظاهري حتى قال فيها قولته المشهورة : «ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلى» لابن حزم ، وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين»[2].

(١) نيل الأوطار للشوكاني : ١/ ١٠٢

(٢) سير أعلام النبلاء : ١٨/ ١٩٣

فهو يشهد لكتب ابن حزم دون سائر تواليف العلماء بالتفرد ، وخصّ منها بالذكر « المحلى » لابن حزم وهو كتاب في الفقه الظاهري. فكفى بها شهادة من سلطان العلماء على أن المحلى سبق إلى منهج الفقه المقارن « المغني » لابن قدامة الحنبلي.

- ومنهم الإمام الحافظ أبو شامة :

العلامة المجتهد ذو الفنون، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي ثم الدمشقي المتوفى سنة ٦٦٥هـ الذي نُسبَ إليه قولُه في ابن حزم الظاهري «لم يجئ بعد الإمام ابن حزم من يساميه أو يساويه في سعة علمه، وقوة حجته، وطول باعه، وحفظه للسنة، وقدرته على الاستنباط، إلا شيخ الإسلام، مجدد القرن السابع، أحمد تقي الدين ابن تيمية، و هو قد استفاد من كُتبه، واستدرك علمه عليها، وحرر فهمه ما كان من ضعف فيها، وكان على شدته في الحق مثله، وأنزه منه قلما، وأكثر أدباً مع أئمة الفقهاء من أهل الرأي والقياس، على أنه لم ينف القياس البتة، ولكنه فرق بين القياس الصحيح الموافق للنصوص، والقياس الباطل المخالف لها، بما لم يسبقه إليه أحد من علماء الأمة فيما نعلم»[1].

وهذا نص نفيس في حق ابن حزم ولا ريب، ثم إن علامة الشافعية في عصره أبا شامة كان حفياً بتواليف ابن حزم حتى أنه انتسخ كتاب « الإحكام » لابن حزم بخطه وعلق عليه تعليقات، ومنه نسخة بدار الكتب المصرية بخطه ، ومنها أخذ الشيخ محمد رشيد رضا النص السابق[2].

فهذا الأثر وذلك القول يدلان على عناية كبار العلماء بكتب ابن حزم

(١) تفسير المنار ٧/ ١٤٤-١٤٥.

(٢) انظر المصدر السابق ٧/ ١٤٤.

الظاهري ، وحرصهم على الاستفادة منها.

- تقي الدين ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ :

الإمام المجتهد أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، مجدد القرن السابع ، وُلِدَ بحران ، فكان أينع ثمرة أبرزها تيار الاجتهاد المُبغِض للتقليد ؛ الذي غذاه وجاهد في سبيله ابن حزم ومدرسته الفقهية.

وقد جاءت ظروف عصره رحمه الله قريبة من عصر ابن حزم، فقد كان شبح التتار يقلق مضاجع المسلمين، وكانت حالة الفقه متردية بسبب التقليد والجمود والتعصب المذهبي ، الذي ران على الأمة دهراً طويلاً.

وقد وقف ابن تيمية من عصره موقفاً قريباً من ابن حزم ، وامتُحن بالسجن والنفي والبلاء الشديد، كما امتحن ابن حزم، وقد ذكر علامة الشافعية أبو شامة - كما نقلت عنه في النص السابق - أن شيخ الإسلام قرأ كتب ابن حزم[1] واستفاد منها واستدرك عليها، وحرر ما كان من ضعف فيها، كما فعل في استدراكه على كتاب « مراتب الإجماع لابن حزم » . وكان في شدة تمسكه بالحق ونصرته مثل ابن حزم تماماً.

ولئن كان ابن تيمية قد خالف ابن حزم في بعض النظرات، نحو موقفه من القياس، وموقفه من بعض القضايا الكلامية، وموقفه من علم المنطق[2]، فإن ذلك من باب الاجتهاد الذي توجبه أصول الظاهرية نفسها، ومع ذلك فابن تيمية خليفة ابن حزم على جوهر الظاهرية وروحها[3]، بل إن تلميذه شيخ

(١) انظر في ذلك : تاريخ المذاهب الاسلامية الإسلامية للشيخ أبي زهرة ص٥٩٨.
(٢) انظر ابن تيمية للشيخ محمد أبي زهرة :ص٢١٠ فما بعدها .
(٣) انظر ظهر الإسلام لأحمد أمين :٣/ ٥٥، ودائرة المعارف الإسلامية : مادة ابن تيمية.

الإسلام ابن قيم الجوزية يقول : «من أراد الاطلاع على مذهب داود فعليه بكُتُب الإمام ابن حزم الظاهري وكتب شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي»[1].

ولا غرابة في ذلك فإن الفقهاء الحنابلة التزموا في كتبهم نقل مذهب ابن حزم والظاهرية، فكانوا كثيراً ما ينقلون مسائله في الفروع ؛ مع حججهم عليها في مواضع متفرقة كما فعل ابن قدامة الحنبلي أيضا في « المغني » .

وقد كان شيخ الإسلام كثير الإعجاب بالإمام ابن حزم، لم يخلُ مؤلفٌ من مؤلفاته[2] من الإشادة بفضله ، والثناء عليه بما هو أهلٌ له، لنستمع إليه يقول في كتابه « نقض المنطق » : « وكان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوَمَ من غيره، وأعلم بالحديث، وأكثر تعظيماً له ولأهله من غيره »[3].

ويقول فيه في موضع آخر من كتابه المذكور : « **وكان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدفعه إلا مكابر، ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال، والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره، فالمسألة التي يكون فيها حديث، يكون جانبُه فيها ظاهر الترجيح، وله من التمييز بين الصحيح والضعيف، والمعرفة بأقوال السلف ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء** »[4].

(١) مجموع يشتمل على رسالتين : الأولى في مذهب داود الظاهري جمع محمد الشطي، والثانية في مسائل شيخ الإسلام ابن تيمية جمع ابن قيم الجوزية : ٣، دمشق ، سنة ١٣٣٠هـ مطبعة روضة الشام، نقلاً عن سعيد الأفغاني ابن حزم ورسالته في المفاضلة بين الصحابة ص٦٥.
(٢) كالفتاوى ونقض المنطق وغيرها من كتبه .
(٣) نقض المنطق لابن تيمية ص١٨، بتحقيق الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة والشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع.
(٤) المصدر السابق .

وبهذا تميز أبو محمد رضي الله عنه عن سائر فقهاء الملة، وحسبُنا هذه الشهادة النفيسة في ابن حزم من مجدد القرن السابع: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

وقد بدا تأثر ابن تيمية بابن حزم في مواضع شتى: في أصول الدين ، والفقه، وهذا باب واسع جداً يحتاج إلى تفصيل ودراسة مفردة - باستقراء مصنفات الرجلين - لا يحاط به في مثل هذا الموضع، وإنما أكتفي بالإشارة السريعة على وجه الشاهد وضرب المثل، إلى موضعين كانا السبب في البلاء والمحن التي نزلت بشيخ الإسلام رضي الله عنه : معركةٍ في أصول الدين والعقيدة مع التصوف والصوفية، ومعركة أخرى في الفروع مع الفقه والفقهاء .

الموضع الأول : التصوف والصوفية :

الذي التقى الرجُلان على حَرْبه حرباً لا هوادة فيها، فقد شدد الإمام ابن حزم النكير على الصوفية وإن كانوا قلة في عصره إذا ما قُورنوا بعصر ابن تيمية، وكان موضع استنكاره للتصوف، ادعاء بعضهم أن من بلغ رتبة الوصول إلى الله سقط عنه التكليف.

وفي هؤلاء يقول أبو محمد : «ادعت طائفة من الصوفية في أن أولياء الله تعالى مَنْ هو أفضلُ من جميع الأنبياء والرسل، وقالوا أن من بلغ الغاية القصوى من الولاية، سقطت عنه الشرائع كلها، من الصلاة والصيام والزكاة وغير ذلك، وحلت له المحرمات كُلها من الزنى والخمر وغير ذلك، واستباحوا بهذا نساءَ غيرِهم، وقالوا: إننا نرى الله ونُكلّمه؛ وكلما قُذِفَ في نفوسِنا فهو حق... وقال بعضُ الصوفية : إن ربَّه يمشي في الأزقة حتى إنه يمشي في صورة مجنون يتبعه الصبيان بالحجارة حتى يُدموا عقبيه، فاعلموا رحمكم الله أن هذه كلها كُفرات صلع ، وأقوال قوم يكيدون الإسلام»[1].

ولقد كان ابن حزم بهذا القول من أوائل من نبه على انحراف المتصوفة ذلك الانحراف، وقد جاء ابن تيمية فشدد النكير أكثر، لأن ابتلاءه بهم كان أشد وأكبر، فحاربوه وحاربهم، وكانوا سبب العذاب والمحن والفتن التي نزلت به، فقد ناضلهم بمصر، وحاربَ نظرية الحلول التي أشار إليها ابن حزم في النص السابق مستنكرا فيما جاء من زعم بعضهم أن الله يحل فيمن يمشي في الأسواق مجنوناً، والصبية يدمون عقبه بالحجارة يقذفونه بها - تعالى سبحانه عما يقول الظالمون علواً كبيراً -.

كان للصوفية منزلة كبيرة في عصر شيخ الإسلام، فقد بنى لهم مِنْ قبلُ صلاح الدين الأيوبي (خانقاه) وهو مكان يختلون فيه للعبادة، وبنى لهم من بعد ذلك الناصر بن قلاوون أخرى سنة ٧٢٣، وكان بعضهم يأخذ بمذهب وحدة الوجود كما نادى به محيي الدين بن عربي الحاتمي الأندلسي[2]، الذي اتخذه أكثر الصوفية إماماً يُتَّبع، وكان ممن تأثر بهذا الرأي ابن الفارض الشاعر المصري المتوفى سنة٦٣٢هـ . بل بلغ الأمر أن بعض الصوفية بمصر كانوا يعتقدون أنهم إذ وصلوا إلى حال من التربية النفسية والتهذيب الروحي يتصلون بالذات العلية، ويعلُون عن التكليف[3].

---

(١) الفِصَل لابن حزم :٤/ ٢٢٦-٢٢٧، ط دار الفكر. وانظر أيضاً :الأصول والفروع لابن حزم ص١٣٢.

(٢) والغريب أن ابن عربي الأندلسي هذا كان ظاهريا في العبادات باطنيا في الاعتقادات - كما تقدم- .

(٣) انظر : تاريخ المذاهب الإسلامية للشيخ محمد أبي زهرة :ص٥٧٢.

وما كان ليرضى ابن تيمية بهذه الآراء المنحرفة، كما لم يرضه من قبل في الشام بعض الشعبذة التي كان يقوم بها بعض الرفاعيين من الصوفية، فتصدى لمهاجتها، ومهاجمة أصحابها، وفي سبيل مناهضتها كان لابد أن يفند آراء محيي الدين ابن عربي، فهاجمها، صادعا بالحجة الظاهرة، والبينات القاهرة[1]، ورماه بالزندقة والإلحاد[2].

والغريب جدا أن ابن عربي الطائي الحاتمي الأندلسي المرسي المتوفى سنة ٦٣٨هـ قرأ كتب ابن حزم وأعجب بها واختصر المُحلى في كتابه «المعلى»، بل أصبح ظاهرياً حزمياً في الفقه وفروعه – كما تقدم في ترجمته – ولكنه نهج منهج التصوف، ونُسِبَ إلى القول بوحدة الوجود بين العابد والمعبود، فجمع بين النقيضين: ظاهرياً باطنياً، فتصدى مِنْ بَعدِهِ ابنُ تيمية لتفنيد أقواله.

وعلى ذلك يصح أن يقال: إن ابن تيمية تتلمذ على ابن حزم في كتبه كما تتلمذ ابن عربي، وهذا نادى بالتصوف ومذهب الاتحاد، وابن تيمية حاربه وناضله في كتبه، فالتقى المختلفان في التناول من تلك المائدة الخصبة؛ مائدة العلوم التي فجر عيونها ابن حزم وإن اختلف منهاج كل منهما[3].

غير أن هذه المعركة مع الصوفية كانت سببا في البلاء والمحن التي نزلت بشيخ الإسلام رضي الله عنه، فقد تقدم ابن عطاء الله السكندري صاحب كتاب الحِكَم، وهو صوفي له مقامه عند الصوفية ومن أتباع ابن عربي بالشكوى، وله

(١) انظر المرجع السابق: ص٥٧٢.
(٢) انظر: نقض المنطق لابن تيمية: ص١٤١.
(٣) ابن حزم للشيخ محمد أبي زهرة: ص٢١٢.

مقامه عند العامة، وذهب الصوفية إلى القلعة يشكون مجتمعين إلى السلطان، وانتهى الأمر بحبس ابن تيمية سنة ٧٠٧هـ.

الموضع الثاني: معركته مع الفقه والفقهاء:

وفيها يظهر تأثر ابن تيمية الجلي بالإمام ابن حزم وفقه مدرسة الظاهر، فقد تقدم أن أبا محمد يقول بعدم وقوع الطلاق البدعي، وفي ذلك يقول في «المحلى»: «من أراد طلاق امرأة لـه قد وطئها: لم يحل لـه أن يطلقها في حيضتها، ولا في طهر وطئها فيه»[1].

وعلى هذا المهيع اللاحب سار شيخ الإسلام بعد أن خلع نِيْرَ التعصب، ونزع غِلّ التقليد، فأفتى بأن الطلاق الذي يقع في الحيض، طلاق بدعي، لايُعتبر، فنصحه بعضُ العلماء بالسكوت عن الإفتاء بها، ثم جاء بعد ذلك سنة ٧١٩هـ مَنعُ السلطان الناصر سلطان دمشق له من الافتاء بهذه المسائل التي يخالف فيها الأئمة الأربعة وجمهور الفقهاء، لكنه أصر على الإفتاء، لأنه لا يقبل الدنية في الدين، ولأنه استوثق مما يقول. وما كان للسلطان أن يغضي من بعد ذلك، وإن أغضى، فإن القضاة والمفتين لن يُغضوا، وهم يرون فيما يفتي به الشيخ مخالفة لإجماع الأئمة الأربعة، وما جرى عليه عمل الأمة[2].

ولهذا انعقد مجلس بدار الحكم بحضرة نائب السلطنة، حضره القضاة والفقهاء والمفتون من المذاهب الأربعة، وحضر شيخ الإسلام وعاتبوه ورجَوْه ألا يعود إلى الإفتاء في هذه المسائل، لكنه أصر على اجتهاده هذا، فقرروا حبسه في يوم ٢٢ رجب سنة ٧٢٠هـ وكان الإفراج عنه في العاشر

(١) المحلى: ٩/٣٥٨.
(٢) انظر: تاريخ المذاهب الاسلامية: ص٥٧٩.

من محرم سنة ٧٢١هـ[1].

فكانت فتواه في مسألة الطلاق هذه التي بدا فيها تأثره بابن حزم ومدرسة الظاهر وصحبه هي التي جرّت عليه السجن والمحن والبلاء، وحقد الفقهاء بعد عداوة الصوفية.

ولم يقتصر هذا التأثر بابن حزم على ابن تيمية فحسب، بل امتد ذلك إلى مدرسته وتلامذته الذين خلفوا من بعده، وعلى رأسهم شيخ الإسلام الثاني الإمام ابن قيم الجوزية عبد الله شمس الدين المتوفى سنة ٧٥١هـ، فكانت له جهوده الكبيرة في الحرب على التقليد والتعصب المذهبي، والدعوة إلى بعث الاجتهاد والرجوع إلى الكتاب والسنة وماكان عليه السلف الصالح. ولقد عُرف عن ابن القيم أنه إذا قال في أسلوبه: «قال أبو محمد: فهو موافق لابن حزم، وإذا قال: قال ابن حزم فهو مخالف»[2].

- شمس الدين الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ:

في القرن الثامن الهجري ظهر خاتمة الحفاظ، الإمام الحافظ، محدث العصر، ومؤرخ الإسلام، وآخرَ من خُتمت به هذه الصناعة[3] أبو عبد الله محمد بن عثمان بن قَيْماز الذهبي الدمشقي بدمشق، صاحب المصنفات البديعة، الذي

(١) المرجع السابق ص ٥٧٩-٥٨٠.
(٢) الشريعة الإسلامية تاريخها ونظرية الملكية والعقود للدكتور بدران أبي العينين بدران ص ١٥٣ توزيع مؤسسة شباب الجامعة - مطبعة كرموز الإسكندرية - مصر، وانظر أبا عبدالرحمن بن عقيل الظاهري «حوار حافل مع شيخ الظاهريين» مقال بمجلة الدعوة السعودية عدد ٤٩١.
(٣) انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٢١ رقم ١١٤٤.

صرح بحبه لابن حزم وميله إليه.

قال في كتابه الفريد «سير أعلام النبلاء»: «ولي أنا ميلٌ إلى أبي محمد لمحبته في الحديث الصحيح، ومعرفته به... وأخضعُ لفرط ذكائه، وسَعَة علومه»[1].

ووصفه «بالإمام الأوحد، البحر...»[2]، ونعته في موضع آخر فقال: «الإمام العلامة الحافظ الفقيه المجتهد...»[3].

وكان معجباً بتصانيف ابن حزم، إذ أنه لما أورد شهادة العز بن عبد السلام وقوله عن مؤلفات ابن حزم: ما رأيت في كتب الإسلام في العلم مثل «المحلى» لابن حزم، وكتاب «المغني» للشيخ موفق الدين اهـ. قال الذهبي:

«قلت: لقد صدق الشيخ عز الدين، وثالثهما: «السنن الكبير» للبيهقي، ورابعهما: «التمهيد» لابن عبد البر، فمنْ حصَّل هذه الدواوين، وكان من أذكياء المفتين، وأدمن المطالعة فيها، فهو العالم حقاً»[4].

وبلغ اهتمام الذهبي بتواليف ابن حزم وحبُّه لها أنه اختصر كتاب «المحلى» لابن حزم في تصنيف سماه: «المستحلى في اختصار المُحلى»[5]، واختصر «المحلى» أيضاً أحد تلامذته في تأليف سماه: «الموردُ الأحلى في اختصار

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٢.
(٢) المصدر السابق ١٨/ ١٨٤.
(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١١٤٦.
(٤) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٣.
(٥) نكت الهميان ص٢٤١ نقلا عن معجم فقه ابن حزم الظاهري للشيخ محمد المنتصر الكتاني ١/ ٢٥، وانظر ابن حزم خلال ألف عام لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ١/ ١٥٢.

المحلى»(1).

وكان الإمام الذهبي لفرط إعجابه بابن حزم، كثير النفاح عنه، والانتصار له أمام خصومه لاسيما خصمُه اللدود القاضي أبو بكر بن العربي المعافري المتوفى سنة ٥٤٣هـ فقد أورد حطّ ابن العربي الشنيع على ابن حزم وعلى الظاهرية في كتابه «العواصم من القواصم»، فعقب عليه قائلا: «قُلْتُ: لم يُنْصِف القاضي أبو بكر - رحمه الله - شيخَ أبيه في العلم(2)، ولا تكلَّمَ فيه بالقسط، وبالغ في الاستخفاف به، وأبو بكر فَعَلَى عظَمَتِه في العلم لا يَبْلُغُ رُتْبَةَ أبي محمد، ولا يكاد، فرحمهما الله وغفر لهما»(3).

ولما أورد الذهبي كلام أبي مروان ابن حيان المنصف لابن حزم قال: «قلت: هذا القائل منصف، فأين كلامه من كلام أبي بكر بن العربي وهضمه لمعارف ابن حزم؟»(4). ثم إنه في معرِض نفاحه عن ابن حزم اعتبره ممن بلغ رتبة الاجتهاد المطلق فقال: «ابن حزم رجُل من العلماء الكبار، فيه أدوات الاجتهاد كاملة، تقع له المسائل المحررة والمسائل الواهية كما يقع لغيره؛ وكل أحد يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ»(5).

---

(1) انظر: محمد إبراهيم الكتاني «حول كتاب القدح المُعلى في إكمال المحلى - لابن خليل»، مجلة إيسبريس Hesperis، إصدار معهد الدراسات المغربية العليا بالرباط، العدد٢، ١٩٦١م.

(2) تقدم أن والد أبي بكر عبد الله بن العربي كان من كبار تلامذة ابن حزم، وهو الذي روى عن شيخه سائر كتبه، بل كان ظاهرياً كما تدل القرائن، أما ابنه أبو بكر فقد كان من ألد أعداء ابن حزم والظاهرية، إذ لم يسلَم كتابٌ من كتبه من الطعن فيهم والتشنيع عليهم.

(3) سير أعلام النبلاء: ١٨/ ١٩٠.

(4) تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٥٢.

(5) المصدر السابق ٣/ ١١٥٣-١١٥٤.

وفي الجملة فإن فقهاء الحديث وكتب فقه الحديث جُلها تنقل أقوال ابن حزم ومدرسة الظاهر من غير حرج، كفتح الباري، ونيل الأوطار، وسبل السلام وغيرها، بل وترجّح أحيانا مذهبهم إذا كان معه دليل.

هكذا تتابع المتأثرون بابن حزم ومدرسته الظاهرية عبر القرون، وقد بدأتُ حديثي في هذا الفصل بذكر بعض الأعلام من أهل المشرق الذين تأثروا بابن حزم تأثراً بالغاً، وأخذوا عنه مذهب الظاهرية أخذاً كاملاً، ثم عرَّجتُ بذكر من هم دونهم تأثراً في عدد من الأجيال، غير أني لا أستطيع تتبع مسيرة المتأثرين به في كل الأجيال حتى العصر الحديث؛ لأن الأمر طويل الذيول، ودونه خَرْطُ القَتاد كما يقال.

* * *

الفصل الخامس

أثر المدرسة الظاهرية الحزمية
في الفقه المعاصر

إن تأثير ابن حزم ومدرسة الظاهر[(١)] قد امتد إلى العصر الحديث أيضاً، فكان التناوب على فكر ابن حزم وفقهه حاصلاً بين المشرق والمغرب . ففي الوقت الذي ماتت فيه الظاهرية في المغرب بسبب عودة بني مرين إلى العمل بالمذهب المالكي وفروعه ، كانت تنتشر في المشرق ؛ لاسيما في مصر والشام حيث وُجِد لها مناصرون وأتباع.

أ- أثر المدرسة في فكر وفقه الحركة السلفية الحديثة :

أما القرنان الرابع عشر والخامس عشر الهجريان فيُعَدان بحق عصر الصحوة الإسلامية، بعد قرون من النوم العميق ، وفي هذه الصحوة كان لابن حزم والمدرسة الظاهرية نصيب كبير من الأثر والتأثير.

فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن حركة محمد بن عبد الوهاب الإصلاحية في الحجاز ، كانت متأثرة بابن حزم ؛ إذ هي في جوهرها عودة إلى ظاهر الكتاب والسنة[(٢)] ، ومما يدل على ذلك أيضاً أن بعض الكتب التي ألفت في الرد على الوهابية قرنتها بالظاهرية ، وجعلتها صنوها وأختها ، مثل : «سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية ومقلدة الظاهرية»، لإبراهيم السمنودي المتوفى بعد ١٣٢٦هـ[(٣)].

---

(١) قد يُستغرب لِمَ قرنتُ في كثير من المواضع بين المدرسة الظاهرية والحزمية نسبة إلى ابن حزم؟ والحق أني فعلت ذلك لأن أبا محمد هو قطب الرحى لهذه المدرسة ؛ إذ لولا جمعه لأصول المذهب وفروعه ومسائله ثم تدوينه لها، لمات مذهب الظاهرية كما مات مذهب الأوزاعي بالشام والأندلس، ومذهب الليث بمصر.

(٢) انظر : ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري للدكتور عبد الحليم عويس: ٣٥٣ .

(٣) طبع في مجلدين بمصر عام ١٣١٩هـ عن الطبعة العامرية الشرقية : انظر كتب حذر منها العلماء للشيخ مشهور بن حسن آل سلمان: ١/ ٢٧٥.

و ظهرت بصمات ابن حزم واضحة على الحركة السلفية الحديثة، التي ظهرت في أكثر من صقع من أصقاع العالم الاسلامي ؛ لاسيما في مصر حيث كان أحد أقطاب السلفية المعاصرة المجدّدة الشيخ الإمام محمد رشيد رضا المتوفى سنة ١٣٥٤هـ-١٩٣٥م متأثراً بابن حزم[1] حتى عده مجدد القرن الخامس الهجري، وأن الأندلس فضُلتِ الشرق به، وزكّى مذهبَه الأصولي، ونوه بوجه خاص بمؤلفاته الفقهية والأصولية.

وهذا نص عبارته في « تفسير المنار » ننقله هنا لأهميته في الدلالة على الاتجاه الفقهي المعاصر أبلغ دلالة ، قال : «وجملة القول : إن أنصار السنة ثُلة من الأولين وقليلٌ من الآخرين، منهم القوي والضعيف، وليِّنُ القَول وخشِنُه، والمبالغ والمقتصد.. وقد فضُلَتِ الأندلسُ الشرقَ - بعد خير القرون - بإمام جليل منهم، قوي العارضة، شديد المعارضة، بليغُ العبارة، بالغُ الحجة، الا وهو الامام المحدِّث الفقيه الأصولي، مجدد القرن الخامس أبومحمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم. ألف كُتُباً في أصول الفقه وفروعه هدَم بها القياس، وبيَّن إحاطة النصوص بالأحكام أبلغ بيان ، وانحى بها على أهل الرأي أشد الإنحاء.

ولكنه جاء في القرن الخامس الذي تمكنت فيه المذاهبُ القياسية في جميع الأقطار، بتقليد الجماهير، وتأييد الحكومة لها، وما حُبِّس على أهلها من الأوقاف،حتى صار المنتسبون إلى كل مذهب منها يُقدمون قولَ كل مؤلف منتسب إليها، على نصوص الشارع التي اتفق نقَلَةُ الدين على صحتها؛ فما استفاد من كتب ابن حزم إلا الأقلون.

(١) ويقول أحد الباحثين أن هذه كانت إحدى نقاط الخلاف بينه وبين الشيخ محمد عبده انظر المجددون في الإسلام لعبد المتعال الصعيدي ص٤٠٩ .

وعندي أن الصارفَ الأكبر للناس عن كُتُبه هو شدة عبارته في تجهيل فقهاء القياس حتى الأئمة المتبوعين منهم . وقد كان أكابر العلماء في كل عصر يستفيدون من كُتُبه وينسخونها بأقلامهم ويتنافسون فيها، ولكن قلما كانوا ينقلون عنها، إلا ما يجدونه من هفوة يرُدُّون عليها.

ولذلك يُعد من مناقب الشيخ عز الدين ابن عبد السلام، الذي اعترفوا له بالاجتهاد المطلق ولُقِّب بسلطان العلماء، قوله لمن سأله عن خير كتب الفقه في الإسلام: (المحلى) لابن حزم، و (المغني) للشيخ الموفق.

وفي دار الكتب الكبرى بمصر نسخة من كتاب (الإحكام في أصول الأحكام) لابن حزم من خط علامة الشافعية في عصره ابن أبي شامة - فهذا الأثر وذلك القول يدلان على عناية كبار العلماء بكُتُب ابن حزم ، وحرصهم على الاستفادة منها »[1].

ب- أثر المدرسة في فكر وفقه الظاهرية الحديثة :

بل قد ذاب في ابن حزم كثيرون طغت على أسمائهم النسبة إليه والاستشهاد به، وبلغ إعجابهم بابن حزم الذي لا حد له أن اعتنقوا مذهب الظاهرية الحزمية نفسه.

ومن هؤلاء في المملكة العربية السعودية ، كاتبان معروفان بها ؛ لازال سنهما بين الكهولة والشيخوخة هما :

الشيخ العلامة أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري :

الذي ضاع اسمه الحقيقي « محمد بن عمر » أمام نسبته المذهبية الظاهرية ، والذي بلَغَ به تقديرُه وحبُّه لابن حزم أن أطلق عليه في بعض كتاباته « شيخنا

(١) تفسير المنار :٧/ ١٤٤.

إمام الدنيا »[١].

ومنشأ ذلك التقدير ؛ إعجابه الشديد بفقه ابن حزم وفكره وأثره في الثقافة الإسلامية، وهو كاتب غزير التأليف، سيّال القلم ، وقد أسس آخراً لهذا المقصد النبيل، والغرض الجليل ؛ داراً للطباعة والنشر بالرياض بالمملكة العربية السعودية سمّاها دار ابن حزم ، وقد قرات له مما ألف حول ابن حزم كتابه الكبير « ابن حزم خلال ألف عام » في أربعة مجلدات ؛ الذي تتبع فيه جُل ما كُتب عن ابن حزم بدءاً بالقرن الخامس الهجري وانتهاء بالعصر الحديث، وهو كتاب نبيل، وعمل ضخم جليل، وكتاب « نوادر الإمام ابن حزم » في مجلدين، وليس له غير الجمع لبعض هذه النوادر دون ترتيب منهجي، والذخيرة في المصنفات الصغيرة، ونظرات لاهثة، وبعض المقالات المتفرقة في مجلة الدعوة السعودية، ومجلة الفيصل، والمجلة العربية.

وهو شديد عنيف العبارة مع كل من يهاجم ابن حزم ؛ حتى إنه انتقد القاضي أبي بكر ابن العربي المعافري نقداً لاذعاً ؛ فوصفه « بالغرور » ، و « بالتقليد والتعصب » ، و« بالعامي المتعالم » ، و« بسخافة الأسلوب وركاكته »، و « بعقوقه لشيخ أبيه وشيخ أهل بلده وعصره »[٢].

ولا يسعني إلا أن أقول مع الدكتور إحسان عباس الذي انتقد هذا العمل بقوله : «والزمن قد أخفت صوت هذه المنازعات، فليس من شأن الباحث الحديث أن يُعيدها جذعة»[٣].

(١) انظر الذخيرة في المصنفات الصغيرة لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري :١/ ٣٨
(٢) انظر ابن حزم خلال ألف عام ١/ ١٠٧ فما بعدها.
(٣) انظر تقديمه للمرجع السابق : ١/ ص١٠.

ـ الشيخ أبو تراب الظاهري:

واسمه الأصلي: عبد الجليل بن أبي محمد عبد الحق الهاشمي الهندي، والذي تمذهب ايضا لابن حزم ومدرسته الظاهرية، وقال تلميذه العلامة أبو عبد الرحمن ابن عقيل: إن شيخه أبا تراب هذا ترجم للإمام ابن حزم، وأنه اطلع على ترجمة خطية في مجلدين للشيخ أحمد شاكر رحمه الله[١].

ـ الشيخ محمد شويل :

من المعاصرين المتمذهبين لابن حزم والمدرسة الظاهرية ، ولكني لا اعرفه، ولم أقف على ترجمته قط، وإنما وجدت اسمه عند العلامة أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في كتابه « ابن حزم خلال ألف عام » قال : « وكان الشيخ محمد شويل - رحمه الله - من المعجبين بأبي محمد بن حزم المتمذهبين له، وقد أفادني شيخي أبو تراب الظاهري أنه اطلع على تعليقات نادرة للشيخ شويل على « الفِصَل » وأنه بسبيل البحث عنها لدى ورثته »[٢].

ـ الحافظ أحمد بن الصديق الغماري :

وهو من حفاظ المغرب الكبار، كان على مذهب ابن حزم، متأثراً به تأثراً كبيراً، وكان محدثا ناقداً، نادرة العصر في التصانيف والذكاء والحافظة المفرطة .

ولد في قبيلة بني سعيد، وهي قرية من قبيلة غمارة، وذلك سنة ١٣٢٠هـ ، طلب العلم في طنجة على يد مشايخها، وفي سنة ١٣٣٩هـ وصل إلى القاهرة للدراسة على علماء الأزهر حسب توجيهات أبيه، ورزق في ميدان التأليف بركة عظيمة، وخط يراعه السيال كثيرا من الكتب بلغت أكثر من ٢٠٠ مصنفاً أكثرها

(١) المرجع السابق :٤/ ٧.
(٢) المرجع السابق :٤/ ١١.

في الحديث، وكان يؤلف على طريقة الحفاظ الكبار، ولا يقلد أحداً .

وتوفي بالقاهرة يوم الأحد فاتح جمادى الثانية سنة ١٣٨٠هـ .

ومما يدل على ظاهريته وحزميته، موافقته للإمام ابن حزم في نفي القياس والتعليل، قال في إحدى رسائله : «حول القياس: وبعد : فالحق ما قاله ابن حزم، وقد أطال في تقريره أيضا ابن العربي الحاتمي في الفتوحات المكية . ويكفي من ذلك كله قوله ﷺ : « إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان فلا تسألوا عنها » . والقياس ما هو إلا البحث عما سُكِتَ عنه بطرق مخزية مضحكة، مؤدية إلى تحريم الحلال وتحليل الحرام وتشريع ما لم يأذن الله بتشريعه، والغلو في الدين ، وتخطئة الله ورسوله ﷺ، وإظهار تقصيرهما بالفعل . كأن أهل القياس يقولون: يا الله، ويارسول الله، إنكما ما أحسنتما التشريع في هذه المسألة ، وبقي عليكما كذا وكذا، وأما قولك: يا رسول الله كذا، فهو خطأ ؛ لأنه يخالف القياس على أصل كذا وكذا، وهكذا هو القياس في الحقيقة: محاربة لله ورسوله ﷺ، وجرأة عليهما وكفر بهما، ومع هذا فإنهم يعدون نفاة القياس مبتدعة غير معتبرين من أهل الحق ولا من أهل العلم ، حتى لا يعتبرونهم في الإجماع لا وفاقاً ولا خلافاً »(١).

ويقول عن التعليل في الشريعة ناصحاً أحد تلامذته في رسالة له : « إني أحبك أن لا تتبع المغفلين من خلق الله تعالى من الأولين والآخرين في طلب علة التحريم والإباحة فإنه من الفضول والجهل بالدين . فالعلة هي أمر الله فقط ، فإن بيّنها لك فذاك، وإلا فكل من زعم أنها كذا فهو كاذب على الله ورسوله ﷺ ... فآمن بما

(١) در الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق لتلميذه عبد الله التليدي ، ص: ٢٦ - ٢٧ .

أمرك به مولاك ، ولا دخل لك في العلة »(١).

وقال في رسالة أخرى : « فإن البحث عن علل التشريع من الفضول والبحث الضائع، بل قد يكون من الكذب على الله تعالى حيث قال: (إنه أوجب كذا لأجل كذا والحكمة كذا)، إذا لم ترد عن الشارع، أو تكون ظاهرة لا خفاء بها... »(٢) .

وكتب تلميذه شيخنا الفقيه العلامة محمد بوخبزة التطاوني الحسني في تعليقاته على كتابنا هذا يقول : « إن شيخنا الحافظ أحمد بن الصديق الغماري أولَم بمناسبة ختم مطالعة (المحلى) عند طبعه، وهو مدين إلى - حد كبير - لابن حزم بسلاطة اللسان، والوقيعة في الأئمة ؛ ولا سيما أبي حنيفة ومالك » .

- الشيخ محمد المنتصر الكتاني :

من المعاصرين من أهل بلدنا المغرب المتأثرين تأثراً بالغاً بابن حزم ومدرسته الظاهرية إن لم نقل من المتمذهبين له، والمتوفى منذ قرابة سنة، الذي كان أستاذاً للتفسير والحديث النبوي في كلية الشريعة بجامعة دمشق ورئيسا لقسم علوم القرآن والسنة فيها، وقد كلفته (لجنة موسوعة الفقه الإسلامي) برئاسة الفقيه الكبير مصطفى أحمد الزرقاء أن يقوم باستعراض « المحلى » لابن حزم الظاهري ووضع الفهرس الأبجدي لكل ما فيه من بحوث ومسائل، وعللت ذلك بقول رئيسها : «نظراً لمزيد خبرة الأستاذ المنتصر بهذا الكتاب ومضموناته، وانصرافه من عهد بعيد إلى دراسة الفقه الظاهري وابن حزم بتعمق واستيعاب»(٣).

(١) المصدر السابق ، ص : ٢٤ .
(٢) المصدر السابق ، ص : ٢٥ .
(٣) معجم فقه ابن حزم الظاهري تقديم الأستاذ الزرقاء ٦/١ .

وقد استهل تقديمه لكتابه « معجم فقه ابن حزم الظاهري » بكلمة يظهر فيها إعجابه الشديد بابن حزم وفقهه، حيث قال : «الإمام ابن حزم رجُلٌ في أمة، وأمةٌ في رجل، فهو مفسر مع المفسرين، ومحدث مع المحدثين، وحافظ مع الحفاظ وفقيه مع الفقهاء، ومقرئ مع المقرئين، وأصولي مع الأصوليين، ومتكلم مع المتكلمين، وفيلسوف مع الفلاسفة، وحكيم مع الحكماء ، وأديب مع الأدباء ، وزاهد مع الزهاد ، وعابد مع العباد ، وداع إلى الله مع الدعاة ، ولغوي مع اللغويين، وكاتب مع الكتاب، وشاعر مع الشعراء، وخطيب مع الخطباء، ومؤرخ مع المؤرخين، ورئيس مع الرؤساء، ووزير مع الوزراء، وحاكم مع الحكام ، إلا علم العدد والهندسة، فقد قال فيه عن نفسه: «فلم يقسم لنا في هذا العلم نفاذ، ولا تحققنا به»[1] .

ليس على الله بمُستبعد أن يجمع العالَم في واحد»[2]

ووصف الكتانيُّ ابنَ حزم في موضع آخر :«أنه مجتهد مطلق مستقل، من مجتهدي أئمة المسلمين، في التفسير والحديث والفقه، قد استكمل جميع أدوات الاجتهاد من علم كامل، وأدب شامل، وأصول عامة، مع فهم صائب، وذكاء غالب، في تقىً وورع وصلاح، وهو صاحب مذهب من مذاهب أهل السنة والجماعة، له أصوله وقواعده، ومبادؤه وأهدافه، وله كتبه ورسائله ومدوناته، مطولة ووسيطة ومختصرة ، وله التلاميذ والأتباع والأنصار، والدعاة إليه بين القدامى والمحدثين»[4].

---

(١) رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها-لابن حزم ص١٨٥، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) .

(٢) معجم فقه ابن حزم الظاهري ١/ ١٣ .

(٤) المصدر السابق :١/ ١٧.

وهذه مقولة رجُل من أنصار ابن حزم ومدرسته ولا شك.وانظر إلى قوله : «ويوم يَعْثرُ على الإيصال - لابن حزم - أو بعضه في جهة من جهات العالَم، سيكون يوم فتح على العلماء والفقهاء فوق كوكب الأرض»[1] . تجدُ مبالغة في التقدير ، وإسرافاً في التنويه بمؤلفات ابن حزم الفقهية لا تترك معها مجالا للشك أن الرجل كان متأثرا تأثرا عميقا بابن حزم ومذهب الظاهر.

وانظر إلى تصريح الكتاني بحبه ابن حزم كما يحب الحق إذ يقول : «أحب الحق وابن حزم، فإن اختلفا أحببتُ الحق وحده»[2] .

وبسبب حُب الكتاني للإمام ابن حزم وفقهه ، أذاع أفكاره وآراءه وأحيى ذكره في المشرق ، قال أبوعبدالرحمن بن عقيل الظاهري : «كَتب إليَّ محمد رواس قلعجي إن الشيخ محمد المنتصر الكتاني نشر ذكر ابن حزم في الديار الشامية»[3].

- الأستاذ سعيد الأفغاني :

من المعجبين المعاصرين والمتأثرين بابن حزم ومدرسته الظاهرية، من أهل الشام الذي اشتغل بأبي محمد وتحقيق تراثه دهراً طويلاً، وبلغ إعجابه به أن قال فيه : «ليس للظاهرية مثله في جميع العصور، وأكاد أقول:ما رأيت أحداً بعد الصدر الأول من الأئمة مَنْ فَهِمَ الشريعة حق الفهم، وأفهمها بإخلاص وصدق وحماسة مثل رجُلين : ابن حزم في المغرب وابن تيمية في المشرق، أرسلهما الله على أهل الدس والدخائل الخبيثة، الذين أرهقوا جسم الإسلام بما حشوه من بدَع المجوسية والنصرانية واليهودية، فكانا عليهم وعلى ما أتوا به، صاعقةً مِثلَ صاعقة عادٍ

---

(١) معجم فقه ابن حزم :١/ ٣٠.

(٢) المصدر السابق :١/ ٨٢ .

(٣) ابن حزم خلال الف عام :١/ ١٥٣.

وثمود. ألقيا عن الإسلام ما عَلِقَ به، ولقيا في سبيل ذلك من الأذى والاضطهاد ما يُكرِمُ الله به كل مُصْلِح مُخلِص، حتى أبرزاه أبيض نقياً كما بدا، فجزاهما الله خير الجزاء»[1].

ويقول في موضع آخر: «كان أفحَلَ ذهن انبثقت عنه الأندلس في جميع عصورها. وهو في رأيي: الذهنية الفريدة التي تمثل الثقافة الأندلسية أصدق تمثيل، ولستُ أرى هذه الميزة لآخر سواه»[2].

* * *

---

(١) ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة للأستاذ سعيد الأفغاني: ص ٤٣-٤٤.

(٢) المصدر السابق: ص ١٥٠.

ج- أثر المدرسة في فقه الظاهرية الجدد من أبناء الصحوة المعاصرة.

ومما أفرَزَته الحركة السلفية الحديثة أو الصحوة المعاصرة جيل من المشتغلين بالحديث وعلوم السنة متأثرين تأثرا بالغا بالمنهج الظاهري عند ابن حزم في الفهم والفقه، حتى سماهم بعض الفقهاء المعاصرين «بالظاهرية الجدد» أو «الظاهرية الحديثة» أو «المدرسة النصية الحرفية»[1]، وسماهم البعض الآخر «باللامذهبين» أو «دعاة اللامذهبية»[2].

وفي هذا الاتجاه الظاهري في فهم النصوص يقول الدكتور يوسف القرضاوي: «وفي عصرنا رأينا وسمعنا من تقمص شخصية ابن حزم، وأغفلوا النظر إلى مقاصد الشريعة، ورفضوا ربط الأحكام بالحِكَم والمصالح، وحجبتهم النصوص الجزئية عن النظر إلى المبادئ الكلية، فوقعوا كما وقع ابن حزم - وهو أوسعُ منهم علما بيقين - في أخطاء فاحشة، وحملوا شريعة الله ما لا تحتمله، بضيق أفهامهم، وسعَةِ أوهامهم»[3].

ويرى الشيخ القرضاوي أن علة ذلك كله كون أكثر هؤلاء «الظاهرية الجدد»: «ممن اشتغلوا بالحديث، ولم يتمرسوا بالفقه وأصوله، ولم يطلعوا على اختلاف الفقهاء ومداركهم في الاستنباط، ولا يكادون يهتمون بمقاصد الشريعة وتعليل الأحكام، ورعاية المصالح، وتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان، والحال»[4].

---

(١) انظر: الاجتهاد في الشريعة الإسلامية للدكتور يوسف القرضاوي: ص ١٧٥.

(٢) انظر: اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي: ص ١٣.

(٣) المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة للدكتور يوسف القرضاوي: ص ٢٤٧.

(٤) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية: ص ١٧٥.

ويقرر في موضع آخر أن هؤلاء في الحقيقة يعيدون « المدرسة الظاهرية » جذعة من جديد، هذه المدرسة التي ترفض التعليل للأحكام، وتنكر القياس تبعا لذلك، فلم يأخذوا من الظاهرية إلا جانبها السلبي فحسب .

فيقول : «وهذه « الظاهرية الحديثة » تتبع المدرسة القديمة في إغفالها للعلل، وإهمالها الالتفات إلى المقاصد والمصالح، وتنظيم العادات والعبادات في سلك واحد، بحيث يؤخذ كل منها بالتسليم والامتثال، دون بحث عن العلة الباطنة وراء الحكم الظاهر، وكلُّ الفَرق بين القدامى والجدد، أن أولئك أعلنوا عن منهجهم بصراحة، ودافعوا عنه بقوة، والتزموه بلا تحرج، أما هؤلاء فلا يسلمون بظاهريتهم، على أنهم لم يأخذوا من الظاهرية إلا جانبها السلبي فقط، وهو رفض التعليل مطلقا، والالتفات إلى المقاصد والأسرار »[1].

وهذا التيار الحرفي-كما يصفه الشيخ القرضاوي-رغم تشدده في أمر الدين ودفاعه عنه، يتسم بخصائص ومميزات غلبت على أكثر أتباعه - وصَمَهُم بها الشيخ -منها : «الجدلية في العقيدة، والشكلية في العبادة، والظاهرية في الفقه، والجزئية في الاهتمام، والجفاف في الروح، والخشونة في الدعوة، والضيق بالخلاف»[2].

ولا شك أن في هذه التهم التي وجهها الشيخ إلى هذا التيار بعض المبالغة والإسراف، فقد يَصْدُقُ هذا على أفراد معدودين منهم، ممن لم يرْسُخ علمهم، ولم يَعْمُق فقههم، أما أهل العلم والفقه فيهم، فهم أبعد ما يكونون عن بعض هذه الصفات كصفة (الجفاف في الروح والشكلية في العبادة) التي وصَمَهُم بها الشيخ،

(١) الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف-للدكتور يوسف القرضاوي :ص٦٦.
(٢) في فقه الأولويات للدكتور يوسف القرضاوي :ص٢٢١.

فلم نر منهم إلا قوة في الدين، وصلابة اليقين، وصدقا في القول، وإخلاصا في العمل، وحبا للحق، وكراهية للباطل، وإماتة للبدعة، وإحياء للسنة.

أما ظاهريتهم في فهم النصوص، فذاك مسلك فقهي قديم في حياة الأمة وثقافتها - كما تقدم - وليس وليدَ اليوم، ولا يضيرهم ذلك، إذ هو اتجاه اجتهادي في فهم النصوص معتبر عند الكثير من علماء الملة وفقهائها قديماً وحديثاً.

ننظر في كتب الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي، فنجده يَجعلُ من أقطاب «المدرسة الظاهرية الحديثة »:

محدث العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألباني[1]، ويجعله تلميذاً لابن حزم، ويجعل ابن حزم شيخاً له وإماماً[2]. ويتتبع بعض اجتهادات الشيخ الألباني الفقهية المعاصرة التي خرج بها على الناس نقداً لاذعاً، ويرى فيها نزعة ظاهرية، واتباعاً أحياناً لابن حزم، ومن أمثلة ذلك :

أولا : مسألة إسقاط الزكاة عن عروض التجارة :

يقول الشيخ القرضاوي : «لقد ساءني أن أجِدَ رجلا مثل الشيخ ناصر الدين الألباني - على تبحره في الحديث وعلومه - يؤيد رأي الظاهرية والشيعة الإمامية في إخراج الثروات التجارية من وعاء الزكاة، ويرى أن التجار الذين يملكون عروض التجارة التي تُقدر بعشرات الملايين أحياناً لا تجبُ عليهم الزكاة فيها، وقد تبعَ في ذلك العلامة الشوكاني، وتلميذه صديق حسن خان القنوجي، مخالفاً جمهور الأمة، مُعرضاً عن عمومات القرآن والسنة، وعن مقاصد الشريعة. وأنا من المعجبين بالشوكاني والقنوجي - وقبلهما بابن حزم - ، ولكن لا عصمة لغير

(١) انظر المرجعية العليا ...: ص٢٥٣.
(٢) المرجع السابق :ص٢٥٢.

وجملة القول: إن المسألة لا يصح ادعاء الإجماع فيها لهذه الآثار وغيرها، مما ذكره ابن حزم في «المحلى».

وقد أشبع ابن حزم القول في مسألتنا هذه، وذهب إلى أنه لا زكاة في عروض التجارة، وردّ على أدلة القائلين بوجوبها، وبيّن تناقضهم فيها، ونقدها كلّها نقداً علميا دقيقا، فراجعه فإنه مفيد جدا في كتابه «المحلى» (٦/ ٢٣٣-٢٤٠).

وقد تبعه فيما ذهب إليه الشوكاني في «الدرر البهية» وصديق حسن خان في شرحه «الروضة الندية» (١/ ١٩٢-١٩٣)، ورد الشوكاني على صاحب «حدائق الأزهار» قوله بالوجوب في كتابه «السيل الجرار» (ص٢٦-٢٧) فليراجعه من شاء»[1].

ومن تجليات فقه الظاهرية القدامى عند الظاهرية الجدد - كما يرى الدكتور يوسف القرضاوي - أيضاً:

ثانيا: مسألة تحريم «التصوير» بجميع أنواعه:

فنجدهم يُحرمون كل أنواع «التصوير» مثلاً، حتى الفوتوغرافي والسينمائي والتيلفزيوني أخذاً بظاهر الأحاديث التي وردت في لعن المصورين، وتكليفهم يوم القيامة أن ينفخوا فيها الروح، وإن لم يكن في هذا التصوير مضاهاة لخلق الله الذي عُلّل به التحريم في بعض الأحاديث[2].

وممن ذهب في هذا العصر - من الذين يسميهم الدكتور القرضاوي بالظاهرية الحديثة - إلى تحريم «التصوير» بنوعيه الفني والشمسي[3] الشيخ محمد ناصر

(١) تمام المنة في التعليق على فقه السنة-للشيخ الألباني: ص٣٦٣-٣٦٨.

(٢) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية: ص١٧٥.

(٣) يقصد بالفني: الرسم باليد، وبالشمسي: ما يسمى اليوم بالتصوير الفوتوغرافي.

الدين الألباني أيضاً في كتابه «آداب الزفاف في السنة المطهرة»[1]، ويشاركه في هذا الرأي سائر علماء الحجاز والمملكة العربية السعودية كمفتي المملكة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز وبعض أعضاء هيئة كبار العلماء وأساتذة الجامعات كالشيخ محمد بن صالح العثيمين[2].

إلا أنه من الإنصاف وتجنب الإجحاف الإشارة هنا إلى أن الشيخ الألباني استدرك في قضية «التصوير» هذه فقال: «وقبل أن أنهي هذه الكلمة، لايفوتني أن ألفتَ النظر إلى أننا وإن كنا نذهب إلى تحريم التصوير بنوعيه جازمين بذلك، فإننا لا نرى مانعاً من تصوير ما فيه فائدة متحققة بدون أن يقترن بها ضررٌ ما، ولا تتيسر هذه الفائدة، بطريق أصله مباح، مثل التصوير الذي يحتاج إليه في الطب وفي الجغرافيا وفي الاستعانة على اصطياد المجرمين والتحذير منهم، ونحو ذلك فإنه جائز، بل قد يكون بعضه واجباً في بعض الأحيان»[3].

فواضح أن الشيخ يذهب إلى جواز التصوير واقتنائه؛ إذا ترتبت من وراء ذلك مصلحة محققة للإسلام والمسلمين، ويبقى ما سوى ذلك على الأصل وهو التحريم.

ثالثاً: مسألة تحريم اللهب المحلّق[4] على النساء:

ويرى الشيخ القرضاوي أن الألباني ومدرسته كانوا في هذه المسألة - كما في

(١) انظر: آداب الزفاف في السنة المطهرة - للشيخ الألباني: ص٩٩ فما بعدها.

(٢) انظر أسئلة مهمة أجاب عليها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين: ص٢٠، ط المملكة العربية السعودية.

(٣) آداب الزفاف في السنة المطهرة - للشيخ الألباني ص١٠٦-١٠٧ ط المكتب الإسلامي.

(٤) يقصد الشيخ الألباني بالمحلّق: ماكان على صورة حلقة كالخاتم والأسورة والقلادة والقرط ونحوها.

غيرها - ظاهرية، لأنهم أخذوا بظواهر أحاديث وردت لم تسلم من طعن، ولو سَلِمت لكانت مؤولة أو منسوخة بالإجماع الذي نقله غير واحد من العلماء على إباحة الذهب للنساء[1].

وعلى هذا يكون اجتهاد الشيخ الألباني الذي خرج به في رسالته في «الزفاف»، وأعلن به تحريم «الذهب المحلّق» على النساء اجتهاداً مرفوضاً في رأي الدكتور القرضاوي - لأنه خالف الإجماع المتيقن.

أما الشيخ الألباني فإنه يرد دعوى الإجماع على إباحة الذهب مطلقا للنساء، ويَرُدها في رسالته بالأدلة الآتية :

الأول: أنه لايمكن إثبات صحة الإجماع في هذه المسألة وإن نقله البيهقي في «سننه» (٤/ ١٢٤) وغيره، مثل الحافظ ابن حجر في «الفتح».

يقول: «وتفصيل القول في هذا الموضوع الخطير ليس هذا موضعه، فليراجع من شاء التحقيق بعض كتب علم أصول الفقه التي لا يقلد مؤلفوها من قبلَهم مثل «أصول الأحكام» لابن حزم(٤/ ١٢٨-١٤٤)، و «إرشاد الفحول» للشوكاني ونحوهما.

الثاني: استحالة وجود إجماع صحيح على خلاف حديث صحيح دون وجود ناسخ صحيح: فلو كان يمكن إثبات الإجماع في الجملة، لكان ادعاؤه في خصوص هذه المسألة غير صحيح لأنه مناقض للسنة الصحيحة، وهذا مما لايمكن تصوره أيضاً لأنه يلزم منه اجتماع الأمة على ضلال، وهذا مستحيل...

الثالث: إن السنة تُقدّم على الإجماع الذي ليس معه كتاب أو سنة»[2].

---

(١) الاجتهاد في الشريعة الإسلامية: ص١٧٥.

(٢) آداب الزفاف: ص١٤٥ فما بعدها.

والشيخ في ذلك كله يحيل على كتب الإمام ابن حزم - كالإحكام والمحلى - مما ينبيء عن تأثر واضح، وهذه الأدلة اختصرتُها اختصارا لأنني لست في مَقام الترجيح بين رأي الألباني وغيره في هذه القضية - كما في غيرها - وإنما حسبي من ذلك بيان أثر المسلك الظاهري في بعض المسائل من فقه الشيخ المحدّث.

ولم ينفرد الدكتور القرضاوي بوصف الشيخ ناصر الدين الألباني بالظاهرية، بل شاركه في ذلك الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري، قال في القول المقنع: «وبالجملة فللألباني في استنباطاته وغيرها سقطات عظيمة يتحمل وزرها ووزر من يقلده فيها، لإقدامه على الخوض فيما لا يحسنه، وقد أخطأ مَنْ زعمه وهابياً، بل هو أعمق من الوهابيين تعصباً وأشد منهم تعنتاً، وأجمد على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرية من ابن حزم، مع سلاطة في اللسان، وصلابة في العناد، لا تخطر بخلد إنسان»[1].

رابعاً : وجوب الوليمة عند الزواج :

ومن المسائل التي تدل على أن مسلك الشيخ الألباني الفقهي في عمومه مسلك ظاهري، قوله بوجوب الوليمة عند الزواج[2] مخالفاً في ذلك الجمهور مالكاً والشافعي[3] وأحمد[4]، وهو رأي ينفرد به ابن حزم والظاهرية؛ لأن الأوامر عندهم على الوجوب مطلقاً، وقد قال الرسول ﷺ لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : «أولِمْ ولَوْ بشاة»[5] والأمر هنا للوجوب عندهم وليس للندب.

---

(١) القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع: ١٨.

(٢) آداب الزفاف: ص٦٣.

(٣) انظر: النووي على صحيح مسلم ٩/ ٢١٧، والزرقاني على الموطأ ٣/ ١٦٠.

(٤) انظر سبل السلام: ٣/ ٢٩٥.

(٥) حديث متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب النكاح: باب قول الرجل لأخيه انظر أي

والشيخ الألباني في هذه المسألة - كما في غيرها - تجده ظاهري النزعة، مائلاً إلى الإمام أبي محمد بن حزم الذي يقول في « المحلى »: «وفرض على كل من تزوج أن يولِمَ بما قل أو كثر.. وهو قولُ أبي سليمان - أي داود بن علي - وأصحابنا يعني الظاهرية»[1].

* * *

د- أثر المدرسة في دعاة اللامذهبية في العصر الحديث:

ولا ينبغي أن يعزبَ عن الذهن أن الشيخ الألباني ومدرسته ينسبهم الناس أو هم ينسبون أنفسهم إلى « الحركة السلفية الحديثة » التي تتبع الدليل ولا تقلِّدُ المذاهب، وقد حاجهم أحد الفقهاء المعاصرين وهو الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي حجاجاً طويلاً في كتابه « اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية» ، وردَّ عليه كل من الشيخ ناصر الدين الألباني، ومحمد مهدي الاستانبولي، والشيخ محمد عيد عباسي ، وخير الدين وائلي بكتاب « المذهبية

زوجي شئت حتى أنزل لك عنها، وباب قول الله تعالى ﴿وآتوا النساء صدقاتهن نحلة﴾. وباب الصفرة للمتزوج، وباب كيف يُدعى للمتزوج وباب الوليمة ولو بشاة وفي البيوع: باب ماجاء من فضل الله، وفي الكفالة: باب قول الله تعالى: ﴿والذين عاقدت أيمانكم فآتوهم نصيبهم﴾، وفي فضائل أصحاب النبي ﷺ: باب إخاء النبي ﷺ بين المهاجرين والأنصار، وباب كيف آخى النبي ﷺ بين أصحابه. وفي الأدب: باب الإخاء والحلف، وفي الدعوات: باب الدعاء للمتزوج. وأخرجه مسلم في كتاب النكاح باب الصداق وجواز كونه تعليم قرآن وخاتم حديد، وأخرجه مالك في الموطأ في النكاح باب ماجاء في الوليمة رقم الحديث ١١٨٤.

(١) المحلى ٩/ ٢٠-٢٣ المسألة رقم: ١٨٢٣.

المتعصبة هي البدعة ».

ومجمل آرائهم أنه لا يجوز للمسلم تقليد مذهب معين من المذاهب الأربعة، لأن ذلك بدعة طارئة، بل ينبغي أخذ الأحكام من الكتاب والسنة مباشرة، وحيث وجد نص من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة فالأخذ به واجب لا يعدل عنه إلى أقوال العلماء[1]. ونسبوا ذلك كله إلى الإمام ابن حزم - رحمه الله - وقالوا إن أبا محمد يقول : «التقليد حرام ولا يحل لأحد أن يأخذ قول أحد بلا برهان»[2].

وهكذا زعم هؤلاء أن ابن حزم كان في ذلك سلفاً لهم[3]، وأنه كان يدعو إلى نبذ المذاهب الفقهية كلها، والأخذ مباشرة من النصوص، ونسبوا هذه الدعوى الكاسدة إلى أبي محمد وهو منها براء.

فابن حزم أورع وأتقى وأرسخ منهم علماً من أن يقول ذلك ، فالفقيه الظاهري يحرم أخذ قول إمام بعينه كله لمن له أهلية النظر والاجتهاد، فالأمر مشروط بذلك، يقول رحمه الله : «وقد صح إجماع جميع الصحابة رضي الله عنهم أولهم عن آخرهم، وإجماع جميع التابعين أولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من أن يقصِد منهم أحدٌ إلى قول إنسان منهم أو ممن قبلهم فيأخذه كله، فليعلم من أخذ بجميع قول أبي حنيفة، أو جميع قول مالك، أو جميع قول الشافعي، أو جميع قول أحمد بن حنبل رضي الله عنهم ممن يتمكن من النظر، ولم يترك من اتبعه منهم إلى غيره أنه قد خالف إجماع الأمة كلها عن آخرها؛ واتبع غير سبيل

(١) انظر: اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية للدكتور البوطي: ص٣٥، ١٢٣.

(٢) النبذ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم :ص١١٤ تحقيق :محمد صبحي حسن حلاق.

(٣) اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية-للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ص١٣٣.

المؤمنين، نعوذ بالله من هذه المنزلة»[١].

فليس كل من هب ودب يستطيع أن يجتهد في مخالفة مذهب إمامه، وتقصي الحق في المذاهب الأخرى وإن لم يكن من أهل النظر والاستدلال.

ولقد أحسن الإمام ولي الله الدهلوي في توجيه كلام ابن حزم، قال في كتابه «حجة الله البالغة»: «فما ذهب إليه ابن حزم حين قال: التقليد حرام، ولا يحل لأحد أن يأخذ قول أحد غير رسول الله ﷺ بلا برهان... وساق كلام ابن حزم بطوله ثم قال: إنما يتم في مَنْ له ضربٌ من الاجتهاد ولو في مسألة واحدة...»[٢].

فواضح أن ابن حزم يشترط أهلية النظر، والتمكن من الاستدلال؛ لمن أراد الاستنباط من القرآن والسنة مباشرة، أو على الأقل أن يكون الإنسان درس شيئاً من علوم الشريعة، وتبصَّرَ بمعرفة الأدلة ومدلولاتها، وطريقة الترجيح بينها.

أما دعوة عامة الناس إلى استنباط الأحكام الشرعية من القرآن والسنن، والزعم بأن« تحصيل هذه الطريقة سهل لا يحتاج أكثر من الموطأ والصحيحين وسنن أبي داود وجامع الترمذي والنسائي.. كما زعم أحدهم»[٣].

---

(١) النبذ. ص١١٦.

(٢) حجة الله البالغة للشيخ الإمام ولي الله الدهلوي :١/ ٤٤٣-٤٤٤.

(٣) هو محمد سلطان المعصومي الخجندي المكي (المدرس بالمسجد الحرام) في كتابه: هل المسلم ملزم باتباع مذهب معين من المذاهب الأربعة؟ انظره في: اللامذهبية... للدكتور البوطي: ص١٥ وانظر أيضا ص ٢٨، وللأسف فإن الشيخ الألباني دافع عن تأليف كتبه المذكور أشد دفاع، وزكى كلامه كما يقول الدكتور البوطي. الذي يتهم الشيخ الألباني أنه يسوي في تعليقه على كتاب مختصر صحيح مسلم للمنذري - بين الإنجيل والفقه الحنفي ونقل كلامه الذي سطره في تعليق له على حديث نزول عيسى عليه الصلاة والسلام ص ٣٠٨ حيث قال الشيخ الألباني: «هذا صريح في أن عيسى عليه

فاعلم أن الجنون فنون! ومِنْ أقبح فنونه جنون هؤلاء الناشئة الذين ينتحلون النسبة إلى السلفية في هذا العصر، والسلفية منهم براء.

يزعم هؤلاء أنهم ليسوا بحاجة إلى المذاهب الفقهية، ولا إلى أقوال الفقهاء الأئمة، وأنهم يأخذون من النصوص مباشرة، وإذا ذكر لأحدهم الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأمثالهم قال: هم رجال ونحن رجال، فنعوذ بالله من الخذلان.

وحاشا أن يكون قصدنا من هذا الكلام محدث العصر شيخ مشايخنا العلامة محمد ناصر الدين الألباني وغيره من علماء مدرسته الجهابذة، وإنما قصدنا سلوك بعض الشباب المتعالم الجاهل بمنهج هذه الجماعة السلفية المباركة، ممن ينسبون أنفسهم إليها، وهم أبعد الناس عنها، وعن مسلكها.



السلام يحكم بشرعنا ويقضي بالكتاب والسنة، لا بغيرهما من الإنجيل والفقه الحنفي ونحوه» وهذا كلام شنيع في حق الإمام الأعظم أبي حنيفة ...

هـ - أثر المدرسة في فقه قانون الأحوال الشخصية المغربي والمصري :

استمدت مدونات الأحوال الشخصية في العالم العربي والإسلامي بعض الآراء من المذهب الظاهري الحزمي بعد أن أعوزها حل بعض النوازل من كتب المذاهب الأخرى، ذلك أن ابن حزم إمام الظاهرية انفرد باستنباطات في غاية الروعة والقوة أحيانا، منها :

١ - مبدأ الوصية الواجبة :

لابد من الإشارة في هذا الباب إلى قضية وجوب الوصية عند ابن حزم ؛ لأن القانون المغربي والقانون المصري وقانون بعض البلاد العربية والإسلامية استمد من فقه ابن حزم والظاهرية مبدأ الوصية الواجبة، فحق دراسة الأصل الذي أخذ منه ابن حزم الحكم بوجوب بعض الوصايا

يرى ابن حزم والظاهرية مخالفين في ذلك سائر فقهاء الملة أن الوصية فرض لازم أخذاً من قوله تعالى : ﴿كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموتُ إن ترك خيراً الوصية للوالدين والأقربين بالمعروف حقا على المتقين، فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه. إن الله سميع عليم﴾[1] فإن النص في ظاهره يدل على أن الوصية فرضٌ لازم، وليس ثمة ناسخ له، وفوق ذلك فقد وردت السنة الصحيحة التي تدل على أن الوصية فرضٌ لا يسع مؤمنا تركه

ويقرّر ابن حزم ذلك بعبارته الصارمة فيقول : « الوصية فرضٌ على كل من ترك مالاً، لما رّوينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ما حق امرىء مسلم له شيء يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته عنده

(١) البقرة : ١٨٠-١٨١.

مكتوبة »[1]. قال ابن عمر : ما مرتْ عليّ ليلة مُذ سمعتْ رسول الله ﷺ قال ذلك إلا وعندي وصيتي »[2].

وقد خالف ابنُ حزم بهذا الرأي جمهورَ الفقهاء أبي حنيفة ومالك والشافعي وغيرهم[3]، وذكر أن هذا الرأي هو رأي أبي سليمان داود بن علي الأصبهاني وجميع الظاهرية[4].

وابن حزم إذ أخذ من ظاهر نص الحديث النبوي وجوب الوصية يخص وصية من بين الوصايا بالوجوب، وهي وجوب الوصية للأقارب غير الوارثين، وفي ذلك يقول : « وفرض على كل مُسلم أن يوصي لقرابته الذين لا يرثون إما لرقٍّ، وإما لكُفر، وإما لأن هنالك من يحجبهم عن الميراث أو لأنهم لا يرثون، فيوصي لهم بما طابت به نفسه. لا حدّ في ذلك، فإن لم يفعل أعطوا ولابد ما رآه الورثة، أو الوصي فإن كان والداه، أو أحدهما على الكفر، أو مملوكا ففَرْضٌ عليه أيضا أن يوصي لهما، أو لأحدهما إن لم يكن الآخر كذلك، فإن لم يفعل أعطي، أو أعطيا من المال ولابده»[5]

بمعنى إن لم يفعل كان على ولي الأمر أو القاضي تنفيذه، لأنه ظلم وعصى، ولكن أن يكون كل ذلك لا يجاوز الثلث ؛ لأن ما زاد على ذلك عنده عقداً

(١) حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في الوصايا باب الوصايا، وقول النبي ﷺ وصية الرجل مكتوبة عنده، وأخرجه مسلم في أول كتاب الوصية، وأخرجه مالك في «الموطأ» في الوصية باب الأمر بالوصية

(٢) المحلى ٨/ ٣٤٩ رقم المسألة ١٧٥١.

(٣) انظر : المصدر السابق ٨/ ٣٥٠.

(٤) المصدر السابق ٨/ ٣٤٩.

(٥) المصدر السابق ٨/ ٣٥٣.

حراماً لا يحل»[1].

ولقد أشبع ابن حزم هذه المسألة بحثاً في المحلى، فلتراجع هنالك. أما الذي يهمنا من ذلك هنا هو أن القانون المغربي في مدونة الأحوال الشخصية بنى على هذا الأصل في الفقه الظاهري في وجوب الوصية لفرع الولد المتوفى في حياة أحد أبويه أو معهما، وإن كان المذهب الظاهري لم يبين المقدار الواجب، ولم يبين القرابة التي تجب الوصية لها، فقد ترك ذلك التقدير لولي الأمر.

وقد رأى قانون الأحوال الشخصية المغربي أن تكون الوصية بمقدار نصيب الولد المتوفى بشرط ألا يزيد على الثلث، وأن تكون الوصية لفروع الولد المتوفى على النحو الذي بينته الفصول ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، من الباب السابع من مدونة الأحوال الشخصية المعدلة أخيراً[2] وهذا نصها: الباب السابع - وصية واجبة:

الفصل ٢٦٦: من توفي وله أولاد ابن وقد مات ذلك الابن قبله أو معه وجب لأحفاده هؤلاء في ثلث تركته وصية بالمقدار والشروط الآتية.

الفصل ٢٦٧: الوصية الواجبة لهؤلاء الأحفاد تكون بمقدار حصتهم مما يرثه أبوهم عن أصله المتوفى، على فرض موت أبيهم إثر وفاة أصله المذكور على ألا يتجاوز ذلك ثلث التركة.

الفصل ٢٦٨: لا يستحق هؤلاء الأحفاد وصية إن كانوا وارثين لأصل أبيهم جداً كان أو جدة، أو كان قد أوصى لهم أو أعطاهم في حياته بلا عوض مقدار ما يستحقون بهذه الوصية الواجبة، فإن أوصى لهم بأقل من ذلك وجبت تكملته وإن أوصى بأكثر كان الزائد متوقفاً على إجازة الورثة. وإن أوصى لبعضهم فقط

(١) المصدر السابق ٨/ ٣٦٢ المسألة ١٧٥٦.

(٢) ومن ظهير ١٠/ ٩/ ١٩٩٣م.

وجبت الوصية للآخر بقدر نصيبه على نهج ما ذكر.

الفصل ٢٦٩: تكون هذه الوصية لأولاد الابن ولأولاد ابن الابن وإن نزل، واحداً كانوا أو أكثر، للذكر مثل حظ الأنثيين، يحجب فيها كل أصل فرعه دون فرع غيره، ويأخذ كل فرع نصيب أصله فقط[1].

وفي مصر: رأى ولي الأمر أن تكون الوصية لفروع الولد المتوفى على النحو الذي بينته المواد ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦م وهذا نصها:

المادة ٧٦: إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي توفي في حياته أو مات معه ولو حكماً بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث، بشرط أن يكون غير وارث، وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له.

وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله، وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره، وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه، وإن نزل قسمة الميراث، كما لو كان أصله أو أصوله الذي يدلي بهم إلى الميت ماتوا بعده، وكان موتهم كترتيب الطبقات.

المادة ٧٧: إذا أوصى لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية اختيارية، وإن أوصى بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله، وإن أوصى

(١) مدونة الأحوال الشخصية وفق آخر التعديلات لعبدالعزيز توفيق المستشار بالمجلس الأعلى للقضاء ص٩٨، ط دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

لبعضِ مَنْ وجبَتْ لهم الوصية دون البعض الآخر، وجَبَ لمن لم يوص له قدر نصيبه، ويؤخذ نصيب من لم يوص له، ويوفى نصيب من أوصى له بأقل مما وجَبَ من باقي الثلث فإن ضاق عن ذلك فمنه، ومما هو مشغولٌ بالوصية الاختيارية.

المادة ٧٨ : الوصية الواجبة مُقدمة على غيرها من الوصايا، فإن لم يوصِ الميت لمن وجبت لهم الوصية، وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقي ثلث التركة إن وفى، وإلا فمنه، ومما أوصى به لغيرهم.

المادة ٧٩ : في جميع الأحوال المبيّنة في المادتين السابقتين يقسم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمحاصة مع مراعاة أحكام الوصية الاختيارية[1]. وعلى هذا المنوال نسج أيضا أولوا الأمر في سوريا[2].

وبالموازنة بين هذه الفصول والمواد في القانونين المغربي والمصري، وما جاء في المحلى في وجوب الوصية، نجد تأثرا واضحا لمدونة الأحوال الشخصية في البلدين المغرب ومصر برأي ابن حزم والمذهب الظاهري في هذه المسألة.

٢ - اليمين بالطلاق والطلاق المعلّق :

توسع كثير من الفقهاء في إيقاع الطلاق بطرق سهلة وبألفاظ حقيقية أحيانا وبأخرى مجازية في بعض الأحيان، أما ابن حزم والظاهرية فقد ضيّقوا مسالك الطلاق في هذا المجال وكان لهذا الفقه الظاهري أثر في مدونات الأحوال الشخصية التي رأت أن كل قيد بوضع لاستبقاء الزوجية والحفاظ على الأسرة ينبغي الترحيب به، لاسيما في هذا العصر الذي كثر فيه الطلاق بمسوغ وبغير مسوغ.

---

(١) ابن حزم للشيخ أبي زهرة ص٤٨١-٤٨٢.

(٢) انظر المصدر السابق ص٥١٨.

وإذا قرأنا المحلى لابن حزم وجدنا فيه مسائل من هذا الباب في غاية الروعة والتجديد ، وتضييق مسالك الطلاق والتقييد، يقول :«لايقع طلاق إلا بلفظ من أحد ثلاثة ألفاظ :إما الطلاق، وإما السراح، وإما الفراق.. هذا كله إذا نوى به الطلاق فإن قال في شيء من ذلك كله: لم أنو الطلاق صُدق في الفتيا، ولم يصدق في القضاء في الطلاق، وما عدا هذه الألفاظ لا يقع بها طلاق البتة ، نوى بها طلاقا أو لم ينو، لا في فتيا ولا في قضاء»[1]. فاعجب لهذا التضييق الشديد لمسالك الطلاق الذي انتفعت به القوانين الحديثة أيما نفع !.

وفي مسألة الطلاق بالتحريم يقول ابن حزم : «ومن قال لامرأته : أنت علي حرام، أو زاد على ذلك فقال : كالميتة والدم ولحم الخنزير، لو ما قال من ذلك ، فهو كله باطل وكذب، ولا تكون بذلك عليه حراماً، وهي امرأته كما كانت، نوى بذلك طلاقاً أو لم ينو»[2].

ثم أورد ابن حزم أقوال عدد من الصحابة والتابعين الذين اعتبروا الطلاق بالتحريم كالطلاق باليمين فيه كفارة اليمين[3] أما ابن حزم فهو يرى أن التحريم باطل، ولا حكم للباطل إلا إبطاله، والتوبة منه[4].

أما جمهور الفقهاء كمالك والشافعي وأبي حنيفة فإنهم جميعا يوقعون هذا النوع من الطلاق[5]. وإذا سألنا علام اعتمد ابن حزم في هذا الحكم؟

---

(١) المحلى ٩/ ٤٣٦-٤٣٧-٤٣٩.

(٢) المصدر السابق :٩/ ٣٠٢ رقم المسألة ١٩٣٤.

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق :٩/ ٣٠٧.

(٥) انظر : المصدر السابق نفسه :٩/ ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦.

يجيب ابن حزم: «وجدنا الله تعالى يقول : ﴿يا أيها النبي لم تُحرم ما أحل الله لك﴾[1] فأنكر الله تعالى تحريم ما أحله له، والزوجة مما احل الله : فتحريمها مُنكر، والمنكر مردود، لا حكم لـه إلا التوبة والاستغفار. وقال عز وجل : ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذِب﴾[2]. فمن قال لامرأته - الحلال لـه بحكم الله عز وجل - هي حرامٌ، فقد كذب وافترى، ولا تكون عليه حراماً..»[3].

واليمين بالطلاق هو أن يحلف الرجل بالطلاق على فعل شيء أو عدم فعله[4]. وفيه يقول ابن حزم : «واليمين بالطلاق لا يلزم -سواء برَّ أو حنث- لا يقع به طلاق، ولا طلاق إلا كما أمر الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ»[5].

أما الطلاق المعلق فهو الذي يُعلَّق إلى زمن مستقبل أو وقوع صفة أو شرط وهو على سبعة أقسام :

(الأول) : أن يُعلَّق بأمر يمكن أن يكون ويمكن ألا يكون كقوله : إن دخلت الدار فأنت طالق ، وكذلك إن كلمتِ زيداً أو إن قدم فلانٌ من سفره ...

(الثاني) : أن يعلقه بأجل يبلُغه العمر عادة أو بأمر لابد أن يقع كقوله : إن دخل الشهر أو إذا مات فلان فأنت طالق .

---

(١) سورة التحريم : الآية١.

(٢) سورة النحل : الآية :١١٦.

(٣) المصدر السابق : ٩/ ٣٠٧.

(٤) انظر الكافي في فقه أهل المدينة المالكي للحافظ أبي عمر بن عبد البر ص٢٦٨ .

(٥) المحلى : ٩/ ٤٧٦ رقم المسألة ١٩٦٥.

(الثالث) : أن يُعلقه بأمر يغلب وقوعه ويمكن أن لايقع، كقوله أنت طالق إن حِضْتِ .

(الرابع) : أن يعلقه بشرط يجهل وقوعه كقوله : إن خلق الله في بحر القلزم حوتاً على صفة كذا فأنت طالق .

(الخامس) : أن يعلقه بمشيئة الله تعالى فيقول أنت طالق إن شاء الله تعالى .

(السادس) : أن يعلقه بمشيئة إنسان، أنت طالق إن شاء زيد .

(السابع) : في تعليق الطلاق بشرط الزوج، وذلك ينقسم الى قسمين:

القسم الأول : أن يخص بعض النساء دون بعض كقوله إن تزوجتُ فلانة فهي طالق ، أو إن تزوجت امرأة من القبيل الفلاني أو البلد الفلاني فهي طالق .

القسم الثاني: وهو أن يَعُمَّ جميع النساء كقوله : كل امرأة أتزوجها فهي طالق[1] .

وابن حزم يرد سائر أنواع الطلاق المعلَّق، ويضرب لذلك بعض الأمثلة قال في المحلى: «ومن قال: إن تزوجتُ فلانة فهي طالق، أو قال : فهي طالق ثلاثاً ، فكل ذلك باطل. وله أن يتزوجها ولا تكون طالقاً. وكذلك لو قال : كل امرأة أتزوجها فهي طالق. وسواء عين مدة قريبة أو بعيدة ، أو قبيلة أو بلدة ، كل ذلك باطل، لايلزم»[2].

ويقول في موضع آخر : «من قال : إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق. أو ذكر

---

(١) القوانين الفقهية لابن جزي ص١٥٣-١٥٤.

(٢) المحلى : ٩/ ٤٦٦. المسألة رقم ١٩٦٣.

وقتا ما فلا تكون طالقاً بذلك لا الآن ولا إذا جاء رأس الشهر»[1].

إذاً فابن حزم يرفض جميع أنواع الطلاق المعلّق ؛ خلافاً للجمهور الذين يقولون بوقوع الكثير من أنواعه، وبرأي ابن حزم والظاهرية أخذ القانون المغربي، ونص عليه في الفصلين ٥٠و٥٢ وهذا نصهما :

الفصل ٥٠ : الحلف باليمين أو الحرام لايقع به الطلاق.

الفصل ٥٢ : الطلاق المعلق على فعل شيء أو تركه لا يقع[2].

وهذا تأثّر واضح برأي ابن حزم والظاهرية حذو النعل بالنعل، وأخذ بهذا الرأي أيضا القانون المصري فوضع هذه المادة : «لايقع الطلاق غير المنجز إن قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا غير» .

وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذه المادة : «إن المشرع أخذ في إلغاء اليمين بالطلاق، برأي بعض علماء الحنفية وطائفة من المالكية والشافعية. وهذا موافق لرأي الإمام علي وشريح القاضي وداود الظاهري وأصحابه وابن حزم »[3].

وجاء في المذكرة الإيضاحية المقدمة لمجلس الوزراء : « المرأة المسلمة مهددة على الدوام بالطلاق لا تدري متى يحصل، وقد لا يدري الرجل نفسه متى يحصل فإن الحالف بالطلاق والمعلق له على شيء من الأشياء التي يفعلها أجنبي، لا يدري متى تطلق امرأته، وكثير من هذا سببه آراء جمهور الفقهاء، الذين يُوقِعون الطلاق المعلق واليمين بالطلاق والطلاق الثلاث بكلمة واحدة، ويوقعون المعلق قبل

(١) المصدر السابق :٩/ ٤٧٩ المسألة رقم ١٩٦٦.

(٢) مدونة الأحوال الشخصية المغربية وفق آخر التعديلات لعبد العزيز توفيق ص٥٥.

(٣) الأحوال الشخصية للمسلمين طبقا لأحدث التعديلات لجمهورية مصر العربية : ص ٤ ، ط السادسة .

الزواج إذا عُلّقَ على الزواج نفسه كما هو رأي الحنفية، وهذه الآراء كانت منبع شقاء العائلة وكانت سببا في تلمس الحيل وافتنان الفقهاء في ابتداع أنواعها... ومن السياسة الشرعية أن يفتح للجمهور باب الرحمة من الشريعة نفسها، وأن يرجع إلى آراء العلماء لتعالج الأمراض الاجتماعية .. لهذا فكرت الوزارة في تضييق دائرة الطلاق بما يتفق مع أصول الدين وقواعده، ويوافق أقوال الأئمة وأهل الفقه فيه ولو من غير أهل المذاهب الأربعة »[1] .

الطلاق البدعي[2] :

سبقت الإشارة إلى أن ابن حزم والظاهرية كانوا سباقين في المدارس الفقهية الإسلامية إلى منع هذا النوع من الطلاق، وإنما اشتهر شيخ الإسلام ابن تيمية بمنعه بسبب ما جر عليه هذا الأمر من بلاء ومحن من طرف فقهاء عصره، ولاريب أن شيخ الإسلام كان متأثراً في هذه المسألة بابن حزم ومدرسته الظاهرية.

وابن حزم يقول بعدم نفاذ الطلاق في الحيض أو في طهر وطئها فيه ويعتبره طلاقا بدعيا لايحل .

يقول رحمه الله في أول كتاب الطلاق من المُحلى : «من أراد طلاق امرأة له قد وطئها: لم يحل له أن يطلقها في حيضتها، و لا في طهر وطئها فيه . فإن طلقها طلقة أو طلقتين في ظهر وطئها فيه، أو في حيضتها : لم ينفذ ذلك الطلاق، و هي امرأته

(١) المرجع السابق : ١٥-١٦ .

(٢) الطلاق السني : هو ما اجتمعت فيه أربعة شروط وهي : أن تكون المرأة طاهراً من الحيض والنفاس حين الطلاق، وأن يكون زوجها لم يمسها في ذلك الطهر، وأن تكون الطلقة واحدة، وأن لايتبعها طلاقا آخر حتى تنقضي العدة . وأما البدعي فهو ما انتفت منه هذه الشروط أو بعضها . انظر القوانين الفقهية لابن جزي :ص١٥٠.

كما كانت...»(1).

وعلى رأي الظاهرية و ابن حزم سار القانون المغربي في الفصل ٤٧ من مدونة الأحوال الشخصية، حيث تُجبرُ الزوج الذي يُطَلِّق امرأته في حال الحيض أن يراجعها ، و هذا نصه:

الفصل ٤٧ : إذا وقع الطلاق و المرأة حائض أجبر القاضي الزوج على الرجعة(2).

هذه بعض الأحكام التي استمدتها مدونة الأحوال الشخصية المغربية و غيرها من فقه المدرسة الظاهرية، لأنها رأت فيها كما يبدو حَلاً لكثير من النوازل المستعصية.

* * *

(1) المحلى ٩/ ٣٥٨ - ٣٦٣، رقم المسألة ١٩٤٥.

(2) مدونة الأحوال الشخصية وفق آخر التعديلات : ص٥٤.

و- أثر اختيارات المدرسة الظاهرية في حل بعض المشكلات الفقهية المعاصرة:

استمد بعض فقهاء الصحوة الإسلامية المعاصرة من فقه المدرسة الظاهرية الحزمية وأصولها حلولا لكثير من المشكلات المعاصرة ، حلولاً رأوا أنها في غاية القوة والروعة، لأنه وإن كان في فقه أهل الظاهر أحياناً قليلة بعض الشذوذ والغرابة - وكل المذاهب لاتخلو من الخطأ - فإن ذلك لا يُنقص من قدره، ولا يدعو إلى العزوف عنه وإهماله، لأنه يحتوي على كثير مما يُمتع ويُقنع ، وقد كان للصحوة الإسلامية استمداد منه في فقه الدعوة والحركة.

ويذهب راشد الغنوشي إلى أن الاتجاهات التي أثرت تأثيراً بالغاً في تيار الصحوة الإسلامية المعاصرة : « فكر الشاطبي في المقاصد، وأن الدين مبني على تحصيل المصالح، ودرء المفاسد، وفكر شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم في توافق صريح المعقول مع صحيح المنقول، وفكر ابن خلدون في ارتباط أحوال الدول بأحوال المجتمعات، وميراث ابن حزم في الرد على التقليد، وفي رعاية الإسلام للجمال والأذواق»(1). وإليك أثر بعض هذه الاختيارات في فقه الصحوة الإسلامية الحديثة :

- تأثر الشيخ حسن الترابي بأصل الاستصحاب عند ابن حزم :

الدكتور حسن بن عبد الله الترابي(2) هو أحد أقطاب الحركة الإسلامية

(1) صحيفة التجديد المغربية : العدد ٢٧ - ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ الموافق ٢٢ يوليوز ١٩٩٩ م . مقال «واقع الحركة الإسلامية: أزمة أم صعود» للشيخ راشد الغنوشي.

(2) ولد بمدينة كسلا عام ١٩٣٢م بالسودان، ونال درجة دكتوراه الدولة في القانون الدستوري من فرنسا عام ١٩٦٤م، وشغل منصب عميد كلية القانون، وشارك في وضع دستور الإمارات العربية وباكستان، ورئيس الجبهة القومية الإسلامية بالسودان. وعضو لجنة

الحديثة وقادتها، ومعدود في دعاة التجديد المعاصرين، فقد دعا إلى تجديد أصول الفقه، وتجديد الفكر الإسلامي ، وتجديد أصول الحديث ، وتجديد العلوم الإسلامية، وقد كان لأفكاره هذه صدى واسع وتأثير كبير في السودان والعالم الإسلامي، بل قامت على هذه الأفكار دولة ونظام، هي جمهورية السودان الإسلامية الحالية التي يُعدّ الشيخ الترابي أحد قادتها وزعمائها والقائمين عليها.

وقد كان لابن حزم والظاهرية نصيب كبير من الأثر على حركة الترابي خاصة، والحركة الإسلامية الحديثة عامة.

ومن أصول المدرسة الظاهرية التي أعجب بها الشيخ الترابي أيما إعجاب، أصل الاستصحاب الذي يرى أن الأخذ به يفتح الباب واسعا لتطوير الفقه الإسلامي، والاستصحاب الذي يدعو إليه الشيخ الترابي هو الاستصحاب الواسع الذي قال به الظاهرية وابن حزم.

وفي هذا الصدد يقول: «وخلاصة القول: إن فقهنا الأصولي القديم بعد نهضة جيدة آلَ إلى الجمود العقيم، بأثر انحطاط واقع الحياة الدينية نفسها، فلم يتطور، ولم يُولّد فقهاً زاهراً بعد تمامه فنياً. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى فقه ابن حزم وهو رجل ذو صلة واسعة بالسياسة وبالحكم وبالقضايا الاجتماعية العامة، فلا غرو أن نجد في منهجه الأصولي شيئا من أسلوب واسع هو الاستصحاب الذي

مراجعة القوانين لتساير الشريعة الإسلامية، شغل منصب النائب العام وعضو المكتب السياسي بحكومة جمهورية السودان، ويشغل الآن منصب رئيس المجلس الوطني السوداني، يعد من قادة العمل الاسلامي والسياسي بالسودان والمنطقة العربية والاسلامية، من مؤلفاته: تجديد الفكر الاسلامي، وتجديد أصول الفقه الاسلامي، والمسألة الدستورية، والصلاة عماد الدين، والإيمان وأثره في حياة الناس وغيرها.

فتح بابا لتطوير الفقه بالرغم من التزام ابن حزم بالمنهج الظاهري في تفسير النصوص»[(١)].

وتحت عنوان: نحو أصول واسعة لفقه اجتهادي - الاستصحاب الواسع، يقول: «ونتفق مع أصل آخر من أصول الفقه الواسعة وهو الاستصحاب. ومغزى الاستصحاب: هو أن الدين لم يتنزل بتأسيس حياة كلها جديد وإلغاء الحياة القائمة قبل الدين بأسرها، فما كان رسول الله ﷺ مثلا يعتبر أن كل الذي كان سارياً من القيم من قبله لغو باطل ينبغي هدمه لتأسيس الدين على قاعدة جديدة مطلقاً، بل كان المبدأ المعتمد أن ما تعارف عليه الناس مقبول، وإنما يتنزل الشرع ويتدخل ليُصلح ما اعوج من أمرهم..

وفي الكتاب والسنة نصوص مباشرة تدل على قبول قاعدة الاستصحاب.. وحسب قاعدة الاستصحاب الفقهية: الأصل في الأشياء الحل، وفي الأفعال الإباحة، وفي الذمم البراءة من التكليف، وكل ما تطوقه المؤمن يقصد به وجه الله عبادة مقبولة، وكل ما أخذ لمتاع الحياة الدنيا عفو متروك لا له ولا عليه إلا أن يَرِدَ النص فينفي صفة العفاء أو الإباحية عن فعل معين. وإذا جمعنا أصل الاستصحاب مع أصل المصالح المرسلة، تتهيأ لنا أصول واسعة لفقه الحياة العامة في الإسلام»[(٢)].

وهكذا كان من أبرز الأصول التي دعا الدكتور الترابي إلى تجديدها في علم

---

(١) تجديد أصول الفقه الإسلامي للدكتور حسن الترابي: ص١٨. دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

(٢) المرجع السابق: ص٢٦-٢٧-٢٨. وانظر: تجديد الفكر الاسلامي: ص٤٢-٤٣، دار القرافي للنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، ط١.

أصول الفقه الإسلامي بعد الإجماع والقياس، الاستصحاب[1] الذي يعده جمهور الفقهاء آخر مدار الفتوى، ويعده هو - متأثرا بالمدرسة الظاهرية وابن حزم كما نص على ذلك - أصلاً مستقلاً بنفسه، وأصلا في غاية الخطورة والأهمية.

والحق - كما يقول الإمام أبو زهرة - « أن المذهب الظاهري قد فتح باب البقاء بحكم الاستصحاب على مصراعيه، واتسع المذهب بذلك، ولم يكن مضيقا من كل الوجوه، كما يبدو بادي الرأي، لأنه يفتح باب الإباحة في أمور كثيرة قد يكون الفقهاء القياسيون مُضيقين فيها »[2].

وبسبب ذلك استمد بعض الفقهاء المعاصرين من اختيارات المدرسة الظاهرية حلولا لكثير من المشكلات الفقهية المعاصرة، تكفي الإشارة السريعة إلى بعضها:

- **جواز تولي المرأة الحكم والقضاء:**

حكى الإمام ابن المنذر الإجماع على أن شهادة النساء لا تقبل في الحدود والقصاص[3]. وحكى الإمام البغوي الاتفاق على أن المرأة لا تصلح أن تكون إماماً ولا قاضياً[4]، وحتى القضاء الذي أجازه لها أبو حنيفة اشترط فيه أن يكون في غير الحدود والقصاص[5].

---

(١) راجع مقال مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين - للدكتور محمود الطحان: ص٤٢، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، الصادرة عن جامعة الكويت. س١، ع١، رجب ١٤٠٤هـ أبريل ١٩٨٤م.

(٢) ابن حزم لأبي زهرة: ٣٧٠.

(٣) الإجماع لابن المنذر ص٣١.

(٤) شرح السنة للإمام البغوي: ١٠/ ٧٧.

(٥) انظر سبل السلام: ٤/ ٢٢٩.

أما الذي أجازه مطلقاً ودون استثناء حاشا الإمامة الكبرى، فهو إمام الظاهرية بالمغرب والأندلس ابن حزم[1].

قال في «المحلى»: «وجائز أن تلي المرأة الحكم - وهو قول أبي حنيفة - وقد رُوي عن عمر بن الخطاب أنه ولى الشفاء[2] امرأة من قومه السوق. فإن قيل: قد قال رسول الله ﷺ: «لن يفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة»[3] قلنا: إنما قال ذلك رسول الله ﷺ في الأمر العام الذي هو الخلافة... ولم يأت نصٌّ من منعها أن تلي بعض الأمور، وبرهان ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: « المرأة راعية على مال زوجها وهي مسؤولة على رعيتها »[4]، وقوله تعالى: ﴿إن الله يأمركم

---

(١) وكذا الإمام الطبري كما في المصدر السابق.

(٢) هي الشفاء بنت عبد الله العدوية ولاها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على السوق، تحتسب وتُراقب، وهو ضرب من الولاية العامة. استدل به الإمام ابن حزم على جواز أن تلي المرأة الحكم.

(٣) أخرجه البخاري في المغازي: باب كتاب النبي ﷺ إلى كسرى، وفي الفتن: باب الفتنة التي تموج كموج البحر. والحديث لابد أن يقيد بسبب وروده وهو ما رواه البخاري وغيره عن أبي بكرة رضي الله عنه، قال: « لما بلغ رسول الله ﷺ أن أهل فارس قد ملكوا عليهم بنت كسرى قال:... وذكر الحديث ».

(٤) جزء من حديث متفق على صحته، أخرجه البخاري في الأحكام: باب قول الله تعالى: ﴿أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم﴾، وفي الجمعة: باب الجمعة في القرى والمدن، وفي الاستقراض: باب العبد راع في مال سيده ولا يعمل إلا بإذنه، وفي العتق: باب كراهية التطاول على الرقيق، وباب العبد راع في مال سيده، وفي الوصايا: باب تأويل قول الله تعالى: ﴿من بعد وصية توصون بها أو دين﴾ وفي النكاح: ﴿باب قوا أنفسكم وأهليكم نارا﴾، وباب المرأة راعية في بيت زوجها، وأخرجه مسلم في الإمارة: باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر.

أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾[1]، وهذا متوجه بعمومه إلى الرجل، والمرأة، والحر، والعبد[2]، والدين كله واحد، إلا حيث جاء النص بالفرق بين المرأة والرجل، وبين الحر والعبد، فيستثنى حينئذ من عموم إجمال الدين»[3].

وقد بنى على اجتهاد الإمام ابن حزم الظاهري هذا بعضُ الفقهاء المعاصرين جواز تولي المرأة الوزارة والقضاء، وجواز مشاركتهن في الانتخاب وترشيحهن للمجالس النيابية وغيرها،فبعضهم اشترط بعض الشروط، وبعضهم لم يشترط شيئاً.

من هؤلاء الفقهاء: الشيخ يوسف القرضاوي الذي ناقش في كتابه «من فقه الدولة في الإسلام» قضية «ترشيح المرأة للمجالس النيابية بين الإجازة والمنع»، وانتهى إلى جوازه، مستدلاً بأدلة كثيرة ليس هذا موضع بسطها، ومستندا في ذلك إلى رأي الإمام ابن حزم، ومؤولاً حديث أبي بكرة تأويل أبي محمد له.

قال: «والحديث الذي رواه البخاري عن أبي بكرة مرفوعا: «لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» إنما يعني الولاية العامة على الأمة كلها، أي رئاسة الدولة، كما تدل عليه كلمة (أمرهم) فإنها تعني أمر قيادتهم ورياستهم العامة. أما بعض الأمر فلا مانع أن يكون للمرأة ولاية فيه، مثل ولاية الفتوى أو الاجتهاد، أو التعليم أو الرواية والتحديث أو الإدارة ونحوها، فهذا مما لها ولاية فيه بالإجماع، وقد مارسته على توالي العصور، حتى القضاء أجازه أبو حنيفة فيما تشهد فيه، أي في غير

(1) النساء: 58.

(2) وجائز أن يلي العبد القضاء والحكم عند ابن حزم أيضا

(3) المحلى 8: 527-528 مسألة 1804.

الحدود والقصاص، مع أن من فقهاء السلف من أجاز شهادتها في الحدود والقصاص، كما ذكر ابن القيم في «الطرق الحكمية» وأجازه الطبري بصفة عامة. وأجازه ابن حزم، مع ظاهريته، وهذا يدل على عدم وجود دليل شرعي صريح يمنع من توليها القضاء، وإلا لتمسك به ابن حزم، وجد عليه، وقاتل دونه كعادته»[1].

وعلى هذا المهيع سار أيضا الشيخ حسن الترابي في السودان، حيث جوز للمرأة أن تكون وزيرة أو قاضية أو والية، فالآن في السودان عدد من النساء أسندت إليهن مسؤوليات وزارية في الحكومة المركزية وفي الولايات، وهناك عدد كبير منهن تقلد القضاء، وهناك كذلك العديد من ضابطات الجوازات والجمارك والشرطة وغيرها[2].

ولم يقتصر أثر هذا النظر الفقهي المستمد من اختيارات المدرسة الظاهرية الحزمية على السودان فحسب، بل امتد إلى قطاعات واسعة من الحركة الإسلامية الحديثة في العالم العربي والإسلامي كما هو معروف.

- صلاة النساء في المساجد أفضل من صلاتهن في البيوت:

الجمهور على أن صلاة المرأة في بيتها خير من صلاتها في المسجد[3]، أما الإمام

(1) من فقه الدولة في الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي ص165-166، وانظر له أيضاً مركز المرأة في الحياة الإسلامية ص32، حيث أكد جواز أن تكون المرأة مديرة أو عميدة، أو رئيسة مؤسسة، أو عضوا في مجلس نيابي، أو وزيرة أو نحو ذلك، وأنه لا حرج في ذلك إذا اقتضته المصلحة.

(2) انظر: كتاب مناقشة هادئة لبعض أفكار الدكتور الترابي- للشيخ الأمين الحاج محمد أحمد ص134

(3) انظر: الاستذكار- لابن عبد البر: 7/ 454 وما بعدها

ابن حزم الظاهري فقد تفرد بهذا الاختيار: وهو أن صلاة المرأة في المسجد أفضل من صلاتها في البيت، ولنستمع إلى أبي محمد وهو يقرر هذا الاجتهاد من المحلى بأسلوبه العنيف المعهود، قال: «لو كانت صلاتهن في بيوتهن أفضل لما تركهن رسول الله ﷺ يتعنين بتعب لا يجدي عليهن زيادة فضل أو يحطهن من الفضل، وهذا ليس نصحاً، وهو عليه السلام يقول: «الدين النصيحة» وحاشا له عليه السلام من ذلك، بل هو أنصح الخلق لأمته، ولو كان ذلك لما افترض عليه السلام أن لايمنعن، ولما أمرهن بالخروج تفِلات، وأقل هذا أن يكون أمر ندب وحض»[1].

ثم راح يسوق الأدلة الكثيرة على ما ذهب إليه، وإن المتأمل في واقع الصحوة المعاصرة اليوم يرى هذا الإقبال الهائل من النساء شابات وكهلات وعجائز على المساجد لصلاة الجماعة والجمعة والعيدين، الأمر الذي كاد يكون معدوماً من قبل بسبب فشو منع النساء من المساجد لا سيما الشابات منهن.

وقد ذهب أيضاً بعض فقهاء هذه الصحوة من المعاصرين في فتاويه، أنه إذا كان وراء ذهاب المرأة إلى المسجد فائدة أخرى غير مجرد الصلاة، مثل سماع موعظة دينية، أو درس من دروس العلم، أو سماع القرآن، يكون الذهاب إلى المسجد لهذه الغاية أفضل وأولى من البيت[2].

ولعل في هذا النظر الفقهي نفحة من نفحات الفقيه الظاهري أبي محمد بن حزم.

ولا شك أن ما ذهب إليه ابن حزم هو الأنسب لهذا العصر، خاصة وأن

---

(١) المحلى ٢/ ١٧٢.

(٢) فتاوي معاصرة- للدكتور يوسف القرضاوي :١/ ٣١٤و٣٣٦.

معظم الرجال في هذا الزمن شغلهم الكسب والسعي عن تعليم النساء الدين، لو هم أنفسهم فاقدون لذلك، فلم يبقَ إلا المسجد مصدراً للتفقه في الدين وهو فريضة على كل مسلم ذكراً كان أو أنثى.

- إباحة الغناء المصحوب بالآلات:

قال الإمام الشوكاني: «وقد اختُلف في الغناء مع آلة من آلات الملاهي وبدونها، فذهب الجمهور إلى التحريم مستدلين بما سلف، وذهب أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر إلى الترخيص في السماع، ولو مع العود واليراع»[1].

وإلى الإباحة ذهبت الظاهرية قاطبة[2]، رغم حرفيتهم في التمسك بظواهر النصوص وإمامُهم في ذلك ابن حزم الذي خالف جمهور الأمة في هذه المسألة كما في غيرها، متمسكاً في ذلك بأصله في استصحاب الإباحة وأدلة أخرى.

أولها: قوله في «المحلى» رداً على الذين يمنعون الغناء: «احتجوا فقالوا: منَ الحق الغناء أم من غير الحق؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث، وقد قال الله عز وجل: ﴿فماذا بعد الحق إلا الضلال﴾[3].

فجوابنا - وبالله تعالى التوفيق - أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرىء ما نوى»[4]، فمَن نوى باستماع الغناء عوناً على معصية الله تعالى فهو فاسق، وكذلك كل شيء غير الغناء، ومن نوى به ترويح نفسه،

---

(١) نيل الأوطار ٨/ ١٠٠، ط دار الكتب العلمية بيروت.

(٢) المصدر السابق ٨/ ١٠١.

(٣) يونس :٣٢.

(٤) متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب ، وهو أول حديث في البخاري.

ليقوى بذلك على طاعة الله عز وجل، ويُنشّط نفسه بذلك على البر فهو مطيع محسن، وفعله هذا من الحق، ومن لم ينوِ طاعة ولا معصية فهو لغو معفو عنه، كخروج الإنسان إلى بستانه متنزهاً، وقعوده على باب داره متفرجاً، وصبغه ثوبه لازوردياً أو أخضر أو غير ذلك، ومد ساقه وقبضها، وسائر أفعاله. فبطل كل ما شغبوا به بطلاناً متيقناً، ولله تعالى الحمد»[1].

ثانيها: واستدل المحرّمون بما روي عن ابن مسعود وابن عباس وبعض التابعين أنهم حرموا الغناء محتجين بقول الله تعالى: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هُزواً، أولئك لهم عذاب مهين﴾[2]. وفسروا لهو الحديث بالغناء. قال ابن حزم: «ولا حجة في هذه لوجوه:

أحدها أنه لا حجة لأحد دون رسول الله ﷺ.

والثاني أنه قد خالف غيرهم من الصحابة والتابعين.

والثالث أن نص الآية يبطل احتجاجهم بها، لأن فيها: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هُزواً﴾، وهذه صفة من فعلها كان كافراً بلا خلاف، إذا اتخذ سبيل الله تعالى هزواً.

قال: «ولو أن امرأً اشترى مصحفاً ليضل به عن سبيل الله، ويتخذه هزواً، لكان كافراً فهذا هو الذي ذم الله تعالى، وما ذم قط عز وجل من اشترى لهو الحديث ليتلهى به ويروح، لا ليضل عن سبيل الله تعالى. فبطل تعلقهم بقول هؤلاء. وكذلك من اشتغل عامداً عن الصلاة بقراءة القرآن، أو بقراءة السنن، أو بحديث يتحدث به، أو ينظر في ماله، أو بغناء أو بغير ذلك، فهو فاسق عاصٍ لله

(١) المحلى ٩/ ٦٠، ت الشيخ أحمد شاكر، ط دار الآفاق الجديدة، بيروت.
(٢) لقمان ٦.

تعالى، ومن لم يضيع شيئاً من الفرائض اشتغالاً بما ذكرنا فهو محسن»[1].

ثالثها: لا يصح في هذا الباب شيء أبداً وكل ما فيه موضوع[2]، ولا يحل تحريم شيء ولا إباحته إلا بنص من الله تعالى أو من رسوله عليه السلام لأنه إخبار عن الله تعالى، ولا يجوز أن يُخبَر عنه تعالى إلا بالنص الذي لا شك فيه. وقد قال رسول الله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وسقط ما في هذا الباب جملة»[3].

هذه بعض الأدلة التي استدل بها ابن حزم على إباحة الغناء، وعمدته في ذلك أصل الإباحة كما تقدم، ولسنا هنا في مجال استقصاء الأدلة. فقد كتب في ذلك الكثير قديماً وحديثاً. وإنما الذي يهمنا من ذلك كله هو تأثر هذه الاجتهادات من فقه الظاهرية في فقه الصحوة الإسلامية المعاصرة.

فقد تأثر بمذهب ابن حزم في الغناء والموسيقى عامة فقهاء الحركة الإسلامية الحديثة، الذين أقروه على ذلك واحتجوا بكلامه ونصوصه. نذكر منهم الشيخ يوسف القرضاوي في فتاويه قال: «والذي نميل إليه ونطمئن إليه أن الغناء - في ذاته - حلال. فالأصل في الأشياء الإباحة ما لم يرد نص صحيح بحرمتها، وكل ما ورد في تحريم الغناء فهو إما صريح غير صحيح، أو صحيح غير صريح»[4].

ثم راح يستدل بأقوال ابن حزم في الموضوع، بل ذهب في كتاب له آخر بنفسه

(١) المصدر السابق.
(٢) المصدر السابق.
(٣) رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أم محظور لابن حزم. ص٤٣٩و٤٣٥ تحقيق د. إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم).
(٤) انظر فتاوى معاصرة ٢/ ٣١٦.

لا باس ان تصحب الغناء الموسيقى غير المثيرة[1]. وإلى نفس هذا الرأي مال الشيخ محمد الغزالي في كتبه[2].

أما الشيخ حسن الترابي فقد ذهب إلى أبعد من ذلك عندما اعتبر الاشتغال بالغناء والموسيقى- إذا صحت النية - من القُربات، والعبادات التي يتقرب بها الإنسان إلى ربه[3].

وبناءً على هذه الفتاوى المتأثرة بابن حزم الظاهري لم يجد شباب الصحوة الإسلامية المعاصرة حرجا ولا غضاضة في عمل الغناء والموسيقى،وعدوه وسيلة من وسائل الدعوة، وانتشرت فرق الأناشيد والغناء بالآلات ويدونها في جل بلاد العالم العربي والإسلامي.

- إباحة اللعب بالشطرنج :

مذهب مالك وأحمد هو التحريم مطلقاً، ومذهب الشافعي على التحقيق الكراهة كما نقل النووي[4]، فمذهب الجمهور في الشطرنج - كما ترى - بين التحريم والكراهة. أما مذهب الظاهرية وابن حزم فهو جواز اللعب به بل وجواز بيعه كذلك[5].

قال ابن حزم : «وأما الشطرنج، فالجواب عن قولهم أهو من الحق أم من

(١) الحلال والحرام في الإسلام: ص٢٩٠، وانظر له أيضاً: الإسلام والفن :ص٨٧

(٢) انظر كتابه : السنة بين أهل الفقة وأهل الحديث

(٣) حوار الدين والفن للدكتور الترابي: ص١٩، نقلا عن: مناقشة هادئة لبعض أفكار الدكتور الترابي للشيخ الأمين الحاج محمد أحمد: ص١٣٧.

(٤) انظر : نيل الأوطار للإمام الشوكاني:٨/ ٩٥.

(٥) المحلى ٧/ ٥٥٩ وما بعدها، بتحقيق الدكتور البنداري.

الباطل؟ كجوابنا في الغناء ولا فرق... فلما لم يأت عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ تفصيل بتحريم شيء مما ذكرنا، صح أنه كله حلال مطلق»[1].

وإذا أمعنت النظر وجدت الإمام أبا محمد الظاهري قد أباح ما أباح في هذا الموضع وغيره باستعمال الأصل الذي توسعت فيه المدرسة الظاهرية توسعا كبيرا وهو الاستصحاب، والإباحة الأصلية.

وإلى هذا النظر الفقهي مال أحد الفقهاء المعاصرين، وهو الشيخ يوسف القرضاوي حيث فرق بين الألعاب التي تقوم على الحظ وحده، مثل النرد فحرمه، وبين الألعاب التي تقوم على إعمال الذهن، مثل الشطرنج، فأباحه بشروط[2].

قال في الشطرنج في كتابه «الحلال والحرام» : «رُوي عن بعض الصحابة والتابعين أنهم أباحوه. من هؤلاء ابن عباس وأبو هريرة وابن سيرين، وهشام بن عروة، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جبير، وهذا الذي ذهب إليه هؤلاء الأعلام هو الذي نراه، فالأصل- كما علمنا - الإباحة، ولم يجئ نص على تحريمه، على أن فيه - فوق اللهو والتسلية- رياضة للذهن، وتدريبا للفكر، وهو لذلك يخالف النرد، ولذلك قالوا: إن المُعول في النرد على الحظ، فأشبه الأزلام، والمُعول في الشطرنج على الحذق والتدبير، فأشبه المسابقة بالسهام»[3].

والشطرنج هو مما عمت به البلوى اليوم في الألعاب الرياضية وغيرها، فاحتاج إلى الرخصة من ثقة، أما التشدد فيحسنُه كل أحد.

(١) المصدر السابق:٧/ ٥٦٧-٥٦٩.

(٢) انظر : الإسلام والفن ص١٥٠.

(٣) الحلال والحرام في الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي :ص٢٩١.

- إباحة بنوك الحليب المعاصرة :

وذلك بناء على معنى الرضاع عند الظاهرية، فقد ذهب الجمهور: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي الى أن السعوط : الصب في الأذن ، والوجور: الصب في الحلق، ونحوهما يحرمان كتحريم الرضاع[1]، أما الظاهرية وابن حزم فلا يعد الرضاع عندهم محرماً إلا إذا كان مصاً بفم الرضيع من ثدي المرضع، فالرضاع ل ايسمى عندهم رضاعا إلا بثلاثة قيود:

أ- ان يكون مصاً . ب- بفيه. ج- بثدي.

فهم لا يفهمون النص الشرعي إلا وفق لغة العرب ومواقع كلامهم.

ولنستمع الى شيخ الظاهرية بالغرب الإسلامي الإمام ابن حزم يبين هذا المذهب، يقول في المحلى: «وأما صفة الرضاع المُحرِّم، فإنما هو: ما امتصه الراضع من ثدي المرضعة بفيه فقط. فأما من سُقي لبن امرأة فشَربه من إناء، أو حُلب في فيه فبلعه، أو أُطعمَهُ بخبز، أو في طعام، أو صُبَّ في فمه، أو في أنفه، أو في أذنه، أو حُقن به فكل ذلك لا يُحرم شيئاً، ولو كان ذلك غذاءه دهره كُله.

برهان ذلك: قول الله عز وجل: ﴿وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة﴾[2]. وقال رسول الله ﷺ: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»[3]. فلم يحرم الله تعالى ولا رسوله ﷺ في هذا المعنى نكاحاً، إلا بالإرضاع والرضاعة،

---

(١) المحلى ١٠/ ١٨٦ ت د البنداري

(٢) النساء ٢٣.

(٣) أخرجه البخاري كتاب الشهادات: باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض، ومسلم كتاب الرضاع: باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، ومالك في كتاب الرضاع: باب رضاعة الصغير.

والرضاع فقط، ولا يُسمى إرضاعا إلا ما وضعته المرأة المُرضعة من ثديها في فم الرضيع- يقال أرضعته تُرضعه إرضاعا. ولا يسمى رضاعة، ولا إرضاعاً إلا أخذ المرضع، أو الرضيع بفيه الثدي وامتصاصه إياه- تقول: رَضَعَ يَرْضَع رضاعاً ورضاعة.

وأما كل ما عدا ذلك مما ذكرنا فلا يسمى شيء منه إرضاعاً، ولا رضاعة ولا رضاعا، إنما هو حلب وطعام وسقاء، وشربٌ وأكلٌ وبلْع، وحقنة وسعوط وتقطير، ولم يُحرم الله عز وجل بهذا شيئا. فإن قالوا : قِسْنا ذلك على الرضاع والإرضاع؟ قلنا : القياس كله باطل، ولو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل... وهذا قولنا، وقولُ أبي سليمان، وأصحابنا»[1].

هذا نظر الظاهرية في هذه المسألة،وقد نفعت ابن حزم هنا ظاهريتُه ولم تضُره، وعد بعضُ الفقهاء المعاصرين ذلك من روائع الفقه الظاهري ؛ لأنه حل مشكلة فقهية معاصرة أثارت الكثير من الجدل بين أهل الفقه، وهي قضية « بنوك الحليب» التي ظهرت في الوقت الحاضر والتي تقوم على جلب ألبان النساء وتعليبها وبيعها في « الصيدليات » للرُضّع ، وقد أفتى بعض الفقهاء المعاصرين بجوازها بناء على اجتهاد ابن حزم والظاهرية.

ومن هؤلاء الشيخ يوسف القرضاوي، يقول في كتابه « الاجتهاد » : «ولهذا لم أجِد حرجاً أن آخذ في قضية الرضاع برأي الليث بن سعد، وداود بن علي، وأصحابه من الظاهرية ومنهم ابن حزم، في اعتبار الرضاع ما كان عن طريق التقام الثدي وامتصاص اللبن منه، دون الوجور أو السعوط ونحوهما، لأن هذا ما تدل عليه كلمة «الرضاع، والإرضاع» التي رُتب عليها التحريم في القرآن والسنة.

---

(١) المحلى-لابن حزم: ١٠/ ١٨٥-١٨٦.

وهذا ما وقف عنده ابن حزم ووضّحه بكل قوة، وعلى أساسه أجزتُ «بنوك الحليب» إذا دعت إليها الحاجة، واقتضتها المصلحة، بالإضافة إلى عنصر الشك فيمن أرضعَتْ،وكم أرضعَتْ، واختلاطُ لبنها بلبن غيرها.. مما يُضعف في النهاية القول بالتحريم»[١].

قلت: وثمة مسألة أخرى - غفل عنها الشيخ القرضاوي - وهي أبلغُ في الدلالة على المقصود من « بنوك الحليب » بدا ابن حزم فيها وكأنه يعيش في زمننا هذا، وهي مسألة تجويزه بيع ألبان النساء.

قال في « المحلى » : «وبيع ألبان النساء: جائز، إذ لاخلاف في أن للمرأة أن تحلب لبنها في إناء وتُعطيه لمن يسقيه صبيا، وهذا تمليكٌ منها له، وكل ما صح ملكه وانتقالُ الإملاك فيه : حل بيعه، لقول الله تعالى: ﴿وأحل الله البيع﴾[٢]، إلا ما جاء فيه النص بخلاف هذا»[٣].

هذه بعض اختيارات المدرسة الظاهرية التي أثرت في فقه الصحوة الإسلامية الحديثة التأثير الذي رأيت، والتي أسهمت في حل بعض المعضلات الفقهية المعاصرة التي لم أقصد بها الاستيفاء والاستقصاء، فقد تتبعتها فوجدتها كثيرة[٤]، لا

---

(١) الاجتهاد في الشريعة الاسلامية للدكتور يوسف القرضاوي: ص١١٨.

(٢) البقرة ٢٧٥.

(٣) المحلى ٧/ ٥٢٤، المسألة ١٥٤٦.

(٤) من ذلك مثلا قول ابن حزم بإباحة الحقنة الشرجية والمراهم وغيرها للصائم، وإباحة سفر المرأة من غير محرم، والقول بوجوب نفقة الزوجة الموسرة على زوجها الفقير أخذاً من قوله تعالى ﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾، وإباحة الاستمناء أخذاً بالإباحة الأصلية، وتحديد مدة الحمل في تسعة أشهر، وفقهه في العدالة الاجتماعية كقوله: « وفرض على الأغنياء من كل أهل بلد أن يقوموا بفقرائهم، ويجبرهم السلطان على ذلك ، إن لم تقم

يسع الحيّزُ لذكرها كلها ، فضربت لها بعض الأمثلة ليُستدل بها على ماهو من جنسها.

ويستدل بذلك أيضا على أن الفقه الظاهري فقه ثري حي، يحيى معنا، ونستمد منه الكثير من الحلول في فقهنا المعاصر، وليس شذوذه في بعض المسائل القليلة - الأمر الذي لم يَسْلَم منه أي مذهب فقهي - مدعاة إلى نبذه والانصراف عنه فذلك ظلم كبير لهذا الفقه.

وآمل أن يقيّض الله من الباحثين من يتتبع هذه الاختيارات كلها ، ويجمعها في مؤلف مفرد، فكثير منها في غاية القوة والروعة.

وفي الختام أرجو ألا يظن الظان أن هذا الفصل يستطيع أن يستقصي أثر المدرسة الظاهرية في الفقه المعاصر، فإن ذلك مستعصٍ جداً ، إنما أعد ما قمت به حَسْوًا كحَسْوِ الطائر. وبالله تعالى التوفيق .



الزكوات بهم ، ولا في سائر أموال المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يكنّهم من المطر والصيف والشمس وعيون المارة» المحلى ٦/ ١٥٦. المسألة ٧٢٥ ، وغير ذلك كثير لا يسعني بسطه .

الخاتمة

لا اريد في هذه الخاتمة - كما جرت العادة - أن أعود إلى عرض ما عرضتُه، وإجمال ما فصلته، فذلك قد مضى بما له وما عليه، ولا بد أن أعود إليه - إذا يسر الله ذلك- لتتميمه، وتهذيبه، وتشذيبه، وتصحيح أخطائه، وتقويم اعوجاجه.

و لهذا فإني أقصر هذه الخاتمة على التذكير والتنبيه على آفاق هذا البحث من خلال بعض القضايا الكبرى التي أثارها ، والتي تتطلب الكثير من الدراسة والتنقيب والنقر.

أ- لقد كشف هذا البحث النقاب عن أعلام الظاهرية بالمغرب والأندلس، وأحصى منهم عددا لم يتنبه له الكثيرون، ولكن مع ذلك ما يزال يظهر كل مرة جديد منهم، فلزم مواصلة البحث عنهم، وتقصي تراجمهم المتفرقة شذر مذر في كتب من العلم متنوعة، لنخلص بذلك إلى مصنف شامل في طبقات الظاهرية، يوفر علينا الجهد والوقت، ويغنينا عن البحث في مئات كتب الطبقات، والتراجم والفهارس ، وكتب البرامج والتواريخ، كلما أردنا معرفة أحد منهم.

ب- ظهر من خلال هذه الدراسة أن المذهب الظاهري بحاجة اليوم في عصرنا الحاضر إلى جمع شتاته ولَمّ شعثه ، فكرا وفقها وأصولا، وعدم الاقتصار في ذلك على تراث الإمام ابن حزم وحده، وذلك عن طريق جمع واستخراج آراء الظاهرية المنثورة في كتب التفسير والحديث، والفقه والأصول، المطبوعة، وتحقيق ما يوجد من مؤلفاتهم التي ما تزال مخطوطة.

ج- كما تناولت هذه الدراسة قضية جوهرية في مجال النظر والاجتهاد في عصرنا الحاضر، وهي مسألة التفاعل بين النصوص ونوازل العصور .

فجمهور الفقهاء يكادون يجمعون على أن « النصوص متناهية والوقائع غير متناهية » أما الظاهرية فقد جاءوا أساسا لهدم هذه الفكرة الخطيرة، وكان لديهم منهج آخر في التعامل مع النص ، فالنصوص عندهم غير متناهية أبدا ، ووجود واقعة لا نص فيها معدوم، إذ الدين كله منصوص عليه، والنصوص محيطة بأحكام الحوادث إلى يوم القيامة، وأنها قادرة على مواجهة الوقائع مهما تعددت وكثرت ، ولتبلُغ الوقائع ما تشاء فإن النص قادر على شمولها بأحكامه، دونما حاجة إلى القياس أو التعليل، فالنصوص مطلقة والنوازل نسبية، والنص المطلق قادر على الهيمنة على الحوادث النسبية، إذا عرف المجتهد كيف يتعامل معه.

هذه النظرة هي مركز الفكر الظاهري وقطب رحاه، وهي تحمل للأمة الكثير من الخير لو قُدِّرَ لها الذيوع والانتشار بالقدر الذي ذاعت وانتشرت به غيرها من المناهج والمذاهب، ولكنها بحاجة إلى تعميق وتطوير ، ارجو أن يسد ثغرته ويتم بناءه الباحثون والدارسون.

د- أما معرفة آثار هذا الاتجاه الظاهري في تاريخنا الفكري والحضاري في القديم والحديث ، وإيضاح وبيان الفروق بينه وبين غيره من الاتجاهات، فارجو أن يكون هذا البحث فاتحة لدراسات معمقة في هذا المجال، والاستفادة من منهج الظاهرية النحوية في تيسير النحو العربي اليوم ؛ مهمة أتركها للنحاة والأدباء واللغويين فلست من أهل هذا الشأن .

هـ- ومما ظهر لي من خلال هذه الدراسة أن معنى الدليل عند الظاهرية، أصل ما يزال يحوطه الكثير من الغموض واللبس ، ولذا أقترح على الباحثين الحزمين تعميق البحث في هذا الموضوع، وتجليته لتستفيد منه الدراسات الأصولية المعاصرة اليوم، لاسيما وأن الظاهرية قد استعاضوا بهذا الأصل عن القياس . فأغناهم

و- وأقترح في النهاية على المشتغلين بتاريخ التشريع الإسلامي، وحركة الفقه وأصوله ومدارسه، الكشف عن مناهج فقهاء الأمة في فهم النصوص من الكتاب والسنة، في عصر كثر فيه الحديث عن المناهج، فالتقطنا من قمامات المناهج الغربية كل شيء، وأغفلنا المنهج الإسلامي العظيم الذي يقف على قمته أئمة الأمصار المجتهدون ، وذلك لفتح آفاق جديدة للدراسات الفقهية في بلدنا؛ كي يتجدد للفقه الإسلامي المرتبط بالمنابيع ذكر ، بدل الإعراض عن الأصول، والانصراف إلى فروع، الفروع والتقليد الذي يميت ولا يحيي.

ز- ومن المسائل الهامة التي ارتبطت بمنحى الظاهرية مسألة الثورة على التقليد، وما حدث فيه من مغالاة من جهتهم إذ لم يكفهم أن يجتهد العلماء بل أوجبوا الاجتهاد على العامة، واجتهادهم بمقدار طاقتهم، وهو أن يعرفوا من يفتيهم من أين قال ما يفتيهم به.

هذه النقطة في فقه المدرسة الظاهرية أثارت الكثير من الجدل بين العلماء، وقد تكون فُهِمَت على غير المراد منها، فاحتاجت إلى البحث المنصف والدراسة الموضوعية ليكشف عن حقيقتها.

ك - وأرى أني فتحت بهذا البحث - إن شاء الله تعالى - مجالاً واسعاً أمام الباحثين للاشتغال بالمدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس، ذلك أن كل فصل أو باب من أبواب هذه الدراسة يمكن أن يكون بحثا مستقلا بعينه.

تلك هي بعض القضايا التي قد تستهوي الباحث ليخوض غمارها، أردت التنبيه والحث عليها، إذ رغم ما بذل في هذا الموضوع من جهد، فلا يزال في حاجة إلى خدمة أعمق وأوسع، ولا يزال المجال فسيحا لمن يبذل فيه جهدا أكبر.

وفي ختام هذا البحث أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا العمل، وأن يغفر لنا

ضلال الأفهام، وزلات الأقدام، وكبوات الأقلام، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا.
ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتمثل بقول الإمام الزركشي رحمه الله في كتابه «البرهان في علوم القرآن»: إن الصناعة طويلة، والعمر قصير، فعسى أن يُغفَر لي ما فيه من تقصير.

وكان الفراغ منه بمدينة آزرو

يومه الثلاثاء ٧ شتنبر ١٩٩٩م

ثبت المصادر والمراجع المخطوطة

١. أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين، لأبي الخطاب ابن دحية السبتي الظاهري، مخطوط الإيسكوريال رقم ١٦٩٣.

٢. أعلام مالقة، لابن عسكر، محمد بن علي ابن خضر بن هارون الغساني، مخطوطة (الميكروفلم) المحفوظة بالخزانة العامة بالرباط، أعاد كتابتها بخط يده لرداءتها و كثرة التصحيف التحريف بها، شيخنا العلامة المحقق محمد بن الأمين أبو خبزة التطواني الحسني مستعينا بصورة من نسخة بلديه الأستاذ الباحث الدكتور عبد الله بن محمد المرابط الترغي و أوراق بخطه تمثل نحو ثلثي الكتاب.

٣. إثبات ما ليس منه بد، لمريد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم و الصاع و المد، لأبي العباس أحمد العزفي السبتي، مخطوط خاص، مصور عن مكتبة العلامة المحقق الفقيه محمد المنوني.

٤. الإقناع باعتبار خلاف داود في الإجماع، للشيخ عبد الحي بن الصديق، مخطوط خاص بخط المؤلف.

٥. الإعراب عن الحيرة و الالتباس الواقعين في مذاهب أهل الرأي و القياس، لابن حزم الظاهري، بعض المجلد الأول، مخطوط بخط البدر البشتكي تلميذ الحافظ ابن حجر علقه لنفسه في شهر رجب سنة ٧٨١هـ مصور من مكتبة الشيخ الطاهر بن عاشور بتونس، و لرداءة خطه أعاد كتابته الفقيه محمد بوخبزة التطواني الحسني بخطه المغربي الجميل.

٦. التبصرة في الرد على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، لابن الفخار القرطبي، أبي عبد الله محمد بن عمر، ما وجد من مخطوط، متسخ عن أصله بخط الفقيه أبي أويس محمد أبي خبزة التطواني الحسني، نسخة خاصة.

٧. تحرير المقال في موازنة الأعمال وحكم غير المكلفين في العقبى والمآل، لابن عطية القضاعي، أبي طالب عقيل الطرطوشي المالكي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، تحت رقم (ق ١٠٩)، نسخة بقلم أندلسي صغير بخط محمد ابن عبد الرحمن بن يحيى تلميذ المؤلف عام ٦٠٣هـ بالمقابلة بأصل مؤلفه في حياته، و يقع في ١٥٦ ورقة.

٨. جؤنة العطار في طرف الفوائد و نوادر الأخبار، للحافظ أحمد بن الصديق الغماري، مخطوط الخزانة العامة بتطوان، نسخة مصورة عن الأصل.

٩. الخبر المعرب عن الأمر المغرب الحال بالأندلس و ثغور المغرب، لأبي رأس المعسكري، محمد بن أحمد بن عبد القادر الراشدي الجليلي الجزائري، مخطوط الخزانة العامة بتطوان ، و نسخة في الخزانة العامة بالرباط رقم (٢٢٦٣-ك)، و هو شرح لمنظومة للمؤلف سماها « الحلل السندسية في شأن وهران و الجزيرة الأندلسية » وهذا شرحها الثاني، أما شرحها الأول فسماه المؤلف « روضة السلوان المؤلفة بمرسى تطوان » .

١٠. الرد على من يقبض في صلاة الفرض، لعبد الله بن خضراء السلاوي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ١٧٢٤د (ضمن مجموع).

١١. شرح الإلمام، لابن دقيق العيد، مخطوط في مكتبة الشيخ حماد الأنصاري، بالمدينة المنورة، نسخة مصورة عن الأصل.

١٢. طبقات المالكية، لمؤلف مجهول، مخطوط الخزانة العامة، الرباط، رقم ٣٩٢٨د.

١٣. كتاب الزكاة، لابن الجد الفهري، محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرح الاشبيلي، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم ٧٦.

١٤. محاذي الموطأ، للمهدي بن تومرت، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ٨٤٠ح، مكتوبة على الرق، تاريخ نسخها سنة ٥٤٤هـ.

١٥. المسالك إلى موطأ مالك، لابن العربي المعافري المالكي، محمد بن عبد الله، مخطوط مصور عن شريط « ميكروفلم » بالخزانة العامة بالرباط، رقم ١٥٦٢، و هو مأخوذ عن نسخة أصلية جزائرية.

١٦. المورد الأحلى في اختصار المحلى، لمؤلف مجهول من تلامذة الحافظ الذهبي، مخطوط الخزانة العامة بالرباط، رقم ٤٠ ق

• • •

ثبت المصادر المطبوعة

١. آداب الزفاف في السنة المطهرة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط.٣.

٢. أبو العباس الإشبيلي وجهوده في علوم الحديث، للمختار بنعيسى، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا،كلية الآداب بالرباط.

٣. أبو حنيفة، لأبي زهرة، محمد، دار الفكر العربي.

٤. أبو حيان الأندلسي ومنهجه التفسيري، لمأمون بن محيي الدين الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٥. أبو حيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط.١، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.

٦. أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، للمقدسي (محمد بن أحمد، ٣٨٠هـ)، ط ليدن،١٩٠٩م.

٧. أحكام القرآن، لابن العربي المعافري، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الفكر العربي - وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٨. الأحوال الشخصية للمسلمين طبقا لأحدث التعديلات لجمهورية مصر العربية، ط.٦، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٧م.

٩. أخبار المهدي بن تومرت وابتداء دولة الموحدين، للبيذق، أبي بكر بن علي الصنهاجي، تحقيق عبد الحميد حاجيات، ط الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٧٤م - والطبعة الثانية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

الأخلاق والسياسة عند ابن حزم، للدكتور صلاح الدين بسيوني رسلان، ط مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة.

١١. الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين، للدكتور خليفة بابكر الحسن، مكتبة وهبة، مصر، ط.١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٢. أسئلة مهمة أجاب عليها فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين، ط المملكة العربية السعودية.

١٣. أساس البلاغة، لأبي القاسم جار الله الزمخشري، دار بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٤. أصول التشريع الإسلامي، لعلي حسب الله ط ٤، دار المعارف، مصر ١٣٩١هـ - ١٩٧١ م.

١٥. أصول الفقه الإسلامي، لزكي الدين شعبان، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ط.٥، ١٩٨٩ م.

١٦. أصول الفقه، لمحمد أبي زهرة، ط دار الفكر العربي

١٧. أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني، مطبعة أفريقيا - الشرق، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٨٣م.

١٨. أصول النحو العربي، للدكتور محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٨م

١٩. أصول النحو العربي، للدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، بيروت، ط.١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٢٠. الأصول والفروع، للإمام ابن حزم الظاهري، تحقيق جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

٢١. أعز ما يطلب، للمهدي محمد بن تومرت، تحقيق الدكتور عمار طالبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٥م.

٢٢. أعلام المغرب العربي، لعبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ج٤.

٢٣. الأعلام، لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط.٧، ١٩٨٦م.

٢٤. أعمال الأعلام فيمن بويع قبل الاحتلام، لسان الدين ابن الخطيب، تحقيق ليفي بروفنسال (وسماه: تاريخ إسبانيا الإسلامية) ط. بيروت، ١٩٥٦م.

٢٥. الأم، للإمام الشافعي محمد بن إدريس، طبع بولاق، سنة ١٣٢٦ هـ.

٢٦. الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، لعلي بن أبي زرع الفاسي، تحقيق الهاشمي الفيلالي، الرباط، ١٩٧٣م.

٢٧. الإبتهاج في أحاديث المعراج، لابن دحية الظاهري، تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٨. الإجتهاد في الشريعة الإسلامية، للدكتور يوسف القرضاوي، دار القلم، الكويت، ط. ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٢٩. الإجماع، للإمام ابن المنذر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٠. الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين بن الخطيب (نصوص جديدة لم تنشر) تحقيق الدكتور عبد السلام شقور، ط. كلية الآداب، تطوان، المغرب، ١٩٨٨م.

٣١. الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. ٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣٢. إحكام الفصول في أحكام الأصول، لأبي الوليد الباجي، تحقيق الدكتور عبد المجيد تركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٣٣. الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم الظاهري، بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣[٤]. الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، سيف الدين أبي الحسن، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٣٥. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام الشوكاني، محمد بن علي اليمني، إعداد مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة - الرياض، المملكة العربية السعودية، ط.١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٦. الإسلام والفن، للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٧. إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط.١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٨. الإشارة في معرفة الأصول والوجازة في معنى الدليل، لأبي الوليد الباجي، سليمان بن خلف الأندلسي، تحقيق محمد علي فركوس، دار البشائر الإسلامية، بيروت، والمكتبة المكية، مكة المكرمة، ط.١، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٩. إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، بتحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.

٤٠. الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام، للمراكشي، العباس بن ابراهيم، بتحقيق عبد الوهاب بن منصور.

٤١. إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح، لابن رشيد السبتي، محب الدين أبي عبد الله محمد بن عمر، تحقيق الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة، الدار التونسية للنشر، تونس.

٤٢. الإقتراح في علم أصول النحو، للإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي والدكتور محمد أحمد قاسم، ط. جروس برس، ط.١، ١٩٨٨م.

٤٣. إكمال إكمال المعلم شرح صحيح مسلم، للأبي، أبي عبد الله محمد بن خليفة المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٤. الإمام البغوي ومنهجه في دراسة الحديث النبوي وفقهه، لتوفيق الغلبزوري، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية الآداب بالرباط.

٤٥. الإمام داود الظاهري وأثره في الفقه الإسلامي، للدكتور عارف خليل محمد أبو عيد، ط.١، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٦. الإمام داود بن علي الظاهري ومنهجه الفقهي، لعلال اللهباوي، رسالة لنيل دبللوم الدراسات العليا، مرقونة بكلية اللآداب بالرباط.

٤٧. الإمام زيد، لمحمد أبي زهرة، ط.دار الفكر العربي.

٤٨. الإمامة عند ابن تومرت (دراسة مقارنة مع الإمامية الاثني عشرية)، للدكتور على الادريسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

٤٩. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط.٣، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

٥٠. الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج، للحافظ عبد الله بن الصديق الغماري، تحقيق سمير طه المجذوب، عالم الكتب، بيروت، ط.١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥١. ابن العربي المالكي وتفسيره وأحكام القرآن، للدكتور مصطفى إبراهيم المشني، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥٢. ابن تيمية، للشيخ محمد لأبي زهرة، ط.دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

٥٣. ابن جزي ومنهجه في التفسير، لعلي بن محمد الزبيري، دار القلم، دمشق، ط.١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٥٤. ابن حزم الأصولي، للدكتور عبد الله الزايد (أطروحة لنيل الدكتوراه)، مرقونة بكلية الشريعة والقانون، بجامعة الأزهر، ١٩٧٤م - القاهرة.

٥٥. ابن حزم الأندلسي عصره ومنهجه وفكره التربوي، للدكتور حسان محمد حسان، دار الفكر العربي، القاهرة.

٥٦. ابن حزم الأندلسي ورسالته في المفاضلة بين الصحابة، لسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط.٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٥٧. ابن حزم الأندلسي وجهوده في البحث التاريخي والحضاري، للدكتور عبد الحليم عويس، الزهراء للأعلام العربي - قسم النشر، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٩هـ - ١٩٩٢م.

٥٨. ابن حزم الأندلسي، المفكر الظاهري الموسوعي، للدكتور زكريا ابراهيم، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة (سلسلة أعلام العرب)

٥٩. ابن حزم الظاهري، للدكتور فاروق عبد المعطي (سلسلة أعلام الفقهاء والمحدثين)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٦٠. ابن حزم الكبير، للدكتور عمر فروخ، دار لبنان للطباعة والنشر، بيروت، ط ١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٦١. ابن حزم حياته وعصره، آراؤه وفقهه، لمحمد أبي زهرة، دار الفكر العربي، القاهرة.

٦٢. ابن حزم خلال ألف عام، لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.١، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٣. ابن حزم رائد الفكر العلمي، لعبد اللطيف شرارة، طبع المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

٦٤. ابن حزم صورة أندلسية، للدكتور محمد طه الحاجري، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢م.

٦٥. ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس، للدكتور سالم يفوت، ط المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٩٨٦م

٦٦. ابن حزم ومنهجه في دراسة الأديان، للدكتور محمود علي حماية، ط.دار المعارف، القاهرة، ط.١، ١٩٨٣م.

بن حنبل، لأبي زهرة محمد، دار الفكر العربي.
٦٧. ...
٦٨. ابن مضاء القرطبي، وجهوده النحوية، لمعاذ السرطاوي، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط.١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٦٩. الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، للدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد دار الوفاء للطباعة، القاهرة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.
٧٠. الاستذكار، الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار، للحافظ أبي عمر بن عبد البر، بتحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دمشق-بيروت، ودار الوعي، حلب-القاهرة، ط.١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٧١. الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، للناصري، أبي العباس أحمد بن خالد، تحقيق ولدي المؤلف / محمد الناصري وجعفر الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٩٥٤م.
٧٢. الاعتصام، للشاطبي، أبي اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض .
٧٣. الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: مالك والشافعي وأبي حنيفة، لابن عبد البر، نشر مكتبة المقدسي، ١٣٥٠هـ
البحر المحيط، لأبي حيان، أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني النفزي، مطبعة السعادة، مصر، ط.١، ١٣٢٨هـ - ومطبعة النصر الحديثة الرياض - والطبعة الجديدة، ط.دار الفكر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
بدائع الزهور في وقائع الدهور، لابن إياس، محمدبن أحمد الحنفي المصري، تحقيق محمد مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧٦. بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد، أبي الوليد محمد بن أحمد القرطبي الأندلسي، تحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٧٧. البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير، أبي الفداء عماد الدين اسماعيل الدمشقي، دار الفكر، بيروت، ط.٢، ١٩٧٧م.
٧٨. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للإمام محمد بن علي الشوكاني، مطبعة السعادة، القاهرة، ط.١، ١٣٤٨م.
٧٩. برنامج ابن أبي الربيع الإشبيلي، جمع وتصنيف أبي القاسم قاسم بن الشاط السبتي المتوفى سنة ٧٢٣هـ تحقيق الدكتور عبد العزيز الأهواني. نشر مجلة معهد المخطوطات العربية، بالقاهرة المجلد الأول الجزء الثاني ١٩٥٥م.
٨٠. برنامج ابن جابر الوادي آشي التونسي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٨١. برنامج شيوخ الرعيني، لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الرعيني الإشبيلي، تحقيق إبراهيم شبوح، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.
٨٢. البرهان في أصول الفقه، لإمام الحرمين الجويني، أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، تحقيق الدكتور عبد العظيم محمود الديب، دار الوفاء، مصر، ط.٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٨٣. بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، للضبي، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط.١، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. - وطبعة .دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

٨٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط.٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨٥. البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، لابن عِذاري المراكشي، بتحقيق: ج.س. كولان وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط.٢، ١٩٨٣م.

٨٦. بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي، أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الملك، دراسة وتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط.١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٨٧. بيوتات فاس الكبرى، لإسماعيل بن الأحمر، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٢م.

٨٨. تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٨٩. تارخ الفكر الأندلسي، لأنخيل جنثالث بالنثيا، ترجمه حسين مؤنس، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.

٩٠. تارخ المغرب، لعبد الله العروي، ترجمة ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م.

٩١. تاريخ ابن قاضي شهبة، تحقيق الدكتور عدنان درويش، دمشق، ١٩٧٧م.

٩٢. تاريخ افتتاح الأندلس، لابن القوطية، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ط ٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

٩٣. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكمان، دار المعارف بمصر، ط.٣.

٩٤. تاريخ الأمم والملوك، لابن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، لبنان.

٩٥ تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، للدكتور حسن إبراهيم حسن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٦٧م.

٩٦. تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق الدكتور عمر بن عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٩٧. تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين، نقله إلى العربية الدكتور محمود فهمي حجازي والدكتور فهمي أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

٩٨. تاريخ الفلسفة الإسلامية في المغرب والأندلس، للدكتور محمد إبراهيم الفيومي، دار الجيل، بيروت، ط.١، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م

٩٩. تاريخ المذاهب الإسلامية، لمحمد أبي زهرة، ط. دار الفكر العربي، القاهرة

١٠٠. تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي، للدكتور عمر الجيدي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

١٠١. تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٠٢. تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي، ابن الوليد عبد الله محمد بن يوسف الأزدي، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ط.١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠٣. تجديد أصول الفقه الإسلامي، للدكتور حسن الترابي، دار الجيل، بيروت، ط.١، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠٤. تجديد الفكر الإسلامي، للدكتور حسن الترابي، دار القرافي للنشر والتوزيع، الرباط، المملكة المغربية، ط.١.

١٠٥. تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي، لأبي الحجاج يوسف بن الزكي، بتحقيق عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة بهيوندي بمباي، الهند. والمكتب الإسلامي، بيروت، ط.٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٠٦. تخريج أحاديث اللمع في أصول الفقه، للحافظ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسني، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٠٧. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٠٨. تذكرة الحفاظ للحافظ شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان.

١٠٩. تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي في التفسير، لمحمادي بن عبد السلام الخياطي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، ط.١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١٠. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، للقاضي عياض، بن موسى بن عياض، السبتي، ط وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المملكة المغربية، ١٩٨٣هـ - ١٩٦٥م.

١١١. التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، أبي القاسم محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٥هـ.

١١٢. التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١٣. تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار، للشيخ محمد رشيد رضا، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١١٤. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، للدكتور محمد أديب صالح، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٤، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.

١١٥. التقريب لحد المنطق لابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٣ م، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج ٤.

١١٦. التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي، مكتبة الخانجي بمصر، والمثنى ببغداد، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م - وطبعة بتحقيق الدكتور عبد السلام الهراس، ط.دار الفكر، بيروت.

١١٧. التكملة لوفيات النقلة، للمنذري، زكي الدين أبي محمد عبد العظيم عبد القوي، تحقيق الدكتور بشار عواد، مؤسسة الرسالة، ط.٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١١٨. تمام المنة في التعلق على فقه السنة، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية، الرياض، السعودية، ط.٣، ١٤٠٩م

١١٩. التنبيه في الفقه الشافعي، لأبي إسحاق الشيرازي، عالم الكتب، بيروت، ط.١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢٠. التوقيف على مهمات التعاريف، للإمام عبد الرؤوف المناوي، تحقيق الدكتور عبد الحميد صالح حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط.١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٢١. جامع الأصول، لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ط.٢، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢٢. جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر، أبي عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، ط.دار الكتب العلمية، بيروت لبنان - وطبعة مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط.٢، ١٤١٨ - ١٩٩٧م، بتحقيق محمد عبد القادر عطا.

١٢٣. الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي، أبي عبد الله محمد الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ط.١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٢٤. جذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس، لابن القاضي المكناسي، أحمد، دار المنصور، الرباط، ١٩٧٤م.

١٢٥. جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، للحميدي الظاهري، أبي عبد الله محمد بن أبي نصر، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط.٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م. وط بتحقيق محمد بن تاويت الطنجي، مطابع سجل العرب، القاهرة.

١٢٦. جمهرة أنساب العرب، لابن حزم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧م.

١٢٧. جوامع السيرة، لابن حزم، الطبعة العربية لاهور، باكستان.

١٢٨. حجة الله البالغة، لشاه ولي الله الدهلوي، دار إحياء العلوم، بيروت، ط.١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٢٩. حجة الوداع، للإمام ابن حزم الظاهري، تحقيق الدكتور ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٦٦م.

١٣٠. الحديث والمحدثون، لأبي زهو، دار الكتاب العربي، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣١. الحركة الفقهية في عهد السلطان محمد بن عبد الله العلوي، لأحمد أمين العمراني، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٣٢. حضارة الموحدين، لمحمد المنوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط.١، ١٩٨٩م.

١٣٣. الحلال والحرام في الإسلام، للدكتور يوسف القرضاوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط.١٣، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٣. الحلة السيراء، لابن الأبار، تحقيق الدكتور حسين مؤنس، دار الكتاب العربي، ط.١، ١٩٦٣م.

١٣. الحلل السندسية في الأخبار التونسية، للوزير السراج، محمد بن محمد الأندلسي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، ط.١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٥م.

١٣٦. الخصائص، لابن جني، أبي الفتح عثمان، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط.٢.

١٣٧. الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية، لابن سماك العاملي، أبي عبد الله ابن أبي المعلي، تحقيق الدكتور سهيل زكار والأستاذ عبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط.١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م

١٣٨. دائرة المعارف الاسلامية، لمجموعة من المستشرقين، إنتشارات جهان، طهران- بوذر جبري.

١٣٩. الدارس في تاريخ المدارس، لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

١٤٠. دراسات نقدية في النحو العربي، للدكتور عبد الرحمن أيوب، الكويت، نشر وتوزيع مؤسسة الصباح، ١٩٥٧م.

١٤١. درة الحجال في أسماء الرجال، لابن القاضي المكناسي، أبي العباس أحمد بن محمد، تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

١٤٢. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٤٣. در الغمام الرقيق برسائل الشيخ السيد أحمد بن الصديق جمع وتنسيق وتخريج تلميذه عبد الله بن عبد القادر التليدي ط ١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٢م.

١٤٤. الدعوة الموحدية بالمغرب، لعبد الله علام، ط دار المعرفة، ١٩٦٤م

١٤٥. دول الطوائف منذ قيامها حتى الفتح المرابطي، لمحمد بن عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، ط.٢، القاهرة، ١٩٦٩م، أو دول الطوائف، مطبعة لجنة التأليف والترجمة سنة ١٩٦٠م، القاهرة.

١٤٦. دولة الإسلام في الأندلس، (عصر المرابطين والموحدين)، لمحمد عبد الله عنان، ج٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.٢، ١٤١١هـ

١٤٧. الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المومن بن علي، للدكتور عبد الله علام، ط دار المعارف، مصر، أكتوبر ١٩٦٨م.

١٤٨. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لابن فرحون، برهان الدين ابراهيم بن علي بن محمد اليعمري (و بهامشه كتاب نيل الابتهاج)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٩. الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، لعلي بن أبي زرع الفاسي، دار المنصور الرباط، ١٩٧٢م.

١٥٠. الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، لابن بسام أبي الحسن علي الشنتريني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

١٥١. الذخيرة من المصنفات الصغيرة، لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، ط.الرياض، ط.١، ١٤٠٤هـ.

١٥٢. ذكريات مشاهير رجال المغرب، لعبد الله كنون، ط.بيروت، لبنان.

١٥٣. ذيل البدر الطالع، لمحمد بن زبارة اليمني، ط.دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١٥٤. ذيل تذكرة الحفاظ للحافظ شمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٥٥. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، لابن عبد الملك، أبي عبد الله محمد ابن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، السفر الأول: القسمان الأول والثاني بتحقيق الدكتور محمد بنشريفة، والسفر الرابع والسفر الخامس بقسميه: الأول والثاني بتحقيق الدكتور إحسان عباس، والسفر الثامن: القسم الأول بتحقيق الدكتور بنشريفة أيضاً.

١. رحلة ابن جبير، لابن جبير الكناني الأندلسي الشاطبي البلنسي، ط.دار صادر، بيروت، لبنان، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.

١٥٧. الرحلة العياشية - ماء الموائد، لأبي سالم العياشي، طبعة حجرية، مطبوعات دار المغرب.

١٥٨. الرد على النحاة، لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، ط.٢.

١٥٩. رسائل ابن حزم الأندلسي، بتحقيق الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط.٢، ١٩٨٧م

١٦٠. الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة، للإمام ابن حزم الظاهري، تحقيق محمد صغير حسن المعصومي، بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد الرابع والستون، جمادى الأولى، ١٤٠٩هـ، يناير ١٩٨٩م.

١٦١. رسالة التلخيص لوجوه التخليص، لابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط.١، ١٩٨١، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج٣.

١٦٢. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

١٦٣. رسالة فضل الأندلس وذكر رجالها، لابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،ط.٢، ١٩٨٧، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج٢.

١٦٤. رسالة في الرد على الهاتف من بعد، لابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط.٢، ١٩٨٧، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج٣.

١٦٥. رسالة في الغناء الملهي أمباح هو أو محظور، للإمام ابن حزم الظاهري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط.٢، ١٩٨٧م، تحقيق الدكتور إحسان عباس (ضمن رسائل ابن حزم) ج١.

١٨٧. الصحوة الإسلامية بين الجحود والتطرف، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الصحوة ودار الوفاء، القاهرة، ط ٣، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

١٨٨. صحيح البخاري، تحقيق قاسم الشماعي الرفاعي، دار الأرقم، بيروت.

١٨٩. صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير، لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

١٩٠. صحيح سنن ابن ماجة، لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ط ٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٩١. صحيح مسلم بشرح النووي، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٢. صلة الصلة، لابن الزبير، أبي جعفر احمد بن ابراهيم، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب، ط وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

١٩٣. الصلة، لابن بشكوال، أبي القاسم خلف بن عبد الملك، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م

١٩٤. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للحافظ شمس الدين السخاوي، ط دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان

١٩٥. طبقات الأمم، لصاعد الطليطلي الأندلسي، تحقيق لويس شيخو، بيروت، ١٩١٢م

١٩٦. طبقات الحفاظ للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٩٧. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ط ٢، دار المعرفة، بيروت

١٩٨. طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، ط زربي، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

١٩٩. طبقات الشعراء، لابن سلام الجمحي، أبي عبد الله محمد البصري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ -١٩٨٠ م.

٢٠٠. طبقات الفقهاء، لابي إسحاق الشيرازي، دار القلم، بيروت، لبنان.

٢٠١. طبقات المفسرين، للداودي، شمس الدين محمد بن علي بن أحمد، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة بعابدين، مصر، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٧٢م - وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٠٢. طبقات المفسرين، للسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٠٣. طوق الحمامة في الألفة والألاف، لابن حزم الظاهري، تحقيق حسن كامل الصيرفي، ط دار الفكر، وطبعة أخرى بتحقيق الدكتور إحسان عباس ضمن رسائل ابن حزم.

٢٠٤. ظاهرية ابن حزم الأندلسي (نظرية المعرفة ومناهج البحث)، لأنور خالد الزعبي، ط المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتب الأردن ودار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٠٥. ظهر الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ٥، ١٣٨٨هـ- ١٩٦٩م.

٢٠٦. العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، ط دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٩م.

٢٠٧. عصر المرابطين والموحدين في المغرب والأندلس، لعبد الله عنان، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط ١، ١٩٦٤م.

٢٠٨. عصر المنصور الموحدي، لمحمد الرشيد ملين، ط ٢، الرباط.

٢٠٩. علم أصول الفقه، لعبد الوهاب خلاف، دار القلم، الكويت، ط ١٢، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢١٠. علم علل الحديث (من خلال كتاب: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن بن القطان الفاسي) للدكتور إبراهيم بن الصديق، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢١١. العلوم والآداب والفنون في عهد الموحدين، لمحمد المنوني، ط.٢، الرباط ١٩٧٧م.

٢١٢. عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية، لأبي العباس الغبريني، أحمد بن أحمد بن عبد الله تحقيق عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.٢، ١٩٧٩م.

٢١٣. العواصم من القواصم، للقاضي أبي بكر ابن العربي، تحقيق عمار طالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

٢١٤. غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.٢، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢١٥. الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة، لابن سعيد، أبي الحسن علي بن موسى الأندلسي، تحقيق ابراهيم الأبياري، دار المعارف، مصر، ط.٢، ١٩٦٧م.

٢١٦. الغنية «فهرست شيوخ القاضي عياض»، للقاضي عياض السبتي أبي الفضل، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

٢١٧. فتاوى معاصرة، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الفكر، بيروت، ط.٤، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢١٨. الفتاوى، لابن تيمية، ط مكتبة ابن تيمية.

٢١٩. فتح الباري شرح صحيح البخاري للحافظ بن حجر العسقلاني، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٣٠١هـ.

٢٢٠. فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك، للشيخ عليش، أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ط دار الفكر ، وبهامشه تبصرة الحكام لابن فرحون.

٢٢١. الفتوحات المكية، لمحيي الدين بن عربي، ط.دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، تقديم الدكتور محمود مطرجي، وإشراف مكتب البحوث والدراسات - وط.دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٢٢. فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الإتصال، لأبي الوليد ابن رشد، تحقيق ألبير نصري نادر، ط.دار المشرق، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة.

٢٢٣. الفصل في الأهواء والملل والنحل، لابن حزم الظاهري، (و بهامشه الملل والنحل للشهرستاني) ط.دار الفكر، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٢٢٤. فضائل القرآن ومعالمه وآدابه، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور أحمد الخياطي، ط.وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٢٥. فقه الزكاة، للدكتور يوسف القرضاوي، ط دار المعرفة، الدار البيضاء.

٢٢٦. الفقه عند الشيخ الأكبر محيي الدين بن العربي، لمحمد محمود الغراب، مطبعة زيد ابن ثابت، دمشق، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

٢٢٧. الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، دار التراث، القاهرة، ط.١، ١٣٩٦هـ.

٢٢٨. فهرسة ما رواه عن شيوخه، لابن خير، لأبي بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة الأموي الإشبيلي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٢٢٩. الفهرست، لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٢٣٠. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٤م.

٢٣١. الفواكه الدواني، على رسالة ابن زيد القيرواني، للشيخ أحمد بن غنيم النفراوي المالكي، ط.دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٢٥٤. لمع الأدلة في أصول النحو، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور عطية عامر، بيروت ١٩٦٣م.

٢٥٥. اللمع في أصول الفقه (و بهامشه تخريج أحاديث اللمع)، لأبي اسحاق الشيرازي، إبراهيم بن علي، تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، بيروت، ط.٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٥٦. ما جاء في البدع والنهي عنها، لابن وضاح القرطبي، تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار الصميعي، الرياض، ط.١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٦م.

٢٥٧. مالك، حياته وعصره، لأبي زهرة، ط.دار الفكر العربي.

٢٥٨. مباحث في المذهب المالكي بالمغرب، للدكتور عمر الجيدي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، ط.١، ١٩٩٣م.

٢٥٩. المجددون في الإسلام، لعبد المتعال الصعيدي، ط.مكتبة الآداب، القاهرة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٢٦٠. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لنور الدين علي بن أبي بكر الهيتمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٢٦١. المجمل في تاريخ الأندلس، لعبد الحميد العبادي، ط.القاهرة، ١٩٥٨م.

٢٦٢. مجموعة رسائل موحدية من إنشاء كتاب الدولة الموحدية، ليفي بروفنصال، ط.المطبعة الاقتصادية، الرباط، ١٩٤١م.

٢٦٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، محمد بن عبد الحق بن غالب، تحقيق المجلس العلمي بفاس، ط.٢، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٦٤. المحلى - لابن حزم الظاهري، بتحقيق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م. وط. بتحقيق الشيخ أحمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٢٦٥. محمد بن وضاح القرطبي مؤسس مدرسة الحديث بالأندلس مع بقي بن مخلد، للدكتور نوري معمر، مكتبة المعارف، الرباط، ط.١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٦٦. المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط ٢.

٢٦٧. مدخل إلى أصول الفقه المالكي، للدكتور محمد المختار ولد اباه، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٧م.

٢٦٨. مدونة الأحوال الشخصية المغربية، وفق آخر التعديلات، لعبد العزيز توفيق، المستشار بالمجلس الأعلى للقضاء، ط. دار الثقافة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢٦٩. المدونة الكبرى، برواية سحنون بن سعيد التنوخي عن عبد الرحمن بن القاسم العتقي عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس، ط دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٧٠. مراتب الإجماع، لابن حزم (و بهامشه نقد مراتب الاجماع لابن تيمية)، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط.٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٧١. المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة (ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير)، للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

٢٧٢. المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، للنباهي، لأبي الحسن بن عبد الله بن الحسن المالكي الأندلسي، المكتب التجاري، بيروت، لبنان.

٢٧٣. مركز المرأة في الحياة الإسلامية، للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط.١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٧٤. المستصفى من علم الأصول، للغزالي، لأبي حامد محمد بن محمد الطوسي، تحقيق الدكتور محمد سليمان الأشقر، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٢٧٥. مصابيح السنة للإمام البغوي، الحسين بن مسعود الفراء، ط. دار المعرفة، بيروت، بتحقيق مجموعة من الأساتذة.
٢٧٦. مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، لعبد الوهاب خلاف، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط.٦، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٧٧. المصادر العربية لتاريخ المغرب من الفتح الإسلامي إلى نهاية العصر الحديث، لمحمد المنوني منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، المملكة المغربية، ج١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.
٢٧٨. مصطلحات أصولية في كتاب الإحكام في أصول الأحكام، لربيعة كاوزي، رسالة دبلوم الدراسات العليا، مقرونة بكلية الآداب بالرباط.
٢٧٩. المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية الظاهري، أبي الخطاب بن عمر بن حسن السبتي، تحقيق: الأستاذ إبراهيم الأبياري والدكتور حامد عبد المجيد والدكتور أحمد بدوي، إدارة نشر التراث القديم، بالإدارة العامة للثقافة، بوزارة التربية والتعليم، بالمطبعة الأميرية، بالقاهرة، ١٩٥٤م.
٢٨٠. مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس للفتح بن خاقان القيسي، مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.
٢٨١. مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي، لعبد الهادي أحمد الحسين، طبع اللجنة المشتركة لإحياء التراث الإسلامي بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
٢٨٢. المعجب في تلخيص أخبار المغرب، لعبد الواحد المراكشي، دار الكتاب، الدار البيضاء، ط ٧، ١٩٧٨م، تحقيق محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي
٢٨٣. معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار المستشرق، بيروت، لبنان.
٢٨٤. معجم البلدان لياقوت الحموي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - وطبعة دار صادر، بيروت، د.ت.

٢٨٥. معجم السفر، للحافظ السلفي، أبي طاهر أحمد بن محمد، تحقيق عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
٢٨٦. معجم الشيوخ المسمى رياض الجنة أو المدهش المطرب، للشيخ عبد الحفيظ الفاسي، المطبعة الوطنية لصاحبها عباس التازي، الرباط، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م
٢٨٧. معجم العالم الإسلامي، لمجموعة من المستشرقين، ترجمة الدكتور كسورة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٢٨٨. المعجم الفلسفي، للدكتور جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٩م.
٢٨٩. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ببيروت.
٢٩٠. المعجم المختص بالمحدثين، للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، المملكة العربية السعودية، ط.١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٩١. معجم فقه ابن حزم الظاهري، لمحمد المنتصر الكتاني ط. دار الفكر
٢٩٢. المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي، لابن الأبار، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري بالقاهرة، ودار الكتاب اللبناني ببيروت، ط.١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
٢٩٣. المعيار المعرب، لأحمد الونشريسي، ط. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م - وطبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت.
٢٩٤. المغرب عبر التاريخ، للدكتور إبراهيم حركات، دار النشر الحديثة، الدار البيضاء، ط.٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م
٢٩٥. المغرب في حلى المغرب، لابن سعيد موسى المغربي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط.٣.

٢٩٦. المغني، لابن قدامة الحنبلي، مكتبة الرياض الحديثة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م

٢٩٧. مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول، للتلمساني، أبي عبد الله محمد بن أحمد المالكي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٩٨. المقتبس من أنباء أهل الأندلس، لابن حيان القرطبي، تحقيق الدكتور محمود علي مكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٩٣هـ-١٩٧٣م.

٢٩٩. المقتضب للمبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ط عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٣٠٠. مقدمة ابن خلدون، ط.دار القلم، بيروت، ط.١، ١٩٧٨م.

٣٠١. المقفى الكبير، لتقي الدين المقريزي، تحقيق محمد البعلاوي، دار الغرب الإسلامي، ط.١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٠٢. ملخص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل، لابن حزم الظاهري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط.٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣٠٣. الملل والنحل للشهرستاني (بهامش الفصل لابن حزم)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٣٠٤. من فقه الدولة في الإسلام (مكانتها ومعالمها وطبيعتها، وموقفها من الديموقراطية والتعددية والمرأة وغير المسلمين)، للدكتور يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة - بيروت، ط.١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٠٥. مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية بين ابن حزم والباجي، للدكتور عبد المجيد تركي، ترجمة وتحقيق وتعليق الدكتور عبد الصبور شاهين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.٢، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٠٦. مناقشة هادئة لبعض أفكار الدكتور الترابي، للشيخ الأمين الحاج محمد، مركز الصف الإلكتروني للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط.١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٠٧. منهاج الوصول في معرفة علم الأصول (و بهامشه الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج)، للبيضاوي، ناصر الدين، تحقيق سمير طه المجذوب، عالم الكتب، بيروت، ط.١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٠٨. المهدي بن تومرت (حياته وآراؤه وثورته الفكرية والاجتماعية وأثره بالمغرب)، للدكتور عبد المجيد النجار، ط.١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٠٩. الموافقات، للإمام الشاطبي، أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، تحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، ط.١، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣١٠. الموطأ بشرح الزرقاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣١١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للحافظ شمس الدين الذهبي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣١٢. الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، لابن العربي، تحقيق الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري ط.وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية، المملكة المغربية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣١٣. النبذ في أصول الفقه الظاهري-لابن حزم، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري ط.عزت العطار الحسيني، القاهرة. وط. بتحقيق محمد صبحي حسن حلاق، د ابن حزم، بيروت، ط.١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣١٤. النبوغ المغربي في الأدب العربي، لعبد الله كنون، ٣ أجزاء بدون ذكر مك الطبع وتاريخه، ط.٢.

٣١٥. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، لابن تغري بردي، جمال الدين أبي المحاسن يوسف الأتابكي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر. وط . بتحقيق الدكتور إبراهيم علي طرخان، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٣١٦. النحو العربي: العلة النحوية نشأتها وتطورها، للدكتور مازن المبارك، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط.٣، ١٤٠١هـ١٩٨١م

٣١٧. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لابن الأنباري، تحقيق الدكتور عطية عامر، ط استكهولم، ١٩٦٣م.

٣١٨. نظرات في اللغة عند ابن حزم، لسعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م.

٣١٩. نظريات في اللغة، لأنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٣م.

٣٢٠. نظرية التقريب والتغليب وتطبيقاتها في العلوم الاسلامية، للدكتور أحمد الريسوني، مطبعة مصعب، مكناس، المغرب، ط.١، ١٩٩٤م.

٣٢١. نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي، للدكتور أحمد الريسوني، نشر المعهد العالمي للفكر الاسلامي، ط ١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٣٢٢. نظم الجمان في أخبار الزمان، لابن القطان، تحقيق الدكتور محمود علي مكي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط

٣٢٣. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، أحمد بن محمد التلمساني، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٢٤. نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام، للحافظ شمس الدين الذهبي، دراسة وتحقيق الدكتور فاروق حمادة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٢٥. نقض المنطق، لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن عبد الرزاق حمزة، وسليمان بن عبد الرحمن الصنيع، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢٦. نماذج من أوهام النقاد المشارقة في الرواة المغاربة. للدكتور ابراهيم بن الصديق، دار المصطفى، القاهرة، ط.١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦ م

٣٢٧. النهر الماد من البحر المحيط. لأثير الدين أبي حيان، تقديم وضبط بوران الضناوي وهديان الضناوي، دار الجنان، ط.١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

٣٢٨. نوادر الإمام ابن حزم، لأبي الرحمن بن عقيل الظاهري، الجزء الأول ط دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط.١، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م الجزء الثاني: مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط.١، ١٤٠٥هـ

٣٢٩. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، للإمام محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت

٣٣٠. نيل الابتهاج بتطريز الديباج (بهامش الديباج المذهب)، لأبي العباس أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٣١. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون، لإسماعيل باشا البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٣٢. الوافي بالوفيات، للصفدي، صلاح الدين خليل بن إيبك، دار النشر، فرانز شتاينر بفيسبادن، بالمانيا، ط ٢، ١٣٨١هـ-١٩٦٢م وطبعة أخرى منشورة عن جمعية المستشرقين الألمانية، استانبول، تركيا، ١٩٣١م.

٣٣٣. ورقات عن الحضارة المغربية في عصر بني مرين، لمحمد المنوني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٣٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت

٣٣٥. اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، لعبد الوهاب الشعراني، الطبعة الميمنية، مصطفى البابي الحلبي وأخويه، مصر

• • •

البحوث والمقالات المنشورة بالمجلات والدوريات العربية

٣٣٦. ابو حيان النحوي الأندلسي ومنهجه في كتابه « ارتشاف الضرب من لسان العرب » للدكتور مزيد إسماعيل نعيم، مجلة التراث العربي، دمشق، العددان ١٣ و١٤، ١٩٨٤م.

٣٣٧. اصول النحو العربي بين ظاهرية ابن حزم وثورة ابن مضاء، للدكتور عبد الكريم بكري، مجلة الحضارة الإسلامية يصدرها المعهد الوطني للتعليم العالي للحضارة الإسلامية، وهران، الجزائر، العدد ٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٣٣٨. ابن تومرت، علاقته بالغزالي وموقف ابن تيمية منه، للدكتور عبد الله عبادة، مجلة كلية الدعوة الإسلامية الليبية، العدد السادس، السنة ١٩٨٩م.

٣٣٩. ابن حزم الأندلسي واضع علم مقارنة الأديان، للدكتور عبد الحليم عويس، مجلة الفيصل، المملكة العربية السعودية، العدد ٢٨، شوال، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٤٠. ابن حزم، دافع عن كروية الأرض بالعقل والدين، للدكتور إحسان عباس، مجلة العربي الكويتية، عدد ٢٨ مارس ١٩٦١م.

٣٤١. حقيقة محضر أبي الخطاب بن دحية، للدكتور إبراهيم بن الصديق، مجلة كلية أصول الدين، تطوان، المغرب، العدد الأول، صفر ١٤٢٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٤٢. حوار حافل مع شيخ الظاهريين (أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري)، مجلة الدعوة السعودية، العدد ٤٩١.

٣٤٣. شيوخ ابن حزم في مقروءاته ومروياته، لمحمد المنوني، مجلة المناهل، الرباط، المغرب، نوفمبر ١٩٧٦م.

٣٤٤. مؤلفات ابن حزم بين أنصاره وخصومه، لمحمد إبراهيم الكتاني، مجلة الثقافة المغربية، الرباط، المغرب، يناير ١٩٦٠م. العدد ١، السنة الأولى نفس المقال السابق في: مجلة المحاضرات الثقافية الأسبوعية، إصدار وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية والتعليم الأصلي، الرباط، المغرب، العدد ١٠، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٣٤٥. مؤلفات الإمام ابن حزم المفقودة كلها، لأبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، مجلة الفيصل، العدد ٢٦، شعبان ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٣٤٦. المغرب وتيار المذاهب الإسلامية، للدكتور عباس الجراري، مجلة الإيمان، العدد ٦ السنة الثالثة، ١٩٦٦م.

٣٤٧. مفهوم التجديد بين السنة النبوية وبين أدعياء التجديد المعاصرين للدكتور محمود الطحان، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة عن جامعة الكويت السنة الأولى العدد الأول، رجب ١٤٠٤هـ

٣٤٨. من محاذير التفسير سوء التأويل، للدكتور يوسف القرضاوي، مجلة إسلامية المعرفة، إصدار المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، العدد ٨، السنة ٢، ذو الحجة ١٤١٧هـ - أبريل ١٩٩٧م.

٣٤٩. الموحدون ثورة سياسية ومذهبية، للدكتور عباس الجراري، مجلة المناهل، الرباط، العدد ١، السنة ١٩٧٤م.

٣٥٠. موقف الموحدين من كتب الفروع وحمل الناس على المذهب الحزمي، لسعيد أعراب، مجلة دعوة الحق، تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، المغرب، العدد ٢٤٩، رمضان ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٣٥١. النحو والفقه الظاهري، للدكتور أحمد كحيل، مجلة أضواء الشريعة، إصدار كلية الشريعة بالرياض، المملكة العربية السعودية، العدد السادس.

٣٥٢. واقع الحركة الإسلامية: أزمة أم صعود؟ للشيخ راشد الغنوشي، صحيفة التجديد المغربية الرباط، العدد ٢٧، ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ الموافق ٢٨ يوليوز ١٩٩٩م.

المراجع الأجنبية

.1- Aben Hazam de cordoba y su Historia Critica de las ideas religiosas: Miguel Asin Palocios (Tomo 1), Editions Turner, Madrid, 1984.

.2- Hesperis Tamuda publication du centre universitaire de la recherche scientifique faculté des lettres Editions Techniques Nord-Africains Volume 2-1961/ Imprimerie de l'Agdal/Rabat.

المحتويات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

